

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232469

UNIVERSAL
LIBRARY

﴿ فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الشيخ ﴾
 ﴿ يسر على شرح الفا كهسى على قطرانى ﴾

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
٨	مقدمة فى مبادئ فن النحو
١١	شرح الكلمة قول مفرد
١٩	تقسيم الكلمة الى ثلاثة اقسام
٢٥	الاسم خبر بان معرب الخ
٢٩	تنبيه اختلف فى الاسم قبل التركيب الخ
٦٥	واما الفعل فتلاثة اقسام
٩٨	مطلب شرح الكلام
١٠٥	فصل فى انواع الاعراب وعلاماته
١٥٣	فصل فى الاعراب التقديرى
١٥٩	فصل فى الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه
١٨٦	تنبيه نواصب المضارع لا يجوز ان يحذف موهما وتبقى هى الخ
١٩٩	فصل فى تسمي الاسم الى نكرة ومعرفة
٢١٤	العلم
٢٢١	الاشارة
٢٢٦	الموصول
٢٤٨	المعرف باللام
٢٥٣	باب المبتدأ والخبر

بلوغ القصد والامل انه على ذلك قدبر وبالاجابة جدير ولخصت ما يتعلق
 بالشرح المذكور من حواشي العلامة الهمام الولي العارف بالله تعالى مولانا
 الشيخ أبي بكر الشنوافي رحمه الله آمين التي وصل فيها الباب الحال مع أبحاث نفيسة
 عن مقامها إليها وفوائد ثمينة عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله الرابع من التخصيص لغز وساطانه) لا يخفى
 ما فيه ونظائر الآية من راحة الاستلال وبيان الفعل المحمود عليه والتنبيه على
 استحقاق الحمد على الصفات كالذات لحمل الحمد انتصالي واللام في قوله لغز
 لأنه ليل لاصلة لا تخفى لان الاختصاص للصفة بعبادتها ولا يبدل الذات وقد منع
 بعضهم كونه القرافي من قولهم سبحانه من تواضع كل شيء اعظمته وقال قوم يجوز
 بهذا الالاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمة الله هو المجموع عن الذات
 والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع
 له إلى آخر ما طالع في كتاب الفرق ومنه وان أراد صفة واحدة من صفات الله
 تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العادة امتنع ور بما كان كفرا وهو الظاهر
 وان أراد بالتواضع غير العادة وهو الفخر والابقاد لارادة الله تعالى وقضائه
 وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى وبقي عليه ان محل المنع اذا جعلت اللام صلة
 تواضع وان جعلت للتعديل فهو معنى صحيح والغرض خلاف الذل والباطان الخفية
 والبرهان (قوله المفيض على من نخاه) من أفاض الاناء لاه لا من فاض الماء اذا
 كثير كبره مفيض انتهى وقوله فكان الواجب ما زاد على موضعه فسال من
 جوانبه لا يأتي الا برفع سبحانه ولا يخفى بلالانه وبالجملة فالمفيض مستعار
 للواهب استعارته بعبارة التثنية بين الواهية أعني اصدار الواهب وبين
 الافاضة ثم اشترق من الافاضة مفيض ولا يشكك الإطلاق المفيض عليه تعالى مع ان
 أسماء وصفاته توقيفية على الاصح لان محل الخلاف الحلاق اللفظ على ذاته
 لا الحلاقة على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وان خفي على كثير من الناس
 والعقوبات عقوبة المحرم والستر عليه بعدم المؤاخذه والغفران ستر ما صدر من
 نقص ولا يستدعي سبق ذنب ولو قال سبحانه جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله وان
 كان لما قبله وهو ان شأن الكريم المفعول المذنبين وفي ايراد الصفات
 مسرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حاليها (قوله المعنى بوسع فضله)
 من إضافة المفعول الى موصوفها وسعة الشيء كثرة أجزائه ومساحاته فصفة الفضل
 كثرة تعلقاته مجاز والجود كمال السعد صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي ان ينبغي
 لا يعجز فهو أخفى من الاحسان (قوله والصلاة الخ) أثر الفصل بين جملتي

بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على سيدنا محمد
 خاتم النبيين والمرسلين وآله
 وصحبه أجمعين * الحمد لله
 الرفع من التخصيص لغز
 وساطانه المفيض على من
 نخاه وقصده سبحانه
 عفوه وغفرانه المعنى بوسع
 فضله من اقتصر لجوده
 واحسانه القائل لما
 يشاء فلا هائل في فعله
 ولا مماثل في شأنه والصلاة
 والسلام

البسملة والحمد لله تسبق على استقلال كل بالمقصودية بالابتراد بخلاف الصلاة لأنه
 لم يطلب بها الابتداء (قوله على سيدنا) فيه استعمال السيد في غير الله تعالى
 والصحيح جوازها بدليل وسيد وصوراً وقيل لا يطلق الا على الله وقيل عتبع
 الإطلاق عليه وحكي من مالك والسيد المتولى للسراد أي الجماعة الكثيرة والذي
 يشوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الخلق الذي لا يستغفرونه غصبه وعلى المكرم
 وعلى المالك (قوله من خلاصة العرب) يعني فرسيها هاتهما (قوله بالآيات
 والمعجزات) لا يريد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها
 عطف عام على خاص ويحتل ان المراد بالآيات العلامات على نبوته سواء كانت
 عند دعوى النبوة أو لاها العطف على عكس ما قبله (قوله الجملة) أي الكثيرة وفيه
 نعت الجميع بالمفرد وهو سائق في جميع ما لا يقل والأصح المطابقة لجمع العاقل
 مطلقاً بخلاف جمع الكثيرة لما لا يقل فالأصح فيه الافراد (قوله التبراد) جمع
 عدو وهو يقال على أثر بيهار وهو المقصود هنا عبد الاتحاد وهو المعنى بقوله إذا
 أتى الرحمن عبداً (قوله ويسان أحكامهم) تفسير لتمييز أحوال العباد ومن الحل
 والحرمه تفسير للأحكام وشمل متعلقات الأحكام كلها إذا خلل ضد الحرام في تناول
 الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ويتناول الصحيح والحرام
 والباطل بناء على تناول الحكمها (قوله ونعتة بصفات) أي وصفه بها بقوله
 بأمر النبي أنا أرسلناك الآية (قوله بنطقة) أي بأن نطق صلى الله عليه وسلم
 بذلك لأن نطقه مصدر مجرد فلا يدر من ناف الى فاعله وينبغي تقدير مضاف أي بخلاف
 نطقه وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أي بخلاف نطقه صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ليكون وصفاً لله في تناسب الكلام ولعل هذا وجه جعل الحشى المتكلم
 متضمناً له أي الجعل حيث قال أي يجعل الله له نطقاً فهو مصدر مضاف لمفعوله
 (قوله بفصل الخطاب) إشارة الى القرآن والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل
 بمعنى مفصول لأنه يشبه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل لفصله
 بين الحق والباطل والصواب والخطأ (قوله محموم) أي عطف محموم أو عطفاً
 عاماً وإذا محموم فهو مفعول مطلق (قوله كما أخبر) أي بقوله وما أرسلناك إلا رحمة
 للعالمين قال السيد الصفوى لم يتعرضوا للبيان في الغضب منه وقد قصد من وقته
 أن لا يؤمن به قوم فيه منهم وليس يحصر نظراً الى العموم لانه بعض اذا لاقى
 حينئذ دخول اداة الحاضر على ما يفيد العموم لا على الرحمة فيقال ما أرسلناك
 رحمة الا للعالمين لانها تدخل على ما أريد اثباته ويحجب بأن المقصود ان الرحمة
 والغضب بالتبعية بل في حكم العدم فلتخصر فيها التبعة وبان المعنى لاجل الرحمة على

على سيدنا محمد الذي بعثه
 الله من خلاصة العرب
 بالآيات والمعجزات الخيرة
 ونعتة لتمييز أحوال العباد
 وبيان أحكامهم في الحل
 والحرمه ونعتة بصفات
 التكامل والكمال بنطقه
 بفصل الخطاب والحكمه
 وعطف على الأنام محموماً
 نارساله فكان كما أخبر
 لا اله الا الله الرحمن الرحيم
 من يدعوه الى بللى الحسنة

كل لا للغضب على الكل أو لأجل الرحمة عليهم في الجملة ويكتفي في الطلب اثبات
 رحمة (قوله عشرة أمثالها) أي جزء مشرح ثبات أمثالها وهذا مأخوذ من
 ثمة الثمرة موهى وان نزلت في الذين آمنوا بعد الله - بعرة وضوعفت لهم الحسنة
 ثمر أمثالها ولله اجرين - - - - - معاذة لكن الظاهر صوم من جاء وصوم الحسنة
 صر العدد فيها ذكر كما في النهر (قوله فحصل لائقته الخ) دليله وما جعل عليكم
 الدين من حرج أي ضيق بشكايك ماشق عليكم القيام به وقد وضع عن هذه الآية
 تكاليف الشاقة كقرض موهج النجاسة والفوائد جمع فائدة وهي لفظة حاسنة في
 علم أو مال - - - - - طلاحا ما يترب على الفعل من المصلحة من حيث هو وكذلك
 حيث فائدة تتعلق الفوائد بها (قوله صلى الله عليه الخ) كر الصلاة الظهارة
 طمته صلى الله عليه وسلم وجميعا بين الجملة الاسمية والفعلية لفائدة الاولى
 ثبات والادوام والثانية التحديد والحدوث والمطلوب بجملة الصلاة أمر
 تدعى ما حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى لانهاية ما فيه حذف أو استعمل
 عام في الخاص بقربة ان طلب الحاصل غير مفعول (قوله المقتفين) أي المتبعين
 من الاقتفاء وهو الاتباع يقال اقتفيت أثره أي اتبعته فهو متعبد بنفسه الى واحد
 له لا لوضع المسالك) الام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما)
 ويان على المفعولية المطابقة اصله وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ
 بعضها اسقاط وسلم في سلامه منصوب بحذف ذوف على القول بجواز حذف عامل
 صدر الما كدوشه له فطفق مسحا وعطف وسلاما حينئذ على ما قبله من
 لف الجمل وقوله دائرين نعمت لهما مفعول لا اختلاف معنى عاملهما لكن يلزم
 مع نعمت النكرة مع انه لم يسبقه نعمت آخر وقوله عدد حبات نعمت مفعول
 كذلك لذلك ولله مريضه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتذكير المنعوت لاحتلال
 من ضمير دائرين لان شرط الحال التذكير وجاز افراده مع ان المنعوت متعدد لجموده
 والنعمت بالجاء دلالة منه صدر لان اسم عدد ونص الرضى على النعمت بالجاء اذا كان
 اسم عدد لان عدد الدس من أسماء العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية
 على حذف مضاف أي قدر عدد فتأمل هذا ويحصل لادنى بمثل هذه الصيغة أجر
 زائدة على اجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل الى مرتبة من
 عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار (قوله لطيف) من اللطافة وهي في الاصطلاح
 رقة القوام أو كونه شفا فالايجب البصر من ادراك ما وراءه والمراد انه مختصر
 صغير الحجم ان يكون الشيء شفا فاسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فالخلق اسم السبب
 على الیهب ومن قال المراد رقيق لا يمتدري اليه الا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل

عشرة أمثالها فما أتبع
 جوده وما أعجمه فصل
 لائقته به تسهيل الفوائد بعد
 الصعوبة * - - - - - لا بالعادة
 الابدية والامن من العذاب
 والعقوبة * - - - - - صلى الله عليه
 وعلى آله وأصحابه المقتفين
 لا وضع المسالك ائمة الهدى
 صلاة وسلاما دائرين عدد
 حبات الارض وقطر الندى
 (أما بعد) فهذا شرح
 لطيف وضعه

اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة فلان (قوله واليه أضرم) أي
أدعو بخضوع وذلة فاصدا اليه لان الضراعة لغة الذلة والخضوع رقة تكرر
استعماله مع الدعاء في الكتاب العزيز فاشتهر الحلافة في الاستئصال الشرع مرادا
به الدعاء بخضوع وذلة (قوله أن ينفخ) قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول
الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يهلكون لانفسهم
ضرا ولا نفعا (قوله لوجهه) أي ذاته (قوله للفوز) هو النجاة والظفر بالظفر
مع حصول السلامة (قوله الامل) أي الرجاء يقال أملت الشيء تخففاً أمله بمدة
الهمزة ككل يأكل وأخلفته بالتشديد أو ملة أي رجونه (قوله انه خير) بكسر
همزة ان على انه تعلم بل مستأنف ويصح الفتح أي لانه والموفق لا يطلق على غيره
تعالى فخير فاعل تفضيل على حد احسن الخالقين أو بمعنى صفة مشبهة وهو
استثناء يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال لان النفع لا يصحكون الا
بالتوفيق والاعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق أو علة لاختصاص السؤال به
(قوله ولا أمول الا خيره) أي مرحق وخبر لا محذوف وخير مرفوع على البدلية
من محل اسم لا ويجوز نصبه على الاستثناء لاعلى البدل من انه لا انما تسمى
في مكرمة متقدمة وفي الحصر ما تقدم في وعليه أتوكل (قوله اعلم) أي به زيادة
الاهتمام واستدراار الامعاء اليه ليقبل عليه السامع فيمكن فصل ~~عن~~
والا فالعلم بكل ما في الكتاب مطلوب وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول
كاستعمال المشترك في معانيه لا ليدل لانه يقتضي بصيرة الضمير وهو أعرف
بالمعارف في معاني التكررة وغيرها أنكرت ليحيط عملك وما أشبه ذلك فهو صلى
الله عليه وسلم ليس متصورا بالخطاب ولا هو المخاطب وإنما مصدر غيره بل الخطاب
عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما أسند فيه الحكم لغير من هوله كما ظن
(قوله الخوض) أي الشروع (قوله على الوجه الاكمل) ذكرنا ان الشروع مراتب
أصلية مقرر وع يتوقف على التصور بوجهما والتصدق بقائده تعالى نزاعا للدواني
في ذلك وشروع على بصيرة ويتوقف على ما في الشرح وشروع على كمال البصيرة
و يتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه
تسميته باسمه وانظرا هان مراد الشارح المراتبة الاخيرة فكان عليه أن ينبه على
عدم الانحصار فيما ذكره (قوله ينبغي له) أي من حقه ذلك فلا ينبغي وجوب
تصور ذلك عليه (قوله بجده أو رسمه) أي بأخذهما المتعارضه فيصيح توجيه العلم
وفي قوله بجده اشكال لان معرفة الحد لا يمكن الا بعد الوقوف على جميع المعاني
فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح في شرح الحدود وعن القطة

واليه أضرم وأنوسل ان
ينفع به طلبة وان يعمله
خالصا لوجهه الكريم
وسبب الفوز بنجات النعم
وأن ينبغي أحسن الامل
ويوقف في القول والاعمال
انه خير موفق ومعين لرب
غيره ولا أمول الا خيره
(مقدمة) اعلم ان من أراد
الخوض في علم من العلوم
على الوجه الاكمل ينبغي له
أن يتصور أولا حقيقة

ويعاين ذلك بالنسبة للواضع للطالب الذي يذكر له أوائل الشروع ذلك
 فليتنا (قوله على بصيرة) أي نفس بصيرة أي شديدة الابصار و يحتمل أنه مصدر
 بمعنى تبصر أو تصور بأمر عام كونه شيئاً نافعاً شاملاً وغيره (قوله في طلبه)
 أي الشروع فيه وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب
 وهو مسبق فعلاً بالتصور بوجه متوفان طلب مالم يعلم بوجه محال (قوله من عجميا)
 المتن الظاهر وهو قوام السيد تبيين عليه سائر أعضائه و يستعار لاصل العلم وهو
 أمهات مسائمه اذ به تقوم به كنهه ولطائفه و إضافة من الى عجميا سانية أي ركب
 طريقة لا يمتد سالكه الان الا هي لا يمدى غيره للطريق وقيل عجميا سفة كحذوف
 أي من نافة عجميا والعشوائية في بصرها سوء تخطئ مرة ونصيب أخرى و أناف
 الخطي لار ك ب وان كان سفة لئلافة على تقدير حذف موصوف عجميا لان قول
 الدجبة يضاف لرا كها ولعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبهة في الظاهر أقوى
 وذلك لعدم اعتداء العمياء بالكلمة للقصود ان خطب العشوا انهم لعدم توفيق في
 الحركة وجه التشبيه هنا والخطب اذ التقدير خطبها مثل خطب العشوا فوجه
 التشبيه في المشبهة الظهور (قوله وان يعرف موضوعه) عبراً أو بالابصار و هو هنا بالعرف
 اشارة الى انه لا ينبغي تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته (قوله عن عوارضه
 الذاتية) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه والعوارض الذاتية التي
 تحقق الشيء لذاته كحقوق الادراك للانسان بالقوة أو الجزئ سواء كان أعم كالخبر
 اللاحق للانسان لانه جسم أو مساو له كالشكك اللاحق للانسان لانه ناطق أو لامر
 خارج عنه مساو له كحقوق التحجب للانسان لانه مدرك أو ما بالحقيقة لا سراج
 أعم كالحركة اللاحقة للابيض لانه جسم أو أخص كالحسك العارض للجوان لانه
 انسان أو مبين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فاعراض غريبة ومعنى البحث
 عن اعراض الموضوع لذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف
 أو على جزئته نحو الكلمة امامعربة أو بنية أو على نوعه نحو الحروف كلها بنية
 أو على اعراض النوع نحو المعرب امام فروع أو منصوب أو مجرور (قوله وان
 يعرف غايته الخ) قال السيد رحمه الله الشروع في العلم فعل احتياري فلا بد أن يعلم
 أو لا أن لذلك العلم فائدة مما والالامتنع الشروع فيه كإيهين في موضعه ولا بد
 أن تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون في تحصيل
 ذلك العلم والامكان شروعه فيه وطلبه بعد ان عبثا عرفا وبذلك يفرجته فيه
 قطعاً ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم
 تكن أيها الر بما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيه بصبره فيه

على بصيرة في طلبه فان من
 ركب من عجميا خطب عشوا
 وان يعرف موضوعه وهو
 ما يبحث في ذلك العلم عن
 عوارضه الذاتية اللاحقة له
 وان يعرف غايته هي الثمرة
 التي لاجلها يطالب ليعلم
 شعبه من العبت فلهذا
 العلم الذي ضمن بعده

في تخصيصه عينا في نظره وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فإنه تمكلا رغبته
فيه ويبلغ في تخصيصه كما هو حقه ويرد ذلك الاعتقاد بدلالة الشروع بواسطة
مناسبة مسائل تلك الفائدة انتهى وبه يعلم حكمة قول المشرح وان يعرف دون
ينشور وتعليقه يدل على ان المراد أن يعرف أنها فائدة معتد بها أو ما معرفة ان له
فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونه على ما قاله السيد وان نوزع في ذلك فهي عما
يتوقف عليه أصل الشروع كما مر (قوله علم بأصول الخ) المراد بالعلم هنا الادراك
كما هو المعنى الأصلي له وان أطلق على المسكوة والمسائل أقوله بأصول وأنى بالبناء
لانه يقال علم وعلم به اوضح منه معنى الاحاطة وهي جمع أصل وهو وانما عدة والضابط
والا فلو أن ألفاظ مترادفة والمراد باحوال الاواخر الامور العارضة وخرج بذلك
ما عد النحو والصرف حتى اللغة لانها يعرف بانفس الابنية لا احوالها واما
الصرف فخرج معه ما يعرف به احوال غير الاواخر من ابنية الحكم وبقي ما يعرف
به ذلك كالتأليف والادغام والتخفيف اذا كانت في الاخر فاخرج به قوله اعرابا
وبناء ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنب منها الدركات جزئية هي معرفة كل فرد
فوقه من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان أي فرد يوجد منها الممكن ان نعرفة
بذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا نهاية له محال فلا تستغرق عرقي
والمراد ممكن المعرفة لا المعرفة بالفعل وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الأصول
لا مركبة تنطبق على ما تحتها من الجزئيات لتعرف احكامها منها والاحوال امور
جزئية ومن عادتهم استعمال العلم في الكتابات والمعرفة في الجزئيات وهذا تعريف
للنحو باعتبارها في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم وأما تعريفه بالقياس الى غيره
من العلوم وباعتبار كونه آله فهو آله قانونية تعصم من عاينها اللسان عن الخطأ
في المقال من حيث تأديته أصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب
المتصور وانه الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغير المعلوم بالاعتبار
فالمصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم فاندفع ما ورد في التقي
السبكي من ان المقصد من الحدس هو الحقيقة وليس في هذا الحدس تعريف الحقيقة
بل ما ينشأ عن جمع بقائهم على جهات ما لم يعلم فيه مجهول وان كان المعلوم معروفا بقي
من معرفة الاحوال اعرابا وبناء لا تنافي معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف به غير
ذلك من التعريف والتسكير والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم ولعل وجه
الاعتصار على ما ذكر أن غيره ليس من النحوي بل تنمذله أو لزوجه اليه كما يعلم
بتمهيد النظر (قوله لانه يبحث الخ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لان للكلمات
ربية حيثيات مختلفة يقع البحث بآثارها واسلم يكن البحث عن سائر حيثياتها

علم بأصول يعرف بها احوال
أواخر الحكم اعرابا وبناء
وموضوعه الكلمات الحركات
لانه يبحث فيها عن الحركات
الاعرابية والبنائية وفاتحة
الاحتمال من الخطأ
في اللسان والاستعانة على
فهم معاني الكتاب والسنة
ومسائل الفقه ومخاطبة
العرب بعضهم ببعض

من أجزاء العلم قيد الحقيقة وتخصيص الحركات بالذكريات الأصل والألفا الحروف
 منها هو بالبحث المذكور راسماً نفاً (قوله ولما كان الخ) بياناً لسبب إيراد
 تعريف الكلمة في مقتضى هذه المقدمة ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض
 من تحصيله لأن كتابه لأصلي الذي لا يكون تحصيله الا قسراً فلا ينفعه في التحصيل
 البصري ولا ما يوجب الرغبة (قوله بدأ) جواب لسؤال المراد ببدء معرفة وهي ذكر
 ذكر الشيء قبل المقصود بالذات أن أراد بدأ كتابه الذي منه البسملة فإن أراد بدأ
 مسائل كتابه فالبدء حقيقة (قوله ببيان الموضوع) أن أراد بيان أن موضوع
 العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك وإن أراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع النحو في نفس
 الإمبريد كتر تعريفه الذي هو من قبيل المبادئ لم يناسب سوق الكلام لأن الذي
 من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كالمسألة ثم إن الموضوع الكلمات كما
 أسلفه لا الكلمة التي هي قول مفرد لأن البحث في النحو عن الكلمات في حاشي
 الاجتماع والافتراء وهذا قال بعضهم في هذا المقام وانما بدأ بتعريف الكلمة
 والكلام لأن النحوي يبحث عن أحوالها وعن أحوال ما تنوقف معه عرفته على
 معرفتها من أقسامها وما لم يعلم الشيء لا يمكن أن يحكم عليه لكن قال العصام
 في شرح السكافية ثم البحث عن حال الكلمة وأقسامها ظاهراً وأما البحث عن حال
 الكلام أن كان مراد فالجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك
 وحينئذ كان الأولى تعريف الجملة لأن الجملة هي ما يتبع مذكورياً وبلفظ الجملة
 لا للكلام وإن كان الكلام أخص من الجملة والبحث عن الكلام خفي لأن يجعل
 بعض الباحث راجعاً إليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام يبحث عن الكلام
 بأنه يجب أن تكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضاً لأنها يبحث
 عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعلم ما فعل النحوي
 في الفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكأنه لم يلتفت للبحث
 عن الكلام في قوله سم الكلام أما خبر أو إنشاء لأنه ليس بحثاً نحوياً بخاصة ولهذا
 لم يذكره في السكافية (قوله تبركا) هو وما عطف عليه معلقة لا ابتداءً فان جعل
 كل معلقة تبركاً علم لما تضمنه الابتداء من الاثنان إذاً الخاص يستلزم العام فلا يرد
 أن التبرك في البسملة لا يتوقف على الابتداء (قوله أفصح) لا يخفى أن الحديث عنه
 بالفصاحة اهتماماً بالكلمة لأحركاتها لأنه قال الكلمة بشق الخ أفصح ولم يقل فصح
 المكاف الخ أفصح من كسرهما فاعلم أن كلامه وصف المفرد بالفصاحة فستلزم
 ما قبل مراده من وصف الحركات والكلام بالفصاحة وصف اللفظ المتصف به
 ولا يرد أن الفصاحة انما يوصف بها الأفراد والكلام والمتكلم ومعنى كون ذلك

ولما كان موضوع هذا العلم
 الكلام العربية وكان البحث
 في كل علم عن أحوال
 موضوعه بدأ المصنف ببيان
 الموضوع فقال بعد الابتداء
 بالبسملة تبركاً باسمه القديم
 واقتداءً بالكتاب الكريم
 وعملًا بقول النبي العظيم كل
 أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيعة
 الله فهو أشد أي أقطع
 (الكلمة) بفتح الـ كاف
 وتكرار الـ لام أفصح من فتحها
 كسرهما مع الـ كان الـ لام
 فيها

أفصح كثرة استعماله (قوله وهي لغة يقال للجمال المفيدة الخ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة يقال لأن الذي يقال أي يطلق على ما ذكر لفظ الكلمة باعتبار معناها بالنسبة لقوله واسطلاحا قول الخ والمراد بالجمال الجنس الصادق الجملة والاكثر لأن لام التعريف التي للجنس تبطل بمعنى الجمع والمراد بالمفيدة لدلالة على معنى يحسن السكون عليه وهذا الاطلاق مجازي كإياد فلا وجه لا نكاره وان كان المستكر كونه حقيقة فلم يدعه أحد و يقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكنت عن بيانها لأنه علم من ذكره الاطلاق المجازي أن معناها الحقيقي لغة مدار لاصطلاح (قوله وهو من المطلق الخ) فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بعبءه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تفيد ان المطلقا على الجملة لا يختص بالمفيدة وان اشترى التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذلك توجيه الاستعارة وقول ربنا يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذا الارتباط لا يكون في غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبهة أتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط بين حر وها (قوله قول) ليرى قوله ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث لأن من شرط المطابقة ان يكون الخبر مشتقا أو في حكمه والقول وان كان بمعنى المشتق أي مقول الا انه مصدر ويجوز اعتبار الاصل في مثله واعتبار حاله المنتقل اليه اعلى ان الوضئ صحيح ان التأنيث لا تلحق من المصادر الاما وضع وصفنا ثم ان التأنيث في الكلمة للوردة لا للتأنيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعرف بها تعريف المعروف بناء على ان الجفسيه كالعهدية لا تدخل الاعلى ما حصل بعناها في ذهن السامع ويرد بان اللام انما تقتضي التعيين في ذهن السامع من وجه وهو تعيين اللفظ لا مطلقا فالمعنى هذه الالفاظة معناها ذلك الشيء على طريق التعريف الاسمي ثم تعابير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد لكلمة لانه لا شيء من المحكوم به محكوم عليه وأما الجواب بان المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماسد في فأنما يجري في القضية المحصورة وما هنا الطبيعية وعدم استعمالها في مسائل العلوم لا في المبادئ التي منها ملحق فيها هذا والحق انه لا حمل في التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصويروسياتي قريباً ما يتعلق بذلك ثم ان اختلاف لفظ المعرفة والتعريف بالافراد والتركيب لا ينافي ان مفهومهما واحد فلا يراد ان يعرف هاتين المفرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب (قوله أو تقدير) أي

وهي لغة يقال للجمال المفيدة
كقوله تعالى كذا انما كلمة
هو قائمها وكلمة الله في العليا
وتنت كلمة ربك وهو من
الملاق الخ مراد به الكلي
واسطلاحاً (قول) أي مقول
تحقيقاً أو تقدير استعمالاً
للمصدر بمعنى الفعل
واللفظ بمعنى المفعول

كالضمائر المستمرة والطلاق القول عليها وان كان مجازا لقول بالكتابة حقيقة معرفة
 فلا يلزم استعمال اللفظ في حقيقة معناه مجازا ولا الاشتراك في الحدة وتسمية ما
 في النفس قولاً في وأمر وأقول لكم ويقولون في أنفسهم انهم انما يقولون باللفظ انما
 تطلق بحسب معانيها في الاصطلاح والقول فيه لا ينطابق على ما في النفس فلا
 اشتراك في القول باعتبارها فلا يلزم استعمال المشترك في الحد (قوله وهو اللفظ
 الخ) انما هو لفظ حقيقة أو حكماً قد دخل كلمات الله لأن من شأنها أن يلفظ بها
 قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة إليه تعالى لا يرد أنه يلزم
 كون القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفهم فلا يقال لفظ الله كما يقال
 قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع ببناء على ان الوضع جعل اللفظ دليلاً
 على المعنى لا تخصيص شيء بشي حيث اذا فهم الا قول فهم الثاني لفظاً كان أو غيره
 لان الدلالة لا التزامية مهجورة في التعاريف على ان اللفظ ذكر قبل الموضوع
 والمعنى مع كونه مأخوذاً في الوضع بناء على تجزئته عنه وخرج بالموضوع المهملات
 والالفاظ الدالة بالطبيع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوع لغرض الترتيب
 وأوردان معنى نكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك فلا راجب
 بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل (قوله ما يلفظ به الانسان) أي حقيقة
 ومنه المحدثات أو حكماً وذلك كالضمائر المستمرة فانها كما قال الرضي ليست بحرف
 ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبر واعني باستعاره لفظ المنفصل لها للتدريج
 ومراعاة ان المستتر ليس بموجود أصلاً بل اعتباري محض وكيف والاستتار هو
 الاخفاء تحت شيء أو جوده والاصوات اعراض شبيهة لا يتصور لها تحت ولا
 جوف وانما خص الحرف والصوت بالذكر لان الاحتمال لغيرهما وهذا ظاهر جداً
 اسكن خفي على بعض فظن انه من مقولة أخرى فقال لأدري من أي مقولة هو وعلى
 بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً وتارة ممكناً
 أو عرضاً وتارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الضمير الى الصوت فاطلاقه
 انه ليس بصوت ليس على ما ينبغي انتهى ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو
 مدلول ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزء الكلام كما اعترف هو به في قوله
 اذ ارجع الضمير الى الصوت والامور الخارجية لا تكون جزءاً من الكلام ومنه
 أيضاً كلمات الله والملائكة والجن وقيل في توجيه دخول ما عدا الضمائر
 مما يلفظ به الانسان في بعض الاحيان أو من شأنه ان يلفظ به الانسان
 عليه ان ما يلفظ به الانسان معاني بالخصوص لما يلفظ به غيره راجب بانه
 فلسفي غير متفق اليه عند الادباء وانما قيد بالانسان تحريماً للتصورات

وهو اللفظ الموضوع للمعنى
 مفرداً كان أو مركباً مفيداً
 كان أو غير مفيد واللفظ
 ما يلفظ به الانسان

القوم واعترض بان أخذ اللفظ في تعريف اللفظ دور واجب بان اللفظ المعروف
 الاصطلاحي واللفظ المعروف بمعنى ايجاد اللفظ أي الكلام القوي المعلوم لكل
 أحد وبان هذا شرح لفهوم اللفظ لانه لا يقال بوجود اللفظ محال لان
 الحروف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا منتزاع التلفظ بالسواكن
 ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بانفسها
 فيلزم الدور لا نقول يجوز ان تلفظ بالحركات والحروف معا ودور المعية جائز كما
 في الاضافات فان أبوة الأب موقوفة على بقوة الابن وبالعكس (قوله مهملا كان
 أو مستعملا) المهمل الذي لم يوضح ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من
 المستعمل الآن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكنه
 لا تظهر هناك كلمة العدم ولودعوى انها الاختصار بانه من غير اسم لان مهملا
 أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأوصاف (قوله المشاركة للكلمة
 في الدلالة على المعنى) أي الذي هو مفهوم مفرد وهذا بناء على ان المعنى ما يعتز من
 الشيء أعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعني من اللفظ أي ما يمكن ان يعني
 أو ما يعني بالفعل ونبهه على صحة الإخراج وان المعنى خرج عما يتناول المفرد
 ويؤيده قوله بعد ومع الإخراج الخ قد كرر الإخراج صحيح وقول الحاشي والمداول
 الاربع غير داخل في اللفظ فلا حاجة الى تقييدها وكذا قال المصنف في شرح
 المحقق ذكر ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي أشار إليه الشارح بقوله ومع الخ
 مستلك آخر فظن (قوله وإن كان جنسا) فان قيل مقتضى كونه جنسا انه جزؤا لكلمة
 ولا شك انه اسم اقبوله علامات الاسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئي متناهيان
 تحمل البعض على على الجزئي دون الجزء فثبت القول له باعتبار ان فهو جزئي باعتبار
 خصوص مادته وجزء باعتبار ماهيته ومثله يقال في مفرد لان الفصل جزئيه هذا
 الجواب بسقط ان فرد الشيء لا يكون جنسا له لان المفرد خاص (قوله مهموم من
 وجه) أي وخصوص من وجهه في الكلام اكفاء (قوله واقول مع فصله الخ)
 الظاهر انه لا يتنوع تركيب الماهية ولو حقيقية من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل
 ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية والناطقة وذو كمالا لانه ان الناطقة ان الناطق
 يقال على غير الحيوان كالمالك لان الحيوان يعتبر فيه النعم والمالك لا ينعمه نقل عن
 امام الحرمين انما فهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح الناطقة ثم انه يرد على
 كونها كلمة ماهية اعتبارية انما اقول والقول موجود في الخارج ويوجب بان
 القول يكون مسموعا وتخيلا وبان القول يعتبر فيه الوضع وهو من الامور الاعتبارية
 ليس على التنسجين والمركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قوله كذلك)

مهملا من أو مستعملا
 فانقول اخص منه لا اختصاصه
 بالموضوع فكل قول انظر
 ولا ينعكس بالمعنى القوي
 فخرج بالقول غيره كالدوال
 الاربع وهو الخط والاشارة
 والدقة والنصب المشاركة
 للكلمة في الدلالة على المعنى
 ومنه الإخراج به وان كان
 جنسا لما قاله من ان الجنس
 اذا كان بينه وبين فصله
 مهموم وخصوص من وجهه
 مع ان يخرج به ما يتناوله
 مهموم فصله والقول مع فصله
 الذي هو (مفرد) كذلك
 لصدقه ما على زيد ونحوه
 وانفراد القول بصدقه على
 المركب والمفرد بصدقه على
 المعنى دون اللفظ كما قال
 مستفي مفرد والمراد بالمفرد

أي بين ما هو موصوفه ومن وجه وفيه نظر سعة (قوله ما لا يدل) أي لفظ
 موضوع لا يدل لأن هذا تعريف للأفراد بالاصطلاح المنطقي وهو من أقسام الالفاظ
 الموضوع ويدخل فيه عند فهم الاعلام المركبة والمحققون من النحاة على أنها
 مركبات وبذلك يصحح كلامهم في ما لا ينصرف والمفرد عندهم المفوظ بافظ
 واحد بحسب العرف إذ تظهر في الالفاظ من حيث الاعراب والبناء والعلم المركب
 قد يشتمل على اعرابين وإنما كانت مفردات عند المنطقي لان نظره في المعاني أصالة
 وربما تقرر علم الأفراد من أقسام الالفاظ في الاصطلاحين وعلى هذا يشكل قول
 الشارح أنه يفرد عن القول تقدير و إضافة جزء من تعريف المفرد والمركب للعهد
 الذهني بالاصطلاح البياني فلا تقيد تعريفه بما فيكون الجزء في تعريف المفرد المذكورة
 في سياق النبي فيفيد العموم بخلافه في المركب فان في الابتناء فاعني ان المفرد ما لا
 يدل شي من أجزائه والمركب ما يدل شي منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين
 طردوا عكس لأن الغين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق
 على ما على التعريفين طردوا عكسا أو ان قيد الحيثية مراد في تعريف ما يختلف
 بالاعتبار وجزءا حيوان الناطق وان دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث أنه جزء
 وقد صرح السيد بان اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين
 ولا يحذور فيه فلا حاجة إلى تعديل وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين
 استعماله في المعنى فلا يلزم عليه أن لا يكون اللفظ النائم والساهي ومن لم يرد معنى
 مركبا بل مفردا أولا يكون مفردا أيضا (قوله زيد) صوابه زه يده بالحاني ها
 السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة (قوله خلافا لما في الشرح) يمكن حمل ما فيه
 على تقدير مضاف أي معنى الزاي والباء والدال على ان الحسكم على الالفاظ وبه
 حكم على معناه أو به الاقرينة (قوله فنكل منها لا يدل) أي باعتبار وضع اللغة
 فلا يرد دلالة الحروف في بعض الاصطلاحات على الاعداد (قوله حروف البياني)
 هيبت بذلك لان الكلمات تبني وتركب منها (قوله حروف المعاني) هيبت بذلك لانها
 توصل معاني الافعال الى الاءاء (قوله العلامة) هو لغة كثير العلم موضوع
 للباغية فالوصف بهم هذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان هيبت فلا
 يدل الاعلى انه الفائق في أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على
 انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم فخصا لفته لغرض صحيح (قوله على المحلى) أي
 كتابه أو معناه باسم مؤلفه (قوله مستقل) أراد به كما قال في الشرح ما هو دال بالوضع
 وليس بعض اسم كذا زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعن هذا الابدان الحرف
 لا يستقل بالمعنوية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها واعتراض البدر

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
 كزيد فان أجزائه هي ذوات
 حروفه الثلاثة التي هي
 زى دوكل منها لا يدل على
 معنى وليست أجزائه
 الزاي والباء والدال خلافا
 لما في الشرح بل هذه أسماء
 معيانية أجزاؤه ومعانيها
 لا تدل على معنى إنما يقال
 لها حروف البياني وتطلق
 بأزاء حروف المعاني التي
 هي قسمية الأسماء والأفعال
 كما صرح به العلامة ابن أبي
 شمر بقوله حاشية على المحلى
 وينسج بالمفرد المركب وهو
 ما يدل جزؤه على جزء معناه
 كزيد لا يرد زاد ابن مالك
 في تعريفها في التسهيل
 مستعمل لاخراج بعض
 الكلمات الدالة على معنى

الله ما ينفي على ابن مالك بان المشهور ان المستقل ما ليس مفتقرا الى غيره تفسيره
 بما ذكره مختار لم تصب عليه قرينة لا ينبغي مثله في مقام البيان واما لان لم
 شيئا مما ذكره من الابعاض لفظ دال بالوضع وانما الدال مسدود ذلك البعض
 واسطته وان تعريفة المستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ولا
 شك ان معرفة ما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور (قوله كحرف المضارعة)
 الانساق للابسة أي الحروف التي هي سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة
 المضارعة التي تزداد في الكلمة المشابهة للاسم (قوله لما جع اليه الرضى) أي مال الى
 مثله يعني ان المصنف جع لئلا ذلك فاسقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض
 غير كامات حقيقة وليس كذلك وانما لم تكن كامات لشدة الامتزاج وبهم هذا
 يندفع ان الرضى انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط
 المصنف به هذا والا قرب ان المصنف انما أسقطه لان الابعاض ليست بكامات
 لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الله ما ينفي والسبب فهمي خارجة بقيد القول (قوله على
 آخره) أي آخر ما هي فيه وهذا ظاهر في الابعاض المذكورة في الترتيب في المتن
 وجميع المذكور السالم الداخلة تحت الكاف في كلامه ومصرحهم ما غيره فان الاعراب
 لم يجعل فهم ما على آخر ما فيه العلامة بل نفي آخر ما هي فيه وذكر الرضى
 الابعاض التنوين ولا م التعريف ولا ينبغي ان يكون في نحو الرجل انما هو يعجز
 الثاني الذي استحقه لا للجمع مع المركب منه ومن الحرف الاول ولما كان أصل
 الاسم الاعراب لم ينسبه مما كبا مع التنوين بناء الفعل مع التنوين وأيضالم يكن للتنوين
 معه امتزاج قوي ألا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام وضعف
 الامتزاج لم يعرب على التنوين كما عرب على ناء التانيث وانما لم يدرا الاعراب على
 نون التوكيد على القول بان الفعل مع ما عرب بكادار على ياء النسب وناء التانيث
 لمشابهة للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليه ولما هم اله نقاب الغما في نحو
 لفسعا (قوله للاستغناء بتعبيره بالقول) فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت
 التزامية مبهورة في المعاريف (قوله لا غير) أي لا غير الموضوع لمعنى وهو
 المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة لقيد آخر لاخراج
 (قوله لكن خالف) لا موقع لهذا الاستدلال لان مخالفة في تعريف الكلام
 لا تنافي ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غاية انه يحتاج
 اسقاطه في تعريف الكلام للكلمة والاستدراك انما ينجم على نكتة اختيار
 القول هنا على اللفظ فلو آخره كان أظهر (قوله لكونه جنسا قريبا) لوقال لهذا
 ولكونه جنسا الخ افاد ان الاثار لا من اذلا شك ان اغناء عن قيد الوضع يمكن

كحرف المضارعة و ياء
 النسب و ناء التانيث و ناء
 المفاعلة فانما ليست بكامات
 لعدم استقلالها واسقاطه
 المصنف كغيره اهله لما جع
 اليه الرضى من انما ع ما هي
 فيه كامتان ما رنا كالكملة
 الواحدة لشدة الامتزاج
 فجعل الاعراب على آخره
 كما ركب المزجي واسقط
 أيضا من التعريف الوضع
 المخرج للمهمل للاستغناء
 عنه بتعبيره بالقول الموضوع
 لمعنى لا غير ولم يكن خاف
 في تعريف الكلام فغير
 باللفظ دون القول وأثر
 القول على اللفظ لكونه
 حذافا قريبا

ان يكون علم لا يثارة كسكونه جنسا قريبا (قوله بالنسبة الى اللفظ) فديقتضى هذا
 انه جنس متوسط والظاهر انه قريب كما مرح به في الشرح فتم اللفظ متوسط
 لانه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول (قوله بطريق الاشتراك) ان اراد
 بحسب الاصطلاح فهو نوع لانه لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الاعلى اللفظ
 الخصوصي والملاقفه على غيره مما جاز وان اراد بحسب العرف فلا يضر كالا يخفى
 وبهذا يعلم ان التعبير به اول من اللفظ واما ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا
 يكفي لانه قد يقال ان القرينة تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذهي قرينة المقام
 فهم اقتدير (قوله وقدم تعريف الكلمة) فديقال لاحاجة لتسكينة تدعيها فقد
 ارفعت ان المصنف يدعي انها موضوع هذا العلم على ما فيه (قوله والخزعة مقدم على
 الكل طبعاً) الاقرب ان طبعها صفة مصدر مخدوف بتقدير يا اذنية والمقدم طبعاً
 انما يجب ان يقدم وضعها اذا كان المقدم والمؤخر موضوعين اما اذا وضع أحدهما
 وزل الآخر ظهوره وشهرته فلا يجب ما قد قيل كان الوجه ان يبدأ بتعريف
 قول لانه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما في تقديم بعضهم
 الكلام (قوله اذ يقع التناهم) أي فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقادير
 اوردان الكلمة فتدبر بهم اغن المقاصد كما في التعداد وأجيب بان الغالب في
 المقاصد التركيب (قوله واللام في الكلمة الخ) أي لفظ اللام كاش أو مستعمل
 لمساهية هي جنس الكلمة أي للاشارة الى المفهوم الكلي لدخوله لا افراده وقوله
 لمساهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعني ان مفهومها وحقيقة تمام مفهوم
 قول مفرد فالفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للفهوم بالمفهوم ولم يرد
 بالجنس والمساهية معناه المنطقي ليرد انهم لا يكونان شيئاً واحداً فلا يصح القول
 بان الجنس والمساهية قول مفرد واختار كون الجنس لانه الغالب في التعريف
 وما قيل انه امكن ان التعريف للحقيقة لا للمفرد عليه ان من جعله العهد اراد
 الكلمة المستعملة عند النجاة والمراد مفهومها الكلي لا فرد معين كزيد فيرجع
 العهد للجنس وبه يدفع قول بعضهم لا ماساغ للعهد لازم كونه حصه من الجنس
 وهذا ليس كذلك لكن يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة
 ليكون المعنى المقصود بالتعريف فرداً منه ويجعل ال للجنس علم ان قوله الكلمة
 قول مفرد طبيعته متلزمة للكلمة لا مهولة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب المراد
 وهو ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة في العلوم مخصوص
 بمسائل العلوم كأي عبارة بعضها لا مطلقاً فلا ينافي استعمالها في المبادئ كما هنا
 والقول بانها محصورة كناية مبني على ان ال للاستفراق هذا والحق بان ما ذكر

بالنسبة الى اللفظ اذا لفظ
 بصاق عليه وعلى غيره
 والقول وان أطلق على غير
 اللفظ من الرأى والاعتقاد
 بطريق الاشتراك فالمراد به
 هنا اللفظ القرينة الدالة
 على ذلك فاستعمله في الحد
 أولى وقد تم تعريف الكلمة
 على الكلام لانها جزوه
 والجزء مستعمل على الكل
 طبعاً فاستعمل وضعه بالوافق
 الوضع الطبع ومن قدم
 الكلام فلانه أهم اذ يقع
 التفاهم والتخاطب واللام
 في الكلمة كما قال الرضي
 لمساهية الجنس

من القضية بأي نوع مبنى على ان المعرفة محمول على المعرفة وفيه خلف قضي السعد على
 ان المعرفة محمول على المعرفة حل مواطأة يجعل المعرفة موضوعا ذكر بالا حقيقيا
 اذا المقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرفة الانفراد كما أشير اليه
 الحفيد بقوله حمل بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف
 تصوير يحض لاحمل فيه وأجاب الدواني بأنه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء
 الحمل فان المقصود من الكتابات التصوير مع انها تحمل وعلى كلام السيد فاما
 أعطى المعرفة أو أجزأه حركة الرفع لتجرده وحده كتابة على أول أحواله فتدبر
 (قوله من حيث هي هي) الضمير ان فيه عاثر ان من لم يعل على ماهية الجنس لكن الاول
 باعتبار ذاتها والثاني باعتبار وصفها أي من حيث ان الذات المسماة بما هي
 الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس (قوله فلا تنافي التاء الخ) جراب
 هما يقال الام قيد صلاحية وفروع الكامة على الكثير لكونها للاستهغراق
 والتاء قيد عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان الام للجنس لا للاستغراق
 بل انما تنافي بين الجنس والوحدة بخلاف ان تنافي الجنس للوحدة والوحدة بالجنس
 يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس وهذا جواب جلد لي والتحقيق
 التاء ليست لوحدة جنس أشار اليه الام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في
 كونها افراد له بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا الابتناء في
 الكثرة التي يستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم التنافي على تقدير الاستغراق
 الاول كانت التاء لوحدة الشخصية ولا داعي لارادته لجواز كونها للوحدة النوعية
 كما قاله الهندي أو الحنفية كما قاله الجاحي والمعنى جميع افراد هذا النوع وهذا
 الجنس وهو محل نظر لان الوحدة النوعية ليست من معنى التاء في مثل هذا بل في
 تقدير حرجه واستخراجه وفي صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة
 في كلامهم نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكامة
 ولاتنافي بينها وبين الجنس لامن حيث هو ولا من حيث وجوده في ضمن الكل أو
 البعض وانما التنافي بينهما وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس
 وقوله التاء في مثل عمدة للفرق بين الجنس والواحد لا تنافي في التنافي بل الخلاف
 وكم بينهما من فرق بين كلمته وكلهم بأن الوحدة مأخوذة في حقيقة الأولى دون
 الثانية على أنه يمكن تجزئتها عن ارادة الوحدة بقرينة التاء لجمع بينهما كالجمع
 بين العام ومخصصه واللفظ الدل على الحقيقة وقرينة التجاز والاولى كان معنى ال
 الاستغراقية جميع الافراد لا كل فرد بدلا عن الآخر امتناع وصف مدخولها
 بالجمع يدل على المعنى الثاني واذا كان كل فرد بدلا عن الآخر لا مناساة اذ لا تنافي

من حيث هي هي من غير
 دلالة على قلة ولا كثرة فلا
 تنافي التاء التي للوحدة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد لا عن الآخران الثاني يستلزم الاول
والملزوم لا ينافي بالازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي بالوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم فيود متباينة
أو متغايرة الى مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه بالمحسب
الصديق كما في ما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطلق مبان للمعلوم بحسب الصديق اذ لا معلوم الا وهو متحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فاضمه في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها يستعمل الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
غير بقدرين برهان فيحصل مفهوم الاسم فالقسم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمعنى أو اذ هي منقسمة الى الالف الى أحدها فاندفع أن الضمير ان عاد للفظ
الكلمة وور أن لفظها لا يكون الا اسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
مى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ وفي الحلاق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الافعال
وأسماء المصادرفان معناه على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رائحة الفعل وبعض النحاة يقدرون عامل الطرف
هكذا انحصرت بالاستقراء وعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر بل لان التقسيم
من التميزات التي لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لان الغرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضى الا ضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
أن يكون التقسيم متصفا بالحصر المقسم في الأقسام والحصر ما عطف على بان يحكم
العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمه بالاخصار وقد يكون استقراءيا يحتاج في
الحكم به الى التبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتبنيه
أو برهانه ويسمى حصرا طبعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى أحدها فيكون
العطف مقدا على الحمل وانما عر ب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع
لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا قوله ثلاثة بيان للاراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقرأ اسم الخ بدل من بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر لدفع
ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الى الاسم والفعل والحرف أى وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التاء في
مقام التعريف التذييه من
أول الامر على أن الكلمة
لا تصدق على افرادها
الا بالوحدة الصرفة دون
الاجتماع فلا يقال لمجموع
زيد قائم ثلاثا كلمة (وهي)
بالاستقراء والتقسيم
العقلية ثلاثة (اسم وفعل
وحرف) لا رابع لها لأن
علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ
العرب فلم يجدوا غيرها
ولان الكلمة

بين ارادة الواحد و بين ارادة كل واحد بدلا عن الآخر فان الثاني يستلزم الاول
واللزوم لا ينافي اللازم (قوله والفائدة الخ) جواب عما قال الجنس لاحتماله
القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما الفائدة في ملاحظتها في مقام التعريف
(قوله وهي اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا التقسيم والتقسيم ضم قيد متباينة
أو متغايرة التي مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم أخص منه ما بحسب
الصدق كما هيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الى الموجود والمعدوم
فان المعدوم المطلق مبين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا معلوم الا وهو يتحقق وهو
مجموع المقسم والقيد فانه يبر في قوله وهي اسم عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها
ومفهومها يتقسم الى الثلاثة لان القول المفرد يضم اليه الدال على معنى في نفسه
غيره يترن برمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم فالواو
ليست بمعنى أو اذ هي متشعبة اليها الى أحد هافائدة في أن الضمير ان عاد للفظ
الكلمة وور أن لفظها لا يكون الاسما أو الى معناها و رد أنه ليس بمؤنث فلا يصح
مى وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها ألفاظ والمعنى ليس بالفظ وفي الحلاق ان
المعنى ليس بلفظ نظر لان المعنى ما يتعلق به التصديق ويكون لفظا كأسماء الافعال
وأسماء المصادرفان معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها
لفظ كما يقتضيه حدها (قوله بالاستقراء) متعلق بالثبوت الذي بين المبتدأ والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رابطة الفعل وبعض النحاة يقدر عامل الظرف
هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بمعاذ كره بل لان التقسيم
من التهورات التي لا مقام عليها الدلائل كما لا يخفى لان العرض منه تحصيل المقسم
وهو لا يقتضي الاضم القيد الى مفهوم ما يطلق عليه المقسم قال بعضهم والاغلب
أن يكون التقسيم متضمنا لخصر المقسم في الأقسام والخصر اما عفى بان يحكم
العمل مجرد ملاحظة مفهوم الفسمة بالانحصار وقد يكون استقراءيا يحتاج في
الحكم به الى التسبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتقريبه
أر برهان ويسمى حصرا طبيعيا ويسمى جعليا (قوله ثلاثة) اشارة الى أن مجموع
قوله اسم الخبر واحد لان الكلمة متشعبة الى هذه الثلاثة الى أحد هافان يكون
العطف مقدا على الحمل وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع
لتعذر اعرابه وكون اعراب بعض دون آخر تحكما وعلى هذا قوله ثلاثة بيان للاراد
وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه اشارة الى أنه محذوف وهو الخبر
وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر برفع
ذلك وقال التقدير وهي متشعبة الى الاسم والفعل والحرف أى وهي صادقة على ذلك

والفائدة في ملاحظة التام في
تمام التعريف اللفظية من
أول الامر على أن الكلمة
لا تصدق على افرادها
الا بالوحدة الصرفة دون
الإجماع فلا يقال لمجموع
زيد قائم مثلا أنه كلمة (وهي)
بالاستقراء والقسم
العقائدية ثلاثة (اسم وفعل
وحرف) لارابعها الآن
علامه هذا القن تتبعوا ألفاظ
العرب فلم يجدوا غير هذا
ولان الكلمة

للبالغة والعطف على الأصل (قوله من تقسيم الكل الخ) صدق معنى التقسيم
 والكل الذي يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا والجزء يسمى
 والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية ثبوت الحكم
 لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتا لكل بطريق الالتزام ويقابلها
 الجزئية وهي اثبوت لبعض الأفراد ويكون ما هنا من ذلك التقسيم فسقط ما قبل
 ان كلام المصنف يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاث لا كل واحد منها لان
 الواو توجب الجمع ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الى
 اجزائه اذ لا بد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليرتب الحكم على
 المجموع فلا يصح إطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا في تقسيم الكل الى
 جزئياته فان الواو فيه لطلق الجمع الافرادى الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم
 فيه لا بد أن يكون مشتركا فيصعح إطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة
 (قوله فهو من تقسيم الكل الخ) رده في شرح التمهيد بان تقسيم الكل الى اجزائه
 يتوقف على صدق المقصود على جميع اجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد
 من الاسماء فقط ومنها ومن الأفعال انتهى فهي ليست أقساما للكلام بالمعنيين
 وقول بعضهم الكل انما يعدم بانعدام جزء حقيقي لا اعتبارى انما يتحقق في عدم
 توقف ماهية الكلام على الحرف لانه جزء اعتبارى دون الفعل كما لا يخفى (قوله
 صدق اسم المقسوم) الاولى المقسم والصدق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل
 به في القضايا بمعنى التحقق ويستعمل في التقسيم ضم قيود الى أمر مشترك
 ليحصل امور متعددة هي أقسامه ولكل من تلك الامور باقياس الى الكل الاعم
 بمعنى قسمها وباقياس الى الخاص الحاصل من ضم قيود آخر قسمها والكل الاعم
 باقياس الى تلك الامور المخصوصة قسمها والتقسيم الذي اقسامه منبأية كما نحن
 فيه حقيقي وهو المتبادر عند الإطلاق وما ليس كذلك اعتبارى (قوله بخلاف الثاني)
 وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الملح عرفة أى مظهر أركانه
 هرة فهو وجه ما يراده على ما هنا باعتبار استلزامه للاخبار عن عرفة الملح وأن يقال
 هرة الملح والافقوس التركيب انما يحل فيه القسم على المقسم ويردنا على كون
 الخاص لا يصح الاخبار به عن العام (قوله للاخبار به وعنه) أى لخصها بما يجب الوضع
 فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للسنداء أو اراد بالاخبار الاسناد وما هو لازم
 للسنداء المستدل به في المعنى لانه علق به طلب الاقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا
 وكذا لانه بصيغة النداء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار عن الكامة
 تعليق شيء على وجه يحتمل الكلام منه الصدق والكذب والاسماء المستداهما

من تقسيم الكل الى جزئياته
 كانقسام الحيوان الى انسان
 وفرس ومن جعلها أقساما
 للكلام أو للكلام فهو من
 تقسيم الكل الى اجزائه
 كانقسام السكك الى داخل
 وعمل وعلامة الاصل صدق
 اسم المقسوم على كل من
 اقسامه بخلاف الثاني فقد
 ظهر الفرق بينهما وقسم الاسم
 في الذكر للاخبار به وعنه

في الجمل الانشائية فلم يخبر عنها والابساد اليها اعم (قوله للاخبار به) أي وضعية
 فلا يريد أن الامر والنهي والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لا تصلح لأن يخبر بها
 أو يقال الامر والنهي وان لم يكن خبرا بصريح لفظا لكنه راجع اليه بمعنى
 ألا ترى أن معنى قولك اضرب المطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهذا الاشكال
 أنه خبر واعلم أن صلاحية الفعل للاخبار به إنما هو باعتبار جزمه عنه وهو لو طرد
 لاسم تقال هذا الجزء بالفهومية وأما مجموع معناه فمفهومه متقل فلا يصلح لذلك
 لا يصلح للاخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المعنى هو عليه وبه يكون المحفوظ
 بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لأنه اعتبر في معنى الفعل على أنه
 قيد للحدث والحادث السكن في الزمان لمخصوص اعتبر من حيث أنه متعصب الى
 الغير (قوله لعدم همانية) معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معناه
 مجرد لفظه والألفاظ الحرف يخبر به كشواها الحرف في ولا وافظ الفصل يخبر عنه
 كقولنا ذهب فعل ماض (قوله وكذا خبره) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف
 لها (قوله وان كان أحد أنط) أي والحال أنه أصسط فهو أنتم فائدة وأكبر
 تحتية (قوله لا طراد وانعكاسه) الاطراد استلزام الوجود والوجود والانعكاس
 استلزام العدم للعدم (قوله بحالها) أي العلامة وهي الخاصة فلا تعكس
 قبل المراد أن الخاصة تعيب الطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز
 كونها شاملة وقال السيد لا حاجة لدول عن الظاهر لان المطرد بالانعكاس
 يسمى عند الخويين حلق أي معرفاً انتهى وانما قال أي معرفاً لان الحد ذاته يكون
 بالذاتيات قال بعضهم فقوله الاسم يعرف بالجر صحيح وقوله الاسم ما قبل الجر غير
 صحيح انتهى ووجه عدم الصحة أن الحصر فيما قبل الجر بالمراد قال السيد اذا كانت
 الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند اليه
 وبالعكس فالمرجع فيه لقرائن فقط ما قبل يجوز أن يكون معنى التعريف
 بالعلامة ان الاسم ما قبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات أو مجموعها أو ما قبل
 بعض افراد الجر وهذا صحيح مطرد منعكس واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة
 ولو انشائية لان المعبر في المعرف كونه موصلا الى التصور ما بالكنه أو بوجه
 سواء من الشيء عن جميع ما عداه أو بعضه (قوله تسمية) علة لا تر فهو مقبول
 لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد اذ وقت الابتداء ليس وقت
 التسمي قلت لعل المراد قصد التسمي وزمنه وزمن اليبان واحد (قوله
 على المبتدئ) بالهمز وبالداء وهو الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه الى حاله يستقر
 بصورة المسائل فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد على ذلك باسمه تخضار غا

وانتبه بالمثل للاخبار به لاضمه
 وأخر الحرف لعدم همانية
 واكمل من الأقسام الثلاثة
 علامات وكذا أحد وديع
 بها وتبين بها عن قسميه
 وأثر التمييز بالعلامة على
 الحد وان كان الحد أصسط
 لا طراد وانعكاسه بخلافها
 ان لا تعكس تسمية لا على

الأحكام أمكنه إقامة الأدلة فهو انتهى (قوله قال) معطوف على أثر إنشاء
 المفيدة للتعقيب الذي يجري أو لتعقيب مفضل على مجمل (قوله فاما الاسم) أي
 ما صدقته في الجملة قال للعهد الذي على رأى المعاقين ويجوز جعل ال للحقيقة
 والجنس وذلك لا يقتضي تميز كل فرد إذا الجنس بوجوه ويحقق في ضمن بعض
 الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تفسير للجنس قطعا فلا يرد أنه لا تمييز بها في كيف
 مثلا وإن تكون للشمول ببناء على أن المراد بتمييز الاسم هذه العلامات تميزه
 بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بجموعه فلا يرد ما تقدم أيضا
 والأقرب أن ال في كلامه لا عهد الخارجى أي الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع
 ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المنكر الواقع في التقسيم الحقيقة كعلم
 مما هو كذلك المقام مقام الاضمار ولكن العدول للظاهر لا يتوهم عود الضمير
 للفعل أو الحرف لقرينه فالظاهر أوضح خصوصاً للبتدى المقصود من الكتاب بالذات
 (قوله وهو مادل) أي كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد أن في ما إليها والحدود تصان عنه
 ويندفع التقصير بالدوال الأربع وهو ظاهر وبه نفس الحد دلالة مركب والمكامة
 قول من ردوا الفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازاً مشهوراً
 فإعني كلمة ذات دلالة وهذا تعريف للمفهوم بالمتفهوم فلا يتوجه أنه عرف الاسم بالاسم
 والفعل والحرف ثم عرف كلا منهما بالثلاث (قوله في نفسه) في معنى البناء أو الظرفية
 مجاز عن دلالة الماظة عليه بلا حاجة إلى الغير والنفس تطابق حقيقة على مدان من
 حيثها الذات كسكنت البصرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا أعما ما في نفسك وليس ذلك
 لما كان تعلم ما في نفسي يدل على كبر بكم على نفسه الرحمة ولا مشا كلمة لا تختص
 بحقيقة بحاله حياة كونه الملاقاة على غيره مجازاً فيلزم أخذ المجاز في الحد والضمير
 في نفسه عائداً إلى ما والمراد أن لا يحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص بأن
 لا يتوقف فهم معناه عليه يخرج الحرف لا يحتاج إليه وقول السيد في شرح الفتح
 أن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بإزاء المعنى فعدم الاحتياج
 فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما
 احتاجت من مثلاً في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لفهوم الابتداء
 المطابق أو المخصوص كأنه ما قبل السكك واحد من الابتداءات المخصوصة كالسكك
 بين السبيل والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فإلزام عقل طرفاه
 المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر
 أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلتي أحدهما الفعل أو شبهه والأخرى
 ما يذكر بعده لا على ذكرهما وإنما لم يجوزوا حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدأ

يقال (فاما الاسم) وهو مادل
 على معنى في نفسه

وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه لأن معنى الحرف لا ينفك عن ضميره تحقفاً
وتعقلاً فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره لاجتماعه في اللفظ على وفق المعنى
واكتفى بذلك كرماءه لده لوصول الحاذة في الجملة دون العكس لأن معنى الفعل
كثيراً ما يكون امراً عاماً يظهر لكل الظهور ويكون كذلك كقول بخلاف ما بهد غالباً
فهو بالذ كرأولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما في بحروف الاستعجاب نحو زعم
وبلى فان قلت حيث كان من موضوع الكل ابتداء مخصوص فهو يبدل وضعا على
الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء
اسماً للحرف كالفعل دال تضمناً على معنى متقل قلت لم يؤثر خذ الابتداء على مفهومه
مطلقة أى لا المطلق ولا المتبدل الامن حيث كونه آلة للاحاطة الغير وما كان كذلك
لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلاً الا ما كان
رابطاً فان المطلق الذي في ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط وقد يجاب بان الاعتبار
في مفهوم الحرف امر اجالي يصدق عليه انه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى جميع
خصوصية يته للزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل هذا ولا يخرج جـ
ونحوه لعدم الاحتياج في فهم معناه منه الى المتعلق وانما وجب المتعلق لقرض
آخر ولا اسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص (قوله غير مقترن)
حال من فاعل دل على حال كونه ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقاً والمراد السلب
الكل في فخرج الفعل لان أحده منية المستقلين مقترن وان دفع ان معنى الفعل
غير مقترن لان الزمان جـزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لم اقترن الزمان بالزمان فلا
يخرج الفعل من تعريف الاسم لان ذلك انما انشأ من جعل غير مستقلة له
أو حالاً منه اقرباً وعدم التعديل ولا حاجة لما قيل في دفعه ان معنى الاقتران
عدم الانفكاك وتتام معنى الفعل لا ينفك عن جزئيه ولما قيل المراد به دم الاقتران
ان لا يجعل الواضع احداً لازمة جزأ المعنى وبالاقتران ان يجعل أحدهما جزءاً (قوله
بأحد الازمنة الثلاثة) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا إشكال في وقوعها
في التعريف سواء كانت حقيقة عرقية أو مجازاً مشهوراً ولم يكتب بقوله بالزمان
إشلاء يخرج نحو سبوح مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذف أحد لصلح لان ال في
الازمنة قبطل معنى الجمعية الا انه ذكره في مقابلة الفعل واقتران المضارع
بزمانين بوضهين وبانظر الى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ولا
يخرج لفظ الماضي والمستقبل ونحوهما مما يبدل وضعا على الزمان المعين لانه
من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضي معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود
منتظر وبذلك هما الزمان المعين وليس مدلولهما أو معنى الفعل ثبوت الحدوث

غير مقترن احداً لازمة
الثلاثة

الزمان المعنى فعلى الأول شيء ماضٍ والثاني شيء في زمن ماضٍ (قوله وضعاً) تنصبص
على ان المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف
الداين على معنى بنفسه غير مترن بالزمان عقلاً وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا
يرد ما استعمل في زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل ولم يقتصر
في الاستعمال بالزمان من الافعال كقوله سال المقاربة والمدح والاصل انه لا عبرة
بما يعرض في الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الاول الا انه
يشكل بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هي أسماء وأفعال
باعتبارين والامور المختلفة بالاعتبار قد الحثية راعى فيها أو يقال انها أسماء
دائماً بعد النقل لانه لم يبق فيها شيء من آثار الوضع الاول من الفعل وطلب الفاعل
بجلاف نحو أفعال المقاربة هذا شحير الما من غير خلط في الكلام ولم يرد بقوله
وضعاً ان يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقة كقولهم والى
خرج الفعل بقوله في نفسه لانه في الدلالة على تمام المعنى محتاج ولان يكون المعنى
بعض ما وضع له والخرج الاسماء الموضوعات لعان لاجزئها كافة الجلالة بين
المعنى الاعم من أن يكون المعنى موضوعه فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره
في معناه وحده أو مع غيره فشمع الاسماء والافعال (قوله عن قسميه) أى كل
فرد من افراد كل واحد من قسميه (قوله بال) أى بدخولها (قوله من أوله) الظاهر
تعلقه بقوله يعرف أى يعرف من جهة أوله (قوله على الاطلاق) أى من المطلق
أل وعدم تقييدها أو عند الاطلاق أو معيه (قوله واختصت به) لما كان
امتيازاً لشيء بالعلامة فرعا عن اختصاصه به اثنى الاختصاص (قوله لان موضوعه
الخ) أى لانها للإشارة الى تميز مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح له لان
ذلك متوقف على التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات وأوردان جزء معنى الفعل
وهو الحدث ملاحظ لانه لم يندخله لتعيينه هذا الجزء كما ان الاسماء المشتقة
عرفت لتعيين بعض معناها لان تمام غير ملحوظ لانه لان منه النسبة وعن صرح
بان النسبة معتمدة في مفهوم المشتقات السيد الا أن يحاج بان جزء معنى الفعل انما
هو الحدث المهم من حيث انه مهم فلو عين خرج عن وضعه وقديمتع أن الواضع
اعتبره في الفعل من حيث انه مهم بان يكون الاسم من شرط تحقق الموضوع له بل
الظاهر انه اعتبره ما كنا عن اتمامه وعدمه يمكن أن يقال لما كان الملاحظ
في المشتقات أولاً هو الذوات جاز دخول اللام لجرد تعريفها وأما ليس بهذه المنابة
فتنع دخول اللام لتعريفه على الابل وأر رداً بضاها لم لا يجوز تعريفه باعتبار
الزمان الان يدعى اعتبار اتمامه أيضاً (قوله ومراده ما يمكن الخ) أى ما يصدق

وضعاً (يعرف) أى يتميز عن
قسميه (بال) المعرفة من أوله
(كالرجل) اذهى التبادر
عند الاطلاق حتى اذا أريد
غيرها قيدت فيقال آل
الوصول أو الزائدة
واختصت به لانها موضوعه
للتعريف ورفع الابهام وانما
يقبل ذلك الاسم ومراده به
ما يمكن دخول آل عليه
كأنه لان كثيراً من الاسماء
لا يدخلها آل كالمفردات
والجملات

عليه الاسم في الجملة وليس ال فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل
لا يبغي علامة الامالا ينعكس على ما مر ولا ينافي هذا ما سلفناه من جواز ارادة
الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحد ويمكن
ارادة ذلك بالنسبة لما ذكرنا ايضا (قوله وأكثر الاعلام) يوهم انه تدخل في بعض
الاعلام وليس كذلك لان الكلام في المعرفة والى الاعلام اما للمع اوله فكبير
ما دخلته (قوله ما هو أعم) لتدخل الخ فيه ان ذلك يشمل الاسماء مبهمة وهي انما تدخل
على الفعل الماضي كالحكا قطرب في قولهم آل فملت لكن ذلك غريب كما في المعنى
فلا يرد (قوله وكل منها يختص بالاسم) أي فصيح ان يجعل علامة عليه (قوله
وذلك لتوافقتهم) مال المعرفة صورة وحكما انظر ما المراد بالموافقة في الحكم
الا يصح كون الاختصاص بالاسم لانه المعلل فلهذا المصادرة وعبارته في الفواكه
الجنسية ظاهرة حيث قال وأما الموصولة والزائدة فلوافقتهم بالمعرفة صورة اعطيا
حكمهما انتهى والعجب من الخشي حيث لم يتعرض لكلام الشرع وانما قال فان
فلت لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل جدا على المعرفة
للخشيتين وفيه نظر لان الزائدة هي المعرفة لكن لم يرد بها التعريف فلا حاجة الى
الحمل على انه لم يحمل تنوين الترتيم والغالى على التنوينات الاربع فالحمل في بعض
المواضع دون بعض تحكم انتهى فاهم ان الشارح لم يتعرض لذلك أيضا لم يتعرض
لاختصاص الموصولة وأغرب بمن ذلك دعواه ان الزائدة هي المعرفة المخالفة
الكلامهم كما لا يخفى وأعجب العجب ان شخنا العلامة الغنيمة لم يتعقبه بشئ غير انه
كتب قوله وفيه نظره نظر لان الزائد مؤكدر فيه كلام يراجع في بحث الحقيقة
والجواز (قوله على انه ضرورة الخ) أي والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو
المتبادر من الطلاقة (قوله بل قال الجرجاني الخ) توقف فيه بعض الفضلاء على تجويز
تخطئة أرباب اللسان برفع الوثوق بالدلة الواودة عنهم (قوله وهذا الاحتمال الخ)
يتأمل هذا مع ما سبق من ان المعرفة هي المتبادرة من الالفاظ اذ كيف يكون غير
المتبادرة هو ظاهر الالفاظ (قوله اذ لا يقال الخ) هذية تنفي الامتناع لا الاولوية
الا ان يقال المراد لا يقال في الكثير الصغ (قوله لشعوله الخ) فيه ان التعبير بال شامل
لذلك بل وللقول بانه الهمزة وحدها لانه لم يضاف التعريف لمجموعها ولا لجزئها
والهمزة لا تافرقها فلو قال اسموله حرف الذكاء أولى وان كان المصنف لم يتعرض
له اظهروا اختصاصه وقد علم من كون العلامة اختصاص التعريف بالاسم دلالة
التعريف مطلقا (قوله ولا بداهة) قد يقال العلامة في الحقيقة صحة دخول ان
لادخلوها بالفعل وكما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم

دأكثر الاعلام ويجوز ان
يراد بال ما هو أعم من
المعرفة لتدخل الموصولة
والزائدة وكل منهما من
خواص الاسم أيضا وذلك
لموافقتهم مال المعرفة صورة
وحكما يحصل دخول
الموصولة على المضارع على
انه ضرورة أو شاذ بل قال
الجرجاني انه خطأ باجماع
وهذا الاحتمال هو ظاهر
الطلاقة هنا وفي الشذور
لكن الاول هو مقتضى
كلامه في الاوضح والجامع
وتعبيره بال أولى من تعبير
من غير بالالف واللام اذ
لا يقال في هل الهاء واللام ولا
في بل الاء واللام وتعبيره
بأداة التعريف أحسن من
تعبيره بال اسموله لال واللام
على قول من يراها وحدها
هي المعرفة ولا بداهة على
لغة تخبركم قوله عليه الصلاة
والسلام ليس من امير
امير بام في اسفر (و) يعرف
أيضا من آخره

شهرته واختصاصه ببعض اللغات على ان ذلك لا ينفي الاولوية (قوله بالتنبؤين) هو
 في الاصل مصدر نونيت الكلمة اذا لحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون
 كما هو منه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك يندفع
 اعتراض السبيلي بان التنبؤين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه
 العلامة قوله الام على لولان لونها علم لارادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها
 الجر وهذا بناء على انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان
 مثل ذلك موضوع بوضع فمضى لا قصدى لشيء بعينه غير متناول غيره فيكون علما
 وهو ما مشى عليه جماعة منهم السيد وردده السيد في بحث تنكير المسند اليه من شرح
 المفتاح لانه مبني على دلالة الانفاظ على نفسها وهي ان سلمت فايست بالوضع
 واقتضاء التنبؤين وحرف الجر اسمية الكلمة انما هو اذا استعملت في معناها (قوله
 سا كنة) أي اصالته لا يخرج تنوين محظورا النظر مما حرك لا انقضاء السا كنين ولولا
 ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الحقيقية
 في اضرب المقوم لانهم قصدوا ان يجعلوا النون اللاحقة للاسم ضربة على اللاحقة
 لافعل أشرف الاسم وخرج التحركة اصالته كالتون الاولى في ضمة نين وحذف قول
 غيره لحق الآخر لانه لا خطأ يعني عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الآخر كقول
 انطلق ومن طاق ونون التوكيد الثقيلة والحقيقة اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا
 بعد فتحة لان الظاهر انه أراد بالخط ان يكتب بصورتها أو بعوضها من الف ومن
 ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيلا خارجا وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها
 في الخط لا لاجراج نون التوكيد الحقيقية بعد الف بناء على انه أراد بالخط رسم
 النون نفسها كما وهم والمراد اسقوط خطا قياسا فلا يردان التنبؤين في كائن لم يسقط
 خطا بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التبر كيب أشبه
 النون الاصلية ويكفي في السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد رأيت في الياء في الوقف
 لانه يسقط رفعا وجرا أو ما سقط في الدرج فلا يكفي في دفع اليراد المبني على ثبوته
 خطا لما تقرر ان حق الكلمة ان يكتب بتقدريه لا بتداعيهم والوقف عليها فتدبر
 ولا تخو قال زيد بن عمرو والتعريف مبني على الاعم الاغلب وبه ايجاب أيضا عن
 الثبوت خطا في كائن (قوله واقسامه المختصة الخ) وانما انقص التنبؤين بالاسم حتى
 صرح أن يجعل علامة عليه لان المعاني التي أتى بتلك الاسماء لاجلها لا تتصور في غير
 الاسم وكان على التمرح ان يتعرض لذلك كما أسلف في آل واستشكل الاستدلال بها
 على الاسمية بلزوم الدور لان معرفة تلك الانعام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها
 اذا يعرف أن التنبؤين للتمكين الا اذا عرف انما دخله اسم معروف بمنصرفه وهكذا

(بالتنبؤين) وهو نون ثابت
 لفظا لا خطا استغناء عن
 تنكير الحركة واقسامه
 المختصة بالاسم أربعة

وأجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطأ
 لا بخصوص الاسم وأنه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو
 بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا التمكن وهكذا ويرد على ما ذكره من أن المختص
 هو الاربعة ان ماعدا الترخيم والغالي مما أثبت في ما يأتي يختص أيضاً ولهذا قيل
 ماعداهما ارجع للاربعة وليس بقنوين لان تنوين صرف مالا ينصرف والمبادئ
 تنوين ~~ت~~ لان الضم ورفعا أباحت التنوين أباحت الضم في الأول
 والاعراب في الثاني وان توزع وجود الملتصين في الأول وسبب البناء في الثاني
 وتنوين الحكاية ليس مستقلاً لان الذي كان قبل التسمية حكمي بعدها وأما تنوين
 الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه كقنوين ضيق كثير به اللفظ وليس بقنوين ونظرفيه
 في المعنى واعترضه الدماميني (قوله أحدها) أي أولها عدل عنه دفعاً عن أول الامر
 لتوهم سؤال الترخيم لا مرجح (قوله تنوين التمكن) من اضافة الدال اليه
 المدلول اذ التمكن هنا ما رقبنا على المعنى المعبر عنه بالامكنية بوجه اندفع ما قبل
 الاولي التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو مكنية لا على وصف
 الواقع الذي هو التمكن ولا حاجة الى دعوى ان التمكن مصدر مجهول وان دفع
 أيضاً الى الاولي التعبير بالامكنية لان التنوين يدل على ما احبب لم يشبه الاسم الفعل
 والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ماعدا الجمع بالف واء) أي
 والمضاف والعلم الموصوف بالين والعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقها وقيل
 لها منصفة لقبولها التنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيراً بالما هو
 بالقوة منزلة ما هو بالفعل ليس ذلك على وجه الحقيقة وقد بدع من عدم استثناء
 المضاف والمعرف بال بان التنوين لا يتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أي كتنوينهما
 وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للذكورة كرجل مدلوله نكرة وغايبانه لو كان كذلك
 لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكوراً وقد يمنع بطلان اللازم بان تنوين التنكير
 زال وخلفه تنوين التمكن وأيضاً يرد ص ما اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت فيه مع
 كونه علماً وتنوينه في الاصل للتنكير وأيضاً المناقاة بين التمكن والتنكير معاً أما
 كونه لتمكن فلان الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلانه وضع لشي لا بعينه فان
 سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكن فيخص كونه تنوين تمكن كما
 اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين التنكير بالانيمات والمختص بها التمكن كما
 سبأ في اقبال لولم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث
 دخلت ال لا ناقل في زواله ليس لزاله بل لان بينه وبين ال تضاد اوله لانه لو سمي
 مذكراً لم يكن شأ دخلت عليه ال لزال تنوينه وليس ذلك لانه كان للتنكير كذلك

أحدها تنوين التمكن وهو
 اللاحق للاسم المعرب
 المنصرف ماعدا الجمع بالف
 واء اشبهها رايته على
 اما التمكن لم يشبه الحرف
 فينبى ولا الفعل فيمنع من
 الصرف وذلك (كرجل)
 ورجال الثاني تنوين
 التنكير وهو اللاحق لبعض
 الاسماء

رجل (قوله المبينة) بهم ان التنوين فيما نسكر من الاعلام نحو سمعت رمضان
ورضانا آخر ليس من هذا القسم بل من الاول وقال الرضى وأما التنوين في نحو أجد
واراهم فليس بمتعمض للتنكير بل هو لا تسمى كذلك لان الاسم منصرف وأنا
لا أرى شعاعا ان يكون تنوين واحد للتمكين والتذكير معا وعليه فالتخصص ببعض
المبنيات المتعمض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هو لا فانه لحق مبنيا وليس للتنكير
الا ان يقال الشاذ لا يرد نقض (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم
الصوت كان أولى ليقيد انه انما لحقه ليكون آخره صوتا وليقيد اختصاصه بالصوت
واسم الفعل مطلقا أو اذا كان متعصفا عند الرضى ومن تبعه لكن عذره فيما عبر
به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه من أسماء الاسوات وأما غيره فافكاهاء
الافعال كما في التصريح فليراجع وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى
الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لقوله الفعل الذي هو
بمعناه كما في أسامته واذ قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدى اللفظ
به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقبل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار
المعنى فان معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقبل العهدية لان معنى اي حدث
الحديث المعهود وانما لم يتجر التعريف والتنكير في الفعل بهذا الطريق لان اسم
الفعل من جملة الاسماء فاجزؤه مجزأها ولا ضرورة تدعو له في الفعل والطلاق
التنكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في جميع أسماء الافعال دليل
التعريف وانما يكون ذلك فيما يخصه التنوين وبما تقدم راندفع قول التصريح
كون اسم الفعل الغير المثنون معرفة مبنى على ان مدلوله المصدر واماعلى القول
بان مدلوله الفعل فلان جميع الافعال نكرات قال بعض مشايخنا وكلامه بويه
انه على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة مطلقا وأنه
علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل أمر معين لا يخضع للدال عليه تعريفها وتذكيرها
الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف والتنكير في ذاته باعتبارها تعلقا بجمعين
وعنده وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة بمعنى
وليس الكلام في ذلك فتأمل (قوله كسيويه) قال في التصريح وتقول صاحب
الغراب غاف غافا فاذالم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذ انوتها
كانت نكرة مهمة ودلت على معنى مهم قاله الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة
في نظر فان أجهاء الاصوات المحكي بها ليست أسماء فضلا عن ان تكون معرفة
أو نكرة ومن صرح بانها ليست أسماء الجاهلي وان كان احكام الاسماء وقد
يقال معنى كونه معرفة انه محال لصوت غراب على وجه مخصوص واذ انون لم لاحظ

المبينة اشهارا بان المراد غير
معين وهو معنى قولهم فرقا بين
معرفة وانكسرتما وتبع
سما في باب اسم الفعل كصه
وقيل سما في العلم المختوم بويه
كسيويه السات تنوين
المقابلة

فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان هذا وماصرح به
 الجاهلي مخافا لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من ان أسماء الاصوات
 كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين في بعضها فلما راجع كلامهم فان ما هنا
 مبنى عليه (قوله وهو اللاحق للجمع بألف واء) وليس للتمكين كما قال الربيع
 والزخشي واللام ثبت في قوله تعالى من عرفات مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية
 والتأنيث وقول الزخشي انه لم يسقط لان التأنيث في عرفات ضعيف لان النساء
 التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة للجمع مردود بأن عرفات
 مؤنث وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لامتصاصه ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها
 الا مؤنثا واختار الرضي انه للتمكين وعلى عدم سقوطه في عرفات بانه لو سقط تبعه
 الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه هذا الجمع اذ الكسرية
 متبوع لا تابع ولا عوضا عن الفتحة واللام يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض
 عنها الكسرية فيها هذا العوض فان قيل هذا التماسيل يرى ان الكسرية عوض
 عن الفتحة والتنوين عوض منها قلنا منع الفتحة أمر لازم لهذه الكسرية فلو
 كان التنوين عوضا لاحتج مع العوض والعوض عنه وعلى ما اختار الرضي انه لا مانع
 من افادة حرف فائتين اسكون تنوين نحو سلمات غير علم للتمكين والتشكيل والمقابلة
 وعلى المقابلة فقط (قوله جعلوه في مقابلة النون) في الدلالة على تمام الاسم فقط
 قال الرضي لكن خطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لان
 للنون اقوى واجل للسبب حركتها انتهى لكن ذكرنا ايضا في قوله تعالى
 فاذا أفقتم من عرفات ان آل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فيجرر (قوله تنوين
 العوض) الاضافة يمانية ثم صار مقابلة للتنوين الهال على المعنى المذكور فاندفع ان
 الاولى التعبير بالتعويض لتكوين الاضافة حقيقة وهي من اضافة المسبب الى
 السبب أي تنوين سبب الاتيان به التعويض أي قصده (قوله وهو اللاحق لاذ
 الخ) فيه قصور لانه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كجاء بدل فان تنوينه عوض
 عن ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وانه تنوين صرف
 بدليل جره بالكسرة قال وايس ذهب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب
 الباء من جوار ولا ما هو عوض عن حرف أصلي نحو أعمى ويعمل مصغرى أعمى
 ويعلى ومرا دة بمضاف اليه ولو عبر به كان أولى وأشار بالاعوض عن جملة
 أو جعل نحو يومئذ تحدث أخبارها فانه عوض عن الجمل في اذاز لث الخ
 والذي يظهر كما قال أبو عبيان ان حذف ما تضاف اليه اذ جازلا واجب وقد يحذف
 جزء الجملة فيظن من لا خبره انه اضيفت الى المفرد نحو

وهو اللاحق للجمع بألف
 واء كسمات يسمى بذلك
 لان العرب جعلوه في مقابلة
 التنوين في جمع المذكور السالم
 الرابع تنوين العوض وهو
 اللاحق لا لكل وبعض
 وأي عوضا عن مضافها اذا
 حذف نحو وأنتم حينئذ وكل
 في ذلك تلك الرسل فضاءنا
 بعضهم على بعض أيا ما تدعوا
 والجمع التناهي المعنى اللاحق
 اذا حذفت ياءه كجوار
 ونحو فالتنوين فيها عوض
 عن الياء المحذوفة

والعش منقلب إذ ذاك أنشأنا * أي إذ ذاك كذلك وقال الاخفش التنوين
 الملاحق لا تنوين الفكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله على ذلك أنه
 جعل بناء ما نشأ عن اضافته الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ويرد
 على لزوم البناء بأنها كسرت حيث لا شيء يقتضى الجر نحو وأنت اذ صبح وبأنه
 سبق لاذ حكم البناء والاصل استعجابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب بنت
 الظرف المضاف لا ذولا لعله الا كونه مضافا لبي وبأنهم قالوا يومئذ انفتح النزال
 منونا ولو كان معربا لم يحذف لانه مضاف اليه فدل على انه بني على الكسرة تارة لانه
 الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق
 غيراذ وكل وبعض وأي للعوض عن المفرد وما ذكره في كل وبعض وافق فيه
 الرضوي وقبل تنوينهما تنوين توكيد يزيل عند الاضافة ويوجد عند عدمها وقبل
 لا محالة في الحقيقة لان تنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه تنوين
 صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه
 تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبني انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما
 يدل على أنه ليس بتنوين صرف اسكن ما الساكن من كونه للتنكير ايضا بناء على أنه
 لا يخص باسم الفعل والصوت الا اذا كان متمم للتنكير فلا يتم قوله لا غير على
 الطلاقة الاعلى المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثل امانع من
 التنكير هذا ويرد على التاميل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ خاصة لم يكل
 تنوين لا تنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهل بسيبويه ومقاله
 أقوال مذكورة مع ردها في المعنى وغيره واختلاف في تفسير كلام سيبويه فقبل ان منع
 الصرف مقدم على الاعلال كما يشهد له لغة من أثبت الباء حالة الجر مفتوحة فأصل
 جوارى جوارى بالضم لان تنوين واللام يكن منع الصرف متماوان وقع للرغى ومن
 رده خلافا استتمت الضمة على الباء فحذفت ثم وجدت في آخره مزيد فعل الكونه
 بما مكسورا ما قبلها وقد أعل في الرفع والجر فتدبر اعرابه استقفا لا فاذا اخلا من آل
 والاضافة تطرق اليه التغيير وأمكن فيه التعمير فحذف الباء وعوض
 عنها بالتنوين لا ليكون في اللفظ اخلا بالصبغة وفسره بعضهم بأن الاعلال مقدم
 على منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوارى الكامة مقدم على منع
 الصرف الذي هو من أحوال الكامة بعد تمامها فأصله جوارى بالضم والتنوين
 استتمت الضمة على الباء فحذفت ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة
 الجمع لا تسمى موجودة تقدير الان المحذوف لعله كالثابت ولهذا لا يحصى الاعراب
 على الاعراف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الباء لزوال الساكنين في غير

على الصحيح وأما التنوين
 اللاحق

المصرف المستعمل لفظا بكونه مقبولا ومعنى بالقرينة فعوض التنوين من الياء
 لقطع طماعية رجوعها (قوله لروى البيت) أى عوضا عن حرف اللام كقوله وكان
 قدى ويهى تنوين ترثم أو عوضا عن حرف غيره ويسمى الغالى كقوله وان
 وللاعراف الضم القفاة والمصرعة فان كان بدلا عن حرف مدقة تنوين ترثم نحو *
 ألقى اللوم عاذل والعتاب * أو غيره فتتوين غال نحو * قالت نبات العم باسمى وان *
 والعروض اسم لا يخرج من النصف الأول من البيت والقفاة المماثلة للضرب من
 غير تغيير والمصرعة التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الالاق والضرب
 اسم لا يخرج من البيت (قوله مجازا) من باب تسمية الشيء باسم ما يشابهه (قوله
 وثبوت خطأ الخ) ذكر الزمخشري ان تنوين الترثم يقع في انشاد الشعر مكان حرف
 الالاق إذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص في أنه لا يكون حالة الوقف (قوله فلا يرد
 على الطلاقة هنا) أى الالاق التنوين أو الالاق المصنف التنوين إضافة للمصدر
 الى مفعوله أو الى فاعله وهذا أولى من الجواب بأن أل في التنوين للعهد لا لمعهود
 بصرف اللفظ اليه عنه من تذكره العلامات وبانها ما انتم ما واختصاصها بالاشعر
 لم يعتبرها المذكر يرد على جواب الشارح ان ما عداها من أقسام التنوين غير
 مختص بناء على قوله ان المختص الاربع المتقدمة (قوله زاد الخ) مراده الاشارة
 الى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر وتنوين الترثم
 وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما اذا سميت بعاقلة ليبيبة وحكيمة على ما كان
 عليه وتنوين الضمور وهو تنوين صرف مالا يصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله
 وتنوين المهور كقولهم هم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وانظر لم لا أدخل تنوين
 المنادى في تنوين الضرورة (قوله بالحديث عنه) أى اللفظ أو اقول كما يشهد
 ما ليه قول الشارح فيما ساقى على ان جماعة اعتبروا في الاسناد القول الخ أ
 الشيء أو مثل هذه العبارة كالمفعول به للجملة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضي
 الضمير مرجعا والمعنى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم
 ليلزم الدوران لمعرفة الاسناد الى الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال في الفواكه
 الجنية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مستندا لفظا
 جعل مستندا اليه لزم خلاف وضعه انتهى وقوله لان الفعل وضع مستندا أى لانه
 وضع للحدث مع نسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق الا مستندا لبعض معناه الى الفاعل
 فهو مستندا الاعتبار مستندا لان تمام معناه والافعال الناقصة دالة على الحدث في أصل
 وضعها ضرورة (قوله أى الاسناد اليه) هو أعم من الحديث والاختبار عنه على
 ما علمت فيما سبق وفي هذه العلامة خلاف فوشام وزعلب ومن واقعتهما من

لروى البيت وهو الحرف الذي
 تعزى له القصيدة وللأعراف
 القفاة والمصرعة قد سميت
 تنوينا مجازا لاختصاصه
 بالاسم
 لعدم اختصاصه بالاسم
 وبجاء منه آل وثبوت خطأ
 ووقفوا وحذفه في الوصل نص
 عليه ابن مالك في التبعة وتبعه
 ابنه في تسكت الحاصية
 والمصنف في الاوضح فلا يرد
 على الطلاقة هنا وقد انتهى
 ابن الجبار في شرح الجزولية
 أقسام التنوين الى عشرة
 وجهها بعضهم في قوله
 أقسام تنوينهم عشر عليهم
 فان قسمها من خبر ما حُرزا
 مكن وعوض وقابل وانكر وزد
 ونم أو احل اضطرار غال
 وما همزا *
 (و) يعرف أيضا بالحديث
 منه أى الاسناد اليه

بالسكرتين على جواز الاستناد الى الجملة مطلقا وكثير من البصر بين على المنع
 مطلقا والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المستند اليه اقباليا وابقا وانما
 يتعلق عن العمل (قوله ان يضم اليه) أى اللفظ أو الشئ (قوله ما) أى اللفظ
 وقوله تتم به الفائدة قاصر اذ لا يتم زيد في ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما
 هو واقع في المركبات الناقصة فلان ظاهر ان مطلق الاستناد ولو ناقصا لعل على الاسم
 (قوله كماء ضربت) أى كالحديث عنه والاستناد اليه الذى في تأخر بت
 في التاء الاستناد اليه بمعنى انه مستند اليه أى متصف بذلك والا فالاستناد فعل
 الفاعل وهو ليس في التاء (قوله بتثليثها في الحركات) القرينة على ذلك النظر في
 المعنى التثني به مساواة الحركات أو التثني بالعبارة الصالحة للتثني في نفسها
 (قوله ولكن وضرب) أى فانه ما ايمان والسكرت والتثنية فيهما للكتابة ويدل
 على اسميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلاوها
 عن الفاعل ودخول حرف الجر في نحو مرفوع بضرب فان قيل التقدير تكلمة بضرب
 فم كونه المضاف اليه غير اسم كافي المعنى وعدم ذكرته لمق لمن وانما أعاد الكاف
 في قوله ولكن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول
 حرف الجر عليه ولا نفوع من الاستناد غير ما قبله ولان السكاف الاولى من كلام
 المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل
 أو بيان (قوله وهل هذا الاتاقض) أى لغة فلا إشارة الى الاسمية وعدمها
 الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك إشارة الى القضيتين المتدرجتين بالقوة في
 قوله من حرف جر ضرب بفعل ماض اذا الاول في قوة قولك من لم من حرف والثاني
 في قوة قولك ضرب باسم ضرب بفعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى
 وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبارهما هما فهو نظير الاخبار في قولك زيد قائم
 ألا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار اسمه قال السيد وما ذكره كلام ظاهر ليس
 بصحيح لان دلالة الانفاط على نفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعاً لثبوتها في الانفاط
 المهمة كقولك جئت من ههنا ودعوى وضع المهمات لادلالة على أنفسها مما لا يتم
 عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما في مباحث الانفاط وذهب الى انه لا وجه
 لاسميتها على ما فصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك
 كلامهم يستند اليه وما ذكره من اسمية المبتدأ وعمل الفعل وذكر كرمه يتعلق
 الحرف فهي أحوال كاهات اذا استعملت في معانها وعلى هذا فاقض ضرب
 فعل ماض لا به موضوع لعماده والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل في معناه لا يستند
 اليه متوجها الى المعنى أو ممتناه لا يستند اليه معبر عنه بلفظه فقط وكذا الحرف

وهو ان يضم اليه ما يتم به
 القائده (كما ضربت)
 بتثليثها بالحركات فانما اسم
 لانك قد حدثت عنها بالضرب
 ولكن وضرب من قولك من
 حرف جر وضرب فعل ماض
 فان قيل اذا كانا اسمين فكيف
 اخبرت عن الاول بأهـ
 وعن الثاني بأنه فعل وهل
 هذا الاتاقض قلت قال
 الرضى ليس المراد انهما في
 هذا التركيب حرف وفعل
 بل المراد انهما اذا استعملتا
 فهما ونحوه اخبرت من
 السكرت وضرب زيداً كان
 من حرفا وضرب فعلا

والحكم في المثالين غير متوجه الى معنى الفعل والحرف ولا اشكال وفي كلام
 البعض ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السيد وليس بوضع
 قصدي بل معنى ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة
 ولا فائدة في ذلك فكان المعنى في الاشتراك الوضع القصدي والمدلول مغاير للذال
 (قوله على ان جماعة الخ) انظر ما وقع هذه العلاوة فانما تعود على الحكم الذي
 أصله من أهمية من وضرب فيما ذكره بالطلان لان ابن مالك لا يرى بأهمية ما
 وأعله يخفى لما مال اليه السيد فلا يشكك عليه عدم أهمية المبتدأ ونحو ذلك مما مر
 وأيضا هذه العلاوة تقتضي ان الكلام أولا مبني على ان الاسناد ولولا لفظهما
 من علامات الاسم وان من اللفظي من وضرب في التركيبين ولو كان الامر
 كذلك لزم التناقض المذكور في السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضى
 ملائما له لانه نص في ان الاسناد الى معناهما اقتدر فالظاهر ان يمثل الاسناد اللفظي
 يمثل ضرب ثلاثا تحرف ومن حرفان عملا داعي فيه لا اعتبار الاسناد لعماله عدم
 التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكرنا هو بالظاهر لما جرى عليه
 في شرح التسهيل فلا ينافي انه في الكافية والشافية وافي الجمهور كما هو ظاهر
 قوله

على ان جماعة منهم ابن مالك
 وتبعه الخبيصى اعتبروا
 في الاسناد الى القول اسناد
 ما لعنا له يخرج ما اسناد اليه
 ما لفظه كالتاين المذكورين
 واما اسناد خبير

وان نسبت لاداء حكما * فاحك أو عرب واجعلها احما
 وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيا ما صحى وهذا بخلاف ما لو
 جعل نحو ذلك علما لغيره للفظ فانه لا يضعف اذا كان الثاني صحيحا ويجوز من باب
 ما حذف لامه نسبيا وهي حرف عملة قاله الرضى وبين سر ذلك وهذا الأخير هو
 الذى اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى جعل الكلمة علما للفظه اذ لا يرد عليه انه
 ترك ذكر التضعيف فيما ثابته صحيح ولانه كيف يعرب به من غير تضعيف والشبه
 الوضعي موجود فيه ووجه دفع هذه مانه على ثلاثا تحرف بحسب الاسهل
 ثم اذا تحققت المقام اشكل دعوى ان الخلاف لفظي من مولانا شيخ الاسلام وغاية
 التوجيه له ان ابن مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص
 بالاسم وغيره لم يشبه بل جعل الاسناد معنويا كما علمت وقوله كل حكم ورد على
 اسم فهو على مدلوله الاقرية كن حرف جر وضرب بعلم ماض مبني على كلام ابن
 مالك والسيد واما عند الرضى وابن هشام فالصواب ان يقال الاقرية كزيد ثلاثي
 (قوله اسناد ما لعنا) أى اسناد شئ ثابت لمعناها كزيد قائم فقام ثابت اعني زيد وهو
 مسماه وقد اسند الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم حاجب
 باننا ناسم لأن معنى قائم شئ متصف بالقيام ولا شك ان هذا ثابت لمسماه اذ هو شئ

متجفف بالقيام (قوله الى تسمع) أي وهو فعل ولم يرد لفظه (قوله فوقل) أي على
 حذف ان وهما في تأويل المصدر أي سماءك فلا تستأد في الحقيقة اليه وهو اسم
 وقال البيضاوي الفعل انما يستتبع الاخبار عنه اذا أراده تمام ما وضع له اما لو اطلق
 وأزاده اللفظ أو مطلق الحديث المدلول عليه من انما على الاتساع فهو كالاسم
 في الاضافة والقول الاستناد اليه انتهى وانظر على هذا هل في نحو يتقع من هذا يوم يتقع
 فيه يوم مستتر ارسار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل يتقع وحده
 في محل جر أو جر مقرر وانما اللفظ قواعلي التأويل في أمثال هذا العلم اليقيني بان
 المعنى الفعلي غير مراده هذا وفي عبارة الشارح مساهلة لان المؤثر والمستند
 اليه لا الاستناد وعبارته في القواعد وما تسمع الخ فعلى حذف ان أو على تزييل
 الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبني
 وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انما مبنية لشبهها بالحروف المهملة
 في انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يتعمل ان الشارح يوافق ابن مالك وانما قيد
 بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبني لان انقسام الشيء الى
 أقسام لا يقتضي انقسام كل منها الى تلك الاقسام قال شيخنا وهذا القيد ظاهر
 في المعرب على القول بان الاسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتي وأما
 بالنسبة للمبني ففيه نظر اذ قضيت انه لا يتصف بالبناء الا بعد التركيب وأما قبله
 فلا وليس كذلك فان الاختلاف انما هو في الاسماء القابلة للاعراب كما يعلم
 مما يأتي (قوله ضربان) الضرب والنوع والجمع بمعنى قال في القواعد الحنية
 وتقسيم الاسم الى معرب ومبني من تقسيم الشيء الى ما هو اخص منه مطعنا لا من
 تقسيم الشيء الى ما هو اعم منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم شخص الى مشترك
 فوجب كون القسم اخص مطلقا من التقسيم انتهى وستقف أول تعريف المعرب
 على ايضاحه (قوله أي الغالب) أي الرابع في نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاسالة
 والفرعية في الانواع على ان ذلك في الانواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم
 الاصل في الاسماء الاعراب سقط ما قيل انه يخرج منه من ان اسماء الاصوات
 لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها غير كما في الاصل والثاني اسماء
 حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلمات ومن ثم كانت
 أوائلها الحروف المحكية الالفاظ لا يمكن انطق بالالف الساكنة (قوله
 في الاسماء) متعلق باصل لانه يعني متأصل أو مخدوف أي وجوده أي وجود اعرابه
 على ان التفسير يحتمل رجوعه للاعراب المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك قوله
 وانما كان الاصل فيه الاعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع

الى تسمع في قوله تسمع بالعربي
 خبر من ان تراه فوقل (وهو)
 أي الاسم بعد التركيب
 (ضربان) أي نوعان
 أحدهما معرب (وهو)
 الاصل في الاعراب أي
 الغالب ولهذا قسمته

الضمير وانفصل وانما حكم بان المعرب هو الاصل والاصل في الاسماء الافراد وهي
 في حالة الافراد غير متحركة لا اعراب بل منبئة فالاصل البناء لان الواضع لم يضع
 الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخافة نظير الواضع
 فبناء لمفردات وان كانت اصولا للركبات عارض لها ~~الكون~~ استعملها مفردة
 عارض غير وضعي (قوله ويسمى متمكنا) أي في الاسمية أو فيها وفي الاعراب (قوله
 أمكن) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن بأنه اسم تفضيل من تمكّن وبناء ودهمه شاذ
 ورد به سمع من كلامهم ممكن كناية فالبناء قياسي جار على القاعدة (قوله تتعاقب
 معان) أي تركيبة (قوله بخلاف الفعل) يأتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع
 (قوله فينبغي الكلام عليه أولا) إشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه
 ولم يتكلم على الاعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بأنه
 قدم حد المعرب نظرا إلى أنه محل للاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدمه بمنزلة
 تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا العلامة الغنيمة أهل مراده بقوله اذ معرفة
 المشتق الخ في الجملة والافعال المعرب الاصطلاح لا توقف معرفته على الاعراب عند
 التأمل الصادق ولو سلم فالجمله متمكة فتأمل (قوله البيان) قال في شرح الحدود
 ولما نسب من معانيه الابانة اذا القصده ابانة المعاني المختلفة انتهى وقال في القواكه
 ان التعبير انساب المعنى الاصطلاحى هذا وقد انسى بعضهم معاني الاعراب
 اللغوية الى عشرة منها التحجب ومناسبتها ان المتكلم بالاعراب يحبب الى السامع
 والمتكلم بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واعربت معدة
 البعير الخ) في كلام ابن فلاح وغيره قيل انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير
 اذا فسدت وأعربت أي أفسدت والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا زلت
 شكايته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة آتية أكاد أخفيها أي أنزل خفاها حتى
 تظهر والمعنى ان الاعراب أزال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه قول من
 قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت وأعربت أي أفسدت والهمزة للتعدي
 لا للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما أعرب فسد بالتغيير الذي
 لحقه فظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى انتهى ولا يخفى انه غير موافق
 لكلام الشارح نعم ان وجد في اللغة عرب وأعرب من باب فعمل واحل التحمها هنا
 (قوله أثر) أي حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهذا تعريف المصنف وهو معنى
 قول التسهيل ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف
 لكن ابن مالك فصل الاثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا
 أو مدرا مع الإيجاز فنه دره (قوله ظاهر) أي موجود لان السكون والحذف غير

ويسمى متمكنا وكذا أمكن ان
 انصرف وانما كان الاصل
 فيه الاعراب لا اختصاصه
 بتعاقب معان عليه لا يميزها
 الا الاعراب بخلاف الفعل
 اذ يمكن تمييزها بتغيره والمعرب
 مشتق من الاعراب فينبغي
 الكلام عليه أولا اذ معرفة
 المشتق موقوفة على معرفة
 المشتق منه فالاعراب انما
 البيان والتشهير والتحسين
 يقال أعرب عن حاجته اذا
 أبان عنها وأعربت معدة
 البعير اذا تبغيرت افساد
 وجارته عربت أي حسنت
 واصطلاحا على الاول بأنه
 لفظي أثر ظاهر

ملفوظ بهم ما وان تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان أولى لان المتبادر من الظاهر
 معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض الوجود
 (قوله بجوابه العامل) أى يطلبه ويفتضيه لا يجدته بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب
 الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعاً واحتمل ترزبه عن حركة النقل
 والاتباع والتخلص من الساكنين فلا يصح كون اعرابا لان العامل لم يحلها (قوله
 فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فان العرب الحروف الاثرفية نفس الآخر لان
 التثنية فى المثنى والجمع بمنزلة التثنية فكما ان التثنية امر وضه لم يخرج ما قبله عن
 أن يكون آخر الحروف فكذا التثنية وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة
 كانه واقع بعد الكل وسميت الكلمة المرب من الاسماء والافعال ولم يقل فى آخر
 المعرب فرار من الدور وأن أجيب عنه والغرض من هذا التقدريان محل الاعراب
 من الكلمة وليس باختيار اذ ليس لنا آثار تعلم الاعمال فى غير آخر الكلمة حتى
 يحتج زعمها قال المصنف فى شرح الشذور وحركة ما قبل الآخر فى نحو امرأة اما
 اعراب عند الكوفيين فلا يحتج زعمها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين
 فذلك دخل وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صايت الى ما قبلها
 وانما يريدون انها مثلها كما قال أبو اليزيد أو ان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وانما
 جعل الاعراب فى الآخر لان المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن
 الذات والدال على التأخر متأخر (قوله أو ما نزل منزله) أى كدال يدلان ما بعدها
 ترك تسمية نسبيا وكأف اثني عشر لان محل اللفظ وهى بمنزلة التثنية (قوله
 وعليه المصنف فى الاوضح الخ) هو الاصح لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتعيين
 المعانى والتمييز انما يكون بالآخر ولو مقدر او هو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قوله
 حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران لانه يمكن فى التغاير
 كونهم من قبيل اضافة الاسم الى الخاص وأيضاً قد اتفقوا على ان أنواع الاعراب
 رفع ونصب وجرو ونوع الجنس يستلزم حقيقة أى توجد حقيقة الجنس فى النوع
 فوجب كونه افظما ويحتاج من يقول انه معنوى الى أن المراد نوع ما يدل على
 الاعراب فمعبر عن المعنوى باللفظى مجازاً (قوله وعلى القول بأنه معنوى) نسب
 لظاهر كلام سيوريه وقواه الرضى بان البناء نفسه وهو عدم الاختلاف اتفاقاً
 ولا يطلق البناء على الحركات انتهى وانظر تفسير الضم بالعدم فانه لا يتخلو عن تأمل
 ولا يخفى ان ابن مالك يطلق البناء على الحركات (قوله تغيير) أى تغيير الالفاظ المصدر
 وانما الحاصل به أو هو مصدر مبنى للفعول أى كون الاو اخر مغيرة اسكن قال أبو
 حيان فى تفسير قوله تعالى وأوحينا اليهم فعل الخبرات ثم اعطاء بناء المصدر للفعول

أو مقدر بجوابه العامل فى
 آخر الكلمة أو ما نزل منزله
 وعليه المصنف فى الاوضح
 والشذور وعلى القول بأنه
 معنوى تغيير

مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش والصحيح منه (قوله أو آخر الكلام) أي ذاتا بان يتبدل
 حرف بحرف أو خرق حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا أو حكما كما في حال الرفع لأن
 الالف والنون وصار الشين بعدما كانا شيئا واحدا إذا كان اعرابه بالحروف أو صفة
 بان يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كما في زيد نصبا أو جرا أو حكما كما في غير المنصرف
 حال جره بعد نصبه إذا كان اعرابه بالحركة والميراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب
 الاصل فيدخل تغيير T خرا الجزء الأول من المركب الاضافي على أن T خرا الجزء
 الأول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير في غير الآخر لتغيير
 أو نحوه وإن أمكن خروجه بما بعده لانه لم يكن له عامل لكن قيد اختلاف العوامل
 لم يأت الا بعد وضافة أو آخر الكلام جنسية كلام الكلام يطلان معنى الجمع فلا يلزم
 عدم تحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة أو آخر التي هي أقل الجمع ثلاث كالم التي هي
 أقل الجنس الجمعي (قوله لاختلاف العوامل) أي تغييرها ودخول أحدها في
 الآخر والمراد باختلافها وجودها وإن لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود
 فيدخل اعراب المعرب ابتداءً ويغير بالاختلاف لما كان تغييره وأل في العوامل
 للجنس فتمطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بتقل أو تباين وتغيير نحو
 غلامى بالياء فليس بأعراب بل الاعراب التغيير التقديرى وصار الحد مطردا منعكسا
 (قوله الداخلة عليها) أي الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر
 والمعنوي أو السلطة عليها كما يدل عليه كلام السارح في تعريف المعرب فيدخل
 ما ذكر ويخرج العامل الداخلة غير المساط كالمؤكد في نحو اناك اناك الاحقون
 فسقط ما قيل ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا لاستراز اذ لا يكون التغيير بسبب
 العوامل الا وهي داخلة على انه ولو لم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احتراز عن
 حركة الحركات بما بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم (قوله لفظا أو تقديرًا)
 حالان من تغيير على اعمام صدران بمعنى اسم المفعول أي مفعولها اثره لان نفس
 التغيير ليس مفعولاً أو مفعولاً وذلك نحو عصافانه استحقاق الاعراب ولم يظهروا
 فقدر انه متغير بخلاف المبني الواقع في محن المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان
 في محله معرب لم تغير آخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديرى والمحلى واعلم ان عدم
 استحقاق الاعراب اطلاق اللفظ لا يقبله أصلاً كما في المبني أولاً لان العامل لا يقضي به
 كما في نحو صرت بريد كذا قيل وفيه نظر لانه لا يمارى الجور ويحرف زائد مع ان
 اعرابه محلى وفي هذا الاعراب محجى الحال من الخبر ونوعها مصدران مكررا وهو مع
 أكثره لا ينفاس ويجوز نصبهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضاً أي تغييرا
 مفعولاً أو مقدر على ما سلف وعلى التمييز

أو آخر الكلام أو منزل منزلة
 لاختلاف العوامل الداخلة
 عليها لفظاً أو تقديرًا وعليه
 كغير من المتأخرين

لفظ أو آخر الكلام أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فلاضافة
لأدنى ملائمة لأن الآخر يحصل التغيير بالتقدير متعلق به وعلى الخبرية كان
المحدوفة مع اسمها أي سواء كان ماذ كر لفظ الخ وتجويز أن يكون قوله لفظا
أو تقديرا تفصيلا للتفسير لا واخرا واختلاف العوامل على أنه من باب تنازع
المصدرين بمعنى على أن التنازع يجري في الماسلين الجامدين وصرح في
الأوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال في شرح الحدود أنه قضية وذ كر
أنه تعريف بالقهوم وإن تعريفه باللازم ما سلم من مشابهة الحرف (قوله أي الذي
أوشى) إشارة إلى أن ما يحتمل أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة وهو أولى
لفظا لأنها ضرورة قوله وهو شأنه التذكير لئلا يكون التعريف حقيقة للقهوم
بالقهوم قيل وله لا يلزم الاقتصار على الفصل لأن الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد
فلا تكون كلمة ما جنسا فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقى إن ما على كل تقدير
واقعة على الاسم لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبني ثم عرف كلامهم ما دل على أن
التعريف التسمي وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه وتجويزا لعميته
مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبني أعم لشموله الفعل فليس القسم إلا الاسم
للمعرب فدل على أنه أخذ الاسم في التعريف ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه
لأن المحتاج إلى التعريف انما هو المعرب إذا الاسم قد علم وما كان كذلك يشار
في تعريفه إلى المعلوم مجعلا ولا يفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم
الانف الا فطس انف ذو قصير فكأنه قال الاسم المعرب كلمة تقبل آل والتثوين
والاستناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ (قوله مائة تغيير آخره) أي
يستحق ما هو آخره التغيير على ما ذهب اليه ابن الحماجب أو ما يصلح لاستحقاق
التغيير بعد التركيب كما هو مذهب الزنجشیری ويوافق ابن الحماجب قول ابن مالك
أن الأسماء قبل التركيب مبنية واعلم أن المراد بالأفعال في النعارة يف مجرد ثبوت
الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان وعلى كل فهمى مجاز مشهور فلا ضرر في
وتوعها في الحدود حينئذ لا يتناول تعريف الأسماء حال عدم تركيبها إذا سبق
تركيبها فيما مضى إن عبر بتغيير ماضيا أو أريد تركيبها بعد أن عبر بتغييرها كان
مضارعا لودلت تلك الأفعال على الزمان تناول التعريف ذلك لأنها تغيرت فيما مضى
وتغير فيما يأتي (قوله هبة آخره) أي حاله شبهة بالهيئة والصفة لا هيئة وصفة
حقيقة لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكم اتابعه له وتقدير الهيئة
لأنه لا تغير له في ذاته لا يقال هذا واضح في الأعراب بالحركات وأن يكون أما الحروف
فهو تغيير واقع في ذات الآخر لا في حاله لا نأقول لما وقع الحرف نأبأ عن الحركة مع

وهو ظاهر تعريفه للمعرب
بقوله (وهو ما) أي الذي
أوشى (بتغيير) هبة (آخره)

ادراج الحروف في هذا القدر لان المنوب عنه من الاحوال فاطلقت باسمه
 الاسم على نائبه اعطاءه لانايب حكم المنوب عنه أو نظرا للاصول لان المقصودة
 وانفروغ محمولة على ما أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقا وتقديرا
 في مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ولا يضرد كرا لاعراب بالحروف بعد
 ذلك لانه نظريه للشهرة والتهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى
 في القواكه على التعبير في العرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفي تقدير هيئة تغيير
 لاعراب المتغير حركته وهو لا يجوز اتفاقا (قوله لفظا أو تقديرا) ان قبل المبني
 بتغيير آخره تقدير لا يختلف العوامل اجيب بالنعم لان الاعراب التقديرى أن
 يتدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كانه عذر والاستقبال
 والمبني لا يتدر على آخره لار السانع في جملته وهو مشابه للمبني وقد يكون في آخره
 كافي جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في محل الرفع لا أى في موضع لو كان فيه
 اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حقته الرضى وتلقوه بالتقبل ومن ههنا يشكل
 دعوى ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبني كفاعل المصدر والجور وبه والظروف
 اذا وقع خبرا نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لان
 اللام للجنس فطلب معنى الجمعية (قوله مقتضية الخ) صفة للجنس لبيان ان المراد
 الاختلاف في العمل وليس لدفع التقض بمثل ان زيد مضروب وانى ضربت
 زيد وانى صار زيد فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يتغير
 آخر المعرب لانه لا تقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا التقض أرده
 الجاهلي في قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك
 ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والنساج (قوله لفظا أو تقديرا) فيه فهو رانه
 يخرج العوامل العنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولنا جازيد
 وموسى بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب
 وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسماء هي خبر
 في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والجور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
 كزيد مفعول فعل محذوف أى اعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تخاشا
 عن إطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فانه مجاز كإطلاق
 الفصل على المختص ببعضه لان الجنس الحقيقي ما تحته ماهيات متفقة في الخارج
 لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية نسبية من
 الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة
 على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشاركه فيها بعض ما يشاركه في

لفظا أو تقديرا (بسبب
 العوامل) المختلفة مقتضية
 رفعاً أو نصباً أو جراً (الداخلية
 عليه) لفظا أو تقديرا وذلك
 (كزيد) ودوسى قوله ما يتغير
 كالجنس للمعرب فدخل فيه

والاواسط والمراد بالآخر
ما كان آخر حقيقة كدال
زيد أو مجازا كدال يد
وقوله انما أو تقدير اشارة
الى ان العرب نوعان لفظي
وهو ما يظهر فيه الاعراب
كزيد وتقدرى وهو ما يقدر
فيه ذلك كالشئى وغلامى
ومنه نحو القاضى رفعه وجرا
وجمع المذكور السالم
المضاف الى ياء المتكلم رفعه
فقط كسلى وكذا الاسماء
الستة والجمع المذكور طاعا
واثنى رفعه اذا اصبفت الى
كلمة أو لها ساكن نحو جاء
أو الحمدن ومسلمو القوم
وصالحا القوم فيه عليه السيد
في حاشيته وغيره وخرج
بقوله بسبب العوامل ما يتغير
آخره لا بسبب ذلك بل بسبب
غيرها كالانواع والتفصيل
والحكاية والثناء الساكنين
وقوله الداخلة عليه اشارة
الى ان آخر المعرب لا يتغير
لاجل العوازل الا اذا كان
العامل مسلطا عليه سواء
تقدم كضربت زيدا أم
تأخر كزيد اضربت ولا فرق
في ذلك بين ان يكون العامل
مطلوبا كانه أو مقدر كما
في بكم درهم اشتريت اذا

الاول دون البعض الآخر كدالته على خصوص الزمان المعين فالساحبة المركبة
من المتكيفة والخاصة من موجودة في الخارج بوجود جزئيات فيه والمشتراك الاعم
من اجزائها جنس والمتوسط والاخير فصلان (قوله التغير الكائن الخ) أى
ذو التغير أو التغير بمعنى التغير لان الداخلة التغير لا التغير ولو حذف الكائن
كان أظهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عام او جب حذفه الا ان يقال
هو بمعنى كون خاص أو يستنى على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج آخره
تغير الخ) فيه ما علمت ثم المراد خروج ذى تغيرهما اذا لم يكن معه تغير الآخر بان لم
يكن معر بأو طلقا لكن من حيث تغير الاوائل والاواسط أما من حيث تغير
الآخر فداخل لانه معر ب ونسب خروج ما ذكره هذا القيد بسبقه وان كان
ما خرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم ان اولى قوله أو تقدير
في الموضوعين للتقسيم لا لاشتراك فلان التغير ب (قوله لفظي الخ) لوقال ما يظهر
اعرابه وما يقدر كذا أخصروا واولى لان الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو
بالاعراب (قوله ما يظهر فيه الاعراب) أى نفسه على القول بأنه لفظي أو اثره على
أنقول بأنه معنوي (قوله كافى الخ) أى الموقوف عليه والمحكى والتبع (قوله
ومنه نحو القاضى) فصله عنه تنقيده بقوله رفعه او جرا وقرئ عليه ما بعده والاول
مطابق (قوله وجمع المذكور السالم المضاف الى ياء المتكلم) والواو مقصورة
استقفا لا عند ابن الحاجب وتعدرا عند غيره وهو وجيه وأما المثنى المضاف الى ياء
المتكلم فاعرابه ظاهر بالحروف في الاحوال الثلاثة تقول جاء مسلماى فهو مرفوع
بالا ف مضاف الى ياء المتكلم ورأيت مسلماى مفعول بالياء المتنوع ما قبلها المدخلة
في ياء المتكلم ومررت بمسلمى مجرور بالياء المدخلة كذلك (قوله رفعه فقط) أى
حالة النصب والجرفاء عرابه ظاهر بالياء المدخلة في ياء المتكلم وانما قدرت الواو في الرفع
لان العامل يقتضى خصوصه وهو غير موجود وان وجد بدلها وهو الباء (قوله
والثنى رفعه) أى فى حالة النصب والجرفاء عرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة
بالكسرة وانما تحذف لعدم ما يدل علمه بخلاف الالف في حالة الرفع الدال عليها
موجود وهو الفتح (قوله ما تغير آخره بسبب غيرها) أى من حيث تغير آخره بسبب
غيرها أما من حيث تغير آخره تقدير اتيها فداخل قبل والاولى ان يقول ما تغير آخره
لا سيما التثنية ما تغير آخره لا بسبب كتحب اذا فتحت بعدد غيرها أو بسبب آخر
كالحركة انما أو فلا أو حكاية أو تحذف من كونهن انتهى وفيه نظر اذ حيث لم
يغير آخرها ذهب الفاتحة تعدد وهو من حيث كل لفة على حدة لم يتغير (قوله اشارة
الى ان آخر المعرب الخ) اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط قد دخل العامل المتأخر

ادراج الحروف في هذا القدر لان المتوب عنه من الاحوال فاطفاً لها هذا
الاسم على نائبه اعطاء نائب حكم المتوب عنه أو نظراً للاصول لان المقصود
والفروع محمولة على ما أو الى التحقيق من أن الاعراب بالحركات مطلقاً ولو تقديراً
في مواضع التباينة اعتناء بمقام التعريف ولا يضرد كرا لاعراب بالحروف بعد
ذلك لانه نظريه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى
في القواكه على التعبير في المعرب بالحروف بتغيير الدان هذا وفي تقديره شيء تغير
لا عراب المتن لغير حركته وهو لا يجوز اتفاقاً (قوله لفظاً وتقديراً) ان قيل المبني
بتغيير آخره تقدير لا اختلاف العوامل أجيب بالمرح لان الاعراب التقديرية
تقدر الاعراب على محله وهو الحرف الاخير لما منع من الظهور كانه مدر والاستقبال
والمبني لا يقدر على آخره لار السان في جملة وهو مشابهة للمبني وقد يكون في آخره
كفي جملة نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في محل الرفع مثلاً أي في موضع لو كان فيه
اسم معرب كان من فواعل اخلاصة ما حقه الرضى وتلقوه بقبول ومن ههنا يشكك
دعوى ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبني كفاعل المعدر والمجرور به والظرف
اذا وقع خبراً نحو والركب اسفل منكم (قوله بسبب العوامل) أي جنسه لان
اللام للجنس قبله معنى الجمعية (قوله المتضمنة الخ) صفة مختلفة لبيان ان المراد
الاختلاف في العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيد مضروب وفي ضربت
زيد او اني ضارب زيد فان العوامل مختلفة بالاسمية والفعالية والحرفية ولم يتغير
آخر المعرب لانه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقض اورد
البايعي في قول الكافية وحكمه ان يختلف آخره وليست العبارة هنا كذلك
ومن ظن الاتحاد وقع في الخلط والنساج (قوله لفظاً وتقديراً) فيه مقصود ولا
يخرج العوامل العنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولنا جاز
وموسى بان كانا مركبين مع غيره ما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب
وأشار الى ان قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ثم الكاف ان كانت اسماء فهي خبر
في محل رفع وان كانت حرفاً فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز أن يجعل
كزيد مفعول فعل محذوف أي كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس نحاشاً
عن اطلاق الجنس على المشترك بينهما هيئات الاعتبار فانه محاذ كاطلاق
الفصل على المختص ببعضها لان الفصل الحقيقي ما تحتها هيئات متخلفة في الخارج
لكن اعترض بان اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية تسم من
الموجود الخارجى ولكل لفظ خاصية وجودية يشارك فيها اللفظ دون لفظ كالدلالة
على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى يشارك فيها بعض ما يشارك في

لفظاً وتقديراً (سبب
العوامل) المختلفة المتضمنة
رفعاً ونصباً وأجراً (الداخله
عليه) لفظاً وتقديراً وذلك
(كزيد) وموسى قوله ما يتغير
مكالجنس للمعرب فدخل فيه

ولا يجتمع عام لان الخ) أى لا يجوز اجتماعها ما عليه لان العوامل الخفية وان كانت
علامات الانتم - ثم تزولها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال ان المبتدأ
والابتداء عام لان في الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع في نحو: نعلمت فاعلموا لان لم عملت في
تفعلوا انظروا وان لم تفعلوا محلا وقولهم لا محل للعرف من الاعراب محمول على حالة
انفرادهم وعدم انضمامه لغيره اما مع غيره فقد يكون له محل وذلك اذا لم يكن زائدا ولا
شبهيا بل لا نه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى ان معنى لم فيما ذكره مطلوب لان اذا المعلق
نفي الفعل لا الفعل ومعنى الباء في نحو مررت بزيد مطلوب لانه لا يقتضى الابه
بجلاص الزائد وشبهه فلا محمل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع
أيضا في نحو زيد عندك وادكان عندك متصبا بالاستقرار في محل رفع على الخبر لان
المنصوب انظروا بالاستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير قد بر
والمراد انهم لا يجمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو ما عتامن بشير
فانه توالي على بشير عام لان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كاهوطا هدر ولا يمكن القول
بان المعمول لهما مجموع من بشير وان بشير وحده لان الحرف هنا زائد فلا يجبان
لكونه مع مجزوره في محل اعراب كما أنشأنا اليه آتافا واما زيد ومجرو قائمتان في قوة
معمولين ويستثنى ما اذا تماثل العام لان فيجوز اجتماعهما انجوا زيدا وان
عمر والظرف فان لان تماثلها منزلة ما منزلة العامل الواحد قوله ولا يجمعان ان يكون له
مولات) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافي ان الفعل المتعدي يجب جملة
في مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جازا لم يندفع بعضها على ما يعلم من
محله وقد انتهت المعمولات الى نحو العشرة اذا ذكرت القاعيل والحال والتمييز
والاستثناء (قوله فان كانا من نوع واحد) أى بان كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع
الا فيهما لان الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله واما اختلاف النوع
فهو ثلاث صور لان الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل
الفعل في حرف ولا الاسم في حرف وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة (قوله
فلشابهة العامل الخ) أول تضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالقول
كعمل اسم القاعل والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه قال شيخنا العلامة
الغنيمي وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزه والتمييز من
المفرد نحو عشرين درهما (قوله والهجج في الاعراب انه زائد الخ) جزمه أبو حيان
وذكر ابن مالك انه جزمه نهار وهاء أبو حيان والظاهر ان محل الخلاف في الاعراب
بالجر كانت أما بالجر وفليس زائدا من محله أيضا على القول بان الاعراب انظروا
(قوله ومقارن للوضع) أى والهجج ذلك قال الزجاج في أسرار النحويان الكلام

ولا يجمع عام لان على معمول
واحد ولا يجمع ان يكون
له معمولات والاصل
نحوا فمع المعمول في النوع
فان كانا من نوع واحد
فلشابهة العامل لا يكون
من نوع المعمول والهجج
في الاعراب انه زائد على
ماهية الكلمة وقيل انه مجزئ
منها ومقارن للوضع (و)
الثاني (مبنى وهو) اما كان
(بخلافه) أى المعرب

سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظ به العرب بزمانا غير معرب ثم رأيت اشتباه
 الماهي فاعربته وألفقت به معربا في أول تبليد انتهوا ولا يقدح ذلك في سبق
 رتبة الكلام كقد ديم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للفتاة
 وفي الباب لابي البقاء أن النحويين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام
 عند التركيب لا بد ان يعرض فيه ليس فحكمته تقتضي ان يضع الكلام معربا
 فيتم في الصحيح في الاعراب بالحركات انه مقارن للحرف الاخير وهو مذهب شيوخه
 وقيل قبله وقيل بعده قال الفارسي وسبب هذا الخلاف اطف الامر وعرض
 الحال ويشهد لمن قال ان الحركة تحت قبيل الحرف اجماع النحويين على أن الواو
 في نحو بعد انما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لا تهيدل على ان الواو في بوعند بين
 الباء التي هي ادنى الهمام فتحتها وكسرة العين التي هي ادنى الهمام العين بعدها
 ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في بوعند بين فتحة وعين ولو قال
 انها بعده ان الحركة تحت أمها بعض الحرف وكان الحرف لا يجتمع حرفا آخر فكذا
 بعضه لا يثبت مع حرف آخر لان حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز أن يستور
 أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا للحرف وبقية بعده في غير ذلك الحرف
 لا في زمان واحد ولا في زمانين بانه لما يدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو
 طلال دل على أن بينهما ما حازوا ليس الا الحركة والمسئلة بسوطة في الاشباه والنظائر
 قوله ما كان بخلافه لو قدر انظ كثن كان مع اخذ صاره وموافقته لقولهم ينبغي
 تقابل المحذوف ما أمكن اظهر لامتته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول
 وبعض صلته لان من تمام العصلة لفظ بخلافه هذا والظاهر ان الياء في قول
 المصنف بخلافه زائدة في الخبر ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر فلا تعلق
 بشئ وتجزؤها لفظا والخبر واعرابه مقبر او محلى على ما فيه (قوله أي ما لم يتغير
 آخره) أي على الوجه المتقدم في تعريف المعرب قد دخل ما لا يتغير أصلا ومنه
 الاسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه بحيث لا يمكن بدخل
 فيه ما حرك بحركة اتباع أو نحوها ولا بد فيه من قد تغير قبل بسبب العوامل
 الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لانه قد يحرك في أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل
 في التعريف لا يدل على زمان على ان هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب وأما
 في غيره فيجوز من انما ومن اوفى ومن اكرم فلا تتأمل (قوله لان الاعراب خد الباء
 الخ) أي فيفيد التعريف بعد عدم الإيجاع ولا يحتاج في ذلك الى معونة فلا ينافي
 الأولوية ان المراد ملتبس بخاصته بخاصة ما يتألفان ولا يحتاجان كما فهم من قوله
 وهو ضل لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل في التفسير ومن قوله

أي ما لم يتغير آخره بسبب
 العوامل الداخلة عليه ولو
 قال وهو بخلافه كان أولى
 لان الاعراب ضد البناء
 والاضدان لا يجتمعان
 والاضدان قد يجتمعان
 كانهود والضحك وهو مشتق
 من البناء وهو واقعة وضع في
 على شيء على صفة

الآتي في روم الكسرى في روم الفتح الخ لانه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحدة
 فيقولوا لا ولي ان يقول وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
 قد يرتفعان فيوههم ارتفاع البناء والاعراب من الاسم وليس كذلك وقد يقال
 صرح بعضهم في غلامى والمتبع والمحكي انه لا معرب ولا مبني فراعاه هذا النازل
 لا بأس بما وان لم تكن لازمة ثم ان تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لانه
 لان نقيض كل شئ رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب
 فلا يصح التعبير بالنقيضين الاعلى وجهه المسامحة باعتبار ان أحدهما ساو
 لآخر لان لا معرب مثله والمبني قد يرفع في هاتين وهو ان التضاد انما يكون بين
 الاعراض لا الجوهر كما صرحوا به ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض
 وهما باعتبار تضاد وصفيهما واليه يشير قول الشرح لان الاعراب ضد البناء
 ولم يقل لان المعرب ضد المبني فقطن (قوله يراد بها الثبوت) اختار زبده عن الوضع
 لا على تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بناء لغة (قوله لا لبيان مقتضى
 العامل) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) من فيه لبيان الجنس أنى
 به لرفع الابهام عن ما وشبهه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحها ما معنى أى من
 الاسم المشابه للاعراب في كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وكونه في آخر الكلمة
 ولها ولا في حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وضمه لام فليس (قوله وليس
 حكاية الخ) أى وليس هو أى ما جى به لالبيان مقتضى العامل حكاية نحو من زيدا
 فان الحركة المذكورة ليست اعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة اكن ما هي
 فيه معرب تقديرها تلك الحركات ما نفع من ظهور الاعراب فهو مقدر للتقدير ان كان
 اسما غير مشبه بالحرف أو فاعلا مضارعا نحو لم يكن الذين كفروا ومبني ان كان اسما
 مشبه بالحرف أو فاعلا غير مضارع أو حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فتسمى
 حركة بناء نحو كيف وذه ومنذ وأمس والاقدر ما يستحقه فتعوض مبني على سكون
 مقدر منع من ظهوره حركة الاتباع وقد من قد اطلع مبني على سكون مقدر منع من
 ظهوره حركة الفعل وقل من قل ادعو مبني على سكون مقدر منع منه حركة التخلص
 من الساكنين وهذا يجمع بين ما هنا وما سبأني في أسباب البناء على الحركات وهذا
 هو الصحيح وقال الكوفيون حركة الحكاية اعراب والمحكي بين خبري الرفع وفعول فعل
 مقدر في النسب وبدل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس عاملا في المعرب
 في الكلام الذي هو فيه وقيل المحكي بين واسطة لا معرب ولا مبني (قوله أو اتباعا)
 كقراءة يدين على الحمد لله بكسر الهمزة والفتح واللام وقيل ان المتبع واسطة
 وقيل انه مبني والصحيح انه اما معرب تقدير ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه

يراد بها الثبوت واصطلاحا
 على القول بأنه لفظى ما جى
 به لالبيان مقتضى العامل
 من شبه الاعراب وحركة
 أو حرف أو سكون أو حذف
 وليس
 أو نقلا

للعرف أو نفع لا مضارها كما مر وأما مبنى أن كان غيرهما أو اتباع الشيء الشيء هو
 الاتيان به تبعاً ومناسبة باله وتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم
 في البيت دفع الذين صبت بكسر هاء اتباعاً للياء ثم كسرة الراء كسرة الراء كسرة
 متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو فلامه التثنية بكسر الهمزة والياء متأخرة كافي
 غلامى وصبت أو لياء متقدمة نحو في أم الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الأخوين
 ثم الكسرة التي تتبع ما غير الاتباع كأنه ما واء للاتباع نحو كسرة عين عسى فانها
 لا تتبع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم تسلم الباء غير محذور بدليل السلامة
 في حيز ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة في نحو غلامى اتباع للياء ولا شك أن
 تنبيه الراء لا بدعها ذكر يشبهها ولا نص بنا فيه لكن الجمهور يقولون كسرة ميم نحو
 غلامى لمناسبة اللياء وعليه فزاد عدداً في تلك الحركات (قوله أو تخلصاً من سكونين)
 نحو من يشاء الله يفعل له ولا يشك كل عددهم من أسباب البناء على السكون حركة
 التخلص من الساكنين لأن ذلك لا فرا من التقاء الساكنين والمحرز عنه ما يكون
 للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل وأن ذلك فيما كان مبنياً وهذا فيما هو معرب
 فذكر وكذا يقال في الاتباع لأنهم عدوا حركته بناءً هذا غاية ما حاول به بعض الفضلاء
 وأسلمنا من التحقيق ما يغني عن ذلك فتأمل فإن الأول خلاف الظاهر والثاني
 متقوًص بالاتباع في المبنى مع كون الحركة ليست بناءً نحو فروض وشهد وكذا
 التخلص نحو قول ادعوا بقبى هاشى وهو أن هذا التعريف صادق على الضم في ضربوا
 والسكون في ضربت على الاختيار من أن الماضى فمما مبنى على فتح مقدر وإن
 الضم للنسبة والسكون لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
 وليس للبناء فكان ينبغي أن يراعى في التعريف لأخراجهما ولا للنسبة ولا
 لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن يقال هو تعريف
 بالاعتماد على القول بجواز مقدر (قوله لزوم آخر الخ) لزوم جنس وخرج
 بأشفاة لا آخر لزوم ما عدا حركة واحدة فليس بناءً كأنه ليس أعرايا وخرج
 بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر وبقوله غير عامل ما زعم حالة واحدة
 للزوم تاملاً واحداً كالظروف الغير المتصورة ووزم النسب على المصدرية
 وقوله ولا اعتلال لا حاجة إليه لأن المعرب المعتل يختلف الآخرة مقديراً الآن
 يقال آخر لم يختلف من حيث فظة ولا احترامه من هذه الحثية وأورد عليه
 ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث وقد يقال المراد بالزوم المذكور وعدم
 تغير آخراً بسبب كلمة بسبب ما يدخل علم من الإوامل أو أن تلك الحركات لغات وكل
 لغة في المنانى الألفاظ اللغة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحثية (قوله وأما مبنى

أو تخلصاً من سكونين
 وعلى القول بأنه معزى
 لزوم آخر الكلمة حالة
 واحدة أنه يراد ولا اعتلال
 وعليه المصنف في شرح
 الشذور وظاهر عبارة المتن
 تنضيه وأما مبنى

الاسم إذا اشبه الحرف شهاقرو بالخ) اقتضى كلامه أمرين الأول حصر سبب
البناء في شبه الحرف وهو ما قاله ابن مالك ولم يفرده خلافاً لابي حبان بل صرح به
غير واحد كابن جنى والزجاجي وابن العطار لكن أوردناه ذكر في باب الازافة من
أسباب البناء الازافة للمبنى وأجيب بأنه حذف هنا قيد الغلبة أي الشبه من الحروف
غالباً بدليل كلامه في باب الازافة أو أن الكلام هنا في المبنى لزوماً ولا سبب له الاشبه
الحرف بخلاف المبنى جوازاً فقد يكون سببه نحو الازافة للمبنى وحينئذ فالاسم معرب
ومبنى وجو بالشبه من الحروف ومبنى جوازاً الغير شبه من الحروف بدليل باب
الازافة وظاهر حصر تعبير الازافة بمنه الثاني حصر البناء لشبه الحرف في واحد
من تلك الأنواع ويرد عليه أن أسماء الاصوات اغمازت لسكونها أشبهت الحروف
المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معولة ولذا زاد بعضهم نوعاً آخر وهو الشبه
الاسمي إلى واجيب بأنه يمكن ادخاله في الشبه الاستعمالي فهو قسم منه لا زائد عليه
وزاد بعضهم أيضاً الشبه الجمودي وهو أبطر جاع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه
اللفظي فقد ذكر ابن مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ
وان عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية في اللفظ وكذا يقال في علمي الاسمية وكلا
يغني عن حقاوقد الاسمية كذا ذكر ابن الساجب الاوّل والمصنف الثلاثة في المغني
ليكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضعي بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه
حرفين وعلى اشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا
للبناء بل يجوز كما هو صريح كلام المغني في الباب الثامن والكلام في أسباب
البناء الواجب بقى هنا شي وهو ان هذا الكلام يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم
لانه لو لم يتقدم موضعه لم يتحقق عملة البناء لعدم وجوده حتى يقال ان الاسم اشبه
وهذا بعيد لان الحرف غير مقصود بالذات كالاسم وانما وضع للربط فكيف
يتقدم على ما هو المقصود ويحتاج بعدم لزوم ذلك ويكفي في تحقيق عملة البناء تقدمه
في التصور وان تأخر في الوجود الخارجي (قوله يذنيه منه) أي يشرب الشبه الاسم
من الحرف والجملة صفة كاشفة اقويا (قوله في الوضع) ضابطه أن يكون الاسم
موضوعاً على حرف أو حرفين اما مطلقاً أو بشرط كون الثاني حرفين كما قاله
الشاطبي ودل كلامهم هنا على ان أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافي
ما في الصرف ان الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاثة لان الأصل مقول بحسب
ما هو المناسب للطبيع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي أي الكثرة
الخارجية فالأول هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب فهو أب
وأخ ويوهم لانها على ثلاثة أحرف وشبهها وأعلمت بحذف حرف العملة اختصاراً

الاسم اذا اشبه الحرف شهاقرو
قوله يذنيه منه في الوضع

والظاهر أنه حذف اعتبار الحرف من قياس أب وأخ القابل لتحرك حرف الهاء وانفتاح ما قبله كما في عصي وقياس يد ودم الأثبات لا يكون ما قبل حرف الهاء كما في طهي وطلو وعما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر ابن مالك والخيار عند الرضى ولاهما المحذوفة إلا أن المتقدمة عن ياء والاعراب مذكورة فيهما إن أفردت وظاهر على ما قبلها أن أخسفت ويرى أن ذلك انما يكون فعلا محذوف لأمه نسبيا ولو كان حذف اللام نسبيا لم يقدرا الاعراب فيهما إن أنردت وخلفه نسبيا في حال دون أخرى يحكم وقيل انما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثانيا وضعا لأن أغلب أحوالها الإضافة التي هي من خواص الأسماء فاعتدت شبه الحرف ثم إن الشبه الوضعي ذكره ابن مالك وقال أبو عبيد لم أقف عليه لغيره واعتز به المصنف بقول سيديو إذا سميت بياء أضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالأعراب ورد الأول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه الوضعي معتبر في أن العرب كثر زيادة أن بعد ما المصدرية لمشابهة ما التافية والثاني أن كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فأنهم أعربوا البسي تلو كان على حرف أو حرفا نحو يا نحو عن فكان وضع التسمية لما كان طارعا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالأعراب بالتسمية (قوله أو المعنى) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالأسماء أو لا كالأشياء فلهذا لا يلزم أن يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف لأن المقصود منه عند التضمن وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بنى ويدخل التامى لأن المقصود عند التضمن وهو كونه نادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لأن المقصود من التضمن وهو التخصيص على نفي الجنس غير حاصل بدونه لا يمكن يرد على هذا أن المقصود في اسم لا يحصل بأن يصرح بنى الاستغراقية كما في قوله * لا لامن سبيل إلى هند * إلا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه أو بمعنى أنه خلاف حرف في معنى أى أدى به معنى حقه أن يؤذى بالحرف لا بالاسم لا بمعنى أنه حل محل الحرف كالتضمن الظرفى معنى نفي والتبميز معنى من فأن قيل الألفاظ التي تشبه الحرف في المعنى حروف لا أسماء قلت نعم لو لم توضع لغير هذه المعاني كان الشرطية لا كنهان وضعت لغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع (قوله أو الاسم) ضابطه كما في الأوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كان ينبوع الفعل فلا يدخل عليه عامل غير مؤثر فيه وكان يفتقر افتقارها تأصلا إلى جملة قد دخل فيه الألفاظ والاهم إلى بناء على

أو المعنى أو الاسم على

أن الحروف أعم من المستعملة أو الموهلة وقوله إلى جملة أي إقمار الإزما إلى جملة
 أي أو عوض منها كالتنوين في إغذا وإقام مقامها كالوصف في آل الموصولة ويرد
 عليه ذوا الطائفة والذين عند من امرهم ما ويحاجب بأن الكلام في الاستسباب
 الموجبة للبنا في المشهور وفي لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطالب من
 الأوضح وشوحيه (قوله فلو عارض الخ) تفرع على قوله شبهه أو يوسيان لان
 المراد به ما لم يعارض وذلك كالثنية في اللذان واللتان وهاتان ولزوم
 الإضافة لفرد في أي الشرطية والاستفهامية فان قيل كيف صرح جعل الإضافة
 دافعة للبنا مع مجيئهم عند زبد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة فالجواب أن
 ملازمها للإضافة دافعة لختم بنائها ولذا جازا عرابها وهي لغة قيسية قيل وأحسن
 منه أن يبال المعارض لزوم الإضافة ولو سلم لزومها لم يذكروا أن الشبه الوضعي
 يعارض ولو سلم فقد تنفع المعارضة فيها هو بصورة الحرف فانه أقوى مما هو غير
 صورته وان كان على وضعه انتهى وضع لزوم إضافتها الذي أشار إليه بقوله ولو
 سلم لزومه ما غير ظاهر لانها لا تستعمل مفردة البتة ويرد على قوله لم يذكروا أن
 الشبه الوضعي يعارض ما من القول بمعارضته ومع وجري على ذلك القول في
 الهمع وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ما سلفنا من أن الشبه العنصري إذا
 لم يكن من الوضعي مجوز لبنا لا ما وجب فهو ضعيف لا قوى ولا حاجته فيه إذا اختلف
 إلى دعوى أنه عورض لان تختلف جاز قد تبر (قوله لانه الأصل في الاسم) أي دون
 الفعل فهو فرع فيه ما تقدم وعكس بعضهم وقالوا لا يكونون أصل فيه ما وقوله في
 الاسم متعلق بالأصل لانه بمعنى تامل أو محذوف والتقدير لان وجوده الأصرف في
 الاسم فخذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب الضمير واتصل (قوله وانما
 لم يعرب الحرف الخ) إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر وحاصل الجواب
 أن مطلق المشابهة لا توجب إعطاء حكم أحد المتشابهين للأخر بل لابد من المشابهة
 في علة الحكم لكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الأمور التي أشبه
 الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه فمثل من الم يشبه به الآخر في علة
 حكمه والحق في الجواب أن الحرف لما كان قاررا لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر في المشابهة
 لكنه لا يدفع قول السائل لابد من المشابهة في علة الحكم قد تبر (قوله اذا لا تقوره
 المعاني) أي الطارئة بالتركيب فلا تنقض بالمشارك من الحروف كمن والاعتوار
 التقدير يقال اعتوروا الشيء وتماوروا اذا تداولوا أي أخذ جماعة واحد بعد
 واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع (قوله تنبيه) أي هذا
 تنبيه فهو معرب لا معني كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرا أسا كذا وهو معنوع لان

فلا يعارض شبه الحرف
 ما يقتضي الاعراب استعجب
 لانه الأصل في الاسم وانما
 يعرب الحرف عند مشابته
 الاسم كما بنى الاسم لشابته
 له لعدم مقتضى لاهرابه
 اذا تقوره المعاني حتى
 يعرب البيان ما أريد منها
 تنبيهكم اختلاف في الاسماء
 قبل التركيب

مقتضى البناء ليس بالأعدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة الى
 الجدول عن الاصل مع امكانه والتزيم هنا بالمعنى القوي وهو الانقضاء بالمعنى
 الاصطلاحي وهو عنوان بحث يدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث
 لو لم يذكر العلم منها بأدنى تأمل كمالا يخفى فالمشار اليه بهذا اما الانقضاء أو المعاني ومن
 ظن أنه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسب هنا الانقضاء ليكونا عنوانا بخلاف
 المعاني لأن عنوان الشيء ما يدل عليه وفي كون معاني الانقضاء بحيث يدل عليها
 الانقضاء السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر علمت منها بأدنى تأمل نظر اه
 (قوله فقبل مبنية لوجود الشبه الالهى الى الخ) تقدم أن الشبه الالهى داخل
 عند المصنف في الاستنبعا الى وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لكن علمه بعدم
 التركيب (قوله وقبل معرفة حكم) بناء على أن عدم التركيب ليس سببا والشبه
 المذكور بمنزوع لانها تتأثر بالعوامل لودخلت عليها ومنه يعلم أن الكلام في أسماء
 لم تشبه الحرف شهاقوا بما اتفق على اقتضائه البناء أمما هي كالمفهرات واسماء
 الاشارة فبقية اتفقا فبقية له ولا تغتر بالاطلاق في الاسماء ولما لا أفعال قبله
 التركيب فهل يحرى فيها هذا الخلاف محل تأمل وهو هذا القول اختيارا لم يخشى
 وقد صرح في الكشف بأن اسماء السور التي هي من جملة تلك الاسماء معرفة
 وسكونها للوقوف لا للبناء وبسط الكلام في ذلك فلم أنه يرجع حاصل الخلاف الى
 أن السكون في نحو باتا ناهل هو سكون وقف أو سكون بهاء وانظر هل هناك ثمرة
 فطبعة يتوقف علمها بالاطلاق لو هو مجرد تحوير في الاصطلاح (قوله لعدم مقتضى
 الخ) أى وسكون آخرها واصلها قدسا كن نحو قاف وايس في الاسماء ما يكون كذلك
 ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر وهذا اختيار أى حيان (قوله وهذا هو
 المثبت للواسطة) أى التي الكلام فيها وهي الاسماء قبل التركيب أو ان المقصود هو
 المثبت للواسطة على القول بالوقف لأن القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة
 فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بماذا كراذمه من يقول ان المضاف
 الى ياء المتكلم لا محراب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب واسماء
 خصيا ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمحرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من
 المثبت للواسطة كان أظهر (قوله على أربعة أقسام) أى صادق عليها ولو حذف على
 كان أخصر وأظهر وليس المقصود الحصر لان العدد لا مفعول له فلا يرد بناء
 الامر والمتبادى واسم لا على ما ذكرى أو بما على أن هذه فرع من الحصر يعرض
 قصده للاصول (قوله جريا على العادة) العادة تكرار الامر دائما أو غالبا على
 نسخ واحد وعلى بعضهم التقديم المذكور شرف الحركة لكونها وجودية وبقية

قبل مبنية لوجود الشبه
 الالهى في غير الانه لا محالة
 ولا محموله واختاره ابن
 مالك وقبل معرفة حكم وقبل
 معرفة لعدم مقتضى
 للاصواب وسبب البناء وهذا
 هو المثبت للواسطة واعلم
 أن المبنى على أربعة أقسام
 مبنى على الكسر ومبنى
 على التفتح ومبنى على الضم
 ومبنى على السكون وتقدم
 ما كان مبنيا على الحركة
 تجريبا على العادة في تقديمها
 وان كان الانسب بتقديم
 السكون لاصاحته في البناء
 خص الكسر بالتقديم

فهم السكون علم لغاه عند الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه
 على فهم المضاف اليه (قوله لانه الاصل في تحريك الينا) عبارة بعضهم لانه
 بعد الحركات من الاعراب واقربها الى اصل البناء لانه لا يوهم اعرابا لا يكون
 اعرابا الا مع التنوين أو ما عاقبه (قوله كهؤلاء) أي والمبني كهؤلاء أو وذلك
 كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر مبتدأ محذوف ويجوز أن يكون مفعولا لفعل
 محذوف تقديره ما عني وقوله في لزوم الكسر أي بلاتنوين في الاشهر فلا ينافي أنه
 جاء فيه كما جاء تنوينه مع الكسر أيضا والظرف متعلق بمعنى السكاف لبيان وجه
 التشبيه (قوله والهاء فيه للتنبيه) هالذا كور ليس بعد ألفه همزة كخسبته
 الدماميني في باب اسماء الاشارة وهو علم على الكلمة تنكير ودخلت عليه أل كما دخل
 الاضافة في قوله هم هالالتنبيه (قوله لتضمها معنى الاشارة) علم لانه اسماء
 الاشارة وأما علم اعراب الذين وتبين فشمهم ما جمعت اسماء الاء على قول لان
 ابن الحاجب قال يبنائها وان كان صبيحتان مرتجلتان للرفع وذين وتبين
 للتصبي والجرت والاضافة في معنى الاشارة للبيان (قوله وان لم يوضع له حرف) نوزج
 فيه بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذننا وهي حرف فقد
 وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب أنها للاشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين
 الخارجية وانظر وجه تقييده بذننا فانه يشار بها الى معهود ذننا وخارجا غير أن هذه
 الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع اسماء الاشارة ولا يضر ذلك
 في المنازعة لانه لا فرق بين الذهبية والخارجية وما ذكره من ان اسماء الاشارة بنيت
 لتضمها معنى الاشارة هو ما قاله ابن مالك واعتز به أبو حيان وقال الذي ذكره
 الناس انها بنيت لتسمها بالحرف في الافتقار الى معاراة قال ويمكن أن يجعل
 لما ذهب اليه ابن مالك أن الاشارة من المعاني التي كان حقها أن يوضع لها حرف
 كما وضع لاسم المعاني من الاستفهام ونحو ذلك لكن العرب لم تضع لها حرفا والى هذا
 أشار الشارح هنا ولا يخفى أنه لا يظهر في اسماء الاشارة تضابط الافتقار عند
 المصنف لانه اشترط فيه الافتقار المتأصل الى جملة (قوله وانما كان) أي تضمن
 الحرف (قوله من الاسم) أي ما ينبغي أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أي ما ذكر
 من اللالة على معنى في نفسه (قوله قد دل على معنى في غيره) أي بأن تضمن معنى غير
 مستقل ملحوظا تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف
 الموجود في جامع ان كلامه في غيره مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود وجود جامع
 وهو ما دل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى
 المتضمن وحديثه فلا حاجة الى ما قاله أبو حيان من التعمل لكلام ابن مالك ولا موقع

لانه الاصل في تحريك الينا
 واليه اشار في المثال في قوله
 (كهؤلاء في لزوم الكسر)
 في الاحوال الثلاثة وهو من
 اسماء الاشارة والهاء فيه
 للتنبيه وكلها مبنية الا الذين
 وتبين على قول لتضمها معنى
 الاشارة فانه من معاني
 الحروف وان لم يوضع له حرف
 يؤدي به كما وضع لتعني والترجي
 وانما كان موجبا للبناء لان
 حتى الاسم أن يدل على معنى
 في نفسه فقط فاذا وجد مع
 ذلك قد دل على معنى في غيره
 كان مشبها للحرف

لغزاع بعضهم قد دبر وبه تعلم ما في كلام الشارح أولا وثانيا (قوله في ذلك) أي
 ما ذكر من الدلالة على معني في غيره (قوله من شأن الحروف) أي عاداتها (قوله
 وبقي على الكسر) أي وذلك يتلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التفتاء
 الساكنين على لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصطلاحية على أن تكون الحركة
 بخصوص الكسر فظهر أن كلامه مطابق لقوله من الأسماء على حركة يسأل
 عنه ثلاثة أمثلة (قوله مع حرف العطف) أي وحرف العطف يعني عن الأتيان
 بالكاف لأنها مقصورة مع العاطف (قوله للإشارة إلى أن النبي الخ) أي ولولا
 الكاف توهم رجوع قوله في لغة الجارين أي لولا فلم يفسد الكلام النبي
 نوعان في أنه ما الحكمة في الأتيان بهذه اللفظة وهذا قال وكذا ما يكون مشاركا
 لهؤلاء في الخبرية عن المبتدأ المحذوف أو في المعنوية لافعل المحذوف ويكون من
 عطف الممرات وأما على ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لا كفتل خبر
 مقدم وحذف موما عطف عليه مبتدأ أو تابع له (قوله مما هو على وزن فعال) يفتح
 أوله (أي معدولا كما قيل ذلك في التسهيل) وقال شراحه واحتراز بقوله معدولا
 مما ليس بمعدول اسماء مردان نحو جناح أو مصدر انخوض هاب أو صفة نحو جواد
 أو اسم جنس نحو سحاب فلو سميت شئ من الصرف قول واحد الاما كان مؤنثا
 كمناف فهو من الصرف وبه يعلم ما في الاطلاق الشارح أن فعال علماء المؤنث مبني
 عند الجواز بين فان ذلك انما هو في المعدول وفي اطلاق المحشى ان هذه الاربعة
 معربة معترفة (قوله علماء المؤنث) افهم أنه لو سمي به مذكرا لم يكن وهو كذلك بل
 يكون معربا معنوعا من الصرف للعلمية والنوع عن مؤنث غيره ويجوز صرفه لأنه انما
 كان مؤنثا لارادته ما عدل عنه فصار لالعدل زال التأنيث بزواله (قوله
 مطلقا) أي سواء ختم بالراء أم لا كالا يخفى لارادته وانصبا وجرا (قوله قيل تشبها
 له بفعال الدال على الامر) أي فانه مبني بما تفاق وتم وأهل الجواز قال في التسهيل
 وانه قواعلي كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جار به مجرى الاعلام
 أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدول عن مؤنث فان سمي ببعضه امد كرفه وكعناق
 وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو كرفاش على المذهبين انتهى وبه مع
 ما سلف تعلم أن فعال يفتح أوله أكثر من ثمانية أسماء وان المعدول أكثر من
 أربعة ومثال الامر زال والمصدر زار وحامد الحال نحو يود ادم قوله
 وذكر من لبن الخلق شربة * والخيل تعدو بالصغير يباد
 والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للانية وهمام للداهية والملازمة لاداء نحو
 يافساق وقوله فهو كعناق أي فيمنع الصرف وقوله وقد يجعل كصباح أي فيمنع صرف

في ذلك اذ الدلالة على معني في
 الغير انما هي من شأن الحروف
 وبني على الكسر للتخلص
 من التفتاء الساكنين بالحركة
 الاصطلاحية في ذلك واتى بكاف
 التشبيه مع حرف العطف
 في قوله (وكذلك لاجاز) للإشارة إلى
 في لغة الجواز (للاشارة إلى
 أن النبي على الكسر نوعان
 متفق على بنائه كهؤلاء وقوله
 من الكلام عليه ومختلف
 في استخدام وأما ما حذام
 ونحوه مما هو على وزن فعال
 يفتح أوله علماء المؤنث كويار
 اسم تميلية وظفار اسم لبلدة
 وكتب اسم لقمر وسبحاح
 مبهمة في آخره اسم للكناية
 التي اذعت النبوة فأهل
 الجواز ينفونه على الكسر
 مطلقا قيل تشبها له بفعال
 الدال على الامر قال الشاعر
 اذا قالت حذام فستدورها
 فان الولى ما قالت حذام

هذا وجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث وجه العدل في الشبه به أن نحو زال
 معدول عن مصدر مؤنث معرفة هو التزلة كما قال المبرد لا عن انزل كما قال الجمهور
 ووجه علمية ترال مؤنث أنه علم لصيغة انزل وبناء ما ذكرنا من وجه ما ذكرنا في سابق
 من حصر سبب البناء بنسبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا
 وبدونها وقيل لمحة بنائه تضمنه معنى ها التأنيث والمبه ذهب الرعي وقيل توألى
 العمل والمبه ذهب المبرد وقال لانهم اذا منعوا الصرف لسببين فليمنوا الثلاثة ورد
 بأن أذر يصحان فيه خمسة اسباب وهو معرب وقد يحجب بأنهم نهوا بغيره عتلى بأن
 اجتماع الاسباب محذور لانه لا موجب بقى أن الشارح لم يذ كر سبب بنائه على
 حركة ولا كون الحركة كسرة اذ قوله فيما سياتى وبنى على حركة الخاص بأمر
 بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائه أو اعرابهم اعراب ما لا ينصرف وان كان ما قاله
 على ما فيه يمكن اجراؤه في فعال فتدبر (قوله وأكثر بنى تميم الخ) وذلك حرصا على
 الامالة التي هي مذهبهم انما أعربوه اعراب ما لا ينصرف كانت الراء مضمومة أو
 مفتوحة فلا يتأى الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان الامالة مذهب الجميع
 لا الجمهور فقط ثم ان الامالة لا توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فان كان للبناء
 سبب عندهم فهو المتضمن له والا فلا يصح البناء فتدبر (قوله قيل وهو الظاهر اذ
 لا يعدل الخ) أى لان العدل مقدر والتأنيث محقق وأجيب به المبردى وغيره بأن
 الغالب على الاعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المتقولة
 عن الصفة وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيبويه لما وجد فيها اعتبار
 العدل من غير نزاع اذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء الحاصل سبب البناء اذ السببان
 وهما العلية والتأنيث لا يوجبانه فقد وافق المبردى هذه الحالة على اعتبار العدل
 اعتبارا لعدل فيما لم يختم بالراء للعمل على النظائر لا للحصول بسبب منع الصرف وهذا
 محصل ما اجاب به الجاهل كغيره وهو منى على أن سبب البناء فيما ختم بالراء هو توألى
 العمل وفيه ما عرفت (قوله ومردهر على وبار الخ) قال في شرح الشذور وقيل
 ان وبار الثاني ليس باسم كوار الذى في حشو البيت بل الواو عاطفة ومابعد رها
 فعل ماض وفاعل والخلة معطوفة على قوله هلكك وقال أولا هلكك باتأنيث على
 معنى القليلة وثان وباروا بالتذكير على معنى الحى وعلى هذا القول فيكتب
 باروا بالواو والالف كما يكتب سباروا (قوله وأعراب الثاني) لان قواى القصيدة
 مرفوعة فالثاني مرفوع على انه فاعل هلكك (قوله مطلقا) أى رفعا ونصبيا
 وجرا بلا تنوين وبه كفى الجمع (قوله اذا أريد به معين) عبارة الاوضع اليوم
 الذى يليه يومك وعبارة البدرين مالاك اليوم الذى قبل يومك ثم قالوا ذلك بما اذا

وأكثر بنى تميم
 في كل ما ختم براء فيه على
 الكسر مطلقا ويعرب غيره
 اعراب ما لا ينصرف وغيره
 الاكثر منهم ذهب الى الاعراب
 مطلقا اعراب ما لا ينصرف
 للعلمية والعدل عن فاعلة عند
 سيبويه والعلية والتأنيث
 المعنوية عند المبرد قيل وهو
 الظاهر اذ لا يعدل الى العدل
 الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد
 أمكن اعتبار التأنيث فلا
 وجه لالتسكيف الى غيره وقد
 جمع الاعشى بين اللغتين
 التميمية بنى في قوله
 ومردهر على وبار
 فهلكك جهرة وبار
 فبنى وبار الاول على الكسر
 وأعراب الثاني وأما أمس
 فأهل الحجاز يذونه على
 الكسر مطلقا اذا أريد به
 معين ولم يضاف ولم يعرف بال
 ولم يكسر

ذكر فبقى ما اذا اريد به معنى من الايام الماضية ولا يبعد أن يكون حكمه حديثا
حكم ما اذا اريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقييد بذلك لانه الغالب في
ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرع تبعاً للشذور بما اذا اريد به معنى بلكن
فهو في شرحه بما قاله ابن مالك (قوله ولم يصغر) اقتضى ان أمس يصغر وليسكن
سببويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على انه لا يصغر وكذا اخذوا استغناء تصغير
ما هو أشد تنكراً وهو اليوم والميلة وأجيب بأن المسبود ذكر انما تصغر وكذا ابن
برهان في الغرة (قوله وعلمته بانه تضمنه الخ) ولذا لم ينضم مع كونه معرفة لانه
لم يتضمنه لانه ليس بواقع وانما يتضمنه ما هو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس
لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غدا لانه في معنى الفعل المستقبل وهو معرب
واستدل في الاشياء والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين أحدهما انه
معرفة في المعنى لانه لا تملك على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فسدل ذلك على
تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه الاف واللام كقولهم أمس الدابر
ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس أحد المعارف وهذا ما وقعته
معرفة قبل نكرته (قوله وبني على الحركة كة الخ) قد جرى هذا على التعرض
لجواب الاسئلة الثلاث فيما بنى على حركته من الاسماء صريحا (قوله ليعلم أن له
أصلا في الاعراب) هذا وقع في كلام غيره عند السكلام على أسباب البناء على الحركة
ولم يذكره ونيسا يأتي وفيه أن كل اسم له أصل في الاعراب فلو كان من أسباب
البناء على الحركة لزم بناء جميع الاسماء على حركة فالأولى أن يدل بأن له حالة
اعراب وبالفقران من التقاء الساكنين وهو المناسب لما عليه كون الحركة كسرة
(قوله مطلقا) أي رفة او نعتا او جارا ونقل في الهمع أن منهم من اعراه منصرفا
مطلقا (قوله والعدل عن الامس) الفرق بين العدل والتضمن أن العدل يجوز
معها الظهور ال بخلاف التضمن فلذا أعرب المعدول وبني التضمن به يعلم سماعا
سحر وبناء أمس عند الجازين وقبل العدل تغيير صيغة الكامة اللفظية مع بقاء
معناها والتضمن استعمالها في المعنى الاصلي فزيد عليه معنى آخر (قوله يخص
ذلك) أي اعراه اعرابا لا يصرف بحالة الرفع كقوله

اغتنم بالرجاء ان عن يأس * وتأس الذي تضمن أمس

(قوله فلا خلاف في اعراه) فيه نظر فان من العرب من يذهب البناء مع ال كقوله

واني وقت اليوم والامس قبله * يبايك حتى كادت الشمس تغرب

بمسرة السين وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تخريج أنه
تكون الزائدة غير تعريف واستعجاب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي

ولم يصغر وعلمته بانه عندهم
تضمنه معنى لام التعريف
وبقي على الحركة لانه علم ان له
أصلا في الاعراب وكانت
كسرة لان الأصل في التخصيص
من التقاء الساكنين وأما
بنو تميم ففهم من أعربه اعراب
فلا يصغر فمطلقا للعلمية
والعدل عن الامس
وأكثرهم يخص ذلك بحالة
الرفع وينسب على الكسر
في غيرهما فان فقد شرط من
الشروط التقية فلا خلاف
في اعراه وصرفه وان
استعمات الجبرد المراد به
معين لمرفا

المعروفة وجعل اضممار الباء فالكسرة اعراب لابناء (قوله فبني اجماعا) كذا
 في الاوضح وقد تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزاج من بعضهم انه كسج
 ظر فاقول نقل الزاجي ان من العرب من يثنيه وهو طرف على الفتح فتحص ان فيه
 خمس لغات جال غير الظرفية ولغتان حالها (قوله كاحد عشر وأخواته) أي
 نظائره شبه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم
 المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التعريحية (قوله الى تسعة عشر) بادخال
 الغاية وهو بيان لأخواته وفيه قصور لانه لا يتناول احدى عشرة وانه يصير
 الاستثناء نقطة على كلامه ثمان عشرة ولا ينافيه انه يجوز في يائه كل من الفتح
 والاسكان وحذفها مع بقاء كسر التثنية أو فتحها لان الفتح هو الواو (قوله في لزوم
 الفتح) متعلق بمعنى السكاف من قوله كاحد عشر والمراد لزوم الفتح لآخر كل
 من الجزأين في الاحوال الثلاثة في الاوضح باعتبار القياس أو بشرط الأفراد فلا
 يراد أن للعدد المركب اذا أصبح مستحق العدود نحو خمسة عشر وخمسة عشر زيد
 يجوز فيه اعراب الجوز مع بقاء المصدر مفتوحا واعراب المصدر مع جر الجوز بالاضافة
 لان ذلك ليس بقياس هندسي وبه خلافا لابن مالك والاضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل
 به الاضواء للام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كان الاضافة من خواص الاسماء
 والمبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حاكم خبير وفوق الاخفش
 وافرأ بين اللام والاضافة بان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الآن والذي
 وأخواته وأما المضاف فلا يكون الامهرا بالالف وأخواته لا ترى الى اعراب أي
 للزوم اضافته مع ثبوت هذه البناء فيه واعراب قبل وبعد وأخواته مع الاضافة
 والبناء عنه قد قطع عنها بناء حيث واذا واذا ونحو قوله على حين عابت فعارض
 (قوله فلا فتقاره الى الثاني) أي فشا به الحرف وفيه ان الشبه الاقاربي لا يوجب
 البناء الا اذا كان متصلا لا يؤثر في جملة والاقاربي لا يؤثر كسج ان الله
 ويحباب بان ذلك في الشبه الذي هو من أسباب البناء الاصل وما هنا بناء عارض
 بالتركيب وهو يكفي في شبه الشبه في مطلق الاقتقار وعلل الحامي بناءه بوقوع آخره
 وسطا لكلمة الذي ليس محلا للاعراب وهو معنى ما في بعض النسخ من قوله فلتنزه له
 منزلة صدر الاسم واستشكل بأن جعل هذا سببا للبناء يعارض باعراب المركب
 الاضافي من الاعلام فان قيل انما أعرب هذا استعصا بالاعراب السابقة قيل فها
 أمرب جزوا العددي الاول أيضا لذلك فان قيل العددي صار كلمة واحدة بالمرج
 بخلاف الاضافي اذا مخرج فيه قلنا مخرج بل هو كلمة واحدة وان لم يكن فيه مخرج
 ولهذا لان لا يدل شيء من أجزائه على جزئه معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء

فبني اجماعا كذا في الاوضح
 وأشار الى القسم الثاني بقوله
 (وكاحد عشر وأخواته)
 من ثلاثة عشر الى تسعة عشر
 تند كبر العشرة في المذكور
 وتأتيها في التثنية وعكس
 ذلك فيما دونها (في لزوم
 الفتح) في الاحوال الثلاثة
 وكلها مبنية على الفتح صدر
 وعجزا أما الاول فلا فتقاره
 الى الثاني وقيل تنزه له منزلة
 صدر الاسم وأما الثاني

العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبناء الواجب عند
 من - مصر في شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعه الابن مالك بقي هنا أمر آخر وهو أن
 البناء انما يكون في الآخر كالأعراب ولا يتخلص الجواب بأن المراد انه لم يعرب لما
 ذكر وإذا انتفى الأعراب خلفه البناء اذ لا واسطة أو بأنه لم يبادل الأعراب على
 وصف في المعرب ويجب آخره بخلاف البناء كما لا يخفى ولا يبعد عندي أخذنا
 بأني عن شرح اللباب أن يقال انه بنى كائناً في تضمينه معنى الحذف ويدعى تضمين
 المركب بقائه لذلك (قوله فلتضمينه معنى الحرف) قال في شرح اللباب وفي عبارتهم
 أن الثاني متضمن للحرف تساهل لأن المركب يشغل على معنى اسمين وحرف فالتضمين
 الحرف هو المركب لأحد جزأيه إلا أن الحرف لما ندر في الثاني قالوا انه يتضمّن
 الحرف (قوله للمامر) أي ليعلم ان له أصلاً في الأعراب (قوله وانما لم يخرج
 الاسمان الخ) قال الرضي وانما خرجوا التيف مع هذا الغرض بخلاف سائر
 العفوف وخمسة عشر بن وأخواته مائة ألف تقرب هذا المركب من مرتبة
 الأحاد التي ألفاظها مفردة انتهى وهو أنسب مما في الشرح (قوله موقع النون)
 يدل على انه لا يضاف كما يضاف أخواته ولا يقال اثنا عشر له لانه كائناً قال البدر
 ابن مالك فان قيل كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح
 وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع النونين من خمسة فأعرب صدره قلت صح ذلك
 في اثني عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون في اثني عشر لما علمت
 أن التركيب متأخر عن الأفراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح
 في نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد الثاء منه ليس متأخر عن ثبوت النونين
 في خمسة بل متقدم عليه لأن تركيب المخرج من الأوضاع المتقدمة على الأعراب
 المقارن للنونين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع التأخر انتهى ولعمري موضع هذا
 الكلام أشكل على بعضهم فلم يتم تدبيره للبرام وإيضاحه ان الأوضاع ثلاثة أوضاع
 المفردات وهي الأوضاع الاول وأوضاع المركب المزدجي وهي أوضاع عنوان عن
 أوضاع المفردات لأن تركيب المخرج حقيقة ان تعتمد الى مفرد في مخرج منه - فما
 واحد أو أوضاع المركبات الاسنادية وهي متأخرة عنها ما ضرورة أن مركب
 الاسناد ان تعتمد الى المفردات والمفردات فتؤلف منها كلاماً اذا عرفت هذا فاعلم
 أن النونين انما يقع بعد الأعراب والأعراب انما يقع بعد التركيب الاسنادي
 فالنونين انما يقع في المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فانها تشارك في الوضع الافرادي
 واذا علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بحدسية دعوى وقوع التأخر موقع
 المتقدم واستحالة العكس واذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحالة عندك دعوى

فلتضمينه معنى حرف العطف
 أي الواو لأن أصل أحد عشر
 مثلاً أحد وعشرة - حذف
 الواو - عدد المخرج الاسمين
 وجعلهما اسماً واحداً وكان
 البناء على الحركة للمامر وكانت
 فتحة - عدد التخييف - التعل
 الحاصل بالتركيب وانما لم
 يخرج الاسمان في نحو لارجل
 وامرأه لأن الاحد والعشرة
 عبارة عن عدد واحد كعشرة
 ومائة بخلاف لارجل وامرأة
 وأما اثنا عشر واثنا عشرة
 فلا ينبغي العد من موقع النون
 المخرج من موقع النون
 ان الأعراب ثابت مع النون
 أثبت مع الواقع موقعها وترك
 المصنف استثناءه حالة على
 ما سيأتي من انه يعرب
 امرأه راب المثنى

نوع المقدم موقع التثوين لان التثوين انما هو جدي المرتبة الثالثة والتركيبة
 جدي في المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وتوقع المقدم موقع التثوين لان التثوين
 موجود في المرتبة الاولى والمقدم موجود في المرتبة الثانية وهذا وحيث ثبت أن
 تركيب العددي من المزيج عندهم وان أشكل عليه ضابط المزيج بأنه كل كلمة من
 اثنتانيتها منزلة ناء الثانية مما قبلها بجامع أن الاول ملازم للفتح والاعراب على
 الثاني إلا أن يقال انه ذكر في المزيج المعرب فينبغي أن يكون الجزء الثاني من اثني
 عشر واثنى عشرة لا يحل له من الاعراب لان حق اعراب المزيج أن يكون في آخره
 لانه صار كلمة واحدة وقد تذرهننا للبناء واعراب الاول لما تقدم فلا يكون للثاني محل
 من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام اثنون التي لا محل لها ويجعل أن يقال محله
 الرفع الذي كان له قبل التركيب لسكن قضية كلام الامام ابن هشام انه في محل جر
 بالاضافة كما تعرفه قريبا (قوله و بنى العجز فيما تضمنه حرف العطف) قال
 المصنف في الحواشي قلت اطالب لم يني عشر في اثني عشر فقال لوقوعه بموقع التثوين
 في اثنتان فقلت له يلزمك أن تبني الصلاة في المسمى الصلاة فقال آخر تضمنه
 معنى الواو فقلت انما يتضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط بالامن جهة
 العطف كما في حالة التركيب وأما اذا كانت مضافا اليها فهي كزيد في غلام زيد
 فكما لا يصح ان يقال أصله غلام وزيد لا يصح في اثنا عشر فكذلك أن تقول
 الاضافة قصر بان اضافة تحقيقية وهي التي يلزم فيها ما ذكرت واثنا عشر تشبيهية
 ولا يلزم فيها ذلك بخلافه كدعي كرب على افة من يضاف وكذلك هذا فلا يمتنع ان يقال
 ببقاء معنى الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يحاجي هذا الموضع ويقال لنا اضافة على
 معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا ببقية اخوانه بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا
 على اعراب المصدر ما تنبها على الاصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن
 تركيب المزيج لئلا يكون اعرابه مع بقاء التركيب المقضى للبناء كالترجيع من غير
 مرج انتهى وقد يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم
 (قوله كالجواهر الست) أي كاسمائها والست نعت للجواهر وأما أسماءها فثلاث
 من ست والمراد بعضها والافئذات اليمين وذات الشمال معربان وسميت الجواهر
 الست باعتبار الكائن في المكائن فان له ست جهات قال الرضي واعلم ان المسموع
 من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقد ام ووراء
 وخلف ودون وأول ومن على ولا يقاس عليها ما هو جمعها نحو يمين وشمال وآخر
 وغير ذلك انتهى فما عمل اسماء الجهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لسكن
 طاهر الارض يقتضي السماع فيها لانه ذكر يمين وشمال وأجرى الى فصل فيها ولم

و بنى العجز فيما تضمنه
 معنى حرف العطف وأشار
 الى الثالث بقوله (وكذلك
 وبعدوا خواتمها) كالجواهر
 الست

بتعرض لسماع وعدمه في المقام وبظاهر كلامه عارض المشابه القاسمي في حواشي
 الجاهلي كلامه تبعاً للرضي (قوله وحسب) أي تكون السين وأما بفتحها نحو هذا
 بحسب هذا أي بقدره وعنده فليست مرادة هنا ولا الساكنة السين استعملان
 أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نوعاً للشيء
 وحالاً من المعرفة لأنها لا تعرف بالاضافة حملاً على ما هي به بناء واستعمال الأسماء
 فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على من زعم أنها من أسماء الأفعال
 الثاني أن تكون بمعنى لا غير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رأيت
 رجلاً بحسب كأنك قلت بحسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تتون وافضض كلام
 الألفية أنها تعرب نصباً إذا انكرت كقول وكذا كلام الشارع خصوصاً وسبق قول
 ومثلاً في جميع ما قدمناه أسماء الجاهات وما عطف عليها قال أبو حيان ولا وجبه
 لنصبها لأنها غير طرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة هذا المخلص ما في
 الأوضح (قوله وأول) الصحيح أن أصله أو أول بوزن أفعول فليست الهمزة الثانية وأو
 ثم أيدعهم بدليل جمعه على أوائل وأنه لا يستلزم تأنيباً وانما معناه ابتداء الشيء بخلاف
 الأخيرة فيضحي أوأوله استعمالاً أن أحدهما أن يكون صفة أي أفعول تفعيل بمعنى
 الأسبق فيعطى حكم أفعول التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيبه بالفاء ودخول من
 عليه وهو الثاني أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو لقبته عامراً ولا قال أبو حيان وفي
 محقوطي أن هذا يؤتى بالفاء والثاني هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف
 كقولك جئتك أول النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة فراجع الأوضح
 وشرحه (قوله ودون) هو في الأصل طرف مكان اسم لا في مكان باعتبار مكان المضاف
 إليه كقولك جئت دون زيد ثم استعمل في الترتيب المنفاضة كزيد دون عمرو ثم في
 مطلق التفاضل من حكم إلى آخر نحو فعلت زيداً أكراماً دون الأمانة أو عن محكوم
 عليه إلى آخر نحو أكرم زيداً دون عمرو وقال الرضي بمعنى ودون قدام نادرة
 التصرف ويدخلها معنيان آخران هي في أحدهما متصرفة وذلك معنى أسفل نحو
 أنت دون زيد إذا كان لزيد مرتبة عالية وللخاطب مرتبة تحتها فتصل إلى مخاطب
 قبل الوصول إلى زيد وتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون أي خبيس ومعناها
 لا خير غير ولا تصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أن اتخذ من دونه آلهة كأن
 المعنى إذا وصلت إلى الآلهة أكنى ولا أطلب الله الذي خلقهم ورأى هم فهم كأنهم
 قدامه في المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله حذف المضاف إليه) أي ترك من
 اللفظ (قوله فنبينا ذلك) أي عنده فاللام لا بوقت لا لاه (قوله ومن قبل الخ) تمامه
 فما عطف مولى عليه هو عاطف به محل الشاهد معلوم والمراد بانمولي هنا ابن العم

وحسب وأول ودون
 (في لزوم الضم) بشرط (إذا
 حذف اللفظ المضاف إليه
 ونوى معناه) دون انظر نحو
 لله الأمر من قبل ومن بعد
 بالضم في قراءة السبع أي
 من قبل الغلب ومن بعده
 فحذف اللفظ المضاف إليه
 ونوى معناه فنبينا لذلك
 بخلاف ما إذا مرح بالمضاف
 إليه كجئتك قبل زيد ومن بعده
 أو حذف ونوى ثبت انظر
 كقوله
 ومن قبل نادى كل مولى قريته
 أو حذف ولم ينوئ أصلاً
 كقوله

ومولى الثاني بدل من الغدير في عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته
 ليعينه فيه ما هو فيه من خزن أو نازلة فمأرجحه أحد منهم ولا اجابه لدعائه (قوله فساغ
 في الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له نازلة فادركه والشاهد ظاهر قال
 الله ما ينبغي معنى كنت قبلا كنت متقدما ومعنى فساغ بواحد ما سار بواحد متأخرا ولا
 ينوي تقدم ولا تأخر على شيء من وإنما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر
 من حيث هو وأما في حال الاضافة فالتيه ما التقدم والتأخر على شيء بعينه انتهى
 وأعص من غص من باب علم يعلم والفقرات العذب السائق ويرى بالماء الحميم
 أي البارد من الاضداد والفقرات أنسب لأن الحميم يطاق على الحار وليس مرادا
 قال الشاطبي عند قول ابن مالك * وأعر بواضبا اذا ما نكر اقبلا الخ تخصيص النصب
 في هذه الاشياء اذا قصد تنكيرها دون الجرو والرفع ظاهر التحكم انتهى والتأخر
 لم يخص بالنصب بل ذكر الجزع لم يذكر الرفع (قوله أو خضاعين) اختصت من
 بذلك لكونها أم الباب واكمل باب أم تخصن بخاصة دون أخواتها قال الرضي ومن
 الداخلة على الظروف غير المأخوذة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن
 بعدك ومن بيننا وبينك سحاب وأما جئت من عندك وهب لي من لك فلا بداء
 الغاية وقال مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتها زائدة وانظر ذلك مع أن
 مذهبه ان من لا ترد في الايجاب (قوله لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير) اذهما
 في هذه الحالة نكرتان والتنوين فيه مما لا يمكن قال ابن مالك في شرح الكفاية
 وذهب بعض العلماء الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بتيه الاضافة الا انه أعرب
 لانه جعل ملحقة من التنوين عوضا من اللفظ بالضاف اليه فهو مل قبل مع التنوين
 لكونه عوضا من اللفظ بالضاف اليه بما يحمل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين
 قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن انتهى واختار
 الرضي ما ذهب اليه ذلك البعض وعليه لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه
 الظروف المقطوعة وما بنى منها بخلافه على القول الاول فانه اذا أعرب كان المضاف
 اليه في حكم الثابت واذا بنى كان المضاف اليه في حكم الساقط نسبيا وقبل الفرق
 بين معرب او مبني وان كان المضاف اليه في الحالين محذوفا فانها مبنية متضمنة لمعنى
 المضاف اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أن الحرف الاستفهام واذا أعربت كان
 المضاف اليه محذوفا في نفسه لا ان شيئا يتضمنه فهي كالظروف في قولك خرجت
 يوم الجمعة في ان الحرف محذوف في نفسه لا متضمن له وقال بعضهم إنما أعربت
 لعدم تضمن معنى الاضافة لان معنى وكنت قبلا أي تديما وأبدأ به أولا أي متقدما
 ومعنى من قبل من بعد متقدما ومتأخرا لان من زائدة وكلام الشارح بواقفه

فساغ في الشراب وكنت قبلا
 أكاد أعص بالماء الفرات
 فانهم في هذه الاحوال
 الثلاثة يعربان كما يفهم
 ذلك من كلامه نصبا على
 الظرفية أو خضاعين لكن
 بترك التنوين في الحالة
 الثانية مراعاة للاضافة
 وبوجوبه في الثالثة لزوال
 ما يعارضه في اللفظ والتقدير

وانما اعرابا في الاحوال
الثلاثة لانه لم يكمل فيها شبه
الحرف في قياسه في مقتضى
الاصل وهو الاعراب وبنيا
عند وجود الشرط
المذكور اشابهتهما الحرف
من حيث تشبههما معنى
الاضافة الذي هو معنى
الحرف مع ما فيهما من شبه
الحرف بالجمود والافتقار
والتوغل في الابهام وقيل
شبههما بحرف الجواب في
الاستغناء بهما عن لفظ
ما بعدهما وبنيا على الحركة
لما مر وكان نسبة جبرا
بأقوى الحركتين لما فيهما
من الوهن يحذف المضاف
اليه مع ان معناه مقصود
أولهما كمال لهما في جميع
الحركات لانهما في حال
الاعراب اما مجروران بن
أومضوران اول تخالف
حركة بنائهما حركة اعرابهما
ومثلهما في جميع ما قدناه
أسماء الجهات وما عطف
عليها مما مر وتسمى هذه
الظرفيات اعرابا ورتبا
بعد الحذف غاية في النطق
بعد ان كانت وسطا (تنبيه)
الحق في هذه الظرف وفي

البناء

(قوله اذهما في هذه الحالة تكثران) أي دائما بخلافه في غيرها فتكثران
معرفتين وتارة تكثران فانه قد قيل ان كلامه يفهم انهما في باقي الاحوال معرفتان
وفيه نظر لان المضاف اليه المألوف أو المقتدر قد يكون تسمية كما قد يكون معرفة
ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة
اما اذا كان تسمية فانما يعربان سواء نويت بمعناه أو لا انتهى وفي الارشاد واذا
قطعا عن الاضافة لفظا ونوى ما أضيفا اليه وكان معرفة بنياء في الضم وقد يتوقف
في تعريفه لما بالاضافة الى معرفة لانها متوغلان في الابهام كما صرح به الشارح
(قوله لانه لم يكمل فيها شبه الحرف الخ) انما اعتبر في بنائهما الشبه الكامل مع
أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البناء لهما فتم ما يدل اعرابهما في أكثر
الاحوال (قوله مع ما فيهما الخ) احتاج لذلك لما في الاول من الحذف على ما يعرف
عند استحضار ضابط الشبه المعنوي ثم ان ذكره الشبه الجمودى هنا لا يناسب حصر
شبه الحرف في الأنواع الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء في
شبه الحرف ويحجب عن ذلك كما بأن الكلام هنا في بيان سبب البناء لا العارض
يحذف المضاف اليه ونية معناه وما تقدم في بيان سبب البناء الاصل وهو المحصور في
شبه الحرف وتلك الضوابط كما حقق في شروح الافية عند قولها الشبه من الحروف
الخ وأشرنا اليه فيما مر قريبا (قوله والافتقار) يوافق قول الرضى وانما بنيت هذه
الظروف عند قطعهما عن المضاف اليه لما شبهتهما الحرف لاحتياجهما الى معنى ذلك
المحذوف قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف اليه فهل انبئت
معه كلاما موصولا مع وجود ما يحتاج اليه من صلتهما قلت لان ظهور الاضافة فيها
يرجح جانب اسميتهما الاختصاص بها بالاسماء انتهى وفيه ان الاضافة لم تظهر اذا حذف
المضاف ونوى لفظه ولم تبين الظروف حينئذ مع ان الاحتياج بذلك المعنى ثابت
كما لا يخفى الا ان يقال اذا نوى لفظ المضاف اليه الاضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما
حيث رادافتهما وان كانت مضافة الى الجملة الموجودة بعدها الا ان اضافتهما ليست
بظاهرة اذا الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجملة فكان المضاف محذوف
ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف اليه كأنه ثابت
بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها بالظروف
قليلة التصرف أو عادت له وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف
الاعرابي (قوله لما مر) أي ليعلم ان الابهام أصلا في الاعراب ومما فيه (قوله
اما مجروران أو مضموران) أي في الاغلب (قوله لصيرورتها الخ) أي
الاصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي وغاية الكلمة المضافة آخر

المضاف

المضاف اليه لانه من تسميته اذ هو المنسوب اليه وبه تعريفه فاذا حذف وتضمنه
 المضاف صار آخر المضاف غاية ولم يسم كل واحد من غايته بل حصول العوض عن
 المضاف اليه (قوله والاعراب) أى مطابقة لان خصوص النصب على الظرفية
 والجرجن لا يجزى في غير واعلم ان غير اسم دال على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة
 ما بعده اما بالذات نحو ممرت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه
 غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا المساهبة والالاتية بل بضمه ويزيد غير
 عمر وفان ما هيتهما واحدة ثم ان الشارح لم يمثل لحالة الاعراب فتقول اذا ذكر
 المضاف اليه قبضت عشرة وليس غيره ارفع غير على حذف الخبر وبضمها على اضمار
 الاسم واذا حذفته ونويت بثبوته ليس غير بالفتح كذا في المعنى والظاهر انه يجوز في
 هذه الحالة الرفع ايضا على حذف الخبر قال البدر الدمايني ويجوز ان تكون غير
 حيث فتحت أضيفت أو قطعت افظاها الاسم والفتحة بناء لما ذكره من جواز
 بناء غير اذا أضيفت لبنى أى حيث قال ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لبنى كقوله
 لم يمنع الشرب منها غير ان نقطة * حماسة في غصون ذات أوقال
 قال الدمايني وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال ان غيرا في البيت
 أضيفت الى مبنى مع ان هذا المضاف اليه في تقديره عرب وهو النطق فلم تضاف في
 الحقيقة الا لعرب فقلت العرب انما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري
 وصلته فبني الاتراهم بقولون المجموع في موضع كذا انتهى والذي أوقع هذا
 البعض ظنه ان المضاف اليه المبني جملة ان نقطة لان عبارة المعنى تحتها وله والذي
 ذكره الرضى انه أن حيث قال وأما اذا أضيفت الى ان فلا خلاف في جواز بنائها
 وأنشد البيت وجعل ان هي المضاف اليه على التوسع باعتبار ان مصدر الجملة
 والجزء الملاقي أولاً فلا ينافي ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا تعرف ما في قول
 الخشعي ومجمل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن مصدر مضاف اليه ان والا
 فيجوز فيها الاعراب والبناء كما ذكره الرضى ومثله في المعنى ومن البناء قول الشاعر
 لم يمنع الشرب منها غير ان نقطة * حماسة في غصون ذات أوقال
 وفتح غير مع كونها فاعلا ليمتع ولكن ذهب ابن مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى
 بسبب اضافته اليه أصلا لانظر ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي
 تكسب سبب البناء وثمة في غير ما مضى فكيف تكون داعية اليه وأول ما سألوا
 به انتهى فتمامه وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المعنى في الباب الرابع
 وتقول اذا حذف المضاف اليه ولم تنوشتا ليس غير بالفتح والتنوين وليس غير
 بالضم والتنوين والحركة اعراسية لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق الا المعربات

والاعراب انقطة غير الواقعة
 بعد الأولين كما في قوله
 قبضت عشرة لبنى غير
 بالضم أى ليس المقبوض
 غيرها

فأضمر اسم ليس فيها

وحذف ما أضيف اليه غير
ونوى معناه فثبت على الضم
لمشاركتهما في الابهام
وتقييد المصنف في الاوضح
غير بالواقعة وهذا ليس يقتضي
ان الواقعة وهذا لا يثبت لها
هذا الحكم كما صرح به في
شرح الشذور وقال في المغني
وقولهم لا غير ملن والظاهر
انه لا فرق بين المنفية بليس
أو بلا اذ الحكم ثابت لها
على كلا الامرين كما نص عليه
الرحمنري في الفصل وابن
الحاجب في الكافية وتابعه
على ذلك شارحوا كلامه ومنهم
المتقنون وقد سمع وقوع غير
هذا لا أنشد ابن مالك في باب
القسم من شرح التسهيل
قوله * جوابه تخو اعتمد فورينا
نحن محل أسألت لا غير تسأل
فيعمل به من غير توقف
وقع في المغني وشرح الشذور
لا يعتبره وأشار الى الرابع
بقوله (وكن وكن في لزوم
السكون) في الاحوال الثلاثة
ولا ترق في من بين ان تكون
اسميا مية أو شرطية
أو موصولة أو نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون
استفهامية بمعنى أي عدد
أو خبرية بمعنى عند كثير
وبين من في الجميع

أو للعوض وكان المضاف اليه مذكورا (قوله فأضمر اسم ليس الخ) يحتتمل ان غير
اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غير ما مقبوضا ولهذا قال في الاوضح فهي
اسم أو خبر وفي المغني وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها
ضمة بناء لا اعراب وان غير اشتهت بالغايات كقبيل وبعد دفعلي هذا يحتتمل أن
تسكون اسمها وأن تكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم
زمان كقبيل وبعد ولا كال كفوف وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتتمل الوجهين ويقول ليس غير بالفتح
والتنوين وليس غير بالضم والتنوين والحركة اعرابية لان التنوين اما للمتكين
ولا يلحق الامهات اعرابات أو للعوض وكان المضاف اليه مذكور (قوله لمشاركتهما
في الابهام) علة للالحاق ولا بهام غير لا تعرف بالاشارة امامه ملما أو اذا لم يقع
بين ضمتين وهي أشد اهما من مثل لان لا تنفي ولا تجمع وقولهم غيران وأخبار
ليس بعربي كما في المغني ولذا لم يبين مثل على الضم (قوله أو بلا) أي التبرئة
كجاء عليه قول الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس لكثرة
استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب في المكافاة) أي على ما في بعض النسخ
(قوله وقد سمع وقوع غير هذا) منه يستفاد ان محل الخلاف هذا المركب لا خصوص
الضم حتى انه اذا قبل لأغير امه لا يمكن لاجباتفاق والقول بأن المراد جمع وقوع
غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتج الى ان المفعول من المفعول
الضم (قوله أنشد ابن مالك) والظاهر انه لا يستشهد بالاجماع بصح الاستشهاد به
(قوله في لزوم السكون) أي لا آخرهما بحسب الوضع فلا ساقى انه ما قد يحركا
لعارض كالنقاء الساكنين (قوله أو نكرة موصوفة) أي لاثامة فليس قضية
كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك بل هما
نكرتان كنظائرهما في ما ^{تنبه} تأتي من أيضا نكرة تامة وذلك عند أي على
قاله في قوله * ونعم من هو في سر واعلان * فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز
وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ أخبره ما قبله أو خبرا مبتدأ محذوف
وقال ابن مالك من موصول على ما بينته في المغني في مواضع وتأتي أيضا زائدة فيها
زعم السكاس في قوله * وكفي بنا فضلا على من غيرنا * وذلك بسهل على قاعدة
السكوتين ان الامة اعتزاد والحق انهما موصوفة أي قوم غيرنا (قوله في الوضع) أي
بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين أن يكون الثاني حرفا ينقل الشاطبي
ان ابن جني اعترض على من اعتدل ببناء كم ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع
الحرف المختص به اذا كان ثاني الحرفين حرف لين (قوله أو موصوفة) فيه نظر لانه

الموصولة لا تقتصر الى جملة لانها توصف بالمفرد ايضا نحو مرتب من معجب للنوا شبه
 في الافتقار شرطه أن يكون الى جملة (قوله اشبهها بالحرف في الوضع أو المعنى) أما
 الأول ففيه ما علمت وأما الثاني ففي الاستفهامية ظاهرا وأما في الخبرية فلانها
 تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أورب أو حرف مقدروضعه وعن
 ابن الحاجب والأندلسي تضمناها معنى الانشاء الذي هو بالحرف غالبا كهمزة
 الاستفهام وحرف التخصيص فاشبهت ما تضمن معنى الحرف قال بعض شراح الكافية
 فان قيل الخبرية في الانشاء فكيف قال في علة بناء كم الخبرية أو تضمنها معنى
 الانشاء قلت يعلم جوابه مما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم
 رجال عندي يحتمل الانشاء والاخبار اما الانشاء فمن جهة التكثير لان المنكلم
 عبر عما في ياطنه من التسمية بقوله رجال والتكثير بمعنى متحقق ثابت في النفس
 لا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره ان مطابق فصدق وان لم يطابق فكذب
 والاخبار باعتبار العذبة فان كونه عنده وجوده في الخارج والكلام باعتباره محتمل
 فلا مرين بالأخبار من المذكورين المحتملين انتهى وقد كرر الرضى به عدان ذكر
 ان الكلام المصدر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دابل كونها خبرية
 ما حاصله ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار والمنكلم لا يقصد ان له خارجا بل
 هو الموجد له بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة الاستكثار فلا يصح ان يقال
 لمن قال كم رجل لقيته كذبت فان قلت ما استكثر الاعماء وان صح أن يقال له ما لقيت
 رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح ان يقال ليسوا بكم يبرين لا ما تعجب من كثرتهم (قوله
 وهو أصل البناء) أى أصل أنواعه ودعوى انه ليسبب أنواعا عدم الجنس
 الشامل لها معنوية سيما ان قلنا ان البناء لفظي أى الأرجح منها قال المصنف وقولنا
 الاصل كذاله أحكام فهم انه لا يستعمل الا فيما ينفك كقولنا الاصل في الابهام
 الاعراب لانها قد تخرج عنه فأما قول ابن الخياط الاصل في الحروف البناء فغلط
 في استعمال لفظ الاصل ومنها انه لا يستعمل في شئ هو ملازم لغيره وقول ابن
 معطي الاصل في البناء للافعال غلط لانه يقتضي انه في الحروف نزع ومنها ان اذا
 قلنا في شئ امتنع السؤال عما جاء على وقته فن ثم لا يسأل عن بناء الحروف والافعال
 الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البناء على السكون ويسأل عن بناء
 الاسم وعراب المضارع والبناء على الحركة وانما علل بناء المضارع لان الاعراب
 قد صار له أصلا وقال في محل آخر نعم اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن
 الاصل ولم يعمل بمقتضاها سأل السؤال لانه راجع الى الفحص عن علة عدم تأثير
 ذلك المعارض مثال ذلك أن يقال لم ينجي التميميون نحو خدام مع مشابته لنزال

اشبهها بالحرف في الوضع
 أو في المعنى فيما اذا كانت
 شرطية أو استفهامية
 وفي الافتقار فيما اذا كانت
 موصولة أو موصوفة ونسبت
 كم في الحالتين لشمها
 بالحرف في الوضع أو في المعنى
 ولما كان تأخيرها للسكون
 بهم انما خلاف الاصل
 أشار الى رفع ذلك التوهم
 بقوله (وهو أصل البناء)

ولم يفي المضارع مع نون التوكيد والآن مع قيام المشابهة المنقضية للأعراب ولم يني
على السكون مع نون الآن مع ان كل شيء كان اللفظ فيه بعد الأعراب استحق البناء
على الحركة (قوله لحقته وتقل البناء) لهـ لانه يلزم حالة واحدة وعلت اصالته
أيضا بانضداد الأعراب وأصل الأعراب الحركة فأصل البناء السكون وبأنه أخف
من الحركة فأناسب اصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الأشعري وأسباب
البناء على الحركة خمسة وذكرها ذكره الشارح وحينئذ فأنكشاف استقصائية لكن
بعضهم نادى أسبابا يستغنى عنها بما ذكره من كراهية الساطعي من أسباب البناء على
الحركة قوة الطلب للحركة تحذيت وكيت كتابتين عن الحديث ببناء على حركة لان
تأهلهما التأنيت وهي تطلب تحريك ما قبلها فإخرى هي والفرق بين أداتين نعوأنا
وان وخص أولهما بالحركة لمزية الاسمية وافتقر في البسيط على أربعة كما
في الاشياء والتظاهر واستقط كونها عرصة الخ ولعله لان ما قبله يعني عنه ان لم يكن
عينه (قوله وكونها أصل في التمكن) قد يقال هذا في قولهم ان فائدة
تكوين التمكن الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في اب الأعراب حيث لم يشبه الحرف
فيأتي وقوله ان المبني لا يتمكن ولا أمكن فانه يدل على ان كل مبني غير متمكن
وأظاهرا أن يقال بدل هذا وكونه له حالة أعراب أو وكونه متمكنا في بعض أحواله
فانه لم يمتلوا له إلا بما عرّب تارة وبني أخرى (قوله وشبهها بالمعرب) عبر
في البسيط عن هذا بقوله وأما تفضيلا له على غيره كالساكني بني على حركة تفضيلا له
على فعل الامر ~~تنبيه~~ ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة وبقى
الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث ولا بأس بذكره
تكميلا لفائدة فأصل البناء على ~~الساكنين~~ اللفظ في التخاص من التقاء
الساكنين كما من ومناسبة العمل كبناء الجر وكونه حركة الأصل نحو يامضار
ترخيم مضارر اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادى والأشعري ونظريه بان
حركة البناء على هذه اللغة انما هي في المحذوف والفرق بين أداة وإداة كاللام
الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبدا والاتباع كفرامز
من فزوذه من أسماء الإشارة والأشعار بالتأنيث كانت وأسباب البناء على الفتح
التخفيف كآين وشبهه محلها بما قبل ناء التأنيث كبعثك ومجاوراة الألف كآيان
وكونها حركة الأصل كيامضار ترخيم اسم المفعول وفيه ما مر والفرق بين معنى أداة
واحدة كيانز يدلعمر ووالاتباع كعض أمر من المض وآن وكيف عند قوم
وأظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع فيه مما تمثيل بعضهم للاتباع
بكيف والتخفيف بآين ليس اتبعينه فاندفع ما يقال ما الفرق وهو لا قبل بالاتباع فيهما

لحقته وتقل البناء واستحقها
للاصل وهو عدم الحركة فلا
يعدل عنه الالسبب كالتقاء
الساكنين في نحو أمس
وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات
وكونها عرصة لان يبدأ بها
كلام الاشياء وكونها لها
أصل في التمكن كأول وشبهها
بالمعرب كضرب فانه مشابه
المضارع

إذا كان غير حصين فهما أو بالتحقيق فهما وأسابب الضم أن يكون في الكلمة
 كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرها هم وشبه المبني بحاي فيه كذلك نحو واخشوا
 أقوم قاله المرادى والظاهر أن هذا الالتقاء الساكنين للبناء كما قال الشاطبي أما
 الضمة في هذا اليوم فليست بحركة بناء لئلا يمتلئ في هذا الموضع وانما هي حركة اتقاء
 الساكنين انتهى وقد اسلفنا أن حركة اتقاء الساكنين قسمان فلا تغفل وأن
 لا تكون للكامة حال الأعراب كقبل وبعد وشبه المبني بما لا يكون له حالة الأعراب
 كيازيد وكونه حركة الأصل نحو يا حجاج ترخيم تحتاج مصدرة تحتاج إذا سمي به وفيه
 ما علم والاتباع كرد أمر من ردومند (قوله في وقوعه صدقة الخ) لا يخفى أن الواقع
 كذلك هو الجملة الساكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتباره أو المراد
 وقوعه كذلك صورة (قوله كهل الخ) قدم الحرف لتوغله في البناء وثبت بالفعل
 لانه الأغلب فيه (قوله ولما كان الضم والكسر ثقيلين) ثقل الضم لحصوله من
 استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة إلى الفتح (قوله اختصا بالحرف والاسم)
 في ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظرا لأن ثقل الضم والكسر ليس سببا
 لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما سببان لعدم دخولهما
 في الفعل الساكن يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف هذا أول ما يشي الشارح
 على سنن لانه عند دخول الساكن في الكلام الثلاث بالبناء والفتح يقر به
 منه فكان المناسب لذلك أن يعمل عدم دخول الضم والكسر في الفعل بعدهما
 عن السكون أو كان يعمل دخول السكون والفتح في الكلام الثلاث بحفظهما
 (قوله دون الفعل) أي فلم يدر خلافه لئلا يجمع بين ثقيلين وإما عوش فبنيان على
 الحذف ورد بضم الدال في معنى على السكون تقدير أو الضم في نحو ضربوا بالنسبة
 للبناء والبناء على الفتح تقدير كما سيأتي على أن الكلام في نفس الفعل مجردا
 عن الواو (قوله لثقله) أما قلنا فلا نك لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط
 وأما معنى قلنا لانه على الحدوث والزمان واطلبه المرفوع بطريق الإساءة ودلالة
 اسم الفاعل عند العمل عليهم عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه في نصب
 المفعول ونحوه (قوله وهو ما دل على معنى نفسه) أي كلمة دلت على معنى
 بالتضمن هو الحدوث كثن ذلك المعنى في نفسها أي يفهم منها من غير احتياج إلى
 ذكر شيء معين معها وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدوث
 والزمان وانسبة المعينة إلى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل
 المعين وبذلك علمت أن من قال هنا أي كلمة دلت ولو بالتضمن التبر عليه هذا
 المقام بتمام تسمي الكلمة إلى ما يدل على معنى في نفسه الخ وذلك يعم الاسم والفعل

في وقوعه صدقة وشرطها
 وخبرها وحالا ومن أجل أن
 الأصل في البناء السكون
 دخل في الكلام الثلاث كهل
 وقم وكم ولما كان الفتح
 أقرب للحركة كان إلى
 السكون لحصوله بأدنى فتح
 الفتح دخل أيضا في الكلام
 الثلاث كسوف وقام وأين
 ولما كان الكسر والضمة
 ثقيلين اختصا بالحرف
 والاسم لحفظهما دون الفعل
 لثقله (وأما الفعل) وهو
 ما دل على معنى في نفسه
 واقترب أحدث الأزمنة
 الثلاثية ونعنا (ثلاثة
 أقسام) عند جمهور
 البصريين وقسمان عند
 الكوفيين والاختلاف
 باسقاط الأمر بناء على أنه
 مقتطع من المضارع فهو
 عندهم معرب باللام الأصل
 مقدرة

فالتأنيده ظاهرة بخلافه من الان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد يكون
مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وهذا القيد خرج الحرف فانه لا يفهم منه شيء
من معناه الوضعي بالاضمية فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل
ومفعول فلم يكن مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد انه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم
منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يتوهم به وآخر يقع عليه شيء ما
معلوم كل احدهما أوجبا ذكره على معنى ليفهم منه الحدث فصحه انه لا يحتاج
الى ذكره على لفهمه وانما أوجبا ذكره كفاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة
في مفهومه لا لاجل الحدث ولذا يجوز حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم وتقدم
في تعريف الاسم ما اغتنى عن الاعادة واعلم ان ما ذكرناه من ان دلالة الفعل على
الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قولنا دلالة على الزمان بالتضمن وأنت
خير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء من معناه والفعل المتبادل على الزمان
بصيغة حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان بخلاف
يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيان الحروف والصيغة كل منهما دال على
معنى لا يدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمتا وكذا اللفظ
المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء من معناه مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ
الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين
وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث
والزمان بالاتزام لان الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال
بعض المحققين ان دلالة التضمن على كل منهما خارجة عن الدلالات (قوله وانما
نقسم المصنف في المعنى وقواه) قال فيه لان الامر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف ولانه
أخذ التضمن ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتفصيل الحدث بالزمان
المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولا نهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
انتم أنتم يا ابن خير قريش * فلتنقض حوائج المسلمين

وكفره جماعة فبذلك فله فرحوا وفي الحديث لناخذوا مضافكم ولانك تقول
اغز واخسر وارم واغبر واواضرب واواضرب كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد
كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجسدة عن الزمان كعبث
وأثمت وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر
لا ينكهم ادعاء ذلك في نحو قولهم لانه ليس له حالة غير هذه وحيدته فكل فعلية
فاذا ادعى ان أصله تنقسم كان الدال على الانشاء لا لام الفعل انتهى ورد ما ذهبوا
اليه بان اضممار الجازم ضعيف كاضمار الجار قيل وبانه خاف من القول بناء على

وانتصره المصنف
في المعنى وقواه وانما كانت
الأفعال ثلاثة لا تخص
الزمان في ذلك

راعى امامهم الكسائي ان حرف المضارعة هو علة الاعراب وهو متفق فيجب انتقاء
 الاعراب وفيه نظر لحوازا لا اعتمادا على التقدير وفي الهمع ومنشأ الخلاف ان
 الاعراب أصل في الافعال أيضا أولا فعلى الاول هو معرب أيضا لانه أصل فيه
 ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل ولا مقتضى لاعرابه ورجعنا على
 الكوفيين ذلك بأنه مقتطع من المضارع فاعرب كأصله والبصريون لا يرون ذلك بل
 يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبني على الخلاف في اصله (قوله
 لان للفعل) أي وانما انحصر الزمان في ثلاثة لان الفعل الح (قوله علم اليوم والامس)
 اما ان يجعل نصبا على المصدرية أي أعلم علمنا متعلقا بهذين اليومين أو يجعل
 مفعولا به بأن يقال اعلم بمعنى احصل (قوله علم) صفة مشبهة يقال رجل عليم القلب
 أي جاهل (قوله ماض) أصله ماضى استعملت الضمة على الياء فخذفت ثم الياء لانه ماض
 الساكنين (قوله مادل وضع الح) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث
 أو زمان بان يكون جزءه تاما حدثا أو زمانا انقضى وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي
 تمكلم فيه أي قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو يقول زيد خرجت فإن
 التلطف به ليس متأخرا عن الزمان المدلول عليه بخروجك عند صدوره قبلية بالذات
 كقبالية امس على اليوم لا بزمان آخر فلا يكون للزمان زمان فلا يشك كل التعريف
 بالمفرد الماضي فانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه تعريف التعلل اما اذا أراده
 الزمان فظاهر اذ لم يدل على حدث حاصل في الزمان الماضي وان اراده شي كان
 في الماضي فلان الفعل مادل على معنى أي حدث معين وذال يدل الأعلى شي من
 الاشياء غير معين ولا يغير في لم يضرب لان دلالاته على الزمان الماضي عارضة
 ولا بالماضي المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كما في الانشاء وعند الإشارة الى
 القطع بالوقوع أو عند التثنية بلا وان في جواب القسم وبعد كالمجازاة غير لو وبعد
 ما التابعة عن الظرف نحو مادامت السموات وبعد همزة التسوية وبعد كلما
 وحيث وحرف التخصيص الطلبي وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل
 أتاني وفي التعاريف أيضا لانه في أصل الوضع للمعنى وهذا الاستعمال عارض بقى
 أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطا بقا نه وحينئذ يقتضى بما
 لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ الزمان مع
 الإرادة والخلق وجب بانه كفي في ذلك توهم الفعل للزمان ولا ناصر للزمان
 في حواشي التصريف تحقيق تشيع به من ليس له فراجع ان شئت (قوله اذ هو
 متفق على بنائه) هذا انما بناه على كماله من الافعال الا أن يقال ما جاء
 على الاصل له قوة تقتضى تقديره في كل مقام (قوله الا بالزيادة) هي حروف

لان الفعل الذي هو الحدث
 امامة قدم على زمان الاخبار
 أو متاخر له أو متأخر عنه
 فالاول هو الماضي والثاني
 الح والاثالث الاستقبال
 وقال ابن الجوزي الدليل على
 ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى
 له ما بين أيدينا وما خلفنا
 بين ذلك وقول زهير
 وأعلم علم اليوم والامس قبله
 واسكنني من علم ما في غد صبي
 (ماض) وهو مادل وضع على
 حدث زمان انقضى وسمى
 ماضيا باعتبار زمانه المستفاد
 منه وقدمه على فعل الامر
 لانه جاء على الاصل اذ هو
 متفق على بنائه ولان
 علامته مفردة وقدمه على
 المضارع لانها قد يكونان
 مجردين والمضارع لا يكون
 الا بالزيادة والنز يد فيه

المضارعة (قوله فرع عن المجرد) لا يشكل بالقيود من قعداذا قيل بأشفاق قعد
من القعود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه لانه لم يعين القعود
بانه زيد من قعد وان كان أزيد بمعنى ان الحر وف فيه أكثر كان استخراج أكثر
من ضرب وليس فرعه (قوله لما شبه الاسم قوي وشرف) لان مشابهة الاشرف
شرف وشبهه اشرف مما لا يشبهه هو رجع تقديمه أيضا بانه معرب وهو اشرف من
المبنى والاشرف حقه التقديم في كل مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكرك
المعرب من الافعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه لوطئة للبحث عن اعرابه وبنائه
و بان معناه املو جودا ومترقب وكلاهما مأخوذ من العدم وان سبق له وجود
(قوله التأخره في الوجود) أي باعتبار الانصاف بالمسوية والحالية والاستقبالية
بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فان ذات الزمن المنهني
متقدمة ولا باعتبار الانصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع طرفيه اذ لا ترتيب
في الانصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الخميس متحقق انصافه بالحالية والاي بقاء
بالمسوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة (قوله ثناء التأنيث) أي بجمعة دخول
مسمى ثناء التأنيث أو قبوله والمراد بجمعة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع
بحسب اللغة ومعرفة ذلك ممكن بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فاندفع
ان معرفة الفعل بجمعة دخوله اذ هو متوقف كل على الآخر (قوله الدالة على
تأنيث فاعله) جمعة لانه لا بد من القيد لان المتحركة اللاحقة له مات كذلك فناء
التأنيث مطاعا لا تخفى الأمانة فاعل كالأفعال والصفات لا يمكن صحتها مع الافعال
وحركت مع الصفات لما ذكره لو قال مرفوعة لكان أولى ليشمل نائب الفاعل (قوله
الافعال التي تعجب الخ) أي وتبازك على معنى شرح الكفاية الشافية وان نقل الجاني
في شرح الآجرومية قبولها التاء التأنيث ومثله نحو تباركت اسماء الله والظاهر أن
مثله لا يقال الا عن سماع (قوله وحيدا) عبارة غير واجب من حيدا (قوله في قولهم
كفي منند) أي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية
فانها قبل التاء نحو كفت هذا بنا أي وقته ومن استعملها بهذا المعنى قوله تعالى
وكفى الله المؤمنين فتنة فما قبل لا ينبغي انهم التزموا تذكيرا لافعال في غير كفي
المذكورة (قوله ولا يقدح ذلك الخ) يعني لا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التامع
الاصل والعبرة بالاصل لا بالاعراض وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من
عدم قبولها لتاء عدم الفعلية في قوله لان العرب التزمت تذكيرا فاعلها انظر
بالنسبة لكفي في كفي منند بناء على أن هذا فاعل فالظاهر أن بعلل عدم التصح بالنسبة
لكفي بان العرب التزمت بتجريدها من علامة التأنيث وان كان الفاعل مؤنثا للغة

فرع عن المجرد وعكس
في الأوقع فتقدم المضارع
لانه لما شبه الاسم قوي
وشرف وأخر الماضي
تأخره في الوجود لانه
مسبق بالحال والاستقبال
ولزم على هذا توسط الاسم
(ويعرف أي عن قسمه
بناء التأنيث الساكنة)
الدالة على تأنيث فاعله
وتلحقه متصرفا فكان
أوجابا للأفعل التعجب
وحيدا في المدح وأفعال
الاستثناء وكفي في قولهم كفي
به ندولا يقدح ذلك في كونها
افعالا ماضية لان العرب
التزمت تذكيرا فاعلها

في بادء الباء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه في صورة الفضلة وهي لا تؤنث
 لاجلها وفي المعنى في حرف الباء ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب
 حيث قال والغاية أي الزائدة الغاية في فاعل كفي نحو كفي بالله شهيدا وقال الزجاج
 دخلت لتضمن كفي معني اكتف وهو من الحسن بمكان ويجمعه قولهم اتقي الله
 أمر وفعل خبرا يثبت عليه أي لئلا يتبدل خبره بوجه فوالهم كفي من خبرك
 التاء فان احتج بالفاضل فهو محقق زلا مو جب بدليل وما سقط من ورقة وما
 تخرج من ثمره فان عورض بقولنا أحسن من هذا التاء لا تلحق صيغ الامر وان كان
 معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتهاء وصحة قوله موقوفة على
 جواز تعلق الجار بضمير المعبر وهو قول الفارسي والزم في أجاز امر وري يزيد
 حسن وهو بهمرو قبيح واجاز الكوفيون اهماله في الظرف ومنع جهور البصريين
 اهماله مطلقا وفعل التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو أكرمهم بلان الاصح
 ان الجبرور فاعل فالظاهر ان يعمل بنحو ما ذكر في فاعل كفي وفي بعض النسخ الأفعال
 في التعجب فلا إشكال لان فاعله مذكور وهو ضمير ما وكذا أفعال الاستثناء لان
 فاعلها ضمير مذكور في مرجعه خلاف مقرري بابه (قوله وانما اختصت التاء
 الساكنة) أي التاء المتقدمة والباء اذ اخلت على المقصور وعليه والقصور حتى بناء
 على ان المراد به التاء الدالة على تأنيث فاعله وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة
 بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه (قوله في حيث ذكر كسر الخ) كان عليه ان يزيد أو تنسخ
 نحو قاتنا (قوله ولا بحركة التاء الساكنة) أي من كسرة أو فتحة أو قسمة (قوله للفراق
 الخ) لو عمل بنحوه أو نقل الفعل لم يتحقق قوله ولم يمتكس الخ (قوله الى ثقل الفعل) أي
 زيادة ثقله (قوله الساكنة بالذات) أي التي وضعت على السكون (قوله ولهذا قال
 المرادى الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا بانهم انحرل للثقل أيضا الساكنة ا كفي بدخوله
 تحت الكاف (قوله بحركة الثقل) نحو قالت امه (قوله المتحركة) أي وضعها (قوله وعلى
 الحرف) فيه ان الكلام في التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخل على الحرف
 لتأنيث اللفظ كما يصير ح في الساكنة للاحققة ولذا صرح غيره بان المتحركة
 مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وخرا والمراد التاء المختصة بالدلالة على
 التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام في التاء
 للاحققة آ خرا وعلى كل لا يرد ما قالوا في باب الفاعل ان علامة تأنيثه تاء ساكنة
 تلحق آخر المضاف أو متحركة تلحق أول المضارع (قوله وقد يكون في الاسم حركة
 بناء) أي عارض وفي التسهيل انه يقال هفت موضع هنا وعليه قد تدخل المتحركة بحركة
 بناء أصل الاسم كذا قبل وفيه ان هفت هذه ساكنة لانه استدلل عليها في الشرح

وانما اختصت التاء الساكنة
 به لا لفرق بين تاء الأفعال
 وتاء الاسماء ولم يعكس لثلا
 يفتي ثقل الحركة الى ثقل
 الفعل والمراد بها الساكنة
 بالذات فلا يضر نحو يكها
 أعارض كأن يلاقيها
 ساكن في حيث ذكر كسر نحو
 قالت امرأة العزيز أو تضم
 نحو وقالت اخرج عليهن
 ولهذا قال المرادى
 ولا اعتدله بحركة الثقل
 ولا بحركة التاء الساكنة
 لغير وجههما وخرج
 بالساكنة المتحركة فانها
 تدخل على الاسم كقائمة
 وعلى الحرف كربت وثبت
 ألان حركتها في الاسم حركة
 اعراب وفي الحرف حركة بناء
 نحو لا حول ولا قوة وأما
 قولهم ربت وثبت بالسكون
 على قلة حيث دخلت على
 الحرف فلا يرد على الحلاقة
 لعدم دلالتها على تأنيث
 الفاعل بل هي في مثل ذلك

بقوله وذكرها عنده وانما حركت الثانية للروى وقد رأيتهم مضبوطة بخط المصنف
 بالسكون وفي بعض تهملق التسهيل هذا من شواذ العرب لانه لا يعلم اسم انصت به
 تاء التانيث الساكنة الا هذه انتهى وحيث المراد باختصاص الساكنة بالفعل
 ما لا شذوذ فيه (قوله لتانيث اللفظ) معناه كما قال التميمي مخالفا لاداميني ان دخول
 التاء في هذه الكلمات ليهكون لفظها وتضاعف اسم امرادها معاينها التي لا تنصف
 بتانيث (قوله فالمراد به تانيث المعنى) يمكن يرد عليه نحو قالت غملة اذا كان
 لذكر فانه يجوز لحاق الفعل انما وليس دالة على تانيث المعنى خلافا لمن وهم (قوله
 في بيان حكمه) أى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان اخصرا واظهر وكان وجه
 اثباته ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا من تفراف في النفس
 بالتصديق به ثم قصديا به بالحكاية والتألف وبيان اما مصدر من بان أنه يظهر
 فاضافة للحكم اضافة الى الفاعل واما اسم مصدر من بين أى أظهر فاضافة
 اضافة الى المفعول (قوله لفظا) بخوضر وضرب بضم وضمه ضربا على الاصح كما قال
 الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على الالفية يبقى النظر
 في بخوضر ما قيل قال انه مبني على فتحه مدرة على ابعاده هذه الموجودة لاجل
 الاف فلا تكون هي العلامة وتظهر ذلك مررت غلامى فاهم قد يكون كسرة الجعلان
 الموجودة لاجل المناسبة أو يقال انه مبني على فتحه طاهرة بشرق يشمو وبين نحو
 غلامى محل تأمل انتهى الفرق ظاهر لاجل حركة المناسبة سابقة على دخول العامل
 فلم يكن يندم التقدير ونظيره ان يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتحه في ضربا
 فانهم موجوده قبل وجود الاف ولم توجد لاجل مناسبة بها بل اكتفى بها تقدير (قوله
 أو تقدير) بخوضر وقضى وغزا (قوله أو باعيا) نسبة الى أربعة على غير قياس
 وكذا ما بعده (قوله لمشابه المضارع فيما مر) أى في وقوعه متوسطة وحالا وخبر
 وتتممة التعليق والمضارع معرب والاصل في الاعراب أن يكون بالحركة فاستحق
 أن يعد عن السكون الذي هو أصل البناء الى أصل الاعراب الذي هو الحركة
 (قوله والاسم بوقوعه موقعه) بخوضر برجل ضرب أى ضارب بالمضارع لما شبه
 الاسم المشابهة التامة استحق الاعراب وهو بمشابهة متوسطة نافضة استحق البناء
 على الحركة (قوله طابا للغة) ولانه لو بني على الضم اجتمع ضمتان في مثل شرف
 ونظرف ولو بني على المكسر اجتمع كسرتان في مثل علم وشرب (قوله الا اذا كان الخ
 مستثنى من اعم عام محذوف والتقدير وبناءه على الفتح في كل حالة الاحالة كونه
 مع واو الجماعة فهو تفرع في الحال كما هو ظاهر (قوله للناسبة) أى مناسبة الواو
 واعتبر بان كونها للناسبة ينافى كونها نسبة بناء فالشواذ ولا تافاه اذا قد

تتأنيث اللفظ والمصنف
 وان الحاق التانيث فالمراد به
 تانيث المعنى كما قيل
 اذهو والتبادر عند الاطلاق
 واسافرغ من تمييز شرع
 في بيان حكمه فقال
 (وبناءه على الفتح) لفظا
 أو تقديرًا ثلاثيا كان
 أو رباعيا أو خماسيا
 أو سداسيا ولا يزيد على
 ذلك وبنى على الحركة
 لمشابهة المضارع فيما مر
 والاسم بوقوعه موقعه
 وخص بالفتحة طابا للغة
 (الا) اذا كان (مع)
 واو الجماعة فيضم آخره
 (كضربوا) لمناسبة الواو
 وانما نحو دعوا واشتروا

صرحوا بان الكسرة في امس للبناء مع كونها للتخاص من اتقاء الساكنين فتأمل
 (قوله ففيه اعلال معروف) وذلك لان الاصل دعوا واشتروا وتحرك كل من الواو
 والياء وانفتح ما قبله فقلب الفاقم حذف الالف لاتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو
 مضموما تقدير (قوله المتحرك) اراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفاعل
 كثنائي ضرب بنار يدلان الحرف المتصل بالفاعل من تامتحرك (قوله كراهة توالي
 أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بانها فاصرة اذ لا يوجد التوالي
 الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماصي نحو وانطلق والكثير لا تتوالي فيه مفراغاته
 أولى و بان تواليها لم يعمل بدليل علبط وعرض وجندل ولو كان مقصودا لاهمال
 وضعه لم يضر فواله دون ضرورة ولا سبب التأنيث التاء نحو شجرة قال وانما
 سببه تميز الفاعل من المفعول نحو اكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا
 للساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا الاقل لانه لو عمل الاقل على
 الاكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه
 أي خلافا لمرأته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكانه لم يتوال
 في نحو شجرة أربع حركات حقيقة فان قلت التاء معتبرة بدليل قوله هم قلندوة
 وقعدوة فلم يعتبر التاء لو حب قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو
 المتطرفة المضموم ما قبلها قلت الأصل في قلندوة وقعدوة وهو المفرد موضوع
 على التاء والحذف طار كافي الجمع نحو قلانس وقاحد بخلاف نحو شجرة
 فان الأصل بدون التاء وأما نحو علبط وعرض وجندل فراء عن الأصل والأصل
 علبط وعرض مثل قرنفل وجندل ثم ما ذكر من منع العلة الفاصرة احدى واين
 ذكره ما ابن الانباري وصحح الجواز اني ان الساكنون حيث دللنا على كماله
 وبناء الفعل على الساكن جار على الأصل فلا يسأل عنه ليجتاج لتعليقه (قوله
 كجزء من الفعل) سيأتي وجهه في باب الفاعل (قوله وخرج بالرفع المنصوب)
 نحو ضربت اذ لا يلزم توالي ما ذكر لان ضمير المنصب في معنى الانفصال (قوله
 وبالمتحرك الساكن غير الواو) نحو ضربت فانه مبني على الفتحة الظاهرة أو المقدرة
 على ما مر وأما الواو فمبني معها على الضم على مقدمه (قوله وقد شمل ذلك كله عموم
 المستثنى) وهو قوله وبنائه على الفتح (قوله عارضان أو جهم ما مر) أي المناسبة
 وكراهة ما ذكره على هذا فمما مبنيان على فتحة مقدرة استقلا لا يمنع من ظهورها
 اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل
 ولا يتخلو عن تأمل أما تقدير الفتحة استقلا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم
 وأما تقديرها استقلا في ضربوا فهو مشكل والمتبادر ان يكون التقدير فيه لا تعذر

ففيه اعلال معروف (أو)
 كان مع (الضمير المرفوع
 المتحرك فيمكن)
 تسكين بناء (كضربت)
 بتقليب التاء كراهة توالي
 أربع متحركات فيما هو
 كالسكامة الواحدة لأن
 الفاعل كجزء من فعله
 وخرج بالرفع المنصوب
 وبالمتحرك الساكن غير
 الواو في ما بين الحالتين يعني
 على الفتح كما اذا تجرد وقد
 شمل ذلك كله عموم المستثنى
 منه وذهب بعضهم الى بناءه
 على الفتح مطلقا وأما نحو
 ضربت وضربوا فالسكون
 والضم عارضان أو جهم
 ما مر وعليه المصنف في
 الاوضح وبعبارة المتن
 كالمرح

يستحيل تحريك الحرف الواحد بحركة في آن واحد وما يؤيد أنهم للتعذر ماض حوا
 به من أن تقدير الحركة في المحكي والمضاف لباء المكمل للتعذر لا شغل المحل بحركة
 الحكاية والثانية (قوله توههم أن الماضي الخ) أي وأنه مبني على السكون
 مع الضمير المذكور لكن بناؤه عليه حينئذ لا يرد عليه شيء بخلاف بناءه على الضم
 مع الواو فنم سكت الشارح عن التعرض له وعلى ذلك تشرح الشارح الكلام
 وأصل الأقرب أن مراد المصنف وبنائه على الفتح انظرا لامع الخ أي فلا يبنى على
 الفتح لفظا بل تقدير أول هذا حكمه قول الشارح توههم دون يقتضي لكن جملة
 الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله يضم فيمكن دون أن
 يقول يبنى على الضم فيبنى على السكون مشعر بموافقة ما في الأوضح وبما تقرر علم
 أن ما في بعض النسخ من قوله وما ذكرته من أنه يبنى على الضم مع الواو الجماعه هو
 مقتضى ما في المتن والشرح وبه صرح قريبه في حاشيته على الأوضح عن بعضهم
 لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على أن الضم لا يدخل الفعل كالسكر
 فليأمل انتهى مع أنه غير ظاهر زائد لا حاجة إليه في المحب التيسر عليه وعلم
 التعرض لما في إثباته فليكن بالتدبر التام هذا وقال الراعي في شرح الألفية عند
 الكلام على موجبات البناء على الضم وعدمه مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي
 نحو ضربوا بملصقه هكذا قالوا اظا هـ في الماضي والأمر المسذين إلى الألف والواو
 أم ما مبنيان على حذف النون فانهما إخوان والأمر يبنى على ما يحزم به مضارعه
 من حذف أو سكون فكذلك الماضي عند اتصاله ما يبنى على حذف النون لأن
 سيمو يرحمه الله قال في باب التسمية بالحروف أنك تعد إليه النون إذا سميت به
 فتقول يا ضربا ويضربون وهذا دليل على أنه مبني على حذفها (قوله ومنه) أي
 عند جميع البصريين والكوفيين (قوله لقبولهما) أي عند جميع
 الغيوب (قوله التاء المذكورة) فيه نظرا لتاء المذكورة الدالة على تأنيث
 الفاعل والتاء المذكورة نعم وبئس ليست كذلك لأن مرفوعهما ليس فاعلا
 لعناهما ما لأن معناه ما ان كان أمدا أو أذم فواضع وان كان حسن وقبح فلا أن
 الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بكورة ولا أنوثة
 أو هو مذكر إلا أن يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرد المقصود بالحكم وقال
 الرضي ودليل فعليهما ما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف ما وهي إنما تلحق
 الفعل واربعة أحرف لات وثمت وربت ولعلت (قوله من توصأ الخ) من شرطية
 وتوصأ فعل ماض والفاء في فهم بارطة والضمير يرجع إلى الرخصة والتجارة ملحق
 بحذف أي فبالرخصة أخذ ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث والفاعل

توههم أن الماضي مع واو
 الجماعة مبني على الضم
 وليس كذلك فصد صرحوا
 عند الكلام على ألقاب
 البناء أن الضم لا يدخل
 الفعل كالسكر وقد مر
 ذلك تأمل (ومنه) أي من
 الماضي (نعم وبئس)
 لقبولهما التاء المذكورة في
 الحديث من نون يوم الجمعة
 فها ونعت وفيه أيضا وأعوذ
 بكن من الحيازة فانها ليست
 البطانة (و) هكذا (صلى
 وليس)

مستتره مفسر بقية من محذوف وكذا المحذوف بالمدح محذوف والتقدير ونعمت
رخصة الوضوء ولكن قال بعضهم ان تميز هذا الباب لا يحذف لبقاء الابهام وعدم
مفسر الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما قبل ال
فلا يكون مثلاً وغير او افعل من ولا كلمة ما خلا فالافراء والخشري ولا يكون جميع
بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التمييز في الحديث لانه عوض منه التناوفي
الرضي واعلم ان الضمير المهم في نعم وبشئ على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث اتفاقاً بين أهل البصرة وكذلك في كلام غيره وعلة بعثتين لكن في بعض شروح
الافقية ما يخالفه في التأنيت وجعل منه الحديث (قوله اقبلوهما اناء الخ) فيه
ما عرفت لان مرفوعهما ليس فاعلاً لبعثتهما لان معناهما النبي والرجاء ومرفوعهما
لم يفعل النبي والرجاء الا ان يقال معنى ليس الاتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت
هناد ومن قال معناها النبي فراحده الاتفاء لان المصدر كثيراً ما يرا ديه الحاصل
بالمضد او لعله مصدر المبني للفعول والمراد بفاعل الفعل ما يشتمل من قام به الفعل
(قوله بويك) الباء زائدة في الخبر (قوله ان توأيتي) خبر عسى وعند الكوفيين
بدل اشتمال (قوله أي الصبح) أشار بذلك الى ان المقابل في غاية الضعف حتى انه
لا يصح له (قوله وقيل ان نعم وبشئ اسمان عند جمهور الكوفيين) اهل وجه بناءهما
حينئذ تفهمهما الانشاء بحسب الوضع وهومن معاني الحروف وفيه ان الانشاء
بالجملة لا بنعم أو بشئ وحدها وهذا واختلاف في حكاية الخلاف على طريقين
أحدهما ما ذكره الشرح والطريق الثانية حذرهما بن عصفور فقال لا خلاف في
أن نعم وبشئ فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فذهب البصريون
الى ان نعم الرجل رجل جملة فعلية وكذلك بشئ وذهب الكسائي الى ان الجملة كلها
اسم يوم أو المدح نقالت عن اصلها وبشيء ما وذهب الفراء الى ان الاصل
في نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد حذف الموصوف واقيمت الصفة التي هي
الجملة من نعم وبشئ وفاعلها ما قام فيكم اها بحكمه فذهب الرجل وبشئ الرجل
عندهما ارفعان زيد كالوقت مدح زيد ومذموم عمر وذهب الرضي الى طريقة
اخرى قال انها تعرب من دعوى الغيب ولان الاصول تدعو اليها واحاصلها انه ما
صار امع فاعلها بتقدير المفرد كصفة مقدمة على موصوفها كحرف قطيعة فغنى نعم
جيد فكأنه صفة مشبهة وكان تقدير نعم الرجل رجل جيد في غاية الجودة فصارت اجزا
جملة بعد ان كانا جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدأ وخبر أي
زيد رجل جيد قال ولم يخج الى الضمير العائد الى المبتدأ لأن الخبر في تقدير المفرد
واعلم ان الكلام في نعم وبشئ الجامدين وذلك اذا استعمل الانشاء المدح والذم

له ولهما التاء أيضا
 نحو عفت هذه ان فعل
 وليست مفعلة ولا تصا لهما
 بضمة الزرع نحو ليسوا سواء
 است عليهم بوجهين فهل
 عسيت ان توليستم والحكم
 على هذه الاربعة بالفعلية
 انما هو (على) قول (الاصح)
 أي العجيج وقيل ان نعم
 وبئس اسمان

فانهم في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن اصل معاني الافعال من الدلالة
على الحدث والزمان فاشبه الحرف لذلك أما اذا استعمل استعمال الافعال المتصرفية
وهو في منها المضارع والامر واسما الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة
والبنوس فليس اسمان محمل النزاع وان عسى في لغة تنصب الاسم وترفع الخبر وشروط
اسمه ان يكون ضميرا او وحيداً فحرف وفاقا للسير في ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور
في الملاقاة قول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا وخلافا لابن السراج وعلب
في الملاقاة قول بالحرفية وان محل الخلاف في عسى الجامة أم عسى المتصرفية
فجعل باتفاق ومعناها اشتد قال

لولا الجباء وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم
أي قد اشتد (قوله لدخول حرف الجر عاها) أي بالمراد وكثرة كالمقابل الرضى
بتخلاف دخوله على نام في قوله بنام صاحبه أي لانه فعل متعق عليه بخلاف نعم
و بنس (قوله نعم السيرة على بنس العير) قاله شخص قد سار الى محبو بنه على حمار
طوى السيرة وقول الدم مأميني في المنهل الصافي ان السيرة هنا جلد يوضع في عنق
الحمار غلة عن أصل الفصة والعير بفتح العين المهمة الحمار وحشيا كان أو انسيا
ووقع الى ان بعض الطلبة قرأ على هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت
له فوراً افصح عينك ولا تخفى لطف الاضافة (قوله أي يقول فيه) عبارة التصریح
وأجيب بان الأصل ما هي يولد مقول فيه نعم الولد ونعم السيرة على غير مقول فيه نعم
العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف انتهى وقد يقال حذف الموصوف بالجمله انما يكون
في الضرورة أو حيث يكون الاثم بعضهم متقدم جرجن أو في نحو مناهل الجن ومنا
أقام رماني قومها بفضلها أي فربن طعن وفربن أقام وواحدة بفضلها وكلا الأمرين
متفق في المثالين وانما احتج الى تقدير القول لان الجملة انشائية لا تقع نفسها الا
بالتأويل بخلاف نحو ما يلي بنام صاحبه فانه تقدير بليل نام صاحبه لان نام صاحبه
جملة خبرية وحاصل الجواب ان علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف
علامة الاسمية لان حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام وما ذكر
من الجواب يقال في قوله

سبحك الله بخير يا كرم * بنعم طير وشباب فاخر

ان كان طير مرفوعا لكان ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان البيت محمول على
جعل نعم اسما أصيب الى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية
كما قال

لدخول حرف الجر عاها
في قوله ما هي بنعم الولد ونعم
السيرة على بنس العير وأجيب
بان مدخول حرف الجر
محذوف أي يقول فيه نعم
الولد وعلى غير مقول فيه بنس
العير وسأفي الكلام في باب
الفاعل على اعراب مرفوعها
على هذا القول

ثين الرمي لان لان لزمته * على كثرة الواشين أى معون

فأوقع الرمي على لان ثم ادخل علمه لان فاجراها بحرى اسم حين دعت الحاجة الى ان
يعامل انظرها معاملة الاسماء ولم يلزم من ذلك ان يحكم باسميتها (قوله وقيل ان عيسى
وايس حرفان) يحتاج حينئذ الى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما
فبقول قاله الفارسي وأما لحاق الضمير في لست ولستم فالتسليم بالافعل لكونه على
ثلاثة احرف و بمعنى كان وكونه رافعا وانصب كالحق الضمير هاتوا وهاتوا هاتى مع
كونه اسم فعل اقوة مشابهة الافعال لفظا كذا نقله الرضى قال الدمايني خلاص
من ذلك ان أباعلى تخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل وان يرى صحة
لحاقه لاسما هو مشابه للفعل من اسم وحرف فلا تظن ان هذه العلامة مة في علمها (قوله
والثاني حرف نفى) في الارشاد زعم الكوفيون انها تكون عاطفة في المفردات
شول قام القوم ليس زيد وضررت القوم ليس زيدا وضررت بالقوم ليس زيدا ولا
يجوز هذا عند البصريين (قوله اعدم دلالتهم على الحدث والزمان) بين بعضهم
عدم دلالة ليس على النفي يجوز ليس زيدا قائما غذا اذ دلالت على النفي لم يجز
ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غذا واستدل على حرفتها ما أيضا بعدم تصرفها
واجب بان عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولان افادة الخ) هذا هو
الدليل المثلث للدعى وهو الحرفية وما قبله انما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه
الحرفية (قوله بجمع الاول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لان اسم انما
لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور والافاق قياس ذلك
قال في المكشاف في تفسير قوله تعالى عوانين ذلك فان قلت كيف جاز ان يشاربه
الى مؤنثين قلت جاز ذلك على تأويل ما ذكرنا انتهى والتأويل بالمدكور كالتأويل
بما ذكر بناء على ان ال في الوصف الصريح موصولة وان أريد به التبعيض وما اقتضاه
كلامه من ان اسم الإشارة اذا كان مفردا و مرجعه متعدد يؤول بالموصول
بخالف ما أشار اليه في سورة الانعام في تفسير قوله من الله غير الله ما يتكلم بذلك
اجراء للضمير مجرى اسم الإشارة أو بما أخذ وختم عليه انتهى فانه صريح
في ان اسم الإشارة اذا خالف اشار اليه لا يحتاج الى التأويل وهو الحق اذ لا معنى
للتأويل بما يحتاج الى تأويل بل مع امكان التأويل بالتأني اولاً وقد اعترف بما
أشار اليه في سورة الانعام في سورة البقرة بعد ما تقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى
على من راجع كلامه ولم يتنبه الناظر من فيه بما فيه من التناقض واعلم انه انما
لم يصح اسم الإشارة الى التأويل بل لانه كالموصول في كون تنبيهه او جمعه ما
وتأنيبه ما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لان احتياج كل واحد منهما الى غيره عنه من

وقيل ان عيسى وليس
حرفان الاول حرف نزع
كالفعل والثاني حرف نفى كما
التأنيبه لعدم دلالتهم على
الحدث والزمان ولان افادة
معناها مشتقة على
غيرهما كسائر الحروف
واجب بجمع الاول ولولم
عدم دلالتهم على الحدث
والزمان فارض بأن توقف
افادة معناه على ذكر
التماق بعدهما انما هو
لشبهتهما بالحرف في عدم
التصرف فلما شابهاه أعطيا
حكمهما في التوقف المذكور
اذ بعض الحكماء قد يعطى
حكم بعض آخر لاشابهة
بينهما كالضمان

المفرد والثنى والمجموع كذا كبرياتنا انما هو لتمييز عند المخاطب وذلك انما يحتاج
اليه فيها وغائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التي هي محل هذا
الكلام بخلاف اسماء الاشارة فان معها الحس الباطن فانما انما تستعمل اذا
كان المذكور معه ودأب المتكلم والمخاطب فهما يتكفيان في التمييز واعلم انه اذا
خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الاشارة لان مميزة أقوى وهو الحس الظاهر
ولان فيه تقليل التأويل لان في تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ
هذا فانه مهم وفي عبارة الشرح خزانة لانه لا وجه للانعكاس المذكور الا ان عدم
دلائلها على الحدوث والزمان عارضة في الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ وكان
الظاهر في الجواب ان يقال ان أر يد عدم دلائلها على ذلك فانه فهو متنوع
وان أر يد استعماله فهو مسلم لكنه لا يفيد لان الاعتبار بالدلالة الوضعية وقوله وبأن
توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والظاهر أن يقال وبسليم الثاني الآن توقف
افادة المعنى على الغير لا يقتضي الحرفية مطلقا بل اذا كانت لذات الكلمة
لا لأمراض كما هنا فان توقف معناها على ذكر المتعلق بعدد مراتبها هو الخ
فليتأمل (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو طوف على متروهم أى قال كذا وأشار
ومثله شائع والاشارة لغة الافهام بالبدو ونحوها وفي عرف البيانين الكتابة عن
الشيء بوسائط قليلة غير خفية فقوله أشار بمعنى فصد استعارة (قوله وهو مستقبل
أبدا) أى مستقبل زمني لا يتفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار
الحدث المأمور بزيادة أو ما باعتبار كون الامر انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء
هو ايقاع معنى بالفظ بغيره في الوجود ان كل انشائي له زمن حالي من حيث كونه
انشاء وان من الانشاء ما حدث منه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعث واشترت
وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدث منه مسند الى غير المتكلم
باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا الزمان حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من
حيث الحدوث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول واثبات الحال للافعال
الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في أصل الوضع وانما بثبوتها من ضرورة الوقوع
فلا ينافي هذا اني ابن الحاجب دلالتها على الزمان في حال الانشاء وان ذلك لا يقدر
في فعلية العروضة لان ذلك بالنظر الى الزمان الذي كانت دالة عليه في أصل الوضع
فلم يتوارد التي والاثبات على محل واحد (قوله أو دوام ما حصل نحو بابها
التي اتق الله) قال المصنف الا ان يراد به الخبر بخوارم ولا يخرج فانه بمعنى رمية
والحالة هذه والا لكان أمره بالتجديد الرمي وايس كذلك انتهى ويجوز ان يكون
بمعنى اعتد بالرمي أى اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب وما ذكره

وأشار الى القسم الثاني من
أقسام الفعل وقوله (وأمر)
وهو مستقبل أبدا اذ
المقصود به حصول مالم
يحصل أو دوام ما حصل
(ويعرف) أى يميز عن
قسميه (بدلته)

على الطلب) أي بنفسه
 لا بانضمام غيره إليه لخرج
 نحو لا تضرب فان الدلالة
 على الطلب وان فهمت منه
 فهي بواسطة حرف النسي
 الذي هو طلب الترك ولا بد
 (مع) ذلك من (قبوله) أي
 المخاطبة) نحو كلّي واشرب
 وقرى عينا أو نون التوكيد
 كاذان والمراد ياء المخاطبة
 ياء الفاعلة وهي اسم مضمرة
 عند سيبويه والجمهور وفعله
 دلت كلمة على الطلب ولم
 تقبل الياء أو النون فهي
 اسم فعل كتران أو مصدر
 كضربا زيدا أو حرف نحو
 كلا بمعنى انت أو قبلتهما
 ولكن لم يدل على الطلب
 فهي فعل مضارع نحو
 ليسجن ولنكونا أو فعل
 توجب نحو أحسن بزيد فانه
 ليس أمرا على الأصح بل
 على صورته وإنما قل ياء
 المخاطبة ولم يدل ياء التوكيد
 لان هذه تكون في الاسم
 والفعل والحرف نحو مربي
 أخى فاكرمته ولما فرغ
 من تمييزه شرع في بيان
 حكمه فقال (ويناؤه على
 السكون)

من المقصود بالأمر هو الأصل وقد يخرج عن ذلك لعل الخ (قوله على الطلب)
 أي لحدثه (قوله لا بانضمام الخ) هو كالتفسير لما قبله (قوله لخرج نحو لا تضرب)
 وتضرب فان دلالة على الطلب بواسطة اللام والتثنية به أولى لانه طلب فعل فتوهم
 دخوله أقرب ونحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيله فانه وإن دل على الطلب
 بدليل جزم المضارع في جوابه وقيل ياء المخاطبة ليست دلالة على ذلك بنفسه بل
 باللام المقدرة ونحوه والمطلقات يتربصن وما أشبهه محمولة على الطلب عارضة
 وليست بنفسه بحسب الوضع الأولى وكان عليه أن يقول ولیدخل ما يستعمل من
 شبيعة الأمر في نحو الاباحة بقرينة دلالاته على الطلب بنفسه وإنما استبعد الاباحة
 بقرينة أو مما تقتضيه علم انه لا يحتاج في كون العلامة مفيدة للتعهد مع الاقتران مع
 قوله بنفسه الى قيد الوضع (قوله فان الدلالة على الطلب وان فهمت الخ) الظاهر
 ان هذا التركيب على حذف زائد وان كان غنيا فهو مجمل (قوله ولا بد مع ذلك الخ) الظاهر
 انه جمل معنى لم ير دنا مع متعلقة باسم لا المحذوف لان ثبوت مثل ذلك محل نظر
 والظاهر ان سمع في موقع الحال من الضمير في بدلاته أي حالة كونه مصكورا بامع قبول
 الخ (قوله نحو كلّي الخ) الأولى التثنية بالمجرى من الياء لانه الذي يقبلها (قوله ياء
 الفاعلة) أي الموضوع بطريق الاصاله للفاعلة والمراد ياء الفاعلة الخاصة أو
 اللاحقة للفعل المضارع فلا يراد على قوله الآتي فهي فعل مضارع نحو ضرب زيدا
 اذا كان المتكلم به مؤنثا (قوله عند سيبويه والجمهور) وقيل انها حرف والفاعل
 مستتر في الفعل وكذا الالف والواو والنون وعليه المازني ورد بانها لو كانت حرفا
 لم تكن النون ولم يكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كناء التثنية وبان
 علامة التثنية لم تلحق آخر المضارع في موضع (قوله فهي اسم فعل الخ) قال شيخنا
 الغنيبي رحمه الله ظاهرا ان ما ذكر يدل على الطلب بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا
 بان اسم الفعل جميعه منقول اما عن المصادر الأصلية الكائنة في الأصل أصواتا
 أو عن الظرف أو عن الجسار والمجرور انتهى وهذا عجيب لما سألت في هذا الشرح
 من ان اسم الفعل امام شغل وهو ما وضع من أول الأمر اسما للفعل أو منقول وهو
 ما وضع غيره ثم نقل اليه وذلك أمر مشهور ومثله المربى بنزال ونحوه مما يدل على
 الطلب (قوله بمعنى انت) تفسير للمقصود من الردع والافعى الانتهاء معنى الارتداع
 لا معنى الردع ولا يصح أيضا تفسير بمعنى الحرف بضمون الكلام على انه منع دلالتها
 على الطلب بل معناها الردع والزجر (قوله أو فعل توجب) فيه نظر اذا لا يقبل ياء
 المخاطبة ولا نون التوكيد الاشد وذاعلى ما في المعنى (قوله فانه ليس أمرا) بل هو
 فعل ماضى جى به على صورة الأمر وعليه فالظاهرا نه مبنى على فتحة معذرة على آخره

منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر أو مبني على السكون لكونه على صيغة
الامروان كان بمعنى الماضي (قوله اذا كان صحيح الآخر) أي لفظا نحو اضرب
أو تقدير نحو اضرب بالرجل وعض واهل وقد اجتمع في قوله

من أبا قاسم وأم أباه * ولزيدا ومن أباها الجهولا

وذلك لان من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به أي كذب أبا قاسم يا فلان
وان شئت نصبت أبا قاسم على النداء وأم فعل أمر من أم يؤم وأباه مفعول به منصوب
بأم أي أقصد فعل أمر مبني على حذف الياء من ولي بلي وزيدا مفعول به أي قاربه
وأباه الثاني مفعول من الثاني أي كذب أباه والجهولا نعت أباه وانفسه للاطلاق
والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تنبيه المتبذل حتى يصير الاستثناء
الآتي منقطع الان المعتل لا يدخل في الصحيح ونحو قوم الخ لا يدخل فيما لم يتصل به
الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من أول الامر على الاستثناء الآتي وان المستثنى
ليس داخلا تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه * تنبيه * علم عامر
في ول زيد ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبق منه الا حرف واحد ومثله

تحمذ زيد الخ الجود والفضل * واهمال ما ار جوه منكم من البسل

لان محمد محم منادى مر خمس ودفعل أمر من ودى يدي وزيدا مفعول به والبسل
الحرام في بعض الوجوه وقد لا يبق منه الا حركة كما اشار اليه الدماميني ملغزا بقوله
أقول بأسماء قولي ثم يازيد قل * وذلك لجلتان والثاني ثلاث جمل

وذلك لان الأصل قل أي به مبني عديم حذف الياء لبناء ونقلت حركة الهضمة للام
قبلها وحذفت (قوله ضمير تنبيه) نحو قومافانه يبنى على حذف النون (قوله
ولا ضمير جمع) نحو قومافانه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة)
نحو قومي فانه يبنى على حذف النون ومحل بناءه على السكون أيضا اذا لم تباشره نون
التوكيد لفظا وتقديرا والابني على الفتح نحو اضربن واضربن ومنه

يارا كبا بلغ اخواننا * ان كنت من كندة أو وائل

لان أصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لانهاء الساكنين وبقى الفعل مفتوحا (قوله
وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ
اشافة المعتل الى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الى ما يشبه ما أوله أو
أوسطه حرف علة اصطلاح صرفي (قوله بناؤه) أشار الى ان قول المصنف على حذف
آخره خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية لانه المناسب لقوله أو لا و بناؤه على
السكون ولله الم يقدر يبنى مثلا ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الأصل تقديم المبتدأ
كرأية الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها في كلام المصنف بما ليس منه ولا به

اذا كان صحيح الآخر ولم
يتصل به ضمير تنبيه ولا ضمير
جمع ولا ضمير المؤنثة
المخاطبة (كاضرب) وانطلق
واستخرج اذ مضارع مجزوم
بالسكون (الا المعتل) وهو
ما آخره أو أو الفاء أو ياء
(فعل حذف آخره) بناؤه
وهو حرف العلة

لكن بشرط أن لا يتصل به ما تقدم أو نون النسوة (٧٩) (كاغزو واخش وارم) اذ مضارعه يجوز بحذف

آخره فاغزوه بنى على حذف
الواو واخش على حذف
الالف وارم على حذف
الياء لان مضارعهما مثلها
(و) (الاغزو قوما) مما هو
صحيح لا خروا اتصل به ضمير
تثنية (و) نحو (قوما) مما
اتصل به ضمير الجماعة
(و) نحو (قومي) مما اتصل
به ياء المخاطبة (فعل) حذف
النون بناؤه اذ مضارعه
المتصل به ذلك يجوز بحذفها
ومثله في البناء المذكور
المعتل المتصل به ذلك نحو
اغزوا واغزوا واغزى وان
اتصل بالعتل نون النسوة بنى
على السكون نحو اغزون
وارمين واخشين كالصحيح
المتصل به النون المذكورة
تخوق واقعدن واعلم ان
المصنف لو قال كافى الاوضع
بناؤه على ما يجوز به مضارعه
لكن احسن لكن لما ذكر
ان لماضى ثلاثة احوال أراد
ان يذكر بالانتميص ان
للامر كذلك (ومنه) أى
من فعل الامر (هلم فى لغة)
بنى (تقيم) المحققين بها
الضماير بحسب من هي
مسندة اليه نحو هلم يازيد
واحدة لا يختلف بحسب من استند اليه وبلغتهم جاء التثنية نحو

و بنى بهم ذلك انه من كلامه (قوله) لكن يشترط ان لا يتصل به ما تقدم أى من
الضماير فانه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتى وقد يقال هذا معلوم من
قول المصنف ونحو قوما الخ الا ان المتبادر من عطفه على ما قبله والتثنية بل بالصحيح
ان المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشرح الكلام عليه بعد (قوله) أو نون
النسوة أى أو نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً والابن على الفتح نحو اغزون
واخشين وارمين (قوله) ومثله في البناء المنكسر (الان) ان يقرأ فان اتصل
بالمعتل ذلك فكما صحح كما صنع في لاحقه لان كلامه بيان انه هو قوله السابق
لكن بشرط الخ فتدبر (قوله) اغزوا أصله اغزوا بواوين الاولى لام اليكامة
والثانية واو الضمير حذف حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لا لتقاء
الساكنين بخلاف اغزوا على وزن افعوا (قوله) اغزى أصله اغزى استعملت
الكسرة على الواو وحذفت ثم حذف الواو لا لتقاء الساكنين بينهما وبين ياء الضمير
ثم كسرت الواو لمناسبة الياء لا لتقلب الياء واو الوقوعها ساكنة بعد ضمة وان
لمنت قلت نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذف لا لتقاء
الساكنين (قوله) كالصحيح) نحو افر من ياهدات وظاهر كلامه ان الصحيح المتصل به
النون المذكورة يبنى على السكون الظاهر لاجلها وان السكون الاصل ذهب
فليجزى (قوله) ولو قال كافى الاوضع وبناؤه الخ) فيه انه لا يظهر فى امر جمع المؤنث
محضاً كان أو متصلاً فانه يبنى على السكون ومضارعه ليس يجوز ما يبدئانه على
السكون وكونه فى محل جزم على السكون بعيد يخصر ما فى المعتل وملاحظته مجردا
عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل ولهذا زاد بعضهم فى القاعدة لاخراج
هذا لو كان معر باو يرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذى لم يتصل به الضمير
المقدم اذا باشرة نون التوكيد فانه يبنى على الفتح محضاً أو معتلاً ولا يقال ان
مضارعه يجوز بحذفها بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذى لا مضارعه له كهات على ما قاله
الجمهورى ولا يعلم من صاحبكم الامر الذى مضارعه ليس معر باعلى تلك الزيادة
فتعوى الاحـ نية غير حسن (قوله) ومنه) فصله بتمه لان فيه خلافاً (قوله) هلم فى لغة
تقيم أى على لغة تقيم لانهم استعملوه على وجه علم منه انه فعل أمر نبنى على لغتهم
فعل امر لا يتصرف ملتزم ادغامه واستعمل له مضارعا من قبيل لهلم فقال لا اهل
وقيل هى فى لغة تقيم اسم غلب فيه جانب الفعلية لا التزام فتح ميمها والادغام
ولو كانت فعلا لخرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاطهار واجيب بأن
الترام احدهما جازين لا يخفى جها عن الفعل وحكى الجرمى فتح الميم وكسرها عن بعض

وهي ياهدو هلم يازيدان وهلم يازيدون وهلم ياهدات واما اهل الحجاز فهم عندهم اسم فعل لازم طريفة

بنى تميم وإذا اتصل بهم أها الغائب نحو هلم لم تضيء بل تضيء أيضا وكذا إذا اتصل
 بهم أسا كن نحو هلم الرجل ولا ينافي اسميتها الحقوق الضمائر البارزة لها الماسرى عسى
 وليس (قوله نحو قل هلم شهداءكم الخ) منه المصنف في شرحه على أنه تبين من هاتين
 الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومعدية فإن كانت بمعنى قرب وأبصر كانت معدية
 وإن كانت بمعنى أقبل فهي لازمة وقد تسمى باللام نحو هلم للثريد (قوله وكذا هات)
 أشار بقوله وكذا دون أن يقول كما يقتضيه صنيع المتن ومنه إلى أن قوله في الأصح
 عائذ إلى هات وتعال فقط لا إلى هلم وقوله الآتي بعد قول المصنف على الأصح صريح
 في ذلك الساكن قد عرفت بما عرفت الخلفاء في أعند النحويين في لغة تميم وحينئذ
 يقول المصنف في الأصح راجع للجميع كما أثرنا إليه عند قوله ومنه قال الرضي
 هات بمعنى أعط وتصرف بحسب المأمور أفرادا وتثنية وجعلا وبه كبرا وتأنينا
 تقول هات هاتيا هاتوا هاتي إلى هاتين وتصرفه دليل فعليه تقول هات لاهاتين
 وهات إن كان بك مهناة وما هاتيك كما أعطيك قال الجوهر ي لا يقال منه
 هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ما قال ليس يتسام التصرف ثم قال ومن قال هلم
 اسم فعل قال لحق الضمائر اقوة مشابهة للأفعال ويقول في مهناة وهاتيت أنه
 مشتق من أهاتي كأحاشي من حاشي ويسمى من بسم الله انتهى وقال صاحب الفتح
 والأصح عندى أنه ليس باسم فعل وإنما هو فعل أمر من أتى الشيء إذا أعطاه
 أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل (قوله مالم يتصل به ضمير جماعة الخ) فإن اتصل
 به ضمير الاثنين نحو هاتيا يازيدان أو ياهذان استمر على كسر التاء وكان مبنيًا
 على حذف النون (قوله لا غير) أي وإن اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو قل
 زعالوا لم يضم مع الواو لحقة الفتحة بخلاف ما إذا كان قبل الواو كمرقة لمب ضمة
 لائقن أو ضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قبل أصل تعال إن يدعى به الإنسان
 إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كل مكان وقال بعضهم أصله من العلو وهو
 ارتفاع المنزلة فكانه دعاء إلى ما فيه رفعة كقولك غير ما غيرتشر في القول له قال تعالى
 قل تعالوا آل ماحجر ربكم عليكم (قوله وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة) لم يقل أو يوزن
 التوكيد لعل المسامحة من التوقف لما قال في التصريح ثم النظر في هات وتعال هل
 يقبلان التوكيد فيه خلاف في علامة الأمر أو لا فيخالف ما اختاره أولا فهما
 (قوله وتعالى) أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابع مع عدم انضمام
 ما قبلها فبقى تعال ياء من حذف كسرة الياء الأولى للاستتقال والياء لا لتقاء
 الساكنين بينهما وبين ياء الضمير (قوله فلن أمرت به ما مذكرا) أي مفردا
 (قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة) أي إن لم يتأشروهما نون التوكيد

قل هلم شهداءكم والقائلين
 لاخوانهم هلم الياء (و) كذا
 (هات) بكسر التاء مالم يتصل
 به ضمير جماعة المذكورين
 فيضم نحو هاتوا (وتعالى يفتح
 اللام) لا غير (في الأصح) أي
 الجمع لا أنهم على الطلب
 وقبولهما مع ذلك ياء
 المخاطبة كهيأت وتعالى
 فاذا أمرت بهما مذكرا
 كان بناؤهما على حذف
 حرف العلة فتقول هات
 وزعال كارم واخش

لفظا وتقدّر أو لا كان بناؤه على الفتح (قوله وان أمرت بهما مؤنثا) أي
مفردا وأما إذا أمرت بهما جميع مؤنث فأنهما يثنان على السكون نحو فتعالين
وهاتين ياهندتان ومثل المفرد في البناء على حذف النون إذا أمرت بهما متى مطلقا
أو جمع مذكّر نحو تعال يا وهاتين يا زيدان أو ياهندان في المثنى وهاتوا وتعالوا
في جمع المذكور ولولا وحكم بناؤه ما علم من حكم بناء المقتل كان أول (قوله وقيل
إنهما اسماء فعلى الخ) قاله الزنجشیری للزوجهما الأمر والحق الضمائر بهما القوة
مشابهة لفظا للأفعال فالحق بهما واعتراض بأنه بدل على أن هات لا تستعمل إلا
على صيغة الأمر وليس كذلك فإنه يقال هاتي للماضى كعاطي وتصريفه كصريفه
ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليه قال ولله ما يعاطى وما يعاطى أي
ياخذ (قوله ما دل وضعا الخ) أي فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير
احتياج إلى ذكر شيء معه ولا يقتضي ذلك أنه تمام مدلوله لمعارف أن لطاق الفعل
الذى هذان جزئياته مدلولات ثالثة وهما النسبة المعينة إلى فاعل معين ولذا أوجبوا
ذكر الفاعل المعبر ودخل بقوله وضعا المضارع المنفي بـ لا فإنه يدل بالوضع
على حدث غير منقضى وإن كانت لم تقلب معناه إلى الحصول فيما مضى ومثله
المضارع في سياق لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم وبئس وعسى وحبذا وسأوى
الماضى في سياق الشرط فإن دلالاتها على الحال والاستقبال وتجردها عن
لما مضى أمر عارض والعبرة بأصل الوضع وبذلك سار التعريف بجامعها ما أمكن
يرد على عموم قوله غير منقضى الخ الأمر لأنه يصدر عن حدث وزمان غير
منقضى وذلك الزمان مستقبل فلو قال بدل قوله غير منقضى حاضر كان أو مستقبلا
محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غاية أنه نص في أن المضارع مشترك وتصحیح
التعريف أولى من الإشارة للأقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم
كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا خبر مقدم وأومستقبلا عطف ومعطوف
والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى
وأوائل المستقبل مع الجزأ الحاضر وليس المراد منه عند النخبة الآن وهو الزمان
الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ولهذا أسمعههم يقولون يصلى من قول
انصا زيد يصلى للحال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة
الواقعة في الآتات السكتية المتتالية واقعة في الحال وطاهر كلامه أن المضارع من
قبيل المشترك وهو طاهر مذهب سيبويه وأيدوه بأن اللاحقة على كل منهما
لا يحتاج إلى استوغ بخلاف اللاحقة على الماضى فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ
واختار بعض المحققين أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لأنه إذا تجرد عن

وان أمرت بهما مؤنثا كان
بناؤه على حذف النون
فتقول هاتي وتعالى كاري
واخشى إنيأه الأمر على
ما يجزم به مضارعه وقيل
إنهما اسماء فعلى وأشار إلى
الاسم الثالث بقوله
(ومضارع) وهو ما دل
وضعا على حدث وزمان غير
منقضى حاضرا كان
أو مستقبلا

الشرائح لم يحمل الاعلى الى الحال ولم يصرف الى الاسمة قبل الابدانية وهذه اشارة
 للحقيقة والمجاز وأيضا من المناسب أن يكون للعال صيغة خاصة كالأخويه واختار
 بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم
 حالاً ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال وردائه لا يلزم من أسبقية المعنى
 أسبقية المثال وقيل أنه لا يكون الال للعال وعاءه ابن الطراوة لأن المستقبل غير محقق
 في الوجود فإذا قلت زيد يقوم فعناه بنوى أن يقوم غدا وقيل لا يكون الال للمستقبل
 وعليه الزجاء وانكر أن يكون للعال صيغة أقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر
 ما تنطبق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا وردائه المراد بالحال الماضى غير
 المنقطع لا الآن التماس بين الماضى والمستقبل فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور
 المستقبل يفتح الباء اسم مفعول والقباس يقتضى كسرهما اسم فاعل لانه مستقبل كما
 يقال الماضى (قوله وسعى مضارعا) عالت التعمية في هذا دون الآخر للخفاء فيه
 (قوله هذا التركيب) احتز بذلك عن المعاني الفردانية فلا بد أن نحو من يحتمل
 معاني كيان الجنس والتبعيض والابتداء وان الالباس يحصل في بعض الحروف
 كلام الامر ولا مكي لان صورته ما واحدة والمعنى مختلف وكذلك في النفي
 ولا في النهى ولا حاجة الى الجواب بان الفرق يحصل بتقديم العامل على لام كي
 ووقوع لام الامر ابتداء وان يوقى بغير لام أدوات النفي اذا خيف التباسها بلا
 النهاية على انه لا يفيد في نحو جئتكم انتم ب زيد فان اللام تختمل أن تكون
 للامر والتركيب جملة وان تكون لام كي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شيء
 آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة) وذلك
 في الاسم نحو ما أحسن زيد في الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان كلام
 التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا
 لاعراب المضارع وأورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما تعرض به على الجمهور
 كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام عليه في تركيب
 واحد وليس كذلك وبان الماضى قديمة عاقب عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه
 يحتمل ان المعنى ما صام وما اعتكف أو لاكن اعتكف أو ممتكفا فالحق ان الاسم
 انما اعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه ومن جملة الاماكن التي
 تظهر فيها المثال المذكور كما لا يخفى وهذه تصورات في الفهم المضارع انما كانت توارد
 عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة فاعرب (قوله وقضية ذلك الاشتراك
 في الاعراب) انما تخفى هذه القضية لوزكر ان ذلك التعاقب سبب للاعراب ولم
 يجز ذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكرانه سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع

وتسمى مضارعا من المضارعة
 وهي المشابهة لما يشابه الاسم
 في ان كلامهما يطرد عليه
 بعد التركيب معان مختلفة
 وقضية ذلك الاشتراك في
 الاعراب

فيه تخم ان كلامه هذا يقتضي عدم الاشتراك في الاعراب وليس كذلك فكان ينبغي
 أن يقول وقضية ذلك أصالته في الاعراب لكن الخ وكان ذلك مراده بدليل بقية
 كلامه والمعنى الاشتراك في الاعراب على وجه الاصالة فتدبر (قوله لكن لما
 كانت المعاني الخ) أو رداً على ما يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره
 كان يقال ما أحسن الى زيد بشئ في النفي وما أحسن ز يدعيه أم أنفعه في الاستفهام
 وما أحسن ز يداعى في التعجب ولهذا كان الحق ان توارد المعاني المقتضية
 لاعراب الاسم انما هي الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله يميزها غيره) كإظهار
 العوامل المفردة من ان في التعجب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع (قوله فرعاً
 في المضارع) هذا قول البصريين وقال الكوفيون أصل فيهما وقال بعض المناخرين
 أصل في الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لانه بخلاف الاسم فهو فرع فيه (قوله
 في الابهام والتخصيص) لان الاسم يكون مهاباً للتكثير ويخصص بالتعريف
 والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويخصص للزمان المستقبل بخلاف السين
 وسوف ولا ياتي في هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسماء لانه
 يستفيد من المضاف اليه نعتاً يضاف اليه كلاً ولا يكون الا في الاسم
 لان ما هنا كـ على المجموع أي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم
 أولاً يكون أصالة الابهام على أنه فرق بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء
 على أنه مشترك وأما على كونه حقيقة في أحدهما فلا إشكال أصلاً (قوله وقبول لام
 الابتداء) لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لهبرة وعلى الفعل نحو
 ان ربك ليحكم (قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ) المراد مطلق الحركات
 لا تشخصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله والماء الجريان لفظاً أو تقديرًا
 ليدخل يقوم بالنسبة لفاعله لان أصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت
 الحركة من الواو الى الساكن الصحيح قبلها (قوله مرده ابن مالك) فيه ان ابن مالك لم يرده
 من جهة انه علة في التسمية وانما رده من جهة انه علة لا عرابه فقال أما الاول والثاني
 ولان الماضي قبلهما نقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت
 قدومه فتخصص وأما الثالث لان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع
 جواباً للو وأما الرابع فليس بطرد ولو سلم فالماضي يجري أيضاً على الاسم كقوله
 فهو فرح وأشر فهو وأشر وغلب غلباً وجلب جلباً وقال ان المشابهة في تلك الامور
 يجعل عرابها بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة في تعاقب المعاني وحاصل ما ذكر
 ان ما قاله ليس بتمام في نفسه وبتهذيب تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربع ليست
 هي السبب في اعراب الاسم حتى يقترب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان شرط

لكن لما كانت المعاني
 المتعاقبة على الاسم لا يميزها
 الا الاعراب وعلى المضارع
 يميزها غيره أيضاً كان الاسم
 اشتد احتياجاً الى الاعراب
 من المضارع فجعل في المضارع
 أصلاً فيه فرعاً في التسمية
 وما قيل من ان العلة في التسمية
 مشابهة للاسم في الابهام
 والتخصيص وقبول لام
 الابتداء والجريان على
 حركات اسم الفاعل وسكانه
 فرده ابن مالك في شرح
 التسهيل (ويعرف أي يميز
 عن جميعه)

(لم) أي بدخولها عليه نحو
 لم يلد ولم يولد وما يميزه
 أي ما دخول حرف التنفيس
 عليه كسوف وكذا دخول
 اللام أو الالطيتين وإنما
 اقتصر المصنف على لم كابن
 تمالك في ألفيته لأن لها
 امتزاجا بالفعل بتغير معناه
 إلى الماضي حتى سارت
 كجزء من قوله الرضي (وافتحاه)
 بالرفع على الابتداء كما هو
 قضية كلامه في التشرح
 يكون (بحرف) واحدا زائد
 (من) أحرف (نابت) أي
 بعدت أو أُنبت أي أدركت
 (نحو) قولك (نقوم وأقوم
 ويقوم) زيد (وتقوم)
 بانه ولم يذكر هذه الأحرف
 ليعرف بها المضارع
 لوجودها في أول الماضي
 وانما ذكرها تهديد للحكم
 الذي بعدها كما سيأتي ومن
 النجاة من جعل افتتاحه
 بأحد ما من علامته أيضا
 وهو ظاهر كلام المصنف بل
 قيل إن التمييز بها أولى من
 التمييز بلم لعدم انفكاكها
 عنه ولا اتصالها به وللتنصيص
 على جميع أمثله بخلاف
 لم وعليها اقتصر ابن مالك
 في التسهيل وعليه فيشترط
 في الهمزة أن تسكون

الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولأنه نقول إنها وإن لم تكن سبب الأعراب
 إلا أنه يصح إلحاقها بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه لئلا يفتقد
 الشبه لا بصار إليه مع إمكان قياس العلة لأن يجب أن يقياس العلة منعذر
 لأن هذه أعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الأعراب لا مطلقا (قوله لم)
 أي بجهة دخولها عليه والمراد به الاستقامة المعنى وعدم الامتناع بسبب الالفة
 ولا خفاء في إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع فلا دور
 في تعريف المضارع (قوله الطائيتين) أي الموضوعتين لطلب الفعل والكف
 سواء استعملتا فيه أو في غيره وانظر في التنبيه هل هي من باب التغليب أو يكفي
 الاشتراك في مطلق الطلب (قوله لأن لها امتزاجا إلخ) هذا انما يتجده على قول المبرد
 من صرفها معنى المضارع إلى الماضي وإن أفضى وأما على قول سيبويه أنها تصرف
 لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجده هذا التعليل وأيضا
 انما يتجده على القول بأن لما سكت من لم وهو قول الأكثرين أما على القول
 باليساطة فيحتاج إلى زيادة في التعليل كما يقال مثلا اقتصر على لم إنذارا كقولنا
 أقبل حرًا وفأهسي كلاما لأنهما أدخل في الجزئية من لم بديل حذف الفعل
 بعد ما دونها وعلى بعضهم الاقتصار عليها بأنهم أشهر عوامه بل بقي أن حرف التنفيس
 يخص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولد لم يعمل ويجب أن لا يتغير
 في التخصيص لبقاء المعنى تدبر (قوله بالرفع على الابتداء) وخبر المبتدأ قوله بحرف
 من نابت ولولا كلام الشارح أمكن حزه عطفًا على لم ليكون علامة أخرى (قوله من
 أحرف نابت) أي من الأحرف المجموعة في نابت (قوله لوجودها في أول الماضي) نحو
 أكرم وزير جسر وبرنا وتعلم (قوله تهديد الحكم إلخ) هو قوله ويضم أوله إلخ كما يصرح
 به الشارح قريبا والتهديد التوطئة قوله وهو ظاهر كلام المصنف (أي في المتن) قوله
 لعدم انفكاكها عنه (هذا ظاهره) على كلام سيبويه والبصريين فيما إذا اجتمع تأني
 مفتوحتان في أول مضارع تفعل وتشاء وتفعّل نحو فانت له تسمى ونارا تظلي
 من أن المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى وعزى لهشام والسكوفيين وعدم
 الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يفعل ذلك الخفيف بالحذف بما تصدّر
 فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلا وفي هذه
 القراءة دليل على أن المحذوف من نزل التاء الثانية لأن المحذوف في القراءة
 المذكورة انما هي النون الثانية ومنه على الظاهر قوله تعالى وكذلك نجني
 المؤمنين في قراءه عامم أصله نجسي ولذلك سكن آخره (قوله ولا اتصالها به) أي
 على أنها كالجزء منه (قوله بخلاف لم) فيه نظر (قوله وعليه فيشترط في الهمزة إلخ)

لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لأن أحرف نأيت صارت علما في الاصطلاح على ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم منها غيرها وإنما قال المصنف ما تقدم لأن الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما البتدئ (قوله للمتكلم وحده) أي مذكرا كان أو مؤنثا والمراد لتكلم المتكلم فاندفع ما قيل الصواب أن يقول للمتكلم مع الانفراد وقس عليه فابعده لأن ما ذكره يوجب صدق حده الضمير على أحرف المضارعة واحترز به عن همزة لا تكون للتكلم نحو أقاموا كرم فإن قيل لك ما تقول في الخفي من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم قتل من سكن ألباء فهو عنده مضارع ومن فتحها ففاض وقوله وحده حال من المتكلم لتأويله بالنكرة أي متفرا أو التعريف فيه العهد الذهني والعهد ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملة أو منعول مطابق للحال المقدرة أي بتوحد المتكلم يكون الهمزة له توحد أو نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره (قوله للمتكلم ومن معه) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره قال الدماميني والذي يظهر أن النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة مفردا كان المشار له أو غيره من المذكورين أو الأناث أو مضافا ومقتضى عبارة المصنف يعني ابن مالك وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركا في المشاركة في ثبوت المتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل (قوله أو للعظم نفسه ولو ادعاء) أي أو للمتكلم الماعظم نفسه ما يكونه عظيمه ما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء وقيل إنما يستعمله المعظم لنفسه وحدها حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أو لأن اتباعه يشاركونه في غائب أموره فلا يستعمل المذكر ويجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولم يحسن مثله في الغائب والمخاطب في الكلام المعتد به كما في المطول لا في الضمير ولا في غيره وأما فادته الملائكة والمنادي جبريل وحده فلان الجمع الحلي باللام ينسج منه في مثل هذا الموضوع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قبل وفيه نظر فقد صرح السعد في المطول في بحث أن استغراق المفرد اشتمل أن الجمع لا يتنسى بالتحصيل لو احد وان قولهم فلان يركب الخيل وإنما يركب واحد محجاز فالأولى الجواب عنه أنه عن فادته الملائكة وأنه مجاز وأما نحو يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فبن باب تغليب المخاطب على الغائب أي إذا طلقتم أنت وأمثلك وإنما خص بالنداء لأن الكلام معه ولأنه أمام أمته وأما تجويز الكشف والقاضي في فإن لم يستجيبوا لكم أن يكون الجمع له عظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون أن ضمير يسطرون

للمتكلم وحده وفي النون
أن تكون للمتكلم ومن معه
أو للعظم نفسه ولو ادعاء
وفي الماء أن تكون

لغائب المذكور مطلقا
لوجمع الغائبات وفي التاء
أن تكون للخطاب
مطابقا أو لغائبة أو للغائبتين
وبهذا يظهر ان التعبير
يأنيت أنسب بالفسحة
للتعريفية من تعبيره بآيت
والحكم الذي أشرنا اليه فيما
مر هو قوله (ويضم أوله)
أي المضارع أي الحرف
المتقنه (ان كان منصبه
رابعيا) سواء كان كل
حروفه أو لا (كيد حرج)
اذما ضمه د حرج أم به ضها
زائدا كحبيب (ويكره)
اذما ضم بها أجب وأكرم
والهمزة فيهما زائدة لان
وزنهما أفعل (ويفتح أوله
في غيره) أي غير المضارع
الذي ما ضمير باعي بأن كان
منصبه ثلاثيا (كضرب)
اذما ضمه ضرب ولا يكون
الأصل الحروف أو تخميسا
أو سداسيا كينطلق
(ويستخرج) اذما ضمها
انطلق واستخرج ولا يكونان
الا مريدا فيهما ومن
الخامس نحو

راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان أربدا القلم الذي خط الاوج فلا يدل على
محبة بل على ان المحزون يرى ذلك هذا وقد تستعمل التثنية للدلالة على ان الفعل
لغائبة عما يصير الواحد عن القيام به ومنها ياك نعبد ونحمدك اللهم (قوله
للفايت المذكور مطلقا) أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره المراد اللفظ الغائب فلا
يرد ان الباء تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التبذ كبير والتأنيث
اذما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر
فيستحيل على من هو في كل مكان (قوله وجمع الغائبات) أي ظاهرا كان الاسم
كيقوم الهذات أو مضمرها نحو الهذات يقمن عاقلا كان المسمى كأم أو غيره نحو
السموات يقطرن جمعا سائما كان الاسم كأم أو كسبحا نحو الهذات يقمن والا عين
يدعون ومذهب البصري ان نحو تقوم الهذات بالتاء الفوقية كمفردة (قوله
ان يكون للخطاب مطلقا) أي مفردا كان أو غيره مذكرا أو غيره واذا اجتمع
مخاطب وغائب فالقياس تغليب الخطاب لتقدمه اسكون الخطاب معه كقوله تعالى
فمن تبعلن منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكرا ومؤنث
فالقياس تغليب المذكور (قوله ولغائبة) أي لفظا أو بتأويل فيدخل ظاهرها
نحو تقوم هذه ومضمرها نحو هي تقوم والحقيق كما مثل والمجازي نحو تنفطر السماء
وهي تنفطر وما هو للغائبة بالتأويل نحو تجي الكتاب على معنى الغيبة ونحو
تقوم الرجال والرجال تقوم للتأويل بالجماعة (قوله للغائبتين) تنبيه غائبة وشمل
الظاهر نحو تقوم الهذات والمضمر نحو الهذات تهومان والحقيق كما تقدم
والمجازي نحو تدمع العينان والعيان تدمعان لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير
الغيبة فهل تقول هما تفعلان بناء فوقية تعني امرأتين حملا للمضمر على المظهر ورعا
للعنى وانظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى أسوأها وهو قول ابن ابي العافية
وتقول هما يفعلان بناء تحمية رعا للفظ فان هذا اللفظ يكون للأن كربين وهو
قول ابن البادش والروح الاول وبه جاء السماع قال عمرو بن أبي ربيعة
اقص على أخى بد حديثنا * وما لهما ان تعلمتا متأخر
لعلهما ان تبغيا حاجة * وان ترجيا ما رجا كت أحصر
(قوله هو قوله ويضم أوله الخ) أي هو ما تضمنه قوله المذكور (قوله سواء كان كل
حروفه أو لا) ينحصر في الرابعي المجرد كما مثل والمحقق كيجوب وتجب (قوله
أم به ضها زائد) هو اللانثى المزيد فيه وهو ثلاثا ثواب باب الاعمال كيكرم
والتفصيل كيف فرح والمفاعلة كيف اتل (قوله ويفتح أوله في غيره) أي في اللغة المشهورة
وهي لغة أهل الحجاز (قوله ولا يكونان الا مريدا فيهما) اما حرج واحد نحو ويد حرج

ما حزن نحو وانطلق أو ثلاثة نحو واستخرج (قوله نحو خصم وقتل) يجوز في فائهما
 فتحذف حركة المدغم الياء والكسر لانهما الساكنين وهذا أولى لان لا دخل
 في ما عدا ما عدا في التعديل ومن العرب من اذا كسر الفاء بقبعها كسر العين فتحذف
 خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والفاء والياء والياء والياء من الاول في قتل
 مثلاً يقتل بفتح القاف ومن الاخيرين يقتل بكسر ها ويقتل بكسر حرف المضارعة
 أيضا اتباعا للقاء ثم هذا التغير من قياس في كل فعل ادغم فيه ناء لا فتعال (قوله
 ادغمت الناء) أي بعد نقل حركتها الى ما قبلها (قوله وحذفت الهمزة) أي همزة
 الوصل استغناء عنها بفتح ما بعدها (قوله فان الهمزة منه مكسورة على الافصح)
 قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني أسد وهو القياس (قوله وكذا
 نحو اهر يق واسطبع) أي يستثنى ذلك وأهر يق يسكون الهاء ليصح التقرير
 الآتي اما اهر يق يشتبه فهو من هراق ابدلوا من الهمزة ثم صرفوا الفعل بها
 لانهم انما حذفوها لكونها همزة في يرق فلما صارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج
 فهو مدحرج قالوا يرق فهو هريق (قوله فان الهمزة فيها مضمومة) احتراز عن
 مضارع استطاع الموصول الهمزة لانه خماسي فانه مفتوح حرف المضارعة لان أفضل
 ماضيه استطاع حذف تاؤه لمجانسة الطاء كما حذف أحد المثلين نحو طلت وست
 ففتح مضارعه كما يفتح يستطبع (قوله ليس رباعي) بل خماسي (قوله فلا استثناء) لان
 الشاذ لا يجب ان يدخل في القواعد (قوله أو ان الهاء والسین زائدتان على خلاف
 القياس) والاصل اراق والطاع هذا مذهب سيبويه ان الاصل الطوع مثلاً نقلت
 حركة العين ثم قلبت الفاء لحركتها في الاصل وانما ح ما قبلها في اللفظ ثم زيدت
 السين عوضاً من ذهاب العين أي من ذهاب حركة العين أو من العـ وان لم تذهب
 من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت ونحو ما للتعذر عند سكون اللام في نحو لم
 يطع وأطاعت فلا حاجة لقول ابن عصفور رمؤ ولا ان السين زيدت لتسكون عوضاً
 عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضر اري ان كون الحرف عوضاً من شيء
 في حال دون آخر معدوم الظن ولا يرد اعتراض المبرد بان الشيء انما يعوض اذا لم يكن
 موجوداً وحركة العين موجودة لانها نقلت الى الفاء انتهى وانما حكم بان أصلها
 اراق والطاع لانها مالم يسم أبنية الافعال ومعناها ما معنى الرباعي كذا قيل
 ووافق في استطاع قول سيبويه انما هي الطاع لانه معترض كما نقله ابن الزبير
 من المغاربة بان معنى استطاع اندر ومعنى الطاع انقاد ولم يقل أحد من أهل اللغة
 عن العرب بان استطاع بمعنى الطاع انتهى واجود ما يثبت في دفعه ما ذهب اليه
 ابن الطبري ومن تبعه من انه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتدل فلا يبعد

خصم وقتل بالتشديد فان
 أصلها ما اخصم واقتل
 ادغمت الناء فيما بعدها
 وحذفت الهمزة ولهذا فتح
 حرف المضارعة فـ ما
 ويستثنى من كلامه نحو انا
 فان الهمزة منه مكسورة
 على الافصح وكذا نحو
 اهر يق واسطبع فان
 الهمزة فيها مضمومة مع ان
 ماضيه ما وهو اهر يق وقد
 واسطاع ليس رباعي وقد
 يقال بانها من الشواذ فلا
 استثناء وأن الهاء والسين
 زائدتان على خلاف القياس

ان يكون من كلامهم اطاع الرجل صيره منقادا انقاد من طاع واذا كان كذلك فقد
 آل. معنى اطاع بمعنى استطاع من حيث ان القائل اطاعت بمعنى صيرت غيري منقادا
 . كأنه قال قدرت واستطعت فيكون سيدي به انما جعل استطاع من اطاع
 لا اتقانها معني لان كل اقلقة عين الاخرى انتهى وقال البكريون الاصل
 استطاع حذف التاء وقطعت الهمزة وهو وضعف لقطع همزة الوصل في الاختيار
 من غير موجب (قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرًا) مكان للنحوي نحو
 كأن الأرض ليس بها شئ فأنفذ في الكلام تسامح لان كلامهما في التقدير
 رباعي قطعاً (قوله على الاصح) فيه اشارة للقدح في قول ابن مالك في شرح التسهيل
 ينفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصل به نون الالف ومقابل الاصح ما ذهب اليه
 ابن طحطحة والسهيلي وابن درستو به وطائفة من انه معرب لبقاء موجب الاعراب فيه
 فهو يقدري الحرف الذي كان فيه طاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه
 بالماضي وانما قدم حالة البناء على حالة الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل
 كما سيأتي في كلام الشارح ولان ضابط الاولى وجودى والثانية عذمي (قوله لغوات
 شئ بالاسم الخ) فيه نظر اذا الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالثون التي لا تلحق
 الأسماء وفي عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الاعراب فيه كالم يمنع ذلك الاسم
 خروجه عن الاعراب لما شابه الحرف انتهى وهذا كما صرح في أن سبب
 الاعراب لم يفت لكشفه عورض بسبب اتصال النون التي زلت منزلة الجز من
 الفعل فصارا كالثاني الواحد وصر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء ما يدل
 له لا شوقه ليدوجه كلام الشارح بامر من الاول ان الشبه المقضي لا عرابه مشروط
 بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فات الشبه بغوات شرطه اذ يلزم من عدم
 الشرط عدم مشروطه الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشئ لكن
 لان لم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته وقد
 فات هذا لان الثون مارت كجزء من الفعل ولهذا سكن آخره كالماضي وان لم
 يتوال فيه أربع حركات فاشبه الماضي كما صرحوا به والماضي لا يلزم الجري على
 حركات اسم الفاعل وسكناته فكذلك ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيحي وهو مبني
 على أن الشبه الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وليس
 بمرضى عند الشارح تبعا لابن مالك بل تعاقب المعاني التركيبية كما تقدم وصر عن
 ابن مالك ان الماضي يجري كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم
 الا ان يقال ما هنا مبني على كلام الجمهور (قوله باتصاله بالثون الخ) أو رده عليه
 بأنه يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنان أو الواو الجمع أو ياء المخاطبة واجب

فكأنهما على أربعة
 أحرف تقديرًا (ويستكن
 آخره) تسكين بناء على الاصح
 ان كان (مع نون النسوة
 نحو) والمطائفات (يترصد
 والا ان يعنون) وبني الفعل
 معها رجوعا الى الاصل من
 بناء الفعل لغوات شئ
 بالاسم المقضي لا عرابه
 باتصاله بالثون التي لا تلحق
 الا بالفعل وبني على
 السكون لانه الاصل في البناء

وحلا على الماضي المتصل

بها واذا دخل عليه عامل نحو
لم يضرب من أولن يضرب من لم
يؤثر فيه انظروا الى ذلك أشار
بعضهم مغلفا حيث قال .
وما ناسب للفعل أراجزم له
ولا حكم للأعراب فيه يشاهد
وزن يعقون يعقون والواو فيه
لام الكلمة لا ضمير الجماعة
والنون ضمير النسوة لا نون
الرفع بخلاف الرجال يعقون
فان الواو فيه ضمير الجماعة
ولام الكلمة مخدوفة والنون
علامة الرفع والفعل معها
معرب وأصله يعقون ويواوين
أولاهما لام الكلمة فاستقلت
الضمة على واو قبلها ضمة
لحذفت الضمة فالتقى ساكنان
لنحذفت الواو الاولى فبقى
يعقون على وزن يعقون
وخصت بالحذف لانها جزء
كلمة ولا نهى آخر الفعل
ولا نهى التل على معنى بخلاف
الثانية ولذلك حذفتوا لام
الكلمة في نحو قاض وغار دون
التنوين لانه كلمة مستقلة ولا
يوصف بأنه آخر وجى به المعنى
وكما يسكن مع نون النسوة يسكن
مع نون الذكور كقوله
ويخرجن من دارين يجسر
الحقائب

بانه انما اعرب والحالة هذه اسم به بالتثنية والجمع واورد ايضا عليه انه يلزم بناء
المفرون بحرف التنقيص ونحو لم الجازمة واجيب بالفرق بين النون وما ذكر بان
النون لما انصابت بالآخر وصارت **ك**الجزء تعذر الاعراب بالحركة والحرف
وتقديرهما الاحبة اليه ولا داعي له لانه يرجع الى الاصل (قوله وحلا على الماضي)
الا قرب انه عطف على قوله لانه فهو وتعليل ثان للبناء على السكون ويرد عليه ان
البناء على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وايضا الصحيح ان الماضي مع
النون مبنى على الفتح المقدر لا السكون الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاول بان
الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذي هو السبب في بناء الماضي كما يجوز ضمن
كلام الرضى قال شيخنا القمي الظاهر انه عطف على رجوعا فتأمله انتهى وعليه
فهو تعليل ثان لاصل بناء لانه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك ما مر وهذه
والثالثة تركيبها معها لانها كالجزم لان الفاعل كالجزم من فعله ويعد هذا بحسب
الظاهر تأخير خرام وحلا عن قوله وعلى السكون تقدير وار رد على هذه العلة انه ان
اريد تعليل نفس البناء فلا نعلم ان بناء الماضي لاجل اتصال النون به بدليل انه
مبنى قبلها ومع غيرها وحاصله ان شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم الا أن
يجاب بنظير ما مر من الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للامهم وان
اريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف وأما العلة الثالثة فمرد على كون
التركيب سببا للبناء على ما سلف تعرفه في بناء المضارع على الفتح مع نون التوكيد وأما
لزوم بناءه حينئذ مع ضاهرات التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنقيص ونحوه فقد عرف
جوابه مما سلف وانما علل بناء المضارع وان كان ابتداء أصلا في الأفعال لان
الأعراب قد صار له أصلا ثانيا أو ما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء
فراجعه (قوله لم يؤثر فيه انظروا) بل محلا فيكون الفعل في محل جزم ولم ونصب بلن
وعلى مقابل الصحيح يكون معربا (قوله وخصت) أى الواو التي هي لام الكلمة
(قوله بخلاف الثانية) أى واو الضمير (قوله لان كلمة) متعلق بحذف واو هو بدل من
قوله ولذلك أتى به لانه أدل على القصور فلا يرد أن الفعل لا يتعدى الى معمولين من
نوع واحد الا باتباع وهذا قد ذكرت هلة الفعل أولا بقوله ولذلك (قوله ويرجعن) قاله
اعشى همدان على الصحيح ومصدره * يمررون بالدهنا خفا فاعياهم * والدهنا بالقصر
والله لكنه مقصور ههنا وضعه بلا تميم وعياهم جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب
ويحمل خائب الراكب ويخرجن عطف على يمررون وانت فاعله بتأويل الجماعة
وبروى بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء موضع في البحر يؤتى منه بالطبيب ويجر
الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بجرة وهي الممثلة والحقائب جمع حقيقة وهي

وعاء يجعل فيه الر جل زاده (قوله فلو عبر بنون الجمع اسكان أولى) أى ابدخل فيه
 نون لئلا كثر ضميرا كما مثل أو علامة كقوله يصغر السبط اثار به واجب
 بانهم ما نون الاناث استعيرت للذكورين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعه لهن
 وان لم تستعمل فيهن هذا وقد يقال الاولى نون المؤنث ويجب ان المصنف له اصطلاح
 على ان النسوة بمعنى المؤنث (قوله فتح بناء) أى على الامع قال الامام ابو حيان
 والحركة التي قبل النون ذهب قوم الى أنها حركة بناء وقوم الى انها حركة عارضة
 لائتقاء الساكنين وهو نص صيدويه وفي الغرة فتحها قبل نون التوكيد في مثل هل
 تضرين عند صيدويه والمبرد وابن السراج والقارسي فتحه بناء وقيل فتحة اتياء
 الساكنين وهو مقتضى قول السيرافي وزجبه الزجاج الى صيدويه والصحيح القول
 الاول بدليل هل تضرين ولم يلق ساكن انتهى (قوله لفظا وتقديرا) بالواو لا بأو
 كافي بعض النسخ (قوله تركيبه مع هاء التر كيب خمسة عشر) أى ولا اعراب في الوسط
 والنون حرف لاحظ له في الاعراب فينبى الجزآن ولم تعرب الكسامة على النون عند
 الامتزاز كما عرّب الاسم بالبناء على التاء عذمه ولا على ما قبل النون كما عرّب الاسم
 مع امتزاجه بالتثوين على ما قبلها لان الاسم لساكنته في الاعراب روى اعرابه بقدر
 الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى أصله بأدنى سبب وبما تقرّر نظير الدليل والا
 فمعجزة التر كيب ليس من أسباب البناء لانهم لم يعدوه فهم اوقد رأيت بخط المصنف
 ما نصه الذي تحصل الى ان التر كيب لا يستدعي البناء ولا تلازم بينهما ما بدليل بعلمك
 وحضرموت لان حقيقة جعل الكامين كلمة واحدة ومن أين يقتضى هذا البناء
 انما يقتضى التخفيف فيصح ان يجعل على كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة
 في أصل البناء ألا ترى ان بناء الاسم دائما أو غالبا يشبه الحرف ولا تركيب في
 المعروف فمن أين اقتضى التركيب البناء وهو لا يوجد في الحرف أصلا ولا يليق به
 فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى انه من خصائص الاسماء انتهى
 والاولى ما في المتوسط انه انما يبنى لانه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه مسند الى
 الواحد أو الى الجميع في مثل هل تضر بن ولو أعرب على نفس النون لجرى الاعراب
 على ما يشبه التثوين وهو النون وهو غير جائز (قوله بدليل انه لو فصل الخ) يدل على انه
 معرب عند عدم اتصال النون بدخول علامة الرفع عند الوقف على المؤنث
 بالخفية تقول هل تفعلن يازيدون فاذا وقعت على الفعل حذف النون وردت
 واذا جاء نون الزرع وقات هل تفعلين ولو كان مني لم يختلف حاله وصل لا ووقفها
 (قوله لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء) يشك كل نحو لا رجس بالبناء على انفتح رسا بقى
 منه (قوله مطابقا) اسوا منه ليه الف اثنين أو اوجع أو بقاء الخاطئة قال في

فلو عبر بنون الجمع اسكان
 أولى ولو صدق عموم قوله
 فيما بعد يعرب فيما عدا
 ذلك (ويفتح) آخره فتحة بناء
 ان كان (مع نور التوكيد)
 خفيفة كانت أو ثقيلة
 (المباشرة) وهى المتصلة به من
 غير جازم (لفظا أو تقديرا)
 هذا مذهب الجوهري وبه
 جزم ابن مالك وطائفة وعلة
 البناء عندهم تركيبه معها
 تركيب خمسة عشر بدليل
 انه لو فصل بين الفعل والنون
 فاصل لم يحكم ببنائه لانهم
 لا يركبون ثلاثة أشياء كشي
 واحد ومعنى مباشرته
 تقديرا أن لا ينوى هذا
 فاصل وذهب قوم الى البناء
 مطابقا لان النون لما لحقه

أكدت فيه الغلبة وردته الى أصله من البناء (٩٠) وذهب جمع الى الاعراب مطعنا والاصح الا قبل ولم ينفذون

التسوية بما قبله بهون التوكيد
لانما لا تكون اليمين
تختلف انؤكد فانما قد
تكون مباشرة (نحو انفذت)
بالبناء للمفعول وقد لا تكون
كسبائي (ويعرب) أي
المضارع (فيما عدا ذلك)
المتقدم وهو ما اذا عر
عن النونين (نحو يقوم زيد)
وما اذا لم يتأثر بهون التوكيد
لفظا أو تقديرًا وان اتصلت
به لفظا بأن فعل بينهما
فصل حسيا كان أو مقدرا
فالأول نحو (ولا تتبعان)
أصله قبل التوكيد والنهي
تبعان بخفيف نون الرفع
فدخل الحازم فحذف نون
الرفع ثم أكد بالنون التثنية
فاتى ساكنان الالف والنون
المدغمة ولم يجوز حذف الالف
لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا
النون لغوات المقصود منها
فحركات النون بالكسر
تشبهان نون التثنية الواقعة
بعد الالف (ولتبلون)
مضارع بليلو بمعنى للمجهول
مسند لجماعة الذكور أصله
قبل التوكيد لتبلون يواون
أولاهم الام السكامة تعبرك
حرف العلة وانفتح ما قبله قلبت
الواو ألفا ثم حذف لانتقاء

الارتشاف فتحذف نون الرفع البناء عذا التجرد وهو مذهب الاخفش والزجاج واني
على في الايضاح (قوله أكدت فيه الغلبة) لانها من خصائص الفعل فاذا أكدها
بعد من مشابهة الاسم ونقصت شبهة لانه يتخلص بها للاستقبال فلم يبق فيه ايهام وورده
ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمضارع بحرف التنفيس والسند الى ياء المخاطبة
لانما يتخصى بالفعل بل هي آتية بالفعل من جهة انها تانست الفعل لفظا ومعنى
والنون تانست لفظا اذ معناها يصلح للاسم وهو التأكد (قوله وذهب جمع الى
الاعراب) كما له قبل ان تدخل عليه النون قال الشاطبي ومن الناس من يطلق
على الفعل هانئا لا معرب ولا مبني كاضاف الى ياء المنكلم فله حال بين حالين (قوله
وقد لا تكون) هذا التركيب يقع كثير للمصنفين واستعمله المناطقة في سور السالبة
الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفي ونص في المعنى على اختصاصها بالفعل
للتعريف الخبري المتيقن ومثله في الهمع فاحفظ (قوله المتقدم) اعذر عن افراد
اسم الاشارة مع أن المشار اليه جمع (قوله بأن) فصل بينهما فاصل وهو ألف
الاشين وواو الجمع وياء المخاطبة ولا فرق فيها بين ان تكون ضمائر كما هو الاصح
أو علامات على مقابلة (قوله لا يلتبس بفعل الواحد) لايقال لا التباس لان النون
مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسرهما مع فعل
الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذلل عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل
التمييز وهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو لتضمر نون يقوم
كما بقيت الالف وقيل في الجواب ان الالف فهاز يادة مدسوخ اجتماع الساكنين
وقيل أيضا ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على
الخفيفة والالف لم تحذف مع الخفيفة لقياس حذفها مع الثقيلة عليها ثم ان اغفار
الساكنين لما ذكر بناء على انه على غير حده اعدم كونها في كلمة واحدة على القول
باستراطجه والافعال على القول بأنه على حده اعدم استراط ذلك فلا شك (قوله
فحركات النون بالكسر) لا ينبغي ان المحرك بالكسر انما هو النون المدغمة ثم لا
المدغمة وان أوهم كلامه خلاف ذلك (قوله مضارع بلا يوا) فهو من البلا وهو
التجربة والاختبار (قوله مبني للمجهول) أي مبني للاسناد للمفعول المجهول فاعلاى
المجهول فاعله (قوله لجماعة الذكور) أي لتضير جماعة الذكور أي المخاطبة
(قوله فحذف نون الرفع) انما خصت بالحذف نون التوكيد وان كان كل منهما
لمعنى لان نون الاعراب اذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس لان نون
التوكيد اما مبني مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة أو
مفتوحة فادبى نون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا

الساكنين فصار لتبلون ثم أكد بالتثنية ما جمع ثلاث نون فحذف نون الرفع

أحدهما بفركت الواو
بجركة مجازية لها وهي
الضمة لتدل على المحذوف
فصار ثلثون على وزن ثعمون
(ظلماتين) أصله قبل التوكيد
تراءين ثقلت حركاتهمزة
الى ما قبلها ثم حذفت همزة
فصار زرين بين شفع الزاء وكسر
الباء الاولى واسكان الثانية
فتمركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلت الياء ثم حذفت
لا تاء السا كنين فصار زرين
ثم دخل الحازم فحذف تون
الرفع ثم أكد بالنون التقبيلة
فالتقى سا كنان باء المخاطبة
والثون المدحمة فمركت الياء
بجركة مجازية لتدل على
المحذوف فصار زرين على وزن
تسين والساقى نحو (ولا
يصدونك) أصله قبل التوكيد
يصدونك فتدل الحازم
فحذف تون الرفع ثم أكد
بالنون فالتقى سا كنان الواو
والثون المدحمة فحذفت الواو
لاغتلاها لوجود الضمة
المدالة عليها وقوله في الشرح
أصله قبل دخول الحازم
يصدونك فلما دخل الحازم

جازم فعلم ضرورة ان تون الرفع محذوفة لان الثابتة لا تصلح ان تكون علامة الاعراب
(قوله لاستعمال توالي ثونات) أي زوائد على أصل الكلمة الاولى للرفع والآخران
للتوكيد بخلاف نحو النساء جتن في الماضي ويجتن في المضارع لان مهماتين من
أصل الكلمة وواحدة زائدة (قوله وتعدر حذف أحدهما) قيل لو قال وتعدر
حذفه ما كان أولى أما الثون فلغوات المعصود من الاتيان بها أو ما الواو فلعدم
ما يدل عليها انتهى ولذا ان تقول انه لو قال ماذا كبرتوهم انه لا يتعدر حذف أحدهما
فقط اذ لا يلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد عني ان المحكوم
عليه بالتعذر انما هو مفهوم أحدهما وهو أمر كل من تخفق في فردة فتأمل (قوله
فمركت الواو الخ) ولم تحرك النون محافظة على الأصل واعروض الضمة لم تقلب الواو
أنفا لتحررهما وانفتاح ما قبلها (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظر لان الضمة انما تدل
على المحذوف بعدما لا على ما حذف قبلها والوجه انما انما ضمت للدلالة على أصل
المحذوف لانه كان يغمز لوظيفته ولنا نسبة الضمة لها (قوله ثم حذفت الهمزة) أي
التي هي عين الكلمة والتمزوا ذلك الى الضرورة تحذف فالكثرة الاستعمال
(قوله فتمركت الياء) أي الاولى التي هي لام الكلمة ولان تقول في الجميع
استعملت الضمة على الواو والمكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء
لانقاء السا كنين وما قاله الشارح أولى لانه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف
ويعني في دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله من ان القلب تغيير الى بدل وهو أولى
من الحذف (قوله لتدل على المحذوف) فيه نظير ما مر (قوله فتاوع في الاوضاع الخ)
أي لمساتين من ان كلاما من المثاليين المذكورين مجزوم بحذف النون لاجل الحازم
وهو غير الاعراب التهديري ويوافق ما في الاوضاع قوله في الشرح في ولا يصدونك
وقدر الفعل معر بارأجاب بعضهم بأن كونهم معاهدين تقدير امين على دخول
الحازم عليهم مأمور كدين بالنون وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ
مقدر على ما قال الرضى من ان الفعل المؤكد المندى الى أحد الاحرف الثلاثة معر
مقدر الاعراب لاستغفال محله بحركة الفرق أي الحركة الفارقة بين المفرد والمذكر
وجمع المذكور والمؤنثة المخاطبة وفيه نظر لان تأكيد الفعل الحالى عن الطلب
وما الحق به نادر لا يليق بخروج التعزيل عليه وأجيب ايضا بأنه لم يقصد بذلك كرهما
التعزيل لما هو بصدده بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فانه معر مع ما تقديرا

ظاهره حذف تون الرفع انما يأتي على شذوذه وتنا كبد الفعل الحالى عن الطلب وقد بين بما قرنا
ان الفعل في هذه الامثلة معدا الثاني منه معر بلفظا اذا الاعراب فيها ظاهر اذ هو مجزوم
في الاول انه معر في الاول والثالث تقديره كالثاني وهو ثون مشهور وانما لم يبين فيها على الاصح لانه قد
تركبه من ثلاث اشياء فيه ثون كتنى واحد والضاظ

ظاهرة التعميم وليس كذلك ذكرهما لينبههما على ان التعميم ليس مراداً وانما
 هذا أعني كونه مع غير المباشرة يعرب تقديره في بعض الصور كما في تبتلون (قوله في
 ذلك) أي المذكر كور فيما سبق (قوله ان ما كان من المضارع) أي ما تضمن ذلك لان
 الضابط القضية البكائية لان ما كان الخ لانه مفرد (قوله وانما بني الخ) إشارة الى
 الجواب مما يقال يستثنى من اعراب المضارع الذي اتصل به النون ولم تباشره
 هذه المسئلة وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثناء لان البناء في ذلك ليس لتون التوكيد
 بل لتون الاناث (قوله وهو ما دل على معنى في غيره فقط) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة
 على معنى في الغير فلا حاجة للتطويل باعادة وزاد قوله فقط تبعاً للجزولي وغيره من
 المحققين لاجراخ الفعل لانه يدل على معنى في غيره أيضاً وهو النسبة على ما علم في
 في تعريفه ولا خراج ما دل من الاسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره كما هو
 الشرط والاستثناء من الشرطية مثل الدالة على شيئين أحدهما الشخص
 العامل وهذا هو المعنى الذي صارت من به اسم لانه معنى في نفس الكلمة كما
 في قرأت انسان وهو معناها الوضعي والثاني معنى الشرطية أعني عقدا السببية
 والمسببية بين الجسمتين اللتين بعدهما وهذا معنى عرض لها لضمها معنى
 ان الشرطية ولهذا يقولون اسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف (قوله من
 علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها) إشارة الى ان المراد بعلامات الاسم الاعم عما
 ذكره هنا وما لم يذكره واعتبر بأنه حواله على مجهول وأيضاً لا يحسن التعريف
 به لانه يقتضي ان المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور المتنافية له و يعلم
 انتفاء تلك الامور من الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفى فيه وأجيب بأن المقصود
 بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف بين له ما لم يذكره
 المصنف وقبل المراد العلامات المذكورة واعتبر بأن من الكلمات ما لا يقبل
 المذكر كور هنا وليس بحرف كترال وأخبر انه رقط في قولك ما فعلته فقط وأجيب بأن
 هذا من التعريف بالاعم وقد أجازاه المتقدمون لافادته التمييز في الجملة فان قيل ل
 الخطاب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مود خطابه اذ قد
 بعته حرفية بعض الاسماء لا ناقل الموقف بين له ما يستفاد به عدم حرفية تلك
 الكلمات التي انفتحت عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصح
 على الجملة فام لا تقبل شيئاً مما ذكر أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة
 فخاصه ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان قيل علامات الاسم والفعل
 حروف فلا يكون عددها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور أجيب بأن الحرف
 جهتين جهة كونه حرفاً وجهة كونه لفظاً معاً ولو من الثانية يكون عدمه علامة

في ذلك ان ما كان من المضارع
 رفعه بالضمه اذا أكد
 بالتون بني على الفتح وما كان
 رفعه بثبات التون اذا أكد
 بالتون يبقى على اعرابه لفظاً
 أو تقديره لعدم مباشرته له
 وانما بني مع عدم مباشرته له
 في تحوّل نضر من ان ما عندنا
 لوجود المقضي لبنائه وهو
 ظاهر وانما قدم المصنف
 حالة بنائه على اعرابه لانه
 الاصل فيه (وأما الحرف)
 وهو ما دل على معنى في غيره
 فقط (في عرف) أي يتميز عن
 قسميه (بأن لا يقبل شيئاً من
 علامات الاسم المتقدمة
 ولا غيرها) (ولا) شيئاً من
 علامات (الفعل) المتقدمة
 ولا غيرها بحيث يمنع كونه
 واحداً منه ما فية عين كونه
 حرفاً اذا لم يخرج عن ذلك كما
 دل عليه الاستقراء (تحوّل)
 من حروف الاستفهام وتدخل
 على الجسمتين الاسميتين
 والفعلية حيث لم يكن في
 خبرها فعل

أما إذا كان فمختص بالفعل فلا منافاة حيث ينبغي ما ذكره هنا (٩٤) وبين قواهم في باب الاشغال من انه

يجب التخصيص إذا وقع الاسم بعد ما يخص بالفعل كقول والعله في ذلك ما قاله الرضي وغيره من ان أصلها أن تكون بمعنى قد كما في مثل أتى على الانسان وقد مضت ما فعل فكذلك أصلها كما لما تطلعت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها من قدر اختصاصها بالفعل فالتخصيص به فيما اذا كان في حيزها لانها اذا رأت في حيزها تكررت عهدا بالحمسى وحذفت الى الالف المألوف وعاشته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم ترفى حيزها تسلت عنه ذاهلة (وبل) من حروف العطف ومعناها الاضرب (و) الحرف (ليس منه مهما) لعود الضمير عليه في نحو مهما تأتاه من آية والضمير لا يعود الا على الاسم وقيل انه حرف (و) لا (اذا) بل هي ظرف زمان بمنزلة متى فاذا قلت اذما اقم اقم فعناء متى تقيم اقم ويدل على اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء شئ على ما كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشئ طية وان المعنى في اقم وهو الاصح كما في الاوضع وأجيب عما تقدم ان ادخلت م

للعرف لا من الاولى فلا دور على ان هذا الابراد لا يتوجه على التخصيص أصلا لانه لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين اللفظ مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا وان كانت في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفا بقول العلامات على انتفاء الفعلية والاممية مع ان العلامة ملزمة لا لزجة فهي مطردة غير منعكسة أجيب بأنهم سمع كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرط ولا زما من جهة كونها علامة لكن كون الشيء شرطاً وعلامة بعيدة في مفهومهما فلا يجتمعان على شئ واحد الا ان يستفي بالتعابير الاعتباري والاوّل أن يجيب بأن اللازم في العلامة عدم لزوم الانعكاس ولا ينافي انه قد تنعكس أو ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا حيث أريد العلامات المبدأ كورق وغيره ما تنعكس فليحذر (قوله) أما اذا كان فمختص به أي فلا تدخل الاعليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها شئ فلا يقال هل زيد قام الا في الشعر وفقال البيهوي (قوله أن تكون بمعنى قد الخ) كذا قاله جماعة وانكره آخرون منهم أبو حيان وقال الرخشي ان معانها قد وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معانها اذا قرئت بالهمزة نحو أهل عرف الدار بالقرين (قوله لما تطلعت على همزة الاستفهام) في عدم الاختصاص كهل الا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا لا خلاف هل قام الا تدخل على اسمية خبر ما فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ قاله الرضي (قوله وحذرت) بالتخفيف بمعنى ماتت وعطفت من حنا يخنوخنواو بالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا (قوله لعود الضمير غلب الخ) ظاهر كلامه تبعاً للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم انها لازمة للحرفية ومنع بعضهم ذلك فقال ان زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها في بعض الصور وانما ادعى انها قد تكون حرفاً فلا ينقض الاستدلال عليه (قوله) والضمير لا يعود الا على الاسم أي بالاستقراء ولا يرد نحو اعد دلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الامر لان الضمير عائداً على المصداق المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه (قوله وأجيب عما تقدم) أي من القول بالاسمية وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازماً والظاهر أنه غير مراد اذا الزمان معنى منقول يدل عليه المنطق بنفسه فلا يكون معنى الحرف وأن المراد انها للشرط في الزمان المستقبل كما ان للشرط في الماضي مع عدم دلالة على الزمان قطعاً وفي الارشاف والفرق بين اذا وان ان لا تدخل على الزمن بحسب الوضع بل بحسب الالتزام لكن قد يقصدها الرما مجازاً وعلى ضعف نقول ان احمر البسر فأنى

وانما تدخل على المشكوك أو المعلوم المهم زمانه كقوله تعالى أفان مت فهم
 الخالدون انتهى واهلنا تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الاصل)
 وهو الزمان الماضي وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان نقله الى آخرجهان وضعها
 فانم اقد تأتي للاستقبال (قوله كانت للماضي) أى موضوعه له (قوله واستعملت
 مع ما الزائدة الخ) أى على القول بالحرفية وأما عند المبرد القائل بالاسمية فكا
 لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والحزم ونظرفيه بأن اذ افيه معنى الشرط وهو
 للمستقبل ولا تعمل عند حقوق مالها فكيف تعمل اذ الموضوع للماضي كذا
 في شرح اللباب وفي الرضى وأما الاعتراض باذ لا يلزم - بما اخص بعض
 السكاهات ببعض أحكام اختيار ما منهم - بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذ انضم
 لمعنى الشرط بل اذا اذ قد فيه ويتجزم حيث مع مادون اذ أو ما حيث ما تقول ما فيها
 كافة حيث عن الاضافة لازادة كافي متى ما واذ ما وذلك ان حيث كانت لازمة
 للاضافة - كانت مختصة بسبب المضاف اليه فكيف ما عن طلب الاضافة لتعريف
 مهمة كسائر كلمات الشرط وفيه أيضا ما منه وأما ما فهمى عند سيبويه حرف
 كان ولعله نظرا الى أن لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل
 وان دخل على الماضي كاذ فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية عن معنى الشرط
 الموضوع للماضي فاذا ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت أحد امان النحاة
 ذكر اذ ما - يربط به وأصح ما به انتهى فانظر قوله فاذا ما عنده غير مركبة مع قول
 الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال ان وبخره (قوله بدليل أن المضارع الخ)
 قد يفرق بينهما بأن المضارع لم يكن اذ وما صارا كلمة واحدة (قوله موضوع
 للحال أو الاستقبال) أشار الى الخلاف في زمان المضارع وفيه خمسة أقوال صحت
 (قوله وهي المسبوكة الخ) الاظهر وهي المسبوكة وهي وما بعدها بالمصدر بل لأن
 تقول ان الذي يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط (قوله الرابطة) أى لتحقق ضموم
 الجملة الثانية بتحقيق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ولذا
 قال بعضهم ان جوابا قد يقرن بالفاعل وقد يحذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف
 وجود ولو جود) ظاهره ان سيبويه نص على حرفته ما وفي المطول قال سيبويه ولما
 لوقوع أمر لوقوع غيره وانما تكون مثل لوقوعهم منه بعضهم انما حروف شرط
 كالأول ولا تنفاه الثاني لاتقاء الأول ولما الثبوت الثاني لثبوت الأول انتهى
 وصحح بعضهم حرفته اور جمع أيضا باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت طرفا
 والجملة بعدها في موضع خضع لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن قال في
 عروس الافراح ولما التعليلية عند سيبويه بدليل على ربط جملة بأخر ربط السببية

معناها الاصل
 بدليل انما كانت للماضي
 فصارت للمستقبل واستعملت
 مع ما الزائدة استعماله ان
 فكانت حرفا في الشرط وفيه
 نظرت ولعل وجه النظر
 انه لا يلزم من تعينه زمانها
 ان يسلخها عن الاسمية الى
 الحرفية بدليل أن المضارع
 موضوع للحال أوله
 ولا يستعمل واذا دخلت عليه
 لم قابت معناه الى الماضي ولم
 تخرج افطمة عن كونه مضارعا
 (بل) منه (ما المصدرية)
 وهي المسبوكة مع ما بعدها
 بالمصدر نحو ودوا ما عنتم أى
 عنتمكم وقبل انما اسم (ولما
 الرابطة) أى لوجود شيئين
 وهي عند سيبويه حرف وجود
 لوجود

وعلى هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود وقوله حرف وجوب لوجوب لام
 التعايل انتهى فهي منديسيو به حرف بمعنى اللام بمعنى لما جاء من
 محبي عز بدلا لاجل محبي عمرو (قوله وقيل انما اطرف) رد بجواز لما اكرمتني أمس
 اكرمتك اليوم لانها اذا كانت ظرفا عاملاها اجوابا والواقع في اليوم لا يكون أمس
 واجيب بان المعنى ما ثبت اليوم اكرمتك الى أمس اكرمتك (قوله بمعنى حين)
 وابيض فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيد قلت لادلالة على سببية
 الاول للثاني (قوله وفيه معنى الشرط) نظرية بأنها انما تدل عند القائل بالاسمية
 على مجرى الوقت والقائل بالحرفية على ارتباط احدى جملتين بأخرى ولم يقتض أن
 وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول وهذا ذلك لتسوية عنه أو
 بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واجيب أن هذا مجرد دعوى لا تنفي
 ما قاله ابن مالك (قوله مختصة بالماضي) أي يلزم أفعال ماض ولتقدير الكافي قوله
 أقول بعد الله ما سقاونا * ونحن بوادي عبد شمس هاتم

فسقاونا فاعل بفعل محذوف يفسر وهما بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
 بدليل أقول (قوله والاشارة الى الجملة) أي الفعلية فانها مختصة بها كافي الاوضح
 (قوله وعليه) أي القول بالطرفية (قوله فاعمالها اجوابا) الظاهر أن المراد ما في
 اجوابا من قول أو شبهه وانما كان هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية
 يزعمون أنهما مضافا لهما المضاف اليه وشبهه وخبره لا يعملان في المضاف ولا فيما
 قبله الا اذا كان المضاف غيرا وقصدهما التفي فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أشبهت
 اليه كما تقدم معه وللتفي بلا يجوز بدافع شراب قال شيخنا العلامة الغنوي لكن
 يظهر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحووا الجاني الرجلان فزيد أحدهما
 انتهى وهو معنى على انما انتخاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك لانه لم يذكر الا
 اسمية خبرها فعل لاسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا ولعل المثال
 المذكور غير عربي (قوله ورد بأنها أجيب بما الخ) فالاول كقوله تعالى فلما
 قضى الله الموت ما دلهم على موته والثاني كقوله تعالى فلما نجاهاهم الى البر اذا هم
 يشركون وفي قوله ورد مع اقتضائه على أن القائل الجواب ميل الى القول بالحرفية
 ولكن هذا منه تبع للمصنف معنى على أن شرطها لا يعمل لما مر وقد يمنع لان القائلين
 باسميتها لا يقولون بانها انما الى ما عدها وقد صرح في المعنى بذلك في اذا على قول
 المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لان اذا عدها غير مضافة كما يقول الجمهور
 اذا جزم (قوله ولا خلاف بينهم الخ) ظاهره انحصار لما في الايجائية التي بمعنى
 الاو التافسية والوجودية مع انها قد تجبى فعلا وفعلا فنقول لما لو ان لمعت الشيء

وقيل انما اطرف وقال ابن
 تيمية في حين وقال ابن مالك
 بمعنى انفسه معنى الشرط
 واستظهره المصنف في المعنى
 وعظه بأنها مختصة بالماضي
 والاشارة الى الجمل كما هو
 شأن اذ وعليه فاعمالها
 اجوابا ورد بأنها أجيب بما
 التافسية واذا التافسية وما
 بعدهما لا يعمل فيما قبلهما
 ولا خلاف بينهم أن التافسية
 حرف ويختص بالماضي
 وكذا لما لا يجيء الا انما
 تدخل على الجملة الاسمية
 وعلى الماضي لفظا لا معنى
 كما امرح به في المعنى
 والحكم دليهما واذا
 بالاسمية وعلى ما ولما
 بالحرفية انما هو (على الاصح)
 من القواين فيها وقد مر أن
 الاصح في اذا انما حرف
 فقوله على الاصح منظور فيه
 بالنسبة اليها وما حكمه من
 الخلاف في ما المصدرية
 حكاه غيره وحكى ابن خروف
 الاتفاق على حرفيتها وورد على
 من نقل فيها خلافا قال في
 المعنى والصواب مع ناقل
 الخلاف قد صرح الاخفش
 رأوا بذكر باسميتها

أى جمعته (قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ) المذكور في عباراتهم أن الحرف
ثلاثة أقسام مشتركة ومختص بالاسماء ومختص بالأفعال وان حق المشترك الإهمال
وحق المختص بقيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وان لزم منه ضرورة
الأقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم لكن أفاد أن الأصل في المشترك الإهمال وفي
المختص العمل الخاص لا الإهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان
ما خالف ذلك خارج عن الأصل وما ذكره الشارح لا يقيد ذلك بل يوهم أن كل
ذلك على الأصل فن الجنب التعرض في شرح كلامه ليكون حق المختص العمل
وحق المشترك عدمه من غير بيان الأصل وما هو الحق والواجب في كل قسم ونحن
نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح وهما شبهة سقطت وهى
ما لا مقتضى ليكون حق المشترك الإهمال والظاهر أن حكمه عدم العمل
الخاص لعدم العمل مطاقا حتى إذا عمل عمل غير خاص لا يحتاج لنسكتة لهم
ينزوانسكتة ذلك كما عرفه (قوله ما لا يختص بالاسماء والأفعال) أى بواحد
منهما والا فهو مختص بما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بما
(قوله ولا يعمل) أى على ما هو الأصل والحق الواجب له (قوله ولكنه يعمل)
أى على خلاف الأصل (قوله كالأحرف المشبهة بالاسماء) أفاد أنها انما عملت
لعارض الحمل على ليس قال غيره على أن من العرب من يعملون على الأصل وهذا
مبنى على أن حق المشترك الإهمال وفيه ما عرفت وظاهر سنيعهم هنا أنه ليس
في المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال أن حتى حرف مشترك وعملت الجرفي
الاسماء وهو عمل خاص وأما النصب في الأفعال فليس مختصا مع أن الصحيح أنه ليس
بها بل بأن ضمرة بعدها ويحجب بأن حتى الجارة ليست مشتركة ودخولها على
الأفعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة انما دخلت على المصدر المؤول (قوله الثالث
ما يختص بالاسماء ويعمل) أى على الأصل والحق الواجب له قال ابن النحاس وانما
كان الاختصاص موجب العمل ليطهر أثر الاختصاص وايضا حقه أن اختصاص
الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فاذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على
حسب المعنى (قوله أو النصب والرفع) هذا ليس على الأصل بخلاف ما قبله لان الرفع
والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليقه ولما قال الأشعري أن حق المختص
أن يعمل العمل الخاص بقيله قال وانما لم يعمل أن واخواتها وأحرف التداء الجر
لما يذكر في موضعه وانما عملت أن واخواتها النصب دون الجر مجزا
على لا التافهة للجنس لانها جمعنا على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي انتهى (قوله
ولا يعمل فيها كلام التعريف) أى على خلاف الأصل والواجب لانها صارت كجزء

واعلم أن الحروف ستة أنواع
أحدها ما لا يختص بالاسماء
ولا بالأفعال بل يدخل على
كل واحد منهما ولا يعمل
كهل الثاني ما لا يختص بما
ولكنه يعمل كالأحرف
المشبهة بالاسماء
بالاسماء ويعمل فم الجر
كفى أو النصب والرفع
واخواتها الرابع ما يختص
بالاسماء ولا يعمل فيها كلام
التعريف الخامس ما يختص
بالأفعال

ويعمل فيها الجزم كالم أو
النصب كل السادس ما يخص
بالأفعال ولا يعمل فيها كقد
والسين وسوف (و جميع
الحروف مبنية) باجاء لاحظ
لها في الاعراب لانها
لا تنصرف ولا يتعاقب عليها
من المعاني التركيبية تماثناج
مفعلة الى الاعراب ثم منها ما هو
مبنى على السكون كقد ولم
وما هو على الفتح كان ولبت
وما هو على الكسر كلام الجر
وبانه وما هو على الضم ككنذ
في لغة من جريما وقد تقدم
أن الاصل في البناء السكون
لما صر فاذا جاء ثبتي بما الاصل
فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن
سبب بناءة لمجيئه على أصله ثم
ان جاء مفعلة على السكون فلا
يسأل أيضا عن سبب بناءه
عليه لذلك أو على حركة مثل
عنه مثل ان لم عدل الى الحركة
ولم كانت الحركة كذا وان
جاء ثبتي بما الاصل فيه الاعراب
مبنيا على السكون مثل عنه
سؤال واحد لم يبنى أو على حركة
مثل عنه ثلاثة أسئلة لم يبنى
ولم عدل الى الحركة ولم كانت
الحركة فيه كذا (والكلام)
لغة عبارة عن التول وما
كان مكتفيا بنفسه كذا
في القاموس وال

من الاسم لانها تعين المعنى تعين الاوصاف (قوله ويعمل فيها الجزم كالم) أى
على ما هو الاصل والحق الواجب (قوله والنصب كالم) فيه ما علمت لان النصب
لا يخص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلاهما كجزء
من الفعل اذا الفعل كان دال على الزمان المحصل وهما يخصانه حتى يدل على مواضع
له فلهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المشتق من غير اشتراك واما قد
قد دخل على الماضي والمستقبل ثم انما تقرب الماضي من الحال وهذا تأثير في زمان
الفعل فصارت كالسين وليكونها كالجزء من الفعل لم يوصل بينهما فاصل (قوله
و جميع الحروف مبنية) ولو وليت في نحو الام على لو وهل يقع شيئا ليت اسمان
لان المراد لفظهما كما علم بما صروا منه - اما اشبههما (قوله لا تنصرف) أى
تنصرف الأفعال فلا بد نحو سوف (قوله ولا يتعاقب عليها الخ) هذا كاف
في البناء من غير حاجة الى عدم التعريف (قوله والكلام) أل فيه للحمية لان أل
الداخل على المعارف لها كافي المطول و بواقعه ما صر في بحث الكلمة لكن قال
بعضهم أل في الكلام للحضور أى هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لان المعبر به
اللفظ وهذا واضح لو كان لفظ عبارة في عبارة المصنف كما وقع في عبارة من قال
الكلام عند الغريبين عبارة الخ وحينئذ فامر عن المطول مفروض فيما يمنع منه مانع
تدبر (قوله لغة) بين المعنى الغوى لتظهر المناسبة بينهما وبين المقول اليه (قوله
عبارة) أى معبر به وهو مصدر عبر كصر أى تلفظ بما يدل استعمال بمعنى اسم
المفعول (قوله عن القول) أى ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا (قوله وما كان
مكتفيا بنفسه) أى عبارة عما كان مكتفيا بنفسه في أداء المراد غير القول من
لمشارة وكناية وقد وزع وبان حال فقه التعرض لاطلاق الكلام على القول
ولهذا قيل انه أشد مناسبة لما اصططح عليه فلاولى أن يجعل النقل عنه وأفادته لا بد
من كون الاشارة مفهومة وكذا الكناية فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما لان
الكناية انما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام قال المصنف وقد يعترض ذلك بأنه
يفنى تسمية ذلك كلاما لانه اطلاق مجازى لاحقيق فلا يشترط فيه ما ذكر قال
شيخنا وفيه أن المجاز لا يبدل من علاقة وقرينة وان تكون تلك العلاقة معتبرتها كل
علاقة تكفي في المجاز (قوله لفظ) أى عربى لان النجوا انما وضع للبحث عن
أحوال اللفظ العربى (قوله أى مملوطة) أى لا الرى فانه فعل الرأى والساكحات
حاصلة منه فهى مرمية وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام مملوطة وبما
ذكر من أن اللفظ بمعنى المملوطة اندفع أن اللفظ جمع لفظه ويلزم أن لا يكون كلاما
الا وجد فيه ثلاث (قوله كالتخايق) أى انه مصادر بمعنى اسم المفعول

الآن الأول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل (قوله ثم خص بالرمي من الهم) اعلم انه اخذنا في اللفظ في اللغة فقبل انه معني الرمي مطلقا يقال أكلت الثمرة وافطت الثمرة ولو بدون ادخالها الهم كذا في الحواشي العصابة على الجاهي وقال في شرحه للعصبة انه الرمي من الهم لا مطلقا كما يتوهم من افظت الرمي الدقيق لانه مجاز مرسل به في الاساس وكلام الشارح موافق للاول لكن قوله ثم خص مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة لان هذا المعنى يستعمل انه حقيقة وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الهم اما من حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له (قوله ثم أطلق عليه) أي على المفعول من اطلاق المصدر على اسم المفعول أي على معني اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه أعم من ان يكون المفعول الحروف أو غيرها كالنواقة من الهم وقال غيره ان الاطلاق نحوي وانه خاص بكون المفعول الحروف العصبانية (قوله ما ليس بلفظ) أي مما تناوله عموم مفيد وبهذا صرح قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم وبه صدر الحد باللفظ لم تدخل الدوال الاربع كما أثرنا اليه في تعريف السكامة ومنه يظهر أنه كان الاظهر أن يقول بما هو مفيد لا يهاهم قوله وان كان مفيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج ما ليس بلفظ مفيدا أو غير مفيد مع أن الذي أخرج منه ذلك هو المفيد لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وان كان مفيدا جملة حالية وهي حال لازمة (قوله أي دال) المراد الدلالة الوضعية بان يدل على معني عينه الواضع بازائه فان قيل فيلزم خروج الجاز فانه غير موضوع قلت ممنوع بل هو موضوع بالتووع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا (قوله من التمسك) هو أرجح الأقوال لان السكوت خلاف التمسك فكما أن التمسك صفة التمسك كذلك السكوت صفة ايضا (قوله منتظر الشيء آخر) أي انتظاراتا ما كالذي يبقى مع المستدبدون المستدبوه والعكس بخلاف التامس كانتظار نحو المفعول والحق أن الفعل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء ما لاعلى تعقل المفعول به خلافا لابن الحاجب والمصنف وشي ما معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكر التمسك المفعول به لتعقل وانما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع وبدكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظاراتا لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما لا ناقول الاحتياج الى خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل له ولو بنى للفعل كفي المفعول (قوله فالمراد بها الفائدة التامة) محمول توقف (قوله أي المتر كيبية) يومهم أن المتر كيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تعسير بالاعم (قوله والاسنادي المسمى به) أي ما فيه اسناد في الأصل لا الحال لانه لا يكون

ثم خص بالرمي من الهم ثم أطلق عليه من باب الملاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما عبر في السكامة لمكان أولى لما مر وخرج به ما ليس بلفظ كالخط والاشارة وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصرح الاخراج به وان كان جزءا للماسر (مفيد) أو دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشي آخر لان الفائدة حيث وقعت مفيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أي التامة كيبية لا الناقصة التي هي الافرازية اذ هي غير تامة فندبها في نظرم وخرج به ما لفائدة فيه كالركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبرق تحره

ودخل فيه ما لا يجهل معناه
كاسماء فوقنا والارض
تحتنا لأن يراد بالمفيد
المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما
وعليه جرى بعضهم واقتصاره
هنا على ذكر المفيد كافي
الاوضح مغنى عن ذكر
المركب اذا المفيد بالمعنى
المذكور يستلزم التركيب
واعبر بعضهم في الكلام
القصد لخرج كلام النائم
ونحوه فانه من القصد
يجرى عليه في المغنى والشذور
وأستقظه قوم لعدم اعتباره
عندهم وصححه أبو حيان
وتبعهم المصنف هنا وفي
الافصح وما قبل في الاقتدار
عن المصنف في عدم ذكره
من أن المفيد يستلزمه اذ
حسن سكوت المتكلم عليه
يستدعى أن يكون قاصدا
لمساكتكم به فغير مسلم ولو سلم
فيكون قوله في المغنى وغيره
مقصود مستدركا لأن
يقال انه من قبيل التصريح
بمعالم التزام ما علم أن بين
اللفظ والافادة هو ما سن
وجه لصدقه ما على قام زيد
ونحوه وانفراد اللفظ بصدقه
على المفيد والافادة بصدقه
على الإشارة والصور التي
يتألف منها الكلام

الافيد او بقى عليه أن يقول والاستنادى الموقوف على غيره نحو ان قام زيد
واسماطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مر (قوله
ودخل فيه ما لا يجهل معناه) سبأني عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله
المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بان يفيد المخاطب ما يحمله فانه
اختلف هل يشترط في الكلام ذلك أو تكفي الفائدة الواضحة بان يحسن السكوت
بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد والوجه الثاني قال أبو حيان والاسكان الشيء
الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا أو ومن لا يجهله
وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرج من كونه واحد الغرض وعرفوا محل الخلاف ما اذا
ابتدئ به فيصيح أن يقال زيد قائم كأن النار حارة انتهى وقد يؤخذ من تعليل
أبي حيان أن محل الخلاف ما قد يجهل ويفيد بالوضع وحيد فيبقى أن ما هو معلوم
الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مفيد اتفاقا لانه لا يجهله أحد لكن كلام الشارح
وكلامه عام بدليل ما ملأه من نحو السماء فوقنا والنار حارة فيلحظ أن قوله
ومحل الخلاف الخ لا يتخلو عن اشكال لانه ان أراد مجموع المشبه والمشبّه فليس
الكلام فيه أو المشبه فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لانه مفردنا ولا فلنحذر
والوجه أن الفائدة المعبرة في الكلام هي المعبرة في باب الابتداء وان كل ما صعب
الابتداء به كان كلاما اصطلاحا بالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة
الجديدة وعدم اعتبارها لان كلامهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما
لا يجهل ولو اختلف البسبب لزم اما وجود كلام اصطلاحا مع عدم صحة الابتداء
أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغنى عن ذكر التركيب) اى بناء على الاكتفاء
بدلالة الالتزام في التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) اى
لفظا أو تقديرا كنعم وبلى في الجواب وبذلك يدل زعم ابن طليحة أنه قد يكون بسيطا
مستدلا بحصول الافادة بمجرد كرم غير تركيب لكن قد يرد أن الافادة توجد
بالتركيب في الاعداد المسروقة (قوله غير مسلم) نقل في السكت أن المصنف
قال في تعليقه على الافية ان المتحرر في حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه عما
هو مقصود ولم يعلم بالضرورة وثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحينئذ فلا اعتذار مسلم
موافق لكلام المصنف غاية الأمر ان زيادته مقصود في المغنى والشذور وتصريح بما
علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام
الشيخ خال من الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر لانه يقتضى أن بعضهم يقول
بان ما يتلفظ به المجنون والساهى قد يكون كلاما مفيدا بل وأن المصنف في هذا
الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد (قوله بسين اللفظ والافادة) اى وذى

الافادة أو الافادة بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لابن اللفظ
 والافادة (قوله ستة) بقي عليه سابعة وهي تألفه من اسم وجلة وتامة وهي تألفه من
 حرف واسم نحو الاماء لان الألف التي للتمييز لا خبر لها عند سيبويه لا افطاولا تقديرا وتم
 الكلام جملا على المعنى وهو أتمى ماء وقد يقال هذه ترجيع للتركيب من فعل واسم
 كما قالوا في الجواب عن نحو يازيد وان أمكن الفرق بأن يائنة عن أدعو وألا يست
 نائبة عن أتمى بل جمعناه هذا والذي في أكثر النسخ ستة بآتساء وفيه نظر لان المعدود
 مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير العدد ويحجب بان محل تذكير العدد مع
 المؤنث وتأنيده مع المذكر اذا كان المميز وهو المعدود مذكور رابعا باسم العدد
 وأما اذا قدم فيجوز في اسم العدد الحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث
 على ما نقله الاستاذ الصفي عن الثوري وسبأني ما فيه في باب العدد وما عرفت
 من أن المميز هنا مذكور ولكنه مقدم عرفت أنه لا يصح الجواب بان المميز هنا
 محذوف وعند حذفه يجوز التأنيث مع تذكير المميز نحو وأتبعه بست
 من شوال أي ستة أيام على ان لا يسبكي فيه كلاما يأتي (قوله اسمان) قال المصنف
 في شرحه أنه أربع صور وذكرها قال شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدأ الذي
 لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الأربعة لان في الحقيقة من تركيب
 اسم هو المبتدأ وجمله هي الصفة والمضاف الى المبتدأ خارج ثم ان أبا حيان حين
 عددا الصور قال مانسه واسمان مع حرف نحو أقائم الزيدان وهما دون حرف على
 مذهب أبي الحسن فتأمله (قوله جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه) تبس
 فيه المصنف والذي في الرضي أن جزء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة
 الشرطية والقسمية لانه قيد الاسناد المعترف بالكلام بالمقصود لذاته وأخرج الذي
 في الجملة القسمية لان التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزاء
 وقال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط فغيره بحث والحق أن
 الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء وحده لان الصدق
 والكذب انما يتعلقان بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر
 بالتأمل في قولنا ان ضربتني ضربت فانه قد لا يوجد من ذلك ضرب الخاطب أصلا
 ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكتابة وتحقيق البحث يعلم
 من المطول وحاشية السيد في بحث تقييد المستند بالشرط (قوله وهو خبر ان احتمل
 الصدق والكذب) أي جواز العقل صدق مضمونه وكذبه لولم يعلم تحقق مضمونه
 أو عدمه وأما سبغة العرب بمعنى أن الوصف بأي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا
 نقض بالخبر التي يجوز العقل صدقها أو كذبها كالارض فوقنا والنار حارة

ستة اسمان فعل واسم فعل
 واسمان فعل وثلاثة اسماء
 فعل وأربعة اسماء جملة الشرط
 وجوابه أو القسم وجوابه
 وهو خبر ان احتمل الصدق
 والكذب والافاتساء

والمراد في التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهي الذي يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معني الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والاصح انحصاره فيهما) مقابلة أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن ما لا يحتمل الصدق والكذب ان تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كضرب فطلب وإن قارنه فأنشأ قال الشمس البر ماوى ويظهر ترجحه لأنه إما إطلاق فلا مشاحة فيه أولا فأنشأ قدمه بين الطلب والانشاء وقال شيخ الإسلام الخلاف اللفظي فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الانشاء معنى واحدا متفاوتة أفرادها ومن ثلثها جعل كلامهم - ما لفرد من ذلك المعنى انتهى ولك أن تقول كلام المصنف في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الأفراد لأن نحو ضرب مدلوله طاب الضرب وهو موقارن للفظه وإنما يتأخر الامتنال وابتعاد المطلوب فتدبر واعلم أن قوالهم أن اللفظ في الكلام الانشائي لانشاء المعنى يتم في الاصطلاحات كعبث فإنه يشئ معناها الذي هو القلب لم يوجد فلا يتحقق بدونها في نحو ضرب وما أحسن زيدا فلا بد من تأويل قوالهم بالنسبة له إما على أن المراد في نحو ضرب أنه لانشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى في قوالهم أنه لانشاء المعنى على المسامحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لتبويته وإن لم يوجد اللفظ لأن الطلب مبني للنفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا وكذلك التجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا وما على أن المراد بانشاء المعنى وابتعاده فهم ذات المعنى منه وإن اللفظ وضع للمعنى للحكاية وبيان تبويته كما في الخبر (قوله وإن الجملة أعم منه) أي والاصح أن الجملة أعم من الكلام معوما مطلقا إذ شرطه الأداة بخلافها ولهذا سمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والاصل في الإطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ومقابل الاصح القول بترادفه أو هو ظاهر كلام الزنجشري وإطلاق الجملة على ما تقدم مجازي باعتبار ما كان لأن كلامها كان جملة قال في شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى الاستعمال فهو على ما انتهى (قوله وأقول اتلناه) يريد عليه ألا ما على ما مر (قوله كهذا زيد) لو أقطها التنبية كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل بزيد بعمر ونحوه لا يعرف فلا يكون فيه تبوين لأن التبيين حرف (قوله وأوحى) منه نحو جسي مهمل لأن اللفظ إذا أريد به نفسه تجرى عليه أحكام الاسم وإن كان مهملًا وأما القول بأن تقديره لفظ جسي فليس بجسيم لاشبهته لأنه يتبع الأشكال في أنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسما (قوله مع مرفوعة المستتر) كذا

والاصح انحصاره فيهما وإن
الجملة أعم منه (وأقول
اتلناه) عند الحاجة خبرا
كان أو انشاء (من اسمين)
حقيقة كهذا زيد أو حكا
(كتريد قائم) فإن الوصف
مع مرفوعة المستتر في حكم
الاسم المفرد

قيد في؟ لتضمن مج وقضية أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة وليس في حكم المفرد
 وهو ما اقتضاه كلام المغني في تسمية الجملة الى صغرى وكبرى وفي المختصر للسعد
 في بحث تقديم المسند اليه أنه كل وصف مع مرفوعه المستتر في باب المبتدأ والخبر
 وعلمه في المطول بأنه جعل تابعا للمبتدأ الى الضمير وحمل عليه قال وهذا معنى قول
 السكاكي وأتبعه في حديم الافراد نحو زيد عارف أبوه اي جعل تابعا لعارف المسند
 الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فيكم بأنه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح
 كالتصريح بأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقا وفي المطول بعد
 قوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مانعه وأما في صلة الموصول فأنما يحكم
 بذلك لكونه فيها فعلا لا عدله الى صورة الاسم كراهية دخوله ما هو في صورة
 لام التعريف على مرفوع الفعل انتهى وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالظرف
 لا جملة وما ذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب الفصل
 والوصل وسند كبير كلامه لکن قال السيد في حواشيه هناك وأما نحو أقائم
 الزيدان فكلام وجمله لانه مؤول بالفعل فاستاده أم على وايضا مقصود بالذات
 والصفة الواقعة صلة مع فاعله اجملة لكون اسنادها أصليا تابعا بالفعل وليس
 بكلام اذ ليس اسنادها مقصود الذات انتهى وذكر نحو في حواشيه شرح المفاتيح
 ومعلوم قوله والصفة الواقعة صلة الخ تشمل الفاعل الضمير فيكون موافقا لما مر
 عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ما كان الوصف فيه
 معتمدا ويدخل فيه المعتمد على المبتدأ وغيره مما قرر في باب أعمال الصفات
 وحينئذ فالوصف مع مرفوعه في نحو أقائم أبوه جملة وهذا يخاف ما ذكره السيد
 والسكاكي في بحث تقديم المسند اليه ورأيت بخط المصنف في هوامش ابن الناطم
 في باب المبتدأ والخبر ان قلت اذا قلنا زيد أقائم أبوه هـ لا كان الوصف مع مرفوعه
 جملة فهذه مسألة كثيرة ما يسأل عنها فوفهم اجوابان أحدهما ان جريان الوصف
 مجرى الفعل في العمل انما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدأ فيدون المبتدأ
 شرط في كون الوصف وفاعله جملة فاصدق انما جئنا للمبتدأ بخبره وجملة اعترض
 بأنه يلزم منه ان لا يكون قام في زيد قام جملة لان افعال انما جاء بعد المبتدأ اذ لو قدر
 أصله قام كان لا مرجع له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعاً جاء المبتدأ أولم يجئ
 ولا يتوقف فاعله على ان يجيئ مبتدأ بل قام زيد وانما توقف على المبتدأ هـ
 هذا الفاعل الظاهر وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف
 فيتوقف على المبتدأ أو ما يكون بمنزلة الجواب الثاني أن الوصف وفاعله
 اسمي واحد فيهما كثنى واحد والثاني الواحد ليس جملة فكذلك منزل التي

الواحد ولا كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما
غيران فلا يمكن أن يترلا مترلة الشيء الواحد وهذا الجواب قد يعترض بان المبتدأ
والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشيء الواحد لانهما المسمى واحد وقد يجاب بالفرق
وهو أن مشابهة الوصف ومرفوعه للشيء الواحد من ثلاثة أوجه ~~ك~~ وهما المسمى
واحد وهذا يشارك فيه المبتدأ والخبر وأن الفاعل ابداع مرفوعة كالشيء الواحد
وهذا يشارك فيه فاعل الفعل وان فاعل الوصف في بعض الاحيان يكون كالشيء
الواحد الذي لا وجود له وذلك لانه اذا كان ضمير الم يكن له لفظ اذا لم يفصل سواء
كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم وانما يستتر في الفعل
ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباه الوصف للزوم استناده فيه فان قلت
هلا قيدت بكلامك بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قائمان وقائمون
مثله كما في يقومان ويقومون بدليل انتمسلاهم بالاعوامل وانما هما بمنزلة رجلان
وزيدون انتهى وهو صريح في أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وان اعتمد
على المبتدأ ولا فرق بين الاعتماد على المبتدأ أو غيره من نفي أو اضافة فهم فنحو قائم
الزائدان وما قائم العمران ليس جملة ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدأ
الواقع خبر او مثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو مرتب رجل قائم أبوه وبين
غيره قد دبر وبانهم ان بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهي
اذلا شبهة أن الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند
الافخس وابن مالك ومن تبعوه لانه لا يشترط في الكلام الاسناد الا على نعم من
يشترطه كالرشي لا يحتمل المصدر والصفات المسندة الى فاعلها كلاما وتبعه في المطول
فقال في أول باب الفصل والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجملة أعم من الكلام
لان الكلام ما تضمن الاسناد الا على وكان مقصود الذاتية والجملة ما تضمن الاسناد
الا على سواء كان مقصود الذاتية أو لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست
جملة ولا كلاما لان اسنادها ليس أصليا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا
أو حالا جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصود لذاته انتهى وهذا غير معهود
فان القوم لم يذكر وا في النسبة بينهما الا التساوي أو العموم والخصوص المطلق
نعم أو رد بعضهم على ذلك ان ألاما كلام لا جملة ويوجب أن ذلك ليس متفقا عليه
وأضافه وفرد نادر نظريه بجانب المعنى وبجلا حظته بكون جملة ولولا ملاحظة
المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى (قوله بدليل انه لا يبرز في تنبيه ولا جمع)
أي والالف في قائمان والواو في قائمون علامة اعراب بدليل انتمسلاهم بالاعوامل كما
مر عن المصنف لا ضمير كما في يقومان ويقومون واستدل السكاكي بعدم تغيره في

بدليل انه لا يبرز في التنبيه
أو الجمع بخلاف الفعل مع
مرفوعه المستتر فقط ما قبل
ان زيد قائم ثلاثة أسماء
لا اسمان فقط كذا قيل

التكلم والخطاب والغيبة نحو أنافأتم وأنتم قائم وهو قائم كلاً لا يتغير الخالى عن
الضمير نحو أنارجل وأنتم رجل وهو رجل (قوله فليتأمل) لعل وجه الامر
بالتأمل أن كون الاسم في حكم اسم واحد لا يخرجهما من كونهما اسمين
(قوله أو من فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه
تقديم الفعل فقدمه في الذكر (قوله ونعم العبد) اشار به الى انه لا فرق في الفعل
بين المتصرف وغيره لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على
كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره فتأمل أى لانه حينئذ يكون
من التألف من اسم وجملة بخلافه اذا جعل المخصوص خبر المبتدأ محذوف أو مبتدأ
خبره محذوف لانه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم لكن أنت
خبر بأن المخصوص في المثال غير مبتدأ كور فلا بد من اجزاء الكلام (قوله أن
يتألف بهم امعا) معية لفظ لاخر جمعني البعدية أو مع لا تقتضى الاتحاد في الزمن
كما مرح به بعضهم (قوله على الصحيح) مقابله ما ذهب اليه ابن طهجة ومرجعنا فيه
(قوله وقوع الالفاظ الخ) الظاهر ان الراد بالالفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين
باسم واحد اهما الى الأخرى أو اضافتهما اليها وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف
ضمها اليها بدون شيء من ذلك كما قام (قوله فهو اخص من التركيب) أى مطلقا
فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
المخصوصة فاصلة ما عداها عما قبلها التمييزا عنها أو مفصلة عنها وتقدم عند قول
الشارح تشبيه من جهة الاعراب ما يجري نظيره هنا (قوله وعلاماته) أى علامات
أنواعه وكان الظاهر وعلاماته المذكور لأنواع قبل الضمير التي العلامات لها في
الحقيقة (قوله وأنواع الاعراب) أى من حيث هو ومن غير نظر الى كونه اعراب
اسم أو فعل فلا يرد أنه ان أراد أنواع اعراب الاسم أو الفعل فهي ثلاثة فقط وان
أراد أنواع اعرابها ما فهي ستة والواو في قوله وأنواع استثنائية وهو قليل جدا
والمعهود مجيء الجملة للاستثناء فبدون الواو كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي
الحفيد على المختصر والتوزع والضرب والصنف والقسم الفاظ متقاربة المعنى
أو متحدية بمعنى ان بعض افرادهم يسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا
منطقية لان كونها كذلك يتوقف على اثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع
كالضمة والوار والانب والنون للرفع وهو شبه كل اذا قدرنا المشترك بين هذه
الاربعة متبلا وهو مظهر اللفظ ليس تمام حقيقة لها والا كان جميع افراد الانواع
الاربعة نوعا واحدا وهو الموضح للشارح الذي هو جنس لها عند النكاح يشبه لذلك
(قوله أربعة) ذكر ولم يقتصر على التفصيل لمحافظة على فوائد الأجناس

فليتأمل (أو من فعل واسم)
كتاب زيدا) ونعم العبد ولا
يشترط في جزأى الكلام
أن يلفظ بهم امعا كما يدل
بل قد يلفظ باحدهما دون
الأخر كما ستعلم وقد لا يلفظ
بهما كما قدر بعد نعم في جواب
من قال أقام زيدا إذا الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح
والتأليف وقوع الالفاظ بين
الجزئين فهو اخص من
التركيب اذ هو ضم كلمة الى
أخرى فأكثر فكل مؤلف
مركب ولا عكس بالمعنى
اللعوى

فصل
عقده لأنواع الاعراب
وعلاماته وقد تقدم معنى
الاعراب لغة واصطلاحا
(وأنواع الاعراب) الذي
هو جنسها عند النكاح
(أربعة)

والتمهيد ولا يعمد إلى زيادة النقص وبذكر العدد يصف أو يندفع ذلك
 الاحتمال ولا الإشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وماعطف عليه كحركات الإشارة
 لنظيره (قوله بالاستقراء) أي لا العقل (قوله وهي رفع). جعل قوله رفع
 وماعطف عليه خبرا لمبتدأ محذوف وإظهاره أنه بدل مفصل من مجمل وعلى كل
 يحتاج لجعل العطف سابقا على الأخبار أو البديلية على ما علم مما مر في نظائره ثم
 الأولى وهو بالتدبير مراعاة الخبر (قوله بحركة أو حرف) أي يتحقق ويتصور
 به ما فلا ينافي أن الرفع هو الحركة والحرف على الأصح من أن الأعراب لفظي فمكان
 الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص ونفس عليه ما بعده
 وأول التنويع فأنه قد يقع ما قبل أن الرفع ليس أحد الأمرين من غير تعيين ومثله ما بعده
 (قوله بذلك) أي المذكور وليس أفراد الإشارة لأن ما بعد العطف باولان أو التي
 يفرد بعدها نحو الإشارة التي لشيء لا التي للتنويع كما هنا (قوله وحذف) أي
 للتون (قوله وكلاهما يوجد) ظاهره أنه جعل قوله في اسم وفعل خبر مبتدأ
 محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج لا يهيب المجموع كلاما
 واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضرب التصريح بمقتضى الخبر مع كونه
 كونا عاما في المزج على أن ما ذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا
 تقديره يوجد هذا وقد في التصريح هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال رفع
 ونصب يشتركان في اسم وفعل وجزم مختص بمعنى في اسم وجزم مختص بمعنى في فعل
 اه وذلك هو المناسب لأنه انما يقدر المنعاق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص
 وكان الشارح عدل عنه لأن الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل الأمر
 بالعكس ثم أنه قدراً ولا الفعل وثانياً الاسم إشارة لجواز الأمرين وأما تقديره ثانياً
 بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى في بل بالباء (قوله نحو زيد يقوم) أي نحو الرفع
 في ذلك نفس عليه ما بعده (قوله ولأن كل مجرور) أي بحرف أو بالماض فلا حاجة
 إلى زيادة أن المضاف إليه في الإضافة العنوية الغرض منه تعريف المضاف إليه
 أو تخصيصه وهما من خواص الاسم والإضافة اللفظية فرع العنوية ومحمولة عليهما
 (قوله يسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف العلة من المنزلة والنون
 من الأفعال الخمسة ولوقال وجزم بمحذوف كان أخصر (قوله وقبل انما اختص
 الخ) نقله ابن مالك وذكره ما نهى انما اختص الجرب بالاسم لا متاع دخول
 عاملة على الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لا متاع دخوله عاملة على الاسم وقيل
 إلى آخر ما هنا وأصل وجه التمرير أن لا نسلم أنه لو دل على الاسم لأدنى وجوده إلى
 عدمه وذلك لأن التقاء الساكنين يندفع بتحرير الساكنين فلا يؤدي وجوده إلى

نابالاستقراء وهي (رفع) بحركة
 أو حرف (ونصب) بذلك أو
 محذوف وكلاهما يوجد (في)
 المعرب (من اسم وفعل)
 فالرفع فهم ما نحو (زيد يقوم)
 والنصب فهم ما نحو (ان زيدا)
 لن يقوم وجر) بحركة أو حرف
 ولا يوجد (في اسم) لحفته
 ولأن كل مجرور مخبر عنه
 في المعنى والخبر عنه لا يكون
 الاسما (نحو) صرحت
 (زيد) فزيد في المعنى مخبر
 عنه بأنه مبرور به (وجزم)
 يسكون أو حذف ولا يوجد
 ألا (في فعل) وذلك (نحو لم
 يقوم) لتساقطه وليكون الجزم
 فيه كالعرض من الجرف في
 الاسم لما فاته من المشاركة
 فيه فيحصل لكل من صنف في
 المعرب ثلاثة أوجه من
 الأعراب وقبل انما اختص
 به لأنه لو دخل الاسم لأدنى
 وجوده إلى عدمه وما أدى
 وجوده إلى عدمه كان باطلا
 وذلك أن المان من الأسماء
 ان جزمه تنق فيهما كنان
 الحرف المجزوم والتنوين

عَدْمُهُ وَأَيْضًا فَخَرَّ يَكْفِي يُؤَدِّي إِلَى عَدْمِهِ فِي اللفظ لَاقِي التَّعْدِيرِ بِمَحْوِلِهِ كُنَ الَّذِينَ
كَفَرُوا وَقَالَ شَيْخُنَا الْغَنَمِيُّ يُمْكِنُ أَنْ يُوْجِهَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ دَخُولُهُ حَيْثُ لَا يُؤَدِّي إِلَى مَحْذُورٍ
بِأَنَّهُ يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَتَوَيْنُ فِيهَا كَمَا أَنَّ الْجُرَّ بِالسَّكْرِ لَا يَدْخُلُ كُلَّ الْأَسْمَاءِ
وَأَنَّهُ يَدْخُلُ الْمَصْرُفَ مِنْهَا لَوْ جُودَ الْمَانِعُ مِنَ الدَّخُولِ فَتَأْمَلْهُ (قَوْلُهُ فَيَحْرُكُ السَّاكِنَ)
الْأَوَّلَ (يَعْنِي كُلَّهُوَ الْغَالِبُ) (قَوْلُهُ لَعَدَمُ اسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُ) أَيْ بِالنَّفْسِيَّةِ إِلَى
النَّصْبِ وَالْجُرِّ أَوْ دَائِمًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بِخِلَافِ النَّصْبِ وَالْجُرِّ فَيَسْتَعْنِي عَنْهُمَا
دَائِمًا فَانْدَفَعَ مَا قَبِلَ أَنَّ الْكَلَامَ قَدِيمًا أَلْفَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مَبْنِيَّتَيْنِ وَأَنَّ أَجْبِبَ عَنْهُ
بِأَنَّ الْمُسْرَادَ بِالرَّفْعِ وَلَوْ حَكَوْا وَانْدَفَعَ أَيْضًا أَرَادَ نَحْوُ الْأَمَاءِ فَانْهَ كَلَامٌ وَلَا رَفْعَ فِيهِ (قَوْلُهُ
لَا شَرَاكَ الْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلُ فِيهِ) أَيْ فَهُوَ أَعْمُ وَالْأَعْمُ أَقْدَمُ وَاسْبِقَ إِلَى الْبَالِ فَتَأْسَبُ
أَنَّ بَقْدَمَ فِي الذِّكْرِ لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الْمَشْتَرَكَ كَالْمَرْكَبِ وَالْمُخْتَصَّ كَالْبَسِيطِ وَالْمَرْكَبُ
مِنْ شَيْئَيْنِ يُؤَخَّرُ عَنْهُمَا وَيُجَابُ بِأَنَّ الشُّكْلَ لَا تَتَرَاخُمُ (قَوْلُهُ وَكَوْنُ الْحَرَكَاتِ)
أَيَّ وَالْحُرُوفِ وَالْحَذْفِ لَا يُقَالُ إِذَا كَانَتْ الْحَرَكَاتُ وَالْحُرُوفُ أَنْوَاعَ الْأَعْرَابِ وَقَدْ
تَقَرَّرَ أَيْضًا أَنَّهَا أَنْوَاعُ الْبِنَاءِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ الْأَعْرَابِ وَالْبِنَاءِ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ
مُسْتَحِيلٌ لِأَنَّهُمَا مُضَادَّانِ لَا تَأْتِيَانِ قَوْلُ لَيْسَتْ الْمَذْكُورَاتُ بِجُرْدِهَا أَعْرَابًا وَلَا بِنَاءً مَعْنَى
يَلْزِمُ مَا ذَكَرَ بَلْ إِنْ كَانَتْ مَحْذُومَةً لِلْعَامِلِ فَهِيَ أَعْرَابٌ وَالْأَقْلَابُ لَزِمَتْ الْآخِرَةُ هِيَ
بِنَاءٌ وَالْأَوَّلَى أَعْمُ مِنَ الْأَعْرَابِ وَالْبِنَاءُ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجُرُّ وَالْجَزْمُ مَخْصُوصَةٌ
عِنْدَ الْبَصْرِيِّ بِالْأَعْرَابِ وَالضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ بِالْبِنَاءِ وَأَمَّا الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ
وَالْكَسْرَةُ فَتَنْعَمُ الْحَرَكَاتُ الْأَعْرَابِيَّةُ وَالْبِنَاءِيَّةُ وَغَيْرُهُمَا كَضَمَّةُ قَافٍ وَقُفٍّ وَالْكَوْفِيُّ
يُطْلَقُ كَلَامًا عَلَى كُلِّ قَائِلٍ جَعَلَ الْمَذْكُورَاتُ أَنْوَاعًا يَتَأْتِي فِي جَعْلِ بَعْضِهَا أَسْوَلاً
وَبَعْضُهَا فَرْعًا وَاعْلَانَ الْأَسْوَلاً وَالْفَرْعِيَّةَ لَا تَعْقِلُ فِي الْأَنْوَاعِ بِخِلَافِ الْعِلَامَاتِ قُلْتَ
الْأَنْوَاعُ الَّتِي لَا يَعْقِلُ فِيهَا ذَلِكَ الْمُنْطَقِيَّةُ وَلَيْسَتْ مُرَادَةً وَلَوْ سَلِمَ ارْتَادَتْهَا فَلَمْ تَمْنَعِ تَفَرُّعَ
بَعْضِ أَفْرَادِ النَّوْعِ عَلَى بَعْضٍ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أَفْرَادًا لِذَلِكَ النَّوْعِ وَالْمُرَادُ بِالْأَسْوَلاً
هَذَا أَنَّ يَكُونُ بَعْضُ الْأَفْرَادِ كَثْرًا مَعْمَالًا أَوْ غَلَبًا أَوْ أَرْجَحَ فِي نَظَرِ الْوَاضِعِ وَمِثْلُ
هَذَا مَعْقُولٌ فِي الْأَنْوَاعِ أَوْ دَائِمًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ بِخِلَافِ النَّصْبِ وَالْجُرِّ فَيَسْتَعْنِي
عَنْهُمَا دَائِمًا (قَوْلُهُ مَا اخْتَلَفَ بِهِ آخِرُ الْعَرَبِ) مَا عِبَارَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سَكُونٍ
أَوْ حَذْفٍ فَانْدَفَعَ التَّقْضُ بِالْعَامِلِ وَالْمَقْتَضَى وَالْأَسْمَاءُ نَادٍ وَالْمُسْكُونُ الْمَقْدَمُ
أَوِ الْمَلَاحِقِيُّ وَالْمَرْكَبُ سَهَاوُنُ الْحَرَكَةِ قَانَ كَلَامُهَا وَإِنْ كَانَ سَبَبًا لِلَاخْتِلَافِ لَكِنْ
لَيْسَ بِحَرَكَةٍ وَلَا حَرْفٍ وَبَنَى التَّقْضُ بِمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ حَرْفًا وَاحِدًا كَحَرْفِ الْجُرِّ
فَلَوْ أَرَادَ بِحَرْفٍ الْمُسَابِقِ وَهُوَ التَّبَادُلُ بَيْنَ مَقَارِنَتِهِ بِالْحَرَكَةِ أَوْ أَرَادَ بِحَرْفٍ آخَرَ لَمْ
يَتَجَهَّزْ وَذَلِكَ وَلَوْ جَعَلَتْ مَا عَلَى عَمُومِهِ مَا خَرَجَ الْعَامِلُ وَمَا بِهِدَهُ بِالسَّبَبِيَّةِ الْقَرِيبَةِ

فَيَحْرُكُ السَّاكِنَ الْأَوَّلَ
فَيُؤَدِّي وَجُودَ الْجَزْمِ إِلَى
عَدْمِهِ وَغَيْرِ الْمَنْوُونِ مَحْمُولٍ
عَلَيْهِ وَقَدْ رَفَعَ لَعَدَمُ
اسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُمَا
زَيْدٌ ثُمَّ النَّصْبُ لَا شَرَاكَ
الْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلُ فِيهِ وَلَا نَاحِلَةٌ
قَدْ يَكُونُ فِعْلًا وَالْعَمَلُ لَهُ
بِالْإِسْمِ لَا يَكُونُ مَعَهُ وَلَا
أَصْلًا بِالنَّسْبَةِ لِلْعَمَلِ وَرَفْعُ
الْجُرِّ لَا خِصَاصَ لَهُ بِالْأَشْرَفِ
وَكَوْنُ الْحَرَكَاتِ أَنْوَاعَ
الْأَعْرَابِ جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ
الْمَصْنُفِ مِنْ أَنَّ الْأَعْرَابَ
مَا اخْتَلَفَ بِهِ آخِرُ الْعَرَبِ

المفهومة من الباء وان نوزع فيه بالصفة للركب منها ومن الحركة لانه سبب قريب
 وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرؤ فان ما قبل الآخر تابع
 للآخر وبإضافة الآخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبنى نحو من ابنك ومن
 أبوك وآخر الحروف نحو من أيلك ومن البصرة ومن زيد وخرج ما به اختلاف
 آخر غلامى وبصرى وضاربه بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبنى لان كسر آخر
 الغلام ورواء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلاف به آخر المبنى ومن
 قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحاشية اى يختلف آخر المعرب من حيث انه معرب
 لاخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك فان قلت لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه
 آخر الكلمة ولا يكون الشيء سببا لاختلاف نفسه قلت الآخر أعظم من كل حرف
 مخصوص فالألف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء الى كونه ألفا ولولاها لكان
 بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما
 ولا على اعراب المعرب ابتداء فلا اختلاف فيه أجيب بأن المراد بالسببية ان يكون له
 دخل في الاختلاف أو ما يحصل بمحصوله بلا احتياج الى شيء بعده وكل حركة كذلك
 في نفس الامر ولو في بعض الموانع لا بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب أو سكون
 (قوله لأنه) أى الاعراب (قوله اختلاف آخر المعرب) أى تغيره ذاتا أو وصفا حقيقة
 أو حكما وبقي من التعريف لا اختلاف العوامل لفظا أو تقدير او شرجه يعلم بعامر
 (قوله لان الاعراب عنده لفظي) قال شيخنا الغني عنى معنى فيكون الرفع نفسه وكذا
 ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب هذه معنى كلامه ولك فيه نظر وهو انه
 يجوز أن يكون لفظ الرفع وما بعده لقب على الاعراب يعنى على أنواعه وهى الآثار
 الخمسة وذلك غير مناف لكون الاعراب لفظا لا مافاهمه الشارح
 وبتأمل ما قررنا يدفع قوله ولان من حق اللقب الخ فان المراد بقوله وألقاب الاعراب
 ألقاب أنواعه فكلامه على مضاف كماله واضح وبعبارة أخرى من قال ان الاعراب
 لفظي فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال انه معنوي فسر به بأنه تعبير
 شخصي وحينئذ فلا فرق بين التعبير بالأنواع الاعراب وألقاب الاعراب اذ من البين

لأنه اختلاف آخر المعرب
 على ما هو مذهب الكوفيين
 وعبر بالأنواع دون الألقاب
 المعبر بها بعضهم لان الاعراب
 عنده لفظي ولان من حق
 الألقاب أن يصدق على ما لقب
 به كان يقال الاعراب الرفع
 وكذا البواقي وهو متمنع
 لا يلتزم حمل الاخص على
 الاعم ولهذا الأنواع الأربعة
 علامات أصول وعلامات
 فروع نائبة عنها أشار الى
 الاول بقوله (فربيع) اى
 المرفوع من اسم وفعل
 (نصفه ونصب) أى المنصوب
 منها (نصفه ونصب) اى
 المجرور من اسم (نصفه
 ويجزم) اى المجرور من فعل
 (يختلف بحركة)

انه ليس المراد بالأنواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من غير القاب الاعراب
 أراد أن لفظ الرفع مثلا لقب على النوع ونفسه حيث شئتاه لانه
 فان فسر بأنه لفظي فسر معنى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه اسم سبب الاعراب
 معنوي فسر بأنه تعبير مخصوص فتأمل انتمى (المرفوع) إشارة الى
 أن نائب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذي مرفوع وأراد بالمرفوع
 ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحمله أو أراد بغير معنى يوجب

ويتحقق ويصح أن يكون نائب الفاعل ضمير عاثر على اسم وفعل يتأويلهما بما ذكر ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمه أى بوجد الرفع ويحقق بوجود الضمة من تحقق السكينة في جزئية لكنه لا يناسب الاستثناء الآتى ويحتمل أن يقرأ قترع بالبناء للفاعل على أنه مسمدة للضمير المخاطب وقس على جميع ذلك نظائره بعده (قوله فالضمة علم ومسمدة الرفع) اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعاً للقوم ولهذه الأنواع الاربعة علامات الخباياها انما يتجمل على القول بأن الاعراب معنوية لا افظى وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالداً العلامات جميع علامة بمعنى علم أو جمع علم كما مطبلات جميع اصطبل فالضمة علم الخ ورد بما حمله انه ان أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع انه مصروف قطعاً وأعلم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لساير افراد الرفع وأجيب أيضاً عن الاعتراض بأنه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب فهي اعراب من حيث عموم كونها أثراً جليها للعامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبان العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الفهم والفتح والكسر والسكون وذو العلامات هي الحركات والجزمات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجر والحزم وان التحديد في الخارج كما في الحد والمحدود وهذا ان رد الى ما قبله فذلك والافالحركات البنائية يعترف بها أن لا تكون مجبولة للعامل والحركات الاعرابية يعترف بها أن تكون مجبولة له ونفى واحد لا يكون مجبولاً وغير مجبول فكيف يتصور اتحادهما في الخارج أو أيضاً فالاعراب هو الاثر الخارجى والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تميز ولا دليل ومدلول واختصار بعضهم في الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الاعراب معنوية جرت على السنة المتأخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد (قوله لان الاعراب الخ) هذا لا يقيد بأصل الضمة بالنسبة للكسرة في الجمع بالف وتاء ولا صلة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ولا صلة الفتحة بالنسبة الى حذف النون في الافعال الخمسة (قوله الاعتدلة مذكروهما) قد يقال ما عرّب بالحروف لا يتغير فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد مصرح في الاسماء الستة بأن اعرابها بالحركات يمكن (قوله باعتبار المحل) أى المواضع التي تقع فيها النباية (قوله لا النائب) أما باعتبار عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وأربعة عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحد عن السكون (قوله لشبهه بالفعل) فيفيد تأخيرهما قبله وأما تقديمه على الأمثلة الخمسة فلانه أشرف

بالحركات والسكون أصل
للاعراب بالحروف والحذف
اذ لا يعدل عنهما الاعنة
تغيرهما وخروج عن ذلك
الاصل باعتبار المحل لا النائب
سبعة أبواب أعربت بغير
ما ذكر ونهى أبواب النباية
لان الاعراب الواقعة فيها نائب
عن الاصل ووجه اختصارها
في سبعة أن النائب فيها
أما حرف عن حركة وهو باب
الاسماء الستة وباب المثني
وباب جمع المذكر السالم
أو حركة عن حركة وهو باب
الجمع بأف وتاء وباب مالا
ينصرف أو حرف عن حركة
وحذف عن حركة أو سكون
وهو باب الأمثلة الخمسة
أو حذف حرف فقط عن
سكون وهو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها
مفردة والمفرد سابق على
المثني والجمع وعراً تبعاً للمثني
لكونه يليه ثم أتى بجمع المؤنث
السالم شرف المذكر ثم
لا ينصرف لشبهه بالفعل ثم
بالأمثلة الخمسة قبل الفعل
المعتل لشمه آخرها في غالب
الاحوال لكن كان الاولى

أن تبدأ بأما تالفه حركته عن حركة كما في القسهيل والشذور لان ذلك أقرب الى الاصل وحيث بدأ بالاسماء الستة

منها لانه اسم (قوله فكان ينبغي الخ) فيه ان التثنيات لا تتراحم وقد أسلف ان
تأخيرها اشبه بالفعل (قوله وان لم منه الفصل الخ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع
النظير عن نظيره فسقط ما قبل ان المصنف ذكر المثنى وجمع المثنى كرا السالم الى
جانب الاسماء الستة لانهم اشرى بها في الاعراب بالحروف فتأخيرها ما فيها قطع
للتظير عن نظيره ثم ان المصنف لم يذكر شيئا من أحكام ما ناب فيه حركة عن حركة غير
جهة التباينة فلا معنى للقول بأنه يلزم على ما قاله الشارح القطع في الاحكام وانما
كان يظهرون لولا تسامك المصنف على شيء من أحكامهما كضابط ما يجمع بالالف والهاء
وذكر أحكام ما لا ينصرف الآتية هذا وليس في كلام الشارح ما يقتضي انه كان
المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى يلزم عليه الفصل بين
ما لا ينصرف وجمع المثنى وهما نظيران في الاعراب بالحركات وتسايم انه أراد
ذلك فهو لا يبالى بالفصل بين النظائر (قوله الا الاسماء الستة) أى في احدى
لغاتها (قوله وما عطف عليه) أى القول (قوله منصوب على الاستثناء) لا يخفى
ان المنصوب عليه الاسماء الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدأ
وهو قوله فتجنى مقوله وما بعده وهو قوله الا الاسماء الستة تبدل أو بيان وما قبله وهو
قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بشرية الاستثناء لان التكررة في الاثباته
قد نعم نحو علقت نفس مائتة وأخرت أى الرفع بالضممة والنصب بالقصة ثابت
في كل اسم والجزم بحركة ثابت في كل فعل الا الاسماء الستة وما عطف
عليها (قوله بنقص الهم) قال شيخنا ان الغنى لم يقل باسقاط الهم ما في التعبير
بمبدأ كرم من التورية الطريفة والمقابلة اللطيفة (قوله جوارز اتانها) أى اثباته
واعرابه بالحروف (قوله على هذه الامثلة) أى على كلماتها (قوله وان اطلقت
على غيرها) هل الضمير يرجع الى العشرة أو العبادلة أو الاسماء الستة كأن اطلقت
على ما شمل ذو الطائفة (قوله على أقارب الزوجة) وعليه فيضاف للذكر ويقال حموه
أى أقارب زوجته (قوله يكى به عن اسماء الاجناس) فاذا لم يضاف كان كناية
عن التكررات واذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم
انه اذا لم يضاف يكى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد
الله اعطاك فضلا من عطيتك * على هن وهن فيما مضى وهن * يعنى حسنا وعبد الله
وابراهيم بن حسن وقيل المراد بالهن في كلامه الحسية وظاهر كلام الشارح
كالمصنف في الشرح انما كناية عن الالفاظ الهة على الاجناس وهو ظاهر قول
بعضهم انها تكون كناية عن العلم لكن في الصحاح انها كناية عن نفس الشيء
لا عن لفظه ويمكن ارجاع القولين ليعنى (قوله بما يستفيع التصريح به) أى من

فكان ينبغي أن يبقى بما لا ينصرف
لكونه مفردا وان لم منه
الفصل بين ما يعرب بالحروف
بما يعرب بالحركة اذا تقرر
هذا فقوله (الا الاسماء الستة)
وما عطف عليها من المثنى
وغيره مما سأتى منصوب على
الاستثناء مما قبله وهذا هو
الباب الاول مما خرج عن
الاصل

وهى أبوه وأخوه وجوها
وفوه وهنوه وذو مال
أى صاحبه وبعضهم عددا
خمس بنقص الهم منسكرا
جوارز اتانها كإسائى والاسماء
الستة علم بالغلبة على هذه
الامثلة كغضى العبادلة
والعشرة بالنسبة الى العجاجة
رضى الله عنهم وان اطلقت
على غيرها فتوسع والحم أقارب
الزوج أبأ كان أو أخا أو
غيرهما ولهذا أنت الضمير
وقد يطلق على أقارب الزوجة
والهن اسم يكى به عن اسماء
الاجناس وقيل مختص بما
يستفيع التصريح به وقيل
عن الفرج خاصة

العورة والافعال النحيجة (قوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس ظاهر الخ) أى
 المضافة لزمانها ملازمة للانضافة لغير اليباء كفى الاوضح ومثل مبتدأ خبره قوله ذو
 المضافة وقوله أو وصف عطف على علم وقوله أو جملة عطف على علم أيضا ومراده
 بالوصف المعنى التباين بالغير لا الوصف النحوى ومراده أيضا غير المشتق كجملة
 بقوله وفوق كل ذى علم عليهم لا المشتق فانم الاضاف الى به لانه أنى بها وصلة لما يصح
 الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب والفضة وجوز بعضهم انضافتها
 للمشتق وخرج عليها اقراء ابن مسعود وفوق كل ذى علم عليهم وأجاب الاكثر
 عنهما بأن العلم هنا مصدر كالباطل أو بان ذى زائدة والمراد باسم الجنس ما يقابل
 الصفة كما قاله الفهامة الدماميني في شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يصفن أى
 ذو وفروعه الا الى اسم جنس ظاهر قال في الشرح أى يشترط فى الاسم الذى يصفن
 اليه ان يكون ظاهرا احتراز من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال
 واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة أى المشتق ولهذا صرح قوله بعد ذلك
 ظاهرا فلا يقال ذو عاقل وعال ذلك ثم قال وقد توهم بعض الغبيها ان المراد باسم
 الجنس التكررة واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل
 ذارحك وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذواعرش المجيد ذى
 الطول ذى الجلال والاكرام انتهى كلامه مفرقا وتبين مراده ليعلم منه ما وقع
 للشارح هنا من الاختصار المحل فان قوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس ظاهر
 ذواضافة الخ ان أراد انها مثلها فى مطلق الاعراب تلك الحروف فهو مسلم لكن يرد
 عليه ان قوله أو وصف نحو وفوق كل ذى علم عليهم يقتضى انه ليس باسم جنس ظاهر
 وقد علمت من كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ يدخل
 فيه نحو وفوق كل ذى علم وقدمه مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو وذات
 حسن وحينئذ فلا حاجة الى قوله هنا أو وصف المقتضى للغايرة أو تشبيه الشئ
 بنفسه أى ما يصدق عليه فتأمل وان أراد بقوله ومثل ذواضافة الى اسم جنس
 ظاهر ذواضافة الى العلم الخ ان المثلية فيها بالمراد كما ان اضافتها الى اسم جنس
 بالمراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع فان الاضافة الى المذكورات ليست قياسية
 مطردة كما صرح به أيضا الدماميني راد على ابي حيان ومن تبعه هذا ما حرمه شيخنا
 العلامة الغنيمي قال وما كشف عنى غممة هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضى
 انه انما جازت الاضافة الى العلم فى ذوربه وذو آل محمد لتأويل العلم بالجنس أى
 صاحب هذه الاسم وأصحاب هذا الاسم (قوله اذهب بذي تسلم) أى فى وقت
 صاحب سلامة قال بالظرفية وذى صفة لزم من محذوف تكرة وهى بمعنى صاحب وقبل

ومثل ذوال أى المضافة
 الى اسم جنس ظاهر ذو
 المضافة الى علم نحو أنا لله ذو
 بكة أو وصف نحو وفوق كل
 ذى علم عليهم أو جملة نحو
 اذهب بذي تسلم فلو قال كما
 فى العمدة وذو العرب

بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلتها والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه
ورده فى الباب الثانى من المعنى وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامة
كما تقول لفعله مقرونا بسلامة ذلك وقيل لا قسم وهو خبر فى معنى الدعاء أى والله يسلمك
(قوله اسكان أحسن) لشمله للمضافة للعلم وما بعد قال شيخنا وفيه ان المصنف كغيره
اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام فى الاسماء المعربة
التي خرجت عن الاصل فتأمل أقول تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان المصنف نطق
بذى مضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتعبد بذلك وقوله على ان الكلام
الحلم يظهر معناه (قوله والتقييد بالمعرب الخ) قال شيخنا لا حاجة للمصنف بهذا القيد
فانه نطق بمضافة وتلك غير مضافة وأقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل للشمول
وبعد ذلك حصل الاخراج (قوله ذوالطائية) فانها موصولة بمعنى الذى وأخواته
والفرق بينهما وبين ذو بمعنى صاحب ان الذى بمعنى الذى لا تقع صفة المعرفة لانها
معرفة بالصلة والى بمعنى صاحب يوصف بها المذكرة ان أضيفت للمعرفة ان
أضيفت للمعرفة (قوله فان المشهور بناؤها) أى على السكون كما فى الشذور وسيأتى
فى التشرح فى الموصولات ولزوم الواو فى الاحوال كما غلبا فى الهمع انما مبنية
على الواو وقيل مبنيّة على الضم قال الشارح فى الموصولات وهو وهم وليست حرفا
واحدا بل حرفان (قوله وقد تعرب الخ) أى فتسكون مرفوعة بالواو ومنصوبة
بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكلى اعرابها على كون الشبه الافتقار الى موجب البناء
ام لان ذلك فى المشهور ونغمة الجمهور أو لان افتقارها اليهم متأصلا ولا على حصر
أبواب النيبية فى سبع لان من اعرابها أدرجها فى تلك الأبواب كما يؤخذ من قول
الشارح فالأسماء حية فتدسبعة ويجرى ما ذكر فى اعراب الذين رفعا عند بعضهم
(قوله فالأسماء الخ) أى التى تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا
الغنيمة ويمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالغلبة على ما عرّب
بهم هذه الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غاية الامر انما الستة بحسب اللفظ
وان كانت معانها أكثر وفرب من ذلك ما قبل فى الافعال الخمسة (قوله فترفع
بالواو) علة لمكون باب الاسماء الستة من أبواب النيبية ولو قال فان رفعها بالواو كان
أولى (قوله فلوثبت) نحو أبوان وأخوان وحموان وبه استدلل على ان لامه واو وقيل
بأنه من الخمسة لان احما المرأى محمونها واذومال وهوان وفوا الزيدى (قوله
والجمعوع الخ) ظاهر كلامه انما تجمع بالالف والتاء وفى الحاشية وان جمعت
بالالف والتاء بان أريد بالاب وما ذكره مما يحجب مع بالواو والتون من لا يعقل
أعرّبت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمة وعموم كلامه شامل

للكأن أحسن والتقييد
بالمعرب لاخراج ذوالطائية
فان المشهور بناؤها وقد
تعرب فتجوزى مجرى ذى
المعرب كما قال ابن مالك فالأسماء
تدسبعة (قوله فترفع بالواو)
نباية عن الضمة نحو أبونا
نباية عن كسر (وتنصب
بالالف) نباية عن الفتحة
نحو أن أبانا فى ضلال مبن
(وتجوز بالياء) نباية عن
الكسرة نحو أوجعوا الى
أيكم ولا اعرابهم بده
الاحرف شروط أربعة ان
تكون مفعولة فلوثبت أو
جمعت أعرّبت اعراب
المثنى والجمع وان تكون
مكبرة فلوصغرت أعرّبت
تجوز كان ظاهرة وان تكون
متناقضة

للحم والهن فلم يجز وقال المصنف في شرحه لم يجز مع من اجمع تصحيح الالاب والالاح
والحم انتهى وظاهره - مع هذا الجمع في اللحم وقال ابن مالك ولو قيل في حم حو
لم يمتنع لكن لا أعلم انه سمع قال أبو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه وحكي
بعضهم سمع هتون وديون وعن ثعلب انه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان
وهذا في غاية الغرابة (قوله لغيرياء المتكلم) اتقييد بالمتكلم ايضا لان الالباء المضاف
اليها لا تكون اغيره ودخل في كلامه لا بالزيد فانه جائز بدون شذوذ لانه مضاف
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه عند سيبويه والخليل والجمه وورغير معتد بها
ولهذا أعرب ما قبلها بـ ابد ليس ثبوت الالف وانما يعرب اسم لا اذا كان مضافا أو
شيئا بالمضاف ويشكل عليهم لا أبالي وانما تعرب الاسماء الستة بالاحرف اذا
كانت مضافة للالباء وانما معتد بها من جهة ان اسم لا التبرئة لا يضاف لمعرفة
(قوله ولو تقدرا) هو ما جوزه ابن مالك تبعه الكوفيون والاحفش وخصه البصريون
بالضرورة (قوله كقوله) أي العجاج وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام الحمكي
له (قوله على الاصح بحركات مقدرة) أي كسائر الاسماء المضافة الى الياء وقال المبرد
والكوفيون وابن مالك يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال أبي بالتشديد قال

فلا وأبي لأن الـ حتى * ينسب الـ الـ الصب الحنينا
وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جميع أبا
جميع سلامة وذكرا ابن مالك ان المبرد يجوز ذلك حتى في اللحم والهن فلا عبرة بما ذكره
ابن الحاجب كل من شئ من انه لا يجوز الرد في اللحم والهن قطعا لان الالاب في
كلام الثقات مقدم على التي ويقال في فم في في الاكثر ويجوز في وأسلمه فوه بالفتح
والسكون حذف الـ وانقلب الواو ميما لانهم ما شفوتان حذرا من سقوطها
وبقاء الاسم على حرف واذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ما قبلها قال الشهاب
ابن قاسم في حواشي ابن الناطح والـ الثاني يعني من الامر ان هذه يعني أخي وأبي
وفي بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو ام مقدرة
لانقلاب واو الياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في جميع المذكور انما اذا أضيف للياء
نحو جاء مسلي في نفسه نظرو ولا يبعد أنه كذلك ولا ينافيه قول المصنف أو الكتاب
وشرط ذا الاعراب ان يضافن لا ليلا لانه مبنى على عدم ردة هذه الاسماء عند الاضافة
الى الياء انتهى واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وانما اقتصر
على الثلاثة لانهم اجماع وفاق والافاق له يجري في اللحم والهن على ما نقله ابن مالك
والذي لم يستبعد كلامهم بهرح به كيف وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصح من
ان الاعراب بحركات مقدرة فـ قوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة أو

لغيرياء المتكلم ولو تقدرا
كقوله * خالط من سلمى
خياشيم وفا * أي
خياشيمها وفاها فلا وضيفت
الى الياء أعربت على اللاح
بحركات مقدرة وكما انضاف
الى الياء

بأعر بت باعتبار تعلق الظرف به لا بأعر بت بقطع النظر عن ذلك ليكون إشارة
 الى القول بانها مبنية أولاً ولا ان ذلك معلوم من الخلاف في مطلق المضاف للباء
 الذي من افراد ما هنا بقي هنا شيء وهو ان اقم اذا اضيف الى الباء رقت له الواو
 وقلت يا عند الجمهور أضافه ليقال انه معرب بالحروف المقدرة فرفعوا نصباً للثقل
 والظاهرة جراً أو معرباً بحركات مقدرة كما هو الظاهر من الخلاف بينهم انها اذا
 اضيفت الى باء المتكلم أعر بت بالحركات المقدرة قال العصام القول بأن الاعراب
 بالحركة لا يظهر اذا افرق بينه وبين سلمي تحكمه الا ان يقال لو قيل في حال النصب
 فاي لو جيب السكك بان الباء في في اعراب فلما قبل في مطلعا علم ان الباء المدخلة في
 الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه في حال افراده دون
 اضافته انتهى وحاصله انه لو كان معرباً بالحروف لظهرت الاف حال النصب ولم
 تغلب بياء اهدم المفتضى قبلها كما لم تغلب ألف التثنية لكن نقل في الاشياء والنظائر
 عن ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد في ألف التثنية سبب واحدة فتضي قبلها
 وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا جدد بيان اقليم اياه وهو وقوعها مفعول مذكور
 وانسكدار ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها فتوى حبيب
 قلبه ولم يعتمد بالمعارض (قوله الاذو) فانها الاتصاف للضمير مطلقاً بل تلزم الاضافة
 الى اسم جنس غير مضافة فلا ينافي كلام الشارح السابق وذهب بعضهم الى جواز
 اضافتها الى المضمرة واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ويدل على شذوذه انه لم يستعمل
 مضام الى مضمرة الاجزاء المفردة (قوله باشرط الاضافة) اذ لا توجد الاضافة مع
 النسبة وأما تأويلك بالمضاف فيه الشخص المنسوب الى الأب لا الأب الذي هو من
 الاسماء الخمسة (قوله واستغنى عن التضرع بحذوها) يقال عليه
 الاستغناء لما هو فيها هذا كونه مضافة لغيرها المتكلم فان المفهوم من النطق بها
 مضافة لما خصوص ما اضيفت اليه وحينئذ قلزم ان يختص اعرابها بالحروف فيما
 اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به وأما عمومه فيشمل ما اذا اضيفت
 الى باء المتكلم وقد قرر عدم اعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم
 على اشتراط اضافتها لغير باء المتكلم وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك
 (قوله كما استغنى الخ) وذلك لانه نطق به وخالياً من الميم وبدون مضافا وذو لا يعنى
 صاحب لا يضاف واعلم ان صاحباً أعم من ذواتها تضاف الى اسم الجنس وغيره
 (قوله ودونه) أى التضعيف وقوله متفوساً أى محذوف الآخر حال من ضمير ميمه
 وان كان مضافاً اليه لان المضاف جزؤه (قوله وبحركات) عطف على بحركات السابق
 (قوله تصير او نقصا) قيل كان ينبغي ان يقول وتصعب فلما كان من اللغات العشر تليث

الاذو وان تكون غير منسوب
 اليها فلو نسب اليها كانت
 معربة بالحركات بناء على ابن
 الصانع والهورى وغيرهما
 وهو مستغنى عنه باشرط
 الاناقة فاذا نوقت هذه
 الترويض أعر بت بالحروف
 واستغنى عن التضرع بها كذلك
 بذكرها في النظم بها كذلك
 كما استغنى عن تقييد ذو
 بمعنى صاحب وفوق بالمولود
 الميم فان لم تغل منها أعر بت
 بحركات ظاهرة مع تضعيف
 ميمه ودونه من موصو وبحركات
 مقدرة مقدوراً كما هي ولا
 قلباً فانه تصير او نقصا

الفاء مع الضعيف وهو وهم سري من قول التسهيل أو يضعف مفتوح الفاء
أو مضمومها بعد قوله بتثنية فاء الفم مقصوراً أو مقوصاً فتوهم منه أن المضعف
ليس مقوصاً وليس كذلك وعذران ثالث في أفراد المضعف عن المقصور والمقوص
أنه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث في المقوص والمقصور والشارح ذكرها في
المضعف قاله شيخنا (قوله وأتباعها الميم) لم يقل حركة أعرا به ليدخل مثل هذا الميم
بكسر الفاء في الحرف الأعراب باعتبار حركته التي ليست أعرابية (قوله أضعفها)
أي التضعيف من يها (قوله واقتصر في التسهيل الخ) لأنه أسقط الكسر مع التضعيف
وهي أضعف اللغات وحكاها صاحب اليواقيت (قوله لأن الحروف وإن كانت الخ)
مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لم يكن موقعه الأول والآخرين بل
هما للاستدراك لكونهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدّر حسب ما يقتضيه المقام
(قوله فاختار وهذه الأسماء) لوقال اسماء كان أولى أقوله بعد وخصوصاً هذه الأسماء
الخ (قوله في أن آخرها حرف علة يصلح للأعراب) أي سماعاً بخلاف سائر الأسماء
المحذوفة لا يحجاز كيدفانه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عنده الأعراب والمراد أن في
آخرها ذلك في الجملة ونظراً إلى المجموع فلا يرد أن الفم ليس لاه حرف علة وإنما
هي بـاء محذوفة اعتباراً لها وأن المراد آخرها حرف علة أي الموحود المنطوق به وإن لم
يكن لا ماو عبارة بعضهم وخصوصاً من بين المفردات المشابهة للمثنى اصطلاحية لا م
بعضها وهي الآخر انتهى وهي أحسن من عبارة الشارح (قوله وفي استلزام كل
منها الخ) أي معاني كل منها لأن كلام المثنى والمجموع لفظ لا معنى والاستلزام
المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما من أضافه خفاء ثم أن ظاهر كلامه جعل
كل وجهه للشبه وفيه أن الولد والوالدوا أقرب إلى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى
فالاولى واستلزام بدون إعادة في ولا يرد أن مجموعهما يوجد في ابن لأن همزة الوصل
فيه بدل من اللام فكأنها ليست حرف علة ثم الأولى أن يجعل وجهه الشبه أن فيها
حرف بعده ما يتم به الاسم فإن تمام الاسم ينون التثنية والجمع المضاف إليه والتنوين
واللام هذا وقد بين الجاهل وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر وجه اختيار
كونها سبعة فليراجع وقال العصام الأقرب أن يقال المغرب بالحروف في الفروع
والمحجب به ستة المثنى وكلاؤذان والجمع وألوه عشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع
أصله انتهى وفيه أن الفروع أزديك يعلم من الأوضح وغيره (قوله لتظهر تلك اللام
الزائدة) فيه أمران الأول ليس المراد بالزائدة هنا الزائدة على الحروف الأصول
بل المراد به الزائدة على الكلمة في حال أفرادها وعدم إضافتها بدليل جعل الزائدة
وصف اللام الثاني أن كون الظاهر اللام لا يأتي في فوك وذو مال فإن الظاهر أنما هو

واتباعها الميم فهذه عشرين
أضعفها فتح فانه مقوصاً
واقتصر في القسم بل على تسع
وانما أمرت بالحروف
لأن الحسوف وإن كانت
فروعاً عن الحركات إلا أنها
أقوى منها لأن كل حرف علة
حركاته في فكره أصعب من
المثنى والمجموع الفرعين
عن المفرد بالأعراب بالأقوى
فاختار وهذه الأسماء
وجعلها عربية بالحروف
ليكون في المفردات الأعراب
بالأصل وهو الحركة والأقوى
وهو الحرف وخصوصاً هذه
الأسماء لمشاهاة المثنى
والمجموع في أن آخرها
حرف علة يصلح للأعراب وفي
استلزام كل منها ذاتاً أخرى
كلاخ للاخ والاب لابن
وخصوصاً ما ذكر بحال
ما فتها تظهر تلك اللام الزائدة
فتقوى المشابهة وفضت على
المثنى والمجموع باستيفاء
الحروف الثلاثة لأصاتها
بالأفراد وما تقدم من أنها عربية
بالحروف

العين والام الكلمة محذوفة اما قولك فاصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم في
الجمع أفواه وفي التصغير فويه وفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا وأفواه لاندل
على تحريك عينه لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو
حوض وأحواض فحذفت الهاء اعتباطا غير مطرد وتلبث الواو ميبالا لا لم تغلب
لان قلبت ألفها لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيدت ليتقى ساكنان الالف والتنوين
فحذفت الالف لذلك فيبقى الاسم المتكسر على حرف واحد وذلك غير جائز وحكاية
الكوفيين شربت ماشا ذة فلا يعذبهم واو كان القلب الى الميم لانها من أحرف
الزيادة وهي من مخرج الواو وفيها غنة ككفي الواو ومنه فكانت أولى من غيرها
من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمي والامر ان في الحاشية وأقول
في الرضى مانصه فخصوا ذلك بحال الاضافة ليعتبر ذلك اللازم فتقوى المشابهة
انتهى المقصود منه وحينئذ في الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات
اللازمة فيسقط الامر ان وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجري على
الساكنين لان قوة المشابهة تظهر واللام التي هي حرف علة وتظهر لللازم الذي
هو الذات الاخرى بقي هنا شيء وهو انه على ما في نسخ الشرح يقتضي اسماء لم تضاف
لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله بعضهم في
توجيه اعرابها بالحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين في المذكر مطاعا
وفي المعرفة حال كونه موصوفا نحو الابو السكريم والابا السكريم والابى السكريم
وأما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل ابوالعلاء الا انه قليل بالنسبة
الى ما يلزم في حال غير الاضافة (قوله هو المشهور من أقوال عشرة) نصه ابن مالك
بأن الاعراب انما سجي به ليبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدم متنازع فيه
دليلا ولا إلغاء ظاهرا فبالدلالة المطلوبة هذا وفي الهمع ان الأقوال في اعراب هذه
الاسماء اثنا عشر فراجع (قوله ورد بأن الاعراب الخ) رد أيضا بثبوت الواو قبل
العامل وأجب بأن ذلك لا يمنع من كونها اعرابا (قوله بأنه لا محذور الخ) أي فلم يبق
الكلمة على حرف واحد وزيادة الاعراب هنا بالاعتبار لا تقتضي بقاء الكلمة
على حرف واحد فتقول الراد الاعراب يزيد على الكلمة ان أراد به زيادته تحقيقا
دائما لم يتغير وان أراد ولو اعتبارا فاسلم اسكنه لا يستلزم ما ذكره من البقاء على
حرف واحد (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر رفعه او جرا) أي ثم يمكن الآخر لانه بعد
الاتباع استعملت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجراء
لسكونها بعد كسرة وقيد بقوله رفعه او جرا لانه قبل في حالة النصب ان الواو تحركت
وانفتح ما قبلها فقلبت ألفها وقيل ذهب حركة الباء ثم حركت اتساعا لحركة

هو المشهور من أقوال عشرة
ورد بأن الاعراب الزائدة على
الكلمة فيؤدي الى بقاء عين
وذي مال على حرف واحد ولا
تظهر لذلك وأجب بأنه لا
محذور في جعل الاعراب حرفا
من نفس الكلمة اذا صلح
له كما جعلوه في المتن والمجموع
من نفسهما وهو علامة
التمييز والمجموع وقيل انهما عربية
بحر كلف متدورة على أحرف
العلقة كما في المقصور واتبع
فيها ما قبل الآخر لا آخر رفعه
وجرا وهو ذهب الجموع

التوافق انقلب الواو الفاقيل وهذا أولى لتوافق الحالات كلها في الاتباع فان
 قلت حركة الباء عارضة فلا تنض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا قلت حركة الباء
 في الاصل غير عارضة لبناء الكلمة علم غير أنهم قد روا حذفها والانيان بحركة
 الاتباع ليحزى الباب كله على سنن واحد فعملت هذه الحركة مع عروضها معاملة
 الأصلية في اتباعها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها فالحظت فمباحة العروض
 من حيث الاتباع وجهة الأصلية من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية (قوله وصححه
 المصنف) أى في غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول
 المشهور ويحتمل أنه تسامح في جعله الاعراب بالأحرف لتكون الحركات لا تظهر
 والحروف تقيد ما تنبذ الحركات لوطهرت (قوله ورجمه بغ) بذلك الخ حيث قال
 ولهذا القول مرجح آخر وهو ان من الاسماء الستة ما يعرض استعماله دون عام
 فيكون بالواو كقوله أبو جاده وازفلو كانت الواو من الاسماء المذكورة قائمة مقام
 تسمية الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك دليل على ان الأمر
 بخلاف ذلك وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء ان اعراب الاسماء المذكورة هم الحروف
 مع الحركات أو الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف على عامل في المثال
 المذكور وما أشبهه وما إذا طالت تلك الأقوال صح ما اختاره سيدويه وتعين المصير اليه
 ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصربه القول المشهور وابن مالك قدم ذكره قبل
 ذلك فتم في كلام الشرح للترتيب في الاخبار (قوله مضافا) أى غير الباء كما علم مما
 مر ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في الضيف اليه لكونه مصدر او قيد
 بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أى منقوص معرب)
 الظاهر ما في بعض النسخ أى منقوصا معرب بالخ لان المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد
 أى عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتسكير
 كالنعت كذا يحط شخنا الغنيمي وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكره على
 النسخين لان التفسير لجموع الجمار والمجرور لا للمجرور فقط والجموع في محل
 نصب على انه مفعول ثان لاستعمال فان قيل فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا
 وتذكيرا قلنا يعرب ما بعد أى هنا لا لبيان لانهم جوزوا فيه الامرين والبدل يجوز
 تخالفه مع البدل منه في ذلك (قوله مما حذفت لاه) من فيه للبيان لانه على تقدير
 مضاف أى من باقى ما حذف لاه فلا يقال يلزم عليه ان البيان أعم من المبين (قوله
 اعتبارا) أى لاهلة موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل
 من الحديث ومعنى تعزى انتسب وانسب وهو الذى يقول يا فلان وقوله فأعضوه
 بهمرة مفقوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة موحدة أى قولوا له اعضض

وصححه جماعة منهم المصنف
 وابن مالك ورجمه بأن الاصل
 في الاعراب ان يكون بحركات
 ظاهرة أو مفترقة فاذا أمكن
 التفتيح لم يرد وجود التطهير
 بعدل عنه وقد أمكن في هذه
 ورجمه غير ذلك مما يطول
 ابراهه ثم نفعه (والأفصح
 استعماله من) مضافا (كقوله)
 أى منقوصا معربا بحركات
 ظاهرة كما عراب عدو نحوه
 مما حذف لاه اعتبارا
 وجعل الاعراب على عينه
 فهذا هو لا أفصح من هذا
 هو كونه الحديث من تعزى
 بعزاء الجاهلية فأعضوه
 بمن أبيه ولا تكلموا

واعلم ان لغة النقص مع كونها

أكثر استعمالها لا هي أفصح
فيما سالان ما كان ناقصا في
الافراد فحقه ان يبقى على نفسه
في الاضافة كما في يد ما حذفت
لامه في الافراد وجعل
الاعراب على ما قبل اللام
استحبوا ذلك حال الاضافة
فأعربت بالحرف كقوله في
شرح الشذور وفي كلامه
هذا اشارة الى ان اعرابه
بالحروف لغة قبله وهو
كذلك واقبلها ولو لم يكن غير
مشهوره لم يطلع عليها الفراء
ولا الزجاجي فادعى ان المعرب
بالحروف خمسة اسماء لاستة
وكثير من النحاة يذكرونه مع
هذه الاسماء ولم ينهوا على
قوله اعرابه بالحروف فيؤهم
ذلك فساووه ان قال ابن مالك
ومن لم ينهه على قائمه فليس
بمصيب وان حطى من الفضل
بأوفر نصيب ولا يخفى ان المراد
بالنقص هنا النقص الغوي أي
حذف الآخر وجعل ما قبله آخر
ولا يختص بالهن بل يجوز قوله
في الاب والاح والحلم ومنه قوله
وبأبه اقدمي عدى في الكرم *
ومن يشابه أبه فما ظلم *
وحكي أبو زيد جاني أحد
الفراء هذا حمل فدل على

نه لغة

استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده وتكنوا بضع النساء وتكون النكاح
ومعنى لا تكتنوا اذكروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم ان لغة النقص الخ)
جواب عما قال لغة النقص وان كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا الا ان اليبس
أفصح بمعنى انها غير مختصة للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة عند
الاضافة لان الاضافة تزد الكامة الى أصلها وحاصل الجواب ان الاضافة لا ترد كل
أصل بل الذي حذف لعله والذي لم يحذف لعله كيدخلة ان يبقى على نفسه حال
الاضافة لم يكن بقي انها مختصة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع
تحركها وانفتاح ما قبلها وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الاتمام في هن وفي باقي
الاسماء الستة وبه تعلم ان القصير في أب وأخ وحدهم جاء على وفق هذا القياس وان
الاتمام في هن مختلف القياسين هذا والمذكور في الشرح وللإستعمال الكثير
فيدير وهذا الكلام من الشارح وقوله الآتي وفي كلامه اشارة الى بدل على نفس
الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوي واللام يكن لهذا الكلام وقع
ولم تصح الاشارة اذ لو لا ذلك لم يشر كلامه الا الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قبل
ومن ثم مع قول المصنف والافصح الخ الدال على انه في الحماين فصيح مع ان حذف
الفصاحة باصطلاح المعاني لا يطبق على المنقوص لمخالفته للقياس وهو قلب الواو
أفصل لتحررها وانفتاح ما قبلها الاخذها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور في
في الشرح وقد يقال لمخالفته القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعاني مالا
يكون على وفق ما ثبت عن الواضح وما ثبت عنه فصيح نحوي كما في المختصر والمطول
ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح الفصاحة نحوي (قوله فحقه ان يبقى) أي ما ينبغي
ان يكون عليه (قوله الى ان اعرابه بالحروف) لوقال الى ان اتمامه لغة قبله يعني سواء
كان معربا بالحروف أو بحركات مقدرة علم أو غير ذلك من الاقوال لمكان أولى
(قوله النقص الغوي) أي أحد ما صدقات النقص الغوي وقد يقال يدخل فيه قولك
وذو مال لان الآخر فيه محذوف والموجود انما هو اعين كما صرح به الرضي واحتج
بالغوي عن الاصطلاح كقاضي (قوله ومنه قوله باب الخ) أي ومن النقص في
الثلاثة المذكورة النقص في أبه وأبه وأخ وحسبك في قول ربة يمدح عدى بن
حاتم الطائي وما عطف عليه واختلاف في معني في الظلم قبل ما ظلم في وضع الشيء
وضعه وقبل ما ظلم أبوه حيث وضع ربه حيث أدى اليه الشيء وقبل ما ظلمت
أمه حيث لم ترن بدليل مشابهة الولد لآبيه ورد هذين القوانين بأن اسم الشرط علمهما
لم يعد اليه ضمير من خبره (قوله وهو الزام الالف مطلعا) أي المتعاقبة عن لامهن
في الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات مضمرة (قوله فدل ذلك على انه لغة

لا ضرورة) فيه رد لقول بعضهم انه حذف في البيت الاول الياء من الاول والاف
من الثاني للضرورة فان نقل أحده من الائمة انه لغة فذلك والاف ثبت بقص أب
بهذا الشاهد ومعلوم انه لا فائز بالفرقة بين أب وأخ وحتم في ان النقص فممن لغة
وقد يجاب ايضا بأن المسئلة طنية ولا شك ان الظاهر انقص (قوله ان أباهما
الح) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغنا في الجد غاية ماها * والشاهد
في أبيات المواضع الثلاثة لانه لما ثبت القصر في الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان
كانت ان يعنى نعم فالقصر قطع في الجميع وألف غاية ما للاشباع اذ لا معنى للثنائية
والضمير المتصل به لا مجرد وانه محالة على معنى الرفع ويحتمل أنه للثنائية وجاء على
لغة من يعرب المتني بالحركات المقدرة على الاف وضمير غاية ما السلي في قوله واهما
السلي وارا غاية المجد من جهة أبهما وغاية من جهة أمهما (قوله مكره أخاك لا بطل)
مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الاف وذ كر الاخ
للاستعطاف ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم
اعتماده و بطل معطوف بلا على مكره كما أعرب به غير واحد قال شيخنا وهو لا يشك كل
عليه وقولهم شرط العطف لا لا يصدق أحدهم متعاطفهما على الآخر وهل يجاب
بعد التسليم ان مكره في قوة قولك جبان فلم يصدق أحدهم متعاطفهما على الآخر (قوله
انه يقال للمرأة حماسة) استدلال على القصر في الحم ووجهه انه اذا قيل للمرأة ما ذكر
استدعى ان يقال للرجل حمى لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث
فلما اتصلت التاء تنقل الاعراب من الاف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكور على
أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك في وفاة (قوله والامثلي) أى في إحدى
لغاتنا سابقى انه في بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو ما دل الح) أى اسم
دل وضع على شيتين اثنتين مذكرين أو مؤنثين أو مذكرا ومؤنثا وأغنى عن
المتعاطفين فمادل جنس وعلى اثنين فصل أول مخرج ما دل على أقل كرجلان
وجلمان أو أكثر كصنوان ومنه فار جمع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة
اذا البصر لا يتقلب خافتا وهو حسي من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثني وانما
هو ملحق به كالمثني وسعديك ولادلالة للفعل في التعريف على زمان فلا نقض بما
سمى به من المثني وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج نحو كذا وكذا أو ما قوله
في كات رجلا ما لا يفي زائده * فالالف محدودة للضرورة وشفع وز كبا لتعريف اسم
لشيتين بناء على قول البذر ابن مالك انه ما يدلان على اثنين وفيه نظر لان ما يصدقان
على اثنين لا يدلان عليهما لان شفعهما مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق
على الاخص ولا يدل عليه فخر جبال الفصل بالاقول وان أجيب بأنه يدل عليه مجرما

لا ضرورة ويجوز في الاب
والياء القصر أيضا وهو
التزام الاف مطلبا في آخرها
وهو أشهر من انقص كقوله
* ان أباهما وأبأباهما *
وقول بعضهم
مكره أخاك لا بطل وحكي
الاصحى انه يقال للمرأة
حماسة (و) الا (المتني) وهو
مادل على اثنين وأغنى عن
المتعاطفين كل زيدان أصله
زيد وزيد

لا خصوصاً وأورد على التعريف انه صادق على الضمير في أتمنا فاقلمان وعلى اثنين
واثنين اذ هي مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ويجاب عن
الاول بان المراد متعاطفين معربين أحدا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره
عن باب التغليب والمراد بما في قوله ما دل اسم مغرب بقوله يستأن الكلام في باب
المعربات وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر متعاطفين من أفعلة لا من معناه (قوله
فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أي عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع
ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مفروض ممنوع الا في الضرورة
كقوله * كان بين فكهوا والفل * ورجباج في النثر شذوذاً أو قصد التذكير
كقوله * لوعة قبر وتبركان أكرمهم ميتا * أو فصل ظاهر نحو جاني رجل طويل
ورجل قصير أو مفرد كقول الحاج الله محمد ومحمد في يوم أراد محمد ابني ومحمد أخني
قال الرضي وقد تكررت التسمية بدون عطف خصوصاً ما ورد كاد كراهية بيان تخففة
(قوله اشموله نحو العمرين) فانه لا يغني عن المتعاطفين المتفقين في اللفظ بل يقال
أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لان باب التغليب عنده معني
حقيقة نعم في أصله تجوز ولا ينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والمجاز لعدم
الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتي بل في
كلام السعد ما يقتضي وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله
ثمانية بشرط) قيل في شرطان آخران أحدهما ان يكون فيه فائدة فلا يشي كل
ولا يجمع لعدم الفائدة فهم ما وكذا الاسماء المختصة بالنفي كأحد وعرب لا فادتها
العموم وكذا اسم الشرط وان كان معرباً بالفائدة ذلك نافي عما لا يشبهه على فلا
يشي ولا يجمع أفعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون
الا على لغة أكلوني البراغيث قال شيخنا الغني يمكن ان يقال اشتراط الفائدة
معلوم من قوله واتفق المعنى فانه يقتضي تعدد وفي تثنية كل المعنى واحداً لتعدد فيه
بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعدد وذلك فيما اذا أريد
بكل منه لاجتماع الرجال وبكل أخرى مجموع النساء قلت الذي يظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة
عندى من الرجال والنساء قلت الذي يظهر لي الآن صحة التثنية لوجود الفائدة
كما رأيت ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يشي الا اذا تجوز به فاطلق على بعضه
نحو لبنين ومائين أي ضربين منهما وأما الاشتراط الثاني فلما منع فيه عارض نشأ من
التركيب فلا يعتد به اذ هو في حد ذاته يصح ان يشي (قوله الافراد) فلا يجوز تثنية
المشي ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعراب في كلمة واحدة ومنها ما
ما يسمى به منها اذا أعرب اعرابها للزوم المحذوف فيه فان أعرب بالحركات جاز

فعدلوا عنه كراهية
التطويل والتكرار والمراد
بالتعاطفين المتفقين
في اللفظ دليل اشتراطهم
في التثنية اتفاق اللفظ
فقط ما قيل من ان هذا
الحدف يرمي نحو
العمرين ويشترط في كل
ما يشي ثمانية بشرط
الافراد

تثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فتقول في رجلان ويدان رجلان ويدان
لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهي -بعة أحرف وإن اجتمع في آخره
أربعين واثنين لاف ما تجاوز خمسة أحرف فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع
اجتماع ما ذكر ونحو مستخرجان وإن جاوز الأصول لم يجتمع في آخره ذلك ولا
المكسر التناهي لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غير من جموع التذكير ولا اسم
الجمع ولا اسم الجنس إلا أن تجوز به فاطلق على بعضه نحو لبنين وما من أى ضرب بين
منهما ونذكر قولهم في الجمع أقاحان -وداوان وقولهم عذرا التفريق في التبعاء هما بين
وفي اسم -قوله قومه هما الأخوان -وجوزا بن مالك تثنية اسم الجمع قال ومهما قد كان
أكرم آية في فثنين يوم اتقى الجمعان واسم الجمع والجمع المكسر مالم يجمع عن ذلك عدم
شبه الواحد كساجد ومصابيح قال ومقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على جمع لأن
الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن
العطف بالتثنية حيث لا محذور (قوله والاعراب) فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا
للبرود منه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال والزائدة في زمان وموتون
للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا وكل من التثنية والجمع في بابي
لا والتداء سابق على البناء ونحو ذان والذان وضع للثنى وليس منه أول ما نفي أعرب
والذان وضع للجمع اتفاقا (قوله وعدم التركيب) فلا يثنى المركب تركيبا إسنادا
نحو تأبط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزدج -لا فالكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم
بوجه -لا فابعضهم واختاره السيوطي فان ثبت أو جعت المزدج على من جعل
الاعراب في الآخر قلت حضر موتان وحضر موتون أو على من أعربه أعراب المتضايقين
قلنا حضر موت وحضر موت والمختوم بوجه تلحقه العلامة بالحذف وقيل يحذف
محذره وأما الأعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيين تثنيتهما
وجمعهما فيقولون أبوا البكرين وأبأ البكرين وتوصل إلى تثنية ما منع منه وجهه
بذاوذر وقال الرضي وإضافة ذوهن أو متصرفاته من إضافة المسمى إلى الاسم كما
في ذات مرة واحتشك كل بما تقرر من أن ذولا تصاف إلى اسم جنس فينبغي
التوصل بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهرى أنه يتوصل إلى التثنية بكلا إلى الجمع
بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط الأفراد بان يراد به ما ليس مثنى ولا جموعا
ولا مركبا لأن المفرد يطلق على ما يقابل كلاما من المثنى والجموع والأسماء الخمسة
ومن المركب إلى غير ذلك من الحلاقاته وليس له الحلاق على ما يعمل الأعم (قوله
والتذكير) فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته بل إذا أريد ذلك قدر تذكيره
ولهذا كان الأجود أن يحل بالعرضا عما صاحب من تعريف العلمية وإن اختلف

والاعراب وعدم التركيب
والتذكير

التعريفان لانه غاية المحمود في الخ لاص من التنكير الشنيع وطريق تنكيره ان
يؤول بواحد من الامة المسماة أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قوله -م لكل فرعون موسى والطريق الثاني
لا يحير في أعلام الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمعنى يعلم
الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين
مختلفين ثم ورد الاستعمال فيه مراداه واحد من المسمين ولا يتى ويجمع
ملا يقبل التنكير كالذنابات عن الأعلام نحو فلان وفلانة وأسماء الاشارة
والموضوعات اللازمة - ما للتعريف ونوع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع
العلمية نحو جادين اسمي الشهران وعمانين اسمي جبلين وأرعات وعرفات فلا تسلب
العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تصف وقضية الاستثناء ان اشتراط التنكير لا يختص
بالمثنى وجمع المذكر فافهم (قوله واتفاق اللفظ) فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواحدة
على ما لا تاتي له في الوجود كشمس وقر والتراب اذا قصدت الحقيقة وأما ولهم ثعوس
وأقمار فلتكثر مطايعها جعلوها متكاثرة وأما قوله -م قران للشمس والقمر
فتغليب ومرافيه والكلام على تعريفه وشرطه وبجاريته يطلب من رسالتنا
الموضوعية لذلك (قوله واتفاق المعنى) هذا أحد أقوال ثلاثة وعليه فيمنع تسمية الجواز
والاشتراك وجميع ما باعتبار مدلولاتها المختلفة والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك
فيما سأل العطف ولوروده في والله آيات ابراهيم واسماعيل واسحاق والابدي
ثلاثة والقلم أحد اللسانين والثالث الجواز ان اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو
الاحمران للذهب والزعفران والافالنج (قوله وجودتان في الخارج) فلا يثنى
ولا يجمع نحو شمس وقر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ (قوله وان
لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته) الاولى ان يقال وان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا
يثني بعض وسواء وضبه ان اسم الذكر للاستغناء بجوز ان تثنية جزء وسميان تثنية مثنى
وضبه ان تثنية ضبع اسم المؤنث على انه حكى ضبه انان وسوا آل ولا يثنى ولا يجمع
أسماء العدد خلا للاحش غير مائة وألف لانه يغنى عن تثنية ثلاثة وجميعها ستة
وتسعة والمالم يكن انظ يغنى عن تثنية مائة وألف وجميعها ثانيا وجميعها ولا يثنى
أجمع وجميعها على رأى البصريين للاستغناء عنهم باكلا وكلاهم يجمع بسار استغناء
عنه يجمع شمال (قوله فاذا توفرت الخ) لو قال فاذا توفرت فيه هذه الشروط
كان أظهر (قوله بنصب الميم) فيه تسميح لان الميم حرف ميمى ليس بكلمة فضلا عن
كونه منهو بارانها وحمل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم أى على انه
صفة جمع أى السالم مفردة عن التغيير ولا يثنى ذلك بل يجوز جوده على انه صفة

واتفاق اللفظ واتفاق
الاسمى ووجود ثان له
في الخارج وان لا يستغنى
بتثنية غيره عن تثنيته فاذا
توفرت هذه الشروط
(فهرج) حينئذ (بالالف)
نبياتة عن الضمة كجاء
الزبدان ويقال فيه
مثنى حقيقة (و) الا (جمع)
الذكر السالم بنصب الميم

لأنه كبر بل هو أولى لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة (قوله وعطفه على ما قبله) أي
وهو الأسماء الستة على الراجح والمنتى على غيره (قوله ليجمعهما الخ) علة في الحقيقة
لعدم انهاء الكلام تأمل (قوله على أكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث فانه انما
دل على أكثر من اثنين (قوله مع سلامة بناء واحدة) أي لفظاً أو تقدير بالخرج به جمع
التكسير المتغير واحدة لفظاً كرجال أو تقدير كصنوان والمراد مع سلامة ما ذكر
انحراف لال لتلايخرج منه ما تغير فيه بناء واحدة للاعلال فهو فاضون والاعلون
(قوله ما اشترط في المنتى) قد نهنا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط في المنتى
التكسير وجبته فلا بد من اشتراط التكسير العلم اذا جمع مع انهم اشترطوا المفرد
الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون علماً كاذ كره الشارح ومن هنا انضج قول الدماميني
في سؤال ما امر شرط تم وجوده * لا امر فلم تفض الحاجة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصل * ايتم حصول الحكم الالفة
والجواب ان العلمية شرط للاقدام على جمعه والتكبير شرط لثبوت الجمع بالفعل
(قوله علماً) أي غير مدلول عند المازني فانه منع تثنية عمر وجمعه تهما ونيكـ برا
وقال أقول جاءني رجلان كلاهما امر ورجال كلاهما عمر وقال أبو حيان ولا أعلم
أحدًا وافقه مع قول العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علماً كرجيل وغايم
وسكيران (قوله لمد كرهاً قل) أي فلا اعتبار باللفظ اذا خلاصلاف ذلك لو سميت
رجلاً بزينب أو سلمى جمعت بالواو والنون واذا اجتمع مذكرو مؤنث غلب المذكر الا
ما شذ من ضممان والقياس ضبعان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيدوا هـ ندان
مقبولون وزيدوا الحميم منطلقون فالشرط ان يكون بعض الآحاد مذكراً عاقل لا
والتعريب برأعاً قل أولى من التعريب بعالم لانه أدل على المقصود ولا يرد جمع أسماءه
تعالى لان أسماءه متوقفية وما جمع منها فهو على السماع وليس لأحد غيره
ان يجمع شيئاً منها وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد اوصافه لمد كرهاً قل
لان الجمع فيها أيضاً لا ينقاس ولا يرد على التعريب بها جمع صفات من لا يقول
ولا يعلم نحو آتيناها تعين لان ذلك التشبيه غير أولى العلم هم في الصفات لا يكون مصدر
تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله في الفـ ل وكل في ذلك يسبحون هذا انحرار
المقام وخص أولى العلم بالجمع الصحيح الواو والنون لانهم أشرف من غيرهم والجهة
في الجمع أشرف من التكبير (قوله خال) صوابه خالياً لانه صفة لعلماء ويمكن
أن يقال انه نعت مقطوع ونعت التكسير قطع اذا كان قبله نعت والامر هنا
كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجزوعاً على الجوار (قوله من تأء التأنيث)
احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبل وسلمى وأسماء وجرعاء لال الرجال

وعطفه على ما قبله قبل انهاء
الكلام على التثنية ليجمعهما
في ما تاتي الجبر والنصب
لاشتراكهما فيهما محافظة
على الاختصار وتقتضا
في العبارة وهو ما دل على
أكثر من اثنين مع سلامة
بناء مفردة ويشترط فيه
ما اشترط في التثنية زيادة
على ذلك ان يكون مفردة
علماً لمد كرهاً قل خال من
تاء التأنيث

وعبر ثاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو أخت و بنت ومسلان اعلام رجال ثم انقله
 فيما ذكر أنه لا يتخلو اما ان يحذف له التاء أولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين
 متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف مدسني وقد صارت لازمة بالعلية لأن
 الاعلام تصان عن التغير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي
 التاء هذا الجمع فقالوا طهون لانه سمع علافون ور بعون في جمع علافة لارجل
 المشهور ور بعنا عندل القائمة وقباس على ماورد من جمعه جمع فكسبر وان أدى
 الى حذف التاء كقوله * وعقبه الاعقاب في الشهر الاسم * وأجيب عن السماع
 بشدوده وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولأن تأنيث
 في جمع السلامة يعقبه على ان جمعه تكسير غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا
 يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقبية بمعنى الاعتقاب لا العلم (قوله
 المغيرة لتاء عدة وثبة) أي ونحوهما من كل علم ثلاثي عوض من فائه تاء التأنيث
 فانه يجمع هذا الجمع وترك بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس يجمع تجميع بل
 ملحق به كسيأتي (قوله أوصفة الخ) عطف على علماء وانما خاص من بين العقلاء العلم
 والوصف دون غيرهما نحو رجل و انسان جبر الالعلم بالتصحيح لمسافته من زوال
 التعريف العلمي وصونه عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التعبير المنافي لانتساب
 العلامة وتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع
 كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا عنه ملاءمة لاعتقاده بصحة تصحيحه
 وهي في الفاعل وادفك داف الوصف وان كانت واو الاسم حرفا واو الفعل اسمها
 (قوله قابلة لها) أي تاء التأنيث والاولى ان يجعل الضمير للضاف بدون المضاف
 اليه أي قاله لتاء وان لم تكرر للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء ولا
 صفة قبلها الا معنى التأنيث بأن تكون للبالغة وقضية الضبط بقبول التاء دخول
 نحو رحيم لانه يقال امرأه رحيمة كما مر جوابه وأمر من فينبغي امتناع جمعه
 بختمه بالله تعالى واسماؤه توفيقية لكن مر جوابه لا يقال الرحيمون ولا
 لما ذكره يؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اراد به غيره تعالى والنظر
 فيما اذا اطلق على الله وعلى فردين آخرين قال أبو حيان في معنى قبل التاء
 وتجمع كذلك بالاختلاف وهو ما كان خاصا بالذكر كخصي المرادى اذ لا يصدفه
 معنى التأنيث ولا بد أن يكون قبول التاء طردا احترازا نحو مسكين فانهم قالوا
 مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقباس (قوله على التفضيل) أي
 أو لم تقبلها لكن بدل على التفضيل يعني وهي معرلة أو مضانة الى نكرة نحو
 الفضلون وأفضل بني فلان بخلاف اسم التفضيل ليس كذلك فلا يجمع بل

المغيرة لتاء عدة وثبة علمين
 أو صفة لذكر عاقل خالية
 من تاء التأنيث قابلة لها أو
 دالة على التفضيل فلا يجمع
 هذا الجمع

يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب أفضل التفضيل فلا اعتراض على الحلاق قوله
أود التفعّل إلى التفضيل فان قيل الشرطان منقوضان بجمع ذو قلت جميع ذو شاذ لانه
ليس بعلم ولا صفة فهو من المحقق تماماً وإنما اعتبر في الصفات قبول التأعلان
القابلة للتاء شبهة بالفعل فانه يشبه التاء عند قصد التأنيث نحو قامت ويعري منها
عند التأنيث كبر نحو قام وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل الحاقه في أنه اذا وصف به
المد كرحمة بعد سلامة انظره الواو نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد
وانما يجمع الأفضل لا التزام التعريف فيه وهو فرع التثنية كبر فاشبه بالفعل
في الفرعية فعمل عليه وجوز السكونيون ان يجمع هذا الجمع من الصفات مالا
يقبل التاء واستدلوا بقوله

من الذي هو مان طر شاره * والعائون ومن المرد والشيب

فجمع عائنا وهو من الصفات التي تقع على الذكرو المؤنث بلفظ واحد وذلك عند
البصريين من السادر الذي لا يقاس عليه (قوله نحو رجل) أي مما ليس بعلم
ولا صفة فان جعل علما للذكور عاقل جمع هذا الجمع (قوله وزينب) أي ونحو زينب
مما كان علما للمؤنث فان جعل علما للذكور جمع هذا الجمع قال البدر الدماميني
وانظر لاي شيء قبل زينب فلم ترد التاء في التصغير تنزيلا للمعرف الزائد منزلة تاء
التأنيث ولم يقل في زينب مة ولا إلى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة ملحقة (قوله
وواشق) أي ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل جمع هذا
الجمع (قوله ولطحه) أي من كل علم فيه تاء التأنيث قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع
نحو لطحون وقبل لطحات فاعطى حكم المؤنث اعطاء بار بالفظه وقبل في العدد ثلاثة
لطحات بالحق عدده حرف التاء فدل على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بجمعه
انتهى قال بعض الأفاضل المراعي المعتبر عندهم أولا بالذات انما هو والمعنى فاذا
وجد ما يمنع من مراعاته روعي اللفظ ثانيا وبالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع
من مراعاة المعنى في لطحات فراعوه وفي باب جمع المذكر السالم هناك ما يمنع من
مراعاة المعنى في لطحه وهو تاء التأنيث فلم يقولوا لطحون وراعوا اللفظ وجمعه جمع
المؤنث لثلاثة من الأمران (قوله وسيدويه و برق نخره) لوجه ذلك هنا لانه
بصددين مازاد من الشروط على ما سبق في المثني والاذ كبر بنية محترقات الشروط
السابقة و برق بفتح الراء بمعنى لم (قوله ولا نحو حائض) أي مما كان صفة لمؤنث
فهذا شرط في محترقات قوله أو صفة فوماذا كقبله محترقة لانه ان يكون مفردة علما
(قوله وسابق) أي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل (قوله وعلامة) أي ونحو
علامة من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للمباغلة نحو ملول وملولة وفروق وفروقة

نحو رجل وزينب واشق
ولطحه وسيدويه و برق نخره
ولا نحو حائض وسابق
وعلمة

وتلك الصفة (بالواو) المضموم ما قبلها ولو تقدرا نيابة عن الضمة كماء الزيدون والعاقلون وأشار إلى ما اشتر كافيته بقوله (ويجران وينصبان بالياء) المكسور ما قبلها ولو تقدرا المفتوح ما بعدهما في الجمع وفي المثني بالعكس نيابة عن اليكسرة والفتحة وجعلت الياء علامة لهما أحلا لانصب على الجر دون الرفع لا شرا كهما في كون كل منهما فضلا مستغنى عنه بخلاف الرفع فانه عمدة الكلام وانما أحلوا النصب على الجر لان حق الياء أن تكون للجر اذ علامته الأصلية اليكسرة وهي بعض الياء الياء واخصص المثني في الرفع بالالف والجمع وفيه بالواو ولان المثني أكثر دوارنا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في السكتين والثقل في التليل ليكثر في كلامهم ما يستحقون ويقل ما يستحقون قاله ابن اياز في شرح الفصول وحرك ما بعده علامة التنبيه المزيد

وراء وراوية (قوله وجر مجر الخ) أي ونحو جرج وماعطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل لمكونه على وزن فاعيل بمعنى مفعول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث اذ ذكر الموصوف فرأيناهم وبين ما هو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الإفعال أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فاعطى الأصل للأصل والرفع للرفع والحكم المذكر كوران غالبان ويؤخذ عما تقرر أن محل منع جمع ما ذكر اذ ذكر الموصوف لانه انما يستوي المذكر والمؤنث حينئذ اما اذا لم يذكروا فينبغي أن يجمع هذا الجمع فليجروا فاعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقته التاء بنحو ناقرة ركوبة أو وصفة مؤنثها على فعلي فانه لا تقبل الاعند بني أحد أو مؤنثها على فعلا (قوله فاذا توفرت هذه الشروط). الاولى فاذا جمع ما توفرت فيه هذه الشروط (قوله كل من الاسم وتلك الصفة) أي من جمعهما (قوله ولو تقدرا) نحو جاء مصطفون بشحنة قبل الواو وأصله مصطفون استقبلت الضمة فحذفت ثم الياء لساكنين ويبدو أن يرجع قوله ولو تقدرا إلى الرفع بالواو أيضا لانه لم يذكروا في المثني (قوله ويجران) قدم الجر لما سيأتي من أن النصب محمول عليه (قوله ولو تقدرا) نحو مررت ورأيت المصطفين وأصله مصطفين استقبلت اليكسرة على الياء فحذفت ثم الياء لساكنين وهل التقدير يجري في المثني أم لا فليجروا (قوله وفي المثني بالعكس) أي والنون في المثني ملتبسة بالعكس أو ما ذكر في المثني كثن بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتسكن النون (قوله حلا للنصب على الجر) ولم يعكس لما سيأتي في قوله وانما الخ (قوله في كون كل منهما فضلا) أي أعراب فضلا كالمفعول والمراد انهما كذلك في الجملة وبحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم ان ومفعول على ظن ولا يخافه قول ابن مالك في التسهيل ان النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد ويقع في موضع العمدة نحو يجني قيام زيد وفي موضع الفضلة نحو هذا ضارب عمرو وانما كان النصب للفضلة لان علامته الأصلية الفتحة وهي أخف الحركات والفضلة أكثر دوارنا فاسب ان يجعلها النصب بخفة علامته والجر لما بينهما لان علامته الأصلية اليكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل فاسب جعلها للوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر مفعول به أو مقدر (قوله فانه عمدة) أي أعراب ما هو عمدة كالفاعل (قوله بالنسبة اليها) وكذا بالنسبة للياء لان الياء أخف من الواو (قوله وحرك ما بعده علامة التنبيه) ما نائب فاعل حركه وهي عبارة عن النون (قوله المزيد لرفع توهم الخ) برفع المزيد على ثمة صفة ما أما توهم الاضافة ففي نحو جاء غلامان موسى وعيسى اذ لولا النون اتوهمت الاضافة وأما

توهم الأفراد في نحو جاني هذان اذ لولا النون لتوهم الأفراد كذا مثل المراد
وليس يجسد لان هذان ليس معنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الخو زلان تنزلة
الخو زلي في لغة والا فالكبر قلب الالف اذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل مالم
يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحري الباء على سن واحد وقوله لدفع الخ علة
لقوله المز يدوقوله فرار علة لقوله وحرك (قوله بالحركة الاسمية) يعني ان أصل
هذه النون أن تكون ساكنة لأم أحرف مبنى الألف حركت لا نقاء الساكنين
والأصل في تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لا ينافي انها حركت
لكونها على حرف واحد وقوله في ذلك أي في الفرار من النقاء الساكنين (قوله
وربما فتح) أي ما بعد علامة التثنية وهو الذون (قوله مع الباء) هو لغة أبي أسد
كقوله * على أحوزين استقلت عشية * الرواية بفتح الذون وقيل لا يتخصص فتح الذون
بصاحبة الباء بل يكون معها ومع الالف في لغة من يلزم المثنى الالف ويعبره
بحركات مقدرة عليها كالمصور كما قيد بذلك ابن عصفور ساكن المصنف أطلان
في الاوضع ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف وقول المحشي ان ظاهر
كلامه كالأرضع ان الفتح يجري مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى أمر عجيب
بقي انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله

أعرف ما الجيد والعينانا * ومنخرين أشبه الطيبانا

وروه كذلك ومنخرين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الالف بلغة
من يلزمه الالف فتدبر (قوله وضم مع الالف) هو كما قال الشيا في لغة لاهاشيت
بالف غصيان ومنه قوله

يا بتي أرقى العذنان * فالنوم لانا فقه العينان

(قوله وفتح ما قبلها) عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم (قوله دليلا على شدة
الامتزاج) يفرضي بظاهرة أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر وقد
يوجه ذلك بان أصل الاعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها
المأخوذة منها فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا
كان قبلها ما يجانساها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمل كذا بخط شيخنا
الغني (قوله وليس لها) أي الواو والياء من التغير عما هو المتناسب لها وقوله
والانقلاب من عطف الاخص على الاعم وذلك لانه لو كسر ما قبل الواو لا تقلبت
ياه لان كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ولو ضم ما قبل الياء لا تقلبت
واو لان كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واو (قوله وحركت بون الجمع المزيده
الخ) أم توهم الاضافة في نحو ضربت بينين كرام أو كرماء اذ لولا النون لتوهم

بالحركة الاسمية في ذلك
وربما فتح مع الباء وضم
مع الالف وفتح ما قبلها لان
الالف لا يكون قبلها
الافتحة والياء محمولة عليها
وضم ما قبل الواو وكسر
ما قبل الياء في الجمع ليكون
ذلك دليلا على شدة الامتزاج
وليس لها من التغير والانقلاب
وحركت بون الجمع المزيده
ايضا لدفع توهم
أفراد

الاضافة ما توهم الافراد في نحو مررت بالمتدين وبالفاخين والمتدين اذ لولا
 التنوين لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليحري الباب
 على سبيل واحد وما ذكره من أن التنوين في المتن والجمع مع زيد لما ذكره
 ما اختاره ابن مالك وأوردانه لاعتبر توهم الافراد لا متبعت اضافة الجمع
 المنفوس المنسوب أو الجبر وكرأت فأنشيت ومررت بقاضيك لا لتباسبه بالفرد
 واجيب بان ما هنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف اليه
 لانه توقف عليه حينئذ برد التنوين ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد
 التنوين لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتى وصله ووقفه على هذا التقدير والحاصل
 أن سقوط التنوين الذي به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن
 فيه على ذلك التقدير وقال سيدي به التنوين عوض عن حركة الواحدة وتوهمه أى لفظا
 كالزيد أو تقديرا كالأحرين والحركة وان كانت مقدرة على الحرف لم يكن لها
 تظهر كانت كالعديم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام فثبت التنوين معها ثبات الحركة
 وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها ولم يعكس الا يلزم الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه وهو قليل بل منه بعضهم بغير الظرف لا يقال في القول بان الاحرف
 قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز لانه قول الاحرف عوض عما كان
 من الاعراب بالحركات والتنوين عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا
 الخ) علة اقوله وحركت والتعبير هنا بمر بار وفيما تقدم بقرارا الظاهر انه ثقتن
 كقوله هنا وحركت نون الجمع وفيما تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية (قوله وفحكت
 تخفيمها في اللفظ) علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما لم يكن بحركة ما قبل
 الياء فارقا للتحذف في نحو المصطفين انتهى وفيه نظر اذا قائل ان يقول هذا التحذف
 لا بضر لخصول التمييز في نحو المصطفين بين المتن والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان
 الالف في نحو المصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في المتن في الجمع يقال جاء
 المصطفون وفي المتن المصطفين كما سيأتى وحينئذ يقال في النصب والجري الجمع
 المصطفين ياء بين الفاء والنون وفي المتن المصطفين ياء بين ياءهم لان الفاء المتن
 تقلب ياء لا اشتباه فيها على أنه اذا كان الفرق بحركة التنوين للتحذف الفرق بحركة
 ما قبل الاخر في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين اسقوط التنوين الذي
 فرق بحركته او كان يكفي أن يقال لم يكن ياء كرمالعة في الفرق (قوله انقل
 اللفظ جدا) أى نقله بليغا جدا منسوب على انه معقول مطلق (قوله ضرورة) أى
 وليس بلفظ خلافا لابن مالك وذلك كقوله

عرفنا جعفر او بنى آية * وانكرنا زنا عافا خرين

هر بامن التفاء الساكنين
 وفحكت تخفيمها في اللفظ لان
 قبلها في الرفع واوا قبلها ضمة
 وفي الجبر والنصب ياء قبلها
 كسرة فلو ضمت أو كسرت
 لنقل اللفظ جدا وربما
 كسرت بعد الياء ضرورة
 واعربا بالحروف ملبا
 للناسب من حيث انهما
 كالنوع بالنسبة للفرد
 لكونهما من زيادة عليه
 فلا عراب بالحروف فرع
 بالنسبة الى الاعراب
 بالحركات

(قوله ثم الاسم) أي المتقدم المستوفى للشروط وقوله اذا نثي أى أريد تنثيته (قوله) وكان صحيحا) وهو ليس آخره حرف علة كزبدورجل هذا والمصطلح عليه لكن عطف قوله أو هموزا لفتح في تخصيصه بخير المهموز (قوله أو مع تلا جارا مجرا) وهو ما كان آخره واو أو ياء قبله ما ساكن كظي ودلو وعلى ومرى ومعزق (قوله أو معنوصا) قيل المراد به النقص اللغوي حتى يشمل أبوان وفيه نظر ظاهر لأن قوله بعد ذلك ورد بالمتنوصين أن المراد به المتنوص اصطلاحا لكن يصير المعنى وردها إن كانت محذوفة كفاض منكر أو على العموم فشدأ بان وأخان وفي شرح المكافاة لابن مالك اذا نثي ما ليس مقصورا ولا مدورا إليه ما حذف منه إن كان يرد في الإضافة والافلا فيرد نحو قاض وأب وأخ وحمل من الاسم وإن ورد دم وحروغ ودوم وشذفيان وفوان وقوله هيدان يضاهى عند محكم ضرورة انتهى قيل انه على لغة من قال في المفردى كرحى كجاء رحبان ودميان على لغة من قال (قوله أو هموزا غير محدود) كرش أو دخل فيه نحو ما فان أصله موه قلبت الواو تاءا والهاء همزة فلا يسمى محدودا كإقص عليه الفارسي اعروض المد فيه اذا ألفه أو في الأصل (قوله أو هموزا همزته أصلية) كقراء ووضاء واقرأ الناسك والوضاء الوضئ وخرج ماذا كانت الهمزة غير أصلية فان كانت عوضا من ألف التأنيث كهمراء قلبت واوا لكونها زائدة محضة فهي بالابدال التي يناسب الحذف أولى من غيره وانما قلبت بالياء بين الهمزة والواو من التقارب في الفعل وحمل على التسبب وإن كانت بدلا من أصل ككساء فان أصله كسا وقلب الواو همزة لتطير فيها ثم ألف زائدة ترجع اقرار الهمزة على قلم او واو نظر للصورة الأصلية وإن كانت بدلا من حرف الالحاق كعلباء وأصله على أى ساكن زائدة للالحاق بقلماس ثم أبدت الياء همزة ترجع الاعلال وهو قلب الهمزة واو على التصحيح تشبيها بهمزة حراء من جهة أن كلابدل من حرف زائد غير أصلي وكل ذلك باعتبار الأصل المطرد (قوله من غير تغيير الخ) وشذفي ألية وخصبة البان وخصيان والقبيلس ألبتان وخصبتان وقيل هما تنبيه إلى وخصى المذكورين وشذقراوان بقلب الهمزة الأصلية واو أو في كلام بعضهم ما يقتضى انه لم يسمع وأما قولهم قائمان في قائم وقائمة فلأن العلامة انما لحقت قائما لانه المقلب (قوله وأما المنصور) لم يأت لأما بعدال والظاهر وإن كان مقصورا (قوله فالفان كانت زائدة الخ) أى بان تكون رابعة كبري ولهي أو خامسة كعطى أو سادسة كستدى فقلب الألف ياء فقول جليسان ومطحيان ومسدعيان وشذقولهم مذروان لظرف في الالية والأصل مذر بان لانه تنبيه مذكرى في التقدير لكن ههنا تصححه

ثم الاسم اذا نثي وكان صحيحا
أو مع تلا جارا مجرا أو
معنوصا أو هموزا غير
محدودا أو هموزا همزته أصلية
لحقته العلامة من غير تغيير
سوى فتح ما قبلها ورد
ياء المتنوص وأما المنصور
فالفان كانت زائدة على
بلاؤه

أنه لم يستعمل الالامني فلم تثبت ألف نط في مفردة حتى قلب وفهقران وخوخلان
بالجذف (قوله أو بدلا) يعني أولم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء
تكتفي فترجع الى أصلها في التنبيه قال الله تعالى ودخل معه العجى فتيان
وشذ في تنبيه حى بكسر الحاء المهمله حوان حكاها الفراء فان ألفه مبدلة من
ياء تقول حيث المكان حامية والقياس حيان وقد يكون للالف أصلان باعتبار الارتفاعين
فيخوز فيها وجهان كرحى فانها يائية في الغنة من قال رحيت واوية في الغنة من قال
رحوت فيخوز رحيان ورحوان والياء أكثر (قوله أو مجهولة الأصل أو أصلية
وأميات) أى أو ثالثة مجهولة الأصل وأميات أو ثالثة أصلية وأميات فقوله
وأميات راجع للأصلية والمجهولة قال الرضى وان كانت الالف الثالثة أصلا غير
منقلبة عن شئ يكتفى وعلى واذا أعلاما فان الالف في الاسماء العربية البناء أصل
أو كانت مجهولة الأصل وذلك بان تقع في متعكن الأصل ولم يعرف أصلها فان سمع فيها
الاملة ولم يكن هناك سبب للاملة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قبلها ياء وان لم
يسمع قالوا أو أولى لانه أكثر وقال بعضهم بل الباء في النوعين أولى سمعت الامالة أولا
ليكونه أخف من الواو اتهمى وصرح الدماميني رجوع القيد لهما لكنه لم يمتثل
للمجهولة الامالة فليظن (قوله والافواو) أى وان لم يكن كذلك قلب واو وذلك
بأن كانت ثالثة بدلا عن واو نحو قفا وعصا فتقول قفوان وعصوان أو كانت مجهولة
الأصل ولم تمل نحو دودا وهو اللهو فاه استعمل منقوصا كما في الحديث لست من
الدود ولا الددمنى ومثما بالانون ددن ومنقصورا فلا يدري هل ألفه عن واو أو عن ياء
لان الالف في الثلاثى العرب لا بد أن تكون عن أحدهما والثاني أكثر فتقول
ددوان حملا على الأكثر أو كانت أصلية ولم تمل نحو على واذا إذا سمى بها فتقول
علوان واذا وان وهذا ذهب سيديوهناك أقوال أخرى فان الالف الأصلية
والمجهولة قلب ياء مطلقا (قوله وحكمه) أى حكم الاسم (قوله من غير تغيير)
أى زائد على المتن فلا يرد أن الممدود الذى همزته غير أصلية يغير (قوله ولا يستقى
الا المقصور والمقوص) قال في التسهيل الا أن آخر المقصور والمقوص يحذف
في جميع التذكير وتلى علامته فتحة المقصور ومطابقا للمماثلة أى سواء كانت
منقلبة عن أصل نحو ملهى أو زائدة كالف أرطى وحلبى اذا همى بها وعلم من قوله
في جميع التذكير أن آخر المقصور والمقوص لا يحذف في جميع التأنيث ووجه
الفرق ان علامة جمع التذكير تميزه وهى الواو والياء فلا تجتمع ياء المقوص
ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور وعلامة التأنيث علامة جمع المؤنث حقيقة
فجازان تجتمعان اما علامة جمع الصحيح المؤنث فالالف مطلقا ولا حرف أخف منها

أو بدلا عن ياء أو مجهولة
الأصل أو أصلية وأميات
قلبت ياء والافواو وكيفية
اذا جمع كما اذا تثنى من لحوق
العلامة من غير تغيير ولا
دستى الا المقصور والمقوص

وأما علامة التثنية فالألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جارا ونصب باختلاف ياء الجمع
فإنها مكسورة ما قبلها انتهى وقل انما قلبت في المثني ولم تحذف مع التثنية الساكنين
فيه لئلا ياتبع في الرفع اذا أنصيف بالفردي نحو جاءني اعدا اخوتك بخلاف الجمع
فانك تقول اعدوا اخوتك وأعلمهم فلا يلتبس به (قوله فان آخرهما) وهو والاف
في المقصور والياء في المنقوص (قوله يحذف لاتقاء الساكنين) كافي وانتم
الاعلون في المقصور فان أصله الاعليون تحركت الياء المبذلة من واو في الاصل لانه
من العلو وانفتح ما قبلها فقلت القاء ثم حذفت لساكنين وبقيت الفتحة لئلا
علموا وهذا بخلاف المثني من ذلك لا حذف فيه بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء
في المنقوص ان كانت محذوفة نحو قاض (قوله ويضم ما قبل آخر المنقوص) فتقول
في جمع القاضى مما ياء أصلية والداعى مما ياء متعاقبة عن واو القاضون
والداعون والاصل فيه والقاضون والداعون حذفت ضمة الياء للاستتقال
ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا
يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة انكر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة المناسبة
الواو وان شئت قلت استقلت الضمة على الياء فهم ما فتحت منها الى ما قبلها
بعد سلب حر كنه ثم حذفت الياء لاتقاء الساكنين (قوله وان لم تكن منهما) حال
أى والحال انهم لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بقوله (قوله هنا) أى في هذا
الكتاب وانما قيد به لان ما ألحق لا ينصرف في الأربع المذكورة بل منه ما يسمى به
كاسماتى في الشر وغير ذلك فانظر التكت وغيره فلو ما ذكره في كلا وكلا هو اللغة
المشهوره وكذا نتيجه بونهما مضافين الى المظهر أيضا اعراب المثني ومن العرب من
يلزمهما الالف في الاحوال كلها أنصيفا الى مضمرا ومظهر ثقله صاحب العبر قال
الرفعي ولا أدري ما صحته (قوله وهما كلا وكلا) فيه تغيير لا اعراب المثني فان كلا وكلا
مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالمثني وكذا اجعله مع المضمرا خبر السكان المحذوفة مع
اسمها وانما هو حال من ضمير كلا وكلا المستتر في الخبر مع ان حذف كان هنا غير
مشمور وقد تقدم ما فيه وألف كلا أصل اذ لا يتصل الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه
لانه الغالب في المتطرفة ولا نها أميلت وقيل عن واولا لا يختلف مع كتلتا فان لامها
عن واو مثل تجاه وبنت واخت لا عن ياء كيان اذ لا تلي له وأما الالة فللكسرة
أو للرجوع الى الياء جارا ونصبا وألف كتلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو
وقال الجرجي الالف لام والتاء للتأنيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه
وانصرف عند الجرجي ويرد عليه انه لا يعرف وزن فعول وان التاء لا تقسح حشا
ولا بعد ساكنين صحيح وان أبو علي انما أبدلوا لام كتلتا لانها وقعت قبل ألف التأنيث

فان آخرهما يحذف
لاتقاء الساكنين ثم
ينفتح ما قبل آخر المقصور
دلالة على ما حذف ويضم
ما قبل آخر المقوص في الرفع
ويكسر في غيره مناسبة
للحرف وفعل الحق بكل من
المثني والجمع ومع القاطع
شابهته ما في الدلالة على
معناها وان لم تكن منهما
لقدما اعتبر فهم ما من
الشرط منها فالجواب
بالمثني هنا أربعة ألقاط
ألقاط بشرط (و) هما
(كلا وكلا)

ولا يتفكان عن الاضافة الى ظاهر او ضمير والشرط في الحاقهما ما كونهما (مع الضمير) في خبر فعان بالاف ويحران وينصبان بالباء (كلثني) لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير قائب كانا تابعين للثني تأكيذا له كجاء الزيدان كلاهما في علامواقين لمتبوعهما في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يعربان على المثني أصلا فلذا لم يلحق به وجه الاعراب ما يحرك مفتوحة على الآخر كلفصور نظيرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلنا الجنة آتيت أكلها ولما كان الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى الضمير فرعا عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بلا شرط واليهما أشار بقوله (وكذا اثنتان واثنان مطلقا) أي ضمير اضيفا

ولا بد من اختلاف لفظ المذكور والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت القائلان اثني انهم قالوا أحدا وحدي وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكور والمؤنث الذي علامته تأنيدهاء (قوله ولا يتفكان عن الاضافة الخ) قال الرضي واء علم ان كلا وكذا الايضافان الا الى المعارف كاليجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثني اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين أو معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثني الا في الشعر نحو كلا زيد وحمير ووالحاق التاء بكلاما صافا الى المؤنث أفصح من تجر يده نحو كلا المرأتين انتهى وفي المعنى نحوهم مع بسط وتقل في المعنى ان ابن الانباري أجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط ذكر رها نحو كلاي وكلاك مسنان وأجاز الصكونيون اضافته الى التذكير نحو كلا رجلين عندك محمد بنان فان رجلاين قد تخصص بوصف ما بالظرف وحكما كذا جاريين عندك مقطوع بدها أي تاركه للغزل وبه يعلم ما في اطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنتين (قوله مع الضمير) قال الرضي وهو ثلاثة أشياء كلاهما وكلا وكلانا انتهى وهو ظاهر كما في المعنى أيضا في امتناع كلا كم لانه جمع اللهم لا انما يجوز به عن الاثنتين (قوله لانهما في الاغلب) ومن غير الغالب أن تقول كلاهما ما جاء في بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيذا وكذا كلا كاجتماعهما وكلانا جثنا وهل يقال ان من غير الاغلب أيضا زيد وحمير وكلاهما (قوله ثم طرد ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم أو مخاطب) نحو جثنا كلانا وجثما كلا كافانما او الحال ما ذكر وان كانا تابعين للضمير وهو مثني من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثني في الاصطلاح لان شرطه كما تقدم أن يكون مفردا معر فبالا يصح في ذلك أن تكون كلا تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مثني فقبل بالطردهذا معى كلامه وحينئذ فلا يخالف قول الرضي انهما في هذه الحالة جاريان على المثني لانه أراد بالمثني ما دل على اثنتين لا المثني في الاصطلاح قال شيخنا الغني عن كمن قضية وقضية كلام الرضي انه اذا اضيفا الى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثني المعرب وأقول قد صرحوا في باب النداء انه يقال يا عمي كلهم وكلهم ومثله باغلاما زيد كلا وكلاهما على الاصل وحينئذ في هذه الصورة قد تبع المثني المعرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم الا أن يقال ان ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه (قوله فانما لا يعربان على المثني أصلا) قال الرضي لا يقال جاءني أخواك كلا أخويك انتهى (قوله وكذا اثنتان واثنان) أي ومثل المذكور من كلا وكثما في انهما كلثني اثنتان بالثنية للمذكورين والمؤنث واثنان بالثنية للمؤنثين ومثله ثنتان في لغة تميم وهما من أسماء التثنية وقيل انهما مثنيتان حقيقة (قوله مطلقا) أي حال

كون كل منهما غير مقيد بكونه مع ضمير يشمل ما قاله الشارح (قوله الى ظاهر)
 أى غير متنى قال فى التوضيح فى باب العدد ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنتين
 وبين العدد ولا نقول واحداً رجلاً ولا اثناً رجلاً لأن قولك رجل يفيد الجنسية
 والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما
 انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدودا بل كان المراد من اثنتين شخصين
 مضافين الى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الانساق لا تنفاه اضافة
 الشئ الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك فى اضافتهما الى ضمير المتنى وفيه من ذلك
 فى الاضافة الى المفرد هـ ذامنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الاوضح أن يحمل
 الامتناع اذا أضيف الى العدد واما اذا أضيف الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثناهما
 أى غلامهما (قوله فيعر بان اعرابه) انشاء للسينية والمعنى لأن وضعهما وضع
 المتنى فببب ذلك يعر بان اعراب المتنى وليست هى الفاء التى ينصب المضارع
 بعدها اذا تقدمت فى كإقع فى الوهم لفساده (قوله وكلامه بوهـم الخ) يقال عليه
 هذا الاسم بعينه لازم لك حيث ألحقت الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان
 اضافتهما الى المتنى ممنوعة كما تقدم (قوله فان اضافتهما الى ضمير التثنية ممنوعة)
 قضية ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد الى ضمير الجمع فيقال مثلاً اثناء واثناهما
 وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف وحينئذ نقول وكذا القول
 فى الاضافة الى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه والذي تحرر عندي فى تحرير المسألة
 ولم أره متقولاً انه ان أريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة مطافاً لافرق بين
 المتنى وغيره من ضميره وغيره وان أريد بالمضاف والمضاف اليه شئ واحد امتنعت
 الاضافة مطلقاً اما المتنى فلما فيه من اضافة الشئ الى نفسه واما الى غيره فلعدم
 التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو القرض شيخنا الغني عنى (قوله
 نص فى الاثنتين فاضافة الاثنتين اليه من اضافة الشئ الى نفسه) يؤخذ منه امتناع
 اضافتهما الى ما دل على اثنتين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال
 بل ذكره لانه أراد بالمتنى ما سمى متنى ولو فيما مضى فلا حاجة الى ذكره فيما ألحق
 بالمتنى كذا قيل ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله
 فيرفع بالا لـ الخ) هذا واضح اذا سمى بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمى بصورته
 حال النصب أو الجرح حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالالف كلامهم يشمل ذلك ويؤيده
 انهم اذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجرح فكذلك اذا سمى بغير
 المرفوع يجوز أن يرفع بالالف وهل يجوز أيضاً مع التسمية بصورة المنصوب أن
 يعرب اعراب ما لا ينصرف بأن يحول الى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على

الى ظاهر أو الى مضمرة أم لم
 يضافا لان وضعهما وضع المتنى
 وان لم يكونا متنيين حقيقة
 اذ لم يثبت لهما مرفوع فيعر بان
 اعرابه (وان ركبنا) مع العشرة
 كجاء فى اثنا عشر واثنا عشرة
 وكلامه بوهـم جواز اضافتهما
 الى كل مضمرة وليس كذلك
 فان اضافتهما الى ضمير التثنية
 ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان
 اثناهما والمرأنا اثناهما
 أو اثناهما لان ضمير التثنية
 نص فى الاثنتين فاضافة الاثنتين
 اليه من اضافة الشئ الى نفسه
 فيه عليه فى شرح اللجنة
 (تثنيه) لم يذكر فيما ألحق
 بالمتنى فى الاعراب ما سمى به
 منه كزيدان علما فكان
 الأولى ذكره كما ذكر فيما
 ألحق بالجمع الآتى ما سمى به
 منه فيرفع بالالف ويجوز
 وينصب بالياء ويجوز فيه
 أن يجرى مجرى سيمان

في عرب اعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون (١٣٤) واذا دخل عليه ال جربا لكسرة كقوله

النون وفيه نظر والجواز بعيد (قوله في عرب اعراب مالا ينصرف) فيمنع في
الاسم بل بان لا يجاوز سبعة احرف فان جازها كاشهيبا بان لم يجز اعرابه
بالحرركات (قوله واذا دخل عليه ال) كذا في التصريح وهل يؤخذ منه انه اذا سمي به
مقروا وبال يمتنع من الصرف لان ال جزء كانه محل نظر (قوله الا ياد يار الجلي بالسبعان)
سدريت بحجته * ابكى عليها بالي الموان * قاله تميم بن ابي مقبل والشاهد في السبعان
فانه في الاصل تنبيه سبع فاجراه مجرى سلمان اذ لو اجراه مجراى التنبيه لقال
بالسبعين وهو اسم موضع (قوله وهي مالا واحدا لمن لفظها) اى غالبا فلا يرد أن
العلمين اسم جميع لعالم (قوله لا واحدا لمن انظره) لانه لم يأت أول في المفرد بخلاف
ذو وفائه جميع ذو حقيقة (قوله ينفع العين والشين) فان قيل ان شين عشرة ساكنة في
لغة الحجاز وتسكن في لغة تميم او تنفع قلت هذا في التركيب نحو اثنا عشرة عينا فري
بالسكون والكسر وأما في غير التركيب فتشوح الشين والعين كما ذكره الشارح
فاقيا في جمعه كذلك (قوله لا اختصا صبحن يعقل) منع بعضهم ذلك ونقل عن
الراغب انه يشمل غيرهم أيضا وانما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم وثبوته
ماسلف أن كون العقل لبعض المجموع كاف وبقتدير الاختصاص فهو جمع
لعالم مراد به العاقل وعلى التقديرين لا يصح كون الجمع أخص من مفردة بل اما
مساو أو أوسع دائرة لان عمومه شمولي وعموم المفرد بدلي لسكن هذا لا يقتضى كونه
جمعا حقيقة وان وقع ذلك في شرح التوضيح لان المفرد ليس علما ولا صفة بل اسم
جنس فهو من المجموع التي لم تستوف الشروط كما قاله الشارح الا ان يقال انه
اسم جرى مجرى الصفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط لكن بلاحظة أن الذي جمع
انما هو المراد به العاقل وأما الغلب اذا الصفة لا بد أن تسكون للعاقل كما لا يخفى هذا
وقال بعضهم الجمع قد يكون أخص من المفرد اذا فاعلون أخص من فاعم اذا فاعم
يطابق على غير العاقل بحسب مفهومه (قوله أي سيويه) أي امتنع (قوله يعم
الحاضر بن والبادين) الحاضرون سكان الحاضرة وهي المدن والقرى والريف
وهي أرض فيها زرع وخصب والبادون سكان البادية وهي خلاف الحاضرة (قوله
والاعراب خاص بالبادين) ان كان المراد البادين من العرب فالامر ظاهر وان
كان المراد أن الاعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو النجم كما قيل به فيكون
بين الاعراب والعرب عموم وخصوص من وجه (قوله يكون جمع تعجب الخ) وذلك
بأحد الطريقتين المتقدمتين اما منع اختصاص الجمع بالعلاء وسوغه التغليب أو

ألا ياد يار الجلي بالسبعان
(و) الخلق بالجمع المذكور
السالم في اعرابه أربعة
أنواع أحدها أسماء مجموع
وهي مالا واحدا لمن لفظها
فما (أولوا) بمعنى أصحاب اسم
جميع لا واحدا لمن لفظه بل
من معناه وهو ذو نفع ولا
يأتى أولو الفضل منكم
والسعة أن يؤثروا أولى القرى
وتحوان في ذلك لعمدة لأولى
الألباب (وعشرون) اسم جمع
وليس مفردة عشرة والاجاز
الملاقعة على ثلاثين لو جوب
الملاقع الجمع على ثلاثة
مقادير الواحد ووجب أن
يسأل عشرون ينفع العين
والشين (واخواته) وهي من
ثلاثين الى تسعين بادخال
الغاية (وعالمون) ينفع اللام
اسم جمع لعالم لا يجعله
لاختصاصه بمن يعقل والعالم
قلم فيه وفي غيره والجمع لا يكون
أخص من مفردة ولذلك أبي
سيويه أن يجعل الاعراب
جميع عرب لان العرب يعم
الحاضرين والبادين
والاعراب خاص بالبادين

هذا قول ابن مالك ومن تبعه وعلى ما قال غيره يكون جمع تعجب لم يستوف الشروط لان عالم اسم
مفرد وليس بعلم ولا صفة (و) الثاني جموع تعجب لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل (ووابلون) جمع
وابل وهو المطر الغزير لانما

ادعاء أن المراد بالمفرد المعلق فقط فتدبر (قوله ليساعلمين ولا صفتين) اعترض
 بأن الأول صفة اقوالهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى
 ذى القرابة لا بمعنى المستحق لشيء ولو سلم أن الكلام فيه فهو لا يقيـل الباء المقصود
 بها التانيث ولا يدل على التفضيل (قوله وهى لم يسلم فيها بناء واحد) أى
 غير اعلال فلا تنقض ينحو الاءلون من جميع التهجج المتغير لا اعلال والمراد عدم
 السلامة اما لفظاً أو تقدير الاءل يدخل نحو منوان جمع صنو مما تغير تقديره أن تدر
 حركة صنو وسكونه مثلهما فى سلم وحركة منوان وسكونه مثلهما فى غلمان وأما
 دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التهجج فتحكم الآن يفرق بأن تلك زائدة
 على حقيقة الجمع بمعنى بخلافها فى التكسير والاقول بأن نحو منوان جمع تهجج
 اسكن ليس كل جمع تهجج يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشر وط
 لا يخفى ما فيه (قوله منها أرضون) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لان مفردة
 أرض وهى لفظ ثلاثى لم يحدف منه شيء فكان ينبغي تأخير أرضين عن سنين وذكرة
 مع سنين لينسب على شذوذهما (قوله بفتح الراء) انما فتحته لانه تاب عن أرضات
 قال المنف و يجوز اسكانها فى الشعر وعبارة الدمايين وحكى اسكانها وانما كان
 الاصل أرضات لان الارض مؤنثة نحو قوله تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء
 من عباده وقوله سم فى تصغيرها أريضة (قوله ولا مها واوها) أوفيه لاشك
 العارض من الجمع ومن مجىء الفعل على ما ذكر (قوله لقولهم فى الجمع الخ) أى
 لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها واعترض بأن فيه وران لان الجمع فرع الافراد
 وقد توقف العلم بالاصالة ذلك الحرف فى المفرد على أصالته فى الجمع وأجيب بنجس الدور
 لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم وتوقف اصالة الحرف على
 ما ذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتجدد جهة التوقف (قوله ولجىء الفعل الخ) أى
 والفعل المسند الى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الاشياء الى أصولها وانما ساحتدقوا
 الواو والهاء وعوضوا عنه التاء فى محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب
 حركات الاعراب على الواو لا غلالتها وعلى الهاء خلفاتها وقد يقال لادلالة فى الجمع
 ومجىء الفعل على ما ذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور وجوز أن يكون له
 أصلان باعتبارهما الاختلاف الجمع ومجىء الفعل على ما ذكر (قوله جمعاً ثلاثى)
 عبارة ابن الناطم ثلاثى فى الاصل وفى بعض النسخ ثلاثى الاصول وقصبتها أن منه
 مزيد الثلاثى لانه لم يتعرض اسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع
 الذى هو محذوف باللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء كسنة قد كسر فى الجمع وقد
 تضم حكى ابن مالك سنون تضم ومكسورها كفضة فتضم فى جمعه غالباً وقد تضم

ليساعلمين ولا صفتين (و)
 الثالث جوع تكسير وهى
 ما لم يسلم فيها بناء واحد
 منها (أرضون) بفتح الراء جمع
 أرض يسكنونها وجمع هذا
 الجمع لانه ربما يورد فى مقام
 الاستعظام كقوله
 لقد فحبت الارضون اذ قام
 من بنى سدوس خطيب فوق
 أعواد منبر (وسنون) بكسر
 السين جمع سنة فتحتها ولا مها
 واوها وهاء اقوالهم فى الجمع
 سنوات أو سنوات ولجىء الفعل
 على سائيت وسائيت وأصل
 سائيت سائوت فقلبت الواو
 بـاء لتجاوزها مطرفة ثلاثة
 أحرف (وبابه) وهو كل
 ما كان جمعاً ثلاثى حذف
 لاه وعوض عنها التانيث

نقله الصاغاني في هزين ومضمومه كسرة فيجوزو الجتمع ضمها وكسرها (قوله
ولم يكسر) أي تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافي قوله أولا والثالث جتمع تكسيرا
(قوله كسرة) بكسر العين المهملة وفتح الراء الفرقة من الراء وأصلها عزى فالحاء
عوض من الباء التي هي لامها وتجمع على عزى وعزى والعزى الفرق من الناس
المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير من تعزى اليه الاخرى (قوله وعضة) أصله
عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا
فلامها هاء وقبل أصلها عضون قواهم عضيته نعضية اذا فرقته فلامها واو ويدل
للاول تصغيرها على عضية والثاني جمعها على عضوات لان كلاما من التصغير والجمع
يرد الشيء الى أصله (قوله بخلاف مرة) أي وبخلاف الرابحي (قوله ونحو عدة
وزنة) أي من كل ما كانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلها او وعد ووزن بكسر
أواه ما وسكون ثانيهما فاستقلت الكسرة على الفاء فتقلت الى ما بعدها ثم حذفت
الواو وعوض منها الهاء وشذذون جميع لدة وأصلها ولدة وهي المد اوى الى البن
ومحل ما ذكر اذ الميم ~~و~~ وناعلين لذكر فان كانا عليلين لهما هذا الجمع فيقال
عدون وزنون وهذا بخلاف شقة وشاة اذا جعل عليلين فلا يجمعها هذا الجمع لما
شرطه بعضه من كون الكلمة لا تسكمر لها قبل العملية كما صرح به الاماميني وكان
ينبغي للشارح أن يذكر محذوف العين في المختار عنه (قوله ونحو يدوم) أي مما
حذفت لامه ولم يعوض منها شيء وأصلها ما يدومى يسكون الدال والميم وذهب
الكوفيون الى فتح الدال والميم الى فتح الميم (قوله وشذأبون) أي ادم التعويض
ولو قل فشذبا لفاء لكن أولى وكأين ما جمع بالواو والنون من الاسماء الستة على ما مر
(قوله لان العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل في اسم راء التانيث في بنت والفرق
بين التاء والهاء أن تاء التانيث لا تبديل في الوقف هاء وتسكتب مجرورة وها التانيث
توقف عليها بالهاء وتسكتب مبروطة وقيل ان التاء في بنت وأخت ليست للتانيث
لان ما قبلها اساسا ~~كن~~ صحيح والصيغة كلها التانيث وقيل للحاق بجذع وللتثاني
بالتثاني ولو سمى بأخت و بنت مذكر لم يجمعها هذا الجمع خلافا للفرق فانه أجاز
حذف التاء وجمعها بالواو والتون (قوله ونحو شاة وشقة) أصل شاة شوهة
يسكون الواو فلما قيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلب الفاء فصار شاهة فحذفت
لامها وهي الهاء وعوض منها التانيث وأصل شياء شواهة فابت الواو بالانكسار
ما قبلها وأصل شقة شقهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها التانيث
والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وانما لم يجمعها بالجرور لان العرب
استغنت بتكسيرا عن تصغيرها وشذ نخوطين جمع طيبة مع انهم كسروها

ولم يكسر كسرة وعزى وعضة
وعضين بخلاف نحو مرة لادم
الحذف ونحو عدة وزنة لان
المحذوف الفاء ونحو يدوم
لعدم التعويض وشذأبون
وأخون ونحو واسم و بنت
لان العوض غير الهاء ونحو
شاة وشقة تسكمر بها على
شاه وشناه

على ظباء ولا مظهرية المحذوفة وأوقالوا طوبوته إذا أصبته بالظبة وهي طرف السيف
 (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الحكمة وهي ليست من
 الأنواع الأربعة وأعله قصد بها الإشارة إلى أنها خالفت باب بنين ولوجعلها
 الشارح مما خرج بقيد هذا التأكيد وقال بعد اسم وشذ بنو جاد (قوله لعلة تصير بنية
 الخ) قيل هي خفة التثنية ونقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع
 ابن وقياسه ابنون لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو محذوف اللام بياسا منسيا في الجمع
 كما حذفت في الواحد وان جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا ان
 ينهموا على ان الفاء في الأصل مفتوحة انتهى وهو أخوذ من كلام اللامعني في شرح
 القسهيل وكتب شيخنا الغنيقي قدس بقا لم أره منقولا ان صورة المعروض عنه وهو
 الواو موجودة في الجمع ولا كذلك في التثنية أو يقال لم تحذف في التثنية وبقيت لان
 لوجود اللبس بالبنان وهي الأصابع انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدفوري
 بما مضى من حذفت ما مضى وذلك لان ابنا أصله بنو وحذفت لامه
 للتحفيف وعروض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها فالجمع رجعت
 الواو وحذبت همزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة كالماث فلم تبق الهمزة
 وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يفتضى حذفها لأنها متحركة بالتفتح
 والتفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التحفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض
 والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلها ألفاسا ~~مكون~~ ما بعد ما ولو حذفت لصار
 اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان المكف بخلاف بنون (قوله فنه علميون) أي عما سمي
 بالحق وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل عما سمي به من الجمع (قوله اسم لا على
 الجنة) استدلل على ذلك في التصریح بقوله تعالى ان كتاب الابرار في علمين وفيه
 أن بقية الآية تدل على أن علمين اسم للكتاب المرقوم الا أن صار إلى اضمار والتقدير
 محل كتاب وفي الرضى وهو اسم لديوان الخير على ما نُسره الله تعالى في قوله كتاب
 مرقوم يشهد المقر بون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع
 المنسوب إلى علمية وهي الغرقة والقياس أن يقال في المنسوب اليها على ككسري
 في المنسوب إلى كسري وان كان علميون غير علم بل هو جمع عالية وليس بمنسوب اليها
 بمعنى الاماكن المرتفعة على أن معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو
 شاذ لعدم العقل (قوله جميع على لم يفتوف الشر وط) فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل
 علما فان قيل ما عند الشارح في ان المصنف أراد علميون المسمى به اذ يحتمل انه
 من جموع التصحيح التي لم يفتوف الشر وط لانه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو أراد
 ذلك كبر مع أهلين ولم يبدل بينهما بنون وياه ومعلوم انه ليس من باب سبني

(و بنون) جمع ابن وقياس
 جمعه جمع السلامة
 ابنون كما يقال في التثنية
 ابنان واسكن خالف تصحيحه
 تثنية لعلة تصير بنية أدت
 إلى حذف الهمزة (و)
 الرابع ما سمي به منه أو عما
 أطلق به فنه (علميون) اسم
 لا على الجنة وهو في الأصل
 جمع على بكسر العين واللام
 مع تشديد اللام والياء وزنه
 فعيل من العلم

لعدم تغيير واحد (قوله وشبهه) معطوف على الاول وهو قوله اولو الضمير يرجع
 للجمع وهل يصح ان يرجع الضمير الى علمين مع العطف عليه أو على أولو تأمل (قوله
 في هذا وما قبله الخ) اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن قوله أولو وما عطف (قوله ويجوز
 في هذا ان يحرى بحرى غسلي) اى يجوز في هذا النوع الرابع ان يحرى بحرى
 غسلي والغسلي هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم وبعضهم يطرد هذه
 اللغة في الجمع نفسه كالخق به والشرط في الاجزاء المذكورة ان لا يتجاوز سبعة أحرف
 كشيبيابين فان تجاوزها اعراب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالاول
 اعراب بالحروف وبما استشكل به ان أصل الاعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير
 خروج عن الاصل الثاني ان الاعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأى
 الاخفش ومن جملة ما رده انه تقدير في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخر أو بأنه
 لم يحتاج الى تغييرهما كالمحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل باء التكلم الثالث
 ان الحروف دلالة الاعراب بمعنى انك اذا رأيت افعالك رأيت الاعراب وبه فسر
 أبو علي مذهب الاخفش واستشكل بأنه يؤدي الى ان تكون الكلمة معربة
 وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسماء الرابع ان الاعراب ببقاء
 الالف والواو فاعاوا تقلام ما نصبها وجاؤه عليه المازني وطائفة وهو يبنى على ان
 الاعراب معنوي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون
 فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً فكان ترك العلامة يوم مقام العلامة فلما دخل عامل
 النصب والجرف بالالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب ولا
 اعراب ظاهر ولا مدور ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات
 ما ترك العلامة له علامة وبهذا التقدير تعلم ان قول الشارح ومذهب الخليل
 وسيدويه الخ خارج عن المذاهب الاربعه خلافاً لمن خلط وخططه شخناً (قوله
 قدردبها هو مذكور الخ) قال الرضي وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
 هذا القول ورده ابن مالك أيضاً بلزوم ظهور النصب في الياء بلزوم تنبيه النصب
 والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما
 جعلوا النصب على حالة الجر أجزوا الحكم على الياء حكماً واحداً فكأن قدروا الكسرة
 قدروا الشبهة تحقيقاً للحمل وعن الثاني بان المسامح من قلم اقصا الفرق بين المثني
 المذكور وروغيره وان كان اقياس ما ذكر من القلب ولذلك لاحظ من العرب
 من يحرى المثني بالالف مطلقاً انتهى وأجيب أيضاً بأنه ليس للمقدردركم المأخوذ
 وأوردوا على جواب أبي حيان الاول ان الكلام على تقدير الاعراب بالحركات
 مقدور ولا حصل على ذلك التقدير لار النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة

(وشبهه) مما سمي به كزيدون
 علمانه أو ما قبله من الأنواع
 (كالمجمع) المذكر المألوف
 اعراب بالحروف ويجوز
 في هذا أن يحرى بحرى
 غسلي في لزوم الباء الاعراب
 بالحركات الظاهرة على
 الثنونة متونة ان لم يكن
 أممياً فان كان كقنبرين
 امتنع التنوين وأعراب
 اعراب ما لا تصرف وما
 تقدم من أن انتهى والجمع
 معربان بالحروف هو
 المشهور من أربعة مذاهب
 فهم ما وكلها مشككة ومذهب
 الخليل وسيدويه ان هذه
 الاحرف محال للاعراب
 كالدال من زيد والحركات
 مقدرة اختياره العلم
 هو أقوى
 قدردبها كورفع
 جوابه في المسولات ومذهب
 الزجاج الى أنهم ما بنين
 لتضمين ما معني واد العطف
 كخمسة عشر وليس
 الاختلاف اعراباً عنده
 بل كل واحدة صيغة
 مستأنفة كما قيل في هذان
 والدان عند غيره

مقدرة على الياء فاعني ذلك الجواب ويمكن أن يجاب بان المراد بانهم قبلوا الالف
الياء في حالة الجر وان يكن اعرابا بقا صورة السكامة في أحوالها اولها كانت الياء
أنسب بحالة الجر لتأنيها السكامة التي هي الجر حملوا النصب على الجر لتأنيها
له في أن كلاً فضيلة ولما حملوه عليه ناسب أن يوافقه في تقدير اعرابه وان تقاب الياء
موافقة بين المحمول والمحمول عليه (قوله ورد الرضى) بانه لم يحذف المعطوف في
خمس عشرة حرف بل حذف حرف العطف فبني اما المثني والمجموع فقد حذف المعطوف
مع حرف العطف لو سلم انه كان مكرراً وبحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف
العطف لوقوعه على الشئين أو الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد
واو واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو قلنا بل اهدر معنى العطف
لو سلمنا ان أصله كان كذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شئين بل فظ واحد
لا على وجه العطف كلفظة كلاً الا أن كلاً لم يسم على المفرد لم يتحج الى علامة المثني
لعدم اللبس بخلاف زيدوكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل إلا أن
كل لم يتحج الى علامة الجمع مع ذلك لتدليس المفرد لا لم توضع له وليس كل لفظ مفيد
يطابق على ذي اجزاء تضمنها الواو والعطف والاوجب بناء ألفاظ العدد كخمس وخمسة ونحو
كل ورجال بل اذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ويبتل مذهب الزجاج اعراب
نحوه - لمات و رجال اتفاقا مع اطراد ما ذكره فيهم انتهى ملخصا (قوله كلاً صورة)
وأما ثبوت هذه الحالة فظاهر كلامها مكسورة وقال ابن عصفور يجرها فتحملها
على هذه اللغة (قوله ويعرب بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيباني هذا خليلان
(وقوله والا أولات) قيل انما قدمه مع كونه ملحقا لعله لئلا يظنهم باعرابه كذلك
ولا يخفى ما فيه اذ جمع المذكور السالم نطق بكثير من المحققات ومع ذلك اخرها الا
أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي نقضه وقال بعض الافاضل انما
قدمه ليتوصل بالمحققات قبله وان لم يكن من جذوها ويمكن أن يقال انما قدمه على
قوله وما جمع اثلا يقع في الوهم ان قوله وما جمع الخ عطف على مدخول السكاف
في قوله كلاً جمع فيقوم انه من الملقى بجمع المذكور وان قوله فينصب بالسكامة
يختص بأولات قال شيخنا وأصل أولات وأليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء
أنفاسم حذف لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات وهو كذا ويزم
الاضافة الى اسم جنس ظاهر (قوله ولم يذكر الخ) أى بناء على ما في بعض النسخ
والذي في غايها **نكر** وما سمي به منهم أى من أولات وما جمع بالف وتا غيريدين
(قوله كاذرات وعرفاء) قيل في التمييز بذلك نظرا ذ لا واحد لكل منهم فانه

ورد الرضى ومن العرب
من يلزم المثني الالف مطلقا
ويعرب بحركات
على الالف كلفه ويرد
من يلزمه الالف دائما
ويعرب بحركات ظاهرة
على التثنية اجراء له مجرى
المفرد (و) الا (أولات)
بمعنى ذوات وهو اسم جمع
لا واحدة من لفظه بل من
معناها وهو ذوات وجمع الآن
أولون كونه اسم جمع لا
أولون مختص بالعاقول ولم يذكر
بناء اهل على جمع المؤنث
السالم غيره ومنه ما سمي به
بمنه كاذرات وعرفاء

لم يوجد اذرة وعرفة وقول الناس عرفة شبيهة بمولد وليس يعرف محض كافي الصالح
 عن الفراء وجواب بأن ما في الصالح عجيب فقد ثبت في الحديث الحج عرفة وعرفة
 كلها موقفة لكنه يبقى النظر بالنسبة لأذرع ويمكن الجواب على بعد بان الضمير
 في قول الشاعر منه راجع الى ما في قوله مما حل عليه أو راجع الى جمع المؤنث
 السالم بناء على انه علم أو كالعلم على ما أعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا
 ويكون في الكلام شبه استخدام وقد يقال انه مثال لغسيرا ولان وجلة ومثله
 ما سمي به منه معترضة والضمير للجمع غاية الامر انه لم يشل له الظهوره (قوله
 بالتثنية فيهما) وهو للثبوت فلا يرد ان حقه ما منع الصرف (قوله مراعاة للعلمية
 والتأنيث) أي مع اعرابه بما كان يعرب به قبل التسمية ففي ذلك مراعاة الجمع
 في الاعراب وما لا ينصرف في حذف التثنية وان لم يكن للصرف لكونه مشبها
 له في الصورة قال الاشعوري في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حال الجر ثابتة
 عن الفتحة لانه عندهم لا غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى وقضية ذلك انه لو سمي
 به مذكرا كان مصروفا ووجه ان التأنيث اللفظي هنا غير متبرهن به - هم صرحوا بان
 من قبل هذه التسمية لم يتأنيث وان تاء التأنيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب
 في الوقف هاء فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسميات من انه لا فرق حيث
 مثل له ينداء علم لم رجل او امرأة محل نظر الا على قول غير الجمهور راسها كهاء
 التأنيث (قوله تنويرتها من أذرع وأهلها) صدر بيت لامرئ القيس السكندري
 في شعره يشبهه * يثرب ادنى دارها نظرا على * ومعنى تنويرتها انظرت الى نارها
 بقلبي وأدنى أقرب الى الأرض وهو مبتدأ خبره نظرا على منظوراً وأذن نظرا شجنا
 عبد الله الدونيري المراد المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر على أي الراي
 اذا أراد أن ينظر الى دارها لا بد أن ينظر في محال فكيف بمن هو بأذرع
 فالأخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال (قوله بألف
 وتاء مريدتين على مفردة) أي بان لا يكونا في المفرد أصلاً أو يكونا لكن لا يقابلان
 بالقاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت ككنية علمه الدمامي في شرح لامية
 العجم رداعلى الصفدى وانما وجبت له علم لامتنان ليكونا كز يادني جمع المذكر
 وخصت الزيادة بالاف والتاء لانه عرس فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل
 واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحالة وضاربة لسكن
 قال الراعي في شرح الألفية دلالة الالف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية
 وانما تفهم الجمعية من أبنية الجموع (قوله وان كان جرياعلى الغالب) وقد
 يقال انه صار في الاصطلاح اسما للجمع بألف وتاء مريدتين ومع ذلك فتعبر المصنف

بالتثنية فيهم - ما وبعضهم
 يتخذه مراعاة للعلمية
 والتأنيث وبعضهم يعرب
 هذا النوع اعرابا لا
 ينصرف مراعاة للتسمية
 المذكرة ويبالوا وجه الثلاثة
 في قول امرئ القيس * تنويرتها
 من أذرع وأهلها * (وما
 يجمع بألف وتاء مريدتين)
 على مفردة وعلى عن تعبير
 هو جمع المؤنث السالم
 وان كان جرياعلى الغالب
 يقال الخبيصى الى ما قاله تبعاً
 الذي حبان ليشمل ما سكن
 مفردة مذكرة

كلمات وماسلم فيه بناء
 الواحد كذا كر وما تغير
 فيه ذلك كمجدد انما كان
 برده عليه ان الذي جمع بألف
 ونا فرديتين هو المفرد
 وهو لا ينصب بالكسرة
 ويحجب بما قاله ابن الصائغ
 ان الذي جمع م م ما عناء
 الذي رقع عليه ما يجمع
 بهما وهو المجموع م م فهو
 المفرد بوصف ضم غيره اليه
 لا المفرد قبل ضم غيره اليه
 واشترط كغيره أن تكون
 الالف ونا فرديتين
 المخترازا عن نحو قضاة
 وأيات اذ الالف في الاول
 ونا في الثاني أصليتان
 قال جدي رحمه الله تعالى
 في شرحه على الأجر ومبة
 ولا حاجة الى هذه الزيادة
 لان ذلك غير داخل
 قولنا ما يجمع بألف ونا اذ
 المتبادر من ذلك أن تكون
 الالف ونا مستحسنتين
 لاجل الجمع وللهذا اقتصر
 ابن مالك على قوله
 وبنا ونا فجمع
 والذي يجمع بألف ونا
 قياسا مطردا خمسة أنواع
 ذواتها مطلقا

أولى لانه لا يهتم فيه (قوله كمات) لو قال طلحات كان أولى وجمع حمام على
 حمامات غير مطرد على ماسيأتي (قوله كذا كر) أي في قوله خلق الله السموات وهذا
 بناء على ان ذ كر بصيغة الماسي المبني للعلوم فان كان بصيغة المبني للمجهول فالمراد
 كذا كر في قول الشاعر حمام حمامات (قوله كمجدات) يفتح الجيم جمع محبة
 يسكونه والكمبلى وحبليات وصحراء وصحراوات لا ترى ان الالف قلبت ياء والهمزة
 قلبت واوا وكفرقة وعرفات بضم الراء وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الهمزة والالف
 (قوله فهو المفرد الخ) أنت خبر بان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الاعراب
 بل المعرب هذا الاعراب بمجموع المضموم والمضموم اليه فالأولى الجواب بان المراد
 الجمع الذي جمع م ما أي الذي آله جمعيته الحائهما (قوله ضم غيره) وهو الالف
 والنا (قوله لا المفرد قبل ضم غيره) ألا يصدق عليه والحال ما ذكر انه جمع م ما
 بخلافه مع اعتبار الضم اليه ومآله ان الذي يعرب هذا الاعراب هو المسمى
 بالجمع م ما يعني ما يطلق عليه ذلك تأمل (قوله أصليتان) وهي الياء في الأول
 والواو في الثاني لا تقلاب ألف قضاة وغزاة عن أصل فان أصلهما قضيبة وغزوة
 يفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضمهما بعد قلب اللام ألنا التحركهما واقتراح
 ما قبلها فراقبهما وبين المفرد كفتاة وانما قدرنا كذلك لانهم لم يروا جعلا على هذا
 الوزن في الصحيح والمعتل اذا شكك أمره يحتمل على الصحيح وهذا عند غير ابن مالك
 وأما هو فقال ان فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة (قوله قال جدي الخ) أي تبعاً لغيره
 من شراح الالفية وغيرها وهو مبني على ان الباء صلة تجمع وذلك لانه يؤخذ من ياء
 الالة المتعلقة بجمع زيادة الالف ونا فلا حاجة للتفديد بزيادة ما وما ناتيها
 للتسهيل مبني على ان الباء للالاسية وهي مع مجرورها في موضع الحال من فاعل جمع
 أي ما يجمع ملتبس بذلك ففيد فرديتين لا بد منه فكل الامرين صحيح ويتقدح من
 هذا ان تحقق الاحتراز بتوقف على تلك الزيادة لان خروج المختصر عنه بدورها
 مبني على أمر غير متعين لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان الخرجات لم يدل على جمعيتها
 بالالف ونا واصالة احدهما الاتساق في ذلك (قوله لان ذلك) أي قضاة وأيات
 (قوله قياسا مطردا) أي قياسا مطردا وقياس وقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد
 (قوله خمسة أنواع) أي وما رواها مقصور على السماع وذلك كارتشاد وسجلات
 وحمامات وسراقات وهو ما قاله ابن مالك وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما بكسر
 من نحو ماردق وحمام وهو ما نقله الرضي عن الفراء في كل خماسي أصلي الحروف
 لا يستكره ان يكتسب (قوله ذواتها مطلقا) أي ناء التأنيث المبني في الالف
 هاء كتمه

المفعول به بالنسبة الى الابدان فلا يقتضى أن يكون موجوداً أو جسد الفاعل فيه
 الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجوداً والا كان تحميلاً للحاصل (قوله وبعضه
 مسموع) كسموات لان مفردة ليس واحداً من الانواع الخمسة المتقدمة فانه وان
 كان اسم جنس يصح منه ليس مؤنثاً بالالف الممدودة ولذا صرف في قوله تعالى
 وأوحى في كل سماء أمرها لان ألفه زائدة وهـ من بدل من واو أصلية لانها
 لام الكلمة قلبت هـ من زائدة لتطرفها بعد ألف زائدة كفى كما وليست الهـ من
 بدل من ألف التانيث لان ألف التانيث لا بد أن تصحب أكثر من أصلين لانها من
 أقسام الالف الزائدة (قوله وأن مافيه تاء التانيث الخ) أى تكفى بنت وأخت
 وهذا بناء على ان التاء فيه ما للتانيث وتفضيل الكلام في ذلك في باب النسب
 من التوضيح (قوله والا لا ينصرف) أى ما يصدق عليه ما لا ينصرف أى
 الاسم الفاعل للصرف وهو الفاعل والزيادة على علامة الاعراب وهى التنوين
 أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات قال الرضى وانما لم يظهر
 أثر منع الصرف في المتن وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو أحران
 وتسلمون علمين للتون لان التون فيه ما ليست التمكن كذا كرنا حتى يحذف
 فيقبه الكسر وأيضاً فان النصب فيه ما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل
 ان سمي به ما وعر بالاعراب المفرد أى جعل النون مفتقر الاعراب وجب منع
 صرفهما للعلمين لان فيه ما تنوين التمكن ولا يتبع منهما ما للجر (قوله الذى هو
 التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكن الدال على معنى يكون الاسم به أمكن
 وذلك المعنى هو عدم مشابهة للجر والفعل فدخل جوار واعيم تصغير أعمى
 (قوله وحده) أى دون الجر بالـ كسرة عند المحققين لوجوه منها انه مطابق
 للاشتقاق من الصريف الذى بهنى التصويت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين
 ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقبل صرفه للضرورة
 مع انه لا جرف فيه ومنها غير ذلك وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين
 بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب فى الجهات والجر
 زيادة قلب وتصرف ولذلك قيل انه أمكن أى أشد تصرفاً فى حركات الاعراب من
 غير المنصرف ونوزع فيه بانه ان سلم انه مشتق من التصرف فى الجهات مع امكان
 منعه لمكن يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه
 فى الحركات (قوله لوجود علمين الخ) أى شيئين مسميين بعلمين منع الصرف
 معتبرين فلا يشكل من اذا صرف والعلة فى اللغة عارض غير طبعى يستدعى حالة
 غير طبعية وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الواجب بل بمعنى ما ينبغي ان يحتمل

وهـ من بدل من واو أصلية لانها
 لام الكلمة قلبت هـ من زائدة
 لتطرفها بعد ألف زائدة كفى
 كما وليست الهـ من بدل من
 ألف التانيث لان ألف التانيث
 لا بد أن تصحب أكثر من أصلين
 لانها من أقسام الالف الزائدة
 (قوله وأن مافيه تاء التانيث
 الخ) أى تكفى بنت وأخت
 وهذا بناء على ان التاء فيه
 ما للتانيث وتفضيل الكلام في
 ذلك في باب النسب من التوضيح
 (قوله والا لا ينصرف) أى ما
 يصدق عليه ما لا ينصرف أى
 الاسم الفاعل للصرف وهو
 الفاعل والزيادة على علامة
 الاعراب وهى التنوين أو غير
 ذلك (قوله وهو الاسم المعرب)
 أى بالحركات قال الرضى وانما
 لم يظهر أثر منع الصرف في
 المتن وجمع المذكر السالم
 مع اجتماع السببين في نحو
 أحران وتسلمون علمين للتون
 لان التون فيه ما ليست التمكن
 كذا كرنا حتى يحذف فيقبه
 الكسر وأيضاً فان النصب فيه
 ما تابع للجر فلم يتبع الجر
 النصب بل ان سمي به ما وعر
 بالاعراب المفرد أى جعل
 النون مفتقر الاعراب وجب
 منع صرفهما للعلمين لان
 فيه ما تنوين التمكن ولا يتبع
 منهما ما للجر (قوله الذى هو
 التنوين) أى المعهود وهو
 تنوين التمكن الدال على معنى
 يكون الاسم به أمكن وذلك
 المعنى هو عدم مشابهة للجر
 والفعل فدخل جوار واعيم
 تصغير أعمى (قوله وحده) أى
 دون الجر بالـ كسرة عند
 المحققين لوجوه منها انه
 مطابق للاشتقاق من
 الصريف الذى بهنى التصويت
 اذ لا صوت في آخر الاسم
 الا التنوين ومنها ان الشاعر
 متى اضطر الى صرف
 المرفوع أو المنصوب نونه
 وقبل صرفه للضرورة مع
 انه لا جرف فيه ومنها
 غير ذلك وقال بعضهم
 الصرف عبارة عن الجر
 والتنوين بدليل صحة
 الاشتقاق من الصرف
 الذى بمعنى التصرف
 والتقلب فى الجهات
 والجر زيادة قلب
 وتصرف ولذلك قيل
 انه أمكن أى أشد
 تصرفاً فى حركات
 الاعراب من غير
 المنصرف ونوزع
 فيه بانه ان سلم
 انه مشتق من
 التصرف فى
 الجهات مع
 امكان منعه
 لمكن يلزم
 منه ان لا
 يكون
 التنوين
 من جملة
 الصرف
 لانه لا
 يزداد
 تصرفه
 فى
 الحركات
 (قوله
 لوجود
 علمين
 الخ) أى
 شيئين
 مسميين
 بعلمين
 منع
 الصرف
 معتبرين
 فلا
 يشكل
 من اذا
 صرف
 والعلة
 فى
 اللغة
 عارض
 غير
 طبعى
 يستدعى
 حالة
 غير
 طبعية
 وفى
 اصطلاح
 النحاة
 ليست
 بمعنى
 الواجب
 بل
 بمعنى
 ما
 ينبغي
 ان
 يحتمل

المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا
 يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازا لأن كل واحد جزء علة لآلة تامة إذا الحكم
 انما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما وأدعى العصام أن الحلاق العلة على
 المجموع هو المجاز وإن كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل في التعريف
 المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب وما جمع بألف وتاء
 مزيدتين علما كاذرعان وما جمع يواو ويؤن علما لمؤنث كـلمون وإن لم يحذف
 منهما الكسر والتنوين لثبوت العلة في جميع ذلك ولم يبين الاسم لمشابهة الفعل
 في علة من ساد كـر لـه ففهم ما أذلم يشبه الفعل انما مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط
 به العمل الفعل لأنه لم يقم معنى الفعل الطالبا للفاعل والمفعول وانما لم يمتنع
 في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير
 ظاهرة ولا قوية إذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها
 إلى تكافؤ وكذا إثبات الفرعية في هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة
 كما يحس عظم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين وكان إعطاء الاسم حكم
 الفعل أولى من العكس مع أن الاسم لم يشابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم
 تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وأيسر ذلك ما أطلق المناسبة وحصر العلل
 في التسعة استقرأني (قوله بدليل أن الشاعر الخ) قيل في توجيه ذلك أن الجربا الكسرة
 عادية في حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته إذا لوزن يستقيم بالتنوين
 وحده ولو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة إليه
 إذ مع الضرورة لا يرتكب الإقذار الحاجة (قوله وانما حذف الخ) عطف على قوله
 فليس داخل الخ وضمير حذف للجربا الكسرة قال الرضي وقوا هذا القول بأنه لم
 يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر فظهر أن
 سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم الصرف هو الجربا والتنوين
 مع حذفهما للعلتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام أن
 غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسرة لكن هل هما ممنوعان منه
 مع بطريق الاصل أو المنوعان هما والتنوين والكسر بطريق التسبع
 (قوله لا تلبس بالمبنى على الكسر) لأن الكسرة لا تكون أعرابا بالامع التنوين
 أو الألف واللام أو الاضافة وقيل الثلاث وهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وانما حذف
 واجتزأ بالكسرة كافي هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان أنها
 لغة في غير النداء وعليه أشد * شرفت دموع من فحسى يحوم * أراد دموعي
 وقيل لأن التنوين خاص بالاسم والجربا خاص أيضا فتبعض الخاص الخاص

بدليل أن الشاعر في أنه طرأ إلى
 صرف المنوع تنوين وانما
 حذف تبع الحذف والتنوين
 ولأنه لو جرب بعد حذف التنوين
 لا تلبس بالمبنى على الكسر
 كتنزيل ودراك

(فيجرب بالفتحة) نيابة عن
الكسرة جهلا للجر على النصب
دون غيره لان الفتحة الى
الكسرة اقرب منها الى الضمة
فحملت على الاقرب (نحو)
مررت بأفضل منه) وبمساجد
ومصرا وهذا الحكم مستقر
قبه (الامع أل) أو بدلها
سواء كانت أل موصولة أم
معروفة أم زائدة (نحو) مررت
(بالأفضل) وباليزيد ونحو
قوله * تبيت بديل أم أرم
اعتاد أو قاسم * (أو) مع
(الاضافة) ولو تقديرا (نحو)
مررت بأفضلكم) وقوله
ابدأ بذا من أول * في رواية
الكسر بالتثوين على نيابة
المضاف اليه فانه حينئذ يجزى
بالكسرة لفظا أو تقديرا
على الاصل لان الكسرة
انما حذفت تبع الحذف
التثوين والمضاف وما فيه
أل لا يقبلان التثوين فلا يقال
انه محذوف منها ما لا يتبع
حذفه حذف الجر وظاهر
كلامه انه في ذلك بان على منع
صرفه لانه يجزى بالكسرة
وفي المسألة ثلاثة أقوال الصرف
مطلقا بناء على ان الصرف
هو الجر والمنع مطلقا فقد
التثوين

(قوله فيجرب بالفتحة) لانه قد يسمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء وما الخ بقية بناء
على انه معرب اعراب أصله لا لان اسم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري أولا
يوسف بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ما سبق يخص ما هنا فانه يفيد انه على اللفظة
الفصحى يعرب باعراب جمع المؤنث السالم (قوله الامع أل) استنبأ من محذوف
والتقدير فيجرب بالفتحة في سائر أحواله الاحالة كونه مع أل ومع الاضافة (قوله)
أو بدلها كام في لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشايفات الحوام *
بخفض الحوام بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة (قوله بالأفضل)
مثال لما فيه أل المعرفة فان أل الداخلة على أفعال التفضيل معرفة وكذا الداخلة
على الصفة المشبهة كالاعى والامم واليقظان على الاصح كما في المغني وغيره قوله
وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو

رأيت الوايد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض ين يدخل ال الزائدة عليه بناء على انه باق على علمية ويحتمل انه
قد وفيه الشوع فصار زكرة ثم ادخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف في شرحه
وعليه فلا شاهد (قوله تبيت بديل الخ) مثال للماء مع بدل أي يبيت بديل ال ارم
والو لوق شبه الجنون (قوله نحو بأفضلكم) التثنية به أولى من بعمائة لان
الاعلام لا تصاف حتى تنسكروا ذار نحو عثمان نسكرة زات منه احدى العلتين
ودخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ولم يذ كر المصنف جواز الصرف
للضرورة والتناسب لقلته وانما يتبع عرض في المختصرات للامور المشهورات (قوله)
وظاهر كلامه) فان الحكم الثابت للمتنين نفى ما قبله وما قبله هو الجر بالفتحة
فيكون الثابت لما بعد ال اهو عدم الجر بالفتحة والظاهر بقا ما كان على ما كان
من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم لاثمة لهذا الخلاف وبعد هذا
البناء الذي ذكره الشارح يصح جعل الخلاف بالسكينة (قوله الصرف مطلقا) وذلك
لان عدم انصرافه انما كان لمثابه الفعل فلما ضعف هذا المشابه بدخول ما ذكر
قويت جهة الاسمية فرجع الى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التثوين
لانه لا يجامع أل ولا الاضافة (قوله لا فقد التثوين) لم يقل كسابقه بناء على ان
الصرف هو التثوين لانه لان القول بالمنع مطلقا يمتشي على القول بأن الصرف هو
التثوين وحده أو مع الجر وذلك لان المنعوع بالاصالة هو التثوين وسقوط الكسر
انما هو بتبعية التثوين بحيث ضعف مشابهة للفعل التي هي سبب منع الصرف
بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التثوين دون تأخره الذي هو
الكسر فعاد الاسم الى حاله وسقط التثوين لمنع الصرف لا يقال حرف الجر أيضا

من خصائص الاسماء لا نأقول هوليس من الخصائص المترتبة بالاسم الصائفة معه
كلمة واحدة بخلاف ما ذكره الأثرى ان العامل يخطى آل ويعدل فيما هو مدخولها
وان المضاف يكتسب من المضاف اليه التعريف وغيره يصير المضاف اليه علاجة
تمامه قوله والتبصيل ان زالت الخ قال الأستاذ الصفوى وفي وجه الخلاف اشكال
لان الظاهر منه ان منه من قال انه غير منصرف سواء بقي العلتان أو لا واذ المتبق
العلتين فما وجه القول بمنع الصرف اذ لا بد في منع الصرف من العلتين ولو اكتفوا
بالعلتين قبل الام والاضافة لزمهم الام اكتفاء بالعلل الاصلية كالعلمية والعجمية
والثابت ان زالت انتهى وقوله وان زالت كأن يقال مثلاً في ابراهيم اذا نكرانه
غير منصرف لان العلتين فيه قبل التذكير وقد يلزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة
للتسمية بذلك الاجراء حكماً لا ينصرف عليه فتأمله وقال ابن جماعة الحق انه
لا خلاف وتخرج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله ودخول آل) أى
المعرفة اذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله والامثلة الخمسة) أى ما يصدق عليه
الامثلة الخمسة لا نفسها (قوله سميت بذلك) أى بالامثلة الخمسة كما هو الظاهر
المتبادر من رجوع الضمير الى الموصوف مع صفته وان كان التعليل وهو قوله لانها
ليست الى الخ ناطراً للموصوف فقط لانه انما يتعلق به لان ذلك لا يقتضى رجوع الضمير
الى الموصوف فقط الخالف للظاهر اذا اعتبار الصفة لا ينافى التعليل (قوله لانها
ليست الخ) انظر هل هذا يقتضى منع ان يقال لها الافعال الخمسة مع انه يقال لها
ذلك وعبر به كثير (قوله وانما يكى بها) أى يعبر بها فالمراد السكينة اللغوية
لا الاصطلاحية لانها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر ان يقول
وعدت خمسة لانه المطابق للمراد والموافق لقوله بعدد الاحسن ان تعدسته (قوله
والاحسن ان تعدسته) قال الشهاب القاسمى وأقول على قياسه تكون سبعة لاستة
نظراً للغائبين كما ستعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أى ما ذكر من قوله سميت بذلك الى
هنا (قوله وهى كل فعل مضارع الخ) اعترض ادخال كل في التعريف بوجهين الاول
ان التعريف للمساوية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثانى انه يفهم
ان كل واحد منهما هو الامثلة الخمسة فكل يصدق الحد على المحدود واجب بان
التعريف بما به وكل وانما سجي به البيان الاطرادو بان المحدود في الحقيقة اتحاد
الامثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أى شخصين اثنين مخاطبين كانا نحو انما تفعلان
أو مخاطبتين نحو انما يا هندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو الزيدان تفعلان
والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف المثني لشموله لنحو
زيد وعمر وبقوم (قوله أو او جماعة) أى جماعة الذكور حاضرة نحو انتم تقومون

والتبصيل ان زالت منه احب
العلتين بالاضافة أو بال
صرف كالعلم فانه تزول منه
العلمية بالاضافة أو بدخول
آل عليه والا فلا كالوصف
وهو المختار وسكت عن رفعه
ونصبه لانهما على الاصل
وحينئذ يعلم أيضاً استواء
جرو ونصبه في الاعراب بالفتحة
ويظهر الفرق بينهما كما قال
ابن مالك بالاعمال أو التابع
(و) الا (الامثلة الخمسة)
سميت بذلك لانها ليست أفعالا
بأعيانها كما ان الاسماء الستة
أسماء بأعيانها وانما هى أمثلة
يكى بها عن كل فعل كان بمنزلة
فان تفعلان كناية عن يذهب
أو يستخرجان ونحوهما
وكذلك الباقي وسميت خمسة
على ادراج المخاطبتين تحت
المخاطبين والاحسن ان تعد
سته قاله المصنف في شرح
اللمعة (وهى) كل فعل مضارع
اتصل به ألف اثنين أو او جمع
أو او مخاطبة نحو (تفعلان)
بالباء التحمئة

أو غائب نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع الأشخاص
 لنحو زيد وعمرو وبكر يقومون (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو الزيدان يفعلان
 (قوله للغائبين) أى المذكرين نحو أنما يازيدان تقومان وكذلك المؤنثين نحو أنما
 ياهندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغائبتين المؤنثتين نحو الهندان تقومان فإنه
 مغاير لما قبله لأن التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لأن الفاعل غائب وفي الأول
 للخطاب لأن الفاعل مخاطب بقرى لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال
 هما تفعلان بالفوقية حملا لضمير على المظهر ورعا للمعنى ونظر إلى أن الضمائر تروى
 الأشياء إلى أصولها أو يفعلان بالتحية رعا للفظ فهذه اللفظ يكون للمذكرين ذهب
 إلى الأول ابن أقي العافية وهو المرجح وبه جاء الجمع إلى الثاني ابن الباذش كما
 قد تقدم في بحث ألف عمل المضارع فظهر أن المعاني سبعة والافاط خمسة (قوله ولا
 فرق بين أن تكون الاف الخ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف ألف اثنين الخ أولى
 من تعبير غيره بضمير الخ (قوله أو علامة) أى حرفا لا على التنثية والجمع وذلك في
 فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكر الغائب وقد مثل الشارح
 للغائبين والجمع الغائبين وبقي عليه المؤنثتين الغائبتين بنحو تقومان الهندان وكان
 ينبغي ذكر ذلك لظفائه وشهره ما ذكره وليكون توطئة لما يأتي عن المسكودي (قوله فلا
 يكون الا ضميرا على الاصح) وقبل انما حرف خطاب عند المازي والاختف (قوله
 واذا بسطت) من حيث كون الاف والواو علامة وضميرا (قوله كانت ثمانية) لأن
 الواو تكون علامة في جمع المذكر والاف تكون علامة في مثنى الغائب المذكر
 وفي مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المصنف
 وابن قاسم فهي عشرة كاملة ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكور على
 مؤنث وإن كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو أنت والزيدان تفعلون بالتاء
 الفوقية وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو أنما ياهندان والزيدان فهل يقال تفعلون
 بالفوقية تعليما للمخاطبتين على الغائبتين وإن كانا مذكرين أو محمل الكلام فيها إذا
 اتخذت كبرا وتأييدا حينئذ يقال في المثال المذكور تفعلون بالتحية تعليما
 للمذكور وغير ذلك وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقي التأنيث ومجازيه وماتانيته باعتبار
 اللفظ وماتانيته بالتأويل نحو الكتابين نجيستان على تأويلهما بالحقيقتين وقد يقال
 إن العدد باعتبار النظر إلى مجرد اللفظ لا إلى معانيه فليتأمل (قوله بشيوت النون)
 أى بالنون التامة وإنما أعربت هذا الأعراب لأنهم أرادوا أن يميزوا بها الحروف
 كما أعربوا نظيرها من الأسماء لأنها مثل ضاربون وضاربان وضاربين في مطلق

لغائبين (و تفعلون) بالياء
 كذلك للغائبين (و) نحو
 تفعلان بالتاء الفوقية
 للمخاطبتين (وتفعلن) بالتاء
 كذلك للمخاطبتين (وتفعلن)
 بالتاء كذلك للخطابية ولا
 فرق بين أن تكون الاف
 والواو ضميرين نحو الزيدان
 يفعلان والزيدون يفعلون
 أو علامتين في لغة لمى نحو
 يفعلان الزيدان ويفعلون
 الزيدون وأما ما في الخطابية فلا
 تكون الا ضميرا واذا بسطت
 هذه الامة كانت ثمانية كما
 قاله المسكودي وكما أخرجت
 عن الأصل في جميع الاحوال
 (تفرع بشيوت النون)

الحركات والساكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة في الاداء الى اجتماع اثنين فجعلوا النون علامة لانها شديدة الشبه بحروف الالهة ولذا اندغم في الواو والياء وزيت ساكنة في نحو جمل كما زيدت واو فدوكس وياء مبدع و ألف عذافروا بدأت منها الالف في نحو رأيت زيدا وحذفت في نحو قول هو الله أحد الله الصمد ثم حذفوا الالجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كالحمله على الجري نظيره من الاسماء لان الجزم نظير الجري الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد انفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزم خصوصا اذا كان على حرف من حروف المد واللين فالسكامة معها كصور وسدين وعماء واعرهما بما ذكره هو المشهور وقيل انها معربة بالالف والواو والياء كما انها في المثني كذلك وعليه فهي حروف وانفاعل مستتر فليكرر وقيل الاعراب معتد قبل هذه الاحرف (قوله المكسورة بعد الالف) أي على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وقيل تشبها بالمثني (قوله غاليا) وقد تقع بعد الالف قرئ انعداني ان أخرج وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح في نفسه واستدل بما قرئ شاذ اطعام ترزقانه بضم النون (قوله المفتوحة بعد اختها) أي الواو والياء للخصه وقيل تشبها بالجمع (قوله لانها شبيهة بالواو) وهذا انما يظهر في ما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالالف والياء عليه وما ذكرناه فيما سلف في وجه الشبه بين النون وحروف الالهة العامة لا يجوز الى القياس فهو أظهر وان اقتصر الرضى واتباعه على التخصيص (قوله فان لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم ولم تفعلوا في محال جزم بان وعدم اعراب الحرف انما هو حيث لم يضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاما معاملة في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنارع في الحرف الاعلى قول ابن العلي (قوله أنت تدعين) أصله تدعون حذفت حركة اللام التي هي الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لتناسبها الياء وليد لا تنقلب الواو ياء فصير وزنه تدعين بعد ان كان تدعين (قوله وانما نحو أخرجوني) جواب سؤال متدرشا من ان الاعمال الخمسة ترفع بثبوت النون فاباها احدت فأجاب بان المحذوف انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام والفت وقرأ نافع بالحذف في تأمرني أعبد أيما الجاهلون وقرأ ابن عامر تأمرني بالفت وقرأ الباقر بالادغام وأراد بنحو نحو أخرجوني ما اجتمع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية واحترزنا بنون الاعراب عن نون الضمير ونون التوكيد فافهم الايجوز حذفتها مع أحدها واقامتها مقامها لان نون الاعراب كنون الوقاية في أن كل واحد منهما لا يرافقه بخلاف نون الضمير ونون التوكيد

الساكنة بعد الالف غاليا
المفتوحة بعد اختها أي ياءه من
الضمة نحو أنت تفعلون لانها
شبيهة بالواو ومن حيث انما تحذف للجازم
ومن حيث انها تنصب بحذفها (نبأية
) وتجزم وتنصب بحذفها (نحو فان
عن السكون والفتحة) (نحو فان
لم تفعلوا وان تفعلوا) ولا فرق
فيما ذكر بين أن يكون الفعل
المتصل به ما تقدم جميع الآخر
أو معقب له وان لحقه شيء من
الحذف أو التغيير كما في نحو
أنت تدعين الالهة تصير بنية
وقدم الجزم على النصب لان
النصب محمول على الجزم كما
حمل على الجري المثني والمجموع
على حده لان الجزم نظير الجري
في الاختصاص وانما نحو
أخرجوني فالمحذوف منه نون
الوقاية على الاصح

جى بها الاجله منظوفيه اذ هو اصل بنون الرفع هذا ماجرى عليه في السذور وء كس في الاصح فصح ان المحذوف تون الرفع تبعاً لابن مالك وقد تقدم ان المحذف أيضاً اتوا الى الامثال وأما حذفها الغير ذلك فساداً نثراً ونظماً كقوله

أبيت أسرى وتبقي تداكي * وجهك بالعبر والمسلك الذي (و) الا الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء وسهيت أحرف علة لأن من شأنها ان تقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتبقيده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرف من الانفعال سواء (فيجزم بحذف آخره) وهو حرف العلة نسياناً من السكون لان أحرف العلة لصدفها بسكونها صارت كالحركات فيسلط عليها العلامات تسلطاً على المحركات (نحو) زيد (لم يغز ولم يتحش ولم يرم) بحذف أو آخرهن والحركات أدلة عليهن وأما نحو قوله

ألم يأتك والانباء تنمى *

(قوله لا تون الرفع الخ) ولان تون الرفع علامة الاءراب فينبغي الحسافة عليها ولان تون الوقاية هي التي حصل بها التثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف (قوله فصح ان المحذوف تون الرفع) لامور منها ان تون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يهـ بذلك في تون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه مقدر (قوله وقد تقدم الخ) أى في نحو لا سمعن بضم العين والحذف لتوالي الامثال واجب ولتوالي المثالي كما هنا جائز (قوله فساداً) فلا قياس عليه في الاختيار (قوله نثراً) كقوله تعالى في قراءة ساحران ظاهراً أى أفتسا احرا ن ظاهراً ان الحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا لحذف من لا تدخلوا ولا تؤمنوا (قوله كقوله أبيت أسرى الخ) أبيت مضارع باب التامصة واسمها مستتر وجو يا رجلة أسرى في محل نصب خبره الشاهد في تبقي وتداكي ان كان المقصود مجرّد الاخبار وان كان المقصود اسكار حالها أو التمجيد وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبقي منصوباً بأن مضمره بعدوا والمعبية في جواب الاستفهام والتقدير أبيت أسرى وتبقي تداكي انك كراهية الجمع بين الحسالي أو التمجيد منها فالشاهد اذن في تداكي فقط اذ هو مرفوع قطعاً فاله المداميني قال شيخنا الغنيمي لم لا يجوز ان يكون بدلان الفعل المنسوب فلا شاهد فيه قطعاً فأنامل بطاف (قوله المعتل الآخر) بانضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أى الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافة لفظية وقوعه من قولنا كرهه نحو هذا فعل معتل الآخر فقوله المعتل الآخر يدل أنزعت مقطوع ولا يصح كونه عطفاً على ان أو نعتاً غير مقطوع لانه تابع لمعرفة (قوله وهو ما آخره) أى فعل آخره في اللفظ ما ذكر ان كان الضمير راجعاً للفعل المعتل لا بقيد كونه مضارعاً و يصح رجوعه للمعتل الآخر لا بقيد كونه فلامضارعاً فدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ومثل المضارع فقط لانه المقصود (قوله ألم يأتك الخ) البيت لقيس بن زهير والانباء جمع نداء وهو الخبر وتسمى بفتح التاء الفوقية تنتشر في الاطراف وفاعل يأتي ملاقاة والانباء زائدة فيه وجمله والانباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على ما نساء على ان يأتي وتسمى تناسلاً عما فعل الثاني وضمير الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول أوجه اذا الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره والانباء جماعه الابل ذات اللبن والشاهد في يأتي حيث أثبت الاء قد ذكرنا خبرها ونحوه لم ينجو ولا ترضاها فأثبت الواو والالف مقدر اجزهما ومنع بعضهم ذلك في الالف محتملاً بان الواو والياء يحركان فصلا في النسب ورفعا في الشعر قياساً للرفع على الت نصب

عند الضرورة فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتمل من الحذف
ولا يتأتى ذلك في الألف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف اخذناهم فيما حذفه الجازم
فقبل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة وقيل
المقدرة وعليه فيجوز اقرار الألف وشبهه قوله ولا ترشاهما والاولى تأويله على الحال
أو الاستثناء وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدمايني أن السكون مقدّر على
أحرف العلة ويصكون فيها سكونان وخصوصا في الألف ظاهرة ومقدّر لأجل
الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضى فتقدّر أنها كانت متحركة فحذفت حركتها
للجزم (قوله واخذه عند ابن مالك) لعله في غير التسميل ما فيه فقال فيقدر لأجلها
أي الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف التي هي الاشارات والحروف
الموجودة محرّوفات - باع قوله ثن عن الحركات (قوله وهو محمل الاعراب) أي
آخر السكّمة المطلقة ويحتمل آخر السكّمة المعثلة لان الكلام فيها وقوله ظاهر
أو مقدر المتبادر رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه لمحل ايضا تأمل (قوله مؤوّل
بما قاله في شرح التسميل) من ان من موصولة لشرطية فاثبات ياء يتبقى جائز بل هو
الواجب واسكان الرائي ليس جزما وانما هو تخفيف الحركة الرفع مثل وما يشعركم
باسكان الراء وهو فصيح وان كان قلبا والظاهر يخرج التنزيل عليه انتهى ودخلت
القضاء في الخبر لان المبتدأ شبه الشرطي العدم وقيل انه جار على القول بأن
الاثبات مع الجازم لغة وعليه مخرج لا تخف در كوا لا تخشى (قوله نحو ويح الله
الباطل) أي بناء على أن يح مرفوع وليس محذورا بل اعطف على يختم قال المصنف
في حواشي الألفية يدل على رفعه أمران احدهما الاستثناء الظاهر معه
وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التعصير بحقه في ويحق والثاني رفع ويحق
وهذا عدله فليكن مثله انتهى ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لاخبار الله
تعالى بنحوه وبعض الباطل واقع لان المراد هنا باطلا معينا فأل للعهد وهو الذي
قاله (قوله اذا كان أصليا) أي ليس مبدلا من همزة فلا يرد أن الف يتخشي ليس
أصليا بل هو مبدل من ياء ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة
مفتوح ما قبلها أو مكسور أو مضموم (قوله وأجاز ابن عصفور الخ) اعلم أن
الابدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة
عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وقد قال ابن
عصفور وتبعه المصنف في الاوضح في هذه الحالة يجوز الحذف والاثبات بناء
على الاعتماد بالعرض وهو الابدال وعدم الاعتماد بالعروض فعلى الاول
يحذف حرف العلة للجازم لانه كالأصل وعلى الثاني ثبت حرف العلة لانه لا يحذف

واخذه عند ابن مالك والجازم
مقدّر على حرف العلة لانه
آخر السكّمة وهو محمل
الاعراب ظاهر ومقدّر
وقوله تعالى انه من يتقى
ويصبر على فرائضه فقبل مؤوّل
وقد يحذف حرف العلة لغير
جازم نحو ويح الله الباطل
نزع الزبانية لا تنبيه محمل
حذف حرف العلة للجازم
اذا كان أصليا وأما
العارض فلا يحذف عند
الاكثر وأجاز ابن عصفور
فيما اذا كان الابدال قبل
دخول الجازم وجرى عليه
في الاوضح وما ذهب اليه
من أن علامة الجزم فيها
حذف حرف العلة

الاحرف الاصلية وعدم الاعتداد هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون
 واما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لسكون الهمزة
 ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركتها ماقوله
 قياسي وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة
 التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا آخر هذا ما في الاوضح وشرحه
 قال شيخنا وبتأمله يظهر ما في كلام الشارح من الابعاز المحذول فان ظاهره انه
 لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم وليس كذلك
 فان الخلاف انما هو فيما اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ويمكن على بعد
 أن يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ من علة ما قبله فلا يحذف عند الاكثر تأمله
 واذا اثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم
 بسكونه مقدرا كما قاله ولكن هل يقدر على الالف مثلا وعلى ما قبلها وهل تقديره
 للثقل او لا تعذر (قوله انما يتشبه على قول ابن السراج الخ) كلام الرضي يدل على
 أنه يقتضي على غير قوله لا نهذ كرفي تعميل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع
 مانعه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستقلال
 اي او التعذر فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الاحرف علة مشاهم بالحركة فحذفه
 انتهى لكنه لا يأتي في كلام المصنف ان تصريحه في شرح اللمعة بأن الجازم على
 قول سيبويه ما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ واورد على
 ما قاله الرضي انه هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع (قوله فلا حاجة
 لتقديره) يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمي أي
 لانه اذا لم يقدر الاعراب في الاعراب ولهذا قيل انها علة مبنية وقيل معربة
 ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام أخذ من تحقيق أبي حيان انها عند ابن
 السراج مرفوعة بنفس الحرف لكن يبقى النظر فيما عنده في حالة التصب (قوله
 وذهب سيبويه الخ) أيده ابو حيان بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
 وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة مفعلة مقدرة ولان الاعراب زائد على
 ماهية الكلمة وهذه الحروف منها انشائية او متفانية عن أصل والحازم
 لا يحذفها فاقاس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور
 ومنع الشهاب القاهي ما قاله اذا ما منع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع
 ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ولان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء
 الستة ولا مانع من حذف الاصل كما جاز جعله اعرابا كما في الاسماء الستة وما يدل
 على ان الحذف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز ليزوال منصوب عنه أيضا ولو اعتبروا

من ان هذه الافعال لا يقدر
 فيها الاعراب في حالتها الرفع
 وانصب لانا انما قدرنا
 الاعراب في الاسم لانه فيه
 أصل فتجب المحافظة عليه
 وفي الفعل فرع فلا حاجة
 لتقديره وجعل الجازم
 كالذوات المسهل والحركة
 كالفضلة في الجسم فالجازم
 ان وجد فضلة أزالها والا
 أخذ من قوى البدن وذهب
 سبويه الى تقدير الاعراب
 فيها فعلى قوله لما دخل الجازم
 حذف الحركة المقدرة
 واكتفى بها ثم لما صارت صورة
 الجزوم والمرفوع واحدة
 فرقوا بين ما يحذف حرف
 العلة وحرف العلة محذوف
 عند الجازم لانه أو على قول
 ابن السراج الجازم حذف
 حرف العلة نفسه فقد ظهر
 ان من يقول بعدم التقدير
 يقول ان الجزم يحذف حرف
 العلة ومن يقول بالتقدير
 يقول ان الجزم ليس يحذف
 الآخر بل يحذف الحركة
 وحذف الآخر للفرق بينه
 عليه المصنف وغيره وقوله
 هنا ان الجزم يحذف الآخر
 لا تناسب ما سبق في ريبا
 من ان الحذف المضايع يقدر
 فيه الاعراب

التعريف بما عامل لم يحتاجوا للتمييز المرفوع عن المجزوم لأن عامل أحدهما انقلبي
والآخر منقوص إلا أن يقال قد يظن حذف العامل

فصل في الاعراب التقديرية (قوله ما جميع حركته) لم يقل جميع الحركات
بل أتى به مضافا لما سألني أن نحو يحشى بقدر فيه حركتان فقط لأن الحرا لا يدخل
الافعال كما هو ظاهر فافترفيه جميع حركته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث
(قوله شـ بـ أن هما الخ) في نسخة بدل هما هنا وهي حنة لما فهم من الإشارة إلى
أن الذي يقدر فيه الحركات غير منحصرة فيما ذكر (قوله نحو غلامي) دخل فيه
ما يشبه الصحيح نحو دولو ونظي وكرسي فيقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته إلى
ياء المتكلم وهو كذلك (قوله إلى ياء المتكلم) أي ملفوظة كانت أو مقدرة نحو
يا غلام ولبدل الباء حكم الباء نحو يا غلاما بقلب الياء ألفا ويا أبت ويا أمت بالياء
ويا أبتا ويا أمنا والتميل الآتي واف لأن مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة
والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكان التعبير بذلك وقع في بعض
نسخ الشارح فاعتزله المحشي بالقصور (قوله وليس مني) ولومه قصورا أو منقصا
أما المثني فيعرب بالالف رفاعا وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول جاء مسلمان
ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي وقوله ولا نحو عالخ ولومه قصورا أيضا أما
الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستقبال فتقول جاء مسلمي وتظهر الياء جرا ونصبا
نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي وخرج بقوله جمع سلامة التكسير ونظامه
أن الحركات الثلاث تقدر فيه عند اضافته إلى ياء المتكلم مطلقا لا اشتغال المحل وليس
كذلك فإن جمع التكسير المنقوص نحو حوار وغواش وليال إذا أنصيف إلى ياء
المتكلم وكذلك جمع التكسير المنقوص نحو حبال في جمع حبل يقدر فيه الحركات
الثلاث لكن للمعذر في الأول لاجل الادغام وفي الثاني كذلك لكن لاجل أن ذات
الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالا لا والحاصل أن جميع التكسير فيه تفصيل
فيه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجال
وغلمان ومنه ما يقدر في غير ذلك كما تقدم وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع
سلامة فلا يدخل في المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لا اشتغال محله بحركة
المناسبة كغلامي فتقول فيه مسلماتي ومنه ان في الاحوال الثلاث ولا تفصيل فيه
لهجة أخرى بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحيفتة قوله ولا منقوصا
ولا مقصورا يمكن أن يكون مقيدا المفهوم قوله ولا بجموعا جمع سلامة لئلا كرفي
الجملة لما علمت من التفصيل في جمع التكسير وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا
فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للمعذر فتقول جاء قامي بادغام الياء في ياء المتكلم

فصل في الاعراب التقديرية وهو
جار في الاسماء والافعال
وهو في كل منهما قسمان
لان التقدير في العربية اما
جميع حركته أو بعضها
فانقسم الاول من الاسماء
وهو ما يقدر فيه جميع حركته
شباب منها المضاف إلى ياء
المتكلم والمقصود قد أشار
إليه ما قبله (وتقدر جميع
الحركات الثلاث في نحو
غلامي) من كل ما أنصيف إلى
ياء المتكلم وليس مني ولا
نحوه وما جمع سلامة لئلا
ولا منقوصا ولا مقصورا

وكذا رأيت قاضي ومررت بقاضي ووجه استثنائه لما هزلان التمهيد فيه ليس
 لاشغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف عنه حركة الكسرة التي
 اقتضتها الياء لا حركة الاعراب وأيضا المصنف جعل المضاف الى ياء المتكلم فيها
 مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لا يكون شاملا لهيالا لان الاصل
 تبيان الاقسام واما المقصور ونحوها فبأن رأيت فتاى ومررت فتاى فبقدر فيه
 الاعراب قبل الاضافة وبقي معها على ما كان فلم تكن الاضافة سببا لتقدير الاعراب
 فيه باستغفال محل الاعراب بحركة المناسبة واظهار عدم تقدير حركة المناسبة على
 ألف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو داعي (قوله لاشغال محل بحركة المناسبة)
 المتقدمة على العامل لوجوده متضمن اوهو الاضافة الى الساء والعامل انما يدخل
 على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل والالزم
 تخصيص الحاصل وانما جاز جعل علامة ثباتية والجمع اعرابا لانها أحد الامرين
 وهما الالف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع تخصيص
 أحدهما على الاعلى التعيين والعامل لتخصيصه بخاصية أحدهما قبل والمراد
 لاشغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليجزج نحو فتاى وداعي فيكون
 التقدير فيها المتمدن لسكون ما قبل الآخر فيها واظهار انه لا تقدير الكسرة فيها
 المناسبة للياء وفيه انه انما يحتاج للثبوت لو كان المقصور والمنقوص يختلف
 اعرابهما عند الاضافة للياء المتكلم وادخل في الاسم المضاف اليها في بيان نحو
 غلامى يصكن اشارح أخرجهما كما ترى فلا حاجة لقبدها (قوله ورد بأنها
 مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا وقد يستشكل بأن الالف في المثي والواو في الجمع
 مستحقة قبل التركيب فكأن القياس فهم ما تقديرأ فو واوانتهى ومرجوا به
 فان قيل لم لا يجوز في حال الجزر والاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها
 مع بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة المناسبة أكثر
 خصوص اذا لم يفت جانب الاعراب بالكتابة لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب)
 خرج بالاسم الفعل نحو تحشى والحرف نحو على والى وبالاعراب المبني نحو اذا وهذا
 وما ومتى (قوله آخره) أى في اللفظ (قوله لازمة) المراد بالزوم في الالف والياء
 لزوم الوجود في أحوال الاعراب كما اللفظ كالفتى والقاضي أو تقدير كفتى
 وقاضى لانه يشكل بخرج ما فيه الالف والياء العارضة تان بسبب انقلابهما
 من همزة كالمقري والمقري اسمي مفعول وفاعل من يقرى مضارع أنرى فان
 التقدير المذكور موجود فيه مع عدم الزوم لجوار انطق بالهمزة التي هي
 الاصل وقد يقال ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقص

لاشغال محل بحركة المناسبة
 لا يقبل حركتين في آن واحد
 ومنه بابين ما لان المقدور
 فيه انما هو الضمة والفتحة
 واما الكسرة فهي ظاهرة
 فيه ورد بأنها مستحقة قبل
 التركيب وانما دخل عامل
 الجبر بعد استقراءها (و)
 بتقدير جمعها أيضا في نحو
 (الفتى) من كل اسم معرب
 آخره الف لازمة قبلها فتحة

بالشاذ (قوله تعذر نحو بك الالف الخ) لانها هوائية تجرى مع النفس
لا اعتمادها في الهم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطع عنه عن الاستطالة فلم
يختم بها وله - هذا اذا حركت الالف انقلبت همزة (قوله لامتناع مده) لانه منع
المدة لان صوت الالف بغیر همزة بعده انقصر من صوته اذا كانت الهمزة بعده
وبقائه المدود وهو ما حرف اعراه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو
دعامة مقصورا اذ ليس في الفعل مدود وأما نحو شاع وشاء فلا يسمى عند الاكثرين
مدودا لان الالف التي قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين (قوله اولانه قصر
الخ) قال في شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو يخشى يسمى مقصورا
قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم اطرافها كالنار ورقة لازجاجة المعروفة
سميت بذلك لتقرى الماء فيها أى اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزبروخة قارورة
انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان أولى لانه اسم وبالجملة فالتعليل
الاول أولى (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو وقيل داود
جالوت ونرى الناس سكارى والعاديات شجبا والمتبادران مثلية المدغم والمحكي
للقصور في تقدير الحركات الثلاث أما في المدغم فاتفقا وأما في المحكي فمن فعل
الاصح فيما اذا كان المحكي مرفوعا وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب
التقدير ويحتمل أن المثلية في ذلك وفي كونه للتعذر وسكون السبب التعذر
صرح به الخشي في حواشي الازهرية في المدغم وقباس قوله الآتي في المسكن
للتخفيف وقول الرضى في الموقوف عليه أن يكون السبب في المدغم الاستتقال
والحاصل ان سبب التقدير اما التعذر والاستتقال وانما الكلام في تعيين واحد
منهما في كل موضع ومعلوم ان التعذر في المقصور ذاتي وفيما استعمل آخره بحركة
المناسبة عرضي وفي المقصر لا تعذر أصلا وما عدا ذلك هل يلاحظ انه معروض
المنايع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستتقال أو يلاحظ
خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله غيره فالسبب التعذر هكذا
ينبغي تحقيق المقام وينبغي أن يعلم أن الجاري على السنة المعربين فيما عدا
المقصود والمقصود من قولهم منع من ظهورها الاعراب حركة كذا أو السكون
العارض كذلك المحتمل للامرين وظاهر في أن التقدير في تلك الاحوال واسطة
بين التعذر والقتل فليست قط لذلك (قوله والمحكي من) الوجه ترك التقييد من
لان مما يقدر فيه الأعراب الجملة اذا علمت علمنا نحو تأبط شرافان الذي رجحه
السيد انه معرب تقدير المحكي في نحو قولك في الاعراب زيادة فعول به قال في
جميع الجوامع كالقسميل ويحكي المفرد المنسوب للفظه كما ويجرى مع بابوجه

لـ تعذر تحريك الالف مع
بقائه كونه ألفا (ويسمى)
هذا (مقصورا) لامتناع
مدته أولانه قصر من
ظهور الحركات في أي
منع منها ومثله المدغم
والمحكي من واعراه
بالحركات الثلاث خصوصا
بالنصرف منه أما غير المنصرف
منه كوشي فالتقدير فيه الضمة
والفتحة فقط دون الكسرة
لعدم دخولها فيه هذا مذهب
الجمهور ومذهب ابن فلاح
اليمى الى تقديرها أيضا فيه
لانها انما امتنع فيها
لانصرف كجسد الثقل

الاعراب اسماء السكامة أو لفظ انتهى فاندفع ان في الاوضح وشرحه ان حكاية
 المفرد في غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ومعلوم ان مثل
 ذلك الاعراب الواقع في كلام المصنفين لم يقع منه وان فرض وقوعه جاز من منه من
 كلام من يوثق بعربيته فالامر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره
في ثمة اقتصار الشارح على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير اشارة
 لعدم الحصر تقصير فيما يقدر فيه حركات أيضا ما سكن آخره وقفًا والتقدير فيه
 للثقل لا لثمة مذكور كما صرح به الرضي وان وقع لبعض الفضلاء خلافه فان قبل اذا وقف
 بالسكون قد ذرطوه والحركة معه لانها تقيضان قلت الوقف بالسكون
 ليس متعينًا لانه قد ير وم الحركة فيقف بالر وم وهو الايمان ببعض الحركة لكن
 الايمان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الى السكون وما اشغرت آخره بحركة
 الاتباع وما يمكن آخره للتحفيف فالتقدير فيه للاستتقال كما صرح به المحتش في
 حواشي الازهرية وان وقع لذلك البعض اندلته مذكور ثم ان الحركات كما تقدروا في
 الفعل المعتل قدروا في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل في مواضع خلاف ما يلوهم
 اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة في الفعل الصحيح اذا سكن آخره
 لا ادغام نحو يضرب بكر وألم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم
 قد استوفى مقتضاه فلا حاجة الى تقديره وانظر اذا دخل الجازم عليه وهو مدغم
 وما سكن آخره للتحفيف نحو وان الله يأمركم بسكون آخره وكفره راءة وبعواتهن
 بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والافعال في النثر
 كالشعر كذهب اليه ابن مالك وقال ان أبا عمر وحكامه عن نسخة تميم خلافا لمن منعه
 مطلقا ومن منعه في النثر ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين
 نحو لم يكن الذين كفروا في الله هو زادا يدل لنا محض على اللغة الضعيفة
 وفي نحو لم يلد ضارح ولا اذا سكن لانه وفقت الدال لالتقاء الساكنين
 أو وصل بضمير وفقت الدال أو كسرت نحو لم يلد آتوان وفيما كان الحرف
 الاخير منه مدغمًا فيه نحو لم يشدد وهل التقدير في ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك
 في الوقف من القوافي وقفه ثم انه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة
 (قوله ولا ثقل مع التقدير) قال الحشوي ربيان الفتحة ثقلت لنيابتها عن تقبل انتهى
 وهذا مما يتجرب منه وكأه التباس لان هذا قالوه في بيان تقدير الفتحة في نحو مررت
 بجوار ولا يصح القول به هنا لانه لا يصلح جوابا عما قاله ابن فلاح لانه اذا لم تقدر
 الفتحة في نحو مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فاذ
 تقدر ومن الغريب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا المحل بشئ في هامش

ولا ثقل مع التقدير والهم
 الثاني من الاسماء وهو ما يقدر
 فيه بعض حركاته هو الاسم
 المنقوص وهو المشار اليه بقوله
 (والضمة والكسرة في نحو
 القامح)

الجمع المتشابه فان كان
فالمقدر فيه حينئذ الضمة
والفتحة كجوارس امر في
المقصود وانما لم تظهر الفتحة
فيه حالة الجر لئلا يتأخر عن حركة
ثقله فعومات معاملة لها
(ويسمى) هذا (منقوصا) لانه
نقص منه بعض الحركات أو
لانه تحذف لامه لاجل
التنوين كذا قيل هذا ما
يقدر في الاءاء وأما
يقدر في الأفعال فاشارة إلى
اقسم الأول منها وهو ما يقدر
فيه جميع حركاته بقوله (والضمة
والفتحة في نحو) زيد (يخشى
وان يخشى) من كل فعل معتل
بالالف ان تعذر تحريكها والى
الثاني منها بقوله (والضمة في
نحو) زيد (يدعو ويغضى) من
كل فعل معتل بالواو والياء
اثقلها عليهما (وتظهر الفتحة
في) المنقوص حالة النصب
والمعتل بالواو والياء (نحو ان
القاضي ان يغضى ولن يدعو)
لحقها * تنبيه * قد مر ان من
يقول بفتح دبر الحركات في
المعتل يرى ان جزه بفتح
الحركة ومن يقول بعدم تقديرها
فيه يرى أن جزه بفتح آخره
والمصنف جميع بين دعوى

الخاصية ولا الشارح (قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو برى
و بالمغرب المبني نحو الذي وذى وباللازمة غيرها كياء المتى جوارس بيا و قبلها
كسرة نحو ظبي (قوله لثقلها على الياء) أى الياء المذكورة وهي المكسورة ما قبلها
وذلك محسوس اضعف الياء وتقل الحركة بن مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن
ما قبلها لم تستغن الحركات كطبي وكسرى (قوله هذا اذا لم يكن الخ) اما لو كان على
صيغة منتهى الجموع فلا تدر الكسرة بل الفتحة نحو مررت بجوارس بالتنوين
للعوض وهو مجرور وعلامة جوفته مقدرة على الياء المحذوفة لانتفاء الساكنين
المعوض عنها التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لان
الصرف كذلك نحو أعجم تصغير اعجم فان ما منه من الصرف الوصف ووزن الفعل
وكذا نحو قاض علم امرأه فان ما منه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو يرى
علم فان ما منه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءني جوارس وأعجم وقاض
ويرم ومررت بجوارس وأعجم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالة
الرفع والجر وتظهر الفتحة في حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصوبا
سكن انهم لم يشارا لشارح قوله كما مر في المقصود يعني من كونه مخصوصا
بالمنصرف الى هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص
كلامه منا بما تقدم له فيما لا ينصرف (قوله كذا قيل) يرجع لكل ما سبق قال
في المنصرف وكلا التعليلين لا يتخلو عن نظر أما الأول فلان نحو يدعو ويرى نقص
منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلان نحو في حذف لامه لاجل
التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى ومما يؤخذ منه الجواب وهو ان وجه التسمية
لا يلزم المراد (قوله وتظهر الفتحة في المنقوص) يستثنى منه الموكب المزجي اذا
أعرب اعراب المتضادين وكان آخر الجزء الأول ياء كعدى كرب فلا يظهر في آخر
الأول الفتحة بخلاف استهما بالحكم بما حلتى البناء مع الصرف قاله أبو حيان
ونقل الدماميني عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء ساكنها حالة النصب
اذا كان الاعراب مة ولا في ساكنها سواء كان مضافا ولا نحو والمقيم الصلاة
بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفوا الناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء
وحذفت ثوبه للاضافة واعرابه ليس مة لفتح ما قبلها لاجل ذلك لم يحذف حرف
اعرابه بل يحرك (قوله كالواو في جمع المذكر السالم الخ) وكالواو الياء فيه
بخطبة أشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموي مع بلاغة المعنى
واطف المبني -

تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخاف للقولين جميعا ثم اقتصر على الحركات يوهم اختصاص
المنقوص بها وليس كذلك بل الحروف أيضا قد تدر كواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمى كاهن

الندل مفروض له رزقه * والحرب بالانتار مفروض
لذلك المنقوص لم ينقص * وأشرف الاسماء المنقوص

والالف في المتن اذا لا في سائرنا بخلاف الياء فلا تقلد لانها لا تحذف لعدم ما يدل علمها بل تبقى وتتحرك بالكسر والاحرف الثلاثة في الاسماء الستة اذا أضف الى كلمة أو لها ساكن والتقدير في كل ذلك للاستئصال كحذف ع ابن الحماجب واعترض عليه بأن التلاظ بأعراب مسلمي قبل الاعلال مستعمل وبعده من عذر فلم يجعل أعراب نحو الفتي من المتعذر ونحو مسلمي من المستعمل وأجيب بأن أعراب نحو الفتي قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف بالآخر فلما قبلت الياء أو الواو أنفاته عذر الأعراب لعدم قبول الألف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتي للتعذر للاستئصال بالحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذروا ما مسلمي فأعراه قبل الاعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير في مثله للاستئصال للتعذر فان قبل ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ويجرى كل من الاعتراض والجواب في تقدير أعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستئصال مع انه في ما قبل الاعلال مستعمل وبعده متعذر وكلمتي والجمع حال الحكاية فانه يقدر أعراب ما للتعذر كقولهم دعنا من تمران في جواب ألك تمران أو نحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمران لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيد من قال ضربت الزيد وأما الاسماء ففيها تفصيل فبارة تكون علما نحو أبو بكر فتحكي عن وارة تكون مضافة الى معرفة نحو أبو زيد وفي حكايتها اختلاف وارة مضافة الى نسكة فراجع باب الحكاية (قوله والنون في نحو تضر بان) أي من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو كد بالنون الثقيلة أو ما عدا ألف الاثنين أو كد بالخفيفة فتواخا حذفت النون في الأول لتوالي الامتثال والثاني جلا للثقيلة على الثقيلة (قوله مطلقا) أي وصلا ووقفا (قوله وصلا) خرج الوقف لان التوكيد بالخفيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها فاقول في آخر من يقوم وأضر من ياهن اذا وقعت علم ما أضر بواضري بربوا والضمير وبائه وتقول في هيل تضر بن وهل تضر بن اذا وقعت علم ما هل تضر بن وهل تضر بن بربوا والياء والنون هذا وقال أبو حيان الذي يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لان الالف خيل المعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له انتهى وأما اذا

والنون في نحو تضر بان
وتضر بن وتضر بن مطلقا
وتضر بن وتضر بن وصلا
عليه في الجامع ومن ذهب
الى أن الأعراب في الاسماء
الستة المتن والجمع بحركات
مقدرة فيحتاج الى عدها في
العلم التهديري

بأنه قد فقه فانه يجب ابدائها ألفا كما نقول في فن اذا وقعت عليه قما

فصل برفع المضارع **﴿** قوله برفع المضارع ان قلت نفسية صديقه حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يحزم بكذا ولم يقل في المضارع برفع بخلوه مثلا ان الرفع له ليس هو التجرد قلت اهل وجهه عدوله ليكون جارا على كل المذاهب مع ما فيه من الابعاء الى ما اختاره من ان رافعه التجرد على ما في الاوضح لان تعليق الحكم على الوصف يشوب بالعلية **(قوله اذا سلم الخ)** لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أساءه أو أراد بيان رفعه ولو لم يوجب الرفع لكونه أقوى الحركات والانسب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم تأخيرها عن الناصب والجزم **(قوله وكان مع ذلك خائبا)** أشار الى ان خائبا خبر كان محذوفة وفيه انه من غير الاشهر والاولى جوه له حال من المضارع **(قوله عن ناصب ينصبه وجازم يحزمه)** اختر بقرنه بـ ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهم ان نحوان قدرا ولم يوفون والمصنف لم يتحجج للتعقيب دلان الوصف حقيقة في المتبعض بالفعل **(قوله محذوف الخ)** محذوف من حذف منه حرف التثنية او نفسك مفعول لتفد وكل فاعل مضاف ونفس مضاف اليه والتبالي الوبال ابدات واوه ماء كما في تجاه وراث وقال العيني الفساد وقيل الحق دوا العداوة فالجزم فيه مقتضى رأي فلا يرد على قول المصنف ان المضارع يرفع اذا خلا عن الناصب والجزم لان المراد اذا خلا لفظا وتقديرا وقد لم يخل من الجازم قدرا **(قوله فاليوم أشرب الخ)** صدر بيت وعجزه * اثنان من الله ولا وغل * فضرورة أي والضرورة لا ترد نقضا وقصيته انه مجزوم مع خلوه مما ذكر والذي قاله المصنف وغيره انه مرفوع ولكن حذف الضمة للضرورة أو على تنزيل ربيع منزلة عضلانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما في شرح الشذور والقول بأن الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أحدها الجواز في السعة كما احتاره ابن مالك **(قوله وهو الاصح)** أي بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدمه والدوران يشوب بالعلية **(قوله بل هو الاثبات الخ)** هو أولى من قول البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مختصا عن لفظ يقتضي تعقيبها إذ الوجودي له معنيان أحدهما الموجود ثانياً - ما ليس في مفهومه سلب والعدي يقابله فهمها والتجرب بالمعنى الذي ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين أما الأول فظاهراً وأما الثاني فلان في مفهومه ما لا يان التخصيص فيه معنى التقي ويختاره ما في التصريح من انه كون المضارع خائبا من ناصب وجازم لان الخلو فيه معنى التقي ولو سلم ان التجرب بالمعنى الذي قاله موجودي بالمعنى الثاني لكان الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودي بالمعنى الأول للوجودي بالمعنى الثاني فانه موجود لانه عبارة عن الضمة أو التون على وجه مخصوص وكل منهما أمر

﴿فصل﴾

في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه جزءه **(رفع الفعل المضارع)** اذا سلم من توثق التوكيد والاثبات وكان مع ذلك خائبا من ناصب ينصبه **(وجازم)** يحزمه **(نحو يوم زيد)** باجماع من النخاة وأما قول علي رضي الله عنه

* محمد قد فقه كل نفس *

فالجزم فيه مقتضى رأي لتفد

وقول بعضهم * فاليوم أشرب

غير متعجب * فضرورة ورافعه

تجزمه من الناصب والجزم

عند الفراء وموافقوه وهو

الاصح وما قيل من ان التجرد

أمر عديم والرفع وجودي

والعدي لا يكون له للوجودي

ممنوع بل هو الاثبات بالمضارع

على أول أحواله وهذا ليس

بعدي ولو لم فلا نسلم انه لا

يعمل في الوجودي بل يعمل

موجود (قوله لانه هنا علامة لا مؤثر) أي حقيقة فلا يرد ان الرضى صرح بان عوامل
 الخوع عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ولهذا من اجتماع عاملين على معمول
 واحد (قوله وقيل رافعه حلولة محل الاسم) هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم
 مرفوع كما زيد يضرب أو مجرور كما في مررت برجل يضرب أو منصوب نحو
 رأيت رجلا يضرب لانه ارتفع لوقوع موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو
 مرفوع وانما ارتفع لحلولة محل الاسم لانه يكون اذن كالا اسم فأعطى أسبق اعرابه
 وأقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك في الماسخ وان وجد فيه لانه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه
 العامل واعتصر عن هذا القول بان المصارع يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
 الاسم كفي الصلة نحو الذي يضرب ونحو سيقوم ونحو خير كاذب وكاذب يدبر قوم وفي
 نحو يقوم الزيدان وفي نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التحضيض ويمكن
 الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بان الرفع استقر قبل دخول تلك الامور فلم
 تغيره اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر ما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه
 تكلف وأجاب في الفصل بأنه من مظان جهة وقوع الاسماء لان من ابتداء كلاما
 منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان تكون أول كلمة يقوله اسما أو فعلا بل
 مبتدأ كلامه موضع خبره في أي قبيل شاء (قوله وقيل غير ذلك) من التعبير قول
 الكسائي ان رافعه حروف المضارعة ورد بان جزء الشيء لا يعمل فيه وبانه يلزم ان
 يكون مرفوعا أبدا وورد بان عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله قال أبو حنبلان
 ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقي (قوله وعامل الرفع معنوي) فيه قصور
 بالنسبة لقول الكسائي ان العامل أحرف المضارعة لانه ليست من العامل المعنوي
 فلو اقتصر على قوله لانه يكونه قويا كان أولى الا ان يقال لم يذهب مذهب الكسائي
 لان الرضى قوام على مذهب البصريين فذكر ما حاصله ان الرفع لما حدث مع حدوث
 الحروف فاحاطه عليها أولى من احاطته على المعنى الخفي كما هو مذهب البصريين
 بقي هنا شبهة تستحق بالبال وهي ان الترجيح انما يظهر عند اجتماع عاملين
 وهما لا يجتمعان على القول بان الرفع التجرد ولا الحلولة محل الاسم اذ بدخول عامل
 النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد العامل لا ترجع فيه
 كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب (قوله للآزمتهما النصب) أي في الأكثر
 المشهور ولغة الجمهور والافقه حكى الكسائي ان الجزم بها تغلب على بعض العرب
 كما قاله ابن مالك وخرج عليه ما وقع في صحيح البخاري من قول الملك في الثوم لعبد الله
 ابن عمر ان ترع بخذف الالف وقضية كلام الشارح ان الثلاثة الباقية غير ملازمة
 للنصب وفيه انه قيد كي يكونها مصدريه وهي لا تسكون الا ناصبة فاولى تقديرا

لانه هنا علامة لا مؤثر وقيل
 رافعه حلولة محل الاسم وقيل
 غير ذلك وانما مرجع عامل النصب
 والجزم على عامل الرفع اذا
 دخل على الفعل لانه يكونه قويا
 اذ هو عامل انطوي وعامل الرفع
 معنوي (وينصب المضارع
 بحرف واحد من غير بعداء
 منها) بان للآزمتهما النصب

لشاركتها ان في ذلك وقع خبرها بالاتفاق على بساطتها بخلاف ان قيل بان امر كبة
 (قوله وهي حرف نفى الخ) أي انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فالمراد بالنفي الحاصل
 بالصدر وأوهوم صدر البسنى للفعول ولا يتحقق ان التنبؤ ليس بمعنى لها بل حكمهم من
 أحكامها وليس المراد ان كلام من هذه الثلاثة داخل في معناها كما يتوهم من هذه
 العبارة (قوله هي لنا كبة الخ) أراد بالتأكيدها ما يشمل التأييد الذي هو غاية
 التأكيده ولا ينبغي ان يحتمل على تأكيدها لا يشمل التأييد (قوله وفي الانعوج) أي
 في بعض نسخته وفي بعضها على التأكيدها وتصريح الحفيد للزخشرى فقال واعلم ان
 قول الزخشرى ان ليس التأييد الذي مع انما في سيفه فعل متناقض وذلك لان سيفه فعل
 مطلق ونقضه ان يفعل الدائمة ولو لم تكن التأييد التي لم يكن قولنا ان يفعل نقبضا
 لقولهم سيفه فعل لانه على ما قولوه من عدم التأييد يجوز ان يكون النفي على حالة
 والاثبات على أخرى فالجواب ان التأييد النفي كما ذكره الزخشرى لاسيما ومطلوبات
 الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد أحد وهو عدل وقد نقلها انتهى واعتراض باننا
 لانسلم المازمة ولا نسلم بطلان الثاني ومن أين وجب أن يكون ان يفعل نقبضا
 لسيفه فعل حتى يلزم ان تكون لن التأييد التي بل نقبضا ان يفعل أبدا وكلمة طر ان
 نقبض الموجبة سالبها مطلقا وليس كذلك بل نقبضا السالبة على وجه مخصوص
 ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جنادا نقبضا بعض الانسان جنادا فبطل
 قوله فالخلق الخ وما قوله وهو عدل الخ فجوابه انه نقل بحسب ما فهمه وغيره عدل
 نقل خلافا مع ان ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز ان يكون استعمالهم لها في التأييد
 لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الإطلاق قاله الشهاب القاسمي (قوله
 فلا خلاف بينهم الخ) قال شيخنا الغني لم يظهر لي وجه هذا الكلام اذا خلاف
 بين الزخشرى وغيره انما هو في موضوع ان لغة الزخشرى فهم عن اللغة ان معناها
 الحقيقة هو التأييد فاذا استعمت في غيره كما في الآية كانت من باب المجاز وغير
 الزخشرى فهم انما موضوعه لطلق النفي فاستعملها في الآية المذكورة ونحوها
 من استعمال الشيء في بعض ما صدقته فيرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى ان في اللغة
 حقيقة فلا يحسن تقييد محمل الخلاف أصلا بما ذكره الله -م- الا أن ثبت عن
 الزخشرى انه يقول ان لها في حالة الاطلاق وضعا وفي حالة التقييد وضعا آخر فيجوز
 تقييد الخلاف حيثما لم يكن له من الزخشرى والظاهر خلافه فرار من
 دعوى الاشتراك في الحرف (قوله من رد الخ) كما في حاشية الاوضح وقال لو
 كانت ان التأييد كان ذكر الابدي وان يتنوه أبدا تكرارا انتهى قال الشامي
 ولها ناسل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان أبدا

وهي حرف نفى وزنها
 واستقبال ولا دلالة لها على
 تأييد النفي ولا تأكيده خلافا
 للزخشرى في ذلك قال في
 الفصل هي لنا كبة نفى
 المستقبل وفي الانعوج نفى
 المستقبل على التأييد ومحل
 الخلاف في انما هل نقبض
 التأييد أم لا فما اذا أطلق
 النفي أو قيد بالتأييد اما اذا
 قيد بغيره فخوف أن كلام
 اليوم انسياق لا خلاف بينهم
 في انما لا تقيد وقد ظهر ان
 من رد على الزخشرى في قوله
 بتأييد النفي بهذه الآية وشبهها
 بما قيد به فهم انهم اختلفوا
 التأييد ليس على تخفي في
 المسألة ورد ما ذهب اليه
 الزخشرى بأنه لا دليل عليه
 قال ابن مالك والحال له على
 أن ان لتأييد النفي

لا يرادف ان لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأنيد نفس معنى أيد او جزم معنى
 ان وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهمم بالتضمن وله هنا فائدة وهي رفع
 ما يتوهم من ان لن مجرد النفي بناء على استبعاد النفي عن الموت منهم على جهة التأنيد
 (قوله اعتقاده الباطل الخ) نظريه بعضهم بأن الاعتقادات لا تدخل اليها في الاوضاع
 اللغوية اذ هو ثقة في النقل وهذا وقد يقال المنفي على التأنيد هو الرؤية على وجه
 اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل
 (قوله كما قيل خلاف الظاهر) القائلون مكي كما علمت الا انه غير بقوله للتكرير
 ووجه كونه خلاف الظاهر ما عرفت (قوله وهل تأتي للدعاء) أي لكون الفعل
 الذي بعده الداء وليس المراد انما هو دعوة لا دعاء وليس في كلامه ما يدل على
 اختصاصها بهذا المعنى واعتراض عليه بأن هذا ليس خاصا بابل جميع أدوات
 النفي كذلك نحو لازلت منصورا على الاعتماد على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم
 يأت لذلك غير لا (قوله والحجة في قوله لن ترالوا الخ) أي لان المعطوف يتم في البيت
 دعاء لا خبر وعطف لانشاء على الخبر لانشاء هو اللانق للناسبة وان لم يعين كون
 المعطوف عليه دعاء والمسألة طنية فاندفع ما للدعائي وقول بعضهم ان الفراء قائل
 بجواز الاستئناف يتم فيمكن الحمل هنا على مذهبه وأيضا كون المعطوف عليه
 دعاء يغني عن التأويل اذ قيل بامتناع عطف الانشاء على الخبر بأن يقتدر القول بعد
 ثم أي ثم أقول لازلت لكم أي ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولا
 أي أقول لن ترالوا فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الانشاء
 عليه لان محل المنع بما لا محصل له قال الشامي وأيضا قوله لن ترالوا لو كان خبرا
 لكان النفي في الاستقبال ولا معنى له هنا ويوجب بان معناه الاخبار ببقائهم على
 هذه الحال التي هم عليها الآن بناء على ما عرفت من القرائن المقتضية للبقاء عادة
 أي أنتم لا ترالوا عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم في
 المستقبل وهذا معنى صحيح (قوله والاصح انها بسيطة) لان الاصل عدم التركيب
 وانما يصار اليه لدليل ظاهر ولادليل على ذلك واستدل سيوي على بساطتها
 بجواز تقديم معمول مع مولها نحو زيد الن أخبره وظاهر أن الكلام في غير الفاعل
 ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وان قال أبو حيان كان ينبغي استثناءه من الجواز
 هذا ووجه الاستدلال انه يتمتع بتقديم معمول معمول أن عليها ونوقش في الدليل
 بأنه يجوز أن يغير حكم الشيء بالتركيب ومنع الاخش جواز التقديم لان النفي له
 صدر الكلام وقيل مركبة من لا تنافيه نظر المفسر ان المصدرية نظرا
 لعمالها في حذف الهمزة تخفيفا والالف لاساكتين وردت أموراً فواها انه انما يصح

افتقاده الباطل من ان الله
 تعالى لا يرى في الآخرة
 جعلنا الله من أهل الرؤية
 وأما استفادة التأنيد في نحو
 لن يتخلوا ذبابا ونحو لن يخاف
 الله وعدمه فن خارج كافي
 قوله تعالى ولن يتقوا أبدا
 وكون أبدا فيه للتأكيد
 كما قيل خلاف الظاهر وهل
 تأتي للدعاء أم لا فيه خلاف
 اخبرني في المعنى الاول قال فيه
 وتأتي لن للدعاء وفا الجماعة
 والحجة في قوله
 لن ترالوا كذا لكم ثم لازلت
 لكم خالدا خالدا في الشرح وفي
 لاسكنه مريح في الشرح وفي
 لا وضع بخلافه والاصح انها
 بسيطة

التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلوا ولا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين
 (قوله على وضعها الاصل) وقال الفراء أصلها الاثافية بأبدلت الالف نونا ورتبها
 الابدال لا يغير حكم المعمل فيجعله معملا وبأن المعهود ابدال النون الفاعلا كنهضها
 لا العكس (قوله ولا يفصل) أي والاصح انها لا تفصل لانها محمولة على سيفعل
 ولذلك لم يجوز ان تفعل ولا تضرب زيد ان لا تضرب زيد اهذا مذهب البصريين وهشام
 بينهما وبين الفعل بلا كما يقال أن لا تضرب زيد اهذا مذهب البصريين وهشام
 وجوزوا الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالاول والظن والشرط
 (قوله لما رأيت) أصله لن ما أدخمت النون في الميم للتمسار وبوصلحط باللام لغار
 وانما حقها أن يكتب بامثلةين والاعزاز فيه أن يقال أين جواب لما وبم انتصب
 أدع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم فوها في ما وفصل بينهما وبين معمولها
 بما الظرفية وصلها للضرورة فان ادع عامل فيما وصلتها والتمديران أدع القتال
 فتدور وبنى أيارز يد مقالا وخبرته كيف يجتمع قوله ان ادع مع قوله ان أشهد
 الهجاء وجوابه ان أشهد بالنصب ليس عطا على ادع بل منصوب بأن مضمره بعد
 حرف العطف وان والقفل عطف على القتال أي ان ادع القتال وشهود الهجاء
 على حد وليس عباءة وتقرعني (قوله وأنبهها) عطف على يدأ (قوله بكي المصدرية)
 يعني التي بمعنى ان (قوله تقدم اللام علمها) لفظا أو تقدير (قوله نخول كميلا تأسوا)
 أي تخزنوا فالتمدير لعدم أسا كم قال في المصباح وأسى أسامن باب تعجب حزن
 فهو أسى مثل حزين انتهى وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسىكم
 اشتباه لان تأسيت به واتيت بمعنى اقدت وليس المعنى في الآية عليه كما لا يخفى
 (قوله لان حرف الجر لا يباشر مثله) لعل المراد في الفصح أو مع امكان الاحتراز عنه
 بدليل ما يأتي (قوله مخرج السكى التعليمية) فان النصب بان مضمره وجوب بعدهما عند
 البصريين ولا تظهر الا ضرورة ويجوز عند الكوفيين (قوله وعلامتها ظهور أن الخ)
 أي مع عدم اقدم قبلها بالمسائتي (قوله كي أن تسكرني) قال أبو حيان والمحموظ
 اظهار أن بعد كي الموصولة بما كقوله كيما أن تغر وتخدعني ولا يتخذه من كلامهم
 جئت كي أن تسكرني (قوله واللام مجسمة كي قبل اللام نادر (قوله أما في الاول)
 وهو ما اذا ظهرت أن بعدها (قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله) أي مع امكان
 الاحتراز عنه بدليل ما يأتي (قوله وأما في الثانية الخ) وهي ما اذا ظهرت اللام
 بعد كي فلا يجوز أن تكون كي مصدرية بلما ذكره الشارح فتعين انها جارة وهي
 داخلة على اللام الجارة للتوكيد وخبرته فيشكل هذا على قول الشارح السابق
 لان حرف الجر لا يباشر مثله وأقول لعل السر والله أعلم في جواز دخول الجار على

على وضعها الاصل ولا يفصل
 بينهما وبين معمولها الا في
 ضرورة كقوله
 لما رأيت أيارز يد مقالا
 أدع القتال وأشهد الهجاء
 (و أنبهها) بكي المصدرية
 لما رآته اله في العمل من
 غير شرط وعلامة المصدرية
 تقدم اللام علمها (نخول كميلا
 تأسوا) اذ لا يجوز حينئذ
 كونها جارة لان حرف الجر
 لا يباشر مثله والتقدير
 بالمصدرية مخرج السكى التعليمية
 الجارة وعلامتها ظهور أن
 المفتوحة بعدها نحو جئت
 كي أن تسكرني أو اللام نحو
 جئت كي تسكرني اذ لا يجوز
 حينئذ جعلها مصدرية أما
 في الاول فلوجود أن المصدرية
 بعدها والحرف المصدرى
 لا يباشر مثله وأما في الثاني

الجار هنا وعدم جوازها فيما اذا تأخرت كي ان كي عند التأخر يصح ان تكون ناصبة
بنفسها مصدرية فلا ضرورة الى جعلها جارية مؤكدة وما في سورة تأخر اللام عنها
اضطررنا الى جعلها حرف جازا لا يصح ان تكون ناصبة لافصل باللام ولا يصح ان
تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لان اللام ليست ناصبة فحين انما جارية واللام مؤكدة
لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح اقوالهم المراد لا مباشر مثله مع امكان الاحتراز
عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبلها وأن
بعدها مما أوضحه شيخنا وأشاروا الجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد في
المباشرة في الفصح ومحض اللام بعد كي نادر كما عرفت (قوله فلا يلزم الخ) ودعوى
زيادة كي مردودة بأنه لم نعهدز بادته في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه (قوله
أردت لـ كيما الخ) صدر بيت عجزة * فتمتر كها شائبا يبدع * بلقع * يقال طار به اذا
ذهب سر يعاوتر كها بالنصب عطف على تطهر والشن يفتح الشين المحجمة اقرب به
الخلق مفعول ثاني لـ تترك وقيل حال من مفعولة واليداء الارض القفراء التي تبعد
أى تم للشم من يدخل فيها والبلقع الارض التي لا شيء فيها (قوله جاز الامران) جواب
السؤالين اما جواز الامرين في الأولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي مصدرية
قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليمية قدرت ان بعدها عند البصر بين قال أبو حيان
وانبئ على هذا فروع وهو انه ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لان قدرناها
الناصبة جاز وأما جواز الامرين في الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين اما
دخول حرف مصدرى على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك
اذا لم يمكن الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان مؤكدة تلغى
السبب أو تعليمية فهي مؤكدة للام قبلها (قوله والثاني أرجح الخ) انما ترجح
كون الناصبة في هذه الحالة لانها أم الباب فاعتني بشأنها ولان ما كان أولا
لا يفي أن يجعل تأكيد غيره ولان أن وايت الفعل فكانت أحق بالعمل لجوارتها
بخلاف البعد قاله المصنف في الحواشي ولان تو كيد الجار بجارا - هل من تو كيد
حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح في المسألة الأولى ونقل في
التصريح عن المصنف في باب حرف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة
بتقدير اللام قبلها لان تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها او الحمل على
الغالب عند التردد أولى (قوله كي تنحون) أى كيف تنحون أى تميلون والسلم
بالكسر والفتح الصلح وثبتت منى للمجهول من ثارتا اقتبل قيمت فأنه وظنى
مبتدأ ووجهه تضطرم الخبر وهي مع المبتدأ حال (قوله اطول الكلام علمها) فيه
أن هذا انما يناسب أن يكون علما تأخيرا أن لا ما ذكره وقد يقال انه علة له

فلا يلزم الفصل بين الحرف
المصدرى واصله باللام فان لم
تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها
نحو كيلا يكون دولة أو ظهرت
مما كقوله
أردت لـ كيما أن تطير به ريتي
جاز الامران أى كونهما
مصدرية وكونهما جارية والثاني
أرجح عند بعضهم بالنسبة
تظهرهما أو قد تكون
مختصة من كيف أقوله
كي تنحون الى سلم وما ثرت
قنلا كم وظنى الهجاء تضطرم
أى كيف تنحون (و) أفى
(بإذن) قبل أن أطول الكلام
علمها

باعتبار ما تضمنه من تأخير أن (قوله وهي حرف جواب وجزاء) أى معناها الجواب
والجزاء ومعنى كونها جوابا بانها لا تقع الا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر انما
تتحققا واما تقديرها فلا تقع فى كلام مقنصب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى
الجواب لا نظرا ولا تقديرا والجواب فى الحقيقة هو الجملة التى وقعت اذن فيها الا اذن
وحدوها ومعنى كونها جزءا أن مضمون الكلام التى هى فيه جزءا لمضمون كلام آخر
كما قاله الدمامينى رداعلى ما رددته المصنف فى حواشى التسهيل (قوله وتكاف تخريج
الح) فقال فى المثال الآتى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (قوله أحبك) أى أنا
مصنف الآر محبتي لك (قوله اذن أصدقتك) أى أو أظنك صادقا ولم يدخل اذن فيه
مرفوع لان نفاء استقباله المشروط فى نفيها (قوله ولا يتصورها الجزء) الضرورة
ان التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع فى الحال ولا يصلح أن يكون جزءا لذلك الفعل
اذا الشرط والجزاء كما قال الرضى اما فى المستقبل أو فى الماضى ولا مدخل للجزء فى
الحال (قوله والاصح انما حرف) هو مذهب الجمهور وقال بعض السكوفيين انما
اسم والاصل فى اذن أكرمك اذا جئته أى أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التى
أضيفت اذا اليها وعوض عنها التنوين كفى حينئذ وأضمرت أن فانتصب الفعل
الواقع صدور الجملة الجوابية واصل المفرد المؤول أن عنده فاعل أى اذا جئته ووقع
اكرامك لا مبتدأ وخبره محذوف أى حاصل والاوجب الفاء الرابطة الواجبة
مع الجملة الاسمية كما لو قلت اذا جئته فاكرامك حاصل (قوله وعليه فالاصح انما
بسيطة) أى لا مركبة من اذن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها الى الذال
الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل فى أحد أقواله (قوله وانما الناصبة بنفسها)
فى لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي وما جرت
المعادتهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وان كان كلاما غير محقق لان الذى أضمرت
أن بعده ليس الناصب وانما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا (قوله
لعدم اختصاصها) قال المصنف فى بعض تعاليقه ووجه الضعف اللاحق لاذن
انها غير مختصة كذا قال الناطم ولا أعرف ما غيره وكأنه نظر الى نحو وان تفعلوا اذا
أبدا فإرى لفظة اذن دخلت على الاسم فى كعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى
ومن خطه نقلت (قوله وشرط أعمالها الخ) الغاؤها مع استيفاء الشرط لغة
حكاه عيسى بن عمرو وقلتها البصريون بالقبول لانها نادرة جدا ولذلك أنكرها
الكسائى والفراء (قوله بأن كان ما بعدها الخ) سياتى قريبا أن الاهمال لا ينحصر
فى هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته كغيره وذلك لانه يكون فيما اذا تقدمها
العاطف اللهم الآن يقال ان المراد انه فى هذه الصور يتعين الاهمال ولا يجوز

وهى حرف جواب وجزاء فاذا
قلت لمن قال أروك غدا
اذن أكرمك فقد راجية
وجعلت اكرامك جزءا لزيارته
ومجيئها اليها هو نص سبويه
واختلف فيه فحمله الشلوبين
على ظاهره وقال انما هما
فى كل موضع وتكاف تخريج
ما خفي فيه ذلك وحمله الفارسي
على الغالب وقد تجمع
عنده للجواب فاذا قلت ان
قال أحبك اذا أصدقتك فقد
أجبتة ولا يتصورها الجزء
والاصح انما حرف وعليه
فالاصح انما بسيطة وانما
الناصبية بنفسها وكان القياس
الغرض عدم اختصاصها
ولكن أعمالها حمله على
لأن لانها مثلها فى جواز
تقدمها على الجملة وتأخرها
عنها وتوسطها بين جزئها كما
جاءت ما على ليس وان كانت
غير مختصة وشرط أعمالها
ثلاثة أمور الاول أن تكون
(مصدرة) فى أول الكلام
فان وقعت خشوا فيه بأن كان
ما بعدها معتمدا على ما قبلها

غيره وفيما سياتي يحوز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار يتعين الاهمال أو
للاعمال وقضية الحصر في هذه الصور الثلاثة العمل في نحو يار يذاذن أكرمك
بل وقضية أيضا الاعمال فيما اذا تقدم المعمول نحو زيد اذا أكرم وفي المسألة
خلاف فذهب الفقهاء الى انه يبطل عملها وأجاز اليكسافي اذ ذلك الرفع والنصب
قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التمديد في
عملها أن لا تعمل ويحتمل أن يقال تعمل لانها مصدرية في التنية لان التنية في المفعول
التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثاني عدم العمل قطعاً عند البصريين في نحو
يار يذاذن أكرمك (قوله أهملت) اضعفها بسبب وقوعها حشواً (قوله خبر
لما قبلها) أي في الاصل أو في الحال كما أشار اليه بالمثاليين (قوله ان يكون جزءاً
لشرط الذي قبلها) أي صناعة لا معنى فلا يراد ان يذاذن أكرمك جواباً بل قال
أزورك عند أجزاء شرط مقدراً ان ترزني عند اذن أكرمك لانه انما هو جواب
الشرط مقدراً من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخبرها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان
المبطل هو تعلق ما بعدها بصناعة لا معنى (قوله وقوله) أي ونحو قول كثير غيره (قوله
لئن عادلى الخ) اللام موطئة لمجيء الجواب لا قسم السابق في البيت قبله وهو
حلفت برب الراقص ان الى منى * تقول الفاني نصها وزميلها
والضمير في مثاها ومنها يعود للمقالة الاولى وذلك ان كثير مدح عبد العزيز بقصيدة
فأعجب بها فقال تن على أعطك فقال أكون كتاباً لك فلم يجبه به الى ذلك وأعطاه
جائزة كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة
عجبت لتركى حظها المجد بعدما * بدالى من عبد العزيز قبلها
فانه يدل ان كثير المريض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا قبلها جواب
القسم السابق وجواب شرط محذوف وجعل في المعنى الجملة جواب الشرط
وجواب القسم محذوف وهو مخالف لما عده المشهورة انه اذا تولى شرط وقسم
فالجواب للاسبق امكن ما قاله جئ أيضاً ولم يحزم الجواب لان الشرط ماض
(قوله ولا يقع المضارع بعدها الخ) صادق بأن لا يقع المضارع بعدها أصلاً
وبأن يقع غيره فتمد على ما قبلها والذي ذكره في قوله بل يقع الخ هو الاول فالتقي
في قوله ولا يقع الخ متوجه الى القيد والمقدم معاً هذا كون اذن فيما ذكره من نحو
من يقد اذن ز يدهى التي الكلام فتم محمل نظرية قوي بما مر عن ابن هشام فقد بر
(قوله نعم ان تقدمها أو أوفاء) أطلق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفاء
والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو والمضمر ان بعدها وجوباً وبن المنصوب
باذن نحو لا ز منسك أو اذن تعضيني حتى (قوله جاز ان نصبها على قلة) أي وجاز

أهملت قال الرضى وذلك
في ثلاثة مواضع الاول أن
يكون ما بعدها خبراً لما
قبلها نحو أنا اذن أكرمك
وافي اذن أكرمك الثاني
أن يكون جزءاً للشرط الذي
قبلها نحو ان تأتني اذن
أكرمك الثالث أن يكون
جواباً للقسم الذي قبلها نحو
والله اذن لا أخرجن وقوله
لئن عادلى عبد العزيز قبلها
وأمكننى منها اذن لا أقبلها
ولا يقع المضارع بعدها في
غير هذه المواضع الثلاثة
معمداً على ما قبلها
بالاستقراء بل تقع متوسطة
في غيرها نحو يقتل اذن
زيد عمر أو ليس الرجل اذن
زيد انتهى نعم ان نصبها على
أو أو فاء جاز ان نصبها على
قلة الشرط الثاني واليه
أشار بقوله (وهو) أي
المضارع الذي يليها

(مستقبل) فان كان حالا
 أهملت كما اذا كان انسان
 بعد ذلك فقلت له اذن
 اصدقك لان نواصب الفعل
 تخصه للاستقبال فلا تعمل
 في الحال للندافع وماؤهم
 خلاف ذلك فضرورة
 أو مؤول الشرط الثالث
 واليه أشار بقوله (متصل)
 ذلك المضارع بها
 (أو منفصل) عنها ما (يقسم)
 أو بلا النافية كما في المغني
 والشذور وأشار الى مثالي
 الاتصال والانفصال بقوله
 (نحو اذن أكرمك واذن
 والله نرهمم بحرب) على
 طريق الف والشر المربط
 ومثال الانفصال بلا النافية
 نحو اذن لا تفعل واغفر
 الفصل بالقسم لانه زائد جـ
 به لئلا يكيد فلا يمنع النصب
 كما لا يمنع الجرفي قولهم ان
 الشاة تجترق سمع صوت
 والله ربهم أو بلا النافية لان
 الثاني كالجزء من المتني
 فكذلك لافصل واغفر ابن
 بادشاذ الفصل بالنداء وابن
 عصفور الفصل بالظرف
 وشبهه والى ذلك أشار
 بعضهم حيث قال وفيه أيضا
 ذكر الشرط الثلاثة

الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارع على النصب لان الكلام فيه
 قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان ترى أذن واذن أحسن اليك فان قدر
 العطف على الجواب جزم وبطل عمل اذن لوقوعها حشا وأوعى الجملة من مع
 جازا الرفع والنصب لتقدم العاطف وقبل يتعين النصب لان ما بعدهما مستأنف
 أولان المعطوف على الأول أول انتهى ووجه جواز الأمرين عند تقدم العاطف
 الى الأمرين فمن حيث ان اذن في أول جملة مستقلة هو متصرف في نصب الفعل
 ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبله بالسبب ربط العاطف ببعض الكلام ببعض
 هو متوسط فيرفع لفتقر الشرط ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت
 على الفعل ترفعت قولوا واحدا أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما
 صرح به في المغني أيضا (قوله مستقبل) نظرا مستقبالية بالنظر الى ما قبلها كما اذا
 قال شخص جائي زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه
 في الامس والتكلم بذلك حالا وحرره (قوله لان نواصب الفعل الخ) فيه شيء
 اذ لا يكفي ذلك في اشتراط الاستقبال في اذن (قوله وماؤهم خلاف ذلك الخ) كان
 ينبغي أن يذكروا قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط الاول فمن
 ذلك قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشا وبين اسم ان وخبرها فهو ما نروية أو مؤول
 على حذف خبر ان أي اني لا أستطيع ذلك أو نحوها ثم استأنف ما بعده بالنصب
 لتحقيق شرطه (قوله يقسم) قال في الارشاد الان كان يقسم محذوف الجواب
 (قوله أو بلا النافية) أوهم ما ما كما يؤخذ من كلامهم والصحح منه بغير لا لم يسمع
 وان كان التعليل الاتي يفيد جواز الفصل بكل نافي (قوله ابن باب شاذ) هو طاهر بن
 أحمد بن باب شاذ بالشين والذال المعجمتين معناه الفرح والسرور وكذا صحح
 السيوطي والظاهر أن باء الثانية مفتوحة كالاولى على ما هو قاعدة المركبات
 المزجية (قوله نرهمم) جواب اذن وجواب القسم محذوف على ما هو القاعدة من
 اجتماع شرط وقسم واذن هنا كسائر ادوات الجزاء (قوله بالندا) نحو اذن يا عبد
 ما كرمك وزاد أبو جيان نقلا عن ابن باب شاذ الفصل بينهما بالدعاء نحو اذن يغفر
 لي بدخلك الجنة (قوله يا طرف وشبهه) المراد بشبهه الجار والمجرور ونحو اذن يوم
 مسعة أو في الدار أكرمك وأما الفصل بمفعول انفع لنحو اذن زيدا أكرم
 ذرجه عند الكسائي النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان
 قياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان

العمل في الفصل بين كي والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية
الانتمال بالفعل لانهم ما اسم واحد قال أبو حيان والتجنيح انه لا يجوز الفصل بالنظر
وشبهه وقيل في توجيهم فانه جزؤ من الجملة فلا يورى اذن معناه على العمل فيما بعدها
وانظر هل صورة المسئلة أن يكون الظرف معمولا بالفعل اذن أو ولو كان معمولا
لعمولها في الرضى ما يقتضى الأول فليراجع (قوله اعمل اذن الخ) ذيل بعضهم
هذه الامتات بهت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال

وان تجنى بحرف عطف أولا * فأحسن الوجهين ان لا تعمل

(قوله المنسية كمتع مدخولها) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعة والاصالة ألا
تري انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير فلا توهم العبارة ان
المنسبك هو ان وحدها خلا فالن وهم فيه بل تفيد أن المنسبك هو المجموع والاصل
ما بعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للفسرة الخ) اخراجه لما ذكرنا في
اخراجه لغيره أيضا فانه مخرج لان الاسمية فاهم ترد ضمير المتكلم في قول بعض
الغرباء فعلت وضمير الخطاب في نحو أنت وأنت الخ (قوله هي المسبوقية بجملة
الخ) خرج بقوله المسبوقية بجملة نحو وأخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين فأخر
مبتدأ ودعواهم مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عالة في ضميرشان مقدر
وجملة الحمد لله من المبتدأ والخبر خبران وهي وخبرها خبر آخر دعواهم وقوله فيها
معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود حرف وف القول فلا يقال لهدم وجوده في
كلامهم وبتقدير وجوده لا تعين ان فيه لتفسير لجواز أن تكون زائدة وفي شرح
الجمال انها تكون مفسرة بعد مصدر يح القبول قال الدماميني ولم أقف على العلة
المنقضية لاشتراط عدم القول الصريح قال شيخنا الغنيبي قال السيد في شرح
اللباب عند قول المتن ويختص أي ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه
مانصه أي صريح القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع
مفعولا لصريح القول وبقوله الملة آخر عنهما جملة نحوذ كرت عسجد ان ذهب العدم
تأخر الجملة بل يجب الايتان بأي أو ترك حرف التفسير وبقوله ولم تقتزن بجاء نحو
كتب اليه بان افعل وكتبت اليه ان افعل اذا قدرت معها الجار وهو الباء فهي
مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح أو مؤول (قوله
وأوجبتا اليه ان اصنع) الجملة مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف
انها مفسرة لفعل وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال
الكافيجي والظاهر ان الايجاء متعلق بما هي ناتعل مفعولية فتكون منصوبة
المحل انتهى فتأمل (قوله التالية للما) أي التوقيتية كما في الغنى احتراز عن

أعمل اذن اذا أتتك أولا
وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحد اذا عملتها أن تفصلا
الاجفاف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بحرف وور على
رأى ابن عمه فور رئيس التلا
وان تجنى بحرف عطف أولا
فأحسن الوجهين أن لا تعمل
وينصب المضارع أيضا
(بأن المصدرية) أي
المنسية كمتع مدخولها بالمصدر
وهي ام الباب لعمليها
(طاهر فتحو) والذي أطمع
(أن يغفر لي) ومضمرة كذا
سأبني والتقدير بالمصدرية
مخرج للفسرة والزائدة
فلاولى هي المسبوقية بجملة
فهم معنى القول دون حروفه
المتأخرة عنها جملة ولم تقتزن
بجار نحو وأوجبتا اليه أن
اصنع الفلك والسانية قال
في أرضه هي التالية للما
نحو فلما أن جاء البشير والوقعة
بين السكاف وجورورها
كقوله

الثانية وهي الجازمة وأمر جبهته وهي التي بمعنى الا (قوله كأن طبيعة الخ) صدره
 ويوماً فابتدأ بوجه قسم * والبيت لارقم الشكرى وتعطو تتطاول الى الشجر
 لتناول منه وأوراق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أ ورق أى صار ذورق
 والسلم يفتح ثين شجر والشاهد في كأن طبيعة بجزئية وان زائدة بين الجار ومجروره
 وروى نصب طبيعة على انها اسم كأن المخففة من كأن ورفعها على انها مفعلة أو عاملة
 في ضمير محذوف أى كأنها طبيعة (قوله فاقسم أن لو الخ) غمامه * لكان لكم يوم من
 الشرمظلم * والشاهد فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة
 المعروفة من انه اذا قالوا شرمظلم وليس هناك الاجواب واحده ولللباق منها
 لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند جماعة واضطرب كلام ابن مالك في
 القسم بل في الشرط الامتناعي فدل كلامه في الجواز من ان جواب القسم محذوف
 أغنى عنه جواب لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانما مع جوابها جواب القسم
 (قوله فامهله الخ) المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام والجيم معظم الماء وغامر
 اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا غطاه ومعالى خبر كان
 وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة لمعالى والمعنى انه ترك هذا الرجل وعمل في
 انقادا كان فيه الى أن وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمر في اللجة يخرج
 يده ليتناول منه يتقده وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت ظاهر (قوله وان لم
 يكن بلفظ العلم) فخور أى وثيق وتيقن وتبين وطن مستعملا في العلم وخروج
 بتفسير العلم بما ذكرنا من اول العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك
 اجاز سيويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة
 لخرى مجرى قولنا أشير عليك ان تقوم أو كان بمعنى الظن كقراء بعضهم أفلا يرون
 أن لا يرجع بالنصب (قوله أهملت) أى لم تهمل النصب في المضارع ولو غيره كان
 أولى اذى لم تهمل بالكتابة بل اسمه ضمير شأن محذوف غالباً فهم ما والجملة خبرها
 واظهار ان الضمير في قوله لم تهمل سبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد الناصبة
 للمضارع فان تلك ثنائية للوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية للوضع لانها مخففة كذا حره
 شيخنا العلامة الغنيمي وبهذا يدفع ان كلامه يومهم انما بعد العلم هي أن الناصبة
 وأهملت وليس كذلك وانما هي المخففة من الثقيلة وانما أهملت لان الناصبة
 تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لان بام ان تدخل للاستقبال فذلك لا تقع بعد
 أفعال التحق بخلاف المخففة فانها تنقض تأكيد الشيء وثبوته وقال في المتوسط
 وليست يعنى المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعول المضارع لامتناع اجتماع
 الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم

سكن طبيعة تعطو الى وارق
 السلم أو بين القسم ولو
 كقوله * فاقسم ان لو التقينا
 وأنتم * زاد في المعنى والواقعة
 بعد اذا كقوله
 فامهله حتى اذا أن كانه
 معالى يلى لجة الماء غامر
 وحمل النصب بأن المصدرية
 (ما لم تسبق بهلم) أى بلفظ
 دال على اليقين وان لم يكن
 بلفظ العلم فان سبقت به
 أهملت

التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده ما معلوم التحقق انتهى بمعنى فيلزم التنافي
 (قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقبلة) وهي ثلاثية الوضع اذ هي مخففة من الثقبلة
 وهي مصدرية ايضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بأن المصدرية
 ما لم تسبق كما ان أصلها المخففة هي منه كذلك وكان التثنية الوضع التي تنصب
 المضارع وتوصل به وبالماضي والامر مصدرية (قوله فان سبقت بظن الخ) أي
 ولم يكن هناك فاصل غير لان كان هناك فاصل غير لا نحو قلت ان ستكون اذ قلت
 ان لن تقوم لم ينعز النصب للفتل وتعين المخففة (قوله وان لم يكن بلفظ الظن)
 كأن كان بلفظ العلم مثلا لكان استعماله في معنى الظن الغالب القريب من العلم
 أو جرى مجرى الإشارة كما علم مما صرح (قوله اجراء للظن مجرى العلم) أي لتأويله به
 بأن يحتمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة
 (قوله وهو أرفع) أي في القياس لانه الاسل والاكثر كلامهم * تنبيه
 انهم كلام المصنف تعين النصب اذا كان الفعل السابق على ان عاريا من كونه فعل
 علم أو ظن ومثله في كلام ابن الحاجب واعترض عليه بأنه اذا كان عاريا عن ما يكون
 على وجهين لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون صالحا للمخففة كالفعل الرجاء
 والطمع أولا يكون فان كان منافيا لتكون ان ناسبة وان لم يكن منافيا يجوز الوجهان
 قاله النجم سعيد ويجوز الوجهين فيه صرح أبو حيان (قوله ومن العرب من يحزم
 الخ) قال في المعنى نقله اللغوي عن بعض بني سبأ (قوله ادا ما عدونا الخ) البيت
 لامرئ القيس وغدونا بكرنا ونخطب بكرهم الطاء المهملة مضارع خطب جمع
 الخطب (قوله حملا على ما اختمها) أي المصدرية بتجامع ان كلامهم محرف مصدرية
 ثنائى وظاهر كلامه اختصاص الالهة بالاهلية فيقال لم اخنصت بهذا الحكم
 دون كى مع ان الاخرى مصدرية (قوله أقرآن الخ) تقرأ انما في محل نصب بدلا
 من تخملا أو من حاجة في قوله قبله

وتحمله حاجة الى حذف مجملها * وتصنعان عمة عنديهما اويدا

واما في محل رفع خبر مبدء المحذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرأ ان قال المصنف في
 المعنى والشاهد في أن الاولى والىست مخففة من الثقبلة بدليل ان المعطوفة عليها
 واعترض بأنه لا مانع من عطف ان التامة وصلة ما على ان المخففة وصلتها اذ هو
 عطف مصدر على مصدر (قوله نحو ما روى في الحديث الخ) كذا في المعنى قال
 الدماميني ولا حاجة الى أن يجعل ما هنا ناصية فان في ذلك اثبات حكم لهم لم يثبت في
 غيره هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نظاما وثراى ان قال
 ولا داعي الى ارتكاب الأمر لم يثبت قال في المعنى والمعروف في الرواية كاتيكو نون

وتسمى حينئذ مخففة
 من الثقبلة (نحو لم
 أن سيكون) أفلا يرون أن
 لا يرجع (فان سبقت بظن)
 أي بلفظ دال عليه وان لم
 يكن بلفظ الظن (فوجهان)
 الرفع والنصب (نحو
 وحسبوا أن لا تكون) قرئ
 بالرفع اجراء للظن مجرى
 العلم وبالنصب اجراءه على
 أصله من غير تأويل وهو
 أرجح ولهذا أجمعوا عليه
 في المأخوذ الناصية أن
 يتركوا ومن العرب من
 يحزم بأن كقوله
 ادا ما عدونا قال ولدنا أهلنا
 تعالوا الى أن يأتنا الصبد
 يخطب * ومنهم من
 أهملها حملا على ما أختمها أي
 المصدرية كقوله

أن تقرأ ان على أسماء ويحكما
 بنى السلام وان لا تشعرا أحدا
 كما عملت ما المصدرية قليلا
 حملا عليها نحو ما روى في
 الحديث كذا وتأويل
 عليهم (ومضمرة)
 واضمها

أما جواز أو وجوباً أما

(جوازاً) ففي موضعين

أحدهما (بعد عاطف) وهو

هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو

(مبوق) ذلك العاطف

(باسم خالص) من تأويله

بالفعل مثاله بعد الواو

(نحو) قول ميسون زوج

معاوية رضى الله عنه

(وليس عبادة وتقرعني)

أحب إلى من ليس الشوق

تقرع منسوب بأن مضمرة

جوازاً بعد عاطف وهو الواو

وان والفعل في تأويل مصدر

مرفوع بالعطف على ليس

الخالص من التأويل بالفعل

والقدر وليس عبادة وفرة

عيني وورعاً وقع في بعض

النسخ ليس باللام مكان

الواو العاطف على قولها قبله

ليت تخفق الأرياح فيه

أحب إلى من قصر منيف

وهو تحريف منه عليه

المصنف في شرح بان سعاد

ومثاله بعد الفاء قول الشاعر

لولا توقع معترفا ضيه

ما كنت أوثر أرباعاً على ترب

وبعد ثم قوله

أني وقتلي سلبك أثم أعفله

كأنو ر يضرب لمسا عافيت البئر

وبعد أو قوله تعالى أو

يرسل رسولا بالتصديق

قراءة غير نافعة

وهي الرضى ونحويها الكافة بعد السكف فيكونان أو ثلاثاً معان أحدها تشبيه
مضمون جملة بعضهم أخرى فلا تقيضي السكف ما يتعاقبه لأن الخبر إنما يطلب
ذلك ليكون الخبر مفعولاً والمفعول لا بد له من فعل أو معناه إلى أن قال ومنه قوله
عليه السلام كما تكونون بولي عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم لمكروه أي
بجألهم المكروهة ثم ذكر أنه يجوز أن تكون نافية وما أشبه مصدرية (قوله) أما
جوازاً أو وجوباً أي جائزاً أو واجباً أو جوازاً أو واجباً (قوله) وهو هنا (الخ) أي
لأنه لم يسم النصيب إلا مع الاربعة قال أبو حيان ولا يجوز في غيرها (قوله) باسم خالص
(الخ) أي سواء كان ذلك الاسم مصدرًا كما مثل أو غير مصدر كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أصول علقما .

فأسوك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل (قوله) الشوق بضم المجمة

وفاء في الأصل مصدر والمراد الشوب الرقيق الذي لا يحبب عن ادراك ما وراءه

(قوله) فقر منسوب يجوز رفعه تنزيلاً منزلة المصدر ونحو تسمع بالمعبدى خير

من أن تراه كذا قاله الحاشي تبعاً للعيني وغيره وقال المصنف في الحواشي لا يجوز الرفع

لأن المعنى يفسده إذ يصير المعنى وليس عبادة أحب إلى من ليس الشوق ثم يقول

وتقرعني وليس المراد ذلك وإن ليس العبادة مطلقاً أحب إليه من ليس الشوق

بل المراد أن اجتماع هذين الشيئين أحب والواو عاطف المصدر المنسب إلى

الاسم المتقدم وفيها معنى مع تقدير أيت الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم منه عليه

عبد القاهر انتهى والظاهر أن هذا لا يتخالف ما قاله العيني والحاشي لأنهم لم يجيزوا

الرفع على الاستئناف بل على أن يكون الفعل معطوفاً على المتدأ قبله لتنزيله منزلة

المصدر وأحب خبراً عنهم لأنه أفعل تفضيل مجرد من أل والاضافة وهذا يؤدى

معنى النصيب كما لا يخفى فتأمل (قوله) لولا توقع معترفا (الخ) ما كنت أوثر

أرباعاً على ترب * الاعتبار العبر المهمة والثناء المنة فوق السائل أو المعترض للسؤال

وأرضى منصوب بأن مضمرة جوازاً به إذا شاء أو أرضى في تأويل مصدر معطوف

على توقع والتقدير لولا توقع معترفاً رضائي أباه وتوقع ليس في تأويل الفعل والارتاب

جمع ترب بكسر الهمزة المنة فوق وسكون الراء وترب الرجل لفته وهو الذي يولد في

الوقت الذي ولد فيه (قوله) أني وقتلي سلبك) صدر بيت لأنس بن مدركة الخنعمي

عجزه * كأنو ر يضرب لمسا عافيت البقر * وسلبك اسم رجل مفعول قتل المضاف

إلى فاعله وأعفل مضارع عقل القتل أعطى دية منه منصوب بأن مضمرة جوازاً به

ثم وإن أعفل في تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس في تأويل الفعل وكونه

عاملاً بشرط العمل أن يصح حلول أن أو ما والفعل محسلة لا تقتضى تأويله بالفعل

كما لا يخفى وكالتور خبيران والمراد بالتورث البقر وقبل ثور الطحالب وهو الذي
 يملأ الماء (قوله عطفاً على وحياً) أي من قوله وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً
 أو من وراء حجاب كانه قبيل وما صرح له أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء
 حجاب أو من وراء حجاب فيكون الكل مصادر وقعت أحوال من الأفعال اما الوحى
 والارسال فأمرهما هين وأمان ورأى حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف
 كأنه قيل أو أسمعاً من وراء حجاب أو قبيل وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً
 أو أسمعاً من وراء حجاب أو أرسلاً فيكون كل واحد منها مفعولاً مطبقاً على هذا
 التقدير ويجوز أيضاً أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بان يوحى
 أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسلاً فيكون كل منها مفعولاً
 بواسطة حرف الجر أو أما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال
 الاستثناء ههنا منقطع نظراً الى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على
 تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المنصف وجوب انصب بعد العاطف المذكور
 وبشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل والجواب انه حينئذ مستأنف والفعل
 خبر بل بدأ محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف
 والاستئناف بعد الواو والقاء خرم في الاخبار وأما بعد أو فقبه نوع ثامن
 الاضرب لانك اذا قلت الزميدا أو يفضيك حقل وجعلته مستأنفاً فالمعنى أو هو
 يفضيك حقل أي يفضيك على كل حال - واء التوسعة أم لم تلزمه فكانه قال بل يفضيك
 (قوله وخرج بقوله خالص الخ) لم يذ كر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفاً
 على فعل كقوله تعالى أن فصل احداها ما قد كرفي قراءة من نصب وقوله تعالى
 يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان انصب فيها
 ذ كر ليس بأن مضمرة جوازاً وانما هو بالعطف على ما قبله والعهد الشارح لم يذ كر
 هذا لانه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ولان خروج العطف على مصدر
 متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادى فانه يجب فيه اخفاها بأن
 بخلاف مستثناة فان الاضمار جائز بل نص في شرح العمدة على ان الاظهار احسن
 لان هذا انما يخرج بتقيد الاسم بكونه مفعولاً فيكون في الشذوذ بكونه
 مفعولاً لاخراج ذلك (قوله الطائر في غضب الخ) ال اسم موصول مبتدأ تقول
 اعرجها الى ما بهما الكون بما صورة الحرف و يغضب زيد جملة معطوفة على صلة
 آل واعطفها بالفعل لتخرج الى رابط والذباب خبر المبتدأ كذا في التمهيد قال شيخنا
 اذا كان من عطف الجمل في اخرجها حينئذ نظران المحترز عنه انما هو والفعل

عطفاً على وحياً وخرج
 بقوله خالص غيره فلا
 ينصب الفعل المعطوف
 عليه كقوله الطائر
 في غضب زيد الذباب برفع
 بغضب وجواب لان الاسم
 المعطوف عليه مؤول بالفعل
 لوقوعه صلة لآل أي الذي
 يطير (و) الثاني بعد (اللام)
 الجارة سواء كانت للمعلول
 كما في نحو (انافحتنا لك ففها)
 مينا

(ليغفر الله لك) ما تقدم من
 ذنبك وما تأخر أم للعاقبة
 المعصية بلام الصبر ولام
 المال وهي التي يكون
 ما بعدها نقبضا لفتضى
 ما قبلها نحو فالتة طه آل
 فرعون ليكون لهم عدوا
 وحرثا فالتقا لهم انما كان
 لرأيتهم عليه لما أنق الله
 عليه من الحية فلا يراه أحد
 الا أحبه فقصدا وان يصير
 قرة عين لهم فأل بهم الامر
 الى أن صار لهم عدوا وحرثا
 أم لتأ كيد وهي الآية
 بعد فعل متعدي نحو وأمرنا
 لنسلم رب العالمين فان مضمرة
 جواز الا اذا اقترن الفعل
 بعدها بلا سواء كانت
 مؤكدة كالتى (فى نحو لتلا
 يعلم أهل الكتاب) أم نافية
 نحو (لئلا يكون للناس
 فتنظروا) ان وجوبا (لا غير)
 كراهة اجتماع لامين
 (و) الا فى (نحو ما كان الله
 ليغفرهم) مما هو مبدوق
 يكون

المعطوف على اسم غير خالص لاجملة فتأمل هذا وقال الشاطبي وأما اسم
 الفاعل فله جهة ثان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتم ما فيه بحيث يكون نحو قائم
 فى حكم كاهل وغارب فلا شك على هذا التقدير فى نصب الفعل بعده نحو يجنبى
 فافضل ويتكبر ثم على هذا التقدير يصح قولك عجبتم من رجل ضارب ويشتم
 بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها فى المعنى من باب عطف
 الفعل على الفعل وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذى يعطى معنى الفعل
 اسمها لا لانهما واحد مالا للفظه فكأنه ليس باسم مريح بذلك الاعتبار فخرج به عن
 الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشى تبعاً لانهما فى القاسمى فى حواشى
 ابن الناطم هلا أمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على
 مصدرية أول من اسم الفاعل فانه كالفعل فى دلالة على الحدث وسبأنى أن الفعل
 يتأول منه المصدر مولا السكون محذوف والتقدير هنا الذى يكون منه طهران
 فيغضب زيد الذباب (قوله ليغفر لك الله) علة لاجتماع الامور الاربعة فى الآية
 للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة (قوله أم للعاقبة الخ) قال ابو جيان
 فى شرح التسهيل وهذا الذى ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب
 الكوفيين وقد عزا بعضهم الى الاخفش وأول البصريون ذلك على انما لام
 السبب على جهة المجاز لانهما كان ناشئا عن التقاطع كونه صار عدوا وصار كأنه
 النقط لذلك وان كان التقاطع فى الحقيقة انما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا
 أحسن لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لان الوضع
 يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك (قوله أم لتأ كيد) وهي
 الزائدة وبعضهم أدخلها فى لام التعليل (قوله فان مضمرة جوازا) واجازا بن
 كيسان والسيرافى أن يكون النصب بعد اللام باضمار كى لانه يصح النطق بها بعدها
 نحو جئت لىكى أكرمك ومذهب الجمهور أن كى لا تضر لانه لم يثبت اضمارها فى
 غير هذا الموضع (قوله بعدها) أى اللام (قوله بلا) ولا يجوز الفصل بين اللام
 والفعل على الابل وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر ولا قد يفصل بينهما بن الجار
 والمجرور فى فصيح الكلام نحو غضبت من لاشئ وجئت بلا زادو يجب ادغام التون
 فى لانا فية أو زائدة ليقارب مخرجهما (قوله كراهة اجتماع لامين) فان التلطف به
 تقبل جدا (قوله بكون) أى ناقص كما هو المتبادر ويعلم من كلامه الآتى اختصاصه
 بذلك دون بقية آخراته كما صرح ودون غيرها كباب طن لانه لم يسمع وان أجاز كلا
 بعض وأجاز به بعضهم فى كل فعل منى تقدمه فعل نحو ما جئنى لتكرمنى وهو فاسد

لان هذه لام كي (قوله ماض) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كي فتقول
 سأتوب ابغضه قال أبو حيان ان الفعل المنفي لا يكون مقبدا نظير فلا يجوز
 ما كان زيدا من ابغض عمر بخلاف لام كي وظاهرة ولو كان غير ظرف زمان
 نحو ما كان زيدا في المدار ليقوم فانظر عاتمه وحرره (قوله ولو معنى) هو المضارع
 المنفي لم (قوله منفي بما أول) يعني لم ينقض فلا يجوز ما كان زيدا لا يضرب
 عمر ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما كان زيدا لا يضرب عمر كما قاله أبو حيان قال والفرق
 ان التثنية مساط مع لام المحذوف على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فلم
 من نفيه نفي ما بعده واذن على مذهب البصريين وفي لام كي يسلط على ما بعده
 نحو ما كان زيدا لا يضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي الا بقدر يتبدل على
 انتفاءه وخرج بالتقييد فقط لانها تختص بالمتقبل ولا كذلك ما لم اذني غيره
 بها قليل ولما لانها وان نفت الماضي لم يكن سائلا على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم
 وأما ان فهم ساخلاف قوي واستدل المرادى على وقوع لام المحذوف بعد المنفي بها
 بقراءة غير السكاسي وان كان مكرهم انزول منه الجال ونظرفيه في المعنى واستظهر
 ان لام كي وان شرطية (قوله لما أسند اليه الخ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن
 لام المحذوف نحو ما كان زيدا لا يضرب عمر ويجوز ذلك في لام كي نحو ما كان زيدا لا يضرب
 عمر و (قوله فيضمر وجوبا) على بأن ما كان زيدا ليفعل نفي كان زيدا سيفعل
 أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما
 فكما لا يجمع بين ان والسين وسوف لا يجمع بين ان واللام وأجاز بعض النحويين
 حذف اللام واظهروا ان نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى أي ليفترى وأجيب
 بأنه لا يخفى في الآية لان أن وما بعدهما في تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر
 عن المصدر بمصدر وهو بمعنى الفترى والا فالقرآن هنا بمعنى المقرء فلا داعي
 لتقدير اللام (قوله بالخاص) أي باسم الخاص لان الجمع في اللغة انكار ما تعرفه
 لا مطلق الانكار وبمذايد دفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها باللام التثنية (قوله
 الى انه خبر كان) كما تقول ما كان زيدا يقوم فالتثنية مساط على المنصوب (قوله واللام
 للتوكيد) أي زائدة فلا تتعلق بشئ لان الزائد لو كان جار الايتعلق فكيف وهي
 عنده غير جارة بل هي ناصبة بنفسها عندهم ووجه التوكيد فيها عندهم أن اصل
 ما كان ليفعل ما كان يفعله ثم ادخلت اللام زائدة لتقوية التثنية كما دخلت الباء
 فيما زيد بقائم فهي عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بأن
 اللام الزائدة تعمل الجري في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وأجيب
 بأنهم لعلمهم لا يسلمون هذه الكيفية وتظهر فائدة الخلاف بين البصري واليكوفي في

ماض ولو معنى منفي بما أول
 فقط مسند لما أسند اليه
 الفعل المقرون باللام
 كمال المعنى (قوله ماض)
 وجوبا (لا غير) وتسمى هذه
 اللام لام المحذوف من تسمية
 الاسم بالخاص واختلف في
 الفعل الواقع بعدها فذهب
 اليكوفي الى أنه خبر كان
 واللام للتوكيد

قول مركب من قولين
وذهب البصري الى ان خبر
كان محذوف وان هذه اللام
متعلقة بذلك الخبر المحذوف

رن الفعل ليس بخبر بل
المصدر المنسب اليه ان
المضرة والفعل المنصوب
بها على الاصح في موضع جر
والتمهيد في نحو ما كان الله
ليعذبهم ما كان الله مریدا
لتعذيبهم ويقدر في كل
موضع ما يليق به على حسب
سياق الكلام والدليل على
هذا التقدير انه قد جاء
مصرحاً به في بعض كلام
العرب قال * سموت ولم تكن

أهلاً لتسمو * فصرح بالخبر
الذي هو قوله أهلاً مع وجود
اللام والفعل بعدها وفي
كلامه استعمال لا غير وقد
صرح في الغني بأن قولهم
لا غير لحن وفي الشذور بأنه
لم تنه كلام به العرب وقد مر
ما فيه وأما اضماع ان وجوباً
ففي خمسة مواضع أحدها
هذا والثاني أشار إليه بقوله
(كافهاها) أي أن وجوباً
(بعد حتى) الجارة نظيها
وتأخر بوجوبها ان كان اسماً
صرح بها في فيه بمعنى الى
نحو حتى مطلع النجور وان

قوله ما كان محمداً مطعماً ايأ كل فانه لا يجوز على رأى البصري لان ما في حيز ان
لا يعمل في ما قبلها ويجوز على رأى الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها
ويشهد للكوفيين قوله

لقد عدتني أم عمر ولم أكن * مقالها ما كنت حبلاً لاسمها

(قوله وجرى عليه ابن مالك) أي على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد (قوله
لكنه يقول الخ) أي فيلزمه أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله انما
مؤكد وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه على التسهيل سميت مؤكدة لجهة الكلام
بدون الالفاظ الزائدة ادلو كانت زائدة لم يكن لتصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما
هي لام الاختصاص دخلت على الفعل قصد ما كان زيد مقدر أوها ما لان الفعل
انتهى وحينئذ قد يقال ما قاله لا يخالف قول البصريين فليتنا مل فان قلت اذا كانت
ان مقدره بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجب بأن
الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يحز الاخبار بالمصدر عنها
لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لا سيما وقد التزم اضماع ان
فصار مخروطاً في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على
عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا
في الظرف والمجرور انه خبر يتجوز لا لا تخففاً (قوله وان هذه اللام متعلقة الخ)
أي فهي عندهم حرف جر متعلقة بعلق الخبر قال المرادى قوله هم اسم متعلقة بالخبر
يقتضي اسم اليت بزيادة وتقديرهم فزيداً يقتضي أنما زائدة مقوية للعامل انتهى
وفي الغني ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه
كونها التام كبد عند البصريين ان الاصل ما كان فاصداً للفعل وفي قصد الفعل
أبلغ من نفيه واستشكاله الداميني بأن التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفاد من
نفي السبب وارادة نفي المسبب (قوله ولم تكن أهلاً لتسمو) هل للكوفيين ان يقولوا
ان ذلك ضرورة أو شاذ أو انهم لا يدعون أن الفعل خبر الاحبث لم يوجب خبر فرره
(قوله ففي خمسة مواضع مثل ذلك في التوضيح) وأقره شارحه ولم يذكر من الاضماع
الواجب اضماع ان بعدى التعليمية (قوله أحدها هذا) وهو الاضماع بعد اللام
الجمود المتقدمة (قوله حتى مطلع النجور) أي الى مطلع النجور والجار والمجرور
متعلقان بسلام ويجوز أن يتعلق بمنزل وجملة سلام هي ليست اجنبية لانها متصلة
بالكلام ومستدلة فلذا فصلت بين العامل والمفعول أو هي في موضع الحال من
الضمير في تنزل وهي مبدء أو سلام خبره قدم عليه للتخصيص أو حتى مطلع النجور خبر
لانه لما اختصت اليه القدرة من بين اليبالي بقضائل كانت مظنة لتغاييرها لالحال

كان مؤثلاً من ان والفعل قد يكون معنى الى ذلك ادل كان ما بعدها غايته لما قبلها نحو

سائرهما فأخبر عنها بأنها على حال غيرها فحصلت الفائدة ويجوز أن ترتفع هي على
 الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول ضرب زيد (قوله لأمر حتى تطلع الشمس)
 أي إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح في هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى
 كي لأن السير لا يكون سببا لظهور الشمس (قوله وتارة بمعنى كي) وذلك عند بعضهم
 مجاز وعند المتأخرين حقيقة ووضعه واختلف في علاقة المجاز فقبل انتهاء الحكم
 بما بعده لان الفاعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والسبب كما ينتهي
 بوجود الغاية وتعبه السبب بأنه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل
 الصدور الامتداد وهو السبب والجزاء أعني السبب الانتهاء إليه واختار ان العلاقة
 مقصوديته أي كون ما بعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا ونفس فيه بأن
 الغاية لا تستلزم بدليل أكان السمكة حتى رأسها ونحوه فان الرأس ليس مقصودا
 بالاكل واستمرجه الكمال ابن الهمام الأول (قوله علم ما بعدها) أي مقصودا إلى
 المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصلح المصدر قبلها إلى الامتداد
 إلى ما بعدها ولا يصلح ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده
 نعم أن أريد بالسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى
 حينئذ لغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالأمر سبب السلام والاسلام
 سبب دخول الجنة (قوله حتى تفي) حتى حرف جر وأن والفعل في محل جر بها
 متعلق بها تلوا استعلى الغاية أي إلى أن تفي وهو الظاهر المناسب لسباق الآية
 وأما تعلق التعليق أي كي تفي فيكون للتعليق (قوله بمعنى الآن) كذا في النسخ
 تبعاً للتعليق والصواب حذف أن لأن حتى بمعنى الاستثنائية استثناء منقطعا كما
 ذكر ابن مالك وابن هشام الخضر أوى وأن مضمر بعدهما وقال الكماميني وسواء
 كان الاستثناء متصلاً أو منقطعا وجعل الاستثناء في والله لا أفعل الآن تفعل
 متصلاً مفرغاً بالنسبة إلى الطرف إذ المعنى لا أفعل وقتاً من الاوقات الا وقت فذلك
 وفي البيت الآتي منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع اسمها بمعنى إلا أن عمل
 الجر ثبت مع افادة الاستثناء كما أشاء وخلا عند الجرهما (قوله في قوله ليس العطاء
 الخ) العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد هنا وتجيى بمعنى العطية اسم ليس
 ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات
 المال وهي ما لا يحتاج اليه منه ومما حقه خبر ليس والمماحة الجود وأن والفعل
 اسم نأوي بلا في محل جر بحسب متعلق بليس والمعنى أن اعطاءك من زيادات مالك
 لا يعد مباحة الآن تعطي في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والواو في
 ومالك لك الحال وما مبتدأ موصولة وموصوفة ولد بك صلتها أو صفة وقيل خبر ما

لأمر حتى تطلع الشمس
 وتارة تكون بمعنى كي ذلك
 إذا كان ما قبلها فعلة لما بعدها
 نحو أسلم حتى تدخل الجنة
 وتحتها ما في نحو حتى تفي
 إلى أمر الله هذا مذهب
 الجوهري وأثبت ابن مالك
 لهامعني ثانياً وهو أن تكون
 بمعنى الآن واستظهره
 المصنف في قوله
 ليس العطاء من الفضول
 سمحة *
 حتى تجود ومالك قليل

والجمله حال من مفعول تجود المحذوف أى حتى تجود شئ حال كونه قبله عندك
ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل وزعم بعضهم أن حتى
تجود بدل من سماحة في محل نصب أو مستثنى منها ورد بأنه خارج عن موارد
استعمالها ومن قانونها (قوله مع احتمال الخ) هذا لا ينافي استظهار المصنف
لأنه احتمال مرجوح وانما ينافي الاستظهار الاحتمال إذا كان راجحا وقول
المحشى وانما ينافيه القطع بوجه أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده
لا يخفى على ذوى البصائر والمعنى على الغاية أن انتفاء كون اعطاء ذلك معدودا من
السماحة تمتد إلى زمن اعطاء ذلك في حالة فله مالك فإذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت
سماحتك والمعنى على التعليل أن أحكم بأن اعطاء ذلك من فضول المال ليس سماحة
لأن أن أمه ذلك على الاعطاء حالة الأقل من المال (قوله لا ينافي) أى نفسها
سواء كانت جارة بأفعار إلى كاذب اليه الكسائي عكس مذهب البصريين
أم بنفسها كاذب اليه بعض الكوفيين لشبهها بالى (قوله لا يكون عواملا في
الأفعال) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب تضرب فإن الجهة في أى
مخافة فإن جزمها من جهة تضمينها معنى الشرط وجزمها من جهة الاضافة ومع اتحاد
المعنى فلا ترد الالام لأن الجازمة طلبية بخلاف الجارة وقت تميزها في لام
المجود أن الكوفي لا يرى كلية هذه القاعدة (قوله والاشتراك خلاف
الاصل) كأنه جواب سؤال تقديره أن الاصل عدم الأفعار وهلا كانت ناصبة
بنفسها فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال فأجاب بأن الاشتراك خلاف
الاصل (قوله ولا نهى معنى واحد) تعليل ثان يستند منه الفرق وحاصله أنه لم يكن
أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لأن معناها مع الأسماء غير معناها مع الأفعال
فلم يلزم أن عوامل الأسماء تكون عوامل الأفعال (قوله إلا أن كان مستقبلا)
لأن نصبه بأفعار أن وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله نخول نهر ع عليه
ما كفين) مثله تعالى غير لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم أيضا وقد يقال
أن هذا من القسم الثانى فإن الكوفى عليه ورجوع موسى ما ضيان بالنسبة إلى
زمن النزول والرجوع مستقبلا بالنسبة إلى الكوفى فهو على حد الزوال وقول
الرسول فى الآية الآتية وأجيب بأن قوله قالوا لن نبرح عليه ما كفين فيه حكاية
لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ لا إلا أن
ولا شأن أن رجوع موسى مستقبلا بالنسبة إلى زمن قص ذلك عليه على وجه الحكاية
بخلاف آية الزوال فليس فيها حكاية أقول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه
أو امرئ منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة إليه فقام

مع أن احتمال الغاية مثان
وكذا التعليل والأصح أن
النصب بعدها بأن مضمرة
لأبها لأنه قد ثبت جزمها
للأسماء فوجب نسبة العمل
هنا لأن لما تقرر من أن
عوامل الأسماء لا تكون
عوامل الأفعال لأن ذلك
ينفى الاختصاص وانما لم
تسكن مثل كى جارة وناصبة
بنفسها قال أبو حيان لأن
النصب بكى أكثر من الجارة
ولم يمكن تأويل الجارة حكم
به وحتى ثبت جزم الأسماء
وأمكن حمل ما نصب
بعدها على ذلك بما قدمنا
من الأفعار والاشتراك
خلاف الاصل ولا نهى معنى
واحد فى الفعل والاسم
بخلاف كى فانما سمكت
الفعل وخلصته للاستقبال
ولا ينصب المضارع بأن
بعدها إلا (أن كان مستقبلا)
بالنظر إلى ما قبلها سواء كان
مستقبلا أيضا بالنظر إلى
زمن التكلم (نحو) لن نبرح
عليه ما كفين (حتى يرجع
البناموسى) أم لا نخو •

وحتى يرجع متعلق بنهرج على تقدير مضاف أى زمان رجوع موسى (قوله وزلزلوا)
أى ازلزلوا أزعاجا شديد أمشها بالزلزلة لما أصابهم من الأهوال (قوله فى قراءة
غير نافع) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الاعراب بما
قبلها والفعل مؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين معه انهم يقولون ذلك
(قوله بالنظر الى زمن التكلم) أى قص ذلك علينا والمراد بمن التكلم فى الآية
السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكى عنهم (قوله بالنظر الى زلزالهم)
أى الماضى الذى أخبر الله عنه الآن (قوله كقوله حتى يكون الخ) قبله.

ومن يكلمهم فى المحل انهم * لا يعلم الجار منهم انه جار

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أى يعاملونه هذه المعاملة
الى أن يكون عزيزا مجتبا واحدا من أنفسهم أو يختارهم فارقهم وقوله أو أن تبين جميعا
أى مفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر (قوله قال
أبو حيان الخ) قال شيخنا قد وقعت عليه فى شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا
الكلام يسير ما نصه ومع قول الكوفيين انها التامصة بنفسها اجاز والظاهر ان
بعدها قالوا الوقت لا سبرن حتى ان أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن
توكيدا كما اجاز واذلك فى لام الجحد وانتهى فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على
مادة ما فنأمله ثم أقول ايضا ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين
عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة
بنفسها وذلك كما تقول جئت اسكى تكرمنى وأن تحسن الى فهل يمتنع عطف أن
تحسن الى على كى تكرمنى فخره (قوله لان التواني تحتمل الخ) ادعى بعضهم
أن ان فى البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن وجوز بعضهم أن تكون
مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على
تأويل المصدر باسم الفاعل أى كى يكون عزيزا أو باننا (قوله والابتدائية)
أى التى تبدأ الجملة أى تستأنف بعدها لا التى يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها
لانها تدخل على الجملة لاسمية والفعالية التى فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح
ولسكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الاعلى
المفردات أو ما فى تأويلها خلافا للزجاج وابن دريس نوبه حيث زعموا انها جارة
وان الجملة فى محل جر بما يطل من زعماء انهم اذا وقعوا ان بعدها كسر وا
همزها (قوله حتى ما دجلة) أشكل بحزب الجريصه * فجازالت القنلى
تجدماءها * والاشكل الذى فيه يياض وجرمة مختلطان (قوله أو مؤولاه) قال
المصنف الا ان الحال تارة يكون تخفيفا وتارة يكون تقديرا فلا أول كقولك سرن

وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالنصب فى قراءة غير نافع
فان قول الرسول وان كان
ماضيا بالنظر الى زمن
التكلم مستقبلا بالنظر الى
زلزالهم وقد تظهر ان مع
المعطوف على منصوبها كقوله
حتى يكون عزيزا من زمان نفوسهم *
أو أن يبين جميعا وهو مختار
قال أبو حيان وفى هذا دليل
على دعوى البصريين من
ان أن مضمرة بعد حتى ولذلك
ظهرت فى المعطوف لان
التواني تحتمل ما لا تحتمله
الاوائل والقييد بالجار
مخرج للعاطفة وهى التى
تعطف بعضا على كل كما يأتى
والابتدائية وهى الداخلة
على جملة مضمونها غاية شئ
قبلها كقوله

حتى ما دجلة أشكل
وقوله هم شربت الابل حتى
يحيى بالهبر يعجز بطنه ولا يكون
الفعل الذى بعدها الاحالا
أو مؤولاه بخلاف الجارة

حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور
 إذا كان السير والدخول قد مضيا ولا يمكن أردت حكاية الحال (قوله فانه يتعين
 أن يكون مستقبلا أيضا) لماذا كررنا؟ فإما أن النصب بعدها باضماران وهي
 تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الأمر كذلك فهو لا شرط وأن يكون الفعل
 مستقبلا في كل ما نصب بعده باضماران وما لخصوصية حتى الجارة (قوله
 فان اتفق وجب الرفع) ظاهر كلام المصنف بل صريحه أن الفعل الحالى لا يكون
 الأمر فوارنه لا يدخله التأويل بالاستقبال حتى يتنصب ويوافق كلام الدماميني
 حيث قال وتخص مسئله حتى بأسهل طريق أن يقال أن صلح المضارع بعدها
 لوقوع الماضى موقعه جازية الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والأفان كان
 حاضر أرفع أو مستقبلا فنصب انتهى يعنى بالنسبة إلى زمن الكلام فانه الذى
 يجب نصبه كمرح به فى المغنى وأما أن كان استقباله بالنظر إلى ما قبله فإلوهما
 وإذا تقرر هذا فقول الشارح وقد علم من كلامه المشكل لانه أن أراد أن
 الاستقبال بتسميته الذى قدمه فى شرح قوله مستقبلا شرط فى وجوب النصب
 فتحالفت كلام المغنى وإن أراد أن الاستقبال الذى هو شرط للوجوب انما هو
 الاستقبال بالنظر إلى زمن التكلم فخصوص هذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه
 أيضا قوله فان اتفق وجب الرفع أو وجوب الرفع مخصوص به ورة واحدة (قوله
 سببا عما قبلها) لانه لما نال الاتصال اللفظى بينهما المانع وجب الاتصال
 المعنوى جبر المسافات ولتحقق الغاية التى هى مدلولها نحو إياهم سار حتى يدخلها لان
 الاستفهام عن السائر لا عن السير فانه محقق وأما لما سرت حتى أدخلها فان أردت
 نفي السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت الحكم بوقوع سير
 قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى ولولم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو
 لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت إلى البلد حتى أدخلها وأمرت حتى تدخلها
 وجب النصب إذ طلوع الشمس لا يتسبب عن السير فى الاول ودخول البلد
 لا يتسبب عن عدم السير فى الثانى وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلم يرفع
 لزم أن يكون مستقرا فاعطوا وقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير
 سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو السلب فيه وأجاز لا خفس الرفع بعد
 الثانى على أن يكون الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل
 حتى خاصة ولوعرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيدويه لم يمنع الرفع فيها وانما منع
 إذا كان النفي ماسطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك قال بعضهم ويجرى
 مثل ذلك فى الاستفهام قال الرضى ويجوز ما سرت اليوما حتى أدخلها بالرفع

فانه يتعين أن يكون الفعل
 مستقبلا كما تقدم وقد علم
 من كلامه أن الاستقبال
 شرط فى وجوب النصب
 فان اتفق وجب الرفع لكن
 يجب مع ذلك أن يكون
 الفعل بعدا عما سببا عما
 قبلها

وما سرت الا قليلا لان التي انتفض بالا وأما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنىين اما المحصر الشيء كقولك انما سرت أو وقعت اذا حصرت سيرة فيجوز الرفع على فتح لان المحصر كالنفي وأما لاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى اجتماع والكرم انما انت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا فتح (قوله فضلة) فلم يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى ادخلها فان سيري مبتدأ أو حتى ادخلها خبر ولو رفع الفعل اصرار المبتدأ بالخبر لان حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيجوز المبتدأ عن الخبر انظروا وهو ظاهر وتقدير الانه لا دليل عليه فسقط ما قيل انه يمكن تقدير الخبر أى سيري حاصل وكذلك كان سيري أمس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدرا الظرف وهو أمس خبر المكان فان قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا بحذف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتداءية وعلامة كونه حالا ومؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى (قوله مرض زيد حتى أنهم لا يرحونه) فلا يرحونه حال لانه في قوة قولك فهو الآن لا يرحي ومسيبهما قبله الان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ويجعل انه مثال للعال التأو يلى على معنى انه بحيث لم يرحونه في الماضي والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرحونه (قوله العاطفة) أى لمصدر مؤول من ان والفعل بعدها على مصدر متصية مما قبلها كما اشار اليه الشارح فيما سيأتى وكون النصب بان مضمرة هو الصحيح لان أو حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينهما وبين الفعل لكن انظرا الفصل بالقدم وما قبل بجواز الفصل به في اذن وقتل ابن مالك عن الاختش انه جواز الفصل بالشرط وذهب الكسائي الى ان أو ناصبة بنفسها والقراء الى ان النصب بالخالفة (قوله الصالح في موضعها الى أوالا) أجود من قول بعضهم التي بمعنى الى أوالا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم ان أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة وأحسن منه قول الخلاصة اذا يصلح في موضعها حتى أوالا لان حتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فشمع كلامه نحو لأرضين الله أو يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران فيمعين هنا التعليل وتعين الغاية في لا تنتظره أو يجي والاسمئة في لأقلن الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لألزمك أو تقضيني حتى وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها واحدة منهما فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازا كما تقدم لكن يرد عليه

فضلة نحو مرض زيد حتى أنهم لا يرحونه (و) الموضع الثالث مما يجب فيه اذمار ان أشار اليه بقوله (بعد أو) العاطفة الصالح في موضعها الى أوالا فلا قول (نحو) قولك (لا لزمك أو تقضيني حتى) أى الى ان تقضيني حتى وكقوله

الصالح وموضعها كى كما عرفت (قوله لاستسها لالح) صدر بيت عجزه فها انقادت
 الآمال الالصار * وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى الاقال الدامى بنى
 وليس بشئ وفيه نظر لان كون أو بمعنى الاجتماع عليه كما في شرح العمدة وهو
 الذى اقتصر عليه سيبويه قال الرضى أو فى الاصل لاحد الشئين فاذا قصد مع
 افادتها هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الأمرين التخصيص على حصول أحدهما
 عقب الآخر وان الأول امتد إلى حصول الثانى نصبت ما بعداً وفسيدويه بقدر بالا
 وغيره بالى والمعنى ان يجرعها الى شئ واحد فان فسرته بالافاضة بعدة محذوف
 وهو الظرف أى لا زلت الا وقت ان تعطى فوفى محل النصب على انه ظرف لما
 قبل أو وعند من فسرته بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالواو التى بمعنى الى انتهى
 ومع هذا لا يقال ان كلام أبى حيان ليس بشئ وقول الرضى ان الجربا وخلاف
 ما عليه الجماعة من أنها عاطفة فمكانه جعل تقديرها بالاولى تقدير معنى واعراب
 ونص ابن مالك فى شرح الكافية على انه تقدير لفظ فيه المعنى دون الاعراب
 والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها انما ناسبة
 للفعل وهما فى تأويل مصدر معطوف بأعلى المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل
 السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار والمجرور وما يؤول
 منه المصدر (قوله بعد فاء السببية أو وواو المعية) أى العاطفتين كما يعلم من من
 التوضيح وغيره وألحق المكوفين بذلك لفظه ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يقولن
 أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردانه
 يصير المعنى انتهى عن الجمع بين البول والاعتسال وليس الحكم خاصا به بل لوقال
 فى الماء فقط كان داخلا تحت المسمى ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهى التى
 قصد الخ) أى التى قصد بها سببية ما قبلها الماء بعد هالان العدول عن العطف الى
 النصب للتخصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ما ذالم قصد
 السببية لا يحتاج الى الدلالة علم اقال المصنف فى بعض تعاليقه انما نصبوا بعد التاء
 فى تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فتجفوك لم يمكن عطف تجفوك على
 تنقطع والالزام فيه غير المعنى ولا تجفك والمراد ان ينهوا على ان لا تقطع سبب
 الحفاء فتزولوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف
 اسم على اسم أى لا يكن منك انقطاع ففاء منافه هذا يدل على السببية وهكذا الكلام
 فى اخواتها ولشاركوها الثانى مع الاول فى اعرابه علم انه داخل فى معناه ولما عدل به
 عن اعرابه علم انه غير داخل وبهذا علم انه لا يغنى عن أن تأتوا بالفعل اتيانهم
 بالمصدر لانهم لو قالوا لا يمكن منك اتيان فاعطاء مناجازا ن ظن انك تنفى كلا

لاستسها لالح
 المستنى
 (و) الثانى (نحو) قوله
 وكنت اذا غمزت قناة قوم
 كسرت كعوبهم أو تستعيا
 أى لأن تستقيم والفعل فى
 هذه الامثلة ونحوها مؤول
 بمصدر معطوف على مصدر
 متصيد من الفعل المتقادم
 أى ايحسكون لزوم معنى
 أو قضاء منك وليكون معنى
 كسر كعوبهم أو استقامة
 منها (و) أشار الى الرابع
 والخامس بقوله (بعد فاء
 السببية) وهى التى قصد بها
 الجزاء (أو وواو المعية)

المصدرين بخلاف ما إذا أثبت بالفعلين وخالف بين اعرابهما وعلى هذا إذا كان
 الفعل موجبا نحو يطير الدباب فيغضب زيد لا يحتاج الى ضمائر ان لان دخول
 الثاني في اعراب الأول لا يغير معناه فاذا صح المراد لم يكن للعدول عن الاصل وجه
 فأما * فالحق بالحجاز فاستريحا * فضرورة واذا كان الفعل الثاني موافقا للأول في
 المعنى لا يجوز ان ينصب نحو ما أقوم فاحدثك اذا أردت نفي الفعلين وانما ينصب اذا
 كان متخا الفاه في معناه ولا يصح عطفه عليه (قوله وهي المقيدة بمعنى مع) أي
 التي قصدت صاحبة ما قبلها لما بعدهما في زمان واحد وعلم بذلك ان النصب بعد الواو
 ليس على معنى النصب بعد الناء وقولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا نحو زطاهر
 فان الكلام بالعطف جملة واحدة كـ اثر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول
 الأول كالجزء (قوله نخرج نحو ألم تاتنا فذكرنا) أي من كل نفي دخل عليه
 اداة استفهام واريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان الاستفهام التقريري
 لا يجاب واهـ الم ينصب جوابه في قوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح
 الارض مخضرة وهذا ما في التوضيح اذكر مخرج بعضهم في هذا يجوز ان ينصب بل
 والجزء أيضا ويوافقهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام بقوله
 ألم انك جاركم ويـ يكون يـ بي * وينسبكم المودة والاحاء
 ولاشك ان المراد بالاستفهام فيه التقرير ومثله قوله تعالى ألم ليس يروا في الارض
 فمكون لهم قلوب وتوحيهم ان هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الايجاب ومعنى
 وهو الايجاب فيكون زان يراعي لفظه في نصب وان يراعي معناه فلا ينصب وقبل ان
 عدم النصب في فتصح أولى لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاصباح الارض
 مخضرة وانما السبب نزول المطر فان قلت فعلى الرؤية عندهم في مثل هذا ما نفي
 ولذا أجاز والبديل في ما رأيت أحدا يقول ذلك الا يزيد ادون ما جاء في أحد الازيد
 فلم ترفي معني ألم ينزل الله قلت ذلك وان صرح في فعل الرؤية لانه ليس على سبيل
 الوجوب والمراد حكمة الرفع في الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا
 كما يؤدي الى أن المحكوم بالنصب في جوابه أو بانه لا يجاب الاستفهام نفسه
 وأصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يجاب اذا تقدم الاستفهام
 المذكور ام لا فليحرم رشم هل يمكن ان يقال ان قصد جواب الاستفهام المذكور لم
 ينصب أو النفي اجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحرم (قوله وما تزال تأتينا
 فتحدثنا) فانه بمعنى الايجاب وكذا ما يعبرى مجراه في الاستعمال نحو قلنا
 تلقاني فاكرمك (قوله وما تأتينا الا فتحدثنا) أي مما انتقص النفي فيه بالاقبل
 الفعل بخلاف المنتقص بالابعد نحو ما تأتينا فتحدثنا الا في الدار كما أتى في كلام

وهذا المقيدة بمعنى مع حال
 كونها (م) موقوفة بنفي
 محض أي خالص من معنى
 الانبياء فخرج نحو ألم تأتينا
 فتكرمت وما تزال تأتينا
 فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا

الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجب الرفع
 ويتفرع على ذلك ما لو قلت ما جاءني أحد إلا زيدا أو كرمه فان جعلت الهاء لا حيد
 نصب لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لا يدر فعت لتأخره عنه
 (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى في أنه ليس المراد بالطلب بالفعل بصيغة
 الفعل لان بعض أنواع الطلب ليس بصيغة (قوله حسبك فينام الناس) الجمهور
 على ان ضمة حسب ضمة اعراب وانه مبتدأ خبره محذوف أي حسبك السمكوت
 وهو لا يظهر وقيل انه مبتدأ لا خبر له لانه في معنى لا يخبر عنه وهو اكتف وقيل
 ان الضمة ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبني على الضم لانه كان معربا وأجاز
 الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف
 في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان لا طلب ينصب ما بعده قال وينبغي ان
 لا يقيد بخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول
 الجمهور ولا ز اسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشق وخالفهم
 الكسائي فأجاز النصب مطلقا وفصل ابن جني وان عصفو وفا جازاه اذا كان اسم
 الفعل من لفظ الفعل نحو زال فتحدت ذلك ولا من معناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه
 فتكرك قال في شرح الشذور وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على
 صريح الفعل) فان الاء مجرد العطف من غير سببية نحو ما أتينا افتقدنا فيجب الرفع
 أي ما تحذفنا وكذا الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن اذا جرمت تشرب (قوله
 والمستأنفتان) فان الفاء مجرد السببية حيث لا للعطف نحو ما أتينا فتكرك معنى
 فاننا كركمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لا تباينه والواو مجرد الاستئناف
 لا للعطف نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ان رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا
 نصب تشرب تكون الواو عاطفة ويوافقه ما صرح به في شرح الجملة انه لا يصح كونه
 مفعولا معه لانه لا يكفي فيه الاسم تأويل لكن قال حفيد الموضع كغيره انه مفعول معه
 وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضم ان بعدها وانما تضم بعد العاطفة كما
 صرحوا به هنا فليجوز (قوله نحو لا يقضي عليهم فيموتوا) على معنى لا يقضي عليهم
 فكيف يموتون لا على معنى لا يقضي عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يتبع أن يقضي عليهم
 ولا يموتون أي لا يكره قضاء عليهم فموتهم وانما قدر واما التقدير فيه وفيما يأتي لان
 أن تجعل ما بعده في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه
 وهو ما قبل الفاء في تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها
 من الاعراب (قوله وبالفعل) هل يشترط في ذلك أن لا يكون الخبر جامدا كاسياني
 في الاستفهام (قوله وبلاسم) نحو غيرات فتحدت بالانصب نظرا الى أن غير قائم

(أو طلب بالفعل) لا غير
 لاصالته في ذلك فخرج
 الطلب بلفظ الخبر نحو
 حسبك حديث فينام الناس
 وبالمصدر نحو سياتي بك
 وباسم الفعل نحو صه
 فتكرك ولا يجوز النصب
 بعد شيء منها وخرج بقيد
 السببية والمعبة العاطفتان
 على صريح الفعل
 والمستأنفتان وعلى قوله نفي
 محض النفي بالحرف (نحو)
 لا يقضي عليهم فيموتوا) وما
 تأتينا فتحدت بالانصب
 وبالفعل نحو ليس زيدا
 حاضر فكلهم وبلاسم
 نحو أنت غيرات فتحدت
 والنفي مع الواو كذلك نحو

مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى أنه لا يجري مجراها في الاستعمال بخلاف نحو قلما انلقاني فسكرني وشكرا قل رجل وأقل رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي العرف في الاستعمال (قوله ولما يعلم الخ) قال في شرح الشذور والمعنى والله أعلم انكم تتجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وانما ينبغي لاكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والوافي قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى وحاصل ما اشار اليه أن العلم في الآية مجاز عن المعنوي وأنه انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما لا نفي وكيف يصح نفي علم الله وعلمه بتمامه بالواجب والجائز والمستحيل فتقدير (قوله وشمل قوله وأطلب الخ) في شمله للاستفهام والعرض والتحضيض نظروا قد يقال له أراد بالافعل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف وليتظلم كان الطلب به هذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضاً وكان بخواتم ولعل طلبا محضاً مع أنه قد قيل انه ما ليس بموضوعين للطلب بل لحالة تستلزمه فان اريد انه في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول بأنه موضوع لعنى الفعل (قوله وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية) ففيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذى الاجوبة (قوله قول الشاعر) أي بالنصب في قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم الجلي (قوله يانا ق الخ) ناق منادى مرخص أي يانا قة والعنق بفتحين ضرب من السير ونصبه على أنه تابع عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أي سيراً عنقا والفتح الواسع نعت (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقيل غيره ادعى مثل آخر جي فاستعمل في الفعل واو مكسورة مضموم ما قبلها المحذوف لو او ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم النشأ في أصل الامر وانما يجوز السكون ذكره في فصل همزة الوصل وكذا قال أبو في شرح الكافية وفي ايضاح أبي على ما نصه وتقول للمرأة اغزي ادعى فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة في حكم النيات وقوله وأدعو محل الشاهد وأدى بعد صوتاوا ابتدأ بعد الصوت وأدى خبر مقدم وان ينادى في تأويل مصدر مرفوع على انه الخبر ونظيره في مجي اسم أي ذكره وخبر هام معرفة قوله تعالى ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة (قوله وفي جواب النهي الخ) شرط النهي عدم التخص بالاقال في شرح الشذور ولو تنص النهي بالاقبل لكان النهي بغيره لا يرد في غضب فيجب في غضب الرفع ويتبع الغضب

ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين) وقس الباقي وشمل قوله وأطلب بالفعل الامر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتمسني والتضيض فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وزاد الفراء التبرجي واختاره ابن مالك لتبوت ذلك معاً فتمبر على هذه السبعة وقد جمعها بعضهم في بيت وهو مرواه وأدع وعل وأعرض لحضهم * تن وارج كذلك النفي قد كلاً * منال النصب بعد الفاء والواو في جواب الامر قول الشاعر يانا ق سيري عنقا فسجاً الى سليمان فتسريحاً * وقوله

فقلت ادعى وأدعوان أئدى لصوت أن ينادى داء يان وفي جواب النهي قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) وقوله الشاعر

انتهى فان نقض بعدها الممتنع النصب نحو لا تضرب زيدا في غضب عليك الا تأديبا
وانظر تقييده بالاهل بخروج غيرها (قوله لانه عن خلق الخ) صدر بيت لاني الاسود
الذي عجز عار عليك اذا فعلت عظيم * والشاهد في وثاق وعار خبر مبتدأ محذوف
أي ذلك عار عليك وعظيم صفتيه واذا فعلت معترض بينهما والخلق ضم اللام ملكة
تصدر بها الافعال بسهولة (قوله وفي جواب الدعاء) بشرط ان يكون بفعل أصلي
خروج الدعاء بالاسم نحو سقيا لك والدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل
الجنة (قوله هل لنا من شفاعة الخ) من مزيدة في المبتدأ ولنا خبر مقدم ويجوز ان
يكون شفاعة فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والقاء
عاطفة للصدر المؤول على المصدر والتعديد مما قبلها أي هل حصول شفاعة شفاعته
منهم لنا (قوله نيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو
مسموع أو مصنوع انتهى أقول هو من كلام الشريف الرضي يقب الطالبيين وهو
وان كان أشعر الطالبيين بل القوشين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين
كما يعرف من ترجمته في اليتيمة والريان ضد الظمان والكري النعاس والمراد به في
البيت النوم والمسموع اسم مفعول من أسعته الحية أو العقرب وإليه المسموع كناية
عن ليلة السهر قال في المغني وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه
استشكل قول الشريف المرتضى وأشهد هذا البيت وقال كيف ضم التام من نيت
وهو الاعتاطب للآلية تكام وفتحها من أبيت وهو للتكامل لا لاختطاط فينت للحاكي
ان الفاعلين مضارعان وان التاء فم الآلام السكامة وان الخطاب في الأول مستفاد
من تاء المضارعة يعني والهمزة فيه للاستفهام لاهمزة المضارعة والتكلم في الثاني
مستفاد من الهمزة وان الأول مرفوع على قوله محل الاسم والثاني منصوب بأن
مضمرة بعد واو المصاحبة (قوله لكن يشترط فيه الخ) ويشترط في الاستفهام
ايضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم يضربته فيجوز لك فان الضرب اذا وقع يتعذر
سبك مصدر مستقبلي منه قاله ابن مالك أخذ من ردائي على تجوز الفارسي والرحاج
في ونسكون من قوله تعالى لنلبسون الحق بالباطل ونسكنون الحق وأنتم تعلمون
النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجعدهن ذوا ذابان اضهار ان هنا
فيجوز ان نسكنون معطوف على موجب وقرر وليس بمستفهم عنه وانما استفهم
من السبب في اللبس واللبس موجب قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من
الصحابة اذ اعتد سبك مصدر مما قبله اما ان يكونه ليس ثم فعل ولا ماني معناه واما
لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل مضى الفعل فانما يتصرف مصدره مقرر
استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فاضربك أي ليكن منك تعرف

لانته عن خلق وثاق مثله
وفي جواب الدعاء نحو
قوله اللهم تب علي ثاقوب
وقوله اللهم ارزقني بهيرا
وأحجب عليه وفي جواب
الاستفهام نحو هل لنا من
شفاعة فيشفعوا التاء وقوله
أتيت ريان الجفون من
الكري * وأبيت منك
بليلة المسموع *
الكن يشترط فيه أن
لا يكون باداة ياء ما جملته
اسمية خبرها جامد فلا
يجوز هل أخوك زيد
فأذكره بالنصب وفي
جواب العرض قوله

جواب التمني نحو يا ليتني
كنت معهم - فأقرضوا
عظيمة ما نحو يا ليتنا صدق
ولا تكذب بآيات ربنا وانكون
من المؤمنين في قسرة
النصب وفي جواب التمني
نحو هلا اتقيت الله فيغفر أو
ويغفر لك وفي جواب التمني
عند انقائه له على أبلغ
الاسباب أسباب السموات
فأطلع بالنصب في قسرة
حفص عن عامه ونحو على
أراجع الشيخ وفهمي ولم
يسمع النصب بعد الواو في
المواضع المذكورة الا في
خمسة التي والامر والهي
والقبي والاستفهام وقامه
النحويون في الباقي صرح
بذلك في شرح الشذور
وتنبه في نواصب المضارع
لا يجوز أن يخذف معمولها
وتبقى هي دلولا ليل فلو قيل
أريد أن تخذ - رج لم يجوز أن
يجيب بقولك أريد أن تخذ
أخرج وأجازه بعضهم محجبا
بما وقع في صحيح البخاري
فيذهب كما فيعود ظهره
طيفا واحد أريد كما يسجد
قال وهذا كقولهم جئت
ولما قال أبو حنيفة وليس

بضر بن يدق ضرب منا وتقدم الكلام على الاسم تفهام القيرى (قوله يالبن
السكر الخ) الشاهد في قصره والاداة عرض ومما وصولة والعماد تحذوف
تقديره ما قد حدثوا به والاداء في غملا لتعليل وراء مبتدأ خبره كن سمعاى كن
سمعه وانفه لا للاق (قوله وفي جواب الغنى) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء
لمن له الفعل الاول او لغيره نحو ابلت تأتينا فخذت لك وليته تأتينا فخذت لنا اذا تقدير
لبت اتينا نأمنك فخذت منا ولبت اتينا نأمنك فخذت منا ولا يجوز ان يكون التقدير
ليته كان منه اتيان فخذت لان ذلك زيادة تتجاوز الحد واما اذا كانت لبت داخله
على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع فان كان
الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتيني فيكرمنى فيصع ان
يقال انه في تقدير لبت الشأن يكون مثل اتيان فاكرام ولبت الشأن تفعل اتينا نا
فاكراما والتقدير في الآية يالبن كونهم فقورا (قوله في قراءة النصيب)
واما في قراءة الرفع فليس مما نحن فيه (قوله عند القائل به) وهو الفاعل في
السبب الخامس من المعنى وهذا لا يجيزه بهرى ويتأولون قراءة حفص اما على انه
جواب لامر وهو انى صرحا وعلى العطف على الاسباب على حد قوله وليس عبارة
وتقرعنى * او على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو ان بلغ على حد قوله ولا سابق شيئا
اذا كان جائيا ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجى منصوب لجواب المعنى فهو
قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انهم وظاهره ان الخبر صريح على حد
ولاسابق غير قليل وهو كذلك لانه وقع في القرآن كثيرا كما يعلم من كلامه في العطف
على المعنى من الباب الرابع (قوله و اجاز به بعضهم) أى بعض المغاربة (قوله محجبا
بما وقع في صحيح البخارى فيذهب كما الخ) هذا وقع في تفسير قوله تعالى وجود يومئذ
ناصرة من كتاب التوحيد قال الحافظ ابن حجر ان ثبت في النسخ انى وقتت عليها
ذكر افظة يسجد حتى ابن بطال ذكره بافظ كي يسجد بحذف ما والضمير في
يذهب عائذ على ما كان يسجد لله رياء وسمعة لان افظ الحديث كل مؤمن وبقي من
كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب الخ (قوله فان سقطت الفاء الخ) اى لم توجه
مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق وجود (قوله ولو بلفظ الخبر)
أشار الى انه ليس المراد الطلب المتقدم بحجوه كما هو عادة التكرار معرفة
الغالبية في التوافق بل ما بعده وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة
لطلب والخبرية اذا اراد بها الطلب وقال بعضهم الفاعل لا يبرى افظ الامر
معنى لا يتقاسم والسومع اتقى الله امره فعمل خيرا يشب عليه وجعل بعضهم منه

قوله

مِنْهُ لَأَنْ يَنْفَعِ الْفَعْلَ نَعْدَمًا لِلدَّلِيلِ - لِجَائِزَةِ مَقُولٍ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ وَلَمْ يَقُلْ مِنْ

في هذا ضمن كلام العرب (فاز سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطاء) ولو بلافت الخبر

(وقصد به (الجزء)

لأطلب السابق عليه
 بأن قدر مسبقا عنه
 (جزم) ذلك المضارع وجوبا
 بادا شرطه مقدرة هي وفعل
 اشترط (غوى) قل (تعالوا)
 (أتل) فأتل تقدمه طلب وهو
 تعالوا وقصد به الجزء الجزم
 وعلامة جزمه حذف الواو
 والمعنى تعالوا فان تأتوا
 عليكم فالتلاوة عليهم مسبية
 عن محبتهم وئله أين يبتك
 أترك وحديثك تحمدي
 الناس وقوله مكانك تحمدي
 أوتستريحى وكذلك يجوز
 المضارع بعد الترجى اذا
 سقطت الفاء عنه من أجاز
 نصبه قال أبو حبان في
 الارتشاق وقد سمع الجزم
 بعد الترجى واستشهد له
 في شرح القسهيل بقول
 الشاعر

على اتفاقنا منك تخوى ميسر
 على مثل بعد العسر عطفك
 ليس *

قال المرادى وهذا دليل على
 صحة مذهب الكوفيين فان
 سقطت الفاء بعد غير الطلب
 وهو الخبر المبتدئ والمي أو
 بعد الطلب ولم قصد بها
 بعدها الجزء وجوب الرفع
 وما ذكرناه من ان المضارع بعد

قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تخيبيكم من عذاب أليم الى قوله يغفر لكم
 ذنوبكم فان الجزم في جواب تؤمنون بالله وتجاهدون لانها مـ تأتية مـ عنها
 الطلب أى آمنوا وجاهدوا وليس الجزم في جواب الـ فتفهم لان غفران الذنوب
 لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيل
 للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتنال (قوله وقصد به) أى بالمضارع
 (قوله لأطلب السابق) أى لأطلب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسبقا
 عنه أى عن المطلوب بالطلب المذكور (قوله جزم) اهتم الجازم ليجرى كلامه على
 كل الأنوال الآتية وفي شرح السكاكية الجزم عند التعرى من الفاء جائز باجاء
 (قوله بادا شرطه مقدرة) أى بهذا الطلب مدلولاً على ما به وهل يعين تقدير ان قال
 الرضى وأعدل ذلك لاستبعادهم لـ ناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه به مدلاله
 اذا جاز ان يحزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن
 معناها فـ لا واحدا انتهى وفيه ان تضمن الفعل معنى الحرف ما غير واقع وغير
 كثير كما بأتى (قوله فان تأتوا الخ) قال في شرح الشذور ولا يجوز ان يقدّر فان
 تعالوا الان تعال فعل جامد لا مضارع ولا ماضى حتى تقوم بهضم انه اسم فعل
 (قوله أين يبتك اترك) أى ان تعرفه اترك (قوله وحديثك تحمدي) (قوله مكانك تحمدي الخ)
 أى ان تسكف عن الحديث بين الناس وذكر افظ حديث وقع في النسخ ثابتاً وفي
 خط المحشى وهو لا يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدي الخ)
 محذوب لامر وبين الاطشابة صدره * وقولى كما ما جشأت وجاشت * وجشأت
 اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو في الاصل ظرف مكان
 ثم انفصل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل والمعنى الرضى مكانك تحمدي بالاشجاعة
 أوتستريحى بالقتل من آلام الدنيا (قوله يلى) مضارع مجزوء في جواب أترجى
 وعلامة جزمه السكون (قوله وهذا دليل الخ) فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط
 الفاء التصبغ مع وثم ما دليل الجزم بعد اسم الفعل والخبرى افظ الامر معنى
 (قوله وهو الخبر المبتدئ والثنى) لان الجزم يتوقف على السببية وهي مفعولة فـ هما
 أما الاول فظاهر وأما الثانى فلأنك اذا قلت ما تينا فتجسد تـ لا يكون انتفاء
 الايمان سببا للحديث ولهذا رد على الكوفيين والزجاج في اجازة الجزم في جواب
 الثنى بأنه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال الثنى قد يكون سببا نحو ما اعظمنا
 نعمتك (قوله وجوب الرفع) اما على الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو
 ذهب لى من لذك وابايرتى على راء الرفع كذا قالوا في تفسير ابا معى المسمى
 بالناسبات وقد استشكل القاضى العضد في الفوائد الغيبائية كون يرت على

وما ذكرناه من ان المضارع بعد

وهو الامع كافي المعنى
وقيل انه مجزوم بنفس
الطلب لتضمنه معنى
حرف الشرط كما ان أسماء
الشرط انما جازمت لذلك
وهو مذهب الخليل وسيبويه
وجرى عليه في الشرح وقيل
انه مجزوم بنفس الطلب
لنيابته عن الشرط كما ان
النصب خبر باقي قولك ضربا
زيد التباينة عن اضرب لا
لتضمنه معناه وهو مذهب
الفارسي والسبكي (وشرط
الجزم) بعد الامر صفة
حلول أن تفعل محله كافي
التسهيل والجامع نحو أحسن
إلى أحسن اليك بخلاف لا
أحسن (وبعد النهي) عند
غير الكافي (صفة حلول
ان) الشرطية مع (لا) التافئة
(محله) أي الهي مع صفة
المعنى وظاهر عبارة الألفية
ان لا هذه تافئة بالهاء لا تافئة
بالفاء وشرحها على ذلك
الشاطبي والمكودي وذلك
(نحو لا تدن من الأسد نسلم)
اذ يصبح أن يقال لا تدن
من الأسد نسلم (لا تافئة
مسيبة بمعنى عدم الدنو) (بخلاف)
نحو لا تدن من الأسد
(يا كالك) اذ لا يصح أن يقال
ان لا تدن من الأسد يا كالك لان الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو

قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه السلام لان يحكي عليه
السلام قتل في حياته ولا يصح كون وارثا الا اذا تخلف بعده وقد قال الله تعالى
فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فتجعل استثنائية ولا يلزم حينئذ الاتخلف لظنه عليه
السلام هكذا نقول في عنه وأنا اجله من ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على
مقامه باختلاف ظنه بأن الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومع السند كان تسمية العلم الذي أخذه عنه في حياته اربابا مجازا مرسلات باعتبار
ما يؤهل اليه في الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحكي عليه السلام علمه ان عاش بعد
أيضه علمهما السلام وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم سمي العلم اربابا على وجه
الاستعارة التسمية بقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الأنبياء ولا شك ان
من ضرورية تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع في تسميته اربابا حينئذ ضرورة
يؤول من ورائي ما غاب عنه وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجسس السؤال
أصلا فان التواريخ القديمة عن اليهود وهو لا شيء ونقل البغوي أول سورة يحيى
اسرائيل ما يقتضي موت ذكر يا قبل يحيى أو على الحال ان كان ما قبله معرفة يصح
يحيى الحال منها نحو ولا تمن تستكثر أو على الاستثناف نحو * وقال را ندمهم ارسوا
نراولها * أو على العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذر وان ادعى المعنى في الاذن في
الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفي الداخل على
الاذن معناه نفي الاذن في الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم (قوله وهو الاصح كما
في المعنى) قال فيه لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما اختلاف الاصل لكن في
التضمن تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمن الفعل معنى الحذف
اما غير واقع أو غير كثير ولا نائب الشيء يؤدي معنى والطلب لا يؤدي معنى الشرط
ومراوده بالحرف في قوله تضمن معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو
أعم منه ومحاحه أن يوجد فلا يرد عليه ان افعال الانشاء كعسى ونعم متضمنة لمعنى
الحرف الذي حق الانشاء أن يؤدي به واعترض ابن مالك القول بأن الجزم باداءة
شرط مقدرة بقوله تعالى قل لعبادي الذين يقيموا الصلاة ولا يذكروا ما كان الله يدبر ان يفعل
ليقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يختلف أحد من المقول ذلك عن الاعتقال
والتخلف واقع وأجيب عنه بأجوبة احسنها ان الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة
للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتمويق هنا (قوله كما ان النصب خبر باقي
الخ) هو الامع كافي التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب باسمه المحذوف أو
اضرب زيدا ويدل الجزم بلا مقدرة (قوله وشرط الجزم بعد الأمر) غير الأولى
من أنواع الطلب ما عدا الهي كالأمر في الشرط المذكور ونحو أين بينك ناز

أي ان تعريفه أزر كما بخلاف قولنا أين بيتك اضرب زيد في السوق اذ لا معنى
 لقولنا ان تعريفه اضرب زيد في السوق وقس الباقي (قوله واهذا اجعت السبعة
 الخ) وأما قراءة الحسن البصري فتكثر بالجزم فأجاب عنها المصنف في الشرح
 بثلاثة أجوبة منها ان تكون بدلا من تمن كقائه قبل لا تستكثر أي لا ترى ما تعطيه
 كثيرا وهو وان ربحه أبو حيان واستظهره السمين توزع فيه باختلاف مذهبهم
 وعدم دلالة الأول على الثاني (قوله وأما قوله عليه السلام) جواب عما احتج به
 السكاني ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي
 كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الإدغام
 نحو ويحرمكم لكم للجزم (قوله يحتج بالسمع والقياس) أما السماع
 فكالحديثين المتقدمين وأما القياس فهو ان المنصوب بعد الإضمار
 فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفاعل نحو قوله تعالى لا تغفروا على الله كذا فيسحقكم
 بعذاب لان المعنى ان تغفروا ومن الجواب عن السماع وأما القياس على المنصوب
 بعد الإضمار فلا يحسن لان الفاء قد تكون في النفي ولا جزم فيه ورد بأن السكانيين
 يجوزون الجزم بعد النفي أيضا قال العصام والاطهر ان الخلاف لفظي اذا لم يجر
 فهو اجتهاد تقدير المثبت مجرّد وقوعه بعد النفي والسكاني أثبتوا عند قرينة تقدير
 المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الجهة وكيف يثار عن حذف الشرط بقريضة كما
 لا نزاع له في ان سبق النفي لا يستدعي تقدير المثبت (قوله توهم اجراء الخ) فيجوز
 عنده أيضا سلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار (قوله أيضا) أي لا يجوز في
 جواب الطلب (قوله حرف جزم) أي حرف يعمل الجزم (قوله انفي المضارع) أي
 لا اتفاق حدثه في الكلام ايجاز بحذف المضاف ومجاز بالطلاق المصدر واردة
 الحاصلة أو التي مصدر المبنى للفعول (قوله وقلب زمانه ماضيا) المضارع اذا انقلب
 ماضيا لا يكون حقيقة في المعنى الأول بل يكون منقولاً حقيقة في المعنى الثاني
 وتسمية مضارع باعتبار ابقاء الشيء على ما كان وهذا الاعتبار يجوز ان يكون
 حقيقة في المعنى الأول لاسيما ان الاثبات هو الاصل في الاستعمال والنفي فرع له
 وكون لم ولما قبلان زمن المضارع ماضيا مذهب المبرذ لانهم ما عنده يصرفان معنى
 المضارع الى معنى الماضي دون افظه وان الاصل يفعل قد خلتا عليه وصرفنا معناه
 الى الماضي وبقي اللفظ على ما كان عليه ومذهب سيديويه انهما يصرفان لفظ الماضي
 الى المضارع دون معناه لانه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل قال أبو حيان قال أصحابنا
 والهجج مذهب سيديويه بدليل انك اذا ناص من أوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت
 لم يتم وان قال قد قام قلت لمما يتم هذا ولما كان القلب من لوازم نزل منزلة المعنى

واهذا الشرط أجبت
 السبعة على الرفق ولا تمن
 تستكثر وأما قوله عليه
 الصلاة والسلام من أكل
 من هذه الشجرة فلا يقرب
 مسجدنا يؤذنا فالجزم على
 الابدال من يقرب بدل
 اشتمال لا على الجواب لعدم
 صحة ان لا يقرب يؤذنان
 الايذاء انما يتبب القرب
 لانه عدمه وأما السكاني
 فلم يشترط ذلك وجوز الجزم
 في نحو لا تدن من الأسد
 بأكلك بتقدير ان تدن بغير
 نفي تحتج بالسمع والقياس
 وعبارة التسهيل
 توهم اجراء خلاف السكاني
 في مسألة الامر (ويجزم)
 المضارع أيضا بل وهي حرة
 جزم لنفي المضارع قلبه
 ما نسيار نحو لم يلب ولم يولد

المستفاد منها والافغنى لم هو اننى لا غير (قوله وقد تم) كقوله

لولا فارس من نعم وأسرتهم * يوم الصلوة لم يوفون بالجار

(قوله حملا على ما) أى كما يقول الجمهور وقوله أو لا أى كما يقول ابن مالك وقوله هم
أولى لأن ما تنفى المسمى كثيرا وهو بلا قبل (قوله ليسكن هل هو الخ) القول بأنه
ضروري هو ما ذهب اليه السعدوظا مكر كلام ابن مالك انه نفية (قوله حكاهما اللحياني)
بكسر اللام وسكون الحاء (قوله وقرئ) لم تشرح (قال في المغنى اعطاء لم حكم ان في
عمل التصيد ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم لم تشرح بفتح الحاء وفيه نظر إذ
لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله وقبل أصله تشرح
ثم حذف النون الطفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفي هذا شد وذان نو كبد للمنفى لم مع
انه كالفعل المسمى وحذف النون الغريقة من مع ان المؤ كد لا يليق به الحذف وقال
الداميني يحتمل ان حركة الحاء اتباع لحركة الراء التي قبلها أو اللام التي بعدها
(قوله أختمها) احتراز من الوجودية والتي بمعنى الاوانتقيد بأن هذين لا يحفظ
دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لظروجهما بقوله اننى المضارع الان
يكون المراد الاحتراز في المحكوم عليه بهذا الحكم أعني نفي المضارع لئلا يهضم
محموم هذا الحكم لافراد ما في هذا الاحتراز بتقييد المحكوم عليه ليصح الطلاق
الحكم وتبنيه على اتفاته عن ما غير النافية (قوله من لم) أى الجازمة وما أى
النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بابية (قوله متوقعا ثبوته) بفتح القاف
أى متظروا وقوع حصول الفعول وذلك لأن ما في قد يفعل بخلاف لم فانه انفى
يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من انه ما قبلان زمن المضارع وان كان
المناسب لمذهب سيبويه قول المحشى لأن ما انفى قد فعل بخلاف لم فانه انفى فعمل
وجعله الرضى انفى لما المتوقوع غالبا قال وقد تستعمل في غير اتوقع بدل المتوقع أيضا
تخويلهم وليس لما ينفعه اندم (قوله ما يقض ما أمره) أى لم يفعل ما أمره به
وما موصولة والعائد محذوف فان قدر مجرورا أى ما أمره به ورد شرط حذف
المجرور ان يجزى الموصول بمثل ما جربه وان قدر غير مجرور لأن أمره قد يعتدى للثاني
بنفسه فان قدرته ملازم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو
منه مالا وهو لا يحذف لأن حذفه مقتول للغرض الذى انفصله ويجاب عن الاول
بأنه لا يلزم من منع ذلك ما فوطا به منعه مقتدر الزوال القبح اللطفي وعن الثاني بأنه انما
يتمتع لاجل اللبس الحاصل ولا لیس هنا (قوله وجواز دخولهم مرة الاستفهام عليهم ما)
دخولها على لم أكثر من دخولها على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم لالتقرير
والاعتراف بما بعد النفي فيجاب بلى وقد تأنى في ذلك كالأطباء نحو ألم بأن للذين

وقد تم حمل حملا على ما أولا
فبفتح المضارع وما
ليكن هل هو ضروري أو لغة
فبفتح ما أولا
بها نفية حكاهما اللحياني
وقرئ لم تشرح (ولما)
أختمها وهي مركبة من لم وما
وبال فها حرف نفي
المضارع وقوله ما ثبوتها متصلا
نفيه متوقعا ثبوته (تخولها)
يقض ما أمره ويشتري
في الحرفية والاختصاص
بالمضارع والنفي والجزم
والغلب للمسمى وجواز
دخول همزة الاستفهام
عليها وتقدم

آمنوا (قوله بصاحبة أداة الشرط) أى يجوز ذلك بخلاف لما قال الرضى وكان ذلك
 لئلا يكون فاعله قوياً بين الامام والحرى أو شبهه ومعه وله بر يد شبه الحرى فى أسماء
 الشرط كمن يقول لم يكرمنى أنهم ولا يقول من لما قال الامام بنى هذا نصير مع من
 الرضى بأن حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفي وليس
 كذلك وقال السمين فى اعراب فان لم تفعلوا الآية ان الشرطية داخلية على جملة لم
 تفعلوا وتفعلوا يجوزون لم (قوله نحو هل أتى الخ) كذا مثل أبو حيان واعتزله بلبذه
 الهاء السنية فى العروس بان الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيئاً
 مذكوراً ولم يقطع ذلك أصلاً كقولك لم يهزم زيد أمس والتحقى ان النفي الذى تكلم
 فى انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم به فيه فاذا كان مقيداً بنظر فاقصده بالمتغير ان
 النفي انظر كقولك لم يهزم زيد أمس فهذا نفي متصل وأما القيام فيما بعد أمس فلا
 تعرض فى النفي اليه لانه نفي ولا اثبات بخلاف النفي الذى لا يتقيد بنظر فانه يستغرق
 الاوقات التى لا غاية لها الى زمن النطق (قوله ومن ثم) أى من أجل انفراد لم بما
 ذكرنا للازم منه ان لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن ثم كان مترتب على
 الحكم المصرح به وامتنع لما يمكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل (قوله يجوز حذف
 مجزومها) أى لدليل كافى الغنى والتسهيل لان ما النفي قد فعل وقد يجوز حذف
 مدخولها كقوله وكان قد فعل النفي على الاثبات وأورد الامام بنى ان لم لنفى فعل
 وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله يوم الاعارب) يروى بالعين المهملة والزاى المجمعة
 و بالعين المجمعة والراء المهملة بمعنى التباعد (قوله فضرورة) أى فلا بد من نفاذ (قوله
 ولا يدخل الايمان فى قلوبكم جملة) مستأنفة أو حال من الضمير فى قولوا ولا يست
 تكراراً بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله ولا يدخل
 توقيتاً أمروا به اذ يقولوه وقال النخعي ومافى لما من معنى التوقع دليل على
 ان هؤلاء قد آمنوا بعد قال أبو حيان ولا أدري من أى وجه يكون المنفى بل ما يقع بعد
 ورد بانما النفي قد فعل وقد لا توقع (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان المحال
 وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى ان المحال قد يمتنع (قوله الدالتين
 على الطلب) لوقال الموضوعتين للطلب كان أولى فان اللام قد يراد بها أو بمعنىهما
 الخبر نحو قل من كان فى الضلالة فلنهد له الرحمن مداً واتممت يد بخوم من شاء فليكفر
 ولا قد تستعمل فى التمديد كقولك لهب ذلك لا تطعن وأما لكفر وأما آتيناكم
 وليتمعوا فيجتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوباً والتمتد فيكون
 مجزوماً ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بهما
 غيرهما كلامى التعليل والمجذور لا النافية والرائدة وسمع الجزم بالانافية اذا صلح

بصاحبة أداة الشرط نحو
 ان لم ولولم ويجوز انقطاع
 نفي منفيها نحو هل أتى على
 الانسان حين من الدهر لم
 يكن شيئاً مذكوراً ومن ثم
 جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما
 يكن ثم كان قال الامام بنى لما
 فيه من التناقض لان امتداد
 النفي واستمراره الى زمن
 التكلم يمنع من الاخبار
 بأن ذلك المنفى المستمر فيه
 وجد فى الماضي نعم الاخبار
 بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح
 ولا بنا فى استمرار النفي فى
 الحال وتنفرد لما يجوز
 حذف مجزومها اختياراً تقول
 قاربت البلاد ولما أى ولما
 أدخلها وأما قوله
 احفظ وديعتك السنى
 استودعتها * يوم الاعارب
 ان وصات وان لم * فضرورة
 ويتوقع منفيها نحو ولما يدخل
 الايمان فى قلوبكم ومن ثم
 امتنع ان يقال لما يجتمع
 الضدان لاستحالة اجتماعهما
 وتوقع المستحيل محال (و) يجوز
 المضارع أيضاً (باللام ولا
 الطليعتين) أى الدالتين على
 الطلب

فدخل في ذلك لام الامر نحو قوله في قوله من سبعة ولام الدعاء (١٩٢) (نحو ليقص) علينا ربك ولا التابهة فقول

(لا تشرب بالله) ولا الدعائية
نحو ربنا (لا تأخذنا) ان
نسبنا أو أخطأنا وجرم فعل
الغائب والمخاطب بلا كسر
قال الرضي على السواء ولا
يختص بالغائب كاللام وفي
الارشاف ما يخالفه وأما
جزءها فعل المتكلم فقليل
جدا أو ما في الفعل أم
للفعل وما في الاوضع من
التفصيل فهو طريفة لغيرهم
وأما اللام الطلية فجزءها
هل المتكلم مبنيا للفعل فقليل
أقل منه جزءها فعل المخاطب
مبنيا أيضا للفعل وهذه
الاحرف الاربعة المتقدمة
مع الطالب ان قلنا انه الجازم
بنفسه تجزم فعلا واحدا كما
مثلنا (وبقية الادوات الآتية
تجزم فعلين) متفقين أو
مختلفين فان كانتا متفقين
كضارعين فالجزم للفظهما
نحو وان تعودا وعدا وماضيين
فالجزم لفظهما نحو وان عدتم
عدنا وان كانتا مختلفين ضيا
ومضارعاً وعكسه فكل
منهما حكمه نحو من كان يريد
حرف الآخرة نزل في حزمه
ونحو من يقيم ليلة القدر ايماناً
واحتمساً باغفر له ما تقدم وهو
(ان واذا) وهما موضوعان
للدلالة على مجرد تعاقب الجزأين على الشرط (وأي) بالتشديد وهو موضوع

قبلها كي نحو حخته لا يمكن له على محبة وهو قليل ولذا لم يترد له (قوله فدخل في ذلك
الح) دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالاتماس كقولك لمسا ويلك ليدفع فلان
كذا وما ذكر من انقسام الطالب لما ذكر ظاهره على القول المرجوح في الاصول
والراجح ان كل ذلك يسمى أمراً أو محتمل انه جار على ذلك وانما عبر بذلك تأذياً (قوله
نحو ربنا لا تأخذنا ان نسبنا أو أخطأنا) قال في الكشف ان قلت النسيان والخطأ
متجاوز عنهما فقام معنى الدعاء بترك المؤاخذه فيهما قلت الدعاء راجع الى سببهما
وهو التثريب والعقوبة قال السبوطي وهذا على مذهبه في منع التكليف بما لا يطاق
لانه دعاء بتحصيل الحاصل ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لانه يمكن
باعتبار الامالة (قوله وفي الارشاف ما يخالفه) وهو ان الاكثر كونها للمخاطب
ويضعف كونها للغائب كالتكلم ومن أمثله فلا يسرف في القتل (قوله وقليل جدا)
منه نحو * لا أعرفن رب ربنا حورامد ما عها * وهو عما أقيم فيه المسبب مقام السبب
والاصول لا يمكن رب ربنا فاعرفه والرب الرب القطيع من البقر الوحشية وانما كان قليلا
لان الانسان لا ينهي نفسه الا بتجوزا وتزيلا لها من قرلة المخاطب (قوله قليل) نحو قوله
تعالى وانحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فاصلاص لاكم أي لاجلهم
والفائدة وانما كان قليلا لنحو ما مر في النسي (قوله وأقل منه الح) وذلك لان له
صيغة تختصه وهي فعل الامر واخصص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره
باللام لان امر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعلا
واحدا) أي بالاصالة والاقديت بعد الجزم بهاء عطف أو غيره نحو لا تضرب زيد
وتشتم عمر (قوله تجزم فعلين) اعلم ان اربا الثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة
تمثله الآتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغائب فان اذا جيء به في مقام التوكيد
مع واو الحال لجزم الوصول والربط تجزم فعلا واحدا ولا يحتاج الى جزاء نحو زيد
وان كثرت ما له تجبيل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على
ما مر ح جمع (قوله كضارعين) أي عربين والنكاف للأفراد الذهبية وكان
الاولى فان كانتا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء قال أبو حيان نصوا
على ان الاحسن ان يكونا مضارعين اظهور وتأثير العمل فيهما ثم ماضيين للشاكلة
في عدم التأثير ثم ان يكون الاول ماضيا وال جواب مضارع لان فيه الخروج من
الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير وأما حكمه فالجزم وخصومه
بالضرورة وجوز به ابن مالك تبعاً للقرآن اختياراً (قوله وعكسه) لا حاجة اليه مع
التعريف في سابقه بالواو دون الفاء أو ثم (قوله ايماناً) أي تصديقاً بانها حق وطاعة
واحتمساً أي طلباً لرضا الله وثوابه لا للربا ونحوه (قوله للدلالة على مجرد الح)

الركب لما لا يعقل وفي نحو
أي يوم تصم أصم للزمان وفي
نحو أي مكان تجلس؟ جلس
للمكان (وأي وأين) وهما
موضوعان للدلالة على المكان
ثم ضمنا معنى الشرط (وأيان
ومتى) وهما موضوعان للدلالة
على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط
(وهما وما) وهما موضوعان
لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط
(ومن) وهو موضوع عن
يعقل ثم ضمنا معنى الشرط
وحينئذ وهو كأي وأين مثال
الجزءين (نحو أن يشأ يذهبكم)
وبأذن نحو

وانك اذا ماتت ما أنت أمي
به تلف من أياء تأمر آتيا
وأي نحو أيامند عوافله
الاسماء الحسنى وبأي نحو
أيما نكروا بذكركم الموت
وبأي نحو قوله

نخلبي اني تاذباني تاذبا
أخا غير ما يرضيك لا يحاول
وبأيان نحو
أيان تؤمنك تأمن غيرنا *
ومسئ نحو
مئ تاذبني تشو على شؤناره
تجد خير ناره عند خاير موق
وعه ان نحوهم ما تأذبا

اللام للتعديل والغاية لاصلة لا للوضع لان ما وضع له مجرور دالة على الدلالة عليه وقس
عليه ما أشبهه (قوله بحسب ما يضاف اليه) اعل المراد باعتبار ما يضاف اليه بمعنى
انه موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف اليه (قوله لما لا يعقل) ومنه الحدث نحو
أي ضرب تضربا أضرب (قوله معنى الشرط) أي معنى هو الشرط الذي هو التعليق
أو ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد ينطبق على أدائه (قوله وهما موضوعان الخ)
ظاهره انهما متوابعان وذكر البدر ابن مالك ان مهما أعم من ما (قوله نحو ان يشأ
يذهبكم) أي نحو جزم ما ذكر أو الجزم بمعنى الجزم وقس عليه (قوله وانك اذا مات الخ)
الشاهد فيه ظاهروا تأتيا من الاتيان وتلف من أي اذا وحده (قوله أيامند عوافله
الخ) أي أي اسم وهو إفاي واقعة على الاسماء مفعول مقدم لدعوا بجمعني تسعوا وما
رائدة (قوله خلبي الخ) الشاهد فيه ظاهرو غير منصوب بنحو اول من حاولت الشيء
أردنه (قوله أيان الخ) صدر بيت محزبه * وأذا لم تدرك الامن من المثلزل حذرا *
والشاهد فيه ظاهروا محال ولم تزل حواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر
الذال المحجمة مخبر لم تزل (قوله متى تأت الخ) الشاهد فيه ظاهروا تشو ومن عشا
يعشوا ذاق ناروا جملة تشو ومن الفعل والفاعل المستتر فيه حال أي عاشيا (قوله
مهما تأتتا الخ) الضميران في به وبهما عائدان كما قال الزمخشري على مهما خلا على
اللفظ وحلا على المعنى لانها بمعنى الآية والاولى كفاي المغني ان يعود ضمير بهما الى
الآية ومن آية في موضع نصب على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجار
والمجرور حالا من الضمير في به يكون العامل فيه تأت لان العامل في الحال هو
الماضي في صاحبهم مع تصريحهم بأن اللغوا لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق
الحال على نفس الجار والمجرور مع صحة من قبيل الملاق اسم الجزء على الكل أو
اسم المتعلق على المتعلق وهذا الجواب يؤدي الى الغاء ما رخوا به اذ لا يقع الجار
والمجرور حالا حقيقة وما في فاسخن لك بمؤثر مجازية والجار والمجرور في محل نصب
على الخبر يعلقها لان الخبر لم يجرى في التثنية بل مجردا من الباء بعد ما الا وهو منصوب
(قوله ما ننسخ من آية الخ) من لاتبعض متعلقة بمحذوف لانها صفة لاسم الشرط
ويضعف كفاي المغني جعلها زائدة وأية حالا مفعول موقع موقع الجمع أي أي
شيء ننسخ من الآيات وهذا المجرور والخم المبين لاسم الشرط والمزين لاجماده
الحاصل من عموم (قوله حيثما تستقيم الخ) الشاهد فيه ظاهروا قال في الغنى وهذا
البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أي لتصر بعه بالزمان في قوله في غابر الزمان

من آية لتسخر بآياتها تسخر لك بمؤثرين ومن نحو (من يعمل - وأبجزبه) وثمان نحو
(ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وحيثما نحو * حيثما تستقيم يقدرك الله سبحانه في غابر الزمان
فعل ان هذه الادوات بالنظر في موضوعها ستة أقسام

وذلك ظاهر في ان حيث للزمان وان لم يكن قاطعاً هذا مراده فلا اعتراض عليه
باحتمال خلافه (قوله ولها صدر الكلام) لانها كادوات الاستفهام والعرض والتعني
تغير معنى الكلام والاسماع بنى الكلام الذي يصدر بالغير على أصله فلوحوزان
يحيى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى سابقه له بالتغير
أم مغير لما سمع به بعده من الكلام فينتوش لذلك ذهنه ولا يكون لها المصدر لا يتقدم
عالمها عليها وأما قوله

ان من يدخل الكنية يوماً * يلقى فيها حآذراً وطباً
ففي ان ضمير الشأن ومن مبتدأ (قوله بالنظر الى الخلاف في حقيقة ما) أى والاتفاق
عليها (قوله فظرف) محله ما لم يدخل عليه حرف أو مضاف والنائب لما كان ظرفاً
فعل الشرط (قوله أو حدث فتعول مطلق) وذلك بتعويل في أى لانها بحسب
ما تصاف اليه وقد تصاف للحدث نحو أى ضرب تضرب أو ضرب وفي ما لانها موضوعة
لما لا يقتل ومن جملة الحدث وقد جوز في ما من قوله تعالى ما ننسخ من آية ان تكون
مفعولاً به لتنسخ أى شئ تنسخ وان تكون واقعة موقع المصدر ومن آية هو
الفعول به والتقدير أى تنسخ تنسخ آية قاله أبو البقاء وغيره وقالوا يحيى ما صدر
جائز ولكن رد على هذا القول بأنه يلزم خلو جملة الجزاء من ضمير يعود على
اسم الشرط وان من لا تراد في الموجب والشرط موجب (قوله على ما صححه في
المغنى) قال فيه لان الفائدة تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان
نظيره هو الخبر في الذى يأتي في قوله درهم انتهى وقال في المباحث الضيقة المتعلقة بمن
الشرطية ويشهد لما ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فاعل الجواب وانه
لا ينفك عن صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط الحديث الآخر أخرجه
الامام أحمد من ملأ ذارحم محرم فهو حرفان ضمير هو حرفان يعود الى المملوك
لا الى من الواقعة على المالك وان ذهب الى انه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب
الى اسم الشرط أبو البقاء العكبري في الباب وساق عبارته ومقابل ما صححه في المغنى
ان الخبر هو الشرط وحده أو بمجموعهما (قوله أو هل ضمير أو متعلقة فاشتغال)
فالاول نحو من رأته فأكرمه ويحتمل ان يكون منه مفعولاً أو متعلقة فاشتغال
يخسر تأنيده فمأثمه ضمير ليخسر لانه من معناه والثاني نحو من رأته فأكرمه
واذا جرى الاشتغال فيما له المصدر قد حذف وخر اعنه كما أشيرنا اليه في الآية
هذا وبقي ما لو وقع بعد ما لا يكون واقعة على زمان أو مكان فعل ناقص فانه
لا يتصف به عدولاً لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولاً به ولا مبتدأ بل يكون في محل
نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو من كان أبوك وأما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع

ولها صدر الكلام وهي بالنظر
الى الخلاف في حقيقة ما أربعة
أنسام الاول ما هو حرف
باتفاق وهو ان الثاني ما هو
اسم باتفاق وهو الباقي ما صدر
اذا ما هو ما الثالث ما فيه
خلاف والاصح ان حرف وهو
اذا الرابع ما فيه خلاف أيضاً
والاصح انه اسم وهو ما
ثم ما هو اسم ان وقع على زمان
أو مكان فظرف أو حدث
تفعول مطلق والافان وقع
بعده فعل لازم فبقي أخبره
جملة الشرط على ما صححه في
المغنى أو متعلقة واقع عليه ففعول
به أو على ضمير أو متعلقه
فاشتغال وكذا القول في أسماء
الاستفهام (ويسمى) الفعل
(الاول) من الفعلين المجزومين
بأحد هذه الادوات شرطاً

على الزمان أو المكان فهو باق على أنه طرف وهو مع ذلك خبر وكونه طرفاً ولا يشاق
 كونه خبراً كما قالوه في أيثباته كونه خبراً كحكم الموت وبقى أيضاً ما إذا وقع بعده فعل
 متعدي لكنه عمل في غيره ولم يتباطأ عليه ولا عمل في ضميره فإنه في هذه الحالة يكون
 مبتدأ كافي من يعمل سواء يجز به وجوز وفي مهماتنا أنه من آية أن تكون مهما
 في محل رفع على الابتداء (قوله لتعليق الحكم عليه) لوقال لأنه شرط لتحقيق الثاني لكان
 أولى والمراد أن الأداة ذات على جعله شرطاً وان الثاني مسبب له إذا كان على صورته
 الطبيعية وليس المراد سببته في الخارج فإن قولك أن وجد النهار طلع الشمس
 بالنظر إلى الخارج عكس ما قيل واحترزنا بقولنا إذا كان على صورته الطبيعية من
 نحو أنت طالع أن دخلت الدار فأن شرطية مع الثاني ليس بسبب والحاصل أن
 معنى شرطية الأول أن العقل يحكم به جود الثاني عند وجود الأول معلقة عليه لأنه
 شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء كفي المطول وعبارة بعضهم أدوات الشرط
 ما تدخل على شيئين فتعمل أولهما سبباً والثاني ما والمراد بجعلها الشيء سبباً أن المتكلم
 اعتبر سببية شيء شيء آخر بل ملزم ومبني وجعلها أداة عليه ولا يلزم أن يكون الفعل
 الأول سبباً حقيقة للثاني لا خارجاً ولا ذهناً بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما أن يصرح
 أن يوردها في صورة السبب بل اللازم والمزوم كقولك أن شتمتني أكرمتك فالشتم
 ليس سبباً لكون المتكلم اعتبر تلك النسبة الظاهر والمكرم لا الأخلاق بمعنى أنه منها
 يمكن بصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده (قوله
 جواباً وخيراً) قال الدماميني فهماء عندهم لفظ أن مرادفان وشرط الجواب الأداة
 كخبر المبتدأ فلا يجوز أن يقرم زيد يقرم فان دخله معني يخرج به لافادة جازمه من
 كانت هجرته إلى الله ورسوله فهو هجرته إلى الله ورسوله (قوله لأن مضمونه الخ) فهو
 ينبغي على الأول ابتداء الجزاء على الفعل (قوله وتسميته جواباً بالخ) هو ما قاله أبو حيان
 وقد منع كونه ما مجازاً اصطلاحاً بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة
 باعتبار اللغة (قوله لا تجزء إلا في الشعر خاصة) لأنها موضوعة لزمن معين واجب
 الوقوع والشرط المقتضى للجزء لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه وهذا
 ما جرى عليه ابن مالك في الكافية وطاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في الشعر على
 فله وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في الشعر نادر وفي الشعر كثير وجعل منه قوله
 عليه السلام اعلى وفاطمة رضي الله عنهما إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعا
 وثلاثين الحديث وذهب بعضهم إلى أن التجزء في الشعر إذا زيد بعدها ما قال أبو حيان
 في شرح التسهيل إذا استعملت إذا شرط فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا
 ولأن قيل تكون مضافة وفهمت الربط بين ما تضاف إليه وغيره وقيل ليست

لتعليق الحكم عليه ويسمى
 الثاني منه ما جواباً لأنه
 مترتب على الشرط كما يترتب
 الجواب على السؤال وجزاء
 أيضا لأن مضمونه جزاء لمضمون
 الشرط وتسميته جواباً مجازي
 وكذا جزاء لأن الجزاء هو الفعل
 المترتب على فعل آخر تروا با عليه
 أو عما با وهذا مفعول هنا
 وأسقط الصنف من الجوانب
 ما ذكره بعضهم وهو أن
 وكيفية ولأن الشعر في
 إذا انتم لا تجزء إلا في الشعر
 خاصة كقوله

وفي كيفية اعدام الجزم لعدم
السمع بذلك وأجاز الكوفي
الجزم بما قبا ساعلى غيرها
وكذا أجاز الجزم بما دون
ما وأما الوفا لاصح انما لا تجزم
أصلا ومن أجاز مخصه بالشعر
كقوله
لو يشأ طار به اذومبعة *
لاحق الأطلال فمدوخصل
وفهم من كلامه ان الجزم بحيث
واذ مخصص باقتران ما بهما
كالمفط به وهو الاصح وأما
غيرهما فهو قسمان قسم لا
تحققهما وهو من وما رهما
وانى وقسم يجوز فيه الامران
وهو أين وان وأى ومنى وأيان
وما ذكره من ان هذه
الادوات جائزة للشرط
والجواب معاهو مذهب
سبويه ومحقق أهل البصرة
واعترض بأن الجازم كالجار
فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس
لنا ما يتعدده الا ويختلف
كرفع ونصب وأجيب
بالفرق بأن الجازم لما كان
تعليق حكم على آخر عمل فمما
يختلف الجار وبأن تعدد
العمل قد عده من غير
اختلاف كمنعولى طن
مفاهيل اعلم وقيل ان الشرط
يجزوم بالاداة والجواب
يجزوم بالشرط واختاره ابن التميمي بل وقيل ان الاداة والشرط

مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا
يحصل به الربط قال وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فمما في قال انما مضافة لعمل
الجزء ولا بدومن منع ذلك العمل فمما فعل الشرط كدائر الادوات انتهى وظاهره
ان الخلاف جار فمما ان كانت جائزة وهو خلاف ما في المغني فليراجع (قوله واذا
نصبك الخ) الشاهد فيه ظاهر (قوله قياسا على غيرها) رد بأن معنى أدوات الشرط
تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل
يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن في ذلك لحظا لها وبان من الافعال
ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح ان يملق عليه حال هو افق قطرب الكوفيين
ومذهب سائر البصريين المجازاة ماعنى لا عمل للجملة الفتا لأدوات الشرط بوجوب
موافقة شرطها للجواب ما قال في المغني فالواو من ورودها شرط ا قوله تعالى يتفق كيف
يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابه ان ذلك محذور في دلالة ما قبلها وهذا
يشكل على الملاحقة ان جوابها ما يجب ثالثة لشرطها انتهى (قوله ومن أجازها) هو
ابن السجري كما في المغني (قوله لو يشاء الخ) الضمير في يشاء عائدا إلى فارس في البيت
قبه والمبعية النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضام والآخر جمع اهل بكسر
الهمزة وسكون الطاء المهمة وهي الحامصة ومهد بفتح التون وسكون الهاء أى
جسم مشرف وخصل جمع خصلة بضم الخاء المججمة وسكون الصاد المهمة كغرفة
وغرف وهي اقية فمن شعر وخرج المانفون الجزم بل هذا البيت على لغة من يقول
شايشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حدة قوله هم العام والخاتم ويؤيده انه
لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فاعنى لوشاء (قوله
وهو الاصح) لانه لم يسمع فيها الا مقررين ما وقال الفراء يجوز الجزم بما دونها
قياسا على ان وأخوانا (قوله وهو ان) في نسخة بدل أين ان وينبغي ذكرهما لان
حكمهما في ذلك واحد (قوله وبأنه ليس لنا ما يتعدده الخ) أى ليس لنا عامل
بتعدده الا والحال ان عمله يكون مخفيا كرفع ونصب سواء تعدد احد المختلفين
أم لا ولا يجوز ان يتعددا من غير اختلاف والجواز م على هذا القول فتعددهما
ولم يختلف بهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقاني رحمه الله ان قول الشارح
فمما يأتي وبان تعدد العمل الخ لا يصلح جوابا عن هذا الاعتراض لان العامل في بابي
طن وعلم اختلاف عمله لرفع الفاعل فيه ما وعلم اختلاف ما تعدد من بقية
معمولانه لا يدفع ذلك كما لا يخفى (قوله لما كانا تعليق حكم الخ) أى فهو مقتضى
للفعلين (قوله واختاره ابن مالك) وذلك لان فعل الشرط مستدع للجواب بما
أحدث فيه الاداة من المعنى والاستلزام والاداة ضعيفة عن عمليين ورد باستغراب

عمل الفعل الجزم وأما حذف الاداة عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت
 شيئين كان وما (قوله كلاهما جزم الجواب) لا ارتباطهما ولا حرف الشرط
 لا يقدر على عملين فيقوى بالتثاني كما ذكر في عامل الخبر ورد بأن العامل المركب
 لا يحذف أحدهما جزأيه ويبقى الآخر كما ذكرنا وحيثما وقع الشرط قد يحذف وبأن
 العامل لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحدهم المشركين استجارك
 وأجيب عن الثاني بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسرله ورد أيضاً بأن الجازم
 لا يحذف، نعم قوله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الاداة والشرط
 لزم بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الاداة لبقاء أحد
 معموليها فيكتفي به (قوله جملة اسمية) أو رد عليه بنحو وان أطعمتهم انكم
 لمشركون وأشار الرضي الى الجواب بأن القسم مقترب لشرط والجواب له
 ويجوز حذف القسم من غير لام مقدرة لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم
 لمكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغيره فيكون المقدر كذلك فيبقى الايراد
 لان الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتباره لوجود الفاء أو عدمها
 اذا عتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذى الجواب (قوله
 غير لا ولم) أى غير المضارع المنفي هم ما أما المضارع المنفي هم ما فيجيب عن شرطه امالا
 فلانها المكثرة استعمالها يخطأها العامل نحو جئت بلا مال وألم فلتغيرها معنى
 المضارع الى الماضي صارت كجزمه مع قلة حروفها أما لما أختها فكثيرة الحروف
 وأما الماضي المنفي بلا نقص الرضى على أنه لا يصير شرطاً فلا يجوز ان لا ضرب
 وان لا شتم لقلة دخولها في الماضي فاذا وقع جواباً وجبت الفاء (قوله أو مقرون
 بقدر) ما ضياعاً ومضارعاً (قوله قرن بالفاء) في كلام الجماعة مصرح به في المعنى في
 محال ان المحل لمجموع الفاء وما بعدها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ذلك كان
 الجواب مصدرية حمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء
 لان الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام ويجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم
 الهمزة على أداة الشرط نحو قولك ان أكرمك أنت أكرمك أكرمتك أكرمتك أنت أكرمتك أنت
 أكرمتك أنت كرمي قال الله تعالى أرايت الذي يكذب بالآية رأيا غير الهمزة فيجوز
 حمله عليها لانها الاصل ويجوز دخول الناء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى
 (قوله لا يمنع دخولها عليه) ظاهر كلام الالفية عدم وجوب الاقران بالفاء لا ممتنعاً
 وأقره المصنف في الجواب في الفعل في التصريح عن ابن الناطم ان الجواب اذا كان
 صالحاً للشرط الاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بنحو ومن جاء بالسيدة فكبت
 ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف شتم قال وقال غيره اذا رفع المضارع للجواب جملة اسمية

كلاهما جزم الجواب كما قيل
 ان الابداء والمبتدأ كلاهما
 رفع الخبر وقيل ان الشرط
 والجواب تجازما كما قيل
 ان المبتدأ والخبر ترافعا
 (واذا لم يصلح) الجواب
 (للبشارة الاداة) أى أداة
 الشرط كأن كان جملة اسمية
 أو فعلية فعلمها لمضى أو جامد
 أو منفي بحرف نافي غير لا ولم
 أو مقرون بقدر أو بحرف
 تنقيس (قرن بالفاء) وجوبا
 ليحصل الربط بين الجواب
 وشرطه ونخصت الفاء بذلك
 لما فهم من معنى السببية
 ولما استعملت الجزاء معنى من
 حيث ان معناها التعقيب
 بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب
 على الشرط كذلك ان صلح
 لذلك امتنع دخولها عليه فهم
 ان كان مضارعاً مثبتاً

قَاتُونَ كُلِّي حَسَنٌ فِي ضَبْطِ
مَاتَدْخُلُهُ الْفَاءُ وَقَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ
ابْنُ الْمَالِكِ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَهَذَا
أَحْسَنُ وَأَقْرَبُ مِمَّا ذَهَبَ
إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ بَابِ مَنْ تَعَدَّدَ
مَاتَدْخُلُهُ الْفَاءُ فَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ
(تَحْوِي) وَنَحْوُهَا بِسَبْكِ تَجْزِيءٍ هُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَالْفِعْلِيَّةُ
الَّتِي فَعَلَهَا طَلَبِي نَحْوَانِ كُنْتُمْ
تَحْبُونَ اللَّهَ فَاتَّبَعُونِي وَقَسَّ
عَلَيْهِ بِقِسَّةِ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ
الْمُتَقَدِّمَةِ وَالَّتِي فَعَلَهَا جَامِدٌ
نَحْوَانِ تَرَفَّى أَنَا قَوْلٌ مِثْلُ مَا لَا
وَوَلَدَ انْعَسَى رَبِّي وَالْمَنْفِيُّ نَحْوُ
وَمَا تَعْلَمُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تَكْفُرُوهُ
وَنَحْوُهَا تَوَلَّيْتُمْ فَأَعَاثَكُمْ
مَنْ أَجْرُوا الْمُقَرَّبُونَ بِقَدْرِ نَحْوَانِ
يَسْرِقُ قَدْ سَرَقَ أَخُ لَهْ مِنْ
قَبْلِ وَحَرَفٌ تَنْفِيسٌ نَحْوُ
وَأَنْ خَفْتُمْ عَلَيْهِ فَدُوفٌ يَغْنِيكُمْ
اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَقَدْ تَحَذَّرَ الْفَاءُ
ضَرْوَةً كَقَوْلِهِ
مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
أَوْ دَوْرًا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَالسَّلَامُ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا
وَالَا اسْتَمْتَعَ بِهَا وَلَا يَخْتَصُّ
حَذْفُهَا إِذَا كَانَ الْجَوَابُ
جُمْلَةً أَسْمِيَّةً بِدَلِيلِ هَذَا

انْقَهَرَتْ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلسَّيُولِيِّ يَرْفَعُ الْجَوَابَ وَجَوَابَانِ قَرْنٌ بِالْفَاءِ سَوَاءٌ كَانَ فَعْلُ
الشَّرْطِ مَضِيًّا نَحْوُ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ أَمْ ضَارًّا نَحْوُ مَنْ يَأْمُرُ بِهِ فَلَا يَخَافُ
وَانْتِصَارُ فَعْلُهُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ جُمْلَةٌ أَسْمِيَّةٌ وَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُ أَنْ يَحْذُوفَ تَقْدِيرُهُ فَهُوَ يَنْتَقِمُ اللَّهُ
مِنْهُ فَهُوَ لَا يَخَافُ قَالُوا وَلَوْلَا ذَلِكَ لَحُكِمَ بَرِيذَةُ الْفَاءِ كَانَ الْفَعْلُ يَجْزَمُ وَلَكِنْ الْعَرَبُ
الْتَزَمَتْ رَفْعَ الْفَعْلِ فَعَلِمَ أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ (قَوْلُهُ أَوْ مَضِيًّا بِالْأ) أَمَّا الْمَنْفِيُّ فَلَمْ يَدْخُلْ الْفَاءُ
أَصْلًا عَلَى الْفَاءِ لَدَلَّةً لِأَنَّهُ يَقَعُ شَرْطًا كَمَا رَوَى أَبُو جَعْفَرٍ يَجُوزُ دَخُولُ الْفَاءِ وَتَرَكَهُ
وَلَمْ يَثْبُتْ (قَوْلُهُ وَجَزَمَ بِهِ الرِّضِيُّ) قَالَ أَمَّا الْفَاءُ فَلَا تَنْهَى مَا كَانَتْ قَبْلَ أَدَاءِ الشَّرْطِ صَالِحِينَ
لِلْأَسْمَةِ قَبْلَ مَا لَمْ تَقُورْ الْأَدَاءَ فَمَّا تَأَثَّرَ طَاهِرًا كَمَا تَأَثَّرَتْ فِي فَعَلَتْ وَلَمْ أَفْعَلْ وَأَمَّا تَرَكَهُ
فَلْتَقَدَّرْ بِتَأَثَّرِهَا فَهِيَ مَا لَهَا نَحْوُ صَالِحِينَ لِلْعَمَالِ وَالْأَسْمَةِ قَبْلَ مَا لَمْ تَقُورْ عَنَّا تَأَثَّرَ (قَوْلُهُ
أَحْسَنُ وَأَقْرَبُ بِالْخ) لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَحْسَرُ وَلَنْ تَعْلِيْقُ حُكْمَ بِأَسْأَلِ أَوْ عِبَ مِنْ
تَعْلِيْقِهِ بِالْفَاءِ عَنِيتُ بِالْعَدَدِ الْجَوَابِ الْغَدَةِ فِي الثَّلَاثِ عَنْ بَعْضِهَا (قَوْلُهُ نَحْوُهَا
بِسَبْكِ الْخ) هَذَا جَرَى عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ وَالتَّحْقِيقُ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ
أَنَّ الْجَوَابَ فِي هَذَا مُحْذُوفٌ لِأَنَّ الْجَوَابَ مُسَبَّبٌ عَنِ الشَّرْطِ وَكَوْنُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ ثَابِتٌ سَوَاءٌ وَجَدَ الْأَسَاسَ تَجْزِيءًا أَوْ لَا (قَوْلُهُ فَلَنْ تَكْفُرُوهُ) ضَمَّنَ كَفْرًا مَعْنَى
حَرَمَ فَلَمَّا عَادَ لَا ثَنِينَ أَوْلَاهُمَا قَامَ مَقَامُ الْفَاعِلِ وَهُوَ انْتِصَارُهُ بِعَدَى لَوَاحِدٍ (قَوْلُهُ وَقَدْ
سَرَقَ أَخُ لَهْ مِنْ قَبْلِ) أَوْ رَدَّ عَلَى جَعْلِهِ جَوَابًا أَنَّ الْمَضِيَّ بَعْدَ قَدْ مُحَقَّقٌ مَعْنَى فَيَقْدِرُ
تَقْدِيرُ سَرَقَ أَخُ لَهْ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا بِالشَّرْطِ مَسْتَقْبَلٌ وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ قَدْ
حُكِمَ بِثَابِتِهِ قَدْ سَرَقَ وَرَدَّ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ فِي دَفْعِ الْإِيرَادِ كَمَا لَا يَخْفَى وَالْأَظْهَرُ الْجَوَابُ بِأَنَّ
حَرَفَ الشَّرْطِ خَلَصَ الْمَضِيَّ الدَّاخِلَ عَلَيْهِ قَدْ لَدَلَّةً قَبْلَ وَفَائِدَةً قَدْ تَحَقَّقَ
تَرْتِيبُ نِسْبَةِ السَّرْقَةِ إِلَى أَخُ لَهْ لَكِنْ لَا يَدْرِي لِمَ جَرَّدَ وَفَوَّعَ الْجُزْأَيْنِ مَضِيًّا بِقَدْ
بَلَّ لَأَنَّ السَّرْقَةَ الْمَفْسُومَةَ إِلَى الْأَخِ مُقَدِّمَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَالْمَعْنَى قَدْ حُكِمَ بِثَابِتِهِ
سَرَقَ أَخُ لَهْ مِنْ قَبْلِ عَلَى أَنَّ لَنَا أَنْ نَقْدِرَ حُكْمَنَا قَبْلَ قَدْ وَالْمَعْنَى إِنْ يَسْرِقُ فَخُكِمْنَا
أَنَّهُ قَدْ سَرَقَ (قَوْلُهُ مَنْ يَفْعَلُ) صَدَرَ بَيْتٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَانَ عَجْزَةً * وَالشَّرُّ
بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ * وَبُرْوَى مِثْلَانِ وَالشَّاهِدُ طَاهِرٌ وَالشَّرُّ مِنْهُ أَخْبَرَهُ بِالشَّرِّ
وَسَيِّئٌ أَوْ مِثْلَانِ خَيْرٌ مِنْهُ أَنْ يَحْذُوفَ تَقْدِيرُهُ هُمَا (قَوْلُهُ وَلَا اسْتَمْتَعَ بِهَا) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ
تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ حَذْفَ جَوَابِ ابْنِ الْأَوَّلِيِّ وَحَذْفَ شَرْطِ ابْنِ الثَّانِيَةِ وَحَذْفَ الْفَاءِ
مِنْ جَوَابِهَا وَالْأَصْلُ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَذَاهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَا يَجِبُ فَاسْتَمْتَعَ بِهَا وَالضَّمِيرُ
فِي صَاحِبِهَا عَائِدٌ عَلَى اللَّقْطَةِ (قَوْلُهُ وَمَنْ لَا يَزِلُّ الْخ) أَلْفِي الضَّلَالِ وَالشَّاهِدُ فِي سَبْكِ

الْحَدِيثُ وَقَوْلُهُ * وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَتَقَادُّ لِلْخِي وَالْهَوَى * سَبْكِ عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِمًا * وَنَادِمًا
وَالرِّبْطُ بِهَا تَمَيُّنٌ فِي غَيْرِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَأَمَّا فِي كَوْنِهَا كَمَا تَقْدَمُ (أَوْ بِإِذَا الْفَتْحَاءِ) لِشَرْطِهَا بِالْفَاءِ فِي كَوْنِهَا
لَا يَتَدَا مَرَادُهَا هُوَ مَا هُوَ مُتَعَقِّبٌ

بما أن لا تكون طليقة نحو
ان أطاع زيد فسلام
عليه ولا مشرونة بأداة نفي نحو
ان قام زيد فقام عمر وقائم ولا
بان نحو وان قام زيد فان عمرا
قائم فان كانت أحدهما الثلاثة
وجبت الفاء واستغنى عن
ذكرها الحالة على المثال فانه
حامل للشرط الثلاثة وظاهر
الاطلاق ان اذا يرط بها
الجواب وان كان جملة فعلية
وليس كذلك وقد اعترضه
في الشرع وظاهره أيضا
كغيره ان اذا يرط بها

الجواب بعد ان وغيرها من
أدوات الشرط ووقع في بعض
نسخ التسهيل تخصيص ذلك
بما جرى عليه المصنف في
أوضحه والمعمد والاطلاق
اقوله تعالى فاذا أصاب به
من يشاء من عباده اذا هم
يسمونه ليعلمون لكن قال أبو
حيان السماع انما ورد في
ان واذا من أدوات الشرط
فيحتاج في اثبات ذلك في غير
ان واذا الى السماع وقد
يجمع بين الفاء واذا الفجائية

وتاد ما فعل ثاب (قوله بما قبلها) اعلم تخريف من الناح وصوابه بما بعدها
و يجوز ان يقرأ قوله قبلها بشع الفاف وكسر اللام فساوى ما ذكر (قوله واستغنى
عن ذكرها الخ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغي أن يبينه (قوله وقد اعترض
عنه في الشرح) بقوله وانما لم أقيد في الاصل اذا انجائية الجملة الاسمية لانها
لا تدخل الاعلما فأغتنى ذلك عن الاشتراط (قوله ووقع في بعض نسخ التسهيل
الخ) كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه انه ورد الرطب اذا
الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله لانها أعوض عن الفاء فلا يحتاجه ان) يؤخذ من
التعليل أن محل المنع اذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلا يحتاجها حيث نداء
بتمامها اذا كانت مقوية ومؤكدة لها لائبة عنها فستقط قول بعضهم قضية هذا
انها لا تحتاجها وقد قال صاحب الكشاف عن قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار
الذين كفروا اذا هي اذا الفجائية وهي تقع في الجزاء سادة مسددة الفاء كقوله
تعالى اذا هم يخطون فاذا جاءت الفاء معها وانما على وصل الجزاء فيتا كد ولو قيل
اذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا

فصل في تقسيم الاسم الى ذكره ومعرفة

(قوله بحسب التنكير والتعريف) أي باعتبارهما (قوله فقط) هو ما ذهب اليه
الجمه هو من انه لا واسطة بين التنكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من
التنوين واللام نحو ما ومن (قوله لا ندراج كل معرفة تحتها) لأن أنكرات كرات
تنبي ومعلوم وكل موحود به معلوم يدرج تحتها والاندراج دليل على الاسالة كاسالة
العام بالنسبة الى الخاص ولا سالة التنكرة قدمت على المعرفة وان كانت المعرفة
أشرف لان التنكير لا يتراحم وهذا مذهب سيدي والجمهور وخالف الكوفيون
وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه
قبل التنكير كمرت زيد و زيد آخر وقال الشلوين لم يثبت هذا سيدي به الاحال الوجود
لا ما تخيله هؤلاء واذا نظرت الى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان
الاجناس هي الاول ثم الأنواع ووضعها على التنكير اذا كان الجنس لا يختلط
بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لا يختلط بعضها ببعض ولا
يخفى أن ما قاله الشلوين هو الذي أشار اليه الشارح بقوله ولا الشئ أول وجوده

لمجرد التوكيد نحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ومنه بعضهم لانها أعوض عن الفاء ولا يحتاجه ان على الاول
كلمة أو في عبارته لمنع التلاؤ أو بناء على الغالب كما يشعر به اللفظ وقد في قولنا وقد يجمع **فصل** في تقسيم الاسم
الى ذكره ومعرفة (الاسم) بحسب التنكير والتعريف (ضربان) فقط (تنكرة) وهي الاصل لا ندراج كل معرفة تحتها
من عكس ولان الشئ أول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة كالأدمي اذا وله
يسمى ذكرا أو أنثى أو إنسانا أو مولودا أو رضيعا أو بعد ذلك يوضع الاسم والكنية واللقب (وهو)

الح فمكان ينبغي أن يسقط العاطف ليكون تعاليل لا وله لا ذراج الح لا تعاليل
ثانياً لا صلة فتدبر (قوله أى الاسم النكرة) لاجابة في تذ كبر الضمير الى جعله
راجعاً الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد الى مؤنث وأخبر عنه بمذكر
أو بالعكس جازم ما يقتضيه الخبر كما يجوز ما يقتضيه لما عاد اليه والأولى مراعاة الخبر
نحو من كانت أمك (قوله مشاع في جنس الخ) ظاهراً صنيع الشارح أن لفظ
النكرة شائع في الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق
أن الشباع في افراد الجنس أى المفهوم الكلى الصادق بالتويع والصنف
وغيره ما لا خصوص الجنس المنطوق لافي الجنس نفسه لانه شئ واحد ومعنى
الشباع في الافراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك
الافراد لا يخص بعضاً دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالاً حقيقياً فللفظ
رجل مثلاً شائع في زيد وعمر و بكر وغيرهما من الافراد لمفهوم آدمي الموضوع
له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها لافلا حقيقة قيام حيث كونه فرد ذلك
المفهوم لا من حيث خصوصه وحينئذ في كلام المصنف مضاف مقدر رأى ماشاع
في أفراد جنسه والحق أيضاً أن الموصوف بالوجود في الخارج هو افراد الجنس
لا هو وانما يحصل في الخارج ج في ضمن افراده على نزاع كبر فيه في محله وأما
الحصول الذهني فهو ثابت اسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم
الحاصلة في نفس الامر سواء كانت مما له تحقق في الاعدان أو لا وبالتقدير افراد
المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر كما يجب لو وجد ما فرض منها صدق
عليه ذلك المفهوم فان أراد ان يشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس
أمر معنوي لا وجود له وان أراد الافراد فكان اللائق بتقدير لفظ الافراد أو لا
وثانياً فتدبر هذا وتعرف النكرة بما ذكره من موانع لصدقه على غيرهما من
المعارف بناء على اختيار السعدانها كليات وضعها كما لا يخفى والشارح جار عليه
كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله وان لم يوجد في الخارج غير
هذا الفرد (قوله ما يقبل آل المؤثرة الخ) فالأول كرجل وامرأ أو الثاني كمن بمعنى
انسان وما يعني شئ فانه لا يقبل آل لكنهما واقعا موقع ما يقبلها وهو انسان
وشئ والمراد القبول باعتبار الوضع فلا تردا المكرات اللازمة للتكثير كأحد وعرب
لانها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع وعدم القبول عارض من جهة التزام
الواضع استعماله على وجه التكثير واحترز بكون آل مؤثرة التعريف من العلم
المنقول من منه أو صدر كفضل وحارث فانه قابل لآل لانها لا تؤثر فيه التعريف
بل مدلول فضل والفضل سواء علم أن القبول يزول بحصول القبول فلا يردا للقبول

أى الاسم النكرة (ماشاع
في جنس موجود) في الخارج
تعدد كرجل فانه شائع في
جنس الرجال الصادق على
كل حيوان نالقي ذكر بالغ
من بني آدم وتعدد في
الخارج موجود مشاهد
(أو مقدر) وجود تعدد
في الخارج (كجنس فانيها
تصدق بتعدد لانها موضوعة
للكوكب الناري الناسخ
ظهوره وجود الدليل وان لم
يوجد في الخارج لا هذا
الفرد الواحد فالمعبر في
النكرة صلاحيتها للتعدد
لا وجود التعدد وأما جمعها
كما في قوله

فكانه لعان بر
ق أو شعاع سموس
فباعتبار تعدد الشمس في
كل يوم خاصتها انما يقبل
آل المؤثرة لتعرف أو تقع
موقع ما يقبلها والنكرات
بها وتوفي بعضها كالعارف
ببعض النكرات من بعض

المعروف باللام وأما اسمها الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما مذكورة ويقبل
 أل الموصولة وهي معرفة لاتعرفه ولكن كل منهما واقع وموقع شئ ثابت له الضرب
 مثلا أو واقع عليه وكذلك المقرر وان بأل تنكرتان أيضا ولا يقبلان أل المعرفة
 ولا يقعان موقع مائة بلها لتضم على انهما مع أل فعل في صورة الاسم وأجيب بأن اسم
 الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف
 فيقال الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة
 عليه ولومع غير مفعول لا تدخل الموصولة لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله
 فأنكرها شئ) قيل عليه الشئ عند أهل السنة خاص بالموجود فلا يظهر أن أنكر
 النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم تحيز) أى لشموله للجسم
 وهو المركب من أجزاء لا تحيز أو للجوهر الفرد الذي لا يتقسم فليس جسميا (قوله
 ثم حيوان) لشموله لليس بماش من الحيوانات كالملك (قوله ما وضع ليستعمل
 في معين) كذا في المطول قال السيد أى المعبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال
 دون الوضع ليندرج فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرة والمهمات وبها سائر
 المعارف فان لفظ انامثلا لا يستعمل الا في أشخاص معينة اذ لا يصح أن يقال أنا
 ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والاك كانت في غيره مجازا ولا
 لكل واحد منها والاك كانت مشتركة موضوعة أرضا عابدا فردا التكلم فوجب
 أن تكون موضوعة لفهوم كل شئ شامل لتلك الافراد والحق ما أفاده بعض الفضلاء
 من انهما موضوعة لكل معين منها ووضعا واحدا ما فلا يلزم كونها مجازا في شئ منها
 ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولومع ما يتوهمون لسكانت أنا وأنت وهذا مجازات
 لاحقا نك لها بل لا يصح استعمالها فيها أصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت
 كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفي
 الاستلزام الى أن يتسلسل في ذلك بأثرة نادرة انتهى وأورد على التعريف المعروف
 بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين وأجيب بأنه في حكم
 النكرة والكلام في معرفة ليست في حكمها وبأنه يستعمل في الجنس والجنس معين
 في نفسه فعيينا معبرا فيه بخلاف النكرة فان تعيينها غير معتبر على القول بأنها
 موضوعة للجنس وان كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين (قوله والمضاف الى
 واحد منها) أى اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الاسم كسبأني وسواء
 كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى معرفة (قوله
 وهو المنادى الخ) أى بس على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بالحدوث والا
 لم يحجز لزيادته (قوله ويقال له المضمرة) تسميته مضمرا أجرى على قياس التصريف

فأنكرها شئ ثم تحيز ثم
 جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش
 ثم ذور جالين ثم انسان ثم رجل
 والضابط أن النكرة اذا
 دخل غير ما تحتها ولم تدخل
 تحت غير ما فهي أنكر
 النكرات فان دخلت تحت
 غير ما ودخل غير ما تحتها
 فهي بالاضافة الى ما يدخل
 تحتها أعم وبالاضافة الى
 ما تدخل تحتها أخص (و)
 الضرب الثاني (معرفة) وهي
 الفرع الثاني وهي ما وضع
 ليستعمل في معين (وهي
 ستة) أقسام الضمير والعلم
 وأسم الاشارة والموصول
 والمحلى بال والمضاف الى
 واحد منها وزاد ابن مالك
 سابعها وهو المنادى المقصود
 وتبعه المصنف في الاوضح
 وعمله اختار كذلك كبره
 في باب المنادى كما سيجي
 الاول (الضمير) ويسال له
 المضمرة أيضا والكوفي يسميه
 كناية ومثله كنياته

لانه من أضمرته أى أخفيتها فهو مضمروا ما الضمير فعلى حذو قوله هم عقدت العمل
فهو عقيد أى معقد (قوله ليس بصريح) أى باسم صريح (قوله لانه أعرف المعارف
على الاصح) قال المصنف فى بعض تعاليمه مراد النجاة بقوله هم بعض المعارف
أعرف من بعض أن ما طرق الاحتمال اليه أقل أعرف من الذى يظن طريق الاحتمال
اليه أكثر وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن خرم حيث قال المعارف كلها
سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لانه لا تقول عرفت هذا
أكثر من هذا انتهى هذا وأورد على التعبير بأعرف إن أفعل التفضيل لا يبنى بما
لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الاصح أقوال مشهورة فى
محامهاست تعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت أنواع المعرفة فى التعريف فافراد تلك
الأنواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من
ضمير الغائب وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناس ثم أسماء الاجناس
وأعرف الاشارات ما كان للقريب ثم للتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الأداة
ما كانت فيه للحضور ثم للعهدى شخص ثم للجنس بى هنا أمران الاول جعل الضمير
أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضع اجزئ استعمالا كما مشى عليه طائفة
منهم اشار ح كما مر فى غاية الاشكال بل ولو قيل بأنه جزئى وضعه لا ينعى القول بأنه
أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعه بخلافه وقد يؤخذ من كلام
المصنف السابق فى بيان مراد النجاة بالأعرافية دفع الاشكال فليتأمل الثانى
جعل الموصولات من المعارف مخالفا لما ذكره الأصوليون من انها من ألفاظ
المعموم وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون
الآخر لكن ذكر الأصوليون خلافا فى أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة
فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أولا يدرى الحال بها وارجح
السببى الاول وقضيته انه ليس لها الاستعمال واحد حتى وهو العموم وان
الخصوص معنى مجازى لها افا لا شك فى حاله وحمل كلام النحويين على بيان معنى
مجازى للموصولات فى غاية البعد بل لا يصح فقد قال الرضى الموصولات معارف وضعها
لما قلنا ان وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة
المعارف انتهى ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص
وهو القول الثانى أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحدا المعنيين وهو
الخصوص فى هذا الباب ويؤيدانها عندهم موضوع على الاشتراك انهم فى باب
المبتدأ قالوا ان المبتدأ اذا أشبه الشرط فى العموم دخلت العامة فى خبره وتلوا
ذلك بالموصول نحو الذى يأتينى فله درهم وهذا يدل على ان الموصولات عندهم تأتى

ليس بصريح والكنائية
تقابل الصريح وقته لانه
أعرف المعارف على الاصح
بعد اسم الله تعالى ويليها
العلم ثم الذى بعده

للعوم ثم رأيت في شرح ألفية البرماوى ما نصه استدل كل جعل الموصولان من
صنيع العوم مع اشتراطهم في الصلة أن تكون مفعولة معلومة للمخاطب الا
اذا قصد الابهام تنويعا لا تذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشهم من
اليم ما غشهم وهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لما قال ان المعروف له
هو أل ظاهرة أو مقصورة فيما ليست فيه مكن وما والعهد ينافى العوم كما سبأني
وصرح به ابن الحاجب وغيره قلت قد يجاب بأن العهد ليس في نفس الموصول
المدعى عومه بل في قبده وقيد العام انما يخص محل عومه ولا يقطع عومه
كما عدت اعبادى الصالحين مالا عين رأيت الحديث فوصفهم بالصلاح لم يخرج
عبادى عن العوم بالنسبة فان قلت العهد يجعل الموصول معينا والعوم استغراقا
بلا حصر بخلاف ما ذكرت من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجز له الامعنا
في الذهن لافي الخارج فاذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذلك بحسب الواقع
ولهذا قال البيانىون في التفسير بالموصولة انه قد يكون لتثنيه المخاطب
على خطابه نحو قوله

ان الذين تروهم اخوانكم * يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا
فانه ليس التصود معينا في الخارج بل كل من ظن به هذه الصفة وقد يكون بالاعياء
الى وجه بناء الخبر نحو ان الذين يستكبرون الآية ليس المراد قوميا بآبائهم وبهذا
التقرير يعلم أن نحو فغشهم من اليم ما غشهم لم يخرج عن العهد لان كل ما يتخيله
المخاطب في ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لعهدا خارجيا ولا
ذهنيا فانه مخصوص حقيقة أو تقدير اقامه فان قيل الحكم بانه معهود في الجملى بال
اشتمال على الاسم الداخلة عليه أل وهو الذى يقضى بعومه حيث لا عهد فلم لا قيل
بعومه ولو كان فيه عهد كافي الموصول قلت المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد
واما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بما فيه العهد
انتهى بعبارة برمه لنفسه وكثرة قوائده (قوله وهكذا الى آخرها) أى ومثل هذا
القول وعلى قياسه يقال قولنا منتها الى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعروف بأل
وسبأني ان المضاف في رتبة ما ضيف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم
ويحتمل انها ليست حرف تبيين بل اسم فعل بمعنى خذ فية لاق به كذا أى وخذ
الباقى وعده كذا أى خذ المذكر ورأته في العذر والخذ الى آخر المعارف (قوله
ونسما) خرج به قول من اسمه زيد ضرب وقولك لزيد يارب فاعل كذا وقولك عن
زيد الغائب زيد فاعل كذا فان لفظ زيد وان أطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب الا انه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم) أى شخص يحكى به عن نفسه

وهكذا الى آخرها كما يؤخذ
من كلامه فيما بعد حيث
عطف بعضها على بعض ثم
(و) الضمير (هو مادل)
ونسما (على متكلم) كانا
(أو مخاطب) كانت
(أو غائب) كهو ولا بد له
من مفسر فان كان متكلم
أو مخاطب ففسره حضور
من موله أو غائب ففسره اما
معلوم أى متعقل في الذهن

نخرج لفظ متكم فقله أو مخاطب أى شخص توجه اليه الخطاب به فيخرج
 لفظ مخاطب وقوله أو غائب أى شخص غير متكم ولا مخاطب بالمعنى المذكور
 وخرج بقوله المتكم الخ الواحق فى إياى وإياك وإياه لان ادالة على التكم
 والخطاب والغيبة لاعلى متكم الخ فهى حرف دالة على المعانى ولادلالة لها
 على الذات البتة ونحوها حرف المضارعة وكذا السكاف اللاحقة لاسم الإشارة
 وليس قول الشارح كانا وما بعده من جر السكاف الضمير المنفصل على حد ما نانا
 كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذى هو كناية عن الذات (قوله انا أنزلناه)
 الضمير للقرآن فمعه باضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح
 كما عظمه بأن أسند أنزاله اليه ونقل بعضهم ان الضمير للخير بل وقيل لغيره فدعوى
 الامام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محمل نظر ثم انه يرد على كونه للقرآن ان من
 القرآن نفس انا أنزلناه فيلزم الاخبار عن الشيء بنفسه لانه قد أخبر بلفظ انا أنزلناه
 عن لفظ انا أنزلناه لانه من القرآن المخبر عنه بالانزال واجب بانه لا محذور
 فى ذلك بناء على جواز مثل أنكم مخبر عن متكم حاصل بهذا اللفظ وبأن الضمير
 راجع للقرآن باعتبار جملة لا باعتبار أجزاءه على التفصيل فيكون الاخبار
 بلفظ انا أنزلناه عن جملة القرآن وان كان منه انا أنزلناه لان الاخبار عنه حقيقة
 ضمن الجملة لاعلى التفصيل وحاصله انه يجوز ان يكون الشيء إشارة الى نفسه فى
 ضم من غيره لا مستقلا وبأن الضمير راجع للقرآن ما عدا انا أنزلناه (قوله مقدم)
 أى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره ثم ان الضمير ان عاد على مقدم فتارة يعود عليه
 لفظا وتارة يدبر من كل وجه نحو زيد ضربته وهو الغائب وتارة يعود عليه لفظا
 لتدبر نحو عندي درهم ونصفه أى ونصف درهم أى درهم آخر لا نصف درهم
 الاول الذى أخبرت بانه عندك ومنه قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من
 طين معنى آدم ثم قال جعلناه نطفة وهذا الولد لان آدم لم يخلق من نطفة وقوله تعالى
 لا تسأوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم ثم قال قدسأ لها يعنى أشياء أخر من هووسة
 من لفظ أشياء السابقة وليس ههنا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطى
 فى الاتقان لان قاعدة الاستخدام ان يكون للفظ معنيان ويد كر مراداه أحدهما
 ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ويد كر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى
 ثم ضمير آخر بمعنى آخر ولفظ الانسان والأشياء ليس له الا معنى واحد لا يمكن
 ما صدقانه متعددة وهى التى اختلفت بالارادة فى الأتيين كما اختلفت ما صدقت
 الدرهم فى له عندي درهم ونصفه وهذا ظاهر لا يخفى لى من له اتقان ولا يحتاج
 الى نظر وامعان وتارة يعود عليه من أحدهما وهى وذلك كقوله سبحانه وما يعود

نحو انا أنزلناه وامامد كور مقدم
 وهو الاصل لفظا وترتبة نحو
 واقع قد رناه أو لفظا لرتبة

من معمر ولا ينقص من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذي
ينقص من عمره ولا باعتبار افظه لانه لا يصح ان تقول لا ينقص من عمره معمر آخر
لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير
عاده عليه باعتبار ما يفهمه من الذات والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فقدره فانه
مما لم يحزروه فاغده اذا تعددت الهمائر فالاصل توافقها في المرجع وقد يخرج
عن الاصل كما في قوله تعالى ولا تستفت فيهم منهم احدا فان ضمير فهم لا أصحاب الكهف
ومهم لهم ودقالة ثعلب والمبرزوه مثله ولما جاءت رسالتنا لو طامعهم وشاق بهم ذرعا
قال ابن عباس ساء ظنهم بقومهم وشاق بهم ذرعا بأضيافه وبه يعلم انه لا عيب على من
جعل في قوله تعالى ان اقد فيه في التابوت فاقد فيه في التيم الضمير الاول للتابوت والثاني
لموسى وانه لا حجة في ذلك ولا تنافر خـ لافا للزمخشري وان أقره المصنف في شرحه
بانت سعادوا السيموطى في الاتقان وهو عجيب منه لانه معترف بأن ذلك انما هو
الاصل وقد عدل عنه في التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجته وتنافر لصين النظم المعجز
عنه وعجبت من الزمخشري أيضا لانه اعترف به في قوله تعالى فن بدله بعلم ما سمعهم
فانما اشته على الذين يدلونه فانه أشار الى ان ما عدا الضمير الثالث راجع الى الايضاء
الواقعة من المختصر والثالث راجع الى التبديل والى الايضاء المبدل المفسر وقد
أشارا لبيضاوى في آيته الى الرد على الزمخشري حيث جعل ارجاع الضمائر كلها
لموسى أولى فأشار بدعوى الاولوية الى انه لا اخلاف في مخالفتهم واعلم ان اختلاف
مرجع الضمائر انما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة اذا أدى الى التباس
في الكلام واشتباه في المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام
وآيته ليست من هذا القبيل اذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى (قوله فتحو
واذا بنى ابراهيم ربه) فان ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لانه مفعول
ورتبة التأخير عن الفاعل (قوله فأوجس الخ) فان موسى المفسر للضمير متأخر لفظا
متقدم رتبة لانه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات
وقبل فاعل أوجس ضمير متكرر وهو موسى يدل منه فلا دليل في الآية لا يقال البديل
حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانه قول هو على نية تكرار العامل فهو من
جملة اخرى (قوله ذكرها في المغنى والشذور) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير
الخبر عنه يفسره نحو ما هي الاحياء الدنيا أى ما الحياة الاحياء الدنيا والضمير
في باب نعم وربو باب التنازع ان أمحلت الثاني واحتاج الاول لرفع والمبدل
منه ما عداه والمنصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر (قوله مخنما) أى معرفة
(قوله مطلقا) سواء عاد الى واجب التكبير أو جازئه (قوله وقيل نكرة مطلقا) لانه

فتحو واذا بنى ابراهيم ربه
أورتبة لا انظا فتحو فأوجس
في نفسه حقيقة موسى أو متأخر
انظا ورتبة وهو مختصر في
سبعة وانع دكرها في المغنى
والشذور واعلم ان ضمير
الغيبه ان كان مرجعه
مختصا فهو معرفة والا فغيبه
فلا تسمى غيبه قبل معرفة
مطلقا وهو ظاهر الحلاقة
هنا وفي الاوضح وقيل نكرة
مطلقا وقيل ان كان مرجعه
جائز التكبير فهو معرفة

لا يخص من عاذا اليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بأنه
 يخصه من حيث هو مذكو وواعترض بأنه انما يتيم اذا كان المعود اليه مخصوصا
 قبل بحكم نحو جاني رجل فاكرمه بخلاف ما اذا لم يخص شئ قبله كره رجلا
 فينبغي أن يكون نكرة (قوله نحو جاني رجل فاكرمه) انما كان المرجع فيه جائزا
 التذكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة (قوله ربه رجلا الخ) انما كان
 المرجع فيه واجبا التذكير لانه في المثال الاول تمييز وهو لا يكون الا نكرة وفي
 الثاني مجرور ورب وهو لا يكون في الفصح الا نكرة (قوله امام متر) انما يدا به
 لان أصل الضمائر المتصل المستتر لانه أخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس
 بالاستقرار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال (قوله ولا يكون
 الأمر فوعا) لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور وفضلة
 لانهم عامة فعولان يجوز واى الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استقام
 الفاعل واكنه فوا بالفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة شئ ويكون
 مأا بقى دال على ما بقى (قوله ما ليس له صورة في اللفظ) أى ضمير ليس له صورة
 وهيئة في اللفظ أى اللفظ وانما له صورة في العقل ويجوز ان يراد في اللفظ الملقوط
 به وشمل التعريف المستتر جواز فانه وان جاز أن يكون له صورة في اللفظ لكنه حالة
 الاستقرار لا صورته واذا برز صار ظاهرا فلا يضر ان له صورة في اللفظ على أن
 التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضي
 وقول النحويين أى هو مثلا لضيق العبارة عبر واعنه بالمرادف وأورد أنهم
 اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شئ لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم أن يكون الكلام
 من كلمة واحدة وان تنفي المرادفة لان المرادفة انما تكون باعتبار وضع اللفظين
 بمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتأمل ولا يصدق التعريف على المحذوف لما
 سيأتى (قوله وجوبا) أى تقدير اوجوب أى اذ اوجب أو تقدير اوجبا فهو وصف
 مصدر محذوف لا تمييز والا كان محذولا عن الفاعل فيسلم أن الموصوف بالتقدير
 الوجود وهو فاسد (قوله وهو ما لا يتخلفه الخ) أى ما لا يصلح أن يتخلفه ذلك في اعرابه
 والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أى همزة المتكلم وألحقها لان المضارع
 لا يبدأ بهمزة الابهام وكذا قوله والتون وانما كان الاستمرار واجبا في هذه الامكنة
 لان معناه ما يرشد الى الضمير فكأن الضمير بارز لان الاثبات البارز انما هو للدلالة
 على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كالتكلم فلا تنبئ عن الضمير بانه
 بارز (قوله بتاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالتاء التثنية والمبدوء بتاء الغيبة
 كونه تقوم فانه مستتر فيه جواز او المبدوء بتاء خطاب الواحد والتثنية والجمع فانه

نحو جاني رجل فاكرمه
 او واجبه فمكرة نحو ربه
 رجلا وره رجل واخيه
 وعليه جرى في شرح الشذور
 (وهو) أى الضمير (اما
 شئ) ولا يكون الأمر فوعا
 وهو ليس له صورة في اللفظ
 بل يوى (كا) ضمير (المفتقر)
 اما (وجوبا) وهو ما لا يتخلفه
 ظاهرا ولا ضمير متصل
 وذلك (في) ثمانية مواضع
 أحدها وانما المضارع
 المبدوء بالهمزة والتون نحو
 (أقوم ويقوم) ثالثها
 المضارع المبدوء بتاء خطاب
 الواحد ويقوم

رابعها فعل الامر المسند
 الى واحد نحو استقيم
 خامسها أفعال الاستثناء
 كخلا وعدا ونحوهما نحو
 قاموا ما خلا زيدا وما عدا
 عمر اسادسها أفعال التعجب
 نحو ما أحسن زيدا ما بها
 اسم الفعل غير ماض كآثره
 ونزال ناهي المصدر الواقع
 بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا
 زيدا وعدى في الاوضح مما
 يجب فيه الاستئثار بفعل
 التفضيل نحو هم أحسن أنا
 فعلى هذا تكون تسعة وهو
 غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر
 في مسألة السكحل كما سيأتي
 (أو جواز) وهو ما يخلفه ذلك
 كما لرفع فعل الغائب
 أو الغائبة (في زيد يقوم)
 وهذا تقوم أو بالصفة
 المحضة نحو زيد قائم
 أو مضروب أو حسن أو باهم
 الفعل الماضي نحو زيد
 هيات فالضمير في هذه
 الأمثلة مستتر جواز ابدل
 جواز زيد يقوم أبوه أو ما
 يقوم الا هو وكذا الباقي
 (أو بارز) عطف على
 مستتر فهو وقسم له (وهو)
 ماله صورة في اللفظ ثم هو
 (امامتصل) بعامة

يبرز ولا يستمر (قوله المسند الى الواحد) خرج المسند الى الواحدة كقوى
 والمسند الى الاثنين والجماعة كقوى وقوم ووافاته يبرز ولا يستمر (قوله أفعال
 الاستثناء) قال ابن مالك وانما اتزم الاضمار في هذه الافعال الخمسة تجزأ بانها
 مجرى اداة الاستثناء التي هي أسل فيه وهي الافعال الخمسة لا يظهر بعدها سوى اسم
 واحد فكذا بعد ما تجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) اهل من فوائد العطف
 مع وقوع المعطوف عليه في حيز الكاف ان عدم الاختصاص في الخارج اذا الكاف
 ربما تكون باعتبار الافراد الذهبية (قوله افعال في التعجب) لعلمه لم يصفه لها كاة
 هينة ما كتي به عنه (قوله غير ماض) اما الماضي فيرفع الظاهر ونحوه هيات العقب
 فلا يكون الاستئثار واجبا ويرى نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أى
 الباقية على الوصفية ويشمل أفعال التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية
 كالابطخ والاجرع والساحب والصفات المذكورة وبعضى صاحب والنسوب
 كدمشق (قوله نحو زيد هيات) في هيات ضمير مستتر جواز عائد على زيد هيات
 خبرية كون مرفوع المحل يزيد قد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لكانهم
 والاولى التمثيل بهيات العقب هيات وهو حينئذ من تو كبد الحمل وقد يقال
 الواقع خبر الجملة والذي قالوه ان اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل
 ونظيره انهم أجمعوا على ان الحرف لا حظ له في الاعراب ومراهم لا حظ له فيه
 وحده فلا ينافى حكمهم في مواضع على حرف الجر مع مجروره بأنه مفعول أو نائب
 فاعل هذا وقد أشار في شرح التوضيح في باب أسماء الافعال أن المراد من كون أسماء
 الافعال أيداعا لم غيرهم مفعولة أنهم ما غيرهم مفعولة ليعمل يقتضى الفاعلية أو
 المفعولية فلا ينافى انها تكون مفعولة ليعمل لا يقتضى ذلك كالمبتدأ فاحفظه ومن
 المستتر جواز المرفوع بوصف نحو زيد ضارب وعمر مضروب وبكر حسن والظرف
 نحو زيد عندك وعمر في الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكره تقسيم ابن مالك
 وغيره ونظيره في الاوضح فليراجع مع ما يتعلق به (قوله فهو وقسم له) ظاهر هذا ان
 المستتر ليس بممتصل لان المتصل قسم من البارز وقسم قسم الشيء لا يكون قسمين
 للشيء وقد جعل في الاوضح في باب العطف المتصل مقسما وقسمه الى مستتر وبارز لا
 أن قال المتصل الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل
 بخلاف أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقاه والمستتر فلا يلزم
 من كون المستتر مقسما كون القسم مقسما (قوله ماله صورة في اللفظ) أى ضميره
 صورة في اللفظ أو المعطوف به ويبنى أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر له تناول
 الحد البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر اللفظ قائم بالذهن

والمحذوف اللفظ بالفعل ثم حذف فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر
 بخلافه ولذا اختص بالعمدة قلت المستتر موصوف بدلالة العقل والمحذوف زالت
 عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى فريضة ودلائلها أضعف من دلائلها كذا
 قاله الناصر اللقاني وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتداء على
 ان المستتر ليس لفظا على ما مر فيكفي في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن
 النطق به بخلاف المستتر (قوله وهو لا يبتدأ به الخ) أي ضمير لا يصح أن يبتدأ به
 بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق بالمفعول في الافتتاح تمكن علة لا
 وفائدة الوصفين مع ان أحدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يفتي عن مباشرة
 الفعل من آخره لفظا وتخصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدؤا به الكلام ولا بعد
 الفعل منه ولا عنه ومراعاة المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا يفتقض
 التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول المستتر في التعريف تقديرهم له نحو انت
 وحكمهم بانه يبرز في نحو زيد هذا ضار بهما هو حتى صرح البدران مالك بانه فاعل
 الوصف لما مر من أن التقدير بجاء كراهيق العبارة ولان البارز ليس بفاعل
 بل توكيد فان قلت يرد على المحذوف ضمير الغائب نحو ضربتهم فانه يبتدأ به نحو قولك
 هم ففعلوا قلت المراد أن المتصل لا يشفع في أول الكلام على معناه الذي كان
 عليه قبل وقوعه في أول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه في نحو ضربتهم مفعول
 به واذا قيل هم ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدأ وانما يرد لوضع أن يقال هم ضربت
 على ان هم مفعول به الضمير بت لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال
 والانفصال ولا نظيره في الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المتفصل
 فالأولى الجواب بان الضمير الغائب في ما ذكره هو اللفظ والحرز واللاحقة له
 ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله
 اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله * ان لا يحاورنا الا لذياري * قل في التسهيل هنا
 وشذذ الا فلا يقاس عليه وذكر في شرحه في باب الاستثناء انه يلزم الاختيارا
 والاصواب المذكور هنا (قوله وينقسم الى مرفوع الخ) ان قيل المرفوع وما
 بعده من اقسام المعرب والضمير من اقسام المبنى فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع
 ونحوه قلت ذالك مجاز وقرنته التمهيص على ان الضمائر كلها مبنية والمراد ان
 بعض الضمائر مرفوع لانه يقوم مقام المرفوع وهكذا قال الناصر اللقاني الا ناد
 في قولهم الضمير مرفوع حقيق اذ المرفوعة ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالعنى
 مرفوع برفع محله (قوله مواقع الاعراب) أي أنواع جمع موقع أي أما كن
 وسيت مواقع لان المبنى يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بيانية أي مواقع هي

وهو لا يبتدأ به ولا يقع به
 الاختيارا وينقسم الى مرفوع
 (كثافت) والى منصوب
 (كف أسمر) و
 نحو (كف أسمر) و
 الى مجرور ونحو (ها غلامه)
 وينقسم أيضا بحسب
 مواضع الاعراب الى ثلاثة
 اقسام

ما يخص محل الرفع وهو أربعة أقسام (٢٠٩) كقوله والاف كقاموا والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك

بين محل النصب والجر وهو ثلاثة أقسام المتكلم نحو ربني أكرمني وكأن الخطاب نحو ما دعتك ربك وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة نحو ربنا اننا معنا وكأعرف فأننا لننا المنع (أو منفصل) عطف على متصف فهو قسم له وهو ما ابتدأ به ويقع بعد الاختيار وينقسم إلى مرفوع (كانا) للمتكلم وحده وفروعه نحن له ومعه غيره أو للعظم نفسه حقيقة أو ادعاء (وأنت) للخطاب وفروعه أنت للخطابة وأنتما للخطابين وأنتن للخطابتين وأنتن للخطابتين (وهو) للغائب وفروعه هي للغائبة وهما للغائبتين مطلقا وهم للغائبتين وهن للغائبات (و) إلى منصوب نحو (إياي) للمتكلم وحده وفروعه إيانا له ومعه غيره أو للعظم نفسه (وإيانا) للخطاب وفروعه إيانا للخطابة وإيانا للخطابتين وإيانا مطلقا وإيانا كن للخطابتين وإيانا كن للخطابتين (وإياهم) للغائب وفروعه إياهم للغائبة وإياهم للغائبتين وإياهم للغائبات ولا يكون الضمير الجرح هو ما كانا (قوله ثلاثا يلزم الخ) عبارة غير لانه

الأعراب كقوله محل الرفع (قوله ما يخص محل الرفع) أي ضمير متصل يخص محل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان له محل فلا يكون الرفع فلا يبقى أنه قد لا يكون له محل كقوله فصلًا وقلنا أنه لا محل له وهو الإجماع وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) سواء خمسة كما في الأوصاف زيادة بقاء الخطابة (قوله إتياء) أي إتياء الأفعال أو إتياءه وأطاعها ليعمل المتكلم والخطاب وتبها على أن الضمير في المتى والمجموع مطلقا هو إتياء وما اتصل بها خروفاً على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيه لأن فعله انما يتعدى إلى المفعول في فاعله مفعوله كذلك كقولنا شئت أن نقاتل فيكون مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل فوصفنا فمتعريفه (قوله وهو نا خاصة) يرد عليه أن الضمائر الثلاثة المشتركة بين محل النصب والجر قد تقع في محل رفع أيضا نحو عجب من كوفي أو كونك أو كونه فأنما أولئك أن نقول أن وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض والاسلام فيها هو مشترك بين الثلاثة بطريق الإصالة والاسلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد فلا يرد أن الباء قد تكون في محل رفع بطريق الإصالة نحو اضر بي لأن في حالة الرفع للخطابة وفي حالة النصب والجر للمتكلم وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق محذوف تقديره أخص على الإصاع من جوار حذف عامل المؤكد وينبغي منع الحالالية لأنك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة أو التقدير علم وهو نا خاصة كونها مخصوصة بالاشترائك المذكور خاصة (قوله وهو ما ابتدأ به الخ) يعلم بالقياس على ما مر في المتصل (قوله ومعه غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم يمكن مشروط بصاحبة غيره والظاهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره (قوله مطلقا) أي مذكر من كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والخطاب اصطلاحا فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكفى عنه بضمير الغيبة وكذا يكفى عن الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى لأن الغيبة تستلزم الاختصاص بجزء دون آخر فتستحيل على من هو في كل مكان (قوله وفروعه إيانا الخ) جعل المنصوب على وتيرة المرفوع في الأصول والفروع ويمكن كما قال بعضهم أن يكون أصل صيغ المنصوب كلها إياي لأن الواو حق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهي إياي بخلاف المرفوع فإما أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة قد بد (قوله ولا يكون الضمير المنفصل الجرح) أي بطريق الإصالة والافتقار بغيره معارض ضمير الرفع مكان ضمير الجرح هو ما كانا (قوله ثلاثا يلزم الخ) عبارة غير لانه

في ذلك حروف تبين الاحوال
 من افراد وتثنية وجمع
 وتذكير وتأنث وتكلم
 وخطاب وغيبة وظاهر
 كلامه ان كلا من المتصل
 والمنفصل أصل برأسه
 وذهب بعضهم الى أن المتصل
 أصل برأسه للمنفصل محتجا
 بان مبنى الضمائر على
 الاختصاص والمتصل أخص
 من المنفصل والضمائر كلها
 مبنية لشبهها بالحروف
 وضعها كالتاء في ضربت
 والسكان في أكرهت
 ثم أجريت بنية الضمائر
 كمن مجراها طرد اللباب
 وقيل لشبهها به في احتياجها
 الى المفسر أعني الحضور في
 التكلم والمخاطب وتقدم
 التذكري في الغائب كاحتياج
 الحرف الى لفظ يفهم به
 معناه الافرادى وأخصها
 أعرفها فضمير المتكلم أخص
 من ضمير المخاطب وذا
 أخص من ضمير الغائب
 واذا اجمع الاخص وغيره
 غلب الاخص تقدم أو تأخر
 ولما كان المقصود من وضع
 الضمائر الاختصاص والمتصل
 أخص من المنفصل قال (ولا
 فصل) للضمير في الاختيار

ما يصح الابتداء والخفوض لا يصح الابتداء لان خافضه ما حرف أو مضاف
 ولا يتقدم الجر وز على الجار والمضاف اليه على المضاف (قوله والضمير على المختار
 الخ) أراد بان ان في أنت وفر وعاء في أنا قوله وما عداهما حروف تبين الخ اذ ليس
 في أنا الذي للتكلم حرف بين حالا وانما فيه الاف وهي زائدة عند البصريين ومن
 جملة الضمير عند الكوفيين وأيضاً كون أنامه متوحدة لاسا كتنزيه زيد بعد ألفا
 لتثنيها الذكر ككلام الغنى يقتضى أن الضمير في أنا أيضاً هو التوابع الساكنة فتأمل فان
 قيل كون الضمير هو ان وايا والواحق حروف تبين الحال بوجوب عدم صدق تعريف
 الضمير على ان وايا اجيب بانهم على هذا ونسبها بالاشتراك للتكلم والمخاطب
 والغائب وكل مشترك ذال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة معينة فلتكن
 القرينة تلك الواحق والقرينة لا تقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول فان
 قلت قد يفهم من كلامهم ان التكلم والمخاطب والغيبة مدلول تلك الواحق فلا
 يكون الضمير ذال على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات لا يصدق
 التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ما ذكرنا وعلى هذا فان من نحو أنت ذال على
 الخطاب بشرط اقتضائه بالواحق لان الخطاب مدلول الواحق واللم يصدق
 التعريف حينئذ عليه فليتأمل ومقابل المختار ما ذهب اليه الخليل والمازني واختاره
 ابن مالك ان الواحق اسماء مضمرة اضيف اليها الضمير الذي هو بالظاهر والاضافة
 في قوله فايها وايا الشواب فايها ضميران أحدهما مضاف الى الآخر وهو مردود
 بشدوده ولم يبعدها ضافة الضمائر ولو كانت اياه مضافة لزم اعرابها لاملازمة لها
 أفعوا ضامتها اليه والمبنى اذا لزم الاضافة أعرب وما ذهب اليه الفراء من ان
 الواحق هي الضمائر وايا حرف زائدة عامة يعتمد عليها الواحق ليعضد عن المتصل
 وما ذهب اليه الكوفيون من ان مجموعه ايا ولواحقها هو الضمير (قوله أصل برأسه)
 لما كان الرأس في كل شئ أصله الذي يبنى عليه ساكنه غير به عنه والباء الداخلة
 عليه للملازمة في محل نصب على الحال ويجوز أن تكون للبيئية والرأس بمعنى
 النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازاً أى أصل بالنظر الى نفسها
 لا الى شئ آخر (قوله وذهب بعضهم الخ) هو ذهب الجمهور (قوله وقيل
 لشبهها به الخ) وقيل غير ذلك قال بعضهم ولا مانع من أن يقال ان الضمير مبنى لهزم
 العمل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) انما كان يحسن هذا الوصف اختلاف مرتبة
 الضمير في التعريف (قوله غلب الاخص الخ) فيقال أنا وأنت وأنا فعلنا وأنا
 وهو وهو أنا فعلنا ولا يقال فعلنا ولا فعلنا يقال أنت وهو وهو وأنت فعلنا ولا
 يقال فعلنا (قوله مع امكان الوصل) احتراز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية

آخر الباب في قوله ويتمين الانفصال ان انحصر الخ (قوله فحقوقت وأكرمك) مبتدأ
 خبره لا يقال فيها وإنما اند محذوف أي لا يقال فيها منه أي من نحو وأتى بالغاء
 لان معرفة هذا ناشئة مما سبق فهو مسبب عنه (قوله وأما قوله وما أصاحب الخ)
 محترز لقوله في الاختيار والبيت لزيادة التبعي ومن زائدة وقوم مفعول وفأذ كرههم
 بالنصب جواب أنفي ويجوز الرفع عطفا على أصاحب وحبا من حبيب محمول لوصله
 بالي والأول صله بلهم أو فهم مفعول ثان ليزيد وسقط النون لان فاعله ليس واوا
 ولا الفا ولا ياء وهم في يزيد هم مفعول أول ليزيد وهم في آخر البيت فاعل يزيد وفيه
 الشاهد حيث فصله للضرورة وهل الأصل الا يزيدون أنفسهم أو لا يزيدونهم
 خلاف بين ابن مالك والمصنف مبني على ان الضمير ين لسمى واحد فلا يجمع بينهم
 في فعل واحد من غير أفعال القلوب أو إسناده فليجمع المغنى في بحث على (قوله في
 ضمير آخر أعرف منه الخ) ما بعد ضمير نعت وخرج بذلك ما لو كان في ظاهر فيجب
 الفصل نحو العبد سأل زيد أياه أو كان عاملا في ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو
 أعطاه أياك وأياي وأعطاك أياي أو كان أعرف لكانه مرفوع فيجب الوصل نحو
 ضربته (قوله نحو سئلته) أي أسئله عطشه أي فهو من سأل بمعنى أسئله عطش لا بمعنى
 استفهم (قوله لكانه فراح الخ) فذا قال الانفصال الأرجح لم يفرقه من ذلك فدل على انه
 ليس مرفعا لان انفصال وأيضا يشكل بقوله الآتي ولا مرجح لغيره (قوله ان
 يسألكموها) السؤال هنا طلب الاعطاء والواو في هذا ونحوه تولدت من اشباع
 الضمة (قوله أنلزمكموها) الاستفهام فيه لأنكار التوبيخ أي لا ينبغي ان يكون أي
 أنلزمكم تلك الهداية أو الحقبة بمعنى أنكرهم على قبولها وقرتكم على الاهتداء
 أو الحال أنكم لها كرهون بمعنى لا يكون هذا الإلزام (قوله اللهم إلا أن يكون
 العامل اسماء) دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم انما عطيكوه وعطيتك اياه
 والمصدر وسواء كان الأول مجرورا أو مفعولا لا يكون منصوبا بالاعتناء ثم
 والاخفش كما ذكره الرضي وإنما كان الفصل أرجح لان الانفصال فيماولى
 الضمير المجرور أولى من الانفصال فيماولى الضمير المصوب لان الفعل أتعدى
 اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما
 لمشابهة وما ذكره الشارح في الاسم هو في اسم من فعل غير تام بخلافه بل انه ذكره
 عقبه قبل ذكر التامخ وسكت عن الاسم من الفعل التامخ ويحتمل ان يلحق به كما
 ألحق الاسم غير التامخ به وهما شبهة وهي ان الضمير المتقدم في حسي اياه كانه
 مجرور محلا بالاضافة مرفوع محلا على الفاعلية وشرط هذه الصورة ان لا يكون
 الضمير المتقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة الا ان

فحقوقت وأكرمك
 لا يقال فيها ما قام انارلا
 أكرمك يا الله وأما قوله
 وما أصاحب من قوم فاذ كرههم
 الا يزيدهم حبا إلى هم
 فضرورة (الأي) صورتين
 يجوز فيها الانفصال مع تأتي
 الاتصال احدهما ان يكون
 عامل الضمير عاملا في ضمير
 آخر أعرف منه مقدم عليه غير
 مرفوع وذلك (نحو اللهم ان
 قولك لشخص في عدد سئلته)
 فيجب وزنها الانفصال
 (بمجرورية) ومنه قوله عليه
 السلام ان الله لم يترككم اياهم
 ولو وصل اقال لم يترككم وهو
 لم يتركهم من النقل الحاصل
 من اجتماع الواو مع ثلاث
 ضمات والاتصال برحان لانه
 الأصل ولا مرجح لغيره ولهذا
 لم يأت التنزيل الا بقال
 تعالى ان يسألكموها
 أنلزمكموها اللهم الا ان يكون
 ذلك العامل اسماء فافصل
 أرجح نحو عجبك من حبي
 اياه وكذا ان كان فعلا تامخا
 من باب طن نحو خلتني
 (ولم تنتسك) فافصل أرجح
 أيضا عند الجهم وولاه
 خبر في الأصل وحق الخبر
 الفصل قبل دخول التامخ
 ومنه قوله

يقال المراد أن لا يكون مرفوعاً فقط (قوله أخى حسبك الخ) أخى امام مبتدأ خبره
 مابده وامامه قول ثان الفعل محذوف بفسره الفعل الذى بعده وليس منادى محذوف
 حرف النداء كما زعم العيني اذ كسبف يناديه بالاخوة وهو مخبران نواحي صدره
 ملئت بمذاكر والارضاء النواحي جمع رجاو وزن عصا والاضغان جمع ضغن
 بكسر الضا وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع اخنة بكسر الهمزة
 وهى الحقد ايضا فهو من عطف المرادف (قوله اذبر بكهم الله) أشار به الى أن
 تعامل الجمهو ولا يتأق في ذلك لانه ليس خبرا في الاصل بل هو مبتدأ والخبر في الاصل
 هو قوله فليلا (قوله باغت منيع امرئ الخ) صدر بيت يحجزه * ان لم تزل لا كساب
 الحمد مبتدأ * برأى صادق واخا السكة بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس
 فتحها وفيه الشاهد حيث لم يسبق اخا لك اياه (قوله فتارة وافق الخ) وافقهم في
 التسهيل وفرق بينه وبين باب كان بأن انضم به هنا يحجزه عن الفعل من معيوب آخر
 بخلافه في كنهه فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل
 مباشر له فهو شبهه بما ضمير يتصل بالوارد عن العرب من انفصال باب طعن
 واتصال باب كان أكثر من خلافا فهاهنا خالفهم في الخلاصة فاختارهم بالاتصال وعلى
 ما فهمنا المسائل ثلاث باب سلتيه باب خلتنيه باب كنهه وقد ذكرنا الشارح وجه مغايرة
 باب كان لباب سلتيه وبذلك يغير باب خلتنيه اسلميه ووجه مغايرة باب خلتنيه ان
 الفعل في باب سلتيه يشترط أن لا يكون ناسخا ويغيره ايضا بما مر من ابن مالك (قوله
 بأن ذلك يقتضى الخ) أى لان الاول مبتدأ فى الاصل وحق المبتدأ الانفصال واجب
 بأنه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله (قوله والصورة الثانية أن
 يكون الخ) أى ذات أن يكون ليطابق قوله الصورة الثانية فانه واقع فى المسئلة وهى
 القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها والمراد الضمير الذى يتأق
 اتصاله (قوله أو واحد أخواتها) هو ما فى شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن
 الحاجب والذى جزم به أبو حيان فى شرح التسهيل نقلا عن البديع الغرة أن ذلك
 خاص بكان وان الفصل بعين فى أخواتها وقولهم ليس رايك شاذ وعلى الاول
 لا تدخل كدلان خبرها يندركونه غير ماضارع والتاد أن يكون ماضيا فسطررت
 الشهاب اقامى فى ذلك (قوله نحو الصديق كنهه) أى نحو الضمير الذى يتحقق
 فى هذا الكلام ولك فى الصديق النصب والرفع على حد يندرس به (قوله لئن كان الخ)
 قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة الخزرجي واللام موطئة للاسم والمراد بالانسان الانسان
 السكامل لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولى والتقدير فخالفتك
 بغيره والشاهد ظاهر (قوله الوصل ارجع) الكون الاسم كالفاعل والخبر كالفعل

أخى حسبك اياه
 وعند جماعة الوصل ارجع
 لانه الاصل وقد آمدن وبه
 جاء التنزيل قالوا نحو اذبر بكهم
 الله وورد به الشعر كقوله
 بلغت صنع امرئ براخا السكة
 وابن مالك اضطرب كلامه
 فتارة وافق الجمهو ورواية
 خالفهم ورد ما لوه من كونه
 خبرا فى الاصل بأن ذلك
 يقتضى جواز الانفصال فى
 الاول وذلك يمتنع وما أنضى
 الى الممتنع يمتنع والصورة
 الثانية أن يكون الضمير
 منصوبا بكان أو واحد
 أخواتها سواء كان قبله ضمير
 أم لا وبذلك فارقت الاولى
 (و) ذلك نحو الصديق (كنهه)
 وكأنه زيد فيجوز فى الهاء
 الانفصال (برجحان)
 كظنته كنهه عند الجمهور
 ومنه قوله
 لو كان اياه قد حال بعدنا
 عن العهد والانسان قد تغير
 وعند جماعة الوصل ارجع
 ومنه الحديث ان يكسبه فلن
 تسلط عليه وحجة الجميع
 ما تقدم

فكسبتة كضربه (قوله وتعين الانفعال) أى انفعال الضمير المتقابل للفعل
والا انفعال بضم نونها امررت بك (قوله بالا) مثاله أمران لا تعيدوا الاياه (قوله
أوانما) هو ما قاله ابن مالك ومثاله وانما يدافع عن احدهم انا ومثلى وذلك بناء
على ان ما كاتبة وقد يقال انما موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما
ولا يضرفوات الحصر المستفاد من انما لمصولة على طريق المطلق زيد يمكن فيه
الملاقاة على من يعقل غير ضرورية وغلط أبو حيان ابن مالك في هذا الموضع وتلا
آيات شريفة نحو انما أشكو بثي وحزني الى الله قال ولو كان كازعم لكان التركيب
انما أشكو بثي وحزني أنا قال الهاء السجى والصواب مع ابن مالك وان حاله يتلو
انما أشكو بثي وحزني الى الله وذلك لانه بنى كلامه على ان انما للحصر وان
المحذور بها هو لا خيرا ظا والاول عليه أكثر الناس والثاني أجمع عليه البيانون
وحينئذ يصح مادامه لان الوصل يؤدي الى الاتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لا يخفى
(قوله أوقف بمصدر الخ) كقوله

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد * اغرى العدائكم استسلامكم فثلا
فلو نصب بمصدره مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربه
ومن ضربك اياه ولا يجب الفصل الا اذا اضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو عجبت
من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ويحتاج لتقييد كلامه بأن
يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضايين نحو عجبت من ضربه
الامير بجرا الامير كقوله * فان نسكا حهام طر حرام * في رواية جر طر وفي رواية قتل
أولادهم شركاهم بنصب الاولاد وجرا الشركاء على أن المفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا اعتراض عليه (قوله أوقف جرت على غير صاحبها) كقولك زيد هندسارها
هو ويحتمل أن الصفة مسندة الى الضمير المنفصل كافي كافية ابن الحاجب ولا تكون
مسندة الى المستكن والبارزنا كبندته اذ رفعه بالصفة صادق الامرين وكا الصفة
الفعل اذا حصل الابس نحو زيد عمر ويضربه هو كقول ابن مالك والطلاق الصفة
مردود مجزئ * لئلا يداقم أبوه لافا عدا ان قد جرت الصفة على غير صاحبها ولم فصل
الضمير (قوله أوقف عاملة) نحو اياه من قال من أضرب ومنه فاياك اياك المرأ (قوله
أو آخر) نحو اياك زعبد واياك نستعين (قوله أو كان معنويا) المراد بالعامل المعنوي
الابتداء نحو أنت تقوم (قوله أو حرف نفى) أى او كان العامل حرف نفى نحو ما هن
أمهاتهم وما أنتم بمجزيين (قوله أوقفه متبوع) أى فصل العامل عن اتصاله
بالضمير متبوع نحو خرجون الرسول واياكم واكرمهم حتى اياك فان أردت
حتى الجارة لم يجز لانها لا تجز الضمير والمبرد يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة

وتعين الانفعال ان
بالأوانما أوقف بمصدر
مضاف للمصوب أو صفة
جرت على غير صاحبها أو
انضم عاملة أو آخر أو كان
معنويا أو حرف نفى أو فصله
متبوع

والخاتمة بالفصل والوصل ولم يقل أو كان الضمير تابعا لعلمه ليشمل مسئلة غريبة
ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى وإياي فاتقون فإنه جعل إياي مفعولا
مقدما وإياي في اتقون توكيدا لهذه صورية وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله
بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفعولا عن مباشرة الضمير
بمتبوع فنتبع الفصل (قوله أو ولي وأومع) كقوله

فأبنت لأنك أخذت قصيدة * تكون وإياها بمثلا بعدى
(قوله أو اما) أي أو ولي الضمير اما كقولك قام اما أنا واما انت (قوله أولا ما فارقة)
كقوله

اني وجدت الصديق حقا لا بالك * فرفني فلن أزل مطيعا
ولم يقل لام ابتداء وان شمل نحو ان السكريم لانت لان الفارقة لا بد من سلام ابتداء
عند أبي على الفارسي وابن جني فلا تشملها لام الابتداء ولان الفصل في نحو ان
السكريم لانت ليس من جهة اللام لمصولة قبلها من جهة كونه خبر لان (قوله
ان اتخذ اربة) وذلك بأن يكونا خبري متكلم أو مخاطب أو غائب نحو علمني إياي
وعلمتك إياك وعلمته إياه فان كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمني لم يعجز الفصل
(قوله وربما انصلاخ) من ذلك ما حكاه الكافي من قول بعض العرب هم أحسن
الناس وجوها وانضمر هوها وهو قليل جدا والوجه الانفصال فان اتفقا في الغيبة
وفي التذكير والتأنيث وفي الافراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الاوّل مرفوعا
وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فأعطاء إياه وأعطاها إياها وهما كذا
والعلم * هذا ثاني المعارف وعن السكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره
ابن معطي ووجهه ان الاشتراك في العلم بطريق العرف ولا كذلك الضمير
حتى قيل انه كلي لا جزئي ولان الضمير يحتاج الى ما يعينه ولا به يعود على
التكرار ولانه قد يعبر برب (قوله ما وضع لمعين الخ) أي تعيينا خارجيا وذهبا
فيتناول علم الشخص وعلم الجنس وناقيل العلم واضع باله نسبة اليه فيدخل المقول
من غير احتياج الى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع له
كما سيأتي في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الاعلام المشتركة فان تناولها غيرها
بأوضاع متعددة والامور التي تختلف بالاعتبار قيد الحثية مراد في تعريفها فلا
حاجة الى زيادة بعضهم بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغلبة لان المراد
الوضع حقيقة أو تفريل لا وحكم وغلبة استعمال المستعملين بحيث يختص العلم
الغالب بقرم معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له
ذلك ولا يتنقض التعريف بالمعرف بل بالحقبة لان الانتقاض يتوقف على كونه

أو ولي وأومع أو اما أولا ما
فارقة أو نصبه عاملا في
مضمرة قبله غير مرفوع
ان اتخذ اربة وربما انصلا
غيبة ان اخذت لفظا واتخذ
ربة (ثم) الثاني من المعارف
(الهـ لم وهو) ما وضع لمعين
لاية اول غيره

نخرج بالمعين التكررات
 وبما بعده بقية المعارف فان
 الضمير صالح لكل
 متكلم ومخاطب وغائب
 وليس موضوعا لان يستعمل
 في معين خاص بحيث لا يستعمل
 في غيره لكن اذا استعمل
 فيه صار جزئيا ولم يشرك
 أحدا فيما أسند اليه واسم
 الإشارة صالح لكل مشار
 اليه فاذا استعمل في واحد
 لم يشرك فيما أسند
 واحد أو لصالحة لان يعرف
 به انه كذا فاذا استعملت
 في واحد عرفته وقصرته على
 شيء بعينه وهذا معنى قولهم
 انها كليات وضعا جزئيات
 استعمالا لا يتقسم باعتبار
 تشخيصه وعدم ذلك الى
 قسمين لانه (ما شخصي)
 وهو ما وضع لمعين في الخارج
 لا يتناول غيره من حيث
 الوضع له (انريد) وشبهه
 فدخل العلم العارض
 الاشتراك كهمز ومسمى به
 كل من جماعة وهو ان
 مرئيل وهو ما استعمل
 من أول الامر علما كعاد
 وقطع عن وهو مفعول
 وهو الغالب وهو ما استعمل
 قبل العلمية في غيرها

موضوعا باوضاع متعددة للخصوصيات وهو ممنوع لادلائل عليه لاحتمال انه موضوع
 للمفهوم السلكي أو للخصوصيات بوضع واحد فن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته
 ودون ذلك خرط القنادر (قوله نخرج بالمعين التكررات) لانها لا تعين مسماهما من حيث
 الوضع وان عرض بعد الوضع لمر عارض كشمس وقمر ولا حاجة في اخراج نحو ذلك
 لزيادة قيد على وجه منع الحركة وأورد أن الواضع انما يضع لمعين وأجيب بأن المراد
 وضع لمعين باعتبار تعيينه والتكررة وان وضعت لمعين لم يرد تعيينها (قوله والصالحة
 الخ) المناصب لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والعرف بأل صالح لكل
 واحد من افراده فاذا استعمل في واحد عرفه وقصره على شيء بعينه وقول التوضيح
 فنحو الرجل انما يعين مسماه مادامت فيه أل مفعول ان المعين للمسمى هو لفظ رجل
 في قولك الرجل لأل ولا يجمعهما بل أل قرية فقط (قوله وهذا معنى قولهم الخ)
 أي قول بعضهم ومر ما فيه وبين القول الآخر (قوله باعتبار تشخيصه الخ) أي
 تشخيص مسماه وعدمه والتشخيص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض
 الحركة فيه (قوله وهو قسمان) أي على الاصح وقيل الاعلام كلها مفعولة وقيل كلها
 مرتجلة قال أبو حيان التقسيم المهم في العلم الوضعي وأما العلم بالغلبة فنخرج عنه
 انتهى ونريد أن نعرف بفهم المنقول يشمل هذا القسم (قوله وهو ما استعمل الخ)
 انه مفعول استعمل أنه لا بد في العلم من أن يستعمل وكلام العلم ظاهر في عدم
 اشتراط الاستعمال وأورد على الحد انه غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل
 علما أيضا كإسمائه فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه مفعول لا مرتجل
 (قوله كعاد الخ) أشار الى أن المرتجل امام قياس بأن يكون موافقا لحكم نظيره
 من التكررات وهو كثير كعاد ووقعس قال في الاموس وقعس من طرف أبو حنيفة
 من اسم العلم مرتجل قيامي واما ما ذكر بأن يكون مخالفا لحكم نظيره من التكررات
 كعوب فانه مفعول من عوب فالقياس يقتضي ان يكون موهبا بكسر الهاء لان ذلك
 حكم كل مفعول مما فاءوه واو ولا مفعلة وفي التسهيل العلم المرتجل امام قياس
 واما ما ذكره من ان يفتح ما يكسر أو كسر ما يفتح او يفتح ما يعل أو اعلال ما يفتح
 انتهى فالشاذ بالفتح كعجب فانه مفعول من الحب فالقياس يقتضي أن يكون محبا
 بالادغام لان ذلك حكم مفعول مما عابه ولا مفعلة من مخرج واحد والشاذ بفتح
 ما يكسر كاذ كرا الشارح والشاذ بكسر ما يفتح كعبد كبر فان القيد يقتضي أن
 يكون مفعول لا نظيره من التكررات المعلقة اللام يلزمه الشق كرم ومسمى والشاذ
 بفتح ما يعل كدين وكثرة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والباء
 ألقا والشاذ بالاعلال ما حقه التصح كداران وماهان والقياس دوران وموهان

كقولان وطوفان ودوران (قوله كنز الدخ) الأول منقول من مصدر والثاني من
اسم بهين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس من فعل مضارع
والسادس من فعل أمر وفي شرح التسهيل لم يصفه ان هذا غير صحيح لوجهين
أحدهما ان الامر بالصمت اما ان يكون من أصمت واما ان يكون من صمت فلا ي
من أصمت مفتوح الهزة والذي من صمت مفعومها ومفعوم الميم وأصمت
بخلاف ذلك والمنقول لا يغير والثاني انه قد قيل فيه أصمت بهاء التأنيث ولو كان فعل
أمر لم تلحقه هاء التأنيث واذا التفتي كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال
في غير العلية تعين كونه من تجلجالتهم ويحسب بانه جاء في صمت يصمت بكسر
الميم أيضاً ولا حاجة لدعوى الرضى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام كثير اما بغير
افظها عند النقل ولحاق الهاء لعلام بانه فارق موضعه من الفعلية والسابع من
جملة فعلية والثامن من جملة اسمية ولم يقع التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قلناه
الخاتمة بقي ان حكم المنقول من جملة الحكاية كافي الاوضح وغيره وفي حواشي
المتوسط للسيد مانعه جعل الشارح مثل تأبط شرعاً لمن قبيل المنيات الحكاية
على بناها قيل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علماً بنية بل عنت
قسماراً به من مبنى الاصل وان كانت أجزاءها مدعوبة واما اذا جعلت علماً فقد صار
المجموع اسماً واحداً مستحقاً لان يجري الاعراب على آخره كعليك لكن لما
كان الجزؤالاخيراً من تأبط شرعاً مشغولاً بالاعراب المحكي للدلالة على القضية
امتنع من ظهور الاعراب فيه افظافصار اعرابه تقديرها فيكون من العربات
التقديرية لانه من المنيات لكن الحكاية تقتضي التعدد في أجزاء الجملة فلا يلاحظ
مع ذلك كونها اسماً واحداً فلا يحكم عليها بجمع الصرف (قوله وهو ما وضع لمعين
في الذهن) لم يزد لا يتناول غيره لان قوله في الذهن يخرج ما خرج بتلك الزيادة من
بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضاً (قوله أي ملاحظ الوجود فيه) خرج
به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة في وضع اسماء الاجناس
المتكررات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس واسمه مانعه في اسم الجنس
النكرة مذهبان أحدهما انه موضوع للشرائط المتشعبة وعلى هذا الاشكال
لان علم الجنس ليس موضوعاً للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للاسمية
وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور والذهني
وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظة بازاءه منى لا بد
ان يلاحظ المعنى وكذلك القائل جاني زيد لا بد وان يلاحظ معناه قلت قوله
ولم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور والذهني وان كان حاصله لم يلاحظ في النكرة

كريدوا احد وجارث وشهر
ويشكر وأصمت وشاب
قربانها وزيد منطاني
(أو جنسي) وهو ما وضع
بني في الذهن أي ملاحظ
لوجود فيه (كعامية) علم
بجميع أي للاسمية الخامسة
في الذهن فهو في التعيين
كاسم الجنس المعرف بلام
الحقيقة وقولك أسامة أجراً
من تعال بمنزلة قولك الاسد
أجراً من الثعلب

بجـ لاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه
انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة ان الاحكام المذكورة تستلزم
التعريف وثبوت المزموم يستلزم ثبوت اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار
ملاحظة الوجود في الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن
وليس مغاير له الا على ان الصواب ان يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين لتمييز
عن سائر الصور الذهنية اذ الوجود في الذهن مشترك بين الجميع لأن هذا غفلة
عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان يصح لو قيل أى وجود الوجود فتدبر (قوله
يقال أسد أجراً من ثعلب) جعل الجرأة نظراً الى نفس الماهية بدون الملاحظة
للافراد لا يخلو عن خفاء (قوله أى بلاتعيين) أى بلا ملاحظة تعيين كما علم مما صر
(قوله بلا قيد) أى بلا اعتبار قيد من وحدته وغيرها ودخل في غيرها قيد التعيين
الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه (قوله بالا اعتبار) أى اعتبار الواضع
لان الدلالة انما تتوقف على اعتبار دون اعتبار المتكامل لان اللفظ اذا لم ين دل
على معناه الوضعي اعتبره المتكامل وأراد هـ ام لا (قوله ومنها في الابهام الخ) الا ان
التكررة تدل ان ذلك الابهام بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخل مثلاً فهو كعام مخصوص بالقرينة فالجرد دون الالام بالنظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى أنفسهما مختلفان (قوله ان كان من حيث اشتماله على الماهية)
أى مع قطع النظر عن الشخص (قوله حقيقة) أى لانه استعمال اللفظ فيما وضع له
ابتداءً وهـ ذا معنى على المرجح من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى
اماعلى مقابله وهوانه وضع لمردهم فليس استعماله معروفاً بلام الحقيقة حقيقة
كما حققه السيد معتزله اطلاق السعدانه حقيقى لانه اذا كان موضوعاً للشرد
مهم من افراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة ار يده مفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازاً قطعاً وفيما ذكره
الشارح بحث وهوان التعيين الذهني معتبر في وضع علم الجنس والمعرف بلام
الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة والجواب ان الغرض اطلاقه
من حيث الحقيقة بشرطها كما صرح به عبارة ولا يخفى ان مال هـ اذ هو
الطلاق على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين او المهم فلا اشكال واوردان
تضييقاً توقف كون الاستعمال حقيقة بما حيث كان هذا الحمل على الحيثية مجازية
زيدى في نحو زيد حيوان حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله
على ماهية الحيوان وهو في غاية البعد واجيب بجمع انتضائه ذلك بل انما يقضى

ودليل اعتبار التعيين في علم
الجنس اجراء الاحكام
اللفظية لعلم الشخص عليه
بكنهه من آل والاضافة
والصرف مع سبب
كالتأنيث في أسامة وعماله
وعجى الحال منه كهذا
أسامة مقبلا وعدم زعمه
بالسكرة واما اسم الجنس
التسكرة المعبر عنه في الاصول
باطلاق فهو موضوع للماهية
مطلقاً أى بلاتعيين كأستاذ
اسم الماهية السبع فقال
أسد أجراً من ثعلب كما يقال
أسامة أجراً من ثعلب ويعبر
عنه بالتسكرة أيضاً لكان
الفرق بينهما بالا اعتبار ان
اعتبر في اللفظ دلالة على
الماهية بلا قيد يسمى اسم
جنس ومطلقاً أو مع قيد
الوحدة السابقة يسمى تسكرة
ومنها في الابهام المعرف
بلام الجنس بمعنى بعض غير
معين نحو ان رأيت الاسد
أى فرداً منه ففر منه ثم
استعمال علم الجنس أو اسمه
معرفاً ومذكراً في الفرد
المعين أو المهم ان كان من
حيث اشتماله على الماهية
حقيقة والا فمجاز ومن
العلم ما كنى عنه

مجازية لفظ الحيوان وزيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه
 من حيث خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما على الأعلام الاناسي من باب
 اسماة لانطلاقهما على كل علم منها فمهما موضوعان لحقيقة اعلام اناسي من عقل
 فان لها حقيقة ذهنية كما ان الجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسماة واستشكل
 كونها ما عليم لما ذكر بأنهم ما ألقاظ فاذا قلت قال زيد جاءني فلان فعنا جاءني مسمى
 فلان وانما سمى فلان نظ وليس هذا كزيد في جاءني زيد لان مسماه ذات وأجيب
 بان معنى جاءني فلان جاءني مسمى مسمى فلان فكما صح الإسناد الى لفظ زيد والمراد
 مسماه صح الإسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الاعداد المطابقة)
 أي التي لم تقيده بعد ودمد كورا ومحدوف وانما دل بها على مجرد العدد والدليل
 على علميتها ان كلامها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فاذا انضم الى العملية
 ما يتبعه منع الصرف امتنع الصرف نحو ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله
 والاصح راسمها الايام الخ) هذا مذهب الجمهور فانهم قالوا انها اعلام توهمت
 فيها الصفة فدخلت عليها أل التي للجمع الصفة ثم غلبت فصارت كالديران فاسبت
 مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وبقاها من الواحد والثاني
 والثالث والرابع والخامس وقال المبرد انهم اغيروا اعلام ولا ماتها للتعريف فاذا
 زالت صارت تذكرات (قوله وان التسمية الخ) أي والاصح ان التسمية غير مطابقة
 لا يبطاها وقيل يبطاها تسمية غير الترخيم ورد ابن جني بقوله * وكان خريث
 في عطاء جامدا * يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه أل
 (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريار جميع الاقسام فيه فقد قال المصنف في حواشي
 الالفية ما نصه وفهم من هذا أعني الاختصار على التمثيل بالسكنية والاسم ان اسم
 الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو
 ما أشعر الخ) أي باعتباره فهو الأصل فان ذلك قد يقصد تبعاً لقوله السيد في حواشي
 الأصول وأراد بذلك كما قال ان اشعار الألقاب بالمدح انما هو من جهة ان له فوهما
 آخر يلاحظ في الجملة وبلغت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل
 المقصود هو المعنى العلي وهو الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعالم مفهوم آخر غير
 علمي لم يمتد قوله اشعار فاندفع ما ردد على ظاهر التعريف من أنه اذا اشتهر زيد
 بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فانه يشعر بذلك السكال فيلزم أن يكون اقبا والتمامه
 بعيد نعم اذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه اقبا وبهذا
 يعلم وجه التعبير باشعرون دل أو وضع لأن العلم انما يوضع لتعيين الذات والمراد
 اشعار قولي بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضي وهو ما يقصد به الخ ولا يخفى ان كلا

كفلان وفلانة وكذا بعض
 الاعداد المطابقة والاصح
 ان أسماء الايام اعلام
 ولا ما للمع وان التسمية
 مطابقة لا يبطل العملية (و)
 العلم (هو) باعتباره ذاته
 شخصيا كان او جنسيا (اما
 اسم) وهو ما عدا السكنية
 واللقب (ك) مثلثا) من زيد
 واسماة (أو لقب) وهو ما
 اشعر بصفة المسمى (ك) زيد
 (العايد بن) أو بصفة كبطه
 (و) أو كنية

من نفسير الملقب والكنية صادق على نحو أني الخبير وأنني لاهب قبلزم أن يكون
 بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية
 في نحو أني بكر ولا مانع من ذلك وبواقته قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب
 بالحيشة فاشجار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا بصفة قول الشارع والفرق بينها
 وبين اللقب الخ يجوز على غير مادة الاجتماع بقى هنا شي وهو ان ظاهر كلامهم ان
 ما أشعر بما ذكرنا من ماصدر بما ذكر كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتداء
 والظاهر ان ما وضع ابتداء اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فمن اعترض على
 أمر افر يقبه في تكتبه بأن التام مع النهي عنه فأجاب بأنه اسم لا كنية وقد
 يقال ان الفرق بين الاسم وبين ما عاى أيضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل
 في تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلى أى لا شمارها بالمدح اشعارا فويا
 وقد يدعى أن ما وضع أولا اسم مطلقا ثم ماصدر باب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر
 الاشعار وعليه تكون الاقسام متماثلة ولا يكتفى في ثباتها اعتبارا ن ما وضع أولا اسم
 ثم ما استعمل بعد ذلك ان اشعر لقب أو صدر كنية لانه بقى ان ما أشعر وصدر كائى
 الخبر يصدق عليه تعريف الاخيرين ففقطن (قوله وهى ماصدر باب أو أم) أى علم
 مركب مضاف مصدر بذلك فخرج بالضاف نحو قولك اب لزيد جاء اذا سميت به
 أو أبو زيد قائم اذا سميت به فان الأول لا إضافة فيه والثاني الاضافة لجزء العلم لانك
 وزاد لفخر الرازى في العلم الجنس ماصدر باب أو بنت كبن داية للغراب وبنت
 طبق النوع من الحيات (قوله تصريح باللقب الاناث) فيه نظرفة مصدر حوا في قول
 امرئ القيس يوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بان عنيزة لقب فاطمة الماداة على
 طريق الترخيم في قوله افاطم هلا وبان ماء السبع لقب أم المنذر اشهر به
 وورد ان لقب الصديقة رضى الله عنها حميراء (قوله ويؤخر اللقب الخ) لانه في الغالب
 منقول من اسم غير انسان كطه بلوندم توهيم ان المراد معناه الاصل وذلك ما مون
 بتأخيره فلم يعد له عنه ولانه أشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شئ من معنى التعت
 فلوا أني به أولا لا غنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب تأخير عن الكنية أيضا
 واختاره بعضهم وقصيته أيضا ان الكنية التى من افراد اللقب كائى الخبير على ماص
 يحرى فيها ما تفسر في اللقب المحض على قياس تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضى
 (قوله غالبا) احتراز عن قوله بان ذلك الكاب عمر اخبرهم حسبا فان تقديم اللقب
 شاذ عما اذا اشهر اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كائن عليه ابن النبارى
 ومنه عند المسج عيسى وقول الشاطبى وقولون عيسى (قوله بدلا أو عطف بيان)
 قال شيخنا المدة أو تو كيد اولم أر من صرح به وذلك داخر في تعريف التوكيد

وهو ماصدر باب أو أم
 (كائى عمرو وأم عمرو)
 قال الرضى والكنية عند
 العرب قدبة صدرهم الله عظيم
 والفرق بينها وبين اللقب
 معنى أن اللقب يمدح الملقب
 به أو يذم بمعنى ذلك اللقب
 بخلاف الكنية فانه لا يعظم
 المسمى بعناها بل يهدم
 التصريح بالاسم فان بعض
 النفوس تأنف من ان
 يتخاطب باسمها (فائدة)
 ليس في كلامهم تصريح
 بـلقب الاناث وانما
 صرحوا بكنيتهن (ويؤخر
 اللقب) في اللفظ (عن
 الاسم) غالبا اذا اجتمعا
 ويجهل (تأبعاله) في اعرابه
 بدلا أو عطف بيان (مطلقا)
 أى سواء كانا مفردين
 كسيد كرز أم مركبين
 كعبد الله زين العابدين أم
 مختلفين افسرادا وركبنا
 كزيد زين العابدين وعبد
 الله كرز وكابيعوزا لا اتباع

يجوز القطع من التسمية ما برز خبر المبدأ محذوف جوازاً أو نصبه (٢٢٠) مفعولاً لفعل محذوف (أو محذوفاً

بإضافته) أي الاسم إلى
 اللقب جوازاً مراداً بالاول
 المسمى وبالثاني الاسم ان
 افردا وذلك (كسعيد
 كرز) فيجوز فيه حينئذ
 الاتباع للاول وهو الاقيس
 والقطع عنه كالمو كان مركباً
 والاضافة حيث لا مانع منها
 وهي الاكثر وجهور
 البصريين وجوبها أخذاً
 من اقتصار سيبويه على
 ذكرها ووافقه ابن مالك
 في الانفية وخالفهم في
 التسهيل واعتد في شرحه
 عن سيبويه بأن الاضافة
 لما كانت على خلاف
 الاصل لان الاسم واللقب
 مدلولهما واحد فيلزم من
 اضافة أحدهما الى الآخر
 اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج
 الى تأويل الاول بالمسمى
 والثاني بالاسم حتى يخلص
 من اضافة الشيء الى نفسه
 والاتباع والقطع لا يجوزان
 الى تأويل ولا يوقعان في
 مخالفة أصل سيبويه
 استعمال العرب للاضافة
 اذ لا مند لها الا اسماع
 بخلاف الاتباع والقطع
 فانهما على الاصل واستغنى
 بالفتية عليهما عن التنبيه

اللفظي حيث قالوا فيه اعادة الاول بلفظه أو مرادفة واللقب مرادف لاسم قال لي
 بعض مشايخنا عمل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يرويه نو كيدا
 فأورد عليه الكسبية التي لم تشعر بشئ من ذلك فالتزم اعراهم أو كيدا بل كان
 يعين فيها ذلك ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا أن يكون أشهر
 من الاسم فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج الى تحوير (قوله يجوز القطع الخ)
 ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسواء في باب البدل النص على انه يقطع
 جوازاً وجوباً واستحساناً أو أمال البيان فلم أر زما فيه والظاهر انه كابدل لانه أخوه
 فلا حاجة لقول بعضهم انه ليس قطعاً اصطلاحياً بل يرتفع رفعاً مستقلاً أو ينصب
 كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الاشياء يحكي عن بعضهم في البيان ومسئلة
 في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله بل يرتفع الخ وهل ذلك الاعمى القطع الاصطلاحي
 (قوله محذوف جوازاً) قياس ما قلوه في التمتع المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفاً
 وجواباً وكذا الفعل وان سكت الشارع عن وجوب حذف الفعل (قوله
 أو محذوفاً بإضافته) أي بسبب اضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الخافض على الصحيح
 هو المضاف لان السبب اعم من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق بأخص معين
 (قوله مراداً بالاول المسمى وبالثاني الاسم) أي فهو من اضافة المسمى الى الاسم
 فعني جاعني سعيد كرز جاعني لقب هذا القبط وانما لم يعكس ويجعل من اضافة
 الاسم الى المسمى قال الرضي لانهم ينسبون الى الاول ما لا تصح نسبته الى الالفاظ
 نحو ضربت سعيد كرز فاعني قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون الى الاول
 ما لا تصح نسبته الى المعاني نحو كبرت سعيد كرز فليمتثل أقول هذا شئ خارج عن
 القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم كل حكم ورد على اسم فهو
 على مدلوله الاقرية (قوله ان أفردا) قضيته امتناع الاضافة اذا كان الاول مفرداً
 والثاني مركباً والوجه خلافه وقلة الرضي حيث قال وان كانا مفردين أو أولهما
 جاز اضافة الاسم الى اللقب انتهى وذلك لان المضاف اليه يجوز أن يكون مركباً
 كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيد كرز) الكمر والشمع والجادق
 (قوله وهو الاقيس) اعرجه الانسية ما يلزم على الاضافة من المحذور والاقى
 في رد ايجاب الاضافة (قوله حيث لا مانع منها) فان كان مانع من الاضافة بان كان
 في الاول آل فليس الاتباع وفاقاً نحو الحارث كرز ذكره أبو حبان وغيره
 والحصر اضافي أي لا الاضافة والافاق قطع جائز كما هو صريح كلام الشارع اذ لا مانع
 منه (قوله بن سيبويه) جواب لما في قوله بان الاضافة لما كانت الخ (قوله كنت
 في تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم ان مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب

عليهما ما اذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار امتناع

اعتناع تقديم اللقب على الكنية راب الكنية التي من افراد اللقب كاللقب المحض
 (بالاشارة) هذا ثالث المعارف وزعم ابن السراج انه أولها لأن تعريفه بالعين
 واللقب وغيره لا يعرف الا بوجه واحد ولا نه لا يشبه التنبه كبر مطاقتا خلاف المتضمن
 والعلم (قوله على حذف مضاف) لا ضرورة الى ذلك لان الاسماء الالائية كما تسمى
 بأسماء الاشارة تسمى بالاشارة فلها اسمان (قوله واشارة اليه) أى حسية بالحوارج
 لاعقلية لان مطلق الاشارة حقيقة في الأولى فلا يرد ان الضمير يشار به للعهود
 عليه والمظهر التكرار يشار به الى واحد من الجنس غير معين والمعرفة الى واحد
 معين فلا يطرأ التعريف ان كان قضية هذا ان تكون أى الاشارة اليه من جملة
 الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن الموضوع له كإيدل عليه اخراج اسم
 الاشارة بمطابقا من تعريف العلم باسم معين انسمى مطاقتا ولو كانت من جملة الموضوع
 له لم يصلح لذلك لان جزء الشيء لا يكون قرينة على تعين اللفظ للجزء الآخر ثم ان قضية
 التعريف ان يكون الاصل ان لا يشار بهذه الاسماء الا الى مشاهد محسوس فان
 أشير بها الى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصغيره كالشاهد قال الرضى
 اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعمله فيما لا تدركه
 الاشارة كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما
 بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعد أعني ذلك ونحوه اذن كضمير
 الغائب يحتاج الى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار اليه كضمير راجع الى مقوله
 انتهى ولما لم يصريح بالتجوز في البعيد مع تصريحه بالوضع له الا ان يكون
 ممن يرى الوضع في المجاز والاشارة للحدودة الاصطلاحية الواقعة في التعريف
 لغوية فلا دور (قوله اما لفراد الخ) استعمال المفرد وما عطف عليه في المعنى كما هنا
 اقليل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزبدوه ونحو ذلك (قوله للذ كر المفرد)
 أى ولو حكاه قولك ذا الجمع رذ الفرقين وقال المصنف في حواشي الالفية وقد
 يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك والى الجمع كقوله * وسؤال هذا الناس
 كيف يبيد * والى كل شئ وذلك في حيزا على القول بأن كلامهم باق على أصله ولا
 يرد على كونه للذ كر قوله

ثبتت نعتي على الشجران زاوية * سبقا ورعي بالذك العائب الزاوي
 لان المعنى لذلك الشخص أو الانسان وقول الزمخشري الاشارة للصفة مثل ذلك
 الكتاب مردود فبال الصفة ذكرت (قوله وذى) بكسر الهمزة ثم ياء ما كتبه عن
 أف ذا (قوله وذو) فمقلب ياء ذى ما عوقفا البيان الياء ثم أجرى الوصل مجزأ
 (قوله وذى) بقاء مكسورة متلوقة عن ذال ذى فباء ما كتبه فيه الجمع بين البدلين

وباليه الآخر معا بياغراه
 مع جواز قطعه نعم اذا اجتمع
 الثلاثة وقد مدت الكنية
 على الاسم ثم حجي باللقب
 فيظهر وجوب تأخير اللقب
 عن الكنية كما يؤخذ
 من كلامهم وان لم أر
 في ذلك نقلا لانه يلزم من
 تقديمه على احدهما تقديمه
 على الاسم نفسه وهو ممنوع
 (ثم) الثالث من المعارف
 (اشارة) على حذف مضاف
 أى أسماءها حذفه
 لقرينة الدالة عليه وهى
 ما وضع لمسمى واشارة اليه
 والاشارة اما المفرد مذكر
 أو مؤنث أو ثنى كذلك
 أو لجمع كذلك فهذه
 ستة الا انهم اكتفوا
 بالاشارة الى الجمع المذكر
 والمؤنث لفظ واحد فصارت
 الاقسام الاربعة لاسماء
 الاشارة بحسب من هى له
 خمسة وان تعددت ألفاظها
 بعضها كما سيجي (وهى
 ذا) للذ كر المفرد (وذى
 وذو ذى

التاء والياء (قوله وتة) بناء مكسورة مقلوقة عن ذال فيها (قوله وتا) بقلب
 ذال ذاتاء (قوله بالاختلاس) أى بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشتباع
 (قوله بالضم) قال المصنف فى حواشى الفهيد هى فى النسخ مضبوطة بكسر التاء
 ولست على يقين من ذلك فان صح قسكون حركة التاء الساكنين وهو ظاهر كفاق
 وقال أيضا الإشارة ذوا التاء لئلا يثبت وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء لفرق
 وليست بصفة (قوله المفرد) أى ولو كجاءة قولك ذى الجماعة وذى الفرقه رضى
 الطائفة (قوله وذان وتان) اما ذان فتثنية ذوا مئتان فتثنية تالا من أحدهما
 ان يكون المؤنث كالمذكر وتان نظيره ذان فتثنية هى المئتان دون غيرها والثانى انها
 التى تثبت فى أقل عملا فلا تحتاج الى أكثر من حذف الالف للساكنين وزعم السبراقى
 انه يصلح ان يكون تثنية لتساوق وتة وانهم لم يثبتوا ذى هذه لئلا يلبس المؤنثان
 بالذكرين (قوله ويشار بالاقل منهما للمثنى الخ) جعل المثنى فى كلام المصنف
 بمعنى الاثنين والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنتين حالة كونهما مرفوعين
 فى الاول ومجرورين أو منصوبين فى الثانى ويعتبر ان المعنى وذان وتان ثابتان
 للمثنى فى حالة الرفع وذان وتان ثابتان له فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جارا
 ونصباً من ثوب الجزى اسكليه (قوله والاصح الخ) أى لقيام عمله البناء فيها كما
 فى المفرد والجمع وهى صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقبل ذيان
 والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد فتثنية العرب
 المبنية عليه تميزا بين ما فى صيغة مبنية على الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر
 ولا سند له الا ما ذكر وقد علمت جوابه وحيث كانت صيغة تثنية فالتثنية التى هى
 من خواص الاسم معارضة شبه الحرف كما عارضت اضافة أى شبهة فأعربت
 ودعوى ان هذه الأسماء مما توغل فى شبه الحرف ومما شبه ذلك بمجرول عن الاعراب
 ممنوعة لانها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى انها تمت وينعت
 بها وانما غر (قوله وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف) لابن مالك ان يمنع انما
 لا تقبل تقدير التشكيك وان لم يقبل التشكيك (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) حاصله
 الاعتراض عليه بأن ساذ كره ملحق من قولين ويحاج بأن الوصف بصورة المثنى
 لا ينافى أنه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته وغاية امرانه
 موهم فالتلفيق ممنوع (قوله بمدود او مقصورا) حالان من أولاً ومجى عالين
 متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصود والممدود ضرر بان من
 ضرر وبالأسماء المتكثرة لا يقالان فى الافعال والحروف فقوله هم وهؤلاء
 مقصور وممدود تسجح فى العبارة كأنه لما تقابل اللغتان فهما قالوا ذلك مع ما فى

وتة) باسكان الهاء وهى
 وتة وتا وذو تة بالاختلاس
 وذات بالضم للمؤنث المفرد
 (وذان وتان) ويشار بالاقل
 منهما للمثنى المذكور
 وبالثنى للمثنى المؤنث
 ويعربان (بالالف رفعاً
 وبالياء جراً ونصباً) عند
 القائل بتثنيتهما حقيقة
 والاصح وعليه ابن الحاجب
 انهما مبنيان جئ بهما على
 صورة المثنى وليسا بتثنيين
 حقيقة لان شرط التثنية
 قبول التشكيك كمر وأسماء
 الإشارة ملازمة للتعريف
 فى حالة الرفع وضعا على
 صيغة المثنى المرفوع وفى
 حالة الجر والنصب
 وضعا على صيغة المثنى
 المجرور والمنصوب وكلامه
 الاوضح عند أنواع الشبه
 بمعنى ان ثم لنا قولاً يقول
 ناعراهم مامع عدم تثنيتهما
 ولا قائل به بنه عليه العلامة
 خاله (وأولاً) ممدوداً
 ومقصوراً

أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله لجمعهما) أى موضوع لجماعة المذكور والآن فالمراد بالجمع الجماعة وهى الآحاد المجتمعة لثلاثتهم أن أولاء جمع أو المراد بالجمع المفرد المذكور والمفرد المؤنث بالجمع ذين وتبين لأن أولاء ليس بجمع وأن أطلق عليه الجمع مجازاً (قوله والعيش الخ) يحجزه نيت بحر يرصد به * ذم المنازل بعد منزلة اللوى * وبعد متعلق بمخدوف حال من المنازل على تقديره مضاف بين الظرف ومجروره أى كائنه بخدمه مفرقة منزلة اللوى واللواء عمد ودون قصره للضرورة والشاهد فى أولئك حيث أسند عمله فى غير العفلاء وهو الأليام ويرى الأقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف) فضية الملاحقة أن الكاف تلحق بجميع إشارات المؤنث لكن صرح غيره بأنها لا تلحق منها إلا فى تناوذى قالوا تبت وتلك وتلك بكسر التاء فى الثلاثة وتبت وتلك بفتح التاء فى ما وتلك وذلك فقد أوردتها الزخشرى وابن مالك فى الصحاح لاتصال ذلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار لقرىب ذوالالام اعظمة المشير نحو ومالك بيمينك يا موسى واعظمة المشار اليه نحو ذلكم الله ربى ونحو ذلك من الذى لمتنى فيه بعد أن قلنا ما هذا بشر أو المجلس واحداً لانه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ويستعار لابي عبد المجدد لحكاية الحال نحو هذا من شعبته وهذا من عدوه وقد يتعارفان مشاراً بهما الى ما واما كقوله تعالى ذلك نتلوه ثم قال ان هذا هو القصص كذا فى الجامع وفى الرضى وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلافظ الغائب وذلك اذا كان المشار اليه انظراسم وعالانه باللفظ به زال سماعه كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم والمشار اليه ضرب المتسل الحاضر وقد يذكر البعيد بلافظ القرىب تقرىب الحصول وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت (قوله تصرف الكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم بأشباع ضمة الهكاف كقوله * وقد يكون القول الاذلك (قوله غالباً) إشارة الى اللغتين الآتينتين (قوله خمسة أحوال) أى وان كان أمما هامة وقوله وذلك خمسة وعشرون أى حاصلة من خمسة أحوال المشار اليه الخارجية فى خمسة أحوال المخاطب الخارجية ولاشك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا ضربت الاحوال الخارجية للمشار اليه فى الاحوال الخارجية للمخاطب فلو ضربت الاحوال العقلية لاجدهم فى الاحوال العقلية للأخرو وأسقطت القسم من المتداخلى لزم أن تكون الاقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى به فمهم وذلك لانه اذا ضربت الستة فى مائتها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنتان مضروبة فى ستة باثنى عشر فاقبلة ذلك ان هذه طريقة صحيحة فى الحساب فالموجب لاختلالها وقد بحثت مع

جاء التنزيل نحو فلا يبنائى
واقصر لغة أهل نجد من
تيم وقيس وريبعة وأسدا
ذكر ذلك الفسراء فى لغات
القرآن ولم يخصه بقم كاهو
صريح عبارة الاوضح
ولا كثر مجيئه للغة لا وقد
يحيى لغتهم كقوله
والعيش بعد أولئك الألام
وهذه الألفاظ المتقدمة فى
المشار اليه القرىب (و) اما
(البعيد) فيشار اليه
بممكن ملحقة وجوبا
(بالكاف) الحرفية فى
الأخر تدل على البعد ولا
فرق فى الكاف بين أن
تكون (مجردة من اللام)
فى جمع أسماء الإشارة
(مطلقاً) أى سواء كان
المشار اليه مفرداً أم متى
أم مجموعاً وهذه الكاف
تصرف فى الكلام تصرف
الكاف الاسمية غالباً
لإتيانها أحوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع
وتد كبر وتأنيت كما تبين بها
لو كفت أسماءاً ففتح لازم
وتكسر للمؤنث وتصل بها
علامة التثنية والجمع
فالمخاطب خمسة أحوال
وان كان أصلها ستة وقد

تقدم ان المشار اليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون ضرورة بحسب التقسيم الوضوح

السكاف في ذلك لعدم حمل
الهامن الاعراب لاتقاء
الرافع والاصب والحرف
الجار واتقاء المضاف لان
اسماء الاشارة لا تضاف
لانها لا تقبل التنكير
والمضاف لابد ان يكون
تذكرا حتى لو كان معرفة
نوي تنكيره لاجل الانضمام
وفي السكاف المذكورة ثلاث
لغات الاولى ان تختص
لاختلاف احوال المخاطب
وهذه هي النسخة الثانية
افرادها مفتوحة في
الاحوال كلها فيكون
المقصود بها على هذه اللغة
التنبيه على مطلق الخطاب
فقط الثالثة افرادها
مفتوحة في التذكير مذكورة
في التأنيث فلها على هذه
اللغة حالتان أو (مقرونة)
تلك السكاف (بها) مبالغة
في البعد (الا) في ثلاث
مسائل (في المتي مطلقا)
من غير تقييد بلغة دون
أخرى ولا فرق بين تنبيه
المذكروا المؤنث (وفي الجمع
في لغة من مده) وهم
الحجازيون دون من
قصر عن أهل نجد كدس
سعه وأسد وأما بنو تميم
فلا يأتون باللام كاهل الحجاز

جماعة من الفضلاء فلم يحجبوا بشئ في ذلك وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في
التمثيل في خمسة فقلت يلزم ان تكون الالفاظ الخارجية ستة وعشرين والله أعلم
قوله وانما حكموا بالحرفية انه لا يلزم من عدم الحلية من الاعراب الحرفية بدليل
أن ضمير الفصل اسم على الاصح ولا يحمل له من الاعراب ثم في الحصر نظرا فصدق
عضهم والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية
ودخلها معنى الحرفية في افادتها معنى في غيرها وذلك الفائدة هي كون اسم الاشارة
الذي قبلها مخاطبا به واحدا أو مثنى أو جموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حروفا مع
انه بقي فيه انصرف الذي كان له في حالة الاسمية وأورد الرضي عليه ان لنا أسماء
كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها
ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا كان كاف الخطاب كذلك
وأجاب بان بينهما فرق لان أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى
معنى في غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للعرف هو الذي لا يدل الاعلى معنى في غيره
وقال أيضا ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو
كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربت (قوله الثانية افرادها مفتوحة الخ اتمه ذلك
خير لكم وجهه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة بخلافه مع ان
المراد بالجمع أو أنهم خطوطوا كهم على معنى اسم مفرد يشملهم فساكنه قيل يا فريق
أو يا جمع وعلى هذا يجوز الافراد والتأنيث بتأويل الفمعة والفرقة وقال الرضي
وقد يستعمل ذلك في موضع ذلسم كقوله تعالى ذلك ان خشى العنت منكم ذلك
ادنى أن لا تقولوا كما يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى
الجمع كقوله تعالى كل ذلك كالسنة بتأويل المتي والجمع بالذكور (قوله بها) أى
باللام وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم
يقص وانما حركت بالفتح كسر لساكنين وكذلك في تلك لان الياء التي بعد الفتحه
قريبة من الالف في الخففة وأما تلك فادخلت اللام التي فيها على في ولم تحرك الياء
بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء اذن بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين
وأما ذلك بقالب ألفه بـاء فمعة قليلة واعلم ان كيفية اعراب ذلك على قول ابن مالك
مشكل لانك تقول ان ذا الاشارة والسكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف
زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت في قواهم ولزمك أن لا تقول ذلك البعيد
لان الذي أفاد البعد اللام ولو كنهه لا يراه فان قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل
الخطاب الامع البعيد قلت ولاى شئ على مذهبه لم يستعمل الامع ومع المتوسط ولم
يستعمل مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغي أن يؤثر في الاشارة

اليه بحرف الخطاب ليقظة له ويتبعه لمحله فالكاف في ذلك بمنزلة أن تقول ذا يازيد
فأفهمه كذا في التذكير للصنف وفي قوله ان قلت حرف زائد والى البعد نظر لان
الزائد لا يدل على معنى غير التوكيد فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكداً لبعد
الحاصل بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناطم مانعه ومن ثم اتجه لناظم في
التصريف الحكم بان اللام زائدة ولو كانت للبعد كما قيل كانت حرف بمعنى بمنزلة
الكاف وتحوّر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلى القول الآخر كل منهما
كلمة وذلك السببي قولاً غير ديان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة أقوال للمجرد
التوكيد لبعد المشار اليه بعد الخطاب انتهى وقوله ان اللام جزء كلمة مبنى
على أنها لا تدل على معنى أصلاً ولا التأكيد (قوله لا يأتون باللام طلقاً) يستثنى
منه الجمع كما صرح به الأشموني في شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموزة) قال
الماميني ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء
وألف ثم ذكر وأضف الى التنبيه ليتضح المراد به أقوله * ع لار بدنا يوم النقي رأس
بدكم * لا يصح أن يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لناها، تكون للتنبيه أصلاً
واعلم أن دخولها للتنبيه المجرد من الكاف كثير والمفرون بها قليل وإنما لا تدخل
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وأفهمه كلام المصنف كما لا يخفى فلا تدخل على
المفرون بالكاف في المتن والجمع فلا يقال هذا انك ولا هؤلاء انك قال أبو حيان وهذا
بناء على ما اختاره انه ليس للمشار اليه الأمرين وقد ورد في السماع بخلاف من قال
في قوله * من هؤلاء انك الضال والعمير * وهو غير مؤلف وقد يجاب بأن كلام ابن
مالك فيما يكون مطرداً وهذا لا يرتد معرودين بخلافه وأنه يجوز فصلها بالتنبيه
من اسم الاشارة المجرد من كلف الخطاب بأن واخواته من الضمائر كثير اخو
ها أنتم أولاً ولا يقال ها انا ذلك لانه غير مجرد وخلقها له قليل وأما ها انا ذلك
فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثير بالكاو نحو أهكذا عرشك * وما هكذا يا سعد
تورد الاب * وقد تستعمل على الأصل كقوله * ولا هكذا الذي هو مطلوب * وباسم
الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لاها الله ذاقا لقطع الهمزة
ووصلها وكلامه مع اثبات الالف من غيرها وحذفها وبغير ذلك قابل على ما قاله
الماميني والذي في الرضى والتسجيل أن الفصل بغير الضمير قليل (قوله كراهة
كثرة الروائد) علامة تنوع اللام في هذه المواضع الثلاثة وقيل علمه لانه لا تدل على
قرب المشار اليه واللام على بعده وهو ممتنع بفض الكاف فانها تجتمع مع هاء وهي للتوسط
أوالبعد وقيل لانه يتوهم انهما كلمتان ها كلمة وذا كلمة (قوله لاسكن الجمه وراخ)
ورده ابن مالك بأشياء منها أن الشاعر قال

لا يأتون باللام طلقاً (وفيها
تقدمه) من أسماء الاشارة
(ها التنبيه) بألف غير
هموزة كراهة كثرة الروائد
قوله هذا ولا يجوز هذا
لأن وسميت الهاء ها التنبيه
لأنها تنبيه الخطاب على
المشار اليه وقضية كلامه
انه ليس لاسم الاشارة الا
مرتبة قربى وبعدي وهي
لمرتبة من مالان وغيره من
الحققتين لكن الجمه وراخ
انه ثلاث مراتب قربى
وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدي وهي
المفرونة بها في غير المتن

أولئك قومي لم يكونوا أشابة * وهل يهبط الضال إلى الأولئك
 فأشار بأولئك وأولئك إلى شيء واحد وهو قومه فلو كان ذوا اللام للبعد وذو الكاف
 دون اللام لذي التوسط لزم التناقض في العبارة والتناقض بالحل فدل على الترادف
 ومنها أن الحجازيين لا يأتون بهم ما عاقلو كان كما قال الاكثر لم يسخ ذلك وأما غيرهم
 فخشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد وقال المرادى هذا الوجه أفواها قال
 بعضهم وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتمهين أن لا
 يعلم غيرهم (قوله وبالنون المشددة الخ) صريح في أن التشديد دال على البعد
 فلهذا لا مانع من ذلك وكونه عوضا عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الألفية
 والنون من ذين وتين شديدا * أيضا وتعويض بذلك قصدا
 (الموصول) هذا رابع المعارف لان وضع الموصولات على أن يطفها المتكلم
 على المعلوم عند الخطاب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة له بخلاف
 النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فعنى
 اقيمت من ضربته على الموصولية لقيمت الانسان المعهود بكونه مضر بالث وكذا على
 الموصوفية اقيمت انساها مضر بالث فتخصيصه بكونه مضر بالث لا بالوضع لانه
 موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت الجملة نكرات فكيف تعرف الموصولات
 قلت لان لم تذكر الجملة ولو سلم فالخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا
 وطويلا لا تخصيص في كل منهما مفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم أعم من أن
 يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من
 حيث هو أو في ضمن جميع الافراد أو بعضهم فلا ينافي ان الموصول يتقسم انقسام
 المعروف بال وان انقسامه كذلك لا يخرج عن كونه معرفة كالعرف والموصول في
 الاصل اسم مفعول واسطلاحا ماسياقي (قوله حرفي) قد علم لانه أشبهه من الاسمي
 بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك
 وقدم غيره الاسمي لانه أكثر استعمالا (قوله وهو ما أول الخ) أي ماصح أن يؤول
 وقوله ما أول جنس يتناول خصوصه فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون ونكرة ان
 نون والفعل المضاف اليه هو نحو هو من اعدلوا هو أقرب للتقوى ويخرج بقوله مع
 صلته بمصدر لانها مؤولة لا مع شيء بلها وأورد على الحمد همزة التسوية وأجيب بأن
 المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب
 بان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة يدل على أن الالف لا استفهام فيه وفيها
 استفهام لا يخفى ما فيه وأوردان العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور
 وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أي ما اتصل به وبأه تعريف لفظي واحترز بقوله

وبالنون المشددة والكاف
 في التسخي ووسطى وهي
 المقرونة بالكاف وحدها لان
 زيادة الحرف تشعر بزيادة
 المسافة وعليه المصنف في
 شرح الامثلة وصححه ابن
 الحاجب (ثم) الرابع من
 المعارف (الموصول) وهو
 ضربان حرفي وهو ما أول
 مع صلته بمصدر ولم يحتج

ولم يخرج الخ عن الذى الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا قبل التقدير
 كالخوض الذى خاضوه ويظهر من هذا انه ليس المراد بالتأويل السبيل بل
 التفسير ولذا صرح أن يقال دخل في المصدر وغير ذلك مما سبق أن عذم
 الاحتياج الى البائت لا ينفى صحة تعاقب العائده والمراد الثانى لا الاول وكان الاولى
 التفسير بما يقتضيه وان الظاهر أن المترى بالصدر المصلة فقط لاهو محموبا
 بصلته (قوله وهو أن) أى يفتح الهمزة وتشديد التثنية وتوصل بجمعها وتؤول
 بمصدر خبرها مضافا الى اسمها المعنى بلغنى أن زيد اذهب بلغنى ذهاب زيد وكذا
 بلغنى انك فى الدار أى استقرارك فيها لان الخبر فى الحقيقة هو المحذوف وكذا ان
 كان الخبر جمادى نحو بلغنى انك زيد أى زيد يديك فان ياء النسب اذا لحقت آخر
 الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفروسية وقال المصنف يقدر بالكون
 وحكم الخفيفة من الثقيلة كالمشردة (قوله وان) أى المفتوحة الهمزة الساكنة
 الزامة للأضارع لا الخفيفة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا
 انظر المعنى (قوله وما) وتوصل بفعل متصرف غير أمر وأكثر ما يكون ما ينشأ
 ولا يشترط أن يكون عامخو أعجبنى ما صنعت لا خاصا نحو ما جلست بدليل قوله
 تعالى بما رحبت خلا فاللهملى وشذ وصلها بليس فى قوله

أليس أميرى فى الامور بأنما * بما استمأهل الخيانة والغدر

وتوصل بحملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخا الف الجهور واستدل بقوله
 كما دمؤكم تشفى من الكلب * فان الحكم على ما هذه بالمصدرية أول من جعلها
 كافة لانها تكون مع صلتها فى موضع جزف لم يصرف شئ مما هو له بخلاف ما اذا جعلت
 كافة ولان ما المصدرية تنوب عن الظرف الزمانى وهو يوصل بالحملتين مضافا
 اليهما فاذا وصلت بالحملتين كان فى ذلك اعطسا وها حكم ما هى مناسبة له حتى
 انها ثابت عنه واذا ثبت ذلك فى الوقفية فلا يهدجوازه فى غيرها (قوله وكى) وتوصل
 بمضارع مقرونة باللام لفظا وتقديرا (قوله ولو) قال فى التسهيل وصلتها كصلة ما
 أى فتوصل بفعل متصرف غير أمر ومقتضاها جواز وصلها بفعل منى نحو وددت
 لو لم يقم قال المصنف وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بحملة اسمية ولا يحفظ ذلك
 فى لى فبينغنى أن يقيده ومراده انها لم توصل باسمية نصة لانها قد وقع بعدها أن وصلتها
 نحو لو انهم يادون فى الاعراب وقد قيل ان موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر
 محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الراى (قوله وهو ما تقر الخ) أى
 ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بحملة فانها انما تقصر
 اليها حال وصفها فقط وبقوله وعائد أو خلفه أى أو ما يقوم مقامه وهو الاسم

الى عائد وهو ان وأن وما وكى
 ولو واهى وهو المراد هنا بقرينة
 ذكره فى المعارف التى هى
 أحد قسمي الاسماء وهو
 ما اقتصر الى الوصل بحملة
 خبرية أو ظرف أو مجرور
 تامين أو وصف صريح والى
 عائد أو خلفه وهو قسمان

نص ومشتراك النص ما وضع
 لغنى واحد (وهو الذى) للمفرد
 انما لم وغيره (والتي) للمفرد
 المؤنث العاقل وغيره
 (واللذان) لثنى المذكر
 (واللتان) لثنى المؤنث
 ويعربان (بالا رفعاً
 وبالياء جر وانصباً) عند
 القائل بتثنية ما حقيقة
 والاصح انه ما مبنيان حتى
 بهما على صورة المثنى وليس
 مثنىين حقيقة امر وكلامه
 فى الاوضع عند أنواع الشبه
 يقتضى ما قلناه فى ذين وتين
 فمكن على بصيرة فى ذلك ولك
 فى نونهما وجهان اثباتهما
 مخففة ومثناة وحذفها
 والاصل التخفيف والتثنية
 قاله فى شرح الشذور وظاهر
 كلامه فى الاوضع تخصيص
 حذفها بحالة الرفع (ولجمع
 المذكر) شيان (الذين)
 وبستهعمل (بالياء) رفعاً
 وجر وانصباً ولذا قال (مطلقاً)
 ور بما جاء فى حالة الرفع بالواو
 كقوله * نحن الذنون سجدوا
 الصياح * وانما لم يعرب كما
 أعرب اللذان واللتان لعدم
 مجيئه على سنن الجموع من
 جهة انه أخص من مفردة
 نص بالعاقل والذى

الظاهر كقوله * سعد الذى أضل الحبيب سعداً * كما بأتى قريداً فى كلام الشارح
 يخرج نحو اذا واذما يفتقدان الى جملة لكن لا يقتضيان عانداً وخلفه (قوله
 نص) أى مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابلة (قوله الذى) أصله عند البصريين
 لذي زيد اللام لثلاثتهم أن الجملة التى بعدها صفة لان الجملة لا تكون صفة
 للعرفه ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كانت ذواتها ثمانية لما شاكل
 ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات وفى الذى والتى
 خمس لغات منها ثبوت الياء شدة جارية نحو جوه الاعراب كما فى التصريح
 وظاهره انها تعرب على هذه النغمة بذلك مريح الجزولى وهو مشكل لوجود
 المقتضى لاثباتها وليس التشديد موجباً له كما قال الرضى (قوله للمفرد) وان دل على
 جماعة كالفرق والجمع المركب كذا قيل وانما يأتي لأوريداً بالمشرد الما فظ
 لا الواحد كقوله والظاهر (قوله للمفرد العالم) وقع فى عبارة غيره للمفرد المذكور
 العالم ولا يخفى انه بعد التعبير بالمد كالمستحيل تصانفه تعالى لافرق بين
 التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث فعول
 الشارح الى قوله للمفرد حسن لوجهين اسلامته من الملاقى المذكور على الله
 وليكون لثمة بغير العالم فائدة (قوله والاصح انه ما مبنيان) يجيى فيه
 ما تقدم فى ذان وتان (قوله لما ص) من أن شرط التثنية قبول التذكير ومرافيه
 (قوله وكلامه فى الاوضح الخ) مرافيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة
 الابصار أو على تبصر (قوله ولجمع المذكر) أى لجماعته (قوله بالياء مطلقاً)
 أى متلبساً بالياء حاله كونه مطلقاً عن التقييد بحالتي الجر وانصب أى فى أحواله
 كلها لاثباته عند أكثر العرب على افتقار (قوله نحن الذنون) صديريت للعقل
 بحجته * يوم الخيل غارة لمخاض * الذنون خبر نحن وبجواب جعلوا والصياح مفعول
 أول ويوم الخيل موضع بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب الذنون على هذه اللغة
 بلام دون نغمة من أرمه الياء لانه حاله ثنائيه شبيهة بالحرف واللام للتعريف
 على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه بالهاء الذى فى الصلة قائم واعد
 ظهورها خطأ حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيهه
 بالحروف وأظهر وما حال الاعراب لا انما مشبه الاعراب لكن المقرر فى علم
 الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول الامتنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقان
 الجمع وبينه (قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع) ظاهراً ان اللذين واللتين جآ
 على سنن المثناة لفظاً ومعنى وبذلك صرح فى التصريح وانما يظهر ذلك على القول
 بأنهم ما ثنية الذوال الذى والتى والافم يأتيان على سننهما لفظاً والقيام اللذان

والثبيان (قوله كذا قبل) قاله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدماميني لمنعه
 كون اعمالين جمعا عالم ويرد عليه في المحالين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو
 انه غاب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه في باب
 التثنية فان قيل فلم يدر بجمعه فقلت لان ذلك لا يخرج جمعه عن مخالفة من المجموع
 لان شأنها أن لا يكون الواحد أعم في نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو نحوه عند
 جمعه وعلى بعضهم كونه اسم جمع لاجتماعه أو اطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى
 بأن الجمع يستدعى سبق التذكير والذي معرفة بصلتها وهي لا تشاركها وبأن الجمع
 من علامات الاعراب والموصولات مبنيّة لا حظ لها فيه ويرد عليه بأن الذين واللاتين
 من المثني اتعاقا والمثني كالجمع فيما ذكر ولا يمكن أن يقال نظير ما سلا مانع من
 تقدير التذكير بأن بقدر عدم عهديّة الصلة لأن المثني والجمع ههنا من المعارف فيلزم
 أن الصلة قد ردمت عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه (قوله وحذف
 بونه غمّة) قال الرضى وقد تحذف النون من الذوات تخفيفا قال قولى الذوات كالم
 الذين أيضا قال وان الذى حانت بنجدم وهم ويجوز في هذا البيت أن يكون مفردا
 وصف به مقدر مفرد اللفظ بمجموع المعنى أى وان الجمع الذى كقولك كمثل الذى
 اسم وقد نارا أى الجمع الذى يحمل على المعنى ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان
 فى الآية مخففة من الذين لم يجز أفراد العائد اليه (قوله وكذا حذف أل منه) كما قرئ
 صراط الذين وفى التسهيل انه ساقط أيضا من لذي والالذان واللاتي والالذان
 واللاتي ونزاعه أبو حيان فانه لم يذ كر شاهد الجمع ذلك ولا ينبغي القياس فى مثله
 (قوله الالى) كتبت غير وواو بخلاف الموصولة (قوله أيضا) أى كالمجموع المذكور وليس
 فى كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافى أن الجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو يزيد
 والمراد الجمع لغوى لا الصناعى (قوله وقد تحذف) أى الاء اجتزاء بالاكسرة
 (قوله وقد تمارض الخ) أى يقع كل منهما مكان الآخر ويعين المراد منهما عود الضمير
 اليهما من الصلة (قوله مخاحم الخ) صدر بيت لحنون لىلى محزه * وحلت مكانا
 لم يكن حل من قبل * والشاهد فى الالى حيث أوقعه مكان اللاتى بدليل عود ضمير
 المؤنث عليها وحل امام بنى للفعل ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن
 فاعله أى لم يكن حل فيه من قبلها (قوله فما آباؤنا الخ) ما بمعنى ليس وبأن من خبر
 والباء زائدة والضمير فى منه راجع للمدح والشاهد فى اللاتى حيث أوقعه موقع
 الالى (قوله بمعنى الجمع) حال مما بعده أى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من
 الصبيغ المذكورة لكونه موضوعا له (قوله للعالم) بكسر اللام عدل عن التعبير
 بالعاقل لان من تطلق على الله كقوله تعالى أفمن يخلق كنى لا يخلق ومن عنده

كذا قبل وحذف بونه غمّة
 وكذا حذف أل منه (و)
 الثانى (الالى) بالقصر أشهر
 من المؤنث (ولجمع المؤنث)
 شيأت أيضا (اللاتى واللاتى)
 بأدوات الباء وقد تحذف وقد
 يتعارض الالى واللاتى فيقع
 كل منهما مكان الآخر قال
 الشاعر

مخاحمها حب الاولى كن
 قبلها * أى اللاتى وقال
 فما آباؤنا بأمن منه *
 علينا اللاء قد مهدوا الجورا
 أى الالى والمشتك هو
 الموضوع اعمان متعددة بلفظ
 واحد فى أى المفرد المذكور
 والمؤنث ولتثنية كل منهما
 وجمعه واليه أشار بقوله
 (وبمعنى الجميع) من الذى
 وفروعه (من) وهو موضوع
 له الم نحو عرفت من قام ومن
 قامت ومن قاما ومن قامتا
 ومن قاموا ومن قمن

علم الكتاب ولا يوصف البارى تعالى بالعقل لعدم الاذن لايهاه ولهذا يقسمون
العقلاء الى ثلاثة انواع فقط الملائكة والانس والجن وبهذا يعلم ان الكتاب العزيز
ورد باطلاق المهمات عليه فلا حاجة لما ذكره الكفاة الحفيد أو قل حاشية المختصر من
الاثر لال له بما في بعض الروايات (قوله وقد يأتي لغيره في ثلاث مسائل) هي فيها
مجازا لستعما لها في غير موضع له الاولى من مجاز الاستعارة والاخرى ان من
مجاز التغليب (قوله ان ينزل الخ) هذا التنزيل أهم من أن يكون من المتكلم أو من
غيره وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شئ في ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب
نفسا أو ثباتا الا الى العقلاء أجر عليه حكم العاقل ولا مدخل في تعيين المعتد
لذلك فيه (قوله فصل بين) اى الموصولة أو عين بكسر الميم (قوله فهمهم من عيشى على
بطنه) انما لم يذكرهم من عيشى على رجلين لانه اجتمع مع العالم كالادعى فيها
وقعت عليه من وقد تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله ومهمهم من عيشى على أربع لانه
مثل من عيشى على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافى ذلك احتمال ان من فهم منكرة
موصوفة بالجملة بعدهما (قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة الى انها
تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن خروف انه مذاهب سيبويه وفي التلويح
كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثر ون على انه للعقلاء وغيرهم
(قوله وقد يأتي لمع العالم) لوقال وقد تانى للعالم مع غيره كان جيد فان الذى يحتاج
الى الاستدرا عنه الملاقاة على العالم واطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدم
فالاختلاف انما كان سببا في الملاقاة على العالم قال في الفوا كالحسية والظاهر
ار هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمحار انهم سى أقول بل الظاهر ان هذا من
مجاز التغليب والظاهر أيضا انه يصح استعماله من هنا نظر للعاقل ويكون أيضا
من مجاز التغليب قال في الكفاة

وعند الاختلاف خير من نطق * في ان يعنى منهم ما بما اتفق

فاما ان يغلب لا أكثر أو لا شرف ويدل على ذلك استعماله من في المسئلة الثانية مع
المسائل الثلاثة السابقة وبه يعلم ما في قول الزمخشري عند قوله تعالى والله يشهد
ما في السموات وما في الارض فان قلت فهلا جى بمن تغليب للعقلاء قلت لوجى بمن لم
يكن فيه دليل على ارادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة فجى بما هو صالح للعقلاء
ولغيرهم ارادة للعوم (قوله ولهم أمره الخ) استعما لها في هذا الذى بعده
حقيقة ولا يجوز استعماله من فهم الاغما ليسا من أما كن استعما لها كما هو ظاهر
وقوله لا يدري ما هو أى لا يعرف انسانية وعدم انسانية وكذا لو عرف انسانية
واستفهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والافوة ومنه انى نذرت لك ما فى بطني

وقد يأتي لغيره في ثلاث
مسائل احدها ان ينزل
مسئلة العالم نحو يدعون
دون الله من لا يستجيب له
اذ يدعائهم الا صنام تزولهم
مسئلة العلماء الثانية أن
يجتمع مع العالم فيما وقعت
عليه من نحو كون لا يتخا
لشموله الآدميين والملائكة
والاصنام فان الجمع يسع
لا يتخفون شبه الثالثة أن
يجتمع معه في عموم ما بين
همل بين نحو فهم من عيشى
على بطنه لشمول دابة لهما
من قوله والله خلق كل دابة
من ماء (وما) وهو موضوع
لغير العالم نحو ما عندكم ينفد
وما عند الله باق ونحو أعجبنى
ما اشتريته وما اشتريتها وما
اشتريتها وما اشتريتها
وما اشتريتها وقد تانى لمع
العالم نحو يسع لله ما فى
السموات وما فى الارض ولهم
أمره كقول من رأى شيئا
من بعد لا يدري ما هو أنظر
الى ما ظهر

محررا بقى ان الظاهر ان يقال بدل وللمهم امره ولما لا يكون للتكامل التفات الاله
 من حيث هو فيجعله متعلقا بالحكم من غير اعتبار وصف زائد لانه اول نحو لما
 خلقت سدري فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لذلك مع كون
 المسجود له عاقلا (قوله ولا نوع من يعقل) عبارة غير موصفات من يعقل وفي
 كلاهما انظر كافي التصريح قال في شرح الجمل أى أنكعوا الانواع الطيبة
 لكم أى الابكار والطيب أو الصغار أو البكار أو الحرائر والأماء واعلم ان
 لا ضمهم زاد كونها الاحاد من يعقل واستدل بقوله تعالى ولا أنتم عابدون ما عبد وعبر
 عن ذلك السهيلي بقوله أو وقع على من يعلم اذا أريد تعظيمه كقوله تعالى والسماء
 وما بينهما ويحيا بان ما فهم ما مصدرية ولا يرد في الآية الثانية ضمير النفس
 الاحتياج الى ما يرجع اليه لانه راجع الى غير مذكور مثل ما ترك على ظهرها
 من دابة ومن أقسام المصدرية سبحانه ما ذكر اننا سبحانه مانع الرعد عنه
 لكنها ظرفية وحذف تنوين سبحانه للعلمية أو تقدير مضاف فان قيل ليس المراد
 التسبيح في هذه المدة فقط قلنا انما معناه مادام متصفا بذلك (قوله الى معرفة) قال
 الرضي ان يكون معرفة انتهى واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات
 بفصلتها وان ال فيما فيه ال زائدة وأجيب بأن الاحتياج الى ما يعرف جنس
 من وقعت عليه وهو المضاف اليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية
 الموصولات فانها تحتاج الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه
 نسبي سوا أى فهمى مفتقرة الى المضاف اليه لتوضيح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر
 الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضيحها بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية
 ان اسمها يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس
 يقتضى جواز إضافة أى الى تذكره لا لتعريفه بالحصوله بالصلة بل لبيان الجنس التى
 هى بعض منه لحصوله بالتكره فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة
 اصلاح اللفظ كيلا يضاف ما ريد به التعريف الى ما هو تذكره فحصل تدافع في
 الظاهر فان قلت يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا اشخص معناها
 علم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يشخص به بعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى
 انك قد تشاهد شخصا ثم يزاع ذلك ببعض الصفات ولا تعرف من أى جنس
 هو فعند هذا اذا جعلت الصلة مميزة بصلته عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا
 للبصرى) المنقول عن البصرى بين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم ان يتقدم
 العامل وان يتأخر نحو أكرم أيهم جاء وأكرم أيهم جاء أكرم (قوله فلم تلح له العلة الخ)
 ادعى ابن السراج ان العلة لاحقة له وان مراده بقوله أى كذا خلقت انما خلقت

ولانواع من يعقل نحو
 فانكعوا ما طاب لكم
 من النساء مشى وثلاث
 (وأى) نحو انتم من كل
 شعبة أكرم أشدوهى لازمة
 للانفاة لغة أو تقديرا الى
 معرفة ولا تضاف الى تذكره
 خلافا لابن عصفور ولا يعمل
 فيها الاستقبال متقدما كما
 فى الآية خلافا للبصرى
 وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها
 الماضى فلم تلح له العلة فقال
 أى كذا خلقت

على العموم والابهام وعبر عن الوضع بالخلق مجازا والمضار عن مناسب لها بخلاف
 الماضي فهو معنى الجواب الذي بعده (قوله وأجاب غيره الخ) أجاب ابن الباذر
 أيضا بأن أيام موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي
 لا يدرى مقطعه ولا مبدؤ بختلاف الماضي والحال فانهما مشهورا فلما كان
 الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه أي الموضوعه على الابهام ورد
 الجواب بان لا اختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (قوله تعرب في ثلاث
 منها) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل وبنوس والكوفيون الى اعرابهم اطلاقا قال
 ابن الناجم واعربت أي دون أخواتها الارشدها بالحروف في الارتفاع الى جملة
 معارض لزوم الاضافة في المعنى فيقيت على مقتضى الاسل في الاسماء انتهى أي
 من الاعراب قال العزيز جماعة وفي هذا الإشارة الى تحقيق زيف لما تلقيناه من
 الاشياخ من ان محل قول أئمة الاصول المانع قد علم على المقتضى اذا لم تعدد
 المقتضى والا فالتقضى مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى وكأن المراد بالمقتضى
 المتعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة (قوله وتبني في الرابعة) قال الزجاج ماتين لي
 أن سيبويه غلط الا في موضعين هـ هذا أحدهما فله يسلم انها تعرب اذا افردت
 فكيف يقول ببناءها اذا أضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بانها عند ظهور
 الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة عليه لا فبقار المضاف الى المضاف اليه
 وأما عند عدم الاضافة لفظا فيجوز الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثرا من
 الخفي أي هو أظهر في مشابة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى
 من الاحتياج اليه مع وجوده لوجود دفع ضرر الاحتياج في الثاني دون الأول لانا
 نقول لانسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعاه مع
 وجوده يزيد بظهور احتياجه اليه فليتلأ أقول لا يخفى ان هذا يقتضي بناء أي
 حيث أضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بناءها بما اذا أضيفت وحذف
 صدر صلتها فظهر مما ذكره قول بعضهم انها بنيت والحالة هذه لانا كالنقطة
 عن الاضافة لفظا وفيه مع قيام موجب البناء وهو الارتفاع الى جملة امال لفظا فقيام
 ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة ليكون ما بعده في اللفظ غير صالح
 للوصول لانه مفرد وامانية فلانه لا ينوي المضاف اليه الا عند فقد من اللفظ وهو
 موجود (قوله تشبها بالغايات) لانه حذف منه بعض ما يوضحه وبينه كما حذف
 من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله وبهم مراد على ثعلب) أي بالآية
 والبيت لانها لو لم تكن فهم ماموصولة لمكان استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما
 وينتج من استفهاميتها في الآية ان مترع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانها هي

وأجاب غيره بأن ايا وضعت
 في العموم والابهام والمضارع
 منهم فقيه مناسبة لها بخلاف
 الماضي اذ لا يهـام فيه
 فيحصل التناهي والخروج
 عما وضعت له واشترط كون
 العامل متقدما للتمتاز عن
 الشرطية والاستفهامية
 لانها لا يعمل فهم الامتياز
 واعلم ان لأى أربع حالات
 تعرب في ثلاثة منها وهي
 ما اذا أضيفت وذ كر صدر
 صلتها نحو يعجبني أيهم هو
 قائم أو ذ كر صدر صلتها
 ولم تضاف نحو يعجبني أي
 هو قائم أو لم تضاف ولم يذ كر
 صدر صلتها نحو يعجبني أي
 قائم وتبني في الرابعة على
 الضم تشبها بالغايات وهي
 ما اذا أضيفت لفظا وكان
 صدر صلتها ضميرا محذوفا
 نحو أيهم أشد وقوله فسلم
 على أيهم أفضل وجمارد
 على ثعلب المنكر او موصولة
 أي

موصولة وهي المفعول وضمتها ابتداء لاعراب وأشد دخولها هو محذوف والجمله صلة
و يمنع من استفهاميتها في البيت رفعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار
بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدرة فلا يعمل فيه ما قبله فتعريف الموصولة وله ان
يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعمت العجور وعلى
محذوفاً اي لم على شخص مفعول فيه أي في طلبه أيهم أفضل كما قيل في مالي
بنام صاحبه واعلم انه كثر بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث
ذهب الى ان أيافهم ما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول نزع في الآية محذوف
والقدير ان نزع من كل فر يق الذي يقال فهم أيهم أشد ويرده انه لا يجوز ان يقال
لا ضرر من الفاسق بالرفع تقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعلق
نزع عن العمل لاجل الاستفهام و ربما مر اسكن نقل الرضي انه يجيز التعليل
في غير أفعال القلوب نحو اضرب أراقتل أيهم أفضل وقال انه ليس بشئ لان المعاق
يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لا يكون جملة والمعق
الاستفهام أو في أولام ابتداء وأي بعد نحو اضرب واقتل لا يكون جملة ادلاء
ن لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده ويطلب مذهبها
واقوله فسلم على أيهم أفضل في رواية من رواه بضم أي لان حرف الجر لا يعلق
ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلتته (قوله وأل) مذهب
الجمهور ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع برأسه وفي الكشف عند
قوله تعالى كذل الذي استودعناها األ في الصفات بعض الذي وانه لكثرة
الاستعمال متوصلا به الى وصف المعارف بالجمع ثم كونه بالحذف فحذفوا تارة الياء
وحذفوا تارة الياء والكسرة وتارة اقصر واعلى أل قال الرضي والأولى ان يقول
اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة وقال كان
الاعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل
اسمها الى صلتها عارية كما في الا لكائنة بمعنى غير انتهى وبذلك يجاب عن
استدلال المازني ان كونه موصولا حرفيا والاختفاء ان كونه احرف تعرف بان
العامل بخطاها الى ما بعده ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع قيل
ويشك كل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه معنى الاصل وهو مع ذلك معرب وان
صلتها اسم مركب لم يشبه معنى الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا يخلص من ذلك
الابان يدعى ان اللام قرأت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم
واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه بقى ان كون الكلمة على
صورة الحرف لا يقتضي نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناءها وكونها في محل

روايل

*

في وصف مخرج أي خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية (٢٣٤) (غير تفضيل) وذلك كاسم

الفعول والمفعول
(كالضارب والمضروب)
بخلاف الداخلة على
الاسم السالم من الوصفية
كالرجل أو على ما غلبت
عليه الاسمية كالابطخ
والاجرع أو على ما دل على
تفضيل كالأفضل والأعلم
فإن أُل في ذلك كاسم حرف
تعريف وأما الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فخرج
ابن مالك إلى أنها موصولة
اسمى وجرى عليه المصنف
في الشرح والأوضح في باب
مالا ينصرف لكن قال
في المغني وليس بشئ لأن
الصفة المشبهة للثبوت فلا
تؤول بالفعل الدال على
الحدوث ولهذا كانت أُل
الداخلة على اسم التفضيل
ليست موصولة باتفاق
وقضيته أنها حرف تعريف
وبه صرح في الأوضح في باب
الصفة المشبهة وعلى الأول
أجيب بأن الصفة المشبهة
تعمل في النافع الظاهر

اعراب وقول ابن مالك مقتضى الدليل أن يظهر أعراب الموصول في آخر الصلة
لأنه بينهما نسبة تعجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة
لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أُل مفردا جىء بالأعراب فيه على مقتضى الدليل
لعدم المانع مردود بان حتى الأعراب فيه أن يدور على الموصول وانما جىء بالصلة
لتوضيحه والدليل عليه ظهور الأعراب في أي الموصولة وفي اللذان واللتان
والذون على رأي أعرابهم (قوله في وصف) أي مع وصف (قوله كاسم الفاعل
والمفعول) أي المراد بهما الحدوث فإن أُر يذهب ما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت
أُل الداخلة علم ما حرف تعريف كما في المطول وقال أن كلام صاحب المنتاح
والكشف يفتضح عنه في غير ما هو موضع أقول عند ارادة الثبوت يخرجها عن كونها
اسم فاعل ومفعول و يصير صفة مشبهة كما يعلم من حداسمى الفاعل والمفعول
وحده الصفة المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك (قوله
كالابطخ والاجرع) معنى الأول في الأصل ذات ثابت لها البطح ثم صار مختصا
بالميل الواسع الذي فيه دفاق الحصى وجرع معناه في الأصل ذات ثابت لها الجرع
ثم صار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تثبت شيئا (قوله بدليل عود الضمير
الخ) أي والضمير بالانتهاء قراءتها يعود على الاسماء وقول المازني يرجع إلى الموصوف
المقدم مردود بان حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها وان حذف الموصوف لو جازع تعريف الموصوف لجازع منه كبير بل أولى
لأن حذف المنكر أكثر (قوله للماصر) من عود الضمير علم (قوله ولاه لا تؤول
الخ) ولو كانت موصولا حرفيا لأؤات مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقرار والالزام
باطل (قوله لعدم تقدم الخ) أي لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز
ورد أيضا القول بأنها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو الترفى واليحدع
(قوله ولجواز عطف الفعل الخ) نحو فالمغيرات صبحا أثرت ان المصدقين والمصدقات
واقترضوا فيه أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وإن لم يكن أُل وبالعكس كما قال
في الخلاصة واعطف على اسم الخ واستدلوا به بما من جملة فائق الاصباح وجعل
الدليل سكا (قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الاخفش بالتزامه

عمل الفعل بالطراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من أن أُل الداخلة على هذا الوصف فذهب
الصرح موصولة اسمى هو الأصح بدليل عود الضمير إليها في نحو قد أفلح المتقرب به وليست موصولا حرفيا لما
ولأنها لا تؤول مع صلها بالمصدر ولا حرف تعريف لعدم تقدم معمول مدلولها عليها ولجواز عطف الفعل على
مدخولها وأيضا لو كانت حرف تعريف لصرح الحاقها في أعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال
ويجوز منه عن مشابته للفعل والالزام متفق الرضى وهذا الخلاف إن لم تكن اللام للعهدة ما إذا كانت له كما
لحقه للتأنيض بكارب فأكربت الضارب فلا كلام في حرفها ووصلها بالظرف كما في قوله

قذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع آل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت
 عجزه * فهو حر بعيشة ذات سعة * والشاهد فيه ظاهر أى الذى معه ومن مبتدأ
 وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط وحر بفتح الحاء المهملة
 وكسر الراء أى فهو جدير بعيشة واسعة واعلم انه ينبغي بل يجب تقديره متعلق الظرف
 اسماو يستثنى من قولهم ان الظرف انما وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم (قوله من
 القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث
 وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدأ ومنهم خبر أى من القوم الذى
 رسول الله منهم ولهم بدل من القوم وقيل اللام من الذين مبقاة والباقي محذوف
 للضرورة (قوله ضرورة) فيه ان اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على
 ما حكى الفراء ان رجلا أقبل فقال له آخرها هوذا فقال لاسمع نعم الها هوذا
 (قوله ما أنت بالحقكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الاسيل ولاذى الرأى
 راخذل * والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على ترضى وهو مضارع (تتبعه)
 قال ابنى فى حاشية المعنى ان الجماعة اطلوا القول بان جملة الصلة لا محل
 لها من الاراب وينبغي ان يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لال امام القول
 بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور وأومع القول بان ذلك يجوز
 في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة
 الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد وتعقبه
 الشئى بقوله لان كل جملة واقعة موقع المفرد بالاصالة والموقع بعد آل ليس
 للمفرد بطريق الاصاله لانهم قالوا ان صلة آل فعل في صورة الامم وهذا يعمل بمعنى
 الماضى ولو سلم فأنما ذلك لواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة آل
 لا محل له والاعراب الذى فيه بطريق العارية من آل فأنما لما كانت في صورة
 الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما فى الابعنى غير انتهى المراد منه
 وعليه فاذا قلت جاء المضرب فالفاعل هو آل فقط وهى في محل رفع كأن فعل في قولك
 جاء الذى يضرب وهو واضع ويلزم على كلام الدمامى وقوع الجملة غير مراد بها
 لفظها فاعلا وذلك متمتع ويؤخذ مما قررره الشئى ان صلة آل اذا كانت وصفا
 جملة فى المعنى وبه مرص صاحب الفصل وتبعه السعدى المطول فى بحث تقديم المسند
 اليه لكن رد ذلك السخاوى فى شرح المنصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم فى حواشى
 ابن الناطم وذكر المصنف فى حواشى ابن الناطم ان الوصف من شبه الجملة وعلى
 كل فقا بلته للجملة وتسميها فى قولهم صفة آل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة
 أو شبهها باعتبار اللفظ ففطن (قوله على المختار فى تفسير الضرورة) وهوانه

من لا يزال شاكرا على
 المعه وبالجملة الاسمية كما
 فى قوله * من القوم الرسول
 الله منهم * ضرورة وكذا
 وصلها بالمضارع كما فى قوله
 ما أنت بالحقكم الترضى
 حكومتها * على المختار فى تفسير
 الضرورة (ودون فى لغة
 لمى)

خاصة دون غيرهم من العرب كقوله * وبثري ذو حفرت وذو طوبى * (٢٣٩) والشهور عنهم افرادها وتذكر

وبماؤها على السكون
لا على الضم كقوله بعض
المؤثرين اذ ليست حرفا واحدا
بل حرفين الثاني منها ساكن
والبناء انما يسكور في الآخر
ومهم من يعرفها بالحروف
اعراب ذى العرب كما مر
وخصه ابن الاضاح بحالة الجبر
لانه المسموع كقوله * فسي
من ذى عندهم ما كفانا
واستشكل اعرابا بان
سبب البناء موجود مع عدم
المعارض وما جزم به هنام
ان ذو تطلق عند طى على
المؤثث ايضا هو الجزم به
في سائر كتب ابن مالك
وخصه في الجامع بعضهم
فقال وذو لكل مذكرو ذات
لكل مؤثث ويختصان
بلى ومهم من يصرفهما
ويصرفهما ومن يستعمل
ذو الجميع فحكي العموم
عن بعض طي بعد تصديره
بالاقل ويؤيده قول ابن
الاضاح الافصح امتناع
الطلاق على المؤثث (وذا)
حالة كونه (مدمما) باتفاق
البصر بين (أر) (هد) (من)
الاستفهاميتين (على الاصح
عندهم والرجوع في ذلك الى
السماع وكلاهما مسموع

ملا يوجد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما ذ
فمرت بما لا مندوحة للشاعر عنه ليتمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرفوع
حكومته وانما كان المختار لنفسه بالاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة
اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره اسكن بلزم
تخييل الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها ولا يخفى ما فيه (قوله
خاصة) أي موصولاتها خاصة بطى لانهم الذين يستعملونها كذلك وطى على وزن
سيد أبو قبيلة من اليمن (قوله من العرب) احتزبه عن تشبهه بطى عن المولدين
(قوله وبثري الخ) الحفر معروف والطفى بناء البئر بالحجارة والشاهد في ذو حثيثي
جاءت موصولة بمعنى التي أي التي حفرتها والتي طوتها وزعم ابن عصفور انه ذكر
البئر على معنى القلب (قوله والشهور عندهم افرادها الخ) أي في كل الاحوال
ويظهر المعنى بالعائد فعد هنام المشترك باعتبار المشهور (قوله ومهم من يعرفها
الخ) تشبها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه مقولة منها الاشتراكها في
التوصل الى الوصف بما (قوله بل حرفين) صواب بل هما حرفان والنصب يقتضي
انه معطوف على الخبر فيكون النفي مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو
غير صحيح (قوله انما يكون في الآخر) أنظر هذا مع قولهم الجزء الاول من هاء بكى
لانه وسط الكلمة الا أن يقال ضرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا بناء
(قوله فحسي من الخ) تقدم الكلام عليه (قوله واستشكل الخ) يمكن الجواب
بما أسلفناه في الاسماء الستة وان الاقتدار الى جملة عارضه لزومها للاضافة في
المعنى فيثبت على مقتضى الاصل في الاسماء وهو الاعراب (قوله ومهم من يصرفهما
ويصرفهما) صريح في أن تصرف ذو الطائفة تصرف ذو بمعنى صاحب
خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضى اسكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن
التصرف يجري على البناء ايضا ويوافقه ما في نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومهم
من يصرفهما ومن يعرفهما ثم اتم الظاهر على التصريف والاعراب تنوين المفرد وجمع
المؤثث ونصبه بالكسرة اذ لا مقتضى لسقوط التنوين وان سقط في ذي بمعنى
صاحب للاضافة اذ لا إضافة هنا الا ان سلم ما قبل از ذوات الطائفة ملازمة للاضافة
معنى ثم الظاهر أن كلام التنبيه وجمع المذكور يختم بالتون فيقال ذوان وذو بن
وذواتان وذواتين وذوود وذوون وانه على لغة التصريف والبناء يكون كل من
التنبيه وجمع المذكور معربين وان كان المفرد مبنيا وجمع الذي مبنيا لان اعراب
الجمع هنا حملا على جمع ذو بمعنى صاحب (قوله فحكي العموم الخ) أي بقوله
ومن يستعمل ذو الجميع (قوله بعددما) أي واقعا بعددما (قوله على الاصح)

لن ساقبله الصحيح في ذاك كونهما للاشارة فلما دخلت علمها ما وهى في غاية الابهام
 بردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من
 تخصيصهم اجن يعقل فليس فيما الابهام الذى في ما (قوله وقصيدة الخ) الشاهد فيه
 ظاهر حيث استعمل من ذاب معنى الذى أى من الذى قالها (قوله أمنت الخ) عجز
 بيت صدره * عدس ما اعياد عليك اماره * وعدس ان كان اسما للبغل فهو نادى
 حذف منه حرف النداء وان كان زجر للبغل فلا محمل له من الاعراب وامارة بكسر
 الهمزة أى حكمه مبتدأ خبره ما العباد واحتجوا ايضا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء
 تقولون أنفسكم وقوله وما تلك بميمتك وأجيب بأن جملة تقولون حال وكذا بيمينك
 يجوز ان يصغر رذعلق بيمينك بأعنى محذوف ولا ينبغي أن يقول عليه لان أعنى
 معد بنفسه لا بالباء (قوله ولا حجة فيه) لان الظاهر ان اسم اشارة بدليل
 دخولها التنبيه عليه مبتدأ وطلب خبر وتحمّلين حال من ضميره والتقدير وهذا
 طليق محمول لا أو خبر أو قول وطلب خبر ثان وهو أطهر لان طليقة صفة مشبهة
 وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المصنف
 في حواشي الالفية وهذا معنى ما قيل في تخريج البيت وان ذال لاشارة لا يشي
 لان الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه
 وهل لأحد ان يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير الى نفسه ولا أظن أحد ايقول
 ذلك ولا يفويه أنه أن يقول الذى كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك
 الكتاب خطه انتهى وفي شرح الالفية للجلال السيوطي وقال السراج البلقيني
 يجوز أن يكون محذوف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا والتقدير هذا
 الذى تحمّلين على حذوه

كزهوله

فوالله ما نلت ولا نبيل منكم * جمعة تدل وفق ولا متقارب

أى ما الذى نلت لم أرا أحد آخر جه انتهى أقول نص في المعنى على أن حذف
 الموصول الايمى مذهب الكوفيين وان ابن مالك تابعهم لكن شرط في بعض
 كتبهم ~~ونه~~ وطوفا على موصول آخر وأنت خبير بأن المقصود تخريج
 البيت على طر يق البصر بين (قوله بل جميع أسماء الاشارة الخ) وقد قدمنا انهم
 احتجوا بما ظاهره مجبى هؤلاء وتلك من الموصولات (قوله وأبلغ من ذلك الخ)
 من الموصولات عندهم أيضا الاسماء المضافة نحو * يادارمية بالعلواء فالسند *
 فالعلواء صلة لدارمية والتكررة الواقعة بعدها حلة نحو هذا رجل ضربه فضره به
 صلة لرجل قال أبو حيان ولا ينظر على مذهبهم في الاسماء المذكورة هل هي مبنية
 أو معربة وعلى الاعراب يشك كل بأن سب البناء موجود مع عدم المعارض (قوله

وقصيدة ثنى الملوك غريبة
 قد قلنا اليقال من ذاقها
 والكوفيون لا يلتزمون هذا
 الشرط احتجوا بقوله * أمنت
 وهذا تحمّلين طليق * أى
 والذى تحمّلينه طليق ولا حجة
 فيه ولا يخص دامن بين أسماء
 الاشارة بذلك عندهم بل
 بجميع أسماء الاشارة يجوز
 أن تكون عندهم موصولات
 وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم
 المحلى بال من قبيل الموصولات

أعزرك أنت البيت أكرم أهله
وأقدم من أقدانه بالأصائل
أى لأن البيت أكرم أهله
فاكرم صلة البيت ومحل كون
ذا موصولة أذا لم تلغ ولم تكن
للاشارة فإن ألغيت بأن
كانت مركبة مع ما أو من لم
تكن موصولة بل تكون مع
ما قبلها اسما واحدا الأعلى
الاستفهام لا يعمل فيه
فعل متقدم يظهر أثر
ذلك في البدل إذا قلت مثلا
من ذا من بيت زيدا أم صبرا
فان رفعت البدل فذا
غير ملغاة وان نصبته
كنت ملغاة وبدل على
انها أيضا اثبات أف
تمام دخول الجار عليها
في نحو قولهم عمما إذا تسال
وكذا ان كانت للاشارة
لانما حينئذ تدخل على
المفرد نحو من ذا الذاهب
وماذا اتواني والمفرد لا يكون
صلة لغيره أل ولما أمى
الكلام على الموصولات
شرع في بيان الصلة فقال
(وصلة آل) الموصولة
(الوصف) الصريح وقد مر
الكلام عليه (وصلة غيرها)
من الموصولات (ما جملة)

لعمرك أنت البيت الخ) كأن المسمى للكوفيين على جعل البيت في هذا البيت
اسم موصول انه لا يصح الاخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما عرفيا
ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف أى أنت صاحب البيت ونحوه وقوله أكرم
فعل مضارع وأهله مفعوله كما يدل عليه قول الشارح أى أنت الذى أكرم أهله
لان الصلة لا تكون الاجملة فإى بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل
واضافته الى أهله ليس كما ينبغي فتدبر (قوله دالا على الاستفهام) فيه أن الالغاء
لا يخصر في الاستفهام فقد ذكر الدمامنى ان اها حين الالغاء معينين أحدهما
الاستفهام والثاني أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا وتكررة موصوفة
وعليه بيت الكتاب * دعى ماذا علمت سأنتبه * فالجمله ور على أن ماذا كلمة مفعول
دعى ثم قال السبى رافى وابن خروف موصول بمعنى الذى وقال الفارسي نسكرة بمعنى
شئ لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقد يقال عدم ذكر الشارح
له اقلته حتى قيل انه لا يوجد الا فى الشعر (قوله لا يعمل فيه) متقدم بدلك رذ
ابن عصفور يكون ماذا فى قوله دعى ماذا علمت مفعولا لدعى بناء على انها
للاستفهام لادن صرح بعضهم بأن ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة
بجواز عمل ما قبلها فها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه واستشهد عليها
بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الافك أقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله
عنهم فكان ماذا لکن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان المعنى ليس عليه
(قوله فذا غير ملغاة) لانه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر (قوله كانت ملغاة)
لانه حينئذ يدل من ذا لانه منصوب على انه مفعول مقدم (قوله مع دخول الجار الخ)
أى توسطها في اسم الاستفهام بالتراكيب ولولا ذلك لحذفت الاف لان
الاستفهامية اذا دخل عليها الجار حذفت ألفه وانظر فها فرقا بينا وبين الموصولة
نحو عمما يقولون لان الصلة والموصول كالاسم الواحد لا ما شذ كما ورد في صحيح مسلم
وأقول بمذاخر من سخطه بحذف الاف مع كون ما مركبة مع ذا (قوله وكذا ان
كانت للاشارة الخ) تلخص بما ذكره الشارح ان ماذا لها ثلاث استعمالات
وبقى عليه رابع وهو أحد قسمي الالغاء وهو ان يكون اسما واحدا موصولا وقد
ذكرناه ونقصه بل ذلك يطالب من المعنى وحواشيه (قوله لانما حينئذ تدخل على
المفرد) أى وهو لا يكون صلة لغيره قال الناصر القافى لا يخفى ان ذا مشتركة بين
الاشارة والموصولة وقد نص الأصحابون على اطلاق المشترك على معنيين معا
حقيقة على الصحيح فاشتراط أن لا تكون ذا للاشارة إنما ينبغي على المرجوح
اذلا استحالة في اجتماع معرفين على شئ واحد باعتبارين مختلفين أقول الاشتراك

ذكر ليس مبيها على ما ذكر بل لان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارة
 مرد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر (قوله وشرطها الخ) قال ابن مالك في شرح
 (قوله خبرية) لانه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للخطاب
 قبل حال الخطاب والجل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها وأما قوله
 وافي لراج نظرة قبل التي * اعلى وان سبطت نواها زورها

على اضممار القول أى التى أقول على أو الصلة جملة أزورها وخبر على محذوف كذا
 فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة وقال فى حواشى الألفية وقوله قبل التى اعلى وان
 سبطت نواها أزورها عندى كقولهم ان جئتني لا كرمك أعى انه فى نية التقديم
 فى قوله لا كرمك على ما قبله وهوان جئتني على تدبر حذف شئ مدلول عليه بالموخر
 وأصله قبل التى أزورها ولكنك قد اترجى وأما تدبر القول فلا يذوقه غافل وتقع
 القسمية صلة نحو وان منكم لمن ليطئن فهى مستثناة عن الانشائية وقيل الصلة
 جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وان كانت انشائية فمؤكد لذا تم ابد
 لتقوية ما بعدها وتأكيده ويستثنى من الخبرية التعجيبة بناء على انها فلا توصل
 بها لانه عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه فقيه
 ايهام مناف ما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح (قوله وهى المحتملة الخ) مر
 فى بحث الكلام ما يتعلق به (قوله فيحسن ايهامها) لا يخفى ان المهمة ضد الصلة
 والمجهولة ضد المعهودة فاستثناء المهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي اذ المهمة معلومة
 للخطاب على الاجمال ولومن الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقول معهودة
 مفصلة الا فى مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للخطاب باعتبار الصلة فلا
 ايهام قلنا ذلك بالنظر الى أصل الوضع لكن قديرا بدل عنه كفى المعروف بلام
 العهد الذهنى قيل ووردت أيضا غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعالى واذقوا النار
 التى وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم
 وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك من أهل السلاط أرم من النبي صلى الله
 عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية
 التحريم وان كانت سورة مدنية لالانها مكتبة كما يقضى به قول الزمخشري فى توجيه
 تعريف النار فى سورة البقرة وتشكيها فى سورة التحريم ان الآية فى سورة
 التحريم زلت أو لا يصحك فعر فوامها ناراموصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة
 البقرة مشارا بها الى ما عرفوا انتهى ففسدا عترضه الجلال الباقى بانه يلزم عليه ان
 تكون سورة التحريم مكتبة وليس كذلك لاهام مدنية والبقرة مدنية قال والعجب

وشرطها اسمية كانت
 أو فعلية ان تكون خبرية
 وهى المحتملة للصديق
 والكذب فى نفسها من غير
 نظر الى قائلها وان تكون
 معهودة للخطاب لتمييز
 بها الموصول الا فى مقام
 التوضيح والتبيين فيحسن
 ايهامها نحو فأوحى الى عبده
 ما أوحى وان لا يكون
 مستدعية كلاما قبلها

فلا يقال جاء الذي لكنه قائم
لان فيه استعمال لكن من
غير استدراك ولا بد ان
تكون الصلة (ذات ضمير)
غالبا (طبق الموصول) أى
مطابق له فى الافراد
والتركيب وفروعهما
ليربطها به وهذا الضمير
يسمى (عائدا) اعوده الى
الموصول وقد يخلفه الظاهر
فيقوم مقامه كقوله
سعاد التي أنشأك حسب سعاد
أى حبها وأجاز ابن الصانع
خلو الصفة منه اذا عطف
عليها بالفاء جملة مشتمة
عليه نحو الذي يقوم أخوك
فيغضب هو زيد لحصول
الارتباط بالفاء وصيرورتها
جملة واحدة ولا بد للموصولة
من الصلة ومن تأخرها عنه
لانها من كماله ونزلة منزلة
جزءه المتأخر

ان أبا حيان تبع الرخشي في سورة البقرة مع جزمه في سورة التحريم بانها مدنية
ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء الا بنقل ويدل على أن
أيضا مدنية نزولها في شرب العسل عند زنبوبت بحش وظاهر عائشة
وحفصة على الكلام الذي قاله كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أيضا فلم ينزل فيه
الآية ولا معاوضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للثوري في شرح مسلم لان
القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شيء ولذا انتهى الضمير
في ان ثوبان تظاهرا (قوله فلا يقال جاء الذي لكه الخ) ولا جاء الذي حتى
أبوه قائم لان فيه استعمال حتى من غير تقديم غيا وفس عليه ما شبهه (قوله
غالبا) من غير الغالب ما أشار إليه بقوله وقد يخلفه الظاهر بقوله أجاز ابن
الصانع (قوله طبق الموصول) المراد بالاطابقة ما يشتمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث
يجوز الأمران أو يتعين أحدهما على ما أتى (قوله ليربطها بالموصول) لان ما تضمنته
الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أوسيه أو محكوم به هو أوسيه فلا بد من ذكر
نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو
الضمير ولولم يذكر في الصلة لبق الحكم أجنبيا لان الجملة مستقلة بنفسها ر قوله
وقد يخلفه الظاهر) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فان المراد
بخلف العائد هو الاسم الظاهر اذ لم يستقدم ذلك قوله وجود الخلف (قوله
سعاد الخ) صدر بيت يحزه * واعراضها عنك استمر زادا * وشمله * وأنت الذي
في رحمة الله أطمع * قال بعضهم وسيبويه لا يجوز هذا في خبر المبتدأ فأحرى ان لا
يجوز في الصلة (قوله ولا بد للموصول من الصلة) أى ملفوظة أرضوية بدليل قوله
ويجوز زجدها الخ وانما افتقر الموصول اليه ليتعرف بالعهد الذي فيها كحصر
(قوله ومن تأخرها عنه الخ) فلا يجوز تقدمها ولا شيء من أجزائها على الموصول لان
الموصول كصدر الكلمة والصلة كجزءها فيبقى أن يتصلا ولا يتقدم الصلة وشئ
يتعلق بها وأما وكفا فيه من الراهدين أى العلمكم من القالين أى السكامن انما يحسن
وأنا على ذلك من الشاهدين فحرف الجر في ذلك وأمانه متعلق بخبر يدل عليه
الصلة والتقدير مثلا زاهد في من الراهدين لا أعني من الراهدين كما يقول المبرد
لان أعني لا تتعدى بحرف الجر وهو من الراهدين صفة لراهمين مؤكدة
تقول عالم من العلماء أو صفة مبدية أى زاهد في بلغهم الزهد الى أن يعدوا في
الراهمين لان الزاهد قد لا يكون عربيا في الرهد بحيث يعدى الراهمين اذا عدوا
أو يكون خديرا تانيا كل محتمل وذوهابن الحاسب في الامالى الى ان الظرف في
ذلك كاهمة متعلق بنفس الصلة لا رأيا كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ
من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمتنع التقديم فيها وهما قد اوقفت

لها يجعل صلتها الوصف الصريح لئلا يكون معه كالاسم الواحد (قوله ولهذا سمى
 صا) أى لاجل ان الصلة من كماله الخ (قوله ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بفاصل)
 كذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض المرافض اجنبي ومنه تابع
 الموصول وما استثنى منه بخلاف غيره كعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو الذى
 ياه ضرب ومثله الجملة المستترضة كقوله * ذاك الذى وأينك يعرف مالكم *
 ثم اتفقد الكلام بقوة فليست كلاجنبي الصرف وشذ الفصل بالاجنبي كقوله
 وأبغض من وصفت الى فيه * لسانى معشر عنهم اذرد
 الى متعلق بأبغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو اجنبي
 من وصفت الذى هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف الى الموصول وهو أبغض
 والاصل تأخير بعد لسانى أى وأبغض من وصفت فيه لسانى الى معشر ويستثنى
 من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا غير الاجنبي كالمعمول كنون رسول الحر فى
 (قوله ويجوز حذفها الخ) عبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول غير الالف
 واللام ومن صلة غيرهما انتهت وفيها استثناء الالف واللام من الموصول وصلتهما
 من الصلة واشترط الدليل لحذف الموصول كالصلة وعبرة الشارح لا تعيد هذين
 الامرين ثم ان هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاحفش ومذهب البصريين
 المنع وما ورد مخصوص بالشعر وأما قوله تعالى آمننا بالذى أنزل البشا وأنزل اليكم
 فأنزل اليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ولا يكون المنزل كتابا
 احدها لان المراد كل مكتوب والالف واللام فى الكتاب للجنس لا للعهد هذا
 مراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع
 انما معطوف اعلمها التى اذا قصده الدواهي ليعيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة
 والكبيرة وصلتا الى حد لا يمكن شرحه فلذا تركنا على ايهاهما باغير صلة معينة
 (قوله جازى العائد) يستثنى منه أل فيلزم فى ضميرها اعتبار المعنى كفى
 الجامع كالضارب والضاربان والصاربون لانهم لما تروا صلته امتزجة الموصول فى
 الاعراب تروا لها امتزجة فى المعنى والراد بالاعاد ما يعود الى الموصول المذكور رسوا
 كان هو العائد اصطلاحاً وكان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شئ
 له لفظ ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو كم وكأى ومن وما
 الشريطيين واعلم انه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال فى الجامع
 فقد ديم مراعاة اللفظ نحو بلى من أحم وجهه الآية أولى من تأخيرها نحو لا أنت
 الهالى الذى كنت مرتمة معناه انتهى أى فراغى معنى الذى فقال أنت بالخطاب
 ثم لفظه فقال به بالغمية وفى التمثيل بالبيت نظر لانه ليس موصولا مستتر كما هو

ولهذا سمى ناقصا ولا يجوز
 الفصل بينهما وبينه بفاصل
 ويجوز حذفها كالموصول
 ان دل علم ادليل كقوله
 نحن الا الى فاجمع جوى
 على ثم وجههم اليها
 أى نحن الا الى عرفوا
 بالشجاعة فتنبه
 ان الموصول ان لم يكن لفظه
 معناه وجب مطابقة العائد
 له لفظا ومعنى وان خالف
 لفظه معناه بأن كان مفرد
 اللفظ مذكرا وأريد به غير
 ذلك كمن وما جازى العائد
 وجهان أحدهما وهو
 الاكثر مراعاة اللفظ نحو
 ومن من يستمع اليك واتلانى
 مراعاة المعنى نحو ومنهم من
 يستمعون اليك ما لم يحصل
 من مطابقة اللفظ لابس نحو
 أعط من سألتك

موضوع المسئلة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث
ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها زواً ولعلهم عذاب مهين وإذا تنلى علم
آياتنا وبه يعلم ما في قول العلم القراني ولم يجيء في القرآن البداءة بالحمل على المعنى
الآتي موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكور
ومحرم على أزواجنا فأنت خالصة حملاً على معنى ما ثم راجع اللفظ فذكر وقال
محرم انتهى وقد يقال كلام القراني فيما ذالم يكن الامراعاة لفظ ومعنى مرة
واحدة وهنار وعي اللفظ مرة أولاً في يشتري ثم المعنى في أولئك ثم اللفظ في عليه
ففي الحقيقة المنقصة ثم مراعاة اللفظ تأمل وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ويعبر اللفظ بعد ذلك وفي شرحه للدما ميني
والرضي ما ينبغي مراجعته (قوله ولا يقال من أملك) اذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع
ارادة المؤنث حصل الالباس بالمد كرفان قيل الالباس بالمفرد وموجود لو قيل فيما
سأف يستمع فهو لا روي دفعه أجيب بان في الآية ما يدل على المراد كما يظهر بالتأمل
في ساقها فلا يلبس (قوله أو تبيع نخوم هي الخ) لانه لو قيل من هي احمر أملك أو من
هو احمر أملك لزم الاخبار في جملة الصلة بالمد ذكر عن المؤنث وبالعكس ولو قيل
من هو احمر أملك لزم تخالف الموصول وخبره لان الصلة والموصول كشيء واحد
فكانك حينئذ أخبرت عن موصول مد كرم مؤنث وظاهر اطلاقه انه لا فرق في
الوصف الواقع خبراً في جملة الصلة بين أن يكون مما لا يستوي فيه المد ذكر والمؤنث
أو مما يستوي وأجاز ابن المراج رعاية اللفظ اذا كان مما يستوي فيه المد ذكر
والمؤنث نخوم هو محسن املك لان محسنات شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية
على الاناث بلفظ خال من العلامة وهو مردود بانه قريب في الفج من قولنا هي
احمر أملك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التدكير فتقول من محسن
أملك اذ ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها قال بعضهم وينبغي أن يجوز زعمه
من هي ظريف ومن هي كريم املك لشبهه ظريف وكريم بحرف ياء بل يلزمه
ان يجيز من هي احمر اشبه بمن هو أفضل لكمه منها واعلم ان المصنف في الجامع
ذكر هذه المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز
اجتماعها ماضم اليها مسئلة أخرى وأشار لجهة كلام ابن السراج فقال وينبغي أن
من جواز اجتماع الحملين ما أدى الى مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه بنحو من كان
يقومان أخوان بخلاف الامن كان هوذا أو الى ابداع ما لا يؤنث بالنساء من وصف
خاص بالمد كرم على المؤنث أو بالعكس بنحو من كانت حمراء وشيخاً جارية تملك ومن
كان حمراء أو عجوزاً أملك انتهى (قوله سابق) أي سابق على الضمير سواء سقى

ولا يقال من أملك أو تبيع
نخوم من هي حمراء أملك
فكيب حينئذ مراعاة المعنى
ومالم يعضد المعنى سابق
فتختار مراعاته كقوله

الموصول كافي البيت أولا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
 لحافين أنت تعمل وإنما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما حصل من الاعتقاد
 لدى قوى جانبه ولا يمكن لمبتدأ عن ترك مراعاته بخذو رفم بتمه الى رتبة الوجوب
 قوله كقوله وان من النسوان الخ فان قوله من النسوان عائد للمعنى التأنيث
 في هي ويقال هاج التبت بيس وكذا تعوج (قوله ان كان فاء لا الخ) ولا يجوز
 الحذف في نحو جاء الائم ان قاما أو ضربا بابتداء ضرب بالفعول ولا في نحو جاء الذي القائم
 هو ولا في نحو جاء الذي ان عمراه ولا في نحو جاء الذي ما هو مطلقا ولا في نحو
 جاء اللذان كأنما ظممين لان الفاعل ونائبه لا يحذفان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل
 فلا يكون في الكلام دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يعمل على ان المحذوف
 هو المبتدأ لكثرة وقوع ضمير واحد حكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدأ واسم الناسخ
 كالفاعل كذا قولوا برتهم قال شيخنا العلامة أنت خير بان الفاعل يحذف
 في مسائل فينبغي تقييد عدم حذف عائد الموصول اذا كان فاعلا بغيرها اخذ من
 لتعليل وان اقتضى اللاحقهم خلافة فيجوز جاء الذي ضرب بز يد حسن على انه
 مصدر مضاف الى المفعول أي الذي ضرب به زيد احسن فضرب مبتدأ مضاف الى
 الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول وزيد مفعول وحسن خبر فيلحزر (قوله
 ان اخبر عنه بمفرد) احترز به من نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار وهو
 عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة
 فلم يكن فيما أتى دليل ما اتى وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح
 لان تكون صلة لعدم العائدو به صريح بعضهم (قوله ولم يكن بعد في الخ) احترز
 به عن نحو جاء الذي ما هو مسافر والذي ما قائم الا هو والذي انما في الدار هو
 والذي زيد وهو منطلقان والذي هو وزيد منطلقان لان حذفه وحده في الأول
 من هذين يؤدي الى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه سورة
 الاخبار عن مفرد مبتدأ وحذفه في الثاني يؤدي الى وقوع حرف العطف سدا
 و يشترط أيضا ان لا يكون محذولا لنحو جاء الذي لولا هو وقعت لان الخبر بعد
 لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع لا محذور (قوله الا ان طالت الصلة) اما معمول
 الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر كآلية أو تاخر نحو ما نال الذي فائق لك
 سواء وانما لم يشترطوا الطول في صلة أي لان ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم
 مقام الطول (قوله وهو الذي في الاسماء اله) أي اطول الصلة بالعطف وبالمعمول
 وانما احتج الى الاضمار في الآية لان المرفوع ان قد راعا بالظرف فلا ضمير
 البتة أو مبتدأ في الظرف ضمير للمبتدأ للموصول قال في الباب الثامن من المغني ولا

وان من النسوان من هي
 روضة * سجع الرياض نحوها
 ونصوح * والغالب في
 الامانة المستعملة عليه الصلة
 ذكره في النقط (وقد
 يحذف) مرفوعا ومنصوبا
 ومجرورا فالمرفوع ان كان
 فاعلا نائبا عنه أو خبرا
 لمبتدأ أو ناسخ أو اسم المالم
 يجوز حذفه وان كان مبتدأ
 جاز حذفه ان اخبر عنه
 بمفرد ولم يكن بعد في ولا أداة
 حصر ولا معطوفا على غيره
 ولا معطوفا عليه غيره
 (نحو) لنزعين من كل
 شجرة (أيهم أشد) أي الذي
 هو أشد ولا فرق في جواز
 حذف المرفوع بين صلة أي
 وغيرها اسكن لا يكسر المحذف
 في صلة غيرها الا اذا حالت
 الصلة نحو وهو الذي في
 الاسماء اله والا فالحذف

بحسن تقدير الظرف صلة والهداية من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الارض
 كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتثاله ولا
 الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور فاما ان يكون
 موقفا فيموجب الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الارض
 اله مبتدأ وخبر لا يلزم فساد المعنى ان استؤنف دخلا الصفة من عائد ان عطف
 (قوله قليل شاذ) لواقصر على قوله شاذ كفي وعبارة الجامع ونحو مثلا ما بعوضة
 شاذ انتهت ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر تماما على الذي أحسن تضم النون أى
 على الذى هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة أى على الذى
 أحسن من غيره (قوله لا سيما زيد بالرفع) أى بناء على ان ماموصولة لا تذكر
 موصوفة والاصل لا مثل الذى هو زيد لا لا مثل شئ موزيد (قوله ان كان
 منفصلا لم يحذفه) لان المنفصل قائم بنفسه مجرى الظاهر وأيضا لو حذف
 فانت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام قال فى التصريح وانما
 حذف منفصلا من قوله تعالى وعمار زنتاهم ينفقون والاصل زنتاهم اياه لان
 تقديره متصل يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة فى ضمير الغيبة وهو قليل
 انتهى وأنت خير بان هذا انما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لحذفه لأن قال
 ان مراده هذا المنفصل فى قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه خيفة
 ما ذكر وهو امرافضى فليتامر وهذا ينبغي على مسئلة هي ان المنفصل هل يتمتع
 حذفه مطلقا أو ان كان لغرض معنوى كالمحصول فى قولك جاء الذى لم أشرب الاياه
 والمحصول كقولك جاء الذى اياه لم أشرب لان حذف الاولى يستلزم حذف الا
 فيتوهم فى الفعل عن المذكور والمراد فيه عن غيره والثانى مقوت للاختصاص
 لانه عند الحذف يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا ظاهرا لتعليل الاول الاول
 وهو ظاهرا لاطلاق التسهيل وشروطه والوضع وظاهرا لتعليل الثانى الثانى وبه
 صرح فى الجامع فقال وهو اما متصل أو منفصل لغرض افظى يخوفا كهين بما آتاهم
 ربه انتهى أى بالذى آتاهم اياه ولا يقدر اياه موهما قال فى التصريح فالفصل
 فى ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضى بان الممتنع حذفه هو المنفصل بالاقط
 (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو الذى
 ضربته فى دار فزيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب اذ يستغنى عنه بالجرور
 ولا يدري حيث أريد المضروب أم غيره ويدل على ذلك علم ان محل الامتناع اذا أريد
 حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم
 فى المقام وقول المصنف فى الحواشى وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما

قليل شاذ الا فى قولهم لا سيما
 زيد بالرفع فانه متعدي غير
 شاذ تنزيلا لا سيما منزلة الا
 الاستثنائية والمنصوب ان
 كان منفصلا لم يحذفه
 أو متصلا متعينا للربط

لا يعينه لا يسمى منهو بالواحد ورا انتهى ووجه دفعه ان صلاحية الجور
للا ربط بحسب الظاهر لا ياتي تعين المنصوب بباء تبارك ما قصد من الكلام (قوله
وناصبه فعل تام أو وصف) لان الضمير حينئذ فضلة وخرج بالتمام التام في نحو
جاء الذي ليس به زيدا وكان زيدا وينبغي اعتباره التمام في الوصف وخرج بالفعل
الوصف مانا صبه حرف فلا يحذف لعدم فضله وعدم استعلال الحرف بدونه
ان لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذف معه ولا يشك كل على ذلك تجوزهم
على أن شرك في الذين كنتم ترعون أن يكون التقدير ترعون انهم شركاء لان الذي
اعتمد بالحذف المفعول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شيء
يجوز تبعه ولا يجوز زيدا كحذف الناعل تبعه لا الفعل في نحو زيد اضر به
هذا واقابل أن يقول محل ما ذكر من الشرط اذ المبدأ العائد بعض مفعول
الصلة والاجاز حذفه مطاقا بلا شرط نحو أين الرجل الذي قلت انه تريد قلت
انه يأتي أو نحو نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم الجواز حذف المنصوب بشرط
منها أن يكون غير متبوع فلا يجوز الحذف في نحو جاء الذي ضربته نفسه أو وزيد
(قوله غير صلة آل العائد عليها) نحو جاءني الضارب زيد فلا يجوز حذفه خلفاء
موصولتهم أو الضمير أحد الألف عليها واختر ز بقوله العائد اليها المفعول عاود
قبلها نحو جاء الذي انا الضارب فان العائد المنصوب ليس عاود الألف بل للذي فلا
يتمتع حذفه والعائد لأل الضمير المستتر في الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة اليه
لانه موضوع المسئلة (قوله ما علمت أبديهم) مثال لما نصبه فعل (قوله ما الله موليت
الخ) مثال لما نصبه وصف غيره لمأل وهو صدر بيت بحجزة * فقال الذي غير نفع
ولا ضرر * فاما موصول اسمي مبتدأ خبره فضل والله موليت صلة ما والعائد محذوف
(قوله وأما قوله ما المستفتر الخ) جواب عما قال ان في هذا البيت حذف العائد
المنصوب بوصف هو صلة وتقرر الجواب ان البيت شاذ فلا يرد فتضاو عجز البيت
* ولو اتبع له صفوا بلا كسر * والمستفتر بمعنى المستحب اسم مان قدرت بحجازة
وخبرها الحمد وأتبع بمعنى قدر هو المعنى ليس الذي استخفه الهوى محمود عاقبة ولو
قدر له صفوا خالص من الكدر قال الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف في البيت بأن
يقال في مستفترضه مبرم مترفع عليه والهوى مفعول والمستفتر بمعنى المختبر (قوله
كثيرا) لان الاصل في العمل بالفعل فكثره فهم في معمله بالحذف (قوله كما
توهمه عبارة الالفية) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة لأل
والذي هو صلة ما مع ان المنصوب صلة آل لا يحذف وما ذكره الشارح من قلة حذف
المنصوب بغير صلة آل هو ما في الاوضع وكلام شيخ الاسلام زكريا والسبب في

وناصبه فعل تام أو وصف
غير صلة آل العائد عليها
المنصوب جاز حذفه نحو
(وما علمت أبديهم) أي علمته
كما قرئ به وقوله
ما الله موليت فضل ما حذره
به أي الذي الله موليكه
فضل وأما قوله
ما المستفتر الهوى محمود
عاقبة * فساد وحذف منصوب
الفعل كثير الوصف قليل
جد وان اشتركا في الجواز
وليست جملة ما بين في الحذف
كما توهمه عبارة الالفية
والجور ونوعان مجرور
بالضاف ومجرور بالحرف
فالأول يجوز حذفه ان كان
الضاف

صريح في تسليم كثرة حذفه (قوله وصفا عاما) أي ناصب الاعماد تقدير انان تو
 فيه خبر ويط العمل لان اضافته حيث نذكر كالاضافة فالضمير في محمل نصب فهو مثل
 المنسوب في المعنى (قوله ليس اسم مفعول) لو قال بدله وليس نائباً عن الفاعل كما
 عبر في المحترز كان أولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول بحالته غير ان الالفين
 أو ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائباً عن الفاعل فلا يمنع حذفه (قوله فاقض ما أنت
 قاض) أي ما أنت قاضيه يجوز عند الرضي أن يكون الأصل قاض اياه لانه انما يمنع
 حذف المنفصل الواقع بعد الاقوالهم متى أتى الاتصال لا يعدل عنه الى الاتصال
 محمول على الاستعمال بالفاعل لا التقدير قال المصنف في الحواشي وما هذه بجمل
 أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما قضى هذه
 الحياة الدنيا (قوله والله صانع) أي ما الله صانع (قوله ان تعين للربط) لانه لا بد
 بعد حذف الجور ومن حذف الجار أيضاً اذا لاقى حرف جر بلا مجرور فينبغي ان
 يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وربما حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت
 فبدأ أي مررت به وان احتمل مررت له أو بعده ومذهب الكسائي في مثله التدرج
 في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً
 فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاختصاص حذفهما معاً اذا ليس حذف حرف الجر
 قياساً في كل موضع والمجوز له هنا استطراد الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها
 مع الجور وربما (قوله وكان الموصول الخ) ستأتي أمثلتها على الترتيب اعلم ان هذه
 شروط للحذف التيساري في رد على ما قلناه نحوذ ان الذي يبشر الله عباده حيث
 حذف الضمير الجور ومع اتقاء الموصول ان الحذف فيه جائز غير قياسي وانما
 كن جائزاً لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعيناً جاز الحذف سواء كان قياساً
 كما قاله ابن لان ونارعه أبو حيان بانهم انما ذكروا ذلك في الخبر لا الصلة فلا يذهب
 اليه الا بسماع ولا ينبغي القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذي في الآية
 موصول حرفي ولا حذف وانما كان حذفه عند الشرط المذكور قياساً لان
 الضمير عبارة عن الموصول والجار لها من جهة المعنى واحذف اذا حذف الجار مع
 الجور وكان في الكلام ما يدل عليه ما وما كانه بدل عنهما (قوله والمضاف للموصول)
 أي لان المضاف والمضاف اليه كالتثنية الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف
 بالموصول كذلك نحو مررت بفلان المرء الذي مررت به (قوله أو الموصوف
 بالموصول) انما أقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه نفسه في المعنى (قوله معنى)
 أي سواء تمالأ لفظاً أو لا وقوله ومثلهما أي لفظاً ومعنى أو بمعنى فقط نحو قوله
 تعالى فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولنا أنا أشرب بالماء الذي شربت

وصفا عاما ليس اسم مفعول
 نحو (قوله فاقض ما أنت قاض)
 أي ما أنت قاضيه وقوله
 امرئ ما تدري الطوارق
 بالحمى ولا زاجرات الطير
 ما الله صانع واما الذي يجوز
 حذفه أيضاً ان تعين للربط
 وكان الموصول أو الموصوف
 للموصول أو الجور
 بالموصول مجروراً بمثل
 ما جره الاعماد معنى وقوله
 ولم يكن الاعماد محموراً
 ولا نائباً عن الناصب
 ولا موقعاً لحذفه في ليس نحو
 (ويشرب مما تشربون)

انظرها القدر * أي ركزت
اليه وقولك مررت بغير لام
الذي مررت أي به فان لم يتعين
العائد للربط كمررت
بالذي مررت به في دارة
أو جراما بغير حرف كجاء
غلام الذي أنت غلامه أو لم
يجر الموصول أصلا كجاء
الذي مررت به أو جرح بغير
مسائل لما جرحه العائد لفظا
لا معنى كمررت بالذي
مررت به لان أحد الحرفين
للسببية أو لفظا ومعنى
لا متعلقا كمررت بالذي
مررت به أو كان محصورا
كمررت بالذي ما مررت الا
به أو تابعا عن الفاعل
كمررت بالذي مررت به
أو حذفه ملبسا كترغبت
فيما رغبت فيه لم يجز الحذف
في الصورتين أو اعلم ان هذه
الشروط التي ذكرناها
ليجوز حذف العائد
من حيث هو لم يصرح بها
واعلم انما تتركها الحالة على
الامثلة فانها جامعة للشروط
وصلة غير أن اما جملة كأمس
(أو ظرفي أو) جار ومجرور
تاما أي تتم بهما الفائدة
كجاء الذي عندك أو في الدار
فلا يوصل بهما لا يكون كذلك
وكلامهما اذا وقعاهما لتين (متعلقان باستقر)

ثم فان كلامنا الباعو من للتبعيض فهم ما متعلقان معنى ومتعلقان وان اختلف
لفظهما وقال المرادي وان متعلقان معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشتراط المتابعة
في اللفظ وكان الشارح لم يمتدح لان ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد متعلقا بجزء * فيج
لان منها بالذي أنت يا نوح * ومثل في الألفية بمررت وحوزوا في الأول أن
يكون من قبل الفاعل وان يكون من قبل المفعول (قوله أي منه) ولا يقدر تشريره اذ الذي
يستقر مشرو بالهم لا يشتره أحد (قوله لا تركزن الخ) فأنه كعب بن زهير والامر
القرار من التمثل ويعصرهم حالات بوزن يصير لا يصرف للعلمية ووزن الفعل
وهو أبو قبيلة من باهلة (قوله بالذي مررت به) التمثل به أولى من التمثل بجزء لا يكون
اختلاف الجار معنى مستقلا لا يمنع الحذف فانه في مرمتك في ذلك ولان الجار ورتاب
من الفاعل والغرض عدم تدخل أمثلة المانع (قوله لان أحد الحرفين للسببية) أي
والآخر للاصاق (قوله أو كان محصورا) لان حذفه حينئذ يفسد المعنى (قوله
أو تابعا عن الفاعل) لان نائب الفاعل لا يحذف مع ان نائب الفاعل في المثال
الذكر كور انما هو الجار والمجرور (قوله أو حذفه ملبسا كترغبت الخ) فانه لو
حذف لتبادر الى الدهن ان المحذوف عنه (قوله لم يجز الحذف) أجاز ابن مالك
في الكافية حذف العائد الجار والمجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الحالة
كقوله

لو ان ما عالجت ابن فؤادها * فقاما لتين به لان الحذف

أي عالجته وفك كترغبت به ضرورة (قوله من حيث هو) أي لا من حيث
كونه مجرورا أي سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (قوله فانها جامعة
لشروط) فيه ان من جملة شروط حذف الموصوب أن يكون تاما في فعل أو وصفا
والمجرور وان يكون الموصول أو انضاف الى الموصول أو الموصوف مجرورا بجزء
ما جرحه العائد واعتذر بعضهم عن تركها بأنه انما يلزم أن يدكره من الشروط
ما هو خاص بهذا الباب وقد علم أن كل ما وقع في لبس امتنع حذفه وان نائب الفاعل
كالفاعل في أحكامه رسم الامتناع حذفه وان الفضلة اذا حضرت امتنع حذفها
(قوله أي تتم بهما الفائدة) أي بدون ملازمة المتعلق والافتقار الذي يثب وجاه
الذي أمس من أمثلة غيراته من تتم به الفائدة اذ الوجدان أن التقدير حصل بك
واسم متقرر أمس وقال أبو حيان ضابط التمام أن يكون متعلقا بما بالكون التمام
يحصل به فائدة نحو ريد في الدار وزيد عندك (قوله بما لا يكون كذلك) أي
تاماف لا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لان الصلة تأتي بها يحصل
للمحاطب العلم بما انزل للاهتمام حتى يحصل له البيان ولا يشع اليك به الا اذا

كانا ناقصين (قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوه ما سماه كونا عاما أو
مطلقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل منه في
الموصول نحو ترانا الذي البارحة أو في موصوف بالموصول نحو ترانا المنزل الذي
البارحة وبحت بعض المتأخرين بتقييد وجوب ذكر الخاص بما اذا لم يقسم
الدليل عليه والالم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد في الجامع وعمر في المسجد
فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمر الذي في الجامع وهو قياس ما ذكره في خبر
المتدأ (قوله محذوفا) والعائدة المنتقلة الى الظرف نحو جاء الذي عندك أو
في الدار وما لا يسه فاعله نحو جاء الذي عندك أخوه والذي في الدار أبوه (قوله
لا فراده) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يحذف في الصلة أن يقال ان نحو جاء
الذي في الدار بتقديره متفرق على انه خبر لمحذوف على حذفه بعضهم تمام على
الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك والطراد هذا قل الدما مبنى بنه في أن يعزل المنع
بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو متعارف في
قولك جاء الذي في الدار ضرورة أنك اذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت
قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور يصح وقوعه ما صلة
فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خبر من التعليل بقلة ذلك والطراد هذا
المعروف باللام (قوله أي أداة التعريف) أي آتية وأداة التعريف
تنصرف الى آل فهو في حكم المقيدة لا يقال ان هذا اللاحق في محل التقيد
(قوله وسيمو به يخالفه الخ) حاصل قوله ان آل يجملتها تعرف وان الهمزة زائدة
لا أصلية وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظرا ذل المعنى لان آل يجملتها تعرف لا
انها موضوعا للتعريف وذلك بالضرورة منافية لكون الهمزة زائدة الا أن يجاب
بأن الثاني لو وضع آل للتعريف ككون الهمزة زائدة على حرف التعريف لازائدة
في حرف التعريف بمعنى انها ليست حرفا أصليا بدليل سبقها اول ذلك نظائر منها
استعمل فانه موضوع للطلب مع ان الهمزة والسير والتاء فيهم زوائد منها العمل فانها
موضوعة للترجي مع أن لامها الأولى زائدة ومنها العلم الذي قارنت آل وضعه فانها
زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال الصحيح عندي قول الخليل اسلامته
من وجوه كثيرة بخلافه للاسل وموجبة لعدم النظر في أحدها تصدير زيادة فيما
لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد
ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف همزة وصل ولا نظير لذلك الرابع
لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحسن ترنا بالزوم ونفي السبب
من همزة أين في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها التلاين نقل

وشبهه مما هو فعل حال كونه
(محذوفا) وجوبه بالاجتماع
ولا شبهه مما هو اسم لا فراده
وهما في اصطلاح النحاة
كألفه والمسكين في اصطلاح
الفقهاء اذا أطلق أحدهما
شمل الآخر واذا ذكر
فلكل معنى ولذلك نظائر
منها الايمان والاسلام
والشرك والكافر* (ث)
الخامس من المعارف (ذو
الاداة) أي أداة التعريف
(وهي آل) يجملتها التعريف
(عند الخليل وسيمويه) لكن
الخليل الهمزة عنده أصلية
فهي همزة قطع كهمزة أم
وان حذفت في الوصل لكثرة
الاستعمال وسيمويه يخالفه
في أصالة الهمزة فهي
عنده همزة وصل زائدة لكنها
معتد بها في الوضع هذا
ما ذكره ابن مالك في شرح
التسهيل من الخلاف بينهما
ووافق فيه الخليل فيما ذهب
اليه واستدل على صحته بوجوه
ذكرها فيه وال حال في تقريرها

من كسرة إلى ضمتين دون حاجرهم بين الخامس أن المعروف الاستغناء بالحركة
المقولة إلى السادس عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف الأشد هذا السادس
أنه لو كانت همزة وصل لم تقطع في قولهم يا الله ولا في قولهم أنا الله لأن (قوله
ونازعه أبو حيان الخ) وذلك لأنه اعتبر في الأول بلام فان اللام الأولى زائدة
والثاني بأنه لا يلزم سيبويه إنما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها والثالث
بأنه مشترك الإلزام بأن عدم التنظير يلزم على مذهب الخليل لأنه لا توجد همزة
قطع التزم وصلها والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثر دورها والخامس
بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذاً وإن كان
الأقرار أشهر وقرأهما ورشاً السادس بأن في قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة
لعدم ذلك وإنما العمل بالأكثر (قوله وضعت ما كتبه الخ) فان قبل ما فائدة وضع
اللفظ ما كتبه أو ساكر الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة وصل في ابتداء
الكلام فالجواب حصول الحق في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام
(قوله وردها ابن مالك في سبيل المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل وهذا الكتاب
جزء فيه كثير بخلاف ما رده في سائر كتبه لأنه قصد فيه تلخيص الفصل فأتى
بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح قننه لذلك (قوله وهو ظاهر
عبارة هنا) فيه أن كلام المصنف هنا مريب في ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله
فلا تنظير لها) يرد في لغته من ضم الميم وقبل بحرفين (قوله وتكون ال للعهد) أي
للعهد أي العهد أي الشيء العهد ودفع كلامه حذف مضافين (قوله التي عهد
معهو بها) أي عهد مدلول معهو بها أي مسمى الاسم الذي خصته (قوله لماذا كرا)
وذلك لغة قد يمدح كره مصر يحيا كما يشبهه أو كناية كافي قوله تلي وأيس الذي ذكر
كلاً في فان الذكر إشارة إلى ما سبق كناية في رباني نذرت لك ما في بطني محرراً
(قوله توهم أنه غيره) لان النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالباً
فاظنر المعنى في الباب السادس (قوله أو ذهننا) أدرج هذا القسم أهل المعاني
مع العهد الذي نحت العهد الخارجي وجملاوا الذي أن تكون الإشارة باللام
إلى الحقيقة من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد لعل هذا مراد النحاة بلام
الحسن الذي ذكره في باب النعت أنه يجوز أن ينعى بالجمع الخبرية بديلاً وصفهم
له بأنه نكرة معى لافطاً ويعتدل أن تركهم له هنا لذلك أعني كونه نكرة في المعنى
والكلام في المعارف (قوله أو حضوراً) طاهر منبههم من آثار معيوب آل الحضورية

مذهباً له وقال ابن في كلام
الخليل ما يدل على أن الهمزة
أصلية مقطوعة في الوصل
كهـمزة أم وأن (لا اللام
وحدها) لتعريف وضعت
ما كتبه فاجتابت همزة وصل
للتفكير من الابتداء بالساكن
وفتح لكثر استعمالها
مع اللام خلافاً للاختفاء
وسيبويه في أحد قوليه
الشه وردها وردها ابن مالك
في سبيل المنظوم واختاره
المصنف في حواشيه وقال أنه
من الحسن وكان جميع
ما عترضوا به عليه مقابلاً
بمثله أو محجوب عنه لكنه رجح في
الجامع قول الخليل وهو ظاهر
عبارة هنا وفي الشذور وإنما
لم تترك الهمزة وتترك اللام
صلى قول الاختفاء لأم ان
حركت بالسكر حصل
التقلع مع كثرة الاستعمال
والتبست بلام الحاراد بالتع
التبست بلام الابتداء أو
بالضم فلا تنظير له أو غير
أن الهمزة للتعريف واللام
زائدة للفرق بينهما وبين
همزة الاستفهام وتكون

كثيره مما عرف بأل في المرتبة الخامسة من التعريف وقتضي ما نقله المصنف في
 المغني في بحث أل في الباب الخامس في جواب اسم كال نحو يزهم في مررت بهذا
 الرجل كونه زعتا أو يانا والعت لا يكون أعرف من المتعوت والبيان لا يكون إلا
 بالاعرف من أن أل اذا جعلت للحضور فهو يابسان لان مصحوب أل الحضور به
 أعرف من اسم الإشارة وان كانت للجنس فهو يمانعت فليحرف فلم أر من تعرض
 لذلك (قوله أول الجنس) أي اتعريفه (قوله وهي التي لم يعمد بها) أي
 مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي محبته (قوله أي لا باعتبار شئ) نفي بقوله
 من حيث هي ولا يخفى انه لا يلزم من عدم اعتبار الشئ عدمه فصح جعل بعضهم
 العهد الذهني بامطلاح المعاني فردا من تعريف الحقيقة وتفصيل المقام أن المعروف
 بلام الجنس أي المشاركة الى الطبيعة والحقيقة قد يعبر به بواسطة القرينة وجوده
 اما في ضمن بعض الافراد كما في العهد الذهني أو في ضمن الكل كما في الاستغراق
 فصارت المساهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر الوجود فاما أن يعتبر عدم الوجود
 شارحا كما في قولنا الانسان نوع أولا يعتبر الوجود والعدم أصلا كما في المعارف فان
 التعريف صادق على الافراد كلا وبهذا (قوله من الماء) قيل أل فيه حقيقة
 ماصدق عليه ماء ولومثل بالرجل خبر من المرأة كان ظهورها الحقيقة لا رجوعها
 في الخارج (قوله المعروف) أي لا من كل شئ اسمه ماء (قوله وهذه لا تختلفها كل
 لاحقة بقولا مجازا) نقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي
 ادخل سوقا فان كالا لا تخاف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بدخولها
 فردمهم وستعرف جوابه واعلم انه لا يصح الاستثناء من المعروف بلام الحقيقة قطعا
 لان النظر فيه الى الحقيقة والمساهية من حيث هي لا الافراد حتى يخرج منها فرد
 أو أكثر (قوله أولا استغراق افراده) أي لتعريف الجنس الذي يراد به استغراق
 افراده فادأر يدهو في ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرة فيما اذا كان مصحوبها
 جماعا وهو الآحاد والجمع على م في شرح التلخيص واستدل به بصفة جاءني
 القوم أو العلماء الازيد او ما تنوع جاءني كل جماعة من العلماء الازيد على سبيل
 الاستثناء المتصل سكن في التلويح في بحث ألفاظ الهام انه يصح الاستثناء في قولنا
 جاء القوم الازيد امع انه لا يناول كل فرد باعتبار أن مجيئ الجموع لا يتصور
 بدون كل فردو بذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء وما يؤيد ذلك
 انه يصح الاستثناء في أسماء العدد في قولنا أكلت الشاة الاراسها مع أن المستثنى
 جزئ لا فرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق
 الفرد (قوله حقيقة) حال من فاعل كل واللم انه اذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار

(أو الجنس) وهي التي لم يعمد
 مصحوبها أصلا وهي ثلاثة
 أنواع كالتالي العهد ذهني
 أن تكون لبيان الحقيقة
 من حيث هي مسمى أي
 لا باعتبار شئ (كذلك
 الناس الذين ارادوا الدرم)
 أي جنسهما (وجعلنا
 من الماء) أي من حقيقة
 الماء المعروف وقيل المني
 (كل شئ حي) وهذه
 لا تختلفها كل لاحقة بقولا
 مجازا (أولا استغراق افراده)
 وهي التي تختلفها كل حقيقة
 (نحو وخلق الانسان) أي
 كل فرد من افراد الانسان
 (مسيحا) وتعرف بصفة
 الاستثناء من مدخولها نحو
 ان الانسان لفي خمس

لفظه فيما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت نحو
والجارذي القصري والجار الجنب لا يصلحها إلا الاشقي الذي كذب وتولى وقد
يقال إن آل في ذلك لتعريف المساهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدنيا والآخرة
والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر إذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار
وكل درهم ولأدلة في قوله تعالى والاطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على
ذلك لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في غير النعت فهو وخلق
الانسان ضعيفا أي كل انسان فاعلمه برأفة في الحال الواقعة منه فافردوا ما
اعتبار المعنى فيه فكذلك قوله تعالى يا أيها الانسان انك كادح الى ربك فتم قال انك
بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بعضهم
الجمع وإن كان مصحوبا بامتنى نحو نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى
قد أفلح المؤمنون لم يجوز فيما له من نعت وغيره الاعتبار باللفظ (قوله الا الذين آمنوا)
قد بين الرضي أن المفرد المعروف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع
المثنى فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد فالمعنى إن كل انسان في خسرة في مساعيه وصرفه
همه في مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أولا استغراق صفاته) أي
لتعريف الجنس الذي أريد به استغراق صفاته مباغاة في المدح أو الذم (قوله وهي
تختلفها كل مجاز) اعترض بأنه يصدق على الاستغراق العرفي نحو جميع الامير
الصاعقة فان كالتخاف الاداء فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول
بعض ما يصلح له اللفظ وليست أل في العاقبة موصولة بل معرفة على ما مر عن اللفظ
خلاف ما ساقى التصريح وأجيب بأن الاستغراق العرفي أبرد لكل فرد مما يتناول
اللفظ بحسب اللغة فلم يختلف كل بالاستغراق العرفي للام مجاز بل حقيقة. وأن
الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه
وبأنه يجوز التعريف بالاعم عند الاداء (قوله أي الجامع اصفاء الرجال الخ) بيان
لما صلا المعنى المراد بالمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل بالغة ثم التمييز في أنت
الرجل علمانيا في أن آل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق للمميز افراد
أو غيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيره أو التمييز
نوع منه فالصواب أن آل في نحوه للجنس أي المساهية مباغاة فيه قال في التخصيص
في تعريف المسند باللام وقد قصد قصر الجنس تحقيقا نحو زيد الامير أو مباغاة
لكماله فيه نحو عمرو الشجاع وقد يقال المراد انهم الشمول لخصائص الجنس باعتبار
العنوان الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعاق به (قوله فان الجنة هي المأوى) وذلك
إن هذه الجنة خبر من خاف مقامه فلولم يكن آل في المأوى نائبة عن

الا الذين آمنوا (أو)
لا استغراق (صفاته) وهي
التي تختلفها كل مجاز
(نحو زيد الرجل) أي الجامع
لصفات الرجال المحمودة
اذ لو قيل زيد كل رجل على
وجه المجاز والمباغاة أصح
بمعنى انه اجمع فيه
ما اقرق في غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد
بغيره لقصوره عن رتبة الكمال
والختار جواز زيارتهم عن
الضمير المضاف اليه نحو وان
الجنة هي المأوى وقوله ابن
مالة

الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائدة المبتدا (قوله بغير اصله) فخرج نحو
زيد الذي ضربت الظهر والبطن أى ضربت ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض لذلك
فلا يفهم آل عنده فقام الضمير وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى
أى عنه فلا يطرد (قوله وجوز الزحشرى الخ) فإنه قال فى وعلم آدم الاسماء
كلها أى أسماء السميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولاً عليه
بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له مسمى وعوض عنه اللام كقوله واشتعل الرأس
شيبا قال السعد انما احتاج الى هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من
عرضهم وينتظم معه أنبؤى بأسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أى سميات
الاسماء لانتظم تعاقب الاسماء بالاسماء فمما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد بقي أن
تكون آل نابتة عن المضاف اليه فى قوله تعالى فان الجمع مسمى الماوى فوجب أن
يحمل كلامه هنا على أن الاصل أسماء السميات وان الاسماء أريد بها أسماء معرفة
معهودة فأتى بالتعريف اللامى قائما مقام التعريف الاضافى ولبست اللام عوضا
عن المضاف اليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبوشامة نيا بنتها الخ) فإنه قال فى قوله
* بدأت بسم الله فى النظم أولا * ان الاصل فى نظمى ولا يخفى اسما أجاز به أبوشامة
أجاز به الزحشرى كما يقتضيه قوله كقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا لان الاصل
رأى (قوله وقد تكون آل زائدة) المراد بان زائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة
للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط فاندفع بذلك قول الدمامينى
العلم ومجموع انظر آل وما بعدها هى كالجميع من جعفر ومثل هذا لا يقال انه
زائد (قوله كاللات) جزم فى التصريح بأن اللات مخفف اللات بتثنية التاء وهو
مع قوله انه علم مؤنث محذوف نظر ظاهر (قوله ونحو ادخلوا الاول فالاول) اعلم
انه قصد المنسكاهم به الاشارة الى لاو فى علم المختصين ثم الاول بعده فى علمهما
ايضا فاللام فى ما العهد الذهنى لازمة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير
أولوا ذناب يوصف نسكرة فيبدأ المراد وهو مترين ومر الكلام على أول فى المبنى على
الضم (قوله لغة حميرية) أى منسوبة الى حمير قبله بالين وزعم بعضهم ان اللغة
ابدال اللام ميم مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها ونحو غلام
وكتاب بخلاف رجل وناس قال المصنف ولعل ذلك لغة بعضهم لالجميعهم
بدليل دخولها على النوعين فى قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخ (قوله ذال خلبى
الخ) ذلك مبتدأ خبره خلبى أى صاحبه وسلمه فابكر اللام وهى واحدة السلام
وهى الجسارة كفى الصاح (قوله اضافة محضة) خرج ما اضافة لفظية
كجاء ضارب بزيد الآن أو غدا فإنه لا يعرف بالاضافة الى ما ذكر لان اضافة

بغير الصلة وجوز
الزحشرى نيا بنتها عن الاسم
الظاهر وأبوشامة نيا بنتها عن
ضمير المنسكاهم قال فى المغنى
والمعروف من كلامهم انما
هو التثنية بضمير الغائب
وقد تلخص من كلام المصنف
ان آل المعرفة اما هدية أو
جنسية وكل منهما ثلاثة
أنواع كما مر وقد تكون آل
زائدة كاللات ونحو ادخلوا
الاول فالاول وقد مر انها
تكون موصولة (وابدال
اللام) فى آل المعرفة (ميم)
الغجرية) كقولهم فى الرجل
والفرس ام جل وامفرس
راحم نطق بها عليه الصلاة
نحو السلام حين قال له السائل
أمن امبرام صيام فى امفر
فقال ليس من امبرام صيام
فى امفر ونقلت هذه اللغة
ايضا عن نثر من طئ قال
شاعرهم
ذال خلبى وذو يواصلى يرى
ورأى بامهم وأمسلة
(ثم) السادس من المعارف
(المضاف) اضافة محضة الى
واحد مما ذكر من الخمسة
المتقدمة

في الابهام كغيره ومثل ولا واقعا

موقع نكرة كجاء وحده (وهو)

في التعريف (بجانب ما يضاف

اليه) عند الاكثر فالمضاف

للعلم في رتبة العلم والمضاف

لاسم الاشارة في رتبة اسم

الاشارة وكذا البواقى (الا

المضاف الى الضمير) كغلامي

(ف) ليس في رتبة الضمير

وانما هو (كاعلم) أى في

رتبه والا لما مع نحو مررت

بزيدا صاحبك اذا الصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

وقيل ان ما أضيف الى معرفة

فهو في رتبة ما تحتها قال لمصف

وبدل على بطلانه قوله

كعذر وف الوليد المتعب

فوصف المضاف الى العرف

بأن بالمعرف هو والصفة

لا تكون أعرف من الموصوف

ولا بد على المطلق قوله هم

هنا ان المضاف الى المعرفة

معرفة ما لا يتعرف بالانضافة

كالصفة المضافة الى معقولها

والمتوغر في الابهام والواقع

موقع نكرة لما تقرر في باب

الانضافة من ان كلامهم

لا يتعرف بالانضافة والمحكم

اذا علم في بابيه شئ كان قيدا

للمحكم الذي يذكروا مطلقا في

باب آخر

باب في ذكر المبتدأ والخبر

وما يتعلق بهما من الاحكام

بالمبتدأ هو الاسم

في رتبة الابهام (قوله ولو بواسطة) فيه خفاء لان قولك جاء غلام أيتك ليس

الغلام مضافا الى الضمير بواسطة وانما هو مضاف الى المضاف الى الضمير (قوله

كغيره ومثل) أى اذا أريد به ما مطلقا المغايرة والمائلة لا كماله لان صفات

المخاطب المشتمل هو علم ما معلومة فاذا أريد كماله الشخص أو ثبتت اضدادها

كالمشخص فقد تبين وجهها ما هو جمعنا هاهنا نظيرك وشبهك وسواك وشبهها

وقال ابن بري اذا أضيفت غير الى معرفة ضمتوا واحدة فقط تعرف غير لا يختص

الغير به وحينئذ قد خرج ابن الصراح في قوله هذا بقوله تعالى يعمل ما له امر الذي

كان يعمل والجواب انه على البدل لا الصفة (قوله وانما هو كاعلم) يستثنى

من ذلك المصدر والمعرف المقرر من ان وان فانهم حكموا به بحكم الضمير كافي الباب

الرابع من المعنى واقضى كلامه انه في حكم الضمير سواء أضيف الى ضمير أو غيره

كما سنبينه في باب انما هو وقولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما أضيف

الى معرفة في رتبته مخصوص بخير ذلك فقط (قوله والا لما مع نحو مررت الخ)

كذا في شرح الشذور ولك أن تقول لا دليل في ذلك لجواز أن يكون صاحبك

بدلا لا نعتا وقد ذكرنا في باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك

فليحذر (قوله اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف) وذلك لان الحكمة

تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فانما كفى به المخاطب فذلك ولم يحتج

الى نعت والازادته من النعت ما يزاد به المخاطب معرفة وهو طاهر على رأى

الجمهور وصحح ابن مالك حواشيت المعرفة بما هو أخص أى أعرف من المفعول

نحو بالرجل هذا كيجوز نعت النكرة بالأخص أى الأقل شيوعا نحو رجل فصيح

وأيدوه بعضهم بقول ابن خروف بوصف كل معرفة بكل معرفة كايوصف كل نكرة

بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور لا دلائل عليه انتهى وحينئذ فليحذر ما وجه

أن المضاف الى الضمير في رتبة العلم عنده ولا يتم نقل عنهم خلاف هنا (قوله قال

المصنف ويدل على بطلانه الخ) قد بينا ما مراده في رتبة ما تحتها ان كان لها تحت

والا فالمضاف اليها في رتبته فلا يطل بما قاله المصنف لان اذا الأداة لا تحت له

فالمضاف اليه في رتبته وحينئذ فانما وصفه بما هو في رتبته لا بأعرف قائم له (قوله

كعذر وف الخ) الخذر وف بالذال المجهمة ما يدور العبي وهو المراد بالوليد

بخطيب اسمع له دوى كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشبة متطيلة فها متعب

فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط

باب المبتدأ والخبر

(قوله هو الاسم) أى الصريح والمؤول ولومته اسمع بالعبي خير من ان تراه لانه

وما يتعلق بهما من الاحكام

على تقدير ان وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث مع أن يستند وبضاف اليه هو
 اسم حكم فالاسم أعم من الحقيقي والحكمي (قوله المجرد من العوامل اللفظية) أي
 لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه واللفظية صفة للعوامل أي المنسوبة إلى اللفظ
 نسبة المفعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلظ أو الجزئيات إلى الكميات فاللفظ
 بمعنى الملفوظ أي العوامل المندوبة إلى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كإثبات
 والعوامل بعض جزئياتها ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضي سبق وجودها ولم
 يوجد في المبدأ عامل لتلظي قط لأنه يتسلم سبق ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود
 كضيق فم البئر واللام في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد
 نفي الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي
 ونفي الكل يوجب نفي العموم لا عموم النفي ونفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل
 فرد من أفراد ما انصف اليه الكل بل من جملة الأفراد في صدق عند عدم بعض
 العوامل ووجود البعض على أن نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق
 ويتعين الأول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل هنا شهرة
 الاصطلاح هذا كما ان سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على
 وجهه اعدول اذ النسبة هنا ايجابية وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد
 عامل على سبيل عموم النفي وأورد على الحد اسم از ولا التافية للجنس فانه يجوز رفع
 صفته على المحل فهو مبتدأ ولا يمكن الجواب في لا بأنها بمنزلة الزوائد وان أمكن
 في ان لان لا تغير المعنى قطعاً وان لا تغيره وانما هي مقربة له ولا يصح الجواب بأن
 الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لراسمها لا على الاسم وحده والمركب
 مجرد عن العوامل لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم الا أن يدعى انه صار
 بالتركيب كاسم واحد لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم اذا
 كان مضافاً ولا يصح دعوى التركيب هذا وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل
 للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة والوجه أن يجاب بأن كلام من اسم ان
 ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحروف كالعدم باعتبارها وانما يعتد بها اذا اعتبر
 النصب (قوله أو حكاً) ليدخل ما دخل عليه عامل زائد وشبهه من ذلك قول العرب
 ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيد فيه الباء وناهيك خبر وهو ظاهر لان
 المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لم فيه من الكفاية ويحتمل أن يكون
 ناهيك مبتدأ وزيد خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بحذوف وهي مع خولها
 خبر ناهيك أي ناهيك حاصل بزيد ومن ذلك هل من خالق غير الله برزقكم فان خالق
 مبتدأ خبره محذوف تقديره اسكنم وبرزقكم صفة خالق لا خبر لان هل لا تدخل

المجرد عن العوامل اللفظية
 لفظاً أو حكاً

على مبتدأ خبره فعل فان قلت كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرافضة قلت
 التوصيف هنا مجرّد تصوير لا لاثبات فان الاستفهام فيه لا انكار وكمن من
 مستحيل يفرض ليعلم امتناعه وقال المحل في برزقكم هو الخبر فاعل محل ما ذكر اذا
 كانت هل من متعملة في الاستفهام (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) حال ومعطوف
 عليه من الاسم بناء على مجيئ الحال من الخبر وأخبر السكّان المذوقة من خلاف
 المشهور وأول التقسيم والمراد أن المبتدأ اما ذو خبر أو مرفوع يغني عن الخبر
 فخرج نحو نزال لانه ليس واحد منهم ما وكذا الاعداد المبرودة وقوله من مصر يحا
 اشتراط الخبر يد في الوصف بخلاف منيع الا وضع فخرج من الحد نحو لاهية
 قلوبهم والمراد بالوصف ما يأتي والأولى اسقاطه وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه
 قد يأتي في غيره نحو لاولئك أن تفعل فانهم اعراب اولئك مبتدأ وان تفعل فاعله
 أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتأويل ويُدعى
 أن المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد بقي انهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجار
 هـ ذالانه في معنى قل رجل فهذا لا وصف ولا فعل بل صفة التكرار بعد مغني
 من الخبر كما صرح به في التمهيل وأشار لقول آخر اخرج الخبر لخبير او قوله رافعا
 أي من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجهه اذ هو وصف رافع لوجه وهو كتحف
 به لان الحسن قام مقام وصفه وهو الشيء لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لان
 يث انه وصف على أنه لا حاجة لذلك لان مرفوع الوصف خبر لا مغني عنه
 وقوله لما انفصل أي لاسم مستقلة غير ممتدة الى الاتصال بغيره فخرج الضمير
 المتصل فانه لا يسمد الخبر فلا يقال في أقام زيد وقاعدان فاعله مبتدأ وضميره المستتر
 فيه سمد الخبر قال المصنف في الحواشي خرج عن قوله لما انفصل حكاية الماضي
 أقام أخوالهم قاعدان قاعدان مبتدأ لانه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وأيسر له
 خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في التواني ثم قال وقد يقال ان
 التقدير ثم هم قاعدان وان المعطوف الجملة انتهت الى وجهه انه انما أغنى فيه
 فاعل المبتدأ عن الخبر وان لم يكن بارزاً وتقيدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء
 على أن المراد البارز ولو حكوا الضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لا مكان التنازع
 والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو عبر بقوله لما
 استعمل كان أظهر لثلاثتهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتفاقا
 بل مروح ابن الحاجب في الامالي بأن الصفة لا ترفع ضمير المنفصل الا وحده
 الاجماع في ذلك لكن نسب الى الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله وأغنى
 أي ذلك المنفصل عن الخبر احترازاً من نحو أقام أبواهم بدف قائم ليس مبتدأ

مخبر عنه أو وصف رافعا
 لما انفصل وأغنى عن الخبر

اذ لا يغى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه ضرورة
 التباسه بالضمير المفتقر الى زيد المعود عليه فبمعين كون زيد في المثال المذكور
 مبتدأ أو قائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائم وفيه نظر اذا علم المرجع كما اذا
 جرى ذكر زيد فقبل أقائم أبواه اذهو بمنزلة أقائم أبواز يد وذلك يحسن السكوت
 عليه قطعا والاعتناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفي فيه أن بواسطته
 وحصول التماس به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى صادق
 مع عدم الامكان فأن دفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه لم يكن لهذا
 المبتدأ الخاص من خبرا صلاحي يحذف ويغنى عنه غيره أو يسدده ولو تكلف
 له تقدير خبر لم يأت اذهو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم دفعه كلاما
 وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف وورد بانه لاحاجة اليه لتسام الكلام بدونه
 وزعم آخر انه الذي يليه (قوله والخبر الخ) أو رداً انه يلزم الدور اذا الخبر حينئذ
 يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لان من تعرف به مخبر عنه وهو مشتق
 من الخبر وأجيب بالمنع اذ المراد من الخبر الاخبار الغوى والتعريف صادق على
 نحو النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع وعلى نحو شعري شعري لانه يتأويل
 شعري الآن شعري الذي تعده وعلى خبر المبتدأ الثاني لحصول الفائدة به بحسب
 الاصل قبل ان تجعل جملة خبرا ولا يرد ان الجملة الواقعة خبرا لا اسناد فيها ولا يكون
 فيه الفائدة التسمية المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب أبوه لانه خارج
 بالضمير المتبادر من التعريف وهو أن لا يكون لغيره ما مدخل فأن دفع انه حصلت
 به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة بقي ان التعريف منتهى بخود اذهبه
 مرز يد جاريته اذهبه اذ لا تحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاستعماله على ضمير
 الغائب (قوله لمن يرى انه أصل المرفوعات) ممن يرى ذلك سيدي به ووجهه انه
 مبدوء به في الكلام وانه لا يزل عن كونه مبتدأ وان تأخر والفعل تزول فاعلمته
 اذا تقدم وأنه عامل معمول والفعل معمول لا غير (قوله نظر الى انه أصلها) عزى
 القول بذلك للخليل ووجهه بأن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي
 وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل في الاعراب
 أن يكون للفرق بين المعاني (قوله لا يجدي فائدة) تعقبه الدماميني بان فائدة تظهر
 في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وحدثا ما يصلح لهما كما اذا قيل من قام فنقول
 في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلا لخبره ثم يرجع تقدير ما قبله
 الاصل ثم أورد ان الترجيح هنا بطبيعة الحال فانه جملة اسمية وأجاب بانه اسمية
 في الصورة وفيه في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع من تعدد المرجع فيكون

والخبر ما يحصل به الفائدة
 مع مبتدأ غير الوصف
 المذكور وبأهنا وفي الجامع
 بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لما
 يرى انه أصل المرفوعات
 وخالف في السند ورفيداً
 بأنواع نظر الى انه أصلها
 كما قال وذهب جميع الى ان
 كلامهما أصل واحتماره
 الرضي قال أبو حيان وهذا
 الخلاف لا يجدي فائدة
 (المبتدأ والخبر) كلاهما
 (مرفوعات) باتفاق (كأنه
 ريناً ومحمد) عليه الصلاة
 والسلام (ينينا)

ان ترجع بالاسمية لا ينافي التراجع بغيرها فتدبر (قوله لمن يعتقد عدم ايمانه) أي
 كقول الشخص لمخاطب اعتقد عدم ايمان القائل ماذا كر ولعل هذا مبنى على
 مذهب من يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يصح كفي بالفائدة الوضعية
 أو المقصود بان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام (قوله أصحها الخ) ايه المصنف
 الرابع ايه يكون جاري على كل الأقوال (قوله وهو التجرد الخ) مر في رافع المضارع
 ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد لا سنده الى غيره كالوصف أو اسناد غيره اليه
 كالاسم وأل في التجرد للعهد أي التجرد المعالج وهو تجرد الاسم عن العوامل
 اللفظية حقيقة أو حكما فدخل ابتداء المبتدأ المقرر بالحرف الزائد أو ما أشبهه
 وخرج تجرد المضارع وقيل الحق انه تجرد لا سنده وهو ابتداء ولا يلزم ذلك ان
 المضارع واقع مبتدأ بقي ان التعريف لا يتناول ابتداء المبتدأ الذي لا خبر له ولا
 مرفوع غنى عن الخبر نحو غير قائم الزيدان وأقل رجل يقول ذلك (الزيد) قوله وضع
 رفعه به الخ) جواب عما اعترض به على القول بان الرفع المبتدأ واعترضه أيضا
 ابن عسور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ
 يجوز تقديم الخبر عليه وأجيب بان ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل
 والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الاصاله وان المبتدأ قد يرتفع فاعلا نحو القائم أبوه
 ضاحك فلو كان رافعا للخبر ادى الى اجمال عامل واحد في معمولين رفعهما غير
 تبعية ولا نظير لذلك وأجيب بان ذلك انما يتبع اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة
 لان طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر (قوله عمل فيه عند طائفة) أي وان كان
 الفعل لا يعمل في الفعل لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه (قوله واعلم
 ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة) وأما الخبر فالأصل تنكيره لانه مبتدأ
 فاشبهه بالفعل والفعل خال من التعريف والتشكيك اذ هو امن عوارض الاسم ولا
 يصح تجريد الاسم عنه ما جردناه عما يطرأ ويتجلى الى علامه وهو التعريف
 وبقيناه على الاصل وهو التشكيك وأما التعليل بما مسند فينبغي أن يكون مجهولا
 فليس بشئ لان المسند ينبغي أن يكون معلوما والذي ينبغي أن يكون مجهولا هو
 انتساب ذلك المسند الى المسند اليه (قوله والاخبار عن غيره من لا يفيد) أي
 غالباً وأوردنا هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بان يكون معلوما بوجه ما
 بحيث يفيد الحكم عليه والسكلام في مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه السكلام اذا وصف
 الرفع لمكتف به لا يفتك عن كونه تنكرة (قوله يخص بالخدم المتقدم
 عليه) اورده يقتضي ان يجوز لا ابتداء بالندرة عند تقدم الخبر وان لم يكن
 مختصا ويحاج بأنه اذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصص يفر السامع من استماعه

ان يعتقد عدم ايمانه وانما
 اختلافوا في رافعهما على
 أقوال أصحها ان المبتدأ
 مرفوع بالابتداء وهو
 التجرد من العوامل اللفظية
 لا سنده والخبر مرفوع
 بالمبتدأ وصح رفعه به وان كان
 يقع جامدا لأن أصل العمل
 الطلب والمبتدأ طالب للخبر
 من حيث كونه محكوما به
 عليه طلبا بالازما كما أن فعل
 الشرط لما كان طالبا
 للجواب عمل فيه عند
 طائفة واعلم ان الاصل في
 المبتدأ أن يكون معرفة لأن
 الغرض من الكلام حصول
 الفائدة والمبتدأ يخبر عنه
 والاخبار عن غيره معين
 لا يفيد ولان المقصد من
 الكلام اعلام السامع
 ما يحتمل ان يجعله والامور
 المكتبة قل ان يجعلها أحد
 وانما يجهل الامور الجزئية
 وأورد على الاول مجيء
 الفاعل تنكرة وهو مخبر
 عنه وأجيب بأن الفاعل
 تخصص بالحكم المتقدم
 عليه قال الرضى

في يستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع أصالة لغيره فلا يكون نسكرة متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو بقرة تكلمت وحما تسبحت فانه صحيح مع تقدم المبتدأ ~~النسكرة~~ المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت الذم الى الاصغاء فيحصل المقصود وأما الفعل فوضع أصالة لينسب الى غيره ولا يصلح الا لذلك فلا ينفرد السامع عند سماعه لعله بانه حديث عن الآتي بعده فتمت نظره (قوله وهذا وهم الخ) اعترض بان الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة اليه في التعريف والتذكير (قوله والفائدة تحصل) ينبغى أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداع والشرط مقارن (قوله في الغالب) من غير الغالب اذ لم يعلم كون رجل قامن الرجال قائما في الدار فان الفائدة تحصل بقولك رجل قائم في الدار ولا يخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفائدة جاز الاخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشئ أم لا واستحسنه الرضى وقال ضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شئ واحد (قوله اذا تخصصت) أى تعينت وقيل اشتراكها واجامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما في النسكرة الموصوفة أو حكميا كما في النسكرة المقدم عليها حكمها (قوله الى نصف وثلاثين موضعا) في الهجاج والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نصف حتى يبلغ العقد الثاني وهو مئتي دالبا ويخفف وهو واوى العين من ناف ينوف (قوله رد كر بعضهم الخ) هو أبو حيان قال في منظومته

وكل ما ذكر في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم
وذكر المصنف في الشرح عقب ذلك قوله فليتنامل ويحتمل ان مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكافؤ والافق بجزءه في المتن الأول وأوردان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل التعميم تخصيص وأجيب بانه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو ان تجعل لبعض الجملة شيئا ليس اسائر امثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليبها فيه كما ينبغي عنه قول الشارح الآتي فأشبهت الخ ولا شأن ان بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين ان المحكوم عليه كل فرد (قوله ان عم الخ) أى بذاته كاسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنسكرة في خبر النبي والاستفهام الانكاري وسواء كان العموم شموليا أو بدليا كما في النسكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم منه الابتداء بالنسكرة المحضة لان عمومها بدلي لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكرناه نص

وهذا وهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتمكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قالوا ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنسكرة الا اذا أفادت والفائدة تحصل في الغالب اذا تخصصت النسكرة بخصص من الخصصات وهي كثيرة وأما ما بعضهم الى نصف وثلاثين موضعا وذكروا بعضهم انها ترجع الى شئ من العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال (و يقع المبتدأ نسكرة ان هم) كل فرد من جنسه (أو تخص) فردا من ذلك الجنس فالعام (نحو ما راجل في الدار) لان النسكرة في سياق النفي نعم فاذا علمت كان مدلولها جميع افراد الجنس

(قوله فاشبهت المعرفة بالجنسية) عبارة انصرح بالاشتغرافية رهي الظهور
 لان الجنسية اعم فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ
 العام الواقع في سياق النسب من حيث ان الاول معرفة والتاني نكرة تقع
 تساويهما في المعنى قلت الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا للمعنيين فهو
 معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين له ارض أم لم يتعين والملاء وضعت
 للتعريف والتقي لم يوضع لذلك (قوله ومنه أله مع الله) لعل وجه الفصل الاشارة
 الى الخلاف في نحو المثال لان ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوق للابتداء
 أن يكون بالهـ مزة المعادلة بأم (قوله ولعبد مؤمن) قال المصنف في تذكرة
 الأولى جعل المسوق في ولعبد مؤمن لام الابتداء (قوله لان الوصف الخ) اقتضى
 المقام جواز حيوان آدمي في الدار لان المبتدأ موصوف وامتناع آدمي في الدار اعدام
 الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما وأجاب الاستاذ الصفوي تبعا للمصنف بان
 العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لئلا يفتقدوا في بعض المواضع وحكموا
 بالطراد الحكم لتلك النكته وان لم يظهر أثرها فافرق بين ما ذكره لا امره منوى
 بل لقاعدة حكموا بما يظهر أثرها في مواضع أخر طرد الباب انتهى وفي التصريح
 ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والورد على الظرف
 والمجرور وعند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى التقي اسما رنا طر وعلى الاستفهام
 هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب للماء
 نافع وغسلام انسان موجود فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة
 مع انها متمثلة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمل مع كلام الصفوي
 (قوله ويحتمل أن يكون من الاول) اشارة الى كلام ابن الحاجب فانه جعل
 المسوغ في الآية كون النكرة في معنى العموم مثل قولهم ثمرة خير من جرادة
 وأما في بيان ذلك كما نقله الدماميني (قوله كتبه) أي أو جهن يحتمل انه
 خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليله وهذا أولى اذ يلزم على الاول
 ان في اليوم متعلق بكتب والكتب رهي الفرض سابق على اليوم والليله الا ان
 يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله أمر به وف صدقة
 التخصيص فيه بالعمل اذا الظرف منصوب المحل بالمصدر (قوله رجل جامع) ليس
 فيه صدقة مقدرة حتى يكون مما تقدم (قوله ويقع الخبر مفردا) المراد به ما ليس جملة
 بقرينة مما قبله من اسمي المتبني والجموع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه
 وعرفه بهضم الجاء على الاسماء تسلط على لفظه عاريا من اضافة وشبهه أو ملبسا
 بأحد فـ ما نحو زيد منطلق وعمر وقائم أبوه وذ كراين مالكا ان قولك قائم أبوه من

فأشبهت المعرفة بال
 الجنسية (و) منه نحو (أله
 مع الله) وكل له فانتون ومن
 يقم أقم معه (و) الخاص نحو
 (لعبد مؤمن خير) من مشرك
 لان الوصف يتخصص
 الموصوف النكرة فتحصل
 به فائدة ليست للعبار الذي
 لم يوصف ويحتمل ان يكون
 من الاول أيضا (و) من
 الخاص قوله عليه الصلاة
 والسلام (خمسة صلوات
 كتبهن الله على العباد)
 لتخصيصه بالاضافة وقوله
 أمر به وف صدقة ونهي
 عن منكر صدقة وقولك
 رجل جامع لانه بمعنى رجل
 صغير جامع (و) يقع الخبر
 مفردا

هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومريانه في بحث الكلام بما لا مزيد
عليه وقدم المقرر لانه الاصل في خبر المبتدأ أن الخبر متحد بالمبتدأ دائماً ولا يتصور
الاتحاد بلا تأويل الا في المفرد (قوله جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ) المراد
بالجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحر وفه ونحوه هذا زيد وهذا أسد مشير الى
السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه مالم يؤول بالمشتق لان الجامد لا يصلح لتحمل
الضمير الا على تأويله بالمشتق والجامد اذا كان خبراً لا يحتاج الى ذلك لانه يكفي
في صحة الاخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ أو خاف السكائي في ذلك
فذهب الى ان الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك اطلاقه وقال الاشبه
أن يكون حكمه بذلك في جامد عرف لسماء معنى ملازم لان نفسه كانه كالاقدام
والاقوة لا لا سد وهذا يرجمع للوافق في المسئلة لان ما يقيد به معنى التأويل بالمشتق
ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن
الروماني قال أبو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضمير الجاز العطف عليه مؤكداً فيقال
هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله أو مشتقاً فيجمله)
المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحر وفه من الصفات كذا في شرح السكاكية لابن
مالك وفي تعليق المصنف المراد بالجامد في هذا الباب وباب النعت مالم يؤخذ من
مصدر دلالة على حدث وساحبه قد دخل اسماء الزمان والمكان والآلة والمشتق
ما أخذ من مصدر دلالة على ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل
ضمير نحو هذه البطحاء وانما يتحمل المشتق الضمير لانه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد
له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل اما ظاهراً او مضمراً ولا يتحمل الا ضميراً
واحداً وقيل ان قدر خلفاً من موصوف استتر فيه ضمير ان أحدهما للمبتدأ والآخر
للموصوف الذي صار خلفاً عنه فنحو زيد ضارب أي رجل ضارب وان كانت صلة ال
ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذي صار خلفاً عنه ولأن فاذا كد قيل فيه
زيد القائم نفسه نفسه نفسه (قوله مالم يرفع ظاهراً) أي لفظاً نحو الزيدان قائم
أبواه ما أوحى الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهراً فاعل لا يرفع ضميراً
(قوله أو ضميراً بارزاً) فان رفع ضمير بارزاً لم يتحمل ضميراً نحو زيد قائم
الا هو اذا قدر هو مرفوعاً قائم لا مبتدأ أي بدلالة ومنه ما سبأ في قوله ويجب
ابراز المحتمل (قوله ويجب ابراز المحتمل) بفتح الميم (قوله اذا جرى الوصف على
غير من هوله) أي على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له مثال ما لبس غلام زيد ضاربه
هو اذا كانت الهاء لغلام فان كانت زيد فقد جرى الوصف على من هوله وانما
وجب ابراز اذا كان اللبس مأموراً نحو غلام هذا ضاربها أي اجراء هذا النوع

جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ
ومشتقاً فيجمله مالم يرفع
ظاهراً أو ضميراً بارزاً
ويجب ابراز المحتمل وان
أمن اللبس اذا جرى الوصف
على غير من هوله

من الخبر على سنن واحد وما ذكر من ابراز المحتمل لا يأتي على قول الرضي ان البارز
 تأكيدي للسنن اما اذا جرى الخبر بان هولة فيسنة ترفبه وجوب بالان ابراز موضوع
 ليكون الخبر غير من هولة فاذا وقع ابراز مع كون الخبر بان هولة لم يفهم منه الا كون
 الخبر غير من هولة هذا حيث يتأتى الالباس اما حيث لا يتأتى نحو زيد هند
 ضاربته هي فينيغي جواز ابراز هي على الفاعلية على ما اجاز سيدويه في مررت
 برجل مكرمك هو من جواز فاعلية هو هذا تحريرا للمقام ومثل الوصف فيما ذكر
 الفعل كما قاله ابن مالك في شرح التمهيد وقال ابن عقيل في شرحه انه الحق وان قال
 الرضي وأما الفعل فقديم لا تقصوا كلهم على انه لا يجب تأكيده ميره ألبس أولم
 يلبس انتهى لخالفته للفتوة ولانما اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد
 وحكم المشتق اذا وقع حالا ونعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال أبو حيان الا في مسألة
 واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فيميلين صفة جارية على رجل
 وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيهما بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه
 عائدا على الأبوين المضافين الى ضميره نصار كانه قال مررت برجل حسن أبواه
 جميل أبواه ولك أن تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن أبواه جميلان
 فليتأمل (قوله ويقع الخبر جملة) لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن
 المفردة في قول في المغني وهي عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد
 قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقام الزيدان وكان زيد قائم أو ظنته
 قائما ولاد ما يعني في هذا المقام ما ينبغي مراجعته وقضية الطلاق انه لا فرق بين أن
 تكون الجملة خبرية أو انشائية أو قسمية أو مصدرية بان أو حرف تنفيس حتى
 يصح زيد اضربه على الخبر نفس جملة اضربه من غير تنقيح لدير القول وهو كذلك
 خلافا لابن الانباري حيث منع وقوع الظلية خبر لانها لا تحتتمل الصدق والكذب
 والخبر حقه ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل الانشاء لا خبر المبتدأ بل هو
 ما أسند المبتدأ لا ترى انه يقع مفردا جماعا ولا يحتتمل ذلك وقال ابن السراج اذا
 وقعت خبرا فاقول قبها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معه موله وادعى وفي
 المطول ان تقدير القول تعسف ونزاعه التمسيد بما حاصله انك اذا قلت زيد
 اضربه فطلب الضرر بصفة قائمة بالتمسك وليس حال من احوال زيد الا باعتبار
 تعاقبه أو كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه
 خبرا عنه هذه الحيشية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه لا على معنى
 الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه فيسنة فاد من لفظ اضربه بطلب ضربه
 ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من

ويقع الخبر (جملة لها)

احتمال الصدق والكذب بحسب الأول أى طلب خبره لا ينشأ في احتماليهما
بحسب المبنى الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمة تخوز يد والله لا ضربته
قال الرضى والاولى الجواز اذا لمعنى للجمع وفى المغنى ان الساكن عنده اما كون جملة
القسم لا ضمير فيها فلا تصح كون خبر لان الجملة من هنا ليست كجملة فى الشرط
والجزء لان الجملة الثانية ليست معمولة بشئ من الجملة الاولى واما كون جملة
القسم انشائية ثم رد كلام من النعمانيين ثم ينحى الوقوف على ما نظره فى الباب الثالث
(قوله فيما رابط الخ) انما احتاجت اليه لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا
قصدها اجزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الآخر (قوله اسمية) كقوله
أو فعلية تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة (قوله ويجوز حذفه ان علم) أى
بقدرية واحدة من تخوز يد كرمته فى داره فلا يجوز أن كرمته فى داره ولا
أكرمته فى داره ومن نحو الرغيف أكلت منه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه
الذى يحذف (قوله ونصب بفعل الخ) سيأتى فى كلامه مثال ما نصب بفعل ومثال
المنصوب بوصف الدرهم أنما عطف لك أى معطيه ومثال المجرور باسم الفاعل
* وما كل من وفى منى أنا عارف وانهم كلامه ان العائد اذا كان مرفوعا لا يجوز
حذفه سواء رفع بفعل نحو الزيدان قام أو بغيره نحو زيد هو القائم أو زيد
القائم هو وبه مخرج الرضى وشمل هذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو زيدان
كار قائما يقوم عمره ولا تقول زيدان قائما يقوم عمره ومثل ان لوفانه يكتر حذف
كان بعدها وبقاء الخبر هذا وفى المغنى ما نصه محذوف ومرفوعا أى ولهذا يربط
به محذوف ومرفوعا نحو ان هذا ان اسأحران اذا قدر لهما اسأحران ومنه هو بالخ
وأفهم أيضا ان المجرور باضافة غير صفة لا يحذف نحو زيد أبوه قائم ومثال المجرور
بحرف تبعيض اذا الناس اذ ذاك من عزيز أى منهم والمجرور بحرف ظرفية * ويوم
نساء ويوم نسر * أى فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور كقوله الشارح فانظر
حكمة التمثيل لاول الصور وآخرها فافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو
زيد ممرته ووقع لآلى البقاء فى قوله تعالى فى سورة الاعراف والذين عملوا السيئات
ثم يابوا من بعدها وآمنوا اذ ركب من بعدها الغفور رحيم ان الذين مبتدأ وما بعدها
خبر والعائد محذوف أى لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة
من الصور المذكورة واعلم ان فى التسهيل بعد ان قال وقد يحذف الى آخره قال
ما نصه وقد يحذف باجماع ان كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم
والافتقار ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك وانازعه الدماميني فى الاجماع لكن
صنيعه يقتضى ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغي ادراجه فيه كما صنع الشارح

أى فيها (رابط) وجوبا
يربطها بالمبتدأ الذى سبق
له اسمية كانت أو فعلية
ويجوز حذفه ان علم ونصب
فعل أو وصف أو جربا
فصل أو حرف تبعيض
أو ظرفية أو مسبق
لفظا ومعمولا نحو وكلا
وعدا لله الحسنى وقوله

ثم انه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنعوب بالفعل فقد مثله المرادى بثلاث
 كلهن قلت حمدا وغيره بقوله تعالى اخفيكم الجاهلية يعنون قال الدماميني
 وفيه ما نظر لان كلاما من المسئلتين سبأني فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر
 فخر وهو ان الحذف في غير مسئلة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول
 السارح ويجوز حذفه (قوله اصح الخ) مدر بيت بحجزة * فلانك الان في الخيار
 من انفسا * والشاهد فيه ظاهرا حيث حذف العائد المجرور لكونه قد جرح بحرف
 سابق عليه مماثل للجاء لفظا ومعناه ولا واضح استمع (قوله واقصر منها هنا على
 أربعة) الخامسة اعادة المبتدأ بمعناه نخور زيد جاعني أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله
 كنية له السادسة ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه
 أو بالعكس السابعة ان يعطف بالواو مثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير
 مدلول على جوابه بالخبر نخور زيد يقوم عمرو وارقام التاسعة آل النابتة عن الضمير
 العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ المعنى (قوله وهو الاصل في الربط) اذهو
 موضوع لمثل هذا الغرض قال في الغنى قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط
 وذلك في ثلاث مسائل أحدها أن يكون معطوفا بغير الواو ونخور زيد قام عمرو
 فهو أو ثم وهو والثانية أن يعاد العامل نخور زيد قام عمرو ووقام هو والثالثة أن
 يكون بدلا نخور - من الجارية تعجبتي هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر
 العائد على الجارية وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى وقياس قول من يجع
 العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسئلة (قوله ومن ثم ربط به
 الخ) وأما غيره فلا يربط به الا مذكور الان وضع الظاهر موضع المضمرة لكتابة
 تقوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير (قوله
 نحو ولباس التقوى الخ) اشارة الى رد قول ابن الحاج ان المسئلة مخصوصة بما
 اذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة الى عدم التمثيل بالآية على
 قراءة الرفع وقراءة نافع وابن عامر والسكاسي بالنصب نفع على لباس أي انزلنا لباسا
 مواريا وزينة وأنزلنا أيضا لباس التقوى (قوله بدل أو عطف بيان) أي لا نعت
 خلافا للفراسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنةوت (قوله اعادة المبتدأ
 بلفظه) أي ومعناه كما في الاوضع (قوله في مقام التحويل الخ) أي فوضع الظاهر
 موضوع المضمرة لهذا السبب وهو في معرض ذلك جائز قياسا وفي غيره يجوز عند
 سببويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاقل وعند الاخفش يجوز في الشعر
 وغيره وان لم يكن بانظ الاقل نخور زيد قائم أبوطاها اذا كان أبوطاها كنية زيد
 (قوله التحويل) أي التخويف (قوله والقارة خبره الخ) يجوز ان تكون القارة

اصح والذي توصي به أنت مدخل
 وربط الجملة بما هي خبر
 عنه أو صلها في المقتضى الى
 عشرة على خلاف في بعضها
 واقصر منها هنا على أربعة
 أحدها الضمير وهو الاصل
 في الربط ومن ثم ربط به
 مذكورا (كزيد أبوه قائم)
 وعمرو قام أخوه ومحمد وفا كما
 مر (و) الثاني الاشارة نحو
 (ولباس التقوى ذلك خير)
 ان قد رد ذلك مبتدأ ثانية
 والابان قد رتبها على لباس على
 انه بدل أو عطف بيان فان الخبر
 مفرد والثالث اعادة المبتدأ
 بلفظه نخور زيد قام زيد
 وأكثر وقوع ذلك في مقام
 التحويل والتعظيم نحو
 (القارة ما القارة)
 فاقارة مبتدأ أول وما
 اسم - ثم فها مبتدأ ثان
 والقارة خبره وهما خبر
 الأول والتقدير القارة أي
 شيء كما تقول أي رجل
 زيدا اذا أردت التعظيم

والتفخيم لشانه (و) الرابع
العموم بان يكون جملة الخبر
مشتملة على اسم أعم من
المبتدأ فيكون المبتدأ
داخلا تحتها نحو (زيد نعم
الرجل) فال في الرجل
للجنس وهو مشتمل على كل
أفراد زيد فرد منها فدخل
في العموم فحصل الربط
ومنه قوله

وأما الصبر عنها فلا صبرا
والربط بالعموم تبع
فيه هنا وفي أوجه جماعة
من النسخة وذكره في المعنى
كالنهي منه ثم قال ويلزمهم
أن يعجزوا زيدات الناس
وعمر وكل الناس فيوتون
وخالد لا رجل في الدار
وخرج المثال والبيت بما
هو مذكور فيه فراجع
ولما كان من الجملة الواقعة
خبراً ما لا يحتاج إلى رابطته
على ذلك بقوله (الافى نحو
الله أحد) مما الجملة
التي هي نفس المبتدأ في
المعنى أي فلا يحتاج إلى رابط
الكتفاء بها عنه لأنها
مفسرة للمبتدأ والمفسرين
المفسر هذا ان قدر هو ضميراً
للاثنان والابان قدر

مبتدأ أو ما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أي شيء هي
(قوله والتفخيم) عطف تفسير (قوله أعم من المبتدأ) أراد باعميته منه صدقه عليه
حتى لا ينافي قوله فال في الرجل للجنس ولا ما قرر وفي باب نعم وئس من أن أُل
في فاء لهما للجنس دون الاستغراق (قوله وهو مشتمل على كل افراده) أي صادق
عليه (قوله كاتبري منه) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ (قوله بما هو مذكور
فيه) هو ان الرابط في المثال المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على انه من الروابط
كما جازاه أبو الحسن مستدلاً بقوله تعالى والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا
الصلاة أن لا تضيع أجر الصالحين واجيب بمنع كرن الذين مبتدأ بل هو مجرور
بالعطف على الذين يتقون إلى غير ذلك وعلى القول بان أل في فاعل نعم وئس
للعهد لا للجنس وفي البيت إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً اذ المراد
انه لا صبر له عنها لانه لا صبر له عن شيء انتهى قال الدماميني ظاهره ان العموم
جاء من قبل أن الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لا يقطع
ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم وإنما قصد ما يبارق
هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى بقي انه قد يقال العموم باعتبار
انه ليس لا صبر عنها صبر وفي العيني والشاهد فيه حيث سدا العموم هنا مسد
الضمير الرجوع إلى المبتدأ لان قوله فلا صبر في أن يكون لاحد صبر عنها وهو عام
فصبره داخل فيه هذا وفي التصريح والمطر من هذه الروابط هو الضمير لا غير ما
الاشارة فلا بد لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما إعادة المبتدأ
بمعناه فقد تقدم ردوه وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيدي على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين أم العبد والندو عبدي وثانها حيث قصد التحويل والتعظيم
وأما العموم فلانه لا يجوز زيدات الناس وزيد نعم الرجال وهذا نعمت النساء ثم
أورد البيت وأجاب عنه وحاصل هذا انه لا بد في هذه الروابط من مرعاة معنى
صحيح مقصود وكان المناسب لما ذكره في مسوغات الابتداء بالذكر أن يفيد الربط
بها ثلاث ثم يقول والاورد على الربط بالاشارة كذا الخ فان ماسلكه هنا هو هم
ضعف الربط بمجاورة الضمير واعلم أنه قال في الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والاصح
انه ليس نسبياً ولا خاصاً بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو الخاقعة ما الخاقعة لاجازتهم
أهر زيدا أحرز زيدا انتهى (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس هنا ذات
الشيء والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى انما وقعت خبراً عن مترددة لوله
جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل فأنفع انه ان كان المراد انما نفسه بحسب
المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك يصح الحمل والحاصل

ان حق الخبر ان يكون صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه به وهو وهذا يقتضي اتحادهما ما اذا انا وتغيرا معا فهو ما فان تغيرا الذات ينافي وهو واتحاد المفهوم يمنع اسما انا أحدهما الى الآخر فان الاستناد نسبة والنسبة معدومة لانفسين المستلزما لا تنبئ بالمتابعة لاتحاد المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في زيد يقوم أبوه مضمومها استناد القيام الى الاب وهو غير زيد فهو ما وتغيرا جاكهما انزول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب **تتبيه** كل من الخبر المشتق وغيره مغاير للمبتدأ انظروا الالتزام انحاء الحمل متخذه معنى والالتزام حمل أحد المتباينين على الآخر حمل وهو هو يتخذه لفظا دادا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعري شعري أي شعري على ما ثبت في النفوس من خزالته لم يتغير عن ذلك وقال ابن الحاجب انه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشيء به به باعترافين أي وشعري الآن ثم شعري فيما مضى أو لكل منهما مائة على مغايرته على الآخر نحو والسابقون السابقون أي الى الخبرات والى الجنات ومغايرته لفظا ومعنى دال على التماثل حقيقة نحو وأزواجه امهاتهم أي مساويات لامهاتهم في التحريم والاحترام أو مجازا كقوله

ومجاشع نصب خوت أجوانها * لو ينشقون من الخوارة طاروا

أي مساوي للنصب الخوارة أية الأجواف في طيرها بالفتح أو قائم مقام مضاف نحو هم درجات عند الله أي ذو درجات أو مشعر يلزم حال الحق مجازا العين بالمعنى نحو ز يدوم جعل نفس الصوم به اللفظة وليس بتقدير ذلانه يصديق على التقليل والكثير ولا يقال زيد صوم الا اذا أذن الصوم والمعنى ثم امره سائمه (قوله ضمير المسؤول) وهو الله عز وجل (قوله أو بدل) أي بناء على حسن ابدال التكرار الغير الموصوفة من المعرفة اذا السفة مفيد منها عالم يستفاد من المبدل منه وأجاز الزمخشري ان يكون خبر مبتدأ محذوف وأبواب البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه أحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات أي لا تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين تظاهرة فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مندرجا تحت أحد ولم يورد العالم بين الجملتين اسكال الازدواج بينهما من الثانية كاتمة للاولى وتعرف الصدمع تذكيرا أحد العلماء به حديثه بخلاف حديثه (قوله والتحقق ان مثل هذا الخ) هو واضح في غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن اذن المعلوم انه ليس المراد به بالاسطر ولا يخفى ان المصنف لم يثلها بها ولم يذكر الشارح مثالا

ضمير المسؤول عنه فالتحسين
مفردوه والله وأحد خبر به
نحو أو بدل قال الدماميني
تبع المرادى والتحقق أن
مثل هذا ليس من الاخبار
بالجمل

غيرها فلا وجهه لا يراد الشارح هذا التحقيق عند أهله هذا ويمكن الاعتذار
 بأنهم نظر واللام - ل فاعلموا انه جملة باعتبار انه مركب اسنادي غايته التجوز
 (قوله بل بالمفرد) يؤيده ما مر ح به في المعنى ان الجملة التي يراد بها افظها يحكم لها
 بحكم المفردات ولهذا تقع فاعلا (قوله ويقع الخبر) أي في الظاهر قال بعضهم
 تسمية الظرف والمجرور خبرا مجازا لانه ليس بنفس المبتدأ ولا مشبه به المبتدأ
 ولان الظرف ليس برفوع انتهى وقد يقال انه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب
 اعتماد المصنف ان الخبر المتعلق بالمقدر (قوله أيضا) أي كاي جملة (قوله
 منصوبا) قيد بذلك وان كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب
 لثلاثتهم انه لا يقع خبرا مادام منصوبا فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ
 معي ولخبر عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا ترك في هذا المختصر وسفيته
 (قوله افظا) أي ان كان معربا فان كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما يتعلق به)
 وهو الاصح وقيل الناصب له المبتدأ وانه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاول في
 المعنى وردت مخالفة المشهور من غير دليل وانه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب
 ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بها معنى لا تختص بالاسماء دون الانعال
 فلا يصح أن تكون عاملة لان العام في اللفظي شرطه أن يكون مختصا بالنعوى
 الانصاف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أي بما يتعلق به والتحقيق ان الذي في
 محل نصب هو المجرور وحده لان الجار والموصول للعامل اليه كالهزمة والتضعيف
 لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منه فلا منه
 كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هم في محل نصب (قوله الحمد لله)
 توهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وان لم
 يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور مفعول للمصدر
 واللام لتقوية كافي فقلت أعجبني الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أي في الموصول
 والتقييد بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يستند بأشكارة
 الا ان عمت أو خصت الذي هو عبارة عن حصول الفائدة وكونه لذلك حذف
 المصنف هذا القيد من اجله في الموصول (قوله فلا يجوز زيد اس الخ) ظاهره
 ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص أي سافر أس واثق بل يمكن التعليل بعدم
 الفائدة يؤخذ منه جواز الاخبار مع القرينة (قوله ونحو) نبه به على ان تعبيره
 بمستقر للتقدير لا للتقييد (قوله بان المحذوف هو الخبر) هو الاصح وقيل الخبر هو
 الظرف والمجرور والعامل صا ونسبانهما وقيل مجعوهما ان المقصود الاخبار
 بوجود اشئ في ظرف الامم حذفوا بعضه لزوما وهو الباقي باسم الخبر مجازا

بل بالمفرد على ارادة
 اللفظ كما في عهده
 نحو لا حول ولا قوة الا بالله
 كنز من كنوز الجنة (و)
 يقع الخبر أيضا (ظرفا)
 زمانيا أو مكانيا حاله كونه
 (منصوبا) افظا بما يتعلق به
 (نحو والركب أسفل منكم)
 والرجل غدا (و) يقع
 أيضا (جارا ومجرورا)
 منصوبا أيضا محلا بذلك
 (كل حمد لله) رب العالمين
 وشرطهما ان يكونا متامين
 بالمعنى المتقدم فلا يجوز زيد
 أمس ولا زيدك ولما كان
 الخبر اذا وقع ظرفا أو مجرورا
 راجعا في التقدير الى المفرد
 أو الى الجملة قال
 (وتعاقبهما) حينئذ اما
 (بمستقر) ونحو مما هو
 اسم فاعل وهو اختيار
 طائفة يحجبون بأن المحذوف
 هو الخبر في الجملة والامل
 في الخبر الافراد وجهه في
 الاوضح ووجهه ابن مالك
 تأمرو

وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي لان القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل
الذي هو الاسم وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى
الظاهر المفقود به وهو معمول لاجمال لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما
نظر الى المعنى المقصود (قوله منها ان اجتماع الخ) لك ان تمنع دلالة هذا على
الاولوية بل غاية الدلالة على مجزئ الجواز (قوله فانت لدى بحجوجه الخ) مجزئ
بمعن صدره * لك العزان مولد عز وانين * والهون بالضم الهوان والذل
وبحجوجه الشيء بمعاين مهملة بين واثين مضمة ومن وسطه قال الدماميني وقائل
ان يقول لا نسلم تلمق لدى بكش بل محذوف وهو كاش الذي هو اسم فاعل من كان
الناقصة سلمنا انه متعلق بكاش لان كانا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم
الترزل فهو واسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد في البيت وقال السمعاني
الكون بمعنى الثبوت وهو الـكون العام الذي يقدّر انتهى وهذا لا يدفع
كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضى
للسووخ وعدم التزلزل (قوله لا مئةناع الاثمة الفعل) أي لا ظاهرا ولا مقدرا
ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اماو الفاء بخبر المفرد
أوجه الشبهة لانه لازم المحذوف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون
في الموقوفات كما أجابه الزعفراني وابن جنى لما أجاز النصب في فاذاز يدشر بته
وقال له ابن جنى يلزمك ايلاه اذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذوف أعم من ذلك فلا
يلزم منه جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله اما لو قدر بعد المبتدأ بان يقال
أما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا (قوله والاصل في العامل أن يكون
فعلا) لان العامل انما يعمل لا فتقاربه الى غيره والفعل أشد اقترارا لانه حدث
يقضي صاحبا وزمانا محلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة
التحقق وليس في الاسم الا الثاني (قوله والحق عندي الخ) أي لان المسئلة مستحاجة
الاطراف لان اسئلة افراد الخبر واصالة الفعل في العمل متقابلان وتعين الاسم
بعد اماو اذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما مخصوص المحل فلا يصلح
واحد منهما مبرحا و قول بعضهم في ترجيع الاسم بعد ان ذكر تعين اسم الفاعل
فيما ذكر مانصه واذا تعين اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في
بعض المواضع وجب رد المحتمل الى مالا احتمال فيه ليحري الباب على سبيل واحد غير
جار على سبيل الصواب اعلمت من تعين الفعل في الصلة (قوله وان جهلت المعنى الخ)
معنى كلام الغني كما يعلم بمراجعته ان جهلت المعنى بان لم تدركه اريد الماسني والخال
أو الاستقبال وليس معناه هل جهلت المعنى بان لم تدركه اريد معنى الاسم أو معنى

منها أن اجتماع اسم
الفاعل والظرف قد ورد
كقوله فانت لدى بحجوجه
الهون كاش * ولم يرد اجتماع
الفعل والظرف في كلام
يتشبه به ومنها أن الفعل
المقدر جملة باجماع واسم
الفاعل ليس بجملة والمفرد
أصل وقد أمكن فلا عدول
عنه ومنها تعيينه اتفاقا بعد
اماو اذا الفجائية لا متناع
ايلاهما الفعل (أو)
(استقر) ونحوه مما هو فعل
وهو اختيارا كثر البصريين
محتجين بان المحذوف عامل
في الظرف والمجذور
والاصل في العامل أن يكون
فعلا ويرجح ابن الحاجب
بوجوب تقديره في الصلة قال
في المعنى والحق عندي أنه
لا يترجح تقديره اسمولا
فعلا بل بحسب المعنى ثم قال
وان جهلت المعنى فقدّر
الوصف لانه صالح للارمنة
كهاوان كان حفيضة في
الحال (محذوفين)

وجوب ذلك المتعلق المحذوف من حيث هو في الحقيقة والخبر (٢٦٨) على ما يحذف في الاوضع لا الظرف وانما

أطلق عليه الخبر لثبوتها عن
المحذوف ولهذا لا يجمع بينهما
الاشدودا وظاهر كلامه ان
المتعلق لا يكون الا كونا
مطلقا وبه صرح في التسهيل
قال في المغنى وهو شرط
لوجوب الحذف وهو صرح فيه
بجواز تقدير الكون
الخاص لدليل ويجوز حذفه
حينئذ ودواعيه خرج قواهم
من لى بكذا أى من يتكفل
لى بكذا وقوله تعالى الحر
بالحر والعبد بالعبد والانثى
بالانثى أى فتول أو يتول
والاصل فيه أن يتقدم مقدا
على الظرف كسائر العوامل
مع مفعولها وقد عارض
ما يقتضى ترجيح تقديره
مؤخرا وما يقتضى ايجابه
وفيه أيضا ويلزم من قدر
المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا
لى جميع المسائل لان الخبر اذا
كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
وفي حاشية الكشف
للتفتازانى مما يجب التنبيه
عليه أنه اذا قدر في الظرف

الفعل وبه يعلم ما فى كلام الشارح هذا وقال الدمامينى كيف يقدر مع الجهل ما هو
ظاهر فى الحال الذى هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تم افتى الشئ
لاتم افتى لان تقدير الوصف انما هو واصلا لا لازمة كاهادون غيره انتهى بقى ان
كلامه ما يقتضى ان المراد بالظلال فى قواهم الوصف حقيقة فى الحال الحال الذى هو
أحد الازمنة وهو ما خرج اليه الشهاب القرافى وبني عليه الاشكال المشهور فى
المشتقات الواقعة فى القرآن والحق كما كتبه عليه التقي السبكي ان المراده حال التلخيص
فلا اشكال فى كلام المغنى (قوله وجوبا) اقيام القرينة وسد الظرف مسدود قوله
الاشدودا منه فانت لى بجوذة الهون كائن * قوله ويجوز حذفه حينئذ أى
حين الدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبطله انما مقتون
على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود مفعول فكيف يكون وجود
المفعول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مفعول الدليل (قوله وقد
يعرض الخ) فالاول نحو فى الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله ان يتأخر عن
المبتدا والثانى نحو ان فى الدار زيد لان لا يلها امر فوعا وهذا ما ذكره فى المغنى فى
الباب الثمانى لكنه رجع عنه فى الباب الخامس فقال وكنا فتدنا فى نحو فى الدار
زيدان متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر وأصل الخبر ان يتأخر
عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدا لمعارضة أصل آخر وهو انه عامل فى
الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المفعول الا أن يقدر المتعلق فعلا الخ (قوله
ويلزم من قدرا الخ) لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا وفيه نظيران العلة فى
امتناع تقديم الخبر اذا كان فعلا فى باب المبتدا هى خشية التباس الاسمية بالفعلية
وذلك مع الانتفاظ لا مع الحذف والتقدير وأجيب بان المقدر عندهم فى حكم المفعول
فامتنع المقدر وان كان علة المنع لا توجد فى المقدر (قوله ويتسلسل التقديرات) قال
شيخنا لك أن تقول لا يلزم تقديره كان فى الثانى بل حصل ونحوه فلا تسلسل (قوله
ما كان متعلقه خاصا) يدخل فيه ما كان متعلقه مذكورا (قوله انتقل الضمير الخ) هو
مذهب البصريين وقيل لاضمه فى الظرف مطلقا تقدم أو تأخرا وان الضمير حذف
مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر انه يلزم

كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغوا لا بالقصة والا لا كان
الظرف فى موضع الخبر تقديره كان أخرى ويتسلسل التقديرات (فائدة) اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه
فسمان مستقر يقع الغاف والغو والمستقر ما كان متعلقه عاملا واجب الحذف ونحو عنده عم الساعة والغو ما كان
متعلقه خاصا كالقيام والعود سوا واجب حذفه ونحو يوم الجمعة سمعت فيه أو جاز نحو يوم الجمعة جوا بالسن قال متى
نمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثانى لغوا ان المتعلق انعام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الى كان مستقرا فيه
الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا

نقر يـخ العامل من الضمير وهو ممتنع لا لأن سلم امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ
 إلا أن يقال أنه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغ ممتنع
 بخلافه قبل الحذف ويحتمل أنه بعده وهو ظاهر كلام الشارع ولا يضر أنه يلزم
 حذف الفاعل لأنه أمر اعتباري تقديره غير مستقر (قوله لاستقرار الضمير فيه)
 قضيته أنه لا يصحى لك إذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار أبوه أو عنده أخوه لا يرفع
 الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه إلا أن يرى ما من شأنه أن يستقر فيه على فرص
 كون الفاعل ضمير الفلجور على أنه لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير
 مطلقاً وإذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عاملاً المحذوف مفهوماً
 منه وإن كان كونه خاصاً وعلماً بأنه استقر فيه معنى عامله (قوله ليس بزانة) أي
 حقيقة أو حكماً فعمل الباء من في كفي بالله شهيداً وهل من خالق غير الله راعى في لغة
 عقيل * نحو وأبي للقرار ذلك قريب * ولولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على
 قول سيدي به أن لولا جارة للضمير وإنما لم يحتج الزائد لتعلق لأن معنى التعلق الارتباط
 المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فاهبت على ذلك
 بحرف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط (قوله ولا سيما
 يستثنى به) وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن وحيزن فوضع الجر ورتب لانه
 مستثنى بعد تمام الكلام فيه صوب كما يصح في قام القوم إلا زيد وتركه عن ذلك
 التشبيه من ذلك وإن قال الأخفش وابن عصفور بأنهما لا تعلق بشئ لانه إذا قبل زيد
 كعهر وفان قدر المتعلق استقر فلا دليل لكاف عليه أو فعلا مناسباً بالكاف وهو
 أشبه فهو متعدي بنفسه لا بالحرف لما قاله في المغنى والحق أن جميع الحروف الجارة
 الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار (قوله لا بد أن تعلق بالفعل أو ما يشبهه)
 كقوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى وهو
 الذي في السماء اله أى وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلقة به وهو اسم
 غير صفة بدليل أنه يوصف ولا يوصف به وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود (قوله أو ما
 يشبهه إلى معناه) عبارة المغنى أو بما فيه راحة الفعل كقوله أنا أبو الهال منك
 في بعض الأحيان وقوله أنا ابن مارية إذ جد النشر فتعلق بعض وأذا لا يحسن
 التعليل لأن تأوله ما باسم يشبه الفعل بل لما فيه ما من معنى قولك الشجاع أو الجواد
 (قوله في ثمانية مواضع) أحدها أن يعا صفة نحو أو كصيب من السماء الثاني أن
 يعا حالاً نحو فرج على قومه في زينة فلما رآهم استقر أعنده فعناه عدم التحرك
 لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث أن يعا صلة نحو وله من في
 السموات والأرض الرابع أن يعا خبر الخامس أن يعا الاسم الظاهر نحو أنى

لاستقرار الضمير فيه فهو في
 الأصل مستقر فيه ثم حذفت
 الصلة وهي فيه اختصاراً
 لكثرة دورهم كقولهم
 في المشترك فيه مشترك ولما
 كان الآخر لم ينتقل إليه شئ
 من متعلقه سمى انحرافاً ولم ي
 كأنه أنى ولم يعتبر اعتبار
 الأول فله الدامني فائدة
 كل طرف أو جاز ومجور
 ليس بزانة ولا بما يشبهه
 لا بد أن تعلق بالفعل أو ما
 يشبهه أو ما أول بما يشبهه
 أو ما يشبهه إلى معناه والتعلق
 إما أن يكون ملفوظاً به أو
 مقدرراً والمقدر ما واجب
 الحذف أولاً واجب
 الحذف في ثمانية مواضع
 ذكرها في المغنى

(ولا يخبر باسم الزمان)

(من) المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم (الذات) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فإن حصلت جاز كان يسكون المبتدأ عاماً والزمان خاصة فتحوّل نحو في شهر كذا أو في زمان طيب وفهم منه ان المكان يخبر به عن الجوهر فتحوّل بدأ ما معك وعن اسم المعنى نحو الخبير عندك وان اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم غذا والافعال لعدم الفائدة (و) أمّا نحو قولهم (الليلة الهلال) مما ظاهره انه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو (متأول) بحذف اسم معني مضافاً هو المبتدأ في الحقيقة كروية الهلال الليلة فالأخبار عامها وعن اسم المعنى لا عن الجوهر وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث انه يحدث في وقت دون آخر ولما كان من المبتدأ ما لا خبر به لانه في معنى الفعل لكن له مرفوع يعني عنه نسبة عليه بقوله (ويغني عن الخبر) في حصول الفائدة (مرفوع وصف) مكتفي به فاعلا كان أو نائبه

الله شك السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه كقوله لم يذكر ما يقام عهده حينئذ الآن وأصله حين إذ كان ذلك واستعمل الآن السابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو أوبى الجمعة صعدت فيه الثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغني وتالله لا كيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت الباء (قوله ولا يخبر باسم الزمان) أي منصوباً كان أو مجروراً برفي بل أو مرفوعاً لما راد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحاً وهذا تقييد وتفصيل لقوله وقع الخبر ظرفاً وزيادة فائدة (قوله المعبر عنه) أي عن اللفظ الدال عليه والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا ما شتم راسه عمله فيه في الألفاظ بما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورة لا بجوهره ومادته (قوله لعدم الفائدة) لان من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة فلا فائدة بالأخبار عنها بمن مخصوص لانه لا فائدة للتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفائدة ما لم يأت على أنه يشترط في الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتمد به لا مطلق الكلام أو بناء على انه يعتبر في الفائدة الوضعية ان يكون الحكم مظنة أن يحول وتقصداً فادته والذوات التي لا تتجدد لم يكونها معلومة الوحد في سائر الأزمنة باست كذلك بخلاف ما يتجدد كالورد ونحوها لا باعتبار إمكانية لان وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الإمكانة (قوله كأن يكون المبتدأ الخ) قد وجه حصول الفائدة في ذلك بان اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد يتغير الاجتماع فيه بنحو موت البعض وقصته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا (قوله نحن في شهر كذا الخ) قال الدماميني لا أدري كيف يصح التمثيل ونحن لا اسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الى الآن انتهى وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر وقيل ثمولة المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر انما يصح في حالة أي داخلون في شهر كذا هذا وقد رأيت بخط المصنف في هامش ابن الناطم ما نصه سألت طالب أبيجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يريدون في أم تتعين في فئات مقتضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز لأنهم من لواحقه أمثلة التزامهم ما ذكر في (قوله) وفهم منه ان المكان الى قوله وهو كذلك أي ان أفاد فان لم يقد الاخبار بالمكان من الذات أو المعنى امتنع نحو زيد مكاناً أو انقال مكاناً وان لم يقد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القاعة الزمان أو حين امتنع وله هذا قال الشاطبي التقييد باسم الزمان

وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات
 يفيد الاخبار به عن المعنى وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن
 المعنى هذا وينبغي أن تلحق المعاني المسقرة كالالوان والطعوم والنعومة والخشونة
 لاستقرارها بالذات وكذا الطعوم الاصلية وقد يعرض للثبات طعم ولا يستقر فينبغي
 جواز الاخبار عنه بالزمان وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان
 ويزولان والحركات التي لاستقرارها فينبغي جواز الاخبار عنها بالزمان وشمل
 اسم المعنى أسماء الايام فيجوز الاخبار عنها بأسماء الزمان والاولى فيما يتضمن عملا
 كالجمعة والسبت والعيد والفطر والاضحى الرفع لغلبة في معنى الايام ويجوز
 التخصيص بنظر العمل كالاتتماع والمساكن والعود بخلاف ما لا يتضمن العمل
 كالاخذ فيجب فيه الرفع ولا يجوز التخصيص لانه بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم
 وأجاز الفراء وهشام التخصيص لتأويلهما اليوم بالآن فعنى اليوم الاحد الآن الاحد
 والآن اعم فصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان وقتضى قواعدا البصريين في غير
 أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو أول السنة المحرم
بوفائدة اذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او
 أكثره وكان الزمان منكره رفعه غالبا نحو وحمله ونصالة ثلاثون شهرا أو الصوم يوم
 والسر شهر اذا كان السري في أكثره لانه باس تغرقه اياما كأنه هو ولا سيما مع
 التنكير المناسب للتعبيرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجوه في خلافا
 للكوفيين وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا وأوجب
 الكوفيون النصب وان وقع لاقى الاكثر فالغلب نصبه أو جره في وفاقا معروفا
 كان الزمان أو منكره الخروج يوما أو في يوم والسر يوم الجمعة أو في يوم الجمعة
 وأما الحج أشهر معلومة فلما كذا أمر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى
 كان أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة وربما رفع نحو موعدكم يوم الزينة
 واذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لافان كان غير متصرف نحو
 زيد عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو منكره فالرفع راجح نحو
 أنت منى مكان قريب * ودارك منى بين أو شعل

وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف امامن المبتدأ الى مكانك
 منى مكان قريب أو من الخبر أى أنت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع
 مرجوح نحو زيد خلفك ويكثر رفع المحدود المتصرف من الطرفين بعد اسم عين
 قدر اضافة بعد اليه نحو زيد منى يومان أو فرسخان وأما المهم نحو أنت منى زمان
 فلا يجوز رفعه ولا نصبه وكذا المختص نحو زيد دارك أو بستانك وغير المتصرف

والمراد بالوصف اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة
المستحبة واسم التفضيل
والمنسوب (معتمد) ذلك
الوصف ليصح الاكتفاء
بالمرنوع (على) أداة
(استفهام) حرفا كانت
أو اسما (أو) أداة (نفي)
كذلك أو فعلا فلا استفهام
بالحرف (نحو) أقاطن قوم
سلي) أم نواطعنا وبالاسم
نحو كيف جالس العمران
(و) التني بالحرف نحو
(ما مضى) وبالعمران
وبالفعل نحو ليس قائم
الزيدان وبالاسم نحو غير
قائم الزيدان ومنه قوله
غير ما سوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن
والنفي في المعنى كالنفي
الصريح نحو انما قائم
الزيدان ولا فرق في المرفوع
أيضا بين أن يكون اسما
ظاهرا كجابر أو ضميرا بارز
كقوله
خليلي ما واف بهدي أنقا
وجعل النفي بالفعل والاسم
كالخرف فيه نحو زلخروج
الوصف عن كونه مبتدأ
حقيقية واقعا على مذكوره

نحو ضحوة يلزم النصب على الظرفية وبه من النصب في نحو أنت متى فرحين أي من
أشياء ما سرفنا فرحين وهذا تفصيل معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لا دليل على
المحذوف وأنه يلزم حذف الموصول وصلة وغير ذلك مما أوردوه وإن أردت تفصيل
المقام فارجع إلى الرضي وشرح التمهيد (قوله والمراد بالوصف الخ) مثل لاسم
الفاعل والمفعول ومثال الصفة المشبهة ما أحسن وجهه ومثال اسم التفضيل
ما أفضل منك أحد وهل أحسن في زيد الكحل منه في هين غيره ومثال
المنسوب ما قرشي أبوالأقرشي أبوالأقرشي المعنى المنسوب إلى قرشي أبوالأقرشي (قوله
ليصح الاكتفاء بالمرنوع) هذا مرار بحث في المعنى وقيل هو شرط للعقل (قوله حرفا
كانت أو اسما أو قوله أو أداة نفي) كذلك أي حرفا أو اسما ههنا كذا زعم ابن مالك
فيما على سماع ما والهمزة وقصره أبو حيان عليهم ما اذ لم يسمعوا ههنا ما لكن
لا بد أن يكون الباقي صالحا للباشرة الاسم بخلاف لم ولن (قوله أقاطن الخ) صدر بيت
عجزه * إن نظمتوا فحبيب عيش من قطنا * واقطن الإقامة والظعن الرحيل
والظاهر أن العطف في أم نو وامن عطف القطبية على الاسمية والشاهد في البيت
ظاهر (قوله ليس قائم الزيدان) الوصف بعد ليس مرفوع على أنه اسما وفاعله
سدم سدم خبرها وفي شرح العمدة أن النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذي له
مرفوع يعني عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل فلا يعمل فيه عوامل الاسماء
كما لا يعمل في الفعل ومن مقتضى هذا أن لا يعمل فيه الابتداء لانه من عوامل
الاسماء لانه معنى فاشبه المعنى الذي يرفع به الفعل إذا قبل أي قوم زيد فخازان
يعمل فيه (قوله غير ما سوف الخ) قائله أبو نو ومن غير مبتدأ وهو في معنى النفي
والوصف بعده مخصوص لفظا بالاضافة وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكأنه
قبل ما ما سوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن والنائب عن الفاعل
الظرف وهذا ما قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت أعرايان آخران
ذكرهما المصنف في المعنى في بحث غير (قوله خليلي الخ) صدر بيت عجزه
* اذ لم تكونا لي على من أقاطع * والشاهد في أنه ما سدم سدم الخبر بعد التني
وهو ضمير متصل وهو وقوله تالي أراغب أنت عن آهتي يا إبراهيم بما يقطع به
على مذهب السانعين رفع الوصف المصروف وضمير ما فعلا على أنه ما على به لان
القول بان الضمير مبتدأ يؤدى في البيت إلى الاخبار عن المتني بالواحد وفي الآية
إلى فصل العامل من معوله باجتناب انتهى وأجيب عن الاول باحتمال أن
يكون انقسام مبتدأ خبر الجملة اشترطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف
بهدي والتقدير انما يا خليلي اذ لم تكونا لي على من أقاطع فلما حدوا فبهدي

وعن الثاني بان عن آلهي متعلق بخنوف والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهي
وما أجابه في التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدي لما مر في
الامالي من أن الصفة لا ترفع ضميراً مفصلاً كما مر (قوله شرط لازم الخ) يجوز
الاختصاص والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد (قوله وما
أوهم الخ) منه قوله

خبر بنو لهب فلا تسكن ملغياً * مقالة آلهي اذا الطير مرت

خبر مبتدأ بنو لهب فاعل به لا خبر والالزم عدم المطابقة وتاويله ان فاعلاً
يسمى فيه المذكور وغيره على حد قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله
الابتدائية) أي فيكون المرفوع مغنياً عن الخبر وقوله والخبر به فيكون المرفوع
مبتدأً. وثم (قوله الا في نحو الخ) لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدأ والخبر في
التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرفع لضمير المؤنث الحقيقي وذلك لا يجوز
وأفهم الخبر لانه لا يتعين في أراغب أنت عن آلهي خلافان عنه وعلله بانه على
الثاني يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الظرف باجتنابي لان الازم ممنوع كما
عرفت ولا في أقام خبر رجل كما قبل لانه على الثاني يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلام مسووع
وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص (قوله وهذا قدح الخ) أي جواز الوجهين
وأجيب عن القدح بان الالزم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف
للاصل لان جعل المبتدأ مسنداً وتأخيره خلاف الأصل بخلاف الوجهين في قام زيد
فان كون زيد فاعلاً موافق للأصل فسبق الذهن اليه فيحصل الالتباس وأورد
انهم أجازوا في حيث أنوز بدو وجهين مع ان أصل الواو وأن تكون للعطف وأجيب
بان الحمل على الوجهين انما يمنع اذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل
على المشعولية والرفع على العطف واعتراض عمل حيث أنوز موسى وأجيب بتعيين
المسئلة بما يمكن التخصيص فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو وأجاب بعضهم عن
القدح بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها
وفي أقام زيد يجب تقديم قائم تضمينه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على
الاستفهام يجب تقدمه فان قلت الضرورة حاصلة في أقام زيد قلت لا ضرورة لجواز
زيد أقام بخلاف زيد أقام (قوله وجمعا) أي جمع تصحيح كيدل عليه المثال ونص
الشاطبي على ان جمع التكسير مثله وقال السيموطي الجمع المكسر كالمفرد وكذا
الوصف المنطوق على التثنية والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو أجنب الزيدان (قوله
على اللغة النحوي) احترازاً من اللغة الضعيفة وهي لغة الكوفي البراغيت فانه لا يتعين
عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فن أطلق التبيين مراده على اللغة الفصحى

شرط لازم عند جمهور
البصريين وما أوهم خلاف
ذلك مؤول عندهم ثم هذا
الوصف مع مسوقه اما ان
يتطابقا أولاً فان تطابقا
افرادا نحو أقام زيد بجانب
الوصف وجهان الابتدائية
والخبرية الا في نحو أقام
اليوم امرأة فتعين الاول
وهذا يقدح في قولهم انه
متى وقع تقدم الخبر في اللباس
المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره
وان تطابقا تنبيهية وجمعا
نحو أقام الزيدون تعين
وأقامون الزيدون تعين
خبرية الوصف على اللغة
النحوي

بدليل ما في باب الفاعل (قوله لتحمله الضمير) وتحملة الضمير يمنع كونه مبتدأ قال
المصنف في حواشي ابن الناطم وجه الامتناع ان الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة
ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه في خبر منه أبو
ومفسرا الضمير موصوف مقدم راتته ويلزم على ما جوزه الاخبار عن التذكير
بالعرفة في غير ما استثنى الا أن يجب ان ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث يجوز في أقام
أبوه زيد كوزيد خبرا عن قائم (قوله وقد تقدم الخبر) أي في الحال أو الاصل
ومنه يعلم جواز تعدد المفعول الثاني لكل ما ينسخ الابتداء واطلاقه يشمل التعدد
مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما أشار اليه الشارح بقوله وان اختلف
الجنس ولو قدمه على قوله على الاصح كان أولى ومقابل الاصح المنع مطافا واختاره
ابن عصفور وكثير من المغاربة . قد رين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول
مبتدأ وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أي على (قوله فاذا هي حية تسمى)
يجوز أن يكون جملة تسمى صفة للحية (قوله ثانيا أن يتعد الخ) نباط هذا النوع
أن لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ وهذا الضابط يتناول نحو قولك للابلق هذا
أيض أسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدأ أي حقيقة اذ لو أريد صحة
الاخبار ولو جاز اخر نحو هذا حالوا مض عنه وقضية ذلك امتناع العطف
فيه لكن مخرج الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تصر يحه أيضا بانه مثل
قولك هما عالم وجاهل بل قضية وجوب العطف وقال السيدان نظرا الى تأويله
بالباقى كان الاولى تركه أي العطف وان نظرا الى ان الخبر والمبتدأ متعددان معنى
أي بعضه أبيض وبعضه أسود كان الاولى أن يؤتى به (قوله اقيام المتعدد فيه مقام
خبر واحد) ان قلت اذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم
خلو كل منهما على انفراد من الضمير فلم يخلو الخبر المشتق عن الضمير على انه
يطلب وجوب التثنية في قولك هذا ان حلوان حاضرا أجيب بان في كل منهما ضميرا
استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما اعراب استحقه المجموع دفعا للحكم لأن
المجموع من حيث هو مجموع لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحملا أحدهما
للضمير واعرابه دون الآخر تحكيم وبان في كل منهما ضمير اصرح به الرضى وغيره
ونقل عن أبي على ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء
وفي المقام تطو بل لا يناسب المرام (قوله ولا يجوز في هذا العطف الخ) وليس الثاني
بدل لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لا امتناع وصف الشيء بما يناقضه
ونقل عن الاخفش جواز الصفة على معنى حلوله في جملة الصفة توصف اذا نزلت
منزلة الجاهد نحو مرتب بالضارب القاتل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف

لتحملة الضمير وان لم يتطابقا
تعيين ابتداء التسمية الوصف وما
بعده فاعلا وأوابا عنه
مغنيا عن الخبر والاصل
أن يخبر عن المبتدأ الواحد
بخبر واحد كما مر (وقد
يتعد الخبر) جواز ا على
الاصح لان الخبر كالتعريف
فجاز تعدده وان اختلف
الجنس نحو فاذا هي حية
تسمى والتعدد على ثلاثة
أنواع احدها أن يتعدد
لفظا ومعنى لا تعدد المخبر
عنه وعلامة هذا النوع
من الخبرين أو الاخبار نحو
يد قبيصة شاعر كاتب فاذا
استعملته بالعطف جاز
انفاقاتها أن يتعد لفظا
لامعنى لقيام المتعدد فيه
مقام خبر واحد نحو هذا
حالوا مض ولا يجوز في هذا
العطف لان مجموعهم بمنزلة
الخبر الواحد

بينهما وقد تقدم ما عليه على
الامع ثالثها أن يتعدد
لتعدد صاحبها اما حقيقة
نحو بنوك فقبه وشاهو
وكاتب وقوله

يدالك بدخبرها برنحي

وأخرى لاعادتها غاظة

أوحكمنا وناعنا الحياة الدنيا

امب ولهو وزينة وتفاخر

بينكم وتكثر وهذا يجب

فيه العطف وصرح ابن

مالك في التسهيل بعدم

التعدد فيه وفي النوع الثاني

وفي شرحه بأن التعبير فيها

بغير لفظ الوحدة لا يقال الا

تجازا فما في الشرح من

حكاية الاجماع على التعدد

فيها منظر رفيه اللهم الا

ان يريد اجماع من تقدم

فائدة اذا تعددت مبتدآت

متوالية فلا في الاخبار عنها

طريقان احدهما ان تجعل

الروابط في المبتدآت فتخبر

عن آخرها وتجعله مع خبره

خبرا لما قبله وهكذا الى ان

تخبر عن الاول بتاليه مع

ما بعده وتضيف غير الاول

الى ضمير متلوه فتخبر بد

عنه خاله أخوه أوه قائم

والمعنى أبوأخي خال عم زيد

قائم والآخران تجعل الروابط

في الاخبار

لوضع هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ولا خبره. متدا محذوف لأن
المراد انه جمع الطعمين (قوله اذالمعنى هذا من) أى يضم الميم وهو المتوسط بين
الحلاوة والحاموضة والمرازة كصفة متوسطة بين الحلاوة والحاموضة اذ هما ضدان
لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين (قوله ولهذا المتع توسط المبتدأ الخ)
اى لا يكون مجموعهم بمنزلة خبر واحد امكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط
ظاهر لان بعض السكامة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر وأما كونه سببا لمتنع
تقدمهما عليه فغير ظاهر وانما علمه بعضهم بان الرمان حلوا حامض جار مجرى المثلى
(قوله نحو بنوك الخ) اعلم ان تعددا لصاحب حقيقة له صورتان احدهما ان يكون
اسما متعاطفة الثانية ان يكون مثنى أو مجمر وعافا اذا اختلفت الاخبار فالعطف
بالواو قالوا ولا يجوز غير ذلك (قوله يدالك الخ) انشده الخليل وقيل انه اطرفة
(قوله وهذا يجب فيه العطف) لا بد أن يقدر في مثله العطف سابقا على الاخبار وان
لكل جزء اعراب بما يستحقه المجموع ودفع التحكم (قوله لا يقال الامحار) بواقعه
مضى الاوضح حيث اعترض على ابن الناطم في جعله النوع الثانى والثالث من
باب تعدد الخبر بما حاصله ان نحو حلوا حامض فى معنى خبر واحد وان قوله يدالك
الخ فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا للهو وهاب الثانى
تابع لآخر ونظر فيه الاشعرون فقال اما مقاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم
الشارح بل هو عتبه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكره
ضابطا بان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ أو اما الثانى فهو ان كون يدالك
فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعددا الى اللفظ لا الى المعنى
وأما الثالث فلا نعلم منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا وتابع من حيث توسط
الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر اذ العطف على الخبر خبر كما
ان المعطوف على الصلة والمعطوف على المبتدأ متدا انتهى وفى الجهة الاولى
من الباب الخامس من معنى اليبس فى أثناء كلام مناهضه وأما حينا فتعطف على
الحال لا حال انتهى فلهذا لا يلزم الجواب عن الاعتراض الثالث وأما الجوابان
الاولان فاعلم ان التعدد مجازا وليس هو مناط الاعتراض والحاصل ان
الاختلاف لفظى كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فما فى الشرح الخ) الذى
فى الشرح حكاية على عدم التعدد ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من
سبق القمى فى عبارة الشارح لانه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ
لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك يخالف من تقدم فى دعوى عدم
التعدد (قوله والمعنى أبوأخي الخ) فى شرح القواعد لا كافى في زيد أبوه غلامه

منطلق في أصل المعنى زيد غلام أي به منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام
 أن يزيد منطلق فقد سهى معنى وبقلا فأنال انتهى وقبسه ان ما ذكره الشارح
 كذلك والصواب زيد غلام خال أخى أي به قائم ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو
 من المبتدأ الاول وخبره بخلاف غيره قائم فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره (قوله
 فتأتي بعد خبر الاخير الخ) هذه عبارة التسهيل وقوله لتلوا في لفظه مجرد بل لا بد
 أن يقال وكذا الفعلي في الباقي الى أن تنتهي المبتدآت ولا يمكن ترك ذلك لوضوحه
 وإشارة الى أنه لا يتعين الترتيب المذكور اذا أمن اللبس فلو قيل زيد هند
 الغلامان أحسنت اليهما عنده في دارهما لم يتنع وكذا أحسنت في دارهما اليهما عنده
 (قوله زيد الاخوان الخ) يتفرع عن هذين الطريقتين طريقة ثالثة مركبة منهما
 وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو زيد عده الدار
 شار بوجهما (قوله الاصل في الخبر) أي الاولى (قوله لانه وصف له في المعنى) أي غالبا
 فلا نقض بالمنطلق زيد والمراد لان معناه وصف لعماله لان المبتدأ والخبر اصطلاحا
 لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابق
 وأوردان الدليل جاري في الفاعل ولم يقدم وأوجب بان تقديم الحكم في الجملة
 الفعلية لا يكون عاملا في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول وانما اعتبر
 الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرود
 عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فارادوا في الجملة
 المركبة منهما تقيم الناقص الكامل (قوله فانه أن يتأخر الخ) أي اللاحق والمناسب
 أن يتأخر عنه ذكر الان تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك ان ترتيب
 الاقفاط على وفق ترتيب المعاني أمرا لائق (قوله حيث لا مانع) أي من التقديم
 وذلك في الصور التي يجب فيها تقديم المبتدأ أو أهل المصنف ذكرها وهي مذكورة
 في الالفية (قوله اما جوارا) أي تقديم جوارا أو ذاجوار (قوله في الدار زيد)
 الجمهور ويوجبون في نحو هذا الابتداء والاختفاء والذوقيون يوجبون ذلك
 وأن يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بان يكون له صدر
 الكلام) شرطه كما قال ابن مالك في السكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون
 مفردا فلو كان جملة جاز تأخيره نحو زيد ابن أبوه اذ لا يطل بتأخير صدره
 اذ خبر المبتدأ الاول ليس له صدر بل جزؤه وهو أن لان ما يقتضي صدر الكلام
 يكفيه أن يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركبي تلك الجملة ولا ماصار
 من تمامها من الكلام المغيرة قلناها كان وسائر ما يحدث معني من المعاني في
 الجملة التي تدخلها فلا يقال ان من تضر به أضر به وانما جاز الذي ان تضر به

فتأتي بعد خبر الاخير بـ
 آخر الاول وتال لتلوا نحو
 زيد هند الاخوان الذين
 شار بوجهما عندها ياذنه
 والمعنى الذين الذين شار بـ
 الاخوين عندهم ياذن
 زيد وهدى المثال ونحوه لم
 يوجد منه في كلام العرب
 وانما وضعه النحاة للاختصار
 والتميز قاله أبو جيان راعلم
 ان الاصل في الخبر ان يتأخر
 عن المبتدأ لانه وصف له في
 المعنى فنه ان يتأخر عنه
 وضع كما هو متأخر عنه طبعاً
 (و) لكنه قد يتقدم عليه
 حيث لا مانع اما جوارا (نحو
 في الدار زيد) أو جواراً
 بان يكون له صدر الكلام
 اما بنفسه كالاسم فنه
 (و) ذلك نحو

يضمير المثلان الموصول لا يؤثر في صلاته معني (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وابن اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف
وليس له صدر الكلام لأن الخبر هو الظرف في الصورة وانما جازة تقديم الخبر
في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لأن الضرورات تتبع المحظورات ولا
ضرورة في التقديم في زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقام زيد وقد عرفت
الفرق بينه وبين زيد قام بقي ان ابن الحجاب مثل هذا المثال للخبر المفرد الذي له
الصدر أو ورد عليه ان قوله ان أين هنام مفرد ناقص قوله قبل وما وقع ظرفاً لأكثر
انه مقدر بجملة وأجاب الرضي بان لفظ أين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة
أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظره مع قوله المفرد في هذا الباب ما قابل الجملة
وشبهها الظرف وعدليه (قوله صبيحة أي يوم سفر) اي لان الاستفهام له الصدر
والمضاف اليه يسري ويصير المجموع ككلمة واحدة (قوله لنوهم انه صفة للذكورة)
أي ابتداء والافعال النظر في الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف هو الخبر ووجه
التوهم ابتداء ان حاجة المذكرة المحضة الى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد
بمثلها اكدم من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان
المبتدأ معرفة أو مذكورة مختصة كما في نحو زيد عندك ورجل تميمي في الدار جارية
التقديم والتأخير فان قيل مع تقديم الخبر أيضاً يلبس بالحال فيدعي امتناع التقديم
أجيب بانه احتمال في غاية البعد فلا تنفك اليه وبذلك يندفع ما في حواشي انشهاب
القاسمي على المختصر من أن التقديم وان رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية
باق لان نعت الذكرة اذا تقدم كان حالاً (قوله اذلو آخر اؤهم الخ) وانما لم يقدم المحصور
بالامعها وان اتبى المحذور رحمة لاعلى المحصور بانما وطرد الباب (قوله أو يعود
ضمير الخ) انما قال بعض متعلق الخبر وفي الحقيقة في المثال متعلق الجار والمجرور
والمرادة متصل بالمبتدأ الذي يمنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبدهم وكل اذلو
يجب التباين فيه ونوع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو
على الله بالاجنبي وهو عبده اذ المبتدأ اجنبي من الخير واجيب بان الفصل بالاجنبي
انما يمنع اذا لم يكن مستترا في مركزه بدليل انهم جوز وفي كانت زيدا الحمى
تأخذ ان يكون الضمير في كانت للصفة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيد مفعول
تأخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستتر في
مركزه بخلافه في الوجه الثاني وخرج عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالآخرة هم
يوقنون ونار ع الله يد في ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال او يعود ضمير ملتبس
بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر لكان أولى لان الضمير في عندهند من بجها ليس

(أين زيد) اذلو آخر الخ
ماله صدر الكلام عن
صدر بته او به خبر نحو
أي يوم سفر أو يوقع
تأخير خبره في ليس ظاهر نحو
عندي درهم ولي وطرد اذلو
آخر انوهم أنه صفة للذكورة
فالترم تقدمه دفعا للالتباس
أو يكون المبتدأ محصورا
فيه بالانقطاع مالنا إلا
اتباع أحمد عليه الصلاة
والسلام أو معنى نحو انما
قائم زيدا اذلو آخر لا وهم
الاختصار في الخبر أو يعود
ضمير متصل بالمبتدأ على
بعض متعلق الخبر نحو

على القمرة مثلها زبد او على
مضاف اليه الخبر كقوله
ولكن من عين حبيبها
اذلوا اخر لازم مود الغمير
على متأخرة نظا ورتبة (وقد
يحذف كل من المبتدأ والخبر)
جواز العلم به وقد اجتمع
حذف كل منه ما ربقاء
الآخرى (نحو سلام قوم
منكروا) فسلام مبتدأ
والمسوق له الدعاء والخبر
محذوف (اي عليه كتم)
وقوم خبر لمبتدأ محذوف اي
(انتم) قال ابن ابي ابي اذا
دار الامر بين كونه المحذوف
مبتدأ او كونه خبرا فليهما
أولى قال الواسطي الاولى
كون المحذوف المبتدأ
لان الخبر محط النائدة
وقال العبدى الاولى الخبر
لان التحوز في آخر الجملة
أهل وفي المحذوف من نحو
زيد وعمر وقائم أقوال ثالثها
الخبر وقد يجب حذف
كل منه ما فيجب حذف المبتدأ
ولم يبق عليه هنا اذا أخبر
عنه مبتدأ مقطوع لجرد
مدح أو ذم أو ترحم كدرون
زيد المكرم أو بمخصوص
نعم وبشئ مؤخر عنهم أو
بصرح القسم نحو في ذمتي
لا فعل أي عيني أو بعد

متصلا بالمبتدأ بل بما يتبعه (قوله على القمرة مثلها زبد) كناية عن كثرة بدخلط
بالقمره والظاهر على القمر بلاناء لانه تعريف للقمره الواحدة الا ان بدعي انه
تعريف للقمره على كل قمره مثلها منه زبد (قوله مل عين حبيبها) مجزئيت انصيب
ابن رباح الا كبر صدره * أهائك اجلا لا وما بك قدرة * على ولكن والشاهد في
مل عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن يدل
عليه دليل حالي أو قالي ثم الكناية منتقضة بنحو أن يقال أن يدحسن جميل فيقال
ما أحسنه وما أحله فلا يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يغمران
لكن العورة الثانية لانه نقص ما لان الحذف بلا دليل ولم يذ كر الدواعي المتضمنة
للعطف لانها وظيفة أهل المعاني (قوله واذا دار الامر الخ) انما جاز في الكلام
الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لا بد في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لا بد
من القربة المرشدة اليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قربة يتعين
محذوف ويوضح ذلك ما ذكر في التلخيص في باب الابتجاز في قوله تعالى فسذلكن
الذي لم يمتد في عينه من انه يحتمل في حبه لقوله قد شغفها حبا أو في مرادونه لقوله تراود
فما فلا حاجة لما قيل انه في صورة الاحتمال أحد القريبتين كناية لانها دلت
على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القربة أمر ظني والظني يجوز تخالف مدلوله
عنه (قوله وفي المحذوف الخ) ذهب سيبويه الى ان المذكو خبر الاول
وخبر الثاني محذوف وابن السراج وابن عصفور الى عكسه وآخرين الى التخيير
وفي المعنى ان مذهب سيبويه ان المحذوف فيه من الاول اسما له من الفصل وكان
فيه اعطاء الخبر للجاء ورع ان مذهب في ياريد بداليعملات ان الحذف من الثاني
انتهى وعابه يتخرج قول المنهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل
من مائة والخلاف انما هو عند التردد والافلا خلاف ان الحذف من الاول في نحو
نحن جماع عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف

واستكاف بعضهم خلافة ومن الثاني في قوله * وان في قمارهم الغريب *
(قوله بنعت مقطوع) أي بنعت في الاصل والافه في حال كونه خبرا لا يكون نعتا
وانما وجب الحذف حينئذ لانهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التي كان عليها
قبل جعله خبرا وهو بلاؤه المنعوت ولا كذلك لوصرح بالمبتدأ وقيل غير ذلك (قوله
مؤخر عنهم) هذا القيد وان كان لا يضر ما ذكره غير محتاج اليه اذ الكلام فيما
وقع فيه المخصوص خبر مبتدأ ولا يكون كذلك مقدما (قوله أو بصرح القسم
نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس مبرحيا في القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما
يتعين له بقوله لا فعل ولا فعلن وسأني ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما

ذلك على العبادات والمفروضات أجيب بأنه كان الجمع بان مراد الخو بين بصراحة
 العمر اشعاره بالخلاف مطلقا وعدم استعماله الا فيه وان لم يعتد به شرعا اذا حيل
 على العبادات ومراد الفقه اعني في صراحته اني كونه بمنزلة معتد به شرعا على
 الاطلاق والحاصل اذ لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الخلف الا أنه لا يعتد به
 شرعا **تذرية** **عمر** في قوله - عمر ك الله كيف يلقين ونحوه منصوب
 على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والاصل تعمير ك الله والاسم
 الشريف امامه منصوب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله
 في عمر ك الله والمعنى ذكر لك بالله تذ كبريا عمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقة
 عمرت قلبك وامامه فروع على ما حكاه السابق عن بعض العرب ووجهه ان المصدر
 أضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه فاعل (قوله وأعين الله) يفتح همزة
 اعين وضم ميمه وفيه لغات اخرى من الين وهو البركة ونظر بعضهم في هذا المثال اذ
 لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز ان يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير يسمى
 عين الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتداء انتهى ويحاج بان المثال يكتبه
 الاحتمال ولعل الحذف حتمية غير واجب اذ لم يرد الجواب مسده وان اقتضى
 كلام ابن الناطم الوجوب وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز ان تكون اللام داخلة
 على المبتدأ المقدس بينها وبين عمر ك كما قالوا في أم الخليس يجوز (قوله وأمانة
 الله) المراد به ما فرض الله على الخلق من طاعة كنه أمانة له تعالى يجب عليهم
 ان يؤدوها اليه (قوله نحو عهد الله) فانه يستعمل غير قدم نحو عهد الله يجب الوفا به
 وعهد الله ايضا وهوا يحاؤه ومنه ما قد عهدنا في آدم وكلامه الذي يوحى الى عباده
 من الملاق المصدر على المفعول وهو الذي يقدم به وعلم اذ عهد الله من اضافة
 المصدر للفاعل صورته معنى لا صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله
 أى أقسمت له به عهد فهو مضاف للمفعول (قوله فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف)
 فتقول على عهد الله لا فعل كذا وعهد الله لا فعل كذا ولا أن تقول القياس وجوب
 الحذف أيضا عند اقرية لتحقيق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد انظار
 مسده ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبر وامعه
 أن يكون الخبر مدلولوا عليه من الكلام لان قرينة متعارضة عن الكلام اعتناء بالخبر
 لكونه ركن الاستناد ومحط الفائدة وقضية الاطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتي
 في ضبط الوجوب بما موضحه غيره الوجوب في عهد الله لا فعل لان الجواب في
 موضع الخبر ويحاج أيضا بان المصنف اعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا
 لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لا فعل فان الجواب فيه متعين لذلك الموضع

وأعين الله وأمانة الله بخلاف
 غيره فتحو على عهد الله فلا
 يعلم ذلك الا بقراءة كذا كسر
 جواب بعده فهذا يجوز فيه
 الاثبات والحذف ومحل
 وجوب الحذف في الاولى
 ان تعاقب الامتناع

الجواز ان لا يستعمل عهد الله قسما وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا
 خاصا في الواو التي ليست نصافي المعية نحو زيد وعمر وجاءني معا (قوله على نفس
 المبتدأ) أي وجوده اذ المبتدأ ذات والذات لا يتعلق بها (قوله كونامطلقا) هو الذي
 لا يتخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوه مامن الافعال العامة التي
 لا يتخلو عنها فاعل والمقيد هو السكون الخاص كقيام وحدثة عهد وعل المصنف
 لم يقيد هنا بالسكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور
 حيث قالوا لا يذكّر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل السكون الخاص مبتدأ فيقال
 لولامالمقيد ايانا أي موجودة (قوله فان تعلق على نسبة الخبر الخ) لا ريب انه هنا
 وفي امر تعلق الجواب على نسبة الخبر الى المبتدأ لكن المراد فيما مر النسبة المطابقة
 وهما النسبة المقيدة بأمر خاص ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونامطلقا
 وفي هذا بأن يكون كونامقبدا (قوله وقيل الخال) لا فرق فيما بين ان تكون اسما
 أو فعلا ماضيا أو مضارعا أو جملة اسمية سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها
 لو ردد السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك (قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا)
 وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضرب زيد بكاه أو ضرب زيد الشديد
 قائما اختار ابن مالك وقال للكسائي الجواز ولم يذكر عليه شاهدا وقيل بالرفع الغلبة
 معني الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه
 الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائما وهل يجوز ادخال
 كان التاقصة عليه نحو كان ضرب زيد قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز
 وابن عصفور المنع ووجهه ان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه وحذف
 خبره كاربج (قوله عاملا في مفسر الحال) أي عاملا في اسم مفسر ضمير هو صاحب
 الحال وشمعل كلامه كون المفسر مفعولا كاملا وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد
 ضاحكا وكونه فاعلا ومفعولا نحو تضليل بنافقين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل
 والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة وشمعل أيضا نحو ضرب زيد
 عمرا قائما بالاضافة وأورد على الضابط المذكور ضرب زيد قائما شديدا فان المصدر
 لم يعمل في مفسر صاحب الحال لانه ضمن الممتكلم ولا يكون له مفسر ومراجع (قوله
 أو مضاف الى المصدر المذكور) أي أو يكون المبتدأ مضافا الى مصدر عامل في
 مفسر صاحب الحال المذكور كورة اضافة بعض اكل أو كل للجمع (قوله أخطب
 ما يكون الخ) ما مصدرية عند الجمهور والتقدير اخطب أكون الامير وانما
 قدرناه بالا كوا ان لاجل اضافة أفعّل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه
 فلا بد من تعدد ولا يقدر بين ما والمصدر شئ وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شئ

على نفس المبتدأ كما هو
 الغالب في لولا وهذا هو المراد
 بقولهم يجب الحذف اذا
 كان الخبر كونامطلقا نحو لولا
 زيد لا كرمك أي لولا زيد
 موجود فان تعلق على نسبة
 الخبر الى المبتدأ جاز الحذف
 ان دل على الخبر دليل والا
 وجب ذكره ونحو لولا قولك
 حديثي عهد بالاسلام
 لهدمت الكعبة (و)
 المثلثة قبل (الحال الممتنع)
 كونها خبرا عن المبتدأ
 المذكور قبلها بأن يكون
 المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر
 صاحب الحال كما سبأني
 أو مضافا الى المصدر المذكور
 نحو أكثر شربي السويق
 متونا وألى مؤول به نحو
 أخطب ما يكون الامير قائما

وبعضهم بقدر محذوف أى أخطب ازمان كون الامير قائماً وقيل ما تذكره موصوفة
بالجملة بعدها وهى يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف
والقدير أخطب شئ يكون الامير فيه خطيباً اذا كان قائماً ففيه الذى قدرته خبر
يكون والهاء من فيه هو الهاء الى الموصوف المذكور (قوله ويجوز تقديم الخ)
سواء تعدى المصدر ام كان لازماً وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهراً أو
مضمراً وقيل يجوز اذا كانت من مضمراً وعليه الكسافى وهشام وقيل يجوز اذا
كان المصدر لازماً (قوله وتوسطه معمولها الخ) عليه البصريون والكسافى نحو
ضرب زيداً فرساراً كبا وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل
يتمتع وعليه الفراء (قوله وتوسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو ضرب
ملتوتاً السويق وهذا ما عليه الكسافى وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع
الخ) وخرج بكون المصدر عاملاً فى مفسر صاحب الحال مالم يقدّر المصدر
عاملاً فى صاحب الحال نفسه لافى مفسر فانه لا يغنى الحال حينئذ عن الخبر نحو
ضرب بن زيد قائماً على جعل قائماً حالاً من زيد قائماً عاملاً فى الحال هو العامل فى زيد
وهو ضربى فلا يغنى الحال عن الخبر لانه من صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملاً
فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربى زيداً شديداً لا يصح التنبه على انه سد
مسد الخبر لانه ر بما وقف عليه بالسكون على لغة قديميهم انه خبر لاجال ولان شديداً
يصح ان يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه فيتمتع برفعه ولا وجه لتنبهه واذا كان
الخبر ملاماً فطابقه فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة
وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال
المذكورة قائماً بغير اختلاف وفى مثال الشارح نظر لان شديداً وان كان صالحاً لان
يكون خبراً عن ضربى لا معنى للاحقية لكونه حالاً من شديداً وقد علمنا ان
مالك يقول الراجحة * مال الحال مشهوراً * وقولهم حكماً مسمطاً والاولى فى
مثله ان يذكّر العامل أو يعبأ بالنصب مرفوعاً ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع
الحال فى الصورة الاولى اختياراً وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفع على انه خبر
ضربى بل خبر مبدأ محذوف فاذا قيل ضربى زيد قائماً فالقدير ضربى زيداً وهو قائم
والجملة حال سدت مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد أفعل مضافاً الى ما الموصولة
بكان أو يكون نحو أخطب ما كان أو يكون الامير قائماً ووافقه ابن مالك وقال فيه
مجازان أحدهما اضافة أخطب مع انه من صفات الاعيان الى ما يكون وهو فى
تأويل السكون والثانى الاخبار بقائمه انه فى الاصل من صفات الاعيان عن
أخطب ما يكون مع انه من المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والحامل

ويجوز تقديم هذا الحال على
المصدر عند البصريين
وتوسط معمولها بينها
في بين المصدر ومعموله
لا توسطها بين المصدر ومعموله
للفصل بينهما وخرج بقوله
الممتنع الخ الصالح جمعها
خبر المبتدأ فالرفع فيه واجب
كضربى زيداً شديداً وأما
قوله حكماً مسمطاً أى
حكماً لك مثلاً

كأسياني فان لم تكن نصافيا كما
اذا قلت ز يدومحزروأردت
الاخبارا بارة تترانها جاز ذكره
لعدم النصص على المعية
والخذف اعتقادا على ان
السامع يفهم من اقتصارك
على ذكر التعلطين معنى
الاقتران والاصطحاب
وأشار الى أمة ما تقدم من
المسائل الاربعة على طريق
الفصل والشر المرتب بقوله
(نحو لولا أنتم لسكننا مؤمنين)
فأنتم مبتدأ والخبر محذوف
أى صدقتموا بدليل أنحن
صدناكم وهذا كاترى
مما تعلق فيه الامتناع على
النسبة وقد تقدم أن حذف
الخبر فيه للدليل جاز لا واجب
فالاولى التمثيل بما يكون
فيه الخبر كونا مطلقا وانما
حذف لانه معلوم بمقتضى
لولا اذ هي دالة على امتناع
لوجود المدلول على امتناعه
هو الجواب والمدلول على
وجوده هو المبتدأ واذا قيل

على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابا بآول الجملة فقصت بآخرها مر فوا وحينئذ
فأعمل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافى انه يجوز مجازا لكن
قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ماوجه الاختلاف فيه وماوجه المنع في المصدر
الصريح وان لم يوجد مجاز لان باب المجاز لا يجز فيه ولا يشترط السماع في تحضه
ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعنوية (قوله فشاذ)
وشذوه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للعبارة وكون الحال ليست من ضمير
معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون
الحال من المكاف المضاف اليها في حكم حمل لان الذات لا توصف بالتفوذ (قوله
الصريحة في معنى المصاحبة بأن تكون نصافي المعية) الظاهر انهم أرادوا بالصريح
والنص هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور والافالوا وفي مثالهـم
تحمّل العطف والمعنى كل رجل وضعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نخذ ذلك
وقوله الصريحة صفة الواو أى الصريحة في المصاحبة بأن لا تحتمل غيرها أو
المصاحبة المصرح بها فهم من باب عيشة راضية والمعنى المصرح بها أى بالواو بأن
لا تحتمل غيرها (قوله فالاولى الخ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والاصل
حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فيكون محذوف وجوبا (قوله لسد الجواب مسده)
أى وان كان محذوفا (قوله وهو ساد مسد الخبر) هذا بيان لكون الخذف واجبا
ولم تعرض لبيان وجه الخذف كقيمة المواضع وقال في القوا كه الجنة فحذف الخبر
وهو حاصل لدلالة طرفه الذى هو اذا أو اذا كان عليه لان الحال يشابه طرف الزمان
الآتى ان معنى جاعنى زمان ركو به فالحال دالة على هذا الخبر
بواسطته انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الطرف دون غيره ان الخذف توسع
والطرف أبقى به والزمان دون المكان لان المبتدأ أمتا حدث والزمان أجدر به
ولعل وجه ان الحدث يتصف حقيقة بالظرفية في الزمان دون المكان وخصوصا
اذا دأمن ظروف الزمان لان الكلام فيه معنى الشرط لانه في قوة انما ضرب
زيد بشرط أن يكون قائما (قوله والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما) هو

لولا زيدا لآتيتكم بشئى أن وجوده يمنع من الاتيان فصح الخذف لعين المحذوف ووجب اسد الجواب مسده (و) نحو
(لعمرك لآتيتكم) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف أى قسمي للعالم به ووجب اسد الجواب مسده وعمرك بشئ العين
من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مراداه الحياة (و) نحو (ضرب زيد قائما)
فضرب مبتدأ وهو مصدر عامل في زيد بالنصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوف وهو ساد مسد الخبر
والاصل حاصل اذا كان أو اذا كان قائما فحذف حاصل الذى هو الخبر ثم الطرف وكان المحذوف تامة وهذه الحال
لا يصح جعلها خبرا عن ضرب لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام وانما لم تجعل كان ناقصة والمنعوب
خبرها لا يصرح أحدهما التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربى زيد قائما فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر

مذهب جمهور البصريين ووراءه أقوال كثيرة قال الأستاذ الصفوي وأقول
في المثال شبهة ساخنة منسوبة إليه وهو أن مذهب البصر بين أن الظرف إذا وقع
خبراً فالاصل والاولى ان يكون الخبر المقدر فعلاً بالهم المطبقة قواها على تقدير
اسم الفاعل ويمكن ان يقال ان الخلاف اذا لم تكن قرينة أو امر مرجح لاجدهما
وفي المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الا زمنة أو المراد مجعول واللائق حينئذ
تقدير الصفة قال في المغني واذا جهات المعنى فقد ر الوصف لانه صالح لازمنة وان
كان حقيقة في الحال انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الا زمنة
قول المصنف في الاوضح وخبر ذلك مقدر باذ كان أو اذا كان عند جمهور البصريين
انتهى فظهر أن اذ كان لخصوص الزمان الماضي واذا كان لخصوص الزمان
المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضي نحو واذا قبل لهم لا تقعدوا في الارض واذا
ما غصبواهم يغفرون وعليه في قدر اذ اريد الحال أيضاً (قوله الثاني وقوع
الجملة الاسمية الخ) اذا الخبر ليس من مدخل الواو الاعلى وجه التشبيه بالحال
على خلاف الاصل كقوله * فلما صرح الشرفامي وهو عريان * (قوله كل رجل
وضيعة) استشكل بأنه لا يصح ان يعود الضمير من ضيعته الى كل اذ لم تقترب
ضيعة كل رجل من كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون
بضيعة رجل ما والجواب ان كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضيعته ناب عن
ضمائر كثيرة فضمير ضيعته اجمالاً ضمائر متعددة كل ضمير في هذا الجمل راجع الى
ظاهري في ذلك الجمل فكأنه قيل زيد وضيعته وهكذا الى ما لا يحصى هذا وقال
الرضي والظاهر ان الحذف في هذا الباب غائب لا واجب لقول علي رضي الله عنه
أنتم والساعة في قرن والقرن الجمعة وحبل بشد به بعيران وفيه اننا نسلم انه قصد
بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان
لعدم قصد المقارنة بالواو ولا نسلم ان قوله في قرن خبر بل حال لبيان مقدر المقارنة
على أن الساعة ليست نهائية في المقارنة كالضيعة (قوله ووجب لقيام الواو مقامه مع)
هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده ويكون
الحذف وجباً وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قدر بعد المعطوف والمعطوف
عليه وليس ثم شيء يسد مسده وقال بعضهم انما وجب الحذف لقيام المعطوف
مقامه قال في الفواكه الخفية واستشكل بأنه من تمة المدة اذ كيف يسد عن الخبر
ويجب عنه وليس لنا أن نقول ان التقدير كل رجل مقرب بضيعة وضيعته
مفترضة فيكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجزئ بل نفعاً في وجوب حذف خبر
المعطوف وهو وضيعته لعدم سد شيء مسده انتهى وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثاني

الثاني وقوع الجملة الاسمية
مفترضة بالواو موضعه
كل جملة أقرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد
(و) نحو كل رجل
وضيعة) بالاضافة للجملة
والله اداة التشبيه وهي الحرف
هيبت بذلك لان المبتدأ
ضاعت فيكون قد ضاع بها
أوضاع تبركها في كل مبتدأ
ورجل مضاف اليه وضيعته
معطوف على المبتدأ والخبر
محذوف أي مقرونان للدلالة
على الواو وبعدها على المصاحبة
والاقتران ووجب لقيام
الواو مقامه مع

يسد سد الخبر من حيث هو خبر الاقل فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد
 مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه وقال
 السكوفيون الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكأن الكلام في كل رجل مع ضيعته
 بدون تقدير فكذا هذا ورفع ضيعته للخبر به لا ان يكون تابعاً لـ لكن تستحقه
 الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفاً وأجرى
 على ما بعده وتحقق المقام يضيق عنه نطاق الكلام
 والله الوفي لنيل المرام والمأمول من قبض
 فضله حسن الختام بجاه سيدنا محمد
 عليه وعلى آله وصحبه
 أفضل الصلاة
 والسلام
 تم

﴿تم الجزء الاول من حاشية يس على الفا كهـ و يليه الجزء الثاني﴾
 ﴿أوله باب التواضع﴾

(فهرست الجزء الثاني من حاشية يس على شرح الفاصكي على القطار)

صفحة	
٢	باب التواسخ النوع الاول كان واخواتها
١٩	ما حمل على ليس
٢٥	النوع الثاني ان واخواتها
٣٩	تقمة تنفع ان وجوب الخ
٥٣	النوع الثالث من التواسخ ظن واخواتها
٥٨	باب القاعل
٧٥	باب النائب عن القاعل
٨٢	باب الاشتغال
٩٣	باب التنازع
١٠١	باب المنصوبات
١٠٩	فصل في الكلام على المنادى الصحيح الآخر
١١١	فصل في أحكام توابع المنادى
١١٤	فصل في الترخيم
١١٦	فصل في الاستغناء والتدنية
١٢١	المفعول المطاق
١٢٩	المفعول له
١٣٣	المنعول فيه
١٣٧	المفعول معه
١٤١	الحال
١٤٦	التمييز
١٥٧	المستثنى
١٧٠	باب في ذكر المحفوضات
١٩٢	فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها الخ
١٩٣	الاضافة
٢٠٣	باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها أحدها اسم الفعل
٢٠٨	الكلام على اعمال المصدر
٢١٢	تقمة يجوز في تابع الفاعل المحرور الخ

٢١٣	إهمال اسم الفاعل
٢١٨	اسم المفعول
٢١٩	الصفة المشبهة
٢٢٥	اسم التفضيل
٢٣٢	باب التوابع
٢٣٤	النعت
٢٤٠	التوكيد
٢٤٩	عطف البيان
٢٥٢	عطف النسق
٢٥٧	تنبيه فال الرضي وقد تكون ثم والفاء المجزأة الدر ج في الارتفاع الخ
٢٦٧	تنبيه يجوز عطف الفعل على مثله
٢٧٠	البدل
٢٧٦	تنبيه علم أن البدل يوافق متبوعه في واحد من أوجه الاعراب الخ
٢٨١	باب العدد
٢٨٣	باب موانع الصرف
٢٩٤	باب صيغتي التعجب واسم التفضيل
٢٩٩	باب الوقف
٣٠٤	فصل في الكلام على همزة الوصل

(تم فهرست الجزء الثاني من إيس على الفا كهي)

الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ من بن زين الدين الحمصي الشافعي
المتوفي سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجمال
عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمحبوب
النسب على المقدمة المسماة بفطر التدي ويل
الصدى لمؤلفه سميويه زمانه أبي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام
الانصاري المتوفي سنة

٧٦٢ نفع الله

م. آمين

م

﴿درهم اسماء شرح الفاكهي المذكور﴾

باب

في ذكر ما يفسخ المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والتأنيب وهو ان وأخواتها وما حمل على ان والتأنيب ما ينصبها معها وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وسهيت نواسخ لازاتها حكم المبتدأ والخبر أخذ من النسخ وهو لغة لا زالة وبدأ بالتوابع الأولى غير متعرض لأفعال المقاربة ثم أعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأسمى وأصبح وأضحى وظن وبات وصار وليس) وفي معنى صار آص ورجع وعاد واستحال ومارح وراح وتحوّل الثاني ما يعمل

باب النواسخ

جمع ناسخ لأن فاعلا وصفة غير عاقل بطرده على فواعل بخلافه مصفا عاقل وافظ باب يقرأ بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الإضافة ولا يردان الباب ليس مما يضاف للجملة لأن المراد من الجملة هنا لفظها ويجوز الوقوف على سبيل التعداد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان (قوله وأخواتها) أي التي جرت عاداتهم به ذكرها مع كان في ترجمة واحدة ولذا احتاج إلى قوله وما حمل الخ وإن كان ذلك من الأخوات في العمل الخاص وهو رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ويجوز اختصاص ما حمل بالحكم لا يقتضي العطف على الأخوات لأن ما ذكر في هذا الباب يختص بالحكم كالاختصاص (قوله على ثلاثة أقسام) أي صادة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر (قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أي مما سياتي في تقديم النفي وشبهه والمصدرية الظرفية فلا ينافي ما سياتي من الشروط العامة لأفعال هذا الباب والخاصة ببعض منها (قوله وفي معنى صار آص الخ) كقوله

ر بيته حتى إذا تعددا * وأص هذا كالحسان أجردا

وقوله * ويرجع من دارين بجرا الحناب * وقوله

وكان مضى من هديت برشده * فله مغو عا بالرشدا

وقوله

ان العداوة تستحيل مودة * بتدارك الهفوات بالحنان

وقوله

وما للراء الا كالشهاب وضوئته * يجوز رماد اعداذه وساطح
 وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله * لعل منا يا ناخو ان أبؤسا *
 ومن الخو بين من منع ذلك في آض وعاد تحتجبانهم - ما فعه - لان تامان يتعديان بالي
 والمنصوب بعدهما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزر
 الجزر وما نحن الا أن يكون التقدير مثل جزر الجزر وما كان من المعرفة على معنى
 مثل فقهه يجعل العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى صار أو وقع فعلة في وقت
 الرواح هو ما عليه جمع وألحقوا بأفعال الباب غدا بمعنى صار أو وقع فعلة في وقت
 الغداة واشتهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تعدو خاسا وتروح طائنا ومنع الجمهور
 الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد دلالة لا نكرة وألحق أيضا أفعال آخر
 مذكور في المطولات منها فعه في قدمت كأنها حربة وجاء في قولهم ملجأت حاجتك
 وحاجتك يروى بالرفع فالاستفهامية في محل نصب على انها خ - برف - دم لاجل
 الاستفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاعن
 واسمها ضمير ما وضح تأنيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك ومعه تضي كلام
 ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب محبي عبا بمعنى صار فانه قال الاولى
 في جاء البرق فميز ان يكون قفيزين خبر لان الحال فضلة والمعنى على الصيرورة
 والخبر محط الفائدة ونظريه تلميذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها
 بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيئا الى العالم عجيبه
 قفيزين وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجي على القفيزين (قوله بشرطه قدم في
 الخ) انما اشترط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النسب في فلما دخل عليها النبي انقلب
 اثباتا بمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز
 ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما (قوله ما زال الخ) أي ما تصرف منها
 أي المواد وهو مادة أربعة فاندفع المذكور ان أفعال ماضية والنهي لا يدخل
 على الماضي (قوله ماضى يزال) زال هذه واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل
 بفتحها كخاف يخاف (قوله لا ماضى يزال) بفتح الباء وكان عليه أن يقول
 لا ماضى يزال بمعنى ما زال الكسائي والقراء حكى لزال لنا قصة مضارعا آخر
 وهو يزال فيكون مشتركا بين التام والنقص ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة
 كما ترك هنا الاحتراز في بقية الأفعال عنها اذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعده هذا
 (قوله متعد الى واحد) وعنه ما زاي ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه
 من باب ضرب ولم يذ كر لزال التي من هذا الباب مصدر لانه لا مصدر لها ولا أمر

بشرطه قدم في أو
 دغاء (و) هو أربعة (ما زال)
 ماضى يزال لا ماضى يزال
 ولا يزال فانه ما تامان الاول
 منه ما مضى الى واحد
 ومصدره الزيل

(قوله والثاني قاصر) وزنه فعل يفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر ومنه
 الانتقال ولا يخفى في أن الانتقال معني زال ما في يزال وأما قولهم معناه الاستمرار
 فهو ومعني مازال بواسطة التي الداخلة عليها إذ في يستلزم الإثبات أي
 استمرار ثبوت الخبر وإنما صارت الأولى تامة والثانية ناقصة لأن الأولى قصد فيها
 نفي الانتقال النسبة التي هي مضمون الجملة بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية
 قصد فيها نفي الانتقال عن المفرد كزيد مثلا في قولك مازال زيد فكأن تامة
 أي مستغنية بمرفوعها (قوله ومصدره الزوال) أي الانتقال (قوله وهذه
 الأربع معانها متفقة) لأنها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها فاعلم أنها متفقة أي
 من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه ثالثه تنقو) أي لا
 وليس منه قوله * فلا وأني دهمي زالت عزيزة * أي لازالت لأن الحذف لم يسمع
 إلا من مضارعاته بل هذا من الفعل بين لا والفعل بالجملة القسمية وإن كان
 خلاف الأولى قال الرضي والأول لا يفسد بين لا وما بينهما نظرف وشبهه وإن
 جاز في غير هذه الأفعال نحو لا اليوم جئتني ولا أمس وذلك أنه كتب حرف التي
 معها لإفادة الإثبات (قوله إذا الأصل لا تنقو الخ) إنما جاز حذف لعدم
 اللبس إذ قد تقر أنها لا تكون ناقصة إلا معها ولا نه لو كان أنباء لم يمكن بد من الادم
 والثبوت والحذف في جواب القسم كغيره لأنه ثابت في غير هذه الأفعال نحو والله
 أقوم أي لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت عيني الله الخ) صدر بيت لامرئ القيس
 عجزه * ولو قطع عوار أسى لديك وأوصالي * وعين الله مبيت أخبره محذوف أي على
 ويجوز النصب لأن الحذف لا حذف وصل فعل القسم بنفسه إلى القسم به ثم حذف
 وايمينا القسم والجمع عين والأوصال الما صل ولا أبرح جواب القسم وجواب
 لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطع عوار أسى لا أبرح (قوله ولا زال منها
 بجزعائك القطر) عجز بيت لذى الرمة صدره * الأيا أسلى يادرمي على البلى *
 ومنها أي سائلاب شدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر والجزع تأنيث الإجرع
 رملة مستوية لا تثبت شيئا (قوله وقيد الخ) أي بداء على أن لا ترد للدعاء (قوله
 كاعط مادمت الخ) محل مادمت مصيبا نصب لأن ما مع صلته نائب عن ظرف الزمان
 فاستحققت إعرابه كما يصرح به كلام المعنى فإنه قال والزمانية فنحو مادمت حيا أي
 مدة دواي حيا في حذف الظرف وخلفته ما وصلتها كجاء في المصدر الصريح نحو
 جئتكم صلاة العصر ثم قال وإنما ساعدت عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل
 نحو كالأشياء لهم مشوا فيه فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أي كل وقت أضاعة
 والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل أن المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان

والثاني قاصر ومصدره
 الزوال (ومافئ وما انفك
 وما برح) وهذه الأربع
 معانها متفقة بخلاف مثال
 التي نحو ولا يزالون مختلفين
 إن نبرح عليها كافرين ومنه
 ثالثه تنقو وقوله
 فقلت عيني الله أبرح قاعدا
 إذا الأصل لا تنقو ولا أبرح
 ومثال انتهى قوله
 صاح ثمرو ولا تزل ذا كرمو
 ت فندبانه ضلال مبین
 والدعاء قوله
 ولا زال من لا بجزعائك القطر
 وقيد في الارتشاف بلا
 خاصة كإلى البيت والقسم
 الثالث ما يعمل هذا العمل
 بشرط تقدم (ما) المصدرية
 الظرفية وهو (دام) لا غير
 كاعط مادمت مصيبا درهما
 أي مدة دواي مصيبا
 وسميت ماضية مصدرية
 ظرفية لأنها تقرر
 بالمصدر والظرف فلزم
 تقدمها ما أو كانت مصدرية
 غير ظرفية

فان كان مستحقة الانصب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالإضافة فكذلك وانما به
 ماهذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة ومن
 هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام زيد مقبلا لانه عند التأويل لا يكون للظرف عامل
 (قوله لم تعمل) أى العمل المذكور فلا ينافي انها ترفع الفاعل (قوله مادامت
 السموات والارض) أى ثبت وقد يقال ان دام في الآية تامة وسيأتى ان غير دام
 مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فان الفارسي ومن تبعه
 يذهب الخ) هو ظهير زيد وعمرو قائم فقط ما قبل الاولى يذهبان وانه يتأويل كل
 (قوله هذه الافعال) لو قال أى هذه الافعال كان أولى (قوله وكذا ما تصرف منها)
 التصرف هنا وفي قولهم المصدر ما يجرى ثانيا في تصرف الفعل عبارة عن تحويل
 الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين أو بطريق
 الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهو في التصريف ثلاثة أقسام مالا
 يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا ردام عند القراء ومن تبعه والتصرف المراد هنا ان
 تثبت بقية المشتقات عامل ذلك العمل فلا اشكال في الحكم بان دام غير مقصورة
 مع ثبوت يدوم ودام والدوام وغيرها خلافا للقاني حيث استشكل ذلك وقال تخلف
 العمل لا يوجب تخلف التصرف لان أفعال النقصيل من المتعدى مشتق منه وان لم
 يعمل عمله اه على ان الان لم اتحاده معنى دام الناقصة وغيرها كذا كرتدبر
 وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر
 وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقيا ولينظر اذا قيل منهم فل عمرو قائم ثلثة فلفل
 مبتدأ لانه وصف بعد عمرو واسمه وقائم خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره
 من حيث الابتداء فهو مل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ويشكل الأول
 بانه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفائدة
 لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتمامل وكذا في قولك ما كائن زيد قائما فكأن مبتدأ
 وانغني عن الخبر ماذا (قوله وفاعلا مجازا) اسم به وتسمية المرفوع باسمها والمصوب
 بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذا المرفوع ليس اسمها الحقيقية وانما
 اصطلاحا ولي تسمية بذلك وكذا المنصوب ليس خبرها الحقيقية وانما هو خبر لاسمها
 حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها وان دفع بذلك ما قبل من ان المرفوع
 ليس اسمها وانما هو اسم للذي وضعه واعلم أن دخول هذه الافعال على المبتدأ
 والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانها الى المفردات لا الى
 الجمل فان ذلك للحرر ولحكمهم توسعوا فيها وانسبوا معانها الى الجمل ورفعوها
 ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على

لم تعمل وان ولي مرفوعها
 منصوب فهو حال كجئت
 بمادام زيد صحبا أى من
 دوامه صحبا ولا يلزم من
 وجود المصدرية الظرفية
 وجود العمل المذكور
 بدليل قوله تعالى مادامت
 السموات والارض ان لا يلزم
 من وجود الشرط وجود
 المشروط ولا توجد الظرفية
 بدون المصدرية واتفق النحاة
 على ان كان وأخواتها
 أفعال لا ليس فان الفارسي
 ومن تبعه يذهب الى حرفيتها
 والصحيح فعليتها لا اتصال
 ضمائر لرفع البارزة وانه
 التأنيت لساكنة بها كما
 تقدم (فيرفعن) هذه
 الافعال وكذا ما تصرف منها
 (المبتدأ) تشبها بالفاعل
 ويسمى (اسما الهن) حقيقة
 وفاعلا مجازا (ويصن خبره)
 تشبها بالفعل ويسمى
 (خبرا الهن) حقيقة
 ومفعولا مجازا يمكن اشتراط
 في المبتدأ الذي تدخل عليه

تقديم الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائماً فهو
في قوة أمر زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائماً فهو في قوة غده ازيد قائماً لانها
حججهم التقرير المتبدأ على صفة وهي الخبر اسم لهما في الجزأين وجوز الجمع هو
رفع الامرين بعد كان وانكره الفراء ورد بالاسماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر من الذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة في
موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية) فان أخبر عنه به لم تدخل عليه فلا يقال كان زيد أخبر به أو لانه أو غفر
الله له لملغاة الجملة المذكورة لهذه الأفعال لم يعرف من معناها وبين ذلك الرضي
بما ينبغي مراعاة موقضية كلامه ان الطاب قسم للانشاء والهجج انه قسم منه كالمصر
وأما اذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ماله صدر الكلام جازاً لم تصدر هذه الأفعال
بمسألان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو أين تسكن أكر وأين كنت (قوله وان
لا يلزم التصدير) فالزم التصدير كما جاء الشرط والاستفهام وما أضيف اليها والمقرون
بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الهجج لا تدخل عليه وانما لم يجوز أن يكون الاسم
محالة الصدر ويدكر مقدماً كما جاز في الخبر مفرداً طلبياً لان الاسم ينتفع بتقديمه
كما ينتفع تقديم الفاعل لا لتباسبه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فالزم
الحذف كالخبر عنه بفتح مقطوع نحو والحمد لله أهل الحمد برفع أهل لا تدخل
عليه (قوله ولا عدم التصرف) أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر

أن لا يخبر عنه بجملة طلبية
ولا انشائية وأن لا يلزم
التصدير ولا الحذف ولا عدم
التصرف ولا الابتداءية
سواء كانت لنفسه أو لغيره
لفظي

و يثنى ويجمع وهذا هو المراد من الا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو
عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الأعراب كما توهمه جماعة لا يلزم التكرار بما
بعد هذا الشرط وعلى الرضي اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والتأنيخ
لا يدخل على الحرف فكذلك ما أشبهه ونظيره لما يلزم من ان من وما الموصولتين
لا تدخل عليهما هذه التواخيخ وطلانه مقطوع به ومن ذلك أين الله في القسم
وطوبى للمؤمن وويل للكافر وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) فهو قولهم
أقر رجل يقر ذلك الا زيد وقولهم فوالك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده
أبو حيان بقول التابعه * فلم تلتك فلو لم يكن أن أشقذوني * بضم أوله مضارع أشقذ
بهمزة فشين ففاف فزال مجسمة أي طرده ونازعه ابن هشام هذا واعترض على
المثاليين بانهم ما منعوا منعوا لانهم أقاموه مقام ما لا تدخل عليه التواخيخ
لان الأول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثاني بمعنى ينبغي لك أن تفعل (قوله أم لمحبوب
لفظي) مثله ابن قاسم بما بعد لولا الامتناعية واذا التعجبية وفيه نظر اذا لا يمنع في لولا

أم معنوى (نحو وكان وبك
قديرا) وأما قوله

وكوفى بالـ كالـ ذكر نبي
فنادر وأعله استغنى عن

ذكر هذه الشرط والحالة
على المثال فإنه جامع لها وما

اقتضاه كلامه من نسبة الرفع
إلى هذه الأفعال هو مذهب

البصريين وأما الكوفيون
فأما لا يجمعون لها عملا إلا

في الخبر لان الاسم لم يتغير
عما كان عليه والصحيح الأول

بدليل اتصال الاسم بها إذا
كان ضميرا نحو وكأولاهم

الطامنين والضمير بالاستشراء
لا يتصل إلا بعامله يلزم

على مقابلة أن تكون هذه
الأفعال ناصبة لا رافعة

وهذا لا يبعد في الأفعال
والأصل تأخير الخبر عن

الاسم كما في باب المبتدأ (وقد
يتوسط الخبر) بين الاسم

والعمل مع جميعها ولو كان
جملة على الأصح ثم تارة يكون

التوسط جائزا (نحو) وكان
حقا عليه فأنصر المؤمنين

وقوله
(فليس سواء عالم وجهول)

وتأية يكون واجبا

زيد سالم لهلاك ان يقال لولا كون زيد سالما فاعل المراد امتناع دخول التامع الفاعلى
(قوله أم معنوى) نحو ما أحسن زيد والله درك ومثل ابن مالك لذلك بقولهم
الـ كـ على البقر وقد يعترض بقولهم الـ كـ بالنصب بتقدير أرسل فإن لزوم
الابتداءية لأن ير يد أنه إذا وقع لزوم الابتدائية واعلم أن شرط ما تدخل عليه
دام وليس والمنفى بما زاد على ما سبق أن لا يكون خبره مقردا لطبعا لأن له المصدر
وهذه لا يتقدم خبرها وقد صرحت الإشارة إليه وسياق أن شرط ما تدخل عليه صار
وما بعناها وادام زوال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا مضيا وبين ما يتعلق به (قوله
وكوفى الخ) صدر بيت بحرف ودلى دل ما جدد صناع (قوله فنادر) ومنع بدوره
هو مؤول بالخبر مثل فلما بدله الرحمن مداى كوفى تذ كوفى (قوله وهذا لا يبعد
في الأفعال) وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كاذ كرفى باب الفاعل فشاذا
لا يرد نقضا (قوله كما في باب المبتدأ) أى الخبر الذى في باب المبتدأ فان الأصل فيه
التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أى يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض
معناه والمراد به مجرد الدخول ويتوسط تحتل الزمان والمكان وخصه بالمكان
قوله بين الاسم والفعل والأدب يدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره وانظر
هل هو لان الحكم مختص به أولانه الأصل وغيره مثله (قوله على الأصح) راجع
لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنع الكوفيون في
الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه وابن معطى في دام
و بعضهم في ليس مثله أبو حيان عن حكمية ابن درستويه ولم يظفر به من حكمى
الاجتماع على الجواز فيها كبن مالك ولا فرق في الجملة بين الإجماع والفعلية
ولا الفعلية بين التي فعلها سار فاع ضمير الاسم أولا خلافا لمن منع مطلقا ولو منع إذا
كان رافعا لضمير الاسم نحو كاذ زيد يقوم وحمزة ابن عصفور قال لان الذى
استقر في باب كان انك إذا أخذتهم أعاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطها
في ما ذكر على ان يقوم خبرا مقدم المرجع الى ذلك (قوله فليس سواء عالم وجهول)
بحرف بيت للسموأل صدره سلى ان جهلت اناس عنا وعندهم والشاهد فيه ظاهر
(قوله لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة) وهذا وقع في كلام جماعة
منهم الشهاب القاسمى والحق كما بيناه في حاشية المختصر عند قوله في الديقحة وعلم
من البيان لم يعلم ان الممتنع تقديم الصلة أو ثبوت من أجزائها على الموصول وأما
تقديم بعض أجزائها الصلة على بعض فأنزومنه تقديم معمول الصلة على العامل
والأول الحرف المصدرى (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك اذا كان المقصود
حصر الخبر في الاسم نحو ليس قائما الا زيد وهذا واضح في ليس لان خبرها لا يتقدم

فخور يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم (٨) الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدرى

ولأن الأخير عن الاسم لاجل الضم - يقال الداميني وأما تتبليهم في هذا المقام بخوك كان في الدار صاحبها فليس يعجب اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعاً لما منع كحصر الخبر نحو ووما كان سلامتهم عند البيت الامكنة وتصديقه وكشفاء عرام - ما نحو كان موسى مدبني وكما أخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومفعوله الذي هو كثرته بالاجنبي (وقد تقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد تقدم المفعول حيث لا تقدم العامل بدليل فأما البيت فلا تفهروا جواز نحو زيد المأثر ب وعمران لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى أن يستهذب بيت العروض وهو قوله

علموا وانظرو لو كان الناسخ غيرها نحو ما كان قائما الا زيد هل يجوز تقدم الخبر على الناسخ وتأخير عن ما قيل ما قائما كان الا زيد أو يفرق بين ما بشرط في عمله تقدم الثاني وبين غيره صرح في الاوضع في غيره - مثله الحصر بالجواز مطلقا والظاهر جريانه فيها وصرح الرضي بالاتفاق على المنع فيما اشترط لعمله تقدم نفي وعمله بان الثاني نزل معه منزلة الجزء وأما تقدمه على الثاني فغير جائز لما أتى ومن ذلك اذا كان الخبر منه موصول نحو كأنه زيد كافي النكت وقوله المصنف عن المعرب ورده بأن الفصل هنا جائز اتفاقا بخلاف ضرب به زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله آتيتك ما دام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الاثام لان ما مصدرية فيجوز فيه تعليل الشارح (قوله لاجل الحرف المصدرى) شامل لتقديم الخبر الذي هو في الدار على الناسخ دون الحرف المصدرى الذي هو ان وعلمها جميعا لان الحرف المصدرى لا يجوز ان يليه معمول الصلة لثبوت امتزاجه بصلته ولا ان تقدم عليه لان الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لاجل الضمير) لانه لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فليس يعجب) اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وجوابه انهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الانشائي بالنسبة لثبوت الأخير لا مطائى الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله كحصر الخبر) لان المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بالافان قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال الا قائما لم يكن زيد قبلت لامتناع تصدير الا (قوله وكشفاء عراهم ما) لخوف التباس الاسم بالخبر (قوله وكما أخر مرفوع الخبر) أما تأخير المفعول نحو كالا كان زيد طعما ما فلا يمنع تقديمه لكن يشع ما لم يكن ظرفا نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغباً كان زيد فيسك والافلا قبح (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مرفوع في التوسط يعجب هنا وما يدل على جواز تقدم الخبر وهو جملة الآية التي استدلت بها الشارح (قوله كذا قيل) فأنه ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للشارحى وابن جني وغيرهما من البصريين وابن مالك وان أطلق القاعدة مراده ان ذلك هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك في شرح السكاكية فقال وقد تقدم المفعول يؤذن بتقدم العامل غالبا واحتراز بقوله غالبا عما ذكره الشارح في بيان عدم الزوم (قوله بدليل فأما البيت فلا تفهروا) لانه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لان املايا لها فعر (قوله وجوازهم زيد المأثر ب) انما امتنع تقديم أضرب لانه معمول لعامل ضعيف وجاز تقدم زيد لانه معمول لعامل قوى ولا يصلح هذا

جوابا

شاهدا ما كنت أو غائبا * وقد يجب التقديم

اعلموا أني لكم حاضرا

كان يكون له صدر الكلام أن يكون (٩) كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الأفعال

(الاجبر ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم يجامع الجمع ودوا متحبه الخيز من قوله تعالى اليوم أنتم هم ليس مصر وفاعهم لا يخفى فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أى يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ولذلك جازما عندك زيدها ولم يجزما طعما لمزيد كالا لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الخبر (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها واشتلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وظاهر كلام الاقضية كالشرح أن هذا يجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلمين وكل منهما لا ينفص ما باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيجبى أن تكون عالما واذاننى الفعل

جوابا عن النزوم كما لا يخفى (قوله كان يكون له صدر الكلام) أى ما لم يصدر التأخير بما كالم (قوله مما مر) أى فى وجوب التوسط من هذه الأفعال أى من خبر هذه الأفعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بل مبنيا على الفتح لضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء أو ليس مصر وفا خبره كما قاله ابن الانبارى. ويحتاج على هذا الى تقديم اما ندوان يكون طرفا ليس لما فهم من معنى النفي كما قاله الدماعى تبع الارضى (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الامر كذلك بل دليل قوله فيما سبق الاجبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور اللهم الا ان يقال مراده ان المصححين اعدم الجواز فى الخبر يجوزون تقديمه موله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهى انهم يتوسعون فى الظرف والمجرورات ملا يتوسع فى غيرها فاعلم هذا من جملة ما توسع فيه فى الآية لا ترى انهم يقولون ان بكز يدام أخوذ وان غدا أدخل را حل فيقدم الظرف والمجروروهما معه ولا الظرف على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا فرق فى ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المناع من تقديمه ان ليس أشبهت أختها ما ولا يتقدم خبرها عليها مطلقا وأما تلك القاعدة وهى ان تقدم المفعول لا يجوز الا حيث تقدم العامل فهى منازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقدم خبر ليس كائن المالك والجواب عنها بما ذكرنا هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قررناه الشاطبى بما لا مزيد عليه (قوله بعلمين) فما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلاف فهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها وأجاز كثيرا الفصل بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال اختلاف فهم فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام لمدر ك يخصها وأيضالا يلزم من الاختلاف فى الفصل المذكور فى الجملة لا اختلاف فيه هنا وتقدم قال أيضا لعله لم يعتد بالخلاف أو سبق له هذا وفى شرح التوضيح عند قوله الاجبر دام اتفاقا ما نصه فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل بين صلته بجموع موله وان قلنا يفصل اذا لم يكن عالما وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بغيره تصرف دام فيذنبى أن لا يجوز فيه الخلاف الذى فى ليس وان قلنا بتصرفها فيجب أن يجوز قطع ما قاله الموضع فى حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيهه المشار الى الفعل المنفى بما دام مع قوله لا توسطه لا يتخلو عن اجمال وإبهام فليبدأ من قبله ويجزيره (قوله واذاننى الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والقراء ولا فرق بين أن يكون مادخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفي

بما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمنع على مادام لان ما لها صدر الكلام

أولا ويرتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لأن له الصدر ولا يمكن
تصدره لقوات تصدر ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لأنه بالتوسط
تكون تصدراته وهو قول الشارح لا توسطه بقضي خ لافه ولا يمكن في الرض
ما يخالفه فينبغي تقييده وخرج بما غيرها كالم ولان وجري عليه السيوالي
وقال المرادى ينبغي ان تكون ان كالان لها الصدر بدليل ما يتعلق بخووظون
ان لبتنم الا قليلا واطاق ابن مالك ان لاتعاق فالتقياس انها كعنده وفي المعنى في
بحث اذا ان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصر بين واختلافوا في لافيل لها الصدر
مطلقا وقبل ليس الصدر مطلقا توسطها بين العامر والمعمول نحو ان لا تقم اثم
وجاء بلا زاد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل
أدوات الصدر والافلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أي بين
ما والفعل ومنعه به ضمهم والصحيح الجواز حينئذ فالتشبيه يدام انما هو في التقدم
في الجملة فانهم ثم لافرق في الفعل بين ان يكون الفعل شرط في عمله تقدم الذي أولا
كفي منعه التقدم فيجوزا توسطه في ما زل نحو ما فائما زال زيد كأي التصريح
وقال الشاطبي وأما ما كان التقى من شرطه دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم
قال شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف التقى لأنه لما تلازم ما صار
كأشئ الواحد انتهى وهذا ليس خاصا بما وحده بل عام في سائر حروف التقى فلا
يصح ان يقال لا فائما زال زيد وما خا جاز فالتشبيه والمراد منه بحروفه
(قوله في جواز تعدده الخ) أي لا في حذفه فإنه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم
لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا أما الاسم فلا يشبه الفاعل
وأما الخبر لأنه صار عندهم عرضا من المصدر لأنه في معناه اذا القيام مثلا كون من
أكون زيدوا الاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة ومن النحويين
من أجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك في معناه في الجميع الا ليس اذا كان اسمها
نكرة عامة فيحذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة تشبيه ابل ولا يشك كل على منع حذف
الخبر ما قالوه في ان خبر الخبر لانه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده الأبشئي
يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر كان خبر المبتدأ في اقترانه بالواو اذا كان
جملة تشبيه بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان (قوله حالات) ثلاث (قوله
مطلقا) أي سواء كان أعرف أولا (قوله فالاسم هو الاعرف على الاسم) أي وجعل
الاسم غير الاعرف ضعيف كما يصح بذلك قول المعنى واعلم انهم هو الان وان
المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير فلهذا قرأت
السبعة ما كان يحتمل الان قالوا فما كان جواب قومه الخ والرفع ضعيف

لا توسطه بينها وبين الفعل
فيجوز ما فائما كان زيدون
فائما ما كان زيد واعلم ان
خبر هذه الافعال كخبر
المبتدأ في جواز تعدده
ووقوفه مفردا وجملة لها
رابطه مع الاسم حالات فان
كانا معرفتين فالاسم هو
المعلوم لا الخاطب أولا
مطلقا

كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى وبين هذا وما اجاز به ابن
مالك من الاخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة في باب النواسخ كما سيأتي بون عظيم
الا يؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل المختار والتحيز كالأستقواء
لا يشا وتقيده في المعنى بأن وان اتفقا في لا لا حستز بدليل الحذف في الجهة
السادسة من الباب انما من ان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع
صفة للنكرة ولم يخصه بأن وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم
الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضي انه مألوف كانه مقدرين بمصدر نكرة
لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني ما صنع رجل حسن ولك
على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من
عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف أعم من مرتبة
الضمير هذا وأورد ان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيهه منزلة الضمير فكيف اسم لا يوصف
وليس بتلك المنزلة وأجيب بأنه جاز ان يكون في ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة
الضمير لان عدم المانع ليس خرا من المقتضى ولا شرط في وجوده واقضى كلامه
ان المصدر المقدر مما ذكر المعروف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بمثابة
الضمير ولم ينقل عن أحد من الأئمة ما يخالفه والامام ابن هشام نقدي قبل منه ما يقول
اذا لم يخالف المنقول وليس في كلامه ما يقتضي ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان
غير مبدوء بمتزلة الضمير خلافا لما مبدئي (قوله فان علمه الخ) فيه اشارة الى أن كون
المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مبدئيا لان العلم به ما لا يوجب العلم
انتساب أحدهما الى الآخر لان الجمع علم أمرين لكنه يجوز ان يكونا متعديين
في الخارج فاستدانة انهما متحدان في الوجود الخارج حتى يجب ان ذات (قوله مالم
يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ما ذكره عين للاسمية لمكان
التنبيه المتصل به فيقال كان هذا خاك وكان هذا زيدا الامع الضمير فان الافصح
ان المبتدأ ان تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك
في باب النواسخ لان الضمير متصل بالعمل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على انه مسموع
في بابنا أنا (قوله فان لم يكن أحدهما اعرف) فالتحيز فتقول كل زيد
قليل لا م وكان أخو عمر وزيدا (قوله وكذا ان كانا الخ) أي مثل ذلك في التحيز
بأخاهم من زيد من عمر ووتعكس (قوله وان كان لا أحدهما) نحو كان
فتقول كل أدة (قوله وان اختلفا الخ) نحو كان زيد قائما وأما اذا كان للنكرة
خير من زيد من كما قالوا ان تجعله الخ به نحو كان عبد الله رجلا صالحا والاول
مبسوغ فالأخوه كس (قوله ولا تعكس الا في الضرورة) كقوله * ولا يكلم موقف
أن تجعله الاسم

فان علمه ما وجه انتساب
أحدهما الى الآخر فالاسم
هو الا عرف على المختار مالم
يكن الآخر اسم اشارة اتصل
بهما التنبيه فان لم يكن
أحدهما أعرف والتحيز
وكذا ان كانا نكرتين ولكل
منهما ماسوغ وان كان
لا أحدهما فقط فهو الاسم
وان اختلفا تنسبا وتعرفا
ولا ماسوغ فالمعرفة هو الاسم
والآخر والخبر ولا يعكس
الا في الضرورة ويجوز ان
مالك

اختيارا بشرط الفائدة
 وكون التكرار غير ممتدة
 محضة ومن وروده قوله
 يكون مزاجها سئل وماء
 (وتختص الخمسة الاول)
 وهي كان وظل وما بينهما
 (بمرادفة صار) الدالة على
 تحوّل الموصوف عن صفته
 التي كان عليها الى صفة
 أخرى اما باعتبار العوارض
 أو الحقائق فيصير المعنى
 واحدا نحو فكانت هباء
 منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة
 وقوله
 أمست خلاء وأمسى أهلها
 احتملوا * وقوله تعالى
 فأصبحتم بنعمته إخوانا وقال
 الشاعر
 أفصحى بمنزلة أنوأي ويضربني
 بقوله تعالى فظلت أعناقهم
 لها خاضعين وكما تختص
 هذه الخمسة بمرادفة صار
 تختص صار وليس وما بعدهما
 بعدم الدخول على مبتدأ
 خبره ماض فلا يقال صار زيد
 علما ولا مادام زيد فعلا وكذا
 البراقى لان هذه الأفعال
 تفهم الدوام على الفعل
 وانما يبرز من الاخبار
 والماضي يفهم الانقطاع
 فتدافع

منك الوداعا * والبيت الآتي وأما قراءتان عامر أولم تكن لهم آية أن يعلم بتأنيث
 تكن ورفع آية فان قدرت تكثر تامة فاللام متعلقة بهم وآية فاعلمها وان يعلم بدل من
 آية أو خبر لمخدوف أي هي أن يعلم وان قدرتها قصة فاعلمها ضمير القصة وان يعلم
 مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان وآية اسمها اولهم خبرها وان يعلم بدل أو خبر
 لمخدوف راما تجوز الزحاج كون آية اسمها وان يعلم خبرها فزده ما ذكرنا من أن
 الاسم والخبر اذا اختلفا جعل المعرفة الاسم واعتذر له بأن التكرار قد تختصت بهم
 كذا في الغني (قوله اختيارا) بناء على طريقته في تفسير الضرورة التمكن الشاعر من
 أن يقول موقفي بالباء ورفع مزاجها على ان كان شائفة وقيل ان اليتين ونحوهما من
 القاب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز زعمه كان قائمًا زيد باختلاف كان قرشي زيد
 (قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار) فتشيد التقرير على وجه الانتقال من غير
 ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطي وغيره
 وأما محيى * بان معنى صار ان ذكره صاحب المكشاف فليس يصحح لعدم شاهد
 عليه وأما أن يأتيه والنوم قد يكون بالهائم فيجزم أن يقال انها خرجت في هذا
 الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار
 زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي
 الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار
 الطين خرما وجعل تحول الحقيقة سببا لتحول الصفة لانه يلزم من تحول الحقيقة
 تحول الصفة وعبارته في شرح المتمة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من
 صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة ويكون أيضا الانتقال من مكان الى مكان نحو
 صار زيد الى عمرو وانظر هل تكون للانتقال في الزمان كان تقول مثلا صار
 الربيع الى الصيف ام لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فخره بالنقل
 (قوله فكانت هباء مشورا) أي صارت عبارة منقشرا (قوله أمست خلاء) صدرت
 بحزبه * اخني علمها الذي اخني على ليد * والاستشهاد انما هو باعتبار أمست
 لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا اذلو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا ويقال
 عليه أني عليه وأهلكه ولما آخرسوا راقمان وهو منصرف لانه ليس
 (قوله أفصحى الخ) صدرت بحزبه * أبعد شيبي يعني عدى الادبا * (قوله وما كان
 وهي مازال وما قتي وما انشك وما برح وما دام وكذا ما بمعنى صار كما معنى
 كلام المشرح خلافة وأما بقية أفعال هذا الباب فالصيريون على حكمه والاشارة
 ماضيا وان كان بدون قد وشرط الكوفيون اقتراه قد ظاهرا فلا فادفوني
 الصبح خلافا لما يوهمه كلام السعدى حاشية المكشاف مشير الى الورد
 سبب انتهى

قاطبة وذلك انه قال جعل خبر كان فعلا ما ضيما من غير قد عما ياباه النخاسة ليكنه
 واقع في التفريل نحو ان كان قبسه قد من قبل فلا وجه لمنع انتهى وقد علمت
 التفصيل في المسألة **(فائدة)** قال في المنهل وشرحه ويقع خبر السكان نحو
 كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصح زيد كان صائما وذلك لان كان يدل
 على كون مطلق وأخواته تدل على كون مقيد وفي وقوعها خبر السكان فائدة جديدة
 تحصل في ما زال الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة الموقوع لاخبارا
 المكون المطلق الذي يدل عليه كان في ضمن السكون المقيد الذي يدل عليه أخواتها
 وانظر في عموم قول المتن ويقع خبر السكان بلا عكس فانه يتمل ما زال وأخواتها
 والظاهر انه ليس مرادا **(قوله وتختص غير ليس الخ)** شمل ظل وبه مر ح ابن
 مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أو دام وقال الرضى قالوا لم تستعمل ظل الاناقصة
 انتهى ونقل عن المها بآدى قال أبو حيان وهو مخالف لآفة أئمة اللغة والنحو انها
 تكون تامة **(قوله والصحيح انها الخ)** لانها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف
 الا الحدث فتعين انه مدلولها قاله الثاني وفيه بحث لان الارزمنة الماضية مختلفة في
 نفسها بالصباح والمساء والصبحي والليلي ولها رتبة فم لا يجوز الاختلاف بها
 أنفسها وأبضا فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص
 كان اقامة بتفسيرها بمحصل ودام التامة بيبقى وهكذا الا أن يقال اذا كانت ناقصة
 فالمتصف بها انها هي النسبة لا المرفوع بعدها واذا كانت تامة فهو المرفوع وحده
 وحينئذ فلا إشكال في التخصيص ويدفع البحث بأن هذا لا يطرذ لانه لا يظهر في نحو
 أصبح زيد مقبلا وأسمى مسافر لم حيث يقال ان الزمان اختلف فهمم لانه في الاول
 ماض صياحي والثاني ماض مسائي ولا يظهر في نحو كان زيد غنيا أو صار زيد غنيا
 اذ الماضى في أحدهم لم يتغير عنه في الآخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث
 فأن فاعله قلت مصدر خبر مضى فالى اسمها أو قوله الاليس أى فاعله لا تدل على
 الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا أولا فكل فعل يدل على الحدث وضعا
 وحينئذ فلا ينال قول الرضى انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضعا
 لا بالخطن **(قوله بعشر أمور)** أحدها أن الحكم يكون أفعالا لا يستلزم دلالة على
 غيرها بخلاف ان الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لو دلت على الزمان فقط لا يمكن تركيب
 ونحوه من اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن
 والآخر في كل نوع لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الأنا يكونا
 دلالة على أنهما لم يطر في بعضها بالمصدر الصريح الخامس لو لم يدل عليه لم يبين منها اسم
 وانقطعت **(قوله)** السادس ان الزمان بل الحدث السادس انها لو لم يدل عليه لم يبين منها

(و) تختص (غير ليس وقى)
 وزال من هذه الافعال
(يجوز التام أى الاستغناء)
 بالرفع **(عن الخبر)** ويقال
 له فاعل حقيقة هذا هو الصحيح
 عند ابن مالك وذهب
 الاكثرون الى أن معنى تمامها
 دلالة على الحدث والزمان
 ففى الاول معنى نقصانها
 عدم اكتمالها بالرفع
 وعلى الثاني دلالة على
 الزمان فقط قال في المغنى
 والصحيح انها كاهدالة على
 الحدث الاليس وأبطل ابن
 مالك مذهب الاكثرين
 بعشرة أمور ذكرها في
 شرحه على التسهيل وفي
 الارتشاف وهذا الخلاف
 ينبنى عليه خلاف من انما

أمر لانه لا يفتي بمالا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالاولى أولى بالبقاء الثامن أن من جعلها ادا م ومن شرط اعماها تقدم المصدرية ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جعلها انفك ولا يدمعها من ناف فلولم تدل على الحدث الذي هو الانفك كذا لم أن يكون بمعنى ما انفكز يد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك تقيض المراد العاشر الاصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بلا دليل ولا يخفى ما في بعضها من النظر (فوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حتى أوجبنا الخلاف في عملها في الحال وأما نص المصدر فالاصح منه على انقول باذاته لها لا هم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازة السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا قال في المغنى واستدل لمنبنى النعت بقوله تعالى أكان للناس عجب ان أوحينا فان الام لا تتعلق بجباله مصدر ومؤخر ولا بأوحينا الفساد المعنى ولا نه صلة لان وقدمضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وسلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بخذوف هو حال من عجبنا على حد قوله لمية موحشا لعل انتهى وقوله وقدمضى عن قريب أى في الكلام على قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض بعلم سر كم وجهر كم فانه يجوز تعلق في الارض بسر كم وجهر كم ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس مقدرًا بحرف مصدرى وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بعجا واعلم أن المصنف لم يشفع في المغنى عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر بان والشغل وسببه كما قال في شرح الفصيحة انه ليس فيه معنى الحدث وقال ولا يقدح ذلك عمله في الظرف لان الظرف يعمل فيه راحة الفعل وبذلك يسقط قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدر اجما تسرون وماتع لثون (قوله كانت بمعنى فعل لازم) كذا في شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية ومتن التسهيل ذكر ان كان تأتي بمعنى كفل و بمعنى غزل نحو كان فلان الصبي اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وأن سارت تأتي بمعنى ضم نحو سار فلان الشيء فعه اليه وزاد في التسهيل ان سارت تأتي بمعنى قطع فاعل المراد ان الاغلب كونه بمعنى فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شيء كذا بمعنى بهر عنه بالازامية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة يحدث نحو اذا كان الشئ فادفوني وتارة بحضور نحو وان كان ذو عسيرة وتارة بقدرا أو وقع نحو ماشاء الله كان انتهى في قيل والتعجب بقدرا مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيحدد السبب السبب انتهى

هل يتعلق بالظرف والجار
والجور وأم لا فن قال بدلتها
على الحدث أجازة لثمة
بها ومن قال لا يمنع ذلك واد
استعملت تامة كانت بمعنى
فعل لازم فكان بمعنى حصل
(نحو وان كان ذو عسيرة) أى
وان حصل وأمدى وأصح
بمعنى دخل في المساء وفي
الصباح نحو فسبحان الله
(حين تمسون) أى تدخلون
في المساء (وحين تصبحون) أى
تدخلون في الصباح وادام

بمعنى بقى نحو خالدين فيها
(مادامت السموات والارض)
أى بقيت وأضحى بمعنى
دخل فى الضحى نحو وأضحى
أى دخلنا فى الضحى وبات
بمعنى عرس كقول عمر رضى
الله عنه أما رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقد بات ببنى
أى عرس بها وقد رت كرون
بمعنى نزل فالوبات بالقوم أى
نزل بهم ليس لا وسار بمعنى
انقل نحو دار الافر اليك
أى انقل وقد أتى بمعنى رجع
نحو ألا الى الله تصير الامور
أى ترجع وظل بمعنى دام
واستمر نحو ظل اليوم أى
دام ظله وبرح بمعنى ذهب
نحو واذا قال موسى افتناه
لا أبرح أى لا أذهب وانفك
بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك أى انفصل
وأما ليس وقتئذى وزال فانها
ملازمة للنقص وما أوههم
خلاف ذلك يقول (و) تختص
(كان) بمراعاة لم يزل فتفيله
استمرار خبرها لا اسمها نحو
وكان الله على كل شئ مقتدرا
(و) يتجاوز يادتها متوسطة
بين شيئين متساويين

وفيه نظر كما قال شيخنا لان شاء بمعنى أراد كما هو مقرر فى الاصول (قوله بمعنى بقى)
أى أوسكن ومنه فى الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بجماعات والراء متبذدة
والنعر يس نزول استراحة بغير إقامة وأكثر ما يكون فى آخر الليل وخاصة
بذلك الاسمى وأبوزيد (قوله بمعنى نزل) أى ليل ليل ما بعده (قوله قالوا بات
الح) وقالوا بات فلان القوم ولا ينبغي أن تفسر هذه بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل
بالباء بأتى (قوله بمعنى دام واستمر) العطف بنفسه (قوله بمعنى ذهب) أى
أظهر كفى التسهيل وفى الصحاح ذهب الخفاء أى ظهر الامر كأنه ذهب السر
وزل جمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أوخلص قالوا فككت الاسير فانفك
أى خلاص وانفك فمما طوع لفقك خلاف المانصة فانها كانت طلق ومعناها زال
وتختص بالجد فهذه فروق ثلاثة (قوله وقتئذى) بكسر التاء اذ هى الملازمة للنقص
وأما فتا بفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى كسر أو أطهأ كما فى شرح التسهيل عن
القراء يقال فتأته عن الامر كسرته والنار اطفأته او توهم أبو حيان انه تصحيف
من ابن مالك وانما ذلك فتأت بالتاء المثلثة وفيه ما ليس بجمته أن تكون المادتان
قد توافقتا على هذا المعنى ولابن مالك كتاب سماه ما اختلف اعجماءه واتفق
افهامه وقد انصرف صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم يزل فتنى زوال النقص
دون انفك ورجع مع أن المعنى واحد وماسره غير السماع (قوله وما أوههم خلاف
ذلك يقول) نحو قول الراجز

وفى حسابية تنعس * ولا يزال وهو ألقى أليس

فاسمغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال
متنعسا وهو ألقى أليس والتنعس التكبر والاليس التجماع وقوله * انما يجزى
الفتى ايس الجمل * وتأويله على جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضمير متصلا عائدا
على الفتى أى ليسه الجمل ثم حذف لانه (قوله وتختص كان الح) أى هذه اللفظة
من حيث هى لا التامصة بخصوصها لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة
قسمتها الا قسم منها والمراد أن تختص بكل واحدة من الخصائص التى تذكر
لا يجمعها عن فلا يشار كما غير هاتى شئ منها الا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافى أن
غيرها يختص بأمور كما لا يخفى (قوله بمراعاة) لم يزل فيه نظرا لانه لا ترادف بين فعل
ومجموع حرف وفعل والذي يظهر أن يقال تختص كان بإفادة استمرار خبرها لا اسمها
والاعتراف فى كان أن لاندل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من
دلالة على المضى الانقطاع خلافه لا لاني حبان لانه لا ملازمة بين مضى الشئ
وانتاعه (قوله متوسطة) أى داخلة كما مر وأطلق قوم منهم الجوهرى الزيادة

وخميه نحو زيد كان عالم والأهل
مرفوعة نحو لم يوجد كان
مثلث والموصول وصاته نحو
لجاء الذي كان ضربته
والموصوف وصفته نحو جاء
رجل كان عالم والمجراد
زيادته أين ما وقع التعجب
(نحو ما كان أحسن زيدا)
ومعنى زيادته أنه لم يؤت بها
للهناد وفهم من قوله كان
أنها تراد بلفظ الماضي وان
غيرها من أخواته الأيزاد
وهو كذلك وما ورد بخلاف
ذلك فساد ومن قوله متوسطة
أنها لا تراد في صدر الكلام
ولا آخره وهو كذلك لان
ما ذكر أولاً لا يكون معني
بشأنه وما ذكر آخره لا يكون
محط الفائدة وكلاهما ينافي
الزيادة وجوزاً أفراء زيادتها
آخر أقياساً على الغاطن
آخر والأصح المنع لان الزيادة
خلاف الأصل فلا تستعمل
الإفماء عتيد استعماله بيا فيه
(و) تختص بجوز (حذف
نون مضارعها المجزوم) أي
بالسكون اذ هو الأصل
والمتبادر عند الإطلاق فلا
تخذف من غير المجزوم
والمجزوم بالحذف (وصلاً) فلا

علمها في مثل وكان الله غفوراً رحيماً مع تصديرها (قوله ليسأجاراو مجزورا) فلا
تراد بينهما الشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو * على كان المسومة
العرباء * ضرورة أو شاذ خلافاً ليدربن مالك والرضى (قوله ومعنى زيادته الخ)
أي والافه هي دالة على الماضي مع التأكيد أو مؤثر كقوله قطع من غير دلالة على الماضي
نحو من كان في المهد صبيلاً والأماين المعجزة وصدياً على هذا حال وذو كسر الرضى
ماحله ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضي وان ما تدل عليه كالزائدة نحو
ما كان أحسن زيداً ما حله كم بز يادته ما فيه نحو ذلك لانها على الزمن الماضي وانها
جرت عن الحدث ووجه ذلك عدم عملها لانها اذا جرت عن ذلك لم يبق الا الزمان
وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً فثبت كالظرف قال الشاعر الفاسمي ان
تجربدها عن ذلك غير ضروري بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ويؤيده أن سيدي به قال
بزيادته في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * وقالوا ان عملها في الضمير ليس مانعاً من
زيادته ولا فرق بين الضمير والظاهر بل يجوز ان مالاً في نحو أأناك أأناك لللاحقون
أنحاء الثاني ونسبة العمل لهما واذا جاز الغناء مع الظاهر الذي لا يتأق معه
دعوى التجرد عن الحدث فلتجوز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى لكن
نقل في المعنى في بحث فعل في الكلام على هذا البيت أن الجمع هو على أن الزائدة لا
يحمل (قوله بلفظ الماضي) خلفته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فساد) نحو قولهم ما أصبح
أبردها أي انعم الله ما أمسى أدفأها أي المشية وقبل الضمير ان للذنب ونحو قول
أم عقيل * أنتن كن ما جددنيل (قوله وجوز أفراء الخ) أجاز أيضاً زيادة
أفعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذ لم يقتض المعنى (قوله فون
مضارعها الخ) لم يقل فون يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان
ولا يفيد ما ذكره الا بتأويل بخلاف ما اذا أنشيف المضارع الى ضمير كان وحذف
هذه النون شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال
وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من فكون له
عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوماً
لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحرف
ولان النون في غير المجزوم محركة فهي متعاضدية على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى
أن شرط الجزم يخرج نحو النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبني وليس بمجزوم وان
دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالسكون
لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لسكونها آخرها وانما
اقصص الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخر لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئته

عليه ما السكت كعه ولم

يعه فلم يك كام بيع فالوقف

عليه باعادة الحرف الذي كان

فيه أولى من اختلاب حرف

لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم

بيع لان اعادة الباء تؤدي

الى الغناء لجازم بخلاف

لم اكن فان الجازم انما اقتضى

حذف الضمة لا حذف النون

(ان لم يلقها سا كن) فلا

تخذف من المتصل بالسا كن

لنعاصها عن الحذف لقوتها

بالحركة اما رضة لانقاء

السا كنين خ لا فاليونس

مستندا الى نحو قوله

اذالم تلك الحاجات من همة الفتى

وهذا ونحوه محمول عند المانع

المعتدى في المنع بطابق الحركة

على الضرورة كقوله

ولالك اسقى ان كان ماؤك

ذا فضل * (ولاضمه بر

نصب متصل) فلا تخذف

من المتصل به نحو ان يكفه

فان تسلط عليه اذا ضمائر

(قوله لان الفعل المجزوم الخ) ما قاله الشارح تبعا للمصنف هنا يخاف لقوله في
الاول مع قال الناطم وكذا أى تجب ما السكت في الفعل اذا بقي على حرفين
أحدهما ازانذ تخولم به انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف
اذا أرادوا الوقف نحو ولم أكن ممن تق بترك الهاء انتهى وعلى ذلك بخوف الالتباس
بالضمير المصوب (قوله اذالم تلك الخ) صدر بيت عجزة * فليس بجفن عنك عقد
التمائم * والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله

اذالم تلك المرأة أبديت وسامة * فقد أبان المرآة فجمه تصبغ

(قوله ولاك اسقى الخ) يحذف للجنائى يصف حاله مع ذنب عرض له في السفر
صدره * قلت بآية ولا اسطيعه * والشاهد فيه انه حذف النون من اسكن وهى
متحركة (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التى استعملت على غير الاصل
الى أصولها المستعملة فلا يرد مثل يدك وذيك وفيلك لان البدأ أخويه أصله غير
مستعمل (قوله بكان الناقصة) أى بخسارها لكن الحذف فى التامة أقل (قوله بعد
الحذف) أشار به الى أن معوضا حال منتظرة من ها (قوله ما الزائدة) خصت
ما بالزيادة لجيئها زائدة فى قوله تعالى فيما رحمة من الله ولسكنه مشاهير ما باخت
كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زائدة
للتعويض هو الصحيح وبقى فيها أقوال مذكورة فى المطولات (قوله أصله فخرت على
الخ) أشار الى أن الجار متعلق بمحذوف يدل عليه القرينة وقال اللقاني تقدير فخرت
بورث فى التركيب ركازة وفى العنجه فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذانفر
لان قويم لم يأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهمانذ كرأنت فى حال كونك
مذكورا بالانفر فاني مثلك ذونفر اذ قويم لم تأكلهم سنة الجذب حتى ترفع على يقومك
ونفرك وهذا ينادى بكون اما نية عن مهمما كما مر انتهى ويجوز أن يكون فان قويم
تعليل المحذوف أى ولا اعتبار بفخرتك فان قويم لم تأكلهم الضبع وبعضهم جعل
التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضع وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت

٣ يس فى ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا وقفت

هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم أكن بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو الساكنين والنون للتخفيف
ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تلك حسنة يضاعة فابرفع حسنة (و) تختص أيضا

بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرة الواقعة
فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (فى مثل) قوله (أبا خراشة أما أنت ذانفر) * فان قويم لم تأكلهم

الضبع * أصله فخرت على لان كنت ذانفر ثم قدمت العلة على الملول

وضاران أنت ذاتهم ثم زيدت
ما عوضا عن كان المحذوفة
وأدعت النون في الميم لما
بينهما من التقارب في الخروج
فصار أما أنت ذاتهم
وقاس بضمير المخاطب فيه
وقم مثل سيبويه بما زيد
ذاهبا وانما حص ضمير
المخاطب بالذكر لانه لم يسمع
من العرب حذفها الا معه
ولا يجوز الجمع بين ماوكان
لامتناع الجمع بين العوض
والما عوض عنه وجوز المبرد
وجرى عليه في الشرح
(و) تختص أيضا بجواز
حذفها (مع اسمها) ضميرا
كان أو ظاهرا دون خبرها
وذلك مطرد بعد ان ولو
الشروطيتين كما (في مثل)
قول الحريري

فان وصل الألفه فوصل
وان صر ما صر كالمطلاق
وقوله الناس مجزون
بأعمالهم (ان يراد خبر)
وان شرا فشر أي ان كان
معملهم خيرا فجزاؤهم خير
وقوله عليه السلام (التمس
ولو خاتما من حديد) أي ولو
كان ما تلمسه خاتما من
حديد وقول الشاعر
لا يأمن الدهر ذو بغي ولو لمسك
أي ولو كان الباغى مسلما

المحذوف على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كما شرط كالمكسورة ورجح في
المعنى مذهبهم وللتنبية على ان اما هذه مفتوحة (قوله لأفادة الاختصاص) أي
والاهتمام (قوله فأنفصل الضمير) اتعذر الاتصال لعدم ما اتصل به (قوله وجوز
المبرد) أي يجوز الجمع بين ماوكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يدمس قدما من جهة
السماع (قوله وجرى عليه في الشرح) كلامه ليس صريحا في الجواز القابل للوجوب
لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقربة نصريحه بان
ما زيد عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة
الماضي لما يذكروا وكلامه يفهم انها لا تحذف وحدها جوازا وفي الاشموني عند قول
الخلاصة ويحذفونها وييقون الخبر ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها
وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شأن لكلام الخلاصة صالح لذلك اذ خبر لا ينافي
بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضمير المتكلم نحو لا يرتحل ان فارسا
وان را جلا والمخاطب كقوله انطق بحق ولو مستخرجا احنا والغالاب كالمخاطب العلم
ولو بالضمير ولا يجوز عند عدم الظاهر ان الفعل الا انصبور بما يجوز فيه الرفع والجر
فالقول اذا حسن فيه تقديره أو معه أو نحو ذلك والثاني بعد ان فقط اذا عا د اسم
كان على مجرور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كقوله هم مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح وقيد التمهيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدوم تقديره (قوله وذلك مطرد
بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
فتخفف بالحذف وخص بأن ولولان الاولى أم الادوات الجازمة والثانية أم غير
الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال في التصريح الغالب في ان ان
تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى
وحقه أن يقيدوا بالتي ما بعدهما يندرج فيما قبلها واعا ية له في شيء كائني بداية ولو
حما رواه يقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشي ولك في ثلاث صور بعد
هـ لا ولا ولدن أقول وبقي صورة رابعة وهي بعد لكن نحو ولد كن رسول الله أي
ولكن كن رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لا فترانها
بالواو الواو عاطفة مفردين على مفردين لان معطوفها المفرد لا يتعلقان سلبا
وايجابا (قوله الناس مجزون بأعمالهم) فيه حذف مضاف أي يجنس أعمالهم
اذ الأعمال يجازي علمها لا بها (قوله فجزاؤهم خير) أي فالذي يجزون به خير وأشار به
الى أن خبر خبره يتدأ محذوف (قوله لا يأمن الدهر الخ) لانافية فبأنه ما من فوع
ويحتمل أن تكون نافية فبأنه ما من فوع وكمر لا لقاء الساكنين والدهر
منعوب على الظرفية أي لا يأمن في الدهر الخواص أو المعنوية أي لا يأمن

غدران الدهر والشاهد في ولولها كحيث حذف كان واسمها بعد ولو وجنوده
 مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على التمام
 ملكا وفي البيت وقولهم لأحشف ولو تراءى على أي حيان حيث شرط أن لا يكون
 ما بعد ولو أملى بما قبلها ولا أعلم فإن الملك أعلى مما قبله والتمراً عم (قوله) وأما حذف
 كان الخ) هذا خاص بجملة كان لا يصيغ الماضي ووجه الضعف أن الخبر
 منصوب في بقائه دلالة على كان المحذوف بخلاف بقاء الاسم قبل والمضاميه من كثرة
 الحذف وفيه أنه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم الآن يقال الخبر في سورة الفضة
 والاسم كالجزء لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف
 وليس كذلك هذا وفي حذف الخبر في خصوص هذا ضعف معنوي لأنه إذا كان
 في العمل خير لا يلزم أن يكون جزءاً لجميع الأعمال خيراً (قوله) أي أن كان في عملهم
 خير) اعترض بأن الخير جزء الخير الذي في العمل لا العمل الذي فيه فيه خير كما هو
 المتبادر الآن يقال أنه على الخبر يذهب يكون الكلام حينئذ مثل لهم في ما دار الخالد
 والمعنى أن كان عملهم خيراً كما أن المعنى أن ما دار الخالد قال في التمهيل
 وأما ركاب الناقصة قبل الفاء أولى من أعمار التامة انتهى فتقديران كان في عملهم
 خيراً أولى من تقديران كان خيراً وان كان أول لأن التامة قليلة الاستعمال
 ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف وتسكون الشهرة دلالة على المحذوف وأيضا
 في ضعف تقديرها من جهة أن الكلام معها يصير كأنه اجنبي عن الأول والمعنى على
 تعلقه به (قوله) وقد يحذف الخ) أشار إلى قلته وصرح بذلك في التمهيل (قوله) أي أن
 كنت الخ) قال اللسان بنى ولا يحذف الفعل مع المكسورة عوضاً عنه إلا في هذا قول
 قلت أما كنت متطلقاً انطلقت كانت ما زائدة ولا يجوز ما أنت متطلقاً انطلقت
 قال اللسان ولا حاجة لما تكافوه لا دليل إذا الظاهر أن ما مزيدة لتأكيده
 الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنه هو الشرط أن أداة شرط مؤكدة فيما
 نظيرها ما في قوله تعالى فامرين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه
 عليه نظير ذلك في التندير

فطلقها فليست لها بكف * ولا يهل مفرق الحساب

والاصل أفعل هذا أن تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه وعليه بالحق وان
 اقتال الناس وأفتول (قوله) ولا هي النافية للخبر كذا في الأوضح والظاهر أن الخبر
 هو المجموع الثاني والثاني والمنفي والمنفي جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله
 عليه وتقديره فافعله (قوله) تشبهاً بما في في الحال الخ) المجمع من مذاهب أربعة أنه
 لا يلزم محالة المنفي بما وليس نعم الأصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فجاءه

وأما حذف كان مع خبرها
 وإبقاء الاسم فضعيف
 وعليه أن خير بالرفع أي أن
 كان في عملهم خيراً وفي هذا
 ونحوه أربعة أوجه مشهورة
 وإن ضمنت إليه أن شراً
 فشر كان المجموع بالتسمية
 العقلية ستة عشر وجهاً وقد
 تحذف مع اسمها وخبرها بعد
 أن الشرطية كقولهم أفعل
 هذا ما لا أي أن كنت لا تفعل
 غيره فمعا عوض من كان
 ولا هي النافية للخبر ولما فرغ
 من كان وأخواتها أخذ
 به كأم على ما حمل على ليس
 وهو ما ولا ولا ولا وبداً بما
 فقال (وما النافية عند
 الحجاز بين كليس) في رفع
 الاسم ونصب الخبر تشبهاً
 بما في في الحال والدخول
 على المعارف والتكررات

وفي دخول الباء في الخبر

وينتهي لا يعملون بل هي
عندهم مهمة وهو القياس
لانهم احرف لا يختص بقيل
بل تدخل على الاسماء
والافعال فاما لو ان لا تعمل
قال شاعرهم

ومهمة فاعطاف قلت
له انتيب *

فاجاب ما قيل المحب حرام
أي هو عيبي لا يجازي وما
كان عمله اعل على خلاف
الاصل شرط الجواز يونه
اربعه شروط أشار الى الأول
بقوله ان يتقدم الاسم على
الخبر فلو قدم الخبر نحو ما
مسي عن أعتب بطل عملها
خلافه لا فاعوان كان ظرفا
او مجرورا خلافا لابن عصفور
والى الثاني بقوله (ولم يسبق)
الاسم (بان) الزائدة فلو
سبق بها كقوله

فني غدانه ان أنت ذهب
بل عمله اوجبوا عند
البصر بين انما محمول على

ليس في العمل وليس
لا يقترن اسمها ان في عدت
هن السبه وري ذهبا
بالنصب وأول على أن ان
نافية مؤكدة لا زائدة
والى الثالث بقوله

هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه به لو كان عمل ليس لمسا في ما من
التي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاص نفي الأ أن يقال يصح الالحاق بسبب
المشابهة في التي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة
والقياس في اللغة انما يمنع في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يمنع به عليه
العز من جماعة على اننا نعلم ان ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاسماء
وما ذكره محقق قوله وفي دخول الباء في الخبر (ظاهره ان تيمم لا تدخل الباء في الخبر
وفي الجسي الذي وفي زيادة الباء بعد ما التعمية خلاف منعه الفارسي والنخشي
والهج الجواز لما عني في أشعار بني تميم (قوله وينتهي لا يعملون الخ) لم يقرأ على
اغتهم الا اذا روى الفضل عن طائفة من امهاتهم بالرفع وأما قول سيديويه وينتهي
تميم يرفعون الامن دري كيف هي في المحف فانه يؤذن بان لكل أحد ان يقرأ على
حسب الغنة من غير توقف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأق لمن دري
ان ينطق بغير اغنة مع ان العربي لا ينطق بغير اغنة كما قيل اسكن الحق خلافة وانه
انما يمنع زطفه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أي فانخطت عن ليس فليس تعمل
دون شرط منها والاصل أقوى من الفرع فتعمل وان توسط خبرها وكذا ان تقدم
على قول غير ابن مالك من البصر بين واما عدم السبق بأن فأمر لازم وبوجه مول
الخبر فان ولي ليس فلا يعمل لها وان ورد شيء منه كانت شاذية وان سبق على نفس
ليس ففيه اضطراب فليحرم مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك
ويقدم عند غيره من البصر بين وتعمل وان سبق الخبر بالاعتماد الجاز بين
دون التعميم بن نحو ليس الطبيب الا المسك فانظر المغني في بحث ليس (قوله ان تقدم
الخ) لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر
وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقديمه علمه الا مالها الصد ولا يتقدم ما في خبرها
علمها فلا يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر ظرفا (قوله ما مسي الخ) يحتمل ان مسي
مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذي عاد الى مسرته بعد
ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بان) هو ان صدق بسبق أن على ما في غير ما اذ لك
الصدق قطعاً والمدار أخذاً من التعليل على وجود أن وان اقترن بأحد هـ ما دون
الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم به مول الخبر ولو عبر بالرفع كان أولى اذا اقترن
به ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتي وأول
على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها وجوباً عند البصر بين) يوم انه لا يبطل عملها
بتدالكوفين وليس كذلك فاهم عندهم لا تعمل وما بعده هاجرة وأخبر وانتصاب
الثاني بنزع الخافض (قوله وأول على ان ان نافية الخ) هذا الخبر يخرج انما يتأق

على قول الكوفيين ان ان المقترنة بما هي النافية حتى هم ائو كيدا قال ابن مالك في
شرح التمهيد والذي قاله مردود بوجهين أحدهما انها لو كانت نافية مؤكدة
لم يتغير العمل كالا يتغير بتكريرها كما قال

لا ينسلك الاسي ناسيا فلما * ما من حمام أحد معتمعا

فكرر ما النافية نحو كيدا أو أبقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد
ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلم تكن
ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولة من مسوغ انتهى وفيه أمور
الاول يتأمل في الردع انه نقل عنهم اهم يقولون ان ما لا عمل لها الثاني دل كلامه
على ان ما اذا كررت لا يطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في شرح
التوضيح خلافه كما سيأتي الثالث انهم يقولون ان ان زائدة ان الاستفاحية ومدة
الانكار وحينئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة في المشابهة قوله ولا يجمع مول الخبر) يعني
ولم يسبق يجمع مول الخبر ويفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر
وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه
دون الاسم جازا عما لها كقولك ما زيد طعنا مأكلا كذا لان يكون الخبر مو جبا بالاً
فلا يجوز انما لها خلافا للكتابي والفراء كقولك ما زيد طعنا مأكلا كذا انتهى
وانه لو سبق الاسم يجمع موله لم يطل عمله وان كان غير ظرف نحو قولك ما زيد اضارب
فأثما وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ونهها ولا يجوز الفصل بأجنبي
بينه أي بين اسم لا وماو بين عاملة وهو ما ولا تقول ما طعنا مأكلا زيد بأ كل ينصب
طعنا مأكلا انتهى وانظر حكم معمول الخبر (قوله وما كل من وافي مني الخ) يجوز
بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي صدره وقالوا تعرفه المنازل من مي * والشاهد
فيه حيث أطل عمل ما بابتلائها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور
وعند اعلی رواية نصب كل وامان روى رفع كل فهو على الجوازية والجملة
في موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أي عارفه (قوله اضعهما الخ) قضية
الاعتبار عدم تقدمه على ما نهها بالاولى وامتناع الفصل بين ما و اسمها يجمع مول
اسمها نحو ما زيد اضارب قائما وقضيته ايضا منع الفصل بما ليس معمول لا اسمها
ولا خبرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضيته أيضا انه يجوز تقديم معمول الخبر
عليه اذ توسط بينهما وبين الاسم وسيأتي جواز توسط معمول خبر ان بين اسمها
وخبرها اذا كان غير ظرف و جار ومجرور والان ان أقوى من ما كما بينا بينه
(قوله بتقديم) انظر حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أي فانه
لا يطل ولو اجتمع الامر ان فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز فاقى كلامه

(ولا يجمع مول الخبر) فان
سبق به نحو
وما كل من وافي مني أنا عارف
بطل عملها وجوب الضمة في
العمل فلا يتصرف في معمول
خبرها بتقديم (الا) اذا كان
المعمول (ظرفا أو) جار
(مجرورا) فانه لا يطل نحو
ما عندك زيد تقبلا وماي
أنت معني بالتوسمهم فمما
ملا يتوسع في غيرهما ولم يذهب
على هذا الشرط في الشرح
والى الرابع بقوله (ولا
الخبر) فالرفع عطف على
الخبر المستكن في بيتي أي

ما نفعه خلو وكذا لا يبعد الجواز اذا تعدد الطرف أو الجار والمجور (قوله ولم يسبق الخبر بالا) فيه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض نفى معمول خبره نحو ما زيد مقيد بالا عند محمروا والا في المدار وهو موطئ لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفى بالنسبة اليه وان انتقض نفى خبرها بغير الاوجب النصب عند البصر بين نحو ما زيد غير قائم وأجاز القراء الرفع نفى ان المتبادر الكلام من انه لا يكون لا يحجب الخبر وحيث قد فلو كانت سابقة على الخبر لم تكن من تعلقات الاسم نحو ما تقوم الازيد قائمون يذنبني ان لا يطل عملها لان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان النقص بانما كالتقص بالا على ما في جميع الجوامع ولم يعمل في شرحه فانظر مثاله (قوله ان لا تكرر) فان تكرر بطل عملها وصر عن ابن مالك خلافه (قوله وان لا يدل الخ) وذلك لان اتحاد حكم البدل والمبدل منه والافتقار لهما بعد قصد الاثبات لان عملها المشابه ليس في النفي وقد انتقض النفي بالا أي لم يبق معناه بعد الاثبات الاستثنائية النفي اثبات للنفي بما بعد الاولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ومقتضى هذا التعامل ان النعت وعطف البيان كالبدل فالاول نحو ما زيد رجل الا كرى بما والثاني اهذاعمر الا أبو حفص وايراجع جواز اقتران عطف البيان بالا (قوله ما زيد بشئ الخ) اي هو ملحق بالعدومات فلم يسبأ حقير فضلا عن العظيم وقوله الا بشئ حذير لان التذكير للتحقير وقوله لا يعأبه أي لا يبالى به ولا يلتفت اليه وهو صفة اشئ وانظرا هرا نه مرتأ كيد الدم بما يشبه المدح وبشئ بالرفع بدل من شئ وهو خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب البدل باعراب المحل ولا يجوز ان يعرب البدل باعراب المبدل منه اللفظي لان شئ حينئذ يكون مجرورا بالباء كالبدل منه قد يكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور وأوحك الظهور أثره فيه والمقدر كالمفوط والباء هذه زائدة اذا المعنى ما زيد بشئ الا بشئ لا يعأبه فانه اثبت له الشئبة فقول الا بشئ يفيد الاثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدأ مثبت وهي لا تتراد قياسا الا في خبر مبتدأ في الحال والاصل ويكون في الكلام استغناء بهل أو نفى (قوله تعين في المعطوف الرفع) أي على انه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهو ان باب القطع والاستثنا لا يدل ولكن لا يعطفان الجملة وقد ذهب بعضهم الى أن الرفع حمل على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الى الاصل وكلامهم يهيم تساو بل ولا يمكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سبأ في باب العطف لان العطف هنا المتنع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لان المعطوف به ما موجب) هذا رأى الجمهور ورواها على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه

ولم يسبق الخبر (بالا) قوله
نفيها نحو وما محمد الرسول
اطل عملها لبطان معنى
ليس وزاد بعضهم شرطين
ان لا تكرر وأن لا يدل
من خبرها موجب نحو ما زيد
بشئ الا بشئ لا يعأبه فاذا
توفرت هذه الشروط عرفت
كأن خبرها ما هذا بشئ
ما من أمهاتهم واذا عطف
على خبرها بل يمكن أو يدل
تعيين في المعطوف الرفع على
انه خبر مبتدأ محذوف نحو
ما زيد قائما لكن قاعدة
أوبل قاعدة ولا يجوز النصب
لان المعطوف به ما موجب
وما لا تعمل الا في

النصب لانه متفي لان بل عنده تنقل النفي جواز ان الاول الى الثاني بقياسه انه
يحوز منزلة قائما بذاته. وبمختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول
يونس أن لا يمنع نصب المعطوف بـ **بل** ولكن لانه يرى ان لقاء النفي ليس بشرط في
عمل ملانه أجاز اسمها مع انتفاض النفي **بلا** (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ)
أما النصب فبالعطف على خبر ما أو أما الرفع فعلى اسمها وهو وقبل اتباعا على المحل
وفيها ان الرفع مفسوخ فلا محمل للرفع ومراعاة المحل بشرط لها وجود المحرز أي
الطالب لذلك المحل **بـ** لا يجوز حذف اسم ما قبله أو لا خبرها كذلك فان
كفت بان جاز تشبها بالاختلاف ان من حديث ولاصال التقدير فما ذى حديث
ولاصال منقبة واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغربها عن العمل وأجاز
السكراني اسمها وأشهد قسنت والله يدري ما فر أى ما يدري ومنعه
البصر بون وشذبهاء النكرة معها تشبها بالجمع ما بأس عليك ولا يغنى عن اسمها
بدل موجب خلاف للاختصاص (قوله عند الجوازين) قال أبو حيان لم يصرح أحد
بأن اسمها لا محمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا انظر الى قوله قال بنو تميم
لا يعملوننا وغـ يرمهم بعمالها وفي كلام الزخشي أهل الجواز يرمونهم دون طيء
وفي البسيط القياس عندى تميم عدم اسمها او يحتمل أن يكونوا واقفوا أهل
الجواز (قوله كليس فيما تقدم) أى فى رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة
ثانيها عاملة فى الاسم وهما جميعا فى موضع الابتداء ولا تعمل فى الخبر أصلا وثالثها
انها غير عاملة واختاره الرضى وسماع نصب الخبر بطلهما (قوله الا فى الشعر)
لم يقيد ابن الجاذب به بل عبر بقوله وهو أى عمل ليس فى لاشاذ قال الجاهلي يقتصر
عمل لا على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده
فى الشعر وقول التسهيل ويلحق بها ان المناقبة قايلا ولا كثيرا ظاهره بخلاف ذلك
ولكن أبو حيان قال الصواب العكس فلم يجوز على كل حال لا تعمل الا بالشروط
المدكوكة فلا يتوههم ان الشعر محمل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ماء دنا
الثاني منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبي لانم الا يتأق معها
دخول ان فى القياس وان دخلت عليها فالحكم الالهال انتهى وحديث هذا الشرط
لا يحتاج اليه وان صح اعتباره (قوله فتكبر معمولةا) لعل وجه ذلك انم النفي الجنس
راحتا وفي الوحدة المطلقة مر جوحا وكل منهما بالنكرات أنصب وانظر هل يكون
الخبر جملة لانم النكرة فى المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها اجاز كما ذكر
ذلك فى لا العاملة عمل ان فانظر مر ذلك (قوله ولا تعمل فى معرفة) وذلك انتقصان
مساها بليس لان لا النفي المطلق بخلاف ما (قوله مع تصريحه فى التسهيل بالندور)

وأما المعطوف بغيرهما فيجوز
فيه الامسان والنصب
أجود (وكذا الا التافية)
للوحدة أو للجنس ظاهرا
عند الجوازين كليس فيما
تقدم لكن عملها قليل جدا
لم يرد الا (فى الشعر) خاصة
(وبشرط) له مع ما تقدم
فى عمل ما من الشروط الاربعة
ماء الثاني وزيادة على
ما سبق (تكبر معمولةا) فلا
تعمل فى معرفة خلافا لابن
جنى مستندا بقول النابغة
وحات سودا القلب لا أنا باغيا
سواها ولا عن جهام امراخيا
واجاز فى شرح التسهيل
القياس عليه مع تصريحه
فى التسهيل بالندور وتأوله
المنازعون على جعل أنا
مرفوعا بفعل مضمر وباغيا

الناس شيئا وهو الملام
 أقول البيانيين ان زيدا
 ليس بقائم فيه توكدان
 لكن ذكروا في باب
 لا التبرئة ما ينافي الاطلاق
 (ولكن) بالتشديد وهي
 موضوعة (للاستدراك)
 وهو رفع ما يتوهم من الكلام
 السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء
 تقول زيد شجاع فيوهم
 اثبات الشجاعة لزيد اثبات
 الكرم له لان من سمة
 الشجاعة الكرم فاذا أردت
 رفع هذا التوهم تأتي بـ لكن
 فتقول لكنه بخيل وقس
 على هذا التنفى ولا بد أن
 يتقدمها كلام امامنا قدس
 لما بعدها نحو ما هذا ساكن
 لكنه مخرب أو ضده
 نحو ما هذا أسود لكنه أبيض
 أو خلافه على الاصح نحو
 ما قام زيد لكن عمر وأشاره
 ويمنع أن يكون مماثلان
 باتفاق قال أبو حبان في
 انسكت الحسن وقد تأتي
 للتوكيد نحو لو جاءني
 أحسن اليه لكنه لم يجيء
 (ومكان) بفتح الهمزة
 والتشديد (للتشبيه) المؤكد
 عند الجمهور اتركها

سادة مسددة جزأيت وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع
 ومنسوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبار بن (قوله وظاهر
 الملاحظة الخ) بذلك صرح المصنف في المغنى في بحث انما (قوله وبشهادة الخ)
 يمكن أن يحمل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه تردد من اصطلاح
 النحويين كما قاله حفيد الموضع ثم الظاهر ان الافتوحة كالسكورة (قوله
 للاستدراك) أي التدارك (قوله رفعاً شبيهاً الخ) لان قوله لكنه بخيل بمعنى الا انه
 بخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكن
 لكنه مخرب وعلى القول بأن الاستدراك فيه فاعل وجب كون هذا استدراكاً
 مع ان مبناه على توهم الخلاف انه قد يذهل عن مناقضة الحر كلاله لكونه فيوهم
 انتفاء الخرب أيضاً عند انتفاء الركوب لتوهم إمكان الواسطة (قوله لو جاءني
 الخ) وذلك لان امتناع المجيء مفهوم من لولائه خرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله
 بعد ذلك لكنه لم يجيء توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف
 أهل العربية من أن لولاء دلالة على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط أو ما
 على عرف المناطقة من انه الدلالة على الملازمة بين مقدمها وتأملها والاستدلال
 بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم
 على وجود مقدمها ولا انتفاءه وكذا تأملها وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلامه
 الفرقيين لا يكره استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره اذا لم يجمع بضمون عن
 أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أي لانتشاء تشبيهيهما بخبرها أي
 لبيان ان اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذي يفهم من كأن على القول بالتركيب
 التأكيدي المشبه لا التشبيه المؤكد لان السكاف تفيد تشبيهه ما دخلت عليه وقد
 دخلت على التأكيدي المستفاد أن قلت قد ادعى ان أصل كأن زيداً أسد ان زيدا
 كالأسد وهذا تشبيه مؤكدهم قدمت السكاف انما تأمل أن الكلام مبني على التشبيه
 من أول الامر (قوله لتركها الخ) أي وانما كان كأن للتشبيه المؤكد لتركها الخ (قوله
 سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفيون هي للتشبيه ان كان الخبر جماداً
 نحو كأن زيدا أسد وللتشبيه بعبرته بالظن ان كان مشتقاً نحو كأنك قائم لان
 الخبر هو الاسم والشيء لا يشبهه بنفسه وجوابه ان المعنى كأنك شخص قائم ولما قام
 الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار
 الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهاذا يقولون كأنني اشئ
 وكأنك تشئ وأجاب بعضهم بأن الشيء يشبهه في حالة بماه في حالة أخرى فكانك

السكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيدي سواء كان خبرها جماداً أو مشتقاً نحو كأن زيدا
 أسد اذا ضل ان زيدا كالأسد قدمت السكاف على ان يدل الكلام على التشبيه من أول وهلة

شبهت

وفتحت همزة كان الجار ومما

جرها واحد امدولواهما
على التشبيه والتاكيد وقيل
انها بسيطة لان الاصل عدم
التركيب وبإلزام عليه
أن يكون لطلق التشبيه
وبلها المشبه دائما بخلاف
الكاف ومثل فان الذي
بليهما التشبيه (أول الظن)
على رأى بعضهم نحو كان
زيدا كاذبا والصحيح ان الا
تسكون الا للتشبيه فلا تاق
للظن بل ولا للتقريب ولا
للتحقيق وماؤهم خلاف
التشبيه فقول له (ولبت)
وهي موضوعة (للتعني) وهو
طاب ما لا طمع فيه
نحو ليت الشاب يعود يوما
فان عوده مستحيل عادة أو ما
فيه عسر نحو ليت لي مالا
فأحج منه فان حصول المال
ممكن ولكن فيه عسر
وتعلق التمني بالمستحيل كذبح
والممكن قليل فلا تكون
في الواجب ويوجب في التمني
اذا كان متعلقه ممكنا
لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا صار ترجيا
ولعل وهي موضوعة
(للتعني) وهو توقع المحبوب
المستحيل حصوله نحو اهل

شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما والتقدير كان هيئة زيدا هيئته قائما (قوله وفتحت
همزة كان) لو قال أن كان احضر واختلف على هذا من تنعلق هذه الكاف شئ
على قولين أحدهما لانهم ما عارفت الموضع الذي يمكن ان تنعلق فيه بخذوف فقال
ما كان اها من التعلق (قوله فهو موقول به) قد مر ما يتعلق بالظن ومثال ما قيل
انه لا تخفى قوله * كان الارض ليس بها مشام * اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس
في الارض حقيقة وتوابعه ان المراد بالظرفية السكون في بطنه الا السكون على ظهرها
فالعنى انه كان ينبغي أن لا يشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه كالغيب لها ومثال
التقريب كاذب بالندى لم تسكن وبالأخرة لم تزل وتوابعه من وجوه منها أن الكاف
حرف خطاب والياء زائدة في اسم كان (قوله وليت) يقال فيها ليت ياد الياء تاء
واذغامها في التاء (قوله للتعني) أى لا تشاءه واحدا منه لا للاخبار بأن التمني حاصل
وقس عليه ما بعده (قوله وهو طاب ما لا طمع فيه الخ) لا ينبغي ان هذا التعريف
يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغيرهما مع المحبة أو كون
المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فاما أنه تعريف بالاعم على رأى المتقدمين أو المراد أن
المعتبر في مفهومه هو ما ذكره قط وغيره يعتبر فيه من ياد مع هذا كالاتي على الامر
أولا يعتبر فيه هذا بل بعضه كالتداء لا يعتبر فيه المحبة بقى ان التحقيق ان التمني اسم
لحالة نفسانية يارزها الطامع والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء
امكن الحصول أولا فلا يراد ان التمني قد يكون محالاه لمع الاستحالة والما قبل
لا يطلب ما علم استحالة وقس عليه الترجي (قوله فان عوده الخ) أى ان عسر
يعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشخوخة واقول بأنه يمكن عقلا مبنى على
تفسيره بالنسبة الذي لم يتجا وزلا من سنة فامكان عوده يستلزم الجمع بين التقيضين
(قوله ليت لي مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء ليت الخ فان قلت هذا من
النوع الذي قبله اذ لا طمع لمقطع الرجاء في الخلق قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه
ان لا يطمع فيه أحد والمال الذي يتجرب به يتعلق به الاطماع غالبا (قوله ولا يكون في
لواجب) فيمتنع تمنى وقوعه في وقته بمرسة قولهم فلا يقال ليت عبد الله يلقى فلان ردتى
لموت في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تأتيه (قوله وطماعية)
بختيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طامع
وطمع بكسر الميم وضعها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ وله آخر الطماعية
ويستعمل في الاول اهل وفي الثاني عسى (قوله والاصار ترجيا) يؤخذ منه
أن الترجي والتعني متباينان ويصير حديثك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن
لترجي ليس بطامع بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو الاشفاق) أى

الله رحما (أو لا تشاءه فان) وهو توقع المكروه

ولا يكون الترجي الا في الشيء
 الممكن بخلاف التقني فانه
 يكون فيه وفي الممتنع فانتزعا
 واما قول فرعون لعلي ابلغ
 الاسباب اسباب السموات
 فجعل منه او اذ لك فانه في المعنى
 ولو عبر بالترجى لكان اخصر
 لهوله لما ذكر (اولا لتعليل)
 على رأى الكسافى والاخذ
 بخوة قولاه قولنا لعنه
 تذكري أى لكى تذكري وهذا
 ونحوه عند الجمه ور للترجى
 وترد للاستفهام عند بعض
 الكوفيين كقوله تعالى وما
 يدركه له من كبر وقوله عليه
 الصلاة والسلام لبعض
 اصحابه وقد خرج اليه
 مستجلا لعنا اعياننا والآية
 عند السانع محمولة على الترجي
 والحديث على الاشتاق
 وعقيل تجيز حذف لامها
 الاولى وجرايمها وكسر لامها
 الاخيرة وهى حينئذ غير
 هامة تعمل ان كافى المعنى
 وكلامه في الاوضح يغير
 بخلافه (فينصن) هذه
 الاحرف المتقدمة (المبتدأ)
 انما يابد خولها عليه ويسمى
 (اسماهن ويرفعن الخبر)
 أى خبر المبتدأ ويسمى (خبر)

الخوف اذا عدى عن فان عدى على كان بمعنى العطف (قوله اعلم يا خبيث نفسك)
 أى قال نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تقع لها حسرة على ما فاتك من اسلام
 قومك (قوله لما ذكر) أى من الترجي أو الاشتاق قال التفتازانى في حواشئ
 الكشاف وانتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
 يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله للترجى) أى معزوط
 للمخاطبين أى اذهب على رجائك (قوله وترد للاستفهام) ولهذا علق الفعل في
 الآية المذكورة وفي لا تدري اهل الله يحدث بعد ذلك أمر والفتد ير لا تدري الله
 يحدث وما يدركه له من كبر والمعنى لا تدري جواب ذلك لكان قال صاحب الكشاف
 فى وما يدركه له من كبر أى وأى شئ يجعلك داريا بحال هذا الاصحى اهل من كبر أى
 يظهر بما يلقى اليه من الشرائع وحينئذ يدركه ليس متعلقا بما بعده لعل حتى
 يعاقب عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعشى وبه يبطل كون اهل بمعنى أداة
 الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) متفهام أن غيرهم وهو الناصب بهم الاوافقهم
 فى مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم فى كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله
 وجرايمها) أى فالجرائم الغرة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما
 جروا بها تنبيه على أن الاصل فى الحروف المختصة بالاسماء أن تعمل العمل الخاص
 بها (قوله فينصن الخ) أى فى المشهور وبعض العرب ينصب بمن الجزأين كقوله
 * ان حراسنا أسدا * وقوله * كن أذنيه اذا تشوقا * قادمة وقوله * ياليت أيام الصبا
 رواجعا * وقد يرتفع بعدهن المبتدأ فيكون الاسم ضميرشان محذوف كقوله عليه
 الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصرون أى انه من أشد
 والمصرون مبتدأ خبر الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان نظما ونشرا عند
 ابن مالك بلا ضعف خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال فى التمهيل وللجزأين بعد
 دخولهن ما هن مجردين انتهى قال شراحه من كون المبتدأ عينا أو معنى وكون
 الخبر مفردا أو جملة الى غيره مما يبينوه وبقي انه يقتضى جواز تعدد خبر هذه الاحرف
 وقال أبو حيان الذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لانها
 انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يفتضى مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضى جواز
 الاقبات بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير ان نحو ان زيد او ان عمرا منطلقان
 ومنعه اسيوطى لان الخبر يكون معمول لا عاملين لكان نص الرضى فى باب لا على
 جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الاحرف) لوقال أى هذه الاحرف
 لكان أظهر وسيبويه عبر بالحروف التماثلية وانه قد اعترضه بأنه من وضع جمع
 المتكثرة موضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قال السعدى من أن الجمعين انما

وقد يشترط في افهمه ما تقدم في اسم (٢٩) كان واخوانها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو ذهب البصريين وأما

الكوفيون فذهبوا الى أنه

الخبر مرفوع بما كان

مرفوعا قبل دخوله الالة

لم يتغير بها كان عليه مولدها

لا يجوز ان قائم زيد ولو كان

معهم ولا الاله الجاز والاصح

الاول لان هذه الاحرف شام

سكان الناقصة في لزوم

دخولهن على المبتدأ والخبر

والاستغناء بهما فاعملن

عملهما معكوسا لكون المبتدأ

والخبر معهن كفعول قدم

وفاعل آخر تنبهم اعلى الفرعية

ولان معانيها في الاخبار

فمكن كالعدم والاسم

كافضلات فاعطيا اعراب

العدم والاضلات كذا قيل

في تقرير الالة وهي متأنية

في الجواز به ولم يتقدم

منصوبها ويذهب على هذا

الخلاف خلاف في جواز

العطف بالرفع على اسم ان

قبل استكمال الخبر في نسب

الرفع له منع العطف لئلا

يتوارد عام لان على معمول

واحد ومن منع اجاز العطف

لانتهاء ذلك وما اقتضاه

كلامه من نسبة العمل لهن

بحله (ان لم يقترب من

الحرفية) الزائدة فان اقترنت

بهن (نحو انما الله الواحد)

وقيل انما هو وحى الى انما

الوكيم الواحد وكما يوافقون الى الموت

ولكنما اسمى محمد مؤيد

يقترقان في الغاية لا في المبدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فادونها والكثر غير مختص
لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا اوفق بالاسم مع امالات وان صرح بخلافه
كم من الاعداد واستدل على ذلك بان القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يفيد
الاستغراق بينهم ما حيث جعلوا كلاما من اقل المشر كبن وأكرم العلماء حيث
جعلوا كلاما للاثلاثة وما فوقه اقل على أن الفرق بينهم انما كبرين انما هو في
جانب الزيادة وذلك ينحل الاشكال عمالوا قر يدراهم حيث يقبل بفسيره بثلاثة
وأما الجواب بأن جميع السكتة قد يطلق على القلة مجازا فبه انه لا يقبل من الالفاظ
بحقائقي الالفاظ في الالف براء التفسير بالمجاز لا ترى ان من أقر بافلس لا يقبل منه
التفسير بفلس واحد مع صحة اطلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط
الخ) أي فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بجملته طلبية ولا انشائية الى آخر ما تقدم
ومن هنا يعلم ان جملة نعم وبئس خبر ببيان لا انشائية ان قوله تعالى ان الله نعم
يعظمكم به وقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون و بما أدخلت ان على ما خبره
نهي فيقول نحو قوله

ان الذين قد اتم من سيدهم * لا تتحسروا اليكم عن لياهم ناما
وقد يكون خبر المحذوفة من الثقيلة طلبا بذكر ابي حيان في تفسير ان غضب الله عليها
انما المحذوفة من الثقيلة وورب ان المشهور ان الطلبية لا تقع خبرا ن ولذا أولوا ان الذين
قد اتم البيت ان عسيت صائما وفي المكشاف لا تكون محذوفة من الثقيلة لانه لا بد
من قد و قال بعضهم الحق ان الطلبية هي الخبرية لفظا تجوز ومنع مبرمان وتبعه
الخبر يرى وقوع الماضي خبرا عن اهل لان اهل للترجي وهو انما يتبع على بالمسؤول
ويرده وما يدريك اهل الله اطعم على اهل بدر الحديث ومنع الاخفش وقوع حرف
خبر البيت لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت (قوله في لزوم دخولهن) خرج
باللزوم الاو اما الاستفهاما حيثان لانها لا بد من دخول على الاسمية تارة وعلى الفعلية
أخرى (قوله والاستغناء بهما) أي عن دخول كان عليهم ما بحيث يستقل الكلام
ولا يحتاج معها الى تنبي آخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية واذا الفجائية
فانها وان اشها كان في لزوم المبتدأ والخبر لكانهما ايقار قائم ان حيث افتقار لولا
الى جواب واذا الى كلام سابق (قوله في تقدير الالة) أي جنسه الصادق بالعلتين
لانتهاء ذلك لان الرفع المبتدأ غير (قوله بالحرفية الزائدة) ما ذكر من أن
ما هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف وقيل مانع هذه الحروف اسم مهم بمجتمعة هي
الشأن في التفخيم والابتناسم وفي أن الجملة بعده مفسرة له وتخبر بها عنه ويرده
انما لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان واخوانها وقيل ان ما نافية وان ذلك

وقيل انما هو وحى الى انما الوكيم الواحد وكما يوافقون الى الموت ولكنما اسمى محمد مؤيد

ولهذا سميت ما هذه كافة
الكفا ما افترن بها عن العمل
ولا يستثنى من ذلك
(الايات فيجوز) حيث
نما (الامر ان) أي الاعمال
وهو الارجح لبقاها عن
اختصاصها بالاسماء مع ما
على الاصح والاهمال حلا
على أخواتها وقد روى بها
قول النابغة

فالت ألبت ما هذا الحمام
ما قال ابن مالك في شرح
الكافية ورفع أقيس وما
انقضاء كلامه من الالغاء
فيماء البيت وجوازه
هو الراجح وقبل يجوز
في الكل وهو ظاهر اللفية
وقبل وجوب الاعمال في
ليت وخرج بالحرف الاسمية
فلا تكف عن العمل كقوله
ولكن ما يقضى فسوف يكون
ومثلا ما المصدرية نحو ان ما
فعلت حسن أي ان فعلك
حسن ويحتملها قوله
انما صنعوا كيد ساحر
وليس لك أن تفعلها كافة
لان ذلك يوجب نصب كيد
ساحر ووقع في الشرع وفي
بعض نسخ الاوضح الاستشهاد
بقوله ولا كما يقضى فسوف

سبب افادتها للحصر ورد في المعنى (قوله ولعلنا الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد
قيس * وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمام الفعلة الشنعاء (قوله
على الاصح) مقابلة ما ذهب اليه ابن أبي الريح وطاهرا قزويني من جواز لتيما
زيدا ألقاه على الاعمار و يمنع على اخهار فعل على شرطية انفسه لان ذلك يزيل
اختصاصها بالاسم وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الريح وطاهر وان أممات كان ما
لمجرد الزيادة (قوله لا على أخواتها) قد يتوقف في صحة الحمل لعدم مشاركتها
لأخواتها في علة الاله مال التي هي زوال الاختصاص (قوله وهو الارجح)
ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفع أقيس في المعنى)
وأما قول النابغة * قالت ألبت ما هذا الحمام لنا * فيمن نصب الحمام وهو الارجح
عند النحويين في لتيماز يدقائم فإزاء غير كافة هو هذا اسمها ولذا الخبير
سيدويه وكان رتبة الجماع ينسدها انتهى فعلى هذا يحتتمل أن تكون
ما كافة وهذا متداول يحتتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمخزوم أي ليت الذي
هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول
الصلة وقوى تضمينه بقاء الاعمال (قوله وقبل يجوز في الكل) أي قياسا
على ما جمع وان كان نادر اقال الجار بردي المراد بالاشاذي كلامهم ما يكون بخلاف
القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرة كالفود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن
بخلاف اقياس كخزعال والضعيف ما يكون في شبوته كلام كخرطاس بالضم انتهى
فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وان يثنيه وبين الشاذ هو ما وخصوصا من وجه
تأمل ولانه يكفي في صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصل ولا يضر عروض زوايه
ولذلك نظرا اعتبر فهم الاصل منها ان المكسورة المخففة (قوله وقبل وجوب الاعمال
في ليت) يشكل على قول ابن مالك ان جواز الامرين فيها اجماع قوله وليكن ما يقضى
الخ) مخزوم صدره * فوالله ما فارقتكم قالبا لكم * والدليل على أن ما فيه موصولة عود
الضمير المستتر في يقضى عليها ودخول الفاعل على حرف التنفيس المصدرية خبرها شبه
الموصول بالشرط في عمومها واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملها) أي الاسمية
والصدرية وقضية ان ما سبق لا يحتملها وفيه ان ما فعلت حسن يحتتمل الاسمية
أيضا أي ان الذي فعلته حسن (قوله ان ما صنعوا كيدا سحر) محل احتمالها في
قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول محتمل للاسمي والخبر في أي ان الذي صنعوه أو
ان صنعهم ومن نصب فسا كافة كما أشار اليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما
مرأها فيه موصولة (قوله زوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتي ان

المقتضى لعمل هذه الأدوات الاختصاص وفيه انه يخالف ما قالوه من أن علة هذا العمل كونها أشبهت بالانفعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سيأتى عن ابن مالك من الفرق بين ان الحفظة المكسورة والمفتوحة وتوان الاختصاص انما يقتضى العمل الخاص ولهذا جرت عقيل بل لعل لا هذا العمل بتدبر (قوله وانما أهملت قلبا لا الخ) انما جاز انما لها قلبا و بطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضوعين زوال الاختصاص لأن الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبى عنها وهو ما يخالفه فانها بواطة اسقاط بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال والاولى انما فان ولها فاعمل فالواجب انما الاول لا يجوز ادعاء الاعمال باضمار ضمير قاله شيخنا **الشيخ** انما هو ان المهملة في ظاهر الالة لا في نفس الامر اذا و اجماعهم يجوز معناه **الشيخ** بهير الشأن كما فتوحة فيكون عاملة وهو ما جؤ به بعضهم ومنه على بل ظاهر اطلاق الرضى ان ذلك البعض يجوز ذلك فيما اذا ولها الفعل أيضا (قوله ويكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما آخر جوهرا عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا في ذلك الفعل أن يكون من افعال الميتة والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكسبة لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها موفرا عليها اذا لامحان مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد الشاعرا فعنا ان زيد القايم وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان ان واخواتها شابهة لافعل لفظا ومعنى فمصدوا بعد تخفيفها أن بدخلوها غالبا على ما هو مشابها لفظا ومعنى وهو الماضى ولان الماضى أشبه بالتأكيده من المضارع لدلالة على اوقوع والحصول في ماضى دون المضارع وشرط النسخ كونه غير ياف كيمس وغير منفي كزال واخواتها وغير صلة كادام وأفهم قوله والاكثر انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير في نفسه فلا ينافى كونه قليلا كما صرح به ابن الناطم ومع قلته فيقاس عليه خلافا لابن مالك في شرح التمهيد وهو مع قوله في مثله ويقاس على نحو ان قلت للمسلم عجيب لو ورد الاول في القرآن نحو وان نظرت لمن الكاذبين بخلاف الثانى (قوله ان يرينك الخ) بفتح خرف المضارعة من يرينك ويشينك والهاء من الهبة للسكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع (قوله وأما لان الخ) اعلم ان لامن تكون خفيفة باصل الوضع وانظر بهم تميز الحفظة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية من الحفظة باصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان فظها كلفظ عض مقصودا به المضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الامر كبد وفرق الرضى بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المقرد بخلاف المكسورة وحاصله انما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوى أرادوا ان يكون بينهما ارتباطا

وانما أهملت قلبا لا استحياءا للاصل وقد فرئ بهم ما قوله تعالى وان كلا لما يوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت المكسورة وان وجدنا أكثرهم لفساقين ووقع غير النسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله ان يرينك لنفسك وان يشينك لهية واذا أهملت لم يلزم الخبر لادم في الغالب كما سيأتى للا يتوهم كونها نافية (وأما امكن اذا كانت مخففة) من الثقيلة (قوله مل وجوا زوال اختصاصها بالاسماء بدليل وليكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاختفش جواز الاعمال قياسا عن يونس انه حكاة عن العرب (وأما أن) المفتوحة اذا خففت (فعمل) وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة فانها أشبه بالفعل منها قاله ابن مالك في شرح الكافية (و) ليكن (يجب في غير ضرورة حذف اسمها

اللفظي ليطابق اللفظي والمعنوي وبهذا يدفع ما قبل ما وجه التفرقة بين المفتوحة
والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظي وأنه
حيث فرقوا فيه يعني ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة اصل والاصل
أقوى من الفرع ووجه دفع الاول ظاهر والثاني انه لا يعد في اختصاص الفرع لما
لم يوجد في أصله (قوله وكونه) فيه إشارة الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير شأن
خبر به طوف المقدور ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخافة اظاهر كلام الأوضح
(قوله تبس في هذا الخ) فيه نظر اذ ليس في كلامه ظاهر او لا صريح بذلك بل ظاهره
خلاف ذلك لان قوله ضمير شأن حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب في شرح
الفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وان العرب تقصد به قال

في قبة كسوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحكي وينتعل

فلو لان الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبرهنا فالذي يسوغ التقديم كونه جملة
واقعة خبره فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطان عمل أن فصار مبتدأ وخبر
والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق زيد يدل على انهم يعجبون
بعد تخفيه في امتناع تقديم الخبر ما يعجبون به من التشديد وانما أوجبوا عمل أن
في مقدر لا يظهر وحيث تزوا عمل المكسورة أهملوها في ظاهر لا مقدر لانها
كانت المفتوحة فرعاً كان في التزام اعمالها في الظاهر مربية لفرع على أصله في
الظاهر فجعلوها في الظاهر كاللغة وأعملوا المكسورة في اسم ظاهر ليرى في الظاهر
انه قدر بالاصل على الفرع اذا عمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا
يظهر وجه اختصاص عملها في الضمير لانه فرع عن الظاهر الذي فيه (قوله حيث
لم يذكر الاسم) وأما اذ كر فيجوز أن يكون مقدر كما يأتي (قوله كقوله) أي
الفاعل أو الشخص لان البيت جنوب أخت عمرو ذي الكلب وقوله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبرأفق وهبت شملا

وبذلك مع الاستشهاد به على الخفة لانها لا بد ان تقدم عليها لفظ دال على اليقين
والغيب المظهر والصلوات ومرجع يضم الميم على الاول ويفتحها على الثاني
والثالث بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصلة الخ) انما احتج الى ذلك
لتمييز بين المصدرية والخفة لان المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها
وبين ما تفرقه لضعفها ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسم ولا الفعلية
الشرطية ولا التي فعلها جامداً ودعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر كما قالوا ويرد عليهم
ان لا التافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وأنه ما المحجوج الى المعير اذا تقدم
على الخفة ما يدل على اليقين فانه لا تشبهه بالمصدرية لأن يقال لما احتمل التأويل

وكونه (ضمير شأن) تبس
في هذا ابن الحاجب وأما
ابن مالك فلم يوجب ذلك بل
يجوز أن يكون غيره وهو
ظاهره بارة المصنف في
التدوير والوضع (وكون
خبرها جملة) اسمية كانت
أو فعلية لا اشتغالها على
المسند والمسند اليه محاذة
على الاصل حيث لم يذكر
الاسم وأما في الضرورة فلا
يجب شي مما تقدم كقوله
بأنكر بيع وفيه صريح
وأما هالك فتكون التمسلا
وكون الجملة (مفصلة من
أن ان بدت بفعل متصرف
خبر دعاء)

فأعلم فاعلم الر، بفعه

احتاجوا لذلك وبعضهم هنا كلام لا يحصى نفعا في المرام (قوله ما بعد الخ)
 زاد في التسهيل والشذور وأداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم في الكتاب
 أن إذا سمعتم آيات الله قال المامني هذه فعلم بقول السكالم في الاسمية نحو وعلم من
 زيدان من يسأله فهو محسن عليه والظاهر أن في الآية مفسرة لأن نزل عليكم
 مضمين لمعنى القول وفي التسهيل والجامع لو رب كقوله
 ثبتت أن رب امرئ قيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا
 (قوله علموا الخ) صدر بيت بحجزه * قبل أن يسألوا بأعظم سؤال * والشاهد ظاهر
 والسؤل لمعنى السؤل (قوله فاقضى أنه مفسر على أحدها) قال حفيده ولم أعلم له
 مخالفاً وينبغي أن يتأمل وجه الاختصار على هذه فإن فيه دقة (قوله وأخر دعوانهم
 الخ) يتأمل في التعليل بذلك للخصفة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين إلا أن يقال
 اشتراط تقدمه أغلبي كافي التصريح (قوله فاعمل وجوا عند الجمهور) وقيل تمهل
 وعليه السكونيون وقيل تعمل في الضمير لا البارز واستظهر الحفيد القول بأغلبية
 أهمها لا بالراجح في المسكورة أولى لمشايتها ما يحصل الفائدة بكل منهما مع
 مدخله بخلاف المفتوحة لأنها مع معمولها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير
 شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قبل ولا يظهر تعيينه لجواز كونه ضمير أعاد إلى المتقدم ذكره أي كأن الصدر
 وقد يكون غيره كالبيت المذكور في الشرح على رفع طيبة (قوله كان طيبة) بحزبيت
 لعليها من أرقم الشكرى صدره * ويوماً وافينا بوجه مقسم * والموافاة الأنيان
 والمقسم الحسن (قوله في رواية نصب طيبة) على أنها الاسم والجملة بعدها مفعلة
 والخبر محذوف أي كان طيبة عالطية هذه المرأة على عكس التشبيه وقبل غير ذلك
 (قوله ويفصل الفعل الخ) أي ليحصل الفرق بين كان المحنفة من الثقيلة وبين كان
 المركبة من كاف الجر وإن الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين
 كونه دعائياً أولاً وكان قياس ما تقدم أن ذلك (قوله لم) ذكر الحلال السيوطي أن
 مثله ما لا يمكن أن يحذف الفعل بل ما ينبغي أن يتوقف في جواره (قوله
 أوقد) أي أن كان الفعل مانعاً مثبتاً (قوله فجذورها) كأن الخ) قبله * لا يهونك

فأعلم فاعلم الر، بفعه
 أن سوف يأتي كل ما ذكرنا
 (أو) نحو (نفي) نحو
 وحسبوا أن لا تكون فتنة
 علم أن أن نحو وهو لا يجب أن
 لم ير أحد (أول) الامتناعية
 نحو أن لو نشاء أصبناهم وهل
 من بعدها من الخاة
 وربما جاء ذلك بلا فصل
 كقوله
 علموا أن يؤتوا الخادوا
 وأطلق الثاني هنا وقيد
 في الأرض بلا ولن ولم
 فاقضى ذلك أنه مفسر على
 أحدهما وأفهم كلامه أن
 الجملة ان بدئت باسم أو فعل
 جامد أو دعائي لم يتحجج
 إلى فاصل بينهما وبين نحو
 وأخر دعوانهم أن الحمد لله رب
 العالمين وأن ليس للإنسان
 إلا ما سعى والخامسة أن
 غضب الله عليها في قراءة
 بعضهم (وأما) إذا خفت
 (فتمعمل) وجوا عند الجمهور
 استعها باللاصل وحلالها
 على أن المفتوحة لكن
 تخالفها في أن خبرها بالانز

يس في كونه جملة وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولا حذفه بل يجوز أظهاره كما قال
 (ويقل ذكر اسمها) في الالفاظ كقوله * كان طيبة تطوا إلى وارق السلم * في رواية نصب طيبة (و يفصل الفعل)
 انصرف الواقع بعدها ولا يكون إلا خبرياً (منها) بأدشين لا غيراً (لم) نحو كأن نغن بالامس (أوقد) نحو
 فجذورها كأن نذاً * فإن كان خبراً مفعولاً أو جملة اسمية لم يتحجج إلى فاصل كقوله
 وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان وروى كأن ثدييه حقان وزل ذلك كرايت وأهل لانهم لا يخففان

اصطلاح على الحرب والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن
التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنسوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم
انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار
والمحذور (قوله لذلك) أي لضعفهن في العمل وعلل أيضا بأن لهذه الاحرف
صدرا الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها ولم يجوز تقديم خبر المفتوحة حملاها
على المكسورة فانهم افرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز
التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف
العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب
التوسط كما سيأتي فال في الغرة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر
الخبر وهو غير ظرف ومثله في المغنى وقيل يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل
ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الانطهار (قوله وقد يجب ذلك) أي التوسط وقوله
لعارض وهو لزوم عود الخبر على متأخر لفظا ورتبة في ما مثله بقي انه قد يجب
تأخير الخبر كونه ظرفا نحو ان زيد في الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر
وحينئذ فللخبر الظرف ثلاث حالات (قوله مطلقا) أي سواء كان ظرفا أو محذورا
أم لا وعابه ما تقدم (قوله الا اذا كان) ظرفا كما قوله

فلا تلحق فيهما فان يجها * أخل المصاب القلب جم بلا به

ومنع الاختش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمله ورعى المنع
وظاهره ولو ظرفا أو محذورا وأجازته الحلواني قال لانهم أجروا الحال مجرى الظرف
وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمعه ورفلي محذور وبقى معمول
اسمه انخوان ضمير في زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ومعمول صفة اسمها وأخبرها
نحو ان رجلا شار با زيدا الآن حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو يريد
السفر هل يجوز بلاؤه فليحذر ويظهر ان معمول الصفة لا يجوز بلاؤه لان
معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم
مطلقا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت أم لا وذهب ابن مالك الى
انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مرثلا وذهب الفراء الى انه
لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كاليث ورد المذهب بالسماع ففي الترتيل
ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم الآية وان الذين كفروا وصدون عن سبيل
الله فان خبر محذوف وليس الاسم سكرة ولم تتكرر ان أي لهم عذاب شديد ويجوز
تقديره في الآية الثانية هل كفوا وقبل الخبر وصدون والواو زائدة فان قيل تقدم
امتناع حذف خبر كان مطلقا فالفرق قلت لا مانع تقدم الخبر في هذا الباب جبر

والحاصل أن ما خفف من هذه
الاحرف على ثلاثة أقسام قسم
يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة

وقسم يجب الغاؤه وهو

الكن وقسم يمنع الغاؤه

وهو أن المفتوحة وكان

المحذوف (و) هذه الاحرف

(لا توسط خبرهن) بينهن

وبين اسمائهن لضعفهن

في العمل لعدم تصرفهن

وان عمن عمل الافعال وكذا

لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك

كما يفهم بالاولى (الا) اذا

كان الخبر (ظرفا أو) جارا

و (محذورا) فيجوز توسطه

لتوسعهم فهم ما مع تأخرهما

عن العامل نحو ان في ذلك

مبرة مثال المحذور ان لدينا

أنسكالا مثال للظرف وقد

يجب ذلك لعارض نحو ان

عندهم غدا وان في الدار

صاحبها وكذا لا يجوز تقديم

معمول خبرهن عليهن مطلقا

ولا بلاؤه لهن الا اذا كان

ظرفا أو محذورا ويجوز

وسطه بين الاسم والخبر

مطلقا ويجوز حذف

خبرهن اذا علم مطلقا عند

سببوه وقد يجب

يجوز حذفه (قوله اذا استسدة واو المصاحبة) حكى سيدو يدانك ما وخير أى انك
 مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجو باو حكى الكسائي ان كل ثوب لو تمته با دخول
 اللام على الواو (قوله أحوال) نحو ان ضربني زيد قائما (قوله أو مصدر مكرر) نحو ان
 زيد سيرا أى يسيرا (قوله وبعد ليت شعري الخ) الشعر بمعنى الفطنة
 مصدر قولك شعرت أشعر ك: نصرت أنصروا المعنى ليت على بجواب هذا الاستفهام
 حاصل حذف الخبر لكونه في معنى ليت أشعر والتم الحذف لان الاستفهام
 سادس من الخبر وجمله الاستفهام في موضع نصب بشعري على المصدر يدا لكن
 استأبني الرضى ذلك بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله
 ود محوله فاعله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده
 بل هو خبر وجب حذفه بلا سادس منه لكثرة الاستعمال وذهب المبرد والزجاج
 الى أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت ونسبه في الايضاح الى سيدو به قال
 تحقيقه ان شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط والذي
 ينبغي على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري أن يكون الاصل ليت مشعوري
 جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها الفظها أى جوابي هذا اللفظ ثم حذف المضاف
 وأقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلوم قيام زيد وعدم قيامه لان أحدهذين
 الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا
 وبهذا يدفع أن ذلك يؤدي الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الظلمية (قوله قاله
 في الكافية الكبرى) وكذا في التسهيل (قوله ومن جوزة خصه الخ) هذا أحد
 أقوال من ان حسن في الشعر وغيره لم يؤد حذفه الى أن يلي ان وأخواتها فهل
 فانه حينئذ يفتح ومنها أنه حسن فلهما ان لم يؤد الحذف الى أن يلي ان وأخواتها اسم
 يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بأن (قوله غالبا) ومن غير الغالب ولكن زنجي
 عظيم المشافر * أى ولا يمكنك * ليت رفعت الهم فنى ساعة * أى ليتك
 تنقته * سكتوا عن التفرض للنص على حذف هذه الاحرف اما وحدها أو مع
 الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل وفي كلام المصنف ما يقتضى جواز عمل
 ليت محذوفة وذكر الدماميني في الكلام على قوله فلو لا الغم مدحكا اسلا لأن
 الاصل ان الغم لم تحذف ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت
 لا تعمل ثم رأيت الاشاطي وأبا البقاء وجهاء قراءة حمزة والكسائي بنصب آيات
 في سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهي العاملة للنصب وردده المفاكسي بأنه
 لا يصح لان لا عمل مضمرة واذا لم تضميران وهى أم الباب فقيرها لا يضمير بالاولى
 انتهى ورده المصنف في باب العطف على معمولي عاملين بقوله واضميران بعيد

اذا استسدة واو المصاحبة
 أحوال أو مصدر مكرر
 وبعد ليت شعري اذا أردت
 بآية هام قاله في الكافية
 الكبرى وأما حذف الاسم
 فخاص بالضرورة كما صرحه
 ابن عصفور وخبر به في
 سبك المنظوم ومن جوزة
 اختيار اخذه ضمير الثاني
 غالبا واعلم أن لهمزة ان
 ثلاث حالات وجوب الكسر

وكان الساقى أراد عدم الصحة عند الجمهور وقد ذكروا في باب الاستثناء ان
 السيرافي يحكي عن المكسائي ان ناصب المستثنى أن يفتح الهزة وتشد النون
 محذوفة هي وخبرها في المغنى وغيره يجوز أن يكون تفسيراً بأن شركاى الذين كنتم
 تزعمون تزعمون انهم شركاى وفيه حذف أن ومعمولها وأما حذف الاسم والخبر
 وبقاء الحرف فقال في المغنى في بحث ان المكسورة أنه لا يجوز وأيد بذلك كون
 ان في قول ابن الزبير رضى الله عنهما ان ورا كما بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت
 وابن وقوله وكان (قوله ان لم يسهل المصدر الخ) قال اللغوي انما أن يقول ان اريد
 سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شئ آخر ان تقضى بالواقع بعد فاء الجزاء
 فاما تفقح جواز الانهاية مسدها مصدر هو مبتدأ بقدرله خبر كسبي وان اريد
 سد المصدر أعني من أن تم الفائدة بما ذكرنا وبمع تقدير شئ في المانع من وقوع
 المصدر في أكثر المواضع العشرة موقفة على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجب بأن
 الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجوز أن يقع المصدر
 موقفا وان قصد بها ان نسبة تقييدية مسندة أو مسند اليها أو مفعولا أو غيرها جاز
 سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالذكور وحده أو مع قدر وفيه نظر اذ يعود
 الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بان ومعمولها في المواضع المذكورة النسبة
 التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده
 تعين المكسر لا غناؤه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان
 الاختصار مهما أمكن مطلوب اه فتأمل فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما
 قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا أوتت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت
 زيدا أنه قائم فهي هنا واجبة المكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول
 الثاني كذا قبل واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جرئتها في محل مفرد فصحيح وأما
 انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان يؤول
 والتأويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض التمازعة في
 التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك انما عبر بالسد حينئذ فيقال لم يقل المفرد
 لانها اذا سدت سد مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتبار ان)
 أى السد وعدمه فلا اعتباران بمعنى المعبرين (قوله أى في ابتداء الكلام)
 أى لا التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مقنونة قال أبو حيان وليس وجوب كسرها
 مجعما عليه فقد ذهب بعض الخويعين الى جواز الابتداء بان المقنونة أول الكلام
 فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله نحو انما أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقي وقد يتوقف
 فيه لسبق البسملة عليه وخصوصا على القول بأن البسملة آية من كل سورة وتقدم

ان لم يسهل المصدر مسدها
 وسد مع ما هو واجب
 الفتح ان سدت ذلك وجوز
 الامرين ان صح الاعتبار
 وعلى الحالة الاولى اقتصر
 المصنف وكرم صوره
 اربعة تعال (وتكسر ان)
 اذا وقعت (في الابتداء) أى
 في ابتداء الكلام حقيقة
 ارجعكم (نحو انما أنزلناه)

الكلام إلى الآية وبجاء الضمير قوله ألا إن أولياء الله) مثال للابتداء المحكمي
 المتقدم ألا الاستفهامية عليها ومن الابتداء المحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم إذا
 كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم يد أنه فاضل فقولك أنه فاضل كلام مستأنف وقع
 عليه ما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا (قوله بأن تقع
 جوابا له) أي للاسم المقسم به وما ذكره ذهب البصر بين وقيل يختار القمع وقيل
 يجب وأصل الخلاف أن جملة القسم والمقسم عليه هل أحدهما معمولة بالأخرى
 فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا فن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هي
 توكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن حذر الأمرين أجاز الوجهين (قوله
 والكتاب المبين) الواو لعطف أن كان جم مقسمه به باضماء حرف القسم لا للقسم حتى
 لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد والافل المقسم وجواب القسم أنا أنزلناه لا
 اعتراض تنجيها للمقسم به والجواب أنا منذرون خلا فالابن عطية للسبق واسلامته
 عن الفل فان قوله يفرق الآية من تقية الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه
 (قوله لم يجعلها جوابا بالقسم) وانما يجعلها مع معمولها مفعولا لفعل القسم وهو
 تخليق بواسطة نزاع الخافض أي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه
 والمجروح هنا هو المحلوف عليه وفي التصريح أن الفعل على القمع اخبار بمعنى
 الطالب للقسم لا قسم إذا الأصل في الجواب أن يكون مذكورا والمفتوحة
 لا تصلح له لأنها في تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة قال الشهاب القاسمي
 وكونه ليس قسمها واضح في مثل هذا البيت إذا المتكلم بهذا الفعل ليس قسمها
 بل طالع من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا سألنا بالله على كذا ما منع أن
 يكون قسمها ولهذا قال فقهاؤنا في حلفت أو أحنف أو أقسم أو أقسمت أنه عيني
 أن نواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه
 وإن لم يكن الجواب مطلقا (قوله محكية به أو بعد ما فيه معنى القول) نحو
 أم لكم كتاب فيه تدرسون أم لكم فيه ما يتخبرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ
 أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك ما أن يكونا خوطبوا بذلك في الكتاب على
 زعمهم أو الأصل أن لهم ما يتخبرون ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم (قوله
 قال في عبد الله) الظاهر أن مقول القول في عبد الله إلى قوله حيا والتمه بر يقال
 أما بعبارة مرسلة في نضائه أو يجعل الحق وقوعه كالواقع وقيل كمال الله عمله
 واستنبأه طفلا (قوله أو ما يؤتى معناها) أو المفرد إذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله
 تعالى فقال له إبراهيم ونائب الفاعل مفعول في المعنى (قوله نحو ولا يحزنك الخ)
 فان العزة الخ ليس محكية الفساد المعنى لأن ذلك ليس من معمولها لأنه لا يحزنه قولهم

ألا إن أولياء الله اذ لو فتحت
 اصارت مبتدأ بالخبر تأويلها
 بالمفرد وهو لا يستقل به
 الكلام (و بعد القسم) أي
 بأن تقع جوابا له سواء وجدت
 معه اللام (نحو يس
 والقرآن الحكيم انك لمن
 المرسلين) أم لا كما في
 (والكتاب المبين أنا أنزلناه)
 لأن جواب القسم يجب أن
 يكون جملة ولا يمارض
 ما هنا الجارة الوجهين بعد
 فعل القسم حيث لا لام معه
 كافي الاوضح وغيره نحو
 أو تخليق بر بك العلى
 أنى بوذالك العصى
 لأن من فتحتها لم يجعلها
 جوابا للقسم (و بعد القول)
 بأن تقع مع معمولها محكية
 به (نحو قال في عبد الله) لأن
 محكي القول لا يكون إلا جملة
 أو ما يؤدى معناها فان وقعت
 بعد القول غير محكية وجب
 كسرهما نحو ولا يحزنك
 قولهم إن العزة لله جميعا
 وفتحتها

ذلك وكونه من مقولهم على جهة المخبرية فيحزنه بخلاف الظاهر لاقرينة عليه (قوله
 في نحو أخصك الخ) فانها في الاول للتعليل أي لانك فاضل وفي الثاني معول للقول
 بمعنى الظن (قوله وقيل اللام الخ) سكت عن بقية المعلقة فلم ينظر الفرق بين اللام
 وغيرهما من بقية المعلقة التي تنصو رمع ان هذا وقال الرضي وتكسر أيضا اذا
 دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانما لا يتجاع الا المكسورة لان وضع لام
 الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهم اسواء في المعنى انتهى وعلى
 هذا كان الاولى ابقاء المتن على الملاحظة لان اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة
 بأفعال القلوب وانما فتحت في نحو علمت ان زيد افع لان اللام ليست للابتداء
 لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما
 أخرت لئلا يدخل عرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان فتحتها بالعمل (قوله وتكسر
 أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل في قول المصنف وتكسر في الابتداء وأمثله
 الواقعة بعد كلا حتى الابتداء (قوله في أول الجملة الخ) انما وجب التكسر في ذلك
 لان المصدر لا يتغير به عن أسماء الذوات الابتأويل وذلك بمنتهى مع ان ووجوب
 التكسر مبني على اجازة ذلك وهو رأي البصريين والكوفيين ينعون بحصة التركيب
 أصلا والخلاف عائد الى أمر المسئلة لا التكسر وهمامة لار زمان وأما الواقعة خبرا
 عن اسم المعنى فتفتح نحو اعتهق ادى أنك فاضل (قوله وفي أول الصلة) أي صورة
 واقظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي وانما وجب التكسر لان الصلة
 لا تكون الاجملة بخلاف الواقعة في حشا الصلة صورة واقظا نحو جاء الذي عندي
 انه فاضل والانهى واقعة في أولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة أول الصلة
 لوقوعها مع معموليها في محدد المبتدأ والظرف قبله خبره وانما وجب كسرها
 في نحو أعجبني الذي ابوء انه فاضل مع وقوعها حشا والصلة لانها خبر عن اسم عين
 (قوله والصفة) أي وتكسر أيضا لاقعة ان مع معموليها في أول صفة قال في
 التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محذور انما وجب التكسر لان الفتح
 يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالصادر وهي لا توصف بها الابتأويل مقفود مع
 ان وأما الواقعة في حشا الصلة لفظا وصورة فتفتح نحو مرتت برجل عندي انه
 فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أي وتكسر أيضا اذا
 وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال أم لا لان
 الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد * فان قلت افتحها لتكون
 في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا * قلت ذلك اذا كان طريق المصدر لا المؤول
 به لانه يؤول بمعرفة وشروط الحال التكسير لكن ذكر السباني أن وضع الموصول

في نحو

أخصك بالقول أنك صالح
 ونحو أقول ان زيد عاقل
 (وقيل اللام) الابتدائية
 المعلقة للعامل من العمل
 (نحو والله يعلم أنك لرسوله)
 لوجود اللام اذ لو فتحت ان
 انزم تسليط العامل عليها
 ولازم الابتداء لها صدر
 الكلام وماله صدر الكلام
 لا يعمل ما قبله فيما بعده
 وهذه اللام وان تأخرت لفظا
 لما منع فرتبتها التقديم على
 ان وتكسر أيضا اذا وقعت
 في أول الجملة المخبر بها عن
 اسم عين وفي أول الصلة
 والصفة والجملة الحالية
 والمضاف اليها ما يختص
 بالجمع كذو حيت وقضية
 كلام ابن الحاجب في كافيته
 وجوب التفتح بعد ما يختص
 بالجملة

وصلته في نحو قاموا ما خلا زيد انصب على الحال كما يقع المصدر امر في نحو
 ارسلها امر الزهراء لا يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله
 قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله القماني ويؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين
 لا يختص بحبيب (قوله اذا وقعت فاعلا) أي اذا وقعت هي ومعها ولاها ما عالا نحو
 أولم يذكهم أنا أنزلنا أو نائب فاعل نحو قل أرسي إلى أنه استمع نقر من الجن لان
 الفاعل ونائبه لا يكونان الا مفردين (قوله أو مفعولاه) نحو ولا تخافون انكم
 اشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاو لا أن لا يقيد بقوله لا تدخل
 الواقعة مفعولا نحو جئتكم اني أجبتكم ومفعولاه كما قال ابن الجبار نحو يعجبني
 جالسك عندنا وانك تحبنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتمار
 من نحو طينت زيدا انه قائم فيجب انكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال نحو
 ومن آياته انك ترى الارض اوفي الاصل نحو كان عندي انك فاضل لان المبتدأ
 لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو
 اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يؤدي الى وقوع الجملة خبرا
 من غير رابط بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيدا انه حق فيجب الكسر لان الجملة
 في الاوّل مصدر محكية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا يحتاج لرباط أي قولي هذا اللفظ
 لا غيره وفي الثاني الرباط اسم ان وقال مكي لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير واعله
 لذلك أسقطه الشارح ولا نه يرد عليه نحو عملي اني أحمد الله فان حمد الله صادق على
 عملي مع ان الفتح واجب وتغير المقام يطالب من حواشي التوضيح (قوله أو مجرورة
 بالحرف) نحو ذلك بأن الله هو الحق لا اله الا هو وبالحرف لا يدون الا مفردا (قوله أو
 بما لا يختص بالجملة) نحو مثل انكم تنطقون فقل مضاف وانكم تنطقون مضاف
 اليه وماسة وذ كرا الحفيدان هذا مما يجوز فيه الامران ووجهه ظاهرا قوله أو
 تابعة لشي من ذلك) أي مما يجب فيه فتح ان ودخل في التابعة المعطوفة نحو اذكروا
 نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتهم والمبدلة نحو اذ بعدكم الله احدى الطائفتين
 أنهما لكم والمؤكدة قو كيدا لفظيا نحو يعجبني انك قائم انك قائم فالتعبير بالتابعة
 أولى من تعبير الموضع بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد اذا الفجائية) نحو اذا الله عبد
 القفا والله انهم قالوا كسر على معنى فاذا هو عبد القفا والفتح على معنى فاذا العبودية
 أي حاصله (قوله أو فاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل مثكم سواء
 بجهالة الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالفقران والرحمة
 أي حاصلان أي فالخصل الغفران والرحمة (قوله أو ما) بفتح الهمزة وتختيب الميم
 نحو اما انك فاضل فالكسر على ما احرف استفتاح والفتح على انما بمعنى حقا وهو

قال بعض العلماء والاوجه
 جواز الوجهين بعد حبت
 الكسر باعتبار كون المضاف
 اليه جملة والفتح باعتبار
 كونه في معنى المصدر ولزوم
 اضافته الى الجملة لا يقتضي
 وجوب الكسر لان الاصل
 في المضاف اليه أن يكون
 مفردا وامتناع اضافته الى
 المفرد انما هو في اللفظ
 لا في المعنى على أن الكسائي
 جواز اضافته اليه ومن ثم
 قال المرادي ويخرج الفتح
 على مذهب الكسائي وعلى
 ذلك يفتي جوازه ما أيضا
 بعد اذ يؤيده جوازه ما
 في اذا الفجائية مع اختصاصها
 بالجملة **بقية** فتفتح أن وجوبا
 اذا وقعت فاعلا أو نائباعنه
 أو مفعولاه غير محكية
 أو مبتدأ أو خبرا عن اسم
 معنى غير قول ولا صادق
 عليه خبرها أو مجرورة بحرف
 أو بما لا يختص بالجملة
 أو تابعة لشي من ذلك
 وتكسر ان أو تفتح اذا
 وقعت بعد اذا الفجائية
 أو فاء الجزاء أو ما

قابل (قوله أو لا جرم) نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح وهو الغالب على أن جرم فعل
ماض معناه وجب وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه
وقال الفراء لا جرم كسبة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا بد من بعد هاء مقدرة أي لا بد من
أن الله يعلم والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها بمنزلة اليقين فيقول
لا جرم لا تنك (قوله أو أو الخ) نحو أن لا تنجوع فهم ولا تعري وأن لا تنظما
فيها ولا تضحي فالكسر إماء على الاستئناف أو بالعطف على جملة أن الأولى والفتح
بالعطف على أن لا تنجوع واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك نلى مالا
وإن همرا فاضل فإن سلامة فرد غير صالح للعطف عليه إذ لا يصح أن يقال إن نلى وفضل
همر فيجب كسر أن (قوله أو وقت الخ) نحو أنه هو البر الرحيم من قوله تعالى إنا كنا
من قبل نذوه أنه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل
مستأنف استئنافا لانه في المعنى جواب عن سؤال كأنه قبل لم فعلتم ذلك (قوله
أخبرنا عن قول الخ) نحو قولي إني أحمد الله فالفتح على أن القول على حقيقة من
المصدرية أي قولي حمد الله فالجهر مفرد والكسر على أنه بمعنى المقول أي مقولي أي
أحمد الله والخبر جملة وهي مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ في المعنى ولو اتقى
القول الأول فتح نحو على إني أحمد الله أو القول الثاني أو اختلاف القائل كسرت
فالأول نحو قولي إني ومن والثاني نحو قولي أن زيد أحمد الله وأعلم أن الضابط
يصدق على أول قولي إني أحمد الله لأن فعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فيصدق
على أن ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من
حيث هو بأي عبارة كانت والكسر على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين
قال شيخنا ما يكون إني أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا إنما يتجه إذا كان القول
مؤولا بالمقول أي أول مقولا في هذا اللفظ المعين بخلاف ما إذا لم يكن بمعنى المقول
بل بآية على مصدرية اللهم إلا أن يقال بقدر مضاف قبل قوله إني أحمد الله أي
قولي إني أحمد الله ويحتمل أن قولي هذا المقدر خبر عن أول وجهه إني أحمد الله مقولة
فان قلت قد لز من كلامك أولا ان جملة أحمد الله مضاف إليها والجمع لا يضاف
إليها قلت إذا كانت في تأويل مفرد صح أن تكون مضافا إليها كما في قوله هذا يوم
يقع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدماميني على الرضى في تقدير القول
بمعنى المقول وقد علمت رده بما قدمناه انتهى وفي شروح التسهيل في هذا التركيب
ما ينبغي مراعاته لا ريب (قوله عند ارادة المبالغة في التأكيد) أشار إلى أن الفائدة
اللام ذلك قال في المعنى ولهذا راجعوه إلى باب أن عن صدق الجملة كراهة ابتداء
الكلام بمؤ كدين انتهى ولها فائدة ثانية وهي تخليص المضارع للحال وكأن

أولا جرم أو أو وسبوقته
بفتح صالح للعطف عليه
أو وقت في موضع التعليل
أو خبرا عن قول وخبرها
قوله فاعل القولين واحد
وقد بسط في الأوضح الكلام
على هذه الأمور (ويجوز
دخول اللهم) الاستدانة
عند ارادة المبالغة في
التأكيد

الشارح تركها لان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ربتكم يوم القيمة
 اني ليجزي ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حاله لم تقدم الفعل
 في الوجود على فاعله مع انه اثره واجيب بان اللام في ذلك مجرد التوكيد مسلوكة
 الدلالة على تغليب المضارع للاستقبال وأجاب في المغنى عنه بذلك فليراجع
 (قوله على ما تأخر من خبران الخ) قال الرضى فاذا أردت دخولها في خبران الذى في
 أوله لام قسم وجب الفصل بينهما بالكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلالنا
 لوفينهم فصل بينهما بما الزائدة انتهى وانظر جعله مازائدة فان غيره جعلها موصولة
 أو موصوفة وزاجع المغنى والتصريح وأفهم قوله على ما تأخر انما لا تدخل على ان
 وعلمه ما مر عن المغنى اسكن اذا أبدت همزة انهاء جاز دخول اللام عليها عند
 سيبويه كقوله * له نك من يرق على كريم * لزوال لفظه ان وظاهر كلامه انه
 لا يشترط في الخبر ان لا يكون جملة شرطية وقال الرضى لا تدخل هذه اللام على حروف
 الشرط فلا تقول ان زيدا ان ضربته يضرب بك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان
 اللام والشرط مرتبة كلهما المصدر فتنافرا وحذر ان التباسها بالموطئة لانها
 تعجب اذا الشرط كثير اول ذلك جوز ان الانبارى دخوله على جوابه لانه غير صالح
 للموطئة فتحو ان زيدا ان ياله يحسن اليه لانه غير صالح للموطئة ورد بان لم يسمع ونص
 الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها فتحو ان
 زيدا ان انما محسن (قوله وان تقدم معموله) فتحو ان زيدا طعماء لا كل وان منع
 البدر ابن مالك من ذلك فقدمه المصنف والوارد من ذلك في التنزيل كثير فتحو
 ان ربتكم يومئذ تخبر فلا التفتان ان تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها المصدر
 لما يأتي انما الاصدارة لها في باب ان (قوله وان زيدا لا يؤه قائم) نبه به على انه لا فرق بين
 الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضى واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخول
 اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه الحسن وهو نسي لان حقها ما
 سقطت عن التصدير ان لا تتأخر عن الاسم وعن أول اجزاء الخبر وصرح المرادى
 في شرح التهليل بأنه شاذ وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان دخولها على الاول أولى
 وان دخولها على الثانى جائز من غير ضعف رمنه قوله * وانك من جارية لمحارب *
 وعلى هذا يخرج ان هذان اسحران ولا يحتاج الى تقدير مبدأ (قوله منقيا)
 أى بحرف لان أكثر المنقيا عما أوله لام ذكره دخول لام على لام ثم أجرى النقي على
 سنن واحد أو فصل فلا يقال ان زيدا ليس قائما وتدخل على الثانى اذا كان اسما
 فتحو ان زيدا الغير قائم ويدل عليه لعندى غير مكفوف وقد خلت على معمول ما علمت
 فيه غير وعلم من قوله كالكو كان مع تأخره منقيا أو ماضيا أى فانه يمنع دخولها

(على ما) أى الذى أوشى
 تأخر من خبران الميكسورة
 وان تأخر مع قوله فتحو انى
 لوزيد وان زيدا لا يؤه قائم فلو
 قدم الخبر لمنع دخول اللام
 عليه كالكو كان مع تأخره
 منقيا أو ماضيا متصفا فالحال
 من قد

عليه في ذلك انه ان تدخل على ما ليس واحدا عما ذكر وهو المفرد نحو ان ربي لجميع
الدعاء والخمسة الفعلية التي فعلها مضارع نحو ان ربي ليحكم لشيء بالاسم ولا
فرق في المضارع بين المنصرف كما تقدم وغيره نحو ان زيد الذر والجر والجملة الاسمية
وتقدم الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو وانك اعلى خالق عظيم ومجمل
اذ لم يتقدم متعلقهما ماضيا والماضي الجماد نحو ان زيد النعم الرجل والمقرون بعد
الظاهرة نحو ان زيد القدام والمقرون بعد المقدرة كما يقتضيه الملاقاة نحو ان زيد
لقام بتقدير قد وفي الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم انه لا
فرق في المضارع والماضي بين الناسخ وغيره فقد دخل على الاول مطلقا والثاني مع
قد يمكن ببق الكلام في دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هانفم قال
ابن مالك ورماد دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضي الله
عنها في قوله اني كنت عن هذا الغنمة فأشار الى قائمه من جهة دخول اللام على الجزء
المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما ساف عن الرضى والمرادى في الاسمية كما
لا يخفى وسيأتى عن الرضى انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الاعلى الجزء الاخير
(قوله وهذه اللام الخ) قضيته انه ليس حقها الدخول على ان وفي الغنى ما يحتاجه فانه
قال وليس لها الصدرية في باب ان لانها مؤخره من تقديم ولهذا تسمى المرحلة لان
أصل ان زيد القائم لان زيدا قائم فذكر هو افتتاح الكلام بتوكيد بن الخ (قوله كراهة
اجتماع حرفي توكيد) احرز باجتماع عن نحو ان زيد قائم وعرف عن نحو قام
زيد نفسه عينه وفي المغنى وان لم يقيد بحرفين اسكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا
الاخير والاول خارج عما هو المتبادر من اجتماعهما يمكن يرد على ذلك ان
السكاكى ادعى أن سبب افادة انما المحصر ان لا تأكيد وما كذلك وان ابن مالك
قال في التوضيح قد يجمع بين الاوماتو كيد للتثنية وان في مثل اسوف يقدم زيد
اجتماع حرفي توكيد فليحذر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على
ما تأخر من اسمها الخ وحكى السكاكى دخولها على الاسم غير مفصول بشئ وذلك
قول بعض العرب خرجت فاذا ان لغدا أنا وبغنى ان بقدر الفاصل أى فاذا ان
بالمكان لغدا أنا (قوله أورد عن معمول خبرها) قال الرضى ولا يسكر محل ما بعد لام
الاتداء فيما قبله لثقة من اتصافه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو
الاصح ومنع المغاربة وحري عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تردد
معمول الخبر مع التقديم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك
انظر الخبر اذا تكرران قلنا يجوز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه في
دخول اللام عليه انتهى وفي شرح التسهيل للمرادى أن في لجواز الفصل بمعمول

فهذه اللام هي الداخلة على
المبتدأ وانما آخرت مع الخبر
كراهة اجتماع حرفي تأكيد
وتسمى اللام المرحلة
وزحلت دون ان لثلاثة تقدم
معمولها عليها (أو من اسمها)
عن خبرها نحو ان في ذلك
لعبرة لأول الابصار ولا
يكون الخبر في ذلك الاظرفا
أوجارا ويجرورا أو عن
معمول خبرها نحو ان قبل
لزيد اراغب وعبرة بعضهم
تقتضى أن تأخر الاسم على
الخبر شرط في دخول اللام
وليس كذلك بل الشرط أن
لا يلى ان لثلاثة يجمع بين حرفي
تأكيد كما مثلنا (أو ما
توسط) بين الخبر والاسم
أو بين الاسم وغيره (من
معمول الخبر) نحو ان زيدا
اطعامك آكل وان في الدار
لغندل زيدا جالس فلأخر
نحن الخبر امتنع دخولها عليه

نحو أن في الدار لسا كنار يد نظر (قوله كالأول كان مع توسطه حالاً) فإنه يتنوع لانه
 وسع وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال وبين ما فاعظر
 لتصريح ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح انه لا يجوز نباته عن
 الفاعل وقال بعضهم ودخل في المفعول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه
 على عامه اذا كان فعلاً متصرفاً انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المفعول مصدراً
 أو مفعولاً له نحو ان زيداً اقيا ما قائم وان زيداً احساناً يزورك فهو مندرج في قولهم
 انما تدخل على معمول الخبر وينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الاسماع
 (قوله غير صالح للام) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر ظرفاً
 مفعولاً ما يتعلق به جار ومجرور نحو ان عندك اني الدار زيداً او قلنا يجوز دخول اللام على
 معمول الخبر المذكور لان الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما
 تقدم بخلاف ان زيداً جالس في الدار وان زيداً راكباً منطلق وان زيداً عماراً ضرب
 لتأخر معمول الخبر في الأول وليكونه حالاً في الثاني واسكويه فعلاً متصرفاً خالياً من
 قد في الثالث لان دخوله على معمول فرغ دخوله على العامل (قوله وخرجت على
 زيادتها الخ) ظاهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد كلام الابداء
 ومما سمعت زيادتها فيه واوالمعربة المغنية عن الخبر حتى السكافي عن بعض العرب
 انه قال ان كل ثوب لو شتمه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف وان الخبر بوضعيته لان
 الواو بمعنى مع (قوله ام الحليس الخ) صدر بيت لرؤية عجزه وترضى من اللعم بعظم
 الرقية * والشاهد فيه ظاهر والشهيرة الجوز الفانية (قوله واسكنني الخ) لا يعرف
 له قائل ولا نعمة ولا رواه عدل والشاهد فيه ظاهر (قوله ان الخلافة الخ) دمية
 بالمال المهمة من الامامة وهي الحقايرة والخلاف جمع خليفة ونظف بضم الظاء
 المجمعة جمع نظيف وما يعني من أي لمن الذين احقرهم بالذنية الى من ساف
 وان كان الذين احقرهم طرفاً والشاهد في دخول اللام في قوله للسا وانما كان
 حسناً لدخوله قبل ذلك على خبر ان (قوله دفعه اللبس) يؤخذ منه انها اذا كانت عاملة
 وخيف اللبس بان كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوداً والزمنة اللام كافي الرضى قال
 الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العاملة بالمهمة نحو ان هذا الفائم وان الفتى
 لقاعدته قال شيخنا قد يقال لا ضرر في هذا اللبس اذا المعنى الاصل لم يتغير بخلاف
 اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب تسلم اللام مع

أيضا وهو ما صحه ابن مالك
 وأبو حيان وصح بعضهم
 المنع لان الحرف اذا أعيد
 للتأكيد لم يعد لامع مادخل
 عليه أو مع ضميره ولا يعاد
 مع غيره الا في ضرورة
 ونسبة كلام بعضهم أن
 توسط المفعول بين الاسم
 والخبر شرط لدخول اللام
 عليه وليس كذلك بل الشرط
 أن يفصل المفعول عن
 ان كما مثلنا (أو من ضمير
 الفصل) نحو ان هذا هو
 القمص الحق سمي به اسكويه
 فاصلا بين الخبر والتابع
 والاسكويه يسمونه عمداً
 لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى
 اولاً لانه حافظ لما بعده حتى
 لا ينفك عن الخبرية
 كالعمد في البيت الحافظ
 لاسقف من الحقوط والصحيح
 انه اسم وأنه لا محل له من
 الاعراب ومن في قوله من
 خبر ان للبيان (تنبيه) لا تدخل
 اللام في غير ما ذكر وسمع
 في مواضع وخرج على
 زيادتها نحو
 أم الحليس لجوز شهيرة

ولكنني عن جها العيين * قال البدر بن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لدمية *
 وخلاف طرف لما احقر * (ويجب دخولها مع) ان (المخفة) المكسورة الهمزة ان أهملت وان لم يظهر
 المعنى لانها أهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس في بعضها باللام دفعه ونسب اللام القارة فان
 أهملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لا حقال النفي لفظية

أنا ابن آية الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن
لحجب دخولها بر قد يجب
تركها كالمثال المذكور
وقضية كلامه في الشرح أن
هذه الام هي لام الابتداء
وبه صرح في الاوضح وهو
مذهب سيبويه واختاره
ابن مالك وذهب بعضهم الى
أن لام أخرى اجتناب
للفرق وشرة الخلاف تظهر
فيها اذا تقدم علم افعل قلبي
كقوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمؤنا فن
جعلها لام الابتداء كسر
همزة ان ومن جعلها لاما
أخرى فتحها (ومثل ان)
المشددة في نصب الاسم ورفع
الخبر (لالتافية للجنس)
لمشابهتها لها في التوكيد
ولزوم الصدر والدخول على
الجملة الاسمية وتسمى
لالتبرئة لانها تدل على نفي
الجنس فكأنها تدل على
البراءة منه وخرج بالتافية
لالتأنيبه فانها تختص
بالمضارع والزائدة فلا تعمل
سبا وهي التي دخولها

التحذيف مطلقا أمام الهمال فلما ذكر وأمام الاعمال فلطرد (قوله بأن يكون
الخبر نفيًا) لانه بعد ارادة التافية حينئذ والا كان نفيًا للنفي ونفي النفي اثبات فلا
حاجة لاني بل الموضوع موضع الاثبات (قوله أنا ابن الخ) قاله الطرماح وأما كفضاة
جمع آب بمعنى ممنوع والضم الظلم ومالك اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولو سدا قال
كانت وصرفه ساءر اعاد للحي وصرف المعداد لدخول أل عليه لا للضرورة كما قيل
والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الهمال وان دخلت على الفعل (قوله
وذهب بعضهم - م الخ) من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا
بأنهم لو كانت لا ابتداء لوجب التعليل في علم زيد القاتما ولما دخلت في الا تدخل
لام الابتداء نحو وان قتلت لسلما وان يزبلك لنفسك والجواب ان المثال مخترع ويلتزم
تعليله الافعال الفعلية لدخول على أول مفعولها الساكنها لا تدخل بعد الافعال
الناحضة الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الاول فخلو عن المانع فلا بد من
نصب الثاني وان دخله لام الابتداء واما ان قتلت لسلما وان يزبلك لنفسك فتشاذ
فان قلت هذا يدل على ان اللام مع الفتوحة لا الفرق مع ان التأسيس بالتافية قات
قد يقال انها دخلت بعد المكسورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على ان فانفتحت لاجل
الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون السكسر ونصدا الفرق سابقا عليه ثم يتغير
الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل
بعد المكسورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الاعلى
المكسورة (قوله فتحها) اذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها علم اقال أبو حيان وهذا
البناء انما هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم
بمعنى الا وان تافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لمؤنا
الا السكسر لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الامؤنا انهم - (قوله
التافية للجنس) أي اصفته وحكمه والافالجنس لا نفي واستاد انفي الهم المجاز من
استاد ما للشيء الى آتته (قوله وكأنها تدل على البراءة منه) عبارة الدمايني كانه
ماخوذ من قولك برأت فلان عن كذا اذ اذنته عنه فهي - براءة للجنس أي تافية
له والملاق الصدر عليها لقصدا المبالغة كما زيد عدل (قوله وهي التي دخولها الخ)
يعني باعتبار اصل المعنى والافكل زائد في بدخوله التاكيد وخروجه يخل بذلك
(قوله و يفرق بين ارادة الجنس الخ) من قرأت ارادة الجنس بل امرأة ومن قرأت

كلام تذكر وجهها بقوله للجنس لا التافية للوحدة لانها تعمل عمل امس لكن تقدم ارادة
س قد تكون تافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا الجمولة على ان كما قال ابن مالك في نسكته على مقدمة
فرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل أن لا تعمل

ارادة غيره بل رجال أو رجالان (قوله لا تقدم في ما) أي من انها حرف لا يختص بقبيل
فأصلها أن لا تعمل وذكرا بن مالك في شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها التثنية
العام اختصت بالاسم فليست اذن المدخلة على الفعل فقال اذا قصد بالانفي الجنس
على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التخصيص
يستلزم وجود من انطأ أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء لسكرات فوجب للاعتد
ذلك القصد عمل فيها يلزم ولا يمكن أن يكون جرائلا يعتقد انه بمن فانه في حكم
الموجودة لظهورها بعض الاحيان ولا رعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فحينئذ ينصب
انتهى مع اختصار (قوله في الجنس) أي جنس اسمها من حيث انها مفردة بالخبر والا
فليس التثنية بالاسم بل الخبران مفردا ففردوا ن مثنى فمثنى أوجها فجمع ومعنى في
الجنس والوحدة في المثنى والجمع في كل مثنى وجميع وفي فرد من افرادهما لكان
كونها انفي الجنس في المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد أشار السيد في
حواشي المطول الى أن في الجمع يحتمل في كل فرد وفي قيدا لجمعية وانه ليس بها
في في الجنس فراجعوه ولعل المراد ان في الجنس نصا في الجملة وقضية كلام السيد
ان ذلك جار على القول بأن افراد الجمع أحاد فيكون لزوم ذلك في غير التسمية المتفيدة
بلا في خبر (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافا نحو هو ابن لاشئ
أو حرف جر نحو غضبت من لاشئ جرائكة ولم تعمل لان الجار انما يتعلق
بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها
معمولا للجار لا لها (قوله أن لا يفتعل الخ) فان فصل بطل عملها خلافا لما في لاشئ
عالم ضعيف وأمالا كذلك رجا ولا كز يد رجا ولا كالعشير زائر فاسم
لا في الاوabin محذوف أي لا أحد ورجا لتمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان
خبرها ظرفا أو مجرورا أو لا لكان هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو مفعوله
أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليجروا فهم كلامه انه
يشترط في لاهذه عدم تقدم خبرها وان اشترط في العاملة عمل ليس قال في الباب
وحكمه حكم خبر ان الا في جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبر ان اذا كان
ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها فاخطت مرتبتها
عن مرتبة أصلها انتهى * بقي ان محموم كلامه يقتضي انه لا يشترط في لاهذه عدم
انتفاض نفسها وهو صريح في قول شرح التوضيح في الكلام على قوله
يحشر الناس لابنين ولا آباء الا وقد علمت شؤون
ان جلة وقد علمت شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها لكان
شرح العاصم في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصريح حواشي في باب

لا تقدم في ما التافيه لكان
ورد السماع جعلها على خلاف
القياس وانما تعمل بشرط
ارادة الاول أن يقصد بها انفي
الجنس على سبيل
الاستغراق التثنية أن
لا يدخل عليها جار الثالث
والرابع أن لا يفصل بينها
وبين اسمها فاصل

الاستثناء وما في شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما تعمل
مع الانفة اض وهم مطبقون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم
في لا العاملة عمل ليس انه يجوز الفصل بينهما وبين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفا
أو مجرورا فهل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر
نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة
بالنكرات واما الخبر فعلى الاصل وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفضيل
مذاهم بطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لا باله ولاغلامى له
ولا سلمى له فانه جائز بدون شذوذ وعنه امضا فإلى الضمير حقيقة باعتبار المعنى
واللام فتعامة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجهه ور
النحاة وان اعترض واجيب عنه بما هو مقرر في موضعه وأجاب اللغاني بانها نكرة
صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى وأشار لذلك في المعنى في بحث اللام
حيث قرأناها مع تنبيههم من وجهه دون وجهه وان لها منزلة بين منزتين فراجع
(قوله والهمما أشار الخ) في كونه إشارة الى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى
(قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضى واعلم انه قد
يؤول العلم المشهور ببعض الحلال بنكرة فينصب بالالتبرئة وتترفع منه لام
التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البصرى أو مما أضيف اليه نحو
لا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظى عبد الله وعبد الرحمن اذا الله والرحمن
لا يطلقان على غير تعالى وتأنى به بالنكرة وجهان أحدهما ان يقدر مضاف
هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتو غله في الابهام وذلك المضاف هو المعنى بالحقيقة
وانما تزع اللام من المضاف اليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة
ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش واما ان يجعل العلم لا شتهاره
بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى فعنى والا باحسن لها ولا فصل
لها وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرات انتهى ملخصا وقدرة بعضهم يلاسمي بهذا الاسم
أو بلا واحد من سميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ماله
سميات كثيرة فتقدره بما ذكر كاذب واعترض تقديره بأنه قد ذكر مثل في
قوله يبيكى على زيد ولا زيد مثله وبأن المتكلم انما يقصد في معنى العلم المقرون بلا
تقديره مثل خلاف المقصود بان المقابل بهذا قد يكون اتفاه مثله معلوما لكل أحد
فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو لا نصره لكم قال فالصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد
بل يقتضى كل موضع ما يلقى (قوله ان كررت) أى على سبيل العطف ولم يذكر
الا خبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لا رجل في الدار ولا امرأة

وان يكون هو والخبر نكرتين
والهم أشار بقوله (لكن)
عملها خاص بالنكرات
المتصلة بها) فلا تعمل في
معرفة وما أوهم خلاف ذلك
يؤول بما يناسبه ولا في
بنكرة متصلة فاذا وجبت
هذه الشرط عملت وجوبا
ان أفردت وجوزا ان
كررت ثم اسمها ان كان
مضافا نحو لا صاحب علم
يموت) أو شبهه نحو
لا حسنا وجهه في الدار
(ولا خبرين درهما عدى)

لهما فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لارجل في الدار لامرأة ولا في الدار رجل
 لها امرأة ولا زيد ولا عمرو فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثاني ولا
 راء فارجعها على كون لا الثانية من زيادة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم
 الجبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معر بابا اتفاق) هذا مبني على الاعمال الاغلب
 يرد نحو لا كزيد عنهما فان اسم لا فيه مبني على انه مضاف وانما لم يبين المضاف
 المفرد لتعذر التركيب والحق به التشبيه في عمله في الثاني أو تخصيصه به قال
 التسهيل وقد يعمل على المضاف مشابه بالعمل فيترع تنوينه انتهى وذلك نحو
 طالع جبلا بلاتنوين وهذا مبني على ان الاسم معرب بل لكن ترك تنوينه اشبه
 بالاسم ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما أعطيت
 شيئا في كلام الشارح انه من المفرد ويعرف وجهه (قوله ما تعلق به شيء الخ ان
 يريد بالشيء اللفظ وهو يوصف بالتعلق فيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا أن يقدر
 مضاف أى من مفهوم تمام معناه وأيضا فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانيها
 وان أراده المعنى ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز قول الشارح سواء الخ
 صريح في الأول (قوله مرفوعا) نحو لا قبها فعله (قوله اومضوبا) نحو لا طالع جبلا
 حاضر (قوله اومجرورا) نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله اعمله فيما بعده) قال
 شيخنا فيه نظر فقد عد بعضهم من الشبهة بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو
 زيد وعمرو وثلاثون واثنين مسمى به فانه يذهب لانه مطول كما نصب في باب التعداد
 فالشرط فيه أن يكون ناعاله من تمام معناه ولا يشترط أن يكون عاملا فيما بعده
 فعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شيء من تمام معناه أسد من قول بعضهم
 في ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على
 ما نصب به) أى على شيء نصب به من حركة أو حرف وقضيت به انه مبني على حركة
 لاستحقاقه في الاصل قبل البناء عكس ما أعلن به بناء المنادى على الضم من
 مخالفة حركة ما ثم لمحركه اعرابه ولعله للاشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة
 في الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة في الخارج ثم المراد
 انه مبني غالبا لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه
 معنى من الجنسية) أى الاستغراقية اما لان لارجل في الدار جواب سؤال محقق
 أو مفرد وهو ل من رجل في الدار وكان الواجب ذكر من في الجواب اي طابق
 السؤال الا أنه استغنى بذلك في السؤال واما لان لارجل بالفتح أبلغ في التقي من لا
 رجل لما أن الأول نص في الاستغراق دون الثاني ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام
 به كذلك الا بحرف مؤكدا للتقي في المسند اليه وهو من فانه يؤكده التقي في المسند

ظهر نصبه وكان معر بابا
 باتفاق والمراد بشبه ما تعلق
 به شيء من تعلم معناه سواء
 كان ذلك الشيء مرفوعا
 أو منصوبا أو مجرورا وانما
 سمي شيئا بالمضاف لعمله
 فيما بعده كماضاف (فان
 كان اسمها غير مضاف) الى
 نكرة (ولا شبهه) بأن كان
 مفردا أو متني أو مجموعا
 (بني) معها على ما نصب
 به لو كان معر بالتضمنه معنى
 من الجنسية فان كان مفردا
 لفظا ومعنى أو لفظا فقط
 أو جمع نكرة بلذكر
 أو مؤنث بني (على الفتح)

اليه منسب ما جاء في من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدر او الباء وان كانت
 بمسار ذاتا كيد النفي الا انها لنا كيد نفي الحكم في الخبر نحو ان زيد بمنطلق
 والقول بأن علة البناء ما ذكر اختاره ابن عصفور واعترض بأن المتضمن لمعنى من
 لانفسها الا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون علمها بأنم ازايدة مؤكدة
 لتخصيص عموم النفي ولا يدفعه الادعوى ان كلام لا ومن نص في النفي الاستغراق
 فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لا معها ما وفيه
 ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف وردوا أيضا هو مذكور في
 التصريح بهذا ويظهر من كلام بعضهم ان التخصيص على العموم مخصوص بما
 اذا كان اسمها مبنيًا وكلام التوضيح كالتهويل يخالفه وهو الحق ولا يشك اعراب
 المضاف وشبهه لان الاضافة ترجع جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
 وهو الاعراب والحق ما شبهها الاسمي وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارض
 وقد استشكل البناء لاجله لا لاشتراطه في البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون
 بأصل الوضع ومن ثم لم يبين الظرف مع تضمنه معنى في الا أن يقال التضمن الطارئ
 يجوز للبناء بالنسبة للوضع فارتكبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن
 الناطم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كما في نحو الخ) تمثيل لقوله فان كان
 مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمراد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه
 وان منى أو جع أو قوله في الدار ما خبر لقوله لا هنود وخبر الباقي محذوف أو خبر
 للجحيم لان توارد العوامل المختلفة المتماثلة معتقرا تميز بها منزلة الواحد (قوله
 ومنه لا مانع الخ) أي من كل ما وقع فيه بعد اسم لا طرف احتمل أن يكون متعلقا به
 وان يكون متعلقا محذوف نحو لا عاصم اليوم من أمر الله لا تريب عليكم اليوم
 فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبهه بالمضاد لكن ترك تنوينه لما مر عن
 التسهيل وان جعل متعلقا محذوف كان من المفرد أي لا مانع مانع لما أعطيت وجوز
 الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للتعوية فلان أن تقول
 تتعلق ولأن تقول لا تتعلق وقد بين في الجهة الثانية من الباب الخامس في معنى
 اللبيب ذلك وأما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة فاقصر عن اذ ذلك فخرج
 على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني بأن ذلك لا يتعين وأطال في الكلام
 وأطاب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فقع
 من الدخول على المبني ومنهم من يبيده على الكسر مع التنوين قياسا لاسمها فانظروا
 الى ان التنوين للمقابل (قوله نال الخ) هو بعض من بيت الامة بن جندل لا مقبل
 خلافا لابن عصفور وعامة * ان الشاب الذي مجد عواقبه * فيه وتلذذنا

كما في (نحو ولا رجل) ولا قول
 (ولا رجل) ولا منودي
 الداور منه لا مانع لما أعطيت
 ولا عطى لما منعت (و) بني
 (عليه أوعلى الكسر) مع
 عدم التنوين عند الجوهور
 ان كان مما جمع بألف وناه
 كما في نحو الامانات وقد
 روى بها قوله
 تلذذوا لذات للشيب
 فالكسر استعجابا بالاصل
 والفتح نظرا لاصل في بناء
 المركبات قال المصنف وهو
 أرجح والتمه ابن عصفور
 (و) بني (على الباء)

عوقية على انه تجريد أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال في التصريح
فتح الشين (قوله على الأصح) مقابله قول المبرد أن لاعامة في افظ المثني والمجموع
على حده فهما عنده معربان لا مبنيان وعلى مذهبه مجارده الرضى فان قيل يشكك
على الأصح أنهم جعلوا مجيئ اللذين واللتين على صورة المثني معارضا لشبه الحرف
بهذا أعبر بانه لا كانت التثنية هنا على صورة شبه الحرف قلت أجاب الشهاب
القاسمي بأن الشبه هنا هو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك
وهو الافتقار الى جملة وبأن التثنية هناك وردت على المثني فاضعت سبب البناء لان
للوارد قوة وهما بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فاضعت سبب البناء
الا قول اعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاف مع
ورود سبب البناء على الاضافة ويفرق بأن الاضافة تخص بالاسم لوجود صورة
التثنية والجمع في الفعل بل قيل يجمع الفعل انتهى فان قلت قد بيني المثني على
الالف في نحو ولا وتران في ليله على لغة من يجري المثني بالالف على كل حال قلت
الظاهر انه على هذه اللغة مبني على فتحة مقدرة على الف لانه لو نصب على هذه
اللغة كان منصوبا بالالف ويدل لذلك قول التسهيل وبنى على ما كان ينصب
به (قوله من كل تركيب تكررت الخ) أى ولم يذكر الا خبر واحد الى آخر
ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والاسكلام حينئذ جملتان)
أى بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يمتنع بل يجوز أن يقدرا لها معا
خبر واحد والاسكلام حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيبويه فواضح لان
لا المفتوح اسمها الاعمدة في الخبر وأما على مذهب غيره فلا نعم وان كانتا علمتين
الا انه ما أمما ثلاث فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أى
لتأكيد التثنية (قوله على محل اسم لا قبلها) أى اسم لا قبلها باعتبار محله الذى
هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعراب
كما في التبعار عليه الرضى (قوله لانسب اليوم الخ) ص دريت للعباس السلى
عجزه * اتسع الخرق على الراقع * ويروى بدل الراقع الراق وهو انسب بالبيت قبله
(قوله والاسكلام حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد هـ ما لان العامل
لا وحدها فان قدر اسكل خبر وهو واجب عند سيبويه لما بينه في التصريح فالاسكلام
جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس
خاص بالشعر (قوله أوزيادتها) أى لتأكيد التثنية لا الاولى (قوله على محل لا الاولى
مع اسمها) أى على لامع اسمها باعتبار المحل وقصته ان لا من جملة المعطوف
عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة لتأكيد التثنية

والوجه ان المراد انطف على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لان- ما بالتركيب
صارا كالشي الواحد) استشكل بان كل بان كيف يتجمل السكمانان معاً مبتدأ مع أن
تعريف المبتدأ غير صادق عليهم لان مجموع لا واسمه ليس اسماً مجرداً ولا
صفة معتمدة وأجيب بأن لا نسلم انه ليس اسماً مجرداً بل هو اسم مجرد مركب من
مركب من كلمتين كصفة عظم ولا يخفى عليك أنه ليس هنالك تركيب اذ لو كان
لم يكن لا مستعملاً في النفي وانما هنا شبه تركيب (قوله والكلام على اسمها العمل
ليس جملتان) لانه لا يجوز ان يقدرا الخبر له- ما جيبه الثلاث لمزاج اجتماع عاملين على
معمول واحد لانهما متماثلان لان خبر لا التبرئة مرفوع عنهما أو بما يرتفع به خبر
المبتدأ ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الاربعة الثلاثة الخ)
لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبني)
أي على فحمة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد
يشمله ما ويستوى فهم ما المتفوح والمنصوب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز
بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تسكن يروان كان هو مبني
على الياء نحو لابنين طرفاء انتهى وانظر لو انفت جمع المؤنث المبني على الكسر
بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب في لارجل طرف على الفتح قال
بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يشتمل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد
تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هنالك قيد القول-م يجوز الوجهان أي
ان لم يركب فليخرج برونه قوله المتصلة اللفظ الثاني وما بعده فلا يجوز فيها البناء نحو
لارجل طرف عاقل والضابط المذكور صادق بنحو يارد في المثال الآتي (قوله
ولا ماء بارد اعندنا) قال في التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه
تأكيده خطأ انتهى ونحوه يراد المقام يطلب من شرحه والحواشي (قوله فالفتح على
أن الصفة الخ) هذا قول ابن بريان والسيرا في وقدي قال أي حاجة الى اعتبار
التركيب قيد دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من الذي قدمه
الشراح وما المانع على هذا من أن تركيب الصفة مع الموصوف مع دخول لاثم اذا كان
تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فلا اعتبره الشراح فيما تقدم في بناء الاسم
اجراء لصفة والموصوف في علمه بناءهما على سن واحد هذا التركيب قبل دخول
لا لا يقتضي البناء لان كلامنا الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم
تركيباً يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول ان الاسماء قبل التركيب معربة أما
على القول بامامية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فمن فائدة فيه هل أبدلوا
قبل جمع الآن يقال لم يدروا الثلاث يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لاهلها

لانهم ما بالتركيب صار
كالشي الواحد وحق الاسم
الخبر عنه أن يرفع بالابتداء
والكلام على اسمها العمل
ليس جملتان وهذه الاربعة
الثلاثة جائزة في الثاني
أي اذا كان اسم لا الاولى
معر بان نحو لا غلام رجل
ولا امرأة (كك الصفة)
اذا كانت مفردة متصلة
باسم لا المبني كما (في نحو
لارجل طرف) ولا ماء
بارد اعندنا فالفتح على ان
الصفة والموصوف ركب
تركيب خمسة عشر ثم أدخلت
لا عليهم ما بعد ان صار
كلمة واحدة

كلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا محلا في آخر مجيء وعه ما لا في
كل منهما و يؤيده التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة
الاسم لا) لانه في محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا أولى بأنه حمل على
اللفظ لان فتحه لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت لعروضه احركة الاعراب كما
بالذداء ووجه الاولوية ظاهرة اذا فرورة الى التشبيه المفضي الى وجود حركة
عربية من غير عامل حقيقي ويمكن أن يفرق بين ما هنا والذداء بأنه هنا يمكن اتباع
النصب للاعراب الاشرف فكيف أولى بخلافه في الذداء اذا اعراب رفع للمنادي
المبنى لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعه المحل لامع اسمها) لان موضع لامع
اسمها رفع بالابتداء كما مر اصرورتها بالتركيب كشي واحد وفيه ماسر ولا يختص
ذلك بالاسم المبنى بل المعرب كذلك كما في التشبيه بل في أهم ان أرادوا مع ذلك ان
الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التي بنى اسمها غير عاملة في الخبر فهو متناف
لكن لان في الجنس أي نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر
خبرا عن مجيء لامع اسمها لا يتصور أن تكون نفي الخبر بل ولا يتصور ما قالوه
من أن لا الثانية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لنفي الاول فاعلمهم
تسميها في قولهم ان لامع اسمها مبتدأ أو أرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما
هو منسوب أي بالنفي للاسم وحده فليتامل (قوله التوكيد اللفظي المتصل) نحو
لا رجل رجل في الدار وخرج باللفظي المعنوي فلا يتأتى هنا الامتناع توكيد التكررة
به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو
لا رجل في الدار رجلا ورجلا (قوله فكما الصفة المفصلة) أي فيجوز فيه النصب نظرا
لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو
في نية تكرار العاقل ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك
وقبل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة
ويجوز رفعهما وهذا هو ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لا مكان بدل
البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا انما تعمل
في التكررات لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده
على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما لم يجعل البدل
مستقلا هنا كالتداء لان استقلاله يقتضي تركيبه وهو ممنوع اذ لا جائز ان يركب مع
البدل منه لفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معدومة من اللفظ والتركيب
حكم لفظي فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالاستقل
لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كالاستقل

والنصب على اتباع الصفة
لحمل الاسم والرفع على
اتباعها لحمل لامع اسمها
وكالصفة في ذلك التوكيد
اللفظي المتصل وأما البدل
فان كان تسمية في كمال الصفة
المنفصلة على ما يأتي نحو
لا أحد رجلا وامرأة
في الدار ومثله عطف البيان
ان أجريناه في التكررات
وان كان معرفة

وجوب الرفع كأنه في المعرفة نحو لا أحد زيد فيها (و) لك (٥٢) فيه أيضا (رفعه) أي الأول على

الابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وإذا رفعت (فيمتنع حينئذ في الثاني) (النصب لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً) وعوض فيه الفتح على أعمال لا الثانية نحو: فلا لغو ولا تأنيب فيها * والرفع على أعمالها عمل ليس أو زبادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا تأقلى فيها ولا جمل * ففي جملة التركيب خمسة أوجه وجوهان في الأولى وثلاثة في الثانية ولوفات لارجل ولا طامعاً جلا امتنع الفتح لا متناع تركب غير المفردة (وان لم تكرر لا) مع المعطوف (نحو لا حول وقوة) أو فعلت الصفة عن موصوفها نحو لا رجل فيها كريمة (أو كانت غير مفردة) بأن كانت مضافة أو شبهة به سواء أكان الموصوف مفرداً أم لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا أو لا غلام سفر صاحب بر عندنا أو كانت مفردة وهو غير مفرد

وان لم يكن فيه مانع لانه في معنى البدل ولهذا كلما جاز أعرابه بما نال جاز أعرابه بدلا الاساستثنى (قوله وجوب الرفع) لان مقتضى النصب منصرف (قوله أو على أعمال لا عمل ليس) قال الحفيد ليس بجيد لان أعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما هو أعم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو الخ) صدر بيت لأمية بن الصامت من قصيدة ذكر فيها أو صاف الجنة وأهلها عجرة * وما فاهو أبداً مقيم * (قوله والرفع على أعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى انه يتصور حينئذ أوجه لان لا امام لغة أو لا ونا بياً أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الأولى لغة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الأولين يجوز تقدير خبرها بكل وتقدره لهما أما في الأول فظاهراً لا عاملاً الا الابتداء اذا لفرق بين يديوه وغيره وأما على الثاني فلتماثل العاملين وعلى الأخيرين يجب تقدير خبرها بكل لا يترجم اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب (قوله ولا ناقة الخ) عجز بيت أبيه د الراعي صدره * ومهجرتك حتى قلت معلنة * وقوله لا ناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءته منه وهو مثل شهور في هذا المعنى (قوله اعدم في الأولى) ويرى ما فتح منو ياءه لا حكي الا خفس لارجل وامرأة بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا ان ترفع الأول كما لو صرحت بلا (قوله فلا أب الخ) صدر بيت عجزه * اذا هو بالمجدارتدى وتازرا * وأراد بانه عبد الملك (قوله اذا علم) أي بقرينة حالية أو متعالية (قوله وجوب عند بني عيم والطائين) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني عيم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ولا يظهرون الجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيديوه (قوله ولا اله الا الله) قدأكثر الناس من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك (قوله لا أحد أعز من الله) في صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أعز من الله قال الحافظ ابن حجر كذا وقع لهم وقع عند ابن بطال بل لفظ أحد بديل شخص فكأنه من تعبيره انتهى فكان الشارح اعتمد على رواية ابن بطال ثم انه لا دلالة على الرواية المشهورة على ان الشخص يطلق على الله ولذا لم يفتح البخاري بالطلاق الشخص على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وخبر بعده بتعنيته شيئاً اظهر ذلك فيما استدلل به من قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم

نحو لا غلام مفرط ريف عندنا (امتنع) في المسائل الأربع في المعطوف والصفة (الفتح) اعدم (قوله) في الأولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلوها كشي واحد جاز فيها الرفع والنصب كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * يروي بنصب ابن ورفعه * بقية * اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيراً عند الحازم بن ووجب عند بني عيم والطائين نحو قالوا لا نصير أي علينا ولا اله الا الله أي موجود فان جهل وجوب ذكر كثر العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أعز من الله عز وجل

(قوله وقد يحذف اسم لا) أي مع وجود الخبر ولا يحذفان مع التثنية يكونان إجماعاً خلافاً
 للأفراء وأصحابه ولا يحذف لهم في قوله * إذا داعي الثوب قال بالآباء على أن أصل
 بالزبد يا آل زيد ليجوز أن يكون الأصل يا قومي لا فرار يحذف للتأدي وخبر لا (قوله
 بمعنى الحسبان) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى أتهم) أما
 الذي بمعنى أتهم فتعريف زيد أي أتهمته فتعدي لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى
 علم) أي فتفيد اليقين نحو في ظننت أي ملاقحاً به (قوله بمعنى علم) أي فتفيد
 اليقين لأنه المتيقن من العلم فينبصر فيه الاطلاق أنه بمعنى علم ولا ينافي أن العلم
 قد يأتي للرجحان (قوله لا من الرأي) أما التي منه فتارة تعدي لمفعولين كراي
 أبو حنيفة كذا خلافاً وتارة إلى واحد وهو مصدر تارة يضاف إلى أولهما كراي
 أبو حنيفة حل كذا كان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضي وهذا
 به لم تصور قول من قال رأي من الرأي نحو رأي فلان كذا أي اعتقده انما تعدي
 لواحد خلافاً لمن قال انها تعدي لاثنتين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أي فتفيد الرجحان
 لأنه المتبادر من الظن إذا أطلق وإن جاء لليقين كما مر وقد اجتمع مجبهاً لليقين
 والرجحان في قوله تعالى أتهم برونه بعد أن تراه قريباً (قوله وهي كظن) فالغالب
 كونه للرجحان كقوله * وكما حسبنا كل بيضاء شجرة * وقد تأتي لليقين كقول
 الآخر * حسبت التي والجود خير تجارت * ومن العجب ما قيل أن ظاهر كلام الشارح
 انها لا تأتي لليقين (قوله ودري في لغة بمعنى علم) أي فتفيد اليقين قال أبو حنيفة لم
 يمدّها أصحابنا فيما تعدي لاثنتين ولعل قوله * دريت الوفي العهد يا عمر وفا غميط *
 من باب التضمن ضمن دريت بمعنى علمت والتضمن لا ينافي (قوله فان دخلت
 علمها اللهمزة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكم ومحل هذا إذا لم تدخل الفعل أداة
 الاستفهام والأداة هي الفعل إلى ثلاثة نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة
 فالكاف مفعول أول والخلة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله
 وهو كظن) أي فيفيد الرجحان غالباً وقد يفيد اليقين فالأول كقوله * أخالك ان لم
 تغضضي الطرف ذاهوي * والثاني كقول الآخر * ما خلعتي زلت بعد كم ضمنا *
 (قوله لا ماضي بخول بمعنى تكبر) لكن خال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب
 فيمكن يذبح للشارح عدم الاحتراز عنها فإنه في باقي الأفعال لم يحتز عن ذلك مع انها
 تأتي بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها أسبغاً (قوله وهو كظن) أي
 فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد اليقين وظاهر صنيع الا وضع انه لا يستعمل الا في
 الرجحان (قوله والا كالمرفوعها على لن وان الخ) نحو قوله تعالى الذين كفروا
 أن أن يبعثوا قول الشاعر * وقد زعمت أني تغيرت به مدّها * (قوله بمعنى علم)

الزواجر (ظن) من الظن
 بمعنى الحسبان لا بمعنى أتهم
 وقد ترد بمعنى علم (ورأي)
 بمعنى علم لا من الرأي وقد
 ترد بمعنى ظن (وحسب)
 وهي كظن (ودري) في لغة
 بمعنى علم والاكثر تعديها
 بالباء لواحد فان دخلت
 علمها اللهمزة زعمت لا آخر
 بنفسها (ونخال) ماضي
 بخال وهي كظن لا ماضي
 بخول بمعنى تكبر (وزعم)
 وهي كظن والاكثر وقوعها
 على أن وأن وسلمها ماضد
 مصدر معولها والرفع قول
 يطلق على الحق والباطل
 وأثرها يقال فيما يشك
 فيه وفي شرح التلخيص
 للسبكي ولم يستعمل الرفع
 في القرآن الا للباطل
 واستعمل في غيره للصحیح
 كقول هرقل لاني سفيان
 زعمت وهو كثير ولكن
 إذا تأملت تجد يستعمل
 حيث يكون المتكلم شاكاً
 فهو كقول لم يقيم الدليل على
 صحته وان كان صحيحاً في
 نفس الامراته من
 استعماله في الصحیح قول أبي
 طالب
 ودعوتني وزعمت انك ناصي

* ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * (ورجد) بمعنى علم

أي القاتم معانها بالقلب
 ما إذا كانت معانها غير
 قلبية قاتم تكون لازمة غالباً
 كراى بمعنى أبصر كرايت
 الهلال أى أبصرته وحسب
 بمعنى احمرلونه وبيض يقال
 حسب الرجل اذا احمرلونه
 وبيض كالبرص ودرى
 بمعنى خذل نحو درى الذئب
 الصبي اذا خذله واستخفى له
 ليه ترسه وخال بمعنى ظلم
 يقال خال الفرس اذا ظلم
 وزره بمعنى سمن أو هرل
 نحو زعمت الشاة أى
 سميت أو هزلت ووجد بمعنى
 استغنى يقال وجد زيد اذا
 استغنى فصار ذا جدة وعلم
 بمعنى انشقاق الشفة العليا
 يقال علمت الشفة اذا
 انشقت وهذه الافعال
 المذكورة وكذا متصرفاتها
 تدخل على المبتدأ والخبر بعد
 استفاء فاعلها (فتنصهما)
 معا (مفعولين) لها عند
 الجمهور (نحو) وظنوا أن
 لا ملجأ من الله الا اليه وقوله
 (رأيت الله أكبر كل شئ)
 محاولة أو أكثرهم جنوداً
 وقوله

حسبت التور والحد خير تجارة

ظاهراً انه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابة الشئ على صفة والعلم لازم له
 لان من وجد الشئ على صفة فقد علمه علمها وهذا هو المحذور اعدته من أفعال القلوب
 كوجود والافهم باعتبار معانها الأصلية ليسامها (قوله لا بمعنى خزن أو فقد)
 فأنه لا الزمان (قوله بمعنى تبقي) ظاهراً انه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح
 فى التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لايقين قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله أى تبقي وقال فان علمتموهن مؤمنات أى ظننتموهن وليس فى قول العصام
 فى شرح الكفاية وهو أى علمت لليقين اتفاقاً ما يقتضى انه لا يستعمل الا فيه كما
 لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذى بمعنى عرف فبمعنى لواحد نحو علمت الشئ
 وهل ذلك مقتضى الفرق معنوي بينهما أم لا بل هو موكل الى اختصار العرب فأنهم
 قد ينعصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم انطوى وذهب ابن الحاجب الى الاول
 والرضى الى الثانى لكن ناقض الرضى نفسه فى الكلام على كاد حيث قال كاد فى
 أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد عن الجحى
 ومعنى أو شئت فى الأصل اسرع وتستعمل على الأصل فيقال أو شئت فلان فى السير
 انتهى فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد فى المعنى عدم
 الاختلاف فى التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها الحن للزوم
 الفعل (قوله فأنه تدخل على المبتدأ والخبر) ليس فيه انه لا تدخل الاعلما فلابد
 حسب ان زيد قائم أو ان يقوم زيد على مذهب سيبويه انه لا حذف فيه وذهب
 المبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير حسب قيام زيد ثابتاً أو مستقراً وذهب
 السهلبلى الى أن مفعولى ظن ليس أسلهم المبتدأ والخبر بل هما كمنعولى أعطى
 بدليل ظننت زيداً عمراً وأجاب الكفيعي بأنه من أوال بأن المعنى ظننت الشخص
 المعنى بز يدعى بعمر وكان قولك زيد قائم بمعنى زيد مثل قائم بشهادة المعنى
 (قوله بعد استفاء فاعلها) جرى على أن الأب فلا يرد أن الفاعل قد بدأ آخر وتقدم
 المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد تقدمان على العامل (قوله فتنصهما مامفعولين) ان
 قيل الفاعل تقتضى نصب المبتدأ والخبر للدخول عليهما معا والحال ان نصب المبتدأ
 نصب الدخول عليه لا علم مامعاف الجواب ان المراد تعقيب المجموع لا المجموع
 ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب الثانى
 للثانى (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهلبلى السابق (قوله فاغبط) من الغبطة
 وهو ان يبقى مثل حال المغبوط من غير أن يدرى والها (قوله ضمناً) بفتح الصاد
 المجمعة وكسر الميم الزن المبتلى (قوله فان علمتموهن مؤمنات) قد سلف ان العلم هنا

وقوله **فَرَيْتَ الْوَفَى** الى هدايع وفاقببط * وقوله **مَا خَلَتْنِي زَانَتٌ** بعدكم ضمناً * وقوله **بِمَعْنَى**
 زعمته شخا واست شيخ * وقوله **تَهَالَى** انا وجدناه ما برا وقوله **فَانْ عَلِمْتُمُوهُنَّ** مؤمنات

معهم بحجوبة (و يلبغين
برحان) والالغاء ابطال
العمل لفظا ومحلا لضعف
العامل بتوسطه أو تأخره
(ان تأخرن) عن المفعولين
(نحو) قوله (القوم في أثرى
ظننت) فأخرا الفعل وأهمل
لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ
وخبر (و يلبغين) بمساواة
لأعمالهن (ان توسطن)
بينهما (نحو) قوله

أبلا راجيز يا ابن المأثم فوعدي
(وفي الراجيز خلت المأثم
والطور) فتوسط الفعل بين
المأثم والراجيز وأهمل
لضعفه بالتوسط أيضا
وانما كان الالغاء والأعمال
مع التوسط على حد سواء
لان ضعف العامل بالتوسط
سرع مقاومة الابتداء له
فكل منهما مرجح قال أبو
حيان وقبل الأعمال أرجح
لان العامل اللفظي أقوى
من العامل المعنوي وبه
جرم في الوضع وفهم من
كلامه ان الالغاء حينئذ
جائز لا واجب وأنه لا يجوز
مع تقدم العامل على المفعولين
وان تقدم عليه غيره وهو
كذلك على المشهور (و) هذه

بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى يقين فكان ينبغي ان يمثل باعلم أنه لا اله
الا الله (قوله و يلبغين برحان) قال الحفيد وانما جاز الالغاء هذه الافعال دون غيرها
لانما ضعفه وجهه ضعفها ان معانيها قائمة بجوارحة تضعفه وهي القلب ثم يضم
الى ذلك اما تأخرها عن المفعولين أو توسطها بينهما والاعمال اذا تأخر عن المفعول
ولو كان قريبا يحصل له نوع وهن يدلن لئلا يضر بتوابع ضربت لئلا يفسد
الغاؤها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما قال لم تضعفت هذه
الافعال بما ذكر حتى يطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برحان الخ) محل
ذلك المالم يؤكد العامل المتأخر والمتوسط بمصدر منصوب والافعال بحسن الالغاء
قال الرضي وتأكد الفعل المعنى بمصدر منصوب فيجوز التوكيد دليل الاعتناء بحال
ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فيمنع ما شبه التناهي وأما توكيده
بالضمير وأما الإشارة المراد به المصدر فأسهل اذ ليس اصغر يحين في المصدرية
(قوله القوم في أثرى ظننت الخ) بعض مصدر يت بفتحة فان يكن * ما قد ظننت
فقد ظفرت وخالفوا * (قوله ابلا راجيز الخ) قاله متاثر بن ربيعة والمأثم بالهمز ان
يجتمع في الانسان الشجوه مهانة النفس ودناءة الآباء والطور يفتح الخاء المعجمة الضعف
(قوله جائز لا واجب قد يكون) سبب الالغاء موجبا قال الرضي ومصدر الفعل
القلبي اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو أعجبني
ظننتك يدا قائمتا وعلمت لئلا يدا قائمتا وأما الالغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو
زيد قائمتك طئي غالب أي طئي زيدا قائمتا غالب اذا المصدر لا يصب ما قبله كقيل
وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فاعمل للفعل وكذا اذا
حذف جوارزا في صورتين يجوز الالغاء الفعل واعماله متوسطة ومتأخر السكت
الالغاء فيجوز اما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظننتك زيدا
قائما أي ظننتك فاعلمت من قال العامل الفعل دون المصدر هو كالو حذف جوارزا
نحو متى زيدا ظننتك قائمتك متى زيدا قائمتك ويجوز الاعمال أيضا لانك تعمل
الفعل لا المصدر وكذا عند من قال اما لم هو المصدر لقيامه مقام الفعل لانه لا يكون
مقدرا بأن والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرها أي المفعولين
ووجه الافراد التأويل بما ذكر (قوله على المشهور) مقابله قول السكوفيين
والاخفش وابن مالك حيث جوزوا ذلك لكن من غير وجه عند غير ابن مالك ويشع
عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله * وما اخل لدينا منك تدويل * ما يقتضي
مراعاتهم (قوله مطلقا) أي سواء كانت في جواب قسم ولم تكن في جوابه (قوله
في جواب قسم) هذا هو الصحيح كافي المعنى في بحث اذا وقيل له المصدر مطلقا وقيل

الافعال (ان ولهن) ماله صدر الكلام وهو راجع من سنة وهي (ما) مطلقا (ولا وان) في جواب قسم مفعول به أو مقدر

ليس لها مطلقا (قوله النافيات لماولين) احترز به من غير النافيات كما الموصولة
ولا وان الزائدتين وكان المحققة وقيد لا في شرح الباب بالتي انفي الجنس احترازا
عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضي (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان
للقسم الظاهر واذ اسقط القسم كانا مثالين للمقدرو جهة القسم وجوابه في الجميع
معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان
المعلق متأخر عن القسم لان القسم من كور أو مقدر قبله فكيف يعلّق به عنه ولم
يتصدر عليه إلا أن يجب أن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه
كالشيء الواحد وكان التصدر عليه متصدا على القسم * ان قلت يتم بترق الاعمال
والاغناء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك كجملة
ما هو لا ينطقون لا يحصل لها بدل لاجزائها وبعدها التعليق لا يحصل لاجزائها بل لها
فليتأمل (قوله أولام الابتداء) يدرج فيه نحو ان زيد اقام ان قبل يرد عليه عدم
الطرد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انم الاندخول الاعلى جملة فان لام الابتداء
تدخل على المفرد في نحو ان زيد اقام فالجواب قد صرحوا بان الاصل فيها التقديم
وأصله لان زيدا اقام ثم أخرت اللام لصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رأيت الخ)
أى لان الاصل للمالك وبذلك يدفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو
لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق
العامل وليس كذلك والما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح لابن عصفور
في المقرب وغيره ولا ين مال في شرح المكافاة ان يستدلوا على جواز الاغناء لاجل
تقديم اني على رأيت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل
والله يعلم انك لرسوله وهذا يحزيت صدره * كذلك أدبت حتى صار من أدبي *
(قوله وقد علمت الخ) صدر بيت للسيد بن عامر يحجزه * ان المنايا لا تطيش بها ماها *
وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني
ان أفعال القلوب لا فادتها التحقيق تجاب بما يجب به القسم كقوله واقيد علمت
الخ ونحوه في الرضي (قوله أو استفهام) الهلالية يشمل الاستفهام به وفيه مخلاف
واستشكل تعاقب الفعل بالاستفهام في نحو علمت أو يد عندك أم عمر و واجب
بأن هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما
أخبرناه عنه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب
ثلاثة أقسام مطابقة للفظ المعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو اظن ان
تقوم فانه جائز دون اظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزء الاستناد وغلبة اللفظ
للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضى والمراد علمت جواب هذا

اذ ليس لها مصدر الكلام
الا حينئذ (النافيات) لما
ولم نحو علمت ما زيد قائم
وعلمت والله لا زيد في الدار
ولا عمر و علمت والله ان
زيد قائم (أولام الابتداء)
نحو وقد علموا ان اشتراه
الآية ومنه قوله
في رأيت ملاك الشمية الادب
(أو لام) القسم نحو علمت
والله ليقوم زيد بقوله
واقدمت لتأتين منيتي
(أو الاستفهام) سواء تقدمت
اداته على المفعول الاول
نحو وان أدري أقر بأم
بعيد ما قد عدون أم كان
المفعول اسم استفهام كما
سبأني أم أضيف الى ما فيه
معنى الاستفهام كعلمت
أبو من زيد فان كان
الاستفهام في الثاني
كعلمت زيدا أبو من هو

الكلام * فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام ارايتك زيدا مانع وارايتك زيدا ابومن هو فانه واجب الاعمال * قلت هو بمعنى أخبرني وليس من القلبية (قوله فالارجح نصب الأول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق موجبا وانظر المغمى في بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحنفية انما كان له أى المعلق عمل في المحل أى محل الجملة دون محل كل واحد من جزئى الجملة لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون الجملة ليس طريق الاصل وحيث امتنع عملها في الجزأين رجع الى الاصل وهو محل الجملة قال الشهاب القاسمى ان قيل المعلق له الصدر فما بعد جملة لا مفرد فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لا قبل ذلك المعلق * قلت العمل ثابت لمحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أى بينهما وبين معمولهما او يرد عليه بهض الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بل ابنى صحة اعطف بالنصب الخ) قال في التوضيح فيجوز علمت زيدا قائم وغير ذلك من أموره وقال شارحه كغيره استفيد من المثال انه لا بد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة فلا يقال علمت زيدا قائم وعمره وهو يدل على منع عمر اجالسا بالنصب وفي كلام الرضى التصريح بجواز ذلك وله وجه انه عمر اجالسا يتضمن معنى الجملة لانه جزأه ويستفاد من جواز اعطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها وبقضى ان المعلق انما يعلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان سدرته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف الساكن على اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم ولا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة المعلقات لعل) واقفه أبو حيان لانه مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يهل فيه وقال في الجامع ويختص بدرى نحو وما يدرك لعله يركى (قوله وجرم به في التسهيل) لم ار له ذكر في التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد في شرح الشذور لو بالشرطية ولم يذكر المحترز عنه وعد في الشذور وشرح من المعلقات كم الخبرية وبسط الكلام عليها في شرح الشذور وفي بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط في الباب الرابع من المعنى ولم يدكر الخويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ونص في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا قائم ثم قال وانظرا هان المعلق اللام لان الان ابن الخطيب حكى انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيويه

فلا رجع نصب الأول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك في شرح السكاكية (اطل عملهم) أى عمل هذه الافعال (في اللفظ) دون المحل (وجوبا) لوجود المانع من العمل وهو اعتراض بالمصدر الكلام (ويسمى ذلك تعلقا) لانه ابطال عملها في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو كالرأى المعلقة التي هي لا مضرورة ولا مطلقة بدليل صحة اعطف بالنصب على محل الجملة التي تعلق العامل عنها ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون عمدا (نحو علم أي الجزئين أحصى) ونحو علمت متى السفر أو فضله نحو وسبيل الذين ظلموا أى متقلب يتقلبون فأى متقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لانه مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام (تتمة) ذكر أبو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان أدري أهله فتنه لكم وجرم به في الشذور وشرحه وذكروا بعضهم من جملة الواو جزمه في التسهيل والمصنف في الشذور وشرحه أيضا كقوله

ففي هذا المعاني ان انتهى وليس مراد ابن الجبار بالجواز التخيير بل انه جائز بعد
امتناعه قبل كمران وهو صادق الواجب الذي هو المراطع عرفت ان التعليل
واجب ولم يستثنوا الصورة واحدة وعلى الأول فالظاهر ان الاسم كالتخبر نحو علت
ان في ذلك عبرة ويستناد من قوله والظاهر ان المعاني انما هو الادم ان المعاني
لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان الادم حقه في الاصل
صدر الجملة لكن زحلت عنه كما تقدم فهي مصدرية حكم (قوله اقد علم الخ) الشاهد
فيه ظاهر ورثاء المال كثرته وغوه والوفرا الكثير يقال وفرا المال ككبره ووعده كثر
(قوله ولا يجوز الخ) أما عدم جواز حذفهما فمن سبويه والاختصار وان مالاً
وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الاجازة في أفعال الظن دون أفعال
العلم وأما عدم جواز أحدهما قبل الاجماع (قوله لا نك اذا اقتضت الخ) تعليل
للمسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى وأوردان قولك فلان
يعطى يراد به كثرة الاعطاء والافلا انسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو
في الاغلب عن اعطاء شيء وفلان يعلم بهذا المعنى بعيد انه كثير العلم على انه لا يتحصر
الفائدة في ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة متعدية كما يقال علمت الآن
أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن في الآن أو تقول علمت علماً أو ظننت ظناً
السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هذا أصلهما
المتد أو الخبر ولا يجوز أن يوقى بمبتدأ دون خبر ولا يخبر دون مبتدأ بل دليل قبل
دخول الناصخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أى حذفهما وحذف
أحدهما أما الأول قبل الاجماع وأما الثاني فنعمة ابن مالك كون طائفة من المغاربة
ووجهه مع مرده في التصريح (قوله مطلقا) أى نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا
ويجوز ان يحال من الضمير المستتر في نصب أى سواء وجدت الشروط الآتية
أو بعضها أو لم يوجد منها شيء (قوله بمضارع مبدوء ببناء الخطاب) خرج المصدر
والوصف والامر والمضارع المبدوء بخبر بناء الخطاب (قوله بعد استقها) أى بحرف
أو باسم ويستناد من قولهم بعد استقها ان لا يشترط أن يكون مستقها معناه
فصح قول التوضيح الحق ان معنى طرف لجمعهما لا تقول في قوله فتي تقول الدار
تجمل معناه فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع أن يكون حالا خلافاً لمن
رد عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستقها معناه فلا يكون عاملاً
(قوله نحو أو قول الخ) الامثلة على ترتيب المأمثلة كما لا يخفى

باب الفاعل

(قوله هو اسم) أى صريح ظاهر أو مضمرب بارز أو مستتر بقرينة مقابلة بالماضول

(قوله)

لقد علم الاقوام لو أن حائما
اراد ثراء المال كان له وفر
ولا يجوز حذف المفعولين
أو أحدهما الغير دليل لأنك
اذا اقتضت على ظننت
مثلا لم تكن فيه فائدة اذا
يخلو الانسان من ظن ما فان
دل دليل جاز ذلك **تنبية**
قد بين القول معنى الظن
فينصب المبتدأ والخبر
مفعولين عند تسليم مطاقا
وغيرهم يخصه بمضارع
مبدوء ببناء الخطاب بعد
استقها متصل به أو متصل
عنه نظرف أو مفعول نحو
أقول زيدا مطلقا وأنى
الدار تقول حمزا متبعا
وأجهل القول بنى لوى فان
لم يستوف الشرط فعينت
الحكاية

باب

في ذكر الفاعل وأحكامه
(الفاعل) وهو اسم

(قوله أو مافى تأويله) ما واقعة على اللفظ وفي النظر فية وتأويله مصدر بمعنى اسم
المفعول تام مضاف أى لفظ حاصل في عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك
ما بعده ولو قال أو مؤول به كان الظاهر واخصر ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف
سألت وهو هاتين وان وما دون كى ولو أو بغيره في باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة
خلافاً لبعضهم فانظر المعنى وشرح الشذور في بحث الجملة النفسانية وأجاز ابن
مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا
بهم ان فاعل تبيين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفي أولم
يملهم كم أهمل كأنه على تأويل أولم يملهم كثر هلا كنا (قوله قدم عليه
قوله تام أو مافى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكماً كافى الفاعل المستتر
فان التقدم هنا حكمى كوجوده وانضم يرفى عليه وتأويله وكذا ما بعده ما راجع
الى أحد الامرين المستفاد من لفظه أو أو التقدم المأخوذ في الحد تقدم العامل الذى
هو وقوع الفاعل بعده المأخوذ فيما سأتى حكماً والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع
فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لا مكان تصوره تقدم الفعل على اسم أسند اليه
بدون تصور الفاعل وخروج بقوله تقدم الخ يجوز يدقام أوقائهم فان كلام السعد
في بحث التقوى صريح في أن المسند اليه فعل وحده لا أن الفعل مسند الى ضميره
وهما مسندان الى زيد ومثله شبيهه ولوسلم فاستناد الجملة يتضمن استناد الفعل في
ضمها بل هو المقصود بالاستناد فيصنف عليه وأسند اليه فعل أو مافى تأويله فيحتاج الى
اخراجهم ولوسلم فهو ولدفع انهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع
انهم أمرهم وما جوزه العلم وابن عصفورى * * * وقيل * * * وصال على طول
الصدد ويدوم * * * من ان وصال فاعل يدوم تقدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ
خبره يدوم ولوسلم لا يرد فضاء الان الضرورة لا يجب أن تدخل في التعريف
فان دفع مافى شرح التسهيل للدمامنى وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى
فاعلاً لا بسبب لاجاوا المراد بها في تأويله ما يشتمل على العمل والدلالة على المعنى
المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل
والمصدر واسم الفعل والظرف وعدله المعتمد ان قال أبو حيان أو اسم موضوع
موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تغرجا في اياك ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية ولذلك أكد بالمتنصل وعطف عليه المرفوع و اياك وضع موضع احذر
انتهى والجوهر الملاحظ فيما معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد
ففى أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد أسد
غلامه (قوله وأسند اليه) أى نسب اليه وربط به أصالة له اصطلاحاً ما ذكر باعتبار

أو مافى تأويله قدم عليه فعل
تام أو مافى تأويله وأسند
البيه على جهة قيامه به أو
وقوعه منه

مدلوله وحيث فسر الاستناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل ويريد في ان ضرب زيدا
ولم يضرب زيدا لظهور تحقق النسبة والربط ولا يشعل جفند المفاعيل ونحوها
لتجروها بقيد الاصطلاح فانها تسمى متعلقات المنسوبة والمتبادر من الاستناد
الاستناد بالاصالة والمتبادر يحتمل عليه ما تعاريف تخرج التواضع أي بعضها وهو
المعطوف بالحرف والبدل اذ الاستناد الى التابع الانهما بخلاف البقية على أنها
لا تسلم الاستناد في البدل بناء على أن عامله يتدرج من جنس الاقول (قوله وله أحكام)
جميع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أي على المشهور ولغة الجمهور ووجه
نصبه ورفع المنعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا
وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان
المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب أيد على حسب العلامة
التي تكون في المعرب ألا ترى ان القرية من واسم القرية انما تعرب على حسب
حركتها لا على حسب الاصل (قوله أوحكا كالجور من الزائدة الخ) هذا ما ذكره
جميع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبني على ان الاعراب المحلى لا يختص بالبنيات
وقدم مضى في بحث الاعراب انه يشكك عليه قول الرضي ان معنى ككون الكلمة
معربة بخلاف انها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابها كذا وكذا فانه يقتضي
ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة ويشكك عليه أيضا نفرهم بين
الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بحملة الكلمة وفي التقديرى
بالحرف الاخير ولا شك ان المانع في الجور من الزائدة ونحوه قائم بالحرف الاخير
فاذا ظهر أن يكون الاعراب فيها تقديرا وبذلك صرح العينى في شرح الشواهد في
الكلام على قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * في محل رفع لانها صفة للحكم
وهو مرفوع تقديره لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكمة
والمدغم ونحوها لان اعرابها تقديرى اتفاقا (قوله بما استند اليه) أي على الاصح
وراءه أقوال لا تطيل بها والمصنف أهم الراجع ليجرى على كل الاقوال (قوله اما
حقيقة) أي لفظا أو تقديرا ولو عبر بذلك كما أولى (قوله كقام زيد) أي كرفع
زيد من قام زيد (قوله أو بضافة المصدر اليه) الباعية للسببية والسبب أهم من
العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص مبدى أو اضافة بمعنى مضاف واضافتها الى
المصدر بيانية ولا يأتى أن الصحيح ان العامل في المضار اليه هو المضاف وكما صدر
اسمه نحو من قبله الرجل امرأته الوضوء وقال الشافعى ان فاعل المصدر اذا اضيف
لا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كالا يسمى زيد في زيد فاعلا ولا في زيد
مضروبا مفعولا وان كان المعنى في الجميع على ذلك وقيل ان الجور بالحرف

وله أحكام منها انه (مرفوع)
بما استند اليه ورفعها
حقيقة (قام زيد) وعمر
قائم أبوه (ومات عمر)
وخالد ميت أبوه أوحكا
كالجور من الزائدة نحو
وما ياتى من ذكر
أو بضافة المصدر اليه نحو
ولو لا دفع الله الناس

يكون المسند قائما كالثاني

(و) منها (أنه لا يتأخر عامله

عنه) بأن تقدم الفاعل

عليه لانهما الماسكانا

كالكلمة الواحدة امتنع

تقديم الفاعل عليه كما يمنع

تقديم عجز الكلمة على

صدرها واستدل أبو البقاء

في الباب على انهما كالكلمة

الواحدة بأثنى عشر وجها

أخذها من سر الصناعة

لأن جنى فان وجد في اللفظ

ما ظاهره أنه فاعل مقدم

وجب تدبير الفاعل ضميرا

مستترا وكون المقدم اما

مبتدا كما في نحو زيد قام واما

فاعلا بفعل محذوف كما في

نحو وان أحد من المشركين

استجارك وأما نحو قول

الزبا

مالبعمال مشها وتيدا

فضرورة أو مؤول (و) منها

أن عامله (لا تلحقه علامة

تنبيه) اذا كان الفاعل متنى

ظاهرا (ولا علامة) جمع

اذا كان مجرما وظاهرا فلا

يقال على اللغة الفصحى قاما

رجلان وقاموا رجالا وقن

نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء) بتجريد العامل من علامة التنبيه والجمع وبها جاء التثنية

نحو قال رجلان وقال إنه (ون وقال نسوة) كما يقال (مع المفرد) قام رجل (تجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا

لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الابهام

الزائد كذلك وحيد فلهذا لا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل لاحتياج الى تعميم
الرفع لادخالها (قوله ومثل بمثل ان الخ) وزاد الشارح من ان تدبهم اعل أن ما في تأويل
الفعل مثله في كونه نوعين (قوله لانهما الماسكانا الخ) قد يقال هذا كما يتضح من
التقديمية فتدفع منع فصله عن عامله فلم جائز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال
في الباب والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها أحدها
ان آخر الفعل يمكن ان ضمير الفاعل بمثل ما لا يوالى أربع متحركات كضربت وضربنا
ولم يمكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لانه في حكم المنفصل والثاني انهم جعلوا
النون في الألف الخامسة علامة لرفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء
من الفعل لم يكن كذلك والثالث انهم لم يعطفوا على ضمير المتصل المرفوع من غير
توكيد لربانته مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع انهم وصلوا التانيث
بالفعل لالة على تأنيث الفاعل فكان كجزء منه الخامس انهم قالوا القيا
وقسامك القيا وقف وقف ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما تأنيث
منابه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل
كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع انهم ألغوا واظنت اذا توسطت أو
تأخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل
ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كما امتناعهم من
تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا احيداء منزلة جزء واحد لا يقدم مع انه فعل
وفاعل العاشر ان الخويين من جعل جدي في موضع رفع بالابتداء وأخبر
عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا هي بها والحادي عشر انهم جعلوا اذ في حيداء
بلفظ واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني
عشر انهم قالوا في تصغير حيداء ما أحيداه فصغر والفعل والفاعل وحيدوا ومن
الفعل احيدى البائن ومن الاسم الالف ومن العرب من لا يقول لا تحبذ فاستحق
منهما (قوله كما في زيد قام) أى على الأصح وقال المبرد وما بعده بفتحان ذلك على
الافعالية (قوله واما فاعلا بفعل محذوف الخ) أى على الأصح وجوز الاخفش
والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بالذكر تقدم الشرط
أو نفعه بالظرف بعده (قوله أو مؤول بأن مشها مبتدا حذف خبره) أى يظهر ويؤيد
كقوله حكمك مسطحا فانظر التوضيح وشرحه (قوله كما يقال مع المفرد الخ)

وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وسند) الحاقها بالفاعل المسند لما بعدها

ما مصدر ية والمصدر المنسب لها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف
معمول لي قال أي يقال قولاً كالقول قام رجل (قوله من مثني ومجموع) أي حقيقة
أو حكماً فيعمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد أسلماه) عجز
بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره * تولى قتال المارقين بنفسه *
والمارقين الخوارج والمبعدة ما اسم فاعل أو اسم مفعول والخيم القريب والشاهد
في الحاق الألف في أسلماه (قوله يلوموني الخ) قائله أمية والشاهد في يلوموني
حيث لحقته العلامة مع اسناده لظاهر وكلامهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز
خبره اسم تفضيل من أيم بالبناء للمفعول (قوله تنج الريح الخ) الريح الزمان
المعروف والمراد بالحاسن الأزهار وفيه التخيّن معنى أولد فلذا عداه إلى ضمير
الحاسن ولا يتخني ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في ألتخنها حيث لحقته
العلامة (قوله وهذه لغة طي الخ) قال لدمامني وبنيني أن يكون أصحاب هذه اللغة
يتركون العلامة إذا قالوا قام اليوم أحوالك جوازاً وإذا قالوا ما قام الأحوالك وجوباً
كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى وقضية هذا التخرج أن
من يعجز الحاق التاء وعدمه مع الفصل بالأحوال الحاق الألف أيضاً وفي المعنى
ومنع أبو حيان على هذه اللغة جأؤني من جاءك لأم لم تسمع الاعم ما لفظه جمع وأقول
إذا كان سبب دخولها بيان أن الناعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى لأن الجمعية
خفية وأطال في ذلك فراجع مع حواشيه ^{في فائدة} قال الدماميني إذا قال أرباب
هذه اللغة قاموا بعد الأحوال وأعملوا أحدهم فاقسم بضمهم في الآخر ضمير اثنين
فيتمصل بكل من الفعلين ألف وليكن في أحدهما ضمير وفي الآخر علامة انتهى
وانظر لو قلت قام غلامك أو اخوتك أو عكسه فإن الناعل غير واحد قطعاً فهل
يراعى ما اتصل بالاعمال أو يعجز الحاق علامة التثنية أو الجمع ويظهر مراعاة
ما اتصل بالاعمال وفي المعنى ما يؤيده (قوله وعليها جاء طاهر الخ) إنما قال طاهر
لاحتماله تغييرها بأن يكون مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير أو يكون ملائكة
بدلاً من الواو في يتعاقبون وليكنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة
الخ) هو طاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخاري وغيره أن الله ملائكة
يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتي طائفة عقب طائفة ثم
تعود الأولى عقب الثانية (قوله أو يخرجني هم) بفتح الواو لأنها لا تعطف وقدمت
همزة الاستفهام لصدارتها وقبل الهمزة في محالها والمعطوف عليه محذوف
وكون طاهر هنا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك في التوضيح
فإنما ذكر ذلك على جهة التجويز وبدأ بقوله يخرجني خبر مقدم وهم مبتدأ

من مثني ومجموع كقول
الشاعر

وقد أسلماه مبعد وحيم

وقوله

يلوموني في اشتراء الخيل
أهلي فكلامهم ألوم

وقوله

نفع الريح محاسناً

ألتخنها غرا السحاب

وهذه لغة طي تسميها

النحويون لغة أكلوني

البراعث وعليها جاء طاهر

قوله عليه الصلاة والسلام

في الحديث (يتعاقبون فيكم

ملائكة بالليل والنهار)

وقوله أيضاً لو وقع بن نوفل

(أو يخرجني هم) بتشديد

البايعين قال له ورقة ليتني

أكون معك إذ يخرجك

قوله

مؤخر ولا يجوز العكس إلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن الذكرة لان اضافة مخرجي
غير محضة قال ولوروي بتخفيف الباء على انه غير مقدم مضاف لجاز وجعل مبتدأ
وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول أخرجني بنو فلان وقال ابن الخاحب انه خبر
مقدم قال وكذلك جاء بتشديد الباء لانه جمع أي وبتنوع كونهم فاعلا لان مخرجي
جمع والوصف وما بعده اذا تطلب باقي غير الافراد كان الاول خبرا مقدما والثاني
مبتدأ مؤخرًا ولا يجوز غير ذلك وقال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خذفت لم يجوز
لانه لا يكون هم مبتدأ مخرجه انما مخرجي اذا لا يخرج عن الجمع بمقدور ولا يكون
مخرجي مبتدأ وهم فاعل لانه لا يجوز للعامل أن يكون ضميرًا منفصلاً الى جنب
عام له لا تقول قام انا انما تقول قلت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهراً جاز نحو
أومخرجي قوم قال وهذا فصل يديع (قوله وأصله أومخرجي هم) الاصل الاصيل
أومخرجوني سقطت نون الجمع للاضافة (قوله وكسر ما قبلها) أي بدلا عن الضمة
للتخفيف كما فتحت الباء له (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أي على الاصح اقول الائمة
ان ذلك لغة تقوم بعينين وقيل انها هاترا الفاعلين وما بعده ما مبتدأ وخبر على التقديم
والتأخير وتاسع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتأتى
في قوله وان كانا له نسب وخبر لان ان الشرطية لا تدخل على الجملة الاسمية على
الصحيح والوجه الثاني لا يتأتى فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرًا منفصلاً نحو ما قاما
الا هما وما والا هم وماقن الا هن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع
المتصل توكد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير أو الابدال لا يختصان بلغة قوم
بأعيانهم الا أن يقال الذي لا يختص جواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب
أحدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء في قامت) أي بجماع
الفرعية عن الغير فالمثنى والمجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله
المتعاطفة) أي بغير أو فان عطفت باو قلت قام زيد او عمر وقال الدماميني عتبع
اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان
قلت قام أخوك أو غلامك فينبغي أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما قد
التعيين فان قلت قام أخوك أو غلامك أو قام غلامك أو أخوك فينبغي أن لا تلحق
لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لان قدمت المفرد انتهى
ويحتمل أن تلحق في المثال الثاني لان الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تخفى
فاعلية من جهة المعنى لا تدخل له في ذلك وهل قياس ما فعله من اللهاق في قام
زيد وعمر ولهاق الواو في قام أخوك أو غلامك فيقال قاموا أخوك أو غلامك وبقي
بالو عطف بالفاء أو ثم وقد يؤخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة

وأصله أومخرجي هم
اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت
في الباء وكسر ما قبلها فصار
أومخرجي هم وفهم من كلامه
أن هذه الحرف اللاحقة
للعامل ليست بضمائر
وهو كذلك على هذه اللغة
بل هي علامات للفاعل
كالتاء في قامت هذا والصحيح
ان هذه الامة لا تتجمع مع المفردين
أو المفردات المتعاطفة

لان الفاعل اثنان وقوله المتعاطفة نعمت المفردات وحذف نعمت المفردين
لذلك لته عليه (قوله خلافا للخضراوى) حيث قال لان علم أحد ابغين قاما زيد وعمر وولا
قاموا زيد وعمر ووبكر ورد عليه أبو حيان بقوله وقد أسلمنا معده وخم * وقوله
وان كانا له نسب وخبر وقياس. وزد فمقاما قاما زيد وعمر ووبكر قال فى المغنى
وايس بشئ لانه يمنع النحر ويجل التركيب (قوله يعلمان من أقطنداد علم) لان المراد
علمهما من اللفظ ان علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدره بدليل ما بعده فلا يريد
نه قد يسمى المفرد بثنى أو جمع لكن قد يتوقف فيه فان مثل من الوضوء لا يعلم من
لفظه ان المراده اثنان أو جمع وقد مر من المغنى ان علامة الجمع تلحق الفعل المسند
الهما واعلم ان كلام الشارح بهم انه لم يعلم مما سلف علمه تجزى به الفعل من علامة
التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك فربما حيث قال اذ قيل فاما الخ فكان عليه
ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر من رفع الاباس ثم يقول ولان الخ هذا
وفى قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المتنى وفى المغنى وجمع المواقف انما مخصوصة
بالتثنية (قوله بأن يكون مقدر التانيث) ولانه قد يكون مؤنثا لفظيا من غير تأنيث
المغنى كطلحة (قوله مع ان فى الحاق الخ) فيه تأمل وفرق فى النص بجمع ما هو أظهر
فراجع (قوله لتحقق علامة التانيث) للاندان من أول الامر بأن الفاعل مؤنث
وسوى ابن مالك بالتاء من النون (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فاعل ضمير
الوحدة الخاطبة أو المتكلمة مع انه لا يجوز ان تحققة علامة التانيث بل لا يمكن
وقوله مضارع ماضى واحد المتكلمة مع انه لا يجوز تأنيث فعله وانما لم تدخل
فى هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكلم والخطاب معنية للمؤنث فلا
التياس فلما راد ان عامه تحققة علامة التانيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ويستثنى
من الوصف ما يستوى فيه المذكور والمؤنث كنعيل بمعنى معول وفعل بمعنى فاعل
واسم التفضيل فى بعض احواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف
واسم الفعل فلا تحققة علامة التانيث (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى
تأنيثا معنويا اما لفظا أيضا أو دون لفظ ورد عليه مالا يميز مذكرة من مؤنثه نحو
برغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان رذ كران ما فيه تأنيث
ولا يميز مذكرة من مؤنثه نحو غلة مؤنث وان أريد به مذكرة والمثله مشهورة
وما يتعلق بها من حكاية أى حقيقه ولا يميز مناقشة مع أبى حيان لان طيل بها وقد
انظمت فى المقام اياها الالباس بارادها وهى *

ما فيه تأنيث حيث يعلم * تذكرة تذكرة
كطلحة والتاء ليست تعتبر * الا اذا ميزنا نثى أورد كمر

خلافا للخضراوى وانما
سكن الفصحى لان علامة تثنية
الفاعل وجمعها عكس علامة
تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان
من لفظه دائما بخلاف
تأنيثه فانه قد لا يعلم من
اللفظ بأن يكون مقدره
التأنيث مع ان فى الحاق
هناز يادة مثل بخلافه ثم
(و) منها ان عامه (بالحقة
علامة التانيث) فى آخره
ان كان ماضيا أو مضارعا
أوله ان كان مضارعا (ان
سكن) الفاعل (مؤنثا)
تحقيقا كان وهو ماله مرج
(كنا من همد) وتقوم
عدوز بقاءة أمه أو مجازيا

وحيث لم

واحكم بنذ كبر الذي تجردا * من تاء تأنيث سوى ما وردا
مؤنثا فحرص على اتباع * فذلك مقصور على السماع
هذا اذا كان مجازيها * أما اذا كان حقيقيا
فان تمثيله فأنث ان يرد * مؤنث واء عكس كهنذ وأد
أما اذا التميز صار ساقطا * فذكر المكلة ان الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو أنته كتابي فاحتقرها فأنث الكتاب
ليكونه في معنى الحقيقة وما كتب التأنيث بإضافته الى المؤنث اذا كان المضاف
صالحا لل حذف نحو كثر وقت صدر القنائة من الدم (قوله متصل) هو الذي لم يوصل
بينه وبين عامله شيء وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الالحاق فمثل
نحو كفي بهند فيوهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه
في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لاجلها فلذا استثناه بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه
لا يقتضي عدم جواز التأنيث اذا جاز الفاعل المؤنث بغير الباء لانه في صورة الفصلة
وسبأ في جواز الوجهين في الجوررجن وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما
هو لارادة الجنس والحق ان عدم التأنيث خاص بكفي في نحو كفي بهند لان العرب
الترمت ذلك كما صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذكر نحو
قامت هندوزيد كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه
الشافعي (قوله ولومتي) وأما متني ابتناى فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على
انه ماض ولا ضرورة اليه كافي الغنى لجواز جعله مضارعاً محذوفاً من أوله احدى
التأنيث (قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل أن المراد لم يوصل من العامل وان يراد به
المنفصل اصطلاحاً ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه وقضية
الاحتمال الثاني خروج المنفصل سواء انفصل بالانحوا هند ما قام الالهى أو لا نحو
غلام هند حضرت هي معه ومصرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل
بغير الا وفي كلام الدمامي ما يفيد جواز الوجهين (قوله مطلقاً) أى سواء كان
حقيقى التأنيث كهنذ طلعت أو مجازيها كما مثل ومن المجازي اسم الجنس واسم
الجمع والجمع المكسر وبحت الشهاب القاسمي أخدامن الرضى انه يجوز تذكير
ضمير جمع التكمسير وكذا اسم الجمع والرضى انما ذكر ذلك في الخبر قال الشهاب
فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعاً اذا لفرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول
بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله
وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الضمير المتصل وهو

(وهو بخلافه نحو) طلعت
الشمس (وتغرب الشمس
واليوم طالع الشمس فيه
من جهة الجنوب والحقها
له واجب اذا أسند الى
ظاهر متصل حقيقى التأنيث
ولومتي أو مجموعاً بالالف
والهاء كقامت الهندان
أو الى ضمير متصل عائد الى
مؤنث مطلقاً كالشمس
طلعت وشذ قول بعضهم قال
فلانة وأما قوله ولا أرض
أقبل بقاها * فضرورة
(ويجوز الوجهان)

(في) العامل إذا أسند إلى
(مجازي التأنيث الظاهر)
المتصل (نحو) طاعت أو طلع
الشمس والمنفصل نحو (قد
جاءتكم موعظة) ونحو (قد
جاءكم بينة) وكلامه في
الشرح بقضى أن التأنيث
في هذا أرجح وكلامهم
مخرج في خلافه كما ستراه
(و) الثانية (في) العامل
إذا أسند إلى حقيق التأنيث
(المتصل) من العامل بغير
الانحوا (نحو) قامت اليوم هند
(وحضرت القاذى امرأة)
ونحو إذا جاءك المؤمنات
وقوله
ان امرأه أغره مسكن واحدة
وخرج بقوله الحقيقي غيره
نحو طلع اليوم الشمس فترك
العلامة أحسن الظاهر الفصل
الحقيقي على غيره قاله
الداميني في شرح القهليل
نقل عن النخاعة قال والذي
يظهر لي خلاف ذلك فإن
الكذاب العزيز قد كثر
فيه الاتيان بالعلامة عند
الاستناد إلى ظاهر غير
الحقيقي كثرة فاشية فوقع فيه
من ذلك ما ينبغي على ما نرى

عجز بيت لعاصم بن جوين الطائي صدره * فلا مزية ودقت * وقفها * وانظر الكلام
عليه في التصريح واعلم ان الهاء السبكي ذكر في عروس الافراح من اخراج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال فالاول لتخفيفه نحو
فن جاءه موعظة من ربه ولذا لا يجوز تذكير كل مؤنث مجازي ومنه ولا أرض أبطل
أما الهاء لانه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المسكن وبذلك ينبغي لك انه
لا ضرورة في البيت لانه انما يكون شاذاً اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير
الغائب مذكراً فليتأمل (قوله أى الحاق العامل بالعلامة) الظاهر الحاق العلامة
للعامل ولعله أراد ذلك قلب (قوله والالحاق أرجح في جميعها) في الدماميني ان
الجناب احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كذا - وفوج جمع المد كرجال
والقاء العاقل وغيره كطالحات ودرهمات ليكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كل
منها جماعة (قوله اذا أسند الى حقيقى التأنيث المتفصل الخ) دخل فيه المتفصل بمن
وقال المصنف في حواشى الالفية لوقيل ما جاعنى من امرأه هل يجوز انفصال بمن قال
الشيخ شري في قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية من قرأ بالياء فعلى ان النجوى
تأنيثها غير حقيقى ومن فاصلة أو على معنى شئ - من نجوى انتهى وأقول محل النظر
انما هو اذا كان المتفصل بمن حقيقى التأنيث كما مثل المصنف والنجوى ليست
كذلك فكلام الشيخ شري ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة في الآية في التذكير
للفصل بمن وللا تأويل لان مجازي التأنيث يجوز فيه الامران وسبأى جواز
التذكير في مثال المصنف للافصل بل لارادة الجنس ودخل المتفصل بالياء على مثل
كفى بهذا وقتدم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير وبقى ما اذا كان المؤنث
الحقة - بقى المفصول منه ولا من اسم مذكراً كالمسمى أنى يريد قال الجاسمى يمين
الاثبات دفعاً لالاباس وقيد العمام بما اذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو جاءت
اليوم زيد الكريمة فلا يجب التأنيث قال شيخنا وقد يقال القرينة في هذا المثال
مؤخرة والمطلوب دفع الالباس من أول الامر (قوله ان امرأ الخ) صدر بيت عجزه
* بعدى وبعدك في الدنيا مغرور * والشاهد فيه ظاهر كعنايه بتقدير غيره منمكن
امرأة واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التأنيث مجازي
هذا وقال ابن سيده أراد مغرور جداً ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة لانه قد علم ان
كل من غرّفه ومغرور وأى فائدة في قوله لمغرور انما هو على ما ذكرنا وفسرنا (قوله
والذى يظهر لي الخ) ان كان ما ذكره أولاً في المحترز منقول الأئمة أمسك

موضع ووقع فيه مما ركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو تحسين موضعاً وكثيرة
أحد الاسماء دليل على أرجحية فينبغي المصير الى القول بأن الاتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى
موافقاً لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار إليها (بقوله أو المتصل) بعامله كما

الجواب

الجواب ان كثرة الاثبات في القرآن لعله لانتضاء الحال ايها (قوله في باب نعم
وبئس) انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس)
أي والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي وهذا يقتضي ان كل فرد حقيقة التأنيث
اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل
وصار وما أشبهه مما فيه جنسية وليس من ذلك ما قام من امرأة وان كان في معنى ما قام
أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد به بالجنس بل المراد واحدة
والعموم لاجتماع من الثاني قاله الشاطبي وقال قيل ذلك اذا قلت ما قامت امرأة فلا
يعدم التاء بخلاف ما قامت من امرأة فأنت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس
وقال المصنف لا يقال كفت بهند بل تبين كفي فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدة
وفي الرضى التوسية بينهما في جواز الأمرين وأقول مران وجوب التذ كبر خاص
يكفي في كفي بهند ومروجه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التوسية بينهما
مطلقا لا تصح ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر في المؤنث
المقرون بمن الزائدة أن لا تحقه علامة التأنيث لانها لا تدخل الا فيما يراد به الشيء
وعموم الجنسية والظاهر خلافه لانها ناصر للقائي ان المراد بالهالام الحقيفة ولا
ينافيه ما مر في بحث خبر المبتدأ ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز
أن يراد بالعموم صدقة على المبتدأ لا شموله للمبتدأ وبغيره بقي ان الحكم لا يختص
بالاستناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تشبيل المصنف والشارح
كلا لافية بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاستناد الى الضمير المميز بكرة
مؤنثة بنحو نعم امرأة هند كما صرح به السيوطي وقال ابن أبي الربيع لا تلحق استغناء
بتأنيث المضمرة (قوله اذا استدل الجمع) المراد به كما يعلم مما يأتي ما يدل على جماعة لا الجمع
الصريح واللام يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع ^{في} فائدة حسنة ^{في} قال ابن جني اذا
أثبت الجمع العاقل اعدت اليه الضمير ومؤنثا وان ذكرته اعدت اليه مذكرا تقول
قامت الرجال الى اخوتهم واقاموا الى اخوتهم (قوله بنحو قات الاعراب) الصحيح انه
اسم جمع (قوله أم لمؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات بنحو قات
الهنود لان المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي كما أزال التذ كبر الحقيقي في رجال
(قوله أم اسم جمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني بنحو الذين لا يقال فيه
قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص
بالمذكور كالذين وما يختص بالمؤنث كاللاقي واللائي لكن في الشاطبي انه يجوز في اسم
الجمع المبني الوجهان ممثل بذهبت اللذون وذهب اللذون وفي الاوضع في الجواب
عن التذ كبر في اذاجك المؤنثات ان التذ كبر جاءك للفصل أولان الفصل

(في باب نعم وبئس) وذلك
نحو (نعمت) أو نعم (المرأة
هذه) فالتأنيث على مقتضى
الظاهر والتذكير على
ارادة الجنس اذ ليس المراد
امرأة واحدة بل المرأة
الجنس فدحوه أو ذموه
محمول على خصوص من أرادوا
مدحه أو ذممه بما لغة بذكره
مستبين (و) الرابعة (في)
العامل اذا استدل
(الجمع) سواء كان جمع
تذكير أو ذكر (بنحو قات
الاعراب) أو مؤنث كقامت
الهنود أو اسم جمع كقامت
النساء

اتسالم المؤمنات أولان أل مقدرة باللاق وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاق اسم جمع مبني (قوله اسم جنس) أي جئني بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيدته في الجمع بالثبوت وأطلق في اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فيها كالجمع وفي الرضى كلام يتعين مراعاته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت تحبير بأن التأويل بالجماعة في التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات وبالجمع في التذكير عند الاسناد اليه يجري عند الاسناد الى ضمائرهما من غير فرق فلا وجه لاقول بأنه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذا الثلاثة وتأنيث المسند اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفردة وثبت في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفردو يؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر كما جاز الوجهان في الذي اذا أغنى عن الذين كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذي استوفد نارا فلما أضاعت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذي مخفف الذي يحذف النون لم يجوز افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى في لفظ جماعة اذا أسند الى ضميره نحو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض في التسهيل في باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما أثرنا اليه وانه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا التأويل به بجماعة نحو واذا الرسل أفنت وكضمير الغائب فليلا لتأويلهم بواحد منهم نحو وبالبدومنا اسددة يحفظوننا * اذا الاسد واحد منهم نحو أحسن الفتيان وأنبه ومنه وان اسكنكم في الانعام اعبره بضميكم مما في بطونه ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعال التفضيل كثيرا ودونه قلبا والجمع الغائب غير العاقل مالاغائية نحو واذا النجوم اسكدت أو الغائبات تخوفأبين أن يحملنها وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه باكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس (قوله الاجمعي التحجيم) هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين أو المراد به ما يشمل الحق بمظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو البنون ان المراد به ما يشمل الحق بهم ما حيث لم يتغير واحد لامتطافا وهو مشكل فقد صرح الهماميني بان الواجب حكمه جواز حقوق العلامة وحيثكم واحدة امتناع لحوقها أو امر فيه بالتأمل وصرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شرطه وقال أيضا ما حاصله ان الجمع السالم اذا لم فيه تغيير الواحد وليس فيه شرطه كارضين

أو اسم جنس كقوله
التحجيم التأنيث في ذلك على
التأويل بالجماعة
والتذكير على التأويل
بالجمع ولا يستثنى من الجمع
(الاجمعي التحجيم) المذكور
والمؤنث (فكم فرديهما)
أي في التذكير والتأنيث
فيجب التذكير على الجمع
في (نحو قام الزيدون) مما
هو جمع المذكور الم كالم يجب
في (نحو قام زيد) لان سلامة
نظمه يدل على التذكير وقضية
هذه العلة جواز الوجهين

وعزيرين وسنتين جازفيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى سنون وذهب
 اللذون وذهبت اللذون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو لهات
 حكم التاء معه التغيير ومن ذلك عند الناطم يعني ابن مالك بنون وبنات فاعلم
 لم يسلم فيهما بناء الواحد (قوله في نحو جاء البنون) أى من كل ما لازم فيه تغيير
 الواحد أو غلب قلل بعضهم وقضيتا أيضا ان نحو المصطفين والقاضين يجوز
 فيه التانيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور
 البصريين) وقال الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتانيث ودليلهم
 ورده في التوضيح (قوله واستثنوا) أى جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع
 الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشككة وأشكل منها قول السيوطي أوجعوا
 بالالف والتاء لذكر يعني يستوى فيه اللاحق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت
 الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحدة نحو جاءت
 الهندات الاعلى افعه قال فلانة انتهى فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز
 الوجهين واعتبر التانيث فقط في وجوب اللاحق الا انه علل بسلامة نظم واحدة
 ولا يخفالك ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسئلة باختصار ان الكوفيين يميزون
 الوجهين في الجمع من غير استثناء شيء أصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير
 في جمع المسد كرا السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف المحقق به ويوجبون
 التانيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحدا مؤنثا حقيقيا سالما عن التعغير
 أيضا وما عداه من مذ كرحقيقة أو حكا أو مؤنث حقيقي متغير أو غير حقيقي
 مطافا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين في
 المغير جوازه ما في جمليات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب وأتباعه يجوزوا
 الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدها
 ما يكون للمذ كرحقيقة أو حكا نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر
 ووجهه ثم قال والثاني يكون للمؤنث المجازي التانيث نحو تمرات وخطوات فجواز
 الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التانيث
 نحو الهندات والزيبان وظاهر اللاحق النظم الخ (قوله في كنهه) أى كل واحد
 من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق
 في المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون في نسخه تحريف أو
 اختلاف **فائدة** قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر
 الاسماء وهذا من أحسن ما يعذر به عن التذكير في قوله فلما رأى الشمس
 بازغة قال هذا زبي فأشار بلفظ المذكر حكاه قول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال

في نحو جاء البنون تنغير نظم
 واحد وبه مذهب بعضهم
 بل نقل الشاطبي الاتفاق
 على ذلك (ويجب التانيث
 في نحو) قامت الهندات
 مباح وجمع المؤنث السالم كما
 يجب في نحو قامت هندوهذا
 مذهب جمهور البصريين
 وصححه المرادى وغيره
 واستثنوا منه ما يكون واحدا
 مذكرا كالطلحات أو مغيرا
 كبنات فحمله حكم جمع
 التذكير ونقل الشاطبي
 الاتفاق على ذلك أيضا في
 الصورة التانيث

فلم منعتم التأنيت في نحو
ما قامت الالهة مع أنه حقيق
التأنيت أشار إلى دفعه بقوله
(وإنما امتنع في التثنية) أن
يذال (ما قامت الالهة)
بتأنيت الفاعل (لأن الفاعل)
في الحقيقة ليس هو ما بعد
الاول وانما هو (مذكور
محذوف) والفاعل مسند
اليه وما بعد الابدال منه
والقدير مقام أحد الالهة
وقضية هذه الالهة امتناع
نحو ما طلعت الالهة الشمس
وافهم كلامه جواز التأنيت
في النظم وهو مذهب
الافخش كقول الشاعر
ما برئت من ربي وذنم
في حربنا الإبنات العم
وقضية كلام الالهة
والتهليل جوازه في التثنية
وصححه المراد بقوله وصرح
المصنف في الشذور
بمرجوحته ومنه قراءة أبي
جعفر أن كانت الاصححة
واحدة بالرفع وحذف الفاعل

شخصنا وأحسن منه أنه ذكر مراعاة الخبر وأعتبر بالركوب قوله ولما كان هنا
مظنة سؤال (لاداعي لدعوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف أكونه اسم كان مرفوع
المحل والخبر مظنة سؤال لأنه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدماتا وسؤال انما
اسكان مؤخر اول وجه لاسه ما ذلك فإن قدیم الخبر خصوصا الظرفي مما اشهر
(قوله لأن الفاعل الخ) قضية هذا التعلم أن الفصل غير الامعن أدوات الاستثناء
كالفصل بالاول ولا ينافيه ان غير منه لا مذكور لانه يكسب التأنيت من انضاف اليه
(قوله وما بعد الابدال منه) هذا البديل يخاف سائر الابدال من وجهين الاول عدم
احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثناء
المتصل يشهد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير
والثاني مخالفة للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب
الاستثناء (قوله وقضية هذه الالهة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيت في نحو
ما ذكره مما المسند اليه فيه مجازي التأنيت أخفى من امتناعه في نحو ما قامت
الالهة حتى احتاج الى أخذه من تعميل ذلك ولا يخفى ما فيه لانه اذا امتنع التأنيت
فيما أسند الى الحقيق التأنيت امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى (قوله ما برئت الخ)
الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو ما قامت
الالهة ان مما يقوى حجة الاخفش لا مما يردعاهما كالمحسن لانه اذا جاز في المكسر
التأنيت جاز في السالم بالاولى كما عرفت آنفا على انه ينبغي أن يقول وليس نحو
ما قامت الالهة ان يكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المراد الخ) وجهه
أن يقدرا الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمؤنث وغيره كبنيات في البيت وصححة في الآية
وفي شرح الشذور ويجوز التأنيت باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع
فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لاخذ القسبة المعينة في مفهوم
الفعل فانما يحتاج الى الشاعل المخصوص الغير المعلوم لاجل الحدث (قوله
لا بمعنى وفي) أما التي بمعنى وفي فلا ترداد الباء في فاعلها نحو كفت هذا بينها ومنه
قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال (قوله و يضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضا

في هذا جائز نظرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر كما (في نحو وأطعم في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعم نحو
مصدر و فاعله محذوف والتقدير وأطعمه يتيما بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه في باب التأييد عن الفاعل (نحو
قضى الامر) أصله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه نحو (أسمعهم
وأصبر) أي هم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في
بابه لكن لما غيرت الصيغة وقع رفعه لظاهر كونه على صورة الامر فبذلت الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت
في فاعل كفي لا بمعنى وفي فلهذا ربعة مواضع يطرده حذف الفاعل فمأو يضاف اليها فاعل فعل الجماعة كذا
بالتثنية وأصبر بن يازيدون وأصبر بن ياهند كما قرر في محله (و يمتنع) حذفه (في غيرهن)

وذلك لا يجوز بل ان ظهر في اللفظ كذلك واضح والافهوض

مـ تتراجع املك كبر
كهند قامت أولاد عليه
الفعل كقوله عليه الصلاة
والسلام ولا يشرب الخمر
حين يشربها أى لا يشرب
الشارب وحسن ذلك تقدم
نظيره في قوله ولا يزن الزاني
أولاد عليه الحال أى
المشاهدة نحو كذا اذا بلغت

الترقي أى بلغت الروح
(والاصل في الفاعل أن
يلى عامله) لأنه كالجزم منه
ولذلك سكن له آخر الفعل
اذا كان ضميرا كراهة تولى
أربع متحرركات وانما
يكرهون ذلك في كلمة واحدة
فدل ذلك على أنهما كالسكامة
الواحدة بخلاف المفعول
فالاصل فيه أن يفصل عنه
ويتأخر عن الفاعل لأنه
فضلة (وقد يجاء بخلاف
الاصل فيلى المفعول الفعل
(و يتأخر) الفاعل عنه)

اما (جوارا) كما في (نحو) وقد
جاء آل فرعون النذر وقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
(كما أتى به موسى على
قدر) ولا يضر في هذا اتصاله
بضمير الفاعل المتأخر
لتقدمه في الرتبة (و) اما

نحو اضر بوا القوم يضر بوا القوم يضر بوا القوم يضر بوا القوم يضر بوا القوم
الواو والالف والياء لا تقا الساكنين وحده اذا قام مقامه حالان فهو
فتلقه فاحذر جلا لان أصله فتلقه فاحذر جلا لان أصله فتلقه فاحذر جلا لان أصله
الفاعل لا يتعمد فلما حذف الفاعل واقم الحالان مقامه جعل كشي واحد ولم
يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فاحذر جلا لان أصله فتلقه فاحذر جلا لان أصله
وبهذين والمسئلة التي زادها الشارح به ترض المطلق وقوله ويمنع في غيرهن ويمكن
الجواب فتدبر (قوله لأنه حمدة وكلمة من السكامة) اعلم بمجموع الامرين لا كل
على انفراد ليرد على الأول ان المسند حمدة ويحذف ويحتاج الى الجواب بأن
المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمسند لأنه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف
والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وارجع السكامة يحذف وقال بعضهم انما
لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدأ الا ان الفعل عرض قام به فلو حذف
لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ان ظهر الخ) أى وجد حقيقة وهو ظاهر او حكما
بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في صورة الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل
قوله والافهوض غير مستتر اذا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله
أى ولا يشرب الشارب) لوقال أى ولا يشرب هو أى الشارب كان أوفق بقوله ولا
فهو ضمير (قوله أى بلغت الروح) فيه ما عرفت قبله (قوله والاصل في الفاعل الخ) أى
الاولى فباحث الوحوب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به
ن أنه أوضع لان في لفظ الاصل لمحا لي أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة
لا يجوز حذفها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولى اقرب
وباشترط تقدم العامل عليه تعين الولى بالتأخير أى ان يتصل به ويتأخر عنه أى يقع
بعده حقيقة أو حكما كاستيفان البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله ولهذا أشكل
الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزم مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه
ممنوع ولهذا لم يسكن في نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يعنى عنه ما قبله
لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما أن يلى عامله كما قاله ابن جني والاختش
والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الاعمال لكن قد
يمنع خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة السكامة (قوله جاء
الخلافة الخ) فاعل جاعض ضمير المدح وأومعنى الواو وقد رأى مقدرة من غير سعي
والسكاف للتشبيه وما صدر به والجملة في محل نصب سقاة صمد محذوف أى آتينا
كاتبان موسى (قوله اذ لو آخر الخ) يؤخذ من هذا التعايل انه لو تقدم المفعول على

(و جوبا) وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذ بتلى ابراهيم اذ لو آخر
لازم هو الفاعل يبر على متأخر لفظا رتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأما هذا ابن خن

في الترتيب بقله وتبعه ابن مالك قال لان اسئلام الفعل للمفعول (٧٢) يقوم مقام تقديمه الثانية أن يكون

المفعول ضميرا متصلا
بالفعل (و) ذلك (نحو ضربني
زيد) اذ لو قدم والحالة هذه
لا انفصل الضمير مع تأتي
انفصاله وهو لا يجوز الا فيما
استثنى الثالثة أن يحصر
الفاعل بانما نحو انما
يحشى الله من عباده العلماء
أو بالا على الاصح نحو ما
ضرب عمر الازيد (وقد
يجب) ذلك الاصل الذي هو
ايلاء الفاعل لعماله (وتأخر
المفعول) عنه وذلك في ثلاث
مسائل أيضا أحدها أن
يكون الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل (كضربت زيدا)
اذ لو قدم على الفاعل
لا انفصل الضمير مع امكان
اتصاله ولا ينبغي عليهما أن
تأخير المفعول انما يجب
اذا كان ضميرا متصلا أيضا
والا فتقديمه على عامله جائز
كما صرح به في الاوضح
واعترض فيه على ابن مالك
بأن كلامه في الافية يوجبهم
امتناع التقديم الثانية أن
يخاف التباس أحدهما
بالآخر لعدم ظهور الاعراب
وعدم قربته تميز أحدهما
عن الآخر سواء كانا
مقصودين أم احدى اشارة

الفعل لم تمنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول
وجب تأخير الفاعل ولك في المفعول التقديم على الفعل والتوسط بينهما وبين الفاعل
انتهى المراد منه واعتراض على جذه في الاوضح حيث عده هذه الصورة وصورة
الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره
أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في خصوص مثال المصنف ومثله
يوم لا تنفع الظالمين مذكرهم وهل اذ لا يمنع من التقديم علمه أو على الفعل فقط
وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أي والفاعل ظاهرا ذل كان
ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كسبأني وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد
أي انما الضمير يجب فصله وتأخير (قوله ان يحصر الفاعل بانما) ان قلت المحصور
هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه قلت اذا حصر الفعل
الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أي من وقع منه ذلك
الفعل في ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل في كلامه مفهومه أي من وقع منه
الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر السكبي ولم يؤثر بل
الذي أخر فرده لا ناقول تأخير فرده تأخير له لاتخاذ به مع ان المراد بقوله ان
يحصر الفاعل انه لم يوجد غيره والذي لم يوجد غيره هو بعينه الذي أخر وتقدم
عن الحفيد ان في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح)
مقابل ما ذهب اليه السكابي وخجته وردها نطلب من التوضيح وشرحه (قوله
اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أي المفعول
(قوله أيضا) أي كالفاعل أي ولا حصر في أحدهما كما في الاوضح وبه يعلم ان
الشراح تصرف في عبارته (قوله والا) أي وان لم يكن ضميرا متصلا بان كان ظاهرا
كما في مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا متصلا أيضا نحو
ما ضربت الاياك وليس مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعترض
فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه حذف الواو مع عطوفها والتقدير
ان انصرف الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الانشائي أي بالنسبة الى التوسط بين
الفعل والفاعل أو يحتمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب
عن المصنف هنا (قوله المسئلة أرى يخاف الخ) انما لم يجوز في هذه الصورة تقديم
المفعول على العامل ولا ليس بالفاعل لانه لا يتقدم لئلا يلبس بالمتبدا كما قاله
الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكتب بقوله ولا قربته لان
القرينة لا تشمله اذ هي أمر يدل بالوضع وان فوفش في هذا (قوله سواء) كذا أي
الفاعل والمفعول لا يخفى ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغي أن

أو هذا إذا لم يكن في المدامن (٧٣) على الباب فبمعين في مثل هذا كون الأول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن

الحاج محتجاً بأن العرب شجيز
تصغر عمرو وعمر على عمر
وبأن الأفعال من مقاصد
العقلاء وأنه يجوز ضرب
أحدهما الآخر وبأن
تأخير البيان لوقت الحاجة جائز
عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح
وبأن الزجاجة نقل الاتفاق
على أنه يجوز في نحوها
زالت تلك دعواهم كون تلك
أفعالاً ودعواهم خبرها
وبالعكس (بخلاف) ماذا
وجدت قرينة لفظية
أومعوية فلا يجب التأخير
بل يجوز التقديم كما في (نحو)
أرضعت الصغرى الكبرى
وضربت موسى هدى
الثالثة أن يحصر المفعول
بأنها نحو أنما ضرب زيد
عمراً وبالاعلى الأصح نحو
ما ضرب زيد العمرا (وقد)
يتقدم المفعول على العامل
والفاعل أما جواز نحو
فريقاهدى (وفريقاهدى)
عالمهم الضلالة وما وجوباً
وذلك في مسئلتين أن يكون
له صدر الكلام (نحو) أنا
تدعوا فأنا اسم شرط
مفعول مقدم تدعوا وله
صلة تدعوا مجزوم بآيات كل
منهما عامل في عامله من

يزيد أم مختلفين وليس في عبارة أوديعال أنها المنع الخلو هذا أو بقى نحو ضرب سيويه
سيويه أو الذي قام أبوه وهذا أو غلامى أو عيسى ولو كان أحدهما اعتراضاً مهذراً
والآخر اعتراضاً ظاهراً وهناك أيضاً نحو ضرب سلى سالى (قوله محتجاً بأن
العرب) ما لا يخفى به من الوجه الأول مبنى على عدم الفرق بين اللبس
الموجود هنا وهو أن يسبق إلى الفهم خلاف المراد وبين الأفعال وهو أن ينف
الذهن فلا يحكم بشئ وأما الوجه الخامس فتوضيحه كلام ابن مالك في التسهيل خلافاً
وبتسليمه فليس في اللبس فيه محذور إذا صدق اسم زال وخبرها واحد وليس
مختلفاً بين بخلاف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الاعراب الظاهر في
تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف عيسى واتصال ضمير الثاني بالأول نحو
ضرب فتام موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فإن العقل
يدرك أن الموضع الكبير (قوله وضربت الخ) مثال لما القرينة اللفظية وهي اتصال
علامة الفاعل المؤنث بالفعل ولا يراد أن القرينة أمر يدل بالوضع والتاء موضوعة
لتأنيث المسند إليه فكيف تكون قرينة لفظية لأن التاء موضوعة لتأنيث مطلق
المسند إليه لا لتأنيث هذا بخصوصه (قوله أن يحصر المفعول الخ) فيه نظير ما مر وانما
وجب تقدم الفاعل على المفعول المحصور فيه لأنه لو أخر قلب المعنى المراد كلاً
ينبغي قال المولى عبد الغفور وهو ظاهر إذا كان الفاعل خاصاً أما إذا كان عاماً فلا نحو
ما ضرب أحد الأزيد وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضمراً وبالعقل
العصام قلت فيما إذا كان الفاعل عاماً لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه إذا
أبقى الفاعل على عموميه لبداية كذب حصر ضاربية كل أحد في زبدوا الكواذب
لأنبألى بها ولا تدخل تحت التخصيص والمقصود المحض من المثال المذكور ما ضرب
أحد من الجماعة المحتملة التي تخص مقام الأخبار العام بها وحينئذ يصح أن
يكون زيد مضمراً بالغير وأما دعوى ظهوره فيما إذا كان الفاعل خاصاً فذهول
يوجب كفووه ولا يصح في مثل ما خلق الله تعالى على أحد من الصور الأيوسف
لا يصح أن يقال فيه المقصود حصر خافية الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون
يوسف مخلوقاً غير الله تعالى فتحت باباً لا تقص تأتي فيه الأمثلة منسلسلة ودفع
الاشتباه أن المراد بجواز كون المفعول مع مفعولاً فاعلاً آخر الجواز بالنظر إلى
الهيئة التركيبية فإن هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلاً لغير هذا
المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولاً لغير هذا الفاعل والمنع إنما
بأق فيهما يأتي من خصوص المادة فلا يأتي دعوى الجواز (قوله على الأصح) مقابله
قول البصريين والكسائي والفرعوا وابن الأنباري يجوز تقديمه مع لا ما نظر

فمكبر والحاصل أن الفاعل ثلاث حالات تأخره جوارا أو وجوبا وتوسطه وجوبا ولما فعل أربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عام وجوبا وعلى الفاعل جوارا ويوجد في بعض النسخ (وأن كان الفعل) العامل في الفاعل (نعم وبئس فالفاعل) اما ظاهرا أو ضمرا فظاهر يجب أن يكون (معرفا بال الجنسية) على أحد القولين أو العهدة على القول الآخر والقول بأن الجنس حقيقة أو مجازا أو لاهود الذهني أو الشخص مذكور في المطولات (نحو نعم العبد) انه أقاب وبئس الشراب (أو مضافا لماهي) أي آل الجنسية (فيه نحو ونعم دار المتقين) وبئس مثنوى المتكبرين أو مضافا الى مضاف لماهي فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشترط كقول الظاهر بال أو مضافا لماهي فيه هو الغالب كما

التمهيد وشرحه (قوله هدفاء الجزء الخ) انما وجب التقديم حينئذ حدثنا من أن ظهر الفاء أما (قوله في جواب أما) أي الظاهرة أو المفسدة كما أشار اليه بالماين (قوله غسيرة) أي المفعول وقوله مقدم نعت منصوب احتراز عما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء فانه يكتفي بالنصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر طرفا نحو أما اليوم فاضرب زيدا أو مفعولا آخر نحو اما درهما فاعطيت زيدا أو حالا نحو اما مجردا فاننا شار بك أو مفعولا مطلقا نحو أما ضرب الامير فاننا شار بك أو مفعولا لا تأديبا فاننا شار بك والاضابط صادق على نحو أما زيدا فاضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين اما والما عشي آخر كان أولى وانما عمل ما بعد الفاء عينا قبلها لانها ليست في مركزها الاصل بل مؤخرة من تقديم (قوله أو ضمير) أي مستتر أو بارز (قوله امام معرفة الخ) خرج مانه آل وليست معرفة نحو والله الذي (قوله مذكور في المطولات) ولا ينبغي أن يذكر في مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله وانعم دار المتقين الخ) ان قات المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كان بمعنى الحدث أو اما هو بمعنى الثبوت فكما لصفة المشبهة آل فيه لا يعرف لا يقال المصنف لم يقل مضافا للمعرف بال ليتجه السؤال بل لماهي فيه وذلك لصادق يكون موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة لماهي فيه بل لنفس آل ولو قال مضافا للمعرف بال كما عروا ولا بقوله امام معرفة بال كان أولى ليخرج مامر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل في كلام المصنف بأن يجعل المعنى أو مضافا لماهي فيه ولو بواسطة (قوله قد حكى الاخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير مافيه آل كقوله

* فمهم اخوا الهيجا ونعم شهداها * قال الله مابني فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازة قياسا فان الذي صحبه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلنا الذي اجاز في الاضافة * الواهب لما تاء الهجان وعندها * قياسا يلزمه ان يعجز هذا انتهى وقد يفرق بأن نحو وعندها تابع لما فيه آل ويعترف في التابع ما لا يتعترف في غيره (قوله مقردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم مجلس قوم عمرو (قوله أو مؤول) أي على جعل ذلك المخصوص والفاعل مضمحل حذف تفسيره (قوله فقال في البسيط الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أمران الاول انه يبي في قال المرادى فقد حكى الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بهم التكررة مقردة ومضافة

الكلام

وأجاز الخرمي أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوه مما يوم ظاهرا أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعده مفاعلا هو عند القائل بغير علمتها وأما من يرى انها قال صاحب البسيط ينبغي أن يكون ناهيا للنعم أو بدلا

السلام في نحو نعم رجل لازيدو يحتمل أن يقال إن رجلا يتميز عن النسبة التي
تضمها نعم بمعنى المدح أو أي المدح من جهة الرجولة زيدو يحتمل أنه حال
والثاني أنه قياس ما ذكره في نعم الرجل جبرالولد فيما استدلوا به من قوله ما هي
بنعم الولد أي ما هي بالمدح الولد فلعلهم يروونه بالجرفان فرض أنهم يروونه
بالرفع فاعله مقطوع عما قبله أو تابع على المحل بحمل البارزائدة في الخبر والمبتدأ
وكذا يقال في بنس العير وليتظر ماذا يقال في قول الرازي

صحبك أفعه بخير يا كرم * بنعم طير وشباب فاخر

فأما إن جر طير لزما اتباع نعم بكرة إذا التقدير حينئذ بالمدح طير ما كنه لا مانع
من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل أن جره بإضافة نعم إليه وبنعم بدل من بخير
انتهى والذي نقله عنهم أبو البقاء في اليقين أن ما بعده نعم وبنس مرفوع بهما كما
يرتفع بالمدح والذم موم وعليه لا اشكال (قوله مترا وجوبا) فلا يبرز في تنبيه ولا
جميع خلافا للسكوفين ونحو نعم رجلين ونعم وارجالا شاذ ذلك من أحكام هذا
الضمير ومما أنه لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن في قصد إيهامه تعظيما
لمعناه وانما نحو نعمهم قوما أنتم فشاذا وما التمييز فيجوز وسفه نحو نعمهم رجلا صالحا
زيدنقله أبو حيان عن البسيط (قوله بتميز) يشترط أن يكون بكرة عامة فلو قلت نعم
شمس هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفردة في الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم
جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس
(قوله قابل لال) لأنه خلف عن فاعل مقرون بها فلا بد من صلاحية لها فلا يفصح
بمثل وغيره وأفعال التفضيل وهذا يشكل على ما في نحو نعمها هي فانها تتميز عند
الاكثرين الآن بسال حلت محل ما قبل ال (قوله مذ كور غالبا) هو ما صححه ابن
عصفور واختاره في التسهيل والسكاكية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه في * جاوزت فلذاه اكتفى

ونص سيبويه على أن هذا التمييز لا يجوز حذفه فهم وانعمت شاذ (قوله بنس للظالمين
بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالنظر وهو كذلك ولا يفصل
بينهما بخبره لشدته احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأه) قطعة من بيت تيمه
لم تعرنا بة * الاوكان لمرتا عها وزرا * أي لخائفها الحيا (قوله فتأمل) امرأه بالتأمل
لما في العموم في الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيدا رجلا) في الرضى ولا يجوز
تأخير التمييز عن الخصوص وأما قولهم نعم زيدا رجلا فتأذر

باب النائب عن الفاعل

هكذا ترجمه ابن مالك وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذور

أو عطف بيان ونعم اسم مراد به
المدح أو ما لفاعل الضمير
فقد أشار إليه بقوله
(أو ضميرا) مفردا (مستترا)
وجوبا (مفعرا) لكونه
مهما (بتميز) بعده قابل
لال مذ كور غالبا (مطابق)
ذلك التمييز (لخصوص)
بالمدح أو الذم أفرادا
وتد كبر أو فرعهما (نحو
بنس للظالمين بدلا) ونحو نعم
أمرأه ونعم رجلين
الزيدان ونعم رجلا الزيدون
والخصوص بالمدح أو الذم
مبتدأ أو ما
عليها أو حروا رابط بينهما
العموم فيما إذا كان الفاعل
ظاهرا كما مر وكذا إذا
كان مضمرا تأمل ولا يجوز
توسطه بين الفعل والفاعل
ولا بين وبين التمييز فلا
يقال نعم زيد الرجل ولا نعم
زيد رجلا ويجوز حذفه
لدليل نحو أنا وجدناه صابرا
نعم العبد أي أيوب

باب

في ذكر النائب عن الفاعل

والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان التائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره
والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيدا دينارا يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي
لم يسم فاعله وليس مفعولا لهم انتهى ونازعه الجوهري بأن المفعول الذي لم يسم
فاعله صار في العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث
لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجيب عما قبل ان العبارة
الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف
الفاعل فتعوض بالاقوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم لانهم
يرون ان الفعل اذا بني للفعل انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما
اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة فهو بمنزلة امرح أهل المعاني وعلى هذا فباعتبارهم
أولى لانها لا تشمل غير المقصود وأما صدقها فندفع بان كلامهم في المرفوعات وفيما
قاله أولا وأيده بكلام أهل المعاني نظرا لا يتجنى على من للمعاني يعانى وذكر في المغنى
لبیان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انما أخصر والثاني انما أفصح في المراد
بالمعرب ينبغي أن يتجنى الالافض والآخر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم
لانها لا عبارة أخصر مما ذكرنا في تأدية ما قصدوا وأما الاوضعية فموجودة أيضا
(قوله وهو ما الخ) أى لفظ فيشمل الاسم الصريح بخوض ضرب زيد والمؤول بحرف
مصدرى يستحسن ماقت أى قيامك أو غيره نحو لا يبالى أقت أم قعدت وقوله
حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى
ملازمة والمراد فاعله الاصطلاحي فلا يشترط التعريف بنحو أنبت الربيع البقل
حيث حذف فاعل أنبت وقام الربيع مقامه وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع
الى ما وقوله هو تأكيده للستر فيه تنبيه على مكانه والضمير في مقامه يرجع الى فاعله
وخرج بذلك بقية الفاعل التي عملها قوله ما حذف فاعله (قوله للجهل به) قابله
بالغرض اللفظي والمعنوي فاشعرانه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب في ذلك ولم
يخط الغرض وادخل ابن مالك في الغرض المعنوي ليس بظاهر وان تبعه بعضهم
ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصح
باسم الفاعل لأن يحذف كيف وكل فعل يجوز ذلك أن يستند الى اسم الفاعل
المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سام وسام وهذا لا يعوزك في وقت ما
ودفعه الدماميني في شرح التسهيل بأن التقي السبكي ذكر انه يقال جاء شيء ولا يقال
جاء جائى وان كان الجائى أخص من شيء لان جاء مستند الى الالف الفاعل ومعرفة
المستند اليه سابقة على معرفة المستند فتعرف الجي فلا يبقى في الاسناد فائدة
والشيء قد لا يعرف بحقيقته قال ولده الهاء في العروس وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد

قوله ما حذف فاعله وأقيم
هو مقامه (يحذف الفاعل)
لا جهل به كسرق التماع
أو تعرض له نظري كانه نظيم
الانظم أو مصدرى كانه نظيم
فنيوب عنه في أحكامه
كاهل من وجوب الرفع

عليه أني أتوخوا به ورودها وان لام لانتم فان التشكيك في ذلك للمعنى خاص
 وكلامنا انما هو في جاء جائي من غير ارادة شئ انتهى أقول ارادة المعنى الخاص
 بالتشكيك ممكن في كل موضع فصح قول المصنف ان الاسناد الى اسم فاعل
 المصدر لا يعبر عنه في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى
 المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جائي فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن سابقة
 لتحصل الفائدة بل هي مقارنة فلا فائدة فيه ولهذا قال في عرف الخ أي متى عرف
 الجي وحينئذ في مع جاء علم ان هناك جائي أي شخص متصف بالجي وحينئذ فلا
 يبقى في الاسناد الى جائي فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا
 يبقى في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل
 بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكان لاقائل أن يقول ان أراد
 عدم الفائدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع
 لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى
 السامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه أولا ففي سماع التركيب تستفيد بواسطة
 الاسناد فيه ثبوت المسند افاعل مانع يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول
 المقصود منه بنحو حصل مجيء الا ان عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل
 انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه أولا مبني على ما فهمه عن السبكي
 من أن المراد بقوله في عرف الجي المفهوم من المسند اليه فكانه أخذه من قوله
 ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بمحتج وانما معنى كلامه ما قررنا ثم اعترض على
 الدماميني في زعمه اندفاع نظير المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند
 الخاص لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسندا خرو وهو كذلك هنا
 بأن يقال الجهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه ولا يقتضي أن يحذف الجواز أن يعبر
 عنه بأمر يشمله وصدق عليه كإنسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم الا أن
 يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمي لم يكن
 مجعولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها
 لا يكون مجعولا على هذا التقدير ويدعي ان التعبير عنه بنحو شئ أو مخلوق ولا يفيد
 اشتد الاهتمام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وإراجع انتهى
 ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته
 ولعله أمر بالتأمل لان هذه الاستفادة التي زعم انه احاصلة من سماع التركيب
 حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحدث بل لو قلنا انه
 يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل (قوله

والتأخير من العامل أي وجوب التأخير من العامل عند جمهور البصريين (قوله)
 وتأنيث العامل تأنيثه أي جواز أو وجوب أن كان مؤنثا ولا يرد نحو مريم دلان
 الفاعل مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو وليس مؤنثا ولذا لم
 يستثنه (قوله من الاحكام) أي من بقية الاحكام للفاعل المذكورة له في باب
 كصيرورته كالجزء منه فن للبيان لكن على تقدير مضاف (قوله أحسن من عبارة
 الاوضح) وهي فينبوب عنه في رفعه وعهدية وجوب التأخير من فعله واستحقاقه
 للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة وذلك لأنه أدخل به في الاحكام
 لان مما اسنادا الفعل أو شبهه اليه بأن أسند اليه الفعل معنى فصار هو معه كلاما تاما
 وتفاوت الاسنادين لا يضر ثم لوقال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن
 اذ كل من الثلاثة واجب والنباية في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل
 وعهدية لكن يرد على عبارته ههنا أنه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع
 باسم الفعل وبالطرف والمجرور والامثلة والجامد الجارى مجرى المشتق ولا يرتفع
 النائب الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر والمخل خلاف وأنه اذا قدم
 الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم في النائب ذلك لأنه اذا كان طرفا أو وعدية لا يكون
 مبتدأ اذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده
 ولا يمنع ثباته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد
 الرجال والاصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لا ينوب
 الخ) ولأنه قد يكون فاعلا في المعنى نحو أعطيت زيدا دينا أو ضارب زيدا عمرا حتى
 أن بعضهم جوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كاليجوز نصب وصف المرفوع راشدة
 شبهه بالفاعل في توقف فعل العمل عليهم أو لأن غير المفعول به انما ينوب بعد أن
 يقدمه فعولاً به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غير موالا لزم تقديم
 الفرع على الأصل بلا موجب ولأنه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه
 ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التسكيم به اذا مانع
 من التسكيم بالمجاز مع امكان التسكيم بالحقيقة ثم لا يظهر كون الاسناد الى المفعول
 به حقيقة والى غيره مجاز وجه وجيه وذكر الاسناد اصفوى ما يقتضى ان الاسناد
 الى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
 وتبعهم ابن مالك في سبيل المنظوم الى جواز نباية غيره معه مطلقا والاخفش بشرط
 تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع نباية نحو زمان ومكان اذا
 لم يخصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله سم رمضان) ظرف زمان متصرف
 مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامير) ظرف ممكن متصرف مخصوص

والتأخير من الفاعل
 واستحقاقه للاتصال به
 وتأنيث العامل لتأنيثه
 وامتناع حذفه وغير ذلك
 من الاحكام للفاعل وهذه
 العبارة لعدمها أحسن
 من عبارته في الاوضح
 (مفعول به) اذا وجد هو
 النائب عنه بالاصالة ولهذا
 لا ينوب عنه غيره مع وجوده
 نحو فاعلى الامر تسكيمهم من
 قوله (فان لم يوجد) في اللفظ
 (ف) ينوب عنه (ما) أي الذي
 أو شيء (اختص وتصرف
 من ظرف) زمانى أو مكاني
 نحو سم رمضان وجلس
 امام الامير والمتصرف
 مما لا يعمل في الظرفية

بالإضافة (قوله وغيرها) كالأفعالية والمفعولية والإضافة ونحوها (قوله أو غيرها ما
 كالوصف) نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما
 يأتي في المصدر لأن الفائدة تحصل بالوصف إذا الفعل لا يدل على خصوصية الوصف
 وإنما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الأول ووضع في الثاني ويمتنع نيابة
 نحو عندك وعك ونحوه وقط وعوض لأنهم لا تصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفع
 وعن الاختصاص نيابة غير المتصرف مع بقاءه على النصب (قوله لغير تعليل) وذلك
 كاللام والباء ومن لأن الجبرور بهامه فعول لاجله والجمهوعر على منع نيابته بخلاف
 للاختصاص وعلة المنع كما قال الخفاف أن المفعول لاجله مبنى على سؤال فكأنه من
 جملة أخرى وبهذا يعمل منع نيابة الحال وفي كون الجبرور بحرف تعليل مفعول لاجله
 عند الجمهوعر نظر لأنه لا يوافق المنقول عنه وإنما هو مذهب ابن الحاجب وهذا
 ولا يرد على منع نيابة الجبرور بحرف تعليل قوله * ويغضى من مهابة * لأن النائب
 ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام
 الغرض بل لا بد أيضا أن لا يكون الجبرور به في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في
 المغني بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقا بخذوف حالا أو صفة وأن لا يكون
 علة نحو خرج لا كرام حمرو وكان من حق الشارح أن يضم مسألة الحال والصفة
 إلى قوله بحرف لغير تعليل فإن اقتضاه على ذلك يؤهم جواز نيابة الجبرور المتعلق
 بخذوف على أنه صفة أو حال اللهم إلا يقال إن عامة المتعانظر الأصاها في الحقيقة
 قال شيخنا ولم يبين كونه مختصا بديفهم منه أنه لا يشترط فيه الاختصاص
 وهو محتمل نظر فقد صرح الرضي بمانصه وكذا يشترط الفائدة المتحددة في كل
 ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضربت شيئا وجلس مكان أو في موضع لأن هذه
 الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متحددة في ذكرها انتهى فأنمل مجموع قوله
 وكذا يشترط الفائدة المتحددة في كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله أو في موضع إذ يعلم
 منه أنه لا بد من اشتراط التخصيص في الجبرور كما شرط ذلك في المصدر أيضا انتهى
 ولا يخفى أن ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في
 الجبرور كالظرف والمصدر وفي حواشي الألفية مانصه والجاء والجبرور شرطه أمران
 التصرف فخرجت السبعة التي قصرتها العرب على جرائها الظاهر وحصول الفائدة
 أما الاختصاص بالإضافة نحو سير بآيك أو بال نحو بال رجل أو بالوصف نحو رجل
 حسن أو بالعلية نحو سير بزيد أو بغير الفعل نحو سير في طريق سيرا شديدا ولم أر
 أحدا ذكر شرط الجاء الجبرور إلا أن ابن الناطم أطلق اشتراط التخصيص أو
 التقيد المذكورين فتمت الطرف والمصدر والجبرور ولا يرى ذلك في المصدر بل

وغيرها والاختصاص
 بعلية أو إضافة أو غيرها ما
 (أو بحرف) بحرف لغير
 تدليل نحو والماضي في
 أيديهم ومعنى كونه متصرفا
 أنه لا يلزم الجاء وجها
 واحدا في الاستعمال كذا
 ورب وماخص بقسم
 أو استثناء

والكوفيين وقال ابن مالك
النائب الجرح مع مجروره
وفي الارثشاف أنه لم يقل به
أحد وقال الفراء النائب
الجرح فقط وهو بعيد
اذا الحرف لاحظه في
الاعراب لا انظما ولا محلا
(أو مصدر) نحو فاذا انفتح في
الصور نفخة واحدة
والمصرف منه ما فرق
النصب على المصدرية
والمختص ما اختص بنوع ثا
من الاختصاص كتحديد
العدد وكونه اسم نوع وأنهم
عطفه اهذه الاشياء بأو أنه
لا أولوية لبعض منها على
بعض واختار في الجامع
تبع الابدان عصفورا ولوية
المصدر وفهم من تخصيصه
النباية بما ذكر أنه لا يجوز
نباية الحال ولا التمييز ولا
المستثنى ولا المفعول له ولا
المفعول معه ومن في قوله
من ظرف للبيان وقد أشار
الى ما لا تنافي النباية بدونه
بقوله (و يضم أول الفعل)
المصرف عند اعادة اسناده
الى النائب انظما أو تقديرا
(مطابقا) أي ماضيا كان
أو مضارعا ثانيا أو رباعيا
مجردا أو مضريدا (وشاركه)

لا بد من كون المصدر مختصا لان أحد شطري الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا
من الآخر (قوله وظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهرا لاحتمال انه غير
بالجرح وعن الجرح تسمية لكل باسم بعضه ثم لا فرق بين الجرح وبجرح أو
زائد نحو ما ضرب من أحد أو علم أن هذه الاقوال تجوز في بعضها في نحو مررت برية كما
قاله الدمابني (قوله مع مجروره) معناه الجرح والجرح ورفقظ لانه الذي قاله ابن
مالك في الله بل فليس الجرح ورفقظ هو النائب بالاصالة والجرح تابع له كما تقتضيه
مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على اصالة الجرح في النباية عنده اقتضاره
في الاقنية عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالة
لم يجز من التجوز فتدبر (قوله الجرح فقط) بناء على قوله ان الباقي مررت برية في
موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سبر حيث
سبر حيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله ما فرق النصب الخ) بخلاف
ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان فيمنع سبحان الله بالصم على أن يكون نائب
فعله المقدر على أن الاصل يسبح سبحان الله اعدم تصرفه ومنه معاذ الله وخاتمت
(قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو به نحو ضرب الضرب أي المفعول
بخلاف المهم نحو سبر سبر فيمنع لعدم الفائدة فلا فادولو بوصف محذوف جازت
نبايته في المنعني أجازوا سبر سبر بتقدير الصفة أي واحد وفي نكت المصنف على
الاقنية قوله في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون
المراد الابهام فينبوب قال تعالى فن عفى له من أخيه شيء أي نوع ثامن أنواع العفو
وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين
الاختصاص أو تعقيد الفعل فلا بد عليه الآية لكن الظاهر ان حصول الفائدة
بتعقيد الفعل لا يطرده دليل اعتد في زيد أمر وأثبت له شيء ومصر عن المصنف
انه لا بد من كون المصدر مخرجة صافلا كفي التعقيد وفي شرح الشذور كلام يتعلق
بالآية يبرجع الابهام وانما لم يكن مفعولا به لان عفا لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة
شيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تشكيه شيء
من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لم يكتف به بواسطة حرف الجر كان مساويا
للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وان يكون
حالا من شيء (قوله باو) أي الدالة على مطابق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول
الفعل اليه بنفسه والمساوية بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) أي مع كونه في
مقام بيان النائب والافالخص على الشيء لا يفي ما عداه (قوله انه لا يجوز نباية الحال)
أي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا غير المصدر وخالف في التمييز الكسائي

(نحو انطلق) واستخرج ج
(ويفتح ما قبل آخره لفظا)
أو تقدير ان كان مضارعا
مجردا أو مزيدا فان كان
مفتوحا في الاصل بقي عليه
وكذا ان كان أوله مضموما
في الاصل (ويكسر) كذلك
(ان كان مضيا كضرب)
زيد بضم أوله وكسر ما قبل
آخره ويضرب عمر و بضم
أوله أيضا وفتح ما قبل الآخر
وأما الفعل الجامد فلا يبنى
للائب اتفاقا وفي كان وكاد
وأخواتهما خلاف مذهب
الجمهور والجواز وعليه فلا يصح
أنه لا يقام خبرها بل ان قلنا
انها تعمل في الظروف أقيم
والاعتين ضمير المصدر ولم
يتعرض لرفع اللائب اذا
كان اسماء ذكر في الجامع
أنه لا يغير اذا كان مصدرا
ويحول اسم الفاعل الى اسم
المفعول (ولان في) فاء الفعل

ولا خبر كان وتوجيه ذلك يطلب من محله ومبر بعضه وقال الاستاذ الصفوي وجاز
عند البصريين نيابة الفعل مضافا الى المصدر نحو ضرب أشد الضرب (قوله معتمدة)
انظر ما معني الاعتيا د عدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترمس الشيء بمعنى رمسه
أي ستره فانه اذا دولا يضم فعلها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب
المعروف بل ان الظاهر انه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتضروب) التاء في الأول
للطارعة وفي الثاني غيرها (قوله مجرد أو مزيدا فيه) فيه نظرا لان المضارع لا يكون
الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف
وكالجامد فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها معتمدة الى التكلم أبدا كما
قاله بعضهم (قوله وفي كان وكاد الخ) ظاهرا استواء بابهم ما في الخلاف وليس
كذلك قال في الارشاف ان كان ناقصا من باب افعال المقاربة فلا نعلم أحد أجاز
بنائه للمفعول الا الكسائي والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى
المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أي المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له
وللكسائي (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آ واحد
(قوله ومعني الاشمام الخ) هذا كلام الدماميني وقيل غير ذلك فانظر التصريح
(قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذف حركة العين لاستعقال الكسرة على حرف
عله بعد ضمة فخذت الكسرة وسلمت الواو اسكونها بعد حركة تجانسها وقلت الياء
واو اسكونها ارضمة في ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان (قوله
حوكت الخ) صدر بيت عجزة * تختبط الشوك ولا تنالك * الحياكة
النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره و رداءه وكذا فيهما بعده والتوب
اذ انسج على نيرين كان أصفقا واصفا قتها تختبط الشوك ولا يؤثرهما (قوله ليت
الخ) عجزيت صدره * ليت وهل يفع شأيت * وشبا باسم ليت الأولى
وجملة توع خبرها وليت الثانية فاعل يفع والثالثة توكيد للأولى ولا عمل لها

اليس في الثلاثي المعتل العين (نحو قول) بماعينه او (وباع) بماعينه ياء (الكسر
مخلصا) نحو قيل ويبيع والاصل قول ويبيع نقلت حركة العين لاستعقالها الي ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء
اسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني اسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشما ضما)
تبنيها على أن الضم هو الاصل ومعني الاشمام هنا شوب الكسر شأ من صوت الضمة ولا تغير الياء وهذا قيل ينبغي
أن يسمى روماع أن الفراء قد عبره وهذه اللغة الوسطى وما قرأ ابن جابر والكسائي في قبل وغبض (والضم مخلصا)
نحو قول ربوع بحذف حركة العين وقاب الباء واسكونها وانضمها ما قبلها ومنه قوله * حوكت على نيرين انذاك
وقوله * ليت شبا يابو عفا شريت * وهذه لغة ضعيفة وظاهرها لاقاءه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل
ليس وهو مذهب سيوري وخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن ليس فان حصل ليس بين فعل الفاعل وفعل المفعول
بأحد الوجهين الثلاثة اجنبت

والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد وشبهاً بمفعول مطلق أى زعمنا شيئاً لا مفعول به خلافاً للعنى (قوله كبرت وعفت) والاصل يا عني عمر ورواقتي عن كذا ثم بنينا للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء الاشتراك كما هو فى الدلالة على المتكلم فلو قيل عفت بالسكسر وعفت بالضم لتروهم انهم ما فعل وفاعل وانعكس المرادفة من فهم ما الاشتغال أو الضم في الأول والكسر في الثانى (قوله نخروا نخروا) يمكن ادخال ذلك فى كلام المصنف بأن يراد بنحو قال وباع ما عتلت عينه وهو لا فى أو على افعل أو اذ فعل

باب الاشتغال

(قوله أن يتقدم اسم) اراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو زيد أخاه ضربته أى اهنت زيداً ضربت أخاه وزيد أخاه غلامه ضربته أى لا يست زيداً اهنت أخاه ضربت غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواز أن كان الناصب المقدر متعدداً بعدد المشغول عنه فلو كان الناصب لالا كثر فعلا واحداً مقدراً امتنع الا تعدد الاخفش كما بينه الشاطبى (قوله وتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضربته زيداً لان العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد اليه الضمير لم يتقدم بل أن نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله وشمل العامل الاسم وهو كذلك بشرط أن يكون وصفاً وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المباعدة دون غيرها وان يكون عاملاً وان يكون صالحاً للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لو قال أوم لا به اسكان أولى ليتناول نحو زيد امرت به ويتبادر من الشغل عن الشيء احتياجه اليه فيخرج المستغنى عما بعده فنحو زيدى الدار فأكرمه وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله والاصل يمكن الضمير أو م لا به شاغلاً له بحيث لو فرغ من الضمير أو م لا به عمل فى الاسم المتقدم فيخرج ما يمنع عمله فيما قبله لذاته كقول التمجيد وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فأنما لا تصح أن تطلب المتقدم وقضية ذلك ان الاشتغال لا يحورى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرفع المتأخر فيه ذاتى ويؤيده انه لما قال فى المعنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر عاملاً قال الدمامينى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى باب الاشتغال انتهى فأما ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول التوضيح فى التتمات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل كما فى المنصوب يمكن سابقاً ان الشارح يقول ان الاشتغال يحورى فى المرفوعات وصريح به السبوطى فى التذكى وغيرها ويوافق قول التسهيل وان رفع المشغول ضميراً

كجاءت وعفت مبنيين
للمفعول فلا يجوز عنده
الكسر فى الأول ولا الضم
فى الثانى وخبر به فى الجامع
ومثل قال وباع نخروا نخروا
وتنادى ما فعل عينه
باب الاشتغال
أى اشتغال العامل عن
العمل وهو أن يتقدم اسم
وتأخر عنه عامل مشغول
عن العمل فيه بالعمل فى
ضميره

شاعله الخ وحديثه فالتعريف المتقدم خاص بالاستعمال في المنصوبات ومراد
الشارح بالعمل وان أطلقه بعمل النصب كما صرح به غيره واشترط صحة عمل
المشغول بالضمير في الاسم المتقدم لولم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات وابتدأ
وجه الفرق والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا كما قررناه والاخر جواز مسائل
وبخوب الرفع لكن الشارح ذكر انما التماسا كرت تمة وان الضابط غير صادق
عليها فانه كانه فهم جواز العمل مطلقا وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع
للمصنف في الاوضح وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين
هذه لكن يرد عليهم قول الالفية

وسوفي ذا الباب بوصفا ذاهل * بالاعمال لم يث مانع حصل

اذهوا احتراز عن الوصف الواقع صلة لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا
أن يقال التقييد اجبة النصب لا لكونه من الاشتغال قال المحشي وترك من الشروط
اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه لاخراج زيد اجلس مكانه فلا يجوز
لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيه انتهى
وفيه أن قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح في ذلك الاشتراط فان جلس
لا يمكن أن يعمل في زيد وقد صرح أبو حيان بان العج انه لا يشترط اتحاد جهة
النصب في المشغول به والمشغول عنه لان الاخفش حكى في الاوسط عن العرب
أن زيدا جلس فندة قال وبهذه المسئلة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون
المشغول جائزا للعمل فيما قبله (قوله أو ملاسه) أي ملاس ضميره بأن يعمل في
مضاف الى ضميره نحو زيد اضر بمت أخاه أو غير ذلك كافي التوضيح (قوله العمل
هو) أي ان لم يمنع مانع وقوله أو مناسبه أي ان منع مانع (قوله والمراد بالعمل الخ)
لا حاجة لذلك لعدم مخالفة (قوله لعدم احتياجه الى تقدير) وان استلزم كون الخبر
جملة والاصل فيه الافراد لانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أي اسمية
الصدر فعليه المحرز (قوله على الاصح) مقابله قول الكسائي النصب بالفعل
الظاهر المؤخر على كونه مانعا غير عامل في الضمير ورد بان الضمير قد لا يتعدى اليه
البحر في الجرح فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا لا بحرف
الجرح وأيضا لا يمكن الانغاء في السببي لانه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو زيد
ضررت غلاما رجلا يحبه وقال النراء الفعل عامل في الاسم والضمير معا ورد
يلزم م تعدى لواحدا لاثنين وهكذا وهو خرم لاقواعد وقيل غير ذلك (قوله
الامانع) أي كالحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدرة نحو أيمم ضررت أولانه
يلزم على تقديمه الفصل بين أوالا فاعنحو وأما ثودنهديناهم في قراءة النصب

أو ملاسه لولا ذلك لعدم
هو أو مناسبه فيه والمراد
بالعامل هنا ما يجوز عمله
فيما قبله ثم الاسم السابق
بحسب الاعراب على خمسة
أقسام ما يرجع رفعه على
نصبه وما يرجع نصبه
وما يجب رفعه وما يجب نصبه
وما يستوي فيه الامران
هكذا ذكره النحويون
وتبعهم المصنف فشرع في
بيانها بقوله (يجوز في نحو
زيد ضررت أو) زيد (ضررت
به أو) زيد (ضررت بمت أخاه)
أو رجلا يحبه (رفع زيد)
بالابتداء وهو الراجح لعدم
احتياجه الى تقدير (فالجمله)
في محل رفع على أنها (خبره)
والرابط بينهما الضمير وجمله
الكلام حقيقه اسمية ذات
وجهين (ونصبه بافهمار)
عامل على الاصح موافق
لما ذكره كورافظا ومعنى أو معنى
فقط مقدم على الاسم الا
لما منع فيقول في المثال الأول
(ضررت) فيقال ضررت زيدا
ضررت له لعدم المانع من ذلك

(قوله وفي الثاني جاوزت) فيه بحث لان كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور يزيد مثلاً وهو محاذاته وقت السير فيه حتى حيث تدعى على المحاذي انه ماز يزيد لا يجاوز وكيف يكون المرور وهو المجاوزة في قوله

أمر على الديار ديار لي * أقبل هذا الجدار وهذا الجدارا

ويجيب بأن المفهوم من المرور المعدي بالبإيرادف المجاوزة بخلاف المعدي بهي كالبيت فانه يرادف المحاذاة والمنازع في الأول صناعى وفي الثاني معنوى ويقدر في زيد امررت بأخيه لابت لا جاوزت وفي زيد اضربت عسوه أكرمت زيداً ضربت عسوه والمنازع فهما معنوى كالقول وقس على ذلك قال في المغنى وليس المنازعان في كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى انه لا مناع في زيد اضربت له لان شكري متعد بالجوار وبفسه وكذا مسألة الظرف نحو يوم الجمعة صحت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذا لا مناع في نحو زيداً أهنت أخاه لان أهنته أخيه اهانة له بخلاف الضرب (قوله وفي الثالث أهنت) في كون الاهانة من معنى الضرب نظراً لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد بالمعنى مدل عليه اللفظ بالمطابقة أوالا التزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال فيقدر في المثال الأول ضربت وفي بقية الصور من معناه أولاً ولم أقول من مناسب كان وانما والمراد الزوم العادي العرفي فلا يرد انه لا لازم بين ضرب شخص واهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيداً وأكرمت أخاه وعلى هذا يجوز أن يقدّر ضربت زيداً وضربت أخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله أو رجلاً ليحبه) أشار به الى أن العاقبة كما يحصل بالاسم الشاغل تحصل بتتابع الشاغل الاجنبى لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبى نعماً كالتمثال لان الهاء من يحبه حصل بها الربط أو بياناً نحو زيداً وضربت عمراً اذا لم يجعل الاخ بدلاً أو نسقاً بالواو وخاصة بشرط أن لا يعاد العامل كافي التسهيل نحو زيداً وضربت عمراً أو أخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل لان الواو اطلاق الجمع في المفردات فلا سمان أو الاسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع لكن اطلاق الرضى العاطف واستظهره الحقيدي وفي القصريات ان بعض أصحابنا يحيزوه مع إعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيداً للاولى وان سيبويه لم يقدرها الا معطوفة واستثناء البديل مبنى على ان عامل البديل غير عامل البديل منه على كلام فيه والافهوكا لبيان قال في التصريح وبقى من التوابع التوكيد ولا يصح بحجته هنا لان الضمير المتصل به فائد على المؤكد أبدأ فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى وهذا في المعنوى وأما اللفظي فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع

(و) في الثاني (جاوزت)
فيقال جاوزت زيداً امررت
به اذا لا يصل مرت الى
الاسم بنفسه (و) في الثالث
(أهنت) فيقال أهنت زيداً
ضربت أخاه أو رجلاً ليحبه
لأن من ضرب به فقد أهان
زيداً لا اسم في هذه الامثلة
منه وبالعوامل مضمرة
(واجبة الحذف) لان
المذكور عوض من المقدر

ما سلف عن القصبات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يرد عليه التقص بقوله تعالى اني
 رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا
 الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتت للتبيين الجملة الاولى قبل
 تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علقت زيدا علمته كاتباً
 ويؤخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بمسكس السنين عوضا عن
 المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندي عبيد أي ذهب رقول بعضهم ان الاولى التعليل
 بالاختراز من العبث لا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم
 المذكور نحو أهنت زيدا ضمير بت أخاه فالاولى التعليل بما يعي جميع افراد الباب
 (قوله لا يكون مفسرة) أي والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح
 كما ينسب في المعنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تعمى في
 الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل حملها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر
 السين الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون
 جزئها لا محل له الا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمر والجزء فيه لا فعل وحده لا الجملة
 بأسرها (قوله فان لم يصلح كما في رجلاً كرمته) لكونه مكررة غير مخصصة (قوله
 خلافاً للفارسي) فانه قال في قوله تعالى ورهبانية ابنته دعوها انه منصوب على
 شرطية التفسير ووافقه البدر ابن مالك وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التي
 يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعاً بالابتداء
 فتأمل وقد بين في المغني في الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أي على
 من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان ابن
 السجري رد عليه فراجع به يعلم ما في قول المحشي ان أبا علي أجاز النصب على
 الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أي بنفسه أو غيره لا فرق بين
 طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيد اغفر الله له أو لا يعذبه والباء
 في بصيغة اللامسة (قوله بل منعه بعضهم) أي واذا تردد أمر بين متعق عليه وتختلف
 فيه فالخالف بالمنع عليه أولى وان كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للانشاء بخبر
 المبتدأ على ما مر في باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال
 مقدر كما لا يخفى لکن السؤال لا يجبه لان أفعال التعجب لا يبدل على الطلب كما
 يأتي في بابها وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبنى على الظاهر (قوله في محل رفع)
 أي على الفاعلية وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا
 ان قلت الضمير في محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر
 عاملاً (قوله وأما نحو لا ارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب

فلا يجمع بينهما (قوله
 موضع للجملة) التي هي
 (بعده) من الاعراب لا كونها
 مفسرة وجملة الكلام حيث
 فعلية ومحل جواز الوجهين
 صلاحية الاسم السابق
 للابتداء كما مر فان لم يصلح
 كما في نحو رجلاً كرمته
 تعين نصبه خلافاً للفارسي
 (ويترجح النصب) على
 الرفع (في نحو زيد اضربه)
 أو لا تضربه عما الفعل
 المشغول ذو طلب ولو بصيغة
 الخبر وانما رجع (للاطلب)
 الواقع بعد الاسم اذ في الرفع
 الاخبار بالطلب عن المبتدأ
 وهو خلاف القياس بل منعه
 بعضهم وأول ما ورد من ذلك
 وانما وجب الرفع في نحو
 زيد احسن به لان الضمير في
 محل رفع (و) ام نحو
 واسارق والسارقة فاقطعوا
 أيديهما) فانما اجتمعت
 اقراء البعثة على الرفع فيه
 مع أن الفعل ذو طلب لانه

راجعاً قبل الفعل المطلوب لزوم اجتماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان
 لم يكن ممنوعاً غير واقع أو قليل الوقوع جداً وتقرير الجواب ظاهر هذا وذكر السعد
 عند قوله تعالى وما علمت من سوء تود الآية أنه لا يمنع اجتماع القراء على أحد
 الجائزين وان كان مرجوحاً لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت
 الشمس لتكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بالافاضل (قوله متأول) أي عند سيبويه بما
 ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقصد ان الشارح على تأويل
 سيبويه قد مر ويوم ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على
 حذف الخبر) يجوز الالهي فيه أن يكون خبره مبتدأً محذوف أي هذا بيان حكم
 السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة
 لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وإذا كان مستأنفاً لم تكن الآية من الاشتغال
 لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى بشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل
 بالضمير بحيث لم يشغل به ضمير السابقي (قوله في نحو هذا) أي مما
 لم يكن المبتدأً موصولاً وملائمة بينه وبين السابقي (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت
 المرفوعة فعل بالقوة والرجل أقوى من السابقي والزيادة فعل بالشهوة
 والمرأة أكثر شهوة قد تمت الزانية (كانت الامة) أي للاسم السابقي وفيه
 مسابحة اذ المعطوف عليه انما هو الجاء كما يأتي وأطلق العاطف فيعمل
 الواو والفاء وثم وأو (قوله على جملة فعلية) أي مصدرية بفعل وكالفعل الصفة
 الناصبة للفعل لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمراً وهذا ما يشبهها
 بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التجميعية نحو
 أحسن يزيد وعمر ويضرب به لكون فعل التجميع لجموده وتجرده عن العوارض
 لاحقاً بالاسماء واعتراض بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة لانه
 لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقضة في المثال فيجعل المثال أحسن يزيد
 والله أحسنه مع أن عمر اضرب به استعمل في انشاء التخزين والتخسر على أنه مبنى
 على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والشهور خلافه قال العصام وما أظنه
 ينبغي أن يستثنى ما اذا كانت الجملة من مقول القول نحو قال زيد عمر وقائم بكر
 اضربه فإنه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى
 يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما ممولان ولا تفاوت في
 المقولية بين الاشياء (قوله لان ما الخ) لكونها من الحرور التي يتبدأ بها الكلام
 فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم ترجع رفعة قبل اهدم احتياجه
 الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفاً بعد ما أن الواو والهاء اخذه علم اللام تشاف

متأول) عند سيبويه على
 حذف الخبر والمضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه والتقدير
 مما يتلى عليكم حكم السارق
 والسارفة ثم استؤنف
 الحكم وذلك لان الفاء
 لا تدخل عنده في الخبر في
 نحو هذا ومثله الزانية
 والزاني فاجلدوا (و) ترجع
 أيضاً في نحو والانعام خلفها
 لكم) بعد خلق الانسان من
 نقطة مما الاسم السابقي
 واقع بعد عاطفه على جملة
 فعلية ولم يفصل ذلك
 العاطف بأما واعتراض ج
 (للتناسب) بين المعطوف
 والمعطوف عليه بعطف جملة
 فعلية على مثالها وهو أولى
 من التخالف فان فعل مما
 قبله بأما نحو قلم زيد وأما
 محمداً كرمته ترجع الرفع
 لان أماً تقطع ما بعدها مما
 قبلها وحتى ولو كان قبل

فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع مالم يوجد مرجح التصب نحو وأما
زيدا فأكرمه والاسموى الامران لتقابل المرححين بلا مرجح ثالث لاجدهما عند
بعض أو ترجيح التصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخر وفي حكم
أما إذا الفجائية نحو رأيت عبدا لله وإذا زيد اضرب به عمر وفان اذا من ادوات
الابتداء وهي تقطع ما بعدها عما قبله فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف)
انما قال كالعاطف لان المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا
فعل فعملت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكمه (قوله نحو ضربت
القوم حتى زيد اضربه) هذا مرجح في أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر
لا معطوف على المنصوب قبلها خذ لا قاله صرحوا به في قوله * والراى حتى زله
ألقاها * من أن نصب الفعل بالعطف قلله الاقاضي قال الشهاب الاقاضي قد يجاب
بانهم انما صرحوا هناك بما ذكر لا مكان محل ألقاها على التوكيد لقوله
ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم
حتى زيد اضربته أخاه حتى حرف ابتداء فلما واما في اللفظ بعض ما قبلها أشبهت
العاطفة فاعطى نالها ما يعطى تالى الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيد اضربه
فلا جود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته موقدا فلو قلت ضربت
زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو ون وال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة
اذ لا يقع العاطف الا بين كل وبعض انتهى فأنت تراه جعل الاجود هنا العطف
وجعل جملة ضربته موقدا وما عترض به من أنه اذا دار الامر بين التوكيد
والتأسيس فالجمل على التأسيس أولى والتأسيس هنا يمكن يجعل النصب هنا من
باب الاشتمال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ما هو الموقد قلت
ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو موقد كيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق بقى
أن تعين الرفع في ضرب زيد حتى عمرو اضربه موقدا محتمل نظرا لانه اذا كان حتى
الابتدائية محتملة بالاسماء يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فضلا عن
ترجيحه وقد جوزوه ورجحه والافعال المانعة من جواز النصب هنا وتكون حتى
داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب (قوله
كان ولا النافيتين) أى ولا بد ان يكون التاني أحد هذه الثلاثة كما في التوضيح
لان غيرهما لم يقع بعده الاشتغال اصلا او يقع ليكن في الشعر فالاول كليس والتاني
كقوله

ظننت فقيرا اذا غنى ثم نلت * فلم ذار جاء الغم غير واهب

أراد فلم أن ذار جاء الله وفي التمهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو

* كما عاطف
القوم حتى زيد اضربه
في الأوضح (و) يترجح أيضا
في نحو (أشترأنا واحدا
تبعه وما زيد أرى به) مما
الاسم السابق واقع به على
وقيل دخوله على الفعل
كان ولا النافيتين وحيث

مجردة من ما نحو حيث
زيد اتفاه فأكرمه وانما
رجح (الغلبة) ونوع
(الفعل) بعده مرة
الاستفهام وما الزائفة نعم
ان فصل بين الاسم والمفعول
بغير طرف نحو أنت زيد
تضربه فالختار الرفع
ويترجح النصب أيضا اذا
وقع الاسم السابق جوابا
للاستفهام منصوب كزيد
ضربه جوابا لمن قال أيهم
ضربت أو من ضربت أو كان
رفعهم أن الفعل
المتعجل بالضمير صفة لما
قبله نحو أنا كل شيء خلقناه
بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع
نصبه

لم ولما وان في الرضى أن لم ولما وان مختصة بالضاير ولا يقدر معمولها
في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه مثلا وكأنه أراد أنه لا يقدر وجوبا لأنه يكفي
هو بصدده وفي وجوب التقدير فلا يرد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله مجردة من
لانها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يلزم غالبا الافول فان اقترنت بما صارت
شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضى وشراح الكاظم
أن التي يترجح بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون
بدون ما قبله راجع (قوله الغلبة دخول الفعل بعده مرة الاستفهام) . وانما لم يجب
دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب رهم يتوسعون في الامهات
(قوله فالختار الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبني على أن أنت
مبتدأ كما هو رأى - يبيوه رجع الاخفش النصب وهو مبني على قوله ان الضمير
فاعل فعل محذوف وانفصل بعده حذفه (قوله ويترجح النصب أيضا) ليطابق
الجواب السؤال في الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام
مرفوعا نحو أيهم ضربته - م ضربته - م رفع أي فأنت تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال
في الاسمية (قوله أو كن رفعه يوم الخ) انما قال يومهم دون يلبس لان الرفع
لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بغير سنة وترجح النصب لا غناؤه عن تكاف
القرينة ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى (قوله نحو أنا كل شيء
خلقناه الخ) قال في التصريح لانه اذا رفع كل احتمال خلقه اننا ان يكون خبره
فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو
مذهب أهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقنا صفة لشيء ويقدر خبر كل
والاختصاص بالصفة يومهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي
الخلقومية المنسوبة له فالخلقومية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر يومهم أن ثم
مخلوقا غيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وهذا ولكن الرضى اعترض التمثيل بالآية
لا يهاجم الرفع الصفة المحذرة بالمراد قال لانه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل
خبرا أو صفة لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه
اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل
شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله كل شيء قدير لان معناه أنه قادر على
كل ممكن غير متناه ففني كل شيء خلقناه بقدر على أن خلقناه والخير كل مخلوق
مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد
اذا فظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس
مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاسمي انظر على

فلا منهى يكون الرفع أرجح إذا لم يلب لغيره ولا مسوى (قوله لان المصرفة لا تفعل أى زيد أنها تكون خلقاً ليس بمصرفة حتى يصح تفسيره للعامل فتحو كل رجل ضربته
 به - اوان علق في الدار ضربته صح أيضاً فيه الاشتغال وان علقته نحو حذف
 أمربه امتنع لان الجملة الفعلية حينئذ مضافة (قوله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) أى
 الابواب المنصوبات على شريطة التفسير بأن يكون المشغول عوضاً في اللفظ عن
 العامل المضمرا المرفوعات على شريطة فصيح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملاً
 كما صرح به المصنف في شرح المعنى في بحث اذا واغترض على المعنى في بحث حيث
 لا يام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصاً بالنصوبات
 لقوله فيه لولا هو لم يلح و يحتاج لان فرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك
 المنصوبات لا على تلك الشريطة بأن يكون المذكر كورد لا على المحذوف من غير
 تعويض كما في شرح التسهيل لمصرفة وقضية صحة النصب في زيد ما أحسنه اذا لم يكن
 من الاشتغال جواز التفسير في نحو زيد قام أو يكون المفسر غير مشغول بتفسير
 المفسر لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالنا كيد بأحد التوئين ومن هذا
 يندفع كثير من التشبيه فاحفظه فان قيل الاسم المشتغل بالضمير حال عمله في الضمير
 لا يصح أن يعمل في المتقدم فكيف يفسر عاملاً لافعال المراد أخذ من التعريف وقولهم
 لولا هو لم يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتي ككونه مضافة لما قبله أو فعل يجب
 أو عرضي غير العمل في الضمير (قوله ومتى عمرا تلقاه الخ) وجه الجزم في تلقاه مع أنه
 ليس بياناً ولا بدلاً ولا فعل شرط انه مفسر للعجز وم فأعطى حكمه (قوله هل زيد
 حدثته) فيه نظر لما يأتي عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل فملا فلا يرد انه
 اذا كان بعد فعل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيد اننا ضارب لا يتعين نصب
 الاسم الذي يام انهم ليس في كلامه اشعار يقع هل زيد اضربه وكلام الرضى صريح
 في قبحه (قوله فلوجاز الرفع الخ) أى على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف
 بوجوب النصب فلا ينافي جواز رفعه على التامعية بفعل مضمرة طواع للظاهر
 أما لفظي كفى * لا تجزئني ان من نفس اهله * في رواية رفع من نفس أى
 ان هلك من نفس أو معنوى كفى * أنجزني ان نفس اتاها حاميها * أى ان هلك
 أو ماتت نفس اذا ذلك لازم لآتاها حاميها (قوله الا في الشعر) استشهد به اللقاني
 بقوله تعالى وأما عود فهديناهم بنصب ثم ردناه منصوب على الاشتغال بعد قوله
 وأما من أدوات الشرط كالأخفى وقال الشهاب القاسمي يجب باستثناء ذلك بدليل
 أن الفعل الذي يشترط أن يلها هو الشرط وشرط أمم محذوف وصرحوا بجواز
 حمل ما بعد الفاء التي في جواب أمافيها ايها اذا كان من بعض اجزاء الجزاء كما

لان المصرفة لا تفعل
 في الموصوف وما لا يعمل
 لا يفسر عاملاً كما أنشأنا
 ذلك أول السبب (ويجب)
 النصب اذا وقع الاسم السابق
 بعد ما يختص بالفعل كما
 اذا وقع بعد أداة شرط
 (في نحو) ان (زيد اقبله
 فأكرمه) ومتى عمرا تلقاه
 فأحسن اليه أو أداة
 تخضية كفي نحو الأعمرا
 أمته (وهل زيد أكرمه)
 أو أداة استفهام غير
 الهمزة نحو هل زيد حدثته
 وانما وجب (لوجوه) أى
 لوجوب وقوع الفعل بعد
 هذه الأدوات فلوجاز الرفع
 لخرجت عن اختصاصها
 بالافعال وصرح في الاوضح
 بأن أدوات الاستفهام أى
 غير الهمزة وأدوات الشرط
 لا يقع الاشتغال بعدهما
 الا في الشعر الا اذا كانت
 أداة الشرط اذا

مطلقاً أو أن والفعل ماض
 فيقع في الكلام (ويجب الرفع)
 على الابتداء إذا وقع الاسم
 بعد ما يختص بالابتداء كذا
 الفجائية كما (في نحو)
 خرجت فإذا زيد يضربه
 همرو) لأن إذا الفجائية
 لا يلزم الابتداء أو خبر نحو
 إذا لم يصر فلا يجوز
 النصب بفعل مضمر
 (لا متنازع) أي لا متنازع
 ونوع الفعل بعدها وهذا
 قدره ملحق الخبر بعدها
 اسماً كما مر في باب المبتدأ
 وكذا يجب الرفع إذا وقع
 الفعل المشتغل بالضمير
 بعد ماله صدر الكلام
 كلاً استفهام وما النافية
 وأدوات الشرط نحو زيد
 هل أكرمه وعمر وما حقه
 وخالد إن رأيت أكرمه
 لأن ماله صدر الكلام
 لا يعمل ما بعده فيما قبله
 وما لا يعمل لا يفسر عملاً
 وذكره لهذا القسم أفادة
 إتمام القسم وإن كان ليس
 من هذا الباب لعدم صدق
 ضابط الباب عليه كما قاله
 في الأوضح (ويستويان)
 أي الرفع والنصب إذا وقع
 الاسم

يشوه في محبت أمافانظروه ويحتمل أنه جرى على أن ما ليست اداة شرط
 في عروس الافراح عن شخنة أي حيان ونصير جمع بانهم تاحرف شرط
 تضمن المعنى الشرط لا باعتبار انهما وشوعله والاضافة لادني ملازمة
 مطلقاً) أي سواء كان الفعل ماضياً أو غيره (قوله والفعل ماض) أي
 أو بمعنى نحو وان زيد لم تلقه فانتظره (قوله في الكلام) أي في نثر الكلام
 كذا الفجائية) أي على الاصح وقبل يجوز النصب على الاشتغال بعد اذام
 وهو ظاهر كلام سيويو به ومشي عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافه بانما يلزم المبتدأ
 بعدها ما مشكل لأن يريد الزوم في غير كيب الاضمار على شرطية التفسير أو ترى
 به غلبة الوقوع وقبل يجوز في نحو فإذا زيد اقتصر به همرو والمنع بدون قد وجه
 المستغنى بان التزام الاسم معهما التماساً ولا فرق بينهما وبين الشرطية المختصة
 بالفعلية وقد يحصل الفرق إذا تفرقت الشرطية بها (قوله لا يلزم الابتداء
 أو خبر) أي أو ان المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المسكورة لأن الكلام معها مجتمعة لمبتدأ
 وخبر والمراد لا يلزم الفعل ظاهر ولا مضمر واجاز العرفاني اداء المضمر إذا لزم
 الحذف فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد إن رأيت أكرمه) ينبغي
 أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الامر والافكان يجب فأكرمه
 بالافاء (قوله كلاً استفهام الخ) أي من كل ماله الصدر ومنه ادوات العرض
 والتخصيص والتمني بالاختلاف الجزولي حيث جعل توسط التخصيص وأخويه
 قرينة ترجع بها النصب أو يمنع عمل ما بعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر كان
 المفتوحة قال الرضي وأمان المفتوحة فانه وإن لم يجب تصديرها لكان لا يعمل
 ما بعدها فيما قبلها واعلم انه يتبادر من كلامه ان بقية الحرف النافية لا تكون كما
 وهو كذلك الآن ولا على خلاف مروفي الرضي وكذا أي من الواجب التصدير ما
 وان من جملة حروف النفي بخلاف لم ولن ولا إذا العامل قد يتخطاها قال

قد أصبحت أم الخبار تدعى * على ثبنا كالم أصنع

بروي برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظراً الى كونها النفي الى جهة
 صدر الكلام وأداة الاستعانة نحو زيد ما يضربه الامر ولا لا يعمل ما بعده فما
 قبلها ولهذا رجع على من زعم في وان كلاً لما يوجبهم كون ان نافية واللام من لما بمعنى
 الا وكلاً منصوب بخلاف يفسره ليوفيههم وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله اكرم
 صدق ضابط الباب الخ) لانه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من
 الضمير لعمل في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ولا يتقدم عدم صدق
 الضابط بكون العامل لو فرغ لانه قد تم نصبه فإذا قد شرنا فيما لم يلف بان المراد

فلامفعول في ذاته لا مطلقا (قوله بعد عطف) أي أو ما هو بمنزلة وهو حتى
 زيد الخليل (قوله غير مفصول باما) احتراز عن زيدا قام وأما عمرو فأكرمته فان
 بعض فيه راجع ولا أثر للعطف ومجمله كما هو خذ ما تقدم إذا لم يوجد مرجح للنصب
 أما إن يكون الفعل المشغول فعل طلب وانظر الفصل إذا الفجائية فان تضيئة
 الإبدال بمفعولهم وجوب الرفع وبعضهم تركه (قوله ذات وجهين) أي اسمية
 لعدم رفعية الجوز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيدا ضارب
 عمرو وبكرا أكرمته بخلاف ما إذا لم ينصب المفعول به نحو زيدا قائم غلامه وبكرا
 أكرمته لان مشابهة للفعل غير تامة وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير
 تعجيبة) احتراز عن التعجيبة نحو ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته فلا أثر للعطف
 على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ومروجه ومافيه (قوله لاجله) أو
 فعمرو أكرمته فالرابط اما الضمير من لاجله أو المفعول المفيدة للاسمية (قوله ولا
 مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو السلامة من الحذف وورض
 بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهي معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجاحي فان
 قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذا الكبري أيضا قرينة غير مفصلة عنها
 قلناه ذابا اعتبارا انتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب بانتهى واعترضه
 العصام فراجع بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتبع اذا عطف مفردات الجملة
 الثانية على الاولى وأما اذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الاولى فلا يتحقق
 بعد الآن يقال بتقدير النصب تعين القرب بتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون
 حينئذ من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على
 معمولي عاملين مختلفين (قوله يربطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بمبتدأ
 المعطوف عليها (قوله جزم به في الجامع) أي تبعه التسهيل حيث قال وانولى
 العاطف جملة ذات وجهين أي اسمية المصدر فعلية الجوز استوى الرفع والنصب
 مطلقا خلافا للاختلاف ومن وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف
 خبرا انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قد ترناه منازل
 قرأ لرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهي في النصب معطوفة على
 تجرى من قوله تعالى والشمس تجري لمستقر لها وليس في الجملة المعطوفة
 ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء فها هي معطوفة على
 يبعد ان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على
 النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أي لانه لا يجوز العطف على الصغرى
 لانها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويتنع عليه والواجب

بعد عطف غير مفصول باما
 مسبوق بجملة ذات وجهين
 غير تعجيبة كما (في نحو زيدا
 قائم وعمرو أكرمته) لاجله
 أو فعمرو أكرمته فيجوز في
 عمرو الرفع والنصب (للكافي)
 الحاصل على كل تقدير لان
 الجملة الاولى اسمية المصدر
 فعلية الجوز فان راعيت
 مصدرها رفعت وان راعيت
 مجزها نصبت فالتساكل
 بين المتعاطفين حاصل على
 كلا التقديرين ولا مرجح
 وظاهره تنبيهه بما ذكرناه
 لا يشترط في الجملة المعطوفة
 وجود رابط يربطها
 بالمعطوف عليها وهو ما جزم به
 في الجامع حيث قال ولا
 يشترط الرابط ان نصب
 وقفا سيبويه والفارسي
 لكن خالف في أو ضمه فجزم
 بشرط ذلك ومنع النصب
 في نحو المثال المذكور اهدم
 الرابط

تبعاً للاخفش والسيرافي

قال وهو المختار (وليس

منه) أي من باب الاشتغال

(وكل شيء فعلوه في الزبر)

أي الكتب لعدم صحة

نشاط العامل على ما قبله

اذلومح لكان تقديره فعلوا

كل شيء في الزبر وهو باطل

فرفع كل واجب على الابتداء

وجملة فعلوه في موضع رفع صفة

كل أو في موضع جر صفة لشيء

وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل

شيء من فعلهم ثابت في الزبر

(و) كذا ليس منه (أريد

ذهب) به بالبناء للمول وفاقا

للسيو به لعدم صدق نشاط

الباب عليه اذلومح نشاط العامل

على ما قبله لامتناع أعماله

النصب فيه فرفع زيد واجب

أما على الابتداء أو على اضمار

فعل تقديره أذهب زيد

ذهب به ولم ينبه على هذا في

الشرح (تمة) الاشتغال

كما يجري في النصب يجري في

الرفع بأن يكون الرفع على

الابتداء أو على الفاعلية

باضمار فعل ويأتي فيه الإقسام

الخامسة ذكره في الأوضح

والجامع وابن مالك في التسهيل

والكافية الكبرى فيجب

الابتداء في نحو خرجت فإذا

زيد يذهب

في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتمالها على رابطير بطهاه وهو
ولانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن المسألة
أكثرى لا كلّي فقد يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الأوائل نحو
ويحفظها وعن الثاني بأن الاعراب لما لم يظهري المعطوف عليه جانبا
عليه جملة لا اعراب لها ثم انه ما لما منع من النصب وقد دير الجملة الجائز
معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فإن عطف الاسمية على الفعلية وعكسها
الأأن يقال إمكان اعطف على الكبرى جارع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيص
بالنصب (قوله تبعاً للاخفش والسيرافي) انما منعنا العطف بناء على الصغرى
فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من أن الاخفش ومن وافقه رجعوا الرفع (قوله
وهو باطل) قال الجاهلي لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر فقول في
الزبر ان كان متعلقا بفعلوا انسداد المعنى لان صحائف أعمالهم ليست محللا لفعالهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذا المنصود ان كل شيء
مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
متطير لان كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر حواشيه (قوله
وفاقا لسيو به) وأجاز السيرافي وابن السراج والمرادى نصب زيد في المثال ونحوه
فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون الجرور في موضع نصب
والنائب عن الفاعل ضمير المصدر النوى الذي تضمنه الفعل وردّه ابن مالك بأن
الفعل لا يتضمن الامصدر اذ غير مختص والاسناد اليه منطوق به غير مفيد فكيف
اذا كان غير منطوق به (قوله لامتناع أعماله النصب فيه) لان الحار والجرور
في موضع رفع يذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذلك ما نسب به أعني اذهب قال
الجاهلي فان قلت لا ينحصر المناسبات في اذهب فليقتدر مناسبات أخرى تنصبه فمثل
بالنصب أو اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد بالانصب اذهب أو بالانصب
أحد بالانصب قلنا المراد بالمناسبات ما يرد الفعل المذكور أو بالانصب مع اتحاد الاسناد
اليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود وفي كلام الشارح ما عرفت مما سبق (قوله أو
على اضمار فعل الخ) هذا هو المختار لمكان الهمزة (قوله الاشتغال كما يجري
الخ) مرافقه (قوله باضمار فعل) أي بسبب اضمار فعل والسبب أعم من العامل
أو بفعل مضمّر على انه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ)
أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكره من كل ما وجد فيه مانع من الموانع
المذكورة في النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل نهى الأفعال على الأعم

فلا يجوز أن يرفع ما قبله من تقدير (قوله ويرجع في نحو زيد قام الخ) قال المراتى
فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما
أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا تعلم من أجاز رفعه الى الفاعلية أى بفعل محذوف
الإن العريف قال الدماميني وزاد غيره المبرد ويبنى ان يزداد السكون فيكون لانهم
قالون يجوز ان يرفع ما قبله الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أنيس
من جواز رفعه عندهم من قال لا يتقدم (قوله وتجب الفاعلية في نحو ان امرءا ملك) أى من
كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل ويبحث فيه الاسم الاتفاقي بأن
اداء الشرط انما يقتضى فعلا لا ما أهم من أن يكون ناصبا أو رافعا وكون
استحراك نفسه لا يتعين لجواز أن ينصب أحد ما يوجد مثلما يري في المقام
فاستحراك نعت لا يفسر بانتهى وقد يجب أن الغرض القبول لا الاستشهاد
والتمثيل بكيفية الاحتمال ولو سلم ان المتراد الاستشهاد على وجوب الرفع على
الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر امكن
أولى ليدخل نحو ان زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للفعل (قوله ويرجع
في نحو أنيس يهدونا) أى يرجع الرفع أى أو الثبابة عن الفاعل على الابتدائية
في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجم الرفع
على ما ذكر في كل موضع يترجم فيه النصب في النوع الاول (قوله ويستويان
في نحو الخ) أى فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية
الصدر ففاعلية العجز وانما استعمل المحصول التناسب فيه ما كان قلت يترجم
الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل * قلت عند قصد
العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفاعلية أرفع
من التخاف وهو يقتضى الرفع بتقدير فعل وأيضا اقرب المعطوف عليه معارض
للسلامة من الحذف وهو ما يأتي هنا

باب التنازع

(قوله عاملان) ودخل فيه المذكوران والمحذوفان لقريظة كقولك زيداني جواب
من ضربت أو أكرمت وعليه فهل يجوز اجمال الاول فيضمير للثاني فتقول يا مزيدي
حصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر في التصريح انهم لا بد أن يكونا
مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله متصرفان)
عبارة الاوضع فعلا متصرفان أو اسمان يشبهان ما أو فعل متصرف واسم يشبه
انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تنبيه بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابه
ويحتمل أن المراد بالاسم ان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد بدون

ويرجع في نحو زيد قام
عند المبرد وتجب الفاعلية
في نحو ان امرءا ملك وتبين
في نحو أنيس يهدونا
ويستويان في نحو زيد قام
ومحذوف
باب التنازع
في العمل وهو أن يتوجه
عاملان متصرفان

قيدته وكذا قوله أو اسم يشبهه أى الفعل فى العمل بأن يتضمن العمل بخلاف
الاسماء الجامدة التى ليس فيها معنى الحدث (قوله فاكثر) كذا وقع فى عبارة ابن
عصفور وقال المصنف فى الحواشى تبعاً لابي حبان وهو يوهم انه سمع فى أكثر من
ثلاثة وليس كذلك فالأولى ان يقال عام لان أو ثلاثة قال الدمامينى فى شرح التفسير
قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعد فى شرح الحاشية شاهداً على تنازع أكثر من
ثلاثة قول الحماسى

طلبت فلم أدرك بوجهى ولبتى * فعدت ولم أسع الهندى عند سائب
(قوله ليس أحدهما مؤكداً للآخر) خرج نحو أنك أنك الملاحقون وقيد قال
لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عام لان المؤكداً لم يتوجه للمعمول أم لا ولم
يطلبه لانه لم يوثق به للاستناد به تنبيه لا بد من رابط بين المتنازعين بأن يكون الثانى
امام معمول لا لأول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيان على الله وانهم ظنوا كما ظننتم
أومر مطوفاً عليه نحو أخرجوا وأختى وأدعوا لله أو جواباً له معنى يا نحو يستفتونك
قل الله يستفيكم فى المكالمة أو صناعياً نحو أوتى أفرغ لانه بمعنى أن يستفتونك فقل
وأن أبوتى أفرغ قال المصنف فى الحواشى وليتظرى هاؤم أقرؤا كتابه فقد يقال
ان الثانى مسبب عن الأول (قوله الى معمول فاكثر) شمل الظاهر والضمير وقول
ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهراً ان أراد مقابل المسبب فذلك والازمه أن
لا يكون نحو ما ضربت وشتمت الاياك وقت وفعدت بل من باب التنازع مع انه
منه واهله جرى على الغائب أولاً لان فى الضمير تفصيلاً كما بينه الرضى والحامى وحاصله
انه لا يصح التنازع فى الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولاً لغيره ولا فى
المرفوع او وقع بعد الا كظاهر الواقع بعدها المسماة بأتى (قوله متأخر عنهما) علم
منه انه لا يقع فى متقدم ذالمتقدم يأخذه الاول قبل وجود الثانى ويستحقه قبل
وجوده فلا يكون فيه مجال لتنازع لان الثانى قبل وجوده لا يمكن أن ينزع فيما
أخذه الاقرب لا يرد ان استحقاق الاول قبل الثانى لو منع التنازع لثبتت أعمال
الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثانى لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول
قبل وجود الثانى وبينهما فرق جلى وقال ابن مالك لانه اذا قلت زيدا اكرمه
و بكرمى أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد يتنازع فيه بان
ذلك الاخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرد الى الاسم
السابق فمكمل منه ما طاب له وقد صرح الهندى بان التنازع فى القاب بمعنى ان
يقصد توجه الفعلين مثلاً الى امم واحد اما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحث فيه
اللهى بان المحذوف فى باب التنازع محذوف نسباً كما أشار اليه الرضى ولا معنى له

فأكثر من أحدهما
مؤكداً للآخر الى معمول
فاكثر متأخر عنهما
(يجوز) لك اذا تنازع
عام لان اتفاقاً فى العمل
كفهم وقعد أنحواله أم
اختلفاً (فى نحو ضربت
وضربت زيدا أعمال
الاول) منها

سوى عدم قصد المتكلم تعلّق الفعل بالفعل يجعل المتعدّي كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضي المفعول فكذلك الجعلي وإن التنازع انما يتحقق في المعمول المتأخر ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذ المتوسط والتقدم انما يكون في التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما في هذا الاحبر وأما الاقل فغيره انه اذا نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدّي في منصوب عملي انه معمول لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم التنازع في المتقدم وعليه ر بما وجب نحو أي رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا فيترجح اعمال الاول لاجتماع صفتي التعرّب والسبق ولا في متوسط لما تقدم في تعليل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي في ذلك وظاهر كلام الاوضح ان الفاضل يجوز في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وإن الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحذر ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسي اذ تنازع ثلاث معه ولا تأخر عن اثنين منها وأعمات الثاني هل يحذف الضمير من الاخبار منها أولا لانه لا يلزم اضماع ما قبل الذكر والظاهر المنع ان يضمير في الاخبار لعدم لزوم المحذور ويصدق ان الثاني أولى بالنسبة الى الاخبار والظاهر ايضا على الجواز في المتقدم جواز الاضماع في المبنى أولا كان أو غيره لانه لا يلزم فيه اضماع قبل الذكر (قوله في الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثاني) أي ترك اعماله (قوله فيضمير الثاني) أي يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز لهما لا يضرمان فاذا قلت قت وخرجت سمعاً أو نصبت وامتلأت عرفاً كان من الحذف لادليل لامن التنازع (قوله وقد يحذف منصوباً للضرورة) كقوله * بعكاط يغشى الناظرين اذا هم لمحو اشماعه * (قوله الا ان يمنع مانع فيظهر) وذلك اذا كان الضمير خبراً عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفاً في الافراد والتدكير وغيرهما للاسم المفسره وهو التنازع فيه نحو ألطن و يظنان أخوا الزيد أخوين وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في هذه المسألة وشرحها والحق كما قال الأشموني ومكي وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فموجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط ألطن واعماله (قوله اختاره البصريون) أي ان لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح قال أبو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله كأنهم خيل في أجسد قمر * وليا بسبقه بالامعرا للحرب

في الاسم الظاهر واهمال الثاني (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقوته بالسبق (فيضمير الثاني) المهمل (كل ما يحتاجه) من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى المتقدم وتب لانه معمول للاول نحو وام وقعدا أخوالك وأرقام وضربتهما أخوالك وقام وممرت بهما أخوالك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا أن يمنع مانع فيظهر (و) اعمال (الثاني) في الظاهر واهمال الاول (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقوته

فهذا من اعمال الاول ولا يجوز أن يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون مقسرا
 لاضمه الذي في ولي ولا يمكن منعه ان يتخطاها الى تفسيره فانه لا يتقدم ما بعدهما على
 ما قبلها لان المفسر نائب المفسر كما قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ
 ما يرجع احدهما لغيره وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضرب نحو ضربت
 بل اكرمته زيد او حبب اعماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمته زيد او اعمال
 الملقى نحو كان ارى زيدا ذاهبا (قوله وسلامته من الفصل الخ) أي فيها اذا لم
 يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاني لا اكرامه زيد
 وكاد يتخرج زيد وهذا يجري في صورة العطف وغيره اول سلامته من العطف على
 الشيء وقد بقيت منه بقية في صورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لامتناعه
 يقتضي وجوب اعمال الثاني فلت نص الرضى على جواز الفصل بالاجنبي عند
 قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق
 موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن
 عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى
 والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا قوة وضعفا بخلاف ما اذا اختلفا
 فالاعتبار لا لقوى والمتقدم من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف
 المتنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بان المتنازع قد يقع بين القوي
 والضعيف كالفاعل واسم الفاعل والمدار على السابق فهم عند السكوفين والقرب
 عند البصريين كما يؤخذ من اطلاقهم ومرجح به ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي
 في وقت انه يترجح اعمال الاول في كل فائت ما زيد لانه فعل فهو اولي بالاعمال وقوى
 ذلك عند قول الرمحسري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولما
 وقعت على قول أبي خراش الهذلي

بلى انما نفعوا والكوم وانما * يوكل بالادنى وان جلي ما يعضي

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما أظنه وهذا البيت ما أحسن طبعه فلهما ثلثتا
 انتهى أي لانه قال انما يوكل الامر بالاقرب وان كان الماضي جليلا فادنى المصائب
 الى الانسان يشغله عن ابعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن
 محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصامي في شرح السكاكية
 واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالقرب رعاية للقراب انتهى
 وقال الدمايني في شرح التسهيل وما أحسن تعبيرا لمصنف بالاقرب والاسبق
 لكونه أقارب الحكم شعرا بشبهة كل من أهل البلدين وتسموله لما اذا كان
 المتنازع بين أكثر من عاملين وان كان هناك بعدد كرا عاملين على الخصوص

ولسلامته من الفصل بين
 العامل ومعه موله بأجنبي
 وهو واضح لان اعماله في
 كلام العرب أكثر من
 اعمال الاول ذكر ذلك
 سيويع قال المرادى واذا
 تنازع ثلاثة فالحكم
 كذلك بالاشبه الى الاول
 والثالث قال الشيخ خاله
 الازهرى وسكتوا عن
 المتوسط فهل يلحق بالاول
 لبقية على الثالث أو الثاني
 لقربه من المفعول بالنسبة
 الى الاول أو يستوى فيه
 الامر ان لم أر في ذلك نقلا
 (فبجهر في الاول) الموهل
 (مرفوعة فخط) فاعلا
 كان أو نائبه

انتهى وينظر كيف يقال ان الثاني أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاول
 عند البصريين مع قوله في التصريح لم يسمع اعماله عند تنازع ثلاثة (قوله
 مطابقا للاسم الخ) أي غالبا كما في التسهيل وقد لا يطابقه أجاز سيويه يضر بني
 وضرب قومك نصب القوم أي ضرب بني من ثم وحكم بفتحهم وأجاز وافي * تعفق
 بالارطى لها وأزادها * رجال * أن ينوى الضمير في تعفق مفردا باعتبار تأويله
 بالذكور (قوله لا ممتنع حذف العمدة) قال اللقاني هذا الدليل لا يفيد وجوب
 الأضمار لا يمكن وجوب الظاهر وجوازه انتهى وأجيب بأن المقصود اثبات
 وجوب الأضمار بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الظاهر فله دلائل آخر
 وهو لزوم التكرار كما قرر في محله نعم في هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل
 في مواضع معروفة وعبارة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر
 أو الاتيان به لجرد التفسير كما في نعم رجال زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في
 ضمير الشأن والثلاثة معقودة في ضمير المتنازع فيه (قوله لو وقوعه في غير هذا
 الباب الخ) بحث فيه اللقاني بأن جواز الأضمار فيه لغرض إيراد الشيء مجملا
 ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا وأجيب بأن المقصود
 الاستدلال على أن الأضمار قبل الذكرك في حذائه ليس أمرا ممتعا ولا شبهة
 أن وروده في غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتعا
 لما جاز مطلقا فاصل الكلام أنه لما ورد الأضمار قبل الذكرك في غير هذا الباب
 دل على أنه ليس ممتعا في نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي
 اليه وهو امتناع حذف العمدة ولست بباح التكرار بالظواهر فيعين الأضمار
 فتأمل فانه واضح عند من كان له ذهاب أو ألقى السمع وهو شهيد وانظر ما المانع من
 كون الغرض هنا الإجمال ثم التسهيل (قوله بل وفي هذا الباب الخ) فان قلت
 هذا لا يفيد الطراد الحاز لا مكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطردات لوصح
 لم يثبت في العربية حكم من الأحكام لور ودذلك في كل محل بل الواجب حمل
 ما ثبت عن العرب على الطراد ما يدل دليل على خلافه لا يقال ماتت له
 السكائي يدل على خلافه لا نأمنع ذلك لانه يثبت شعري يمكن تأويله بأضمار المفرد
 فلا يقاوم النظم والنثر الصريحين في الأضمار قبل الذكرك (قوله حكاه سيويه)
 أي عن العرب فلا حاجة لقول المرادى فان قلت قد قيل انه لم يقله عن العرب بل
 هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر (قوله جفوني الخ) عزاه
 ابن الناطم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب السكائي
 حذفه) قبل ما قرأه البه أشنع مما قرأه منه فان حذف الفاعل أشنع من الأضمار

مطابقا للاسم الظاهر
 لا ممتنع حذف العمدة
 وان لم يمتنع الأضمار قبل
 الذكرك لو وقوعه في غير هذا
 الباب كباب نعم وبنسب
 وفي هذا الباب ثرا ونظما
 (نحو) ضربوني وضربت
 قومك حكاه سيويه وقوله
 جفوني ولم أجف الأضمار
 انتهى * أغير جميل من
 خطابي مهمل
 السكائي حذفه هو يامن
 الأضمار قبل الذكرك لفظا

ان طلب الثاني من باب
يلزم من الضمارة قبل الذكر
أوحذف الفاعل والا
أعمالهما في الرفع وهو
مشكل فان اجتماع مؤثرين
على أثر واحد منوع في
الاصول والنحو يمتنع
يجوزون العوامل كالمؤثرات
الحقة في قوله الرضى وأنهم
كلام المصنف حذف غير
الرفع وهو كذلك ان
استغنى عنه كضربت
وضرب بن زيد وضربت وضرب
زيد ولا يجوز ضمارة الملام
يلزم الضمارة قبل الذكر
من غير ضرورة فان لم
يستغن عنه بأن أوقع حذفه
في ليس كرجبت ورجبت في
الزيدان عنهما أو كان عمدة
في الاصل بأن كان العامل
من باب كان أو ظن نحو كنت
وكانت زيد صدقة ما به
وظننى وظننت زيدا فاعتما
اياه وجب ضمارة مؤخر
عن المتنازع فيه لحرف
الليس في الاول ولا يكون
المضروب عمدة في الاصل في
الثاني امكن صحح في الاوضع
جواز حذفه في الثاني قال
لانه حذف لدليل (وليس)
في هذا الباب نحو ما قام
وقعد الازيد

قبل الله كانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطئ وهذه تخطئة في القياس
والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب تضرع ولا تحذف وهذا هو المشهور عن
الكسائي وفي باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي
انه يجوز حذف الفاعل في نحو ضرب بن وضربت الزيد بن باطل هو عنده مستتر في
الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح يشهد بأنه ان عمل الاول
وأبغى الثاني لم يحذف المرفوع عند الكسائي فنقول على هذا ضربت وضربت بن
قوله كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء ضمارة الخ) اعلم ان الفعل
عن الفراء محذوف وماتله الشارح هو ما في المعنى لكن قد صوروا استواء العاملين
في طاب بكون العطف بالواو نحو قام وقعد أخوك (قوله حذف غير المرفوع)
أى من متعوب لفظاً أو محلاً والمراد بالنصب لفظاً ما يصل اليه العامل بنفسه
وبالنصب محلاً ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالنال (قوله كرجبت
الخ) وجه اللبس أن المتبادر من رجبتم انما هو رجبتم في الزيد بن بقرينة معمول
الفعل الثاني مع ان المراد رجبتم عن الزيد بن أما لو أراد رجبتم في الزيد بن فينبغي
جواز الحذف اذ لا لبس لان الذي يقادرنه هذا هو المراد بقول التصريح تعليلاً
للبس لانه مع الحذف لا يدري هل المحذوف مرعوب فيه أو مرعوب عنه لا يناسب
فانه اجمال لا لبس والمحذور انما هو اللبس كما مر (قوله لانه حذف لدليل) هذا
لا يجري في باب كان لان خبرها لا يحذف قياساً للدليل كما مر في باب كان وقال اللقاني
ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل
المنع من الثاني وهو تهمة العامل وقطعه جار في الحذف من الاول فيمتنع وقد بين أنه
جائز قلت التهمة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله بمعنى وقطعه عن العمل فيه
هو عدم عمله في لفظه وفيما يرافقه ولا ينبغي أنه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله
من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور
بجواز حذف الفضله مع ان عاملها متعيب للعمل فمما لا ان التمسك بالمعنى الذي
ذكرناه متعيب من عامل الفضله (قوله نحو ما قام وقعد الازيد الخ) بل هو
شمل كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعترض بأنه يلزم حذف
الفاعل وأجيب بان المعتنع حذف الفاعل لفظاً ومعنى اما حذفه لفظاً مع وجوده
معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الازيد فاعل له ما معنى وان كان من حيث
اللفظ لا حده ما وضعه غير خفي وأشار الى أنه لا فرق في الاسم المرفوع والرفع
به الدالين الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب
على الضمير الاختصاص به وذهب بعضهم الى أن ذلك باب التنازع فان أراد

ان ذلك على قول القراء في رفع الفاعل بالفعلين فممكن ان يكون المقصد تنحيزه
 على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب مسموع
 (قوله لا انعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون في أحد العاملين ضمير لانهما
 موجهان الى الفاعل وعند ذلك يتنفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود
 حصرهما في وجه واحد وبعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل المنفي من
 الايجاب ولزم في نحو ما قام وتعد الا انا عادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه
 المنصف لزم اخلاء المنفي من الايجاب بقوله لان الفعل المنفي انما يصح به موجه
 بمقارنة الاعمولة لفظاً ومعنى وعلى تقدير التنازع يقارن الاعمولى المنفي لالفاظ
 ولا معنى فيلزم بقاءه على التني (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله في
 الاوضع المدار على كون السببي مرفوعاً لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع
 وهو مرجع في الحوائشي ان المدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببي المرفوع
 والمنصوب والربط اما بالضمير او بالعطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيعد ابواه كما
 قاله الله مابني قال في الحوائشي يجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عنده وتعد
 لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت واكرمت أخاه انتهى
 والقول بعدم الارتباط في البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام
 الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك في قوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن والاصل يتربصن أزواجهن ثم جىء بالضمير
 مكان الأزواج لتمام ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان التون لا تضاف وقدقات
 العرب زيد قائم ابواه لا فاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطاً بهذا وأجاز بعضهم
 التنازع في البيت على قول البصريين بالارتباط في المعنى لكن يتعين اعمال مطول
 كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدأ معنى خارج عن القياس وانما سمع في
 الثاني لا في الاول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه ابية ومنع مررت برجل
 ابية عاقلة أمه بافهام الامة في لبيبة وهذا يرجع الى قولهم يغفر في التواني لا يغفر
 في الاوائل وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع كالبيت ان غريمها ان رفع
 معنى كان فيه يكون مطول قد جرى على غير من هوله فيلزم ظهور الضمير وان رفع
 بمطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل بعمل الفعل مع وصفه واعتراض بأر هذا
 لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر مانعاً على قول الكوفيين
 اذا حرت العفة على غير من هوله وظهور المراد اجاز استنارها واذا لم يكن البيت من
 التنازع تعين كون عزة مبيتاً أول وغريمها مبيتاً ثاني ومطول معنى خبر ان
 أو مطول خبر بمعنى لفته ببناء على أو المشتق يوصف فيه مذهباً و بناء على أن

لا انعكاس معنى المهمول ولا
 نحو * وعزة مطول معنى
 غريمها لزوال الارتباط قاله
 في الجامع ولا قول ابن
 القيس
 ولو أن ما أسجي لادنى معيشة
 (كأنني ولم أطلب قائل من
 المال)

الوصف العامل بوصف وفيه مذهب ثالث وصحوه بوصف بعد العمل لا قبله ارحال
من ضميره لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوب بالاحال من نفس مطول خلافا لمن
غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند
الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه تأكيذا ومحايد على فسادهم جوزوا
كونه خبرا والخبر لا يكون توكيذا (قوله لفساد المعنى) انظر المعنى في بحث الاشياء
التي تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام وما أجاب به عنه الكوفيون بأننا لا نسلم
ان الواو لا عطف فلتسكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا انه لا عطف فلتسكن
للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لا لما قبل ان الاحتمال الرجوع في
الواو العطف والراجع هنا العطف على الجزاء والرجوع لا يصلح للاستدلال لانه اذا
استلزم الرجوع فساد المعنى ترجع المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد به منه الحالة
والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن معناه وللم طلب الملك
والجد بقرينة قوله * ولكنهما أسعي لمجد مؤثر * ولا يخفى انه وان خرج هذا
التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبى بين معمول
كفاني ونفسه الا ان يجوز ذلك في الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام
البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق

وما مثله في الناس الا مملكا * ابوأمة حتى ابوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى ان كان سعي المشاهد دلادنى
معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه لان القليل من المال يحصل لمثل على تقدير
اتعاشه بادن المعيشة من غير طلب لمصلحة جميع الاشرف معى وانعامهم في حق
ولكنهما أسعي لمجد مؤثر فصار الناس خصمى واحتجبت الى طاب قليل من المال
فترد استدلالهم بأن اختار غير الافصح على الافصح من شمة البليغ اذا دعا اليه
المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه
لان الاول ينبى عن الشرف والثانى عن الزيادة انتهى وفي كتاب ثمار التصانعة
لادنيورى ان معى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعذر ذلك لم يحفل به ولم يهمل الا
الاول قال ولا أدري كيف خفي على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت
شاهد الجواز اعمال الاول انتهى أقول والعجب ان هذا معنى ظاهر خفي على
اصحابنا فكيف وما تكفوا (قوله لزوم اجتماع الخ) أى طلب القليل وعده
ولو قال لزوم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لان لولا الخ) أى تدل على امتناع الجزاء
واتفائه لامتناع الشرط واتفائه غالبا يعنى ان الجزاء متيق بسبب انتفاء الشرط
هذه هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورداء تراضه السعدنى

فساد المعنى اذ لو وجبه
كفاني ولم أطلب الى
قليل لزوم من ذلك اجتماع
التقييد لان لولا امتناع
الشئ لا امتناع غيره

وامتناع النفي اثبات فيكون
السعي لادنى معيشة متفيا
اذ هو مثبت في سياق لو ولو
وجه ولم أطلب الى قليل
امكان طلب القليل مثبتا
اذ هو منفي في سياق جوابها
وهما واحد في المعنى فيؤدى
الى اثبات الشئ ونفيه في
كلام واحد وهو باطل
فمعين أن يكون مفعول
أطلب محذوف تقديره ولم
أطلب الملك والمجدريد
عليه قوله بعد

ولكن كما أسعى للمجدوئل
وقد يدرك المجدوئل امته الى

باب

في ذكر انشوبات وبدانها
بالمفاعيل لانها الاصل في
النصب وغيرها محمول عليها
فقال (المفعول منصوب)
أي كما أن الفاعل مرفوع
أي اوسبب ذلك أن الفاعل
لا يكون الا واحدا بخلاف
المفعول والرفع أثقل والفتح
أخف فاعطوا الأقل الاثقل
والاخذف الاكثر ليكون
نفس الرفع موازنا لثقل الفاعل
وحقة الفتح موازنة لكثرة
المفعول (وهو خمسة) على
المشهور أحدها (المفعول
به) وقدمه على غير من

شرحى التخصيص والمطوّل (قوله فيلزم كون المثبت الخ) أى فى الواقع اذا كان صادقا
والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب (قوله وامتناع النفي اثبات)
أى نفي النفي اثبات أى مستلزم للاثبات لانه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على
تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد في
المعنى) لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل
بدون السعي (قوله في كلام واحد) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد وتقدم في
كلام العمام دفع المماثلة

باب المنصوبات

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل الذكر طرفا لانه أعم من الباب الذى هو
العبارة المحمودة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والاعم
مما في طرف ويجوز أن تكون في التعليل والتقدير باب مفعول ذكر المنصوبات
(قوله المفعول منصوب) أهم ناصبه ليحرى على كل الاقوال والصحيح انه الفعل
وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما أتى لا الفاعل ولا بمجموع الفعل والفاعل ولا
معنى المنعوية (قوله لا يكون الا واحدا) أى لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد
وأما ملقة هارجل رجل فرأى الاسمين فيه في معنى اسم واحد أى تلقفها الناس
(قوله بخلاف المفعول) أى فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل)
لانه بالضممة التى هى أثقل الحركات وبالواو التى هى أثقل الحروف واما الالف فليس
رفعا أصليا بل نصب أصلى على ان فحاسة الثقل تكفى (قوله والفتح أخف) لوقال
والنصب أخف لان علامته فتحة وهى أخف الحركات كان أولى (قوله وخفة الفتح)
لوقال وخفة الفتح كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به
الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم
فهو نظير السكامة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصح
الاخبار والاجاز الرجل ثلاثة والرجل فاعلون ووجه الدفع ان عدم الصحة بالعدم
ارادة التقسيم ألا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربى ورومى وهندى لارادته فتدبر
(قوله على المشهور) مقابله ذكره المصنف فى الشرح (قوله المفعول به) قال العمام
ولامعير فى المفعول به وضمير به الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعهم ومن قال الضمير
المستتر فى المفعول راجع الى الفعل أى الذى فعل فعل بسببه أو فيه أو لاجله أو معه
ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مسنده صفة جارية على
غير من هى له ويتجه على كون الضمائر المجزوءة راجعة الى اللام أيضا لو كان
كذلك لما جاز حذف اللام وتذكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعهم كثيرا

المفاعيل لانه أي حوج الى الاعراب ان الالامته باسمه بالفاعل

بلاضنة ونذكر التحقيق انه راجع الى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام
 ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يعد كما قال السيد الصفيانى ان
 امثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فى به الما للسببية
 فتتعلق بالفعل أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ما وقع عليه الخ)
 أى اسمه اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع
 عليه ذلك وليس مفعولا به لان أبحاث النحاة لا تتعلق لها بالأعيان الخارجية بل
 بالألفاظ من حيث الاعراب والبناء وقبل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يحرون
 صفات المدلولات المطابقة على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا
 به وليس وقوع الفعل عليه من صفات المدلولات المطابقة بل التضمنية لان المتضمن
 المعنى الاستفهام مثلا دال على المعنى الاسمى مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام
 طارئة ولذا عداها والمراد ايضا ما ذكرنا على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر
 لانه علم بالمقصود وتفرج المبتدأ فى نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل
 عليه بل ذكر ليدل على انه المبتدأ اليه وانما اتفق انه وضمره فى المفعول واحد
 فتوهم انما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله
 باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فى الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد
 ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل
 الاخفى معروفا لا يظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
 أو حكميا فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى
 فاعله وهذا انما يحتاج اليه لولم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الا ليق
 بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح أن يكون مفعولا على ما يسم فاعله لا يدل على
 تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهما فى نحو اعطى زيد درهما الا به يصدق عليه انه
 وقع عليه فعل الفاعل الحكيمى الاعتبار اسناد الفعل اليه فان مفعول مالم يسم فاعله
 فى حكم الفاعل وبما ذكره طهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه
 الفعل لمكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحى ويلزم خروج
 شبه الفعل والمسماحة فى اسناد الوقوع (قوله وذلك) اشارة الى أن قوله كضربت
 زيد اخبر بمبتدأ محذوف (قوله فزيد مفعول به) اشارة الى أن فى العبارة مسماحة
 والمراد كزيد من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ما تعلق به
 بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا بها لكن
 بواسطة فن زاد بعد بلا واسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد اعم (قوله
 بحيث لا يعقل الخ) أو رد عليه ان كل واحد من الشخصات مثل زيد وعمر ولا يتوقف

(وهو) كما قال ابن
 الحاجب (ما وقع عليه
 فعل الفاعل) وذلك
 كضربت زيدا فزيدا
 مفعول لوقوع فعل الفاعل
 عليه وهو الضرب والمراد
 بوقوع الفعل تعلقه بشئ من
 غير واسطة بحيث لا يعقل
 الا بعد تعلق ذلك الشئ
 بنقطة ما قبل من أنه غير
 جامع

عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به في مثل ضرب زيد بـ
يتوقف على شخص ما وأجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه
فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الماعل
لانهم ما كذلك أجيب بأن المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعمله على
الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل قياسا واستادا والتعاقب
مخصوص بالفضل لا كما قاله السيد في حواشي الرضي على ان المفسر بما ذكر ليس
بمجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله
السيد لدفع دخول عمر في اشتراك زيد وعمر وقد نفى الرضي به التعريف وأشار
المصنف لدفعه ونحوه بجعل عبارة عن منصوب (قوله نخرج نحو ما ضربت زيدا
الخ) اذا الفعل فهم لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما ذهبوا من خروج
نحو عبد الله وشأفت زيدا أو وجدت ضربا وضرب يدمعرا مع كذبهم وأجاب
العصام عن صورة النفي والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة العبارة
دلت على وقوع الفعل على المفعول فهم ما ولولا دلالة لم يند دخول حرف النفي في
الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم وللثاني في باب أعلم
نظر اذا العلم والاعلام انهما يقعان على غيرهما فليتاأمل (قوله اذا المفعول المطلق
نفس فعل الفاعل) اذا دلل الفاعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبني
على المسامحة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر رأى الاثر لا المصدر الذي هو
التأثير ولتقاربهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب
دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في الملاحظاتهم فلا يرد مصادر الفعل المتي نحو
ما ضربت ضربا ولا نحو ضربت ضربا كذا ولا نحو ضربت موتا وجسم جساما
لان ما ذكر ليس فعلا فاعل الفعل المذكور وأجيب عن هذا أيضا بان الكلام
مبني على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي ولا يرد نحو ضربته وطال انه ليس
بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا وأما نحو كرهت كراهتي ففيه كلام يطلب من
الحامي (قوله اما فعل) أي متعتام فلا ينصبه للآزم ولا الناقص (قوله او وصف)
يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصب وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال
الغريزة (قوله ومع رفعه ونصب الفاعل) مر ما يتعلق بفعل الفاعل (قوله ورفعها)
قال في المعنى كسولة

نخرج نحو ما ضربت
زيدا ولا تضرب عمر اذا
الفعل لم يقع فهم ما
المفعول وخارج زيدا رفع عليه
فعل الفاعل نفسه الماعل
اذا المفعول المطلق نفس
فعل الفاعل والمفعول له
وقع لا جله المفعول فيه
وقع فيه والمفعول معه وقع
معها والناسب له اما فعل
نحو وورث سليمان داود أو
وصف نحو ان الله بالغ امره
أو مصدر نحو ولولا دفع الله
الناس أو اسم فعل نحو
عليكم أنفسكم ومع رفعه
ونصب الماعل ورفعها
ونصبها والمبني لذلك كانه
فهم المعنى ودم الالباس
ولا يقاس على شيء من ذلك

ان من مائة مائة المشوم * كيف من مائة مائة وقوم

(قوله ونصبها) قال في المعنى كقوله قد سالم الحيات منه القديما في رواية من نصب
الحيات وقيل القديما بنونية حذف توبه للضرورة كقوله هما خطنا ما سار ومئة *

فحين رواء برفع اسار ومنة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم ما فيه (قوله للعلم به)
 أى اقرينة مقابلة كما مثل لان اقرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جواز) أى
 جائزا أو اذ جواز (قوله قالوا خيرا) أى انزل خيرا (قوله أرعى الاختصاص الخ)
 كل من هذه بابية تكفل ببيانها فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق
 بالمقام (قوله أو على النداء) أى وما نصب على تقدير فعل النداء ولا لاجل النداء
 وهو بكسر النون وضمها لان ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسرها
 وضمها والهمزة فى آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلست معهم
 فى النداء وهو محاسنهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى)
 أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سيبويه لان
 الناصب عنده الفاعل واجاز للمبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما سخن فيه
 (قوله وهو المطلوب اقباله) أى المسئول اجابته بذكر المزموم واردة الا لازم فلا يرد
 نحو والله وأمانحو يا جبال ويا أرض فن باب الاستعارة بالسكينة ونداءها استعارة
 تخيلية وطلب الاقبال فيها ادعائى وذلك انه لما شبهه الجبل بالحيطان المميز
 فى الانقياد للامر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب
 الاقبال الحقيقى فى الادعائى فيسبل ويجوز أن يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم
 تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل
 التخييل ويمكن الجواب بأن المنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهى اثبات المثال
 المتبقى بالعقل والنص والافاشة تراث القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة
 والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيكون بناء الاستعارة على
 هذا الاشتراك وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال ادائه
 ولا يخبر عن التعريف نحو يازيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه
 وشق قول احد المتعاقبين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى
 ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلقت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما
 بكونه مسئول الاجابة وعن الثاني بانه من باب الاستعارة أولان المقصود
 طلب الاقبال اما حذونا أو بقاء (قوله بحرف) منه لاقى بالمطلوب أى بواسطة
 حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب أدعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف
 نائب وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جار يجرى لفظ
 مكان لكونه داميا فيه معنى الاستعارة رأى بواسطة حرف قائم مقام أدعو فى شغل
 محله لاقى العمل والالم يكن المنادى محذوف الفاعل اقيام قرينة (قوله انظرا
 أو تدبرا) دفع اليه ايوهم التيامنة وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا

والضمير المجرور فى قوله هم
 مثلا المفعول به عائد الى آل أى
 الذى يفعل به فعل وقد
 يحذف عامله للعلم به اما
 يجوز ان حذو الخواص أو
 وجوب باقيا وذلك فيما
 نصب على الاختصاص
 تقدم أرعى الاختصاص
 نحو نحن العرب أقرى
 الناصب للضيف أو على
 الاغراء نحو السلاح
 السلاح أو على التعدير
 نحو الاسد الاسد أو على
 النداء كما اشار اليه بقوله
 (ومنه) الاسم المنادى
 بجميع أنواعه وهو المطلوب
 اقباله بحرف نائب مناب
 ادعو انظرا أو تدبرا فان
 قولك مثلا يازيد

خاصة كافي المغني والتصریح الا في ثمان مسائل ذكرها في الاوضع وفي جواز
حذف حرف النداء مع كونه نائباً مدغمه يمكن دفعها بأب النائب يحذف اذا كان له
نائب كافي ضربى زيد افانما والقرينة نائباً (قوله أصله ادعوزيداً) المتبادر
منه ان ادعوم قد قبل المنادى كما هو الاصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن
سيبويه ان الاصل يا اياك أعنى وكأنه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص
من بين المتعددين فناسب التقدیم للاختصاص وتقدير ادعوا نسب بمقام النداء
وأنسب منه تقدير انادى وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية بل جواز
ان يقصد به الانشاء الآن الاولى تقديره بلفظ الماضى لان الاغلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضى فاندفع ان دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه
يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كاسمها وهو خلاف المقصود منها وقل
بعضهم يازيد أصله ادعوك فأقيم المظهر مقام المضمرة وحرف النداء موضع
ادعوك وقولنا ادعوك لا يحتتمل الحكاية مع غير مخاطب فكذا مقام مقامه وهو
يازيد فاندفع ان ادعوزيد يحتتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابة يازيد عنه لانه
لا يحتتملها وأورد على كون الاصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها
للمنادى وأجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر فهو
(قوله وليس يدلى على الانشاء) أى نسا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) برده عليه
المستغاث اذا جاز باللام والمضاف الى اى المنكسك اذا كان مقصوداً او صحيح الآخر
ويرد ذلك على طرد تعريف المبني (قوله وهو بخلافه) أى ملتبس بخلافه للعرب
فهو الذى لم يظهر فيه النصب (قوله لفظاً) مراده به ما قبل المحلى فيدخل فيه النصب
تقدير انحو يا فتاى ويا غلامى لكن يردنحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفى
ويا غير من يضرب وقد يقال كلامه مبني على الاعم الاغلب (قوله كىما عبد الله)
التعميل به للمضاف ظاهر ان لم يكن علماً وان كان علماً ففيه مسامحة لان العلم بمجموع
المضاف والمضاف اليه (قوله لا يستلزم اجتماع النقيضين) لوعبر بالتمافض امکان
اولى لان دعوى الاستلزام قد تمنع لان دلالة الافراط وضعية لا يلزم من وجودها
وجود المدلول والاولى التعميل بانه يلزم منه نداء من ايسر مخاطب لان الكاف
للخطاب والغلام غير الذى له الكاف وانما جازى في الندية لان المندوب ايسر منادى
حقيقة وما قول بعضهم لم يجمع بينهما لان أحدهما يغنى عن الآخر فعمل نظر
(قوله او كاشبههم) وجه الشبه ان الاول عامل في الثانى وانه يتخصص بما بعده
ويقتصر اليه كان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبيه
بالمضاف بين أن يكون علماً او زمكراً مقصودة أو غير مقصودة لان النصب انما هو

أصله ادعوزيد الحذف
الفعل وعوض منه حرف
النداء للتخفيف ولابد على
الانشاء وانما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض
والعوض منه ثم المنادى
فثمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبني وهو
بخلافه والاول ثلاثة أنواع
وقد أشار الى ذلك بقوله
(وانما يانصب) المنادى لفظاً
اذا كان (مضافاً) سواء
كانت الاضافة محضة (كىما
عبد الله) أم لا كىما حسن
الوجه وجميع الاسماء
المضافة يجوز أن تكون
منادى الا المضاف الى ضمير
المخاطب فلا يقال يا غلامك
لا يستلزم اجتماع النقيضين
لان الغلام مخاطب من
حيث انه منادى وغير
مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجوب
تغايرهما (أو) كان (مشبهاً)
وهو ما نزل به شئ من تمام
معناه

للشامية وهي في الجميع ويظهر الفرق بالذات فاذا سميت رجلا طالعها جبالا
 أو واجهت رجلا طالع الجبل بذلك كان نعم ما معرفة والامكان نسكرة (قوله
 اما عمل) أي فيما بعده فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظرا إلى الضمير
 المستكن فيه، ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيت به أيضا على
 الضم أو على الضمير المتعرق يا ذاهب نصبت ذاهبا له في زيد على طاعة الحرف ولذا
 وجب نصبه ثم كمن قولك يا مشركا وزيدا عطفا على الضمير ادم استغناء
 بواحد (قوله قبل النداء) انما قد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شيئا بالمتضاف
 لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد
 العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك
 لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميت بذلك) ظاهره أنه لا بد من كونه علما وبذلك
 يصريح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما
 لشيء واحد سواء كان علما له أو لم يكن علما لان المجموع اسم له - ومعين كأر بعينه
 فهو تكمة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضع وشرحه في الكلام على هذا النوع
 (قوله اما في فاعل) لوعبر برفع شمل التائب نحو يا مجموذ فاعله (قوله ويا طالعها
 جبلا) فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مفتر لم يصح عمله وان اعتبر كان
 مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن
 مضارعا للمتضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المتعوت المذكور والمقدر
 اسكن بني شيء وهو ان طالعها جبالا أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح
 أن يكون موصوفه نسكرة الا أن يقال ان الوصف وقع وموقع الموصوف فلم يمتنع قصد
 تعريفه انتهى وقال الهندي تقدير الموصوف بدرجة في باب يا رجلا طالعها جبالا هو مما يمتنع
 تعريفه خلافا للسكاني وقوانا يا طالعها جبالا معرفة بدليل تعريف صفة في شجر
 يا طالعها جبالا الظريف وأجاب الهندي بأن تقدير الموصوف لا بدرجة في باب يا رجلا
 صالحا لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفة بخلاف يا طالعها جبالا اذ المنادى فيه
 الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع
 لا يستلزم امتناعه في الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وان لم تدرك
 فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمه ورذكره
 الرضي وجعل طالعها جبالا من كلام المولدين ثم المالم يصح الاكتفاء بالموصوف
 المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد أصله يا أيها الطالع جبلا حذف اللام اكتفاء
 بيسافستغنى عن أيها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا
 التقدير الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله وأجبه ور) عمل المنادى في

اما بعمل أو عطف قبل
 النداء والعمل اما في فاعل
 (كيا حسنا وجهه) أو مفعول
 كيا ضار بازيدا (ويا طالعها
 جبلا) أمجد وركبا خبريا
 من زيد (ويا رفيقا يا عباد)
 ومثال المعطوف عليه قبل
 النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن
 تعقبه بذلك ويمنع ادخال
 ما على ثلاثين لانه من العلم

الجور والنصب محلا (قوله ومن المشبهة بالح) هو منه عند المصنف لان جملة بر جى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيم المستتر فيه والعامر في الحال هو العامر في صاحبها وعند الرضى لانه جعل الاتصال اما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لانه لدلالته على معني في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من الملقى بالشبهة لانه عثر عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء عطف انتهى فاقضى خروج النعت واقضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبهة بالمضاف وقضى بذلك تقدير الفهم في آخره وذكر الرضى في بحث نداء المعرفة باللام ان الموصول شبهه بالمضاف وكلام ابن الحاجب في 'لا يصح بدل عليه' بتبنيه بشرط في النعت أن يكون جملة أو ظرفا فتحوا لا يخالطه من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفه لا يجوز ان الظرف بخلاف ما اذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفه لانه لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء ألا ترى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف وهذا لم يجعله في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا طريقا في الدار بل يقال لا طريق فها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذلك في الحواشي الغفورية وفرق بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لامن وصف المنادى والالزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لانه لو جعل من وصف المنفى لامن نفى الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم لا يكون الا ذكره لكن في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفي شرحه للدمايني والمسئلة مشككة لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقبدا بذلك بل يجوز في مثليار جعل عالما ان يفتقد في رجل انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما تمحّل له انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء اخلا على الموصوف وصفتة جميعه لا داخل على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغي أن يجوز تعريف الوصف فنقول بار جلا الظرف فاعل تخفى الشبهة بالمضاف اذا اراد به معين وبذلك صرح الرضى ونصه وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضا أن يجوز نحو يا حليما لا يجمل القدوس وادارا بنجروي الدارسة لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه

ومن المشبهة عند المصنف
والرضى قولهم يا حليما لا يجمل
ويا جوادا لا يجمل (أو)
كان (نكرة غير موصوفة)
سواء أكانت جامدة
أو مشتقة (كقول الاعشى)
وفي معناه العريق (بارجلا
نحديدي) ويا وائفا أتقني
وقد أشار الى الثاني بقوله
(والمفرد) وهو ليس مضافا
ولاشبهة

كان موصوفاً بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول يا حليماً لا يجعل غفارا الذنوب
انتهى (قوله ولا نكرة لم تقصد) الصواب حذفه لأنه ليس معتبراً في معنى المقرد
في باب النداء وأيضاً فاحذفه في تعريف المقرد بوجوب الاستغناء عن قول المصنف
المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو يا زيدا فان قيل العلم
إذا أريد أيضاً فانه كـرفاً الفرق قلت الفرق أنه ليس المقصود من الإضافة
الاتعريف المضاف أو تخصيصه فلو أنصيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغوا
لعدم فائدتها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الامتثال لافاء
الكلام فلا حاجة الى تكبير المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة
(قوله انظروا) انما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لأنه لا يتناول المبني وكان ينبغي
ان يزيد او تقدير او يستغنى من كلامه المستغاث الذي في قوله اللام وفي آخره
الاف (قوله على ما يرفع به) أي قبل النداء حالة الارباع والمراد على ما يرفع به لولم يناد
فيدخل ما لا استعمال له الا في النداء ويرفع مستنداً الى الحار والمجرور راعى فلا ضمير
شبه والمعنى على ما يقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لان
المنادى لا يرفع بحال ويبيده ان الضمير في بيني عائد على المنادى فيلمز انتشار
الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهة كاف الخطاب الخ) أي وكان الخطاب مشابهة
لكاف الخطاب الحرفية انظروا ومعنى في اياك فمكاف ما تمثالان فلا يلزم الاستعارة
من المستعير وهو ممنوع يمكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السبيل في شرح
الكافية العلة لمشابهة لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث
الافراد) خرج المضاف وبطلت دعوى انه انما اعراب مع وجود التشبه بالكاف لان
الإضافة تمنع البناء لانها تعاقب التوابع المتأني لئلا ياء لكها الارتفاع فلا ترد الظروف
المبنية للملازمة للإضافة وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا مشابهة الحرف أو الفعل
(قوله اذ لو بني على الكسر الخ) سيأتي ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند
حذف يائه فكيف يحصل الفرق ويجاب بأنه قليل وانما يفعل فيما يكثر لان المنادى
الامضافاً (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بفساده لاحتمال أن
اقتصراره على الضم لأنه الأصل أو من باب الاكتفاء (قوله ولابني على الاف الخ)
ان قيل العلم اذا شئ أرجع لزم فيه اللام فكيف مع يازيدان ويازيدون قيل مع
اقيام مقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع ادائي
تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) أي حقيقة أو حكماً فلا يردلو وطبي عما هو
معنى الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو يا قاضي) بحذف التوابع لحدوث البناء
وابتات الباء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب اللين الى أن الباء تحذف

ولا نكرة لم تقصد (المعرفة)
أي المعين سواء كان معرفة
قبل النداء أم بعده نصب
محلان اعراب المبني
اعراب محله (ويبنى) انظروا
(على ما يرفع به) من حركة
أو حرف لمشابهة كاف
الخطاب في نحو أدعوك من
حيث الافراد واتعريف
والخطاب ووقوعه موافقه
وبني على الحركة للاعلام
بأن بناءه غير أصل وكانت
على صورة الرفع للفرق بينه
وبين المنادى المضاف الى باء
المتكلم في بعض لغاته
اذ لو بني على الكسر لالتبس
عند حذف يائه ما اكتفاء
بالكسرة عنها أو على الفتح
لالتبس به عند حذف ألفه
اكفاء بالفتحة عنها وتعبيره
بما ذكر أولى من قول
بعضهم يبنى على الضم لثقله
للابني على الضم (كيازيد)
وللابني على الاف نحو
(يازيدان) للابني على الوار
نحو (يازيدون) من المبني
على الضم النكرة المقصود
نحو (يا رجل معين) ثم المبني
على الضم ان كان صحيح
الآخر ظهرت فيه الضمة
والا قدرت نحو يا موسى
ويا قاضي وكذا ان كان مبني قبل النداء نحو يا حليماً ويازيدو به

باب متصل به مضاف الى العلم
 جازان يفتح فتحة اتباع لما
 بعده نحو يازيد بن عمرو
 فصل في الكلام
 على المنادى الصحيح الآخر
 المضاف الى باء الله كالم أو الى
 المضاف اليها (ويقول) في نحو
 (يا غلام) مردي به الاضافة
 الى الباء اغلام (يا) لمركبات
 (الثلاث) على الميم من غير ياء
 (وبالاء فتح) أي مفتوحة
 نحو يا عبادي الذين آمنوا
 (واسكانا) أي ساكنة نحو
 يا عبادي فانقون (وبالالف)
 نحو يا أسفا على يوسف فهذه
 ست لغات لكنا متفاوتة
 في القوة والضعف أضعفها
 حذف الباء اكتفاء
 بالكسرة ثم اثباتها ساكنة
 ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم
 حذف الالف اكتفاء بالفتحة
 ثم ضم الاسم اكتفاء بنية
 الاضافة وانما يفعل ذلك
 فيما يكثر أن لا ينادى
 الا مضافا حلا للقليل على
 الكثير كقول بعضهم
 يا أم لا تنعلي بالضم حكاه
 يونس ثم جواز هذه اللغات
 مشروط بما الاضافة فيه
 للتخصيص كما في التسهيل

قوله ان النداء دخل على اسم منون محذوف الباء فبقى حذفها بحال وتقدر الضمة فيها
 انظر (قوله ويا برق نحره) قضية ان المحكي مبنى وبه صرح الشيخ خالد وصرح السيد
 (قوله موصوفه) عين مر حاشية المتوسط بأن اعرا به تقديري (قوله جازان ينوي الخ)
 الجاء به الضم استحباب الاصل والنصب انه لما نقول أشبه المضاف ونظاير كاداه
 جواز الامرين ولو فيما ضمه مقدور وبفرق بين هذا وما يأتي بأن القصص رثم الانباع
 للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفا بيا) أي مجردا عن التاء أو ملحوظا
 بها أي ابنه ولم يقيد العلم بالموصوف بالافراد وقدرة في الاوضاع والكلام على هذه
 المسئلة مبسوط فيه فلا نطيل به
 فصل
 (قوله الصحيح الآخر) أي حقيقة أو حكما فدخل نحو طي ودلو فبقدر الصحيح الآخر
 نحر ج نحو يا مسلمي قال العصام وأما ما سيلي جمعا وتنبيه فينبغي أن يجوز فيه
 اسقاط الباء لدلالة الباء الجمع والتنبيه على الاضافة فتعودم الالباس بالافرد المعرفة
 في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتماء بالكسرة أو ما في حكمها أو ما اذا
 كان اكتماء بالاشهرة كفي لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء
 فينبغي أن يجوز نحو يا قتا اذا شتم راضا فته الى باء المتكلم ولا ينبغي علم بأنه كان
 الاكتماء بالكسرة مخصوص بغير ياقنأ كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر
 في الجمع لا لتباسب حينئذ بالافرد في صورة اثبات ياء ساكنة (قوله أي مفتوحة)
 أرذات فتح والتأويلان يجوزان في قوله واسكانا (قوله افصحها حذف الباء) لانها
 اكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها ألفا) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الباء ألفا
 لنحر كها وافتتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن
 يحكم بانها مضاف اليه وانما في محل جرب قد يدعى أن هذه الالف باء المتكلم غاية
 الامر انما تعبرت صفتها وينبغي أن يكون نصب يا غلاما مفتحة مقدرة والفتحة
 الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن باء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر في توجيهه
 ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبنى على
 الضم قال أبو حيان ان حكمه في اتباع حكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم
 المضاف للباء انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما في
 سائر الصفات المضافات للباء والوجه وفاقا لما رادى انه معرف بالاضافة لا بالقصد
 والامكن لغة في المضاف وحينئذ نصبه مقدور ويجوز في تأويل الوجهان ودعوى
 أن الاتباع جرى على حكمه المعارض لا دليل عليها (قوله وانما يفعل ذلك)
 أي الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوى فلا يضم ولا تحذف الفه
 (قوله مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص) وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة

والجامع احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمى يا ضاري

أنهم مفتوحة لا غير المنادى
المعتل المضاف الى الياء نحو
يا فتى ويا فاضى ولا يجوز
ذفها الالباس ولا اسكنها
لئلا ياتي ساكنان ولا
تحرركها بالضم ولا بالكسر
لثقلها على الياء (و) تقول
في يا أباي ويا أمي زيادة على
اللفظ الست (يا أبت
ويا أمت) يفتح وكسر للثاء
المزيدة عوضا عن ياء المتكلم
والكسر أكثر في كلامهم
ولكن انفتح أقبس وسمع
ضمها تشبيها بنحو ثمة وهبة
وهو شاذ وقد روي عن هذه
نوع لغات جائزة في الأب
والاممضافير للياء في النداء
وسبق أن فهم لغتين
آخرين فالصومع أحد
عشر لغة على خلاف
في بعضها (و) تقول فيما
إذا نوى المضاف الى المضاف

كسبي فليس فيه الا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فإرا من تولى
الياء مع ان الثالثة كان يحذفها قيل وجود التنوين وليس بعد اختيار التنوين
الاز ومه والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت الفاعل التزم
حذفها لأنها بدل مستقلة انما في ان ثانية يا أي بني حذف ثم ادغمت أولاهما في ياء
المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما في يدى ونحوه قاله ابن مالك في شرح الكافية
وعلى القول بأن أصلها الكون بوجه الفتح بأنه لدفع التثنية الساكنين والفتح أخف
(قوله فليس فيه الالفان) ينبغي أن يستثنى منه المثني والجمع على حده نحو
يا ضاري ويا ضاري فليس فيه ما الا اثبات الياء مفتوحة والظرف مائة قدم عن
العصام (قوله المنادى المعتل) يستثنى منه نحو طي ودلوفان حكمه حكم الصحيح
ونحو بني وأما أخ المحذوف لانه فلا تردخا فلا للبرد (قوله لئلا ياتي ساكنان)
وتسكين ورش محاي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله لثقلها على الياء)
أي الساكن ما قبلها (قوله يا أبت وامت) قال صاحب الكشف فان قلت كيف
جار الحاق تاء التانيث بالمد كقولك كما جاز حامة ذكر وشاة ذكر فان قيل
كيف جاز تاء عوض تاء التانيث من ياء الاضافة قلنا لان التانيث والاضافة
متناسبتان في أن كلامهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره انتهى واعلم ان
كلاما من ياء أبت ويا أمت منسوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة
على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها ففتح
ما قبلها الا على التاء لانها في موضع الياء التي يسهل اعراب المضاف اليها (قوله يا ابن
أم ويا ابن عم) قال الله تعالى أن يقول الالف عوض عن الياء حذف الالف
يستلزم حذف العوض والعوض وذلك غير صحيح انتهى ومنه في الهمع عن أي
حيان لكن قال الدماميني لانسم ان العوضية تنافي الحذف بدليل واقام الصلاة
وأجاب اجابا انتهى وفيه ان الالف هنا يدل عن الياء فهي بمنزلة ما وقرق بين العوض
والبدل (قوله أو بالنة أم أو بالنة عم) خرج لفظ بنت لكن قال الجاهلي أنهم
يقولون بنت أم وبنت عم على الأوجه الاربع (قوله كلكمها في غير النداء)
أي من ثبوت الياء لا غير وهي اما ساكنة أو متحركة (قوله ولحاق الالف الخ) كان
الظاهر أن يقول ولحاق الياء أو الالف بفتح ديم الياء لانها الاصل ومن ثم قدم
الشارح رحمه الله تعالى للاحاق الياء لكثرة راي في التنبيل كلام المصنف

(قوله)

(و) كسبي فليس فيه الا الكسر على اجترار الكسر وقوله قد روي

نحو السبعة وانما جاز فهم الوجهان لكثرة استعمالهما في النداء فغفقا بالحذف بخلاف غيرهما
في الياء فيه كلكمها في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي (والحاق الالف أو بالنة الاولين) وهما
يا أبت ويا أمت (تبع) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوذ عنه أو بدله

يسير في مستخف لا جيب
وقوله

يا أبنى لآلات فينا فاعلم
(والحائهما للآخرين)
وهما ابن أم وابن عم
(ضعيف) لا يكاد يوجد
الافى الضرورة كونه
بالأمة عمالاتوى واهجى
وقوله

يا ابن أمى ويا شقيقى نفسى
فصل في أحكام نواحي
المنادى (ويعجز ما أفرد
(أو) ما) (أنصب) حالة كونه
(مقرونا بأل من نعت)
المنادى (المبنى) العلم
والنكرة المقصودة
(وأن كبد) وعطف يانه
(و) عطف (نسة المقرون
بأل على لفظه) أى المبنى
فيرفع مراعاة لفظ (أو)
على (محله) في نصب مراعاة
للعجز نحو يا زيد الكريم
أو الكريم الأب بالرفع
والنصب وياتيم أجمعون
واجمعين وياسعبد كرز
وكرزوا يا جبال أوبى معه

(قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله فى الاوضح وظاهر كلام الرضى عدم اختصاص ذلك
بالشعر و يؤيده انه قرئ بأبى أنى أخاف وفى المراتى وأجاز كثير من السكوفين
قوله الجمع بينهما فى الكلام ونظيره فاعلم أى جعفر يا جعفر تالى فجمع بين العوض
والجاء المقوض (قوله يسير فى مستخف) فى القاموس المستخف الطريق استقام

فصل فى أحكام نواحي المنادى

(قوله وتأكده) أى أنوى واطلقه عتداء على اشهار أمر اللفظى فقد علم أن
حكمه حكم الأول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقول يا زيد زيد اليعملات فتأتى به
على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بأل) أى الممتنع دخول يا عليه احترازاً
عن لفظ الله (قوله على لفظه) أى جملا على لفظه والمراد به ما قبل المحلى بدليل
معادته له فشم ما كان فمعه مقدراً ما كان مبدا قبل التداء نحو يا محبوبه العالم
ولا حاجة لما أطال بعضهم به (قوله تنبها على انه منادى ثان) ان قلت فينبغى أن
يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبنى على الضم لعين هذا الوجه أوجب بأنه أراد
التنبه على الاستدلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموماً بغيره حال رفع التابع أن لا يكون محله نصباً اذ ليس مفعولاً به بل تابع له
(قوله لكن عبارته تقتضى أن الصورة ثمانية) حاصلة من ضرب الاقسام الاربعه
التي اشتمل البيان عليها فى التسمين الذين اشتمل عليهم المبنى وما اقتضاه كلامه
مشكل لان التأكيد المعنوى لا يتأتى فيه أن يكون مضافاً مقروناً بأل وكذا عطف
البيان وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافاً وان كان مقروناً بأل نحو
يا زيد والضارب الرجل فكون الصورة التي يجوز فيها الامران ستة لخمسة (قوله
وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضى الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع
المضاف المقرون بأل وقد أوجب وانصب المنادى المضاف مطلقاً قلت انما تعين
النصب فى المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر
او بناء وانما يجوز والرفع فى التابع لامكان التبعيضه فى ضم المتبوع المشبه للرفع
فما له ولعله مراد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب
نصب النعت المضاف لفرد وأجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الاشعوى بما لا يخلو

والطريق بالرفع والنصب والا قول مختار الخليل والمال فى تنبها على انه منادى ثان والتمس في مختار أى عمر و يونس
لان ما فيه أل لا يلى حرف التداء فلم يجعل لفظه كأنه ما ولىه وفصل المبردين ما فيه أل للتعريف فالتنصب وما لا فرفع
كالبيع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضى أن الصورة ثمانية فان من قوله من نعت المبنى
بيان لما فى قوله ما أفرد وأضيف وانما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد فى جواز الوجهين لان الاضافة غير
مختصة فلم يعمدهم وأخرج المبنى المعرب فان تاءه من نعت وتو كبد و يان ونسق مقرون بأل

منصوب لا غير ولو كان مقرونا بخويا عبد الله الحسن أو الحسن (١١٤) الوجهة ويأتي نعيم أجمعين ويأبى

الله كذا يا عبد الله
والخاتمة وسبب آتى حكم البدل
والنسق المجرد وأما التابع
المضاف المجرد فقد أشار إليه
بقوله (ويعبرى ما ضيف)
من نعت وتوكيد وبيان
حالة كونه (مجردا) من ال
(على محله) دون انظره
في نصب فقط كما لو كان
المنادى نحو يا زيد صاحب
محرورو يا نعيم كلهم أو كلكم
ويا زيدا يا عبد الله وأما
لم يعجز رفعه ثلاثا بفضل
الرفع الاصل (و) يعبرى
(نعت أى) وأبى في تبعيته
للمتبع (على لفظه) فيرفع
فقط لانه المقصود بالنداء
نحو يا أيها الانسان يا أيها
النفس وجوز المازني
صيه على المحل وقرئ شاذا
قل يا أيها الكافرين ولا
تعت الا بما فيه أو باسم
اشارة عامر من كاف الخطاب
نحو يا أيها الرجل (والبدل
والنسق المجرد) من ال
(كالمنادى المستقل)
فيبين ان على ما يرفعان به
حيث يبنى المنادى ونصبان
حيث ينصب وان كان

عن نظر فانظره (قوله منصوب لا غير) لانه اذا وقع منادى نصب فنصبه اذا وقع تابعها
أولى لان حرف النداء لا يباشره ويرد عليه تابع المستغاث المحرورو باللام فانه لا يجوز
في تابعه الا الجذر (تنبية) تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما في التسهيل
فاذا قل يا زيد الظريف صاحب محرورو فان قدرت الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير
أو متالفت المنادى لفظ به كما لفظ بالنعت (قوله كلهم أو كلكم) لانه اذا جى مع
تابع المنادى بضمير جارية أن يأتي بلفظ النعمة باعتبار الامر ولفظ الخطاب نظرا
لان المنادى مخاطب في المعنى وأما لم يعجز أن يقول المسمى يزيدز يضر بتلايه
ليس فيه دليل التسكام وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وأما لم يعجز رفعه)
أجاز الكسائي والقراء وابن الانبارى الرفع في يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور
على القطع لكن جزم شيخ الاسلام في حاشية ما من الناطم في باب التاكيد بجمع قطعه
(قوله لانه المقصود بالنداء) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها
غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لانها غير مقصودة أصلا فالرجل
وان لم يقصد بالصفة بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب أن يكون
بإدخاله فيه لكونه مقصودا في الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ومع ذلك لا ينبغي أن يكون محله نصب لانه بحسب الصناعة
ليس فعولا به بل تابع له لكن في كلام النجم سعيد ما يرق خدمته أنه في محل نصب ومع
ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على
المحل فهم ما قبل ارجاع (قوله الاجمافيدال) أى الجنسية لا الغالبية على الاسم
كالصق ولا التي يجبرهم ا فقد العلية كالزيدان وقد نبه على هذا في التسهيل بقوله
ويوصف بمصهوما الجنسي وأراد بالجنسي ما يقابل العلم لا ما يقابل الوشعي لجواز
يا أيها النبي وأما قول المرادى ان صارت بعد أى للحضور وقرأ ان ما فيه ألسا وقع
صفة لاى المفيدة لحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا لان المراد
انها للعهد (قوله أو باسم اشارة الخ) لم يفيد بها اذا وصف بدى الاف واللام تبعها
للتسهيل ولما في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله أيها اذان كالأرد كما (قوله وسبب
ذلك أن البدل الخ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل في
البدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه موافق على هذا الحكم ولكن البدل
كالمستقل لا يصح الا اذا صغ مباشرة حرف النداء وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا
الرجل لان الرجل لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هذا لان اسم الاشارة

المتميز بخلاف ذلك ولهذا قال مطبعا أى مبدىا كان أو معربا نحو يا سعيد كرز لا يحذف
ويا عبد الله كرزو يا زيدا يكررو يا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كالتاء على العامل وقيد النسق بالمجرد

لا يحذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) فضيحه تعين الضمة فيما يجوز
فيه الجمع بين يا وأل نحو يا رسول الله والله وهو محتمل ويحتمل الاخذ بالملام لا فهم
وحمل التعديل على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شأنه (قوله ولا في تكرير
لفظ المنادى المبني على الضم مضافا) الظاهر ان تكرير بمعنى مكرر أى مكرر لفظ
أدى أى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبني على الضم أى صورة فلا ينافي
قوله مضافا يقال المراد المبني على الضم في الجملة ومضافا في الجملة ووصف الشيء
بصفتين متماثلتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا جئى محالين متماثلين ولك أن تجعل
قوله مضافا محالين المنادى بدون صفة والمراد أنه مضاف في الجملة فلا يرد عليه ان
من جملة الوجوه الآتية ضم الأول على انه مفرد فلا إضافة حينئذ واحترز بالمبنى من
نحو ياتيم عدى تيم عدى بتكرير المضاف اليه وهو قوكيد وقوله مضافا من نحو يازيد
زيد فذلك في الثاني الضم على انه منادى ثان ولم يحز من ماله غير مورد تجوز الأكثرين
البديلية بأنه لا يتجدد لفظ البديل والمبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان استمع
أول أو قوكيد لفظي والرفع والنصب عطفي بيان على اللفظ وعلى المحل واعتطف
البيان بأن الشيء لا يبين نفسه (قوله فتعهما) لم قل نعم مع كونهما عربيين ليكون
الكلام جارا على كل الأقوال (قوله وهو تعجم) أى الثاني زائد قال في التصريح
وهذا مبني على جواز اقحام الامعاء وأكثروهم بأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين
المتضايقين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن يكون الثاني اعدم إضافة انتهى قالوا
ولا يجوز الفصل بين المتضايقين بغير نظرى الا في هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام
التصريح ان الاسم الثاني غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادة الزيادة المرادة
في زيادة الحروف كالباء ومن في النفي ففتحته حينئذ غير اعراب اذهى حينئذ غير
مطلوبة اعامل وانما حركها لانه مصدر زيادة هذا الاسم الخصوص على هذا الوجه
ولا ينافي ذلك قولهم في بيان هذا الوجه ولاصل ياتيم عدى تيم أو ياتيم عدى تيم
عدى ملحوظ ان يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشارح بأن نصب
الثاني توكيد بوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالثأ كيد للفظي وقال الدماميني ان
الثأ كيد للفظي أقي ولا يفسر بما قبله وما بعده مما كان عليه انتهى ولا يصح أن
يعرب حار اقحامه بدلا أو عطف بيان كافي صورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد
كمله والأول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه غير مضاف (قوله
أو باضماريا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف والفرق بين هذا
الوجه والذي قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البديل وان
قبل ان البديل على تقدير تكرار العامل لانه كالنفس تدبر المعنوي (قوله وهو ضعيف)

لانه لو كان بأل لم يطمح حكم
المستقل اذهى تمنع من
تقديره منادى اذ حرف النداء
لا يجمع معها (ولك) في
تكرار لفظ المنادى المبني
على الضم كذا في نحو قوله
يا ريد يذ بالبعملات القبل
نطاول الليل عليك فالتراء
وحدها الأول (فتعهما) على
أن الأول مضاف لما بعده الثاني
وهو تعجم بينهما ونصبه على
الثأ كيد أو على أن الأول
منادى مضاف الى محذوف
مما دللنا ضيف الى الثاني
على أنه عطف بان أو بدل
أو باضماريا أو أعني وقال
المقراء كلاهما مضافان الى
ما بعدهما الثاني وهو ضعيف
فيه مر تواردهما لين على
معمول واحد (و) الوجه
الثاني (ضم الأول) منهما
على أنه منادى مفرد معرفة
وهو الاربع ونصب الثاني

لما فيه من تواردها على ممول واحد لكنه يقول به وقد قال ان العاملين
لما اتحدوا منى وعملوا منزلة العامل الواحد (قوله على ما سبق) أى على انه عطف
بيان على المحل أو بدل أو باضمار يا وأعني قال ابن مالك أرتو كيد لفظي واعتزله
أبو حيان والمصنف بما أحجب عنه

﴿فصل في الترخيم﴾

(قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما تناول البعض تنزيلا في شمل التعريف
حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الأخير وتأه التأنيث وأما الجواب
بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها فبأنه لا يدل على أن معنى الترخيم
حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للآخر وغيره ألا يخفى ان هذا تعريف
للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف في ترخيم التسمية غير الآخر والمراد بكونه على
الوجه المخصوص أن يكون اعتبارا جوازا يخرج المحذف في باب عصا وقاض
لان المحذف لعل وكذا نحو أب أمه أو فحذفت الواو لان الواو بقيت ساكنة لثبات
الامر المطلوب من الاعراب ولو تخرجت لحصل النقل فحذفها لعل تصير بنية
ويخرج أيضا حذف لام بدوم لانه واجب لكن يرد نحو بدوم فانه منقوص من
الذدن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض
الكلمات حذف آخرها اعتبارا جوازا مع انه ليس ترخيما (قوله المعرفة)
المراد ما في المؤنث بالثناء المعين ليشمل التسمية المقصودة نحو يا شاول يا حارلعتين
وفي غيره العلم (قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ) لما ذكر في المطولات
وأشار الشارح الى ورود ذلك على المطلق المصنف (قوله ولا المضاف) أى حقيقة
أو حكما فدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولا المحكي) المراد به المركب الاستنادي
واحتزبه عن المزجي وبعضهم يقول السماع مقصود من التعرّب في ترخيم
المركب المزجي وانما أجاز به بعضهم قياسا على ما فيه تأه التأنيث لان الجزء الثاني
يشبه تأه التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب ونصغير صدره كما ان
تأه التأنيث كذلك (قوله حذف آخره) أى المنادى وذلك متعين على كلام الشارح
كلا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا ينبغي هنا تخير الجاهل ارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وخروج الآخر المحذوف في غير الآخر
ولم يشير الآخر بكونه حرفا كما قد بان الحاجب فتمت كلامه الحرف والحرفين وخز
المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية ﴿تنبيه﴾
قال المرادى أجاز الجمع وهو روصف المرخم ومنه ما قرأه السيرافي واستفهمه ابن
السراج انتهى وانما أخرته على لغة عدم الانتظار يحوز رفع تابعه مراعاة للافظ وأما

على ما سبق وفهم من كلامه
أنه لا يجوز ضم الثاني ولا
يختص الوجهان بالعلم بل
اسم الجنس والوصف كذلك
نحو يا رجل رجل القوم
و يا صاحب صاحب عمرو
﴿فصل في ترخيم﴾
المنادى وهو لغة تزيين
الصوت وتليينه يقال صوت
ترخم أى رقيق واصطلاحا
حذف بعض الكلمة على وجه
مخصوص وهو ثلاثة أنواع
ترخيم نداء وترخيم ضرورة
وترخيم تسمية وعلى الأول
اقتصر فقال (و يجوز
ترخيم المنادى) لا مطلقا
بل (المعرفة) لأنها أكثر
نداؤها فدخلها التخصيف
بحذف آخرها فلا يرخم نحو
يا رجلا خذ يدى لانه تسمية
وكذا لا يرخم المستغاث ولا
الندوب اتفاقا ولا المضاف
خلافا لكونه في غير ولا المحكي
خلافا لابن مالك ولا المبني
قبل النداء كذا م خلافا
لبعضهم قاله في الجامع
(وهو) اصطلاحا (حذف
آخره تخفيفا) على وجه
مخصوص ونخص الآخر
بذلك لانه محل التغيير ثم
لما دى ضرورة بان تخيوم تأه
التأنيث ويجرد عنها (فقد
التاء) يرخم (مطلقا)

وهو المجرد منها انما يترجم
(بشرط ضمهم) فغير المفهوم
كالاضافي والمحملي لا يترجم
وان كان علما (وعليهما)
فغير العلم كالشكر لا يترجم
وان كان ضمهما ونحو
بعضهم ترجمهما فبما ساعلى
قولهم اطلق كراويا صاح
وهو قياس على شاذ
(ومجاوزه ثلاثة أحرف)
فلا يترجم الثلاثى وان كان
محرك الوسط وجوزه
الاخفش مطلقا والفراء
محرك الوسط اجزاء لحركة
الوسط مجرى الحرف قياسا
على اجرائهم فحسب مجرى
زينب في ايجاب منع
النصرف والمشهور ما ذهب
اليه المصنف فاذا اتفقت
المجردة هذه الشروط جاز
ترجيحه (كما جعف) في بدء
جعفر ثم المرحم فيه لغتان
احدهما قطع النظر عن
المحذوف للترجيح فيجعل
الباقى كأنه اسم تام موضوع

على لغة لا تنظر فيه نظر اذ لا ضم في اللفظ ويظهر جوار رفع تاءه لان الحرف
الذى حقه الضم في حكم اللفظ ويؤيده جوار رفع الناصب قبل التذاع فتأمل (قوله
أى سره كان علما الخ) اشارة الى أنه أريد بالاطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد
لأنه لا يشترط فيه شئ أصلا فلا ينافى أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة الى آخر
ما تقدم (قوله قياسا على اجرائهم سقرا الخ) قيل العرق أن حركة الوسط بقية اعتبارت
في حذف معرفتة على الكامة وهو التويز وما هنا في حذف حرف أصلى وأيضا
ليس الحذف ما هنا واراد على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس (قوله ثم المرحم فيه
لغتان) ليس في كلامه ما يظهرونه جريان اللغتين في كل ما رخم ولا ينافى أنه
لا يجوز الترجيح على نية المحذوف فيما فيه ليس علما كما أوصفته خلافا لما قال ان
اشتهر العلم بسماء مما يزيل اللبس في الغالب ولا يجوز الترجيح على عدم نية وفيما
يلزم بتقدير تمامه عدم النظر كطية لسان في لغة من كسر اللام ونحوه مما في المطولات
(قوله وغيره) من الصحة والاعلال ومن ظهور الضمة ان كان حرفا محذورا
يا هرق ولو وصف بابت نحو يا هرق بن فلان جازا فتح وتديرها ان كان معة لا ضمير
يا سارى وثبوت الياء دليل على التقدير كذا في المرادى وفيه انه لا ينافى الاعلى تقدير
على سارية وتخصيص مثله اللبس بالصفة ولا فسارى ملبس وقضيته انه لا فرق
بين الصفة والعلم التزام الحق من ينظر في نحو سارية وناحية وقد يقال التزام الحق من
ينظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا اللبس كل منهما فيمتنع ترجيحاً رأسا نحو
فتاؤه على الوجهين بل ليس ينافى غير مرخم لكن قضية تجويز ابن مالك
ترخم نحو المثنى والجمع يحذف زائد فيه عدم موافقته على ما ذكره راجع الفرق
انها التانيث وضعت لتيسير المؤنث فلا يبق حذفها عند اللبس لئلا ينافى الغرض
من وضعها ولا كذلك ما عداها (قوله أى بضم) فيه ان النصب يرفع الخلاف
سماعى والاولى انه منصوب على الحال لئى حال كونه ضمما أو ذاهم (قوله وهى
الاكثر فى كلامهم) لان المحذوف للترجيح في حكم الموجود لانه مراد ويرد على قوله
فيبقى الخ ما كان مدحما في المحذوف ولولم يكن بعد ألف فانه ان كان له حركة أصلية

على تلك الصيغة فيعطى من البناء على الضم وغيره ما ينسخه قول محذوف منه شئ وتسمى هذه اللغة من لا ينتظر
فتقول في جعفر يا جعف (ضمما) أى بضم آخره وفي منصور يا منص بفتح بديهة ضمها ضم غير تلك الضمة التي
كانت قبل الترجيح بدليل أن هذه يجوز اتباعها وثبات لاوى نحو ديا شى بقلب الضمة كسرة الواو ياء تطرفها بعد
ضمها ولا يجوز بقاؤه الا به يؤدى الى عدم النظر اذ ليس له اسم معربا آخره ولا ضرورة قبلها ضمة (و) الثانية أن
ينوى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله ولا يعل ان كان حرف علة وهى الاكثر فى كلامهم فتقول في جعفر
يا جعف (فتحا) بفتح الفاء وفي منصور يا منص بفتح الصاد وفي نحو ديا شى بفتح الواو على صورتها
من غير ابدال الا نفا في حشو الكامة لنية المحذوف وفي بعلب يا بعل بفتح اللام ثم اعلم أن المحذوف للترجيح

انا حرف واحد وهو الغالب
 وقد اشار الى الثاني بقوله
 (و يحذف من نحو سلمان
 ومنصور ومسكين خرفان)
 الحرف الاخير وما قبله مما
 استكمل شروط الترخيم
 وكان ما قبل آخره حرف ابن
 سا كننا زائد اكم لا أربعة
 أحرف فصاعدا قبله حركة
 من جنسه ولو قد برأفتقول
 فيها يا سلم ويا متص ويا مسك
 بخلاف نحو سفر رجل وهبيخ
 ونختم وسعيد وفرعون
 وغريق والى امثال بقوله
 (ومن نحو معدى كرب)
 مما هو مركب تركيبا
 مفرجا (الكلمة الثانية)
 فتقول فيه ياء معدى وفعل
 كلامه ما آخره ياء كسبية
 وما سمي به من العدد المركب
 كخمسة عشر وليس يسمي ترخيمه
 من العرب وانما أجازوه
 الفوريور قياسا وقد تقدم
 أن المجرد انما يرحم بشرط
 فيه وكان هذا مقتضى وكا
 يجوز ترخيم الاسم في البناء
 يجوز ترخيمه في العروقة على
 اللغتين بشرط صلايته
 لان يادى ومجاورة ثلاثة
 أحرف ان لم يكن البناء
 (فصل في الترخيم)
 والندبة فالأندبة
 من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة

حرك بها نحو مضار ومحتاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان أصله السكون
 حرك بالفتح نحو اسبح واسم نيت اذا جعل علما وكذا نحو نحو بص تصغير خاص ونحو
 التوب لو سميت بهما (قوله أما حرف الخ) لم يرد المحصر لانه قد يكون كلمة وحرفا نحو اثني
 عشر واثني عشرة عليان لان عشرو عشرة بمنزلة النون لكان قال ابن الخاحب الثاني
 اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف
 نحو ربه وناو رغبتا اذا سمي به ما عند الكوفيين فيقولون يا رغب ويله رب ولم
 يحذف البصريون الالف (قوله وهو الغالب) لان الحذف خلاف القياس
 فتقلبه أولى (قوله وكان ما قبل الآ خر الخ) أى زيادة على تلك الشروط وبشرط أيضا
 لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختموما بالياء لان ما قبله تاء التأنيث اختص بأحكام
 منها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها
 فتقول في عقبته ياء عقبها بالالف (قوله ما كنا) المحققون لا يطاقون أحرف اللين على
 أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة وقوله ساكنة وصف كانصف (قوله ولو قد برأ) كافي
 مصطفون ومصطفين مسمى بهما الحرف اللين فهما ليست الحركة المجانسة لظاهره
 وانما هي مقدرة اذا أصل مصطفون ومصطفين مصطفين ياء مضمومة
 في الأول ومكسورة في الثاني فتقول في ترخيمه ياء مصطفى يحذف الواو والنون كما
 مشى عليه ابن مالك وكان الاصل في ترخيمه أن قال ياء مصطف حذفت الالف لانها
 الساكنين وترك ما قبلها على ما كان عليه من الفتح لكان هذا يؤدي الى الحذف
 من غير موجب اذ موجب حذفها وارا الجمع وياؤه وقد ذهب في الترخيم فاحتاجوا
 الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا ياء مصطفى وأما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد
 لان الترخيم على من نوى به الم حذف كالموجود (قوله بخلاف نحو سفر رجل الخ)
 محذورات قوله حرف ابن مالك الخ على الترتيب والهمج يقع انهما والياء الموحدة
 وتشديد الياء التحمية وبالهاء المعجمة الغلام الممنلى (قوله وانما أجازوه النحويون)
 أى بعضهم وقد تقدم انه يحذف من اثني عشر واثني عشرة مع الجوز اذا (قوله وكان
 هذا مستثنى) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلغة عرابه اعرابا لا
 ينصرف (قوله بشرط صلاحية لان يادى) احتراز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأن
 ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله * قوا لمن سكة من ورق الحمى * وانما
 هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاورة ثلاثة أحرف الخ)
 مثال الاور قوله * انعم الفى تعشوا لى ضوء ناره * لطريف ابن مال ليلية الجوع
 والخصر * ومثال الثاني قوله * ليس لى حتى أل بن حنظل * أراد حنظلة

ويصير في الاسمعة ثوابا لندبة

(قوله وتضمن الخ) أي تستلزم ولا يخفى أن المستغاث الذي تتضمنه المعنى وإيقاع الاستغاث على الاسم اصطلاحاً والأفالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف المانظ بصفة المعنى وكذا يقال في المستغاث من أجله (قوله الأيا) ذكر بعضهم أن يابن نادى العبيد وأكالب عبيد فلم أن لا يستغاث بالقرب إلا أن كان كالعبيد أو يقال الاستغاث كالبعد لا حتماً جهاً إلى هذا الصوت لأنه أعون على اسراع الإجابة المحتاج إليها (قوله أن يجرب لأم مقبوضة) أي عما كان يجرب به قبل النداء ما ختمت اللام مناسبة معناها المعنى الاستغاث وهي لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (قوله الثانية أن يزداد في آخره الخ) مخرج الجامى كالرضى بأنه حديثاً مبنى على الفتح وان تواليه لا ترفع ومقتضاه أن أف الاستغاث إذا لحقت المثني والجمع على حده صارا مبنيين على البناء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فإن الالف لا تقتضى كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبنيًا على الفتح هو في محل نصب كالموظاهر لأنه معمول به فلا تغفل (قوله لتزيله منزلة الضمير) أي فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو بالهكول وللشبان فإنه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثاً واقعا موقع الضمير فالحق أن الفتح لا مبرر هنا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو بالظلم أي يا قوم للظلم وجعل الجامى هذا الأخير ففتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الاسم **تنبيه** محل ما ذكر في الأسماء الظاهرة داخل الأصل فاعبر بالفرق فيما أسامع المصنف ففتح اللام معهما الأمع الباء فتكسر فمهما قال في المعنى ذا قير يالان وياي اجمل كل منهما أن يكون مستغاثاً وأنه وان يكون مستغاثاً من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله * فباشق ما أنى وياي من النوى * وأوجب ابن عصفور في ياي أن يكون مستغاثاً من أجله لأنه لو كان مستغاثاً كان التقدير يا أدعولي وذلك غير جائز في غير باب طننت وفقدت وعدمته وهذا لازم لابن جني (قوله أنول) أي فيه أقوال وأنول بالز ياءه فبلاين خروف ووجهه أن الفعل في النداء يتعدى بنفسه وبدايز محبة اسفاطه أو ما قبله اللام ورد بأن الز ياءه على خلاف الأصل والقول بأن أمته لاسية يذهب إليه ابن جني جرياً على مذهبه أن حرف النداء اسم فعل وغيره لا في حرف النداء معنى الفعل ورد بأن معنى الحرف لا يعمل في الجر وروفيه نظراً لأنه قد عمل في الحال في قوله * كأن قلوب الطير وطبار يابسا * وأنول بأن أمته لاسية بالفعول المحذوف ذهب إليه سيبويه واختاره ابن عصفور أعرض بأن فعل النداء يتعدى بنفسه وأوجب بأن أمته لاسية لاسية لاسية

وتضمن المستغاث والمستغاث
من أجله والمستغاث ولا
يستعمل معهما من أحرف
النداء إلا بالخاصة ويجب
ذكرها لأن الغرض من
ذلك إزالة الصوت والحذف
مناف لها وله ثلاثة أحوال
أحدها أن يجرب لأم مقبوضة
وهي أكثر أحواله الثانية
أن يزداد في آخرها أف
تعاقب اللام السائلة أن
يجرد من اللام والالف
ويجعل كالتنادي المستعمل
وهذه أقلها وإذا تقرر هذا
فعلى الأول (بقول المستغاث
إذا استغاث بالله يالله
للمسلمين ففتح لام المستغاث)
وجوباً لتزيله منزلة
الضمير وجره بالالتصيص
على الاستغاث وهو هل هي
زائدة أو متعلقة بيا
أو بالمحذوف أنوال وإنما
أعرب المستغاث لتركبه مع
اللام

قوى وردان اللام المقوية زائدة وهو لا يقولون بالزيادة واعتبر أيضا
 بأن اللام لا تدخل في نحو زيد امرئ مع أن الناصب ملتزم الحذف وأوجب بأنه
 ما ذكرناه هو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك
 حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا لينة
 لم يجوز حذفه ثم انه ليس باللفظ المحذوف فلم ينزل منزلة ممن كل وجه وأجاب ابن
 أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتقاء في نحو يا زيد امرو والتعجب في نحو
 يا لدا واهي (قوله فاشبه المنادي المضاف) ولان علة تاءه مشابهة للحرف واللام
 الحارة من خواص الاسم فبدخولها ضعف المشابهة فأعرب على الأصل (قوله
 واذا نعت جار في نعته الجارح) أي ولا موضع رفع له لينعت بالرفع وقيل ان يا صار
 حكمة في النداء حكم العامل اذا البناء فيه ما يشبه الاعراب فلما دخل الحرف
 اعتاد زوال عمل اللفظ او صار بمنزلة ما زيد يجار فعله هذا هو موضع رفع فينعت بثلاثة
 أوجه وجزم الرضي بامتناع ما عدا الجر (قوله غالبا) من غير الخاب فتجهامه
 اذا كان ضميرا غير يا المتكلم وقد يجوز المستغاث له من لان اتأني للتعليل كاللام
 كقوله * يا لرجال ذوى الالباب من زفر * كذا في التسهيل وقيل المستغاث
 في شرح الكافية بالتعجب وقال وقد نغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة
 معنى التعجب وقال المصنف في الحواشي الحق عندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد
 الخلاص منه او يراد تخليصه مما نزل به أو بما وقع نزوله به فعلى الاول يصح المجيء
 باللام والمجيء بمن نحو يا زيد لظالم ويا زيد من الظالم وعلى الثاني يتعين اللام ومعنى
 يا زيد لظالم ادعوك له لتخلصنا منه (قوله متعلقة محذوف) أي فعل محذوف
 تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملة ان وقيل انها تتعلق بفعل النداء وذهب اليه ابن
 المضاع ورد بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفا جرو قيل بحال محذوفة
 فالكلام جملة واحدة (قوله الا في المعطوف) اللفظة شاملة للعطف بغير الواو كالقاء
 ونحو ولا مانع منه اذ قد قصد الاشارة الى تأخر وترأخي رتبة الشان عن رتبة الاول
 في النجدة والاعانة (قوله يا ليهول) يجوز بيت صدره * يبكيت ناء بغيد الدار
 مغرب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لأمن اللبس) يفهم منه ان الالتباس
 موجود فبما اذا كررت يا ووجهه ان المستغاث له فبدلي حرف النداء اذا حذف
 المستغاث ثم انه انما يحسن ما ذكره هنا لو علم فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما
 فعل غيره (قوله يا زيد العمرو) المنادى في هذه الحالة مثنى على الفتح وصيغة
 الكافية وشرحها للجامي وفتح أي يبي المنادى على الفتح لالحاق الفها أي ألف
 الاستغاثة بأخره لا قضاء الالف فتح ما قبلها انتهى وحينئذ فليس في تابع هذا

فأشبه المنادى المضاف
 واذا نعت جار في نعته الجر
 على اللفظ والتعجب على
 المحذوف يا زيد العا دل
 لظالم وأما المستغاث له
 ولامه مذكورة على الأصل
 تخالفا متعلقة محذوف
 بخلاف المستغاث فلامه
 مفتوحة (الا في المعطوف
 الذي لم تذكر معه يا نحو
 يا ليهول والاشباب للتعجب)
 فتمت كسر لاه لأن اللبس
 ادخله على المستغاث
 الذي قبله يقتضي أنه مستغاث
 أيضا المستغاث من أجله
 وكذا تسكر اذا كان يا
 المتكلم نحو يا لي للناسية
 فاذا تسكرت معه يافتحت
 اللام نحو
 يا قومي ويا لأمثال قومي
 (و) على الحالة الثانية تقول
 (يا زيد العمرو) بالطاق
 ألف في آخره عوضا من
 اللام في أوله

ولا يجوز أن يبدأ العرو (و) على (١١٩) الحالة الثالثة تقول يا زيد لعمر و يضم زيد كالمنادى المستعمل

ومن ذلك قوله

(أيا قوم للجب الجب)

وللافتلات تعرض للاريب

وقد يكون المستغاث مستغاثا

له نحو يا زيد (زيد أي

أدعوك أنت نصف من نفسك

وأما التذبة فهي بداء

المتفجع عليه افتقده حقيقة

أو حكما أو المتوجع منه

له كونه محل ألم أو سبب له نحو

سملت أمرا عظيما فاصطبرن له

وقت فيه بأمر الله يا عمرا

وقوله

فرا كيدا من حب من لا يحبني

ومن عبرات ما هن فناء

وهي من كلام النساء

في الغالب والغرض منها

الاعلام بعظمة المصائب ومن

ثم لا يندب الا المعروف وأما

قواهم وامن حفر بئر زمزم ما

فهو في قوة قواهم واعبد

المطلباء اذن المعلوم ان من

حفر بئر زمزم هو عبد

المطلب ولا يستعمل مع

المنسوب من حروف النداء

الاحرفان او هي الغالبة

فيه والمختصة به ويا اذالم

يلتبس بالمنادى المحض

وحكمه حكم المنادى فيضم

النادى الا انصب ويدل ذلك صرح الجاحي (قوله ولا يجوز أن يبدأ العرو) لان اللام

تقتضي الجر والالف الفتح وتبين انما تناف فلا يجوز الجمع بينهما (قوله وقد

يكون المستغاث الخ) أي تشرعوا وتهددا (قوله نهى نداء الخ) أي اصطلاحا وأما

لغة فالتفجع على الميت وذكر خلاله جملة في زعم النادب ثم المراد انهم ينادون

سورة لاحق نداء مستجيب (قوله أو حكما) كقول عمر رضي الله عنه وقد أخرج

عبد بن حمزة صاحب قوامين العرب واعمره (قوله نحو وقت الخ) مثال للمتفجع

عليه (قوله وقوله فوا كيدا) مثال للمتوجع منه لكونه محرا ألم ومثال التوجع

له لكونه سبب ألم وقوله تنكبهم دمه ماء موله * وقول سلى وارزيت

وارزيت بسبب التفجع (قوله ومن ثم لا يندب الا المعروف) فلا يندب السكره فلا

يقال وارزيت خلافا لمن أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمره اصحابه

وأوجب بأن السكره هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال وعمره ومقتضى كلامه

في الاوضح ان العلم يندب وار لم يكن معروفا ثم هذا في المتفجع عليه أما المتوجع منه

فان لم تقول وامصينه وان كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى)

فيه إشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف

مخصوص نائب مناب أدعو ومن ثم معوا في النداء يا غلامك لان خطاب أحد

المسموعين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التذبة واغلامك

وتقدم بسبب آخر متع يا غلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعني اذا وقع

الندوب على صورة قسم من أقسام المنادى في حكمه في الاعراب والبناء حكم ذلك

القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع

نكرة كالتقدم ولا إشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأفهم كلامه انه

اذا اضطر الى تنوينه جازمه وفتح كقوله * واقعسا وابن قيس * (قوله

واضار يازيده) منسلة واثلا ناوثة ثناء (قوله ولك زيادة ألف في آخره) أي

مع آخره أي بعد آخره أو آخر ما قبله على ما سمي أي وطاهره سواء كان واوا أو ياء

امكان أو حب بعضهم لحاق الالف بياثلا ليلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير

الحاق الالف في المستغاث وقت مرحوا هناك بأنه حينئذ مبنى على الفتح وفيما

أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس في نعته الا انصب لكن

الشالبي يجوز تقدمه يراضم مع ألف التذبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فلجوز

المقام (قوله أول ضمير نحو ورا أساه) هذا على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد

ان كان مفردا نحو وازيد ينصب ان كان مضافا أو ضمير به نحو واعبد الله وواضار يازيد ولك زيادة الالف في

آخره وهي أكثر أحواله واليهما أشار بقوله (والنداب) أي يقول (وازيدا) بالاف في آخره مفردا كان أو مضافا

لظاهر نحو (وا أمير المؤمنين) أو لضمير نحو (وارأساه) أو ضمير بالضم ان نحو والظاهر العاجل لأمر كبا

شعروا ممدى كرا ويحذف
 اهذه الاف ما قبلها من ألف
 شعروا موساه أو توين في
 صلة أو غيرها شعروا من
 نصر محمداه وشعروا بابكره
 أو ضمة اعرابية أو بناءية
 شعروا ممداه فبين اسمهم
 أو كسرة كذلك نحو واعبد
 الملكاه واحدا ممداه فان أوقع
 حذف الضمة أو الكسرة
 في أبس ابقيا وقلت الاف
 يا بعد الكسرة شعروا غلامكي
 فواوا بعد الضمة شعروا
 واغلامهوه واغلامكموه
 لأنك لو أبقيت الاف
 لا وهم الاضافة الى كاف
 الحاطب وهاء الغائت فوالمتى
 (ولت زيادة الهاء) بعد ألف
 الندة أو بدلها (وقعا)
 نحو وا زيد واغلامكميه
 واغلامكموه لان الغرض
 من التلوين والتطويل
 وأهـ كلامه أنه الاتراد
 وصلاتهم تراد فيه ضرورة
 معنوية ومكسورة ومن ذلك
 قوله
 ألا يا همرا وعمره
 وعمره بن الزبيره

بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالالف أمام على لغة من قال يا عبدى بفتح الباء
 أو يا عبدى باسم كما يقال في الندة يا رأسى يا ماء الفتح على الأول واجتلابه
 على الثاني (قوله من ألف) أى مقصورة غير مبنية كما مثل فاء كانت مبنية كفى
 عصافانك تحذف التنوين فتعود الاف المقصورة فتلتقى مع ألف الندة فتحذف
 وتبقى ألف الندة حذافا للكوفيين فانهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغنى بها
 عن ألف الندة ويرد ان الطارئ يزيل حكم الثابت وان ألف المقصور جزء كلمة
 وألف الندة كلمة وان ألف الندة اجتمعت لمعنى فحذفها لا يلحق أما الممددة
 فانهم لا تحذف سواء كانت للتانيث كهمراء أو غيرها كزكريا (قوله نحو واموساه)
 لا يبعد مددرا الضم على المحذوفة كذا في حواشي الاشعوى للشهاب القسبي وفيه
 ان المندوب المحذوف بالالف مبنى على الفتح كما هو التحقيق وينبغي أن يكون الفتح
 مستدرا على الاف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الاف والبناء
 كالاعراب من أحوال الاواخر (قوله اعرابية) فتقول واقامز يده (قوله كذلك)
 أى اعرابية أو بناءية (قوله واعبد الملكاه واحدا ممداه) الاول لما كسرت اعرابية
 والثاني لما كسرت بناءية وينبغي أن يكون المضاف اليه هنا أعنى الملكاه ممدرا
 مقدر الجرح ولا يقال انه مبنى على التثنية كفى وازيد لانه غير مندوب فليس منادى
 حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهوره الفتح لاجل الاف فيقدر الجرح
 والمندوب انما هو المضاف لكنه معرب لان الاف لم تلحق آخره وألف الندة
 لا تقتضى البناء على الفتح الا اذا خلقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف
 اليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القسبي عند
 قول الاشعوى وقال واعبد يا واعبد ما نصه الظاهر ان عبداهذا ونحوه منصوب
 بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الاف لا ممداه الفتحة الظاهرة لانها
 لاجل الاف ولا هو مبنى لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتأمل (قوله
 نحو واغلامكي) قياس ما ذكره عبد الملك ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا
 وان الضمائر المضاف اليها في محل جراد لا تصور فيها الاعراب التقديرى (قوله
 والمثنى) فان قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدرة لان الواو مرادة ولذلك وجب الضم
 في قولك غلامكم اليوم رد اللام الى أصلها (قوله أو بدلها) أى الواو والياء
 (قوله الا يا همرا) هذا البيت من مجزوء المصارع وتامه مفاعيلن مفاعيلن
 فاعلان مرتين والجزء اسقاط جزأيه لافرق بين كونهما العروض والضرب
 أو حشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض ومن الثاني
 الحشوة فتطبعه الأبا ع مفاعيلن ر وعمره مفاعيلن ر وعمره مفاعيلن

ن الزبراء فاعلاش وبهم ذاظهر ان الهاء التي لحقت المذروب الاول وقعت في
الوصل متحركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادى هو عند الجمهور من اجراء
الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال أما يجوز في الوصل فتناسب لاجراء
الوصل مجرى الوقف وأما كسرهما أو ضمهما فليس كذلك

المفعول المطلق

قوله أى الذى يصدق عليه أى لغة وأما اصطلاحاً فيصم المفعول لاقه على كل من
سمايل الخمسة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاماً كقوله
وعملت وليس ما تحتله بالذى يوجد مخالفاً للجماعة وبما تقرر من أن المراد صحة
الصدق لغة اندفع ما في المغنى من قوله وجرى اصطلاحهم على أنه اذا قيل مفعول
وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دوراً خفوا اسمه وانما كان حق
ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق وليس لهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول
الا قيداً بقيد الإطلاق انتهى لان ذلك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة
وأيضاً لما هنا باعتبار ما ينبغي وما هنا لا بهم هذا الاعتبار (قوله اسم مفعول) أى
اسم هو لفظ مفعول فالإضافة بيانية والمراد هذه المادة التي هي ميم الخ وليس المراد
باسم المفعول الذى يشتق من مصدره للدلالة على من وقع عليه الحادث فان ذلك
مقابل لاسم الفاعل وار لم يذكر بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي
ما ينبغي منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أى يجازى حرف أو اسم لانه المفعول
الحقيقي الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بأن إطلاق المصدر
والفعل على الأثر يعنى المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الأثر
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوى الذى هو المصدر
تأثيراً كان أو أثراً ولا يعنى بكونه مفعولاً الا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وهذا
وقيل انما سمى المفعول المطلق لان المفعول عند المصنف لا يصرّف اليه أو لانه
مفعول لكل فعل اذا من فعله والانه مفعول مطلق بخلاف باقى المفاعيل وفيه
نظر اذ لا فعال الجامعة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشري
الخ) يعنى انما قدمناه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول
حقيقة كامراً آنفاً فقط ما قيل ان في كلام الشارح نظراً لانهما لم يقدماه لذلك
بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولاً حقيقة وتسمية
كل منها مفعولاً انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه
وبذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان ذلك من ضرورة
صدق القيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغير لافنى لا بقيد فلا تقييد

وأجاز الفراء انما هنا في
الوصل بالوجهين ولا فرغ
من المفعول به شرع بتكم
على المفعول الثانى (و) هو
(المفعول المطلق) أى الذى
يصدق عليه اسم مفعول من
غير قيد ومن ثم قدمه
الزمخشري وابن الحاجب
على المفعول به بخلاف بقية
المفاعيل اذ صدق المفعولية
عليها قيد بالاداة

الاجتناب الصورة وصحة المطابق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة المطابق
المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أي الصريح فلا
يجوز أن يقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضرب به أنه أن اضربه لان أن تخلص
الفعل الى الاستقبال والتأكيدها انما يكون بالمصدر والمهم ولان أن يفعل يعطى
محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسبق له أن تقع مع صاتها
موقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتي فان المنسوب مفعول به وأجيب
بأن المكرهاته الاعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق
منها فعل اسند اليه وكونها بحيث رفع علمها فعل المكرهاته فاذا كثرت بعد الفعل
بالاعتبار الاول نحو كرهت كراهته فهي مفعول مطلق أو بالاعتبار الثاني نحو
كرهت كراهتي فمفعول به (قوله الفضلة) أي ليس جزأ من الكلام بأن لا يكون
مسند اولاً مسنداً اليه (قوله فخرج بالفضلة) لم يذ كر ما خرج بالمصدر وهو
الجملة فلا تقع مفعولاً مطلقاً ومأقوله ابن الحاسب من أن الجملة المحكية بالقول
مفعول مطلق رده في المعنى وحديث الاخراج بالجنس في شهرته ما يغني عن
التنبية عليه (قوله نحو قيامك الخ) أي نحو قيام من ذلك وقس عليه ما بعده لانه
خبر فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضرب مثله فرتان وان حصل به
بيان العدد (قوله وجد جده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جدي زيد جدي ثم
قص المبالغة في وصفه الجرف اسند الى الحد مجاز للابسة بينها وهو صدوره منه
(قوله مؤكداً عاملاً) أي مقر رعايته وفائدته دفع توهم السهو والتجاوز وعليه
حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً أي كليمته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم
لومى فهو من قبيل التأكيدها للفظي كما مرخ به ابن جني خلافاً لا لادى حيث قال انه
ليس من التأكيدها للفظي بل مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا
لا يأتي التأكيدها في المجاز وقوله

بكي الحزن من روح وانكر جلده * وعجت عجباً من جذام المطارف

نادر لا يقاس عليه واحراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة ويرده ان السعد مشرح بأن
التأكيدها للفظي يرفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير وأقره السعد ومراده بقوله
مؤكداً انه يجي للمجرد التأكيدها لافانوعى والتأكيدها لافانوعى والتأكيدها لافانوعى والتأكيدها لافانوعى
انما اقتصر فيها على غير التأكيدها لان الغالب عند افادة النوع والعدد ان يكون
المقصود بالذات مجرد بيانها (قوله ان كان) أي العامل (قوله والافلح مصدر) أي
وان لم يكن العامل مصدر بل فعلاً أو وصفاً فالفعل المطلق مؤكداً لمصدر المفهوم
من ذلك العلم وبهضمه أطلق ان المصدر مؤكداً له توسعاً ومن العجب شرح

(وهو المصدر الفضلة) أي
الاستغنى عنه (السلط عليه
عامل) ينصبه (من) مدة
(الفضلة) وذلك (كضربت
ضرباً أو) عامل (من معناه)
بأن واقعة في المعنى ولم يكن
من مادته وذلك (كفعدت
جلوساً) ألا ترى أنهما
متحدان في المعنى دون
المادة فخرج بالفضلة
العمدة نحو قيامك قيام
حسن وجد جده وعما بهما
نحو عجت حديثك وقت
احلال لك وانتصاب المصدر
المراد بالفعل المذكور
وهو مذهب المازني والمنقول
عن الجمهور أن ناصبه فعل
من لفظه مقدر ثم المفعول
المطلق ثلاثة أقسام مؤكداً
عاملاً ان كل مصدر او لا
فلمصدر المفهوم منه

نحو ضربت ضربا والاصافات
صفا وأنت مطلوب طلبا
وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه
باتفاق لانه بمثابة تكرير
الفعل ولا نه اسم فعل محتمل
للقليل والكثير ومبين لتوعد
عامة بأن دل على هيئة صدور
الفعل اما بامهم خاص نحو
رجع القهقري أو باضافة
كضربت ضرب الامير
أو بوصف كضربت ضربا
ألبا أو لام العهد كضربت
الضرب أي الذي عهد
ويسمى المختص ويجوز تثنيته
وجمعه ان ختم بقاء للوحدة
كضربة وظاهر كلام سيدي
المتع واختاره السلاطين
ومبين بعدد عامله بان دل
على مرات صدور الفعل
كضربت ضربتين وضربات
وهذا جازي تثنيته وجمعه
باتفاق وأدرجه ابن مالك
في التسهيل في المختص
وجعل الفعول المطلق
قسمين مبهما ومختصا فعلى
المختص قسمان معدود وغير
معدود وناسبه امثله
أو وصفه كما مر أو مصدر مثله
كعجبت من ضربك ضربا
شديدا

لشأنه ككلام من أطلق والاعتذار عنه والتحقيق ما ذكره الشارح لانه
بضرب ضربا ثانيا كذا في المصدر الضمير وحده لا للأخبار والزمان
ينضمم ما بالفعل قبله ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي
كيد حقيقة (قوله نحو ضربت الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لانه
التي تكرير الفعل) أي والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابة وفيه اشكال
لانها ثبوتيا كيد مصدر والمصدر ثبتي ويجمع وقيل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا هو مذهبنا فان قلت فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كما لا يصح الاسناد الى الفعل
ايضا فهو المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فاني يكون
مفهومه مفهوما للفعل وأجيب بأن المصدر بغير مفهوم الفعل حقيقة ويتقدم
مفهومه باعتبار من جهة أن الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد
في اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا
يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لانه دال على الماهية
بمعارة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث
عن المصدر كاثرا اسماء الاجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعا ألا ترى
مطلوب لا كل أ كذا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر
نفس الماهية المعارة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل
لأنه ليس كذلك المصدر لمفهوم من الفعل وانه لو قال ان أ كذا ونوى أ كذا
ولا كل لا يعمل بثبته (قوله ومبين لنوع عامله) أراد به ما يدل على نوعه فقط
ول ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو ضربت به جميع أنواع الضرب
قوله له عدد عامله أي وحدته أو كثرته (قوله بأن دل على مرات صدور الفعل)
صافه مرات للجنس الصادق بالمرّة والاكثر (قوله امثله) لا يمنع عمل الفعل
بمصدرين ولا ثلاثة اذا اختاب منهاها وفاقا للسرياني وابن طاهر وان منع
عن الاخفش والمبرد وابن السراج والاكثرون وفي البديع اذا قلت ضربت
بشديدا ضربتين كان ضربتين بدلا من الاول ولا يكونان مصدرين لان الفعل
واحد لا ينصب مصدرين فأما قوله

ووطئت اوطئا على حلق * ووطئ القيد ثابت القدم

لا يكون الثاني فيه بدلا لانه غير مذكور كنهه بمعنى مثل ووطئ المقيد أو على افعال فعل
قوله أو مصدر مثله) ينبغي أن يجعل المثل على المماثل ولو في المعنى ليشمل نحو
ما لك من ديفا (قوله كعجبت من ضربك الخ) لم يمثل بقوله تعالى فان جهنم
أو كم جزء موقور الان جزءا وان كان بلافظ المصدر لكن معناه المجزى به

لحمه على جهنم فالمعنى أن جهنم هي الشيء الذي تجز ونه ولذا قال المكشاف
وانتصب جزاء بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو باعها سراجازون
أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور ولا يتحقق ان ذلك غير معين لان المصدر قد
يغير به عن اسم العين من غير تأويل قصد المبالغة على حذف تاء هي اقبال وإدبار
(قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به افعال التعجب وايسر وعسى وتبارك وقد
قال في قوله وقع له بالاضافة أى فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر
وذلك لغة ودنى الجماد (قوله والتمام) خرج به كان واخواته فان الفاعل منى نص على
انها لا تنصب المصدر وان الخبر تام لها مقامه (قوله المدالة على الحدوث) خرج به أفعال
التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطابق من حيث هو مصدر أو مصدر
هما معا من عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السبب وافعل
التفضيل انما يعمل في التعمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد أو ما قوله * أما الملوكة
فأنت اليوم الأهم لؤما * فلؤما منصوب بحذف (قوله وقد يحذف ناصب غير
المؤكد) هو المبين للثبوت أو العدم لانه يدل على معنى زائد على معنى فعله فأشبه المفعول
به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله انه لا يجوز حذف عامله وبحيث هو رلده وتحرير
ذلك يطلب من شروح الافية ويشهد للحذف قوله تعالى فظنق مسحا بالسوق
والاعناق أى يمسح مسحا (قوله جوارا) أى حذف جوارا أو جوار (قوله اقرينة
حالية أو مقالية) أى وقت حصول قرينة فاللام للثبوت كقوله تعالى أقم الصلاة
لدلوك الشمس الى غسق الليل والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية ممر جمعها الى
المعنى من شهادة أو غيرها واللاظنية ممر جمعها الى اللفظ (قوله كقولك للتقديم)
أى فالقرينة حالية وقوله أو ان قال أى فاقترينة مقالية (قوله خير مقدم) أى
قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف أو المضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما ضيف اليه (قوله وجوب اسماء) أى حذف
واجبا أو ذا وجوب اسماء موقوف على السماع لا قاعدة له (قوله وحمدا وشكرا)
اعترض بأنهم قالوا حدث الله حمدا وشكرا ثم شكرا أو أوجب أن ذلك ليس من كلام
الفهم وبأن وجوب الحذف عند البعض وبأنه عند ذكر الفعل يكون خبرا
لا انشاء والكلام عند قصد الانشاء وعند يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث
ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا في مواضع) أى حذف قاياسا أو ذا قاياس يعلم
له ضابط كلى يحذف معه الفعل (قوله تخوفا مامنا) أى من كل ما يكره تفصيلا لافاقية
ما قبله في طلب أو خبر والمراد بواقية الطلب والخبر الفوائد التي تترتب عليها وتأتي
على أثرها فالطلب كالأية فان طلب شد الوفاق يترتب عليه فوائد فصلا بمجاد كمر

توسر الفعل التصرف
والتمام والوصف الدلالة
على الحدث وقد يحذف
نصب غير المؤكد جوارا
لقرينة حالية أو مقالية
كقولك للتقدم أو ليس قال
ساقدم عليك خير مقدم
أى قدمت ووجوب اسماء
تخوفا ورعا وحمدا وشكرا
وقياسا في مواضع
مناعد واما فاده

من المصادر والخبر كقول الشاعر

لا جهدن فاما درء وانه * تخشني واما بلوغ السؤل والام

واحتمال كون منا غناءه فعولاله لاشد لا يطوى هذا القسم لعدم الاحتمال في
وهبتك الفا فاما اعانة واكراما فلا يصح تقدير الام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل
الفعل المعال واخترت زوايد القليلة عن نحو اما يتادب زيد بالضررب تادبا أو يهلا
هلا كما اضربه فلا يجب الحذف فيه وقد بان الحاحب ما قبله بكونه جملة فلا يجب
الحذف فيما يقع تفصيلا للاحقة مفرد نحو لزيد سفر فاما يصح صحة أو يفهم اغناء ما
وجعل المصنف في الارض كائن الناظم هذه الامثلة من الآتي بدلا من اللفظ بفعله
فهل اعتبار البدلية واجب فيها يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظروا مقتضى
ما وجهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطابق تفصيلا
مباحة بمعنى ان له دخلا في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض
المفصل (قوله وأنت سيراسير الخ) أى من كل مصدر مستمر للجمال لا تقطع اولا
مستقبلا كما نص عليه سيديو يهول بشرطه المصنف كبن مالك مكررا أى ذكر
مربى كسر أو محصورا بما والا أو ياتسا وعمله خبر عن اسم عين وان دخلت
عليه التواضع نحو ان يدا سيراسير اقال الرضى ويجوز أن يكون ما كان زيد الاصيرا
من هذه ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم
لا يكون المفعول المطابق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاحب وحينئذ في مفهوم
اسم العين تفصيل فليتامل (قوله وهذا ابني حقا الخ) أى من كل مصدر مؤن كد نفسه
أى لثله لأن الشيء لا يؤكده نفسه وهو الواقع بعرجة هي نص في معناه كالتمثال الثاني
فإن الجملة نص في الاعتراف لا يحتمل لها غيره أى بما يصاده ويقابلها أو غيره
وهو الواقع بعد جملة تحتعمل معناه وغيره بما يصاده كالتمثال الاول فإن الجملة
تحتعمل عقلا الباطل والكذب وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان أرد أن الجملة في
المؤكده لنفسه لا تحتعمل غير معناه مطلقا ممنوع ان تحتعمل الجاز ولا تحتعمل
غير معناه حقيقة فالمراد بغيره كذلك اذا احتمل هذا ابني بغير معناه عقلي ليس
مدلول اللفظ هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التاكيد كالتوعد نحو ان يقال
له على ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تنقيته وجمعه حينئذ نظروا لا يبعد صحة وقوعه
كذلك فلجبر والنقل واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين ان تقدم خلافا لما أجاز
واسد دل بقولهم أحقاز يدمه طلق وأقول على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على
المصدر أى أى حق نص عليه سيديو ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجازه
ان جاج نحو زيد حقا أخوك وان التقدير في هذا ابني حقا أحق حقا وأحق حقا

وأنت سيراسير أو ما أنت
الاسير وهذا ابني حقا
على ألف عرفا أو كثر ما يكون
المفعول المطابق مصدرا

من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين
فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات
الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاته لانها لا تتحمل البتة والتبني ويجوز
أن يكون صفة مصدر محذوف أى قولاً حقاً لما قاله الرازي من أن جميع الأسماء
الموردة للمؤ كدفعه ما صريح القول أو ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك
عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التقدير الاصل في مثل هذا المصدر مفعول
مطلقاً لقلت بيانا لا النوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المقسم اذا
تكلم بالجملة فهي مقولة (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) ماى اللفظ الدال
على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرهما
والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والوردان
اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء صدر عنه كالضرب والشيء أو لم يصدر كاطول
والقصر والجريان على الفعل اشتماله على حرفه لفظاً أو قد يراد باليس له
فعل كالعالمية وبلالا يسمى مصدر اجمالى المعنى وان سمي مصدر اجمالى آخر
وخرج بمـ هذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمضى لللفظ المصدر والآخر
بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علماً اسم الحدث اذا كان علماً مثل جاز وحاد
وأما المبدوء بجميع زائدة غير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته في بعض الاحيان اسم
مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدر بالخ) لوقال عن المصدر الى ما هو جار
مجرأ كان أولى (قوله على المصدر) أى عناء الذى هو الحدث وفي قوله وقد
ينوب عنه الخ اجمالاً تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفة ومشاركته في
المادة بأقسامه الثلاثة والثائب عن المبين مانقى (قوله اسم الآلة) أى اللفظ
الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة لفعل عادة فلا يجوز ضرب به
عمود الاله لا يعهد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضرب به حجار لان
الحجر عهد الرمي به ولا ريبه آجرة لان آجرة لم تعهد للرمي (قوله وأقيم ما بعده
مقامه) أى فاعطى ماله من اعراب وافراد أو تننية أو جمع تقول ضربته
سوطاً وسوطين واسوطاً (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر
وليس بمصدر موضوع له وذلك اما مصدر يميز بالمصدر كمثل أو غير غير نحو
ضربه أنا (قوله ما دل على كناية أو بعبضية) إشارة الى انه لا يختص بكامتى
كل وبعض كايومهم كلام الاوضح قد دخل ضرب به جميع الضرب وعامة
الضرب ونحو لا تظلمون نفسى ولا تضره وشياً وضربه يسير الضرب فلا حاجة
الى زياده بعضهم كفى ما الشرطية والاستفهامية نحو ما شئت فقم أى قيام

وهو اسم الحدث الجارى
على الفعل وليس علماً وقد
ينفك عن المصدرية الى
ما هو جار مجسراً كما ان
المصدر يكون غير مفعول
مطلق فينبى ما هو مفعول من وجه
كما يفهم من التعريف مع قوله
(وقد ينوب عنه) أى عن المصدر
(غيره) فينبى على أنه
مفعول مطلق لما فيه من
الدلالة على المصدر فبان
عن المبين للعدد اسم الآلة
(كضربه سوطاً) أى
ضربه سوطاً مخذف الجار
والمصدر وأقيم ما بعده مقامه
واسم العدد نحو (فاجلدهم
ثمانين جلدة) أى جلداً
ثمانين جلدة مخذف المصدر
وأقيم العدد مقامه وعما
ناب عن المبين للنوع ما دل
على كناية أو بعبضية مضافاً
للمصدر نحو (فلا تعجلوا كل
الميل) أى ميلاً كل الميل
(و) لوقول عاتينا بعض
(الافاويل) وعما ناب عن
المؤكداً مشاركته في مادته
وهو ثلاثة

شئت نعم ومثله الاستقاموا اليكم فاستمعوا لهم ونحو ما تضر بزيد أي أي
ضم تضر ب و ما أغنى عني ماله (قوله اسم مصدر) فيه في التسهيل
بغير اسم احتراماً من نحو حماد علماً للحمدة فلا يستعمل مؤكداً لأن معنى العلم
أنه على معنى العامل ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينهما فعل وأورد على ذلك
سبحان فانه اسم مصدر علم التيسير وقد استعمل مؤكداً العاملة المحذوف
وقد يجب أن يجمع عليه وهو رأى ابن مالك (قوله والله أنبتكم من الأرض نباتاً)
تبع في جعله من الألفاظ كرا لا وضع وجعله النخلة مثلاً لاسم العين ونحو
بين ما أن النبات ينفث عمل تارة بمعنى نبات وتارة اسم للشيء النبات ويجوز أن يكون
مثلاً لما ناب فيه مصدر فعل آخر كالنار الذي بعده خلافاً لما ناصر الالف في مصدر
الساق في قوله تعالى فأخرجناه أنواراً من نبات شتى بأن النبات مصدر يسمى
به النبات كما هي بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت البقل نباتاً قال الساطبي
وعن سيبويه أن نباتاً في الآية مصدر جار على غير الفعل فكان نائباً عن انبأنا (قوله
لومصدر لانهل آخر نحو وتبتل إليه تبتيلاً) وذلك لأن تبتيلاً مصدر وليتلا
ومصدر تبتل تبتل فتاب تبتيلاً عن تبتيلاً لأن معنى تبتل تبتل فني به على معناه
مرعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه أن النائب في جميع الأقسام المذكورة
منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي أن نقول أن يقول أن كان مراده
باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر فكان
ينبغي أن يدخل فيه تبتيلاً وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فنحو الغسل
والوضوء والعطاء ليس كذلك لجرها على غسل وضوء وعطى أي أخذ إلا أن يجب
بأن مراده بما ليس جارياً على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف التي في فعله (قوله
وجعل في الأوضح الخ) هو مذهب المازني والمبرد والبرقي واختاره ابن مالك قال
الرضي وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بالضرورة فليجئ إليه ومذهب سيبويه
أن المصدر منصوب بفعله المقدر وهو متقول عن الجمه وروى التقدير اجبته ومفقه مقفه
وفرحت وجذلت جذلاً والمقه بكسر الميم مصدر ومن مرادف للجمعية والجدل بذال
مجهول ويفتح من مصدر جذل بكسر الميم (تمت) مما ينوب عن المصدر
أيضا فمير نحو عبد الله أظنه جالساً وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعي انظر
التصريح واسم الإشارة يشار به إلى المصدر كضم بته ذلك الضرب ولا يشترط
جعل المصدر تاباً لاسم الإشارة المقصود به المصدر خلافاً لابن مالك في اشتراطه
ذلك ونخطئ من حمل قول المتنبي * هذي برزت لنا فبغت رسيها * على أنه
أراد هذه البروزة وعلاه بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لأن من كلام العرب

اسم مصدر نحو اغسل غسلاً
واسم عن نحو والله أنبتكم
من الأرض نباتاً ومصدر
افعل آخر نحو وتبتل إليه
تبتيلاً وجعل في الأوضح
مما ناب عنه ما رادفه وهو
أحبته مقفه وفرحت جذلاً
(وليس منه) أي من النائب
عنه صفة كرا غداً في قوله
نعم إلى (فكلامها راداً)

طنت ذلك بثيرون به لافس ولذلك اقتصر واعليه والوقت كقوله ألم
 تقدم من هنا لك ليلة أرمده بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتماضا
 مثل اغتماض ليلة الارمده حذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه
 كثير نحو جئت صلاة العصر وأسماء اعيان على خلاف في ذلك يقال ترابا وجندلا
 في معنى تراب يده أى لا اصابته ترابا والتراب والتراب والجدل الحجارة قال
 سيبويه جعله بدل من قولك تراب يدك فانتصاب ترابا وجندلا عند السلوين
 وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول ترابك كما تقول سيبالك والاصح
 وهو ظاهر كلام سيبويه انهم انصروا بان على المفعول به والتقدير الزمك الله ترابا
 وجندلا والقيمة نحو مات مينة جاهلية وعاش عيشة مربية (قوله وانما هو حال
 من المصدر الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاهما
 أى فكلا الاكل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زائد في المغنى وبدليل انه لا يحذف
 الموصوف الا والصيغة خاصة بجنسه فتقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان
 الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وقال وعندي فيما احتجوا به انظر
 اما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف
 وتصيير الصفة مفعولا على الـعة ولهذا يقولون دخلت الدار يحذف في توسعا
 ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز
 ويوضحه انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سيرة عليه زمن طويل فاذا حذفوا
 الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وما الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف
 انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وأئله الخديدان انهم
 سابعات أى دروعا سابعات وعما يقدح في قولهم مجي نحو قولهم اشتمل الصماء أى
 الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعذر بقية انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون
 بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة مع استتلال كل منهما بالارادة
 كافة قليلة فيما مثل به واتقدمها وحذف موصوفها فلا يتقص كلامه بنحو أحيانا
 الارض شباب الزمان قال الدماميني ولا حاجة لما احيا به الشئنى مما هو في محل المنع
 كما حررنا ذلك في رسالة بدعيه سمينها الاحكام المجاز الى احكام نعدد المجاز بينها
 ما وقع افضله العصر من الوهم في هذا المقام وحررنا فيها ان أقسام نعدد المجاز
 أربعة الاول ان يجتمع على كثرين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منه
 فالجيب للدماميني من اراده الثاني ان يجتمع على كلمة من جهةين مختلفتين وفي
 الحقيقة انما اجتمع فيه جهتنا مجاز وأمثله كثيرة الثالث أن يجتمع على كلمة
 ويكو أحدهما مبنيا على الآخر ويبرهنه بالمجاز في المرتبة قال الفري وهو غير

وانما هو حال من المصدر
 المفهوم من الفعل والتقدير
 فكلا حالة كون الاكل رغدا
 بدليل اقامتهم الجار والمجرور
 دون المصدر في قولهم سيرة
 عليه طويلا فدل ذلك على
 انه حال لا مصدر والاجاز
 اقامته مقام الفعل اذا المصدر
 يقوم مقامه باتفاق والقول
 بجميع اقامة صفة مقامه تتبع
 فيه سيبويه لكن خالفه
 في الاوضح تبعاً لابن مالك
 (و) الثالث من المفاعيل

عزيز وقد أوردنا منه في رسالة الأمانة وذكر منه أمثلة في الأساس عنوان عليها بقوله
ومن مجاز المجاز الرابع أن يجتمع على كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذه
اذعى السعد الاتفاق على بطلانه وفي جميع الجوامع تصح وقوعه وهو الذي أراده
ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمرجعة تلك الرسالة

المفعول له

و يسمى المفعول لأجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية
وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مـ دراً وذكره بن الحاجب بعد المفعول فيه
لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله ويوقع
لأجله) أي بان يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون
الفعل كما في قدمت عن الحرب جيناً أو تأخر كما في جئتكم املاً حالاً فان قلت من
أمثلة المفعول له ضربته تأديباً مع ان الضرب سبب التأديب وعلة فكيف يكون
التأديب سبباً لعلل الضرب قلت الضرب علة في إيجاد التأديب وتصور التأديب
وتدبيره سبب في الإقدام على الفعل الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سبباً غير
الوجه الذي كان به سبباً فالوجهان مختلفان قال الرضي وإذا كان الحدث المعال
نفسه لا وقع به المصدر المجهول كما في ضربته تأديباً وأعطيته مكافأة فليس هنا
حدثان في الحقيقة حتى يشتر كان في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى
أدبه بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة فالعلة
ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنسوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي
أثره أي ضربته تأديباً لكن لو صرح بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم
المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان تقوم من زينة * لم يقم التثقيب منه ما اتوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل
والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظراً لانتمتع ان التأديب عين الضرب
لان التأديب يحصل الادب وما يليق بالشخص أو أحداث التأديب والضرب سبب
ذلك ووبيلته كالشتم وأيضاً فلم يمنع تأديب السفر (قوله وهو المصدر) لاجراءه أما
العبيد فدو عبيد ينصب العبيد لانه مؤول فانظر المعنى والوضع (قوله الفضلة) أي
ليس جزءاً من الكلام بان لا يكون مصدر ولا مفعولاً (قوله قد شارك الخ) حال
من المعال المحل له نصب والرايط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى المعال وضميره
المنسوب يعود على الحدث كما أشار اليه السارح ويجوز أن يكون نعتاً لحدث

(المفعول له) أي الذي يفعله
له فعل ويوقع لأجله (وهو
المصدر) القلي الفضلة
(المعلل) بكسر الهمزة أي
الواقع علة (لحدث) قوله
(شاركة) المعال (وقد
وناعلاً) أي في الزمان
والفاعل

والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا مذهب يعوده الى الحدث وضميره المنسوب يعود
 على المفعول والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب
 آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الخبر بدليل جئتكم اصلاحا
 لما لك وشهدت الحرب ايضا عاقله منه وأول زمان الاصلاح وايضا عاقله منه لا يلزم
 أن يكون هو آخر زمن المجيء والشاهد بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يعود أخذنا
 من النظائر الا كفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس
 بالتعزيل ما لغة ولا يشكل على هذا ما صرحوا به في محنت وقد نصبت لنوم أيام
 من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لانا لا نعلم
 الا زمان المذكور بل نفس النوم منفصل قطعاً عن نزع الثياب كما هو معلوم ثم
 لا فرق في المشاركة في الفاعل بين الافظية كضميرته تأديبا والتقدير به كقوله
 ثم سأل يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري
 نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعثة وغاية) أي سواء كان باعثا من
 حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجنان مختلفان (قوله
 وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا الخ) قال الجامي وانما اشترط هذه الشرائط لانه
 بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة فتعلق المصدر به بخلاف
 ما اذا اختل شي منهما انتهى (قوله والاعمال انما تكون بالمصادر الخ) أي غايها فلا يرد
 والارض وضعتها الا نام ويخوه (قوله وبالقبلي نحو جئتكم قراءة لاهل الخ) قال
 الرضي وتربط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على اتحاد الفعل
 والحامل على الشيء متقدم عليه موافا لالجوارح كالضرب والقتل تتلشى
 ولا يتبقى حتى تكون حاملة على الفعل وأما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة
 فانها تبقى والحوادث ان اراد وجوب تقدم الحامل وجوده فممتنع وان اراد
 وجوب تقدمه ام وجودا أو تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز نحو جئتكم
 اصلاحا لامر كوضعه تأديبا انما قالان قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلاح
 وارادة تأديب قلنا بجواز أيضا جئتكم كراما لي وجئتكم اليوم كراما لك
 غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتكم ممتنعا ولا يظهر ان المفعول له هو
 الظاهر لا المقدر فتقول المفعول له على ضربين اما أن يتقدم وجوده على مضمون
 عمله نحو قد صدت جينا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما أن يتقدم على الفعل
 تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقربا رجته اصلاحا
 (قوله وبؤخذ منه) أي من اجازته هذا المثال لان عدم اشتراط كون المصدر
 قلبيا لا يلزم من كونه غير قلبى اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتكم

سواء كان باعنا وغاية
 (كقمت اجلا لالك) أم
 باعنا فقط كقمت عن
 الحرب جينا فاللا مصدر
 قلبى علة لاقيام باعثة عليه
 وغايته وزمنه وزمن القيام
 وفاعلهما واحد وهو المتكلم
 وجينا مصدر قلبى علة لا تعود
 من الحرب باعثة عليه
 وابست غاية له وعلامة
 المفعول له وقوعه في جواب
 لم فعلت وانما اشترط فيه أن
 يكون مصدرا لانه علة للفعل
 والاعمال انما تكون بالمصادر
 لا بالذوات وخرج به غيره
 كسباقى وبالقبلي نحو جئتكم
 قراءة للعلم كما اعتمد
 في الاوضح تبع الابن الخباز
 وغيره وخاف في هذا
 الفارسي فأجاز جئتكم
 ضرب زيد أي لتضربه
 وبؤخذ منه أنه لا يشترط
 الاتحاد في الفاعل أيضا
 وبالفصلة نحو حصل لي رغبة
 في الخير وبالاعمال الحدث بنية
 المتاعيل اذ لا تعليل فيها
 ومجاهاه

العلل) لحدث عامه (نبرط)
مما تملكه ان تغرب (جر)
وجوبا (بحرف التعليل)
وهو اللام ونحوها مما يفهم
التعليل وهو من والباء وفي
والسكات والظاهر انهم
ارادوا بالشرط ما لا بد منه
والا فقيه نظر ففاسد
المصدرية (نحو خلقكم)
فالخاطبون علة للخلق
وايسر فهمهم مصدر
فلذلك جربا للام ومثله قوله
عليه الصلاة والسلام ان
امراة دخلت النار في هرة
أى لا جمل هرة وفاقد
الاتحاد في الفاعل (نحو)
(وان لتعرفني لذكر الية
هرة) *
كأنه نفس العصفور بلام
القطر
فالذكرى هي علة
عرو الهرة وزمنها
واحد ولكن فاعلمها
مختلف وفاعل العرو الهرة
والذكرى هو التسكيم لان
المعنى لذكرى اياك فلذلك
جربا للام والهزة في النشأ
والارتياح ومنه نحو فيظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات أحلت لهم
واذ كروه كما هذا حكم
وفائد الاتحاد في الوقت نحو

قراءة العلم وما مله الرضى وبم هذا ظهر ان مائة في التصریح عن الشالهي من
ان اشتراط الاتحاد افعال بمعنى من اشتراط كونها فعلية ليس ظاهرا فتنبر (قوله)
ما اختلف فيه زمان الفعل والعلول وما اختلف فيه فاعلمها استثنى أبو حيان تبعا
لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل أن وأن اذا تابعا المصدر تقول جئتك
أنزها بكرمى وجئتك أن بكرمى زيد وجئتك الساعة أن وعدتك أمس ويجذف
معهما حرف الجر أيضا قال المرادى في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة
بنفسها أن تقع مع ولا لانه اذا كان ينسبك منها مصدرية تكون مثل أن وأن وهل
نحو جري المصدر ويجوز أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أرورك لما تخش
الى أى لاحدا قال الشيخ أنير ليس لأعرف في ذلك نصا عن أحد قوله جرب وجوبا
بحرف التعليل أى عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في
شرح الصحاح حروف السبب سبعة اللام نحو هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا
والباء نحو فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفى نحو لكم فيما أفضتم فيه
هذا اب عظيم أى بسببه ومن نحو الذى أحلنا دار المقامة من فضله أى بسبب فضله
لا يابها التا وهذا الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة
والسكاف نحو اذ كروه كما هذا كم أى لهداية اياكم وكى نحو جئتك كي تكرمنى
وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانه لا تكون للتعليل الامع الفعل المقرون بالحرف
المصدرى انتهى وهذا قد بلى ما سبق فى أن وأن وصلت ما وكى وما يأتى من التمثيل
بأذ كروه كما هذا كم الآن يقال المراد اسم الاتدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر
لم يستوفها فلا يمكن من المفعول فليتم تأمل ومما يفهم التعليل عن نحو تبارك آلهة
عن قولك (قوله فالخاطبون علة للخلق) فى هذه العبارة خزازة قال الجلال الدواني
اعلم أنه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع والامكن لاشئ
فما باعته على الفعل وان كانت معلومة له تعالى كما أن من يغرس غرسا لاجل
الثمرة يعلم ترتيب المنافع الاخرى على ذلك الغرس كالاستغلال له والانتفاع باغصانه
وغيرهما والباعته على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح
بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغرس والآيات والاحاديث
الموجهة بالعلل والاعراض مؤولة بتلك الحكيم والمصالح اذا تبينت ذلك كله علمت
ان ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية
بالحكم والمصالح ظاهرا كيجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه
ذلك وأما تعميمه بأنه لا يتخلل فاعل من أفعاله عن غرض فحل بحث كلام غير
مختول فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من أفعاله

(يحدث وقد نضت لنوم نيامها)
 لدى السترا لنبسة المتفضل
 فالنوم علة طالع الثياب
 ولكن وقتها مختلف
 فوقت الطلع سابق على وقت
 النوم فلذلك جرب اللام
 ونضت بتخفيف الضاد
 المجهمة من النضو وهو الخلع
 وليست بكسر اللام هيئة من
 اللبس والمتفضل هو الذي
 يبقى في ثوب واحد ومثله نحو
 كما أرادوا أن يخرجوا منها
 من غم أي لاجل الغم واعلم
 أن هذه الشرط معتبرة
 لجواز النصب لالوجوب
 وتعيينه حتى ان المستوفى
 لجميعها يجوز فيه أن يحرف
 بحرف التعليل كما قال
 في الالفية وليس يتمتع مع
 الشرط سواء كان مجردا
 من أل والاضافة أم مضافا
 أم محلى بال لكن الأرجح
 في الأول النصب وفي
 الثالث الجرب يستويان
 في الثاني

وأحكامه كذلك غاية الامر أن بعضها مما يظهر علمنا وبعضها مما يخفى العلم
 الراسخين المؤيد بنور من الله (قوله ونضت بتخفيف الضاد) قال الجوهري نضا
 ثوبه أي خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندى تشديده للتكثير (قوله لالوجوب
 وتعيينه) لو انقصر على أحدهما كفي وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لانه
 أوضح فيفسر ما قبله (قوله يجوز فيه أن يحرف بحرف التعليل) قال في الارتشاق
 ولا يجوز أن يكون له عامل منه اثنان الاعلى جهة البدل أو الالف سواء جرح بحرف
 السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى الا تذكركم بخشي فمضروب بفعل
 مضمر وانتهى ولا عدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا
 لتعدوا وانعلق لتعدوا بتمسكوهن على جعله رازما فعولاله وانما يتعلق به على
 جعل ضرارا حالا وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني ان عصره باله قال في
 تفسير قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة
 بجذر أو بالموت لا يجعلون لئلا يتعد المفعول له من غير عطف واعتراض عليه
 في اعرابه ثم قال وقد أجيب بأن الاول تعليل للجهل مطلقا والثاني مقيد بالاول
 والمطلق والمقيد غيران فالعمل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ انتهى أقول هذا
 يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المحرور بالحرف
 مفعولاله وهو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور وان المحرور بالحرف
 مفعول به بواسطة الحرف مخرج به عقيل منا والجامعي في المفعول فيه بقي ان بعضهم
 قال ان من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيول والبغال والحمير انتركبوها
 وزينة وان قد شرط في الاول لان قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو علة
 لخلق المذكورات وحيى به مقرونا باللام لا خلافا لفاعل لان فاعل الخلق هو الله
 جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم وأما الثاني فلم يفقه فيه الشرط لان فاعل
 الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقه الشرط في الاول
 انما يأتي على ما تقدم من أبي حيان تعالى ابن مالك فتهنن ﴿خاتمة﴾ يجوز
 تقديم المفعول له كما في قوله

فما جزم عارب الناس أبكى * ولا حرم على الدنيا اعتراي
 وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطي من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك
 كانه هذا قبيح لانه مع الجرب ليس مفعولاله كما مر نعم يدل له نحو يزعم في قول الناظم
 ترخيها أن يكون مفعولاله ومنع ثعلب تقديمه مردودا لبيت المتقدم بقوله
 * وما شئت إلى البيض أطرب * ومحل التقديم لم يكن العامل معنويا راجع شرح
 الشواهد للمصنف

المفعول فيه

(قوله ما ساطع عليه الخ) أي بالمراد بأن لا يختص الساطع به امل فخرج نحو دخالت
الدار اذا يقال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ما يصح من مصدر عام له وينبغي
أن يستثنى أيضا المقادير اذا لم يعمل فيها الا مادل على حركة لا يقال فعدت ميلا ولا
رقدت ميلا ولا ذهبت السهلي الى ان تصح اعلى المصدرية واسقط بعضهم قيد
الاطراد لان نحو دخالت الدار منصوب على التوسع ولم يتفهم معنى في فهو خارج
لعل على معنى في فقدر (قوله ينصبه) بينه ان معنى ساطع عليه عامل ينصبه عامل
جاء ذلك ان دفع ما قال لم يعترف في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا يذم وقد استمداد
ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا
لذلك (قوله من فعل أو شبهه) يان اعامل لذك كان مبهما شاملا لكل عامل وان لم يكن
واقعا فيه نحو ما صحت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن ساطع على المفعول به
لوقوعه عليه وعلى المفعول لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه
(قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحو ارجعوا وارجعوا كم فوراء كم اسم فعل معناه
ارجعوا وانما جامع بينهما ما تاء كيد او انما لم يكن ظرما لان الظرف انما يجاء به لتقييد
عامله وهو متصف منا اذ لو قلت ارجع وارجع وارجع وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع
في الورا والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف
لا يكون كذلك فله جماعة ورده السمين بجواز كونه ظرما اذا المعنى ارجعوا الى
الموقف الذي أعطينا فيه نوروا والتمسوا فيه نورامع من يقتبس أو الى الدنيا فالتسوا
نورا بخصيص سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى
ويرد ايضا بأن الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا في النسخ
بنصبه مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الا أن يشكاف ويقدّر بل يكون مفعولا به
(قوله لوقوع الفعل عليه لافيه) لانه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم
والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم
نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه
في مكان لكن هذا المعنى على تصرف حيث وهو كافي التسهيل نادر فلا ينبغي تخريج
التنزيل عليه ولهذا قال الامام عيسى في حواشي المغني ولو قيل ان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها
والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أو في رساله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من
الطهارة والفضل والصلاحية لا لرسال واستم كذلك انتهى واعتبر بانه بعيد
لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفة وبعض صفة ذلك الموصول

(و) الرابع من الفاعيل
(المفعول فيه) وهو المسمى

لظرفا (وهو ساطع) عليه

(عامل) ينصبه من فعل

أوشم وان لم يكن واقعا فيه

(على معنى في) الظرفية

وخرج بهذا القيد بقرينة

الفاعل فان ساطع العامل

عليه ليس على معنى في لما

تقدم سلك في نحو يخافون

يوما لله أعلم حيث يجعل

رسالته فليس المنصوب فيها

مفعولا فيه بل مفعولا به

لوقوع الفعل عليه لافيه

ولأن المعنى كما مر أنه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشئ فيه وفي الخبر
 ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه
 قواعد النحو لأن النجاة نصوا على أن حيث من الظرف التي لا تنصرف ونصوا
 على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الامتصفاً وإذا كان كذلك امتنع نصب
 حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي إقرار حيث على
 الظرفية المجازية على تضمن العلم معنى ما يندى إلى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ
 علما حيث يجعل رسالته أي هو أنفذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية
 مجازية قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه خاق هذه المناقشة من أن
 حيث لا تنصرف وأما ما اختاره فقيه نظر لان اشكاله - لم لا يندفع ولو قدر أنفذ
 لأنه يقتضي أنه أنفذ في هذا المكان دون غيره قال الشافعي وأقول في كلامه ما يندفع
 هذا النظر وهو قوله أي هو أنفذ العلم فإنه ظاهر في أن مراده مجرد الوصف دون
 التفضيل قال السفاقي ثم لا حاجة إلى أنه يراذل ما منع لعل أعلم في الظرف والذي
 يظهر لي أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم
 الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع
 الدليل المانع (قوله ونصب حيث الخ) سكت عن نصب يوم الظهور أنه يتخافون
 (قوله لا ينصب المفعول به اجماعاً) كذا في الاوضح وفيه نظراً فنظر التصريح (قوله
 بيان ما) أي هذا وما بعده بيان الجنس الحد الذي هو إذا كان معهما اصطلاحية
 لكل ما لا يعقل والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان
 بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكماً فان أراد باب هذه الفنون يتسامحون في التعاريف
 فلا يرد عليه ما زاد في الاوضح من قوله أو اسم عرضت دلالة على أحدهما
 أو جار مجراه أو يقال أنه تعريف بالاختصاص أو ان المقصود تعريف المفعول فيه
 أصالة وما زاده في الاوضح من قبيل التائب ويوافق ذلك ما صنع في المفعول
 المطلق واليه يرد قول الامية * وقد ينوب عن مكان مصدر * فتدبر الا أنه
 يبعد ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كصنع في المفعول المطلق
 ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا في كلام الاوضح حيث
 لم يعرف المفعول المطلق بما يشعل التائب عنه أو يجعل ما أدخله في تعريف المفعول
 فيه من اسماء معدود ونحوها ثانياً (قوله والمختص بخلافه) أي ملتبس بخلافه للهم
 في معناه ولو أقط الباء المكان أو وضع وأخصر (قوله كاسماء الايام) السبب
 والاسماء الشهور والصيف والشتاء وما اختص من الازمنة بصفة أو إضافة
 أو دخول آل عليه (قوله وهو الربيعان ورمضان) أي فلا يضاف اليها الشهر

ونصب حيث يعلم محذوفاً
 دل عليه أعلم لا هولان اسم
 التفضيل لا ينصب المفعول
 به اجماعاً وقوله (من اسم
 زمان) بيان لما تم اسم الزمان
 فسمان بهم ومختص وذلك
 من مفاد من قوله (كصمت
 يوم الخميس أو حينا أو
 أسبوعاً) فالهم ما دل على قدر
 من الزمان غير عين كوقت
 وحين وساعة فينصب على
 جهة التأكيذ المعنوي لأنه
 لا يزيد على دلالة الفعل
 والمختص بخلافه كاسماء
 الايام قال المرادي وأما
 المعدود فهو من قبيل المختص
 خلافاً لجمعها ثانياً
 انتهى وبعبارة المصنف
 في الجامع وما صلح من الزمان
 جواباً لما في كشر رمضان
 تختص أو لكم كيومين
 معدوداً ولهما المختص معدود
 كاسماء الشهور غير
 ما أنصب اليه شهر وهو
 الربيعان ورمضان وغيرهن
 مهم كين (أو اسم مكان مهم)

وفي المطلب ان رجبا مثلها وايس كذلك ونظم ذلك فقال

ولا تنف شهر الى اسم شهر * الا لما اقله الرافادر

واستثنى منها رجبا فيمتنع * لاتهم فيمار ووه ما مع

وكأن وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تنقض خلافه لانهم يقرون من اجتماع المثلين
كما يشهد به الادغام الكبير لاثني عمرو بن افطر يسع مشترك بين اسم الشهرين
واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الاربع وأنه وردان رمضان من اسماء الله تعالى
فاضيف شهر اليها للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه السلام والسلام من صام رمضان
فشاذا أو اعتمد على القرينة وهي صام كما هو أحد الأقوال الثلاثة التي ذكرها
النووي (قوله بالجبر) أي عطفنا على اسم زمان (قوله مطلقا) أي مهما كان أو مختصا
(قوله الا ما كان مبهما) لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من
دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمننا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالة
على الزمان قوية تعدى الى المهم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالة على
المكان شائعة تعدى الى كل اسمائه بل الى المهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة
والى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل اقوة الدلالة عليه بحيث قد
(قوله وهو مالا يختص بمكان بعينه) دخل في عموم مداخل وخارج وجوف وباطن
وطاهر ونحوه من اذا أريد بشئ من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز ان تصاحبه على الظرفية
بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت ظاهرا باب المفتوح لحن (قوله
الجهات الست) أي اسماءها في الكلام حذف مضاف والمراد بالجهات اسماءها
من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه من الجهات صارت حقيقة في اسمائها (قوله
وعكسهن) بالجبر (قوله وسميت الجهات الخ) واسماؤها أكثر من ست اذ منها أقسام
وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطف على الجهات أي
ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام أي ونحو أمام (قوله كعند هي
اسم المكان حاضر او قريب فالاول نحو فلما رآه متقرا عنده والثاني نحو وراقراه
قوله أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب
معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا وقد تنفتح
قائه وقد تضم ولا تقع الامتصوية على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنه الغرض الحريري
بقوله وما نصيب أبدا على الظرف ولا يتخفف سوى حرف وقول العامة
ذهبت الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند العسمة الاولى (قوله ولدى)
هي الغنة في لدن والصحح انها مرادفة لعند فتكون للقرب الحضي نحو اذا الغلوب لدى
الحناء جرو المعنوي نحو قولك لديه علم وتقاب ألهايا مع الضمير في لغة الجمه ور

بالجبر وهو مالا يختص بمكان
بعينه وهذا القيد غير ان
اسم الزمان يتنصب بمفعولا
فيه مطلقا وان اسم المكان
لا يتنصب منه الا ما كان
مهما (وهو) ثلاثة أقسام
أحدها (الجهات الست
كلا ما والافوق واليمين
وعكسهن) أي ورأى تحت
وشمال وسميت الجهات
الست باعتبار الكائن
في المكان فان لهست جهات
(ونحوهن) في الابهام
(كعند ولدى) واحدية مكان

(و) ثانيها (المفادير) أي المد العلى مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (١٣٦) (و) ثالثها (ما صيغ) أي اشتق

(من مصدر عاملة) الماط
عائمه (كقعدت مفعول زبد)
ورببت مرمى مرمى وقت
مقام خالدا وأنا قائم مقام
وسرى جلوسى مجلسا فان
صبيغ من غير مصدر عاملة
تعين حرو بنى كجاست فى
مرمى زيد كجاستين ذلك مع
غيره هذه الاقسام الثلاثة
من اسماء المكان كصليت
فى المسجد وأقمت فى الدار
وأما نحو قولهم دخلت الدار
فمفعول على المفعول به
نوسه أو شذ قولهم هو منى
مفعول القابلة ومزجر الكلب
ان قدر عاملة مستقرا
أو نحوه فان قدر قعد
فى المقعد وزجر فى المزجر
فلا شذوذ وما أوردناه كلامه
من أن المقيد لا يقدركم من
المهم هو مذهب الجوهري نظرا
الى أنه لا يختص بصفة معينة
وبعضهم جعله قسيما له
نظرا الى أنه دال على كمية
معينة وهو ظاهر عبارة
الشذور وما أفهمه أيضا من
أن ما صيغ من مصدر عاملة
قسم من المهم مخافلسا
فى الاوضح والجامع والشذور
من أنه قسم له لا قسم منه وهو
ظاهر كلام ابن مالك فى

وهى مفعولة واظهار ان اغرام مقدر على البناء نصب أيضا وتعارف لدى عنه
من أوجه مذكرة فى المعنى والوضع (قوله وثانيها المفادير) زعم السهلبى
ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لأنه لا يقدر بنى ولا يعمل فيه
الا ما كان فى معنى الحركة فلا يقال قعدت مبيلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه
كل ناصبه فهو اسم خطي معدودة فكان سرت خطوة مصدر فكذلك مبيلا
ونحوه (قوله من مصدر عاملة) قدر لفظ مصدر ولو وافق ما هو المختار من أسالة
المصدر واكتنه لا يتناول ما اذا كان العامل مصدر فادراج الشارح له فى الامثلة
محل نظر (قوله فان صيغ من غير مصدر عاملة تعين جزء بنى) مخرج فى المعنى
النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالوافق المعنوى كالمصدر
قالوا فرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه
مختصا بغير بنى أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا داعى له من
القياس ورد بذلك جواب أبى حيان عن ردأبى على قول الزجاج فى واقتعدوا
لهم كل مرسد أبى كل طرف بأنه انما يكون ظرفا كانيا ما كان مفعول ما حدث
قال اقتعدوا المرس على خفية مفعول معنى ارسدوهم ويصح ارسدوهم كل مرسد
فكذلك يصح قعدت كل مرسد وظاهر كلام الرضى عدم اشتراط ذلك انظر
حاشية الاوضح للعقيد ومثل فى ما فى معناها وهو بالانظر فى خصوصية بالمرج
(قوله من اسماء المسكن) أى المختصة وهى ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد
وكذا تعين الجربى مع ضمير الظرف مكانيا أو زمانيا مهم أو غير مهم وأما قوله وما
شهدناه فشاذا (قوله نوسعا) أى باسقاط الجاء واجراء القاصر مجرى المتعدى
وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره
فنصب على الظرفية قبل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل
انه مفعول به مرسد على اسقاط الخافض ودخلت به بنفسه وبحرف الجر
وأكثرية الأئمة فى تقيضى انه ما أصلان وهو مذهب الأخفش (قوله وشذ
قولهم هو منى مفعول القابلة الخ) أى فلا يرتدضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر
عاملة (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال فى شرحه وخفية القول فيه ان فيه
إبهام من جهة أنه لا يختص بصفة معينة واختصاصا من جهة دلالة على كمية
معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك فى شرح الكافية)
عبارة فيه وأما المسكن فلا يكون من اسماء ظرفا صناعيا الا ما كان مهمما أو مشفعا
من اسم الحدث الذى اشتق منه عاملة الخ ولا يخفى ان مجلسا زيدا مثلا وان تعين
بضافته اليه لئلا يمتنعهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبريا وصغرا وعدم

شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله فى الامة علمه قد تحذف ناصب المفعول فيه

ولو تقدير (أو) اسم (مشغل على ما فيه حروفه) أى الفعل (١٣٨) ومنه ما لا قول (كمرت والنيل و)

الثاني (أناسر والنيل)

والثالثه متروكة ونصبها

نخرج بالاسم غيره نحو

لاتنه عن خلق وتأتى مثله

بناء على أن المؤول من أن

والفعل لا يسمى مفعولا معه

وبالفعلية العمدة نحو

اشترك زيد وعمر وبالعدية

بقية المقابيل وبحرور مع

وباء المصاحبة نحو جئت مع

زيد ويعتك العبد بشابه

وإن أفاد المعية ونحو

مخرجت عداوما إذا الوار

فيه لا عطف والمعية استفدت

من العامل ومعتاشا

مشاركة ما بعدها لما قبلها

في العامل في وقت واحد

وبما بعدها كل رجل

وضيعته أعدم سبق شئ من

ذلك ونحو هذا لك وأباك فلا

يتكلم به خلافا لى على

أعدم حروف الفعل وإن

كان فيه معنى أنه وأشير

واستقر قال بعض العلماء

وانتمال بقدر والفعل فيه

كما قدره في مالك وزيدا

(قوله ولو تقدير) نحو مالك وزيدا (قوله بناء على أن) قول الخ) هو ما قاله المصنف

قال حفيده هو بمنزلة الاسم فينبى أن يهبط حكمه وقد صرح بعضهم أنه مفعول

مع وهو الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعناها مشاركة

ما بعدها الخ) أى معنى المصاحبة المدلول علم بالواو في هذا الباب تلك المشاركة

في قولك مريت وزيدا زيدا مشاركة للتكلم المدلول عليه بالباء الذى هو معمول

الفعل الناصب للمفعول معه في السيرى وقت واحد أى رفع سيرهما جميعا على وقت

واحد وفى قولك سار زيد وعمر وتشارك زيد وعمر وفى السير أيضا لكن لا يلزم

أن يكون ذلك فى وقت واحد (قوله وما بعدها الخ) أى خرج بما بعده البعديتة وهو

قوله مسبوقه بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضيعته) أى فلا يستقيم فيه النصب على

المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصيرى فأجاز النصب على

المفعول معه عند تمام الاسم كالتميز بلاتأويل وقال الأهدى انما يستقيم هذا

الاختراز لو قدر الخبر من نحو مقر وإن أومع أنان أما لو قدر مفردا وعطف وضيعته

على التمهير المتصل أى كل رجل مقرون هو وضيعته فلا نه على هذا يكون من قبيل

جئت أنا وزيد (قوله وأباك) بالموحدة (قوله خلافا لى على) فانه أجازهم متدلا

بقوله هذا ردانى مطو ياوسر بالا وأجيب بان العامل فى سر بالامطويا (قوله

وإن كان فيه معنى أنه الخ) معنى أنه معنى حرف التثنية وأشهر معنى ذوا استقر

معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالدا لاهرى (قوله بسبب تقدم

ما الاستفهامية الخ) يشكل عليه نحو ما أنت وزيدا لقوات معاضدة الاستفهام

بأمر آخر وفى حوائى الحفيرة فان قلت لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل فى ما أنت

وزيدا ولم يكتفوا به فى هذا لك وأباك مع ان الفعل فيه مقدّر لان معنى هذا لك هذا

استقر لك قلت قبل بين التقديرين فرق فان تقديره فى هذا لك وأباك على جهة

امتناع ذكره بخلافه فيما أنت وزيدا فانه يجوز ذكره فعمل جواز ذكره منزلة

تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب فى هذا وان منع فى هذا لك وأباك (قوله ما فيه

من الامر الخ) وذلك لان النهى عن الشئ أمر بضعده وعلل الدمامينى الامتناع

هنا بعدم الفائدة لان لانه عن الصبيح معناه لانه عن اتيان الصبيح لان النهى

حيث أرجو ما فيه النصب على المفعول معه اتقوا الداعى الى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب

تقدم ما الاستفهامية التى هى بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولا تضاه ما يتعلق به وجوب اختلاف هذا لك وأباك

فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافتراها ثم الاسم الصالح ليكون مفعولا معه لثلاث حالات

والها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لما منع من العطف معنوا كان (كقوله) لمن ينهى

من الصبيح وبأنه (لانه عن الصبيح واتباه) فلو عطف لكان المعنى لانه عن الصبيح وعن اتباه وهو خلاف المعنى

الر بل فيه الامر بشئ بالصبيح واتباه ونه ما تزد ويدل على التمهين

حيث أرجو ما فيه النصب على المفعول معه اتقوا الداعى الى تقدير الفعل فى مالك وزيدا بسبب
تقدم ما الاستفهامية التى هى بالافعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولا تضاه ما يتعلق به وجوب اختلاف هذا لك وأباك
فانه ليس فيه الاداع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافتراها ثم الاسم الصالح ليكون مفعولا معه لثلاث حالات
والها أشار بقوله (وقد يجب) أى النصب على المفعول معه لما منع من العطف معنوا كان (كقوله) لمن ينهى
من الصبيح وبأنه (لانه عن الصبيح واتباه) فلو عطف لكان المعنى لانه عن الصبيح وعن اتباه وهو خلاف المعنى
الر بل فيه الامر بشئ بالصبيح واتباه ونه ما تزد ويدل على التمهين

استوى الماء والخشب أوصافها (١٣٩) (ومنعت وزيدا ومهرت بلية وزيدا) فلو عطف اللزم في الأول العطف

على الضمير المرفوع المتصل من
غير تو كيد بضمير متصل
أو ماصل تام وفي الثاني
العطف على الضمير المجزوء
من غير إعادة الخافض وذلك
لا يجوز (على الاصح) من
القوانين (فيهما) ويرجع
النصب على القول الآخر
(ويرجع في نحو كن انت
وزيدا كالاخ) من جهة
الغنى اذ لو عطف زيد على
ما قبله لكان الامر متوجها
اليه أيضا وانت لا تريد أن
تأمره وانما تريد أن تأمر
مخاطبك بأن يكون معه
كالاخ كذا في المشرح قلت
مقتضى هذا التعليل وجوب
النصب لاربعانه وبتهدير
جواز الرفع بالعطف فظاهر
كلامه أنه من عطف
المفردات وفيه نظر اذ شرط
عطف المفرد على مثله
صلاحية المعطوف أو ماني
معناه لمباشرة العامل وهو
هـا غير صالح لذلك اذ لو باشره
لازم أن يكون فعل الامر
رافعا للظاهر وهو ممتنع
ولهذا قد ران مالك في نحو

إنما يكون من الأفعال فيكون قولك بعد ذلك وأتاهم - تغنى عنه وهو من عطف
 الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينص مانعاً ليدل على ما هو المأصلاً في سبيل الله
 وما ضعه (قوله واستوى الماء والخشب) لأن استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى
 ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لاجمعني استقام
 ولا ارتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشب في العلو أى وصل الماء إلى الخشب
 فلبست الخشب أرفع من الماء (قوله وذلك لا يجوز) أى عند جمهور البصريين
 فامتناع العطف مبنى على مذهبهم وإن اختار المصنف كان مالاً في باب العطف
 بخلافه (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدماميني في شرح
 التسهيل (قوله أو ما في معناه نحو قام زيد وأنا) إذ لا يصح قام أنا لكن يصح قمت
 وأنا بمعنى أنا (قوله ما بعد أو المفعول معه) أى من خبر كالنار أو حال نحو جاء
 البرد والطمان شديداً لا يجوز زيد يدين (قوله فلا يجوز كلاً أخوين) هو مذهب
 ابن كيسان واختاره أبو حيان لأن باب المفعول معه باب ضيق وأكثر الخوئين
 لا يقيسونه وقال الجوهري قد يعطى حكم ما بعده المطفوف بالواو فيقال كنت وزيدا
 كالأخوين قال الدماميني وينبغي أن يعين ما قاله ابن كيسان عند الجمع في نحو
 كنت زيداً ومؤدبه كالعبد (قوله وإست ناقصة) قال في التصریح واختلاف في كان
 المقدمه فص الفارسي وغيره على أنها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع
 سبب على الحال وأما ما فلا تكون حالاً وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال
 عن الحال والجمع أنها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أى
 حال يكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من
 النسخ قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه فينبغي
 التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شئت فسمه ما بعد أو خذ به إذا التفت بهما نحو
 قولك وزيدان جئت فانت مرفوع بهل يحدوف والأصل ما تصنع أو ما تكون
 فليخالف الفعل رز الضمير وانفصل وارتفاعه بالافعالية أو على أنه اسم المكان
 وما شئت فسمه ما يكون وما في موضع نصب خبره يكون أو مفعولاً لتصنع ومثل
 ذلك ما أنت وزيدان إذا قلت تصنع كان كيف حالاً إذا لم تقع مفعولاً به
 (قوله ما في معناه) أى من فعل لازم أو متعدداً خلافاً لمن زعم أنه
 لازم لا مع الازم فلا يقال ضربت زيداً على أنه مفعول معه أو اسم على دال على

سكن استور وملك الجنة فلا يحذف واى وليسكن وأقره عليه فى المغنى بل تأخذه عليه فى الاوضح وافهم قوله كالآخ
ان لم يرد عليه من حيث ما قبله فقط فلا يجوز كالآخوين (و يضعف فى شوقنا من زيد ومحمرو) لان العطف هو
الاضرب وقد استكن لا ضعف ومثله ما أنت وزيد وكيف أنت وقصعة من زيد والنصب فيها يكون مضمرة ولا يست
قدرة الا مع ان يحمله ما قد من فعل أو ما فى معناه

معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو يستثنى عما في معناه اسم التفضيل فلا تقول
 أنا أسير الناس والنيل ونهل كلامه المفعول النافص وهو كذلك خلافا لمن قال أنه
 لا يصبه لأنه ليس فيه معنى حدث يعتدى بالواو وهو مردود لأن الصحيح أن الأفعال
 النافعة مشتقة وانما يدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * تكون واباهاها
 من لا يعتدى * وقال * فكونوا أنتم وبنى أبيكم * وأفهم قوله ما سبقه أنه
 لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أهل رواه العطف والمطوف لا يتقدم
 على عامل المطوف عليه اجماعا وقال الرضى وانما لأرى منها من تقدم
 المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
 الاصل جائز نحو زيد او صهر القيت وذهب عبد القاهر الى أن عامله الواو قيل غير
 ذلك مما لا يطيل به (قوله وانه مقبس) أى والاصح انه مقبس واختلف القائلون به
 فقوم فاسوه في كل شيء وقوم خصوا به بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا
 يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع عطف في الاصل ولا حيث يمتنع
 معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذى سوغ خروجه عما يفتضيه العطف من
 المشاكاة التى تؤثرها العرب على غيرها الى النسب وقال المبرد والسيراني فيما كان
 الثانى مؤثرا لاوّل وكان الاوّل سببا له نحو جاء البرد والطيبا سنة ورفض النخلة
 يقتصر فى سائله على السماع قال ابن مسعود وروى عنه انه لا يجيز فيه الاحيث
 لا يراى بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورده هناك وقال الاستاذ
 أبو علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة فى المعنى ضعف النسب
 كقولك ما قام زيد وعمر وهذا لا يقال بالنسب الا ان سمع ومنه
 * تبكى عليك بنجوم الليل والقمرا * أى مع القمر فاذا كان العطف ليس بنص
 فى المعنى نحو استوى الماء والخشبة أو كان مجازا نحو مشيت والنيل فينبغي أن يكون
 الخلاف فى هذا أقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أى والاصح
 انه لا يجوز تقدمه على المصاحب خلافا لابن جني ~~تسميه~~ كتابه أنه قد جاء ذلك فى
 العاطفة كقوله * عليك ورحمة الله السلام * وبأنه قد سمع من كلامهم كقوله
 * جمعت وخشا غيبة ونعمة * ورد بأن وقوع مثله فى العاطفة شاذ أو محذور
 بالضرورة لا يقياس عليه وقد يقال المفعول معه فى التقدم اوسع مجالا من باب
 التامية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز فى الأصل بقوله واضطرار
 جاز هنا بكثرة وسعة وبأن قوله جمعت البيت من العطف لامن المفعول معه
~~تتمه~~ لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه نظرف ولا غيره فلا يقال
 قام زيد واليوم قمرا وان جاء الفصل بالطرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها لم يكن

وانه مقبس
 على المصاحب
 وأنه لا يتقدم

الواو هنا نزلت مستقلة الجار والمجرور في النهاية المستوية والخسبة وشبه غير الواو
 بدأت شيئا فقال الواو الاولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز اظهار
 واو بعدها فلم يجب نعم ولا لا وقد قيل ان واو المعية أصلها واو العطف فإذا كان
 أصلها واو العطف لم يجوز الجمع بينهما وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان بمعنى
 (قوله ولما انتهى الكلام على الفاعيل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن
 لان المتبادر منه ان اقط الحال مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس أى الحال من
 المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذكروا يؤثباته هو الخبر المحذوف وهو
 خلاف مقتضى التوطئة الا أن يقال التقدير هو يذكروا يؤثباته وصنيع المتن
 حيث قال والحال بواو العطف كافي لجميع نسخ المتن يقتضى أن قوله والحال عطف
 على المفعول به على الاصح في المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على
 مقابله أى بالحال منصوب ولعل الواو التي قبل قول الشارح لما انتهى من المتن
 فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

الحال

(قوله يذكروا يؤثباته) فيقال حال وحالة ومن التأنيث افظا قوله
 على حاله لو أن في القوم حاتما * على جوده لضم الماء حاتم
 وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء في جوده (قوله ومعنى) أى باعتبار يذكروا
 الفعل المسند اليه وتأنيثه ويذكروا الوصف وتأنيثه ونحو ذلك فيقال أعجبك حال فلان
 وأعجبك قال

إذا أعجبك الله حال من امرئ * فدفعه ووا كل امرء واليا ايا
 ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو افصح أى التأنيث معنى أفصح في اللغة
 (قوله وهو نون) أى باعتبار التبيين والتأنيث (قوله وسبأني) أى في التمييز (قوله
 وهو وصف) هو مادل على حدث معين وذات مهمة وذلك كاسم الفاعل واسم
 المفعول والصفة المشبهة وأمثالها المبالغة وافعل التفضيل (قوله ولوقد بيرا)
 مشن الجملة وشبهها فانها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انفر واثبات
 فانه بمعنى متفرقين (قوله أى ليست أحد جزئ الكلام) أى وليس المراد بالفضلة
 ما يستغنى الكلام عنها واللام تدخّل في التعريف نحو كالى من قوله تعالى
 قاموا كالى فان كالى حال ولا يستغنى الكلام عنه (قوله تقع في جواب
 كيف) أى يصح أن تقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكورا البيان الهيئته أى للدلالة
 على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو لافعل حين وقوع الفعل عليه
 أولهما (قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أى المبتدأ المشتق بالمؤولة

ولما انتهى الكلام على
 الفاعيل أخذتكم على
 بقية المنصوبات مبتدأ
 بالحال فقال (والحال)
 يذكروا يؤثباته وهو
 وهو الافصح وهو نون
 مؤكدة وسبأني ومؤنة
 وهي ملايسة فادعها
 بدون ذكرها والهاء أثار
 بقوله (وهو وصف) ولو
 تقدير (فضلة) أى ليست
 إحدى جزئ الكلام يقع
 في جواب كيف فخرج
 بالفضلة نحو القائم زيد
 قائم ومباركها نعمتها
 رأيت رجلا فضلا

والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به بقى انه يخرج
 بذكر الوصف نحو القهقري في رجعت القهقري كما في الاوضح وكان الشارح
 ترك لان فيه الاحتمال تراخي بالجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول وبعض أمثلة
 التمييز أو يقول التمييز المشتق وكله اعتمد على المثال ثم ما ذكره منى على الصحيح
 ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى أنجب منه في حال كونه
 فارسا وردت به لا يستقيم كونه حالاً معه فلا بد ان لم يرد في المدح في حال الفرس وسببه
 بل المدح مطلقاً بديل انك تقول لله دره كاتباً وان لم يكتب ولا حركه لان شرطها
 أن يكون الحال فهو ما من الجملة التي قبلها والله دره لمحمول للفروسيه وغيرها
 وقال الرضي وأنا لا أرى بينهما فرقاً لان معنى التمييز ما أحسن فروسيه فلا بد
 في حال فروسيه الانهما وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال
 فروسيه (قوله اعدم صلاحيتها لذلك) أي للوقوع في جواب كيف لانها لم يذكروا
 بيان الهيئته فمقابل لبيان جنس المتجرب منه وهو القروسية والتعريف الموصوف
 وجاء بيان الهيئته ضمناً (قوله أن تكون مشتقة) أي غير لازمة صاحبها لانها مأخوذة
 من التحول وهو التثنية فلا تكون أمراً اختيارياً فلا يجوز جاز يداً محرراً وطوبى لا
 ومن غير الغالب أن تقع وصفاناً وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المغني والاضح
 (قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غيره واحد ولا يقدح في كونه من المصدر كما
 في مستخرج من الجرح ومستخرج من السرور ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر
 كالاستخبار والاستسار وانما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لانها في المعنى
 صفة والصفة مشتقة ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالاشتق وذلك في ثلاث
 مسائل وجامدة غير مؤولة بالاشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه
 (قوله كجاء بذكرها) أي كرا كما من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن
 المفعول) منه المنادى في جواز مجيء الحال منه مذهب أصحابها كما في الجامع الجواز
 (قوله نحو لقيه راكبين) فراكبين حال من الفاعل وهو الثناء ومن المفعول وهو
 الهاء لانه ذكر لبيان هيئته أي صدره والقي من التكميم حال كونه راكباً فوقع
 اللقي في المفعول حال كونه راكباً (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ)
 فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلاماً من جنس لم يميز
 مجيء الحال منه وأدعى ابن مالك في شرح التمهيد الاتفاق على ذلك وتبع مؤلفه
 وفيه نظر فان الفارسي ذهب الى الجواز ومن نقله عنه ابن الشجري في الامالي قال
 في التصريح وانما اشترطوا أحدهم هذه الشروط لئلا تتكرر فاهتمت وهي ان العامل
 في الحال هو العامل في صاحبها او صاحبها اذا كان مضافاً اليه يكون معنواً للمضاف

والتمييز نحو لله دره فارسا
 اعدم صلاحيتها لذلك
 والغالب في الحال أن
 تكون مشتقة أي غير لازمة
 صاحبها مشتقة من المصدر
 للدلالة على متصف بها وتأتي
 من الفاعل كجاء بذكرها
 (قوله من المفعول
 كضربت الالف مفعولاً)
 ومنها ما مع نحو لقيه
 وراكبين ومن المضاف اليه
 ان كان المضاف بعضه نحو
 وزعنا ما في صدورهم من
 غل اخوانا أو كان كعبه
 في جهة حذقه والاعتناء عنه
 المضاف اليه نحو ان اتبع
 ملة ابراهيم حنيفاً أو كان
 عاملاً في الحال عمل الفعل

والمضاف لا يعمل في الحال اذ المبتدأ هو الفاعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة
 فافاعلة موفاة لان الحال وصاحبها معه ولان لشي واحد واذا كان المضاف جزأ
 من المضاف اليه أو كجزءه فلكثرة اتصال الجزء بكاء أو بما نزل منزله صار المضاف
 كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن
 كذلك فانه لا يسيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح ان الحال
 لا تكون مقيمة لهيئة مبتدأ ولا خبر وظاهر كلام سيدويه مجيئها من المبتدأ وحكي
 بعد الخلاف في الخبر وغيره في قول ذلك بالفاء على والمفعول في الحال على نحو زيد
 على الدارجا السحال من غير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معني أو حال من زيد
 وهو وان كان مبتدأ صورة إلا أن معني الكلام استقر وحصل زيد في الدارج هو
 فاعل معني والفاعل العامل في زيد وان لم يكن مقتدا في الكلام لانه مبتدأ السكينة
 مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخنا في هذا على شيئا
 حال من يعلى وهو مفعول معني لان التقدير أنه على يعلى أو أشير الى يعلى وجرى
 على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا
 أو معني نحو ضرب زيد قائما وزيد في الدارج قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه
 مجيئها من المضاف اليه فاعله لا يثبت له ولها المبتدأ كره وأما مجيئها من المجرور
 بالحرف فراجع لافعال معني وبقي الكلام في اسم كان قال السعد في قوله
 تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يتحوز الحال من اسم كان
 بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في اسم كان الا ان في النظر
 النحوي انه فاعل قد أسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما ولهذا لم
 يعود في المحقق بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع
 لتقرر الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل
 انتهى وانما في النظر النحوي لان أهمل المعاني قالوا ان مطلقا في كان زيد
 مطلقا هو المستدركة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد مطلقا (قوله اليه
 مرجعكم جميعا) أي رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر معني بمعنى الرجوع
 والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبتني مضربك زيدا
 (قوله من حيث هي) أي من غير نظري كونها مؤكدة أو مؤسمة متبذلة أو لازمة
 من الفاعل أو غير فالجينية ابيان الاطلاق لا للتقيد أو التعليل (قوله التذكير)
 أي ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كالا قد ينصب على الحال نحو أخذت المال كلاما مع
 انه معرفة لكونه مضافا الى التفسير لانه ذكره صورة (قوله مطلقا) أي سواء تضمن
 معني الشرط كما يأتي أو لا نحو جازم يداراك وبجنتهم في ذلك القياس على الخبر

نحو اليه مرجعكم جميعا
 (و) الحال (سرها) من
 حيث هي (التذكير) خلافا
 لبونس والبعث الدين مطلقا
 والله كوفي

فما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها (١٤٤) بان هيئة صاحبها أى كيفية وقوع

الافعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التذكير فلا حاجة الى تعريفها صوتا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقرها من لزوم التذكير نحو اجتهد وحده أى منفردا وادخلوا الاول فالاول أى مرتبين (و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصفه في المعنى (التعريف) لانه مخبر عنهما في المعنى والاصل فيه التعريف (أو) ما يقوم مقامه من المستوعبات في ايضاح المعنى وهو ما (التخصيص) بوصف أو إضافة أو بعمول غير مضاف اليه (أو التعميم) بأن يتلوهما أو شبهه من نهي أو استعها (أو الأخير) بان يتأخر عن الحال فالاول (نحو خاشعاً أنصارهم يخرجون) في شأ حال من ضمير الفاعل في يخرجون وهو أعرف المعارف والثاني

وعلى ما مع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) يجوز بدل الرأى كـ أحسن منه الماشئ فان الرأى كـ والمأشئ حالان وقد تعريفهما لتأويلهما بالشرط اذا التقدير يداذر كـ أحسن منه اذا مشئ وأتريدا أشهر من ذلك مجرأ أى اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والجمهور والاول المنصور في الاول بتقدير اذا كان وفي الأخيرين فعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى ان كان صاحبها فاعلا ولونوا ويلا وقوله أو عليه أى ان كان مفعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التذكير الخ) اعترض عليه بأنه ينبغي أن يصح تعريفه ان كان التبيين مقصودا والمنع مطلقا وعلى بعضهم وجوب تذكيرها بانها مخبر في المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تذكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذا مدعى أن التذكير شرط واجب والدليل يقتضي أن يكون جائزا لا واجبا وعلاه بعضهم بعدم توهم كونها انصاعا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال بنكرة مفعولية متبذرة (قوله نحو اجتهدا وحده) أى من كل ما عرف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول أى من كل ما عرف بالاضافة وقوله وادخلوا جاء الخليل يداذ فدادا علم جنس وقع حالا لتأويله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخليل متبذرة (قوله لانه مخبر عنهما في المعنى الخ) أولى منه أن يقول لانه مبتدأ في المعنى وهو لا يكون في الغالب الامعرفة أو بنكرة بمسوغ (قوله حال من ضمير الفاعل في يخرجون) يجوز أيضا كونه مفعولا محذوف أى يوم يدع الداع الى شئ تنكر قوم خاشعاً أنصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطلقا لضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثاني لكنه من المختص بالوصف وانما قل ومنه لاحتمال كون مضمونا حالا من الضمير المستتر في ما خر ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما أسلف باضافة أو وصف والفعل في البيت يضم الالام وما خر بكسر المعجمة مفعول وهو الذي يشق الماء واليم البحر والشاهد في مضمونا أى عملوا حيث وقع حالا من ذلك مع انه تنكرة لتخصصه بالوصف (قوله وقولك عجب الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطفا على في أربعة أيام والشاهد في شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع انه تنكرة لتخصصه بعمول غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أى التعميم (قوله يا صاح الخ) نطع مصدر يث بقبينه * فترى * لتسلك العذر في ابعادها الاملا * هل للامنة فهم الانكارى وحرم يضم الحاء المهمله بمعنى نذر والشاهد

نحو (في أربعة أيام سواء للساكنين) فهو حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله في البيت يارب نوحا واستجبت له * في ذلك ما خر في اليم مضمونا * وقولك عجب من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو (وما أهلكنا من قرية الا الهام نذرون) فجاءه لانه نذرون حال من قرية لوقوعها في سياق النفي ونحو يسع امرؤ على امرئ مستهلا * ونحو قوله * يا صاح هل حم عيش باقيا * (و) الرابع نحو

في باقية حيث وقع حال من عيش مع انه منكرة لتقدم الاستفهام (قوله كأنه خال)
 بكسر الهمزة المعجمة جمع خلة بكسر هاء أيضا وهي بطانة كانوا يغشون بها أجفان
 السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا تنور تلبس ظهر وسيتي القوس
 وقال الدماميني والخال من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني
 انتهى واعتراض أنه لا معنى لنقبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع
 ان الذي يطلق على العظيم والحقير انما هو الخال بالجم المقتوحة (قوله وسوغ مجي)
 الخال منه متأخر عنها في المعنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسوية
 الخال منها بل لئلا يفتش الخال بالصفة حال ككون صاحبها منصوبا في الرضى
 ما يوافقه (قوله أو الوصف) أي بجملة يلوح (قوله وقبل حال من الضمير في لية) زعم
 ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جارا وبحرور الاضمير فيه عند سيويه واقرأه
 الا اذا تأخر واستدل بأنه لو تحمل ضميرا عند التقديم لجاز ان يؤكد وان يعطف
 عليه وان يبدل منه قال في المعنى وهو مخا ف لا طلاقهم ولقول أي الفتح في
 * عليك ورحمة الله السلام * ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل
 وزود في التكرار برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون
 من قبيل الخ) كذا في النسخ والاصواب اسقاط لا كالا يخفى وقيل في الكلام قاب
 هذا الكلام في تأخر صاحب الخال لاني تأخر الخال (قوله والقولان مبديان على جواز
 الاختلاف بين عامل الخال وصاحبها) أي وعامل صاحبها وفي كلامه حذف
 المعطوف مع عاطفه والتقدير وعدم جواز ذلك أي الاختلاف فكونه حال من لمل
 مبنى على جواز الاختلاف لان لمل حينئذ مبتدأ لا فاعل بالظرف قبله لعدم اعتداده
 الاعلى مذهب الاخفش والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الخال الاستمرار
 الذي يتعلق به الظرف ولم يجوز ان يعمل معنى الابتداء في الخال لانه ليس المعنى
 بل ان الابتداء لفظ طلل للاستدانة اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الخال
 وليس مقيد به وكونه حال من الضمير مبنى على عدم جواز الاختلاف بين العامل
 في الخال وصاحبها اذا العامل على هذا واحد وهو الاستمرار (قوله وجمعه في
 الجامع) استشهد في المعنى في الباب السادس بأمور ثم ردّها واهذا قال الدماميني
 في شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الاصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بأن
 العامل في الخال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سيويه في هذه المسئلة في
 معرض الرد على المعربين في أمور اشهرت بينهم والاصواب خلافها وبان لك ان

(التيه موحشا لخال)
 يلوح كأنه خال
 موحشا حال من لمل الذي
 هو صاحبها وسوغ مجي
 الخال منه متأخر عنها أو
 الوصف أو هاء وقبل حال
 من الضمير في لية وحينئذ
 لا يكون من قبيل تأخير
 الخال عن صاحبها والقولان
 مبديان على جواز الاختلاف
 بين عامل الخال وصاحبها
 وجمعه في الجامع والمشمور
 المنع وقد يقع صاحبها منكرة
 من غيره وسوغ ومنه الحديث
 وصلى وراءه رجال قياما فلا
 يقاس عليه

الحركة بياقضى أوله (قوله عند الخليل ويونس) وأما سبويه فقد ذهب إلى جواز
كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه أن الحال انما دخلت لتقييد العامل
فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها)
أشعر كلامه بأن الأصل فهم التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله إلا مانع) كان توكيد
نكرة محصورة نحو ومنزل المرسلين المبشرين مؤمنين أو نجورة بخرف
جر غير زائد أو بإضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح التسهيل قال لأنها
في نية الانفصال قال في شرح العمدة ومما يتبع فيه تقديم الحال على صاحبها أن
يكون منصوبا بكان أوليت أو فعل توجب أو اتصل به صلة أو نحو انما صدك سائلا
زيدا واتصل بالفعل موصول به حرف نحو اعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو صفة
نسبه) أي الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة والخبر في
المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضرب زيد بمجرد فان
الظاهر أنه كالمصرف واعلم أن ما ذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو
الأصح وبقى أقوال لا تطيل بها (قوله إلا مانع) نحو لا مبرهن محسبا ولا عتكفن
صائما فان ما في خبر لام الابتداء ولا م القسم لا يتقدم عليهما (قوله وقد يجب ذلك)
راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها إذا كان محمورا نحو
ما جاء راكبا الأريديو يجب تقديمها على عاملها إذا كان لها مصدر الكلام نحو
كيف جاء زيد أو كانت فأنه لو كان العامل أفعول تفضيل عامل في حالين لا مبرهن
متخذ المعنى أو متخذا فيه وأحدهما مفضل على الآخر وبسط هذا الكلام يطالب
من المطولات (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل ويجوز حذف العامل ما لم تنب
عن غيرها انتهى أي سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل
الشارح عنها لأن الثاني لم يتضح له مثال لأن الظاهر في نحو أتيتهما مرة فبدا أخرى
انتهابه على المصدر ونحو قائما وقد تعدد الناس صاحب الحال ضمير قائما
والعامل قائما (قوله أو منها عا) أي توقف المارء على ذكرها فلها ما شار كها
في ذلك وأكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه ونحو وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما
لأعين وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا وبأى في غيره كقوله تعالى وهذا لي شيئا
وقول الشاعر * انما الميث من يعيش كثيرا * (قوله كضرب زيد قائما)
تقدم الكلام عليه في باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أبوك عطوفا) سبأى الكلام
عليه في باب التمييز

✽ التمييز ✽

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ والخبر محذوف

عند الخليل ويونس ويجوز
تقديمها على صاحبها إلا
المانع وكذا على عاملها إذا
كان فعلا متصرفا أو صفة
نسبه إلا مانع أيضا وقد
يجب ذلك ويجوز حذفها
الإلزام ككونها نائبة عن
خبر كضرب زيد قائما
أو جوا يا بخورا كبا لمن قال
كيف جئت أو منها عا
نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى ويحذف عاملها
حوازا كقولك للسافر
راشدا مهديا أي اذهب
ورجوبا كضرب زيد
قائما وزيد أبوك عطوفا
(و) من المنصوبات (التمييز)

والظاهر انه عطف على المفعول به أو على الحال على ما مررت الاشارة اليه في باب
الحال (قوله أي المميز بكسر الهمزة) فهو مجاز من المطلق المصدر واردة اعم
الشاعر وقوله لكن اشترج أي فيكون المطلق المصدر على الاسم المذكور
حقيقة عريقة فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله أفعال مترادفة) أي لغة
واصطلاحا وهي في اللغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها
المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغبط أي ينفصل بعضها من
بعض (قوله وهو اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة (قوله غالبا ومن غير
الغالب أن يكون مشتقا كما يأتي (قوله أو النسب) الذي دل عليه كلام ابن
الحاجب ان التمييز دائما انما يفسر الذوات غايته ان الذات امام ذكرورة وامامة قدرة
حايته انه عبر عن الثاني بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظر الظاهر وفي المنهل الصافي
اللاماني النسبة على الحقيقة فلا ايهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد امر معلوم وانما
الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن
يكون دارا وعلماء وأتوة وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي
النسبة في المعنى فكيف يرفع في الابهام عنها وقال الاستاذ الصفي عند قول ابن
الحاجب والثاني عن نسبة في جملة أو أمثالهام مثل طاب زيد نفسه الخ وقد عرفت
ان التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة انما هو عن أمر مقدرا اذ التقدير
طاب شيء من زيد أو التمييز بين ذلك الشيء (قوله فخرج بالفضلة) أي وأما قوله اسم
جنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح راى
ان الجنس من شأنه الادخال وان جاز الاخراج اذا كان بينه وبين الفصل عموم
وخصوص وجهي كما هنا كما لا يخفى (قوله وطببت النفس الخ) قطعة من عجز بيت
بقيته * رأيتك لما نعرفت وجوهنا * صددت * قائله رشيد البشير
يخاطب قيس بن مسعود بن خالد البشير كرى وأراد بالوجوه اعيان القوم ومثله في
بقي التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنسبة الحديثة ان امرأة كانت تهرق
الدماغ فالدماغ تمييز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على ان الأصل
تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جارية وناساة قال في المغنى وهذا
مردود لان شرط ذلك تحريك الياء كجارية وناسية أي لان الغرض انما يحصل
حينئذ أو ما في تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفا لانها ساكنة فاندفع قول الشافعي ان
ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لا ما كرضي لان اشتراط ذلك ظاهر لا يبع
بحد انما لفته قد برأ ما قولهم في العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفي العقود
عشر ومن الدراهم ونحو ذلك فليس المجزور بين تمييز اصطلاحا بدليل عدم

أي المميز بكسر الياء على
البناء للفاعل لكن اشهر
المطلق المصدر عليه والتمييز
والتبيين والتفسير ألفاظ
مترادفة (وهو اسم فضلة
ذكره جامد) غالبا (بفسر
ما نههم من الذوات)
أو النسب فخرج بالفضلة
غير ان يجوز يدقأه بالنسبة
المعرفة بخوزيد حسن وجهه
وقد يأتي بلفظ المعرفة
في قول بنسبة معنى كقوله
وطببت النفس يا قيس عن عمرو
أي نفسا وعباده سائر
الذلات كالحال فانه مبين
للهيئة لارتفاع الابهام ذات
ولا نسبة وكانت فانه
مخصص أو مقيد ورفع
الابهام انما حصل ضمنا
لان هذا ورب شيء بقصد
لمنى خاص وان لم منه
معنى آخر واعلم أن التمييز
كالحال

افرادها وأما طرقت بعيشتها فقل طرف بتقدير المدة وإن المعيشة مصدر مثل وأدبار
النجوم أي مدة عيشها ومدة أدبار النجوم وأما سفة نفسه فقبلي تأكيدي وقيل غير ذلك
فهم ما قاله المصنف في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التسهيل
أقرب نفسه من قوله تعالى الامن سفة نفسه تأكيداً لمن ومن منه وبتة على
الاستثناء وفي رغب ضمير هو فاعله واعتراض بأن المعنى على الرفع والتفريع اذ المعنى
ما يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفة نفسه ويؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله
الا أن التنبه يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس من معنى اللبيب
بعد ان اعترض على الزنجشري في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في
السموات الآتية ونظيره هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم
الامن سفة نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه تأكيداً لفعل قراءة السبعة على
النصب في مثل ما قام أحد الازيد الى آخر ما حره (قوله من جهة كونه منصوباً
الخ) ومن جهة كونه اسماً مذكراً ولذا قال في المعنى انما يشتر كان في خمسة أوجه
بقي انما يشتر كان في انما يشتر فان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر في المعنى انما سبعة
وزاد على ما هنا ان الحال قديمة موقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تش
في الارض من حاجت خلاف التمييز قال التميمي ولما ائ ان يقول ان التمييز قديم توقف
معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الانفسا وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان
فعلها متصرفاً أو وصفاً يشبه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن
مالك على الجواز بقوله

رددت بمنى السيد ثم قلص * كبش اذا عطفاه ماء تجلبا

وقوله * اذا المرء عينا قرب العيش مثريا * فسهولان عطفاه والمرء رفوعان
بمحذوف يفسره المذكور والنائب للتمييز هو المحذوف وأما قوله

* وما رعويت وشديار أسى اشتدلا * وقوله * أنفسا تطيب بنيل المتى *
فضرورتان وانما لم يقدر للرفوع فهم ما فعل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق
لان عدم التقدير يؤدي الى دخول اذا على الجملة الاسمية وأما هنا فلا محذور فمقط
ماللد ما ينبي في المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهولان لا يصح
استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانهم ما يليانها
في ذلك فمقط ماللشئ فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز
كذلك وهو بخلاف ما مشي عليه في هذا الكتاب حيث قال وقد يدنو كدان وأن
الحال تعدد كقوله

على اذا ملزمت الي بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

من جهة كونه منصوباً
وفضله وفسر الالهام الا
أن الحال بخلافه من ثلاثة
أوجه أحدها أنها في
الغالب تكون مشتقة
أو مؤولة به والتمييز الغالب
فيه كونه جامداً ووقوعه
مشتقاً قابل

بـخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في * تبارك رحمانا رحيمًا ومولانا * أنهم ما
تميزان والاصواب لرحماننا منهم وبناضمار أخص أو أمدح ورحيمًا حال منه
لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضًا
يبطل كونه تمييزًا وقول قوم انه حال واعلم انه قد صنف بعض فضلاء المغرب وهو
الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العنقي البجائي في هذه المسئلة رسالة ذكر ان
سبب تصنيفها وقوع انكلام فيها بين جميع من أهل الادب من اهل مصر واهل حلب
وان سبب ذلك ما وقع في توقيف بعض الكتبة وهو ما نصه عند فلان عشرون نظارًا
عسلا قصبًا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد التمييز بل كل
احد تمييز لما قبله وهذا يقتضي ان التمييز تمييز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب
في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولبنوا في كهفهم ثلاث مائة سنين فأنه
لما قيل في المفصل ان الزجاج قال لو ان تصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا
قد ابشوا تصب مائة قال هذا الذي ذكره يرد قراءة الاخوين ادلاوجه لها الا التمييز
وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردًا بخلافه جمعًا فأنه مثله في ثلاثة
اثواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل
الجمعة جعل على الاصل لا على الوجه الذي ألزمه واهل الشارح انما اقتصر على
ما ذكره من الفروق لان ما عداها محال نزاع وفيه خلاف وبعضه اعتمد المصنف
في غير المغنى خلافه كقوله هنا ان التمييز يؤكد (قوله فتحو لله ذرة فارسان) قال قوم ان
انتهاب نحو فارسان في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي
المفصل لا لا يخفى ان يكون مالا مقيدة أو مؤكرة وكلاهما ما غير مقيد اما
المقيدة فلان قولك لله ذرة فارسان تردده المدح في حال الفروسية وانما ترديده المدح
مطلقا بدليل انك تقول لله ذرة كاتب وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وأما
المؤكرة فلان شرطها أن يكون معنى الحال منه وما من الجملة التي قبلها وأنت
لوقلت لله ذرة كان محتملا للفروسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أدري بينهم ما فرقلان
معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تدمحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو
المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله انما البيان الهيمه) قال المصنف
في حواشي التسهيل المراد بالهيمه الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو
المتبادر وحينه إذ يخرج مثل تكلم صادقًا ومات مسليًا وعاش كافرًا وان أرادوا
الصفة فالتمييز بها أو وضع لصفوهم لكن يخرج منه جائز يدرك الشمس طناهة وجاء
زيد وعمر وجالس قال الدماميني هـ ما في معنى جاء مفارنا الطلوع الشمس وجعل
عمر وجلس التأويل لا يخرج ان لا يحد ميبان لاهفة انهم وقال السيد

فتحو لله ذرة فارسان انما
بيان الهيمه وهو تارة لبيان
الذوات وأخرى لبيان
جهة النسبة ثالثا انما تقع
جملة أو ظرفا بخلافه وقد علم
بما سأل التمييز نعمان تمييز
نسبه وشيئا في تمييز فردوه
المراد بقوله

كفيز برا (وساع غرا) أو
ورن كرطر زبنا (ومتون
علا) والجرب مقدار
معلوم من الأرض ومتون
ثنية من باب التخفيف والقصر
كسمى وهو آلة الوزن
يعرف بها مقادير الموزونات
وقد يقع بعد ما يشبه المقادير
نسبه المساحة نحو ما في
السماء موضع راحة سحابا
وشبه الكيل نحو نحو سمن
وشبه الوزن نحو مثال ذرة
سيرا وقوله -م على القمرة
مثلها زيد احتمل الوزن
والمساحة وقد يقع بعد ما هو
فرع له نحو هذا خاتم حديد
فإن الخاتم فرع الحديد (و)
أكثر وقوعه أيضا بعد
(العدد) الصريح (وهو)
من أحد عشر فما فوقها إلى
تسعة وتسعين بإدخال الغاية
(نحو) أني رأيت (أحد
عشر كوكبا) وبعثناهم
اثني عشر نقيبا واعدنا
موسى ثلاثين ليلة الآية
وهكذا (إلى) آخر ذلك نحو
إن هذا أخى له تسع
(وتسعون نجمة ومنه) أى
تميز العدد (بتمييزكم
الاستفهامية) بأن تكون

ركن الدين إذا قلت آتيتك وزيد قائم فإن الحال لم تبين حيثما التفاعل ولا المفعول
وانما هي بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد شتهر التعبير عن اللازم
بالزوم فكأنه بين ذاتهما انتهى وقد تكلم فى المعنى على تأويل الجملة الواقعة حالا
فى الترجمة التى نصها أقسام الحال (قوله بعد ما يشبه المقادير) حال المقادير فى عبارة
المتن على أنه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج إلى تقدير له ما يفيد لأن التمييز
فى الأمثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشئ كالجرب ولوجع المقادير جمع مقدار
بمعنى ما يعرف به قدر الشئ لم يتجس إلى حذف وهو أظهر مع أنه يلزم على صبيغة حذف
الموصول وبعض العلة أن جعلت مأمورة وقال فى القوافى الخفية بعد أن فسر
المقدار بما يعرف به قدر الشئ والمراد بالمقدار فى هذه الأمثلة هو المقدار الآلة التى
يقع بها التقدير والالوجيت الانساقفة نحو واشترى قفيز برتر يد المسكالك الذى يكال
به البرانتمى فقامله فإن كلامه أولا يقتضى أن المقدار اسم لآلة وثانيا أنه مصدر
بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لأن الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدار لأنفس
المقدار (قوله ثنية من باب التخفيف والقصر) وواقعة فى المن بالتشديد (قوله فشمه
المساحة الخ) انما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عيشه لأنها ليست معدة
لذلك وانما تشبههم ومثل فى التوضيح شبهه المساحة بوجعنا بمثله مداد وقال وحمل
على هذا أن لنا غير ما ابلا (قوله نحو سمن) النحي بكسر النون واسكان الحاء
المهملة وبعدها بيا اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ما هو فرع له الخ) هذا مقابل
الأكثر واعلم أنه يجوز فى مثل هذا خاتم حديد ثلاثة أوجه - التصب ما على
التمييز كما ذكرنا على الحال وينبئ علمها - الخلاف فى الاتباع فمن خرج التصب
على التمييز قال إن التابع عطف بيان ومن خرج على الحال قال إنه نعت والاول أولى
لأنه جامد مجودا محض فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والاتباع والاضافة وهى
أرجحهما لما فهم من التخفيف بحذف الثنوين (قوله الصريح) انما يقيد به مع
أن المصدر حذف ذكر العدة كناية وهو كماله فصح له بجمعه فعلم أنه لم يرد النعميم
كما يشير الشارح إليه فقدر (قوله وبتين أفراده) وكذا نصه لأنها كانت
كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر إلى مائة لأنها لوجعت
كناية عن أحد طرى العدد كما كان تحكيما ووسط العدد مميز منصوب مفرد ولما
كان الوسط عدلا بين الطرفين إذا حظ من كل منهما لم يلزم التحكم فى الحمل
عليه فسقط اعتراض الحديثى (قوله مهم الجنس) أى الحقيقة بأن لا يدري أنه
من الأحاد أو غيرها وقوله والمفرد رأى السكفة بأن لا يدري أنه خمسة أو غيرها

(قوله)

بمعنى أى عدل وبتين أفراده وكذا نصهم نحو كرم عبد الله (مالم نجر كرم بحرف كاسيا فى فعبدا
منصوب على مميز السكفة وهو مفعول مقدم كناية عن عددهم الجنس والمقدار

والأفضل تمييزها عما قبله (١٥١) فالتاميز كم الخبرية بأن تكون بمعنى عدد كثير (فمجرد ور)

أيد انضافته اليه حلالها
على ما هي مشابهة له من
العدد وهو حينئذ اما (مفرد)
وهو أكثر وأقل (كثير)
الماثية فوفاها من
المئين والالوف فانه مجرور
مفرد فقول كم عدد ملكك
بالجر والافراد كما تقول مائة
عبد أو ألف غلام ملكك
وفي معنى المفرد ما يؤدى
معنى الجمع نحو كم قوم
سعدوني وقد تميز المائة بمفرد
منصوب كقوله
إذا عاش الفتي مائتين عاما
وقد تضاف الى جمع نحو
ثلاث مائتين على قراءة
الاضافة (أو مجموع كتمييز
العشرة) مفردة (فما دونها)
من التسعة الى الثلاثة فانه
مجرور بمجموع الا اذا كان
باللفظ المائة كعشرة مائة
أو ثلاث مائة رجل فمجرور
مفرد فتقول كم رجال
ملكك بالجر والجمع كما
تقول عشرة رجال أو ثلاثة
رجال جاؤك وقد يكون تمييز
العشرة فما دونها اسم جنس
أو اسم جمع فيميز بمن في

أقوله وهذا فصل تمييزها الخ) أى لتكون اكنائية عن العدد لا عدد صريح (قوله
فالمميز الخبرية) فان قلت مالم معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر
هو قسم الطلب وهو الذى يحتمل الصدق والكذب لانه معنى الخبر الذى
الاستدأ الا ترى أن قول انما تسمى كم عيب من كذا يحتمل توجيه
الكذب الى ما تله فيمات كثيره وافخر (قوله فمجرد وابدأ) أى
مالم بفعل قال فى الجمع فان نصب حلالا على الاستفهامية كقوله
كم تانى منهم فضلا على عدم * ورجما نصب غير مفصول روى كم عمة
لأن * بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغتهم وذكره يديويه عن
العرب قال أبو حيان وهى لغة قبلية انتهى وفى المختصر لا يعرفوا واذا فصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدد وجب الاتيان بين الثلاثينس بالمفعول (قوله
حلالها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لانه مشابهة للعشرة فى
جمع المميز وللمائة فى افرادها (قوله كقوله اذا عاش الفتي الخ) صدر بيت لاربعين
شيع الفزارع يحجز * وقد ذهب المصنف والافتاء * (قوله على قراءة الاضافة) وهى
قراءة الاخوين حمزة والكسافى قبل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت
عشر العشرات والعشرة عشيرا للأحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد
ومن ثون فقيل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبه لا لازمة فلا يرد أنه على البدل
يصير المعنى وليسوا فى كنههم ستمين فيقول التنصيص على كية العدد ولا يكون ستمين
تميز المائة سلفاها فى بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها)
فيه تحميم كقوله فما دونها اصادق بالواحد والاثنتين لانهم لا يميزان
فاخر جهما من مجموع الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف بهم انه يميزان
(قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أى حيث قال والعدد هو من
أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الافراد محل نظر ثم ان
غرض الشارح من هذا التوطئة اقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب
عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييز أحد عشر وبابه واجب الافراد والتمييز فى
الآية وهو أسباط جمع وتقرير الجواب ان أسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف
ولو كان تمييزا لذكر اعداد لان السط مذكر (قوله وأما بالابدل من اثني عشرة)
أى بدل كل من كل قال فى التصريح والافول بالبدلية مشكل على قولهم ان المبدل

لأن العرب قال أبو حيان وهى لغة قبلية انتهى وفى المختصر لا يعرفوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدد وجب الاتيان بين الثلاثينس بالمفعول (قوله حلالها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لانه مشابهة للعشرة فى جمع المميز وللمائة فى افرادها (قوله كقوله اذا عاش الفتي الخ) صدر بيت لاربعين شيع الفزارع يحجز * وقد ذهب المصنف والافتاء * (قوله على قراءة الاضافة) وهى قراءة الاخوين حمزة والكسافى قبل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت عشرة العشرات والعشرة عشيرا للأحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن ثون فقيل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبه لا لازمة فلا يرد أنه على البدل يصير المعنى وليسوا فى كنههم ستمين فيقول التنصيص على كية العدد ولا يكون ستمين تميز المائة سلفاها فى بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها) فيه تحميم كقوله فما دونها اصادق بالواحد والاثنتين لانهم لا يميزان فاخر جهما من مجموع الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف بهم انه يميزان (قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أى حيث قال والعدد هو من أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب الافراد محل نظر ثم ان غرض الشارح من هذا التوطئة اقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييز أحد عشر وبابه واجب الافراد والتمييز فى الآية وهو أسباط جمع وتقرير الجواب ان أسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف ولو كان تمييزا لذكر اعداد لان السط مذكر (قوله وأما بالابدل من اثني عشرة) أى بدل كل من كل قال فى التصريح والافول بالبدلية مشكل على قولهم ان المبدل

بالبحر عندى ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد تميز بالاضافة فتوسعت شرط وليس فيما دون خمس ذود
هذه وعبارته نوه أن الواحد والاثنتين يميزان وليس كذلك كفى الشذو وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الأحد
من التسعين وما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثني عشرة أسباطا فالتمييز محذوف أى فرقة
الطاهل من اثني عشرة (ولت فى تمييز كم الاستفهامية)

أظهارها لا بإضافة كم اليه
لانها مجتزئة بعد مذكر وهو
لا يعمل الجسر في تميزه
فكذلك ما كان مجزئته
(ونصب) على التمييز قول
بكم درهماً أو بكم درهم
اشترت عبدك وقيدها
بالمجروزة لانها اذا لم تكن
كذلك وجب نصب تمييزها
كما اذا جرت بالحرف ولم تصل
بها وفي كلامه دليل على
أن كم اسم سواء كانت
منها مائة أم خبرية ويشارك
في الاسمية والبناء على
السكون ولزوم التصدير
والاحتياج الى التمييز
وبتفرقان من عشرة أوجه
كرها بن الأنباري في شرحه
على الألفية وأشار الى
النوع الثاني بقوله (وقد
يكون التمييز ضميراً للنسبة)
في الجمل كما سبقت
وفي الوصف الى مرفوعه
كزيد من مذهب عرفا وشهد
طيب نقداً وفي الانافة
كما عجبني طيب زيد علما وقرب
محمد داراً أي طيب علم زيد
وقرب دار محمد وهو قسمان
لانه اما أن يكون (محذوفاً)

منه على نية الطرح قالوا ولو قيل وقطعناهم اسما طائفة فائدة كمية العدم
على غير الغالب لا يجد من يخرج القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه
الاخوين في ثلاث مائة تسعين مع قرب الماهين (قوله اذا كان متصلاً) افهم أنه يجب
فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار
وان لم يجز في عشرين وأخواته الا اضطراراً ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل
بعاماً أو بأول الظاهر نحوكم ضربت رجلاً أو كم أتاك رجلاً ولكن اتصاله هو الاصل
والاقوى وما وجهه جواز الفصل فهم انهم المألزمات الصدر ونظيرها من الاعداد
التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدر أو غير صدر جعل هذا القدر من التصرف
عوضاً عن ذلك التصرف الذي سلمته انتهى وتفيد جواز جرت تمييز المجروزة بالحرف
من الاتصال لم يندكره في الاوضح والجامع ولم يندكره السيوطي في جمع الجوامع
وظاهر كلام الهمع أنه اذا فصل بين كم الاستفهامية وتمييزها بفعل معتد لا تنجب من
وفي المطول في باب الانشاء انهم قالوا وجوب زيادة من في التمييز لانه لا يلبس
بالفعل كفي الخبرية (قوله ويجوز اظهارها) كذا في التصريح يمكن في الغنى
ان الاضمار واجب (قوله لانها مجتزئة بعد مذكر) مراكمة ذلك فلا تغفل (قوله
كما اذا جرت بالحرف) ولم يصل بها هذا مفهوم تشبيده السابق لكلام المتن بالاتصال
ومرافقه (قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لانه ذكر ان الخبرية تضاف
والاستفهامية تنجر بالحرف والمضاف والمجروزة لا يكون الاسما لكن لا يخفى انه
لم ينص على ان جرت تمييز الخبرية بإضافته اليها وعلى بعضهم اسميتها ما بان ما يجزئ
بالحرف والانافة نحوكم درهم اشترت وغلامكم مديكت (قوله والبناء على
السكون) انما بنينا تضمه ما معنى من معاني الحروف وهو الاستفهام والتمكين
لالشبه الحرف وضعاً خلافاً لمن زعمه ان شرطه كون الثاني حرف لين وقد مر ما يتعلق
بذلك في باب المعرب والمبني (قوله ولزوم التصدير) أي على غير الجار حرفاً كان أو اسماً
وذلك في الاستفهامية طاهر وفي الخبرية لانها لا انشاء التأكيد فوجب لها صدر
الكلام كما وجب لرب (قوله والاحتياج الى التمييز) وذلك لانها ماضية لا ماضية
موضوعان للعدد والمهم ولذا زاد في المعنى وغيره من وجوه الاشتراك الايام وعددها
خمس (قوله وبتفرقان من عشرة أوجه ذكرها بن الأنباري الخ) الاول ان تمييز
الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية اصله الجر الثاني أن تمييز الاستفهامية
مفرد وتمييز الخبرية يكون مفرداً أو جماعاً وان كان الافراد اصله ثم والبلغ الثالث

انقسام محمول عن مضاف فاعل (كشتم على الرأس شيئاً) أصله اشتمل شيب الرأس ان
مخول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه شجي بالمضاف بعد ذلك تمييزاً بمسألة وتأكيداً اذ ذكر الشيء بجملا
تتم عليه في الوقوف في النفس من ذكره مفسراً أولاً

أن الفصل بين الاستفهامية وعبرها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية وبينها
إلا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية
تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلذذه ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعط
علمها بالخبرية مطلقا علمها بما تقول كم رجل جاءني لارجل ولا رجلين
السادس أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية والوجودي جوابها
أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع أن الخبرية
تختص باليانسي ~~تكتب~~ بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبد أسألكه الثامن
أن الخبرية يتوحد العلم بالتصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع أن
المبدل من الخبرية لا يقرن به من الاستفهام العاشر أن الاستفهامية إذا فصل
عبرها في السعة الظرف والمجرور كان واجب النصب وعبرها الخبرية إذا فصل
في الضرورة فنصبه تحتها راجعا على الاستفهامية ويجوز جزمه بالأساقفة بالحرف
وقد نظم الهلبي هذه الفرق العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبر في عشر استوضحت كالنجم الزهر
نصب المفسر مع افراده أبدا * وحذف تارة والفصل في نظر
ويقتضيك جوابا في السؤالها * ومبدلا يقتضيك الحرف في الأثر
وأيس من خيها التكثير ثملا * عطف عليها بلا في سائر الزر
ولا تضاف إلى ما بعدها شها * وقد ترى بعدها الابتسار
وكل هذا فالاستفهام يحكمه * وضده في كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصرت في المعنى والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الأول والثاني والسادس
والسابع والثامن عما أسلفناه (قوله ومجول عن مضاف مفعول الخ) انكر هذا
القديم الشلوطين وتبعه تليداه الأبدى وابن أبي الربيع وتناول الشلوطين عيوننا
في الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيوننا وانما صارت عيوننا بعد
ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف
الضمير رأى عيوننا مثل اكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا
بأسقاط الجار ورد بأنه لو كان كزعم لم يترجم العرب في مثل ذلك التكثير والتأخير
عن الفعل ولصريحه بالجار في وقت رأيا فليس العيون متفجرات بل هي نفس
الشيء المتفجر وقال المصنف في الحواشي طهر لي أن تميز الجملة الفعلية في المعنى
مسند إليه نفس الفعل ومطأوعه وأصله أو مسند الفعل إلى مصدره فانه لا يخرج
من هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسه والثاني نحو وفجرت الأرض عيوننا لان
مطأوعه تفجرت عيون الأرض والثالث نحو امتلأ الأناء ماء لان مطأوعه مملأ الماء

ومجول عن مضاف مفعول
نحو وفجرت الأرض عيوننا
أسله ونحونا عيون الأرض
فقول المفعول وجعل مبيزا
انتهى وأوقع الله على
الأرض ومجول عن مضاف
غيرها كمجول عن مبتدأ
(و) ذلك بعد اسم التفضيل

الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما احسن زيد ارب جلالا ان الله يحوز ان يقال
فيه حسن رجل زيد ويحكون زيد بدلا والخامس كفي بالله شبه بدلان المعنى
كفت شهادة الله بدليل اولم يكف ربك انه على كل شيء شهيد (قوله الصالح
للاخبار به عنه) أي عن التمييز خرج به نحو مال زيد أكثر مال فيجب الخفض فان قلت
يرد على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح أن يقال
الامدا احصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل ماض لا يقع تفضيل
فليس مما نحن فيه واما ما فعل وما البتة واحال من امدا وما مصدر زائدة لغة
التي ذكرها اذا تقدمت اعربت حالا وقبل احصى أفعل تفضيل من الاحصاء
بمحذوف الزوائد لان أفعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد واما ما منصوب بفعل دال
عليه التفضيل كقوله واغرب مننا الى يوف القوازا فان قلت يرد قوله تعالى
اواشد خشية اواشد كرا قلت الاول حال تقرر كدوى خشية الله والثاني اما
عطف على آياتكم أو خبر ما كوفوا مقدرا مدلوله عليه بالمعنى أو حال من ذكر
لانه زعم له في الاصل تقدم عليه وساغ يحى الحال منه مع انه مذكور بانه عليه
أو ذكر مصدر لا ذكره واو اختار هذا أبو حيان وانه قد مره المصنف بانه يلزم منه
الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدرنا المصدر في باب شعر شاعر
فيصح جعله ما حينئذ يربن اسكون ما ما عاين في المعنى مجازا فان قلت يرد قولهم
زيد افضل الناس رجلا قلت انما نصب هذا لتعذر ضافة افعل مرتين (قوله
نحو ما تلاء الاناء ما) كون هذا غير محمول معنى على انه لا بد في التمييز المحول أن يكون
فاعلا لا لفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بال لازم بل يكفي الاسناد للارزاهة او لم تعد به
فالتمال من المحول عن الفاعل والاصل ملاء الماء الاناء وقد مر عن المصنف في
الحواشي ما يؤيده (قوله والله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو يا له رجلا
ويا لها امرأة وكون ما ذكر من تفسير النسبة طهران عرف المقصود من الضمير
برجوعه الى سابق معين نحو اقيت زيدا فقلته دره فارسا وجاءني زيدا في الرجل ونحو
ذلك أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو قوله وكذا رجل الله در زيد
رجلا فان كان الضمير م مالا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة
لان الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو سببا أو عبدا أو علم
أن اللام في باله رجلا وباله اقصه لام المستعانة لنحو بالمالا (قوله فالحال الموكدة
الح) قد تكون الحال محتملة للتأكييد والتأسيس نحو هنيئا لك بحسب ما قدره
وقولهم انما علمنا فاعلم لان العامل ان قدره نالك الخبر وما بعد الفاعل أي فاعلم كور
عالم ووزو الحال خبر الخبر فهي موكدة وان قدر نيت لك الخبر ومه ما يند كرا زمان

الصالح للاخبار به عنه نحو
(أنا أكثر منك مالا) أسله
مالي أكثر من مالك فحذف
المضاف وأقيم ضمير المتكلم
مقامه فارتفع وانفصل فصار
أنا أكثر منك ثم جى بالمحذوف
تمييزا ومنه زيد أكثر منك
أبوابا منكم وجهها (أو غير
محلول) عن شيء أسلا وهذا
هو القسم الثاني (نحو ما تلاء
الاناء ما) والله دره فارسا
ونحوه مما يفيد التعجب
لان مثل هذا التركيب
وضع ابتداء هكذا غير محلول
وهو قليل في الكلام
(و) الحال والتمييز (قد
يؤكدان) فلا يفهمان
هيئة ولا ذاتا بل يفهمان
بمجرد التأكييد فالحال
الموكدة وهي ما يستفيد
معناها من غيرها ثلاثة
أقسام لانها إما موكدة
لعملها الفظا ومعنى

في حال علم فهي مبدئية وينبغي هذا بعد ما في نحو ما علمه واذ علم أو فانه عالم أو لا
 علمه (قوله نحو وأولئك للناس رسولا) أي فرسولا حال من المكاف وهي
 مؤ كدة لعاملها وهو أولئك انظروا معنى اتوا فقهها في اللفظ والمعنى (قوله
 واما المضمون جملة) مضمون الجملة هو الأخذ من مادة الكلام وهيثة من حيث
 دلالتها على الاستناد فقط كقبيلهم زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله تعالى
 من الحمد لله واصدا المهورى من هوى مع الركب اليماني من معد انتهى وهذا
 أولى من قول الخامى في باب المفعول المطلق انه مصدرها المضاف الى الفاعل
 أو المفعول لأنه يحتاج الى أن يراد الفاعل ولو معنى ليس عمل المبتدأ ثم انه يرد
 عليه انه لا حاجة الى قوله أو المفعول لان المضمون متلاقى ضرب زيد يدهم فاعرب
 زيد هرا وفي شـ دو الوناق شـ كم الوناق فتأمل (قوله ومثله ولي مدبر الخ)
 لان الادبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين
 الخ) فلو كانت الجملة فعالية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشف في
 قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤ كدة من فاعـ لـ شـ دو ونحو قوله تعالى انا
 أنزلناه قرآنا عربيا ميان المترجم لا يحتاج الى كونه قرآنا عربيا وذهب ابن الحاجب
 الى انه لا يجوز كون الحال مؤ كدة وجعل قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت
 مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو والله شاهد قائما بالقسط لان العامل
 حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا واشترط ابن مالك أن يكون الجمود
 محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ
 مؤ كدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفاً من
 المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لمسا فيه من معنى
 الاشتقاق (قوله فعطوفاً حال لمضمون زيد أبوك) مضمون هذه الجملة العطوفية
 وهي تقرر الابوة ولا تقيد بها فان ادب لا يكون الا عطوفاً ولو في الجملة (قوله تقديره
 حقه) أي بفتح الهمزة وضمة من حقت الاسم بمعنى تحققت وسرت منه على
 يقين أو من أحقت الامر بهذا المعنى يعنيته أو بمعنى أثبتته أي تحققت أبوة لك
 وصرت ثم على يقين أو أثبتت لك عطوفاً ومح تقدير ما ذكر ان كان المبتدأ غير انا
 فان كان انا فالتقدير احقني أو أعرفني وأشار المصنف في الجامع الى انه يقدر بعد
 غير انا أحق مني بالفاعل وبعده مبدئية المفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان
 صاحب الحال هو المفعول المحذوف فواجه كون مؤ كدة لمضمون الجملة قلت
 لاشك ان الابوة يلزمه اعادتها غالباً اعطى كما أسلفنا فكون الاب عطوفاً متفاد
 من قولنا زيد أبوك قال متفاد من عطوفاً متفاد عما قبله فلذلك كان مؤ كدا

نحو وأولئك للناس رسولا
 أو معنى قط (نحو ولا تعرفوا
 في الأرض مفسدين) لان
 العدو هو الفساد معنى ومثله
 ولي مدبر انقسم فاحكا
 وامام مؤ كدة لصاحب النحو
 لا من في الأرض كاهم
 جميعا وجاء الناس قائمية
 واما المضمون اسمين معرفتين
 مركبة من كزيد أبوك عطوفاً
 جامدين كزيد أبوك مؤ كدة
 فعطوفاً حال مؤ كدة
 لمضمون زيد أبوك وعاملها
 محذوف وجوباً بقية دبره
 أحقه أو أعرفه

(قوله ومثله قوله أنا ابن دار الخ) هو صدر بيت أسلم بن دار البريحي يسبحون فزاره
 بحزبه وهل بدارة بالناس من عار * والشاهد في معروفاً له حال مؤ كذا فلهضمون
 الجملة الاسمية أعني أنا ابن دار فمنا ثاب عن الفاعل ويرى لها ونسبي فاعل
 معروفاً وهل استفهام على وجه الإنكار من زائدة والتهـ يرهل عار بدارة وبالناس
 معترض بـ المبتدأ والخبر وبالجر والتثنية أو لانداء والمناذى محذوف أى يا قوم قاله
 العبي ويرد على الأول وإن اشترناه كلاً لانداء إلا لانداء لانداء لا يسهل إلا هي وعلى الثاني
 أن المناذى لا يحذف بعد حرف النداء إلا إذا وليه أمر كقراءة الكتاب أى ألا يا
 اسجدوا وأدعاء كقوله لا يا سلمى نص عليه ابن مالك فى التوضيح واللام فى قوله
 بالناس مفتوحة للتعجب (قوله ووافقه فى المعنى) حيث قال ولا يقع التمييز
 كذلك أى مؤ كذا فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً مؤ كذا ما فهم
 من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامه وهو اثنا عشر شهراً وأما ما جازاه المبرد
 ومن ووافقه نعم الرجل رجل يزيد فردود وأما قوله

ترودم مثل زاد أى لى فنيا * قدم الزاد زاد أى لى زاد

فالصحيح ان زادا معمول لترودا ما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به ان
 أريد به الشيء الذى يترود من أفعال البر وعلية ما فى نعت له تقدم فصار حالاً
 وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت * رداً التحية نطقاً أو بآباء

فتاة حال مؤ كدة أقول أتأويل فى مثل من خير أديان البرية ديناً يزيد ولذا لم
 يتعرض له فى المعنى واقتصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغليبيون الخ) أى قول
 جرير يسبحوا لا تخطئوا والتغليبيون جمع تغلبى بالعين المججمة وكسر اللام نسبة الى
 بنى تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الأخطل والزلاء بنفع الزاى
 ونقش ديد اللام مدودة وهى الامة العجز خفيفة الالية ومنطبق بكسر الميم
 صيغة من الغنى سوى فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به هنا المرأة تمارر
 بحشية تعظم ما يحزمها والتغليبيون مبتدأ وجملة بنس الفعل فلهم فخلا خبره وفخاهم
 من هذه الجملة مخصوص بالذم بتدخيره جملة بنس الفعل على أحد اعراب
 والشاهد فى ذلك لا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر لائماً كيد (قوله
 مفسرة ان كان مفرداً) اختلف فى صحة أعماله مع ما جامد فقبل شهم باسم الفاعل
 لانه طاب له فى المعنى عشرين درهما فله شبهة بضار بين زيد اورطل زياً فاه
 شبهة بضار بعمراً فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود ما به التسماء وهو التثنية
 والنون ولذلك قالوا يجب فى الاسم المفرد أن يكون تاماً بان يكون منوناً ومعنوناً

ومثله قوله

أنا ابن داره معروفاً بنسبي
 (و) التمييز المؤ كرسخو
 (قوله) هو أبو طالب بن

عبد المطلب

وله دخلت بأن دين محمد
 (من خبر أديان البرية ديناً)

قد يما تميز مؤ كذا كما قال ابن

مالك والجمهور منعوا

وقوع التمييز مؤ كذا وأولوا

ما ورد ووافقه فى المعنى

(ومثله) على القول بجواز

الجمع بين فاعل نعم وبنس

الظاهر وتميزهما قوله

والتغليبيون (بنس الفعل

فلهم * خلا) وأهم زلاء

منطبق * وصحة ابن مالك

قال لان التمييز دى جاء به

توكيداً كما سبق (خلافاً

لسيبويه) وموافقه فى منع

ذلك لاستغناء الفاعل

بظهوره من التمييز المبين له

فقد لا عنده حال مؤ كدة

واعلم أن ناصب التمييز مفسر

ان كان مفرداً والفعل

أوشم ان كان نسبة

ولا يتقدم على ناصبه

التثنية أو الجمع أو ما يشبهها أو مضافا قال الرضى قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشئ
وذلك في اثنين الضمير واسم الإشارة فاحفظه وقيل شبهه بالفعل وذلك في خامس
مرتبة فان الفعل أصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمدا واسم الفاعل
لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي
لا تعمل الا في السببي وهي أصل لأفعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفع الا في
مثلة الكحل وهو أصل للقادر لانه يعمل الضمير وهي لا تتحمله (قوله مطا)
أى متصرفا فكان أو جليدا (قوله ووافقه في التسهيل الخ) تلك مجازا فانه مع
رده فيما افرق فيه الحال والتمييز (قوله ولك في تمييز المفرد جره الخ) أى اذا حذف
ما به تشابه من تزيين ظاهر أو مقدر أو تون تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أى فان نفسه واحد و يمتنع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشرين رجلا فلو
أضيف الى المميز لزم الاتباس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر دفعا
لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه
يقضى امتناع اضافة العدد مطا الى المميز مع ان تمييز الثلاثة والصفة وما بينهما
والمائة والالف واجب الجرا بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشئ
مرتين (قوله وجره من الخ) أى ولك جره من واختلف في معناها قبل التبعيض
ولذلك لم تدخل في طاب نفس الان نفس اليت أعم من المهم الذى انطوت عليه الجملة
وقال السيلو بن زائدة عندهم يدعى التبعيض قال في الارتشاق ويدل على
صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الخطيب

طافت امامة بالركبان آونة * يا حسنها من قوام ما و متعبا

وبحث الموضع في الحواشى انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب
النجوين ما عدا لاخفش ان من لا ترادى في الايجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا)
أى فلا يجوز جره من اعدم محتمل ما بعدهاء على ما قبلها السكون العدد دالا على
معدود والتمييز مقرر من الميمنة وضعها كما يأتى أن يعمل ما بعدهاء على ما قبلها (قوله)
فلا يجوز بالاضافة لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ولا يجوز من اذا كان غير
محول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان ونوع من الميمنة أن يفسر
بها ويضمونها اسم جنس سابق للحمل ما بعدهاء عليه نحو من اساور من
ذهب والحمل يمتنع في المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكر وجازى
غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى

مطابقا خلافا لا يكفى
والجوازى والمبرد فى الفعل
المتصرف ووافقه فى
التسهيل والعمدة ونص فى
الافيه على قلته ولك فى تمييز
المفرد جره باضافة المفرد
اليه الا اذا كان المفرد عددا
كعشرين رجلا أو مضافا
ككل الأرض ذهابا وجره
أيضا من الا اذا كان المفرد
عددا أو ما تمييز النسبة فلا
يجوز بالاضافة ويجوز من
اذا كان غير محمول نحو
ما أحسنه رجلا والله دره فارما
ونعم رجلا لا زيد نجلا ف
أحسنه أدبا وطاب محمد
نفسا ونبدأ شرا لا

(قوله ومنها المستثنى) جعل المستثنى متبداً بالخبر محذوف وفيه ما من (قوله وهو كما قال
الرضي المذکور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حذف المستثنى بجملة تبارك المعنى بعد واحد
لأن أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو قوله الذي يتميز به عن المنقطع والآخر غير
مخرج وإذا اختلفا في الحقيقة تعدد مرجعهما بعد واحد نعم يمكن حشد هما بعد
واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذکور بعد الأول أو أحدي أخواتها كذا
في شرح السكاكية وقوله المذکور جنس شامل للتصل والمنقطع وغيرهما بما يذکر
في الكلام ولم يقل المخرج لا يخرج المنقطع وفيه ما في المنقطع أخراجهما من حكم
مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه إذا قيل جاء القوم فهم عرفاً مجيء
ما يتعلق بهم أيضاً فقوله المذکور لا الحمير أخرج من هذا المفهوم كما عرّح بذلك البدر
ابن مالك ولذلك أخذوا هذه في التسهيل المخرج جنساً وجعله في التصل تخفيفاً وفي
المنقطع تقديره قال هو المخرج تخفيفاً أو تقديره من مذکور ومذكور بالاً أو ما في
معناها بشرط الفائدة فإن قلت هل هذا يرد على ابن الحاجب في دعواه أنه لا يمكن
حذف المستثنى باعتبار المعنى بعد واحد قلت لأن هذا في قوة حين لا أحد واحد
أدنى قوله أو تقديره للتفصيل نعم يرد أيضاً صحة تعريف المطلق المنقطع في جميع
أنواعه في التعريف الآن قال مراده أنه لا يمكن ذلك بحيث يتميز أنواعه في
التعريف وأعلم أن المراد بإخراج المستثنى إن ذكره بعد المبتدأ أن لم يرد دخوله
فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة فلا يضره ما مراد بالانكسار ثم أخرجه فلا يلزم
التناقض كذا قرره الشافعي وأورد عليه أنه يلزم أن لا يكون الاستثناء من النفي
اثباتاً وبالعكس لأن ما لم يرد دخوله لا يعتبران حكم المستثنى مغاير لحكم
المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمه تبعاً لـ ابن الحاجب
والرضي بالمذکور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الأول أو أحدي أخواته فـ من مخرج لما
هذا المستثنى وقوله تخالف المساقيلها الخ حكم وليس من الحد ولذا سقطه ابن
الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذي احتراز به عما كان
المستثنى منه مذكراً في إيجاب لم يخص نحو جاءني ناس إلا زيداً ومعرفة والمستثنى
مذكور لم يخص نحو قام القوم إلا رجلاً فلو كان المستثنى منه مذكراً في نفي نحو
ما جاءني أحد إلا رجلاً أو لا زيداً وخصت نحو قام رجال كالوا في دارك إلا رجلاً
أو كان المستثنى من المعرفة مذكراً لم يخص نحو جاء القوم إلا رجلاً منهم جاز كما
في الجمع وأعلم أن كون الاستثناء من النفي اثباتاً وبالعكس مبني على أن اللفاظ
موضوعها براء المعاني الشارعية مثلاً لدلول جاءني القوم إلا زيداً وقوع النسبة
الخارجية بين القوم الخارجين والمجيء الخارجين وقد أخرج زيد عن هذا الحكم

(و) ومنها (المستثنى) وهو كما
قال الرضي المذکور بعد الأول
أو أحدي أخواته أي إذا
ما قبله أنقبوا واثباتاً

الذي هو الثبوت الخارجى فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد
وعدمه فى الخارج أما إن قلنا انهم اوضحوا المعانى الذهبية فلا فان مدلوله هو
الصورة الذهنية وهى ايقاع النسبة الذهنية بين القوم للذهنى والمجئى الذهبى وقد
أخرج زيد عن هذا الحكم الذهبى فلا دلالة فى اللفظ على أن المستثنى حكما مخالفا
لحكم المصدر فانهم يجوز أن يرتفع الإيقاع رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم
البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفى
مثل ليس على الاسبغة لا يثبت شئ بدلالة اللفظ لغتيل بالعرف وطريق الاشارة
كفى كلمة الترخيد حيث يجعلهم الايمان من المشرق بحسب عرف الشرع (قوله
وهو) أى المستثنى وقوله من حيث هو أى سواء كان بالأو غير هار سواء كان
المستثنى بالامتصلا ومنقطعاً تاماً أو مفرداً عاماً حيثية الطلاق (قوله على سبيل
الاستطراد) هو ذكر الشئ فى غير محله لئلا يفسد ذكر المستثنى الرفوع مما ليس
محله لان الكلام فى المنصوبات لا يمكن ذكر الاستثناء أقسام المستثنى (قوله واغادة
الح) عطف عليه على معلول (قوله وأما الاستثناء) أى الذى هو مصدر المستثنى وفيه
اشارة الى أن تم بر المصنف المستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لان الذى من
المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من غير بالاستثناء أى مصدر بمعنى اسم
المفعول لكن قال السعدى بنى أن يعلم اننا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق
على اخراج زيد عن لى زيدا المحرر وعلى لفظ زيد المان كور هذا النوع على مجموع
لفظ الاوزيد او بهذه الاعتيادات اختلافات العبارات فى تفسيره فيجب أن يحمل
كل تفسير على ما يناسب من المعاني (قوله حقيقة أو حكما) نعيم فى الاخراج
ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لان كان المحذوف جوازاً وان لم يبق قدمها
ان ولو أى حقيقة كان لاخراج كافى اتصالاً وحكماً كافى المنقطع ويحتمل انهما
منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجئى الحال من الخبر والا قرب
انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة أو حكماً فهو مما تاب
فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق فى المتعدد بين أن يكون
مذكوراً كافى الاستثناء انما أمره تركا كافى لمفرغ والظاهر ان هذا حكم من
أحكام الاستثناء وليس من الحدود فكان ينبغي أن يقول وشرطه أن يكون من متعدد
والا لم ينصوا للاخراج (قوله وهو حقيقة فى المتصل الخ) قال فى التلويح قد اشتهر
فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة فى المتصل مجازى فى المنقطع والمراد صيغ الاستثناء
وأما لفظ الاستثناء حقيقة اصطلاحية فى القسمين بالانزع ثم انه كره على مصدر
الشرعية ان لفظ الاستثناء مجازى فى المنقطع فعلى هذا يكون محال الخلاف صبيغ

وهو من حيث هو منصوب
وغيره وذكر غير المنصوب
مع انما هو على سبيل
الاستطراد واغادة تمام
الاستثناء وان كان مما ليس
الكلام فيه وأما الاستثناء
فهو اخراج بالأو واحد
اخواته حقيقة أو حكماً من
متعدد وهو حقيقة فى المتصل
مجازى فى المنقطع

وأدوات الاستثناء ثمانية
وهي أربعة أقسام ما هو
حرف وهو لا وما هو فعل
وهو ليس ولا يكون وما هو
مشترك بين الفعل والحرف
وهو خلا وعد او حاشا وما
هو اسم وهو غير سوى
بلغنا ما بدأ به الكلام على
المستثنى (بالا) لا أصل
أدوات الاستثناء وغيرها
يقدّم بها وإن كان الأولى
البداءة بما هو متعين نصبه
على كل حال كالمتثنى
بليس ولا يكون كما فعل
في الشذور ثم المستثنى بالاله
أحوال لانه ان كان (من
كلام تام) بأن كان المستثنى
من معد كورا (موجب)
ينفع الجيم بأن لم يسبق في
أوشم وجب نصبه بها على
الاصح سواء كان الاستثناء
متصلا (نحو قشر بوا منه الا
تديلا) أو متقطعا (نحو قوام
القوم الاحجار تاخر المستثنى
عن المستثنى منه كما مر أم
تقدم نحو قوام الازيد القوم
فان كان الكلام تاما ولا يمكن
(نقد) منه (الاجاب) بأن
لقد على في أوشم

الاستثناء وهو ظاهر كلام العبد (قوله وادوات الاستثناء ثمانية) أي على الاصح فلا
يرد عليه بل ولا سيما المذكر يرد عليه لما قال المصنف في الخرائطي من حروف الاستثناء
لما كثر استعمالها في كل نفس لما علم ما حافظ في كل جيب وقرأ ابن
مسعود وان من المسألة مقام وقال الشاعر قالت له بالله البيت وليس منها بله خلافا
للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا سيما خلافا للكوفيين وبعض
البصريين لان ما بعده ادخل فيما قبله او وجهه ان هشام قوله سم بأنه لما كان
ما بعده ما بعده ما قبله او خراجته بمعنى الزيادة كان خارجا عنه في وجه ما قبله
فسمى استثناء وأقرب ما يشبهه قول النابغة

ففي كلمات خيراته غبرانه * جواد لما بقي من المال ما بقا

لان كونه جوادا خيرا لا يمكن زادا في هذا الخير على غيره مما هو خير (قوله وهو ايضا)
أي عند الحمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير الى حرفيته مطلقا كما مر
أول الكتاب وبعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا للاستثنى بمعنى
الا (قوله ولا يكون) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وأجيب
بأنهم لما اثار كباغلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو
خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فم الا الفعلية (قوله
وحاشا) أي عند الحرمي والمنازي وجماعة وذهب سيبويه وأكثرا البصريين الى
حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (قوله وان كان الاولى البداءة
بما هو متعين نصبه الخ) أي لانه المناسب للقام لان الكلام في المنصوبات (قوله
أوشم) هو التي والاستثناء المانكارى (قوله وجب نصبه) لانه شبه بالفعل
والمراد وجوب نصبه في لغة لا كثر فلا ينافي انه يجوز اتباعه في لغة حكاهما أبو
حيان وخرج عليهم اقراء قشر بوا منه الا قبل والكلام فيما اذا كان الاستثناء
كما هو صريح قوله والمستثنى بالا فلا مرد ان غير انصب جائز في نحو قوام القوم الازيد
اذا جرت الامة على الاول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الازيد لغاية وفي
القرآن لو كان فيهما آية الا الله افسدنا (قوله بها على الاصح) وهو مذهب ابن مالك
وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد وجهه ما قاله الرضي ان الامور يقام بها الاستثناء
ومحصلته وانما عمل ما يشق المعنى المقضي للاعراب وان الثانية عن استثنى
كما ان حروف الداء نائمة عن انادى ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها
في التصريح (قوله قشر بوا منه الا قليلا) فان قلت يشكل على التمهيل لوجوب
النصب بذلك فربما بعضهم الا قليلا بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على أن شربوا
في معنى لم يكورا مبي بدليل فن شرب منه فليس معنى فهو من الاستثناء المفرغ واما

لانه على لغة كحمر عن أبي حيان وقيل الا وما بعد هاء فقه قليل ان الضمير يوصف
في هذا الباب وقيل من ادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض
ان كذا لازمالان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف
خبره ان لم يشر بها كذا في القاعدة الاولى من الاسباب الثامن من مغنى اللبيب
على الاخيرة الاستثناء منقطع فيكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه
مفردا سكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم
المسبوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله ترجح البديل)
للمساكفة في الاعراب (قوله بدل بعض) هو كقائل الابدى يعوز فيه مخالفة الثاني
للاول فاندفع رد ثلث بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منق (قوله
والنسق عند السكون) لان الاعدادهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة
وهي بمنزلة الالعاطفة في أن ما بعدها مخالفا لما قبلها واعتراض مذهبهم ثم ذهب
بانها لو كانت عاطفة لم يباشر العامل في نحو مقام الازيد لان ذلك ليس شأن حروف
العطف وأجاب في المغنى بانها لم يباشر العامل في التقدير اذ الاسل مقام أحد
الازيد (قوله بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه ان قول القائل
جاءنيك الانوزيد منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل
بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بعده هذا وترجح الاتباع في المتصل
مشروط بكونه غير مراد به كلام بعضهم الاستثناء والاعتين النصب قصد التطابق
بين السكلامين كان يقول لك قائل قاموا الازيدا وأنت تعلم خلافة فتقول قاموا
الازيدا وبكونه غير مترشح عن المستثنى منه كافي التسهيل فان كان مترخبا عنه
ترجح النصب لان الاثبات انما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاكل بطول
الفصل يضعف وذلك نحو ما لعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا
ثم احتسبه الا الجنة ووقع لزم شري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله
تعالى الا من خطف الخطفة بدل من الوار في لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين
الا الشيطان الذي خطف ولم يذكر النصب فلم يحور (قوله خلافا للمازني كما سيأتي)
يا أنى شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البديل على اللفظ الخ) انما تعذر
لان لا الجنسية في المثال الثاني لاتعمد في معرفة قولنا في موجب وما ذكر من الابدال
على المحل في ذلك المثال مشكل فان اعتبر محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا
قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لامع اسمها على أنها في محل مبتدأ عند سيويه
لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وجهين بقوت النفي والاثبات وبين عدم
توجهه للدخول على أحد ان احدا على هذا التقدير بدل من لامع اسمها الا من

(ترجح) عند البصريين
(البديل) أى اتباع المستثنى
للمستثنى منه فى اعرابه بدل
بعض من كل والنسق عند
المكوفيين على النصب
(فى) الاستثناء (المتصل)
بان كان المستثنى من جنس
المستثنى منه (نحو ما فعلوه
الاقليل) برفع قليل على أنه
بدل من الواو فى فعلوه وقرأ
ابن عامر بالنصب على
الاستثناء والدليل على ان
الاتباع ارجح اجماع السبعة
على الرفع فى قوله تعالى ولم
يكن لهم شهداء الا أنفسهم
وقوله تعالى ومن ينظ من
رحمة ربه الا الضالون ولا
يمنع ترجح البديل تأخر صفة
المستثنى منه عن المستثنى
خلافًا للمازني كما سيأتي
واذا تعذر البديل على اللفظ
أبدل على الموضع نحو ما جاءنى
من أحد الازيد ولا أحد
فهما لا اعمرو وماز يدبشئ
الاشئ لا يعبا به بالرفع
فى الثلاثة

الاعم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذي هو العامل في محل لامع اسمها
 لان البديل على نسبة تكرار العامل والمختار ان احدث بدل من التضمير المستتر في الخبر
 العائد لاعم لا ومن والباء الزائدة في المثال الاول والثالث لا يبعد لان في
 موجب واحد وزيد فمما موجب ان بدخل الاعم مما فزيد في المثال الاول
 مرفوع على البدلية من احدث لانه في موضع رفعه بالفاعلية وشياً في المثال
 الثالث منصوب على البدلية من محل ثني لانه في موضع نصب على الخبرية
 ليس (قوله على البدلية) أي بدل الغلط كما سرح به الرضي فقال أهمل الحجاز
 يوجبون نصب المنقطع مطلقاً لان بدل الغلط غير موجود في النص من كلام
 العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الانيام لهم لوجه من الثياب بدلا كان
 يدل اشتغال الان يمنع كونه اشتغالا لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب
 منتظر للبديل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيئاً (قوله في المنقطع) يقدر
 البصريون الا في المنقطع بل يمكن وغيرهم يسوي ويرجح الاول أموراً أحدها انه
 تأويل حرف بحرف الثاني انه تفسير لما لا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير
 ناصب بناصب وذلك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بياناً للمعنى وان المنقطع
 بمنزلة الاستدراك في انه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج
 حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير يسوي (قوله بان كان المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه) تقدم ما يرد عليه في تعريف الفصل وبقي انه قال السارح في شرح
 الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه مانصه سواء كان من غير
 جنس ما قبله وهو ظاهر ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس
 ليس زيد منهم فقد استثنى لان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس
 يحتل الانقطاع والاتصال ف تعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف المبدل منه الخ) بان يصح تسلط
 العامل على البديل فخرج نحو ما زاد هذا المال الامانقص فيجب نصبه اذ لا يقال
 زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وذلك اذا جعل
 عاصماً على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم ضمير مرفوع يعود على الله
 تعالى وفعله له ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير
 لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكان من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع
 ولا يصح هنا تسلط العامر على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من
 رحم ولو رد الحذف منه أعني الخبر لم يحذف ذلك لانه لا يقال لا لهم اليوم الا من رحم
 لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قالوا في قوله الا الله

على البدلية جلا على المحل
 وبالنصب على الاستثناء
 (و) ترجع (النصب) على
 المبدل (في المنقطع) بان
 كان المستثنى من غير جنس
 المستثنى منه (عنه) (نهي) (تجيم)
 نحو ما قام أحد الاحبار
 بالنصب على الاستثناء مع
 حوازيل الرفع ايضا على البدلية
 اذ يصح حذف المبدل منه
 واقامة البديل مقامه

ان اسم الله بدل من محمل لامع اسمها ومنعوا هذا الابدال كاترى وأيضا ما نصه قيل
في لامع الآية لم يجمع الابدال اهدم صحة الاحمال محمل الاول فقلت لم لا يصح
قيل لان لا لا تدمر في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم انشدوا
الا لا يحجب اليوم مما قصت به * صوارمنا الامر اذان معلنا

استدل لا نقوله

وقالوا ان الاتباع هنا مجتمع وهذا انكره وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل
لا يحذف فقيل يصح فيه التفريق نحو ما قام الاريد ولا كذلك هنا الوقت لا في الدار
الارجل لم يحذف لان فصلت بين لا وما تركت معه وقدمت الخبر على الاسم فقلت
لو كان المعتمد لان لم يحذف الابدال في لا اله الا الله وأيضا فالابدال هنا باعتبار المحمل
لا باعتبار لفظ لان لا تدمر في الموجب فقيل انما يشترط صحة الابدال كون
الثاني صالحا للحوال مثل الاول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل البحث كله انما قاله
سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعد انتهى وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد
من رحم الباري وكأنه قيل لا عالم اليوم الا الراحم أو ان عالمنا بمعنى معصوم
وفاعل قد يعنى بمعنى مفعول نحو ما عدا في أى مدفوق ومن مرادها المعصوم
والتعدير لا معصوم اليوم من أمر الله لا من رحم الله فإنه معصوم أو ارفى الكلام
مضافا نحو ذوا والتقدير لا يعصمك اليوم معصم قط من جبل ونحوه سوى معصم
واحد وهو مكان من رحم الله تعالى ونحوه يعنى في السفينة وعلى هذا اقتصر
المتخسرى (قوله استدلالا بقوله) أى استدلالا بنوهم على جواز الرفع استدلالا
بقول عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الخ فابدل البعافير والعيس من انيس
والا الثانية مؤكدة للاولى والبعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية
والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهى الابل البيض يحاط
بباضها شئ من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أى ما لهم به من اتباع علم
بل الذى لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفى ونفى العلم شامل للظن
فلاستثناء متصل أجب بأن الاستثناء انما يعبرع المستثنى منه فقط ولا عبرة
بالحكم قال البيضاوى ويجوز ان يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى
تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فيتمصل الاستثناء انتهى وتيمم بقرون الرفع
على انه بدل من العلم باعتراف الموضع كما في شرح المصنف والتصریح بوليته نظر المسوغ
اقراءتم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأى وكلام التصريح يومه خلافه (قوله)
ومالى الا آل احمد الخ الاصل ومالى شيعة الا آل احمد ومالى معب الامم الخ الحق
والشعب الطريق والشعبة الاعوان قال ابن عمريون وهذا البيت مشكل لان
العامل في شيعة الابتداع وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى

وبلدة ليس بها انيس

الا اله افير والا عيس

(ووجب عند الحجازيين)

وبلغهم جاء التنزيل (نحو)

ما لهم به من علم الاتباع

الظن بالنصب في قراءة

السبعة ونحو من نعمة

تجزى الانبعا وجسه ربه

الا على بالنصب وأجيب

عن البيت بان المراد بالانيس

ما يؤانس فهو أهم من

الانسان فيكون متصلا

لامنقطعا وهذا كله (مالم)

يقدم) المستثنى على

المستثنى منه (فهم) أى

في المتصل والمقطع الكائنين

في كلام تام غير موجب فان

تقدم (فالنصب) حيث

واجب كقول السكيت

ومالى الا آل احمد شيعة

ومالى الامذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان

التابع لا يتقدم على متبوعه

في الحار والمجروح فلم يقدّم المستثنى وزوجه كلامهم ما تقدمه لهم في لمية مر حشا طلال
اذ قالوا ان الحال من الذكورة قال المصنف في الحواشي خيمه يكون شبهة مبدأ
مردود بل الأرجح انه فاعل لا عتد ماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه
(قوله ومثله في وجوب النصب عند المازي في الخ) أي كانه ابن الخبار في النهاية
والصواب ما نقله عنه في التوسيع انه في هذه الحالة يختار النصب فقد ذهب أبو خبان
صاحب النهاية للغلط وانما أوجب المازي أو رجح النصب والحالة هذه لانه ينزل
التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه يلغى في بعض الوجوه
والموصوف مرعى الجانب فتدافعوا كذا في النهر جمع فليتأمل (قوله والراجع
ما تقدم) هو الابدال (قوله يكون المستثنى) بيان لتعلق الحار والمجروح والمراد
بكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول به كالمثل أو المفعول لاجله
نحو ما نرى به لك الاجد لا أي لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل
أو المفعول فيه نحو ان لبثتم الا يوما ولا يجوز التفريق في المفعول المطلق المهم ونحو
ان نظن الاظنا مابين بتقديم نصفه نحو لا تانيكم الابغته ويجوز كون هذا حالا
أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله أي لا تبغثكم الابغته فالمستثنى
المجموع وهو جملة حاله فيكون من التفريق للجمال نحو ما كان لهم أن يدخلوها
الاخافين ونحو الامتنعوا لئلا يلاقوا في المفعول معه لا يقال ما صررت الا والنيل وأما
التواسع فلا يجوز التفريق فيها الا في البديل وأجازته الرخشيرو أبو البقاء والرضي
في الصفات وكلام الخويين كما في المعنى يخاف ذلك (قوله أو الجرح) عبارة
التصريح ويوان كان يطلب منصوبا لفظا نيب وان كان يطلب منصوبا محلا
جرحا يرتعلق به (قوله من مقدر) شرط هذا المقدر كونه عاملا سببا للمستثنى في
جنسه وفي صفة وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر في مقام الاريد مقام
انسان وفي ما ليست الاقيصا ما ليست ملبوسا وفي ما جاء الاضا حكا ما جاء على حالة من
الاحوال (قوله لجواز مقام الاهد) أي يجوز يد الفعل من علامة التأنيث مع كون
الفعل في الظاهر حقيقي التأنيث (قوله تقدم في) نحو ما مر من قوله تعالى وما أمرنا
الا واحدة (قوله أو شبهة وهو الهسي) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله
الا الحق والالاستفهام الانكارى يخوفه ليل لانه الاقوام الفاشقون ولا يتأني
التفريق في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا يزيد الا انه يلزم
منه انك رأيت جميع الناس الا يزيد او ذلك محال عادة نظرا للظاهر فادفع ان ذلك
غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك وجوز ان
الحاجب التفريق في الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن اليوم كذا فاما

ومثله في وجوب النصب عند
المازني تقدم المستثنى على
صفة المستثنى منه نحو ما أتى
أحد الأباك خير من زيد
والراجع ما تقدم وأما تقدم
المستثنى على جزي الكلام
نحو لا يزيد ما جاء أحد
فغير جائز (أو فقد التماس)
من الكلام المنفي بأن لم يصرح
فيه بالمستثنى منه (فعل)
جيب العوازل الواقعة
قبل الا يكون المستثنى ولا
عمل لا لافيه بل العمل لما
قبلها فان اقتضى الرفع رفع
ما بعدها (نحو وما أمرنا الا
واحدة) أو النصب نصب
نحو ولا تقولوا على الله الا
الحق أو الجرح نحو ولا تجادلوا
أهل الكتاب الا بالتي هي
أحسن (و يسمى) هذا
الاستثناء (مفرغا) لان
ما قبله لا تفرغ للعمل فيما
بعده وان كان المستثنى منه
مقدرا في التحقيق لجواز
اقام الاهد وامتناع قام هند
شرط صحة التفريق
تقدم في أو شبهة

بشيء) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل
أو شبهه على قاع - له أحرف الجر والاصواب عندى الأول لأن لا تعدى الأفعال
إلى الإسماء أى لا توصل معها ما قبل ترتيب معانيها عنها فاشبهت في عدم التعدية
المحروف الزائدة ولا تها بمنزلة الأوهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني أن
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل إلى الجر وروى المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف
وقد سرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتماع
حاشا بما قبلها عند من قال بها لأن أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضرب
والاخراج (قوله فى تخروص القوم حاشاك) أى ما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب
وهذا الكلام منذ كورى المعنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت
حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ
للحرفية إذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاى تعين النصب)
لتعين حاشا لافعالية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف استهزاء هذه
(قوله والعجى ام حينئذ اسم الح) مقابلة ما ذهب إليه المبرد وابن جنى والكويتون
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخلها فى إياها على الحرف لأن هذين الدليلين
انحصار فيان الحرفية ولا يثبتان الفعالية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب
والقول بأنه محذوف والتقدير جانيب يوسف المعصية لأجل الله لا يتأتى فى كل موضع
يقال لك أنفعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ متعدي للفاعل) لأم التقوية
هى الزائدة التقوية عامل شديف إما بتأخره أو بكونه فرعاً على العمل ومنه ما هنا
(قوله ويؤيدها) أى القول بالانحصار وانحصار التنوين فى قراءة السبعة
لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على النعماء هذا الشبه
كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعيالك) لا يخفى أن
اللام فى رعيالك لتبيينه للتقوية فهذا يخالف ما قبله قال فى المعنى بعد أن قسم لأم
التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال المدينة للفعولية سقيما يزيد وجده فاعله فهذه اللام
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعلها المقدرين لأنهم مائة مائة ولا هى مقوية
للمعامل لضعفه بالفرعية أن قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف أن قدرانه الفعل لأن
لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيما يزيد ولا جريما خلافا
لابن الحاجب ذكره فى شرح الفصل ولاهى وتخفوضها مائة للمصدر فاعله
بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فيكذبا أقيم مقامه وانحصار لأم مدينة للمدعولة
أو عليه أن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان أن كان معلوماً وليس التقدير

فله قال أو قد أى التمام
والإيجاب لكان أولى
(ويستثنى بغير وسوى
خافضتين) للاستثنى دائماً
بأضاقته إليه (معر بين)
أى غير لفظا وسوى تقديرا
(بأعرب الاسم الذى) يقع
(بعد الأ) وهو المستثنى بها
على التفصيل السابق فيجب
النصب فى تخروص القوم
غيراً وسوى زيد ويزيد جمع
عند تعميم فى تخروص فيها أحد
غيراً وسوى زيد

في حواشي الاقضية فان قلت بفتح غير والافى احكام احدهما ان نحو ما جاء في احمد
غير زيد الارجح اذا اتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفي الا بالاعكس والثاني
أن نصب تالي الالم الا بالاعمال قبلها ونصب غيره على العكس والثالث أن مستثنى
غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا مستثنى بهما
لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين كلمة الواحدة
غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جزم مستثنى غير
وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدال في نحو ما جاء في احمد غير ارسوي زيد)
ترجع البدل على النصب لا ياتي في ان الذي يترجح في غير الصفة لا البدل كما
صرح به المصنف في حواشي الاقضية (قوله حسب ما تقتضيه العوامل) أي اذا لم
يعرض ما يجوز البناء قال في القسهيل وقد تشعب في الرفع والجر لاضاهم الى مبنى أي
كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حامة في غصون ذات أو قال

قال الدماميني وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غيرا في البيت اضيفت لمبنى
مع ان هذا المضاف اليه في تقديره عرب وهو النطق فلم تصف في الحقيقة الا لعرب
فقلت العرب انما هو الاسم الذي تؤول به وأما الحرف المصدرى وصلته فبني
الأتراهم يقولون الاسم في موضع كذا ومعما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه هو
مجموع أن نطقت حامة اذا قيل بانه معرب لم يخجل أن يكون اعرابه لفظيا أو تقريبا
وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر
المعرب وهذا ليس كذلك قطعاً وهذا كله انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه
الجملة وفيه أمر ان الاول انما يربط على أن الجملة توصف بالبناء والذي صرح
به الرضي ان البناء لا اعراب من عوارض الكلمة الثاني في الرضي ما نصه قال
الفره يجر أن يبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبنى لكونه
معنى الحرف يعني الا ومنع البصر بولائه في ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا
أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بقاءه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير
أن نطقت انتهى وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغيرة في الباب الرابع من
الترجمة التي فيها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف
في الحواشي في أثناء كلام ذكره ووجه ما ذكرناهم جملة ما ياتي في المضاف من
المضاف اليه كانه المضاف اليه ونظيره هذا تمليل بعضهم أنطه الزحشري البناء في
يوم لا تملك ناس بان لا حرف والحروف مبنية مع علم بان أحد الاليجيل الاضافة
للعرف انتهى (قوله في قوله فـ والبناء الخ) بحز بيت صدره

والبدال في نحو ما جاء في احمد غير
اوسوي زيد على حسب
ما يقتضيه العامل من فاعل
او مفعول او غير ذلك في نحو
ما قام غير اوسوي زيد وما
رأيت غير اوسوي زيد
صررت بغير اوسوي زيد
وكون اوسوي كغير فيما تقدم
هو منهوب الزجاجي واختاره
ابن مالك لوروده فاعلا في
حكاية انشاء أنا في سوال
ومبتدأ في قوله فـ وال
بأنها وأنت المشتري * والها
لانس في قوله

* واذا تباع كريمة أو تشتري * الواو للاستفتاح واذا شرط وخبره فسواك وفيه الشاهد حيث وقع صرفوا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية وأراد بذكر قيمته كريمة أي حسنة وأوجعني الواو قاله النعماني وانظر رجل الواو للاستفتاح فلم أره لغيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك السكوفيون قال في المغني والزيادة ظاهرة في قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه * حفاظا وبنوى من سفاخته كسرى

انتهى وبعضهم يجعل الواو في مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقع بعدها ماضٍ مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع منصوب بخواتم البيت ثم وقع في الارجح ما نشاء أو مجزوم بخواتم كل البيت وتشرب الابن كما تشرب به كلامهم قدس وجعلني أو في قوله أو تشتري بمعنى الواو لا يكاد يصح في البيت كما لا يخفى بل المراد انه اذا وجد أحد هذين الامرين من شخصين فسواك بائع وانت مشتري (قوله أترك ليلي الخ) الاستفهام للاستنكار وبينى وبينهما متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد وان تقدير ليس سوى ليلي ليله كاشته بينى وبينها وجه ليس ومعهم مله حال ولا يحتاج اقد كما يأتي قريبا محتملا لا تكون من فاعل أترك المستترا ومفعوله وهو ليلي والرابط على كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينهما واذا في قوله اني اذن ظرفية محذوف الجملة التي أضيفت اليها وعوض عنها التثنية والتقدير اذا تركتها في هذه الحالة وايت اذن التامة كما يتوهم (قوله الاطراف) أي ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف (قوله واختاره في الاوضح والجامع) لان ما استدله ابن مالك لا ينضج لا اكثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الطرف عن الزوم وهو الجرو وبعضه قابل للتأويل (قوله وفتحها ممدودة) لا بمعنى وسط كالتى في قوله تعالى فاقوه في سواء الجحيم ولا بمعنى قام كقوله هذا درهم سواء ولا بمعنى مستقر كالتى في قوله تعالى فهم فيه سواء أي مستوون نعالوا الى كلمة سواء يعني أي متسوية بيننا (قوله ولا تعجب ما) أي خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بدرج برده في المغني بأن ما ناقبه لا مصدرية وما حاشا فعل متصرف بمعنى استنيتي لا الاستثناءية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يستنيتي فاطمة فهو بأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى بدلا بل ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

وأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضاهم فعلا

فتادرا وحاشا فعل متصرف من حاشيته بمعنى استنيتيه واشتقاقه من الحاشية

أترك ليلي ليس بينى وبينها
سوى ليله اني اذا الصبور
ومجروزة في قوله عليه
الصلاة والسلام دعوت ربي
ان لا يسلط على امتي عدوا
من سوى انفسهم ومذهب
الجمه هو انما لا تستعمل
الاطراف ولا تخرج عنه الا
في الضرورة وقال الرماني
انما تستعمل لخرافا غالبا
وكغيره قليل واختاره
في الاوضح والجامع وفيها
أربع لغات كسر السين
مقصودة وممدودة وضمها
مقصودة وفتحها ممدودة
(و) يستنى (بخلا وعدا)
مجردين عن ما (وحاشا) ولا
تعجب ما (نواصب) للاستنى
على تقدير كرم انما لا

كان المراد انه أخرجه منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والفعل اذا
وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبني (قوله
متعدية اليه) قال المصنف في شرح اللوحة فان قلت هذا انصح في عند الكون
متعدية قبل الاستثناء كقولك عددا فلان ظهوره أى تجاوزه لم يصح في خلا الكون
قاسرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك
ان كل من خلا من شئ فقد جاوز (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل
السابق) فاذا قلت قاموا خلا أو عدا أو عاشوا زيدوا فالتقدير عدا هو أى انما زيدوا
وقس عليه وأوردناه غير مطرد لاختلافه فيما اذا لم يكن في الكلام فعل ولا شئ ونحو
القوم اخوتك ما عدا زيد او قول المصنف في الحواشي وقد يقال فاعله ضمير الاخوة
وكذا القوم بنوك ما عدا زيد يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء المحدثون
ما عدا هذا فانه ليس من المحدثين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه
تبين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع
الاراد حيث قال اذا لم يوجد الفعل يتعبد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه
فالمعنى في المثال خلا هو أى منتسب الاخوة الى زيد أو خلا المنتسب اليك بالاخوة
زيد او هذا كما جازى القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف
مضاف والتقدير خلا هو أى قيامهم قيام زيد لكن أو رد عليه ان فيه تقدير محذوف
لم يلفظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أو رد عليه ان المقصود من
قولك قام القوم خلا زيد امثلا ان زيد لم يكن معهم ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه ومجاورة البعض اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل وأجيب بأن المراد بالبعض
ما عدا المستثنى وفيه ان الحلاق البعض على الاكثر قليل والاطهر الجواب بأن
البعض الذى هو الفاعل مهم ومجاورة البعض المهم لى يمتلا وخلا لئلا يكون البعض
منه لا يتحقق الاجاوزة الكل وخلوه عنه أو ان البعض فى سياق النفي يعم كل بعض
(قوله هل هى حال) أى على التأويل باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيد قاموا
مجاوزين زيد (قوله أو متأنفة الخ) المراد بكونها متأنفة عدم تعلقاتها بما قبلها
فى المعنى بل فى الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الازيد او هى لا موضع لها من
الاعراب مع تعلقاتها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون
الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فاتهم قالوا انهم منصوبة اما
على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير فى قاموا ما عدا زيد
وقت مجاوزتهم زيد وهذا القول ينبغي أن يجري هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا
ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار فى الغنى انهم غير متعلقة

جامدة متعدية اليه استمر
فاعلا فاقم وهو عائد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل
السابق أو على البعض
المفهوم من الكل السابق
وجملة الاستثناء هل هى حال
فدخلوا انتساب أو متأنفة
ولا محل لها قولان صحيحان
عنه نور منهما الثاني
(أو نحو افض) له على تقدير
كونها حروف جر واختار فى
الغنى انهم غير متعلقة بشئ
وفيد بجوز

بشيء) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل
أو شبهه على قاع له أحرف الجر والاصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال
إلى الإسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيد معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية
لمحروف الزائدة ولأنها بمنزلة الأولى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني أن
تعدية الحرف اتصال بمعنى الفعل إلى الجر وروى على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف
وقد سرح بذلك في على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتهان
حاشا بما قبلها عند من قال بها لام أو وصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الاضراب
والاخراج (قوله في تخروم القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب
وهذا الكلام مذكور في المعنى في باب الاستثناء في الجهة الخامسة من الباب
الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على أن حاشا فعل (قوله فإذا قلت
حاشاى) أى يجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجرأى تعين حاشا حينئذ
للحرفية ذلك كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاى تعين النصب)
لتعين حاشا الانعائية بدليل نون الوقاية لأنها لا تكون إلا مع أحرف ليست هذه منها
(قوله والصحيح اسم حينئذ اسم الح) مقابلة ما ذهب إليه المبرد وابن جني والكويتون
من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولا دخلها في إياها على الحرف لأن هذين الدليلين
انحصار فيان الحرفية ولا يشهدان انفعالية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب
والقول بأنه محذوف والتقدير بجانب يوسف المعصية لأجل الله لا يتأتى في كل موضع
يقال لك أن فعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية
هى الزائدة لتقوية عامل نهـ عريف ما يتأخره أو بكونه فرعاً في العمل ومنه ما هنا
(قوله ويؤيدها) أى القول بالانعائية وانحصار التنوين في قراءة السبعة
لبناء حاشا الشبه بها بحاشا الحرفية في اللفظ ومن نون أعربها على النعماء هذا الشبه
كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعبا لك) لا يخفى أن
اللام في رعبا لك لتبيين اللاتقوية فهذا نعتاً فاقبله قال في المغنى بعد أن قسم لام
التبيين إلى ثلاثة أقسام مثال المدينة للمفعولية سعي الزيد وجده ذعالة فهذه اللام
ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعلها المقتدرين لأنها مامة عديان ولا هى مقوية
للعامل لضعفه بالفرعية أن قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف أن قدرانه الفعل لأن
لام التقوية صالحة للقول وهذا لا يقط لا يقال سعيان يدار لا جزمها بما خلافاً
لابن الحارث ذكره في شرح الفصل ولاهى وخفوضها صفة للمصدر فتعلق
بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذا أقيم مقامه وانحصار لام مقوية للمفعولية
أو عليه أن لم يكن معلوماً من سياق أو مؤكدة للبيان أن كان معلوماً وليس التقدير

في تخوفاً القوم حاشاك
كون الضمير منصوباً وكونه
مجروراً فإذا قلت حاشاى
تعين الجرأى حاشاى تعين
النصب وكذا القول في
خلاوعد انتهى وإذاولى
حاشا مجرور باللام فارت
الحرفية قطعا إذا لا يدخل
جاء على جار والصحيح أنها
حينئذ اسم منصوب
انتصاب المصدر الواقع
بدلاً من اللفظ بالفعل
ومعناه التنزيه فن قال
حاشا لله كأنه قال تنزيها
لله واللام حينئذ مقوية
للعامل كما في تخوفاً لما
يريد قال في المغنى ويؤيد
هذا قراءة بعضهم حاشا لله
بالتنوين فهذا كقولهم
رعبا لك (و) يستثنى (بما
خلاوعدا وليس

ولا يكون نواصب) للمستثنى
 قطع ولو كان ماقبله منفيا
 وانما وجب النصب بعد
 الاولين لوقوعهما بعد ما
 المصدرية التي لا يليها الحرف
 لكن نص في التسهيل أم
 لا توصل بفعل جامد فدخلوا
 على هذا مشكل وجوز
 بعضهم الجر بما يتقدير
 ما زائدة ورده في المغني
 وموضع ما وصلتها نصب بلا
 خلاف لكن هل هو على
 الحال والمغني قاموا بجوارزين
 زيدا أو على الظرفية على
 حذف مضاف والمغني قاموا
 وقت مجاوزتهم زيدا فيه
 قولان وانما وجب نصب
 المستثنى بعد الآخرين لانه
 خبرهما وأما مستتر
 فيهما أو الكلام فيما يعود
 عليه وفي محل الجملة كانه كلام
 السابق في خلا وعدا وحاشا
 المستثنى بخلا وما بعدها
 منقطع وأفهم كلامه أن
 جواز الوجهين في خلا
 وهذا اذا تجردا عن موان
 حاشا لا تقترب بما هو كذلك

باب

في ذكر المحفوضات وهي
 ثلاثة أقسام *
 فوض بالحرف ومحفوض
 بالمضاف ويرجع اليهما
 المحفوض من التواضع

أعني كإزعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادني لا يد انتهى واعلم
 انه ليس في المغني ان اللام في حاشا لله للتقوية ولا التنظير بربعياك وعبارته في بحث
 حاشا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما
 يقال تنزيها لله من كذا (قوله ولا يكون) هي حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضعها معنى
 الحرف (قوله التي لا يليها الحرف) أي قد عينت فعليتها (قوله فدخلوا على هذا
 مشكل) أخذ ذلك من التصريح وقد أجيب بان محل امتناع وصلهما بالخامد
 الجامد أما الله وهذا متصرفان في الاصل (قوله وجوز بعضهم الجر بما الخ) هو
 الجر بما والربعي والكسائي والفارسي وابن جني (قوله وزده في المغني) قال فيه فان
 قالوا بالزيادة قياسا فساد لان ما لا تزد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عمه اقبل
 وان قالوا ذلك مما عايناه من الشذوذ بحيث لا يماس عليه (قوله على الحال) أي
 على التأويل باسم الفاعل (قوله أو على الظرفية) أي الزمانية وهذا القول ينبغي
 أن يعقد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان)
 ببق قول ثالث ذكره في المغني والتصريح فقال أو على الاستثناء كاتتصاب غير
 في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف (قوله وفي محل الجملة) فان قلت كبرت
 يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماسي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو
 مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان في النكت الحسان وانظرا ما الداعي
 لذلك وهلا قبل تقديره (قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ) ظاهرة له لا فرق بين
 كون خلا وعدا فعلين أو حرفين والذي في الارشاف والحرف والاسم الذي يستثنى به
 يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع وأما الفعل الذي يستثنى به فلا يقع في الاستثناء
 المنقطع لو قلت ما في الدار أحد خلا جارا لم يحجز (قوله وأفهم كلامه) ان جواز
 الوجهين الخ أي النصب والحذف لا لما ذكره ما بداهة ما قال نواصب
 أو خوافض ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترب
 بما) لانه انما ذكرهما غير المقترب بما لا مع ما يقترب بما (قوله وهو كذلك) أي في
 الوجهين وأما تجوز بعضهم اقتران حاشا بجا والاستدلال له فقد سرده
 فلا تغفل

باب في ذكر المحفوضات

(قوله ويرجع اليهما المحفوض من التواضع) جواب عما ردد على الحصر في الثلاثة
 وذلك لانه في رابع وهو المحفوض بالتبعية وحاصله انه لا يرد لان الصحيح ان العامل
 في التواضع هو العامل في المتبوع لا التبعية والعامل في المتبوع اما الحرف
 أو المضاف وكان عليه أن يقول والمحفوض بالتوهم كقول الشاعر

بدالى انى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا
يجري انى على توهم دخول الباء فى خبر ليس فكأنه قال يدرك لانه واردا ايضا على
الحصر والجواب انه ير جع الى المحفوض بالحرف التوهم (قوله ومخفوض
بالمجاورة) كفواهم هذا بخلاف خبر بخفض خبر بالمجاورة لضرب وحقه الرفع
لانه صفة للمجرور وقول امرئ القيس

كان امانا فى عمر اثنين وبه * كسيرا ناسا فى بجاد مزل

وذلك لان مزملا لاسفة كسيرا فكان حقه الرفع ولكن خفض للمجاورة المحفوض
وهو بجاد كما مر حقه المصنف فى بعض تعاليمه ليكون فى الرضى آخر باب النعت
مانسه وانخر مزل للمجاورة لانه لا يجادلان الجار والمجرور يتعلق بمزملا
والنعت كسيرا ناسا مزل فى بجاد انتهى فليتا مزل قوله لان الجار والمجرور لا يفقد
يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض للمجاورة بجاد المنهزم لفظا واما قراءة وأرجلكم
بالخفض مع انه معطوف على أيديكم على رؤوسكم اذ الارجل مغسولة لا بمسوحة
فليس من هذا الباب لان الذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون فى النعت
قليل كما قلنا فى التوكيد نادرا كقوله

يا صاح بالغ ذوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انخبت عرى الذنب

بخفض كلهم للمجاورة الزوجات مع انه توكيد لذرى ولا يكون فى النسق لان العاطف
يمنع من التجاور بسل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة
تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم ثم عطف على المسحوح
لا لتسمع ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليها ولهذا جىء بالغاية
وهو قوله تعالى الى المكعبين اماطة لظن من يظن انها مسوحة لان المسح لم يضرب
له غاية فى الشريعة (قوله واسقطه اشذوه كالرفوع ما) فيه ان الخفض بالمجاورة
فى النعت قابل لاشاذ كما فى المغنى ومثله الرفع بالمجاورة عز بزه فى جمع
الجوامع ولم يمتها فى الشرح وقد رأيت مثاله للشخ فى حبان رحمه الله فى العطف
على الجوارز كراؤها ان قاضى القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأل عنه مانسه
وقال بعض معاصرينا أكثرهم بعتده مخصوصا بالمجرور قال وقد جاء فى المرفوع
وأشذ

السالك الثغرة اليقظان كالها * مشى الهلوك عليها الخيل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله اقرب قلت وليس الرفع كما ذكرنا بالخييل بل رفعه
على انه نعت للهلوك على الموضوع لان معناه كما تشي الهلوك الفضل وعليها الخيل
انتهى (قوله وقدم الاول لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضاد لا العكس

ومخفوض بالمجاورة واسقطه
اشذوه كالرفوع ما وقدم
الاول لانه الاصل ثم انه
نوعان ما جىء الظاهر والمضمون
وما جىء الظاهر فقط وأشار
الى الاول مبتدئا له عمومته
بقوله (بخفض الاسم اثنا
بحرف مشترك) بين الظاهر
والمضمون

ودليل التقدير انهم الامم ولا يحمل الاسم دون حمل الحرف في القياس ولا ان
 المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار ألا ترى ان أبا الفتح ذكر في باب تدريج
 اللغة انه انما جاز غلام من تصوب اضرب جلا على من تمرر أمره وذلك لان الاسم
 ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا يجدوا الحرف الجرسيل ان يعلقوه
 استجازوا فيه ذلك فلما سألهم اعماله فيه تدريجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم
 (قوله وهو سبعة) أي بالنظر لذلك كور في هذا الباب فلا ينافي ان خلا وعدا وحاشا
 واعل ومتى كذلك قال المصنف في حواشي الالفية عند قولها بالظاهر انحصار الخ
 مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يعجز الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد
 قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجرو وكذا أنت قام القوم حاشاك
 وخلاك وعداك أما في التكلم فانك تقول قاموا عدائي وخلائي وحاشائي ان قدرته
 فعلا ولا تغيرت ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو لهي أفعل أو لهلاك تفعل
 احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجرو الا فهو على التنبه هذا اذا
 كان عقيل يوجبون الجربا والافهه على الاحتمال واذا قلت زيد أخذت
 الثوب منها بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلي انتهى (قوله وهي لبيان الجنس) هذا
 المعنى اثنته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها
 اذ ابينت معرفة كناية التي مثلها أي الذي هو الاوثان فان كنت تذكره فهي
 ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فهم من أساور من ذهب أي هي ذهب (قوله
 وللتبعض) هذا المعنى أثبتته الفارسي والجمهه وروى صححه ابن عصفور وعلامتها
 جوار الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعية ان ما قبل الاولى
 أكثر ما بعدها لان الرجز مثلا أكثر من الاوثان وما قبل الثانية أقل لان من
 يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تدبر او علم أن التبعية المعتمدة
 في من التبعية هي البعضية في الاجزاء لا البعضية في الافراد على خلاف التنكير
 الذي يكون للتبعض على رأى السيد فان الاعتبارية البعضية في الافراد لا البعضية
 في الاجزاء وبه تضار من التبعية من البيانية على ما سر حبه الرضي حيث قال
 وتعرف من البيانية أن يكون قبلها او بعدها هم يصلح ان يكون المجرور من
 تفسيره ويقع ذلك المجرور على ذلك المسمى كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان
 والعشر وانما الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعية
 فان المجرور به الاطلاق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض
 المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشرت
 بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشر من ثمن تبعية لان العشر من

(وهو) سبعة (من) نحو
 ذلك ومن نحو وهي لبيان
 الجنس نحو فاجتنبوا الرجز
 من الاوثان وللتبعض
 نحو ومن الناس من يقول
 أما بالله

ضها وان أردت بالذراهم نفس الذراهم فهي سيانية لجهة الإطلاق المجزور على
 عشر من انتهى وبنى السيد في حواشي المطول على ما آراه الرد على السعد في قوله
 وكفيل المدة في قوله تعالى سبحانه الذي اسرى بعده ليلامع أن الاسراء لا يكون
 إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه اسرى به في بعض الليل حيث قال الدلالة على
 البعضية مذكرة وفي الكشف واعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير
 هي البعضية لا الأغراض البعضية في الأجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلان
 الاسراء كإحدى بعض من أجزاء ليلة فالصواب أن تنكيره لدفع توهم الاسراء في ليل
 أو لفائدة تعظيمه واعترضه ابن كمال باشا بأن ما قاله خالف فيه الشيخ عبد الله هرقاه
 قال في دلائل الإعجاز أن التنكير في حجة في قوله تعالى ولكم في القصص حياة
 للدلالة على أن تلك الحياة قليلة واعلم أيضا أن البعضية التي تدل عليها من هي
 البعضية المجردة المنافية للسكينة لا البعضية التي هي أعـم من أن تكون في ضمن
 الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة
 على ذلك حيث احتاجوا إلى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر
 الذنوب جميعا إلى أن قالوا لا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم
 أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة إبراهيم فتحصيص
 النجاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الأمة ولم يذهب أحد إلى أن
 التبعيض لا ينافي السكينة وأما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بعدم المنافاة بينهما
 حيث قال ولو كان أيضا خطا بالأمة واحدة تغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران
 كلها بل عدم غفران بعضها فغير متجه لأن كلام الرضى غير مرضى لما عرفت
 ويرشد لأن مدلول من التبعيضية المجردة قول صاحب الكشف في قوله تعالى واما
 رزقناهم فيفقون وأدخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير
 المنهي عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعيضية في قوله تعالى وآمنوا به
 يغفر لكم من ذنوبكم فإنه لو كانت دلالتها على إطلاق البعضية الشاملة لما نفي ضمن
 المكينة أضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على أن المغفور بالآيمان بعض الذنوب
 لا كلها قال البيضاوي وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فإن
 المظالم لا تغفر بالآيمان والنجب له أنه مع تصريحهم بهذا قال في تفسير سورة نوح
 بعض ذنوبكم هو ما سبق فإن الاسلام يحبه فلا يؤخذكم به في الآخرة حيث أخذ
 حب الاسلام عاما لتوحي الذنوب ففائدة قوله لعل في عمن في خطاب الكفرة دون
 المؤمنين في جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوي في تفسير سورة
 إبراهيم ولعل المعنى فيه أن المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على

الايمان وحيث جاءت في خطاب المؤمن من مشفوعة بالطاعة والتجيب عن الغامض
 ونحو ذلك في تناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال ما شاؤنا هذا انما يتناول يوم
 الخطاب للكفارة على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة الانفال قل
 للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف **فائدة أخرى** في تضييق كلام
 النخشي في قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كان من
 التبعيض فهي في موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا
 لانه حينئذ مصدر قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله
 من عن يعني مرة وأما انتهى ولهذا قال بعضهم الذي يقتضيه جزالة نظم التبريل
 في مثل ومن الناس من يقول كون من التبعيض اسما مبدءا ومن يقول خبرا ذم
 به فقد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل **المكن** قال السيد من الثمرات
 على تقدير التبعيض مفعول به لا على اب من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره
 شيئا من الثمرات وما يقال من ان معناه فخرج به من الثمرات فهو حاصل المعنى وقال
 السعدى ومن الناس من يقول **هذا كلام** قرر فاقول وجهه أن يجعل مضمون الجار
 والمجرور مبدءا (قوله ولا ابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان
 سائر ما هنا را جعته اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالغاية المسافة المطلقا لا اسم
 الجزء على السكل اذا الغاية هي النهاية وليس اما ابتداء وهذا ظاهر معنى قولهم الى
 الانتهاء الغاية قاله في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء
 والشيء انما ينتهي بصدده فكيف يكون جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه
 لمجاورة ينتهيه وبين النهاية قال الفناري ولأن تقول غاية ما في الباب أن تكون
 الغاية في المسافة مجازا في المرتبة ومثله غير عزيز قال الرضي وتعرف من الابتدائية
 بأن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان
 معنى أعوذ به التحجى اليه فالبدء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من
 البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) هذا الكوفي بن والاخفش وان درستويه
 ومنع ذلك أكثر البصريين وأولو ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشافعي معتذرا
 عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل
 وما سواه راجع اليه بالمجاز فكنه جعل الاستخاص اما كن بالتأويل للملازمة الا كن
 لها الا يقال من فلان الى فلان الاولهما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من
 أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله
 من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم ورده السهيلي بأنه
 لو قيل هكذا لا احتج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال للابتداء عن غيرهما

ولا ابتداء الغاية مكانا
 أو زمانا أو غيرهما نحو من
 المسجد الحرام من أول يوم
 انه من سليمان

(قوله وللبدل الخ) أنكر قوم محي عن اللبدل وقالوا التقدير أريضتم بالحياة الدنيا
بدلاً من الآخرة فالبدل لبدلية متعلتها المحذوف وأما هي فلا بداء (قوله وللتعليل)
أي عند جماعة (قوله مما خطاياهم أغرقوا) أي أغرقوا لاجل خطاياهم فقد مات
العلة على العلول للاختصاص (قوله وللتأ كيد) هذه هي الزائدة وهي الدالة
على التنصيص على العموم إذا دخلت على زكرة لا تختص النفي نحو ما جاءني من
رجل أو تأ كيد التنصيص عليه وهي الداخلة على زكرة تختص بالنفي وشبهه نحو
ما جاءني من أحد المواد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل بدونها
فصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها محتملاً بالمعنى المراد كما قالوا في لا
استبانة في قولهم جئت، إلا زاد مع ان سقوطها محتملاً بالمعنى (قوله بعد نفي الخ) لا بد
أيضاً أن يكون مجروراً بذكره وإن يكون ما فاعلاً نحو ما يأتهم من ذكر أو مفعولاً به
نحو هل تحسن مهم من أحد أو مبتدأ ككامل والمراد شبهه النفي النسي بلا
والاستفهام هل وأجار بعضهم زيادتها بشرط تكبير مجرورها فقط نحو قد كان
من مطرواً قل هذا على التبعص أو التنبين أي قد كان شيء هو بعض المطر أو المطر
خفف شيء وأقيمت السفة مقامه والاختفص والكساق وهشام بلا شرط ووافقه
ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد تزايد في معمول فعل نسبة لعمولانه على سبيل
الاجاب في اللفظ إذا كان المعنى على أن النسبة على سبيل النفي نحو ما يود الذين
كفروا من أهل الكتاب ولا الميثركين أن ينزل عليكم من خبر من ربكم لأن المعنى
يودون أن لا ينزل عليكم من خبر من العرب وقد تدخل النفي على شيء ومراعاة نفي
غيره إذا صح استلزامه لوجه ومن هنا ما علمت أحداً يقول ذلك إلا أن يدلان معناه
ما يقول أحد ذلك في علمي ولهذا تأقوا * وما خال لدينا من نبي * على معنى
أخال أن لا تنزلنا وقد أشار إلى هذا أبو العباس في قوله في أماليه (قوله نحو هل من
خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ أو غير الله فاعلم على المحل والخبر محذوف
تقديره إياكم وإيسر يزكم الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على
الاصح انتهى وقوله على المحل معنى على أن المجرور بحرف زائدة أعرابه محلى وإن
الأعراب المحلى لا يختص بالبنيات بدليل فاعلم المصدر المحذوف بأنساقه إليه
ونحو ذلك فقد سرحوا بأن أعرابه محلى وقد أسلفنا في باب المبتدأ أن القياس
أن يكون جميع ذلك من الأعراب التقديرى لقولهم إن الأعراب المحلى أن تكون
الكامة في محل لو كان فيه اسم معرب لسكان أعرابه كذا وهذا لا يصح في الكامة
المعربة وقوام المانع في الأعراب المحلى قائم بجملة الكامة وفي التقديرى بالحرف
الآخر وأي فرق بين المتبع والمحمى والمدغم فإن أعرابهم التقديرى وبين المجرور

ولابدل نحو أن نبيتم بالحياة
الدنيا من الآخرة والتعليل
نحو مما خطاياهم أغرقوا
وللتأ كيد بعد نفي أو شبه
نحو ما لبغ من مفر وهـ
من خالق غير الله

بحرف زائد أو بإضافة المصدر ونحوه الآن يقال لما كانت حركة الجمرور بإضافة
 المصدر والحرف الزائد وشبههم ما عارية استبعدوا أن يكون تقدير الثلاثين
 الاسم مع ما عارية في محل واحد وان كان أحدهما ظرفاً والآخر تقدير بأولاً
 نظيره بخلاف غيره مما جعلوا عارية محلياً فان حركته إما بعائية أو لاعارية
 ولا بعائية (قوله ولا استعلاء) عند الانحسار والكوفيين وعبري المغني عن هذا
 والذي بعده قوله مرادفة على مرادفة في وكذا ما شبه مما استعمات فيه من معنى
 هو المعنى الأصلي سارف غيرها وكذا صنع في بعض الحروف كفي وفي بعضها كالإم
 جعل نفس تلك المعاني معاني ذلك الحرف وجمع ابن مالك في ٢ لافقية بين الطرفين
 وله في التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لامة من إمام أن الحرف مشترك
 بين تلك المعاني وأنه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز ما في الفعل أو الحرف على
 ما استعرفه (قوله ونحوه) من القوم أي عامهم وخبرها المانعون على التضمين
 أي منعناه بالنصر من القوم كذا في المغني وهو مبني على أن التضمين اثر اللفظ
 معنى لفظ آخر وهو ما ذكره في القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال
 خمسة في التضمين والمختار منها عند الحقيقة أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
 مع حذف حال ما خذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه
 على كذا أي نادى على كذا ونادى به كس كافي يؤمنون بالغيب أي يعترفون به
 مؤمنين وبهم نادى فاعان اللفظ المذكور أن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الآخر
 وإن كان في معنى الآخر فلا دلالة على المعنى الحقيقي وإن كان فهم ما رزم الجمع بين
 الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام في التضمين يطلب من رسالتنا المعاملة في مقامها
 جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله ولا ظرفية) عند الكوفيين مكانية
 أو زمانية فالأولى كناية التي مثل م أي ماذا خلعوا في الأرض والظاهر أنها البيان
 الجنس مثلها في ما نسخ من آية والثانية نحو إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة أي
 في يوم الجمعة وأوصل في المغني معاني من خمسة عشر وأعلم أنه قال في المغني في
 حرق الباء مذهب البصريين أن أحرف الجوز لا يوجب بعضها عن بعض بقياس كما
 أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم انما يؤول
 تأويله اللفظ كاقيل في ولا يلبسكم في جذوع النخل أن في لبست بمعنى هل
 وامكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واماعلى تضمين الفعل معنى
 فعل بمعنى بذلك الحرف كما تضم بعضهم شرب في قوله شرب بن ماء البحر معنى
 روين وأحسن في وقد أحسن في معنى لطف في واماعلى شذوذاً بانه كلمة عن أخرى
 وهذا الأخير هو محل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون

وللاستعلاء نحو ونصرتاه
 من القوم والظرفية نحو
 ماذا خلعوا من الأرض
 (والى) نحو الى الله مستجمع
 جميعاً والباء ترجعون

ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفا انتهى وقال في الباب السابع الثالث عشر أي من
 الأمور التي اشتهرت بين العرب والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجار
 عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصححه بأدخال قد على قوله - م
 ينوب وحسنه في تعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم
 ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قوله لم يجاز أن يقال مررت في زيد ودخلت
 من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي
 ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معني عامل يتعدي
 بذلك الحرف لان التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف انتهى وفيه أمور الاول ان
 كلامه في حرف الباء يفتضى أن الذي يقول بالتضمن انما هو البصريون وان
 الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينفه أحد ممن تكلم على التضمن على
 الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين الثاني ان كلامه يقتضي ان البصريين
 يميزون فيما أومأنا به عن حرف مما سمع تخريجهم على الواجهة الثلاثة وكان
 ينبغي أن لا يصار الى الثالث الا حيث تعذر الاولان وكذا لا يصار الى التضمن الا
 حيث تعذر التأويل الذي يقبله اللفظ لانه صرح في المعنى في الجملة الثلاثة مما له
 محل من الباب الثاني بان التضمن لا يتقاس به صرح ابن جنى لكن في التصريح
 آخر باب المفعول معه ان الأكثرين على انه قياسي وظاهر كلام الجماعة حيث
 يتكلمون على معاني الحروف ان انابة حرف عن حرف لا تثبت الا بالتقدير التضمن
 فانهم كثيرا ما يردوا شاهد الانابة باحتمال التضمن وهذا ما بناء على أن التضمن
 قياسي أو على أن التجوز في الفعل أسهل كما أشار اليه في المعنى في الباب السابع
 وبه يدفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمن على تلك الانابة مع ان كلا لا يتقاس فليجوز
 الثالث يرد على ما قلنا في الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين
 وبعض المتأخرين فان مذهبهم أقل تعسفا كما اعترف به في حرف الباء الرابع
 صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذاً ان القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح
 ما ادعاه في تصحيه ما من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز أن يقال الخير وعليه انه
 كان مذهبهم ان الانابة لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ولا مانع منه وان كان
 مذهبهم انما تنوب سماعا وان تلك الانابة المسموعة ليست بشاذة فيحمل عليها ما سمع
 من غير احتياج الى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه في حرف الباء فلا يلزم جواز
 أن يقال ذلك لعدم سماعه فتأمل وقوله لان التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف
 لانه قبل لا يجاز في الحرف واليه ذهب الفخر الرازي واتباعه استنادا الى ان
 مفهومه غير مستقل بنفسه فان ضم الى ما ينبغي ضمهم كان حقيقة والا فهو مجاز

في التركيب لا في المفرد وكلامنا في المفرد دور هذا النقش وان كان الحرف له مدلول
في الجملة يظهر في الوضع سواء استعمل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل فيما وضع له
كان حقيقة وان استعمل في غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل
المعاني (قوله وهي لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يثنى له
وذلك نحو الی مرق ملك الروم (قوله فلا تتركني بالوعد الخ) الوعد انك تدينه والمطلی
المدهون وفي الصحاح القار القبر وقبرت اسفينة طليتها بالقار قال في المغني وتأول
بعضهم البيت على تعاقب الى يحذف أي مطلى بالقار مضافا الى الناس فيحذف وقلب
الكلام أي لانه حذف الحال أعني مضافا وأدخل الباء على غير ما حثها ان تدخل
عليه لانه ادخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلى ورفع القار بمطلى وكان
حقة ان تدخل على القار ورفع الضمير بمطلى وهذا على رواية رفع القار وأما على
رواية جره فهو بدل من الضمير المحرر وروايتان في قوله ابن عصفور وهو على تضمين
مطلى معنى مبغض قال ولو صح جنى الى بمعنى في الجاز زيد الى الكوفة وفي قوله لو صح
الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أو صلها في المغني الى ثمانية معان (قوله
وهي للمجازرة) لم يذكر البصر بكونها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء
الموحدة (قوله تتركين طبقة عن طبقة) أي حال بعد حال ويحتمل أن تكون عن
على بابها والنقد رطب بقاء متباعد الى الشدة عن طبقة آخر دونه فيكون كل طبقة أعظم
في الشدة مما قبله قاله الدماميني (قوله فانما ينجل عن نفسه) أي علمها ويحتمل
التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالنجل قاله الدماميني وفيه ما صرح به على
طريق المحققين فقد رتب التضمين فانما ينجل معبدا بالنجل الخير عن نفسه (قوله
وغير ذلك) أو صلها في المغني لعشرة معان (قوله وعلمها وعلى الفلك تعلمون) قال
الزخشري معناه وعلى الانعام وحدها لا تعلمون ولكن علمها وعلى الفلك في البر
والبحر قال شيخ الاسلام قاضي القضاة أبو الحسن على السبكي رحمه الله تعالى
توفقت في هذا الكلام ونظري في شديدين أحدهما ما دلل وحده والثاني ما كتبه
في مسألة كل اما الاول فقال النجاة في وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحاد واتحادا موضع
موحد او مع الفعل المتعدي نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أي ضربته
في حال اتحادى له بالضر بومذهب المبرد انه حال من المفعول أي ضربته في حال انه
مفرد بالضر بومذهب أبو بكر بن طلمة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا
ارادوا الفاعل قالوا امررت به وحدي كما قال * والذهب أنشاء ان امررت به
وحدي * وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فهم من قال

وهي لانتهاء الغاية مطلقا
نحو الى المسجد الأقصى
ثم أتوا الصيام الى الليل
وللصاحبة نحو ولاننا كلوا
أموالهم الى أموالكم
والظرفية نحو
فلا تتركني بالوعد
الى الناس مطلى بالقار أرب
وغير ذلك (وعن) نحو
يوسف أعرس عن هذا
الله عنك وهي للمجازرة
كسرت عن البلد والبعدية
نحو طبقة عن طبقة والبدل
نحو يوم لا تجزي نفس عن
نفس شيئا ولا استعلاء نحو
فانما ينجل عن نفسه ولانما
نحو الا عن موعده وعدا
ايه وغير ذلك (وعلى) نحو
وعلمها وعلى الفلك تعلمون
وهي للاستعلاء

مصدر على حذف حرف الزيادة أى اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له
فعل وهذا بوزن وهشام فى أحد قوليه الى انه متعصب انتصاب الظروف
والمتماثل ما قاله ابن ملحة وقول سيبويه فى حال اتحادى له بالضرب بمجمول عليه لانه
انما يوحده بالضرب اذ لم يكن غيره مضروبا معه وقد يشترك الضارب غيره فى
ضرب ذلك المضرب وبألا ترى انك تقول ضرب بناريدا وحده وضرب بت وحده
زيدا وعمران علم ان معناه افراد ما تضاف اليه اما المتكلم واما الخاطب كوحده
واما الغائب فى معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا فى قولك زيد وحده فانه زيدا
استقر وحده فعنى الحصر والافراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير
نحوى والمعنى لا يختلف وانما النظر فى ان وحده المضاف الى الضمير أى ضمير كان هل
هو المحصور فى الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده وارىدت
لامضروب لك سواء هل حصرت فى ضرب بك أو حصرت ضرب بك فيه فتبين ان المراد
الثانى فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلامضروب لك غيره وقد
يكون له هو ضارب آخر فهذا معنى الافراد الذى قدمنا والتقيد انما هو للفعل فى
المفعول وبما بين هذا ان الحال تقيد للفعل لا للمفعول وهو فى قوة خبر ثبات فاذا
قلت رأيت زيدا راكباف كانك أجبرت برؤيته وكونه فى حال الرؤيته بخلاف قولك
رأيت زيدا راكبا لم تخبر برؤيته بل قيدته بالركوب وصفاله فوحده اذا امر بته
حالا ظهر فيه هذا وان امر بته ظهرا وهو بعيد فكذلك لان العامل فى الظرف هو
الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلا ولا تقيد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك
معنى وحده فاذا قلت أكلت من الانعام وحدها فقد افردت أكلك وحصرته فيها
فليس لك مأكل غير الانعام فكانك قلت أكلت بعض الانعام ولم أكل شيئا غير
ذلك فهى فى قوة قضيتين نفى وإثبات ولهذا لم يصح أن تقع فى صغرى الضرب الأول
من الشكل الأول لا شترط أن تكون موجبة هذا اذا قلت أكلت من الانعام
وحدها قلوا ادخلت حرف النفي قلت ما أكلت من الانعام وحدها احتمل النفي
أن يكون أشكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيئا من الانعام بل أكلت من
غيرها وبكون التقيد لنفي الكل لا لال كل المنفى واحتمل أن يكون النفي
للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم أكلك من غيرها فتكون قد أكلت
من غيرها واحتمل أن تكون أكلت منها وان لا تكون فصارت هذه القضية
بدخول حرف النفي تحت مثل ثلاثه معان أن لا تكون أكلت شيئا الا منها ولا من
غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو أنك أكلت من غيرها ولم تأكل منها
وانما احتمل هذه المعانى الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلبت المركب

من اثنين ثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلناه فلو اخرته فقلت
 الانعام وحدها لم آكل منها هل نقول انه كذلك كالموت قدم النفي أو تقول يختلف
 المعنى كما في تقديم النفي على كل وتأخيرها عنها والذي اذوقه من قولك لا لانعام
 وحدها لم آكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئا وانك قد تكون أكلت من غيرها
 ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لان التقييد للنفي الا كل فني الا كل مقيد
 بالانعام وليس المراد في الا كل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه
 القضية هو النفي فهى في حكم المعدولة وأما ما سبق في حكم السالبة للبسيطة اذا

عرفت هذا ففي قولنا على الانعام وحدها لا تتحملون معناه تقييد في الحمل بالانعام
 لان في الحمل المقيد بالانعام كإفهامه الزمخشري ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين
 سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان
 المحكوم به واحدا اتفق وان كان مركبا اتفق المركب والمركب يتفق باتقاء أحد
 افراده واذا تأخر النفي فلا يتخلو ما أن يصح تسلطه على ما قبله واعماله فيه أولا فان
 صح واقضت العربية اعماله فيه فكالموت تقدم كقولك من الانعام وحدها لم آكل
 فبمحمل المعاني الثلاثة كالموت تقدم كما قال الشاعر كالم آسنع بنصب كاه وان لم يعمل فيه
 كان النفي هو المحكوم به فبمعين ما قلناه سواء استعمل بضمير بحيث لم يشغل به
 لعل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تتحملون من هذا لان تتحملون والحالة
 هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الانعام
 وحدها لا تتحملون لكن عليها وعلى الفل فلذلك لم ينجرع على ما قبله الزمخشري
 أول ما رأيت ونفرط بجمي منه ثم عرشته على الميزان فظهر لي ما قلناه لك وأما ما كتبه
 في مسألة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت به والله أعلم انتهى
 ما حره الامام السبكي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واخبرته
 منه شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وحده (قوله أى العلو) يعنى ان السلب في
 الاستعلاء ليس لطلب ثم ان العلو ما على الجور وهو الغالب كما مثل أو على
 ما يقر به منه نحو أو أجد على النازهى (قوله على ملك سليمان) أى في زمن ملكه
 ويحتمل أن تلوا الضمن معنى تقول فيكون بمنزلة ولوة قول علينا (قوله اذا رضيت
 الخ) صدر بيت الخفيف العامرى عجزه * لعمري الله أعجبنى رضاه * وبشرى بشرى
 القاف وقع الشين المجبة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل أن يكون
 رضى ضمن مسمى عطف قاله في المغنى وقال السكسافى حمل على نقيضه وهو مخط قال
 في التمهيد بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساء هذا لان معناه اقبلت على
 انتهى والظاهر ان هذا ارجع لطريق التضمن غاية انه ضمن رضى معنى اقبل

أى العلو وهو حصى كما
 ومعنى نحو على العرش
 استوى للها حجة نحو وان
 وبك لا ومغفرة الناس على
 ظاههم وانظر في نحو على
 ملك سليمان والمعجزة نحو
 اذا رضيت على بشرى
 لعمري الله أعجبنى رضاه
 والتعليل نحو

لنكبروا الله على ما هذاكم (١٨١) وغير ذلك (وفي) نخوف جنات النعيم وفيها ما تنهى الاله من

وهي للظرفية أى حلول
الشيء في غيره حقيقة أو مجازاً
قال الجرجاني فالظرفية
الحقيقية حيث كان للظرف
احتواء وللظروف تحيز
نحو الدرهم في الكيس
والجازية إذا فقد الاحتواء
نحو زبد في البرية أو التحيز
نحو صدر فلان علم أو قدراً
معانحو في نفسه علم
وللمساحبة نحو أدخلوا
فيهم وللسببية نحو سلمكم
فيما أفضتم فيه ولاستعلاء
نحو ولا سلمكم في جذوع
النخل وغير ذلك (واللام)
نحو لله ما في السموات له ما فيها
وهي للام للام لزيد
وللاختصاص نحو الجنة
للمؤمنين وللإستحقاق نحو
النار للكافرين أى عذاب
وللتعليل نحو
وإني لتعروني لذكر كراهة
وللتعجب نحو * لله درك
فارساً ولاستعلاء نحو
يخرجون للدافان ولانقسم نحو
لله لا يؤخر الأجل وللعاقبة
نحو
لدوا الموت وابنوا للخراب
فسلككم يصير إلى التراب
ولغير ذلك (والباء) ولا فرق
بين أن تكون (للتسم) نحو
بالله لأفعلن وبالله أعلن (أو غيره) من تبعص نحو عينا شرب بها عباد الله

والأفعلن الذي يدعى تضمين الفعل المذكور له لا يدعى تضمينه بل الشرط صحة تسلطه
على الحرف المذكور تدبر (قوله ولتكبروا الله على ما هذاكم) في الكشف وانما
صدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا
الله جامدين على ما هذاكم واعتزله المصنف في حواشي التسهيل بان هذا
التعدير يعمده قول المداعى على الصفا والمروقة والله أكبر على ما هذانا والحمد لله
على ما ولا نأفأني بالحمد بعد تعدية التكبير به على قال الدمامي وفيه نظر لان
المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني ثم قال المصنف وأيضاً على الثانية ظاهرة
في التعليل فكذلك نظيرتها الأولى قال الدمامي قد يمنع ظهور شيء منهما في التعليل
(قوله وغير ذلك) أوصل في المغني معانيها إلى تسعة (قوله للظرفية) أى مكانية
أو زمانية (قوله ولا سلمكم في جذوع النخل) في هنا ليست بمعنى على وإنما شبه
المصلوب لتكمنه من الجذع بالحال في الشيء كالتعبير بالتعبير (قوله وغير ذلك) أوصل
معانيها في المغني إلى عشرة (قوله ولا يستحقاق) فسر هـ في المغني بانها الواقعة بين
معنى وذات نحو الحمد لله والمالك لله والامر لله قال ومنه وللشاعر بن النازي عذابها
ففيه على ان اللام هنا الواقعة بين ذات ومعنى مقدم مضاف إلى النار أقيمت هي مقامه في
اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافر لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون
عذابها ثم تجوز اللام فيه للاختصاص كافي الجنة للمؤمنين لان النار ليست
مختصة بالكافرين بل تكون أيضاً لرساء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون
للمؤمنين وتبعه الشارح في ذلك (قوله وإني لتعروني) صدر بيت لابي نضر الهذلي
يحز به * كما تنفض العصفور ببله الطير * ومرا الكلام عليه في باب المنعول له
(قوله لله درك) أى ما أكثر درك بالدال المهملة (قوله ولا استعلاء) حقيقة كما مثل
ومجازاً نحو وان أسأتم فلها أى علمها (قوله وللتسم) وتختص بالحالة لا بما خاف
عن التمام المتناه (قوله وللعاقبة) وتسمى لام المصير وقرئ المأل (قوله لدوا الموت وابنوا
للخراب) تمامه * فسلككم يصير إلى ذهاب * فان الموت ليس علّة للولادة والخراب
ليس علّة للبناء ولكن صار عاقبتهم ما واما إلى ذلك ومنع بعضهم المصير وقرئ
اللام وردها إلى التعليل بخلاف السبب واقامة السبب مقامه وأهل البيان يجعلون
ذلك من قبيل الاستعارة في الحرف وتقريره يطلب من موضعه (قوله وغير ذلك)
أوصل معانيها في المغني لاثنتين وعشرين (قوله من تبعه) أثبتة الاصمعي والقاسمي
وابن مالك (قوله عينا شرب بها عباد الله) قيل ضمن يشرب بمعنى يروى وقال
الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر فقلب كما تقول شربت الماء بالعمل قال بعضهم
ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيدا بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدرهم أى من
بالله لأفعلن وبالله أعلن (أو غيره) من تبعص نحو عينا شرب بها عباد الله

الدرهم اه وقد قدما ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كله غير
ما قاله الشافعية نقلنا عن اللغة من أن الفعل المتعدي إذا تعدي بالباء كان المقصود
التبعيض لأن هذا يختص بالمتعدي انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله وليست عانة)
هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو بسم الله لأن الفعل لا يتأني
على هذا الوجه إلا كل الابعاء على أحد القولين فيها (قوله ونظرفية) زمانية كما مثل
أو كانية نحو وما كنت بجانب الغربي (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول
الظاهر عند الزحشمري (قوله وسببية) قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا
اقتصروا على الكافية المكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل قال أبو حيان
وأصحنا فرقا بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل
على سبب الفعل وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل
ومفعوله الذي هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على
الأعواض والأشمان حسا كما مثل أو معنى نحو كافات أحسانه بضعف قال في المغني
ومنهم من أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدروا بباء السببية كما قال المعتزلة
وكما قال الجهمي في أن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطى يعوض فديعطي مجازا
وأما المسبب فلا يوجدون السبب وهذا يتبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية
لاختلاف محمل الباءين جمعا بين الأدلة (قوله وتوكيد) وهي الزائدة وزادتها في
سنة موضع الفاعل وزادتها في - ه واجبة وغاية وجازة وضرورة والمفعول والمبتدأ
والخبر وهو ضرر بان غير موجب في قياس وموجب في توقف على السماع والحال المنفي
عالمها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من المغني (قوله
نحو كفى بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال في المغني والغالبة في فاعل كفى
(قوله وكفى بجسمي الخ) صدر بيت للمتنبي * لولا تخاطبتي أياك لم ترني * قال في
المغني في أوائل الباب السابع وان كان الخبر غير مفعول لأنه قبل خبر موطئ
كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

واسمه ان تخوكتبت بالقلم
وطرفية تخوكتبت بهم
ومصاحبة تخوكتبت
بالص وسببية
تخوكتبت بهم وتعويض
نحو كفى بالله شهيدا
نحو كفى بالله شهيدا
وكفى بجسمي نحو لا اني رجل

كفى بجسمي نحو لا اني رجل * لولا تخاطبتي أياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما لا الهما انتهى وبه يعلم أنه لا تغليب
في الخطاب في تجهلون خلافا لما في التخصيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ
خلافا لما في عروس الأفراح ولما في المغني في القاعدة الرابعة من الباب الثامن
لأنه مبني على أن ضمير تجهلون لقوم لأنتم وبه يعلم أيضا أن قول الدماميني في الشرح
المرج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء وأن ضمير الحضور في صفة رجل
مع أن طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لا كونه مسندا إلى ضمير الحاضر من قوله اني

ومثله يجوز فيه الامر ان نظرا الى المخبر عنه والى الخبر تقول أنا رجل قمت وأنا رجل
قام (قوله وبدل) قال الشهاب القاسمي كأنه انفارق باء التعويض بان المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة شئ بشئ بان يدفع شئ من أحمد الجانبين ويدفع من الجانب
الآخر شئ في مقابلة هو المراد به انه أن يختار أحدا الشيئين على الآخر بحيث لا يسد
الآخر عنده مسدداً الأول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطي
الظاهر ان باء العوض داخله في باء البدل انتهى وفي قوله بان يدفع الخ نظر لانه
لا يظهر في إيعوض المعنوي الا بتكاف (قوله وتعدي) قال حفيد الموضح في
حواشيه فان قلت أليست الباء للتعدي في بقية المواضع قلت بلى ولكنها تجمعت
للتعدي ولم تفر غيرهما بخلاف بقية الموانع فانها أفادت مع شئ آخر فلذلك أفرده عن
التعدي وجعل قسمها على حدة انتهى وهذا يقتضي ان المراد بالتعدي المفردة مطلق
ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعدي بهم هذا
المعنى ليست من المعاني التي وضعت الحروف اها واغما ذلك أمر لفظي يشترك
فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الالف الى الاسماء وكان يلزمهم
أن يعدوا التعدي معني لكل حرف جارا اذا لم يظهر له معنى غير ما ولم يفعلوا ذلك نعم
هذان مالكا التعدي من معاني اللام واعترضه الشاطبي بأنه لم يذكر أحد من
النحويين هذا المعنى في اللام فيما أعلم وعاد ذكرناه وتبع المصنف ابن مالك في التوضيح
قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم منال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن
التعدي المعدودة من معاني الباء تعدي خاصة وهو الحق لان المراد به التعدي
المعاقبة لهمزة في نصير الفاعل مفعولا قال الجاهلي عند قول الكافية والتعدي أي
جعل الفعل اللازم مفعولا تضمنه معنى النصير بادخال الباء على فاعله فان معنى
ذهب يزيد صدر الذهب عنه ومعنى ذهب يزيد صدرته ذهبها والتعدي بهذا
المعنى مختصة بالباء وأما التعدي بمعنى ائصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف
الجر فالجرف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (قوله نحو
ذهب الله بنورهم) فيه إشارة الى رد قول المبرد والسهيلي ان بين التعدي بالباء
والهمزة فرقا وانك اذا قلت ذهب يزيد كثرت مصاحبا له في الذهب كما في المعنى
وتوزع في ذلك بأنه يجوز أن يكون تعالي وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به
كما وصف نفسه بالحي في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال في المعنى وأما لو شاء الله
لذهب بهمهم فيحتمل أن الفاعل نصير البرق ولكون المراد بالتعدي المذكورة
في معاني الباء ما ذكرنا تعرض على من مثلها مجردت بالوادي اذ لا يصح أن يقال
المعنى صيرت الوادي مارا (قوله ومجاورة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل

وبدل نحو ما يسرى أنسى
شهدت بدرا بالعمية
وتعدى نحو ذهب الله بنورهم
ومجاورة نحو فاسأل به خبيراً

لا تختص بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام (قوله واصاق) قل في المعنى قبل وهـ
 معنى لا يفارقها فلذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره
 والبداءية كما صنع في المعنى (قوله حشقة) وهو نوعان ما لا يصل الفعل الجحرفه
 كسطوت بزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء اقدت ان
 امساك لا يزيد كما يشترطه ذلك بخلاف أمسكت زيدا فانه يفيد منه التصرف
 بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على يدل وانكم
 تمرزون عليهم مصححين ورده في المعنى بما حاصله ان كلامه ان الاصاق والاستعلاء
 لم يكن حقيقتهما واستعمال حرف الاصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف
 الاستعلاء كان الاولى جعل الباء للاصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه
 يدفع اللدما مبيتي واعلم انه ذكر في المعنى للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح
 أن يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وانه لم يذكر في المعنى من معانيها التعليل وقد
 ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبا ونحو فظلم
 من الذين ثم قال واحتريت بغالبا من قول العرب غضبت فلان اذا غضبت من أجله
 وهو حى وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا
 هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شئ واحد قل السبب على هذا هو الحق
 انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال الحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا
 بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشباه والنظائر لا صاحب جمع
 الجوامع مولانا التاج السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحو او شرعا
 قال الاخريون السبب كل شئ يتوصل به الى غيره ومن ثم سموه الحبل سببا وذكروا
 ان العلة المرص وكلمات يدو ومعناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكروا
 النجاسة ان اللام للتعليل ولم يشروا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا
 للتعليل وذكروا ان مالك السببية والتعليل وهذا يرجح بانهم ما غير ان وذكروا
 أيضا ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل ان الباء الداخلة على الاسم الذي
 لوجوده أثر في وجوده متعلقة ان نسبة العامل الى معنويها مجازا فباء للاستعانة
 نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على أسماء الآلات والافان كان المتعلق انما
 وجد لاجل وجوده وتعرف بانها الداخلة على العلة نحو فظلم ألا ترى أن وجود التحريم ليس
 الوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالب الحلول اللام محلها وان لم يكن المتعلق
 كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ألا ترى ان اخراج الثمرات
 مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا
 التفسير علمت أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال

والاصاق حشقة نحو بني
 غرام أي اصق به بمعنى قام به
 أو مجازا نحو مررت بزيد
 أي أعتبت مروري بمكان
 يقرب منه

أهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عند لابه والعلة ما يحصل به وأنشد ابن
السمعاني على ذلك

المتران الشيء للشيء علة * تسكون به كالنار قدح بالزند

والمعلول يتأثر عن عاتيه بلا واسطة بينهما ولا شرط بتوقف الحكم على وجوده
والسبب انما يفيض الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يترأخى الحكم عنه حتى
توجد الشرائط وتفتق الموانع وأما العلة فلا يترأخى الحكم عنها الا لشرط اهلابل متى
وجدت أو جيت معلولها بالانفاق حكاه امام الحرمين والابدي وغيرهما ووجهه
بدلائل كثيرة وهو ان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب
بنفسها ومعنى ايجاب العلة عندنا مع انه لا ايجاب للفعل فلازم العلة والمعلول
واسطة ثبتت أحدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق
بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر
في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالفعل والخزوان لم
يؤثر في الزهوق ولا في ما يؤثر فيه حصوله فهو السبب انتهى لمخلصا وانما سقناه
لنفاسته (قوله ثم الثاني) أي ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجزى الظاهر فقط
(قوله أو مختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوز الى التضمين فالإدخال
على المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص
والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصل أن تدخل الباء على المقصور عليه
فيقال اختص الجود بن يد أي صار مقصورا عليه لا يتجاوز الى غيره وهذا عربي
حيد الا أن الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص
شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا في حواشي
المطول حتى صار كانه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التضمن بشهادة المعنى
فملاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للتضمن ويقدر التضمن فيه
اخرى فيقال في شخصك بالعبادة غير ذلكم المخصوصا بالعبادة انتهى وقد عرفت منه أن
دخولها على المقصور عليه سر المفهوم الاختصاص الاصل وان دخولها على
المقصور وهو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية
عند قوله والاسم قد خص بالجر وان السيد وافق للسعد في أن دخولها على
المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد
والسعد اتفقا على جواز الامرين واختلفا في الغالب فالسعد قال الغالب دخولها
على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اختصت بالظاهر
لاختصاصها بالمتكرر وستعرف وجهه اعلم ان رب حرف زائد في الارب أي غير

ثم أشار الى الثاني بقوله
(أو مختص بالظاهر) أي
بمقتضاه (وهو) سبعة أيضا
(رب)

معلقة بشئ دون المعنى لدلائلها على التاكثير أو التقليل ولا تختص من بين حروف
الجبر بذلك خلافا لما في المغني لمشاركة لولا ولعل في لغة من جزم بها ما في هذا الحكم
كما نص على ذلك في بحث لعل والباب الثالث وقول الشعمي المراد اختصا بها بذلك
عن الحروف المشهورة دون الشاذة كامل والغير المشهورة كالولا يوههم أن الشاذة
كأهل الاعتاق وفيه ان متى في لغة هذيل وكى من الحروف الشاذة وظاهر كلامهم
انهم ما يتعلقان كمتعلق ما استعملاهما فان متى بمعنى من وكى بمعنى اللام واذا علمت
ان رب حرف زائد في الاعراب فحل مجرور بها في نحو رب رجل صالح عندي رفع
على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز أن
يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف أى اقيمة لان في ذلك تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح اقيمة رفع أو نصب ويقدّر التمهيد
بعده المجرور ولا قبل الجار لان لها العذر ويجوز مراعاة مجمله كثير نحو رب امرأة
صالحة لقيت ورب رجلا صالحا وان لم يجز نحو مرت زيد وعمرا الأقل لانه عليه
في المغني لكنه قال في الكلام على أن اسم العطف وله أى للعطف على المحل شروط
ثلاثة عند المحققين أحدها مكان ظهور ذلك المحل في النصيح وهذا الشرط
مفقود هنا فاعلمها مستثناة فلم يجز (قوله وهي موضوعة للتاكثير والتقليل) أى
لأنشائها (قوله لكن استعملها الخ) أى وليست للتقليل دائما خلافا لالكثيرين
ولللتاكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه ربما يولد الذين
كفروا) كانوا مسلمين في الكشف ما يقتضى أن هذه الآية من الثاني فانه قال
فان قلت متى يكون وادعتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال
المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فسامعنى التقليل قلت
هو وارد على مذهب العرب في قولك لعليّ ستندم في فعلك وربما ندّم الانسان
على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يفتصدون بتقليله وانكسرهم أرادوا لو كان الندم
مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقل لا يتحرون
من الغم المظنون كما يتحرون من المتيقن ومن القابل كالمسكين وكذلك المعنى
في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحرى أن يسارعوا اليه فكيف وهم
يودونه كل ساعة وقيل تدهشهم أحوال ذلك اليوم فيبقون منهم ودين فان كانت منهم
أفارقة في بعض الاوقات من سكرتهم تنووا لذلك قال وقوله لو كانوا مسلمين حكاية
وإداعتهم وانما يحى به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حالف الله لافعلن ولو
قال لو كانوا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها مصدر الكلام) لان ما وضعت للنساء
وكل ما هو كذلك موضعه المصدر ولان التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها

وهي موضوعة للتاكثير
والتقليل لكان استعمالها
في الاول ككثير ومنه ربما
يولد الذين كفروا ولو كانوا
مسلمين ولها مصدر الكلام
من بين أحرف الخفض

الكلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنياً على غيره ألا ترى ان ما حو في صدر
الكلام وانه يصح ان زيد ما قام فاندفع ايرادنا ووقعت خبر الان المشددة في قوله
أما ربي اني رب واحد أمه * قتل ولا قتل لدى ولا أسر
والن الحقة في قوله

تبغت ان رب امرئ خيل خائلاً * أمين وخوان يخال أميناً

على انه قد يدعى ان ذلك ضروري (قوله ولا يجربهم الا فردي خاص من الظاهر وهو
المنكرة) علاه الرضى بان رب علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثر
حتى يميز بالعلامة نصافي أحد المحتملين والمعرفة ما دالة على القلة فقط كالفردي
المعرفة أو الأكثر فقط كالجموع وأما المنكرة فللقلة والكثر معاً نحو جاءني رجل
أي واحد وما جاءني رجل أي هذا الجنس انتهى ملخصاً ويمكن ان يخص منه
التوجيه وان قلنا انه المنكر كثير كثيراً ولا تفضل قليلاً ثم المراد لا يجربهم الا ذلك
مختار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو
يا رب رجل وأخيه) فرب رجل منكرة افظاؤه في وأخيه منكرة معى فقط لتأويله
المنكرة قال المصنف في حواشي التسهيل وجواز رب رجل وأخيه شبهة بقول الهذلي
هو اذا المنية ان ثبت اظفارها * قال الدماميني ووجه الجمع انه أشعر في نفسه تشبيه
النية بالسبع ودل على ذلك بذلك كثر من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المنكسك
قال المذكور نوى بالمضاف التشكيك ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يسترز
بشكراً انتهى ولا يجوز جرهما للثاني الا بطريق التبعية للأول فلو قيل رب أخيه
لم يجزكم في القاءة الثانية من الباب الثامن من المغني (قوله والغالب
في هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتعديل الذي هو مدلولها لانه
اذا وصف الشيء صارا خاص وأقل مما لم يوصف قال في التسهيل خلافاً للمبرد ومن
واقعه قال المرادى وقد اعتل ملتزمه بعلى لانه يوصى واستدلى من لم يلتزمه بالسمع
قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام القصيح وأنشد على ذلك أيأ تانها
قول أم معاوية

يا رب قائمة غدا * يا لهف أم معاوية

ولأول ان يقول الموصوف محذوف أي يا رب امرأ قائمة الا ترى ان جميع ما في
الآيات التي استشهد بها مصفات (قوله كان الغالب حذف متعلقها) هذا ما ذكره في
المغني في بحث رب حيث قال في عدم ما قرده وغلبة حذف معداها ومراده بجعداها
متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع أي مما استثنى من قوله لا بد لحرف الجر من
متعلق رب في رب رجل صالح لقبته أو لقبته لان مجرور هامه قول في الثاني ومبدأ

ولا يجربهم الا فردي خاص
من الظاهر وهو المنكرة
لفظاً ومعنى أو معنى فقط
نحو رب رجل وأخيه والغالب
في هذا الظاهر وصفه كما أن
الغالب حذف متعلقها

في الأول أو مفعول على حمز يداختر به ويقدر ان تصيب به الجر ولا قبل الجار
 لان ربها المصدر من بين حروف الجر وانما دخالت في المثاليين لافادة التثنية كثيراً
 التقليل لا تعدية عامل هذا قول الرمانى وان طاهر وقال الجمهور روى فهم ما حرف
 جر معه فان قالوا انما عدت العامل المذكور خطأ لانه لا يتعدى بنفسه ولا يستغاثه
 مفعوله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذونا تقديره حصل أو نحوه كما طرح
 جماعة فقيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتمنى في بحث
 رب شئ على كلام الجمهور ~~لكن~~ دعوى ان الغالب حذف المفعول لم يذكره من
 الجمهور لكن قال ابن بعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان
 بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه
 هناك ان رب حرف جر زائد في الاعراب وانما يناسب كلام الرمانى وابن طاهر ومن
 ثم اعترضه الدماميني هناك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشنمى في الجواب
 مراده بالمعدى الفعل الذى يحجر ورما مفعوله لا يتعدى بنفسه هذا وقوله لان
 يحجر ورما مفعول في الثاني فيه أمران الاول ان كونه مفعولا لا ينافي التعلق
 والثاني ان التعلق معناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا ان يراد أنه مفعول
 للفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديه لانه لا يدل مقابله هذا
 الكلام بقوله وقال الجمهور روى فهم ما حرف جر معه ثم انه يمكن الجواب عن
 اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الاول وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه
 بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فاته
 معنى التقليل أو التثنية وتظهر صحة قولنا أخذت من البرق فعدت الفعل بمن
 لافادة معنى التبعض وان كان يتعدى بنفسه وأخذ مفعوله في المثال الثاني لا يمنع
 جعله معمولاً لثله كما في زياد ضربته واعترض الدماميني على الجمهور بانه لو كان كما
 يقولون لم يعطف على محل محجر ورما فعا ونصباً في الفصح وقيل يجوز قول رب رجل
 وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة في المعنى
 ولا يجوز في الفصح يزيد وأخاه صرحت ويجاب بانه انما سمع اعطف على محل
 محجر ورما لانها كالزائد بخلاف ما نظره فلي تأمل (قوله ومضيه) أى والغالب مضى
 متعلقها ومن غير الغالب وقوعه مستقبلاً كما في قول جندب

فان اهلاك فرب فتى سيبكى * على مذهب رخص البيان

وقوعه حالا كقوله * رب مهئ في وقتنا مستريح * وهذا ما مشى عليه
 في المغنى ومذهب المبرد والفارسي وأكثر النحويين انه يجب مضيه وبيت جندب
 مؤول على حكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبكى جواب ان وأما ان جعل صفة

ومضيه وقد تحذف فيجب
 تمامها وذلك بعد الواو
 كغير مفعوله

حرورها وحذف الجواب أي لم أقض حقه فلا يبقى في البيت حجة وذهب ابن
 أثير إلى أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل
 سبعون إلا أن يرب رجل موصوفهم هذا الوصف (قوله وليل كجوج البحر) الخ
 صدر بيت لامرئ القيس عجزه * على بأنواع الهموم لينلى * والشاهد
 في وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أي رب ايل كجوج البحر في كثافة طلته
 وأرغى صدوله صفة لليل أي ستوره وقوله ليل أي أيلة نظر ما عذى من الصبر
 والخزع أو يبعذني وأصله ليتلني فحذف المفعول (قوله فتلح حبل الخ) صدر
 بيت لامرئ القيس عجزه * فاهيتها عن ذي ثمام غيل * والشاهد في قوله
 فتلح حيث حذف رب فيه بعد الفاء ومعنى طرقت أيتها اليلة ومعنى ألهيتها أشعلتها
 والثمام التماو ويدونها تميم والمغبل بضم الميم وسكون الغين المججمة وفتح الباء
 آخر الحروف وهو المرشح وأمه حبل أو الذي يرشح وأمه تجامع وأما الغيلة بكسر
 الغين فهي التي تقوى وهي ترضع أو حامل ويروى يحول على الأصل والقياس محبل
 (قوله بل بلد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * لا يشتري كتانه وجهرمه *
 والشاهد في قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل أي بل رب بلد والفتاح الطرق
 والفتح الغبار وقوله جهرمه أصله جهرمية بياء النسب وهي بسط شعر نسب إلى
 قرية بفارس تسمى جهرم ففتح الجيم أو جعل الهمز اسمها بإخراج ياء النسبة عنه
 ونبي أن رب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله
 * رسم دار وقت في طلة * أي رب رسم دار وقد جعل في التوضيح الحذف بعد
 الفاء كثيرا وهذا الواو أكثر وبعدها قليلا ويدونهن أقل (قوله وقد تحجرب
 ضمير الغيبة) اختلف في هذا الضمير فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون
 وقيل نسكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لأنه عائد على واجب التذكير
 (قوله فلزم أفراد الخ) استغناء بمطابقة التمييز للغنى المراد هذا مذهب البصريين
 وحكي المكوفيون جواز مطابقة أفعال تحجرب بها امرأة ورهبان رجلين ورهبان
 رجالا وزمير النساء (قوله ومذومند) لانها الماخصة بالوقت اختصا بالظاهر
 الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص (قوله ولا يحجربها الا نوعا خاصا
 الخ) قد يوجه بان معناها ما اذا كانا اسمين الوقت فخصا بجزا الاوقات للنسبة بين
 معناهما اسمين وحرفين وأما قولهم ما رأيتهم منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله
 خلقه (قوله المعين) خرج الميم فلا يقال منذ أو منذ يوم أو منذ لانها انما يبدخلان على
 الوقت الذي يجاب به متى وكه وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رأيتهم منذ يومين ولهذا
 قال المصنف في الحواشي شرط الوقت أن يكون معدودا أو مرفقا وقال وكالزمان

وليل كجوج البحر أرغى صدوله
 و بعد الفاء قليل كقوله
 فتلح حبل قد طرقت ومرشح
 و بعد بل أقل كقوله
 بل بلد الفجاء قومه
 وقد تحجرب ضمير الغيبة فيلزم
 أفرادها وقد كبره وتفسيره
 بتمييز مطابق للمعنى تحجرب
 رجلا أو امرأة أو رجلين
 أو رجالا أو نساء (ومذومند)
 ولا يحجربها الا نوع خاص
 من الظاهر وهو الزمان
 المعين غير المستعمل

ما يستلزمه عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً قال ما رأيت منذ ثلاثة أيام
 فتقول منذ كم ويقال ما رأيت منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومذاى وقت ولا يجوز
 مذ ما لان لا تكون ظرفاً وأجازوه بعضهم لان ما قد تشبه بالظرف ألا تراها هل تكون
 مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو سبحان ما سخر كننا وسبحان
 ما سبح الرعد بحمده وقال وشرط الوقت أيضاً التصرف فلا يجوز منذ سحر تريد به
 سحر أبعينه لانه لا يتصرف فلا يجوز ولا يرفع (قوله ما نسباً كان الخ) هذا مع المعرفة
 كما مثل فان كان المجرور به ما منكرة معدودة كانا بمعنى من وإلى بقي هنا شئ وهو
 أن عامله ما اذا كانا بمعنى الماضي أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلاً ماضية
 كما في أمثالهم أو يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً ماضية لم أو غير متني بمعنى الحال وأما اذا
 كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لان ما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الامر
 فيدل على زمانين الحال والمستقبل نظراً إلى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول
 ونحو ذلك فلجرح رأسها كذا يحط شيخنا الغني بهامش الاشعري (قوله ولك
 رفع نالهم ما خبر اعنهما) - توغ الابتداء به ما عنهما فترتان بمعنى الامداد والمدة
 وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحارث وسرح انه مذهب المحققين قال
 الدماميني وهو مشكل به مذوم منذ في الظروف لان كونه ما مبتدأين مناف
 لكونه ما ظرفين ويمكن الجواب بانه لا يلزم التناهي في الالوسر حبان - ما طرفان
 لا يتصرفان وبجرد عدهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما عن الظرفية
 فليتأمل زعم قال المرادى لا تكون مذوم منذ عند الاخفش لا مبتدأين فهو ما اقض
 لغزوله ظرفيتهم ما اذا اوله ما اسم مفرد وقال الاخفش وجماعة طرفان مخبر بهما
 هما بعدهما ومعناه ما بين وبين مضافين فعني ما لقيته مذوم ما بيني وبين لقائه
 يومان وقيل هما طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى منذ كان أو مذمضى
 يومان وعليه يكون الكلام كلاماً واحداً مشتملاً على جملتين وعلى القولين قبله يكون
 كلامين وتكون جملة مذلا محلاً لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما بعد
 ذلك وعلى الثاني ما بينك وبين لقائه وقال السيرافي في موضع الحال والراط موجود
 بحسب المعنى وان لم يكن موجوداً لفظاً لان المعنى بيني وبين لقائه يومان قال ابن
 الصائغ في رسالته في بيان مذوم مذ واعلم ان من اعرب منذ ومذمبة تدان ينبغي أن
 بعدهما ما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن أعربهما ما خبرين ينبغي أن بعدهما
 فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شئ خطري ولكنه يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن
 تعليله بقوله تمكثهما وبان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك
 انهما اذا كانا حرفي جري لزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما اذا كانا اسمين

مضياً كان وهما فيه لا ابتداء
 الغاية نحو ما رأيت مذوم
 الجملة أو حاضر وهما فيه
 لا ظرفية نحو ما رأيت منذ
 يوم قال في الجامع والرفع
 نالهم ما خبر اعنهما

(قوله فعنهـ ما الابتداء) ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامدان كان الزمان
 حاضرا أو معدودا (تقريبه) قال المصنف في التذكرة كان يتخلط لى ان قائلا
 قد بدأ الالادليل على حرفة مذومندبل قد ثبت اسميتها اذا ارتفع ما بعدها
 أو كما فعلية فليحكم عليهم ما حالة الجربانهم اسمان اضيف الى ما بعدهما وهو
 كما يضافان الى الجملة حتى رأيت منقولاً انتهى ومن خطه نقلت (قوله
 كان) لأن دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين نحو كان فطرد
 المنع قاله الرضوي وعلامه الجاحي بالاستغناء عنها بجملة ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه
 أنه هـ لا استغنى بجملة ونحوه في المظهر أيضا ويحتاج بالفرق باحتياج الضمير لضعفه
 بخفاء معناه وقلة حره وغالبه الى لفظ قوى يتصل به وفيه ان الضمير جرب غير
 الكاف الا ان يقال المناسبة لا يلزم المرادها (قوله للتشبيه) أى ابيان ان شيأه
 مشاركة ما مع مدخوله في شئ (قوله ولتعليل) أثبتته قوم ومثله بالآية التي مثل بها
 الشارح ونفاها الا كثرون وأجابوا بان الآية وضع الخاص موضع العام اذ لا ذكر
 والهداية يشتر كان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة وأحسن كما
 أحسن الله اليك (قوله وللتوكيد) هي الزائدة واشترط في التسهيل لزبادتها أمن
 اللبس (قوله نحو ليس كمنه شئ) أى ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس
 شئ مثل مثله لزم المحال واثبت المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد في المثل لان
 زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما
 زيدت في فان آمنوا بجملة ما آمنتم به وانما زيدت هنا لفصل الكاف من الضمير قال
 في المغني واقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل بزيادة الاسم لم تثبت
 وقيل غير ذلك قال الشهاب النعماني وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتعميل
 بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا أن يقال مآل الاحتمالات واحدا و يقال اذا صم
 ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أى وصل معانيها الى المعنى الى خمسة (قوله
 وجربها للضمير شاذ) كقوله * وأم أوعال كها أو أقربا * وجعل ذلك في التوضيح
 ضرورة والكوفيين والقراء لا يخشون ذلك بالضرورة وعليه يتخرج ما يقع في
 عبارات المصنفين ثم ان الشارح قد بدلك الجواب عما ردد على جعل الكاف مما
 يختص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التي تختص
 بالظاهرة هي معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات اذا
 تكررت والشارح لم يقدّر في كلام المصنف لفظ كذلك الا فيها ولعل حكمه
 ذلك ليقيد رأيا ان جرهما للضمير كقوله
 أنت حالك تقصد كل فحج ترجى منك أنم الا تخيب

فنهـ ما الابتداء أو الامدان
 ويردان طرفين مضافين
 للفعلية بكثرة والاسمية بقلة
 (والكاف) وهي للتشبيه
 نحو زيد كذا سم
 نحو زيد كذا سم
 والتوكيد نحو ليس كمنه
 شئ وانما زيدت الكاف
 شاذ (و) كذلك (حتى)

سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسمها غير داخل فيما قبلها انما تكونا غير جزءة نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لا يكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم تعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز اللفظ (فائدة) متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فوافع أنه يعمل به والا فتأول أصحها الدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بـ نزلة الواو (والواو) أي واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين (والتمام) أي تأوّه ولا يجرب الالفاظ الجلالة ورب مضافا للكعبة أولياء المتكلم نحو تالله ورب الكعبة وتربي لافلمن وقواهم بالرحمن وبخمانك نادروهم حرروا الخاضع خلا وهذا وحاشا وقدم الكلام علمها وما أيضا

شاذ فجعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله في الكاف وجها للضمير شاذ وعمل اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك في المعنى وعمله ابن الحاجب بما معناه انم الدخول على المضمر لم يخل من أن تبقى الفها أو قلب بـ وكلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن بقلب بـ اذا اتصل بها ضمير نحووا اليه وعليه وله ولا سبيل الى الثاني وهو قلب الفها بـ لان القاعدة ان المضمر لا يغير الكلمة اللاحقة ولا حادثة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالي انتهى وعليه سؤال وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا انظروا الى ذلك في مواضع المترادفات حاجة أي حاجة وعمله الجاهلي بانم الدخول على الضمير لا تبصر الضمير المجزوء بالنصب لجواز وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية وبقي من معانيها انما تكون لـ مليل و بمعنى الا الاستثنائية وكأنه لم تعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب (قوله ولا تكون جارة لآخر الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المعنى والشرط الثاني أي من شرط حتى حتى خاص بالسبوق بذى اجزاء وهو أن يكون المجزوء آخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملا قيا آخر جزءه نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله

عنيت ليلة فما زالت حتى * تصفها راجيا فعدت نؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط ان لم يقل لما زالت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه وانك لم يصرح به وتأنش الدماميني بانها في حكم المفوطة بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (قوله فالجر بها متعين) أي و يتمتع العطف أما في الاول فلان حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلان العطف بها ابراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا تعذر (قوله اصحها الدخول مع حتى) زعم الشهاب القاسمي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعده حتى وليس كذلك لـ الخلاف فيما مشهور (قوله والواو) انما اختصت بالظاهر حطها عن رتبة أصلها وهو البناء بتخصيصها باحد التسمين مخصصا بظاهر لاصالته (قوله ولا يجرب الالفاظ الله الخ) أي فهي تختص بظاهر معين وذلك حط لمرتبته عن مرتبة أصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المضمر وخص منه ما هو أصل لبياب القسم وهو اسم الله والحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم (قوله وقد مر الكلام عليها) أي

لعل ومتى وكى ولولا وإنما
أسقطها لان الجر بها شاذ
(تبيينه) قال ابن عصفور
في شرح الجمل حروف
الجر على أربعة أناس قسم
لا يستعمل الا حرفا وقسم
يستعمل حرفا واسما وهو هذا
ومند وعن وكاف التشبيه
وقسم يستعمل حرفا وفعل
وهو حاشا و خلا وقسم يستعمل
حرفا واسما وفلا وهو على
انتهى وكذا عدا كما مر
وفي الخبيصى أن اللام جاءت
فعلاني قولك لزيدا ومن
كذلك اذا كان أمرا من كان
يعين والى اسماء معنى النعمة
وفي فعل أمر لئلا من وفي
ينى واسما من الاسماء الستة
والما فرغ من القسم الاول
أخذتكم على الثاني فقال
(أو باضافة ايهم) أى
يخفف الاسم بما مر
أو بسبب اضافة اسم اليه
اذا العامل في المضاف اليه
هو المضاف كافي الاوضح
وغيره وهو الاصح لاتصال
الضمير المضاف اليه وهو
لا يتصل بالاعماله لا
الاضافة نفسها

في باب الاستثناء (قوله لعل) أى في لغة عقيل كقوله * لعل الله فضلكم عليا *
ونحو ورها في موضع وقع بالابتداء لتزيل لعل فقرة الجار الزائد بجامع عدم التعلق
بعامله (قوله ومتى) أى في لغة هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتداءية سمع من
بعضهم أخرجهامتى كنه أى من كنه (قوله وكى) انما يخرج بها ثلاثة أشياء
ما لا يستفهم كقوله في السؤال من علة الشيء كنه وما المصدرية وصلتها كقوله
* فانما * براد الفتي كنه يضرب وينفع * أى لاضر النفع وأن المصدرية وصلتها انحو
جئت كى تكبرنى اذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أى اذا واهم انه غير مرفوع
تحو لولاى ولولا لم يولوا غندسيو به والجمه هو رافهم قالوا انه اجارة للضمير مختصة
به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تعلق بشئ وموضع الجبرور به ارفع
بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكمهم انابوا
الضمير المحذوف عن المرفوع كما عكس وافي ما أنا كانت ويرد بان النياية انما وقعت
في الضمائر المنقولة اسمها بالاسماء الظاهرة وكأنه في التوضيح جنع الكلام
الاخفش فلم يبعدها في حروف الجر (قوله وهو مندومند) تقدم الكلام عليهم ما (قوله
وعن) وذلك اذا دخلت عليها من كقوله * من عن يميني مرة وامامى * فعن اسم بمعنى
جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح ان اسميتها
خاصة بالشمر كقوله * يصحكن عن كابر المنيهم * * فرع * ماز يد كهمر ولا شبيها
به ان انصبت شبيها فاما عطف على الكاف على أن اسم أو على محل الجار والمجرور وان
جعلتم احرفا فان خفض المعطوف قد نفى ان يكون كشيبه عمر وفائت له شبيها وان
زيد لا يشبه ولا يشبه من يشبهه = كذا قاله سيديو به والاخفش وأجاز الفارسي
أن لا يكون اثبت له شبيها وذلك على زيادة المكاف وقال الاخفش اذا انصبت لم تثبت
له شبيها وهذا الذي قاله نص عليه سيديو به قال المصنف في هامش الاقبة لينظر
في فائدة النصب فان قولك ماز يد كهمر وفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو
بتقدير ولا هوشبيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية المكاف لا تختص بالشعر (قوله
وهو على) أما حرفيتها فقد تمت وأما اسميتها فاذا دخلت عليها من كقوله
* غدت من عليه بعد ما تم طهوها * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فتحو ان
فرعون علا في الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن) كذلك اذا كانت
أمر الخ قد مر أن الطيبي جعل من التبعيضية اسما فالادوات التي ترد اسم او فعلا
وحرفا ثلاثة على ومن وفي

❦ الاضافة ❦

(قوله اذا العامل في المضاف اليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباع في قول المصنف

أو باضافة للسببية لالاستعانة التي يعبر عنها بالالة وهذا التسمية على الفرق
بينهما أو قد مر ما يتعاقب به (قوله كما هو ظاهر عبارته) لانه المناسبات قوله أو لا يحرف
(قوله ولا بالحرف المقدر) أي الذي ناب عنه المضاف كأي التصريح بوجهيه انه
لامعنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لبعضهم هو ان البادش ورد هذا
القول بأن الحار لا يتخذف ويبقى عمليه الا في ضرورة أو نادر كلامه وبقي قول رابع
ذهب اليه الزجاج ان العامل معنى اللام (قوله والاضافة اسناد الخ) أي اسطلاحا
وأما لغة فهي الاضاق والامالة قال امرؤ القيس

فلما دخلنا ما أضفنا رجانا * الى كل حارى حينه مشطب

ومراده بالاسناد ضم كامة الى أخرى مطافا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي
سبق أول الكتاب واللام يصح الحذف لانه حينئذ مابين للمحدود ولا فرق في الاسم
المستبعد أن يكون جامدا أو مشتقا وقال الى غيره ولم يقل الى اسم غيره لان الثاني
من جزأى الاضافة قد يكون جملة متخرفة حينئذ وقد يكون موصولا حرفيا واصله
نحوم من بعده ما علقوه من قبل أن يأتي يوم لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال
الى اسم غيره ثم قال ولولا أن نأتم قوله اسناد اسم الى غيره جفس شامل للمحدود
مما ضم فيه كامة الى أخرى على وجه جعل احدهما محدثا عن الأخرى أو وصفها
أو غير ذلك وقوله بتمزله أي الغير من الأول أي الاسم الأول من تنوينة أي
الأول أو ما يقوم مقام تنوين الأول وهو النون التي تلي الاعراب وتلك النون المثني
وما الحقي به ونون الجمع وما الحقي به فصل مخرج للمعاد المحدود ووجه التميز اجزاء
الاعراب على الجزء الأول من جزأى الاضافة كما جرى على الحرف الذي قبل
التنوين وجعل الجزء الثاني ملازم للحالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله واهذا
وجب تجريد المضاف) أي لما ذكر من تمزيل المضاف اليه من المضاف من تنوينة
أو ما يقوم مقامه فقوله واهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده ان المضاف اليه
لما نزل منزلهما لم يجمع بينهما لان الجمع بينهما وبينهما كما الجمع بين العوض
والمعوض وعلى غير ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على
الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتي التعليل بذلك أيضا في كلامه عند قول المصنف
ولا تتجمع تنوين النون المذكورة تشبه التنوين في انها تلي علامة الاعراب ولهذا
لا يتخذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو ساسين زيد ولا فرق في التنوين
بين أن يكون ظاهرا أو مختفيا كدارهم زيد أصله دارهم بغير تنوين لانه غير
منصرف فلما أريدت الاضافة نوى صرفه وقد صرفه التنوين ثم حذف حينئذ أضيف
(قوله لقيام المضاف اليه مقامه) أي النون وقوله في نحو ضار بازيد والاصل

كما هو ظاهر عبارة خلافه
للاختفاء ولا الحرف المقدر
خلافا لبعضهم والاضافة
اسناد اسم الى غيره بتمزله
من الأول منزلة تنوينه أو ما
يقوم مقامه ولهذا وجب
تجريد المضاف من التنوين
ومن النون قيام المضاف
اليه مقامه في نحو ضار بازيد

ضاربان ومراعاة بقية المضاف اليه مقام النون وقوعها في محلها ولا يخفى عدم
 انضمام هذا مع ما قبله وكان الظاهر أن يقول كافي شرح الحدود لقيامها في ذلك
 مقام تنوين المفرد ليكون ذلك ميسرا لقيام النون مقام التنوين الذي جعله علة
 لحذفها وظاهر صفة أنه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت في قوله
 له نأفان أراد أنه علة ثانية تلخص من حذف النون فكان يجب العطف مع ان
 المخصوص غير ظاهر فإن المضاف اليه يقوم مقام التنوين في هذا ضارب زيد
 تدبر (قوله) وتصح بادني ملازمة) فتحصل بالاضافة خصوصية تانحو كوكب
 الحرفاء لام لا تستقبلها الغزل في زمن ملاس الكوكب وبحوالا عسية
 ونحوها أنسيف الضحى الى العسية لما بينهما من الملازمة باعتبار كونها
 في النهار ونحو ولا نكتف شهادة الله أنسيف الشهادة الى الله لانه حكم الله
 قال السيد في شرح المفتاح الهيئمة التركيبة في الاضافات للملازمة موضوعه
 للاختصاص الكامل الصحيح لأن يغبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا
 استعملت في أدنى ملازمة كانت مجازا لغويا لا حكما كما هو لان المجاز
 في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محله الا الى محل آخر لاجل ملازمة
 بين المحلين فظاهر انه لم يعمد بصرف نسبة الكوكب عن شيء الى الحرفاء بواسطة
 ملازمة بينهما بل ينسب الكوكب اليها لظهور جدها في هيئة ملاس الشتاء
 فجعلت هذه الملازمة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطيف وأراد به الرد على
 اسم حديث قال في شرح المفتاح فالاضافة بادني ملازمة تكون مجازا حكما مشعر
 بعمل تلك الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الاضافة ورده مردودا مأولا فلا فلان أدنى
 مرتبة المجاز لا أقوى أن يكون لفظا والهيئمة التركيبة ليست كذلك وأما انما
 فلان لزوم صرف النسبة عن محلها الاصل الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ
 والحق مذهبه كما اعترف به السيد في موضعه (قوله ومراعاة بالاسم ما يقابل الوصف
 الخ) أي لا ما يقابل الفعل والحرف الشامل للعطف والمناسب لقول المصنف الآتي
 أو باضا لوصف الى معوله أن يقول ما يقابل الوصف المضاف لمعوله ثم يذ كر فيما
 دخل خالق السماء لان المراد بمول الوصف ما يصح ان ترفع الصفة أو تنصبه بكونه
 مفعولا به قال الرضى وفيه تغير الوصف المضاف لمعوله يشمل الوصف المضاف لغیر
 الفاعل والمفعول كنهاله والمضاف الى أحدهما الكن لم يتحقق فيه شرط العمل
 اما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا أو بمعنى الزمن المستقر وهذا ما جزم به في المغنى
 وكذا الزنجشري عند الكلام على مالک يوم الدين لکنه خالف ذلك عند الكلام
 على قوله تعالى وجاء الليل سكا والشمس والقمر فانه يجوز أن يكون الشمس

وتصح بادني ملازمة
 بالاسم ما يقابل الوصف
 العامل محل الفعل بدليل
 العطف الآتي الدال على
 المغايرة فدخل نحو كوكب
 التامضي وأعجبني نرب
 زيد عمرا اذ المضاف في
 الاول وان كان وصفه ليس
 بعامل وفي الثاني وان كان
 عاملا ليس بوصف

والقمر في قراءة النصب عطف على محل الليل ذاهب إلى أن المراد بالجل جعل مسقرا
في الازمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فمكون اضافته محضة
فلا تعمل فيظهر ان بين كلاميه نعارضا وأجاب الدماميني تبع الحواشي الكشاف
بان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستقرار في اضافته اعتبار ان أحدهما أنها محضة
باعتبار معنى الضمى فيه وهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وانهم ما أنها
غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وهذا الاعتبار يقع صفة للذكورة يهل
فيماضيف اليه بقي ان من الانساق المعنوية اضافة أفعل التفضيل وهي بمعنى
اللام على ما حققه الرضى وقال ابن عصفور انهم الفظية تبادل مرت رجل أفضل
القوم ولو كانت معنوية لزم وصف الذكورة بالمعرفة وتخرج على البدل فيه ان
البدل بالمشقة يهل والعرب تقول مرت رجل أفضل القوم كثيرا وهو خارج من
الانساق اللفظية لان الوصف لم يصف له موله في أفضل القوم ودخل في المعنوية
على ما قلنا دون كلام السارح لان أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل
فتدبر (قوله وهذه الاضافة لثلاثة أقسام) سيأتي ان الاكثر جعلها قسمين
وزاد الكوفون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب وأجيب بأنه يمكن جعل
رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بأنه رقود لما كان الرقاد عنده
فجعل رقودا ما بالغته (قوله التي للالك أو الشبه) الملك اما حقيق نحو غلام زيد
ومال عمرو أو مجازي نحو زيد ورجل خالد وأما شبه الملك فهو الاستحقاق
حقيقة بأن يكون الثاني مستحقا للأول نحو حصر المسجد وسرج الدابة ورب
الناس لان الناس يستحقون ربا بعدونه أو مجازا نحو اذا كوكب الخرقاء لاح
بسمرة (قوله تحقيقا حيث يمكن الخ) هذا ما أشار إليه في التسهيل وقال
حفيد الموضع ليس المراد من قوله ان الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام
أو من مقدرة وانما المراد من ذلك القصد الى أن المضاف انما عمل الجر لما فيه من
معنى الحرف لان الاسماء المحضة لا حظ لها في الاعراب انتهى قال الجاحي أخذ
من الرضى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح اتصافها ببلع بكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقوله ان يوم الاحد وعلم الفقهاء شجرة الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من
مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد (قوله اذا كان المضاف اليه كالا للمضاف الخ) فان اتفق الشرط الأول نحو
يزيد اذا بدا وان كان كالا للبدل لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه اليد
زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كاه وهي على معنى اللام أو الشرط الثاني نحو يوم

وهذه الاضافة لثلاثة أقسام
لانها اما على معنى اللام
التي للالك أو الشبه تحقيقا
حيث يمكن النطق بها
(كغلام زيد) وتقديرا
حيث لا يمكن ذلك كندى
نعال وغند زيد ومع بكر
نعال وهذا بان يؤتى مكان
وامتحان هذا بان يتوفاه
المضاف بمبارادفه أو بقرابه
نحو صاحب ومكان
ومصاحب (أو) على معنى
(من) البيانية وذلك اذا
كان المضاف اليه كالا للمضاف
وصالحا للاخبار به عنه

الخميس فانه وان صح الاخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس
 لكن الخميس ليس كاليوم فاضافته من اضافة المعنى الى الاسم وهي على معنى
 الالام ايضا والشروطان معا نحو تو بزيد وغلامه وحده من المسجد وقد يله فان
 المضاف اليه ليس كلاله مضاف ولا صالحه للاخبار به عنه فالاضافة على معنى لام
 الملة كما في الاولين والاختصاص كما في الآخرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب
 الشرط الثاني واشترط الحاجي أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف اليه
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط أيضا أن يكون المضاف اليه أصلا
 للمضاف والا فهو بمعنى الالام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
 بمعنى الالام ورد هذا الشرط الشهاب القاسمي تبع الاستاذ الصغوي بانه لا يوافق
 نصهم بان اضافة المقادير والاعداد كشيء أرض ومائة رطل بمعنى الالام واعلم
 ان الاضافة التي عر معنى من هي المسموعة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من
 البيانية وقد أشار لذلك الحامي بقوله فاضافة خاتم الى فضة بيانية وقد علمت
 احتمالهم في شروط الانافة التي على معنى من فلذا اختلف اطلاقهم في الانافة
 البيانية فكل أطلق بحسب ما يشترطه فلا ينبغي أن يعترض عليه ومن العجب قول
 شيخنا العلامة الغنيمي الاضافة البيانية لها معنيان اغوي وهو ما يكون المضاف
 اليه كصفة للمضاف وبيانه سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أولا
 ومن ثم قيل ان اضافة شجر أرك الى بيانية واشترط الحاجي وهو أن يكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاستطلاح على ذلك وليس كذلك
 واضافة شجر أرك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعه ما بيانه
 وأعجب منه قول السيبوطي في التناوي ان الاضافة البيانية هي اضافة شيء الى
 مرادفه وانما ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف
 للشروطين ألا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال
 هذا الخاتم حديد فان الاخبار عن الموصوف اخبار عن موصوفه وقس عليه
 قوله وثوب خزوما أشبهه (قوله اذا كان الثاني طرف الاول) سواء كان طرف زمان
 كمال الاول أم ممكن كالثاني والمراد من حيث انه طرف أي اذا قصد بيان
 الظرفية فان أضيف الى الطرف بقصد الاختصاص والمناسبة كما في مصارع معمر
 ويبيع الدار فهو بمعنى الالام لاني كما شرحه ابن الحاجب في الامالي ثم
 الظرف انما تنسب الى المصروف وما تضمنه فلا يلزم جهة غلام الدار بمعنى في (قوله
 واختاره ابن مالك) خافه ولده محججا بامور احدها انه يلزمه كثرة الاشياء في
 معناها وانه خلاف الاصل الثاني ان حمل ما احتج به على محبته بمعنى في على معنى لا

كخاتم حديد) وثوب خز
 ولا في هذا نصب الثماني
 على التمييز أو الحال واتباعه
 الاول بدلا أو عطف بيان
 أو تعيانا و يله بالمشق أي
 موصوع من حديد (أو) على
 معنى في (في) الظرفية عند
 بعضهم وذلك اذا كان الثاني
 طرف الاول (كمكرر الليل)
 وشهد الدار واختاره ابن
 مالك لكثرة وقوعه في الكلام
 التصحيح بالنقل الصحيح
 وأكثرهم في هذا القسم
 وما أوهم معنى في فهو على
 معنى الالام مجازا (وتسمى)
 هذه الاضافة المنقسمه لما
 ذكره محضه لانها خاصة
 من تدبر الانفصال
 (ومعنوية) لا فادتها أمرا
 معنويا (لانها) مفيدة
 (للتعريف)

الاختصاص المجازية ~~ممكن~~ فرجب المصيرانية من وجهين أحدهما أن
 المصير إلى المجاز خير من المصير إلى الاشتراك والثاني أن الإضافة للمجاز الملك
 والاختصاص ثابتة باتفاق والإضافة بمعنى في تختلف فيها والحمل على المتفق
 عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والثالث أن الإضافة في نحو مكر الليل أضاف
 اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة وأما بمعنى في على بقاء الظرفية ولو تكن
 الأولى حمل على المتفق عليه كما في صيد عليه يومان وولد له ستون غلاما والثاني حمل
 على المختلف فيه وأجاب الشاطبي عن الأمر الأول بأن الدليل هو المتبع وقد دل
 على وجود إضافة في فلا بد من اتباعه وعن الوجه الأول من وجهين الأمر الثاني
 بانه ما رخص بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والسنة خلافية كما ذكر في
 الأصول وعن ثانيهما بأن الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به
 اهمال للدليل من غير موجب وعن الأمر الثالث باتفاقهم على أن الأسرى في
 الظرف الذي وقع فيه الفعل أن يبقى على ظرفية كما إذا سبكت من المضاف فعل نحو بل
 مكرتم الليل والنهار وكلام الرضي يوافق ما ذهب إليه ابن الناطم فانه لما قرأ انه
 يكفي في الإضافة التي بمعنى اللام الاختصاص الذي هو دليل اللام قال فالأولى
 إذن أن تقول نحو ضرب اليوم وقيل كبر بلاء بمعنى اللام ولا تقول إضافة المظروف
 إلى الظرف بمعنى في فإن ادعى ملازمة الاختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام نحو
 كوكب الخرقاء وهي الإضافة التي يقال انه الادنى ملازمة وتبعه الجاهلي وقال
 فان قلت فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى من إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص
 الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الإضافة بمعنى في قلبا لردودها إلى
 الإضافة بمعنى اللام تقابلا للاقسام وأما الإضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم
 فالأولى بها أن تجعل قسمها على خمسة اهـ وذهب ابن الصائغ إلى أن الإضافة
 لا تكون إلا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان تبعاً لابن
 درستويه إلى أن الإضافة ليست على معني حرف والالزم تساوي العبارتين في المعنى
 وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلاماً لزيد تنبيه برامطاً بقا من كل
 وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا إلى تنبيه معنى الإضافة خاصة
 من جهة الملك أو الاختصاص لامن جهة أخرى (قوله أي لتعريف المضاف
 بالمضاف إليه) لان الإضافة المعنوية وضعت لتفيد ان لواحدما دل على المضاف مع
 المضاف إليه مريد بخصيصية فاذا قلت غلام زيد راكب ولز يد غلمان كثيرة فلا بد
 ان تشير إلى غلام من غلمان له مريد بخصيصية بزمان العظمة أو شهرته أو يكون
 غلاما معهودا للمتلوون الخاطب قال الرضي وتبعه الجاهلي وقد يقال جافى غلام زيد

أي التعريف المضاف
 بالمضاف اليه ان كان معرفة
 كضارب زيد أمس
 (أو التخصيص أي التخصيص
 المضاف بالمضاف اليه ان
 كان نكرة كضارب رجل
 أمس قال في المعنى

من غير إشارة الى واحد من لكتنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الصفوي
وأقول لا يصير بذلك توجب كبر فان التحقيق أن التعريف الإضافي بقصد به أحد
المعاني الاربع المألوفة للتعريف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كانه جواب
عن قول أبي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انه تخصص وتعريف ليس بصحيح لانه
من جعل القسم قسيما وذلك بأن التعريف تخصص فهو قسم من التخصص
لا قسم له فالانضافة انما تقيد التخصص لكن أقوى مراتب التعريف وهل
اضافة الجمل تقيد التعريف كما مال اليه أوجيان لان في تأويل المصدر المضاف
الى فاعله أو التخصص كما يظهر المراد لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير
معنى فلا يثبت اليه كالاتي عرف غلام رجل وأنتريد واحد بعينه وأيضاً لا يلزم
في المصدر ان يقدر مضافاً بل يقدر مضافاً الى الوجه الاول لان المختار ان المضاف
اليه لا يكون الاسماء فلا بد من تأويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث
بقاعله تقدير المصدر مضافاً اليه فاعله هو مضمون الجملة الذي هو المصدر
مضافاً لفاعله ووقوعها صفة للمذكورة لا يتوقف على تأويل فصيح نظراً لظاهرها وهذا
واضح اذا كان الفاعل معرفته وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون
نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغللاً في الاهتمام) أي شديد الدخول يقال
وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله اذا أريد بهم ما مطلق المغايرة والمماثلة)
أي لا كما هو ما بيان الاهتمام انك اذا قلت غريب زيد فكل شيء الا زيد غيره وكل
ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحداً واشتركا في
وصف من الاوصاف ولا تسكدها في المماثلة فتخصر وما ذكره من ان المانع من
التعريف شدة الاهتمام مذهب ابن السراج وارضاه الشلوطين ورد بان كثرة
المغايرين والمماثلين لا توجب التذكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام
زيد نكرة وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تذكيره ما ان اضافة ما للتخفيف
لشبهته بما اسم الفاعل ألا ترى ان غريبك ومماثلة مغارك ومماثلك وجعل
بعضهم المقتضى لتعريف غير انما هو وقوعه في كقولهم الحركة غير السكون
وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلاً ومرجعه منه شبهك وجعلك
وألفاظهت قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يشر رجوعاً الى تحقيق
شدة الاهتمام في جعلك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف بقوله متوغللاً أي
أو كان واقعاً موقع نكرة وهذه التعميم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة
(قوله كما عازيد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا ياله) لان لا لا تعمل في
المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقه وفصيلها) لان رب وكم لا يحيران المعارف

والمراد بالتخصص الذي لم
يلتزم درجة التعريف فان
غلام رجل أخص من غلام
انكته لم يقين بعينه كما تميز
غلام زيد وغلام رجل
ما كان متوغللاً في الاهتمام
كغيره مثل اذا أريد بهم ما
مطلق المغايرة والمماثلة
أو واقعاً موقع نكرة لا يقبل
التعريف كما عازيد وحده
ولا ياله ورب رجل وأخيه
وكم ناقه وفصيلها (أو اضافة
الوصف) عطفاً على قوله
أو اضافة اسم فتكون
أو اضافة أي ينخفض الاسم
بإضافة الاسم كغيره أو اضافة
الوصف العامل بعمل الفعل

واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التي على معنى الحرف انما هي المعنوية كما
لا يخفى وعلى هذا فاللفظة ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل
والالتبية ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التي على معنى
في ومن قال واللام لما سوى ذلك ولا شك في دخول اللفظية في سوى ذلك وقضية
كلام ابن الحاجب في الكافية انما على معنى حرف ~~ليكن~~ لم يبينه قال الاستاذ
المصنف ونقل أبو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كطالم نفسه
وسكنت عن الاضافة الى الفاعل فقبل فيها ايضا بتقدير لامة وقيل بتقدير
من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك شرح به ابن جني والشلو بين وبه يتضح انه
لا إشكال في قول بعضهم ان مطر نامن قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر
لنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافي انما اللفظية فصنع جعل ممطرنا معنا
لما عارض ولم يلزم ذلك التكرار بالمعرفة وكون الاضافة في مطرنا لفظية شرح به
المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد دلالة به سنى الاستقبال كالتقضية نظم
الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشقة على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا
مقطوعا واستدل الشاطبي على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام في
قوله تعالى صدقنا ما معهم وقوله تعالى لما يريد وقد يتوقف ذلك بان هذه اللام
اللام المسماة بالام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام
المصنف في المغني فانه قال في الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة
بالتحمة وهي المعترضة بين المتضامين وذلك في قولهم يارؤس للعرب وهل انجرار
ما بعد هاء أو بالضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق ثم
قال ومنها اللام المسماة بالام التقوية وهي الزائدة لتقوية عامل ضعيف ما بتأخره
أو بكونه مرفوعا في العمل نحو صدقنا ما معهم فعلى لما يريد هذا وفي جعل
الضافة اللفظية على معنى اللام نظرا لما هو في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن
مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو هو كقوله الدمايني في شرح التسهيل وبه أيضا
يسقط قول بعضهم ان الاضافة في حسن الوجه بمعنى من لانه لما قبل زيد حسن
لم يعلم ان أى شئ منه حسن فتبين بالاضافة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أى
ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قد به كثير من المحققين بل ادعى
التنقازي الاتفاق عليه وعمم الرضى المعمول لانه قال لا يضاف الوصف الا الى
الفاعل أو المفعول به أو نية فلم يبق الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والحاصل
انه منصوب بمعنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع بمعنى وهو معمول اسم المفعول
والصفة المشبهة (قوله سواء كان) اسم فاعل ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل

(الى معموله) بأن كان
بمعنى الحال أو الاستقبال
سواء كان اسم فاعل
(كبابغ السكبية) وضارب
زيد الآن أو غدا أم اسم
مفعول

غير محضة لانها في تقدير
الانفصال (ولفظية)
لا فادتها أمر القبطا (لانا)
جعيها (لمجرد التخفيف)
في اللفظ يحذف التنوين
أو ما يقوم مقامه أو لرفع الفج
كافي نحو حسن الوجه فان
في جره تخلصا من رفعه
لخلو الصفة لفظا من ضمير
يعود على الموصوف ومن فح
نصبه باجاء وصف القاضرا
بجري المعتدى فلا تعيد
المضاف تعريفا وله ذامع
وصف النكرة به في نحو
هديا بالغ الكعبة ووقوعه
حالا في نحو ثاني عطفه ولا
تخصيصا لان أصل ضارب
زيد ضارب زيدا لا ضارب كما
توهم فلا اختصاص بوجود
قبل الاضافة (ولا تجامع
الاضافة) وجوبا (توبينا)
ولومة ذرا لانه يدل على
الانفصال والاضافة تدل على
الاتصال فلا يجمع بينهما
(ولاننا نأية للاعراب)
وهي نون المثني والمجموع
على حده وشبههما كضاربا
زيد وضاربو عمرو

(قوله كمر وع القاب) يفتح الواو والشددة من الروع وهو الخوف (قوله لانها في تقدير
الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد اذ ضمير المستتر
في الصفة فاصل بينهما وبين مجرورها تقديرها (قوله فان في جره تخلصا الخ) قال في
التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لا تنفعا بفتح الرفع ونحو الحسن وجهه لا تنفعا بفتح
النصب لان النكرة تنصب على التمييز (قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك
كافي المعنى في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كافي الاشياء التي
تحتاج الى رابط قال وقيل أل ثابت عنه (قوله ولا تخلصا) عطف على تعريفا أي
ولا تعيد تخصيصا (قوله ضارب زيدا) فال تخصيص حاصل بالعمول قبل أن تأتي
الاضافة (قوله كاتوهم) المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب في قوله ولا تعيد
الاختصاص فقال بل تعيد أيضا التخصيص فان ضارب زيدا خص من ضارب واعلم
ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وزاد في التسهيل قسما
ثالثا وهو الشبه بالحمزة وحصر ذلك في سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة
واضافة المعنى الى الاسم واضافة الصفة الى الموصوف واثبات الموصوف الى القائم
مقام الصفة واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة المعبر الى المعنى واضافة المعنى
الى المعبر ونوزع في بعضها فارجع شروحه وما ينبغي ان ينبه عليه ان الاضافة
في جميعها بمعنى لام الاختصاص كقوله الشهاب القاسمي وفي حواشي المطول
للفناري عند قوله في الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى
من البيانية (قوله ولو مقدر) كما اذا كان المضاف غير منصرف كما مر (قوله
والمجموع على حده) وأما قوله لا يزالون ضاربين القباب * فنقول بارجحه
في المعنى والتصريح في باب اعراب جمع المذكر السالم منها ان الجمع مع عرب
حينئذ بالفتح على النون كساكن لا بالنون (قوله بما يأتي) في الصور والمستثناة
من عدم مجامعة أل (قوله بل هو نال لها أو عليها) أي على الخلاف في أن الاعراب
واقع بعد آخر الكلمة أو مفارقه وبقى قول ثالث انه قبله لكنه لا يوافق فرض
المسئلة فلذا أسقطه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب في بحث الاعراب وقد
أشار الجعري في فنيته الى الأقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقتبران

(قوله ولا ما به أل) وأما ثلاثة الأتواب فال فيه زائدة أو الأتواب بدل (قوله لان
المقصود منها) أي الاضافة وقوله أسالة التعريف أي والتخصيص وان قصد

٢٦ يس في (مطلقا) عن التقييد بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان
وشياطين فانما يتجامع لانها غير نال بالاعراب بل هو نال لها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لان المقصود منها اضافة
التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها

منها فليس بطريق الاصاله وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها أى
غير الاضافة وهو أل فلو اضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل وعلى كلامه فمع اضافة
المعرفة الى التسمية يكون طريق التبع وعمله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعه م اضافة المعرفة
جعلها علما في نحو أبو النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المعرفة
وأجيب بانه ليس في جعلها علما تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف فانه حين
صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة قائما على قوله ولهذا
لا تتجمع العلم الخ أى لتكون المقصود من الاضافة اصاله التعريف لا يضاف العلم
باقيا على علمية حصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر في زيد
الشيوع) فلا يبقى على علمية ومن ذلك قوله

تلا ريدنا يوم النقا رأس زيدكم * بأبيض ماض الشفرةين بماني
وقوله فان قرئ الحق ان تتبع الهوى * ولن يقابلوا الله لومة لائم
والاضافة في ذلك لادى ملازمة وجعل ابن مالك في التسهيل ذلك من اضافة
الموصوف الى القاسم مقام وصفه أى ع لزيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم وان
قرئنا أصحاب الحق * ثقة لا تتجمع الاضافة ايضا ان التأنيث من أمن اللبس
قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر * وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا *
أى عدا الامر فان حصل ليس لم يجر حذفه ونحو شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه
المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة) لان المقصود من الاضافة
اللافتية التي هذه الخمس منها التخفيف أو رفع النقص وذلك حاصل في الصفة المشبهة
التي هي الاصل في ذلك فكان ينبغي للمصنف أن يمثل بها كالجمع الشعر بحذف
الضمير أو الجار والمجرور لان الاصل الجود شعره أو شعره من فلما اضيف حذف
الضمير والمجرور بالاضافة أو بالحرف فيحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فانه من الضمير أو التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى
المضاف كإليه التنوين وحل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشابهة
لها من حيث ان المضاف في صورتين مضافة متسرونة بآل والمضاف اليه مقرون
بها واذا كانت أل في المضاف اليه التاني كانت كأنها في الأول لان المضاف والمضاف
اليه كائني الواحد والضمير العائد الى ما فيه أل منزل من منزلة الاسم المقرون بآل
ولما لمال الوصف التاني والمجموع واحتاج المزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل
في المضاف اليه (قوله وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح) فيمتنع الضارب زيد
وأجازة القراء والضمير في الضارب بك والضارب في ونحوه ما منصوب المحل على

ولهذا لا تتجمع العلم باقيا على
علمية فلا يقال الغلامى ولا
زيدكم بل يجب حذف أل
من الغلام ويشترى زيد
الشيوع (الاف نحو الضارب
زيد) مما المضاف فيه وصف
مثنى والمضاف اليه م موله
(و) نحو (الضارب زيد)
مما المضاف فيه وصف
مجموع على حد المثنى
والمضاف اليه م موله (و)
نحو (الضارب الرجل)
مما المضاف اليه الوصف
بآل أيضا (و) نحو (الضارب
رأس الرجل) مما المضاف
اليه مضاف لما هي فيه (و)
ومررت (بالرجل الضارب
غلامه) مما المضاف اليه
مضاف لضمير عائذ على ما هي
فيه فهذه المسائل الخمس
اغتفر فيها الجمع بين أل
والاضافة وما عداها
لا يجوز فيه ذلك على الراجح

المفعولية لا يجوز بالاضافة والتشوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطالب من المطولات (قوله والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر في الغني انها أخذت عشر أربعة منها علمت من هنا التعريف والتخصيص والتحقيق ورفع الضمير والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو وثقني أكلها كل حين والسابع تذكير المؤنث كقوله * انارة العقل مكشوف بطوع هوى * والثامن تأنيث المذكر كقوله هم قطعت بعض أصابعه وشترط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر يدفين أعربه والاكثر البناء والعاشر البناء وذلك في ثلاثة أبواب أحدها ان يكون المضاف مفعلا كغيره مثل ودون الثاني ان يكون المضاف زمانا مفعلا او المضاف اليه اذ الثالث ان يكون زمانا مفعلا والمضاف اليه فعل مبني ببناء أصليا والحادي عشر وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم البتة في غلام من عندك وذ كر الرضى ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو مائة مثل أخيك ولا يكتسب في قولان والجمع كقوله * فاحب الديار شغلن قلبي * ورادى الاشياء والنظائر يكتسب التثنية وهو سلب تعريف العلمية

باب في ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

(قوله المعتمد) أي عن في أو استندهم أو موسوف أو موصول أو مخبر عنه حينئذ يرجع في المرفوع بعده ما كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما وهذا مختار ابن مالك وظاهر كلامه في الشذور بقضيه وقيل يرجع كونه مبتدأ مخبرا عنه بأحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين وحيث أعرب فاعلا ما وجوباً أو جوازا راجحاً أو مرجوحاً فهو عاملة الفعل المحذوف أو أحدهما التيابته عن استقرار وفريه من الفعل بالاعتماد فيه خلاف والمختار الثاني بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال في زيد في الدار جالس ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وقامه قوله * فان فؤادي عندك الدهر أجمع * حيث رفع أجمع الذي هو توكيد الضمير المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عاملة ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع استقرار التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال بوجود النسخ هذا كله في حالة الاعتماد فان لم يعتمد نحو في الدار أو عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ وما قبله خبره وجوز الاختش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله فال في المفعول لان الاعتماد عندهم ليس شرطاً قال ابن جماعة هذه

والامور التي يكتسبها
الاسم بالاضافة عشرة
ذكرها في الغني

باب في ذكر الاسماء العاملة
عمل أفعالها

عمل عمل قوله من الاسماء
سبعة وزاد في الشذور
اسم المصدر والظرف

والجور المعتمد فعل
هنا تسكون عشرة أحدها
(اسم الفعل)

مصادره وإثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر
 من نيابته عنه أن يفيد ما يفيد من الحدث والزمان وهذا ما صدق بالقول بأن مدلوله
 لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وفادته ما يفيد على الأول بواسطة وعلى الثاني
 بلا واسطة والمراد الأول لموافقته الأصح الآتي لكن لا يحتاج على هذا القول وليس
 فضلة المقصود به إخراج الحرف في نحو يازيد وازيد قائم لأن الحرف لا دلالة
 له على زمان أصلاً فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد
 يخرج به ويحتمل أنه أراد بنيابته عنه أنه يفيد ما يفيد من الحدث فقط وعلى هذا
 فيصدق أيضاً بالقول بأن مدلوله المصدر النائب عن الفعل (قوله ولا متأثر بعامل)
 فصل خرج به المصدر في نحو يازيد وازيد والصفات في نحو أقامز يدقامز وإن نابت
 عن الفعل إلا أنها متأثرة بالعوامل (قوله والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل) فصح مثلاً
 اسم لفظ اسكت قال الرضي وهذا ليس بشئ إذا العربي الفصح الخالص ربما يقول
 صم مع أنه لم يخطر به اللفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلاً وقبل مدلوله المصدر
 ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بنى اسم الفعل وأعرب المصدر
 وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان إلا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة
 واسم الفعل بالوضع وقيل أنه فعل حقيقة (قوله وأنه لا موضع له من الأعراب) أي
 والصحيح أنه لا موضع له وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم
 الفعل فعل حقيقة أم على القول بأنه اسم بمعنى الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى
 مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فوضعه نصب بالفعل الذي ناب
 المصدر عنه واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب
 لا بد له من موضع وقد يجاب بالمنع والسند ضمير الفصل وكون اسم الفعل لا موضع له
 يقتضي أنه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب
 في حكاية الأقوال أنه الأصح وشرح به في التصریح في باب الإضافة لكن كلامه
 في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على أنه على الأصح يتأثر بالعوامل المعنوية
 واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه نيابته عن الفعل
 في الاستعمال لأن الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً وقد يتأثر بالعوامل اللفظية
 كالنواسب والجوازم وقد مر ماله تعاقبهم في بحث الكلام عند تمثيل الشارح
 بزيد همات (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح أن فيها إحدى وأربعين لغة وفي
 شرح التسهيل للمصنف والحجازي يفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسرها وبعضهم
 يضمها أو يفتح قراء الجمهور والكسر قراءة يزيد بن القعقاع والكسر والتنوين
 قراءة عيسى وقرأ ابن أبي حنيفة بالضم والتنوين ثم قال فأما من قرأ همات همات

وهو ما ناب عن الفعل وليس
 فضلة ولا متأثر بعامل
 ويدل على اسميته قبوله
 بعض علامات الاسم
 كالتنوين والتعريف
 ومخالفة أو زانه أو زان
 الفعل والصحيح أن مدلوله
 لفظ الفعل وأنه لا موضع
 له من الأعراب وهو ثلاثة
 أنواع ما هو بمعنى الماضي
 (كهمات) بتثليث التاء

فالمجروح خبر عند الفارسي وفي احد وجهي ابن جني ويكون ههنا اذ قال مصدر
 بني في قول أبي علي لقوله يمسك به وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فدل لان اسم
 الفاعل لا موضع له وقيل التقدير ههنا هو أي التصديق وقيل في كل منهما ما عير
 الاخراج لانه قد يضر في ههنا كقوله ههنا قد سفت أمية قرأها * أي ههنا
 هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعندها عاب عنها اذا كررت كانت
 كبيت بيت ورده الفارسي بان التركيب غير معهود في اسم الفاعل ويرد عليه حييل
 وألف ههنا عن ياء كاف حاجيت فيكون من الهبة وهو زجر باعداد كقوله
 * ههنا من مخزن هية أو * أي بعد بعده كقولهم جن حنونه فبني منه مصدر على
 فعول كالزوال وأيضا فاعل باب حاجيت أكثر منه (قوله وشتان)
 بفتح الهمزة وفي فصيح نعلب ان الفراء كان يكسرهما (قوله وأف) ذكرهما في أول
 التصريح بأربعين لغة ومحل كونه اسم فعل مالم تؤنث بالتاء فتتصب مصدر او ذلك
 قولهم في الدعاء أفدو فة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كجزعوا فارتفع فيسكون أيضا
 دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد ينجي اللعين نحو كان الأمر على أفه أي حينه وأوانه
 (قوله وهو دون الأول) بل لم يشبه ابن الحاجب قال الجاهلي فما قيل ان أف بمعنى
 أتضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضي الحالي (قوله
 كقوله ههنا الخ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع
 بالجاز فاعل ههنا الأول والثاني تا كيد لم يؤنث به لانه نادف لا تازع في العام ابن
 خلا فالأبي على أنه مكن مال ابن عصفور في شرح الأبيات لكلام أبي علي ومنع التوكيد
 لان وضع اسم الفعل للاختصار فذكره لئلا كيد من أقص لذلك قال ما أ كدت
 الجملة كلها جاز كترال زوال ومن في محل رفع عطف على العقيق ويروي وأهله
 واخل بكسر الخاء أي صديق وبالعتيق في موضع رفع فاعل والباء بمعنى في ويجوز
 أن يكون حالا من الهاء في تحاوله وجملة تحاوله في موضع رفع على أنها سفة لخل من
 حاولت الشيء اذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيد الزمخشري
 بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والهمة والسمة فلا يستعمل
 في غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكيم (قوله شتان هذا والعناق
 الخ) أي افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة
 بقوله العناق الخ والدوم شجر المقل (قوله وقد تراد ما الخ) عبارة المصنف في شرح
 الشذور ولان زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما نومي على كورها * ونوم جبان أخي جابر

ولا يجوز عند الأصمعي شتان ما بين زيد وعمر ووجوزه غيره محتملا بقوله

وشتان وهو قليل (و) ماهن

بمعنى الاسم نحو (صه)

ودونيكه وعليكه وهو

الغالب (و) ماهو بمعنى

المضارع نحو (و) وأوه وأف

وهو دون الأول فههنا

(بمعنى دون) كقوله

فههنا ههنا العتيق ومن به

وههنا نخل بالعقيق نواضله

وشتان بمعنى اقرب كقوله

وشتان هذا والعناق والنوم

والشرب البار في ظل الدوم

وقد تراد ما قبل فاعل شتان

كقوله * لشتان ما بين الزيد بن

في الزند * وصه بمعنى اسكت

ودونيكه بمعنى خذه وعليكه

بمعنى الزنه نحو عليكم

أنفسكم (و) وأبمعنى

(أعجب) كقوله

لشنان ما بين اليزيديين في الندي.

جازي قوني بالوصل قطبعة * شتان بن صنيحكم وصنيحي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمحلال موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان الموصولة يجوز حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما في عبارة الشارح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان بقوله شتان ما نوى لان نوى فاعل شتان والمعنى افترق نوى على كور الابن ونوم الشخص المذكور وما ما في قوله لشتان ما بين فليست زائدة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لا بد ان يتعدد وبين لا تقع على المتعدد بل موصولة وهي الفاعل وبين صلتها ما قبل فاعل واللام في قوله لشتان مؤطبة للقسم ونقطة البيت * ين يدسليم والاغر بن حاتم * يصف أحدهما بالكرم الزندون الآخر واعلم ان شته الاصحى ان شتان سمع فيه الكسرة فهو ثمانية شت لا اسم فعل بمعنى افترق ولا يلوكون جمعاً لجازا بن يحيى الفاعل على أكثر من اثنين يعطف أو دونه ولم يجوز حذفت لوجار شته ما بين زيد وعمر ولم لاخبار بالمتى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ويردشهم ته ان اللغة العليا فتح القون قال الرضي ينبغي أن لا يجوز الا ما قاله الاصحى لا ما قاله بل لان ما ما زائدة فبين هي الفاعل وفاعل شتان لا بد ان يكون متعدداً وبين ليست كذلك واما أن تسكون موصولة وهي الفاعل فليس هنالك ما يدل على الثننية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم أن يقال اقتران اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين متساويين في النسبة كأن يقال بيني وبين زيد غلبة والغرض في قوله لشتان ما بين اليزيديين في الندي ان اليزيديين افترقا في صفتين أحدهما متصف بالبحر والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الآن يكون شتان بمعنى بعد ذلك أن تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما في غاية الكرم والآخر في أقل الدرجات فقد استمر كافى صفة الكرم فتأمل (قوله وبأبي الخ) صدر بيت لراجز من رجا زعيم عجزه * كأنما ذير عليه الزرنب * فوا اسم فعل بمعنى أعجب وبأبي جار مجرور وخبره مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وقوله بكسر الكاف مبتدأ والشبب سبعة من الشبب بفتحين وهو وحدة الاسنان وخبره كأنما ذير من ذررت الحب والزرنب ضرب من الثبب طيب الرائحة (قوله ومثله وى) كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح السكافرون فوى اسم فعل بمعنى أعجب والسكاف حرف تعليل وأن مصدرية أى أعجب لعدم فلاح السكافرين هذا قول الخليل وسيدي بوقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله * وواها السلى ثم راها وواها * (قوله وآف بمعنى انضج) أى بالشرط المتقدم (قوله ما صيغ من فعل الخ) أى منصرف تصرفاً كاملاً لا يخرج بالثاني نحو وخرج لانه باعجى

وابأى أنت وفوك الاشنب
كأنما ذير عليه الزرنب
أوزنجيل وهو عندي الطيب
ومثله وى وواها وآف بمعنى
أنوجع وآف بمعنى
أنضج وهذه الأنواع كلها
تضجبر وهذه الأسماء من اسم
سماعية وأقيا من اسم
الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي
تام على وزن فعال كسأل
وشد صوغه من الرباعي
كسفر فار بمعنى فر فرقه
يؤخذ مما قلنا أن اسم
الفعل نيران من فعل وهو
ما وضع من أول الاسماء
للفعل كشتان

وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبنس لانهم اجامدان ونحو يذرو يدع لانهما
 ناقصا التصرف (قوله ومعقول) هو اما معقول من ظرف للكان نحو ذروك زيد بمعنى
 خذوه مكانك بمعنى انبت اومن جار ومجرور كمثل والغالب في المجرور في القسمين
 ان يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى اولي وقد
 يكون ضمير غائب نحو عليه رجلا ليسني فعليه يا صوم وقد يكون ظاهرا حكى
 الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظير اياي وان
 يحذف احدكم الارنب والثاني نظير * فلا تحب انا الجهل واياك واياه *
 والثالث نظير فايها واياك والشواب كذا في حواشي الخلاصة للصف واسفة قيد منه ان
 على فيما حكاه الاخفش مخففة لامشدة خلافا للسامعيني حيث فهم ان على بتشديد
 الياء على انها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لا بدال الظاهر من ضمير
 الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب انه عطف بيان واعلم ان كلامهم في
 تقسيم اسم الفعل لم يتجمل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور
 وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالفه ويفضى ان اسم الفعل انما هو
 الجار فقط وذلك لانهم اختلقوا في الكاف المتصلة بعلبك واخوته فقال ابن بابشاذ
 حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلقوا في موضعها من الاعراب فقال
 الكسائي نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم انت
 نفسك وانظر ما الناس حينئذ لما بعدها اذا وجد نحو عليكم انفسكم وقد يقال
 ان على تنعدي لاثنين وفي حواشي الاشعري للشهاب القاسمي او نصب عند
 الكسائي على المفعولية ويرده قولك عليك زيد بمعنى خذو خذنا تنعدي لواحد
 وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول
 الشهاب في حواشي الاشعري ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المعنى ان
 نياية ضمير عن ضمير انما جاء في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا
 وقوافقه ما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كتوله * ان لا يحاورنا الا لدار *
 الا ان يقال الفراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء ان ضمائر الرفع لا تنسب ترفيها
 فلجور وقال البصريون جرف قيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها
 اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر والمعنى الزامك
 واختاره المصنف في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى
 الزامك فلا كفا موضع خفض ورفع وانظره هذا مع ما صرحوا به وسأبقي في كلام
 الشارح ان اسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة وقوله ان اسم الفعل اذا كان
 غير الماضي يستتر فيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عمل مسماه) أي غالبا كما قيد

ومنقول وهو ما وضعه غيره ثم
 نقل اليه كمالك واليك ثم انه
 يعمل عمل مسماه

مطلقاً والتحرر من العوامل وأن منه ما ينون لزوماً نحو واهاو وبها وجوازا كصه ومه وذلك للتسكير وأنه لا يؤكده بالون ولا يتخفف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سأتى (ولا يتأخر عن مفعوله) أقصو درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافاً للكسافي (و) تسكه بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) وما أشبه ذلك لاجتماعه لأنه (متأول) على أنه مصدر معرب بانتمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكاؤه قال كتب الله ذلك عليكم كتاباً عليكم متعلق بالمصدر أو بالفاعل المخدوف (ويجزم) الفعل المضارع في جواب الطلب منه (أى من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل

يدل على التسهيل إذ قد يكون مسماء متعدداً ويكون مولاً زماً نحو آمين فانه لازم ومسماء استحب وهو متعد وهذا انما يبصر اليه اذا تعذر الجريان على الاسل ولهذا اعترض في شرح الشذور على من فسره بكف بان اكف متعد ومه لازم فالاولى أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب لا مكان الجري على الغالب هنا بخلاف آمين (قوله ويرفع الفاعل) أى مطلقاً (قوله ويعدي إلى المفعول بواسطة) ان كان مسماء متعدداً وبها وغيره ان كان مسماء متعدداً بغيرها (قوله يلزم البناء مطلقاً) أى سواء كان بمعنى الأمر أو الماضى أو المضارع والتعدي منه مبنى وهو الأمر والماضى ومنه معرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتحرر من العوامل) أى اللفظية التي تقتضى فاعلية أو مفعولية كما أشرنا إليه أول الباب (قوله ولا يتخفف) وله ذارد على ابن مالك حيث جوز في قوله

* أيها المائح دلوى دونكا * أن يكون دلوى منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك المفقوطة (قوله ولا يبرز ضميره) بشكل على بعض الأقوال السابقة في السكاف المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه ان هذا من جملة الأمور التي يخاف فيها اسم الفعل مسماء وفيه نظر قال في شرح المتعة عنه قد قولها ولا يضاف مانعه كما ان مسماء وهو الفعل كذلك ولذا قالوا في لز يدور ويدز بدا الجرائع ما مصدران والفتحة في مفتحة اعراب انتهى لكن مقتضى ذلك انه على القول بأن مسماء المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على السكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مما يخاف فيه مسماء فلا يتأمل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجزيبت لعمر وبن اللمنا به صدر * وقول كاه جشأت وجاشت * والضميران في جشأت وجاشت لنفسه ومعنى جشأت نهضت وجاشت غثت (قوله وانكسره لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام على النواصب

الكلام على أعمال المصدر

(قوله اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث فلا نفاق من إضافة الدال إلى المدلول

(نحو) قوله * مكانك نعمدى أو تستريحى * فكانت بمعنى اثبتى وتعمدى مجزوم بفعل شرط ثم محذوف تقديره فان تثبتى نعمدى (و) لكنه لا ينصب في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا نقول نزال فتحذف بالانصب على الأرجح * (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل على فعله الذى اشتق منه فرفع الفاعل ويعدي إلى المفعول بواسطة وغيرها وقد تعدي إلى متعولين فأكثر وقد مر أنه يجوز حذف فاعله وأنه لا يغير عند استاده إلى نائب الفاعل وفي تمثله للمصدر بقوله (كضربوا كرام) إشارة إلى أن المصدر المترى يعمل عمل المجرد لكن فعل المصدر مشروط بأمرين أحدهما وجودى واليه أشار بقوله (ان حل محله فعل مع أن) المصدر بقول الزمان ماض أو مستقبل كيجبت من ضرب بلز بد آمين أو غير أى من أن ضربته

ثم الحدث اما قائم بنا على كفر زيد فرما أو صادر عنه حقيقة كقصد فودا أو مجازا
 كمرض مرضا أو واقع على مفعول كصدر مالم يسم فاعله كره ووجنون وقوله الجاري
 على الفعل مخرج لا سم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل
 منه تأكيده وبيان النوع أو عدد مثل جلست جلوسا و جلسته و جلسته فقل
 القادر بقوا العالمية مثل ويلاله وويلاله مما يشق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
 الاخير ان يقعولا مطلقا كذا في الجامعي و يتمل أن المراد بالجريان على الفعل
 الاشتغال على جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم المصدر الى زيادة الجاري الخ
 مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد دلالة على الحدث
 ولو بواسطة والافانم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث
 ويتعدى الى مفعولين كعجبت من ذلك زيدا قائما وقوله فاكتر كعجبت من
 اعلا ملث زيدا عمرا فاضلا (قوله فقط) قيد لخلول الفعل وما محل المصدر والمقصود
 بالتمييز ما والغرض انه اذا كان الزمان حالالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر
 بل ما وليس الغرض ان لا يتصل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالالا لانما يتصل معه
 مطلقا غاية الامر أن أم الحروف المصدرية بحيث أمكن حلولها لا يعدل الى
 غيرها وهي اذا كان الزمان حالالا غير ممكنة الحلول للمناقام له فعدل الى ما لانا
 لا تنافيه ولا غيره ومثله التاويل بما عجزت عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أي
 في نحو ضربا زيدا أي من المصدر التائب عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أي
 من المصدر المؤكد لهامله (قوله خلا فلا ين مالكا في الاول) فانه ذهب الى جواز
 اعماله وصحح المصنف في شرح القطر المنع وعلمه بأن المصدر هنا انما يحل محل
 الفعل وحده بدون ان وما يزيد في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل
 المحذوف التائب عن المصدر عند المصنف وأما الثاني فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال
 في الحواشي بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجز أن يتعلق به وهما ما هما
 في التعلق بكل غاد ورائح الآن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثاني في قام
 قام لم يأت للاستناد انتهى لكنه في شرح بان سعاد قال ان المصدر انما يتدر بأن
 أو ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدث بخلاف نحو لم يد معرفة بالخود ككاه في
 الطب قال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول
 الصريح قال لان الظرف يكفيه راحة الفعل انتهى وهذا لا ينافي في حواشي
 ابن الناطم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما في الامثلة التي ذكرها واذا كان
 المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف لا تنفاه المانع من تقديمه
 وهو تقديم ما في حين الحرف المصدرى عليه لان ذلك انما يكون عند التأويل وهذا

أمس ومن أن تضربه
 غدا (أو) مع (ما) أخيرا
 والزمان حال فقط كعجبت
 من ضربك زيدا الآن أي
 مما تضربه الآن فان لم يحل
 محله ذلك امتنع عمله كافي
 نحو ضربا زيدا وضربت
 ضربا زيدا فلا يصح نصبك
 زيدا بضربه لان فلا ين مالكا
 في الاول وانما جعل الثاني
 في تعدد فاذاله صوت صوت
 حار منصوبا بفعل محذوف
 لا بالمصدر الاسمي الثاني
 عدوى وهو المشار اليه بقوله
 (ولم يكن) المصدر (مفعولا)
 فلا يقال أعجبتني ضربك
 زيدا

المشي عمن وهو المحسن
فبج لعدم حروف الفعل
وأما الذي جعل محذوفا كما
سيأتي (ولا محذودا) بالياء
فلا يقال أعجبتني ضرب بك
زيد إلا صيغة الوحدة
ليست الصيغة التي اشتق
منها الفعل فان ورد حكم
بشذوذه (ولا منعونا قبل)
تمام (عمله) فلا يقال عرفت
سوقا لا فيف الأبل لأنه مع
معه وله كمول مع صاته
فلا يفصل بينهما فان نعت
بعدد جاز نحو ان هجرنا
أي المفرط لذلك ونوقال
ولا متبوعا كان أولى فان
حكم سائر التوابع حكم
النعت (ولا محذوفا) لعدم
وجود حروف الفعل (ولا
مفصولا من المفعول) أي
من مفعوله بأجنبي لان
مفعوله بمنزلة الصلة من
الموصول فلا يفصل بينهما
(ولا متأخر عنه) أي عن
مفعوله ولو ظرفا فلا يقال
أعجبتني يدا ضرب بك لما مر
من أن مفعوله بمنزلة الصلة
وهي لا تتقدم على الموصول
قال التنفازاني والحق حواز
تقديم مفعول المصدر اذا

لا يؤول فظهر صحة قول المصنف في المعنى انه يجوز في قوله وهو الله في السموات وفي
الأرض يعلم سركم وجه ركنكم تعلق في السموات وفي الأرض سركم وجه ركنكم
لان المصدر ليس مما يتخجل لان والفعل وغفل الدما يعني عن مراده فقال المصدر
اذا لم يتخجل لا والفعل يتخجل لما والفعل فالحذف راق فظن أن المراد في التأويل
بجوه من ان والفعل والمنفي التأويل مطلقا تأمل (قوله بعد شمه عن الفعل
بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سيأتي من أن المصدر انما يعمل لأنه أصل الفعل
لا لما شمه له فلما نسب أن يعلله بان صيغة المصدر ليست الصيغة التي اشتق منها
الفعل (قوله ولا يصحرا) أي خلافا للكوفيين ويشهد لهم قوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقم * وما هو عنها بالحديث المترجم
فان قوله عما يتعلق به والعائد الى الحديث لكن انما في هذا عمله في الجار والمجرور
(قوله ولا مفصولا من مفعوله الخ) ليس بدارد على الرخشمري ان يوم تبلى السمر
مفعول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو انما ادركه في المعنى ويؤخذ من ذلك
انه لا يعمل مفعولا ولو كان المفعول ظرفا يؤخذ من اعتراضه على الرخشمري
ادخل ايا ما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
قبلكم ايا ما بان فيه الفصل بمفعول كتب وهو كما كتب انه لا يعمل مفصولا ولو
الفاعل جارا ومجرورا فان قيل لعل الرخشمري يقدركم كتب صفة للصيام فلا يكون
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل مفعوله (قوله
لان مفعوله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن المفعول ليس صلة حقيقة
وفيه نظر لانه عند العمل مؤول بان واما الفعل فهو صلة لموصول حرفي
(قوله قال التنفازاني والحق جواز تقديم مفعول المصدر الخ) حاصل ما اشار اليه
التنفازاني ان المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج الى ناويله بان واما الفعل
لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف لتتربط به من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاك عنه وقال الرضي بجواز تقديم المفعول اذا كان ظرفا
واختار انه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشي لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا
يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدرى عليه اذا كان ملفوظا به ان يمنع ذلك
اذا كان مقدرا ويؤيده ان لا مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخفى لو من الدلالة على
الزمان الى غير ذلك مما اترق فيه المصدر المؤول والصريح وعبارة الشارح توهم
ان التنفازاني يقتضيه تقديم مفعول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف المصدرى
والفعل ولا يمنع وهذه الحلة تقديم الصلة على الموصول تأمل وفي حواشي ابن

بجاءة في مباحث حذف المسند اليه لأن أن تقول هذا الكلام أي قوله راحة الفعل
بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا راحة للفعل لان العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من
وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فانه انما عمل
لمشابهة الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال
(قوله لمختم اعمال المثني والجمع) هو قياس اشترط أن لا يكون محذورا ولا مصغرا
وان عاى بالتصغير عاى في كلام الشارح لان التثنية والجمع من خواص الاسماء
(قوله وان ظفرا بشئ من ذلك الخ) قد جاء اعمال المجموع في قوله
فخر به فمأزادت تجارهم * ابقاء الامثلة والافعال
الرفع الفضل الكبير (قوله نحو ولولا دفع الله الناس) مثال لما انضيف للفاعل مع
ذكر المفعول (قوله ربنا وتقبل دعائى) مثال لما انضيف للفاعل مع حذف المفعول
(قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحي البيت من استطاع اليه سبيلا) قال
في التصریح وللما نغ أن يجب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد
فيه انتهى وهو ميل الكلام إلى حيار حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال
بالاحاديث الشرعية بقصة على الاحكام النجوية باحتمال الرواية بالمعنى وقد رد عليه
بار الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى الى ذلك بقوله
قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب بطريق منه الى
عدم الاستدلال بالاحاديث على الاحكام الشرعية وهذا مخالف للاجماع والمسئلة
ببساطة في شروح المغنى وانما استبدل بالحديث لا بالآية لان من في الآية آيات
فاعل المصدر بل ما يدل من الناس يدل بعض من كل والرباط محذوف أى منهم
وما شرطية والجواب محذوف أى فليحجج وذلك لئلا يلزم أن يجب على الناس أن يحجج
المستطيع منهم كما قاله في المغنى وغيره قال التاج النسبى في بعض مجاميعه وهو مخذوع
وأى مانع من ذلك ويكون في الحجج شيان فرض كفاية على كل الناس أن يحجج
مستطيعهم فان لم يحجج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا
أحسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة
ولارافعى بحث ان الحج لا يتعين وانه يغنى عنه العمرة وفي هذا التقرير رده عليه
وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هناما حجة وهى انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض
كفاية وفرض عين فبظهر أن فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغير
المستطيع فلو تجتمع غير المستطيع المشاق وحج أستقط فرض الكفاية ولا تقول
انه حج عن الغير لان الحج لا ينافيه عن مستطيع وبقى على المستطيع فرض
العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب استقام فرض الكفاية وثواب

بجاءة في مباحث حذف المسند اليه لأن أن تقول هذا الكلام أي قوله راحة الفعل
بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا راحة للفعل لان العرض لا يقوم بالعرض فلا بد من
وجه من التأويل والكلام فيه انتهى (قوله بخلاف اسم الفاعل) فانه انما عمل
لمشابهة الفعل المضارع ولهذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال
(قوله لمختم اعمال المثني والجمع) هو قياس اشترط أن لا يكون محذورا ولا مصغرا
وان عاى بالتصغير عاى في كلام الشارح لان التثنية والجمع من خواص الاسماء
(قوله وان ظفرا بشئ من ذلك الخ) قد جاء اعمال المجموع في قوله
فخر به فمأزادت تجارهم * ابقاء الامثلة والافعال
الرفع الفضل الكبير (قوله نحو ولولا دفع الله الناس) مثال لما انضيف للفاعل مع
ذكر المفعول (قوله ربنا وتقبل دعائى) مثال لما انضيف للفاعل مع حذف المفعول
(قوله بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحي البيت من استطاع اليه سبيلا) قال
في التصریح وللما نغ أن يجب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد
فيه انتهى وهو ميل الكلام إلى حيار حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال
بالاحاديث الشرعية بقصة على الاحكام النجوية باحتمال الرواية بالمعنى وقد رد عليه
بار الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى الى ذلك بقوله
قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب بطريق منه الى
عدم الاستدلال بالاحاديث على الاحكام الشرعية وهذا مخالف للاجماع والمسئلة
ببساطة في شروح المغنى وانما استبدل بالحديث لا بالآية لان من في الآية آيات
فاعل المصدر بل ما يدل من الناس يدل بعض من كل والرباط محذوف أى منهم
وما شرطية والجواب محذوف أى فليحجج وذلك لئلا يلزم أن يجب على الناس أن يحجج
المستطيع منهم كما قاله في المغنى وغيره قال التاج النسبى في بعض مجاميعه وهو مخذوع
وأى مانع من ذلك ويكون في الحجج شيان فرض كفاية على كل الناس أن يحجج
مستطيعهم فان لم يحجج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا
أحسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة
ولارافعى بحث ان الحج لا يتعين وانه يغنى عنه العمرة وفي هذا التقرير رده عليه
وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هناما حجة وهى انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض
كفاية وفرض عين فبظهر أن فرض الكفاية يسقط بأن يقوم به المستطيع وغير
المستطيع فلو تجتمع غير المستطيع المشاق وحج أستقط فرض الكفاية ولا تقول
انه حج عن الغير لان الحج لا ينافيه عن مستطيع وبقى على المستطيع فرض
العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب استقام فرض الكفاية وثواب

اسقاط ما في ذمته من فرض العين فاذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خضوعه وحق المستطيع لاصحوم حج البيت وظهر ان جعل من شرطية أربح لان حاصله ان الله على الناس أن يكون البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغي أن يقدّر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه قد بمر (قوله وقد يضاف الى الطرف توسعا فيعمل فيما بعده الخ) أي فتكون حيفتد كالنون في انه برفع وينصب وبهم ذاتهم للمصدر المضاف خمسة أحوال وهذا صكه في مصدر الفعل المتعدي الواحد فان كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافة الى فاعله واضافته الى طرف متع فيه كالعجبني قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد او متعدي لاثني أو ثلاثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا المشبه الفعل فلا يظهر أن يقال لان اقتضا كبر أنسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ومن أعمال النون قول بعض العرب عجب من قراءة في الحوام القرآن أي من أن قرئ قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غير اعني الرفع بالمصدر النون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضي وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على أحد هـ ما فالرفع أحق والاكثر الواقع ما ذكرته انتهى وقال المصنف في حواشي الالفية أعمال المضاف في الفاعل ضعيف وكذا أعمال النون وأما دوال فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول تلخص ان عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا (قوله عجب من الرزق الخ) مصدر بيت هجره * ولترك بعض الصالحين فقيرا * (قوله في توابع الفاعل) ظاهر هذا جواز الرفع على المحل في جميع التوابع وفصل أبو عمر فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت (قوله الجرح لا على اللفظ) هو أحسن من الاتباع على المحل وقيد في التسهيل بما ذكر لم يمنع مانع قال الدماميني كما في العجب - نى اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجرح يؤدي الى العطف على الضمير المحذوف وبدون إعادة الخافض وهو ممنوع كما يستعرفه في باب التثنية (قوله والرفع جلا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن أو تلك عليهم لعنة والملائكة والناس أجمعون وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث أمر يقتل الأبر وذر الطفتين وأنشد سيبويه

بالعنة الله والاقوام كلهم * والاصلون على سعيان من جار

(قوله والنصب على المحل) أي وان لم يذ كر الفاعل خلافا لبعضهم (قوله ان قدر بان وفعل الفاعل) أي والرفع ان قدر بان وفعل ما لم يسم فاعله بناء على أن المصدر برفع نائب الفاعل ويقدّر بالحرف المصدرى وفعل ما لم يسم فاعله وهو ما ذهب اليه

فيعمل مل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجب من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (و) اعماله حال كونه (منونا) أي مجردا من أل والاضافة (أقرب) من اعماله مضافا بال لانه يشبه الفعل لكونه مذكرا (نحو) أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتعيا) أي أن يطعم يتعيا (و) اعماله مقرونا (بال) شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقتراءه بال (نحو) قوله

(عجب من الرزق المسيئ الهه) بنصب المسيئ ورفع الهه بال رزق الذي هو مصدر وعورض بأن الانسافة كالتعريف بال فلا بعدهما المصدر عن الفعل وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال (تمة) يجوز في تابع الفاعل الجبرور بالمصدر كعجب من ضرب زيد انظر كيف الجرح لا على اللفظ والرفع جلا على المحل وفي تابع المفعول كالعجبني أكل اللحم والخبز الجرح أيضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بأن وفعل الفاعل

جمهور البصريين ومشي عليه في التسهيل ومنه بعضهم لما فيه من الالباس لانه
يقادرون من صبغة المصدر وانهم المبنى للفاعل ومنه يؤخذ انه لا منع فيما كان فعله
ملازم للبناء للمفعول كز كم فيجوز أن يجني ز كام زيد ولا من الاتيان بحرف مصدرى
موصول بفعل مبنى للمفعول نحو ويجني أن يضرب زيد فظهر صحة جعل ما في قوله
تعالى فاصدع بما أقرر مصدرية وسط كلام أبي حيان واعلم ان الشارح لم يحل
في جواز الاتباع على المحل هذا خلافاً وحكاه في اسم الفاعل فلوهم الاتفاق عليه هنا
وليس كذلك فالتأنيؤ زه من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه أنه مر عاملاً
كافي الباب الرابع من معنى اللبيب

﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾

(قوله ولومني أو مجموعاً) كقول عنقرة * والناذر ين اذالم انهم مادمي * قدمي
منهوب بالناذر ين وهو ما تنبئ ناذر بالذال المجبة وقوله تعالى والذاكرين الله
كثيراً فان قلت لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص
بالأسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فاعدم نظرك الخلل الى صبغة مفردة
من حيث ذاتها بالخاق علامتي التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل
تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتام
(قوله لمن قام به) أي لذات مقام بها الفعل ولو قال لمقام به الفعل لكان أولى لان
ما جهل أمره مذكور بالفظ ما وعله قصد تعليب العاقل على غيره فان من لمن يعقل
(قوله على معنى الحدوث) أي الوجود بعد ان لم يكن يعني انه وضع لذات حصل لها
الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضار به معناه شيء ثبت له
الضرب بعد ان لم يكن وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث
كافي الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاستاذ الصفوي وهذا يخاف
ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق هي أكثر من ثبوت
الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لا اختلاف علماء النحو والمعاني
فتأمل ويمكن الجمع بحمل أحد الأمرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر
على الوضع فليتام وقوله ما شئت من مصدر فعل شامل للحدود وغيره وقوله من
قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما شئت
من قام أن يكون موضوعاً لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموشع له من غير
زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم اخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه

(و) الثالث منها (اسم
الفاعل) ولومني أو مجموعاً
وهو ما شئت من مصدر
فعل لمن قام به على معنى
الحدوث

والتثنية ودلائله على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفي تثنيته لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) إشارة الى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة مما وكس ما قبل آخره ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل لمبايئته الفعل حينئذ اذا تصغير الوصف من خصائص الاسماء فان لم يصغر ولم يوصف (فان كان) مقرونا (بال) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أي ماضيا وحالا ومستقبلا معقدا أو غير معقد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الأصل أن تكون فعلا كداء المضارب زيد أمس أو الآن أو غدا (أو) كان (مجردا) منها (فبشرطين) لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب (كونه) حالا أو استقبالا لتحقيق مشابهيته للمضارع (واعتمادا) ولو تقديرا (على نفي) نحو مضارب زيد عرا الآن أو غدا (أو) على (استفهام) نحو مضارب زيد بكر الآن أو غدا وهن خالد بشرا أم مكرمه أي أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو مضارب خالد الآن أو غدا

خرج بمقابله (قوله ويعمل عمل فعله) الآن اسم الفاعل نحو زاضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل وان الفعل لا تدخل اللام على معمله المؤخر وهذا يجوز فيه ذلك نحو ومار بك بظلام للعبيد وأن اسم الفاعل اذا كان خبرا عن متنى لا يعمل في مقدمه تقول هذا ضارب زيد وتاركة ولا يجوز هذا زيد ضارب وتاركة لان الفعل لا يصلح هنا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضاربين عرا وتاركة وجاءني رجلان ضارب عرا وتاركة (قوله ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل) قال المصنف في حواشي الالفية فان قلت فيما بالكم تقعون افعال المصغر وقد حكى أطنى مرتخلا وسوير افرسخا قلت ما أحسن قول أبي الطيب

وشر ما قصته راحتي قصص * شهب البراة سوا فيه والرخم

يعني أن الظرف وعديله يستوى افعال القوي والضعيف في العمل فمما قلن في عمل المصغر في غيرهما فان قلت مكيف أيضا منعوا افعال الموصوف وقد أجاز الكسائي أن ينادى ضارب أي تاركة وقال الشاعر

اذا فاق خطباء فرخين رجعت * ذكرت سلمى في الخليط المزابل

قلت الأول من كلامه مبني عن مذهبه فلا يتجيبه وأوله ان مالك على أن يأخذ خبرنا وليس بشئ لان الالاحذف موصوفا الاشياء مسموعا لانهم لم يتمكن من صفات والثاني قالوا بتقدير قدمت فرخين وقالوا أيضا لاجل مخالفتهم الاخفش اذ رجعت فيجب في التقدير اذ رجعت فاد خطباء قدمت فرخين رجعت فيفصل في التقدير بين الجملة المضمرة والمفعلة أجنبية وأخف الامرين ارتكاب الابتداء في فاق دأما عمله فلا لانه ليس أهلا له لعدم من علامة التانيث مع انه مؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر قدمت فرخين لانه ينزل ارتباطا رجعت بل رجعت الخبر ونظا جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبدية لان مقود ما هو على طريق الاستثناء وفي التصريح ان الكسائي قال في الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد افعاله وان الكسائي يحين افعاله بملقا وكلام بعضهم يقتضي خلافه لانه قال أجاز الكسائي أن ينادى ضارب أي تاركة دون أن ينادى ضارب زيد فاقوله دون كذا يقتضي انه لا يجوز افعاله الا اذا وصف بعد العمل وفي شرح التسهيل لمصنفه ووافي بعض أصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل لان ضعفه يحصل بعدوا اقبلها (قوله لا بد منها لصحة عمله في المنصوب) أي بخلاف عمله في المرفوع وظاهره ان عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والأول صريح به غيره وانه يرفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضي مضرا بلا خلاف

كما قال ابن عصفور لکن رد بان ابن خروف وشيخه ابن طاهر من معاصمه في المظهر
وطاها على طاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جني والشلوبين واكثر
المتأخرين انه لا يرفعوه وأما الثاني ففي المغنى ان الالطهران الجمع هو من معوا فائهم
الزيدان لغوات شرط الالكتفاء بالرفع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستفهام
لأن فوات شرط وهو الاعتماد وعلى ذلك يامرين ثالثهما ان الالطهران لا يعتمد
وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو لافعل في المنصوب لا لاطلاق
العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قائم أبو أمس وانهم لم يثبت شرطوا الصحة ونحو
أقامم لزيد ان يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما
يأتي بقوله نعم على مختلف ألوانه وانما عمل لرفع قد بر (قوله ومختلف ألوانه) أي
صنف أشار الى أن الاعتماد على المقدركا يعتمد على الملقوط به لكنه جعل الاعتماد
في الآية على الخبر عنه لمقتضى انه في التصريح انها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر
وكلاهما صحيح والنظري لا يرجح منه - ما لان الوصف المحذوف في الاصل مخبر
عنه وبحسب الظاهر لمخبر عنه انما هو الوصف بحسب الاصل (قوله ومختلف ألوانه) أي
باطالعاجيل أشار بقوله ومنه الى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما وهمه
كلام الالفية لان حرف النداء يعده من الفعل لئلا يكون في الالفية ادعاء ان النداء
مستوعب ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وذلك سادق ان المستوعب الاعتماد
على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز اضافته الى مفعوله) أي وما أشبهه كالخبر
لحي أنا كائن أخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز ونحوهما وأما
الوصف الذي لم يوجد فيه الشرطان فيحذف ما يليه لا غيره وما عداه أمره - مشكل
اذا يضاف اليه مرتين ولا يصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز الالفية برفي نصبه لانه
اكتسب بالاضافة الى لأول شبهها بحسب الالف واللام من حيث التعريف لان
الاضافة محذوفة بالنون من حيث انه لا يضاف وقال ابن الناطم المصحح ان نصب اسم
الفاعل بمعنى المضى اغير المفعول الاول هو اقتصاء اسم الفاعل اياه ولا بد من عمله
فيه قياسا على غيره من المقضييات ولا يجوز أن يعمل فيه الجرف فوجب النصب لئلا كان
الضرورية انتهى ونقص بقوله هذا ضارب اليوم زيد أمس فاهم لا يجوزونه وقيل
الفاعل في غير الأول محذوف واعرض أنه غير ماض في هذا لاطلاق زيد انما نطقا
لانا لم نقتصر في المفعول الاول فلا يجوز الحذف اقتصارا وان قدرناه فانما نصبه
وأوجب باوجه أحسنها انما يمنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين
(قوله ولان في تابع المجرور والخال) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز زجره لان شرط
الاتباع على الموضوع أن يكون يحق الاسالة والاصل في الوصف المستوي لشرط

ومختلف ألوانه أي صنف
(أو) على (موصوف) نحو
مصرن برجل ضارب عمرا
الآن أو غدا ومنه بالمالع
جبل أي بارجل أو على ذي
حال كجاء زيد كجاء
الآن أو غدا - ثم ان وجود
هذين الشرطين لا يوجب
عمله بل تجوز اضافته الى
مفعوله وقد فرئ بالوجهين
ان الله بالغ أمره هل من
كشفت خمره فان اقتصى
منه ولا آخره من نصبه ونحو
أنت كأمي فالنون بالآن
أو غدا ولان في تابع المفعول
المجرور باسم الفاعل ككتبت
جاء وما من نهض

منهم من كلامه أن اسم
الفاعل إذا كان بمعنى
الماضي أو لم يعتمد لم يعمل
وقد خاف في الأول السكائي
فأجاز عمله محججا بقوله
تعالى **وكلهم** (باسط
ذراعيه) فباسط بمعنى
الماضي وقد عمل في ذراعيه
النصب ولا حجة فيه لأنه
(على) إرادة (حكاية الحال)
الماضية بأن يفرض ما وقع
واقعا الآن فيعبر عنه
بالمضارع بدليل أن الواو في
وكلهم للحال ولهذا قال
وقلهم ولم يقل وقلبتهم
وخاف في الثاني الأخفش
فأجاز عمله (و) احتج بقوله
(خبير بنو لهب) فلا تلهما غيا
مقالة لهي إذا أظهر مرث
ولا حجة فيه لجواز عمله
(على) التقديم والتأخير
بجعل الوصف خيرا مقدما
ولما كان هذا الحمل يلزم
منه الأخبار بالمفرد عن
الجمع قال (وقد خبر
كظهري) في والملائكة بعد
ذلك ظهر وفعل على زنة
المصدر كالصهيل والتعيق
والمصدر يخبر به عن المفرد
والثني والمجموع فاعطى

العمل أعماله لا إضافة لاحقة بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله
فظل طهاة اللحم ما بين منضج * ضعيف شواء أو قد ير مجمل
وأجيب بأن الأصل أو طاحن قد ير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه (قوله
الجر على اللفظ) وهو الوجه إلا أن منع مانع نحو الضارب الرجل وزيد كما علم من
باب الإضافة وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بأنه يغتفر
في التواني ما لا يغتفر في الأوائل نحو رب رجل وأخيه وأى فتى هجاء أنت وجارها
واحتج لهم بأن العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه وإنما
جاز ما أورده المحقق لأن إضافة في تقدير الانفصال إذا التقدير رب رجل وأخيه
ولاسبيل إلى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط
في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أى متون
وقوله أو فعل أمامض أو مضارع أو ضمير الوصف أرجح لأنه مطابق للمذكور
ولأن حذف المفرد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب بأشعار ما ذكر
جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المحرر وإذا لم يكن عاملا وان كان كلام
الشارح انما هو في العامل (قوله بأن يفرض ما وقع واقعا الآن) قيل وإنما يفعل
ذلك في الماضي المنعرب كأنك تحضره للعناط وتصوره فيعجب منه وقيل
معنى حكاية الحال أن تقدير نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت
تلفظ به إذ ذلك كافي قولهم دعنا من تمرنا وردنا المقصود بحكاية الحال حكاية
المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الخ) لا يخفى
أن الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر أن الشرطين انما هما العمل في
المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد أو عمل المصنف في هذا
الكتاب يرى أن الاعتماد بشرط العمل مطلقا وإن حقق في المعنى خلافه فكان
ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبع على مقالة في المعنى وأعلم أن
عمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لأن المرفوع انما يسمو بالخبر إذا اعتمد
على ما في المعنى فالبيت من مشكلات باب البتداء والخبر من مشكلات باب الفاعل
(قوله ولو لم تني أو جموعا) سواء كان جمع تعجب أو تكسیر وهو في التثنية وجمع
التعجب أقل إسلامة منظم الواحد فلما جازاة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للبالغة
والتكثير) هما متعاربان فالبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية قال
الشاطبي في شرح الانشبه هذه الأمثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام
أحدها هذا الذي ذكره والثاني أن تأتي للبالغة في الصفة لا في كثره الفعل

كذلك وان اذا دخلها معنى التسبب نحو قول فان معناه المبالغة في القول
وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذى كذا كانه يقول ذوقول أو على الباء
كانه يقول قولى في قول فهذا ليس على معنى الفعل بل على معنى كذا نص وطامث ولذلك
لا تدخلها الياء لاؤثرت فاذل لا تعمل عمل الفعل أصلا لاندخلها من معنى التسبب
كما لا يعمل نحو تمار والشافئان تاتي غير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كرم
وشرف فهو شريف وصدئ فهو صدئ وما أشبه ذلك مما هو جار على فاعله قياسا
في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا بدلا من فاعل (قوله
الثلاثي) فبدل ذلك لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل والعمل في فعال
أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الاسم (قوله على جواز اعمالها)
أى بالشروط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضي بدون ال و زعم ابن طاهر وتلميذه ابن
خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من ال اقوتها بالمبالغة ولان السماع
ورد بذلك وجرى على ذلك الرضى وهو مردود لان دلالتها على المبالغة متعددة لها
من شبه الفعل وما أودعه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على
أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذي حوالت عنه ومن ثم رد قول كثير من
الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه الطاهر لغيره فان الطهور رخصة بدليل ماء
طهورا وهو محمول عن طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبورا
مكذلك لانه عن صابر بخلاف طوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى وأجيب أما أولا
فذكر ابن فارس انه مع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلبا يقول الطهور الطاهر
في نفسه الطاهر لغيره انتهى وفي الحديث هو الطهور ماؤه بعد قولهم أتوضأ بماء
الجروفيه وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وعن الثاني بأنه انما يتخذ فاعلا
وفعولا في التعبير اذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة
التكرار كصبر وصابر ولا يمكن الفرق في طهور وطاهر من غير جهة التعدى وكان
الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لا فادتها ما يفيد مكررا) هذا معنى على ان
الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريري وذكر ان من سئل لهم
لمن يكثير السؤال سأل وسأله وان السواب سئل وسأله وقد ردها
فقال خاص بالكثير وفاعل عام في القليل والكثير انتهى وحينئذ فهمى عن
فاعل في التنصيص على الكثرة قال الشاطبي في شرح الالفية اسم الفاعل دال على
الفعل كثيرا كان أو قليلا فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثروا من وقع منه فعل ما
لكونه من جهة وقوعه لا لشعاره بخصوص فعل فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة
وشهوا لها ما لا دلالة عليها ففعل في الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة

الثلاثي (الى) صيغة (فعال)
بتشديد العين كضراب (أو)
فعل (بفتح الفاء كضروب
(أو فعلا) بكسر الميم
كضراب والتحويل الى
هذه الثلاثة (بكترة) ولهذا
وافق جميع البصريين
سبويه على جواز اعمالها
(أو فعلا) بكسر العين
وبعد ياء كمسيع (أو)
فعل (بكسر العين من غير ياء
كحذر والتحويل الى هم
بقلة) ولهذا منع بعضهم
اعمالها وأما الكوفيون
فذهبوا الى العمل الخمس منظر
الى أن لا تجارى الفعل
وزادت عليه بالمبالغة فبعد
شبهها عنه وقد روي المنصوب
بدها عا لا والهجج جواز
اعمالها حملا على أصلها
وهو اسم الفاعل لا فادتها
ما يفيد مكررا ولور ود
السماع به (نحو) محكا

سبويه

(أما الفعل أنا شرب) بنصب العسل وأنه مختار بوائكها وقولهم (٢١٨) إن الله غفور ذو نيب العاصين وإن الله

تجميع دعاء من دعاه وقوله
أتأتى أنهم مخرقون عزي
والمشهور أن هذه الأمثلة
لا تتفاوت في المبالغة (و)
الخامس منها (اسم المفعول)
ولومته في أوجب، وعما وهو ما
اشتق من مصدر فعل لمن
وقع عليه ومنه قوله
(كفهر وب ومكرم) إشارة
إلى أنه يصاغ من الثلاثي على
زنة مفعول ومن غيره على
زنة المضارع جميع مضمومة
في أوله وفتح ما قبل آخره ولا
يصاغ من اللازم إلا بعد أن
يعدى بحرف الجر إذا ليس
له مفعول كمرور به أو
بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى
حينئذ ولا يجمع كالفعل
بخلاف المصوغ من المتعدى
(و يعمل عمل فعله) المبني
المفعول فيه رفع نائب الفاعل
تقول زيد مضر وب عبده كما
تقول ضرب عبده ومساواه
مما يتعلق بالرفع إن كان
منصوبا بالنظا أو محذورا
(وهما) أي المثال و اسم
المفعول (كسم الفاعل)
في جميع ما اشترط فيه لجهة
عمله حتى في عدم التصغير
والوصف ولك في اسم المفعول
خاصة اضافته إلى مرفوع

لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل تقبين أن كل واحد منها بديل من فاعل في المعنى
(قوله أما العسل فأنشرب) فيه دليل على جواز تقديم مفعولها (قوله أنه مختار
بوائكها) مختار بالخاء المهملة مبالغة في تاحر البوائك جميع بأكسكه وهي الهيئة
الحسنة من النوق (قوله وقوله أتأتى أنهم مخرقون) صدر بيت لبيد الخيل بحز
* بحاش الكرمين لهم فديد * والشاهد في نصب مخرقون مخرقون جميع
مخرق بالزاي مبالغة في مازق وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه
وبحاشي عنده وقوله بحاش جميع بحش وهو الحمار الصغير خبره بيتي أحمد خذوف
أي هم بحاش والكرمين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والتقدير التصويت
وفي الكلام تشبيه بالبع لا لاء القوم بالبحاش السكاكين في هذا الموضع أو استعارة
على الخلاف في نحوه (قوله والمشهور أن هذه الأمثلة الخ) ذكر الحار يرى
أن العرب بنوا من فعل مرة فاعلا كقتال وشارب ولسن كر والفعل فعلا
كقتال وقتال ومن بالغ في الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو صبور ولن اعتاد
الفعل فعلا كمر أدمز كار أومنياب أو معقاب إذا كان عادتها أن تلبس
الذكور والأناث أو نوبة كذا ونوبة كذا ولن كان آلة للفعل وعدة له مفعلا وكتب
عليه ابن بري هذا الذي ذكره سيوي به فعول وفعال لا تعرفه النحويون وكذلك
مفعالا كلها بمعنى واحد نحو ضرب وب وضرب وب مضرب

اسم المفعول

(قوله من وقع عليه) أي لذات ثامن حيث وقوع الفعل عليه فضر وب موضوع
لذات ما وقع عليه الضرب وفي التعبير عن ماض في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من
مصدر فعل شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر وقوله من وقع عليه مخرج لما
عدا الحدود (قوله في جميع ما اشترط فيه لجهة عمله) أي النصب على ماض وكان
الظاهر أن يقول في أنهما إذا كانا بالعلاما مطا والافيا الشروط المتقدمة (قوله)
ولك في اسم المفعول خاصة يريدان هذه استثنى من تشبيه باسم الفاعل فانه خالفه في
هذا الحكم وذلك أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه لجهة فلا تقول هذا ضارب
أي به زيد لأنه إضافة الشيء إلى نفسه إذ كان مدلول ضارب هو الارب وكان الأصل
في اسم المفعول أن يجري مجراه في أنه لا يضاف إلى مرفوعه لجهة لكن لما كان إذا
تعدى إلى واحد كما هو شرط المسئلة وان أطلق الشارح إذ لا يمتنع في غير المتعدى
الإضافة والمتعدى لا كثرط الب جمعناه للنصب فيكون معنى العلاج باقية فيه وشرط
اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف ويتناسى فيه العلاج وإن لم

يذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدى لاكثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببها فلا يظهر له عمل في شيء الا في السببي أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه مجاز فيها والمراد انه انفراد يجوز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والافاهيم الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب فيمن نسب أبوه بفتح واو عالم أن ابن مالك صرح بأن اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافة لمرفوعه ان كان من قامر اتفاقا أو من متعددا لو اختلف على خلاف أما اذا كان متعددا بالاكثرون واحد فاطلح قواعده لا يجوز والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حجة من صفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف في التوضيح في باب أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة ان الفاعل اذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالة على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة لم يعتبر وان تعريفه بالدلالة على حدوث وان وقع للتحديد في ذلك ما فيه خفاء فهو وارد على الثبوت لا يصير وقوع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولذا رسالة حسنة في ذلك بحث فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضروب عبده الخ) مثله في شرح الالفية لابن الناطم ونقله المصنف في الحواشي وقال وعندي انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يؤل الى الاخبار عن زيد بأنه مضروب وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقام فان من جملة مقاصده لا يمنع ان يقال فيه محمود المقاصد

الصفة المشبهة

(قوله في أمور ستأتي) هي الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفصيل ومن ثم لم يحز في مشيخوا ومعلو جاء من الشيخ والعلم أن يعمل الرفع خلافا للفراسي لانهم لا يفرقون التأنيث واليسا جارين وأجاب الفارسي عن الثاني بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبهة للجارى لانه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبهه بجار انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصل لا المشابهة كما يأتي (قوله ولهذا سميت بعمل النصب) أي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فيعمله بطريق الاصل (قوله ولكونهم أخذوه من القاسم) أي اصالته أو عروضا كما في رحمن ورحيم واسم الفاعل المتعدى لو اختلف اذ قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر فانها لازمة بالتثنية أو النقل الى فعل ضم العين

والاصل مضروب عبده
فجاءت الاسناد ثم أضفت
وهو حجة في جاري مجرى الصفة
المشبهة (و) السادس منها
(الصفة المشبهة اسم الفاعل
المتعدى لواحد) في أمور
ستأتي ولهذا سميت بعمل
النصب وان كان الاصل
أن لا تعمل لمبايتم الفعل
بدلائم على الثبوت
ولم يكون مأخوذة من القاسم
(وهي الصفة المصوغة) من
فعل قاسم (الغير تفصيل
لافادة) نسبة الحدث الى
موسوفها على جهة (الثبوت)
فأذا قلت زيد حسن فعناه
أخبار الحسن به

(قوله واسم قراره) استشكل بمماصر حبه أئمة المعاني من أنه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من التثبيت وجمع بأن للاسمية دلالتين إظنية على مجرد التثبيت وحقليته على الاستمرار والماضي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا اعتماداً لأن الأصل في كل ثابت استمراره (قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على صيبل الاطراد) ظاهره أن الصفة لا تبدل على الحوادث وفي التصريح بما يقتضي أن تبدل عليه لأنه لما قال في التوضيح في باب انفية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بجميع الصفات صفات مشبهة قال إذا قصد بهما الحدوث انتهى وهو يدل على أن التحويل إلى الفاعل عند قصد الحدوث ليس واجباً نعم إذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدل لا شيء ذكره وهذا المراد بتحويل الصفة المشبهة إلى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد بمماصر) أي في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى وذكر المصنف في الحواشي أنها لا تنصب المفعول المطابق فيعارض قول النهاية أنها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لأنه من ضروريات وضعها للتثبيت فلا يمكن اشتراطها فيها لأنه كتحصيل الحاصل ثم الاعتماد شرط فهم امطاعة على الأصح من أن اللاحقة عليها معرفة ومالم تكن صلة لأن كانت موصولة (قوله من اللازم) أي ولو بطريق العروض كما مر (قوله ومجارية) هذا بناء على ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه وهذا ذهب الرخنجري وابن الحاجب إلى أنها لا تكون مجارية وهو ظاهر كلام أي على في الإيضاح ورد ابن مالك بظاهر القلب ونحوه قال المرادى ولقائل أن يقول إن ضمها أو مطلقاً ومنبسطاً ونحوها مما يجري على الفاعل اسماء فاعلين قصد بهما التثبيت فعملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما علت من باب اسم الفاعل (قوله لا يتقدم معمولها) أي دائماً فتوله بخلاف منصوبه أي اسم الفاعل فإنه قد يتقدم منصوبه في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيد يضارب إذا كانت فيه آل وقد جاء ما طاهره التقديم على ما فيه آل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فإن كان اسم الفاعل مجروراً بإضافة أو بحرف جر غير زائد ونحو هذا غلام قابز زيداً ومضرب يضارب زيداً فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد ونحوه ليس زيداً يضارب عمراً فيقول عمراً يضارب ومنع ذلك المبرد هذا وفيه المعول بالمنصوب لأنه محلى التمييز

ويدل على ذلك تحويل الصفة على صيبل الاطراد إلى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما في في حسن حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق به مدررك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما يمكن أن يكون النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثبت وتمييزه بأمور منها أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها أن الزمن الحاضر الدائم أي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها أنها تكون غير مجارية للخارج في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبني من الثلاثي (كحسن وظريف) مجارية له نحو (طاهر وضامر) واسم الفاعل لا يكون الا مجارياً (و) منها أنها لا يتقدم معمولها المنصوب عليها (و) فاعل اسم الفاعل في الفعل بخلاف منصوبه ومن ثم صبح النصب في

أد المرفوع والجزور لا يتقدم بهما لأن الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف (بقوله يجوز يد أناضار به) أي لأن ما يعمل في المتقدم عليه
يصح أن يفسر عاملاً ثم انه كان الصواب أن اضارب بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون
من مسئلة تقديم منصوب باسم الفاعل بل من عمله محذوف وهو ستأتي في كلامه
وهذه العبارة وقعت في الأوضح هكذا فقلها غافلاً عن كونه لم يذ كر في المرفوع
مسئلة الحذف وانه أراد التفتية عليها بقوله ولهذا الخ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً
(قوله في يجوز يد أي وجهه) فلا يجوز نصب الابد بصفة محذوفة معقدة على
ز يد يفسرها المذ كورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لأن الصفة المشبهة لا تعمل في
متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملاً فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة
خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الابد زيد بحسنه بنصب الوجه (قوله أي اسمها ظاهراً)
فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً مفعولاً كقوله حسن الوجه
طلقه أنت وفي الحرب كالح مكفه قال المصنف في الحواشي عند قول الألفية وكونه
ذا سببية وجب فيه نظران معمول هذه الصفة قد يكون ضميراً أو الضمير يذ كره
النحاة في مقابلة السببي قال الصيرى الصفة المشبهة تعمل في شيئين ضمير الموصوف
وما كان من سببه ويحتمل أن يقال احترز بالسببي عن الاجنبي فقط فيدخل الضمير
لأنه ليس باجنبي وقد أشار إلى هذا من قال يعمل في السببي دون الاجنبي انتهى
فكان ينبغي للشارح أن يعمم في السببي ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على
الشارح أقوله الآتي والمراد بمعمولها الخ وعملها في المرفوع ليس بحق النسبة لأننا
نقول ثالثاً بالنسبة لتقدمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد أو بالنسبة فلا اشتراط
كونه سببياً فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به إذا كان العمل حسناً
نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على
تقسيم عملها إلى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تنهت أي نعم يرد أنها تعمل
في الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتي (قوله ما عملها فيه بحق الشبه)
وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقبضه ذلك
أن مرفوعه لا يشترط أن يكون سببياً وهو ما صرح به الشاطبي في شرح الألفية
والرئسي وعبارة الرضي تعمل في غير السببي إذا كان في معمول آخرها ضمير
صاحبها نحو برجل طبيب في داره ومثله وكذا إذا عقدت على حرف الاستفهام نحو
أحسن الزيدان وما تبع العمران فأنما الإصاحب لها هنا حتى تعمل في سببه
أنه بي وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذي اسلفناه لأن ذلك يفرض في غير
هذه الأمثلة تدبر (قوله ومنها أن معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قدم حيث قال

فجوز يد أناضار به وامتنع
في يجوز يد أي وجهه
(و) منها أن معمولها
(لا يكون أجنبياً) بل سببياً
أي اسمها ظاهراً متصلاً
بضمير موصوفها ولو تقديرها
كما في يجوز يد حسن وجهها
أي منه فلا يقال زيد حسن
عمرها كما يقال زيد ضارب
عمرها لأنها مأخوذة من
فعل لازم وقد جرت على
الاسم فلا تنضمي حيث لا
ضمير أو سبب كقوله في اسم
الفاعل اللازم والمراد
بمعمولها ما عملها فيه بحق
الشبه ولا يرد ذلك فخرج
أدجمها في الظرف وعدله
لما فيها من معنى القول
ومنها أن معمولها مشبه
بالمفعول به

ليكن النصب هنا هنا الخ (قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل
الحسن الوجه نفسه وهذا قوى البدن والرجل مريح سديو به بأن ذلك متنع وان لم
يسمع وأجازه القراء هذا إلى موضع الرفع وأنه في موضع النصب نحو هو وحسن الوجه
والبدن فمواكلهم على أنه لا يجوز وأما في اسم الفاعل فيجوز وان اختلفوا في
تأويله فقبل على الموضع وقيل بانها عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجه لأن
إن أنصرت فعلا فالفعل لا يشبهه أو وصفا فالفعل المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف
اسم الفاعل وشمل قوله وغيره الصفة وقضية أن مع موهل يجوز أن يوصف ونص
الزجاج وبعض المغارب على خلافه وإن استشكل في المعنى بالخديث في صفة
الرجال أغور عينه المعنى لأنه يمكن أن يكون شاذاً ومن هذا يظهر أنه كان ينبغي
لشارح أن يذكر أولاً فيما امتازت به أن معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بأنه يتبع
غيرها ثم يذكر أن التابع لا يراعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو طرفاً) قال أبو حيان
ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بينهما وبين معمولها امر فوعا ومضرباً
منهجة لهم الأبواب انتهى وكأنه أراد أن اسم المفعول هذا الملق بالصفة المشبهة (قوله
وإنما لا تعمل محذوفة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال
الارتشاف ثم المعمول أمان يكون ضميراً أو ظاهراً إن كان ضميراً امر فوعا متصرف
الصفة أو غير مرفوع وبأثره الصفة خالية من أل غير متصل بها ضمير غير الضمير
مجرور نحو حسن الوجه جميله وأجاز القراء التنوين والنصب فتقول جميل أياه
أو متصل بها ضمير غير فأنصب على التشبيه نحو ما روى الكسائي هم أحسن الناس
وجوهاً وأنضروهم ولا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوهه ومقرونة بال
وهي متصرفة في الأصل نحو الحسن الوجه الجميله في هذا الضمير خلاف قبل في
موضع نصب وقيل في موضع جر وقيل بالنصب على حسب أعراب الصفة في نحو
الحسن وجهها الجميله الهاء في موضع نصب عند سديو به يظهر من كلام القراء ترجيح النصب
يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة في الأصل وقربت بال نحو الحسن الوجه
الأحمر فالضمير في موضع نصب عند سديو به يظهر من كلام القراء ترجيح النصب
على الجرو عن المسند الجروان لم تقترب بال نحو رأيت رجلاً حسن الوجه أحمر تعين
الجر وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يحرفه أحد من القدماء
النصب إلا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك إذا قصدت الإضافة
قلت مررت برجل أحمر الوجه الأصفر وإن لم تقصد الإضافة قلت لأصفره (قوله
ولا تعرف بالإضافة دائماً) أي واسم الفاعل قد تعرف بالإضافة إذا كان بمعنى
الماضي أو أراد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي

ولا يراعى له محل بالعطف
وغيره ولا يصل بينه وبينها
بفعل ولو طرفاً وأنها
لا تعمل محذوفة ولا تنصب
الضمير ولا تعرف بالإضافة
دائماً

غير ضعف ولا قوة في الكلام
وأن ال الداخلة عليها حرف
تعريف واسم الفاعل على
الخلاف منها في ذلك كله
(و) لمعمولها بالنسبة لمعملها
فيه ثلاث حالات أحدها
أن (يرفع على الفاعلية)
باتفاق بعد إخلالها ضرورة
من ضمير موصوفها كزيد
حسن وجهه (أو) على
(البدال) عند بعضهم من
الضمير فيها (و) ثانيها أن
(ينصب على التمييز أو) على
(التشبيه بالمفعول) به أن
كان نكرة كزيد حسن وجهه
أو عليه فقط إن كان معرفة
كزيد حسن الوجه ولهذا
قال (والثاني معنى في المعرفة
(و) ثالثها أن (يخفض
بالإضافة) أي بسببها كزيد
حسن الوجه إلا إذا كانت
الصفة بال وهو مجرد منها
والإضافة كالحسن وجهه
أو مضاف للمجرد منها
كالحسن وجهه أب أو مضاف
لضمير الموصوف كالحسن
وجهه أو لمضاف لضميره
كالحسن وجهه أي لا ممتنع

الجامعي وانظر هذا مع قولهم إن إضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضي
وغيره كشروح التفسير بل بدلتها على الاستقرار بل ومع قول التوسيع إن اسم
الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون
إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب
في كون الإضافة لفظية لأن دلالة على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة
المشبهة فلا يتم على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبهة
(قوله وإنما توثب بالالف) أي كالتوثب بالياء وأما اسم الفاعل فلا يوثب بالياء
(قوله من غير ضعف ولا قوة) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه انما يضاف إلى مرفوعة
على ضعف وقلة فتعز يد كتاب الأب وهذا انما يظهر إذا لم يكن في هذه الحالة صفة
مشبهة (قوله حرف تعريف) أي على الأصح وبقي عليه مما عتاز به ما ذكره المصنف
في الحواشي وهو مبنى على هذا الأخير وهو أنه لا يجوز الحسنة أو حواها ولا الحسنة أو
وجهها يحذف الثوب مع النصب لانه قصير وذلك فيما عزم بعض المغاربة وقال ومن
جاز ذلك فهو مخطئ لأنه لا يسمع بذلك ولا قياس يقتضيه لأن المسوغ لذلك في اسم
الفاعل انما هو الطول بالموصول والصلة أو ال هنا ليست موصولة لأن الموصول هنا
لا يكون في تأويل الفعل لأن الفعل لا يشبه وظاهر كلام سيدي به جواز ذلك (قوله
أو على البدال) أي يدل بعض من كل ويرده حكاية القراء مررت بأمرأة حسن
الوجه وحكاية الكوفيين بأمرأة قويم الأنف وأنه يجوز بجل مضروب الأب بالرفع
وليس هذا البديل كالأول ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو علي الفارسي
(قوله أي تشبها) فلا ينافي أن الصبح إن العامل للخفض المضاف لا بالإضافة
ولا الحرف المقدر (قوله إذا كانت الصفة بال وهو مجرد الخ) محله إذا كانت الصفة
مفردة إذا التثنية والجموعة تجوز إضافة إلى ما ذكره حصول الفائدة من التخفيف
يحذف النون وفي الرضي به دلالة وجه الامتناع في الصور الأربع ما نصه وأما
الثني والجموع نحو الحسن وجهه ما والحسنة أو حواها وجههم فالتخفيف حاصل في الصفة
فيجوز عند سيدي به أن يكون على قبح كافي حسن وجهه على ما ينبغي من الخلاف (قوله
كالحسن وجهه) أطلقوا الامتناع هذا التركيب ولم ينظروا إلى إمكان أن الأصل
بالرجل الحسن وجهه أو وجهه أي فيكون المضاف فيها مضافا لضمير ال أو مضاف
لضمير ال إلا بعين أن يكون الأصل بزيد الحسن وجهه وقد نص في التمهيد على
جواز مررت بالرجل الحسن وجهه أن كان قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف

إضافة ما فيه ال لشيء من ذلك وإذا خفف المعمول بالإضافة فلا يخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لأن الخفض
ثامني عن النصب لأن الرفع التلازم إضافة الشيء إلى نفسه إذا الصفة عين مرفوعة في المعنى وغيره نحو ما رأيت
أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها

في صفة فان الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم
 ولم تضاف وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحبيب وجهه اذ العود الى
 ما قبله ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذ ارفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن
 افرادها وتذكيرها واضدادها) أي وأما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وتزيد
 أنهي صورها بضمهم بالتعالي ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا
 ومائتان وستة وخمسون صورة فانظر الضمير (قوله فالتعجب أربع صور) ضابطها
 أن ترفع الصفة مطلقا المنكرة وتحت هذا أربع صور حسن وجهه والاب الحسن
 كذلك وهي مع قبحها جائزة في الاستعمال اقيام السببية في المعنى مقام وجودها
 في اللفظ لان المراد من الحسن وجهه الحسن وجهه له وأوردناهم عدوا في أمثلة الحسن
 الحسن الوجه مع انتفاء السببية في اللفظ فيها ويمكن أن يجاب بجمع انتفاء السببية في
 اللفظ لان ال قائمة مقام الضمير عند السكوفين وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم
 وان شئ ابن الناطم والمصنف في باب الاضافة على ان كلام من الرفع والنصب في باب
 مررت بالرجل الحسن الوجه قبيح وان في الجرح تخلصا من ذلك فانه مبني على رأيي
 البصريين كما أن هذه الصورة قبيح مبني على ان معناه مطلقا لا يكون أجنب
 ولو مرفوعا وتذكر ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها ان تنصب الصفة
 المنكرة المعرفة مطلقا وتختص صاحب الضمير أو صاحب صاحبها فالاولى نحو
 حسن الوجه والثانية حسن وجه الاب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه
 أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه ووجه الضعيف ان في
 النصب اجزاء الوصف القاصر بحرى المتعدي وبهم اذ عبر عنه المصنف في باب
 الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجراء لازم عرفت الصفة أو سكرت فلم خصوا
 الضعيف بكونه منكرا وأجاب الشهاب في حواشي الاشعري بان في الصفة المعرفة
 اعتمادا على ال وان كانت معرفة لا موصولة لانه قبل بانها موصولة فروعى ذلك
 القول ~~لكنه~~ مناف لما صرح به المصنف أول باب الاضافة من قبح الرفع
 والنصب في مررت بالرجل الحسن الوجه وان في الاضافة تخلصا منها ما انتهى
 وأقول الاعتماد على ال لا يدخل له مع تصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك في
 عمل الرفع ان قبل ان ال موصولة لا محالة لا يحتاج في عمل الرفع الى اعتماد على
 غيرها وفي الجرح شبه اضافة الشيء الى نفسه وأورد على ذلك انهم عدوا من صور
 الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه بالجرح في ذلك شبه اضافة
 الشيء الى نفسه ويمكن الجواب بانه ~~يكون~~ في صورتين هاتئنا العدول الى الرفع
 ولا محذور بخلافه في تلك الصور لكن يرد أنه يمكن في الصورة الاخيرة العدول الى

مع قطع النظر عن افرادها
 وتذكيرها واضدادها
 ست وثلاثون صورة لان
 الصفة اما منكرا او معرفة
 وهي اما رافعة او ناصبة او
 جارية فلهذه ست حالات من
 ضرب اثنين في ثلاثة
 ومعها ما له أيضا ست
 حالات لانه اما بال كالوجه
 او مضاف لما قبله ال كوجه
 الاب او للضمير كوجهه او
 مضاف لمضاف للضمير كوجه
 أسه او مجرد من ال والاضافة
 كوجهه او مضاف للمجرد
 منها كوجهه أب فالصور
 ست وثلاثون صورة من
 ضرب ست في مثلها الممتنع
 منها الاربع التي استثنيت
 والبقية جائزة الا ان فيها قبيحا
 وضعيفا وحسنا فالتعجب
 أربع صور والضعيف ست
 والباقي حسن

وأخره لان عمله في المرفع
الظاهر غير مطرد كما
ستعرفه (وهو الصفة الدالة
على المشاركة والزيادة)
لصاحبها على غيره في أصل
الفعل وشرط التفضيل أن
يكون على وزن أفعل سواء
صينغ من فعل لازم
(كأكرم) أم من متعدّد
كضرب وأعلم ولا يرد خسر
وشرقاها للتفضيل لان
أصلها أخبر وأشر تخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال
وربما جاء على القياس وأما
قوله * وحب شيء الى الانسان
مأمنه * فضرورة ولا يصاغ الا
مما صينغ منه فعل التعجب
كسبأني في بابه (ويستعمل
بمن) ولو تقدير اجارة للفضل
عليه اذا جرد من آل والاضافة
نحو أنا أكثر منك مالا
وأعز نفرا وهي لا تبدأ
الغاية ارتفاعا وانحطاطا أو
للمجاورة ولا يوصل بينها
وبين مجرورها بأجنبي ولا
يجوز تقديم معها على اسم
التفضيل الا ان يكون اسم
استفهام أو مضافا الى
استفهام فيجب حينئذ
كمن أنت أفضل ومن غلام
من أنت أجمل

التصبيبل وفي الأول العبدول الى المرفع بناء على ان ال قائمة مقام الاضافة الى
الضمير وبالجملة والمقام لا يتخلو عن الاشياء (قوله وبيان ذلك يطلب من
المبسوطات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع
غاية التحرير والاتقان

* اسم التفضيل *

قال المصنف في حواشي القهبل الاحسن الترجمة بأفعل الزيادة لانه قديني بما
لا تفضيل فيه نحو أنجل وأجمل ويمكن أن يحاب بان هذه العبارة في الاصطلاح
صار اسماء للدال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهم لم
يشتمان من فعل خواف لفظهما فعلى هذا فمما شروذان حذف الهمزة وكثرهما
لان فعل لهما (قوله وربما جاء على القياس) كقوله * بلال خير الناس وابن الأخير
(قوله ولو قدرا) أي لعلمهما كافي وأعز نفرا (قوله ارتفاعا) في نحو أفضل منه (قوله
وانحطاطا) في نحو شر منه وهذا قول سيويه والمبرد الا أن سيويه أشار الى انهم
ذلك تقديم معنى التبعض فقال في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وبطل
ابن مالك افادتها التبعض بعد صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما
فحواله أعظم من كل عظيم والابتداء لانه لا يقع بعدها الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد
قال المرادى وليس بالازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لانه لا يعلم اوله لانه
لا يتحدد الاخبار به ويصير ذلك بلوغ في التفضيل اذ لا يتقف السامع على محل
الانتهاء (قوله او للمجاورة) هو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل فان القائل
زيد أفضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل (قوله كمن أنت أفضل)
كذا مثل ابن مالك في الافية ومثل المصنف في التوضيح قوله أنت عن أفضل قال
شارحه وتمثيل الموضع أحسن لما في تمثيل الناطم من افضل بين العامل ومعموله
بأجنبي لان المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسبأني انه
لا يوصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لانهم ما يجزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل
الموضع تأخير ماله صدر الكلام عن صدرية لان ذلك انما يتبع بالنسبة الى العامل
فقط اه وفي قوله انما يتبع الخ نظرون وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذي
الصدر مع عمله لفظا فيه نحو صحيفة أي يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال العدارة
في سورة الاضافة صارت للمضاف لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد
والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثاني انهم سر حوافي
صور جمع تقديم معمولا ذي الصدر اذ لا يخرج عن صدرية من ذلك خبر ما النافية

للفضل وجوبا (فيقرء
ويذكر) في هذه الحالة
وكذا في التي قبلها وجوبا
وان كان الفضل بخلاف
ذلك فتقول في الحالة الاولى
زيد او هذا والزيد
والهندان او الزيدون او
الهندات افضل من عمرو
واما قوله

كان صغيرا وكبري من
فراقها فاما الحسن اولم
يقصده حقيقة المفاضلة وفي
التي قبله يدا افضل رجل
والزيدان افضل رجلين
والزيدون افضل رجال
وهذا افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات
افضل نساء واما قوله تعالى
ولا تسكنوا اول كافرين
فالغدير اول فريق كفرا
ولا يمكن كل منكم اول
كفرا (و) يستعمل مقرونا
(بال فيطابق) وجوبا
موصوفا افراد او ذكرا
وفرعا ما تقول زيدا افضل
والزيدان الافضل لان
والزيدون الافضلون او
الافاضل وهذا الفضلي
والهندان الفضليان
والهندات الفضليات
او الفضل

لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان الذي يتحصل من كلامهم انه
يتمتع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في انقضاء الامساك بالامر أو ما هو أحد
اركان جملة واعلم انه تعارض في هذه المسئلة امران تأخير ماله الصدر ان آخر
معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم وزج ابن
مالك التقديم محاذرة على منصب ماله الصدر لان التقديم معمول افعل عنه كما اشار
له بقوله ولدي اخبار التقديم زراورد وفيما سلمك المصنف في التوسيع بقا
المحذوران كالا يخفى لكن فيه السلامة من الفصل بين افعل ومعموله بالاجنبي
وقد يقال ان افعل ومعموله كالضاف والمضاف اليه فهلا قد بدأ على الابتداء وتكون
الصدارة سر لا افعل من معموله الا ان يقال تلك الصراية خاصة بالاضافة وقد دفع
هذا بتقديم معموله عليه فكان يقال عن افضل انت ولا يلزم على ذلك شيء وهو
المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شأن ان افعل مع معموله مفرد لا جملة
ليقال يكفي صدره في جملة نحو زيد ان داره بقي ماذا كان الاستفهام بالهمزة
نحو ان زيدا انت افضل فهل يجب التقديم ايضا ويجه ان يقال ان اريد الاستفهام
عن الفضل عليه وجب التقديم فقد قرر في المعاني ان المسؤول عنه بالهمزة هو
ما يلزم فيجب التقديم ليكون المسؤول عنه هو الذي ولما وان اريد الاستفهام عن
الفضل وجب التأخير فتقول انت افضل من زيد بلها المسؤول عنه وفاء بالقاعدة
(قوله ومضافا لتكررة مطابقة الخ) لا تكون التكررة مضاف اليها افعل الامن
جنس ما ذكرنا اليه افعل فلا يقال زيد افضل امرأة لان افعل بعض ما يضاف اليه
(قوله وكذا التي قبلها) لا تظهر رلا افضل بكذا احكامه بل الاظهر ان يقول في هاتين
الحالتين (قوله فاما الحسن) أي حيث انت صغيرا وكبري وكان يجب ان يقول كان
اصغرا وكبريا تذكرا وكان يأتي بال أو الانثى ولا يأتي بمن (قوله اولم يقصد
حقيقة المفاضلة) فهو كقول العرويين فاصلة صغيرة بفاصلة كبرى وقول الفرزدق
* وانتم ما اقام الاثم * أي لاثم وهذا يدل على أن الجرد كالضاف لمعرفة يؤول
بما لا تفضل فيه فيطابق وتدنص على ذلك في التمهيل قال في المغني وقيل بعضهم
ان من زائدة وانما مضافان على حد * بين ذراعي وجهه الا سدد يرد ان الصحيح ان
من لا تتعسم في الايجاب ولا مع تعريف الجور وانتهى وفيه انه لا يلزم الخروج
الخروج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع اللحن أن يكون الكلام جائزا على قول
بعض الائمة وقد اجاز الاخفش والكسائي وشام زبادة من مطلقا واختاره ابن
مالك (قوله واما قوله تعالى ولا تسكنوا اول كافرين) جواب عما رد على قوله بعد
قول المصنف ومضافا لتكررة مطابقة للفضل عليه فان التكررة في الآية مفردة

والفضل عليه هجر الجمع وأجاز ابن مالك في التكررة المشتقة الأفراد مع جمعية ما قبل
المضاف فلا ترد الآية عطفًا فقال وقد تضمن المطابقة والأفراد قوله

وإذا هم طعمه وألأم طاعم * وإذا هم جاعوا فشر جياع

قال وإنما جاز لوجهان مع المشتق لأنه وافعل مقدران بمن والمعنى أول من كفر به

والفعل ومن إذا أريد بها جميع يجوز في ضميرها الأفراد والجمع باعتبار المعنى قال أبو

حيان ومقتضى كلامه جواز الأفراد والتثنية إذا كان قبل أفعل تسمية نحو الزيدان

أفضل مؤمنين وأفضل مؤمنين (فائدة) قال القرطبي الضمير في به قبل له عليه

الصلوة والسلام وقيل للقرآن وهو ما أنزلت وقيل للتوراة وهو ما معكم انتهى فان

قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قبل المعنى أول من كفر به من أهل

الكتاب قال المصنف في حواشي الألفية قد ترجح هذا أن الضمير الم معكم هذا وأورد

أيضاً على وجوب المطابقة في المضاف لشكركه قوله تعالى ثم ردناه أسفل سافلين

وأجيب بأن الإنسان مناعام وال فيه للجنس فعاد الضمير في ردناه إلى اللفظ وجميع

سافلين جملة على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافاً لمعرفة فوجهان)

لا تكون المعرفة إلا بعض ما يضاف إليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف

أحسن أخوته على هذا القصد بل يقال أحسن أبناء يعقوب وخالف في ذلك ابن

عصفور وقال الصحيح أنه ليس بعض ما يضاف وال لازم تفضيل الشيء على نفسه قال

ولكن العرب لا تضيفه إلا ما يصلح أن يكون بعضاً عند المقابلة (قوله وهو الغائب)

أوجب ذلك ابن السراج وأكبر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرم ما مفعول أول

منعوب لا مجرور وإنما يلزم الأفراد ولذا كبر في أكبر لانه غير تفضيل فهو مثل

وأتم ما أقام لأنهم لم يحسن وهو شبهه بالمضاف في اللفظ وقال الجواليقي الأجود

المطابقة ورد على صاحب الفصح وقال كان الأولى أن يقال فمهاهن لأنه الإفصح

كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والانشع) الناقص بن زيد بن الوليد بن عبد الملك

ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والانشع لقب عمر بن عبد العزيز

رضي الله عنه لقب بذلك لشجرة كانت يجيئنه (قوله لا يستعمل بمن) وأما قوله

نحن بغرس الودي أعلمنا * منابر كض الجياذ في السدف

فلاستعمل بمن مع الاناقة وقوله

ولست بالأكثر منهم حمى * وإنما العزة للكاثر

فلاستعمل بمن مع آل فسادان أو مؤولان فانظر المعنى في الباب الثالث فانه تكلم على

البيت الأول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب

الخامس على الثاني (قوله والتمييز) ان كان فاعلام معنى ولم يضاف غيره (قوله على

(ومضافاً لمعرفة فوجهان)

أي المطابقة اجزائه مجرى

المعرف بأل نحووا ككابر

مجرمها وأعدمها وهو الغائب

اجزائه مجرى المجرد نحو

ولتجدنهم احص الناس

نعم ان استعمل أفعل لغير

تفضيل وجبت المطابقة

كقوله الناقص والانشع

أعدلابني مروان أي

عادلهم اذ ليس فيهم عادل

غيره ما حتى يقصد التفضيل

ولا يقاس على ذلك خلافاً

للبردوني هذه الحالة والثنين

قبلها لا يستعمل بمن واعلم

أنه ينصب التمييز والحال

والظرف (ولا ينصب)

المفعول له ولا معه ولا المطلق

ولا (المفعول به) على

الاصح (مطلقا) اى سواء
كان ظاهرا أم غيره بل يصل
اليه باللام كزيد أدمى العلم
وأبدل المعروف أو بالباء
كخالف اعرف بالخصو
واجمل بالفقه فان كان فعله
يتعدى لاثنتين نصبت الآخر
بفعل مقدر كزيد أدمى كسى
للفقراء الثياب اى يكسومهم
الثياب وأجاز بعضهم نصبه
به مطلقا ونفله المصنف في
حواشي التمهيد بل عن ابن
مسعود وبعضهم ان اول
جبا لا تفضيل فيه قال
الدمامي وهذا الراى
حسن فيمنصب حين
التأويل كانه يضاف حيث
الى ما ليس بعينه فيجوز
حكمه نصب والجر على
طريقة واحدة كما انه اذا
حل الفعل محل رفع الظاهر
قد استعيان لك ان ما في
الشرح من حكاية الاجماع
على منع محله فيه منظوره فيه
ويرفع الظاهر المستتر في كل
لغة (ولا يرفع في الغالب)
اجما (ظاهرا) وضميرا
منفصلا لا يكون له فعل
بجنازه (الا في مثل الكحل)
فانه يرفع ذلك اجما عالا
يصح رفعه ففصل بجنازه
وموقعه وشايطها

الاصح) لانه التحق بالافعال الغريزية (قوله الى ما ليس بعينه) اى مع كون المضاف
معرفه (قوله اى ما في الشرح الخ) عبارة اشرح واجمعوا على انه لا ينصب المفعول
به ولهذا قالوا في قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يصلح عرسيله ان من ايت
منصوبه باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضاف اليه لان الفعل بهض ما يضاف اليه
فيكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اى يعلم من
يضل انتهت (قوله ولا ضمير ان هذا) يكرر ادخاله في كلام المصنف بأن يزيد باظهار
المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بعينه موقعه) قال الهذلي انك فصع رفته
الظاهر كما يصح اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في صلة الآف واللام واعترض بأن
ال الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما تطلبه هذا والتعليل لرفعه الظاهر بجمايته
للفعل ذكره ابن مالك وتاقش في ذلك أبو حيان لان التقى في صورة اسم التفضيل
منصب على الزيادة في عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالساواة ونقصاها عن
عزيز يذوق صورة الفعل التقى منصوب على المماثلة وهى تصدق بشئين الزيادة
والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد بالاسم تعمال في الصورة الاولى النقصان وفي
الثانية اثبات الزيادة لتأني قضا على التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل
وقوعه موقع الفعل فكان ينبغي جواز رفع الفعل التفضيل لاسي نحو ما رأيت رجلا
أحسن منه أبوه وفي الاثبات نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل لانه يصح في
ذلك وقوع الفعل موقعه فقلت أجب البدر بن مالك بان المعتمد في المطارد رفع
أفعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذى يبنى منه مفيد افادته و
أورد ليس كذلك الا ترى انك لم قلت ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنة فأنبت موضع
أحسن بمضارع حسن فأنبت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه
أبوه فأنبت بمضارع حسنة اذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذى يبنى
منه أحسن وفات الدلالة على الغريزة المستفاد من أفعل التفضيل ولو رمت
أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو
رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن
مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد وأجبت
في عينه الكحل كحسنة في عين زيد فأنبت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى
الغريزة في الثاني انتهى والحاصل ان قوله في صدر الجواب الذى يبنى منه شرط
وقوله مفيد افادته شرط آخر فخرج بالاول أن يقيم مقام أحسن في المثال يحسنه
أى يغلبه في الحسن وفي الثاني ان أتى يحسن قال المصنف في الحواشي قال لي
طالب بعد ما قررت له هذا الموضع أفليس اذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد يحسن

أحسن مع النقي بمعنى حسن وثلاثها أن يجعل أحسن قبل تسلط النقي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لأن نقي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى أصل الحسن وقوجه النقي إلى
حسن رجل مقياسا إلى حسن زيدا ما بالساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى إلى ما رأيت رجلا حسن في عينه السكحل محذوف في
عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطر يقى الأولى لما اقتضاه المقام ولا يقدح أن
يقصد بدني المساواة نقي الزيادة أيضا لأن في الزائد على شيء ما مساو به مع زيادة
فيه مع أن يقصد به عرفا نقي المساوى مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضا
فتحصل من جميع ذلك أن حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد وذلك كمال
المدح فإن قلت لو كان زوال الزيادة اللغوية بالنقي يقتضى جواز حمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جائزا كما جاز
في المثال المذكور فلما فرق بين المثالين فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور
متحدان بالذات والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه في
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنقي زال بالسكينة
ولم يبق له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد
فإن المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة أن
يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى سقناه برهنا لأن به
يتضح الحال ويزول الاشتكال (قوله ومرفوعة أجنبيا) صرح بذلك البدر ابن مالك
قال الشمس ابن الصائغ وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية
والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فإن أراد بدر الدين بالأجنبي نقي السببي
الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه
أبوه فلا شك أن أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لم يكن هذا القيد كان
مستغنى عنه بقوله مفضل لا على نفسه باعتبارين وإن أراد به نقي السببي الذي
للموصوف به تعلق ما فلا يس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل
كلام الشيخ أبي عمرو عليه وإن يكون أجنبيا بالمعنى الأول ليخرج رجلا أحسن منه
أبوه لم يكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضل لا على نفسه باعتبارين)
قال الجاهلي وإنما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن كل عينه من
كل عين زيد فانهم مختلفان بالذات بخلاف السكحل المحوطة مطلقا المقيدة بآثاره بهذا
وتأريده ذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولثلاثي على ما هو الأصل في اسم
التفضيل وهو التغير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل إخراجه

ومرفوعة أجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين نحو ما
رأيت رجلا أحسن في عينه
السكحل منه في عين زيد وبه
عرفت المسألة بمسألة السكحل

الى التفضيل بالتقي كما تستضع فائدته انتهى ولم يشار بقوله كما تستضع فائدته الى
 ما قدمناه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصانع واعلم ان رفع افعال الظاهر
 على ما هو المختار شروط بالشروط السابقة لكن هن هذا الفعل من اول افعال في
 جميع استعماله الا انه لم اجد شي القليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال هذا مبني
 على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل
 ولا الوصف المشبه للفاعل وهو الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة
 سيبويه او كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا
 اخذت عمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانه
 يبنى ويجمع اذ ذلك وكذا اذا اضيف الى مرفة يجوز يد افضل الناس ابوه لانه يجوز
 تثنيته وجمعه حينئذ وان قلنا بالثاني فلا يبنى ان يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال
 معني التعليل بالاول ان اسم التفضيل لم يلم قبل العلامات في بعض الاحوال الخط
 عن غيره مطلقا (قوله واوردت بالتأليف) افرد هابذاك الشيخ شمس الدين ابن
 الصانع من اجل تلامذة أبي حيان وسعى مؤلفه الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر
 وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام السكاكيني رحمه
 الله افرد هابذاك مؤلف غير نحو وورقين سماه زهرة الاحصاء وذييل عليه باخر نحو ربع
 الاول سماه مرض الاسرار ولم يتقدم بكلام القوم وحاصل ما اشار اليه ان عمل افعال
 في الاسم الظاهر باعتبار معني نفسه لا باعتبار معني الفعل لان العامل اللفظي
 انما يعمل في معنوله باعتبار افضاء معناه اياه من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه
 في التحقيق هو معني مضاف الى امرتها مضاف العمل الى اللفظ لكونه محتاجا اليه
 في تفهيم معناه لاسماع قال وما الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلال
 بالخفي على الجلي وهو باطل وبالعقول على النقول فلا يتم التفسير ولان معني
 الفعل ليس منطاط الاعراب وانما مناطه في افعال التفضيل وفي معموله هو المعني
 النحوي لان محل الاعراب انما هو المعاني النحوية لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب
 ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منقيا (قوله باجنبي) وهو
 المبتدأ قال الرضي ونعني به هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي
 لا يتعلق به بذلك العامل بوجه كيف والسكحل مبتدأ واحسن خبره فله به تعلق من
 هذا الوجه قال البدر ابن مالك فان قلت واي حاجة الى ذلك ولم يجعل مبتدأ مؤخرا
 عن من فيقال ما رايت رجلا احسن في عينه منه في عين زيد الكحل او قدما فيقال
 ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يؤثر فيجاء عن رفع
 اجتماعه تدعيم الظاهر على مفسره وانما محال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو

واوردت بالتأليف والاصل
 ان يقع هذا الظاهر بين
 ضميرين اولهما لا يوصف
 وثانيهما لا الظاهر كما في المثال
 وقد يحذف الضمير الثاني
 وتدخل من اماعلى الظاهر
 نحو من كحل عين زيد او
 يحمله نحو من عين زيد او ذى
 المحل نحو من زيد ولم يقع هذا
 التركيب في القرآن ولا
 يجوز ان يعرب المرفوع فيه
 مبتدأ أو فعل خبره لا لا ينم
 الفصل بين افعال ومن
 باجنبي وقد يرفع الظاهر
 مطلقا في لغة حكاه سيبويه
 نحو ما رايت رجلا افضل منه
 ابوه وعنها اجتزأ بقوله
 في الغالب

من أفعال القلوب ولم يقدم صيغة راءة ان يقتضوا الغير ضرورة ما ليس بأهم فان
الامتناع من رفع افعال التفضيل الظاهر ليس له موجهة فاعلموا ما استحسناني
فيجوز التخاف عن مقتضاه اذ في حقه ما راءة أولى وهو تقديم ما هو أهم وإبراده في
الذكر أتم وبين لك مما ينبغي مراجعته وكتب المصنف بها مشه عند قوله تجنبوا عن
قبح الخ قبل لا تقع في ذلك اذ هو مؤخر في النية فهذا عمل فأوجب في نفسه خيفة موسى
ومثل في داره زيد وأما اعمال أفعال في ضمير من فقطير ولازم على رفع العكس بالفعل
اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العائد على
الكحل انما عاد باعتبار افظه لا باعتبار افعله فهو كحل آخر لا نفس ذلك
الكحل الاول انتهى ومن خطه نقلت وقال الشهاب أورد على قوله لئلا يلزم
الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها
الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في أصلها ولان
المحذور واقع في التدبير لان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل
منه في غيرها

باب التوابع

باب التوابع
وهي جميع تابع وهو المشارك
ما قبله في اعرابه الحاصل
والتجديد غير خبر والحلاق
التابع على الحرف والفعل
الغير العرب

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج هذا حال المرفوع وتغييره ونحو ذلك وخرج بقوله
والتجديد حال المنصوب وتغييره والمفعول الثاني من باب أعطى وجواب الشرط
المجزوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاء وقد خبر مبدأ فلا يشارك الاول وخرج
بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلوا حامض فانه وان شارك ما قبله في ذلك لكنه
ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم هذا بأن حاضرا خبر لا خبر فزاد وليس خبرا
ولا خبر غير واعلم أن المشاركة في ما يشبه الاعراب كالشاركة في نفسه خيفة شذيل
التعريف نحو يازيد الفاضل واباسعيد كرزو ياتسمم أجمعون مما اتبع فيه
المانادي على افظه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله والحلاق التابع على الحرف)
أى في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل أى في قولهم يؤكده الفعل
المانسي والامر بمثلها وأما قولهم يدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على
الفعل وعلى اسم يشبهه فذلك فيما فيه الفعل معرب كالماضي ومثل ذلك الحلاق
التبعية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب (قوله الغير المعرب) فيه ادخال آل
على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحو بين يمنعون ذلك والله بأن غير
لا تعرف بالاشافة وفيه انه قال غير واحد بانها تعرف بها وبأن المقصود من دخول
آل تشخيص مدلولها واذا قبل الغير لا تشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد

الذهني الذي هو في المعنى. كأنه كرات (قوله مجازاً إذا عراب الخ) هذا بيان أهمية
 المجاز ولم يبين علاقة وذلك أهم فأنه غير ظاهرة. وأجاب بعضهم بأن المراد أعرب
 الأعراب سابقه. أن كان له أعراب وبعضهم بأن المراد أعرب بأعراب سابقة وجوداً
 وهذا (قوله والعامل في التابع الخ) أي على الأصح (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الأولى
 أن يقول بطل أجنبي مبين فانه قد يكون أجنبياً وليس مبيناً ولذا قال بعضهم يجوز
 الفصل بغنيهما بالكتابة كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف
 نحو سبحان الله هما يصنفون عالم الغيب والعامل فيه نحو أزيد اضربت العالم
 والمفسر نحو أن امرؤ هلك ليس له ولد والمبتدأ الذي خبره متعلق بالموصوف
 نحو أفي الله شك فاطر السموات والأرض والخبر يجوز بدقائم العاقل وجواب القسم
 نحو بلى وربي أتأثنتكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه أقسم لو تعلمون عظيم
 والأسماء نحو جاءني أحد الأريدي خير من من الفصل بين التأكيد والمؤكد
 ولا يجوز بوضوح بما آتته من كاهن وبين المتعاطفين واسمكوا برؤسكم بين الأيدي
 والأرجل في قراءة نصب الأرجل وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد
 الأعلام بترتيبه وبين البديل والمبدل منه قم الدليل الأقل لا نصفه بخلاف المبين
 بالكتابة فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل إذا كان المنعوت
 مهملاً ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيداً وطلمعت
 الشعرى العبور ضرب بهذا زيد الرجل والشعرى طلمعت العبور أو كان النعت
 ملازماً للتبعية كأيض يرق ولا بين جرأى صفة لا يستغنى باحدهما عن الآخر ولا
 بين كل وتوابعها ولا بين التأكيد والمؤكد بما خلا فاللكنائي والفراء في هذه (قوله)
 ولا تقدم عليه) وأما قوله عليك ورحمة الله السلام فضرورية وخرجه ابن جني
 على العطف على المستتر في الظرف لانه يتحمل ضمير المتدأ وان تأخر على الأصح
 وناقشه المصنف في المعنى بأنه تخلص من ضرورة ضرورة لان العطف على الضمير
 المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا أسهل وبعض الشراؤون من بعض وقد
 ذكروا مسألة مفهوماً أن النعت إذا صلح مباشرة العامل جاز أن يتقدم بشرط
 جعله مستقلاً والثاني بلا منه كررت بالكريم زيد فلا يقال أن الكريم نعت
 مقدم بل مستعمل بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البدیع تقديم الصفة على
 الموصوف إذا كانت لاثني أو لجامعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة
 ومنه أي ذالهي الأكرمان وخالياً وأجاز الكوفيون تقديم عمول التابع
 على المتبوع كهذا المعامل رجل يأكل وتبعهم الرخشمى في قوله تعالى وقول أهم في

مجازاً إذا عراب فهم ما تقع
 فيه التبعية والعامل في
 التابع هو العامل في
 المتبوع إلا في البديل فان
 العامل فيه مقدر خالفاً
 للمبدل دليل ظهوره في بعض
 المواضع ولا يجوز الفصل بين
 التابع ومتبوعه بأجنبي
 ولا تقدم عليه كما يفهمه قوله
 (يتبع ما قبله في أعرابه
 خمسة) بالاستقراء نعت
 وتوكيد وعطف بيان ونسب
 وبديل ومن فصل في التوكيد
 جعلها مستقلاً ومن أطلق
 العطف وجعله شاملاً للبيان
 جعلها أربعاً

أنفسهم قولاً بليغاً فعلق في أنفسهم بيلغاً (قوله والاولى أن يتبدأ منها) أي في
 الترتيب بدليل ما بعده (قوله وبرادفة الوصف والصفة) قال ابن ابي ربي شرح
 الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضدّه والنعته
 لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذلك يقال صفات الله ولا يقال نعوتها انتهى ووقع في
 عباراتهم ما يخالفه وقال المصنف في شرح الحجة البرهنة والنعته واحد وقيل
 النعت يكون بالحلية كالطوبى والفصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى
 هذا يقال للبارى سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى القول يقال
 موصوف ومنعوت فليس غير ذلك (قوله منها) أي الحجة (قوله ما دل على حدث الخ)
 ثم افسره ابن مالك في شرح الكافية ودعى بعضهم انه اصطلاح نحوى لان
 المشتق عند الصرفين مأخوذ من انظر المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر
 فشمع اسم الزمان والمكان ولا تلهى لا يعتد بها فلذا افسره في شرح الكافية بما
 ذكره المشرح والا قرب انه تفسير مراد وان مجاز من الحلال العام على الخاص
 على ما فيه مما مقرر ومجمله لانه لا يعرف اصطلاحاً للنعته في المشتق (قوله
 والتمثيل) سواء كان في الفاعل كخارج حل أو مفعول كخارج في المفعول كخارج
 من زيد (قوله كالمشارة) أي غير الكافية كهنا فان قلت ما وجه اخراجها مع
 انه يعتد بها نحو مررت برجل هنا طاب الكلام فيما يكون نعتاً منه حقيقة واللام
 يصح التفسير بالمشتق وشبهه والنعته حقيقة في المكان هو المتعاقب وهو امام فرد
 فيدخل في المشتق أو فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكر كروا الظرف والمجرور
 (قوله وذى معنى صاحب) ومثلهما وروى هارونى أو توكذا وذو الطائفة وسائر
 الموصولات البدوأة موزعة على كافي التسهيل فخرج ما ليس مبدراً بهم موزة كمن وما
 وما هو مبدؤهم موزة قطع كأي ولم أقف على علة عدم النعت ما قال ابن هشام ينبغي
 أن يعتد ذلك أي النعت بذى بمعنى صاحب بالنعته الذى هو شبه النعوت فلا يجوز
 برجل ذى مال أبوه نص عليه ابن الجبار وعلمته ان فيه جمعا بين مجازين وان الوصف
 بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى وانظر وجه الجمع بين مجازين
 ثم هو ليس بمنع مطلقا كما حررنا في رسالة هيناها الاحكام الجارية الى احكام تفسده
 المجاز نعم يدل ابن جني من الاكثرين منع النعت بذى الصاحبة في غير ما ذكر
 وأنهم علموه بثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه ضعف عن العمل في
 الظاهر الثاني انه يلزم الاضافة وذلك يبيده من الفعل الثالث انه على حرفين
 وذلك أيضا يبيده انتهى قال الحفيدة وقوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع
 فليس كذلك وان أراد باعتبار الصور فله لم وليكن ليس هذا من شأنه من شبه الفعل

والاولى أن يتبدأ منها
 بالنعته ثم بالبيان ثم
 بالتوكيد ثم بالبدل ثم
 بالتسوية بل قيل هو الصواب
 لانها اذا اجتمعت في التبعية
 رتب كذلك كما في
 التسهيل أحدها (النعته)
 وبرادفة الوصف والصفة
 (وهو التابع) هذا
 كالمشتق (المشتق أو المؤول
 به) أخرجه غيره منها ما عدا
 التوكيد واللفظي المشتق
 بقوله (البيان للفظ
 منبوعه) والمشتق ما دل
 على حدث وصاحبه كاسماء
 الفاعل والمفعول والتمثيل
 والصفة المشبهة والمأول به
 ما أقام مقاماً من الاسماء
 العارية عن الاشتقاق
 كاسم الإشارة وذى بمعنى
 صاحب

(قوله والمنسوب) أي المقصود انتسابه سواء كان بالياء كما مثل أولنا نحو تامر وخرج
بالمقصود ونحو فرد تمامه ومنسوب في الأصل لا يمكن غلب على جفس لا تعرض فيه
لانتساب (قوله أي الحاضر) أو المشار إليه (قوله ومن المؤول به الجملة) أي فيصع
الانتساب لا م أبداً على معنى في المنبوع وكل ما كان كذلك مع الانتساب إلا ما نفع
(قوله الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الطليعية فلا يصح الانتساب لها وأما وهم ذلك
مؤول وأصح الأخبار به إلا أن البعض ينعين المنعوت ويخصه فلا بد أن تكون
الجملة الواكفة لغة معلومة لا ماع من قبل أي يمكن التعيين والتخصيص ولا يكون
كذلك إلا خبرية لأن لها خارجاً يمكن أن يكون معلوماً بخلاف الانشائية إذ لا خارج
لها (قوله نحو واتوا يومنا) مما صكنا الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط
والمنعوت منه كرا لا نظار ومعنى كالأية أو معنى لا ماع كالشاهد (قوله ولا بد
في الرابط هذا أن يكون ضميراً) قال الحفيد ذلك أن تقول ما الجملة في أهم جعلوا
في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميراً وقصره هنا على
كونه ضميراً من أن المقصود في كل منهما رابط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب
لأنه سمي قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر في طلبه فاكتمل بأى رابط
بخلاف النعت لما يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص بأقوى الروابط وهو
الضمير ويشكل على ذلك أن حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر
قليل ومنتهى هذا الفرق العكس لأن يقال شدة الاحتياج في الخبر اقتضت
خزيد الاعتناء بالرابط الصحيح للاختيار انتهى وأقول قد تقرروا الأشياء التي
تحتاج إلى رابط أحد عشر والرابط في الاختلاف كما هو مبسوط في المغني وظاهر
أن المرجع السماع فلا حاجة إلى هذا النزاع هذا وقال لمصنف في حواشي الألفية
أن رابط هنا يكون بإعادة انظاره واستشهاده عليه قول كثير

هل وصل عزه الأوصل غاية * في وصل غاية من وصلها خلف

(قوله وقوله) هو رجل من بني سلول وعجز البيت فاعف ثم أول لا يعني * جملة
يسمى في موضع جر نعت للثيم وهو الذي الأصل الصحيح لنفس ومع نعت بالجملة
نظراً إلى معناه فإن المعرف بالإنشائية فقط معرفة ومعرفة مذكورة قبل ولا ظهر
كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة
ورد بأنه ليس المعنى على أنه يسهل حال المرور بل الغرض أن ذلك دائماً نعم أن جعل
الحال مؤكدة فلا محذور وكونه ثانياً لا ثم ذلك لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم
دوام سببه لا تفيد به محال المرور وقيل الحالية أولى لأنها أدل على المقصود لأن
الوصفية تختمل أمرين أحدهما ماضية ودور هو أن هذا الوصف دائماً ودينه مرأول

والمنسوب كما في قوله هذا
أي الحاضر ورجل ذو مال
أي صاحبه ورجل دمشق
أي منسوب إلى دمشق ومن
المؤول به الجملة الخبرية في
نحو واتوا يومنا رجوع فيه
إلى الله وقوله وقد أسمى
على الاسم يعني

وذي عدل عند البصر بين
(وفائده) حقيقيا كان أو
غيره (تخصيص) لتبوعه
ان كان مذكورا كخاني رجل
تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص
تقابل الاشتراك في
النكرات (أو توضيح له) ان
كان معرفة كخاني زيد
الفاسل أو الفاضل أبوه
والتوضيح رفع الاشتراك
في المعارف (أو) مجرد
(مدح) له نحو الحمد لله رب
العالمين (أو دم) نحو أعوذ
بالله من الشيطان الرجيم
(أو ترحم) عليه نحو اللهم
الطاف بعبادك الضعفاء (أو
توكيد) لسادل عليه متبوعه
كضربت ضربة واحدة
لانه قد علم من ضربة أنها
ضربة واحدة فلم ينفذ
الاعتناء بالاجرد التوكيد
ومنه قوله بنم مضى أمس
الهداية وقال بعضهم أو نعميم
نحو ان الله يحشر عباده
الأوليين والآخرين أو
تفصيل نحو مررت برجلين
عربي ونجمي أو إيهام نحو
قد صدق بصدقة قليلة أو كثيرة

بمررت وناهيها وهو غير مقصود أن يهـ هذا الوصف تأسسته في الجملة ولا دوام له
يقطع حال مروره وأما الحالية فلا تختصم خلاف المقصود لأن ما هـ انما هـ
السبب وهو يعرض عنه نكرنا (قوله وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدر
ثلاثي أو مزيدا مدر ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون مفعولا وقد يشير إلى ذلك قوله
في نحو الخ فإن قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحينئذ لما انتفت فيه
الشروط غير مسموع فافادة هذه الشروط قلت فائدة ما ضبط ما سمع وأفهم كلامه
انه من المؤول بالاشتقاق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح واما عند
البصريين فلانه على حذف ذي الصاحبة فالتعتيم في الحقيقة فهو من المؤول
بالاشتقاق وانه ملتزم الافراد والتدكير على القولين وهو كذلك اذا المصدر من حيث
هو مصدر لا يشي ولا يجتمع فأجروه على أصله وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك في
الامر من هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في باب الحال في أئبته ركضا فقد
قال البصريون ان ركضا جمع نكرات كضوا والكوفيون انه على حذف مضاف وقد
يقال ان كذا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله أي عادل الخ)
وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء وهو مختار الامام عبد القاهر
قال في قول الخنساء فأنما هي أقبال وأدبار * لم يدب الا بالوالاد رغبنا ما
حتى يكون الجاز في الكامة وانما المجاز في ان جعلتم الكثرة ما تقبل وتدبر كأنها
تجسمت من الأقبال والادبار واما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه وان كوفيد كرويه منه اذ لو قلنا أريد انما هي ذات اقبال وادبار أنفسنا
الشعر على أنفسنا ونحو هذا في مفسر وكلام عامي مردول لا مسامحة عند
من هو صحيح الذوق والمعرفة مناسبة المعاني (قوله تقدير الاشتراك في النكرات) قال
السيد في حواشي المطول انما هـ أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقدير انما
يتصرف فيه بلا فعل كفي رجل عالم ونظائره فلا تكون جارية في قولنا عيين جارية
صفة مخصوصة وقد يتعمد الاشتراك على ما هو أهم من المعنوي واللفظي
وتجمل جارية بصفة مخصوصة لانها قلت الاشتراك بان وقعت مقتضى الاشتراك
اللفظي وهيئت معنى واحد فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد
ذلك المعنى اهـ وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند الكوفيين عن
التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) يجعل الوصف في ذلك محمدا يندفع

سؤال

قال البند راد ما بيني عن بعضهم أو اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر

يقال لك أي أيت فأنني لم نأفتقر لربنا فأنكم الكبريم الفعبه واهـ هذا للتوضيح لان مرادهم به الابصاح
للمخاطب وهو بافترض في مثلنا عالم اذ كبر غير محتاج الى اوضحه له ولا لمدح فان غرض المتكلم اعلام

١٣ انما هـ طالع هذا المصدر لا محذور التنا عليه (و) التعت

قال مشهور قال ابن عرفة رحمه الله يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان
استعاذة استخارة والإستخارة بعد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاختصاص لان
شيطان الرجيم أخص من طلق الشيطان وفي الاختصاص لا يستلزم نفي الاصل فلا
يزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من طلق الشيطان
اجاب بأن النعت قسمان نعت بتخصيص ونعت للمجرد الذم وقال أيضا كون الوصف
ذم مباح على لسان رجيم بمعنى مرجوه والمراد مرجوم بالشبه أما إذا أريد مرجوم
بسمه والمقت وعدم الرحمة فالنعت لثبات كيد لان كل شيطان كذلك انتهى
هذا لما أتينا بدفع السؤال وفي شرح التوضيح ان كون النعت لغير التخصيص
احتمالها هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له
من حيث هو (أي سواء رفع ضمير استعرا أو ضمير بارزا واسما ظاهرا
بما بعده (قوله واحد من أوجه الاعراب) ولو اختلفا لفظا وتقدير او محلا كما
نما من الاختلاف هذا بخلاف خرب بخرب فانه تابع بحرور رفعه بمقدار
مع منته اشتغال المحل بحركة الجا و رفعه بـ ذابـ دفع ان اتابع والمتبوع في
المثال اختلفا في الاعراب (قوله فلا يتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى ويل
لكل همزة لمة الذي جميع لانه وصف الذكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي
وذلك لان الذي يدل لا وصف او وصف مقطوع وهو يجوز مخالفة للموصوف تعريفا
وقد كبر ولا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع بالانصاف للمعرفة وهو ذكرة
لان اضافة الوصف له محوله للفظية لان محمل ذلك كما اف مالم يرد به الاستمرار في
جميع الازمنة والا فلاضافة معنوية (قوله يجوز ان يتبع بذكره مخصوصة)
لانه قريب المسافة من الذكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد (قوله
كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الاخفش الى تنكير الرجل في القام على زياده أل
والخيل الى تعريف خبر عن تقدير أ وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكاف
الزيادة والتقدير والتخصيص في مثل ذلك بالاضافة وخبره نك بالعمل (قوله ويجب في
النعت ان يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب اليه الجمهور قال المرادى وقيل
سبب ذلك ان الاختصار يؤثر في التطويل فوجب لذلك أن يسد بالاختصاص
ليقع الاكفاء به فان عرض اشترائه لم يوجد ما يرفع الا المساوي انتهى وفي قوله لم
يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان ينبغي ان يقول أو بدون لانه
قد يحصل به رفع الاشتراك وجميع ابن مالك يجوز ان النعت بالاختصاص يؤيده قول
ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما
ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله يدل) أي لان المضاف للضمير في مرتبة

من حيث هو (يتبع منه هو)
(في اثنين من خمسة) واحدة
من أوجه الاعراب (الثلاثة
الرفع والنصب والجر) (و)
واحد (من التعريف
والتنكير) (سواء رفعه
ضميره أم اسما ظاهرا فلا
يتبع معرفة بذكره ولا
تبعه ضمير المعرفة بلا
الجنس يجوز ان يتبع بذكره
مخصوصة كقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك أو خبره منك
أن يفعل كذا ويجب في
النعت ان يكون مساويا
لمتبوعه في التعريف
أردونه فتحو بار جعل
أخيل يدل (ثم ان رفع)
الذم ضمير استعرا عائدا
على الدعوى (تبع منه هو)
ولو كان معناه المساوية

(و) واحد (من الافراد
وقرعه) من تنبئة وجمع
فيصير هذا مع ما مر
مطابقا له في أربعة من
عشرة ما لم يمنع مانع من
التبعية ككافي الماتزم افراده
وتذكيره كالفعل من أو
تذكيره كقول بمعنى فاعل
ونعيل بمعنى مفعول كامرأة
ص: ورو جريح أو تأنسبه
كرجل ربعة وهمزة أو
امرأة ربعة وهمزة (والا)
أي وان لم يرفع ذلك بأن رفع
ظاهر أو ضميرا بارزا (فهو)
فالتسوية الى الخمسة الباقية
(كالفعل) الحال محله مفرد
رفعه ذلك وبطابق في
التذكير والتأنيث المرفوع
للمنعوت كروث برجلين
فأنته أمهما وبرجال قائم
آبأؤهم كافي الفعل الحال
محله ويسمى حينئذ سبيبا

أو في رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام. (قوله كافي نحو جاني ربح
الخ) أي لان معنى حسن للوجه لا لرجل (قوله ربعة) أي ليس بطويل ولا قصير
(قوله كالفعل) ظاهره انه في القسم الاول ليس كالفعل وأنت اذا تأملت نحو جاني
كالفعل أيضا الان فاعله الضمير الرابع الى موصوفه وافعل اذا أسند الى الضمير
نطقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكرا للفاعل والنون في الجمع مع المؤنث
ويؤنث في الواحد المؤنث لكن المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الايام والعشرة
وكان لا يخرج منه مشابهة للفعل في الخمسة الباقية عن هذه للتبعية اكتفى فيه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
الاول لم يكن فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته
له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده اي بين حاله عدم التبعية (قوله نعم ان
رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمعة كسيرا يكون
الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسألة التعدد
لا خلاف فيها بخلاف مسألة الانفراد قال السيوطي في النكت حكم المفردة
في ذلك حكم المتعددة خلافا لمن ذهب الى انه لا يجوز قطع الاعم تعدد المنعوت
(قوله على التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعم التوضيح) ومنه قول الالفية
قال محمد بن ابي ناسر (قوله على مشاربه) نحو هذا الرجل (قوله او كانت للتوكيد)
نحو نسخة واحدة وبقى صوران ذكرهما في النكت اذا كان التبع حاسبا
جرى عليه واذا انفي المنكاه كلامه على ذكر الامة (قوله اذ لم يعلم موصوفها الا بها)
منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعروف فان نعم التبعة لا تعلم بدونه ولهذا شرط في
قطع نعمه ان تقدم نعم آخر فانه لم يتقدم لم يجز القطع الا في الشرع ويحتمل ان يكون

نعم ان رفع جمعا جاز ان يجمع جمع تذكير لجر ياء مجرى المفرد بن يرفع على اذ افراد ولهذا
قال والاحسن نحو جاني تر جل وهو غلمايه) بافظ التذكير (ثم قاعد) غلمايه بالا افراد الذي هو قياس الفعل لان
يقول قعد غلمايه لا قعدوا غلمايه في اللغة الفصحى وقيل اراده ارجع مطلقا لجر ياء مجرى الفعل وقيل ان تبس
مفردا او متنى (ثم) اراده باق (قاعدون) غلمايه بجمعه جملة سلامه وهو ضعيف لانه خاص بلغة كاري
البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت التبعية (المعلوم موصوفها) يدونها (حقبة ارادعاء) بأب يعزل
منزلة المعلوم لامرما (رفعا بتقدير مو) في حالة النصب والجر (ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر) بتدبيره
(أعنى) في نعم التوضيح (أو أمدح) في المدح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في ارحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة
ولا يجوز اظهار المقدار الا في نعم التوضيح والتخصيص وذات الصفة على مشاربه أو كنت لا توكيد أو
ماترمة الذكركا لجم الغيبة منع قطعها فانه منع اذ لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق

• ونعرج بكتابنا فقر أي هو فقر كافي الأطول وإن أمكن أن يقال أنه
مردود بتدبرا لا شغلا لا بغير حركة الروي (قوله حينئذ) أي حين اذ لم يعلم
وهو الإلهام (قوله لولا احتاج) أي الموصوف (قوله تعددها) أي الصفات
قوله تقدم المتبوع أي على المَطْوَوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض
على فلا يحكم له وقد قال تعالى والمقيمين الصلاة والمؤتات الزكاة وقالت الخمر
لا يبعدين قومي الذين هم * ستم العداوة آفة الضرر
بالتأزين بكل معترك * والطيبون معاقد الأثر
أي يرفعها وتضعها أو تضعها والرفع الثاني وعكسه وأجيب بأن الرفع فيه على
رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء ثم انهم عللوا ما هو الاصح من وجوب
الاتباع بثلاثة أحده لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين التعتين بجملة الأجنبية
وإن طباع العرب تأتي الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم القدر بعد
التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا
بتسكتها لجمال وعلى الأخير من لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجبي على مذهب من
يجوز الفصل بالأجنبي تمامه قطعاً وأذا لم تتحضر أجنبية وسقط التوقف في عدم
تجوز الوجهين في رسم الله الرحمن الرحيم وهما جرح الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه
(قوله وكافهم) أي مطابقة أخلاق الكسافي في نعت ذي الغيبة تمسكاً بما سمع
من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلاً للوضوح في غير الغائب
لجملته على أخواته وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة الى
صرف بزيادة إمامه وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم
لا يجوز أن يكون الضمير موصوفاً بالصفة المدحة أو غيرها مما ذكر ويمكن
أن يجاب بأن الصفة الموصفة هي الأصل وغيرها محمول عليها وأجاء الكسافي
أن نعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم قال البدر الدماميني في المهمل الصافي
ذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم
فتضيق بذلك لانه سأل عن الحكمة في افتراق آبي السجدة وسبأ حيث قيل
في ذي قوع عذاب النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية ذوقوا عذاب
النار التي كنتم به تكذبون وأجاب بأن النار في آية السجدة وضعت موضع المضمر
لتقدم ذكرها في قوله تعالى وأما الذين فسقوا فإنا وهما النار كما أرادوا أن
يجرحوا منها أعبيدوا فيها فكان مقتضى الظاهر أن يقال ذوقوا عذابهم وأما لم يكن
لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها إلا أن المضمر لا يوصف فكذلك ما حمل عليه وأما
آية سبأ وهي قوله تعالى ونقول ذوقوا عذاب النار التي كنتم به تكذبون فلم تقدم

حينئذ بين تعددها واحتجاجها
لواحتجاج في حال تعددها
الى بعضها فقط جاز فيها
عدا ذلك البعض القطع
والاتباع والجمع بينهما
بشرط تقدم المتبوع وفي
قوله رفعه الى آخر إشارة
الى حقيقة القطع قال
الشاطبي وجملة الصفة المَطْوَعة
مع غاملها لا محال لها من
الاعراب اذ القطع مقتضى
للاستئناف (فاذرة) اعلم أن
الاسماء في نعتها والنعت بها
على أربعة أقسام قسم
لا ينعى ولا ينعى به كلام
العمل وكما ضمير ولو لغائب
لانه لما شبه الحرف من جهة
اقتضائه الى ما يفسره لم
ينعت ولكنه لیس بمشتق
ولا في حكمه لم ينعى وما
أحسن قول القائل

لنأخذ كرميها مستقرا المظهر فصحة منتهى وهو منتهى
 زكريا في فتح الرحمن فانه نقل هذا الكلام وأقرب وهو يجب منه ان يصحح
 المعاني بأنه يعدل عن المظهر الى الظاهر لا غرض منها ان يمكن من الوصف ك
 في قوله * الهى عبدك العاصى انا كذا وفي الكشف في تفسير قوله تعالى فأمنوا
 بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل بالله وفي بل عمل عن
 المظهر الى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات ولما في الالتفات من خبر يد البلاغة
 وكالمظهر أسماء الشروط والاستفهام وكل متوغل في الابهام وكم المخبرية لكن
 شرح الرضى بجواره في كم من قرية هلكت فن قرية بصفة السكم (قوله هوى
 شاذن) يقال طي قد شذن أى نزع ع

التوكيد

(قوله من الملاق المـ در مراد الخ) أى فهو مجاز مرسل والداعى الى ذلك ان
 الكلام في التوابع والذي منها ان هو المؤكد كذا المعنى المصدرى (قوله ويقال فيه
 التأكيدي لا أول أفصح) عبارة القاموس والتوكيد أفصح من التأكيدي وكونه
 وتأكيدي أصله لهجاء وفي الكشف في قوله تعالى ولا تقضوا الايمان بعد
 توكيدها وكذا كذا غتان فصيحتان والاصل الواو والهمزة بدل وفي شرح
 التوضيح وكذا كذا غتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا في كلام العرب انتهى فان
 أراد بكثرة الاستعمال الافصحية فهو مخاف لما نقلناه وان أراد مجرد وجود كثيرة
 الاستعمال فيفيد ان تكون الافصحية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال السعد
 في بحث التوكيد لانكار من شرح الفتح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيدي
 عريضة مولدة قال الفارسي اعترض عليه بان عبارة الديوان هكذا وكذا وكذا
 بمعنى ويقال هذه عريضة مولدة والظاهر ان قوله عريضة مولدة ابتداء كلام في
 بيان لغة وكذا لغة بيان لغة التوكيد واقريية ان صاحب الديوان لم يذكر لغة
 التوكيد في غير هذا الموضع وأقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيدي
 ليس بجيت وهذه اقريية على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى
 واعلم ان محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخاف لما فيه لان الذي فيه
 امر ان أن وكذا كذا بمعنى وليس في هذا اشعار بان أحدهما أصل للأخر ولعل
 منبهة تقديم وكذا وقوعه في القرآن وليس فيه الجزم بان مولدة وكلام الشارح
 بهم ذلك لاستعماله ويقال مع ان كلامه ربما أوهم عود اسم الإشارة الى أ كذا
 أقربه وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة وجواب الفارسي غير مسديد ثم في
 صاحب المغرب كون الوكادة من أكدا اشعاره بأن أكدا أصل لو كذا وانما

أخبرني في القالب هوى شذن
 مستفصل بال نحو لا ينصف
 وصفت ما أخبرني بواله
 وقال لي المظهر لا يوصف
 وقسم بنعت ولا ينعت به
 كالعلم وانما نعت لازالة
 الاشتراك ولم ينعت به لما
 صر قسم بنعت وينعت به
 وهو اسم الإشارة وقسم
 بنعت به ولا ينعت وهو أى
 كمررت برجل أى رجل (و)
 الثاني من التوابع
 (التوكيد) أى المؤكد
 بكسر الكاف من الملاق
 المصدر مراد به اسم الفاعل
 ويقال فيه التأكيدي
 والاول أفصح وعرفه ابن مالك

* ونحو قوله **كأنه** من **التوكيد** لامن **التأني** **كيد** (قوله بأنه تابع الخ)
 جمع **حس** وقوله **بأنه** بمعنى أنه يقرر أمر المتنوع في النسبة أو الشمول يخرج
 ما عدا التوكيد (قوله أو موافقه) كافي سلبا جازما وكافي أجل جبرالآتي (قوله نحو
 قوله **أخاك أخاك**) قاله مسكين الدارمي والشاهد في **أخاك أخاك** ونصبه ما على
 الاغراء والهجاء الحرب تمدد وقهر (قوله ومنه تو كيد الضمير المتصل بالمنفصل) ان
 كان المنفصل ضمير رفع أكديه المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحوقت
 أنت وأكرمك أنت وممرت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكده المتصل مطلقا
 عند البهريين ويؤكد كما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ويؤكد كما كان
 منصوبا عندهم نحو **أنتك أياك** ويؤكد مثله نحو **فياك أياك** المراء عند الجميع ثم
 كلام الاقبية والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضمير منصوبا
 حيث سكنها من ذلك وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاول ومقتضى منع الثاني انه
 لا يجوز **ياك أنت** كرم وما كرم **الاياك أنت** (قوله في قوله **فان الى أين**
 الخ) الفاء للعطف وأين للاستفهام تتعلق بحذف أى الى أين تذهب والنجاة بالممد
 الامراع مبتدأ خبره الى أين ممد ما وفي قوله **أناك أناك** توكيد الفعل بالفعل لان
 الفعل الاول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه والثاني جى به لمحض التأكي
 فلا يطالب عاملا ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين والاقوال **أناك أناك**
أقول ويرى الملاحقون بالاضافة الى كاف الخطاب ويسقط التون واحبس فعل
 أمر وفاعله مستتر فيه وجوابه مفعوله محذوف تقديره نفعل له وجلة احبس الثاني
 لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجوابه توكيد لا لاولى فقد اجتمع في البيت الامران
 (قوله لا لأبوح الخ) قاله جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار **الا** التي في الجنس
 للتوكيد وباح بسره اذا أظهره وأفشاه وبثقة بفتح الباء الموحدة وسكون التاء
 المثلثة وفتح الذون وفي آخره هاء اسم محبوبة والمواقف جمع موثق بمعنى الميثاق
 أو أصله موافق جمع ميثاق خذفت الياء للضرورة وفي غالب نسخ شرح التوضيح
 سقط لانه فيها ما صورته وموافق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله موافق كصايب
 خذفت ياءه للضرورة وانتهى وفيه انه اذا كان جمع موثق خذفت الياء هو
 القياس كما تجدوه مساجد وعهودا عطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جبر الخ)
 محذوف بيت صدره * وقلن على الفردوس أقول مشرب * والدعائر جمع
 دعور وهو الحوض والضمير في دعائره للفردوس (قوله غير الجوابي) وأما الجوابي
 فلا يشترط في توكيده شيء ومنه ما تقدم من لا لأبوح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ)
 كقوله

بأنه تابع بقصد به كون
 التبوع على ظاهرة (و) هو
 وسمان لانه (أما القلي)
 وهو عادة اللفظ الاول او
 موافقه ويجرى في جميع
 الالفاظ فيكون في الاسم
 (نحو) قوله

(أخاك أخاك ان من لا
 أخاله) * كإع الى الهيجا
 غير سلاح * ومنه تو كيد
 الضمير المتصل بالمنفصل
 (و) في الفعل وحده وفيه
 مع فاعله وقد اجتمعا في
 (نحو) قوله

فان الى أين النجاة يفتأ
 أناك أناك اللأحقون
 احبس احبس * (و) في
 الحرف (نحو) قوله

(لا لأبوح بحب بشته انما)
 أخذت على موافقاه عهدا
 ومنه قوله

أجل جبران فكانت أبحت
 دعائره *

ويشترط في الحرف غير
 الجوابي أن لا يعاد الاعم
 مما اتصل به كجبت منك منك
 وان زيدا ان زيدا أو انه
 قائم وما ورد بخلاف ذلك
 فشاذ

وبشي لا يلتزم ابتداء ثم يلزم أعارض انتهى فمنه يؤخذ الجوان عن قال ان الثاني
 من التوكيد اللفظي بان يقال دكا الاول بمعنى دكا متكررا وصفا الاول بمعنى
 صفوا كثيرة والثاني منه مائتا كبد جعل أماره على المقصود بالاول فلذا الزم
 (قوله أي مصطفى) أي على التأويل باسم الفاعل (قوله اودى صفوف) أي
 على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه في الشذور في دكا دكا) أي بخلاف مضافا
 وعلى ذلك جرى الرضى في بحث عدم تأكيد الاسم التكررة (قوله لان مجموعهما
 هو الحال) أي أي فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يكن اعرابه من حيث
 هو مجموع واعراب أحدهما دون الآخر فتحكم اعراب كل جزء بالاعراب
 التي استحقها المجموع وهذا للتحكم في حاله مضاف (قوله في الستة) هي عبارة
 ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز في هذا القسم عقلى لكون التجويز في
 الاستناد وقول شارح بان يرفع الخ مطابق له لكان هذا الظاهر اذا كان المسند
 فعلا أو مفعلا الأ أن يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذلك وقول
 المصنف في التوضيح يؤيد بانفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضى ان المجاز
 لغوى وأنه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل أنه يريد بالخليفة أبا عنه واستعمل
 لفظ الخليفة فهم وهذا ظاهر اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجويز في
 الاعلام كائن عليه في جميع الجوامع وقول شارح التوضيح في تقريره فيحتمل
 انه على حذف مضاف فيه نظر لان صاحب التوضيح قال ان كل وأخواته أثبت كدبها
 لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على
 حذف مضاف لا يتجويز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل في معناه
 غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه محذوف توسع ما نعلم قال
 جماعة منهم البدر ابن مالك ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذي
 تحرران نحو جاء الخليفة نفسه يحتمل الاستناد المجازي والتعبير بتقرير النسبة ناظر
 اليه والمجاز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس في الكلام مجاز
 المعنى الشهور وان أطلق عليه المجاز لغير اعرابه توسعا كما هو مقرر في محله
 (قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ) ظاهره اننا كيد في هذا القسم
 يرفع توهم المجاز اللغوي ويمكن توهم المجاز العقلي بان يظن في جاء القوم ان المجيء
 نحو وقع من بعضهم واستند الى الجميع مجازا للعلاقة ويمكن توهم تقدير مضاف
 ان قدر لفظ بعض اندفع بالتاكيد بكل وأخواته وان قدر لفظ علما أو أشغال أو
 نحو ذلك فاعلم ان كد بانفسهم أو أعينهم ما لانه يرفع أو لانه يضعفه على ما يأتي وتقدم
 ان المصنف في التوضيح قال ان كل وأخواته أثبت كدبها لرفع احتمال تقدير مضاف

أي مصطفىين أودى
 صفوف كثيرة وقيل ان
 المكرر فيما ذكر تو كد وعليه
 كثير من النجاة وجرى عليه
 في الشذور في دكا دكا والخ
 في نحو علمه الحساب بابا بابا
 ان المكرر وما قبله منصوب بال
 بالعامل المتقدم لان
 مجموعهما هو الحال ونظير
 في الخبر هذا حاله حاضر
 (أو مفعول) قسم قوله
 لفظي (وهو) قسم ما يابره
 أمر المتبوع في النسبة بأن
 يرفع توهم الاستناد الى غيره
 وما يقرر رأسه في الشمول
 بان يرفع توهم ارادة الخصوص
 بما ظاهره العموم فالاول
 يكون (بالنفس والعين) كجاء
 زيد نفسه أو عينه فلو اقتضرت
 على التوكيد بفتح المكان
 لاحتمال أن الجاني خبره
 أو متاعه بارتكاب المجازي
 في ذكر التوكيد

ومن ذلك يعلم وجه توهم ان الفاظ التوكيد تختص ببدء النفس والعين وأن
 الاختصاص فيما اذا كان المؤكد متعدد ادعى التاكيد بكل ليس لتعنيته وانما على بعض
 هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقرير النسبة هذا وأورد على
 الشمول انه يشمل البدل في نحو مرت بقومك أو لهم وآخروهم بصغيرهم وكبيرهم
 قال الهاء السبكي في عروس الافراج في كون التأكيد ينفي ارادة التخصيص
 بالبعض نظر الأثرى الى قوله فاحرموا كلهم الا باقتداء لم يحرم كيف دخله التخصيص
 مع تأكيد وهو نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا بالبدل ان كان الاستثناء منقطعاً
 وان تخيل في جوابه ان التأكيد قد درج حصوله بعد الاخراج فاقول كذا انما هو غير
 المخرج ورد قوله تعالى ولقد ارسلنا نوحا وكاهنا كلهم والاسم غراف فيه متعذر لان
 آيات الله تعالى لا تنهاى انتهى وفي الكشف في تفسير هذه الآية ما يفيد عدم
 الاستدلال بها (قوله ان رفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف انه يضعف
 ولا يرتفع قال ولهذا يتأتى الاثبات بانفاطع متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه
 وأورد عليه ان الجملة ههنا ان العرب قد تفرقت كحديث لا يراد رفع الاحتمال
 كما أتوا باجمع وأستغنى بعد كل ولا احتمال يرفع مع ما رفعه بكل والاطهر في تعليل عدم
 رفع الاحتمال انه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على
 السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالد بعد بان النسيان والغلط انما يرتفعان
 بالتأكيد اللفظي (قوله لان النفس الخ) به يعلم ان التأكيد بهما انما هو عند
 استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان استعماله بمعنى آخر كما استعمال النفس بمعنى الدم
 نحو أرقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارية نحو طرفت زيدا عينه
 لم يكن تأكيدا بل بدلا (قوله يجوز جرهما الخ) أملا جوازا بجمعهم بضم الميم فليس
 من التوكيد لان البناء لازمة له والاثبات بالضمير لو كان تأكيدا السكبان وروده بدون
 غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو يتبع لقولنا جميع كافلس جميع فليس (قوله غالبا
 كذا في السهل) واختاره عما حكاها الاخفش من أنه يجوز على ضعف قاموس
 أنفسهم (قوله لا بد من كيدية بمفصل) أو فاسل نحو هو ليكم ليكم أنفسكم فانه جائز
 بلا خلاف كما في الارشاد للمفصل بالكم وخرج بالنفس والعين تو كيد
 الضمير المذكور بغيرهما او بالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ففي نحو قام الزيدون
 أنفسهم يمنع التأكيد بالضمير لانه لا يؤيد كذا الظاهر وفي نحو نرى بنهم أنفسهم
 ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم التأكيد بالضمير جائز (قوله وعلم بما مرانه
 لا كذا الخ) لانه قال جميع فله على أن فعل نخرج جميع السكبان وجميع القبة اذ لم يكن
 على فعل وقضيته انه لا يؤيد كذا باعيان لم يكن نقل المصنف عن شرح العمدة

انرفع ذلك الاحتمال مما
 ظاهره الحقيقة وتكون
 العين (أو خرة عنها) أي عن
 النفس وجوبا (ان اجتمعا)
 في اللفظ كما يزيد نفسه عينه
 لان النفس عبارة عن جملة
 الشيء والعين مستعاره في
 التعبير عن الجملة (ويجمعان)
 جميع فله (على أفول) بضم
 العين (مع غير المفرد من)
 اثنين أو جماعة لكن ذلك
 مع الجماعة واجب ومع
 الاثنين أريح ولبه الافراد
 تقول جاء الزيدان أو زيد
 وعمر وأنتسهما أو أعينهما
 وجاء الزيدون أو زيد وعمر
 ويكرانفسهم أو أعينهم
 وجاءت الهندات أنفسهن
 أو أعينهن ويختصان بجواز
 جرهما ابياء زائدة ولا يؤيد
 بهما غالبا بضمير رفع متصل
 الا بعد توكيدية بمفصل
 مطابق للمؤكد كزيد جاء
 هو نفسه والزيدان جاءا هما
 أنفسهما وعلم بما مرانه
 لا يؤيد كيدية ومن وعين

جاء الزيدان نفسهما أو أنفسهما وإنما كان نحو نفسهما

مرجوحا وإن كان هو
الاسل كراهة اجتماع
تثنيتين فمأهوكا لشيء الواحد
وعدل إلى الجمع لأن التثنية
جميع في المعنى (و) القسم
الثاني يكون (بكل) وكذا
بجميع وعامة وأسقطهما
أغرابة التوكيد بهما (أغبر
المثني) من مفرد أو جمع
ولكن انما يؤثر كدبها (أن
تجزأ) الغير رأى كان ذا أجزاء
يصح وقوع بعضها بموقعه
أما (بنفسه) كجاء القوم
كلهم أو جميعهم أو عامتهم
(أو بعامله) كعبت العبد
كله أو جميعه أو عامته ولما
كان الغرض من هذه الالفاظ
رفع توهم ان يراد بالتبويع
الخصوص اشترط فيه
ما ذكر لا يمكن توهم ارادة
البعض الكل فيرفع بالتوكيد
(و) يكون (بكله) كآله أي
للمثني (ان صح وقوعه المفرد
بموقعه) لا يمكن توهم ارادة
البعض بالكل كجاء الزيدان
كلهما والمرأتان كلناهما
اذ يصح حلول المفرد محل
المؤكدم ما ويجعل أنه
أطلق المثنى وأرديه واحد

والفصل وكفاية ابن الخطيب جواز في هذا الباب (قوله) وأنه يجوز على مرجوح
(الخ) عبارة أن وضع وترسخ أفرادهما على تثنيتهما عند التأطيم وغيره يكس ذلك
انتهت وهي صريحة في جواز التثنية وإن بعضهم رجحها على الأفراد وذلك يبطل
مدأى حيان على أن التأطيم جوازها وأنه لم يقل به أحد من النحويين ورد بعضهم
عليه بأن الرضى نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادي بأن ابن أياز أجاز التثنية لـ
تعب بان أبا حيان لا يعبده من النحويين على أنه متأخر عن ابن التأطيم هذا وجواز
التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى في المعنى اضيف إلى متضمنه يجوز
فيه الجمع والأفراد والتثنية وإن اختلفت بالارضية والرجحان والضعف (قوله
كعبت العبد كله) قال الرضى وقد كان يحتمل نحو اشترى العبدين واشترى
العبد من افتراق الأجزاء حكما حتى المفرد أعني اشترى العبد كله لا يمكنه
يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيدها لوقا اشترى العبد كلهم رفع افتراق
الأجزاء حكما لا شبهة برفع افتراق الأجزاء حسا والاحتمال الثاني الظاهر لكون افتراق
الثاني أشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني
قلت اشترى جميع أجزاء العبدين وجميع أجزاء العبد انتهى وقد فهم جواز
التأكيدها إذا أريد رفع الاحتمال الثاني ومنعه إذا أريد الأول لـ (قوله) فإذا
أردت يفهم المنع في الثاني فتأمل (قوله) ويحتمل أنه المثنى وأرديه واحد في المطول
وأما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لأن المثنى
نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الأولى أنه
لرفع توهم ان الخافي واحد منهما أو الأسناد اليهما انما وقع سهواً وأما أنه اذا توهم
السامع ان الخافي رسولا هـ ما أنفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه
جاء الزيدان كلاهما بل أنفسهما أو أعينهما وكذا اذا توهم ان الخافي أحدهما
والآخر محض باعث ونحو ذلك فأنما يدفع بتأكيدها لـ (قوله) لان توهم المحاز انما وقع
فيه انتهى ونورع بأنهم قالوا ان العرب تتخاطب الواحد بصيغة المثنى كما قرره
محمدة (قوله) لعدم صحة ذلك (وأما) احتماله لكون الأصل عبد الزيدان ثم لما حذف
المضاف ارتفع المضاف اليه فأنما يؤثر كدرفعه بالنفس والعين فقول المصنف في
التوضيح ان التأكيدها بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان
لا يحتمل ذلك صحيح لأن مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤثر كدله بالفاظ الشمول (قوله)
واستعمله في المسند أي وان اختلف لفظه فيجوز ان يطلق زيد وذهب عمرو كلاهما

فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين ويدل على المنع اجتماعهم على
على منع جاءني بكه لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه جميع والمنقول عن الجمهور والجواز وعليه ابن مالك محتمل بأن
التوكيد قد يأتي للتفوية لا لرفع الاحتمال (واستعمله في المسند) إلى التوكيد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما

وهو ما حرم به ابن مالك تبعاً للاختلاف قال أبو حيان ومحتاج ذلك إلى سماع من العرب
حتى يصير قانوناً والذي تقتضيه القواعد المنع لأنه لا يجمع عاملاً لأن على معمول واحد
فلا يجمعان على تابعه (قوله وجميع هذه الالفاظ المقدمة) وهي النفس والعين
وكل وكلة أو كلاً (قوله يضمن وجوباً للضمير) أي انظر ولا يكتفى بنبته كإدله عليه
قول الائمة بالضمير موصلاً ولا اتصاله من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس
من التوكيد قوله تعالى تعالى خالقاً لكم ما في الأرض جميعاً وهو ضم ابن عقيل
والسفاقي فقالا جميعاً توكيداً لما الموصولة الواقعة منه ولا يخلق ولو كان كذلك
قال جميعه ثم التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التثنية في المعنى ولا قراءة
بعضه - م انا كلاً في هذا لافاً للراء والزنجشري بل جميعاً في الآية الأولى حال
مؤكد لأن الموصول من أدوات العهوم خصوصاً والمقام مقام الامتنان فان
قيل الحاشية تقتضي ان الخالق وقع على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس
كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر وفي القراءة قبل من اسم ان أحوال من الضمير
المرفوع في فهم المكن ضعفه في المعنى بتمدده على عاملة الظرف ونذكر كل أقطعه
عن الإضافة لفظاً ومعنى لأن الحال واجبة التنكير وقال في الحواشي وقول
أبي حيان يدل كل من كل لمكونه مفيداً للاحاطة لم يتخلل جهة لا لم أحد البدل
الذي من هذا النوع الامتنان لا يضمن المبدل منه فان قال مقدراً فاجعله تأكيداً
على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بأنه لا بد من الإضافة هنا لفظاً ولا يكفي التقدير كما مر
بخلاف البدل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت سيأتي أنهم
أكدوا في أجمع واخوانه بنية الإضافة على قوله وتركوا الإضافة رأساً على القول
بأن تعرب بها بالعلية قلت لما كانت في الاغلب تابعة توسعوا في أمرها (قوله
مطابق للمؤكد افراد الخ) قال المراد في الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيس
كاهوا قبله كاهوا الزيدون كاهم والرجال كاهم أو كاهوا على قياس هو أحسن
الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كاهن أو كاهها وحكى الخليل
كاهن عن بعض العرب انتهى ووجه كاه في الرجال انه على معنى الجماعة ولا
يجوز منه في جمع الصحيح لأن له حكم مفردة لاسلامته فيه ووجه كاهه في معنى
الجمع (قوله وأما قوله يا أشبه) أي مما أشبه فيه كل إلى ظاهره مثل المؤكد
وهذا عجيب لئلا يكثر عذر صدره * كم قد ذكرتك وأجزي بذكر كم * وكم
خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل بما زاعى قوله
في التسهيل انه قد يستغنى بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الإضافة إلى
ضميره ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ يمكن قال المصنف في

الاختلاف المستدوكاؤد
بشكل الجمع وبكلا المتنى
أو كدبهم ما في معنى ذلك
كجاء زيدو بكر وعمر وكاهم
وجاء زيدو خالد كلاً - ما
(و) جميع هذه الالفاظ
المقدمة (يضمن) وجوباً
للضمير (مطابق) (للمؤكد)
افراداً وتنبه وجمعاً
وتذكيراً وتأنياً ليرتبط به
وليدل على من هو له كما قلنا
وأما قوله * يا أشبه الناس
كل الناس بالقمر * في كل
فيه نعت أي التكامل في
الحسن كما في مررت بالرجل
كل الرجل (و) يكون
(باجمع) للفرد المستدكر
(و) (للتثنية) (و) (جمعاً)
بجمع أجمع أجمعون وجمع
جمعاً

لغني ان قول أبي حيان ايسر شيء لان التي صنعت بها ادالة على السكال لا على عموم
 لافرادو المحجب من التاريخ كيف لم يستخضر مع شغفه بكلام المصنف ومن
 شهاب القاسمي حيث اجاب بان الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا
 مردخ في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استخضر كلام المغني اغناه
 هذا التفسير (قوله جمع) يضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكده) اللفاظ
 كثيرا بعد كل) أنهم ان المؤكده متبوع كل لا كل ومراده بها أفهمه
 مع من قبله التأكيدها بدون كل انه قليل بالنسبة لمجيئها بعد فلا ينافي انه كثير
 فيه فصحا كثيرة وروده كقوله تعالى لا غو بينهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير
 مضافة) أي لفظا وهي مضافة نية على مسايي وعلى القول بأنها معارف بالعلمية
 الجنسية على الاحاطة والشمول فلا مضافة لالفاظ ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو
 القراء (قوله وهو مراد بقوله تعالى لا غو بينهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد
 القراء انهم ترفع ما ذكر او وقعت بعد كل لا مطلقا لا بالآية (قوله وفهم من
 كلامه) حيث اقتصر على جمعها ولم يذكر تنبيهها فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان
 ولا الهذان جمعان ولا ماللا كوفين والاختصاص أجازوا ذلك قياسا مع اعتبار فهم
 بعدم السماع (قوله وان ما عداها ما من ألفاظ التوكيد معرفة) لانه ذكر انه مضاف
 لضمير المؤكده فلم انه معرفة بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا
 القول اسبويه وقبل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علمت على معنى الاحاطة بما تتبعه
 كسامة ونحوه من أعلام الاختصاص وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره
 ابن الحاجب وحججه أبو حيان قال ويؤيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شهها
 وما منه وليس كذلك وهو معرفة فالما ناع هو تعريف العلية قوله جمع بالواو
 والنون ولا يجمع من المعارف بها الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب
 مواضع الصرف (قوله ومثله جمعا) وكذا نوابه الآتية (قوله بما كتع الخ) فين لا معنى
 لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بن وقيل اكتب مشتق من حول كتيع
 أي تام وأبصح بالمهمة من يصح العرق أي سال وبالجملة من يضع أي روى وأتبع
 من البتبع وهو طول الغنى مع شدة مغرزه وعلى هذا فليت من التوكيد من
 بالمرادف وبصرح الهندي وكلام الرضى يفهم خلافه لانه قال ان التأكيده باللفظ
 اما إعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازيه مع اتفاقهما في الحرف لا في اللفظ
 اتباعا وهو على ثلاثة ضرب لانها إما تكون للثاني معنى ظاهرا نحو هبة امرئ أو لا
 تكون له معنى أصلا بل ضم الى الأول لتزوين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم
 يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بن أو يكون له معنى بتسكاف غير ظاهرا نحو

جمع ولا يؤكده
 الالفاظ في الاكثر
 كل فلهذا كانت (غير مضافة)
 لضمير المؤكده كما جاء الجيس
 كما أجمع والقبيلة كلها جمعا
 والقوم كلهم أجمعون
 والنساء كلهن جمع والظاهر
 أن التوكيد بها بعد كل
 توكيد بالمرادف وزعم
 بعضهم أن كل ترفع احتمال
 التخصيص وأجمع ترفع
 احتمال التفرق وهو
 مردود بقوله تعالى
 لا غو بينهم أجمعين اذا غوا
 لا يختص بوقت واحد فلا
 دلالة لاجمع على اتحاد
 الوقت وفهم من كلامه أن
 أجمع وجمعا لا يثبتان وان
 ما عداها ما من ألفاظ
 التوكيد معرفة وأما أجمع
 فصريح في التاخر بانه
 معرفة بنية الاضافة ومثله
 جمعا (نقطة) أكدوا بعد أجمع
 بأكتنع فأبصح فأبصح وبعده
 جمعا ككتنع فأبصح فكتنع

أبصعون أبتعون ولا
يخوف في ألفاظ التوكيد
القطع الى الرفع ولا الى
النصب ولا عطف بعضها
على بعض ولا اتباعها النكرة
بجلاف النعت كما قال (و)
هي (بجلاف النعت)
المتعددة لواحد نحو جاء
زيد الفقيه الكاتب الشاعر
يجوز ان تعاطف لاختلف
معانيها كقوله تعالى سمع
اسم ربك الاعلى الآتي (لا
يجوز ان تعاطف الما كذا)
بذل تورده متباعدة دون
فصل كما تقدم للاتحاد
معناها فترات منزلة الشيء
لواحد واذا نعت بمفرد
ونظرف وحده قال في الجامع
قاله جمع أن يبدأ بالمفرد
فالظرف (ولان يشبه نكرة)
مطلقا عند البصريين لما
تستقيم من أنهما عارف
بالاشافة (ونذر قوله)
لكنه شافه أن قبل دارجب
(بالت حول كله رجب)
وأجاز بعض الكوفيين ذلك
تطافا وبعضهم أن أفادت

خبيث نبيث من نبت الشيء أي استخرجته وقواهم أكتفون أبصعون أبتعون قبل
من القسم الاول أي لا معنى لها انه مفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا
(قوله وشذجي الخ) كقول بعضهم أجمعه أضعه وقول آخر جمع تبع وقوله
الارتفاع حول أجمعا ونقل المصنف في التذكيرة عن ابن الخزاز انه لا ترتيب
وابتغ وقال ابن مالك في سكنت الحاجبية لك ان تبدأ بعد اجمع بأنها شئت
ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع أي لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لا اتحاد الم
مع الما كذا معنى ويقارق النعت بان المقصود منه المعنى على الذات والمعنى مغاثر
ثم يجوز في نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطرار
تعاطفها وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معانيهما (قوله ولا
اتباعها النكرة) لانها معارف اما بالاشافة لفظا أو بنية أو بالعلمية الجنسية على ما
يؤنبه لا يجوز الفصل بين الما كذا والمؤكد بما على الاصع وأجازوا لفراء صررت
بالقوم اما أجمعين واما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابعا لمحدوف عند المتأخرين
وأجازوه الخليل وسيبويه كما يونه في مباحث الحذف من معنى اللبيب (قوله لا اتحاد
معناها) لانها وان تعددت عين الما كذا (قوله فالارجع أن يبدأ الخ) من ذلك قوله
تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وحديثه فلا حاجة لقوله ب
تخلص المفتاح انما قدم من آل فرعون على ما بعده لانه لو أخرتوهم أنه صلة يكتم
ولم يقد انه من آل فرعون لان الشيء اذا جاء على الاصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكر
معترض كما بيناه في حواشي شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي
الله بقوم يحكمهم ويحبونه أذله وجعله بلاضعيف لانه مشتق وهذه الآية حجة على ابن
صفروري في قوله ان ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلناه مبارك فحتميل
أن يكون مبارك خبر محدوف ولا أدري وجه ذكر هذه المسئلة وحتمه أن تذكر
في باب النعت (قوله لانها معارف بالاشافة) أو بالعلمية (قوله لانه شافه الخ)
الشوق نزاع النفس الى الشيء وان بالفتح في محل رفعه على انه فاعل شافه وبالمجرد
التنبه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أي أفادت أم لم تفده وقول
الوضع واذا لم تفد النكرة لم يجوز باتفاق مشكل (قوله بأن تكون النكرة محدودة)
اقتضى كلام الرضى والشاطبي ان مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر اذا كان

النكرة واضحة في الاوضع وقال ابن مالك هو اول بالعواب لجهة السماع بذلك ولان
من قال سمعت شهرا قد يراد به جميعه وقد يراد به أقله احتمال يرفع التوكيد واسطة في السماع الى شواهد
من كلام العرب أو ردها من الواردة لعلنا نرضى الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صا
شهرا كله الارض ان تشمل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كما في النيساب
ومما أنشهر ما كان حول قد حذر منه قاله في الاوضع (و) الثالث منها

ملوك المقدار وان لم يكن زمينا محدود الا نعمامة لا يدنار ودرهم

عطف البيان

(قوله أي معطوف) اشار الى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه مار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو العطف فيه وقد يكون للمدح في المكشاة ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد في قوله يا نصر نصر نصير او بعبارة المصنف في الشذور وحق ما يتعلق بذلك في المغني في الباب جامع (قوله في انه جامد) قال في التسهيل أو بمنزلة أي بأن كان في نصار علما بأنه كالصق والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أي فيكون جموده ظاهرا وان كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابيع) لا يرد أن البدل والمركبة قد يوضحان لانه غير مفصو دهم بالاذن فان قيل يشكل على خروج البدل ان كما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل اما استثنى وذلك بدل على ان المقصود فهم ما واحد واجب بان جواز الامرين على مقصدين (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفرع على كونه كالاعتناء على أن المتبادر اللفظ الحقيقي وتوافقهما لازم الاعراض اسكونه مما يتولى فيه المذ كروا المؤنث (قوله كاقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعرابي لا روية كجزعهم ابن يعيش لانه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه * ما به * ما من نقب ولا دبر * وأصل قوله ذلك انه استعمل الامام عمر وقال ان ناقتي قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعريفا وتفسير الشراطة موافقة له في ذلك قال في التوضيح وقول الزمخشري ان قام ابراهيم عطف على آيات يثبات مخالف لاجتماعهم وحكم عليه بالسهم في الباب الرابع من المغني واعتذر عنه في الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيرها وهذا الاعتذار لا يصح لان البدل والبدل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعة في بدل كل من كل كما هو المتبادر هنا وله انصوا على ان لم يدل منه اذا كان متعدد او كان البدل غير وافي بالعدة تعين القطع وحينئذ مقام ابراهيم ميتة أحذف خبره أي منها والخاص لسان في الآية مانع من البيان التخالف تعريفا وتذكيرا والتخالف افراد او جمعة لان التوافق فيه ما شرط في البيان كما عرفت ومانعا من البدل والمصنف لم يعرج في المانع من البيان الاعلى التخالف في الاول الخاص بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم وذلك لما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعة اولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة اظهر شأنه وقوة دلالة على قدرة الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام

(عطف البيان) أي معطوف

البيان سمى بذلك لانه

تكرر لزيادة بيان فكانت

ردته على نفسه ولم يتخج الى

حرف لانه عين الاقول (وهو

تابع موضح) لم يتبوعه ان

كان معرفة (أو مخصص) له

ان كان نكرة كالتعب لانه

مخالف له في انه (جامد غير

مؤول) بمشتق وقد تقدم معنى

التوضيح والتخصيص

وخرج بقوله موضع أو

مخصص بقية التوابيع غير

الاعت وبعده النعت

(فيوافق متبوعه) الى أربعة

من عشرة تقدمت في النعت

(كاقسم بالله أبو حفص

عمر) فعمر عطف بيان لأبي

حفص ذكر لا يوضحه وقد

تبعه في الرفع والافراد

والنذكر والتعريف (وهذا

خاتم حديد) بخلاف عطف

بيان لخاتم ذكر لتخصيصه

وقد تبعه في الثلاثة الاول

والتذكير وأنهم كلامه ان

عطف البيان لا يتخالف

متبوعه تعريفا وتذكيرا وأنه

يكون في التكرار ومنع

بعضهم ذلك وخصه بالمعارف

وأوجب البدلية

لا يبين المجهول ودفع بأن
بعض التكرارات قد يكون
أخص من بعض والاخص
يعني غيره (ويعرب بدل
كل من كل) لما فيه من
تقريره معنى الكلام وتوكيده
بكونه على نية تكرار
العامل وذلك مطرد (ان لم
يتمتع) الاستغناء عنه أو
(الخلاله محل الأول) فان
امتنع ذلك زعم كونه عطف
بيان كقولك هذر قام زيد
أخوها فأخوها عطف بيان
على زيد لا بدل لان البدل
في نية تكرار العامل فهو
من جملة أخرى فتخلوا الجملة
المخبر بها عن رابط لها
بالمبدأ أو كقوله أي الشاعر
(أنا ابن التارك البكري
بشر) * عليه الطير
ترقيه وقوله فبشر عطف بيان
على البكري لا يدل إلا على
محله لانه يشترط إضافة
الوصف المفرد المقرون بال
إلى الخالي عنها وعن الإضافة
لتأنيدها وغير جاز كما تقدم
وقوله
أبا أخوين عبادته من وفلا
أعبد كما بالله أن تحذنا حرا
فبعد شمس ووفلا عطف
بيان على أخوين لا بدلان
لانهم ما لو كانا كذلك لكان في تقدير جرح النداء فلازم ضم وفلا لانه مفرد معرصة

أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد من أثر قدمه في صخرة معها
وغوصه فهم إلى الكعبين والانه بعض الصخور دون بعض بقائه دون سائر آيات
الأنبياء وحفظه من كثرة الأعداء آية مستقلة يؤيده القراءة على التوحيد
أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وان سمح بالقطع على البدلية
هذا وقال الدماميني حيث أراد الزخشمي البديل فلا يتعين أن يقطع إلا إذا لم ينو
معطوف محذوف يحصل به منضم إلى المان كور المطابقة للبديل منه كما إذا نوى فلا
يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ويجوز أن ينوي معطوف في الآية أي مقام
إبراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير وهذا ذكره في بحث الأشياء
التي تحتاج إلى رابط عند قول المصنف ولاشترط الرابط في بدل البعض وجب
في نحو قولك صررت ثلاثة زيد وهم والقطع بتقدير منهم لانه لو اتبع السكاب بدل بعض
من غير تغيير فقال الدماميني لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الإطلاق بل هو مقيد
بما إذا لم ينو معطوف واستطرد إلى الكلام على ما قاله الزخشمي في الآية واقضى
كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد مما ليس وأما بالعدة
بدل بعض بتقدير الضمير وقدية وقف فيه بأن الضمير في بدل البعض والاشتمال
يقتدر وقد قيل في مقام إبراهيم انه بدل بعض فتأمل وبقى عليه أن يقول ان
كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه
بالموافقة في مطاق التعريف قال في التوضيح وقول الزخشمي والجرجاني يشترط
كونه أوضح من متبوعه يخالف أقول سيوقع في ما هذا إذا الجملة ان ذال الجملة
عطف بيان مع ان الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الاداء انتهى وهذا أقول
اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الإشارة إذا كان جامدا ما نال الاعتار ودعى على من
جعله زعمنا وقال أكثر المتأخرين يقاد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه
نوعهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في
الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد
هدى ابن السبكي إلى الحق في المسئلة فعل ذلك مطاقا لزمته وكذلك ابن جني انتهى
وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيوقع به في ذلك على ان في
الجملة لتعريف الحضور وهو اعرف من اسم الإشارة على ما نقله المصنف في المغنى
عن ابن عصفور في بحث آل والجملة السادسة وأقره وان كان مخالفا لاطلاقهم
ان اسم الإشارة أعرف من المعرف بال كما ألقنا التنبيه عليه في بحث المعرفة
والذكر (قوله فيما استدل به الجيز) من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجر
مباركة زيتونة (قوله لما فيه) أي البديل (قوله عليه الطير الخ) عليه من ماء

وعما يمنع أحلاله محل الأول
 نحو يازيد الحارثي وأبناها
 الرجل يذو خالد أفضل
 الناس الرجال والنساء
 (تنبيه) تعين عطف البيان
 فهما ذكر مبني على أن
 البذل لا بد أن يكون صالحا
 للأحلال محل الأول قال
 المصنف في حاشيته على
 التسهيل وفيه نظر لأنهم
 يغتفرون في التواني مالا
 يغفرون في الأوائل وقد
 أجاز والي أنك أنت كون
 أنت فوكيداً وكونه بدلا مع
 أنه لا يجوز أن أنت وقال أبو
 سعيد على بن مسعود في
 كتابه المستوفى أولى ما يقال
 في نعم الرجل زيد أن زيداً
 بدل من الرجل ولا يلزم أن
 يجوز زعم زيد وقال الإمام
 الرازي وهذا الاستثناء مبني
 على أن المبدل منه ليس
 مهذراً بالكلية لأنه قد
 يحتاج إليه لغرض آخر
 كقولك زيداً ريث غلامه
 رجلاً صالحاً فلو أنقطه لم
 يصح الكلام وعليه السعد
 وقد ذكرنا فرقاً آخر بين
 البيان والبذل يطلب من
 المطولات (و) الرابع منها

عما والظهير ندأو جملة ترقبه خبر والجملة لأجل من بشر ووقوعاً من قول له أي
 لأجل الوقوع عليه (قوله وعما يمنع أحلاله محل الأول نحو يازيد الحارثي)
 ما فيه ال لا ينادى الامع أي أو كان لفظ الجلالة أو علماً محكيماً جملة (قوله
 أي الرجل زيد) لأن صفة أي يحب أن تكون مقرونة بأل وتوابعه (قوله
 يذو خالد أفضل الرجال والنساء) هنا أضيف فيه أفعل إلى عام اتبعه تسمية لأن أفعل
 ضليل به من ما يضاف إليه فيلزم كون خالد بعض النساء وعما يمنع أحلاله محل
 الأول نحو يازيد هذا ما اتبع فيه المنادي باسم الإشارة لأنه لا يحذف حرف النداء
 باسم الإشارة وأحسن ممن ذلك أن يقال لأنه يلزم نداء باسم الإشارة من غير وصف
 (قوله لا بد أن يكون صالحاً) هذا لا يظهر في نحو هند قام يذو حواها وانما وجهه
 عدم الاستغناء كما مر (قوله لأنهم يغتفرون الخ) قضيت جواز نصب البذل المفرد
 ذاتي مع منادى وباللأن البذل من التواني وهذا يرد قوله أن البذل في
 النداء كالمستقل فإن خص الجواز بالمعطوف على البذل أشكل الفرق بين
 البذل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظرا إليه فمما الآن يفرق بينهما
 ضعف استقلال المعطوف على البذل بعد مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع
 (قوله وقد يجوز الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما يجوز وبأن ما به مبنى
 أنت مع إعرابه يجوز أن يلي إن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه
 مركبة قال في الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخات مع أن رب مختصة بالذكورة
 لأن ما به مبنى سخات في الجملة كقولك وسخلة لها بالرب ولا يرد نحو ما رب أنت فأنت
 تركب لفظي مع الأمر لا يعمل في الممازفة فداعة روى الثاني ما لم يغتفر وافي
 الأول وذلك لأنه لا يحسن في التأكيد اللفظي لأنه غير مقصود للحكم فليتنامل (قوله
 وقال الامام الرازي وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر في جميع الصور (قوله
 يطلب من المطولات) ذكر منها في الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد
 عليه من الفروق أنه لا يتبع ضمير الاني في البيان بمنزلة النعت في المشتقات قال في
 لغتي في بحث أن يدخل عن هذه التسمية المخشري فأجاز أن يكون أن اعبدوا
 نالها في الاما مرتبة به قال الدماميني وليست هذه التسمية بالتي تصل في القوة
 بحيث يوصف المخشري بالذهول عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على أن ما نزل
 في الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له الا ترى أن المنادي المفرد المعين منزل
 في الضمير والضمير لا يثبت مطلقاً على المشهور ومع ذلك لا يمنع نعت المنادي عند
 هو وانتهى وقال في الباب الرابع أن الكسائي أجاز أن نعت الضمير بنعت
 أو ذم أو زحم وأجاز المخشري محي عطف البيان للمدح فعلى ذلك لا يمنع

مثل ما ذكر في عطف البيان انتهى لمخصاومها ان عطف الياء
 تابع الجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في
 والوصل وجهه لوجهة فقال بالآدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وأعلم أنه
 لم يحذف في المعنى فيما افترق فيه البيان والبدل خلافاً في جواز وقوع البدل الجملة
 ولا في بحث الجمل التي لها محل لبحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على
 الجملة المفسرة قال مانصه ولم يثبت الجملة ووقوع البدل والبيان جملة انتهى وفي
 المرادى في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى أن
 قال وفي الارتشاف ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليجوز ذلك وما يمكن أن يحذف
 من الفروق ولم يذكره في المعنى فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف
 المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلاف في البدل منه كما ذكره في بحث
 الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبي علي في البعدايات انه لم يثبت ولم يذكر في مباحث
 الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونسبه غيره عن
 ابن مالك والاختصاص وانما أخرجا عليه ولا نقول ما نألفه ألسنتكم السكت بوان
 الأصل ما تصفه والسكت ببدل من الهاء ومن الفروق التي لم يذكرها في المعنى ان
 البدل يقطع كما سيأتي في باب اختلاف عطف البيان

(عطف النسق)

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الاضافي اسماً صاعداً لاجاباً
 للتابع المخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالنسوق (قوله
 وهو تابع الخ) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حذف لأنه تابع بأدوات
 محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره
 ولأنه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حذفية نظراً لتلك العبارة ان
 كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ وهو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان
 هذه حدوده لانه لا معنى للحد في هذه الفنون الا ما يفيد تورا المعرفة وان اراد انه
 يكفي أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون
 قصوره معناه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذي ذكر جنس (قوله بتوسط) أي
 أي افظاً أو تقدير الان الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عسى
 النسق ونحو جاء زيد بنفسه ومررت بغضه فمرأى أسد وقوله الآية فصل أخرجه
 هذين لان الباء رأى ليسا من الحروف الآتية اذ الباء ليست من حروف العطف
 مطلقاً ورأى ليست منها على الصحيح وشمل التعريف التعريف المعطوف وهو صحيح
 اعربها بالعطفية لا بالاتبعية لان المعطوف منها لا يسمى تعاقباً الاصطلاح وقد

(عطف النسق)
 بفتح السين اسم مصدر بمعنى
 اسم المفعول يقال نسقت
 الكلام أنسقه أي عطف
 بعضه على بعض والمصدر
 بالنسكين وهو تابع بتوسط
 بينه وبين متبوعه في الاتباع
 أحد الحروف الآتية ثم
 العطف اما على اللفظ وهو
 الأصل وشروطه

امكان توجه العامل
الى المعطوف أو على المحل
وله شروط ثلاثة امكان
ظهور ذلك المحل في الفصح
وكون الموضع بحق الاصل
ووجود المحرر رأى الطالب
لذلك المحل أو على التوهم
وشروط خمسة دخول ذلك
العامل المتوهم وشروط خمسة
كثرة دخوله هناك وحروف
الاعطف تسعة وهي قسمان
ما يقتضي التشرى بك في اللفظ
والعنى وهو ستة الواو والفاء
وخم وحسى واو وأوما
بقتضى التشرى بك في اللفظ
فقط وهو ثلاثة بدل وليكرر
ولا والاعطف يكون (بالواو
لما طلق الجمع) بين المتعاطفين
في الحكم لا بغير ترتيب ولا
معينة فتعطف الشئ على
مصابحه في الحكم نحو
فأخيهناه وأصحاب السفينة
وعلى سادة نخوة أهدأرسلنا
نوحا وبراهم وعلى لاحقه
نحو كذلك يوحى اليك وإلى
الذين من قبلك فلو قيل جاء
زيد وعمر واحتمل المعاني
الثلاثة المذكورة وهي
مختلفة في الكثرة والتمثلة
فمعينها للويسة أكثر
ولترتيب كثير والعكس قليل

بوقوع الطبره عند الظهور وكلام اس الحاجب يقتضى خلافه فانظر شرح الكافية
نفيه لاجل الوجه العاقل الى المعطوف) فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا
زيد لا الرفع عطفاً على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف (قوله وله شروط)
الى عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل في الفصح) نحو ليس زيد قائماً فيجوز
ان يسهل الباء فينصب ولا يجوز حررت بزيد وعمر اخلاقا لابن جنى لانه لا يجوز
حررت زيدا أو اما ترون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع
بأن يكون العامل في اللفظ زائداً بدليل

فان لم يتخذ من دون عدنان والدا * ودون معدن فترى العواذل
وقوله تعالى ومن آتاه الليل فسبح وآنوف النهار فالمراد منصوب عطف على
محل آتاه ويست من زائدة (قوله وكون الموضع بحق الاصل) فلا يجوز هذا ضارب
زيداً وأخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعلم بالاضافة
لاحقاقه بالفعل واجاز ذلك البغداديون تسكاً بقوله

فقط ما انا اللهم ما بين منصف * ضعيف سواء أو قدير مجمل

بعطف قدير بالجرح على مجمل ضعيف المنسوب والقدير المطبوع في القدر واجب
بأن الاصل طابع قدير ثم حذف الضمير وأبقى جراً مضاف اليه وأنه عطف على
ضعيف وليكن خفض على الجوار أو على توهم ان الضعيف مجرور بالاضافة (قوله
وجود الطالب الخ) بهذا المنع مسائل منها ان زيدا وعمر قائمان لان الطالب
لرفع زيدا هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف في
هذا الشرط بعض البصريين ومروى في باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك (قوله
حجة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذات رب ففهم * ولا فمض ففهم مجمل

التريب التسمية والمفعل الكثير التسمية والمفعل المضاعف ذات الرب ففهم مجمل
فمض عطف على ذاتي توهم انه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وان
كان قبله (قوله كثره دخوله هناك) كقوله

يدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شأنا اذا كان آتيا

بحر سابق على مدرك توهم انه مجرور بالباء ودخول الاء في خبر ليس كثير واعلم
انه كما وقع العطف في المجرور وقع في المجزوم ووقع ايضا في المرفوع اسمها وفي المنصوب
اسمها وفعلا وفي المركبات فانظر الباب الرابع من المعنى (قوله لما طلق الجمع) قال في
المعنى وقول بعضهم ان الجمع المطلق غير شديد لتقييد الجمع بغيره الاطلاق وانما
هي للجمع بلا قيد انتهى واعتراض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من

قد ظهر لك أن اسمها الهاء في كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

معية أو غيرها فالتمييز بالطلق الحلاق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا
 تفرقة الفقهاء بين مطلق ما والماء المطلق لأن الماء المطلق غائب في عرف الشارع على
 شيء خاص اشتهر (قوله استعمال حقيقي) لأنه استعمال للكلمة فيما وضعت له
 وقيد بقوله من حيث انه جمع لأنه لواء عبر بخصوص أحد الثلاثة كان مجازاً وهذه
 جارية في كل عام استعمال في فرد من أفراد (قوله فعل بك بالمطولات) قد ذكرها
 في شرح التوضيح واقتصر في المعنى على خمسة عشر ولا حاجة لتقائها التمهيد شرح
 التوضيح نعم ينبغي التنبيه على انهم جعلوا ما انفردت به كطيف سبي على أجنبي
 في الاشتغال ونحوه نخوة يدا ضربت بجرا وأخاه وزيد مرتب بقولك ونحوه
 وقد يقال ههنا كنفوا بالربط بالفاء كما كنفوا ما عند الاحتياج الى الربط في
 الجمل وعلوه بأنها تجعل الجملة واحدة ويقدار انما اذا كفت في ربط الجمل
 يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى وان شارح التوضيح قد سماه تفريده امتناع
 الحكاية معها قال فلا يقال ومن زيد بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر
 لانهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه بين الحكاية وبعضه بالواو والفاء
 ولم أر من خصه بالواو فقط وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا انه لا يطل حكاية التامع بها
 نخوة من زيد او عمر لانهم اشترطوا الحكاية العلم بعدم أن لا يتبع الا اذا كان التامع
 انما متصلاً بعلم أو علماً معطوفاً بالواو بقي هناء مثلاً لا بأس بذكرها وهي ان الرضى
 قال لا فائدة في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو
 وغلط والثاني تداركه له أو ان المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم انك اذا انفتحت نحو
 جاءني زيد وعمر ومثلاً وقلت ملجأني زيد وعمر وفهمي التي المركب أعني المجئين
 والمركب كما ينبغي بانتهاء جزأيه معاً يتبقى أيضاً بانتهاء أحد جزأيه دون الآخر
 فتحتمل أن يكون معناه انفي المجئين كلاًهما وأن يكون المعنى انفي أحد المجئين
 فاذا قصدت التخصيص على المعنى الأول جئت بملا الزائدة بعد واو العطف فقلت
 ملجأني زيد ولا عمر ووجه تزايد طردا حيث لا يمكن أحد الفعلين كما في قوله تعالى
 ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء
 بمعنى التساوي فاذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفاء ما من الآخر
 وما قيل من أن زيادة لا دفع وهم ان المنفي هو المجئين المقيدان بقيد الاجتماع
 في وقت ليس بشيء لان نفي الشيء مطلقاً واردة بنفسه مقيداً بخلاف الظاهر كما تقول
 ملجأني رجل وزيد رجلاً صيراً ونحوه فان كررت العامل فقلت ملجأني زيد واملجأني
 عمر وفهم عند سبيل نفي المجئين المنقطع أحدهما عن الآخر كمن خاطب توهم
 انه حصل محي كل واحد منهما لكن منقطعاً عن محي الآخر فنفعت بهذا الكلام

استعمال حقيقي وفرد
 ذكرها وأحد وعشرين
 حكما تخص بها من بين
 أخواتها السابغة ذكرها
 فعل بك بالمطولات (والفاء)
 للجمع في الحكيم

وهمه وعند المأزني هو ان في مطابق المجيء بين معناه كما كان من دون تكرير العامل
 وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفي كفاية لزيادة لا بعد الوان نعم تكرير
 الفعل المنفي في ذلك الغرض أمر ح (قوله مع الترتيب المعنوي والذكرى) المعنوي
 هو أن يكون المعطوف مع الاحتمال كقوله تعالى خلقك فسواك واد لك كرى هو أن
 يكون وقوع المعطوف مع ما بعد المعطوف عليه بحسب الذكرا فظا لا أن معنى
 الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول وخصه الرضى بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى
 الترتيب لانه على حقيقته غير حاصل لامن المتكلم ولامن الفاعل (قوله وأكثر
 ما يكون هذا) أى ولا يكثر رقبه كما هو ظاهر كلام المغنى فراجع لانه قال وذ كرى
 وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الاكثر اذ خلوا أبواب جهنم خالدين فيها
 فيئس منهم شوى المتكبرين وقوله تعالى تتوأم من الجنة حيث تشاء فتعمر أجزال العالمين
 فان ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جري ذكره (قوله الآية) انما احتاج لذلك لان تمام
 التفصيل في بقيتها (قوله لكانه في كل شئ بحسبه) كذا في المغنى قال الدمامى يشير
 الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما بعد في العادة مترتباً من غير مهلة فقد بطول
 الزمان والعادة تقتضى في مثله عدم المهلة وقد يقصر والعادة تقتضى بالعكس فان
 الزمان الطويل قد يستقر بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستقر بعد
 الزمان الاقرب بالنسبة الى طول امر يقتضى العرف بخصوله في زمن أقل منه قلت
 والذي يظهرون من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه
 من الاول سواء قصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز و كلام المصنف
 ان استعمالها فيما بعد بحسب العادة تعقيباً وان طال الزمن استعمال حقيق
 قتأمله انتهى واعلم ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطف مفرد على مفرد
 اما في ملاستهما المعنى اعلم بأن بلاسة ما قبلها قبل بلاسة ما بعدها أو في تعاقب
 مدلول العامل لموصوفها نحو يقدم الافة فلا قرأ المغنى التعقيب هنا كما هو ظاهر
 الحكم باستحقاق الاقرأ التقدم بعد الحكم باستحقاق الافة أو في تحقق
 الانصاف بما جازى زيد الاكل فالتأتم أى الذى انصف بالذم عقب انصافه
 جازاً كل فالترتيب في مصادر تلك الصفات وان عطف جملة على جملة أفادت ان ابتداء
 موصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة
 واما كان حصولها بانضمامها في زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهل ككهاها الخ)
 جواب عن ايراد الآية على الترتيب لان مجيئ البأس قبل الاهلا لا وقتيلاً لوجه
 لا يراد بعد حمل الترتيب على ما شغل الذكرى وانما يتجه اذا خص بالمعنوي
 بل لذلك انه لما قال في المغنى ان الفراء اختجها على عدم افادة الفاء الترتيب قال

مسع (الترتيب) المعنوي
 والذكرى وأكثر ما يكون
 هذا في عطف مفصل على
 مجمل نحو ونادى نوح به
 فقال رب ان ابني من أهلى
 الآية (والتعقيب) وهو
 وقوع المعطوف عقب
 المعطوف عليه بلا مهلة
 لكانه في كل شئ بحسبه
 تقول فامر زيد ففعل واذ أعقب
 قيام عمر وقيام زيد ودخلت
 البصرة فالهكوفه اذا لم تقم
 في البصرة ولا بينهما وترتج
 فلان فوله اذا لم يكن بين
 الترتيب والولادة الامدة
 الحمل مع لحظة الوطء
 ومقدمته وأما قوله تعالى
 أهل ككهاها فافها بأسنا
 فعناه أردنا أهلاً ككهاها

وأجيب بأن المعنى أردنا هلا كهذا أو بأن الترتيب المذكور قد أمّل (قوله وقوله
 فجعله غناء الخ) أراد على التعقيب لأن جعله غناء لا يتصل بقترأجه وقد يقال هذا
 لا يراد بعد قوله أن التعقيب في كل شيء بحسبه وانما يظهر إذا حمل على التبادر منه
 وهو الذي يقتضيه كلام المصنف في التوضيح لأنه لم يفسره وأورد ما ذكره
 يتنبه شارحه لذلك وهو الذي أوقع الشارح وبيان ذلك أن الفاء في الآية مثلهما في
 تزوج زيد قوله ويدل على ذلك أن المصنف في المغني مثل للتعقيب بعد تنبيهه بما
 ذكر بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم قال وقيل
 الفاء في هذه الآية للسببية وهي لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتي في
 الشرح فتدبر هذا وأوردان تقدير فقت مده لا يدفع الاعتراض لأن معنى المدة
 لا يعقب ما قبله ويجاب بأنه يكفي أن أول أجزاء المضي يعقب الإخراج وان لم يحصل
 بتمامه إلا في زمن طويل كما أثرنا إليه آتفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول
 وجعلوا منه فتصبح الأرض مخضرة وأعلم أنه أن فسر الأحوى بالأسود من الجفاف
 والبيس فأحوى مده لغناء وان فسر بالأسود من شدة الخضرة فكثرة الري كما فسر
 مداهما أن فهو حال من المرحى وأخر التماسب القواصل وجعله صفة لغناء كما جعل فيما
 صفة لغو كما قاله المصنف في الباب الخامس من المغني (قوله بين الجمل) أو الصفات
 نحو لا يكون من شجر من زقوم فما الثون منها البطون فشاربون عليه من الحميم
 (قوله وقد تأتي الفاء لجرد السببية الخ) قال الرضي بعد أن تكلم على الفاء العاطفة
 والتي أغشى العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص
 بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كدسة الشرط نحو أن أقيته فأكرمه ويدونها
 نحو زيد فأنزل فأكرمه وتقر به بأن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء وجعل
 مضمون الكلام السابق شرطاً لأن المعنى في مثلهما أن كان كذا فأكرمه وهو كثير
 في القرآن المجيد وغیره قال تعالى أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال
 فأخرج منها أي إذا كان عندك هذا الكبير فأخرج وقال رب فأنظرن أي إذا كنت
 أعنتني فأنظرن وقال فانك من المنظرين أي إذا احترت الدنيا على الآخرة فانك من
 المنظرين وتقول أكرم زيداً فإنه أفضل فهذه دخلت على ما هو الشرط في المعنى
 كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى ولا تأتي بين السببية والعاطفة
 فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد في غضب عمر ولكن لا يلزم
 العطف نحو أن أقيته فأكرمه وقد يوفق في الكلام بقاء وقع موقع الفاء السببية وهي
 زائدة وفائدة قريادتها التنبية على أن ما بعده الأزم لما قبلها الزوم الجزاء للشر
 وذلك كما في إذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى إذا جاء نصر الله إلى قوله فس

وقوله فجعله غناء أحوى
 فغناء غنيت مده فجعله أو
 الغناء بمعنى ثم وقد تأتي
 للسببية فيلزمها التعقيب
 وهذا هو الغالب على الفاء
 المتوسطة بين الجمل
 المتعاطفة نحو فوكره
 موسى فتضى عليه وقول
 كعب يات سعد فلي
 اليوم متبول

وقد تأتي الفاء لجرد السببية
 والربط لا غير نحو أن جئتني
 فأنا كرمك وحينئذ
 لا يلزمها التعقيب وعلى هذا
 يحمل الحلاق قول ابن
 الحاجب في أماليه أن الفاء
 السببية لا يلزمها التعقيب
 (وتم) للجمع مع (الترتيب)
 كما تقدم (و) المهلة أي
 (الترخي) في الزمان نحو
 ثم إذا شاء أشهره ونحو
 اجتبا به فتأب عليه وهي

وتضمن كلامه ان اذا الشريطة تحذف مع فعل الشرط وعلمه يتخرج ما يقع
 السنتين كثيرا من تقدير اذا وفعل الشرط لكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط
 في حله وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم الخ يدل على ان خلقكم من نفس واحدة
 وجعل منها بالواو في الاعراف والقصص واحدة واعلم ان قومنا هموا الاله لا تقدير
 الترتيب وتسمى كوا بالآية التي ذكرها الشارح وأجاب المصنف في المغني عنها
 بخمسة أجوبة ولم يذكر الجواب بأنهم يعني بالواو أحدها ان العطف على محذوف أى
 من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجا الثاني ان العطف على واحدة على
 تأويلها بالفعل أى من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا الثالث ان الذرية
 أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيره الرابع ان خلق حواء من آدم
 لم يخرج عادة بمثله أى يتم اذا بالترتيب وترأخيه في الاعجاب وطهور القدرة لا ترتيب
 الزمان وترأخيه الخامس ان ثم ترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تتخالف
 عن المهلة والترأخي يدل قولك أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس اعجب لان
 ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار بل قال في المغني وجعل منه ابن مالك
 ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقد مر البحث في ذلك يعني ان ثم في الترتيب الاخبار
 ومن العجب قول شرح التوضيح انه في المغني قال في هذه الآية والظاهر ان ثم فيه
 واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر ان واقعة موقع الفاء
 في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب ووقعها في الآية بمعنى الفاء لا يخلص من
 الاشكال (تنبه) قال الرضي وقد تكون ثم و الفاء مجرد التدرج في الارتقاء وان
 يكن الثاني مرتبة في الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظ متخو بالله
 والله والله ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين
 (قوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وما قوله تعالى فاليوم مرجعهم ثم الله
 بهد على ما يفعلون أى ثم تخافهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فقام
 العلة مقام المعلول وقوله تعالى وانى لغفار ربنا وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى أى
 بقي على الهدى من التوبة والايان والعمل الصالح فاستعمل ثم نظرا الى تمام
 البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليهم من مرتبة ابتداء الان البقاء عليهم أفضل انتهى
 وقد تجبى ثم فصحة كما قيل في قول المفتاح ثم تفرع لافصاحه عن محذوف أى
 فيحصل الایماء ثم تفرع وفي شرح المشارق انها تجبى لجرد استفتاح الكلام وزعم
 الاخفش والكوفيون ان ثم تنعزلة وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم
 دعوا تاب هو الجواب و ثم زائدة قوردة بالرفع وان الجواب محذوف تقديره فاستأوا الى
 الله فاستغفروه ثم تاب عليهم وى البقرة قد مر تاب عليهم وكرر لتوكيد أو أريد

وقد تأتي بمعنى الواو نحو
 خلقكم من نفس واحدة
 ثم جعل منها زوجا وبمعنى
 الفاء كقوله
 كره الرديني تحت الهياج
 جرى في الانابيب ثم اضطرب
 (وحكى) المجموع مع (الغاية)
 بأن يكون ما بعده غائبا
 قبلها

بالاول انشاء التوبة وبالثاني استدامتها وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن
وتبقى لجرد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو نحو قوله
واما قول زهير

اراه اذا أصبحت أصبحت ذاهوى * فتم اذا أمـبت أمـبت عاريا

فاللغيا فيه زائدة لا ثم (قوله في زيادة أو نقص) اجتمعا في قوله

فهو راكم حتى السكاة فأنتم * ثم ابونا حتى بيننا الاصاغرا

(قوله ينقطع الحكم عنده) أي ما ذكر من الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان
أولى لان أو هاتين نوعيه وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة تنص عليه ما لا بدى قال
المصنف في بحث الجملة المعترضة من المعنى وهو الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لان
الغاية والتدرج انما يوجد اذا كان كذلك (قوله كما في قوله أني الخ) قاله ابن
مروان في قصة التماس وهي مشهورة والحقينة الكتاب الذي ألقاه في النهرو بالغ
بالقاء الزادوا التعديل لينصف عن راحلته ويخون عده وهو يخفف منسوب بان
مضهرة بعد كي والزاد بالتعصب عطف على رحله والشاهد في حتى نعله لان الفعل ليس
بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذي ذكره الشارح هذا ومقتضى كلامهم في باب
الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله منسوب بفعل محذوف يفسره
المذكور رتبة. ثم ذلك مع جوابه وما فيه من بابه (قوله ونشرط المعطوف به ان يكون
اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانها مقولة من الجارية وهي مختصة
بالاسماء ولولا تأويلنا لم نعلم ان قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج
الفعل لانه مفرد وعمل في المعنى عدم عطفها الجملة بأن شرط معطوفها ان يكون
جزأ عما قبلها أو كجزء لا يتأني ذلك الا في المفردات وأورد عليه الدماميني انه لو قيل
فعلت من زيد ما أقدم عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة
وقد صرح النحاة وأهل اللغة ان بان الجملة تبدل عما قبلها يبدل بعض من كل نحو امدكم
بما تعملون امدكم بانعام وسين والفعل يدل من الفعل كذلك فيما في المعنى وان تبعه
عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعمل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل
فما قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو وكونه اسما عطف على مدخول اشترط
وذكر اشتراط الظاهر مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع في المطول
في أول باب الفصل والوصل ما يقتضى ان حتى تعطف الجملة لانه ما ذكر صاحب
التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقولا بالواو ونحوه ان
يكون بينهما ما جهة جامعة قال اظاهرا ما أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة
على التضمن بل كالفاعل وحسني لكن صرح بعد ذلك بان لا تعطف الجملة قال

في زيادة أو نقص ينقطع
الحكم عنده (واتدريج)
بان ينقص ما قبلها شيئا
الى أن يبلغ الغاية ولهذا
اشترط في المعطوف به أن
يكون بعضا مما قبلها ولو
تقدير كما في قوله
أنى العينة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها
اذ اراد أني ما قبله حتى
نعله أو شيئا بالبعض نحو
الحجتي الجارية حتى كلامها
ويمنع حتى ولها وسرط
المعطوف بها أن يكون
اسما ظاهرا

السبب وظاهر الافتتاح بشعره فوقعها بين الجملة حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما ينبغي غفلة قوله

وكفت حتى من جندا ليس فارقي * في الحال غنى سارا وليس من جدى
اذا انشأ بانه مثال حتى بالعاطفة وحيث يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى
العاطفة المفردات و ~~يجوز~~ أن يقال حتى في البيت استثنائية فأنها والعاطفة
يرجعان الى أصل واحد هي الجارة فأنه إذا التدرج في أحدهما يغنى عن اعتباره
في الأخرى رعاية الجانب الاسبق بقدر الامكان ويمكن أن يجعل جارة بتقدير حرف
المصدرية ولا تعطف الصغرى فلا يقال قام القوم حتى أتوا هذا الشرط نقله المصنف
عن هشام الخضراوي وقال انه لم ينف عليه غيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم
من أن العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا
للمسبوق والمآز في نعم على اشتراط ذلك فيها مأمور منها ما يقتضي اعتبار هذا
الشرط ومنها الفرق بينهما وبين العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط
وزاد المصنف في الحواشي شرطا آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز
صحت الايام حتى يوم الفطر انتهى أي لانه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل
صومه ووطن شيخنا العلامة الغنيمي ان العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا
المثال شرعي والكمال في حتى على طر يق اللغة كما قالوا في الاباحة التي من معاني
الوافوق وان يمكن التمثيل بمات الناس حتى يحجب الذنب فلعنه أو نزع من مثاله وان
كان لا يتخلو من شيء نعم اشتراط الغاية يغنى عن هذا الشرط (قوله قال المصنف
والضابط) ينبغي تدرجه على قوله وشروط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى
(قوله والتفتازاني في المطول) عبارة والتحقيق ان الاعتبار في حتى ترتيب اجزاء
لما قبلها ذهنا من الانعكاس الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى
لما وازان تكون ملازمة للفعل لما بعدها قبل ملازمة الاجزاء الأخر فتحويلات كل
أبلى حتى آدم أو في آثاءه نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء
القوم حتى خاله إذا جازك جميعهم ويكون خاله أضعفهم أو أقواهم (قوله ورده
أبو حيان) الاولى أن يقول وان رده أبو حيان قال في المغنى ورده أبو حيان وقال هي
في المثال جارة فلا يشترط في نال الجارة أن يكون بعضا أو بعض بخلاف العاطفة
هذا منعتوا أن يجزئ الجارية حتى ولدها وفي البيت يعنى الذى مثل به ابن مالك
أو قوله

جود بمنالك فاض في الخلق حتى * يائس دان بالاساءة دينا
فحتملة وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بها بعضا أو

قال المصنف والضابط أن
ما صاع استثناء وصح دخوها
عليه وما لا فلا (لا للترتيب)
فلا تقيد به بل هي كالواو للجمع
لا كالفاء خلافا للترتيب
لانك تقول حفظ القرآن
حتى سورة البقرة وان كانت
أول ما حفظت ومات كل
أبلى حتى آدم ومن ادعى
أنه للترتيب فخراده الترتيب
الذهني على سبيل
التدرج كما أفصح به
من الحاجب والتفتازاني
في المطول والسكاكبي في
شرح القواعد وإذا عطف
على مجرور فالاحسن إعادة
الجارف رقا بينهما وبين الجارة
وقال في التسهيل يجب مالم
يتعين العطف كنجبت من
القوم حتى بينهم واستحسنه
المصنف والمهماني وجرم به
في الجامع ورده أبو حيان
والعطف بها قليل ولذا
أنكره السكوفيون (واو
لاحد الشبثين) نحو لثابوتا
أو بعض يوم (أو الاشياء)
نحو فكفارتها المعام عشرة
مساكين الآية

كـ بعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من
امتناع أعجبتى الجارية حتى إنها امتناع عجبت من القوم حتى منهم لان اسم القوم
يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل أبناءها يظهر لى الـ الذى لحظه ابن مالك ان
الموضع الذى يصح أن تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للمجاعة فغيره
يحتاج الى إعادة الجارية عند قصد العطف نحو واعتكفت في الشهر حتى آخره بخلاف
المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدماميني لابي حيان أن يقول انما يشمل اسم
القوم أبناءهم اذا لم تقم قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة وهى اضافة الأبناء الى
ضمير القوم وأجاب الشنقى بان المراد شمول اسم القوم للأبناء في الجملة وفي تركيب
من التراكيب لافى هذا الخاص ولوسلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شمول
القوم للبنيين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى
و دعوتهم أحق بردهن فانه راجع الى الطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان
المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالتكرار لاسم الظاهر وخصص
وقال الدماميني ان قوله ان الى لا تحل في المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن
الدليل وأى مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى الى انهم وان فيض الجود
في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لالى وأجاب الشنقى بانه ليس المانع
من ذلك معنو يابل صناعى أما في المثال فلان حتى الجارية لا تقابل من وأما في البيت
فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون الجورور بها بعضا
أخيرا أو بعضا والبائس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير قال
وفي هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذى قد مناه (قوله بعد
الطلب) أى بعد صيغة الطلب وان لم يكن هناك طلب نفس اذا لطلب في الاباحة
والختيار ثم الحمل على الاباحة بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ
الطلب كالاستفهام كجاءه الرضى حيث قال واذا كان في الامر فله نغيان التخيير
والاباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو اريد عندك ام عمر
لا تعرض فيه شئ من المعاني المذكورة وأما التخيير نحو اريد لي فرسا أو حمارا
فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في الاغلب من يقضى أحدهما لا ينكر حصوله معا
وأما التخصيص نحو هلا تعلم الفقه أو النحو وهلا تضرب زيدا أو عمر فالكلام في
احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهم ما جواز الجمع
في الاباحة الخ) قال المصنف في الحواشي يقولون وأتى للتخيير في الجمع واو الـ
للاباحة لا بأنه يعنون ان الـ افيه ويقولون ان التخيير فيها أصله الخطر والاباح
فيما أسله الجواز ويرد على الاول ترى ج هذا أو اختار وترى ج هذا أو بنت عمر

(مفيدة بعد الطالب) اما
(التخيير) بين المعالطين
نحو تزوج هذا أو اختار
(أو الاباحة) نحو علم قولها
أو نحو والفرق بينهم ما جواز
الجمع في الاباحة دونه قال
الشنقى وأبى المراد بها
الاباحة الشرعية لان
الكلام في معنى أو يجب
اللفظ قبل ظهور راسخ على
المراد الاباحة بحسب العقل
أو بحسب العرف في أى
وقت كان وضد أى قوم كانوا

قالوا الاصل الاباحة في الامضاء فسد بالمثل الاول وان قالوا المنع فسد بالثاني
لانها في الاول للتخيير مع في الثاني لا اباحة والحق ان اومش تركه وانما يتبين أحد
مع انها بالقروية كسائر المشتريات انتهى وفي القول والفرق بينهما ان التخيير
يبدى ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز في الجمع أيضا لكن
لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر اما الشك
الح) فظاهره ان ماعد التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح
وبذلك يتبرح الاشعري فقال ومساوهما بعد الخبر ومرح الشاطبي بان الشك
والإيهام يختصان بالخبر والباقي يستعمل في الموضوعين وكلام المغني يشعر به (قوله
نحو انما اياكم) قال في المغني شاهد في الاولى وقال الدماميني فيهما والا قربان
الشاهد الثاني شرط لان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله اعلى
هدى ثم ما قبله ليس الا ما والى هذا اشار في شرح التوضيح فقال فانما اياكم اعلى
هذه كلام خبري وأوفي ضلال مبين للإيهام فيكون الشاهد في الثانية انتهى لكن
قد يقال ان اعلى هدى أوفي ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثاني أو
بالعكس أولا يتبين كونه خبرا عنهم او ان صلح لذلك لانه جار ومجرور وبقائه قال
في المثل السائر انما خواف بين الحرفين في الدخول على الحق والباطل لان صاحب
الحق كانه مستعمل على جوادير كضربه حيث شاء وصاحب الباطل كانه مستعمل في
ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) اشرعت صوبت
تقول اشرعت الرمح نحو العذو اذا صوبته الى جهة وقصدت طعنه به ارادانه لا بد
من القتل أو الاسراف اشار باشرع صوب الرماح الى الحالة الاولى وبالاسلال الى
الحالة الثانية وانما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما فحذف
المضاف كما قيل في يخارج منهما اللواثر والمرجان تنبيه من مجيء الواو الى التفسير
قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وقد يتوهم
انها بمعنى الواو والواو الفاء البقي منها لان القلب عبارة عن محل الادراك والقاء
السمع عن الجسد والاجتماع وتخصيل تلك الادراكات والمعارف ومعلوم انه لا بد من
الامر من جميعا فاما مقام مقام الواو الجامعة وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان
منها ما يكون في غاية السكال والاشراق ويكون مخايفا لاثار القوى العقلية بالحكم
والكيف أما الحكم فلان حصول المقدمات البدئية والحسية والخبرية بها أكثر
وأما كيف فبتركيب المقدمات على وجه ينساق الى النتائج الحقيقة بأسهل وجه
واسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغني في معرفة حقائق الاشياء عن الغير
لأن ذلك في غاية الندور واليسه الاشارة بقوله ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ومفيدة (بعد الخبر) اما
(الشك) من التكلم كلام
زيد أو بكسر (أو)
التي هي كذا (للمسمع أي
ابقاعه في الشك ويعبر
عنه بالاهم نحو وأنا أو
الاهم اعلى هدى أوفي
ضلال مبين أو التفسير نحو
الاهم فذكر أو معرفة ومنه
قوله * لا بد من لا بد من
صددور رماح اشرعت أو
سلاسل *

وذكره بافظ التنكير ليدل على التكامل التام أى لمن كان له قلب عظيم الاستعداد
لوقوف على عالم القدس فان التنكير يأتى للتعظيم وقوله أى الذى السمع وهو ثمرة
إشارة الى التامى واكثر هذه الأقسام أمرى أكثر الآيات بالطلب والتكسب نحو
ألم يسير والى الارض فتسكون لهم قلوب يعقلون بها وأذان يسمعون بها فتأمل
(قوله قال بعضهم أو الانزب) قال ذلك سبويه بشرط تقديم نفي أو نهي وإعادة
العامل وقاله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقا والآية إنما يظهر
القول بالانزب فهم على هذا وقد اوالها فى المعنى بامور فرجاءه وظاهره هذا أن
أولى للانزب عاطفة وان كان لا يقع بعدها الإجمال لانه العطف لا يختص
بالمفردات وكلام الرضى يقتضى انه ما غير عاطفة بل احتشافية (قوله بمعنى الواو)
قد يكون مطلق الجمع واعلم أن ابن جنى أثبت محجى أو بمعنى الواو ووجهه من
تدرج اللغة وعقد له بابا فى الخصائص قال وذلك أن يشبه شئ شيئا فى موضع فيمضى
حكمه على حكم الأول ثم يترقى منه الى غيره فن ذلك قولهم جالس الحسن أو ابن
سيرين ولوجالسهم ما جميعا كان مطيعا لافعالها وان كانت أو وانما هى فى أصل
وضعها لاحد الشئين وانما جاز ذلك فى هذا الموضع لاشئ يرجع الى نفس أو دل
لقربة من جهة المعنى انضمت الى أو وذلك لانه انما رغبت فى مجالسة الحسن
لما فى مجالسته من الحظ وذلك موجود فى مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو فى هذا
الموضع مجرى الواو وتدرج من ذلك الى موضع عار من هذه القرينة كقوله

فمكان سيات أن لا يسرحوا غنما * أو يسرحوه ما واغبرت السوح

وسواء سيات لا تستعمل الا بالواو (قوله جاء الخلافة الخ) البيت لجر يمدح به
سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا فى المعنى والذى رأى أنه
فى ديوانه اذ كانت قال الدمامى هو لا يمدح فى رواية الجماعة ويحتمل أن أوفيه
لأنه وكان قال نال الخلافة ما أرادها لانه أحق بها أو قدرته من غير طلب اعتناء
من الله به وكأنه شك أى ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التى من أجلها أحق
بالخلافة من غيره ومن حيث انه من الذى يعنى الله به ثم فيما لغهم أعلام المراتب
(قوله والتسوية تقتضى نفس أحدهما) الظاهر ان يقول والتسوية تقتضى متعدد
والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التى لا تقوم الا بثنين فصاعدا والعطف
فهما اختص به الواو وفى المعنى ان أم المتصلة تشاركها فى ذلك لعطفها فى نحو
سواء على أقت أم فعدت مما لا يستغنى لسنه قال فى الحواشى ان هذا الكلام
منظور فيه الى حاله الاصلية والأصل سواء قياما وقعودا فالعطف بطريق
الاصالة انما رالوا وفتبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله

قال بعضهم أو الانزب نحو
وأرسلناه الى مائة ألف أو
يزيدون وقد تانى معنى الواو
كقوله
جاء الخلافة أو كانت له قدرا
فان تانى الأولى لا يعطف
بأو وهذا التسوية للتانى
بينهم لأن أو تقتضى أحد
الشئيين أو الاشياء
والتسوية تقتضى الشئين
فحسوا على أقت أو فعدت
فان لم توجد الهجزة جاز
العطف بها نص عليه السيرافى
فى شرح الكتاب نحو سواء
على فته أو فعدت ونحو قول
الفهاء سواء كان كذا أو
كذا أو قراءة ابن مجيبين أو لم
تدرهم وأما فخطبة المصنف
لهم فى ذلك

فقد ناقشه فيها الدماميني (سند في المناقشة عبارة السيرا في قال اعلم أن السيرا في قال
 ما هذا نصه وسواء اذ ادخلت بعدها ألف الاستفهام زنت أم بعدها كقولك سواء
 على أقت أم تعدت انتهى قال وهو نص صريح يقتضي صحة قول الفقهاء إلى أن قال
 فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لأن مقتضى شيئين نساء دا
 وأولاً جرد الشيين أو الاشياء قلت وجه السيرا في بأن الكلام محمول على معنى
 الجاراء فإذا قلت سواء قلت أو تعدت فتقديره ان قلت أو تعدت فهما على سواء
 وعليه فلا يكون سواء خبراً فتم لا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو تعددك سواء
 وسواء على قيامك أو تعددك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء
 وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكي
 أن أباعلى الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء ورده واصله مستند المصنف والعجب
 أنه أورده كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح
 والغرض أنه لا مذهب في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة بعد كة سواء في
 أول جملتها فتقدير الهمزة إذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك إلى تخطئة الفقهاء
 وغيرهم وهو مندفع بما مر انتهى لمخصاً وأقول ليس في العبارة التي نقلها عن
 السيرا في ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلاً عن كونه نصاً لأنه لم يتعرض
 للعطف بأو بعد سواء إذا لم توجد الهمزة وإنما نص على لزوم أم بعد سواء إذا دخلت
 ألف الاستفهام واحترز بذلك عما إذا كان أب الاستفهام بدون سواء فإنه يعطف
 بأو ولا تعين أم ولا اعتراض على الفقهاء لم يشأ من الهمزة وإنما شأ من التسوية
 لما علمت من أن معناها منافي لمعنى أو وما وجهه العطف محتاج إليه مطلقاً
 وجدت الهمزة ولا يعطف بأو أو أم كما تقدم غاية الأمر أن هذا الموضع يسمع
 فيه العطف بأم والقياس العطف بالواو فأول ما سمع ولا تجاوز مورد السماع وإن
 أمكن فيه ذلك وأما تقدير الهمزة فلاهم نصوا على تقديرها إذا حذف مع أم أو
 أولى بذلك هذا وقد يقال قد تقرر أن أرتأى بمعنى الواو وحملوا على ذلك مواضع لا يغني
 المعطوف عليه نحو ما بين سابق مظهره أو ملجئ قبل بمثله في كلام الفقهاء وقراءة
 ابن محيصن في محرر القام (قوله إذا نسي عن المباح) ليس المراد المباح الشرعي
 كما تقدم فصح تمثيل المصنف لذلك في المغنى بقوله تعالى ولا تطعم منهم آثمًا أو
 كفورًا وإذا فتح توقف الدماميني بأن طاعة الآثم والكفور في الآثم أو الكفور
 مباح أصلاً بل تحريم الكفر ما قال بعد ذلك وإعمل الإباحة إنما لحظ فيها ما كان
 كفراً بعتدونه من أن طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها
 وله وهذا القولان جاربان في نحو ما جاء في زيد وعمرو (أي مما وقع فيه العطف

فقد ناقشه فيها الدماميني
 الثانية إذا نسي عن المباح
 امتنع فعل جميع ما كان
 مباحاً باتفاق من النجاسة
 وحكم المخير في حكم المباح
 عند السيرا في وواقعه في
 المغنى وصححه ابن عصفور
 وجوز ابن كيسان كون
 النهي عن واحد وعن
 الجميع فإذا قلت لا تأخذ
 ديناراً أو بواجزعده أن
 يكون نهياً عن الجميع وعن
 أحدهما على مقابلة الأمر
 لأن الأمر مكان يأخذ
 أحدهما وهذا القولان
 جاربان في نحو ما جاء في زيد
 أو عمرو (وأم طلب
 التعيين) ان وقعت (بعد
 همزة داخله على أحد
 المستويين) في المحكم في
 طن المنكح نحو أريد عندك
 أم عمرو إذا كان عالماً بأن
 أحدهما عند المخاطب
 لا يميز ما هو واجب بتعيين
 أحدهما إلا بعد نفي أحدهما
 لأنه معلوم للسائل وعلمتها

بأو بعد التثنية فعلى القول الأول يكون التثنية الجميع وعلى الثاني يجوز أن يكون
 التثنية واحداً أو كونه الجميع وعلى القول الأول جرى أن الحاسب في قوله تعالى
 لا جناح عليكم إن طلقتم النعماء ما لم تمسوهن أو تفضوهن أن يرضيه وقال ليس
 المعنى مدة انتفاء أحدهما يريدانه إذا انتفى الفرض دون الميسر لزم مهر المتسبل
 وإذا انتفى الميسر دون الفرض لزم نصه في المسمى فكيف يصح في الجناح عند
 انتفاء أحد الأمرين بل المعنى مدة لم يكن واحداً منهما وذلك صادق بنفهم ما جعبا
 لأنه تذكر في سياق التثنية الصريح بخلاف الأول فإنه لا ينفى إلا أحدهما ولا
 حاجة لجعل أو بمعنى إلا في الاستثناء والمضارع بعورهما منصوب بان ومثله قوله تعالى
 الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويقول أحدهما للأخر اخترا فاحفظه بقي
 هنا فائدة وهي أن الدماميني قال في حاشية البخاري عـ ند قوله ففزلت هذه الآية
 وإذا رأت تجارة أولهوا انفضوا اللهم احضرت بالقاهرة في سنة تسع وثمانين
 وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشخونية عند بعض حذاق المالكية فافضى الكلام
 إلى أنه إذا ذكر متعاطقان بأوفاه يعاد الضمير إلى أحدهما فقال ذلك المدرس وزعم
 بعض أصحابنا أن منه هذه الآية وهو خطأ لأنه لم يعد إلى أحدهما لا بعينه بل إلى
 أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم إما الحذف أو الاثبات
 بما لا فائدة فيه والأول خلاف الأصل والثاني بالحل لأنك إما أن تقر إليه فيلزم الأول
 أو لا تقر شيئا البتة فيلزم الثاني لأن ذكر اللهو يكون ضائعا فقال لا بقدر إليه
 للدلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير أن لنا عنه من دوحه عنه فاستبعد ذلك وكاد
 يقطع باستحالة فقلت له يمكن أن يعود الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية
 كأنه قيل وإذا رأت تجارة أولهوا انفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو
 فاستحسنه ثم رأيته بعد ذلك بخمسة عشر بن سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي
 غيره انتهى أقول وقوله أنه يعاد الضمير إلى أحدهما محمول على ما إذا كانت أولًا
 ونحوه مما تكون فيه لاحد الأمرين لا التي للتشويبع لأنهم اجتزلة الواو كما به عليه
 الأبدى وأقره في المغنبي في بحث الجملة المعترضة كما مر في أو كثير من الناموس
 يبقى الكلام على عمومته وليس كذلك وما يدل على أن التنويع يطابق الضمير
 معها الماذكر قوله تعالى أن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما التأويل الذي
 ظله الرضي في الآية المتقدمة متعين لأنه لم يقل اللهم أو اعلم أن الرضي قال ولأن
 بقية أحكام العطف إلى أن قال ومنها أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو
 وحتى مع العطف في عايله يجب تطابقهما مطلقاً بخور بدو عمر جاً آفي ومات الناس
 حتى الانبياء فنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم أشار إلى دفع ما يتوهم

من افراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من أفرادها بقوله
 وأما قوله تعالى والذين يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها إلى أن قال وقوله تعالى
 ذارأ وتاجرة أولها والنفقوا إليها أي إلى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا
 منظراد الأشهر إلا أن حرف العطف فيها أو وقد نكحكم علم صاحبين نكحكم على
 ووفرة قال لما كانت آفة فيها تنوي بعينه وهي بمقتلة الواو ذكرها هنا وذ كرها في
 الكلام على أي نظرا للفظها هذا أو وردانه كيف يصح أن تكون الرؤية منفضا إليها
 مع انهما مقيمة على الانفضا وسبب له هذا بعيد سيما إذا كانت الرؤية الثانية
 هي الأولى المستفادة من قوله وذارأ أو يمكن توجيه كلامه بحمل الأولى على غير
 البصرية والثانية على البصرية لا يمكن بلزوم اختلاف الضمير ومرجعه إلا أن يقال
 لما كانت غير البصرية مقيمتها الإدراك وهو من حيث يصدق بالمعنى الحاصل
 بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا في مرجع الضمير وأن الرؤية في
 الأصل تصدق بالبصرية وبغيرها حملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير
 إليها على المساق الثاني على طريق الاستخدام وقال الناصر الثاني وقد سئل عن
 ذلك هنا للرؤية ثبوت جزئية أن أحدهما من بعيد وهو مكمل الصلة السابقة على
 الانفضا حامله عليه والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضا لا يمكن بينهما
 جده مشترك حاصل في ضمن كل منهما هو طابق رؤية أي جنسهما المعقول علمها
 فهما أي الرؤية بين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومحددتان بحسب
 الجنس ولا استحالة في تصادق المتضادين على شيء باعتبار بن في نفسه إذا كان
 العطف بالفاء أو ثم جازا لافراد والمطابقة والافراد مع ثم أحسن وإن كان
 العطف بلا فاء في الارتشاف الذي يقتضيه النظران الحكم في ذلك للأول وقال ابن
 عصفور الضمير على حسب التأخر وإن كان العطف بيل أو بل لكن قال في الارتشاف
 الذي يقتضيه النظران الحكم الثاني وقال ابن عصفور على حسب التأخر منهما
 وثمرة القولين تظهرا إذا كان أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء
 بها أي أي مضافة للضمير المتعاطف فيقال في المثال أيهما عندك (قوله فتسميتها
 ذلك الخ) أي لأن الاتصال على هذين السابق واللاحق فالطابق علمها متصل
 اعتبارا متعاطفها المتصدين بها فتسميتها بذلك انما هو لا مر خارج عنها وقيل سميت
 بصلته لأن الاتصال بالهمزة حتى صار تاني أفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة
 ترى أنهما جميعا يعني أي واعتبار هذا المعنى في تسميتها أولى من الأول لأنه
 لا يرفع إلى نفسها لكنه انما يأتي في المسبوبة بتميزة الاستفهام فيترجم الأول لشموله
 لوجهين (قوله نحو ما أدري الخ) إشارة إلى أنه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله

صحة الاستغناء عنها بأية
 وتسمى حينئذ متصلة لأن
 ما قبلها وما بعدها لا يقتضي
 أحدهما عن الآخر فتسميتها
 بذلك لا مر خارج عنها
 ويقال لها المعادلة لها دلالتها
 الهمزة في أفادة الاستفهام
 وتسمى أيضا بذلك لأن وقعت
 بعد همزة التثنية وهي
 الداخلة على جملة في محمل
 المصدر نحو ما أدري أفت أم
 فعدت سواء عليكم
 أدعوتهم أم أنتم صامتون
 فان وقعت أم بعد غير همزة
 التثنية وهو همزة يقلب
 بها أو بأم التعيين كانت
 منقطعة بمعنى بل

الخفيف فهو انما لا يسل أم
 شاء أي يسل أي شاء أو
 الانكارى نحو امه البنات
 ولكم البنون والذويجات
 للاغتراب المحض لزم الحال
 وقد نزلت بحكمة للاتصال
 والانتفاع نحو ام تقولون
 على الله ما لا تعلمون وسببت
 منقطعة لوقوعها بين
 جملتين مستقتتين فما
 بعدها منقطع عما قبلها
 (وللردة) أي ردا المانع (عن
 الخطأ في الحكم) الى
 الصواب فيه (لا) فهي اتقى
 الحكم عن تأملها وقصرها
 على مثلها اما قصر افراد
 أو قلب واحد لا يعطف بها الا
 (بعد ايجاب) أو أمرا أو ذاء
 كزيد كاتب لا شاعر ردا
 على من اعتقد ان صاف زيد
 بالشعر والسكابة أو اتصافه
 بالشعر فقط ردا ~~ع~~ ك
 الصمبلى والأيدي أن من
 شرط العطف أن لا يصدق
 أحد متاعظها على الآخر
 فلا يجوز جأني رجل لا زيد
 بخلاف لا امرأة قال في
 الاوضح وهذا الحق ومنع

وهي الداخلة الخ وإن أوهم قولهم - دهمزة القسوية الاختصاص (قوله تختصة
بالجمل) أي خلافا لابن مالك كما يأتي (قوله وقد يتضمن ذلك الاستفهام الخ)
فمكون بمعنى بل والهمزة (قوله أي بل أي شاء) قال في التوضيح وإنما قدس بـ بعد ما
يستدل أنها لا تدخل على ما ورد قال ابن مالك أنها لا تدخل على ما ورد ولم يقدر بمبدأ
واستدل بأنه قد سمع أن ذلك لا بلا أم شاء بالنصب وأجيب بإمكان حمل أم على
أهم متصلة وحذفت الهمزة قبل ان والتقدير أن أو منقطعة وأنصب شيئا محذوف
أي أم أي شاء والتوكيد بان أم لان المخاطب شاك في أن هناك إبلا أو ميمكر
وعلى الأول فالتأكيدي مستحسن وعلى الثاني واجب كما لا يخفى على من هان المعاني
من الحب ما كثره شيخنا عبد الله النجاشي في ما مشي شرح التوضيح من قوله انظر
فائدة التوكيد بان وأدعى في المعنى أن ابن مالك خرق إجماع النحويين وهو نابع
في ذلك لا يبيحان ونافس الدماميني ابن هشام فراجعوه (قوله نحو أم تقوون على
الله ما تعلمون) قال الرنخشي يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الامرين كثن
على سبيل التقدير بل حصول العلم بكون أحدهما أو يجوز أن تكون منقطعة (قوله أما
فصر افراد) إن كان المخاطب يعتقد الشرية (قوله أو فالب) إن كان المخاطب يعتقد
العكس كما يعلم مما بعد (قوله أو أم) في معنى الأمر الداعي نحو رحم الله زيد الأهمرا
والتحضيض نحو فلا تنضب زيد الأكر قاله أبو حيان وفي الرضى خلافه (قوله
قال في الأوضع وهو الحق) للإمام أبي الحسن على السبكي رسالة سماها نيل العلاء في
العرف بلا حقيق فيها الكلام على هذا الشرط وبين أنه لا يفي أمثلة أهل المعاني
في القصر بنحو زيد كاتب لاشاعر لمصنعا المتصوذة في حاشية المختصر (قوله
نفعلت جئت لا كدك) أعلم أن أصل المثل هكذا جئت لا كدك وقالوا في تفسيره
ما في الشرح فالرد بقولهم لا به فأن دفع ما قبل لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعا
جئت لا بـ ففعلت هذا وفي هذا المثل على تقدير كون جئت لا فعلا بـ فعل محذوف حذف
الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الأربعة المذكورة في باب الماعل (قوله رد
على من اعتد دان الخ) هذا في بل ظاهرا وما في أمكن ففعله السجدة عن ما افتاد
والابضاح ثم قال والمذكور في كلام النجاة أن أمكن في ما جاء في زيد أمكن عمر ولد فـ
فعم المخاطب ابن عمر أيضا الميجي كـ زيد بناء على ملاسة بينهما أو لامة لا لا
لا بد من ذلك وهو رفق فهم يتولد من الكلام السابق رفعها بها بالاستئذان وهذا

الزجاجي العطش على ما يدل الفعل الماء ويرد قولهم نقول جذاذ
لا كذا (و) للرد على الخطأ في الحكم (ولكن ويل) واقفين (هذني) اومى فهو التفرير حكم متلوهم ما وايا
تضاه تاليسما انهم ما جاز يد لكن هو وأويل عمرو ولا تضرب زيد الحكن عمر أو ويل عمر رداء على من اعتقد
بطلان أو التفرير بيل لا عمرو فهو ما افهم القاب لا غير

المصنفين والمصدقات سبحانه قبل ان الذين تصدقوا او اقرضوا على ان يكون الذين
 نصب قواشاملا للذكريين والمؤنثات او اعتراض بين ان ونهيهما أو ستأنف (قوله
 وبالعكس) جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج الحى من الميت
 ويخرج الميت من الحى وليس ما ذهب اليه مجتهدين بسبل هو مخرج قال الرنخشري
 يخرج عطف على فائق ويخرج الحى من الميت جملة مبينة فائق الحب والنوى لان
 فاقهما من جنس اخراج الحى من الميت لان التامى كالحب وانتهى وعند هذا
 يخرج بل يعين بعقبة على علم المعاني عطف مخرج على فائق الحب والنوى لا على
 يخرج لعدم صلاحية تعيين فائق الحب والنوى بقى انه على تقدير كون مخرج
 عطفا على يخرج يكون من عطف المفرد الذى هو الاسم على الجملة لان جملة
 يخرج خبر ثان لان الله ويحتاج لاعتذار المرادى السابق لكن كان ينبغي أن ينص
 على ذلك وقد مر في الارشاد بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله
 تعالى بيانا أو هم قائلون وقال السبولى في الهمع بعطف المفرد على الجملة وبالعكس
 ومثله الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه قائما أو قاعدا قال قاعدا عطف على
 جنبه لانه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى وعدنى المغنى من الجمل التي اهمل الجملة
 التابعة لمفرد وقال انه ثلاثة أنواع أحدها المطفوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه
 أحب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) ذكر
 في المغنى ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول الكويين في باب الاشتغال
 في مثل قاذييد وهو وأضكرته ان نصب هم وأرجح لان تناسب الجملةتين
 المتعاطفتين أولى من تخالفهما والمنع مطلقا والثالث لاني على انه يجوز في الواو
 فقط قال وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره (قوله
 والاعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كررت برجل سواء
 والعدم أى مستو هو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل المفصل
 بالتوكيد بالضمير المفصل نحو قوله كنتم أنتم وآباؤكم وأقله الفصل بلاين العاطف
 والمطوف نحو ما أثر كننا ولا آباؤنا خلافا لما حكى حيث جعل الآية من العطف
 من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاعل على حرف العطف بعطف
 على الظاهر والضمير المفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمر و
 وأبائه والاسد وجعناكم والاقارب وإنما اشترط في العطف على المرفوع المتصل
 الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به افظاومعنى فلو عطف عليه مكان كالعطف
 على بعض حروف الحكمة وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول
 الكلام وبقوله يستغنى عما هو الواجب نحو حضر القاضي امرأة والحائض وعورة

وبالعكس وعطف الاسمية
 على الفعلية وبالعكس
 والعطف على الضمير المرفوع
 المتصل من غير فاصل ضعيف
 ولا يجب إعادة الحائض
 إذا أريد العطف على
 الضمير المجرى

العشيرة بالنصب ومنه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل (قوله كما قال ابن مالك وجماعة) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن يستحيب أن يكون الحرف ليس تحت صابجر الضمير بـ حـ ثـ رـ زـ من الضمير المحرور ولا لأنه لا يجوز له طيف الظاهر عليه بالجـ (قوله خلافا للجههور) أي جهو والضميرين واحتجوا بأن ضمير الجـ شبه بالتثوين وحق له فلم يميز العطف كالتثوين وبأن حق المنة الحقة أن يلفظ الحول كل من محل الآخر وضمير الجـ لا يلفظ الحول لمحل المعطوف عليه وأجاب ابن مالك بأن شبه الضمير بالتثوين لوضع من المعطوف عليه منع من توصيفه والابدال منه كالتثوين ولا يمنع منه ما جاء وان الحول لو كان شرطاً لم يميز رب رجل وأخيه وكل شاة ومخلطها بدرهم وأجاب ابنه عن الأول بأن البدل في نية تكرار العامل فأتبعه الضمير المحرور في الحقيقة اتباعاً له وللجار جميعاً لأن البدل في قوة المخرج معه بالعامل وأجاب بعضهم بأن البدل هو المبدل منه في المعنى وكذا التوكيد الا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر رفعها في باب و فرق الحريري بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بل انكر بر بانه ما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما ما وكان مراده عطف المنصوب بعد فصله الجائز والمحرور ولا يفصل

البدل

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحى رأى ما في اللغة فعناه العوض وفي التبريز عمى بيان أن يد لنا خبراً منها (قوله ومعطوف بلا) أي بعد الايجاب ولذا أعاد البناء في قوله وبيل لتلايتهم وجوع قوله بدنى لئلا تكون أعادته مع لكن تقضى ان لكن يعطف بها بعد الاثبات ولا تعطف المفردات في الاثبات الا على قول الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود بغير ج المعطوف بلا بعد الايجاب وبيل ولكن بعد ذاتي أما الأول فلان الحكم السابق منى عن التتابع وأما الآخر فلان الحكم السابق منى والمقصود به انما هو الأول (قوله ببقية أحرف العطف) ومنها المعطوف بيل بعد الايجاب (قوله واهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل) اعلم أن هذه المسئلة مثله ذات خلاف وان أوهم كلامه الاتفاق عليها وخلاصة القول فيها انه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وبه تم ان العرب قد ذكر العامل في بعض المواضع واختلف هؤلاء هل نصر حبه العرب مطلقاً أو بشرط كونه جاراً على مذهبين أحدهما انهم يصرون به مطلقاً ولكن ذلك كثير جداً يكون جاراً نحو قال الملاء الذين استكبروا من قومه الذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله طبعنا لمن يكفر بالرحمن ليعتقهم سنة ثمان ففقه كما أرادوا

كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجههور قال جدى رحمه الله والشواهد لما قاله كثيرة والاحتمالات لا تنفي الظهور ولا تدفع اذا المسئلة ليست قطعية فليدفع المصير اليه ورفض القياس اذا لم يثبت القوى (و) الخامس منها (البدل) وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه اثباتاً أو نفياً (بلا واسطة) فخرج مقصود غيره من تحت وتوكيد عطف بيان فانها مقدمات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبيل يندفع وبلكن وبنى الواسطة المقصود بها هو المعطوف ببقية أحرف العطف والقرض منه أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بذلك النسبة الى ما قبله لا فائدة توكيد الحكم وتقريره واهذا قول البدل في حكم ار العامل

أن يخبر - وأما من غم ولقد نجيبتا بنى إسرائيل من العذاب المهين من فرعون
 وقيل إذا كان غير جار وأمن الألباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
 لا يسيء إليكم أعمالاً التي أنه إنما يذ كر إذا كان جارياً ونحو اتبعوا من لا يسيء إليكم
 أعمالاً من باب التوكيد لا من باب البدل وإذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح
 الترمذي في باب الاشتغال أن عامل البدل ليس كاللفظ به من كل وجه حتى يصح
 أن يكون خبراً أو مفسراً غيره ولهذا امتنع زيداً ضربت عمراً أخاه بالرفع والنصب
 والجملة من غير مفعول لا يمكن من بدل المفرد وما في قوله هذا المثل لبدل الظاهر
 من التبعيض المقدر للاغلاطة بقوله تعالى تكون لنا عيدا ولنا وآخرنا وآخرنا
 بدل من التبعيض المحرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لأن كلامه أولاً يقتضي أنه
 لا يلتزم بالعامل بالفعل وهو مخالف لكلامه ثانية وقوله واللام يمكن من بدل المفرد
 لا يخلو عن نظرية صدر جوافي التوكيد اللفظي بأن تجوزت وقت من توكيد التبعيض
 فقط كجاء وكلامه ثانياً يقتضي أنه يلفظ به بالفعل وهو الحق أي كن تخصيصه بعامل
 لغير قول وتخصيص الجار باللام لم يذهب إليه أحد هذا وقال أيضاً قوله المبدل
 في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضربت
 ما يده إذ لولم يعد بزيد أصلاً لما كان للتبعيض ما يعود إليه انتهى وفي الفصل قوله سم
 في حكم تسمية الأول أي أن منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التوكيد والصفة في
 كونهما تسمية من لما يقع به لا أنهم يعنون إحداهما الأول والآخر فإلا امتنع إبدال
 كبير المغضوب من المحرور في علمهم لوجود العائد حساً وانما يلزم الخلو منه لو كان
 المبدل منه مهذراً بالكلية لكان خائب هذا في الكتب أف في قوله تعالى ما قلت لهم
 إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله قال يمنع أن تكون مأمورة بوصول باللفظ وإن أعيدوا
 الله بدلاً من الهاء في ذلك الوقت أن أعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت إلا
 ما أمرتني به أن أعبدوا الله بقى الموصول بلا عائد عليه من صلاته انتهى وقال في
 التسهيل والله لا يكون البدل معتمداً عليه وقد يكون في حكم الملقى انتهى وقال
 المصنف في الجامع بعد قوله ونحو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فن ثم كان
 هو المعتمد كونه من حاشا فتن ونحو * كانه * ما حاجبه معين بسواد * مؤول انتهى
 وقال في التذكرة سلكك العرب في المبدل منه مسلكن أحدهما أنه ليس في تقدير
 الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

أن السيف غدوها ورواحها * نركت هو وزن مثل قرن الالهضب
 غدوها بدل اشتغال وما أنه إلا الشيطان أن أذكره * كانه * ما حاجبه معين
 بسواد * وتقول التي مرت به أي عبد الله ولو فرضت الطراح الأولى لحالت الصلة

من عائدوا ما ملوكم عدم الاعتداد به في قولهم في الغلط مرون رجل سحر لانه
لم يصد بالخبر انتهى ومن خطه فقلت وفيه نص يحبان ما بعد ابدال الغلط ليس
في تقدير الطرح وقوله ما حاجبه الخ من آيات الكتاب مصدره وكانه لوقى المرأة
مكأنه يصف نور وحش أبيض المرأة وهي اعلا الظهور استغنى ما حول عينيه
وما في قوله ما حاجبه زائدة وقوله معين خبر عن حاجبه وهو بدل من الهاء المنصوبة
في كانه وفي ذلك مراعاة المبدل منه والاقوال معنيان وأراد بنحو ما روي فيه ذلك
كقوله ان السيف الخ وتأويله أما فساكنه ما حاجبه الخ فلان ما هو مثنى في البدن
يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتنبه على الماظة ومن الافراد قولهم العينان
تهل * أولان معين مصدر كمزق في قوله تعالى ومزقه اثم كل ممزق واذا خبر
بالمصدر كان موحدا وأما ان السيف الخ فلان نصب غدوها ورواحها على الظرف
كخروج النجم وكانه قال ان السيف وقت غدوها ورواحها وهذا الذي شئ
عليه في الجامع هو رأي ابن عصفور وأدعى انه لم يبيح ما ظهره الاعتقاد على المبدل
منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا ابدال الغلط ومثال ما لم يكت
به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا اجفها فتر نصب العينين
والجفن فأنشأ الخبر في الأول وذكري الثاني لان المعتمد عليه هو المبدل والمبدل منه
في تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامي الكشف والوقوف عند أحدهما مقصودا
وقع للسعد وأبي حيان في المطول في آخر بحث بيان المبدل الى ان سلم ان المبدل
يجب محبة قيمته مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكر صاحب الكشف في قوله
تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاه ففعولا جعلوا والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال أبو حيان ما أجاز له لا يجوز
وعلى ذلك بأن شرط المبدل ان يكون على نسبة ذكر او العاقل على اشهر القولين
او معهما ولا للعامل في المبدل منه على قول وذلك لا يصلح هنا اذ لا يصح ان يجعل الجن
يحل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشف في هذه القاعدة مضطرب
لبنائه اقول في بعض المواضع على اجد المسلكين السابقين وفي بعض آخر على
المسلك الثاني هكذا ينبغي ان يحرر المقام (قوله وهو ستة اقسام) قال أبو حيان
ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو اقبلته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون
ظرفا ثانيا لان العامل لا يعمل في نوع من المعمولات الا في واحد منه الاعلى طريق
الاتساع ولا يكون غلط لان الذي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السبكي
قد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدعون الجنة ولا
يظلمون شيئا جئات عدن (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الأول) فيه نظروا الظاهر

(وهو ستة اقسام) احدها
(بدل كل) من كل وهو ما
كان مدلوله مدلول الأول
(نحو ما ذكرنا) راجع
زيد أخوك وسماه ابن
ثالث المبدل الطاهر لوجوده

وهو ما كان مصادقه ماصدق الاول اذا المدلول يختلف الا ان يقال اراد بالمدلول
 الماصدق قال الجلال المجلى في شرح جميع الجوامع في مسئلة حدوث الموضوعات
 اللغوية والملاقى المدلول على الماصدق شائع والاصل الملاقاة على المفهوم وهو
 ما وضع له اللفظ انتهى ويوافق الاصل ما قبل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى
 اعتباري باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه وعنايته أى قصده منه
 وان ترص أيضا القول باتحاد الماصدق في هذا البديل بمنزلة جازيد أخوك قال
 لا بما يسمون فبما صدق عليه اذ ليس له زيد ماصدق عليه وقال الاول أن يقال
 ان بديل الكل من الكل ما يتحد فيه البديل والمبديل منه في الوجود فان زيدا أو خاك
 موجودان بوجود واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من الماصدق الذات ولا يختص
 بما يكون كذا ولا لا شك ان زيدا أو خاك يتحدان في الذات الجامعة لهما ويؤيده
 ما لم لا بد في المبتدأ والخبر ان يتحد ماصدقا ويتعلقا فهو ما هو شامل لما زيدا
 في معنى المطول بالاتحاد في الذات فقل في تعريف بديل الكل من الكل
 انه عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما متغايرين انتهى ثم
 ان يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
 ان اثنين اذا جعلنا بديلا يكون بديل الكل
 اثنين عين ماصدق عليه الهين انتهى وهو صريح
 في المبدل منه والبديل في هذا القسم كالبتدا
 وهو اسم لله تعالى نحو الى صراط العزيز
 من العزيز بديل مطابق ولا يقال بديل كل من
 بجزأ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله
 يشام انه لا يقع الاعلى مادون النصف وانه
 أحدهما قال المصنف في الحواشي لما لم يقع
 في عرف الناس مطافا الاعلى الاقل من النصف خصه بالكسائي
 ثم ورد بقوله

دايت أروى والديون تنقضي * قطلت بعضا وأدت بعضا

هذا ان ذلك في التنزيل قال الله سبحانه أفتمؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون
 ببعض وعكس هذه المسئلة انه لما وقع سائر في حديث وفارق سائر من مطلقا على
 اقرب الى الاكثر قال بعض العلم باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السور وهو
 البقية وفي الحديث واذا شربتم أنشروا ولو تسكنا فظاهر الاشفاق وهذا الحديث
 على عكس هذا المذهب لمشي في الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر

فما لا يطلق عليه كل ولا
 يحتاج الى تعبير يعود الى
 المبدل منه كالجمله التي
 هي عين المبتدأ (و) فانها
 بديل (بعض) من كل وهو
 ما كان مدلوله بعض مدلول
 الاول سواء كان ذلك
 البعض نصفاً أو أقل ام
 أكثر على الصحيح

إذا احتملت رأسي وفي الرأس أكثرى * ونحو ذلك عند المتن ثم سائر

واعلم أنه اختلاف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض أو الاضراب أو ليس
من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل ثم المليل الا قليلا نصفه فقال ابن خروف
نصفه بدل من قليل لا بدل كل من كل وكأنه قيل قم المليل الا نصفه وذلك لانه
يسمى النصف قلبا ولا اقليل مهم فبينه بالنصف فهمير نصفه ليل قال المصنف
لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضمير ان بعده للنصف واستدل بالآية
على استثناء النصف قال ولو أعيد الضمير ان الآخر ليل لزم أن يقول لم أكثر
الليل ورد ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وان كان
القليل مهم حالان القليل قد تعين بالعادة أى قم ما يسمى في العرف قليلا قل والا
فن قام نصف المليل لا يقال قام القليل ورد ابن الصانع على ابن عصفور فقال
ان أراد ان العادة عين القليل مقدر ارحم دوا كالثقل فقط أو الريح فقط
في باطل وان أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه ليه بالنصف لانه لو قيل أكلت قليلا
من الرغيف نصفه أى نصف القليل لم يكن له معنى لأن ذلك النصف قليل أيضا قال
بل النصف بدل من المليل بدل اضراب وابن خروف يحيزه وقال الا بدى الواجب
عندى ~~الكون~~ النصف لا يطلق عليه انه قليل أ يكون نصفه مقفولا بتقدير قم
نصفه قال أبو حيان رغبه نظر لانه يكون أمرا أو لا يقيم الكثير ثم قيل قم النصف
أو انقص منه أو زد عليه وذلك بخلاف الامر الاول فيكون تاما محالا والتام لا بد
من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت في أصول الفقه وأعراب السهمين نصفه بدل بعض
من المليل وبه قال الزجاج (قوله ولا بد من اتصاله الخ) هـ إذا ما ذهب اليه
أكثر النحويين ومشي عليه المصنف في الغنى والتوضيح وقال ابن مالك في الكافية
الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل
انه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام لكن مثل لما يقوم مقامه
بيدل الاشتغال وسأقي في كلام الشارح (قوله ونحوه على الناس الخ) مر
الكلام على هذه الآية في باب انعمال المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أریده
خاص) فهو افظ متمم على بعض مدلوله فعمومه ليس مراد الاتنا ولا ولا
وهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو افظ أریده معناه مخرج جام
بعضه فعمومه مرادنا ولا احكاما ولهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطالب من جملة
الجوامع الاصولي وشروحه وليكون الاول مجازا احتاج الى قرينة ولهذا ذهب ابن
برهان بقوله لان الله اح قدبر (قوله لازمتها للاضافة) اما لفظاً أو نية ولهذا حتى
سيبويه مررت بكل قائما فلولا انه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان

ولا بد من اتصاله بضمير يعود
الى المليل متمم لما ذكر
كما كانت الرغيف نصفه أو
ثنيه أو مقدر (نحو) وقته
على الناس حج البيت (من
استطاع اليه سبيلا) أى
منهم من بدل بعض من
الناس لان المستطيع بعض
الناس لا كاهم وقال ابن
الذهبان بدل كل والمراد
بالناس المستطيع فهو
عام أریده خاص لان الله
لا يكاف الحجاج من لا يستطيع
ومنع ادخال ال على كل
وبعض هو مذهب الجمهور
للازمتها للاضافة وهو
لا يتجامع ال كاهم

صاحب الحال قد يكون نكرة من غير موصو غ نحو عليه مائة يضاوسلى وراءه رجال
 نياحا (قوله وأجازه الاخفش والقارني) حكى الاخفش مررت بهم كلابا بالنصب
 على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أى تعلق بغرة الكلبة والخزنية) أى اما
 اشتمال الاول على الثانى نحو أعجبنى زى مدله أو باشتمال الثانى على الاول
 أعجبنى يدو مد أو باشتمال اءامل على الثانى بمعنى تعلق به وان تعلق فى اللفظ
 فصا قاله أعم من الاقتصار فى بيان الاشتمال على بعض الوجة المذكورة
 أعجبنى بغير الكلبة بدل كل من كل وبقوله والخزنية بدل بعض من كل
 والى ان الدمامين يعلمان الفرق الخلاف فى المشتل فى بدل الاشتمال هل هو الاول أو
 الثانى أو الثالث قال المصنف الاول هو الصحيح لان الثانى والثالث لا يطردان
 لانه من بدل الاشتمال أعجبنى زيد فصاحته وكلامه وكركهت زيدا خبره وسأنى خالد
 فطره رجه والثانى فى هذه وانما هو غير مشتمل على الاول فلم يطرده كون الثانى
 مشتملا أو ما عديم الحراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسألونك عن الشهر
 فمرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ثم قال فى آخر كلامه عن
 الفرقى بخلاف نحو مررت بزيدا عيده فانه بدل غلط لان مررت بزيدا مفيد غير
 محتاج الى شئ آخر لا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير يافه وبنى الامير وكلاؤه
 لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد من المبدل معينا بل تبقى النفس متشوقة الى
 المبدل لا لجمال ما فى فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل
 الامير ان القاتل يافه وكذا فى امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أصلا انتهى ويرد
 عليه ان الاول لم يشتمل على الثانى فى سلب زيدا بل الثانى اشتمل على الاول لان
 القاتل اشتمل على لابه الا أن يقال ان الاول اشتمل على الثانى بطريق التعليل
 وقوله ما عديم الحراد الثالث فظاهر لان الح فيه نظر لما تقدم من أن معنى اشتماله
 عليه تعلق به وان تعلق فى اللفظ بغيره (قوله ونحو قتل اصحاب الاخدود) ذهب
 القارني وتبعه ابن الطراوة الى أن النار بدل كل من كل عبر بالاخدود عن النار لما
 اشتمل عليها كقوله هم عقيم الازار وقال بن هشام الاولى أن يكون على
 ال مضاف أى اخدود النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب قاله المرادى
 ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ هو خطاب وادعى ابو محمد بن السيدانه
 وجده فى قول ذى الرمة

لمبا فى شقتها حوة اس * وفى اللغات وفى أنباها شنب

أى تعلق بغير الصك كالبسة
 والخزنية وأمره فى الضمير
 كما مر بدل بعض من كل
 (نحو) يسألونك عن الشهر
 الحرام (قتال فيه) فقتال
 بدل اشتمال من الشهر
 لالبسة له وقوعه فيه ونحو
 قتل اصحاب الاخدود النار
 أى فيه أو الأصل ناره ثم
 نابت أل عن الضمير وشرط
 صحته امكان فهم معناه عند
 حذفه وحسن الكلام بتقدير
 حذفه ولهذا جعل نحو
 أعجبنى زيدا حوه بدل
 اضراب لا يمكن فهم المعنى
 عند حذفه وامتنع نحو
 أسرجت زيدا دابته لانه
 وان فهم معناه عند الحذف
 لا يحسن استعماله بدل
 لالبسة عمل وتقدر ويرود
 مثله يحصل على الغلط أو
 نحوه (و) ما هو ليدل (اضراب)
 وهو ما يقصد كقوله بوعكا
 يقصد كره ولا علاقة
 بينهما أو يسمى بدل البداهة
 لان التكلم بخبر شئ ثم
 يبدؤه أن يخبر آخر من غير
 ابطال الاول ونفاه بعضهم
 وادعى أن ما استدله عليه

وهو محمول على اضمار بدل (و) خامسها بدل (غاط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق انية الامان وخمسه بعضهم بالشعر
 قال يجوز فيه دون المترو عكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تزوف كرو نفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه فلم
 هو انه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين

جواز مطلقاً (و) سادساً بديل (نسيان) وهو ما يفهم من مشيوعه ثم يثبت (٢٧٦) فساد صدقه (بخصوص صدق بغيرهم

نار) هذا يصلح مثلاً لثلاثة
الآخيرة إذ يتحقق أن يكون
لصكهم قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم
أنه رتبته الى الاخبار
بالتصدق بالدينار وحمل
الأول في حكم التبرك فيكون
بديل اضراب وهذا معنى قوله
(بحسب قصد الأول
والثاني) وأن يكون قصد
الاخبار بالتصدق
بالدينار سبق إسناده الى
الدرهم فيكون بديل غلط
أي بدلاً من اللفظ الذي
ذكر غلطاً وهو البديل منه
وهذا معنى قوله (أو الثاني
وسبق المان) الى الأول
وأن يكون قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم يثبت
له أن المواب الاخبار
بالتصدق بالدينار لظهور
الخطأ في القصد الأول فيكون
بديل نسيان أي بديل شيء
ذكر نسياناً وهو هذا معنى قوله
(أو الأول وثبت الخطأ) في
قصد والاحسن أن يعطف
التاسع في هذه التلازمين
فيكون من عطف الترتيب

قال فالعس بديل غلط لان الحوة الدواد بعينه واللعن بسواد مشرب بجمعه وردائه
من باب التعميم والتأخير والتعديري في شقها حوة وفي الثاني لعن وفي انباء اشتب
(قوله جواز مطلقاً) أي نثر أو نظاماً (قوله في واحد من أوجه الاعراب مطلقاً) أي
سواء كان بديل كل من كل أم غيره (قوله بأن يكون أحدهما مصدراً) نحو وماذا
حدائق وأما ما قاله أبو حيان قال الدما ميني وفيه نظر لان المراد المطابقة في المعنى
والصدر يشتر على الاثنين والجماعة فذلك ايدل الجملة ما منه (قوله أو قصد به
التفصيل) كقوله في الحديث أذن لها بنفسين نفس في الشيا ونفس في الصبي قال
الدما ميني وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضاً فان البديل ليس واحداً من
شيء التفصيل وانما هو مجموعهم ما هو مطابق لآثرى أن قوله نفس في الشيا ليس
على أفراد بديل من نفسين وانما البديل مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما
مطابقة أن من حيث هما اثنين والبديل منه كذلك غير أن هنا مجتاهداً وهو أنه إذا كان
مجموعهما هو البديل فما هو العامل في كل منهما مع أنه مفرد غير بديل وهذا في
البديل كقولهم في الخبر الرمان حلوحا مع انتهى أول قدم في باب الخبر الجواب
وحاصله أن العمول في الحقيقة مجموعهم بالنسبة من حيث هو معمول لا يمكن
ظهور أثر العامل فيه وظهوره في أحدهما دون الآخر فتحكم فظهر في كل
منهما مدفعاً للتحكم (قوله بتبديل المعرفة من مثلاً) يجوز الى صراط العزيز الحميد الله
في قرآن من جر (قوله ومن النكرة) نحو وانك لتري الى صراط مستقيم صراط الله
(قوله والنكرة من مثلاً) نحو من زاحدائق وأعنايا (قوله ومن المعرفة) نحو
النفوس بالنار ناصية ناصية قال ابن الحارث أن قبل حمل جمع بين الناصية
وناصية فانت ذكرت الأولى للتنبص على ناصية المذكور و ذكرت الثانية لتبينها
بالصفة على علة السمع ليشعر بذلك ظاهراً كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن
يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها
قال أبو الفتح بديل الثانية من الأولى لأن في الثانية ذكر سبب الجثو واقضى كلامه
أنه لا يشترط في ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا في ابدال النكرة
من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ وهو كذلك خلافاً للكرهين ولما تبعهم في ابدال
النكرة من المعرفة في اشتراط وصفها كالغدا دين والزخمة حري والجرجاني قالوا
لان البديل لا يوضح عما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة

(تتمة) اعلم أن البديل يوافق مشيوعه واحد من أوجه الاعراب مطلقاً كذا في واحد من التذكير (قوله)
والأفراد غيرهم ان كان بديل كل لم يمنع مانع من التنبية والجمع لكون أحدهما مصدراً أو قصد به التفصيل
بحال في التعريف والاطمئنان وضد ما قيل من المعرفة من مثلاً ومن النكرة والنكرة من مثلاً أو
المعرفة لكن ان اتحاد اللفظ في ابدال النكرة من مثلاً اشترط أن يكون مع الثاني زيادة بيان

(قوله كما في ابدال الفعل من مثله) أي في انه يشترط فيه أن يكون مع الثاني
 زيادة بيان وهذا القيد كره في التسهيل فقال ويزيد فعل من فعل موافق في المعنى
 مع زيادة بيان انتهى ولم يقتض به في غيره ولا تعرض له أبو جيبان في الارتشاف بنى
 ولا اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة في المعنى فاعتبره غيره كابن معطي
 فقال وايدلوا الفعل من التسهيل اذا كان معناه قال ابن الجباز انما يكون ذلك اذا
 توافد اللفظ كقولك من يأتي عيش إلى أكله لان عيش في معنى يأتي فان قلت
 من يأتي يفهم أن كاهه مرفعت يفهم وجعلته حالاً لانه ليس في معنى يأتي انتهى
 والظاهر ان ذلك مبني على أن بدل الفعل من الفعل بدل كل فقط والحق كما قال
 الشاطبي مجيء الاقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط الضمير في بدل
 الاشتمال والبعض اظهر ان ذلك خاص بالاسماء مذكور الضمير على الافعال
 كما يأتى عن شرح التوضيح وادعاء السيوطي في الخلاف على عدمه وتعليله بقوله
 لان الفعل لا يتبع فيه نظراً لانه ان أراد اللفظ الفعل لا يتبعه فالاسم كذلك
 وان أراد معناه فهو منه وورق معنى الفعل أي الحدث لاشبهه في ان المصنف قال في
 حواشي الالفية ينبغي أن يشترط لبدال الفعل من الفعل ما شرط لطرف الفعل
 على النحر وهو الاتحاد في الزمان فقط دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان يجتمع
 تش إلى أكرمك وما يدل على أن البدل في نحو باقى أنا ما يضاف للفعل من الفعل
 لا الجملة من الجملة ظهور الجزم في لفظه فاندفع قول الحفيدي في حواشي التوضيح
 انه من بدل الجملة من الجملة فاعلم أن الاستاذ السيد الصفوى التزم انه لا يكون
 مضارعاً صرفوياً بتبعية على البدلية أو اعطف أو غيرهما المضارع صرفوياً لانه
 أجاب عما ورد على البياضوى في قوله أن يترك بدل من يؤتى في قوله تعالى الذي
 يؤتى ماله يترك من ان البدل تابع واتباع كل ثان اعرب باعراب سابقه ويترك هنا
 ليس معرباً باعراب يؤتى لان سبب الاعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية
 وهو التجرد فرفعه التجرد لانه لا يكونه تابعاً لما كان ثان اعرب باعراب سابقه
 لولم يكن معرباً بقتضى الاعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون
 مضارعاً عند التبعية صرفوياً بالتبعية وان كان فيه مقص آخر للرفع وهو التجرد
 وفيه نظر (قوله ويبدل لظاهر من مثله) كما تقدم في الامثلة (قوله ومن المضمرة)
 نحو على حالة لو أن في القوم حاتم * على جوده لمن يله حاتم
 فقام الجرح من الوهم من جوده وهذا البيت دخله الخليل (قوله والمضمرة من
 مثله) نحو كذا يا أبا له وقال المكوفيون وابن مالك توكد لا بدل قال ابن مالك
 لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من

كما في ابدال الفعل من مثله
 ويزيد الظاهر من مثله
 ومن المضمرة من مثله

المرفوع المتصل بخوفعات أنت والمرفوع تو كيد باجماع فليكن المضموم تو كيد فان
الفرق بينهما محسوس بلا دليل وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح ولا يتخلو
عن نظر ان تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضموم من مثله بدل كل كذا ثم يتخلف
بدل بعض أو اشتغال فلا يجوز ثلث التفاحية أكلتها أياها وحسن الجارية أعجبتني
هو وأجازه قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو أنه ممل
فيه عامل المتبوع فعلى الأول يمنع للاتفاق بل لا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه
وعلى الثاني يجوز ألا يحتاج إلى إجماع انتهى وقوله ثلاثين بل لا رابط فيه ما تعرفه
عن قريب (قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور) نحو رأيت زيدا أياها
(قوله لكن خالفهم في الأوضح تبعاً لابن مالك) قال في الأوضح ولا يبدل مضموم
من ظاهر ونحو رأيت زيدا أياها من وضع النحويين وليس بمضموم انتهى ومقتضاه
الاطلاق في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضموم من
مضموم لكن في جمع الجوامع وشرحه ومع ابن مالك بدل المضموم من الظاهر بدل
كل قال لأنه لم يسمع لا نظماً ولا نثراً ولو سمع لسكان تو كيد لا بدلاً وأجازه الأصحاب
نحو رأيت زيدا أياها وفي حواز بدل البعض والاشتغال خاف قيل يجوز نحو
ثلث التفاحية أكلت التفاحية أياها وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمنع
قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدال مضموم من مضموم ومقتضاه ترجيح المنع انتهى وفي
شرح الألفية لابن الصائغ ومنعهما أي بدل المضموم من مثله ومن ظمير ابن عصفور
في البعض والاشتغال نحو لو أجمعه عن رابط نحو ثلث التفاحية أكلتها أياها وثلث
التفاحية أكلت التفاحية أياها وحسن الجارية أعجبتني الجارية أعجبتني
الجارية أياها قال ابن الصائغ ولك أن تمثل بمنع عن رابط نحو كبرت ثلث الخيرة
فأكلتها أياها فاما أن لا يعمل المنع أو يعمل بعلامة عامة وتعليقه إنما يأتي على أن البدل
على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذهب فيه ثلاثه فلو قيل بان
عامله العامل في البدل أو غيره وقد نائب عامل المبتدأ ما به حصل الربط على أنه
لو قيل بالأول أمكن أن يقال الربط حصل بان البعض والاشتغال داخلان في الأول
على حدز يد نعم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا افاد الاحاطة نحو تكون لنا
عبيداً اولاداً وآخرنا فان لم نفدنا نحو رأيت زيدا امتنع خلافاً لا خفش لأنه
انما يجيء بالبيان ومضموم المنكح والمخاطب لا يحتاج إليه لأنه في غاية الوضوح واما
قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم
فان خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج بي بدل البعض
والاشتغال في بدل من الظاهر من غير شرط نحو * أوعدني بالسجن والاداهم *

وكذا من الظاهر عند
الجمهور ووافقهم في شرح
النسب وراى كنه خالفهم
في الأوضح تبعاً لابن مالك
ولا يبدل ظاهر من مضموم
ما يبدل كل الا اذا افاد
الاحاطة

رجلى * وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله
واليوم الآخر (قوله وتبدل الجملة من مثلها) أي بدل بعض من كل كقوله تعالى
أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنيين واشتمل كقوله * أقول له ارجل
لا تقهين عندنا * وغلط نحو قوم أقعد فقال في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمع لتعذر عود الضمير عليها
وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البديل جملة من الخلاف (قوله ومن
المفرد) فبدله في شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله

إلى الله أشكوا بالديانة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وفي شرح الآية للفارسي أنه بدل اشتمال * بقية بقية * بقي ابدال الفعل من اسم
يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله أما الأول فقد رأيت
في كلام المصنف في الحواشي قال وينبغي أن يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس
كما جاز أخط نحو زيد من يخاف الله أو يخاف الله متق انتهى وكون هذا من
ابدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف وأما الثاني فقال أبو حيان والبحر
أن فيما بديل من جملة لم يجعل له عوجا لأنها في معنى المفرد أي جعله مستقيما قيما وأما
الثالث فقد قال لشهاب الداعي أنهم سكتوا عنه وأقول قد ذكره سيدي به وجعل
منه أي بعدكم أنكم إذا تم وكنتم تراءوا عظاما أنكم مخرجون فجعل أن الثانية بدلا
من الأولى لا توكد كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في أنه من عمل منكم
سواء الآية بثبت أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما وأن بعدهما بدل من التي قبلها
وأما الركنين وجعل الفاء جزءا (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البديل) أي سواء
فصل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة أو عدد نحو بني الإسلام على
خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث أو لم يفصل به شيء نحو مررت بزيد أخوك فص
سيدي به ولا يخفى ومنه بشر من ذلكم النار واقصر في القسمل على القطع
في المفصل فقال وما فصل به مذكور وكان وأما فيه البديل والقطع وإن كان غير
وواف تعين قطعه إن لم ينحذف انتهى ومثله جواز قطع البديل عزيزة حتى أن
بعضهم لم يباب العلم أنكر أنه يقطع وقال المعرف أنما هو قطع النعوت وتقدم ذلك
في باب (قوله ويجوز مع الفصل) فصيحة كلام الارتشاف وستأتي عبارة أن هذا
غير البديل الذي فصل به ماقبله أما هو فيحسن مطلقا وتبعه السبوطي في جمع
الجموع فقال ويجوز أن يقطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره وقيل يقطع ما لم يطل
كلام (قوله مع الفصل) أي بين البديل والمبديل كما في المثال فإنه فصل بينهما بقوله
من ذلكم (قوله ويجب أن تتبع الخ) لم يذكر هذا السبوطي في جمع الجموع وهو

وتبدل الجملة من مثلها ومن
المفرد قال في الجامع ويجوز
قطع البديل ويجوز مع
الفعل نحو بشر من ذلكم
النار ويجب أن تتبع مقتدا
ولم يفصل به نحو اتقوا الموتى
الشرك

محيب فانه ملخص من التسهيل والارتشاف وقد أسقطت بعبارة التسهيل وقال
في الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو عدد الاتباع والقطع ان كلاهما بالمتصل
وان لم يربط باللا - طبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجل زيدا وهو صرور
وبلا تتركه وبكره وخاله أي مهمم وليس من شرط القطع التسهيل بل يجوز في مررت
زيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه زيد وهو الاخفش وهو قبيح عند
بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذالكم الذارقان جاء جمع وتبعه ما ليس واقفاً فيقول
الجمع على انه متجاوز فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعني به وبالمذكور
الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فعرقتها * استه أعوام رذا العام صابع
رمادا كسكهل العين لا أيدنه * وثو يا كجندم الحوض أثل خاشع

يرى برنجم رماد وثوى على القطع من آيات أي منها رماد وثوى وبنيهم ما على تأويل
آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على إقرار آيات على الجمعية وقد عر محذوف
بمعنى الاتباع أي رمادا وثو يا أو أنفية انتهى تلخيص بث - يرقى قوله بحذف الامثلة
وفيه شرح لكلام التسهيل في مسألة وجوب القطع وإذا علمت ذلك علمت أن وجوب
القطع في اتقوا الموبقات ونحوه انما هو حيث لم ينو معطوف يحصل بانضمامه
لأن كور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جازا البديل كانه قبل وأخواتهم الا ان
الموبقات سبع كما جاء في حديث آخر واقتصر على هاتين تنبيها على أهم ما أحق
بالاجتناب وجاء في حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر وروى
بالرفع على القطع وبالنصب على البديل ونية معطوف محذوف **تنبيهان** الأول
الاحسن أن لا يفصل بين البديل والمبدل منه وقديفصل بالظرف والصفة
ومع - مول الفعل نحواً كانت الرغبة في اليوم ثلثه وقام زيداً الظرف أخوك
وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه **الثاني** يجوز البديل من البديل قال شيخنا العلامة
الغنيي واستشكاه شيخنا العلامة محمد النخعي بان مقتضى كونه بدلا أن يكون
هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشيء الواحد
مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجاب عن ذلك بعض طلبة اربابا به لا مانع
من كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود باعتبارين باعتبار كونه بدلا
ومقصودا وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قاله
الشيخ شمر في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى - ثم تنزل الكتاب
الله العزيز العلم الآية واعتزله أبو حيان فادار وقوله انما كلها الابدال فيه تكرار
الابدال اما بديل الابدال فقد تكررت فيه الابدال وأما غير فلا نص عن أحد

وهو ما وضع لكمية آحاد
الاشياء قاله ابن الحاجب
فالواحد عنده عدد وثنو
الانثاء بقول النحاة ان
الواحد والاثنتين وما وازن
فاعلا يعبرن على القياس
(الاعداد من ثلاثة الى تسعة)

جار على خلاف القياس لانه
(يؤنث مع المذ كروند كرو
مع المؤنث) ولو مجازا مفعلا
كان العدد (نحو) ثلاثة
رجال وتسع نسوة (وسبع
ايال وثمانية ايام) أو مركبا
مع العشرة نحو ثلاثة عشر
رجلا وتسع عشرة امرأة
(وكذا العشرة) تؤنث مع
المذ كروند كرو مع المؤنث
(ان لم يركب) بان كانت
مفردة كعشرة رجال وعشر
نسوة فان ركبت جرت على
القياض وأما نحو من جاء
بالحسنة فله عشرة أمثالها
فعلى حذف متضاف أى عشر
حسنات أمثالها ولولا
اقبل عشرة لان المثل مذ كرو
والمتغير مع الجمع حال مفردة
في التذكير والتانيث ككفى
الالفية والقسهيل ومحل
ما ذكرنا من المحذوف المعداد
فان حذف جاز حذف التاء
مع المذ كرو نحو أربعة أشهر

التحريك اعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه في المعنى في بحث اذ ولا نعرف ان
البدل يتكرر الا في بدل الاخر ابونا قيس أبا حنيفة في شرح الخرزجية
بما من بجملة ان ابن الحاجب قال في الامالي والاكتفين في ذى الطول انه بدل ثان
من البدل انتهى وفيه ان هذا التماثل على جواز البدل من البدل لا على تكرار
البدل لانه لم يقل بدل ثان من البدل منه فتأمل

باب الاعداد

(قوله فالواحد عنده عدد) أى بخلاف من قال كالحساب الواحد ما ساوى نصف
مجموع حاشيته القريتين أو الاعداد فان الواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ
للعديد اذ ليس له حاشية سقلى (قوله لانه يؤنث مع المذ كرا لم) قال ابن مالك وانما
حذفت التاء من عبيد المؤنث وانثيت في عدد المذ كرو في هذا القسم لان الثلاثة
وأخواتها اسماء جماعات كزمررة وامة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق
نظائرهما فاستحبب الاصل مع المذ كرو لانه قد تم بقلبه وحذفت مع المؤنث فقلت أخر
رتبته (قوله ولو مجازيا) كايال وأيام (قوله ولولا ذلك لقبل عشرة) كذا في التوضيح
وفي الملازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذكرة شر بان الامثال حسنات وبعضهم
بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التانيث (قوله حال مفردة) فان كان مفردة
مذ كرا أنت عدده وان كان مؤنثا ذكر فقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات
اعتبارا بالاصطبل والحمام فليكن عامذ كران ولا تقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا
لابن عبادين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال لفظه ولا حال
معناه وبسط ذلك في التوضيح (قوله ونحن ما ذكرنا من المحذوف المعداد فان حذف
جاز حذف التاء) ظاهره ان اثباتها هو الاربع وبه صرح في شرح التوضيح وفيه
ما تفرقه قريبا وان لا فرق بين أن يكون المعداد الايام أو غيرها وكذا أطلق غير
واحد منهم المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك بنى الاسلام على خمس أى اصول
أو اركان وقيد الشيخ الامام في الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى ابرار الحكم
لمن حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعداد الايام خاصة دون ما سواها من المذ كرو
وبنى على ذلك ان ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير
هاء لا أصل له وانه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعداد أن يكون حذف الهاء هو
الافصح من ان الذى ثبت في جميع طرقه ثلاثة بالهاء وألحال في تفسير ذلك
والحاصل انه اذا كان المعداد من الليالي والايام وحذف نحو سرت خم أو أنت
ثريدهم أو من الايام فقط نحو صمت خم الان الصوم لا يكون الا في الايام حذفت
تاء في العدد ما في الأول فلتغليب الليالي على الايام على عكس قاعدة التغليب

من تغليب المذكر على المؤنث إذا عده منهما بلفظ واحد ومن إغاة السابق منهما
إذا كان في شيء يتعلق بهما كقولهم يستند إليهما وعددهما من غير ما ينظره في سببين
جوار وعيد وستة بين هيد وجوار وتفصيل المقام يطلب من التسهيل وشرح وجه
وفي المعنى أن المؤنث يغلب على المذكر في هذه المسئلة وفي قولهم ضبعان في تنبيه
ضبع وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان فلما غلبت اللبالي على الايام وصحلت
الايام تامة بها جرى على الايام حكم اللبالي واما في الثاني فلانه صغر اليوم كأنه
مندرج تحت الليلة وجزء منها فيدل عليه اسمها واذا كان الحكم للالبالي خذف التاء
هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ولما قال شيخنا ان انباته اقد يجوز
في القياس ولم نجد في كلام العرب وكلام الرنخسرى موافقه وما ذكره التورى
من تجوز الوجهين عن العرب محل توقف واذا كان العدد من غيرهما وجب
مطابقة القاعدة من التذكير مع العدد والمؤنث والتأنيث مع المذكر ولا وجه
لخالفه ذلك لان وجه المخالفة مع اللبالي والايام تغليب اللبالي ومع الايام الاندراج
الحكمي كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور
الاندراج في غير الايام فتدبر هذا وتذكر الاستاذ الصفوى في شرح كافيته ان
الحاجب عن الذوى انه نقل عن العلماء ان محل ذلك أيضا اذا كان المميز مذكورا
بعد اسم العدد واما اذا قدم فيجوز حينئذ في اسم العدد والحق التاء وحذفها مع كل
من المذكر والمؤنث وقال الصفوى فاحفظها فانها عزيزة وخرج عليها الخشبي
في حواشيه شرح الآحرومية قواها والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع
والزوائد جمع زائدة فساكن القياس أحد الزوائد وشيخنا العلامة الغنيمي قول
الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلا محل لقول الاكل القياس
أن يقول ست لان الفرائض جمع فربما لم يكن قائله على تأويله بالفروض الذي هو
جميع فروض ولا يقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث ورع عن العرب
ما يحايق القياس في باب العدد وليس انما يذكره في عبارة المصنفين التي لم ترد عن
العرب وأقول يكفي في منازعة الصفوى في هذا المقييد الذي لم يذكره ابن مالك في
التسهيل ولا أبو حيان في الارتشاف ولا المصنف في شيء من كتبه اني رجعت شرحه
على مسلم فلم أرفقه غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع
المذكر محله اذا ذكر العدد وقال قد بسط المسئلة في تهذيب الاسماء واللغات
وشرح المذهب فراجعته ما قلتم أرفقه ما زاد على ما في شرح مسلم الاعز والتمهيد
المذكور في الشرح لطائفة من الأئمة (قوله بعناه مجردا) أي من الاتصال بال عشرة
(فليس هو مت آيات الخ) معناه وقع في وهوى أي ذهني علامات للارادة فعرفت

من واحد واثنين (و)
تساوونه (قائل) من ألفاظ
العدد (كثالث ورابع)
الى حاشية جريان (على)
القياس) فيذكر ان مع
المذكر ويؤنثان مع المؤنث
(دائما) مفردا كان العدد
أو مركبا تقول في المذكر
واحد واثنان والجزء
الثالث أو الخامس عشر
أو السادس والعشرون وفي
المؤنث واحدة واثنان وثلاثة
والفالة الرابعة أو الخامسة
عشر أو السادسة والعشرون
ولاسم الفاعل المصوغ من
اثنين فافوق الى العشرة
أربعة أحوال (فيقر دفاعل)
عن الاضافة فيفيد حينئذ
الاتصاف بمعناه مجردا
كثالث ورابع ومعناه واحد
موصوف بهذه الصفة قال
التابع

قوله مت آيات لها فعرفتها
لسته أعوام وهذا الم السابع
(أو يضاف لما اشتق منه)
فيفيد حينئذ أن الموصوف
به بعض تلك العدة المعينة
لا غير كرابع أربعة أي بعض
جماعة منحصرة في أربعة

من الورد فيمد حينئذ معني
التصغير والتجويز كقوله
رابع ثلاثة أي جاعل الثلاثة
بنفسه أربعة قال تعالى
ما يكون من مخوي ثلاثة إلا
هو رابعهم ولا خمسة إلا هو
سادسهم وقوله من اضافته
ان كان بمعنى الماضي والا
جاء تنوينه والتصغير كما
قال (أو ينصب مادونه)
لكونه اسم فاعل حقيقة
ليكن بشرط الاعتماد على
واحد مما سرفي اسم الفاعل

فيقال هذان رابع ثلاثة كما
يقال هذان رابع زيدا
ويستثنى من الملاحظة ان فلا
تجوز اضافته لمادونه ولا
اعماله نص عليه سيوري
واجازه الكسائي وحكا
عن العرب

باب

في ذكر موانع الصرف
اعلم ان الاسم ان اشبه
الحرف بنى وسمى غـ
ممكنا والأعزب وسم
ممكن كما يمكن ان لم يش

العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي تافيه سابع (قوله وهذه الاضافة)
أي اضافته لا صلة ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان وثلاثة ثالث ومن هنا
غلط المسمى أبا تمام في قوله

ولقد شئت النفس من برحائها * أن صار يابك جاوما زيار
ثانيه في كبد السماء وليكن. * كائين ثان اذهما في الغار

وأجاب الجلال الباقيني بأن في الكلام قد عيناونا خيرا وتعلينا للتركيب ونعينا
والثمة قد يوليكن كقبي اذهما في الغرثان والمراد انه لم يكن لهذه القضية قضية
أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما المسمى الغلط فغاط في واضح واعتراضه
لنفسه فأنفع وقد صدقنا قص ذهنه عن الكلام في حذف تركيب استاذ الادباء أبي
تمام حين لم يفرق بين كائين ثان وبين كئاني اثنين والفرق ظاهر عند سماع
صار عن الآفة اذا أول تركيب جملة والثاني تركيب اضافته وظهور النون جعلهما
كالنصب والنون

باب موانع صرف

(قوله وسمى امكر) اسم تفضيل ويناؤه من ممكن مكانة اذ بلغ الغاية في الممكن لان
تممكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد
شاذ وقد أمكن غيره للاضافة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أي
من العال التسع الآتية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان الى اللفظ
كأذربيجان فلا يمنع من الصرف ولها قول بعضهم انه احتراز عن أجمال اذ فيه
التصغير وهو فرع التذكير والجمع وهو فرع الافراد وجهتها اللفظ وعن حائض
وطامثان فمما التأنيث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن
الموصوف فنية نظر لان التصغير ليس من العلل المعيرة والتأنيث راجع مطلقا الى
اللفظ وليس من العلل ما يرجع للعين الا العلمية والوصفية (قوله وهي اشتقاق من
المصدر) هذا في قول البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وأما على قول
الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم
كالمفرد بل باله مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان

الفعل صرف وسمى امكن والامتنع الصرف وسمى غـ يرمي صرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف
كون الاسم فيه فرعتان احدهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقام موالا في الفعل فرعية
عن الاسم احدهما لفظية وهي اشتقاق من المصدر والاخرى معنوية وهي انقاره الى الفاعل والقاعد
وكون الا اسماء لا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجد فيه الفرعية
لأنه مهم ما وجد بثقل كالفعل

(قوله فلا يدخله جر ولا تنوين) سهل عدم دخوله ما بطريق الاصل أو عدم دخول التنوين بطريق الاصل وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه بخلاف والتحقيق الثاني كما مر صدر الكتاب (قوله عند الجمهور) وقيل عشرة والعاشرون الالف الزائدة في آخر العلم سواء كانت لالها في كاريطي أو التي كثيرا كقبح عثري وقيل أحد عشر هذه العشرة والحادى عشر مرعاة الاصل نحو آخر بعد التنكير وقبل الفعل اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية في وزن مع الوصف كحجر أومع العلمية كيزيد لانه كالم يدخلها كسر وتنوين قبله ونظما من الفعلية لم يدخلها ما بعد النقل وأما التركيب ففي البوتى كتركيب التأنيث مع العلمية وهكذا (قوله مجازا) لان لكل واحد مدخلا في العلمية (قوله انما هو مجموع اثنين الخ) اذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف (قوله كما اجد ودانير) أشار الى انه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تسمى به حرفان كما سجدوا وثلاثة أحرف أو وسطها ساكن كما صابغ (قوله والتأنيث المعنوي) أى الذى ليس علامته نقطية اذ التأنيث راجع الى اللفظ مطلقا والاشكل على ما قرر من ان ما فيه علتان لا بد أن تكون احدهما راجعة الى اللفظ والاخرى الى المعنى وان ما يرجع الى المعنى العلمية والوصفية فقط (قوله مطلقا) أى مقصورة كانت أو ممدودة (قوله وهو ما أوله مفتوح الخ) لان الجمع مستى كان هذه الصفة كان

خارجا

منها ما ناعا وعللة مجازا ذ كل منها جزء مانع وجزء عللة والمانع التام وعللة التامة

انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامها وهذه التسع يجمعها * جيب ووزن وعدل وصف معرفة * تركيب بحجة تأنيث زيادتها وهو احسن مما فى الشرح ومن قوله * (وزن المركب بحجة تعريفها * عدل ووصف الجمع زدتا نيتا) لذكرها كلها بصرائح اسمائها من غير اشتقاق وأشار الى أمثلتها الى الترتيب (كاحد) فيه الوزن والعلمية (وأخر) فيه الوزن والوصف (وبعلين) فيه التركيب والعلمية (وابراهيم) فيه البحجة والعلمية (وجمر) فيه العدل والعلمية (وأخر) يضم أوله ونفع ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجدونانير) فهمما الجمع أى صبغة منه منى المجموع (وسلمان) فيه العلمية وزيادة الالف والتنون (وسكران) فيه الوصف والزيادة (وقاطمة) فيه التأنيث ابتداء العلمية (و) مثله (طخمة) وفائدة ذكره التنبية على ان تسمى التأنيث يكون مذكرا ايضا (وزبيب) فيه العلمية والتأنيث المعنوي (وسلمى) فيه التأنيث بالالف المقصورة (وجمراه) فيه التأنيث بالالف الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستعمل بالمانع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر ولا بد فيه من مجامعة مانع آخر ثم ما ناعا فـ مانعان قسمان قسم ينتفع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علميه والاخرى التركيب أو التأنيث أو البحجة أو الزيادة أو وزن الفعل أو العدل وقسم ينتفع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان حروا فى الفعل أو معد ولا وفى آخره ألف وتنون وقد شرع فى بيانها بعد ذكرها الجالا فقال (بألف التأنيث) مطلقا نحو حوى وأسعداء (والجمع الذى لا تفسير له فى الآحاد) العربية أى لا مغر على وزنه وهو ما أوله مفتوح ثلاثة ألف غير عرض بعد احرفان أو ثلاثة أو وسطها ساكن

خارجا عن صيغ الآحاد العزئية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعد ما حرفان
 أو ثلاثة الا وأوله مضبوط كهذا فربا العين المهملة والذال المججمة والفاء والراء الجمل
 الشديدا والالف عوضا عن احدى ياءى النسب نحو قما كيمان وشام وأصلهما عيني
 وشامي أو تقديرهما كتمان فان الالف في تمامه موجودة قبل النسب فهي كالعوض
 كانه نسب الى فعل كشام يسكون العين أو نعل كمين يفتح العين أو ما بلى الالف
 كن كعبال يفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي
 العمل يقال أنقى عليه عبالة أى نقله أو مفتوح كبيرا كابقع الموحدة والراء
 وهو الثبات في الحرب أو مضموم كندارك مصدر تدارك تدار كأو عارض الكسر
 لا جمل اعتلال الآخر كتوان وتدان أصلهما توافى وتدانى بضم النون فمما قلبت
 الضمة كسرة أو علأ علال قاض أو ثانى الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين
 أو الثانى والثالث عارض للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا
 الالف في الوجود سواء كانا مضافين بالالف كظفارى ووبارى نسبة الى
 ظفار وو باربعين أو غير منفصلين عن الالف كوارى وهو التاصر وحوالى وهو
 الحمال بخلاف نحو ظفارى وكراسى فان الباءين فمما موجودتان في المفرد وهو ظفارى
 وكراسى فليست الباءان عارضتين في الجمع فظفارى ونحوه بمنزلة صابج (قوله
 وما بلى الالف مكسورا) أى لفظا كصاحب ومصابج أو تقدير كدواب ومدارى
 أصلهما دواب ومدارى بالكسر فمما وهذا حكمه تكرير الشارح المثال وقوله
 لا عارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يستأثر بالجمع)
 لهذا قالوا وهم من قال فى حواء امشع للتأنيث والعلية واستغرب قول أبى على
 فى الايضاح حراما لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها)
 لان التأنيث يستلزم لانه فى فيه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يراد أن المؤنث
 بالتاء لا ينفصل عنها استعمالا ولو قدر انفيكا كوجوده نظير كهمزة لان همز
 كطوم ومنه ما لا ينفصل عن استعماله ولو قدر انفيكا كالموجوده نظير كخزيرة
 وعروة اذ ليس فى كلامهم فعلى ولا فعل لان ذلك من غير الغالب (قوله فى المؤنث
 به الخ) كذا وقع فى كلام غيره ولا يخفى ما فيه أما أولا فلا ناسب ما تقرر رأولا
 من أن هذه الالف قائمة مقام علتين وهذا التقرير يقتضى أن فى المؤنث به اعلتين
 واحدة تقوم مقامهما والناسب له أن يقول فى المؤنث به افرعية ذات جهتين
 جهة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فلما ناسب أن تجعل
 فى التأنيث رابعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يستلزم
 له لوله لماء رفعت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى

وما بلى الالف مكسورا
 لا عارض كصاحب ودواب
 (كل واحد منهما) على
 انقراده (يستأثر) أى يستلزم
 (بالجمع) من الصرف من غير
 جماعة مانع آخر قيام مقام
 هاتين أما الالف فلا
 زيادة لازمة لهما سوى فيه
 دالة على تأنيثه بخلاف غيرها
 فى المؤنث به افرعية افظية
 وهى لزوم الزيادة حتى
 كالم أصلية و افرعية مفعولية
 وهى دلالة على التأنيث

العلمية والوصفية فتدبر ولا تدخل عندئذ في رتبة التقليد فانه آفة ابطال وحرمان
 المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله والظاهر أن يقال فلان فيه
 فرعية لها جهتان جهة راجعة للفظ وهي الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم
 النظر لانها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظر (قوله نظر الى أصله)
 لانه من قول عن الجمع فانه في الأصل جمع حضير بمعنى عظيم البطن معني به
 الضيع مبالغة في عظم بطنها كذا كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كان
 في الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أي نظر الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو
 اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لاني الحال ولا في الأصل
 (قوله حل على موازنه والعربية) لانه في حكمه ما من حيث الوزن فهو وابل لم يكن
 من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير أهم من
 أن تكون حقيقة أو كفاية هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب
 وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سراويل تقدير) أي كانه سمي كل قطعة من
 السراويل سراويل ثم جمعت سراويل على سراويل وقيل انه جمع سراويل تحقيرا
 لقوله عليه من التوم سراويل ويرد بأنه مصنوع قال العصام في شرح الكافية وقد
 سأني الولد الاعز اسماعيل في صباحه حين قرأ على هذا المدرس في بلد هراة فجمع
 الفضلاء الهداه انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عريا حتى اختج الى
 تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجتبه بأن للجمعي غرض
 في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال
 الآخر فانه اذا عارضه حاله بسبب يتخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا
 العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) اقوله أولا كل منهما
 يستأثر بالمانع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلة والمانع (قوله ما وضع) أي
 اسم وضع أو الذي وضع فذكره بوضوح أو معرفة موصولة والجملة بعد ما صفة
 أو صلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصح الملاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك
 المعنى كاحمر يطلق على كل من له حمرة (قوله مقصود بالوضع) فيه قصور لانه لا يشمل
 أر بيع في نحو مروت بنسوة أر بيع فانه موصوع لم رتبة معينة من مراتب العدد
 ولا وصفية فيه بحسب الوضع وانما عرشت له في الاستعمال فلا بد من زيادة أو
 الاستعمال (قوله وهي المراد بالمعرفة) أي في البيت الذي جمعت فيه العلل ولما قال
 ابن الحاجب المعرفة شرطها أن تكون علمية قال الجاسي وانما جاءت مشروطة
 بالعلمية لان تعريف المصمرات والمهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من
 احصاء المعربات والتعريف باللام أو الأضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما

وأما الجمع فلان فيه فرعية
 لأنظمة من جهة عدم النظر
 وفرعية معنوية من جهة
 الجمع واذا سمى به كضاجر
 منع الصرف نظر الى أصله
 وكذا الوطأ تكبره بعد
 التسمية لذلك وأما منع
 سراويل فانه لأنه أعجمي
 حل على موازنه في العربية
 اعتد ادا شبه الجمع أولانه
 عربي جمع سراويل تقدير
 (والبواقي) من الواضع (لا)
 يستأثر كل من بالمانع بل
 لا (بد) في تحققة (من جماعة
 كل صلة) المناسب مانع
 (من) أحد أمرين اما
 (الصلة) وهي ما وضع لادات
 مهمة باعتبار معنى معين
 نفسه ودبالوضع (أو العلمية)
 وهي المراد بالعرفة وانما
 وجب ذلك

سيجي فلا يتصور كونه مبداء المنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلوي وانما جاء به ل
 المعرفة سببا والعلمية بشرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعوية
 التعريف بالتبكيير أظهر من فرعوية العلمية (قوله لما مر من انه الخ) هذا لا يقيد
 اعتبار خصوصيات هاتين العلميتين المعنويتين فيما يرجع للعنى اذا لعل الراجعة للعنى
 كثيرة والمفيد لذلك الاستقراء كما اعتبار خصوصية السمة اللفظية مع كثرة ما يرجع
 لالفاظ (قوله وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان) لان الظاهر ان اولى قوله أو
 العلمية: فهي حقيقة (قوله وتعين العلمية مع التركيب) الحاصل انه يتعين مع
 التركيب والتأنيث والجمعة وانما تعينت مع التركيب لبا من من الزوال فيحصل له
 قوة فبثرت بها في منع الصرف ومع التأنيث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوفة
 عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثاب وكل حرف وضعت الكلمة عليه
 لا يتصل من الكلمة ومع الجمعة لثلاثية تصرف فيها من كل تصرفاتهم في كلامهم
 فضعف فيه الجمعة لاتصلح سيد المنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمية في هذه
 الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله اذ هو المانع من الصرف) أى
 المزجي المختوم بغيره (قوله بخلاف ما ختم بويه) كسبويه ونفطويه (قوله وما
 ركب من الاعداد) كاحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان يأتينا صباح
 مساء أى كل صباح ومساء فخذ العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو
 أنعمت قلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا بمساء فانه المصنف في شرح الشذور
 وظاهر ان العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفي الرضى انه الفاء حيث قال
 وانما يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر
 لثمة وصرح الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل أن يكون بتقدير
 الحرف وأن لا يكون فادقنا فقلنا ان معنى اقية يوم يوم وصباح مساء وحين حين
 أى يوما فيوما وصباحا فساء وحيننا فحيننا أى كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء
 تؤدي هذا العموم كما في قولنا انتظر ساعة فساء أى كل ساعة اذا فائدة الفاء
 انه عقيب فيكون المعنى يوما فيوما فساء فلا فصل الى ما لا يتناهى انتهى ويعلم من
 قول المصنف أى صباحا مقترنا بمساء وما قاله الحريري في درة الغواص من
 ان الطواص يومهمون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان
 اراد به مع الاضافة انه يأتينا في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح
 مساء والمراد به عند البر كيب انه يأتينا في الصباح والمساء لان الاسل صباحا ومساء
 ارده ابن برى وقال هذا الفرق لم يقبله أحد وصرح السبكي بخلافه وعلله بانك
 اذ لم ترد ان السبر وقع فهم ما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة

لما مر من أنه يضرب للمنع
 أن يكون إحدى العلميتين
 لفظية والأخرى معنوية
 والصفة والعلمية معنويتان
 والست الجوانب كلها اللفظية
 وبأفهم كلامه أن الصفة
 والعلمية لا يجتمعان وهو
 كذلك (وتعين العلمية مع
 التركيب) أى المزجي
 المختوم بغيره
 كركب اذ هو المانع من الصرف
 بخلاف ما ختم بويه
 وركب من الاعداد
 والظروف

المكانية قولهم مهلت الهمزة بين بين وأصله بينهما وبين حرف حركتهما الخذف
 ما أضيف اليه بين الأولى وبين الثانية وخذف العالم فوركب الظرفان (قوله
 والاحوال) فهو جارى بهت بيت قال المصنف في شرح الشذور وأصله بينا
 لبيت أى ملاصقا لخذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الخلل ما في
 قوله جارى من معنى الفاعل فانه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر
 الى وأن لا يدر جارا أصلا بل العاطف (قوله فني) أما المختوم به فعلى الكسر
 أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التثنية الساكنين ولا يجوز فيه عند
 سيبويه الا الكسر وزعم الجسري انه يجوز أن يهرب هربا ما لا يضر ف قال أبو
 حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والالم يقبل لان القياس البناء لا يهمل لاط
 الاسم بالهوت وصير ورثه ما اسما واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها
 فعلى النسخ لما مر أول الكتاب وسبق هذا اشارة اليه وليس البناء فيمن واجبا
 أتماما لاعداد العددى فلا تراعى فيه وأما العددى فرعن الرثنى ما يقتضى وجوب بناءه
 وقول المصنف في أول الكتاب في لزوم التثنية هو ممر الجواب عنه اذ هو اذا
 اضيف لمستحق العدد ونحو خمسة عشر فيجوز فيه اعراب المجمع فاء المصدر
 مفتوحا واعراب المصدر مع جرا المجرى بالاضافة وهذا وظاهر كلام الشارح ان
 المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجى وفي كلام بعضهم ما يوهمه
 وقد صرح جميع بانهم من أقسامه ولذا أورده على قول ابن مالك * وما عجز عن كتابه
 ذا ان يغير ويهتجر اعرابا * وكلام المصنف في الحوائثى مصرح به كما يعلم مما مر أول
 الكتاب وتعريف المركب المزجى بانه كل كلمتين تراث ثابتهما من لغة اثباتا
 قبلها اجتماعان الجزء الاول ملازم للفتح ان لم يكن ياء والثاني معربا باعتبار أكثر
 أنواعه بدليل ان المختوم به مزجى اتفاقا وهو مبنى فلا يلزم أن لا تكون المركبات
 المذكورة منه أو يقال يكفي في كونها منه صدق تعريفه علما باعتبار بعض
 أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا اضيف أول جزأى المزجى الى ثانيهما أو بناء على
 الفتح فان ذلك جائز فيه كما في التوضيح وغيره أو يقال مرادهم ما يسمى مزجيا في أشهر
 أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك في كونه مزجيا نظمه ورأيه
 اذا اضيف أول جزأيه الى الثاني يكون من المركب الاضافى (قوله والاضافى
 فخصر وف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر في
 المضاف اليه ما يضافه (قوله فحكى) لان التسمية به انما هي لبدلائها على قصة غريبة
 فلون طريق التفسير يمكن ان ينفوت تلك الدلالة لكن فيه انما هي الحكاية معربة
 تقدير اوده لا ينافى منع الصرف الاعلى قول ابن فلاح ان المقصور الذى فيه علتان

والاحوال فني والاضافى
 فخصر وف والاسنادى فمحكى

بانه يمكن (و) مع (التأنيث

(أى بغير الالف

لاستقلالها بالمنع كما مر سواء

أكان علما مؤنثا أم لذكور

زائد على ثلاثة أحرف

أم لا بحرك الوسط أم لا

أهمه أم لا منقولان

مذكر إلى مؤنث أم لا لكن

شرط تختم التأنيث

المعنوي في منع الصرف أحد

أمر أو أربعة أتمار يادة على

ثلاثة أحرف كزيف

لتزبل الزائد منزلة التاء أو

تترك الوسط كسفر لتزبل

الحركة منزلة الزائد أو

الجمعة كبلج اسم بلد

لتزبلها منزلة الحركة أو

القول من مذكر إلى مؤنث

كزيد اسم امرأة لانه ينقله

إلى المؤنث حصل نقل عادل

حقة اللفظ وماءه لذلك

من الثلاثي كهندي يجوز

فيه الوجهان كما سيبيء

وإذا سمي بالمؤنث المعنوي

منصرف فشرطه في منع

الصرف الزيادة على ثلاثة

أحرف ولوقد براه (فائدة)

أسماء القبائل والبلدان

والكسوم وحروف الهجاء

هو في تقديره الكسرة جرا لان المانع منها في غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير وكون
الاسم الاسدي محكيها وهو مخرج صاحب الباب والسيد في حوائج المتوسط
منه من الجواب الى انه مبني وحينئذ فخر وجمة ظاهرا لان منع الصرف من
نظم العربات (قوله ولا أفصح فيه) أى الى المركب غير مائة قدم مقابل الأفصح
فأمرنا اليه آتيا من بناء الجوازين على الفتح واعراب الاول واضافته لثاني ثم ان
كان في الثاني ما يقتضى منع الصرف منع كرام هررض وإذا كان آخر الاول ياء
فصيرت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحه تشبيها بالالف لزم في التركيب لزيادة
القول ما كان جازا في الأفراد وقيل يفتح في الثعب مالم يكن آخره ياء فيسكن للنقل
بالتركيب والاعلال كعدي كرب وقال فلا وزاد بعضهم مالم يكن فواتخو بازنجانه
فيسكن أيضا وبدل على تركيب بازنجانه قول بعض العرب في تصغيره انه غير
ترجم بذي نجانه يفتح النون قبل الجيم وليكن القياس في التصغير بذي نجانه (قوله
ليكن شرط تختم التأنيث المعنوي) أى مالم يس علامته لفظية والافال تأنيث مطلقا
راجع للفظ كما تقدم (قوله والجمعة كبلج) انما لم تعتبر الجمعة مانعة والتأنيث
شرط الختم منعهما مع سكون الوسط اقوة التأنيث بظهور علامته القدرة في بعض
التصرفات (قوله لتزبلها منزلة الحركة) لا يخفى ما في دعوى ذلك من الخفاء وعلى
في التصريح بقوله لان الجمعة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تختم المنع وان كانت
الجمعة لا تمنع صرف الثلاثي لانها انما لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تختمه (قوله
ولوقد براه) قيده رادى في شرح الالفية بقوله كلافظ قال ان هاني يعنى بقوله
تقدير كلافظ ما حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كلافظ
به ومنه محو تخفيف حواب اسم بقة وشغل تخفيف شمال واحد فرزه مما هو
على غير قياس كاي من أيم من باب هين وهو فليس المحذوف من هذا كلافظ به
فان قيل لم يكن قواها فخر بك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه
ليكن المعنى مذ كراضف هان معنى التأنيث جد البكون اللفظ والمعنى مذ كرا
احتاجوا الى تقوية معنى التأنيث بأقوى الامور القائمة مقام التأنيث وهو
لحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحريك الوسط
دليل انه يمنع من ردها في التصغير كما في مغرب بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك
كما في قديمة ولهذا لم يكتفوا بالجمعة (قوله أنا وأحيا) أى في أسماء القبائل
زيادة الالف كمدن وعجم والحى ككفر بش وتغيب وقوله أو مكانا أى في أسماء

٣٧ يس في صرفها ومنعها مبنيا على المعنى الذي يقصده المتكلم فان أراد
بأوأحيا أو مكانا أو فخر فصرف ذلك أو أما وقبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك (و) مع (الجمعة)
هي كون الدكامة من أوضاع غير العرب (وشرط الجمعة) في المنع (علميته في) اللفظة (الجمعية)

الارضين وقوله اولة نظا أو حرفا أي في أسماء الكلام وقوله اولة أو مفعلة الخ على هذا
الترتيب وكما ذكر المعنى في الاول والاخير في ارادة بمعنى المذكر كرمعاني ارادة
بمعنى المؤنث و ارادة الأم في التسمية كباكلة والتسمية كالمود واعلم انه قال في
التفسير في قوله يتعين اعتبار التسمية أو البقعة أو الحى أو المكان قال الدماميني في
شرحيه قيل ذلك وهذا أمر بينه علم أحدها ان الحلاقة هم القول يجوز ان الامرين
محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الهرق فان تحققا لم يقع الصرف بكل حال نحو
تغلب وباهة وخولان ونحو ذلك الثاني يجوز ان الامرين محسوب الاستعمالين
انهما هو وكول الى استعمال الثاني الالفاظ نحو كوكبه زيد فاجده وكذب زيد
فأجدها وأما ما عدا ذلك فشرط باستعمال العرب في ذلك الخاص فاعتبه فيه
من صرف ومنع اعتبارنا وليس ان نقرر ذلك من أنفسنا الثالث ان المصنف
سوى بين الجميع في المذكر فية تنقضى أن الحكم في الانواع كلها واحده ويقوى
ارادته ذلك قوله باثر هذا الكلام ونرا الخ انتهى ومثلهما يتعين فيه اعتبار التسمية
بهم ودو محوس والبقعة بمذموق والحى بكاء المكان يدر (قوله بان تغلب الكامة)
هذا اختلاف المشهور في الهمع وهما يشترط أن يكون علما في اسم الهمع قولان
المشهور لا وعلية الهمع هو ربهما انه أبو حيان والثاني نعم وعالية أبو الحسن الدماح
وابن الحاجب وتقبل عن ظاهر مذهب ديوبويه وينبني على ذلك صرف نحو قالون
وبزار فية صرف على الثاني لانه لم يكن علما في الهمع دون الاول لانه لم يكن
في اسم العرب قبل أن يسمى به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثاني أي أقوله
في الكافية ان شرط المحمة أن تكون علية في المحمة لكن في الحامى ان معنى
كون العلية في المحمة أن تكون مفعلة في ضمن العلم في الهمع حقيقة كإبراهيم
أو حكمايان تغلب العرب من لغة الهمع الى العربية من غير أن تصرف فيه قبل النقل
كفألون فانه كان في لغة الهمع اسم جنس للحيه يسمى به أحد رواة القراءة لجودة
قراءته قبل أن تصرف فيه العربية فمكاه كان علما في الاعجمية انتهى فقول
الشارح بخلاف ما نقل من اسمهم الخ مبنى على تفسيره المخالف للجمعه وروى البنادرة
تجار يلزمون المعادل وفي بعض النسخ تأخير قوله بخلاف ما نقل الخ بقوله بخلاف
التلاشي الى قوله ونوح وحينئذ فيكون في كلام الشارح اب وشرمشوش ويحتاج
لزيادة واقبل لفظه بخلاف الثانية اذا ارتباطا به بدون اما الحظ ومعه لا حاجة
إليها (قوله كثر) يدفع اثنين المحمة والتاء المأثورة فوق اسم فاعلة فيه اشارة الى أن
حركة لوسط لا أثر لها مع المحمة بخلافها مع التانيث وذلك لانها مفعلة ومقام
علامتها والمحمة لا علامة لها وبمجرد كون الهمى ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن

من تغلب الكلام معى علم
في الهمع الى اسم العرب
بخلاف ما نقل من اسمهم
وهو كثر في كلامهم وما كان
مكتوبا في اسمهم ثم نقل في
أول أحواله علما كإبراهيم
فيصرف أيضا لاستغناء
عليه في لغة الهمع (وزيادة
على التلاشي) كإبراهيم
بخلاف التلاشي فيصرف
وان كان علما في المحمة
كشعر وعرف محمة الاسم
بأوردته أخرجه من أنية
العرب

حتى ان شتر اذا كان اسم فاعقه فهو مؤنث فيش كل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت
 الى ثلث السلائي الساكن الوسط تختم المع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن ينال
 طائفة فيه غير معين لحوازا رادة الى مكان (قوله نحو ما عيل) فان مثل هذا
 مقفود في ابيته لا يسمي في اللسان العربي ومنها أن يكون في أوه نون بعدها
 نحو ترجم أو آخر ذى قدمه مادل نحوهم مدق ذلك لا يكون في كلمة عربية
 لو الزاى يذا فقا لوامه نعل ومنها أن يكون عاريا من حروف اللزاقة وهو
 في أوربا على حروف اللزاقة ستة يجتمعها قولك من ينقل قال صاحب العين
 في الجاهل ان كلام العرب كلمة خمسة متباوها من الحروف المعجمة خاصة ولا
 رابعة لك الا كلمة واحدة وهي عجد خلفه السين وشاشها (قوله ومودا)
 في الجاهل بوقد سور سوح يع عجي صوف لكونه ثلاثيا وأيدبان العرب رولد
 اسماء على انتهى وفيه نظر قال ابن كثير الصبح المشهور ان العرب كانوا قبل
 اسماء على وبقار لهم الرب العاربة أي الخالص منهم من قبيل ايل ايل وظل
 الجاهل فاسم اذا أرادوا المبالغة في شئ يأخذون من لفظ مصفة ويؤكده بها وهم
 في الهمم عادر عود وتخطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم ولد
 اسماء على وهو أخذ العربية من جرهم (قوله وألقى بها في اصرف فوح الخ) أي مع
 كونه العجمة لا يكون وسطها هنة يعلم ان ما شاع من أن اسماء الانبياء ممدوعة
 من الصرف الاستتة ولم يعدو شيئا ليس بظاهر وبقي أيضا عزير قال البياض
 في تعبيره ورواية ثوبن عزير بناء على انه عربي منصرف ورك ذو نمنه
 على انه عجمي أو لغوي ذلك انتهى قال الشهاب القاهمي فليتأمل فانه اذا ثبت
 كل من ما في اقرآكلها وقضية القراءة فهم ماوجب جوازهما فكم يكون
 فيهم ما ما ناعى انه عربي والآخرة على انه عجمي مع انه في الواقع لا يكون عربيا
 عجميا بل أحدهما فقط وأيضا شرط العجمي زيادته في الثلاثة بغرياء التصغير
 في وقد يقال يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيه
 المرأة الأخرى كما لا يخفى وقد نرى تباينا بين علي ان الالف لا الحاق وزرك
 على اسم التائب ولا يمكن ان يكون في الواقع هم ما وليس المراد من كون الاسم
 عجميا ان مدلوله عجمي بل ان لفظه ليس من الاوران العربية لان النحوي
 لا يبحث عن الالف غاية الامر انه يلزم مع منعه الصرف أن يقول انه ليس من
 الاوران العربية ومن سرفه أن يقول انه ما وذلك لا يقتضي كونه عربيا وعجميا
 بل اني رزه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير تدبر واعلم اني رأيت بخط الامام
 ابو القاسم السبكي رحمه الله ما من موقالت اليهود عزير ابن الله الفراء المشهورة

كاسما عيل ومنه انقل الائمة
 ومنها أن يجتمع فيه مالا يقع
 في كلام العرب كالجيم الصاد
 كك وبان أو اناف
 كك خبق أو والكاف
 كك كرج فجميع اسماء
 الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام العجمة الا أربعة
 محمد صلى الله عليه وسلم
 وصالحا وشعيبا وهودا
 وألحق في اصرف فوح
 ولولم وثبت هذه السبعة
 منصرفا وعجميا
 تذكرت فيهم نوحا وصالحا
 وهودا ولولم وثبتا عجميا

بغير تنوين قيل لانه لا ينصرف وقيل لان ابن مسفة لا خبر واوردناه لو كان صفة
 لكان الخبر مفعول تقديره مغبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وجههم
 اياه بالبنوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير في كلامهم المحكي بغيره لا في
 الحكاية لان الخبر اذا وصف الخبر عنه بصفة له وأراد السامع انكار ذلك مو غير
 تعرض للحكم فظهر منه انكار الوصف فقط فكذلك هنا كالمثل قلنا قالوا هذه النقطة
 المذكورة ولم تعرض لما قالوه خبرا عنها والله أعلم انتهى واعلم ان الايراد للشيخ عبد
 القاهر في دلالة العجز كما نقله الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب البيهقي
 والعجب لا يحكي كيف لم يستحضر ذلك وبني الايراد على أن الانكار لا يكون مستكذبا
 انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس
 بلام وان كان أكثر كما ذكره ولداه الهاء في العروس والتاج في جمع الجوامع في
 بحث الاخبار من الكتاب الثاني وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة
 التي تضمنها ليس بغيره كما تم في زيد بن هارم واثم لابن قويد ومن ثم قال مالك
 وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة مطابقة وبالنسبة
 ضمنا والوكالة لا انتمى ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون في غير الخبر وكون
 التقدير في المحكي لا دخوله في الجواب وانما هو لان المبتدأ لا بد له من خبر وكان
 الظاهر أن بقدر بلفظ التكامل فيقال مع وجودنا أما على تقدير انه من الحكاية
 فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة من عادة كون المبتدأ معا لظاهرا
 وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده الهاء في العروس
 واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الاضافية بما جاء في الخبر من فوايق قال
 للتصاري يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيه قولون كنا نعبد المسج ان الله فيقال كدستم
 ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة المندي فيه فمودة بالحكم نحو
 المكرم بن المكرم الحديث ينبغي عدم النزاع في رجوع التصديق والتكذيب
 اليها في المطول فقبل الباب الاول ما نفيه تحريك المقام وقيل ان التنوين حذف
 لانه السالكين لانه يحذف لذلك قليلا كما في المنفى ومنه قراءة قره هو الله أحد
 الله الصمد ولا الدليل سابق التار بترك تنوين أحد وسابق وينصب النهار (قوله)
 وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة (الح) الاولى أن يحتمل الكلام على أنه أفهم انها
 لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للمصنف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان
 أفهمه هذا الكلام لسكنه ليس مجرد منه لانه علم مما هو من أن ما منع صرفه
 بعلمين لا بد أن يكون احدا هاهنا غيبة ولا أخرى لفظية وما ذكره انما اجتمع فيه
 علمان لفظية ان تدبر (قوله وطريق لعلم بعدل ما جاء (الح) قيل له دور ولا يخفى على

وأفهم كلامه ان هذه الموانع
 الثلاثة لا تؤثر في مناهي
 المنع مع غير العلمية وهو
 كذلك فتصرف صفة
 قائمة وان وجد فهم ما علة
 أخرى مع التانيث وهي
 الجملة في صفة واصفة في
 قائمة ويصرف أذن بيجان
 اذا انكروا بوجه حذفيه
 الجملة والتركيب والزيادة
 وأن غير هاهنا العدل
 والوزن والزيادة لا تعين
 العلمية وهو كذلك أيضا
 فيمنع مع العلمية تارة ومع
 الصفة أخرى فقال العدل
 مع العلمية هو وزفره دواين
 عن عامر وزافر تقدير
 وطريق العلم بعدل ما جاء
 على فعل علماء سمعاه غير
 مصروف عاريا من سائر
 الموانع فان ورد مصروفا فغير
 معدول وكذا ان ورد ممنوعا
 وفيه مع العلمية مانع آخر
 كطوى فان فيه مع العلمية
 التانيث باعتبار البقعة فلا
 حاجة الى تكاف العدل مع
 إمكان غيره ومما له مع الصفة
 تثنى وثلاث ورابع

الى عشار ومشر ومثال
الوزن مع العلية أحذو
الصفة أحر ولا يكون مائعا
من الصرف مع الصفة الا في
أفعل بخلاف الوزن المانع
مع العلية وشرط تأنيده
اختصاصه بالفعل كشر
وضرب عليا أو كونه بالفعل
أولى كاصبع واحمر عليين
ومثال الزيادة مع العلية
عثمان وعمران ومع الصفة
عطشان وسكران ولا
تكون مائعة من الصرف
الا في وزن فعولان بنوع الغاء
بخلاف الزيادة مع العلية
وأما حسان وشيطان فان
جعلان الحس واشيط منعا
او من الحسن والشطن
صرفا و شرط (الصفة)
أي تأنيدها (التي على) وزن
(أفعل أو) على وزن
(فعلان) أميران (أصلاتها)
بأن تكون الكامة في
الأصل صفة (وعدم قبولها)
(التاء) أمالاه لا مؤنث لها
ككبراء كبير الكمره ولجان
ككبراء كبرية أو لها مؤنث

من تأمل دفعه لأن معراج عبده مرفعه لا يتوقف على معرفة أنه معدول لأنه أمر
محموس واحد ادراكه يثبت عن سيده (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أي
وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال في المعنى في بحث أم ان المتنبى لحن
في قوله أحاد أحاد في أحاد * ليلتنا المتولدة التناد
حيث استعمل أحاد سدا من معنى واحدة وست ونقله في الباب السادس عن
أبي طاهر خزن الحسن الاصفهاني في كتابه المعنى بالرسالة العربية عن شرف
الإعراب وأطال فيه فراجع به وشرط سقوط الدوال المشهور ان الوصف في
هذه الانفاط عارض لانها من باب العدد وذلك كمروض الوصف باربع في قولك
مررت بنسوة أربع مكيف أثر الوصف فيها ولا يؤثر في أربع وأجيب بان هذا
التركيب المعدول لم يوضع الا وسقا ولا يستعمل الامع اعتبارا بمعنى الوصف فيه بخلاف
اسم العدد نحو أربع فاه لم يوضع وصفافي الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق
العروض لان ذلك مبني على أصل اثنين وثلاثة وهكذا (قوله وجوز بعضهم العدل
الى عشار ومشر) على قوله يخرج كلام المتنبى في البيت السابق ولا يكون قوله
سداس لحذا قول المتنبى انه لحن ثلاث لحانات ما تقدم وهذه وتصغير ليلية على ليلية
وانما صغرتم العرب على لوباية بزيادة الباء على غير قياس تخامل (قوله اختصاصه
بالفعل) المراد باختصاصه أن لا يوجد في غيره الا في علم أو انجمي أو يدور
(قوله كثرهم) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما الفرس (قوله وضرب) أي على
وزن الجهور من غير اعتبار الضمير (قوله أو كونه أولى) اما لكونه غالبا
فيه أو لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم ولا بد من كون
الوزن لازما قايما بغير تخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام في شروح الاقضية (قوله
الا في وزن فعولان) أي بفتح الغاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلية) لام ان تكون مع
فعلان المفتوح الغاء وغيره نحو غطفان وعثمان وعمران (قوله منعنا) الزيادة الالف
والنون (قوله صرفا) لان النون حينئذ اصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع
من الصرف اعطاء البدل حكم البدل منه وذلك نحو اصل لال مسمى به أصله أصيلان
ثم تغيرا بل صلي غير قياس ولو أبدل من حرف أصل فون صرف نحو حنان مسمى به
أصله حناء أبدلت همزة نونا (قوله اجزء الى الخ) هذه الايات ما عدا الاخير لابن

على فعل بالضم كافضل أو فعل بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلی الاربع عشرة لفظة
جاءت مؤنثاتها على فملانة تقصر ويجمعها أجزء لافعلانا * اذا استثبتت حملا لنا ودخانا وسخنانا *
رسفانا وصحبانا وصوبانا وعلانا * ونشوانا وموتانا وندمانا * وأتبعهن نصرانا وزدقهن خصمانا
على لغة ألبانا وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتأثير لها في المنع

بمعنى (ذليل) أى ضعيف
(معمرفة) أقبل الأولين
الناه تقول عريانة وأرملة
وله عرض وسفحة الأخير
اذ سفوان فى الأصل
رضع اسمها للحجر الالمس
وأرب وضع اسمها لدة
معروفة فلا أثر لطور الوصفية
كلا أثر لطور الاسم كالبطخ
وأدهم وأرقم (ويجوز)
نحو (هند) مما هو ساكن
الوسط (وجهان) الصرف
لانتفاء شرط وجوب تأثير
التأنيث المعنوى وعدمه
وهو أولى نظرا الى وجود
العلتين فهما يؤثران جواز
منع الصرف لانتفاء
وأوجب السير فى الصرف

مالك والاخرى لارادى وتنفى هذه الالفاظ الجبلان المتلى عبطا وبوم دخان
فيه كدرة وسواد وبوم سخان حار ورجل سيفان طوبى لمحموق ضامر البطن
وبوم صبيان لا غيم فيه وبغير متوجان تأثر الظهور ورجل علان صغبر حفير ورجل
قشوان دقيق الساقين ورجل مصان لثيم وموتان الفؤاد أى غير حديدية وبدمان من
لثامدة لامن الندم ونصران واحد التصارى الشكر لم يفتعل الاياء النسب
والايمان كبير الالية والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فعر يان الخ)
أنت خير بان الكلام فى صفة على وزن فعلان لافتحو القلة لانه الذى له الحالتان
قبول التأني وعدمه وأما فعلان المضموم الفاعل فانه بالياء ليس غير وفعلان المنكسر
الفاء لم يسمع فى الصفات وحينئذ سكاك المناسب للصنف أن يأتى بدل عريان
باقط من الاربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء واما
عريان فخارج عن الاعتبار من المقسم الشروط لانه قبول التأني وعدمه لان المفتوح
الفاء لانه المقصود فى قوله أو فعلان لم يأتى (قوله وقد مر الكلام عليهم الخ) مر
لنا هناك مائة اتي بذلك (قوله عند الجميع) أى من التميميين والحجازيين (قوله
مدلر مما فيه أل) لانه لما أرى يده معين كان الاصل فيه أريد كرمعربا بال

باب صبغى التعجب واسم التفضيل

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشيء عن غيره مادام
تأثرا كانه قطع مادام يتقطع والمتنحى مادام يتنحى فهو عبارة عن تأثر النفس

نظرا الى أن سكن الوسط قابل احدى العلتين فذا فبقى بلا سبب واجرى المبرد

عن

والجرمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة (بخلاف زرب وسقرو يلخ) وزيد اسم امرأة فامم انواعا للصرف حقا
لوجود العلتين فهما مع وجود شرط تحت منع صرفها كالتقدم (وكهـ) فى منع الصرف للعلية والعدل (عند) جهوزى
(تيم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال عالما مؤنث وهو مدول عن فاعلة (المجتمعات) فان ختمها (كسفر)
بنى على الكسر عنددهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمر العبي) بأمره اليوم الذى فى ليل يوم وهو
مدول مما فيه أل وهو الامس (ان كان صرفوعا) نحو مضى أمس بالرفع وهو غير متوهم فان كان منصوبا أو
مجرورا بنى على الكسر عنددهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (و بهضم) أى تميم (لم يشترط) ما اشترطه
الجمهورية (فيها) أى فى باب حذام وفى أمس بل ذهب الى اعراض ما اعرب ما لا يصرف مطلقا وقد مر الكلام
عليه ما فى صدر الفم (وهـ) كهـ (محرر عند الجميع) من العرب (ان كان) طرعا (معينا) بأمره صبر يوم
بعينه وهو مدول مما فيه أل وهو الصبر نحو حشوم الجمعة يحرفا كان ممد إلى تكبره صرف نحو غيبتاهم
بشراومة منعلا غير نظير وجب ترفه بال أو بلا ضافة نحو طاب الصبر بمتنارن كابال ومضافا صرف
أيضا بكتلتينو الجمعة الصبر أو حره (باب) قد كرر صبغى التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم
التفضيل التعجب انه مال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر حتى سببه

لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد
منه في كلامه العزيز
قوله فما أسرهم على النار
مصرف الى التحطى أى
يجب أن يتعجب العباد منه
وله صيغ كثيرة والعلية منها
ما هو بالقرينة نحو كيف
تكفرون لله رب العالمين
ان المؤمن لا يتعجب ولله دره
فارسانها ما هو بالوضع
وهو ثلاث صيغ انصر منها
هنا على صيغتين لاشتهارها
فقال (التعجب له صيغتان)
وضع الانشاء أحدهما
(ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن
زيدا (و) هذا اللفظ
(اعرابها مبتدأ) لانها
مجردة عن عامل افعلى
للاستناد اليها وحكى عن
الذكاء اني أنما لا موضع لها
من الاعراب وهي عند
سببها مذكورة تامة (معنى
شي) وسترغ الاستدعاء
تفهمها معنى لتعجب (وأفعل
فعل ناض) غير متصرف
للزوم مع ما المتكلم من
الوقاية نحو ما أقرني الى غفو
الله ما نوله باما أميل غزانا

من الشعور بالاضطرار المذكور بل امت متناثرة (قوله وخرج عن نظائره) أو قلت
نظيره (قوله ولهذا) أى لكونه عند الشعور بأسر حتى يبيح (قوله فما أسرهم
بالقرينة) يتسكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازاً (قوله نحو كيف تكفرون
بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستدعاء واستعملت في التعجب مجازاً لما قال
في التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيراً ما تستعمل في غيره قال السعدوني تحقيق
كيفية هذا المجاز وبيان انه من أى نوع من أنواع معاليم حوله أحد وقدين
ذلك السيد بنوش فهو تفصيل المقام يطلب من حواشي المطول وقد ذكرنا في
حاشية المختصر ما فيه افظحة الجحان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع
للتعجب لله وسبحان الله للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوباً ثم استعمل في
التعجب وأصل ذلك بان يسبح لله تعالى عند رؤيته المتعجب منه من صفاته ثم كثر
حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله ولله دره فارسان) أصل هذا الاخبار بان ابن
المحدث عنه الله ثم استعمل في التعجب كما مر في التمييز (قوله انصر منها هنا على
صيغتين) أى الى الجامع والشذوذ قد كررنا لثبوتها في فعل نحو حسن وشرف وهي
مذكورة في باب زعم وبش من التوضيح تبعاً للاسبعية (قوله وضعاً لانشائه) وأما
نحو عجب من زيد وتعجب فللاخبار بالتعجب وضعاً لانشائه (قوله تضمنها معنى
التعجب) كما قالوا في قوله

عجب تلك القضية واقامنى * فبكم على تلك القضية عجب

عجب مبتدأ وسترغ الابتداء به دلالة على التعجب واتك خبره وقضية تمييز أحوال
وقيل التقدير أمرى عجب تلك وفيه يلجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم
الأعلم ان عجب تلك مرفوع على الإهمال كذا في الارشاد في باب المفعول
المطلق (قوله للزوم مع ما المتكلم) كذا في التوضيح قال الالفاني قد تقدم في أول
الكتاب وأما تجوز الصيغة في ما أحسن أى بدون فتنى على ان أحسن
عندهم اسم فالمراد بالزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المقول البناء لا الزوم
الذى هو الايجاب ألا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله
الأميل الخ) صريح لا مرمى عجزه * من هاتوا ما كن الضم والهمزة مصغر
لمع من المعنى للاحتمال وشدن بمعنى قوبل يقال شدن الظبي اذا قوبل وطلع قرناه
وقوله من هاتوا ما كن متعلق بشدن وأشار الشارح الى السؤال وجوابه تقرير

شدن انا * فتناذ (وفاعله شدي) مستتر مفرد مذ كمرغاب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على
(ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) نصب بأفعل على أنه (مفعول به) لتعدى أفعل بمزة النفس (والجملة)
الفعلية في محل رفع (خبرها) وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذى والجملة صلة لها وانكره ناقصة بمعنى شئ
والجملة صفة لها واعلمها

منه والفعل خبرها والتقدير
أي شيء أحسن زيد أي
بهذه حسنا قال ابن الحارث
وهذه التفسيرات ما تبار
الأصل قبل نقلها إلى التهجيب
لأنها الآن بهذا المعنى وإنما
معناها الانشاء كما قول في
نعت قول ماض وفاعل يعنى
في الأصل إذا كنت مريدا
به معنى الانشاء فكذلك
هذا (و) الثانية (أفعل به)
كأحسن يزيد (وهو بمعنى
ما أفعله) فدلوا له ما من حيث
التعجب واحد وأفعل فعل
تعجب لازم لصيغة الأمر وليس
بأمر حقيقة إذ لا معنى له
(وأصله) عند سيبويه
(أفعل) بصيغة الماضي
وهو مزة للمبرور (أي صار
ذا كذا) كأفعل البعير أي
صار ذا عفة) وأقبلت
الأرض أي صارت ذات فعل
وأثمرت الشجرة أي
صارت ذات ثمرة (فغير
اللفظ) من صيغة الماضي
الوصيغة الأمر (وزيدت
الباء في الفاعل) فاستدرا
(للاصلاحه) لأن أفعل لما
غيرت صيغته فجع استناده

السؤال ان هذا البيت يدل على ان أصل اسم لا فاعل لان التماعر صغره وشرط
المعبر ان يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير لما لا تثبت به الاسم (قوله
فاظهير محذوف أي شيء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما
تقديم الانهاء باله أو صفة وتأخير الإيهام بالترام حذف الظهور المعتاد فيما تضمن
من الكلام أفهما ما واهما ما تقدم الإيهام والثاني التزام حذف الظهير ون شيء يسد
سد (قوله وعند بعضهم استفهامية) هو القراء ابن درستور به فنظر هذا القول
في شرح التوسيل عن السكونيين وهو موافق لقولهم بأسماء أفعل فان الاستفهام
المشوب بالتعجب لا يلبس إلا بالأسماء (قوله وليس بأمر) أحسن من قوله لتوضيح
انقضاء الأمر ومعناه الظاهر لأن معنى الصيغة مع بعدها التعجب والتعجب من قبيل
الانشاء فكيف يحكم عليه بأنه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا الظاهر أنه
مبنى على فقه مقدرة على آخره منع من ظهورها بحسبه على صورة الأمر ونقول شيئا
الغهي عن ما يخبر أنه ينبغي أن يكون مبني على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى
حذف الآخر ان كان معطلة فامر الصورة والآر (قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلتها)
كقول الامام أبي الحسن على بن أبي طالب رضي الله عنه

وقال أمير المؤمنين قدوموا * وأحب اليأ أن تكون المقدما

وفي شعر الثوري رضي الله عنه حذفت الباء الموحدة حيث قال

أهوز على إذا امتلأت من الكرى * أي آيت بليلة الماسوع

وفي النهاية لا يجوز حذفها وهو ما علم أن ابن مالك قال في شرح القهليل ولو اضطر
شاعر إلى حذف الباء الموحدة غير أن هذا أفعل لأنه أن يرفع وعلى حذف القراء
يلتزم التعجب أي لأن ذهبه ان فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا حجة له في قول الشاعر
لقد طرقت رجال القوم ليلى * فابعد دارم فحل مضارا

لا مكان جعل أبعد دعا على معنى أبعد الله دارم فحل عن مضار محبوبته كأنه
يخبر عن نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى لأنه صار بطروقها مضارا ولا حجة له في
قول الآخر * وأجدر مثل ذلك أن يكون لا حقال أن يكون أجدر فعل الخ ما رايه
التعجب بمعنى أجدر مثل ذلك جدير بأن يكون أي حقا فاما السكون قال جدير بكذا
جداره وأجدر منه أي جعلته جديرا به أي حقيقا ويخفى أن يكون أجدر ففصل
تعجب ثم حذف الباء فطوارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لمكنه مبنى
لاضافته إلى مبنى (قوله كقوله كفي الخ) يحز بيت لمحييم صدره * عسيرة روع

تجوزت

الباء صوابا لفظ من الاستقبال (فن ثم) أي من

أجل ذلك (لزم) الباء هنا فلا يجوز حذفها إلا ان كان الفاعل أن وصلتها بخلافها فاعل (كفي) فيجوز تركها
كأنه كفي الشيب والاسلام للرفاهية

تخبرنا غاديا بجمهر من مصوب يعوج وهو اسم مجزوء وبه وغاديا من الغر وهو الغهاب
 والشاهد في قوله كفى التجب حيث ترك الباء في فاعل كفى (قوله فعل هذا يكون
 أمية حقيقة) وبأنه محمل للصدق والكذب ولظاهر ان هذا يدل على الاول لان
 المقصود بالصيغة انشاء التعجب وبأنه لا يحجب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو
 أحسن بك ولا يجوز ذلك في الامرا يا فيه من افعال فعل واحد في ضمير فاعل
 نعوذ بالله واحد وبأنه لو كان التام في امر التجب لم يكن متجبرا كالا يكون
 الامر باعلى حال (قوله أحسن بزيد) أي دمه (قوله ثم أجرى مجرى الامثال)
 جواب عما يقال اذا كان الضمير للمخاطب يلزم ان يطبقه تأنيده وتثنية وجمعها
 والصيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احتززه بما ورد من بناء على
 التعجب وأفضل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ما أفقه بكذا وما
 أحذر به وهو أقن به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره (قوله مطاقا) أي
 مجردا أو مزيدا لان البناء منه يشوب الدلالة على المعنى المصود اما ما سوله أربعة
 فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اختلافه بالدلالة وما المزيدي فلانه
 يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثي مزيدي) الامر
 من ان حذف الزيادة يحل بالمقصود وفي افعال خلاف فاعل يجوز البناء منه مطاقا
 وقيل يمنع مطاقا وقيل يجوز ان كانت همزة غير النقل نحو ما ظلم الليل (قوله فلا
 يبي من مفعلي) لئلا يلتبس المفعلي بالمتبذ لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس مفعلي
 وابست الصيغة سالحة لاني (قوله وان لم يكن ملازما لاني) أي سواء كان ملازما له
 أولا والمثال الاول غير الملازم وهو ما بعد النغاية والثاني الملازم وهو ما قبلها في
 القابل لف وشعر مشوش وكون عاج بمعنى انتفع ملازما لاني قاله ابن مالك في شرح
 العمدة وعبارته عاج يعجب بمعنى انتفع لم يستعمل الامتناع وعاج يعوج بمعنى مال
 استعمالا مبتدئا ومنه ما ينوزع في اختصاص الاول بالني فانه ورد
 ولم أر شيئا بعد ابلي الله ولا مشر بالروى به فأعجب

للتعدي فعلية فعل هذا يكون
 أفعل امر حقيقة لا خبرا
 وفيه ضمير متبذ هو الفاعل
 لكن ذلك الضمير ضمير
 المصدر عند رفضهم كانه
 قيل يا حسن أحسن بزيد
 وعند رفضهم ضمير المخاطب
 أمر لكل واحد بان يحذف
 زيدا حسنا أي ان يصفه
 بالحسن ثم أجرى مجرى
 الامثال فلم يعبر عن لفظ
 الواحد بقول يارجل
 ويا هند ويا رجلا
 ويا رجال احسن بزيد ولما
 شارك افعال التفضيل فعلى
 التعجب فيما يبينان منه ضمير
 المماحطة على الاختصار
 فقال (واغماييني) قياسا
 فعلا لا التعجب وافعل
 التفضيل من فعل
 متصرف فلا يبي من اسم ولا
 من فعل غير متصرف كنعيم
 ونس (لثاني) مجرذ فلا
 يبي من رباعي مطاقا ولا

٣٨ يس في من ثلاثي مزيدي كد حرج وتخرج واطلق واستخرج (مثبت) فلا يبي
 مفعلي وان لم يكن ملازما لاني نحو ما ضرب بزيد وما عاج بالدواء أي ما انتفع به (متفاوت) في المعنى أي قابل للتفاضل
 لتسمية من يقوم به فلا يبي من غيره كانت وقفي لان حقيقة ما لا تفاوت فيها (تام) فلا يبي من ناقص ككان وكاد (مبني
 فاعل) فلا يبي من مبني للمفعول كضرب بزيد خوف الاناس بافعال فان آمن انكس بأن كان ملازما للبناء
 جاز ذلك وقد منع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بها جمل من شعر وأعجب وعنى بالبناء
 وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على وزن) (أفعل) ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون أو عيب
 ما هو كذلك كعور وشهل

(قوله أشد لا ينس الخ) وقيل لأن الألوان والعبوب الظاهرة جرت مجرى المنطق
الثابتة التي لا تريد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها وأورد ابن الحارث
بأنه يقال ما أشد سواده أو أكثر جرته قال فإن قيل إنما تعجبنا من أشد قلنا التعجب في
التعجب ليس بالألوان وتعليلنا إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله
فتوصل إليه بأشد وأشد إلى آخره) المتبادر منه أن أشد وأشد وشبههما أفعال
ينبغي منها ما ذكره من نظره وجهين الأول أن الكلام فيجب يحصل بالبناء عنه
الخلاص من البناء من فاقد الشروط وأشد وماه من جهة فاقد الشروط إذ ليس
ثلاثية الثاني أن ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم إلا ما قال في
الاصحاح والقاموس أشد الرجل إذا كان معه دابة شديدة والبناء من هذا في نحو أشد
استخرجنا بعيدة دبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار إلى أن المصدر الواع
بعد أشد ونحوه المصدر مع وذلك فيما عدا المنفي والمبني للفعل وما مؤول بذلك
فهم ما قال في التوضيح وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر في النوع الأول أي الذي
يؤتى له بمصدر مع مع والاقن الثاني أي الذي يؤتى له بمصدر مؤول ووجه الاتيان
بالمؤول في المنفي التمكن من أن يستعمل معه المنفي ويعمل فيه الفعل الذي يتعجب
بسميه كالتي التصريح وفيه بحث إذا استعمل المنفي تصورا المصدر الصريح نحو
ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكان وجه التعجب مع المنفي بأكثر دون أشد أن المنفي
لا تفاوت فيه بالشد وفي المبني للفعل أن يبقى لفظ الفعل المبني للفعل ثلاثيات
مصدره بمصدر المبني للفعل قال البدر ابن مالك فلو أمّن اللبس جازيا لا والمصدر
الصريح نحو ما أسرع نفاس هذا وأسرع عن نفاسها قال الشهاب القاسمي قد يقال
لم يؤمن اللبس هذا لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفعل إلا أن تصور
هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض بقي أن بعضهم نقل البناء
للفاعل في نفس معني ولدت فلم يؤمن اللبس إلا أن يوجه جواز التعجب بأن مال
المبني للفعل والمبني للفعل هنا واحد فليتأمل (قوله وأما الجامد الخ) لأن الجامد
لا مصدر له فينصب أو يحجروا أما الذي لا يتفاوت معناه فانه وإن كان له مصدر
ليس قابلا للتفاضل إلا أن أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيدا ما أجمع موته
وأجمع بموته كما أشار إليه البدر بن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك
لأنه محل الخلاف وصح في التوضيح أن يقال إن مالك جواز الفصل حينئذ نحو ما أحسن
بالرجل أن يصدق وما أقبحه أن يكذب أما إذا تعلق الظرف والمجرور بمفعول فعل
التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقا كالتي التسهيل نحو ما أحسن ممتسكا في المسجد
وأحسن بجائس عندك

ثلاثيات ينس اسم الشفيع
منه باسم الفاعل وقيل
عليه فعل التعجب
لأنهم ما وزنا ومعنى
وجز ياء ما مجرى واحد
في أمور كثيرة قال ابن مالك
وقد شبهه بـ إذا اردت
التعجب أو التفضل من
فعل صدم بعض هذه
الشروط فتوصل إليه بأشد
أو أشد أو أشبهما أو جعل
مصدر العادم منصوبا بعد
أشد ونحوه فهم ما مجرى
خالف بعد أشد ونحوه تقول
زيد أشد بياضا وما أشد
سواده وأشد بدباضه وما
أكثر أن لا يقوم وما أعظم
ما ضرب وأما الجامد ومالا
يتفاوت معناه فلا يتعجب
منه البتة قاله في الأوضح
وإذا صدم التعجب منه
جاز حذفه كقوله تعالى
أجمعهم وأبصر أرى بهم
قوله تعالى رضي الله تعالى عنه
جزى الله عنه الجزاء بفضل
رسوله خير مما أوفوا كرمها
أي ما أوفوا وما أكرمها
ولا يجوز تقديمه على الفعل
وإن قيل إن المجرور بالباء
مفعول بعد يهرف الفعل
ولا الفصل بينهما بغير ظرف
أو مجرى فمعلقين بالفعل

باب الوقف

قوله وهو قطع الخ لم أره هنا الا حياوي بالياء الفظة التثنية لا الاختباري
 بالوحدة ولا الاستنباطي كقولك أيون لمن قال جاء قوم ولا التذكير كقولك
 قالنا انما نفتح ثم كذا المقول ولا الترخي كقوله * ألقى اللوم عاذل والعنان *
 (قوله روم) هو اخفاء الصوت بالحركة (قوله الاشمام) وهو خاص بالمفعول وحقيقته
 الا انة يائسقة الى الحركة بعد الاسكان من غير نصوب (قوله في الافصح) سياتي
 ابيه (قوله لا يئس بالمضمير المفعول) أي وحمل ما لا يئس فيه على ما فيه ائس
 (قوله كاحت وبتت) قضيته ان التاء فيه التثنية وهو ما ذكره في الاوضح في هذا
 الباب لكنه في باب الذب سلم قول يونس ان التاء فيه التثنية لئلا يئس لان
 ما قبلها ما كان صحيحا وتاء التثنية اذا كان ما قبلها صحيحا فتحذفه وسيأتي في كلام
 الشارح في بحث الخط الجزم بان تاء التثنية (قوله وكسلمات هيمات) في
 التوضيح ان هيمات مما سمي به من الجمع تقدير افان في التقدير جمع هيمية والاصل
 هيمات حذف اللام وهي الياء وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وان سمي به أي
 بالجمع تحقيقا والالم يحتاج ما ذكره من تشبيه هيمات بكلمات أو يكون مشي
 على القول باب هيمات فرد أو أصله هيمية على وزن فعلة من المضاعف كالقائلة
 قلبه الياء اني بعد الهاء التثنية الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها بالكن يرد على هذا
 القول ان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تسكت هاءا لتاء فليتلأمل (قوله وأولات)
 هو اسم جمع لا واحد منه من افظة وانما له واحد من معناه وهو ذات كاتمة ثم صر
 بالكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل
 من أرى يرى أصله مري فاعل اعلال فاض وحذف عينه وهي الهمزة بعد حذف
 حركتها وجب اذ وقف عليه ردا الياء لام الوجدت لم يبق الا اسم على أصل واحد
 وذلك بخلاف بالكلمة قال المرادى فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت

وفيه وجود مختلفة في الحس
 والمحل وهي أحمد عشر
 بالاستمرء الاسكان المجرى
 الروم الاشمام ابدال تاء
 التثنية الاسمية هاء زيادة
 الال الحاق هاء السكت
 اثبات الواو والياء أو
 حذفهما ابدال الهمزة
 التضعيف نقل الحركة اذا
 علمت ذلك فيوقف
 (في الافصح) من اللغتين
 (على نحو رمة) من كل اسم
 آخره تاء التثنية فلها
 محذوف ولو تقدير كحياة
 وقناة فان أصل هذه الالف
 حركت على فتحك انقلب
 عنه (الياء) أي ببدال التاء
 هاء فقاين التاء اللاحقة
 للاسم واللاحقة للمفعول ولم
 يسكتوا لانهم لو قالوا في
 ضربت ضربت لا تئس
 بالمضمير المفعول فان كان
 ما قبل التاء ساكنا صح

كأخت وبتت وقف عليها من غير ابدال كلاحقة لامل والحرف يوقف في الافصح (على نحو كلمات) مما هو جمع
 مؤنث الموان سمي به (بالتاء) من غير ابدال لئلا تها على التثنية والجمعية جميعا ذكرهوا ابطال صورتها
 بخلاف التاء في المفرد فان قل على التثنية المحض وكلمات هيمات وأولات (وهي) نحو (قاضي) مما هو مفرد
 مؤنث غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أي محذوف الياء لان التثنية ياق تقدير اوهو الموجب للحذف تقول
 هذا قاضي ومررت بقاضي وفهم من كلامه أنه اذا وقف عليه نصب اللاحقة ياقه كسباني ومنه في الحذف عند سبويه
 المنادى المقصود منه كيا قاضي لان التاء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واثارا لخليل اثبات الياء
 لان التثنية سقط وتغير في المقصود (وهي) نحو (القاضي) مما هو مفرد مؤنث ومن باب
 (قبحا) أي في الرفع والجر (بالاثبات) الياء اذا لام موجب لظنه فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها
 بالاعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة

لذلك ولا يكون الفعل على الاسم

مزية (و) على (نحو) استريدا) مما هو منصوب

بالشخصه متون مجرد من الالباء

(بالالف) اي بابدال تنوينه

القائلان التنوين حرف حي

به للدلالة على الامكانية

وليس في ابداله التناقل

بجلاف المرفوع لجرحه

التنوين فلا يبدل التنوين

في الاول واو او لا في الثاني

ياء بل يحذف لثقل الوارد

والتياس الياء اء المتكلم

وفيل يبدل حرف مد

في الاحوال الثلاثة فيقال

جاء زيد ورأيت زيد او مررت

بزدي لانه يجرى مجرى حركة

الاعراب لانه تاسع له افسكا

لا يوقف عليه الا يوقف عليه وقبل

صورته اذن صورة التنوين في اللفظ ويرد عليها ان هذا ما طرد في ان ونحوهما
(قوله لذلك) اي لان صورته تنوينا التوكيد الحقيقية في اللفظ صورة التنوين (قوله
والاصح في كناية كل كلمة) مدار الرسم على معرفته هذه القاعدة وما خرج عنها
ومدار ما خرج منها على خمسة اشياء كما قال ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا
صورة تخصه وفيما لا يوصل اوز يادة او نقص او بدل الاول المهموز وهو اول
موسم وأخير الاول يكتب الف مطلقا والوسط اما ساكن فيحذف حركة ما قبله واما
متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته واما متحرك وقبله متحرك فيكتب على
ما قبله والظرف الذي لا يوقف عليه لا اتصال غيره كالموسم وأما اللول فقد رملوا
الحروف وشبهها بحروف الحرفية ونحوها انما الحكم الله وانما كمن وكما اتيت
اكرمها بخلاف ان ما عدي حسن واين ما وعدتي وكل ما عدي حسن واما
الزيادة فسمي في مثالها في كلام المصنف واما النقص فحذف الف ابن بشر وطه وواف
الحلالة في بسم الله الرحمن الرحيم واما البديل فسمي في كلام المصنف وتفصيل
فيما يطلب من الشافية وقد افرد هذا الفن بالتصنيف (قوله ومن النحاة من
يأذن بالتنوين) قال أبو العباس محمد بن يزيد اشتمى ان أكرى من يكتب اذن
بأنها مثل ان و ان ولا يدخل التنوين في الحرف (قوله أو مضارع) على

يخذف غير ايه الى في الثلاثة فيقال فيها زيد بفتح الحذف حركة الاعراب وكما غير المتون وقوله بالالف متعلق
بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهم بالالف (كما يكتبين) هم اذا اصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب
صورة افظة بتقدير الانداعم او الوقف عليها ولذلك كتب من انكسبهم مرة وصل لانك لو ابتدأت بانه لم يكن بدء
منها وكتب ان زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجمه باله لان الوقف عليها كذلك ونحو أخت ومسلمات
وقامت النساء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا غير ياء ونحو القمانى فيها ما بالياء لان الوقف عليها
كذلك ومن النحاة من يكتب ذابا بالتنوين لانهم من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاول لا رقي بينهما أو بين ان التي
هي طرف ومحمل كتابة التنوين الحقيقية بالالف عند عدم اللام اما ان حصل ليس نحو لا تضر من زيد واضر من عمرا
فتكتب بالتنوين على الاصح لانه ليس بأسر الواحد أو غيرهما أسرا الاثنين او غيرهما في الخط (وتكتب ال) زيادة
في الخط (بعد أو والجماعة) المتطرفة المتصلة بقول ماض (كفألوا) او امر كفألوا ومضارع كان يقولوا فإيدوا
وبين واو العطف قال الجار بردي فانه وان لم يجعل التباس في نحو كألوا واشربوا لان واو من كتب متصلة بخلاف
واو العطف لكان قد يجي عن الافعال ما لا تنصل به الواو صورة نحو جاد وارسادو فيحصل الالتباس فجعلوا الباب
كله واحدا طرداله (دون) الوار (الاصالية) في انية الكلمة فلا يكتب بعدها (كز يدعوا) ويغزول وعدم
الالتباس وان قد رالا انفصال لان المفرد ليس يدع ويغزودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لا ي
لا تاسس نواو العطف الذي يحى عدة تمام الكلمة

كالجزء مما قبله مع انه ضمير منفصل واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فممن من يكتب بعدها السا كما في الفعل والاكثري يحذفونها لقلة اتصال الواو والجمع للاسم فلم يبال فيه بالتباس ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وازلزم التباس اندوره وزواله بالقرائن (وترسم الالف) المنطرفة في الخط (ياء) عند الجمهور (ان تجاوزت الالف الثلاثة) الاحرف بأن كانت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها ياء سواء كانت زائدة لاحاق أم لتأنيث أم غير ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا (كهندي) واستقصى أو اسما كالمستقصى

ما اختاره الديكافي من أن الالف تكتب بعد الواو المتصلة به فزعما نحو يغزو ويدعو ونصبان نحوون يغزو وواقعه الفراء في حالة الرفع والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في سبب زيادتها ولعلته التي ذكرها شارح نسيم في الهمع للاخفش وابن دة في العسيد ونقل عن الخليل انه علل ذلك بأنه لما كان يضع الواو على المد وعلى أ لا تتحرك أصلا زادوا بعدها الالف لأن صوت المديها ينتهي الى مخرج الالف وانه علل مذهب الديكافي بأنها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والقراء بأنها زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي انه زعم ان جميع ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تكتب على صورتها لا على أصلها وروى ان الالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض الاحوال كرحبان وريت فعملوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي وانما مراده انه القياس وله أن يقول ان كانت الالهة الرجوع الى الياء فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا وان كانت الالهة التفرق في لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى أن يقال للفارسي فرفت العرب بين هذين الالفين بالماله فعمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الابجي وربي) الحق المبرر بجبي كل علم منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروابي علما فيكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع (قوله وكون الالف أخف من الياء) قد يقال الخفة أمر ير جمع لفظ لا لرسم (قوله وكون الفاء واوا) ويكون الفاء لا بفتح اللام حينئذ واوا لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولا مة ياء الا يدبت بمعنى انعمت

(والصوتي) فان كان قبلها ياء رسمت ألفا كدنيا ومجرا حيا كراهة اجتماع ياءين في الخط (والابجي وربي) غير فيرسمان ياء فرقا بين ما عليهما وبين ما فعلا وصلة ولم يعكسوا الفعل والصفة وكون الالف أخف من الياء (أو لم تجاوز الثلاثة وتولسكن) كان أصلها الياء بأن كانت منقلبة عنها سواء كان ذلك في فعل (كربي) وهدي ام اسم كالرشي (والشقي) فان اتصل بالالف ضمير متصل فالخيار رسمها ألفا كرماء واستدعاؤه ومصلطاه (و) ترسم الالف (ألفا) على حالها (في غيره) أي غير ما صر بأن كانت نالفة منقلبة عن واو وسواء اتصل بها ضمير متصل أم لا وسواء كان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالعفا (واصفا) ثم اشار الى ما يعرف به الواوي من الياء (قوله) ويكتب امراف الفعل بالياء أي باتصال تاء الفاعل به فمما ظهر فهو واسطة (كربيت وصفوت) فعلم بالاول ان الف رسم منقلبة عن ياء والثاني ان الف عفا عن واو وقال بالضمير المرفوع المتحرط امكان أهم لشهره خصوص في وصفوت ويكتب أيضا بالضارع كيرى ويحذفون التاء في الماضي مكسورا العين والواوي مضمومة والواو يكون

البدى يبدى مفعلة اذ ليس في كلامهم ما فاؤده ولا مه واو قال السعد اللفظ
واو لا حاجة له لان التثنية بالنسبة للافعال وكأنه قديان ان الحكم عام لم يستثن
له الا هذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكمه غير الافعال (قوله
تكون العين واو) الظاهر ان يقول وتكون العين ياء لان اللام حينئذ واو لاياء
العين في كلامهم ما عينه ياء ولا مه واو قال السعد عند قول القراء الرابع المعتل
العين واللام وقال له القيف المقرون ما نصح والقصة تنقضي ان يكون هذا النوع
اربعة اقسام لكن لم يجئ ما عينه ياء ولا مه واو انتهى اتمام عينه ولا مه واو
خود في كلامهم نحو قوى فارأه فو ويقو فو اعل اعل رضى يرضى ولولا قول
الارباع فيما ساقى في الاسم وتكون القاء والعين واو الساكن وشذخو القوى
والهوى لجزمت بان في عبارة الشارح تحريفه فاعل مراده انه ليس في كلامهم
ما كر على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمالي
لما في ان اجتماع واو ين مستعمل وكان لم يقل هنا قياسا اعلى ما باقى وشذ
موقو وصوى لانه غير محتاج اليه لاكتشاف امره لانه ياء في اللفظ فليتامر
قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كتابا علمها وكان القياس ان تكتب بالياء
في الشارح اربعة (قوله لان الهمزة متقلبة عن واو عند البصريين) اما من زعم ان الهمزة
تقلبت عن ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حمل على الى)
قال ابن انباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تتصل فرقا بين دخولها على
الضمير والضمير فلزمت الالف مع الضمير حين قالوا حتى وحذالك وحذاء
وانصرفت الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيدا وحمل كتابة الى وعلى وحتى
بالياء على ما تنصل بما الاستعمالية والاكتفين بالالف لوقوعها وسط انحرال الهمزة
وعلم وحذام واعلم ان رسم الضمير متبع لما صدر من الالف رضى الله عنهم وقد
وقع فيه اشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر لان أهله
يكتبون ملحقا خاصة لان المعتد به في صناعتهم أنهم يراعون الحروف التي يقوم بها
الوزن فيكتبون التوين ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين واعلم ايضا
ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو جيان نقط العالف والنون والتاء
وصلا لا فصلا واختار بعضهم نقط الشين واحدة لان المقصود هو الفرق بينها
وبين السين حاصلها والاكثر على قلها بثلاث واختار الر الجاني وجماعة نقط ها
التأنيث في نحو رحمت فرقا بينها وبين ها الضمير وها السكت والاداء منهم الحريري
يعدونها في الحروف غير المنقطعة ولهذا اتوا بها في الايات والرسائل التي التزموا
بالحروف غير منقطعة وذهب أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل

اذ ليس في كلامهم ما فاؤده ولا مه واو
ولا مه واو وبكون العين
واو كسوى لان اللام
حينئذ ياء واو اذ ليس في
كلامهم ما عينه ولا مه واو
(و) امرالف (الاسم
بالثنية) فهما ظهر فيها
اسمه (كعسوين وقين)
فعلم ان الف عصا عن واو
والف فتى عن ياء وشكف
ايضا بالجمع بالالف والتاء
كالفتيات والفتوان وبكون
القاء والامين واو الساكن
وشذخو القوى والصوى
فان جهل حال الالف امنتقلية
عن واو ياء بان لم يكن معها
شي من العلامات المذكورة
فان أمليت كتبت بالياء
كتبتى والبالاف وانما
كتبوا لى بالياء لان انقلاب
الف ياء مع الضمير في لى لى
وكلا يكتب بالالف اذ الم
ينصف الى مظهر لان الف
متقلبة عن واو عند البصريين
واما الحروف فلم تكتب منها
بالياء غير بلا مالة ألفه
والى وعلى لانقلاب الهمزة
مع الضمير فى الياء وعلى
وحتى حمل على الى لانها جميعا

عالي حسن الخاتمة وهي
همزة تامة موجودة في
الابتداء مفقودة في الودج
هيبت بذلك لان المتكلم
يتوصل بها الى لفظ
بالساكن ويسمى الخابل
سلك الاسان ذلك وقيل
لنقطة ما عند وصل الكلمة
بما قبلها ومذهب الجمهور
أنما زيدت ساكنة لما فيه
موازاة لزيادة نون
احتج الى تحريكها حركت
بالكسر كما هو الاصل وظاهر
مذهب سيبويه أنما زيدت
متحركة بالكسرة السخمي
اهل لا يحتاج الى تحريك
الساكن أول الكلمة
فزيادتها ساكنة ليست
بوجه قاله التتاراني وقد

مبالغة في الايضاح الالهاء اذ لو لم تكن لا بدت بالحليم والله أعلم

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل

(قوله وسهيت بذلك) أي مع التماسق في الوصل (قوله لان المتكلم يتوصل بها الى الخ) قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة الوصل (قوله وقيل انهم لم يأتوا الخ) أي لم يأتوا ما قبلها بما بعدهما وهذا قول الكوفيين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع (قوله ولا يكون في مضارع مطلقا) اهنا قالوا لا يجوز الادغام في شئ من ذلك كرهنا فيخرج الى اجلاب همزة الوصل (قوله وأصله عند البصريين سموه كفتو) وقيل انه أصله وسمي بفتح الواو (قوله لتسكيره على اسماء الخ) قوله كان أصله وسمي لكان جمعها أو ساما وتصغيره وسمي واعة اراقاب بعيد (قوله للثقل تعاقب الحركات الاعرابية عليها) أو رد عليه دلوه وطي فان الحركات الاعرابية تتعاقب على لامها ولم يحدف وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ما قبله كيدعو وبرمي (قوله أصله سته) حذف لامه وهي الهاء تشبه بحروف العلة وسكر أوله وجيء بالهمزة وقية الغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فله يستحذف اللام وهي الهاء فوزنه فع (قوله لتسكيره على أسماء) هذا دليل على تحريك عينه وأما دليل كون الحركات فحققة فالحققة ودليل حركة قائمه وانما افتحة قولهم بنون (قوله سمع) أي في قوله

وهي لأم غيرها ان ذكرتها * أي الله الا أن يكون لها الهمزة
(قوله يتخلف ناء بنت وأخت فأنما بدل الخ) هذا خلاف ما سلفه في قول باب الهمزة

تفتح تحذيفا وتضم اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا رباعي ولا
حرف غير لام التعريف ولا اسم غير مسيحي بل تكون في مواضع أشار اليها والى بيان حركة الهمزة قوله (همزة اسم) مبتدأ متبره سبأني وأصله عند البصريين سموه كفتو لتسكيره على اسماء وتصغيره على سمي حذف لامه
لأنه يتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل ساكن الميم الى السين فتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة في
أوله (بكسر الهاء) وهم وفيل والمجروفي محل نصب على الحال (و) همزة (است) هو الذي أصله سته بفتح أوله
ونائبه لتسكيره على استاء وتصغيره على سته (وابن) أصله بنو بفتح أوله ونائبه أيضا لتسكيره على أبناء
افعال حذف لامه تخفيفا وسكت فاو لتسكون الهمزة موضع من المحذوف ثم أتى بها للتوصل اليها
بالساكن (وابن) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة مع حفظ ولم يمس عليه ونونه تابعة ليمه في الاعراب كقول
ولبت الميم بدلا من اللام كما هو بدل من العين في فم لان ذلك يقتضي سقوط الهمزة لام عوض (وابنة) التي
كشجرة لانها مؤنثة ابن فأنما لتأنيث بخلاف ناء بنت وأخت فأنما بدل من اللام لان التأنيث لا يكون ما قبلها
لوسمي ما راجلان وانما استفيد التأنيث من ميمتها (وامرء وامرأة) أصلها امرء وامرأوهما لغة أخرى سمي
أولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة والحقهما ما التحذف فيقال مرومر
نحو باسمين وابنة وتبينهم) أي السبعة المذكورة

ونحبر ان لا تمهما من ثبت
في ذنوب اللام واسكت
الفاء وحي بهمة الوصل
(والغلام) ونحوه مما يبدئ
بسلام التعريف وكلام
التعريف ميم في لغة طي
وحبر واللام الموصولة
والزائدة وقد مر ان الخليل
يقول ان الهمزة اصلية
وصلت لكثرة الاستعمال
(وايمن الله) بناء على أنه
مفرد لا جمع بين اذلو كان
جمع لم يصح كسر همزته ولم
يشرف فيه بحذف بعضه كما
سيأتي وهو مشتق من اليمن
بمعنى البركة ولا يستعمل الا
(في القسم) فاذا قال القسم
ايمن الله لافعلن فكأنه قال
بركة الله فسمى لافعلن

كانهم اعل ذلك هناك (قوله بخلاف جميع) فانه ان السبعة تجمع وفي العجاج
المزج الرجل يقال همزاه وهما مران ولا يجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب يقال
امرؤ امرأتين وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على أنه
مفرد) أي كاذب اليه البصريون (قوله لا جمع بين) كاذب اليه الكوفيون
وقالوا ان همزته همزة قطع (قوله وفيها اثنا عشر لغة) ذكر في فتح الباري انه اثنتان
وعشرون ذكر ذلك في باب التميم وفي الايمان وعبارة القاموس تعبد ذلك ونصها
تميم الله وأيم الله ويكسر أولهما وايم الله يفتح الميم والهمزة وتسكروا يميم الله
تسكروا الهمزة والميم وهم الله يفتح الهاء وتضم الميم وأيم الله مثلثة الميم وأيم الله
بكسر الهمزة وتضم الميم وتفتحها ومن الله يضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم
والنون ومن الله مثلثة وايم الله وايم الله اسم وضع لنفسه والتدبر ايم الله قسمي
(قوله فافقع واكسر) أي وميم ايم على الوجهين مضعومة (قوله بالثلاث)
رابع لم ومن (قوله وايم اختيمه) أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان
هذه الهمزة تثبت تعيين في الميم الضم وان كسرت جازتم الميم وفتحها وما
ناب هذين البتين هو ما دل عليه كلام ولدنا طمعه في شرح الخلاصة (قوله
وهمزة أمره كاستخرج) لم يقيده بأن يكون ثاني مضارعه ساكنًا لفظ
كم بدل لك أمر الثلاثي فيما سيأتي لانه بالاستقرار لا يكون ثاني المضارع متحركًا
فيكون هو ابداسا كن فاحتج الى همزة الوصل ابداء (قوله ويستثنى من ذلك خذلج)
هذه الافعال الثلاثة كان القياس أن يكون الامر منها أو خذوا وكل واومر كأومل

يس في والضمير في قوله (بفتحهما) عائدا الى الغلام وايم وهو واجب في نحو الغلام
لكثرة الاستعمال جاز في ايم الله بريحان كما افهمه قوله (أو بكسري ايم) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله
همز ايم وايم فافقع واكسر أو أم قل * أو قل أم ومن بالثلاث قد شككلا وايم اختيمه والله كالأضف *
فيم تستوف ما نقله (همزة وصل) خبر المبتدأ ودخوله الى هذه الاسماء سماعى ويطرده فيناسب الى لام
ف وميم وفيما ذكره قوله (وكذا همزة الفعل) الماسني المتجاوز لغة اعرف من الحماسي والسادسي
ال (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعه لفظه
وصلا لا يشرى احد عشر بناء الاقتعال كالاكتساب والافتعال كالا نطلاق والاستفعال كالاستخراج والافتعال
الافتعال كالا حيرار والافتعال كالا عيشاب والافتعال كالا جلود والافتعال كالا تعناس
الافتعال كالا سلقا من مزيد الثلاثي والافتعال كالا حرجام والافتعال كالا شعرار من مزيد الرباعي
مزيد (أمره) الفعل (الثلاثي) اذا كان ثاني مضارعه ساكنًا لفظا عند حذف أوله والافتعال يحتاج
في الثاني هب وعده وقول ويستثنى من ذلك خذوا وكل ومرا اذ يصدق عليها أن ثاني مضارعه ساكن لفظا مع
الافتعال فيما عدا الا كثر الى الهمزة (كاقتل واغزو واغزى بعضهم) أي يضم همزته من مراعاة لين الفعل

من الهمزة وأصله
 على استقلت الكسرة
 ولولا حذفها إلى ما قبلها
 سقطت الواو لانتفاء
 الكسرة (واضربوا مشوا
 ذهب أكبر) أي يكسر
 حركاتهم وجواب مراعاة
 من الفعل في الأول وكذا
 الثاني إذ حذفت منه عارضة
 وأصله أمثوا فاستقلت
 الكسرة على الياء فقلت إلى
 من ثم حذفت الياء لانتفاء
 الكسرة وأما الثالث فأنما
 رافيه المراجعة فأوجبوا
 كسر لثلاثا يلتبس
 المضارع المبدوء بالهمزة
 ماله الوقف وفهم من المثل
 أن الهمزة في الأمر من
 الثلاثي للوصل سواء كان
 من مضارع م مفتوحة أم
 مضرومة أم مكسورة وأنه
 لا اعتداد بعروض الكسر
 أو الضم (كالباقي) أي كما

من تأمل لكتبتهم لما اشتقوا الأمر عطفوا الهمزة الأصلية لتكرار الهمزة
 همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها الزوال ابتداءً بالسين وهو حذف غير قياسي
 واجب في حذف كل بخلاف ما فيه أنه أكثر استعانة بالسين (قوله واضربوا
 اغزوى الخ) فاضم نظر إلى أن الضمة الأصلية مقدره لأن المقدر كان وجوزوا أكبر
 نظرا إلى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعرض وعدمه قال في
 التصريح ولم يجز هذان الوجهان في أمثوال أن أصل كسر الهمزة وفي بعض
 بصل الكسر فأنفي العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك (قوله واضربوا مشوا
 ذاع لصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون التسمين) (قوله واضربوا مشوا
 الوصل) أي سواء كانت مكسورة كما في قراءة غيري همز والأخرى ما قبلها فاجب
 سخر أو قراءة الجميع استغفرت لهم والأصل أن لا تهمز في مضرومة مفتوحة
 للاستعانة بهم في كسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستعانة بهم من الاستعانة بهم
 أو مضرومة نحو اضطار الرجل والأصل اضطربهم همزة مضرومة فحذفت همزة
 الاستعانة فحذفت (قوله فتبدل الفا) أي على الأوجه قال الخليل في المذكر أبو
 على وجامعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه فعلا جاف في كلامه
 همزة الوصل لا تثبت في الدرج الضرورة كقوله
 * أنين أحسن شيمة * على حدثنان الدهرمي ومن جملي
 وقد تسهل بين الهمزة والالف مع التهمز وهو القياس لأن الابدان شأن الر
 وقد قرئ في السبع بالمدة والتسهيل نحو الذكرين (قوله لا يلتبس الخ)
 مقتضى القياس مع المفتوحة (قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا آية
 في هذه الحواشي جعله الله خالصا لوجه الكريم وسبيل الفوز
 الوهاب الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
 الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

(ي) ما يندم ما

حيث الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف ومصدره وادب وانين فهاه
 المقدم ثم وإذا دخلت همزة الاستعانة على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستعانة عنها بل لا اتحاد
 فتبدل ألفا على الأفصح نحو الحسن عندك وأمين الله بميثلك لثلاثي بسن الاستعانة بالخبر إلى مع فيه على
 همزة الاستعانة وليكن هذا آخر ما أردنا برأده على هذه المقدمة والمسؤل من فضل من المفعول بعد مطا
 إلى إصلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على حقه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن لكسر الزوال ولولا طم
 على الخلل وعدمه أوردته فيه أهل فقه فان واضع معترف بقصر الباع وكثرة التمسك لتكليم الال
 من قوله التي إذا حلت ابن آدم انقطع عمله إلا مناهما كشف فضا نفعه ولا عرض فذكرنا
 الخليل الذي هذا الهذو ما كما لم يندى لولا أن هذا الله رب أوزعني أن أرتضى الله ولا أرتضى

يقول راجي عفو الصمد محمد البليسي بن محمد

الحمد لله الذي فتح قدير احبابه ونصهم اعلاما لمن راع الوصول الى جنابه والصلاة
الاحمد على سيدنا محمد بمصدر الافعال الحميدة وعلى آله واصحابه الموصوفين
هو ائمة مصر في المواطن العديدة اما بعد فان حاشية فخر العلماء وقطب دائرة
الادباء العلامة الشيخ عيسى العظمي الحمصي ابن زين الدين من اجل ما سنف على
شرح الفاتحة على فطر الندي لما فيها من الابحاث الشريفة والتحقيقات التي
تخلو اصدا ولاننا عيون الراغبين رامة اليها واعزة وجودها لم يفت
غالبهم علم احق كساها الطبع ثوب الظهور وطرزها بشرحها
فيسد كاشم من فروعها تدور وكان المستمزم لطبعا
والمندولوا تدفعها المكرم الشيخ عبد الله البار
سلك الله بنا وبه سبيل الفاز بالطبعة الوهية
آلهية اخرى المطابع المصرية وذلك
في اواسط ذي الحجة الحرام حتام
عام ١٢٩٢ اثنين وتسعين
وما تيسر بعد الالف من
هجرة من هو للرسول
حاتم صلى الله
عليه وعلى آله
والناس جميع
على منواله
آمين

